

شروح
الشمسية
مجموعه حاشي و تعلقات



القطب الرازي الشريف الجرجاني العلامة السيل الكوفي
العلامة الرسوفي جمال الدين لوطي
الشريفي شيخ أبي اسع الاظهر

مطبعة دار الكتب
بمكة المكرمة

الشمسية مجموعة حواشٍ وتعليقات

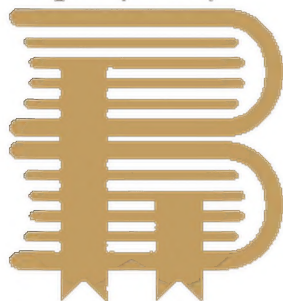
الجزء الأول

جلال الدين السيوطي	طلب الدين محمود بن محمد الرازي
الحامد السوقي	السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني
الشيخ الشريفي	الحامد عبد الحكيم السالكوتي

نظمت مواد هذا الكتاب كالتالي : بدأنا في
 صلب الصفحة بشرح القطب الرازي للرسالة
الشمسية في المنطق تأليف نجم الدين عمر بن
علي الفزويني المعروف بالكاتبي ثم بحاشية
الشريف الجرجاني ثم بحاشية السيالكوتي
 وبدأنا في الهامش بحاشية الدسوقي ثم بترتيب
الشيخ عبد الرحمن الشريفي شيخ الجامع
 الأزهر على حاشية السيالكوتي ثم ألحقنا
 حاشية جلال الدين الدواني ومن الشمسية
 بآخر الكتاب .

حقوق الطبع محفوظة

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط يدیل < mktba.net

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين (أما بعد) فهذه تقايد جمعنا من
تقريرنا العلامة الشيخ على العدوي على القطب شارح التسمية (قوله بسم الله الخ) قدوردن الشارع الأمر بالدعاء بالبسملة والحمد
وقد ظهر امتثال الشارع من حيث الابتداء بالبسملة وأما بالحمد فلا لأنه ابتدأ كتابه بالتسليم على الحمد بالحمد والجواب أن التسليم على
الحمد جزي من جزئيات الحمد فقد أتى بالمطلوب بهذا الاعتبار (قوله إن أبي الخ) يؤتى بأن في مقام التسليم استحضار ما هو باق مقام الانسك
والانكار إمام حقيقي أو تنزيلي والاتبان بها مانع أنه لا انكار هنا ولا شك حقيقة نظر الكون المخاطب بزل منزلة المتكفر صار هذا الحكم
المسلم كالنكر عند ما أتى بأن في مقام الإخبار عن هذا الشأن العظيم فلما حصل أنه يؤتى بأن لا انكار الحقيقي أو التنزيلي على أن الاتيان بها
لا ينصرف في مقام الشك والانسكار بل يؤتى بها للتغيب نحو أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا ولقرهيب نحو
أن بطش ربك لشديد ولتحقيق نحو أنا أعطيناك الكثرة وكما هنا وأبي بمعنى أحسن من البهاء وهو الحسن اسم من وجه مبدع خبروه
مشكل لأن كون الحمد أبي الدر يقتضي أنه من أفراد الدر ولا موصوف أقل بعض ما يضاف اليه مع أن الحمد يمين للدر وأوجب
بأن في العبارة حذف الأصل أو مثل أبي أي أزين وأحسن الدر فبها أبي الدر من تشبيه العقول بالحدوس بجمع المرغوبة
في كل فان قلت أبا المشبه حقه التقديم على المشبهه أحب بأن هذا قد عارضه نكته أخرى وهو الإشارة إلى أن المشبه عظيم
ببني أن يجز به على وجه تنسوق إليه النفس وأنه من قبيل التشبيه المعكوس فهو من تشبيه المحسوس بالعقول مبالغة في شأن الحمد
لأن الدر بحسب الحسن والبيان أقوى من الحمد فعكس التشبيه فالأد معذوقه على هذا من خبر إن بخلافه على الجواب الأول وهذا
كلامنا على استعمال لفظ الدر في حقيقته (٣) ويصح أن يكون في الكلام استعارة على مذهب السلف في زيادة مدحها

التشابة من حيث
المرغوبة بالدر رأى
بخلق الدر واستعير
اسم التشبيه لنفسه
وأبي ترشح وكذا تنظم
وأورد بأن الموصوف
بأقل التفضيل يجب
مطابقته لما يضاف
إليه أفراد وتنبه وجها

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أبي در تنظم بينان البيان

بسم الله الرحمن الرحيم أحلى منقأ أفصح به لسان القصصاء وأولى مدركاً أرسم في أذهان الأذكياء حده
يصدق بكبرائه وشكرهم لا ينصور عذآلانه نحمده جداً لا يحد ولا يرسم ونشكرهم لا يقيس
ولا يوسم ونصلي على من أرسله جعفرهاً وجعله هدى ونبياً أو وضع سبيل العقل والتفكير وأقام
الحجة على أعوجاج الجهل والتعير وعلى آله وأصحابه المستقرين لسنه وآثاره والمتخلين بسننه وآفاره

وأزهي

وليس هنا كذلك لأن الموصوف به وهو الحمد مفرد وأوجب بأن المراد من الدر ومن الحمد

الجنس وهو نفي واحد فخلت المطابقة في الأفراد وأما زيد بالحمد الجنس من حيث تحققه في أفراد الثنائت فخلت المطابقة في الجمعية
فان جعلت الإضافية في الحمد للاستغراق فظاهر والدر يرجع دروهي الجوهر الثمينة والتكثير للتنظيم (قوله تنظم) التظليق الأصل
ادخال الجواهر وجهها في السلف فهو جمع مخصوص لا مطلق الجمع فأطلق وأريد منه مطلق الجمع ثم أريد جمع مخصوص وهو جمع
الحامد ولا يجوز في تنظم أن أريد بالدر حقيقة وان أريد بها الثنائت ففقه يجوز كالمثل (قوله بينان البيان) البيان عبارة عن أطراف
الاصابع والبيان مصدر بان إذا ظهر ثم استعمل في معنيين أحدهما المنطق القصص أي المنطوق به القصص المعرب عما في الضمير والثاني
التبيين وهو إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي والاحسن هنا الأول وبعد ذلك في العبارة استعارة بالكتابة فبها التشبيه المنطق القصص
بالاصابع من حيث أن كمال التجلي لا يظهر ولا يخفى أن المنطق محل لظهور المعاني كما أن الاصابع محل لظهور النعمة والبيان تخيل لانها في
الأصل رؤس الاصابع هذا على أن الدر راقية على حقيقتها وأما على أنها مستعارة لثنائت فموزان تكون إضافة البيان للبيان من
إضافة المشبه لنفسه أي تنظم تلك الثنائت وتجمع بالكلام القصص الشبه بأطراف الاصابع من حيث أن كلاً يحصل لأمر مرغوب
فيه فكان البيان يحصل به المعاني الشريفة كذلك أطراف الاصابع يحصل بها دخول الجواهر في السلف فظهر أن كلامنا محلي

بسم الله الرحمن الرحيم خير منقأ يعصم عن الخطأ ما لم الدعاء ويتنظم في صدر كل كلام يطلبه من الانتهاء اسم قديم خص بذاته

بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولا يوسم) في نسخة وثم وقوله وجعله في نسخة وخلقه

في تحصل أمر مرغوب فيه ويجوز أن تكون إضافة بيان البيان إضافة للبيان لفظية البيان استعبرت لشي يحصل به أمر مرغوب فيه لكن ذلك الأمر مهم ثم يضافه للبيان فتكون الإضافة للبيان لا مناسبة لأن بين المضاف والمضاف إليه عموما وخصوصا مطلقا لا وجهيا ويجوز أن يكون المراد من البيان التبيين فأطلق وأردمته المئين من استعمال اسم البعض في الكل والبيان استعارة للسان أي أن أحسن درواي ثنا تجمع بلسان المئين أي العلماء المئين للعاني الدقيقة فثبته للبيان بالجمع أن كلا يحصل به الأمر المرغوب فيه (قوله وأزهى زهر الخ) أي وأشرق نور النبات جدا ثم ما تقدم من الأوجه الثلاثة من جعل الدرر على حقيقتها وفي الكلام حذف الأول من الأول والاخر ومن الاستعارة يقال هنا أيضا (قوله شرفي أردان الأذهان) الأردن جمع ردن وهو الكم الواسع والموجود في القبة هو أصل الكم أي ما كان من تحت وكذا قرره بعض المشايخ والأذهان جمع ذهن وهو قوته مثله لا ككتاب العلوم فثبته الأذهان بالشاب على طريق الاستعارة لكن كما يجمع أن كلا يشتمل على الأشياء العظيمة ويترشح والأردان تخيل أو أنه من إضافة المنسبة إليه فالأذهان تشبه بالأكام الواسعة بجمع أن كلا يجمع فيه أمر متضمن لأن الأكام يجمع فيها بحسب عرف العرب ما كان مستحسنا من الصف الواصلة من السلطان وهو هو المعنى أزهى زهر شرفي الأذهان الشبهة بالأكام وبعبارة قبل التأويل تقتضي أن شان الأزهار أن تضع في الأكام وهو كذلك لأن الأزهار والطبقة شأنها أن تجمع في الأكام لامل بقاها تحتها وهذا ظاهر أن أريد بالأزهار حقيقتها فان أريد بها الثنا على سبيل الاستعارة فالمعنى أشرق ثنا أنت شرفي أردان الأذهان أفراد الأذهان السامعون من المصداق اسم التلق على المتلق والمراد بالأردان الاسماع مجازا ويضرب شرفي على هذا الاستعارة (قوله جندم بدع) من إضافة المصدر للفاعل بناء على أن المراد بالجد لا كل الصادر من الله أي الحمد الصادر من الله المبدع وهذا شامل للجد القديم والقديم والحادث على ما قيل ويصح أن يراد بالجد الجنس فيكون من إضافة المصدر للفعول أي حمد الحامدين (٣) البدع أي الله المبدع والحامدين على ما قيل

وأزهى زهر شرفي أردان الأذهان حمد بدع أنطق الموجودات

(وبعد) فيقول الفقير المسكين عبد الحكيم بن شمس الدين قدسائي الولد الأغر نور حقة السعادة وتور حديقته العبادة وفؤاد الفؤاد لهذا القريب عبد الله الملقب بالبيب عند قرامنا الشرح المنسوب إلى الطود العظيم والمعتمد الجسيم والخوانساري المعلقة عليه السيد السند والحرير الأحد أن اكتب

والاختراع كلاهما بمعنى وهو إيجاد الشيء على غير مثال سبق كذا يقول أهل السنة والتكوين والأحداث أعم وعند الفلاسفة الأبداع والاختراع إيجاد الشيء من غير سبق مده ولا مادة والتكوين إيجاد الشيء مع سبق مادة وإن لم يكن هنالك مده كإيجاد السموات والأحداث إيجاد الشيء مع سبق مده وبلز ذلك سبق المادة بحسب قواعدهم ولا يلزم من سبق المادة سبق المدة كإيجاد الله وعندهم قديم بالذات وقديم بالزمان فالقديم بالذات هو الذي لم يؤثر فيه أحد والقديم بالزمان هو الذي لم يسبق بعدمه وأن أثره الغير والحادثة بالذات هي التي أثر فيه الغير والحادثة بالزمان هي التي سبقه عدم والقديم بالزمان يلزم أنه قديم بالزمان لعدم وجوده والحادثة بالزمان يلزم أنه الغير أثره فالذات العلية قديمة بالذات بالمعنى المتقدم والزمان بالمعنى المتقدم أيضا وصفاته تعالى عندهم حادثة بالذات قديمة بالزمان ومعنى كونها حادثة بالذات أن الله أثر فيها ومعنى كونها قديمة بالزمان أن عدمه لم يسبقها وهذه طريقة الأعاجم كالنيلابي وحينئذ يتعلق بها الأبداع والاختراع وأما الأفلاكي كالسموات فحدث أهل السنة من الأعاجم وغيرهم حادثة بالذات والزمان بمعنى أن الغير أثر فيها وأنهم مسبوقة بعدمه وعند الفلاسفة حادثة بالذات قديمة بالزمان فتعلق بها التكوين لأنها مسبوقة بمادة لا بمثلها فتقدم دون الأحداث وهذا كله طريقة الفلاسفة ثم وقع خلاف بين الماتريديين والاشاعرة في التكوين فقال الماتريدي هو موصوفة بوجوده تتعلق بالاشياء وهي غير القادرة فاقدره عندهم ونظمتها جعل الأشياء قابلة للوجود وعدمه والتكوين ونظمتها بالإعدام كان على سبقي مثال أم لا وأما الاشاعرة فيقولون إن القدرة ونظمتها بالإيجاد والإعدام سواء كان على سبقي مثال أم لا والتكوين عبارة عن أمر اعتباري وهو تعلقات القدرة (قوله أنطق الموجودات) أعلم أن المتقرر في نفسه إما جواهر كالأزمان أو أعراض كالعدم والعلم وأحوال على القول بها ككون الإنسان عالما أو جاهلا فليس من قبيل الأعراض ولا الجواهر وهما يتصفان بالوجود دون الأحوال فأنها لا تتصف إلا

من عامة الموجودات بالبقاء ولزم صفاته وجوب الوجود واستتاع الفناء وجد كريم لا يمكن أن يجري في ملكه الامايشه أوضع

وقوله والمعتمد في نسخة وللقمقام والقمقام بالغض ويظهر كافي القاموس السيد والأمير العظيم والبحر والعدد الكثير

بالتثبت في نفسها والعالم هو الجوهر والأعراض والأحوال على القول بها فالمراد بالموجودات الجوهر والأعراض على القول بأنكار الأحوال والمراد بالموجودات المتبثت على القول بالأحوال وأعلم أن الدليل على وجوب الوجود لله اجبائي ونفصلي والاجبائي مبين تفصيلي لأن هذا العالم يقال له دليل اجبائي وأما التفصيلي فهو فوق العالم حادث وكل حادث له مانع واجب الوجود فاذن وقع فيه التركيب من مغري وكبرى هو التفصيلي وأعلم أنه اختلف هل التسبيع في قوله تعالى « وان من شيء الا يسبح بحمده » بلسان الخالق أو بلسان المقال بأن يقول الله واجب الوجود أو سبحانه الله والعالم حادث الى آخر ما تقدم اذا علمت هذا فالآيات في الاصل نفس ذات العالم أعني الدليل الاجبائي وليس مرادها هنا والاتحاد الناطق والمنطوق به فالمراد به الدليل التفصيلي فبشبه التفصيلي بالاجبائي مجاميع مطلق الدلالة واستعاره اسمه والمعنى أن الله أنطق الموجودات بالدليل التفصيلي ولا مانع من كون الاشياء تنطق بالدليل التفصيلي أو هو من الاطلاق اسم الجمل على المفصل ويحوزان راد بالآيات العبارات التي مدلولها ثبت وجوب الوجود للمانع كقول الله واجب الوجود أو وجود الله واجب مثلاً واستعمال آيات في العبارات مجاز من الاطلاق اسم السبب على المسبب لان هذا العالم بسبب تحقق مدلول هذه العبارات هذا كله ان أريد بانطق حقيقته على ما قيل في الآية وان جرى بنا على الطريقة الاخرى وهو ان المراد التسبيع بلسان الخلق فيقول المراد بانطق الدلالة فاعلم ولأن العالم قبل له يدل على المانع من جهة الحدوث وقبل بالامكان وقبل بهامعا وقبل بالامكان بشرط الحدوث والحق أنها كلها طرق موصلة لعلم بالصانع وزيادة بعض شراح التوسية غير هذه الطرق خطأ اذا علمت هذا فالعنى جعل الله تلك الموجودات دالة على وجوب وجوده بأشتمالها على الحدوث أو امكانها أو ههما معاً هذا ان جعلت الباء تعديبة بمعنى على ويحتمل أن الباء لا سببية والمراد بالآيات نفس الحدوث والامكان والمعنى جعل الله الموجودات دالة على وجوب الوجود بسبب الآيات أى بسبب الحدوث والامكان وعلى هذا فالمراد بالآيات المعنى القوي وهو العلامة (قوله وجوب وجوده الخ) الوجود وجوبه كلاهما نظري (الوجوب وصف حلي أعنى عدم (ع) قول القدماء الاتقاد فهو مستلزم لكون الله تعالى قدما وبنا فاستلزام القدم بالطرف

الاول والبقاء بالثاني
والشارح جعلها دالة على
وجوب الوجود يلزم
من ذلك دلالتها على
الوجود فان قلت كما

بآيات وجوب وجوده وشكر منم أغرق الخلافات في بحار فضاله

مايسع للذهن الكليل في حل مشكلاتهما وأحرما بتقررا في كشف معضلاتهما سالكا طريقا
الاقتصاد ومقتصر على ارادما يتعلق بحل الكلال لما أن ماعلى عليهما الفضل مع استنادهما

وحدونه

أن هذه الآيات دالة على هذه الصفة كذلك هي دالة على باقي الصفات

فالجواب أن وجوب وجوده والاصل وبقية الصفات تفرد عنه . ثم السمع والبصر والكلام دليلهما على الوجود وعن الموجود أى حقيقة . وقيل بمعنى أنه ليس له تفرد في الخارج زائد على الذات فلا ينافى بأنه محب المفهوم مغاير وأنه امر اعتبارى يراه فعله عينا . نسبح هذه طريقة السعد وأمثاله وكلام الشارح على هذه الطريقة . وأما على الطريقة الأولى ففي كلامه إضافة الشيء إلى نفسه وهي حارة عند اختلاف التضاد في لفظ الصبح (قوله وشكرتم) في إضافة الشكر لثم إشارة إلى ما قاله من أن الشكر لابد أن يكون في مقابلة نعمة لأن تعليق الحكم عتق يؤذن بالعلية أى والشكر له لانعامه بخلاف الحمد فإنه لا يشترط فيه ذلك فلذلك أضاف الحمد للبدع أى حمد الحامدين للبدع لأجل ادعاءه . وقدم الحمد على الشكر لأنه رأس الشكر لأن مورد الشكر أمور ثلاثة اللسان والحنان والأركان والأبلغ منها اللسان والحمد مورد على اللسان فورد الحمد هو الفرد الأعظم من الأمور الثلاثة فلذا كان رأس الشكر لأن المفصح عن ثبوت العلم بأن يمثلا هو اللسان دون القيام لا يمكن أن يكون مواراة . وألفي ذلك والحنان حتى . وقولهم دلالة الفصل أقوى من دلالة القول بخصوص بالأفعال التي هي آثار الملكات إذا لا أقوى في ثبوت الكرم . ثم يدل ما معاهم الفريدون قوله أيا كرم (قوله في بجم) جمع بحر وهو الماء الكثير مطلقا أو بعيد كونه ملحا والأفعال عبارة عن الاحسان وهو صفة فعل وإضافة بحر للأفعال من إضافة المذهب إليه وأغرق ترشيح التشبيه ويصح أن يكون في الكلام استعارة تصر مجة فنسبت التزم بمعنى المذهب بالبحر بجامع الاتباع أى أغرق المخالفات في التزم التي تعلق بها انفضاء وجوده فإضافة الصر لما بعده حقيقة من إضافة المتعلق لتعلقه بالتمتع التي هي أثر

أراه من وحدته بإيجاد كل شيء من الأشياء وأصلنا المعرفة التي هي أجل النعماء وعرفنا ما يزيد النعمان من شكر الآلاء فقصده بقدر الطاقة أجل حد ولا يصح به الشك ثم مضى على ما لا يتصور منه في الخلق والبهاء محمد الذي صدق قبل وجوده بأنه أدل دليل أم

(قوله استهتارهم) ای ولوعهم

الاحسان كالجبر وبقره في بجمار الخ اندفع ملى الاغراق من الدم (قوله وجوده) الجود نارة يقسونه بافادتها مابنى ابن بنى لان الغرض
ولاعمله فهو صفة فصل ونارة يقسونه بانه سبداً افادتها مابنى الخ والمبدأ عبارة عن القسوة والارادة وحسنه فهو صفة ذات والجود
لا يكون الا لله وتفسير الجود بهذا التفسير ليس في القبة بل هو معنى اصطلاحى وامافى القفة فهو مطلق الاكرام فلذا يوصف حاتم بالجود
وعطف الجود عطف خاص على المعنى الاصطلاحى ومرا داف على القوى (قوله تلاً لا فى ظلم الخ) يحتمل أن مرجع هذه العبارة أمور
محسوسة ويحتمل أن مرجعها أمور معنوية ثم اعلم أن الليل يطلق على الظلمة المخصوصة التي هي من غروب الشمس الى طلوعها ويطلق
على الزمان المخصوص أعنى حركة الفلك من الغروب للشروق والظلم جمع ظلمة وهي أهم من الليل لانها توجب في النهار في مكان محصور
والاضافة لبيان ان كانت الظلم مستعارة لثبوت متبعم ثم هذا العام يقسم باليالى التي هي ظلمة مخصوصة هذا معنى كلام الشيخ المولى في
شرح الديباجة ويحتمل أن يقال ان الظلم عام أضيق لليالى الخاص وازافة العام الخاص لبيان هذا كله ان اردنا باليالى الظلمة ويحتمل أن
يكون أراد بها حركة الفلك وحسنه والاضافة حقيقة أى الظلم المنسوبة لليالى من نسبة الظروف للظرف والحكمة في الاصل الاتقان
والكواكب منسوبة عن انتقاله تعالى فاطلق الحكمة على نفس هذه الكواكب من اطلاق اسم السبب على السبب والمعنى تلاً لا فى ظلم
اليالى انوار كواكب المسببة عن انتقاله والباهرة بمعنى المضيئة فله الشيخ المولى وهو تفسير مراد لنسب الكواكب والافلاكية
في الاصل الغالبية والقاهرة من ههنا ما غلبه وقهره وهذا كله ان اردت بالظلم واليالى أموراً محسوسة ويحتمل أن تقر هذه العبارة بغير
ما ذكرناه فترد باليالى الجهالات والاضافة من اضافة الشبهة للشبه أو ان الجهالات مشبهة بالزمان المخصوص واستعباراً به لاهلوا الظلم
ترسيع والمراد بالحكمة العلم من اطلاق اسم السبب على السبب لان الحكمة هي الاتقان وهو موجب عن العلم وادانوار المصنوعات
الحكمة وهي من انوار العلم والمعنى حسنه تلاً لا فى ظلم الليل هذه المصنوعات الهيبة المنسوبة لاهلها لانها لا تنشأ الا عن العالم أى ازال
ظلم الجهالات الصانعة الناشئة عن علمه بمعنى انهادت عليه والباهرة الغالبة التي يقهرها المحصر الذي ينكره ويحتمل أن
تكون اضافة ظلم اليالى من اضافة الصفة للوصف وازافة الانوار للحكمة من اضافة (هـ) الشبهة للشبه والمراد باليالى حقيقة

وجوده تلاً لا فى ظلم اليالى انوار حكمته الباهرة واستندار على صفات الايام انوار سلطنته القاهرة
نحمده
بعضها غير وافيه لوجود الظفر وبعضها غير شافيه لعدم الظفر وبعضها لم لا طاب غير متعلق
بالكتاب وبعضها لم لا احتواء على شكل صفة للطلاب فشرع مستنبطاً بعون الله وحسن توفيقه
في جمع ما يتقرر لدى وتبينه شارباً على نفس الطريقة المذكورة مشيراً الى دفع الشبه المزبوره

واستندار أى انوار الفسيفساء والتاثيرات انان (قوله على صفات الخ) الصفات عبارة عن جهات الوجود فله الايام بالورق بجماع
أن كلاً محتمل لانظهار النور واثبات الصفات تحصيل ويحتمل ان الصفات مستعار لما اشترق من الايام على طريق الاستعارة
المصرحة بجماع مطلق الضاء والاشراق ويكون اضافة الصفات للايام من اضافة البعض للكل والمعنى واستندار في المشرق من الايام
(قوله سلطنته الخ) السلطنة قوة الملك ويصح أن تفسر بصفة تقوم بالسلطان تقتضى تنفيذ أوامره ونواهيها ناشئة من تولية أهل المل
والصفدة والمراد بالانوار تنفيذ الاوامر والنواهي الناشئة عن هذه القوة وقوله القاهرة أى لاهل الشرك والضلال وهو موجب
لانارة فلا يرد ان القهر لا يناسب النور لان القهر الضبط وهو انما يناسب الظلمة فالترصعة الجلال على صفة الجلال اشارة الى انها ماضية
ذلك النور واستندالاً لاستدراك نارهم أن حقها أن تسندل كواكب على طريق المجاز العقلى أو انه استعاره بالكتابة وكذا استندال القهر
للسلطنة بمجاز عقلى وحقه أن تسندل صاحبها (قوله نحمده الخ) الحمد تارة يؤدى بالجهة الاحسية وتارة يؤدى بالفعلة فحمد أو بالجهة
الاجمية لله تعالى على الدوام والاثبات ثمر الفعلة الدالة على التجدد والحدوث لشرب بكل من الكاسين واقى بنون العظمة اظهار المزبورها
من تعظيم الله تعالى فالتنوع موضوعاً للفتنة اللازمة للتعظيم فعبها اظهار اللزوم الذي هو تعظيم الله تعالى بجمعه أهلاً لافادة العلوم امتثالاً

الانبياء وعلى فروعه وصحبه الذين ثبت بهم أصول الدين غاية التمام (وبعد) فهذه أشعة كاتبة يظهر من لمعان كل شعاع منها
(قوله لوجود الظفر) أى ترك بعض المواضع بدون كتابة عليه فالظفر بالهاء الانتقال من شى لا تخرم ترك الوسط وقوله لعدم الظفر
أى الظفر بحقيقة المراد مع التصديقه

لقوله تعالى « وأما بعد ذلك فخذت » وهل الأولى اظهار النعمة أو الخضوع طريقين فطريقة الصوفية أن الأولى الخضوع وللمريقة المحدثين أن الأولى اظهار النعمة وقد جرى الشارح على هذه الطريقة أن جعلت النون العظيمة والصغير في محمد البدع (قوله على ما أولانا) ما هم موصول ومن آلاء بيان لما هو مرجع الى معنى النعمة فيكون جدا على ذات النعمة والأولى الجدة على الانعام لأنه جدير بغير واسطة لان الجدة على المنعم به انما هو بواسطة الجدة على الانعام ويمكن أن يقدر مضاف والاصل لمحمد على آلاء أى اعطاهما أو لا فان يكون آتيا بالوجه الاكمل ولا يصح أن تكون صدره لان البيان بطل المصدرية (قوله من آلاء) أى نعم وفسر بعض الاعاجم الآلاء بالتم الظاهرة كالخوس الخس (قوله رياضها) جمع روضة وهي البستان وقد أثبت لآلاء رياضها من رتقى الصبابة استعاره بالكناية فشبهت الآلاء برياض يرتاح اليها على طريق الاستعارة بالكناية والرياض تخييل ولك أن تقول أراد برياض أمهات النعم فشبه أمهات النعم برياض على طريق الاستعارة التصريحية وأزهرت ترشيح ويصح أن يكون من إضافة المشبه به للشبه أى مزهرة تلك الآلاء الشبهة برياض وحسنه فأزهرت ترشيح لتشبيهه لكن هذا الوجه بعيد لأن أزهرت في كلام الشارح تعني سي آلاء وهذا الوجه يخرجها عن كونه سببا الى كونه حقيقيا (قوله ونشكرها) عطف على نحمده ولما كانت الآلاء النعم الظاهرة والتعاهد النعم الخفية ناسب في الجانب الأول الحمد الذي مورد مظاهر وهو اللسان وفي الجانب الثاني الشكر الذي من جملة موارد الجنان وهو الخوف (قوله من نعماء) مفرد بمعنى النعمة وقيل اسم جمع للنعمة وقيل جمع لنعمة وعلى كون نعماء مفرد لم تحصل المطابقة بينه وبين الآلاف الحمد فالناسب المنى على القول بأنه جمع أو اسم جمع الآن أراد الجنس (قوله أترعت حياضها) شبه تلك النعماء بالماء العذب على طريق الاستعارة بالكناية (٦) واثبات الحياض تخييل أو أنه استعار الحياض لأمهات النعم بجامع الاحتواء على

على ما أولنا من آلاء أزهرت رياضها ونشكره على ما أعطانا من نعماء أترعت حياضها ونساءه أن يفيض علينا من زلال هدايته وبوفقنا
 راكافوف التأمل في فهم المعاني تارة كطريق التعسف في حل المباني فجاء بحمد الله كثرا لا تحصى فوائده وبحر الاستقصى فرائده ثم بعد ما تيسر لي انعامه وقضى بالاختتام ختامه جعلته عروضة لحضرة من خصه الله تعالى بالسلطنة الأبدية وأبد الدولة السرمديه نخل الملوكة والسلاطين زين الاساطين والخواقين صاحب النفس القدسية وارث الرياسة الانسية كاسر اعناق الاكاسره

ما به النفع فالخوض محتو على الماء العذب وكذلك أمهات النعم محتوية على نعم كثيرة وأترعت بمعنى ملئت ترشيح أو بمعنى كثرت أو عظفت على طريق المجاز لان معناه الأصلي

ملئت (قوله ونساءه الخ) السؤال طلب الأدنى من الأعلى مع التذلل والخضوع فالاتيان بالنون للتكلم وغيره لان في الاجتماع رجة وفيه ترج القبول للعظمة للنافاة (قوله أن يفيض) أى يصب علينا من الافاضة وهي الصب والزلال هو الماء العذب البارد الصافي الذي يسلك الحلق بسهولة فليس اسما مطلقا ما عذب والهداية الدلالة على ما فيه الصواب حصل وصول أم لا وتطلق على الدلالة الموصلة والمراد بها هنا خلق الاعتداء أو الدلالة الموصلة وإضافة زلال الهداية بأى معنى كان من إضافة المشبه به للمشبه وذكر بعض الاعاجم أنه شبهت الهداية بالماء العذب واثبات الزلال تخييل لان الزلال هو صفاء الماء مع أن هذا القائل فسر الزلال أولا بالماء العذب وحسنه فنفقضى أنه من إضافة المشبه للمشبه لآله استعاره وبعد هذا المعنى نسال الله أن يفيض علينا من آلاء الدلالة الموصلة وأخلق الاعتداء الشبه بزال مع أن المقاض علينا نهائى أن نأزقك وهي الطاعات وإذا كان كذلك فالأولى أن يستعار الزلال لا نأزقك على طريق الاستعارة التصريحية واثبات الفيض ترشيح على حقيقة أو مستعارة أو يجعل في الكلام حذف مضاف أى يفيض علينا من آلاء هدايته الشبهة بزال (قوله من زلال) أى يفيض علينا من زلال ولك أن تقول من زائلة والاحسن جعل المفعول محذوف لأن الزلة تقتضى أنه يفيض جميع الزلال وليس كذلك (قوله وبوفقنا) التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والطاعة عبارة عن الحركات والفعلوق شأن الحركات والقدرة التي هي عرض وهما مقترنان غير أن القدرة سابقة في التعقل وان كانت مقترنة زمنا لا سببا والسبب مقدم على السبب تعقلا والاحسن أن يفسر التوفيق بخلق الطاعة المقارنة للقدرة لان التوفيق

أو أثاره بذلك على فصول من أكرأ اجناس كلمات قدسية لم يطعنوا قولهم يقول انسيه كن في غرائب محاسن على بصيرة فلا تكون من الحائرين وخدما آتيا بقوتهم ومن الشاكرين لا يتنعم بها أشباه ربة التقليد فاتها إلى قلبه أو ألقى السمع وهو

(قوله الاساطين) جمع اسطوانات والمراد ما يرتفع به المثل

لغناه بالوفاء والامثال والذية الامثال الطاعة لا القدرة وهو يرجع للهداية (قوله العروج الخ) العروج هو الترقى والصعود والمعراج محل العروج أى الامر الذى يرجع به كاسلم فالمعنى وأن يوفقنا الى العروج والصعود الى الامر الذى يرجع به لغنايته والعناية هى ارادة الاحسان أو الاحسان وفي العبارة استعارة بالكناية فشبهت العناية بالافلاك المرتفعة على طريق الاستعارة بالكناية بجماع الارتفاع وانبات المعارج تخيل استعارة الاعمال الصالحة الموصلة بجماع التوصل والعروج ترجيح مستعار لتوجه المعنى ووفقنا لتوجه الاعمال الصالحة التى هى سبب احسانه وهو ظاهر ان كانت العناية صفة فعل بمعنى الاحسان وان كانت صفة ذات بمعنى ارادة الاحسان فخطأ أى الاعمال الصالحة سببها باعتبار تعلقها بالتصغير والافلاك ارادة قدسية (قوله محمدا) بدل أعطف بيان وهو أشرف اسمائه فلذا خصه بالذكر (قوله أشرف البريات) جمع برية أصلها برية قلبت الهمزة ياء وأدغمت الياء فى اليا من برأ الله الخلق بمعنى خلقهم ويدخل فى البريات القرآن بمعنى الالفاظ المتأولة فأتى أشرف منها به صرح بعضهم (قوله بأفضل الصلوات) البناء داخله على المقصور وانما عداه بذلك أى بعض أفضل الصلاة عليه لبعض أهل الصلاة لان الهدية على قدر المهدى فان قلت أفضل الصلوات قد ثبت فى الوجوه عليه الصلاة والسلام قبل ذلك وإذا كان كذلك فكيف يطلب منه أنه لا يطلب إلا ما يحصل لا المحاصل بأفضل الجواب أن فى الصارحة فأى عتلى أفضل فان قلت هذا الذى ثبت فى الوجود عندنا انه ما هو اعظم منه فكيف التعبير عنه بالأفضل أجيب بأنه أفضل باعتبار ما هو أحسنه فلان فى أن عندنا الله أفضل منه وقد يقال حيث كان كذلك فلا مدح فى ذلك فلا حسن أن يقال المراد جنس الأفضل أى الجنس المتحقق فى الفرد الاكمل الذى يحصل فى الخارج الكامل بالنسبة لما حصل لان النبى ما زال يترقى فى مراتب الكمال والصلوات تليها مطلق الانعام وقيل انعام (٧) مقرون بتعظيم (قوله وآله) مطلق الامنة ولوعاصته وهى

العروج الى معارج عنايته وأن يخص رسوله محمداً أشرف البريات بأفضل الصلوات وآله المتقين وحصه المتقين بأكمل الصلوات (وبعد) فقد طال إلحاح المشتغلين على الترددن الى أن أشرح الرسالة

ما لرقاب القياصرة مروج الملة الحنيفية البيضاء مؤسس قواعد الشريعة الفراء ظل اقه فى الارضين غياث الاسلام والسلمين عامر بلاد الله خليفة رسول الله المؤيد بالتأييد والنصر الربانى أمير المؤمنين

المتقين بالخاء المذكور تأنيو عطف العجب عطف خاص على عام وبمعنى أن يراد بالبنو هاشم والمطلب أو بنو هاشم فقط (قوله وجهه) جمع لأصحاب أو اسم جمع (قوله المتقين) أى المختارين من كل أمة (قوله بأكمل الصلوات) أى التعظيمات والاكمل مقول بتشكيل فلا ردان الاكمل مخصوص به عليه السلام (قوله وبعد) محتمل أن تكون الواو العطف على جملة البسملة وما بعد هلال الاصل فى الواو العطف ويجوز أن تكون للاستئناف وقوله فقد طال فيه اشارة الى أن الواو تأنيو عن أمأوه عن مهما وآثر الواو لهما أم الباب ولأنه لو أنى بما أو مهما فهو كلامه مستأنف فأتى بالواو التى قد تكون للاستئناف ويجوز أن يكون وبعدمعولا لحدوف والقاهرة تأنيو والاصل وأقول بعد ما تقدم فقد طال الخ (قوله إلحاح المشتغلين على الخ) قد ورد ليس منان لم تعاطف بالمعنى قال العلماء مقادير ليس منان لم يعذب نفسه بما أعطاه الله من العلم عظيما وليس المراد الغفرو العجب لانه مرام فى كلام الشارح اشارة الى أن الله عظمه بالمعنى وعبر بالاشتغال اشارة الى أن الطالب ينبغي له أن يكون مشغلا بالمعنى أى ملقا ذهنه وسمعه لما يلقى اليه (قوله المترددن الى) أشار بذلك الى أن اشتغالهم عليه كمرة الحمى والتردد وفى بعض النسخ بالعاطف فقه اشارة الى أن المترددن عليه من أهل العلم أعم من أن يكونوا يأخذون عنه أو كانوا راضين لا يأخذون عنه قدس أو فى هذا الشرح فالعطف من عطف العام على الخاص فقيه تحديث بالنسبة وهو طريقة أهل الحديث علب بقوله تعالى وأما نعمت ربك فخذنى وأما الصوفية فيقولون المراد بالتعبد بالنسبة بالشكر عليها (قوله أن أشرح الرسالة) أى أوضحها ببيان أعرجها وبيان معانيها وبيان الاشكال (قوله الرسالة) هو مجموع من أسسه الكتب من قبيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فى قبيل علم الشخص كذا قيل واخبر أنهم لم يسموا علم الجنس شاعلى أن النبى يتعدد بتعدد

شهد ما هذا الاتحة بقلب المعاد من المتعصب بصمام الحكمة خاله المؤمن بامشاهدا لانه كل بفاع فاع وانبت كل

(قوله قواعد) فى نسخة معناه

عنه والافق قبل علم النقص والفرق بينهما تحكم (قوله الشمسية) نسبة الشمس الى المزاودين الذي علمها الكائن لاحد فضه نسبة لقب باعتبار صدره (قوله وابن) معطوف على أشرف من عطف الخاص على العام (قوله القواعد) جمع قاعدة وهي قضية كلية تعرف منها أحكام جزئية موضوعها والكلام فيها معروف (قوله المنطقية) نسبة للمنطق يطلق المنطق ويحوسن العلوم على المسائل الكلية أعني النسب التامة وعلى الملكات وعلى الادراكات وعلى الادراكات التصديقية وأما واعم احتمالات اذا علمت هذا فالمنطقية نسبة للمنطق بمعنى الملكات من نسبة الشيء الى ملكته أو الى المنطق بمعنى الادراكات من نسبة الشيء الى متعلقه أو من نسبة الجزء الى الكل ان أريد بالمنطق المنسوب اليه المسائل وذلك لان مسائل المنطق كثيرة وما في هذا الكتاب جزء منها هذا ان أريد بالمنطق مجموع القواعد وبمحتمل أن النسبة من نسبة الشيء الى نفسه مبالغة بان بالغ في مسائل الرسالة حتى أنه لا منطق الا مسائلها فأنفسها (قوله علماء منهم بانهم سأوا الخ) هذا علمه لطول المحامهم وفيه أن الباعث على طول المحامهم ليس علمهم بسؤالهم للعارف بل علمهم بقيام العلم به وقيام العلم سابق على السؤال قلت هذا ممنوع لأن هذا علمه لطول الإلحاح الطارئ على طول المحامهم على السؤال الاول وليس علمه السؤال الاول والحاصل أن سؤالهم أول القيام العلم به والباعث على طول الإلحاح هو علمهم بانهم سأوا عريفا (قوله عريفا) كثيرا القرآن (قوله ما هرا) فقد جمع بين كثرة العلوم وسرعة الفهم وهذا من باب التحدث بالتمعة وفيه إشارة الى ما قاله للفقيه من أنه ينبغي للإنسان شهره علمه (قوله واستطروا) أي طلبوا المطر من صاحب أطلق السحاب وأراد به عالما عظيما على طريق الاستعارة التصريح بجميع الاحتواء على ما به النفع لان ما احتوى عليه العالم به حياة الارواح والسحاب يحتوى على ما به حياة الاجسام لكن احتواء العالم على ما به النفع معنوي واحتواء السحاب على ما به النفع حسي وليس في هذا عكس التشبيه لان السحاب أقوى من حيث أن ما به النفع الذي احتوى عليه أمر حسي وان كان ما به حياة الارواح (أ) أشرف ولذا يقال حق الشيخ كدمن حق الوالدانه مرى الروح والوالد مرى بالجسم

ولذا قال النوريس
عن شيخه لا تقبل قوله
بغلاف الولد والاستطار
توسيع ايضا وما هرا في
الاصل بمعنى ما تاربع
باق على حقيقته أو
متعارفا بعد في هذا

التشبه وأين فيه القواعد المنطقية علماء منهم بانهم سأوا عريفا ما هرا واستطروا صاحبها ما هرا
ولم أزل أدافع قوما منهم بعد قوم وأسوف الامر من يوم الى يوم لاشتغال بال قد استولى على سلطانه
واختلال حال قديتين لدى برهانه وعليه بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره وولت الادبار انصره
أو المظهر شباب الدين شامسجهان بادشاه صاحب القرآن الثاني لازالت سرادقات دولته ركنية الزناد
وقباب سلطنته مرفوعة الى يوم التاد موقفا لما يحبه الله ورضي ومقتفا لثبته وحبيبه المصطفى صلى
الله تعالى عليه وسلم مادامت السموات العلى ويرحم الله عبدًا قال آمينا

الثغاف والأفقتى الثماهر أن يقول واستطروا وكذا يقال فيما قبله واركتب الاتفاقات لاجل التوضيف بقوله
عريفا ما هرا وسحابها ما هرا (قوله ولم أزل) جلة حالية (قوله أدافع قوما الخ) لا يخفى ما في المفاعلة من سوء الادب اذ يلزم عليه أن يدفعوه
لان المدافعة مفاعلة من الجانبين فهم يدفعونه وهو يدفعهم وأجيب بان المفاعلة قد قصد منها المبالغة والقصد دفعهم دفعا كثيرا وهذا
يدل على شدته رفعت حيث كان يدفعهم كثيرا وهم يطلون منه أو يقال ان طلبهم منه مدافعة منهم كذا قيل (قوله وأسوف الامر)
أي الاجابة إما القول أو بالفضل بان يقول لهم أخبركم بما يظهر لي بعد يوم أو يقول لهم بعد يوم أؤلف لكم (قوله وأسوف الامر الخ)
ان قلت روي في الحديث من سئل عن علم فكتسه الجم يعلم ما من نزلوا لئلا أن التالف من العلم بل قال العلماء التالف أفضل من التدريس
قلت تأخيرها لعذر لا بعد كتبها وفيه إشارة لعذر بقوله لا اشتغال الخ (قوله من يوم الخ) من بمعنى عن وفيه أن الى الانتهاء وهو يقابل الابتداء
فتأمل فالظاهر بقاؤه على حقيقته أي وأخرا الامر تأخيرنا شأن من هذا اليوم متبعا الى يوم آخر (قوله لا اشتغال بال الخ) شروع
في ابداء عنده في تأخيرها الاجابة وبالسبب القلب (قوله سلطانه) أي شدته والضمير لا اشتغال وقوله استولى على بمعنى ففرضي ومنعني والقاهر
لشارع ليس مطلق الاشتغال بل شدته وإن أقول أراد بالسلطان الحكم فشدته الاشتغال بأمير قاهر والسلطان بمعنى الحكم فخصيل
(قوله قديتين لدى) أي عندي هذا هو المتبادر والظاهر أن يضربني إشارة الى أن رهاه وأماراته قد تنبئ فيه لئلا هذا هو البالغ
بغلاف ما لوفر بعندي فانه قاصر لانه يقتضي أنه يتبين برهانه بدون الناس وعند حقيقة في الملابس الخاصة فالخلف وأر بدها ناطق
الملايسة ثم أريد ملايسة خاصة وهي ملايسة الظرفية (قوله قديتين لدى برهانه) فيه إشارة الى أن هذا القائم به من اختلال الحال
صاحفة منبهة له وانفاد لا تنبعدان جرى في مثل جنائي أنهار العاني وبدامته يحجر من الجوار ليس له ثاق فله بناه بان أي يأتي

(قوله القرآن) لعل المراد به قرآن التمجيد الذي يكون عنده الغور والظفر فراجع

نظري لاضروري فيه اشارة الى انه نظر الى على خلاف العادة والذي طرأ عليه أمر مخالف للعادة غير قائم به يعذبه (قوله مطلا) أي متعاوهر في الأصل الامتناع من أداء الدين مع القدرة على وفائه شبه نفسه بدين عليه حتى وعند ما يوفي به على سبيل الاستعارة المكتبة والمطل تخيل فيه اشارة الى العلم عنده والاجابة واجبة عليه أو أن قوله مطلا مجاز مرسل علاقته بالاطلاق (قوله وتسويفاً) أي تأخيراً في الاجابة (قوله ازدادوا حاشاً) أي شدة طلب (قوله وتسويفاً) أي شدة تشوق بالفاء وفي بعض النسخ بالقاف وعلى النسخة التي بالقاف من تسويفاً الاول وتشويفاً حاشاً لاحقاً لاختلافهما بحرفين متعاضدين المخرج (قوله بآ) أي فراراً (قوله بما اقترحوا) الاقتراح هو الطلب على غير روية أي فكره وطلب الشيء على غير فكر بلزمه الشدة والقوة والأسعاف قضاء الحاجة وفيه ركة لأن ما طلبوا هو الحاجة فتجعل الباء التصوير ويقدر مضاف فالعنى من قضاء حاجتهم المصور بتحصل ما اقترحوا أو راد من الأسعاف لازمه وهو زوال الكدر والبلاء السببية ويقدر مضاف أي بسبب تحصل ما اقترحوا (قوله الى غاية ما التمسوا) فيه التفتت الفضول عن الالتئاس لا يكون الامن المساوي فيكون عاملاً بالترقيتين وفيه اشارة الى أن الفائدة في بلوغ الغاية لا في المساواة في الوسط (قوله ركاب النظر) اسم جمع ركب والركاب حقيقة في الابل التي شأنها أن يحمل عليها الى البلاد البعيدة والنظر يطلق على ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول وعلى حركة النفس في العقول وازدواج ركاب للنظر من اضافة المشبه الى شبيهه بجمع أن كل تشويص له أو أنه التشويص تشويص كالسفر الذي يستعان عليه بالركاب واثبات الركاب تخيل ويجوز أن يكون أراد ركاب القوة العاقلة فيه استعارة تصريحية أي فوجت القوة العاقلة التي يحصل بها الترتيب وحينئذ فالاشاف من حيث أن ذلك النظر بتحصلها (قوله الى مقاصد الخ) المسائل جمع مثله تطلق على نسبة القضية وعلى القضية وقد قيل فيها انها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وهذا التعريف انما يناسب تفسير المسئلة بالنسبة ولكن العلماء اصطفاوا على أنها تطلق بالاطلاقين اذا علمت هذا فان أراد بالمسائل النسب فاضافة مقاصد للمسائل للبيان وازدواج مسائل لضمير من اضافة المدلول للدال وان أراد بها القضايا فالاشاف من اضافة المدلول للدال وازدواج المسائل لضمير للبيان فالاحتمال الثاني عكس الاول والمقاصد على كل حال مراد به (٩) المعاني وشبه مقاصد المسائل بامر

الانهم كما ازدادت مطلاً وتسويفاً ازدادوا حاشاً وتشويفاً فلم أجذبهم الى اسعافهم بما اقترحوا واصالهم الى غاية ما التمسوا فوجت ركاب النظر الى المقاصد مسائلها وصحت مطارف البيان في مسائل دلالتها وشرحها شرماً كشف الاصداف عن وجوده فرائد فوائدها وناط الا لى على معاهد

شريف باسفر لاجل
تحصيله في العبارة
استعارة بالكناية واثبات
الركاب تخيل (قوله

(٣ - حواشي التسمية) وصحت مددت مطارف جمع مطرف ردها من فيه خطوط والبيان يطلق بمعنى التبيين وهو اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي ويطلق على المنطوق به القصص اذا علمت هذا فاشبه البيان بأي معنى كان بامراً حسنه عظيمة على طريق الاستعارة بالكناية واثبات المطارف تخيل ويجوز أن يكون مطارف مستعار الانفس التبيينات على طريق الاستعارة التصريحية والصبر شريع باق على حقيقته واستعار لارتدت أي فصلت أنفس التبيينات (قوله في مسائل دلالتها) مثلاً العالم متغير وكل متغير حادث دليله ما ذكره من صورته أعني الهيئة الحاصلة بعد تركبه وهي تحصل في المنتهى اذا علمت هذا فالسالك جمع مسالك أراد به صور الادلة كذا قال شيخنا المولى وفيه أن ظاهر الشرح أن المسالك يحصل بها الدليل لانه قال مسائل الدلائل فالدليل متأخر عن المسالك والهيئة من تمة الدليل وحينئذ فكيف تفسر بالصورة التي توجد في الغاية ولعل الاحسن أن يراد بالمسالك القواعد التي طرق للدلائل أي القواعد المبنية لدلائلها وإن أن تقول اضافة مسائل للدلائل من اضافة التشبه لشيء فكما يتوصل بالمسالك للقصود فكذلك الدلائل (قوله وشرحنا الخ) الاصداف جمع صدف وهو وعاء الجواهر التي يكون الجوهر في داخله ففي العبارة استعارة بالكناية فشيء نفائس القوائد بامر من امر أحسنه والجواهر ثم استعارة باسم الفرائد لانفس استعارة تصريحية باعتبار التشبيه بالمرآة استعارة بالكناية والوجود تخيل وليس فيه جمع بين الطرفين باعتبار التشبه الاول لان المستعارة ليس القوائد بل الانفس منها والوجود اما باق على حقيقته أو مستعار لانفس الانفس والاصناف يلزمها الخفاء والكشف راديه الازالة وكأنه قال ازال الخفاء عن أنفس الانفس في الاصداف مجاز مرسل وذكر الشيخ المولى أن كشف اما حقيقة في التوضيح أو مجاز والمعنى عليه حينئذ وضع الاصداف وفيه ان الاصداف حاجب فلا يتعلق به توضيح ولو جاز في الاصداف اذ لا معنى لتوضيح الخفاء الذي يتعلق به الازالة (قوله وناط الا لى الخ) المعاهد جمع معقد وهو نفس الخيط الذي ينظم فيه الا لى وحينئذ فاضافة معاهد للقواعد من اضافة التشبه لشيء بجمع أن كل اشياء

على شيء والآخر في ترجيح باق على حقيقته أو مستعار الالفاظ التي شرح بها القواعد والمعنى واما أي علق ذلك الشرح إلا في أي الالفاظ على القواعد الشبهة بالخطوط وقضية كلام الشارح أن الجواهر تعلق على الخطمع أنها تنظم فيه ويجوز أن يراد بالمعقد عمل العقد أي محل غقد الجواهر وهي رؤس النساء الحسن فثمة القواعد بنساء حسن واثبات المعاهد تخيل فكان القواعد لها رؤس وعلق عليها الآخر في الآخر في ترجيح والمعاهد باق على حقيقته أو مستعار لانفس القواعد على الخلاف في الاستعارة بالكناية والآخر في اضافات على حقيقته أو مستعار الالفاظ الفصيحة (قوله وضمت اليها الخ) الابحاث جمع بحث وهو لغة التكت في الارض يعود ويحور واصطلاحاً نبات المحمولات للوضوعات اذا علمت هذا فالتفتيش في الارض والتكت فيها يلزمه ظهور شيء مخالف لما حاط به فاستعمل اسم المزموم في اللازم وهو حتى ثم استعمل في المعاني الغامضة المخالفة للغير على طريق الاستعارة فالاول مجاز مرسل والثاني استعارة نصرحية فثمة المعاني الغامضة شيء حتى ظهر مخالف لما كان ظاهره والعلاقة هنا المشابهة ويحتمل أنه أراد بالابحاث المسائل الدقيقة مجازاً مرسلًا علاقته المجاورة لان عادة مستخرج المعاني الدقيقة أن تكت في الارض يعود والتكت جمع تكتة والذي قيل في البحث يقال في التكتة لان البحث هو التكتة واثبات المحمولات للوضوعات يلزمه ظهور دغائي فاستعمل اسم البحث وأردلنا به هذا كله بحسب الاصل والافعال صار حقيقة عرفية في المسائل (قوله اللطيفة) وصف كلف لان المسائل الدقيقة لطيفة والاحسن أن يراد باللطيفة بالعلقة في الدقيقة فهو وصف مخصوص (قوله ما خلت الخ) هو المين بقوله قبل من الابحاث الخ وقدم البيان على المين مع أن شأنه التأخير ازالة الكرب وتشوف النفس من أول الامر (قوله ولا بد منها) دفع لما يقال ما فعلته لا يحتاج اليه (قوله بعبارات) متعلق بمحذوف أي وضمت اليها معاني دقيقة بمعبراتها بعبارات والعبارة في الاصل اسم مصدر غير أنه نقل للالفاظ المعبر بها عن المعنى المراد والمصدر والتعبير في الاصل اسم لتعبير الرؤيا ثم استعمل في التفسير القصور (قوله رافعة) مصدر رافعه اذا عجب أي هبته أي مصرته لمن سمعها سمعها ويحتمل انه أراد رافعة صافقة فثمة العبارات جماع غلب على الراجح ما جمع الرغوة ورافعة تخيل باق على حقيقته أو مستعار للعلوم الخ والتعقد (قوله تسابق الخ) فثمة المعاني (١٠) بفرسان واثبات السبق تخيل أي كل من المعاني والاذنان تسابقا في المبادأة وأن

قوله الاذنان معنى الى الاذنان وهذا كتابة عن ظهور معانيها لظهورها ينشأ (قوله وتقررات) التقررات اثبات الذي في

قواعدها وضمت اليها من الابحاث الشريفه والتكت اللطيفة ما خلت عنها ولا بد منها بعبارات رافعة تسابق معانيها الاذنان وتقررات شافقة بهج استماعها الاذان وسميته (بفتح القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمية) * وخدمته على حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية

قراره وأراد بها من العبارات على طريق الحقيقة العرفية (قوله شافقة) أي مبرورة ولاشفاق (قوله بهج الخ) الاذان مفعول فثمة الاذان بانها خاص واستعير اسم المشبه لثمة على طريق الاستعارة بالكناية وبهيج تخيل ويجوز أن يكون مجازاً عقلياً باقياً على بهج أن يقع على الأشخاص فأوقعت على الاذان (قوله وسميته) في العبارة استخدام لان الشارح سابقاً قال شرحتها شرحاً والمراد به التوضيح والتبيين وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الالفاظ كذا قيل والاولى جعل الشرح فيما معنى الالفاظ أي وجعل عليها ترجيحاً بليل ما بعده فلاستخدام (قوله بضمير القواعد) التقرير في الاصل التقليل من الرق والمراد هنا قلوصها من الصعوبة فثمة القواعد رقيقة فنجامع التذلل والتعير وتخيل أو أنه شبه تخليص القواعد من الصعوبة بالتقليل من الرق واستعار اسم المشبه لثمة استعارة مصرحة أو أن في التعير مجازاً مرسلًا علاقته الاخلاق والتقييد والمنطقية نسبة للطق وتقدم وجه النسبة وقوله في شرحه تعلق بضمير القواعد بالنظر قبل جعله علماً لثمة حينئذ اسم جامد (قوله وخدمته) عطف على سميت وقوله به أي بتأني له (قوله على حضرة) من اضافة الصفة الى الموصوف أي الحضرة العالية أو أنه من قبل الاضافة اليانية أي خدمته على أي ذاتها رقيقة وعالية وهذا عمل فيتم باقوله هي حضرة فهو من ذكر الفصل بعد الجمل وهو واقع في النفس والحضرة مثلت الحاء في الاصل على الحضور والمراد هنا الذات وأعمالها بعبادات اشارة الى حضرات المددوح في القلب معنى واحداً واطافة حضرة لما بعده لبيان (قوله بالنفس) الباطنة على المصنوع على أي خدمته الذات المصنوعة على النفس الشريفة لاتعداها الى غيرها من الانفس الخسيسة فهو من قصر الموصوف على الصفة ويحتمل دخوله على المصنوع أي أن النفس المطهرة فاصرة عليه وفيه من المبالغة ما لا يخفى فهو من قصر الصفة (قوله القدسية) نسبة للقدس وهو الطاهر أي أن تلك النفس منسوبة للطهارة من نسبة الموصوف الى الصفة أي أن تلك النفس أي الروح مطهرة أي لم يخطر فيها الوسواس الشيطانية (قوله والرياسة) هي نفاذ الكلمة مع

وجعله

القواعد أي مستقر ج لها فهو وصفه بكونه كان محتجدا ويصح أن يراد بقوله محمد أي مقدر (قوله مبادئ الدولة) جمع مبني فالدولة تتوقف على أمور يعنى بها المؤسس لهذا الملك الوزير لضافته تلك الأمور (قوله العالي عنان الخ) عنان القنع والكسوف في كل الباء اما ثابتا ومحذوفة فعلى الكسر مع الباء المعنى العالي رايات اقبال الناس عليه بسبب مسكه عنان الجلال ففيه الجلال بديه صاحب عنان وعلى حذف الباء فهو منصوب على زرع الخافض فيرجع للاول وعلى القنع مع حذف الباء فالمعنى العالي عنان الخ فاضافة عنان للجلال من اضافة التشبه بالنسب والعنان السحاب والجلال العظمة التي قامت بغيره في تشبيهها بالسحاب اشارة لقرب زوالها أي علت رايات اقباله على جلال غيره التشبه بالسحاب وعلى وجود الباء فالباء يعنى على فيرجع للاول هذا ان جعل رايات فاعلا (قوله التالي لسان الخ) شبه الاقبال بشخص واثبات اللسان تخييل واستعار اسم الايات لعمارة مدحه أي لسان الاقبال تال وقارئ لا ياتى العبارة المشابهة للآيات القرآنية الله على جلاله بجامع الحقيقة (قوله ظل الله) لاشك أن ظل الأجسام الذي يلبأ به مخلوقاته وحينئذ فصح نسبة الظل اليه من حيث أنه خالق له وموجه له من حيث لها كونه المانعة له وبعد ذلك فالكل من باب التشبيه البليغ أي أنه كالظل للمخلوق في الأجسام من حيث أن كلا يلبأ اليه في المشرق ويصح أن يستعار الظل لدرجة بجامع الاستفاضة لأن الظل يستغاث فكذلك الملك لكونه ملها للناس في حوائجهم ودفع المشاق عنهم رجة لهم يستغيثون به فيه الرحمة بالظل واستعار الظل لدرجة على طريق الاستعارة المصروفة • والحاصل أن قوله ظل الله لما على حذف الكاف وأنه مستعار لدرجة الله ثم علم أنه ليس المشبه في الاستعارة نفس السلطان بل أمر عام يحمل على السلطان وهو مطلق رجة فأنفع ما يقال أنه قد جمع هاتين الطرفين وهو مجموع وهذا نظير زيد أسد فزيد ليس هو المشبه على كلام السعد من جريان الاستعارة فإن المشبه هو كلى وهو الرجل الصاع الذي جعل على زينة قباية الأمر أنه صرح (١٣) بفرس من أفراد المشبه في الاستعارة هنا وفي زيد أسد (قوله الافاضل) جمع

أفضل والعالمين جمع عالم وهو عطف خاص على عام بحسب المفهوم لأن الأفضل ذات ثبت لها الفضل أهم من العلم وغيره وعطف مرادف نظرا لتساوهم بحسب

مبادئ الدولة السلطانية العالي عنان الجلال رايات اقباله التالي لسان الاقبال آيات جلالة ظل الله على العالمين ملأ الافاضل والعالمين شرف الحق والدولة والدين رشيد الاسلام ومرشد المسلمين الأمير أحمد الله لقيه من عنده شرفا • لانه شرف قدس الهدى فيه ان الامارة باهت اذ به نسبت • والمجد مدحا اشتق منه صمه لازل اعلام العدل في أيام دولته عاينه

وقية

المصدق لانه لا يقال فاضل عرفا الا لعلماء والعالمين جمع عالم وهو ما سوى الله وجهه لا خلاق العالم على كل صنوع وكل نوع (قوله شرف الحق) أي شرفه وانما عبر بذلك ما لفته في الحقيقة انما هو مشرف أهل الحق وأهل الدين والحق هو النسب التام في نفس الأمر كانت شرعا أم لا والدين هو النسب المنسوبة للشارع فهو من عطف الخاص على العام (قوله رشيد الاسلام) أي رشيد أهل الاسلام والمراد أنه اكمل السليبي في رشداً أي في حفظ المال والدين لأن رشيد عندما فهو الحافظ لملكه وأن لم يحفظ لدينه وعند الشافعي من حفظهما (قوله ومرشد المسلمين) أي هاديهم إلى الطريق الصواب بأقواله وأفعاله لأن من قام به العلم من الأمر اهتدى الناس بأقواله وأفعاله (قوله شرفا) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا أي لقيه تقيس بشرف أي تقصدا إلى الشرف ويحتمل أن يكون مفعولا به وأن هذا لقيه لكنه قد حذف بعض القاب لمضرورة لأن لقيه شرف الدين وفيه اشارة إلى أن المدحة بالقاب انما حصلت بالجزء الاول وقوله الله لقيه أي ألهم الناس القاب لأن المقصود الناس ويصح نسبة القاب لله نظر للنفس الأمر لكونه فاعل الأشياء كلها واستناد الفعل إلى الله حقيقة ثم ان هذا القاب ملأ على إجماله لأن اسمه أحد وهو الذي وضعه أولاً وكل ما وضع أولاً واسم ولو أشرف مدح أو ذم (قوله من عنده) اشارة إلى قاعدة توحيدية وهي ان كل الأشياء من الله وحده ولا عبرة بما نقل عن بعض من أن العبد قد فسار له المولى في الفعل الاختياري (قوله دين الهدى) أي الدين الذي به الاهتمام والمراد به خصاله الحميدة (قوله باهت) أي انضرت ونصنت كذا فسر الشيخ المولى ولعله رأى أنه ما خوذ من يلى ودائرة لاخذ أوسع من دائرة الاشتقاق والافق الحقيقة أن منسحق من المباحة وهي الافتقار وقوله به أي له (قوله والمجدد) أي كثر مدحه أي ان الناس أنشأوا على الحمد كثيرا بسبب كون اسمه مشتقاً منه (قوله اعلام العدل) جمع علم بمعنى الجبل قبل مطلقا وقيل بكونه عاليا بمعنى الراية والمراد بها هنا الأسباب التي يحصل بها العدل فسميها بجلال الصالحين وبالرايات واستعار اسم التشبه للشيء على طريق الاستعارة المصروفة وقوله عاينه ترشيع ويصح أن يراد بالاعلام مراتب

العدل وحسنه فيكون شبه تلك المراتب الجبال الطوال بجامع الحصن بكل (قوله من آثار ربيته) هي العطايا العظيمة وحمل الناس على تعظيمهم
ويتربن على ذلك اشتغال الناس بالعلم وإذا اشتغل الناس بالعلم صار لهم طوائف فقلت الطوائف والعرا حاصل لهم من الناس من آثار
الترية ولائها في تلك الحالة يكون العلم قبة غالية كل أحد يرغبه ثم انه شبه العلم بجواهر نفيسة واثبت القيمة تخييل والفوز ترشيح
(قوله فائضة) أي كثيرة ثم انه أراد بالآياتي التمس على طريق المجاز المرسل والعلاقة التعلق ثم بعد ذلك شبه تلك التمس عما عذب واثبت
الفض تخييل (قوله غائصة) بالصاد المهمة أي نازلة في الماء وفي نسخة بالصاد المجيبة أي ذاهبة في الأرض (قوله بأفاضته العدل)
أي آثار العدل وآثار الاحسان لأن كلا ثابت لا يفاض أي لا يوصل للغير بل آثاره ثم ان قوله أفاضته مستعار لا يصل على طريق الاستعارة
التصريحية (قوله بغواضل) اعلم أن الغواضل هي الصفات القاصرة التي لا تتعدى الفكر كدرالك المسائل الدقيقة والشجاعة والفضائل هي
المراتب والصفات المتعدية كالكرم اذا علمت هذا تعلم أنه لا يضمن حذف في الكلام أي خصهم بأمور ثابته عنها الصفات القاصرة والمتعدية
لأنه اذا عظمهم وأعطاهم المال مثلاً فقد قوامه وصاروا حريجين يفهمون الدقائق ولائها أنهم حتى تلك الحالة قام بهم الفضائل
والغواضل (قوله غير متناهية) اعلم أن ما دخل في الوجود قد وصف بكونه غير متناه كصفاته الله الوجودية ففته تعالى صفات غير ما قام
الليل عليه غير متناهية أي غير محصورة بعدد ولا يقال أن كل ما دخل في الوجود مستثنى لا تقول ذلك في حق الحوادث وأما القديم فلا
مانع منه وان كانت عقولنا تقصر عن ذلك وقد يطلق عدم التناهي على ما لا يقف على حد وان كان الموجود منه بالفعل متناهياً كنسب
أهل الجنة اذا علمت هذا فقد تسع الشارح في اطلاق عدم التناهي على نسبة الاحياء بعد أي تنصير حصرها وهذا التسع مبني
على المعنى الاول أو ما لو اريد المعنى الثاني فلا تسع لكن تلاحظ المبالغة (قوله ورفع لاهل العلم مراتب الكمال) هذا يقتضي أن مراتب
الكمال كانت ثابتة لهم الا أنه رفعها مع أنه هو الذي أخرجها من العدم الى الوجود والجواب أن أهل العلم كانوا يستحقون المراتب في
نفس الامر فهي ثابتة لهم بالقوة وهو الذي رفعها بعد أن كانت مخفضة أو يقال ان (١٣) معنى قوله رفع الخ أثبت لاهل

وقبة العلم من آثار ربيته غالية وأبديه على أهل الحق فائضة وأعاده من بين الخلق غائضة فهو الذي
عم أهل الزمان بأفاضته العدل والاحسان وخص من بينهم أهل العلم بغواضل متواليه وفضائل غير
متناهية ورفع لأهل العلم مراتب الكمال ونصب لأرباب الدين مناصب الاجلال وخفض لأصحاب
الفضل جناح الافعال حتى جلب الى جنب رفعة بضائع العلوم كل مرعى حصن ووجه تلقاه
مدن دولته مطايا الآمال

العلم مراتب هي في
نفسها رفعة (قوله
ونصب) أي أظهر
مناصب الاجلال أي
أسباب الاجلال
والتعظيم أي الأسباب

المؤدية الى تعظيمهم بأن الناس أن يعظمهم بالقام والكلام وفي هذا اشارة الى أن الأسباب كانت ثابتة الا أنها كانت خفية وهو الذي
أظهرها (قوله جناح الافعال) شبه الافعال بطائر الجناح تخييل وخفض ترشيح وفي هذا اشارة الى أنه كان متواسع كونه أميرا
(قوله حتى جلب الخ) غاية لما سبق أي اقرب على تخصيصه العلماء بالفضائل والغواضل ورفع لهم المراتب وخفض الجناح لهم أنه
جلب أي ساق (قوله الى جنب رفعة بضائع العلوم) أي الى جنب رفعة العلوم الشبيهة بالضائع فهو من اضافة المشبه للشبه والمراد
بجناح الرفعة مكان السلطة أو ذات الملقب يصح أن تكون بضائع مستعارة لانواع وحيث تكون الاضافة لبيان (قوله مرعى) أي
محل الرعى والصيقن المحل البعيد ولا يضمن تجر يد المرعى عن بعض معناه وهو الرعى أي من كل محل يعبد على هذا فصيح مؤسس ويصح
أن يراد من محل الرعى لازمه وهو العدل لأن اذا رست السهم يصل الى المكان يعبد المراد من الرعى لازمه وعلى هذا فصيح مؤكد أو يراد
من مصيقن المتنهي في العبد فلا يضمن هذا والا كان في الكلام نهافت (قوله تلقاه) أي حقه من الخوازمين في الاصل مدينة شعيب
المعروفة التي حصل فيها الامن لموسى والاضافة من اضافة المشبه للشبه بجامع الامن في كل أوفى الكلام استعارة تعريضية أصلية
فاستعار من لدنية التي هو فيها تامل وقوله مطايا الآمال شبه الآمال بجماع عسافرين والمطاي تخييل وأنه استعار المطايا للعلماء الذين
أولوا في المدوح المعروف وأن اضافة المطايا لآمال من اضافة المشبه للشبه أي وجه آمال الناس الشبيهة بالمطاي به ولة الشبهة
بمدن (قوله مطايا الآمال) في الآمال استعارة بالكناية حيث شبهها بالرجال الذين لهم مطايا أي جال واثبت المطاي تخييل ويصح أن يراد
بمطايا الآمال أكرام العلماء على طريق الاستعارة المصرية بجامع مطلق المحل فكأن المطاي لمعنة محل الانتقال كذلك العلماء كثرت
آمالهم فكانهم لم يكون لها مضاروا كالطاي تامل

(قوله من كل فج) أى طريق واسع وفى هذا الإشارة الى كثرة ما لا به وصف محل اتساعها بالسعة وقوله من كل طريق أى بغدا الكثرة وقوله
 عني أى بعدد (قوله كملت) أراد بها كلمة التوحيد أى الكلمة الدالة على ثبوت الالهية والملاقاة الكلمة عليها بحجتها واعلاؤه للكلمة
 بقتاله للتركيز ونزبه اليهم والتأييد التقوية (قوله فابده) أى فى الاعلان من العبارة بحسب المعنى فيها تقديم وتأخير وبإدعاء الغناء
 والاصل اللهم كما أحسن الله بالتأييد فأحسن الله بالتأييد وأما بحسب اللفظ فالغناء المقدم فى مكان التأيد بتمتع على التأيد باعتبار
 ما جرت به عادة الكريم أنه اذا صدر منه احسان أن بعده ولا يقطع (قوله خلده) أى قلبه وقوله نظم مصالغ خلق خلقته المصالح
 بل قد روى والنظم تخيل أو أنه اذا صدر منه احسان أن بعده ولا يقطع (قوله خلده) أى قلبه وقوله نظم مصالغ خلق خلقته المصالح
 مجازا (قوله أبقي الله) بمحمل أن تكون جملة خبره لفظا انشائية معنى وعبر بالخبر لفظا ليعاين المحصول ويصنع أن تكون خبره لفظا ومعنى
 على تقدير أنه حصل بالفعل بحيث صار لا يطلب أصلا وقصده الاخبار به (قوله مهجته) أى حياته أو أربابها ذاته (قوله فان هذا دعاء
 يشمل البشر) أى لا دعاء للآل النافع للبشر الذى دوامه فيه نفع لهم وقوله فان هذا الخ لعله لانشائه الحكم لعله للحكم أى انما طلبت
 الدعاء من دعا وقال آمين لان هذا الخ (قوله فان وقع) أى الدعاء وفيه ان هذا الكلام محال للحدث ادعوا لله وأنتم موقوفون بالاجابة
 ويختلف أيضا مقتضى الحال لان مقتضى الحال الدعاء للآل مع التلقين بقبوله وان قلنا لا لولا الاتيان بالذا لى للتحقيق والجواب انه عبر
 بان تواضعنا اشارة الى انه حقير لا يحجب والاحسن أن يكون الضمير فى وقع للشرح وعبر بان التالى لاشارة الى تواضع للسلطان
 والتواضع للعلماء ولا بما واجب (قوله فى حيز القبول) الحيز هو المكان وهو الفراغ الذى يشغل بالشيء وفيه أن حيز القبول حال فيه
 القبول فكيف يقع فيه غير موهو (١٤) الشرح مع انه مشغول بالقبول والجواب انه انما عبر بذلك اشارة الى أنه اتحد مع

القبول بالقبول حتى
 انهم خلا فى محل واحد
 ترجع من الملك ان يقبله
 قبولاً تاماً وعلى هذا
 فيكون شبه القبول
 بجسم واثبات الحيز
 تفصيل لان الحيز الاجسام
 لا لعلها أو ان الاضافة
 بيانية وقوله فى حيز
 القبول أى من الملك

من كل فج عني اللهم كما أبدته لاعلام كملت فابده وكانورت خلده نظم مصالغ خلق خلقته
 من قال آمين أبقي الله مهجته * فان هذا دعاء يشمل البشر
 فان وقع فى حيز القبول فهو غاية المقصود ونهاية المأمول وافقه تعالى أسأل أن يوفقنى لصدق والصواب
 ويحفظنى عن الخطأ والاضطراب انه ولى التوفيق وبسببه أزقة التعقيد * قال (بسم الله الرحمن
 الرحيم الحمد لله الذى ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الالهيات بمقتضى الجود وأنشأ بقدرته
 أنواع الجواهر العقلية وأفاض رحمة محررات الاجرام الفلكية والصلوات على ذوات الانفس القلبية
 المزخرفة من الكدورات الانسية خصوصاً على سيدنا محمد صاحب الآيات والمهيزات وعلى آله
 وأصحابه التابعين السبع واليئنان * وبعد فلما كان باتفاق أهل العقل واللباق ذوى الفضل
 ان العلوم سببا لليقينية أعلى المطالب وأجلى المناقب وأن حاجتها اشرف الانخاص البشرية

(قوله فهو غاية المقصود) الغاية والتأدية معنى واحد كان المقصود والمأمول شيئاً
 واحداً واختلفا فى المقصود بياناً وأنه أراد بالغاية الفرد العالى من المقصود لان المقصود مقول بالتشكيك وفى نسخة فهو فى غاية المقصود
 والاول أولى لان كون القبول غاية المقصود يبلغ من كونه منظر وفاق الغاية (قوله والله أسأل) يحتل أن تكون جملة اسمية خبرها
 مضارع وقد تقرر أنها تفيض الدوام والثبات والفضل بغير التدوير والحدوث فقد درها من انجزها وأجيب بان قولهم الاسمية
 تفيض الدوام والثبات اذا كان خبرها اسماً وأما اذا كان خبرها مضارعاً فاتها بتدوير الدوام والتعدد فهى هنا مفيدة لدوام تعدد السؤال
 لادوام السؤال ويحتمل أن تكون جملة فعلية تفيض التعدد والحدوث والدوام غير مفيدة وليكنها تفيد الحصر واسطة تقدم المفعول ويرجع
 كل بالاعتبار (قوله أن يوفقنى لصدق) التوفيق خلق قدرة الطاعة والصدق مطابقة الخبر الواقع والصواب ضد الخطأ فى الأقوال
 والافعال فهو أعين الصدق والمعنى أن يخلق فى قدرة الطاعة لصدق ولا معنى للملك وأجيب بأنه أراد بالتوفيق الارشاد أى يرشدنى
 لصدق (قوله عن الخطأ) الخطأ هو الخطأ والاضطراب هو التردد واعلم أن حال المؤلف والمدرس إما التردد وإما التيقن بالحق أو
 الباطل وأحسنه التيقن بالحق وبليه التردد وقد دعا بمجانبة الخطأ ومجانبة التردد فالمطلوب به هو الاول (قوله انه ولى التوفيق) أى مولى
 ومعطى التوفيق خلق قدرة الطاعة اذا علمت هذا فالتوفيق بمعنى الخلق لا يتعلق به اعطاء وأجيب بان فى العبارة قد فاء معنى أسباب
 التوفيق وأنه بالفتح والكسر استثناف للفظا وهو علة فى المعنى أى وانما قصرت سؤالي عليه دون غيره لانه الخ (قوله وبسببه أزقة التعقيد)
 لفظ اليعنى المتشابه فالمراد باليد القدرة على طريقة الخلف وقد شبه التعقيد بالمطايا والازمة جمع زمام فكأن المطايا يحصل بها الامور

العظمة فكذلك التحقيق والزام تخيل باق على حقيقته ويجوز أن يكون مستعار الطرق الحقيقي وفي ذلك راحة استهلال لان هذا الفن يحتاج للتحقيق (قوله ورتبه) أي رتبته ماذا كمن مجموع الامرين المسي بالرسالة وهما الذي أشار به على من سعد بلطف الحق مع الزيادة لانه قال قبل قوله ورتبه أشار على من سعد بلطف الحق بتصرير كتابي المنطق جامع لقواعد مفادرتي مقتضى اشارته مع زيادات شريفة من عندي غير تابع فيها لاحد من الخلائق بل الحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسببه بالرسالة الشمسية والمسي بالرسالة الشمسية شيان مقتضى الاشتراك مع تلك الزيادة وأن الضمير في رتبته للرسالة كما اشار له شارح لكن فيه أنه كان عليه أن يقول رتبته لان الرسالة مؤنثة وأضاعوا الضمير بالرسالة فيه فساد وذلك لأن الترتيب ليس واقعا في لفظ الرسالة بل في مدلولها وهو مجموع الامرين المسي بالرسالة والجواب عن الاول أن الضمير راجع للرسالة لكن بمعنى المؤلف فاطلقت أولاً وأريد بها اللفظ وأعيد عليها الضمير بمعنى المؤلف وعن الثاني بانه بقدره ضاف أي ورتبت مسمي الرسالة وسماها بالانطاف المحصورة الدالة على المعاني المحصورة ثم اعلم أن الترتيب له معنى لغوي ومعنى اصطلاحى فالاول وضع كل شيء في مرتبه والثاني جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة بالتقدم والتأخر في الرتبة العظمية وقوله على مقدمة (١٥) متعلق برتبه وفيه أن ترتيبا ليعتدى بهلى سواء أريد به المعنى

ونفسه أسرع اتصالا بالعقول الملكية وكان الاطلاع على دقائقها والاطلاع بكنه حقائقها لا يمكن الا بالعلم الموسوم بالمنطق انبه يعرف صحتها من مقعها وغتها من مجيها فأشار الى من سعد بلطف الحق وامتنان بتأييده من بين كافة الخلق ومال الى جنبه الداني والقاصي وأطلع بتابعه الطبيع والعاصي وهو المولى الصدر صاحب المعظم العالم الفاضل المقبول النعم الحسن الحبيب النسيب ذو المناقب والمآثر نسب الملة والدين بهاء الاسلام والمسلمين قدوة الأكارم والأمانات ملك الصدور والافاضل قطب الاعالي فلك المعالي محمد ابن المولى الصدر المعظم صاحب الاعظم دستور الآفاق آصف الزمان ملك وزراء الشرق والغرب صاحب ديوان الممالك بهاء الحق والدين ومؤيد عليا الاسلام والمسلمين قطب الملوك والسلاطين محمد آدام الله طلالها وضاعف حللها الذي مع حدانته سنة فاني بالاعادات الأبدية والكرامات السرمديه واختص بالفضائل الجيلة والحاصل الجيده بتحرير كتابي المنطق جامع لقواعده حاول أصوله وضوابطه فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في ثبته وكتابه مستلزما لانا لخل بشي يعتد به من القواعد والضوابط مع زيادات شريفة ونكت لطيفة من عندي غير تابع لاحد من الخلائق بل الحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسببه (بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية) ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة على نبيه (قوله ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) أقول هكذا وجدنا

(قوله هكذا وجدنا الخ) كذا امر كتب من كافي التشبيه واسم الاشارة

نفسه والجواب أن الاشتغال من اشتغال الكل على أجزاءه أو الجمل على الفصل فيلاحظ من الرسالة الهيئة الاجتماعية ومن المشتغل عليه أمور مفصلة كل واحد يلاحظ على حده ويصح أن يكون من اشتغال الذي على بعض أجزائه فنظر الكون الرسالة اسم لهذه الامور مع الهيئة الحاصلة من اجتماعها والجزء الصوري واعلم أن الخاتمة والمقالات ألقا محصورة دالة على معان محصورة ضرورة أنها راجع وكذلك المقدمة ألقا ان أريد بها مقدمة كتاب كاهو التبليد من العطف لان الاصل فيه المناسبة وحينئذ فيكون أرايدا المقدمة الآتية الضابطا فهي مقدمة كتاب أو أمان أريد بها المعاني المقدمة الآتية فهي مقدمة علم لانها أي مقدمة العلم معان ثلاثة قدمت أمام المقصود لتوقف كمال الشروع في الفن عليها وأما مقدمة الكتاب فهي ألقا قدمت أمام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فانه سواء كان مدلولها المعاني الثلاثة أو غيرها فين المقدمتين السابقين وأما بين دال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فهو العموم والخصوص المطلق وكذلك العكس (قوله قال ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) نقل عن المصنف لفظ ثلاث متتابعة لكن كثير السمع ولم يلفت الى نسج لم يثبت فيها مخالفتها (قوله كذا امر كمالج) فوضحه أن كذا قدمت تكون كتابية عن العدد كما يقال عندي كذا درهم أو قد تكون كتابية عن غيره كما يقال ذات

ثم ان المقدمة بكسر الدال اما من قدم اللازم معنى تقدم أو من المتعدي معنى أنها مقدمة لمن استقبل بها على غيرها وهي مقدمة لنفسها فالمتعدي الطالب أو ذاتها وأما ان قرئت بفتح الدال فهي من قدم المتعدي معنى ان الطالب قدمها على غيرها لحسنها (قوله وثلاث مقالات) اعترضه السيد بأنه لا حاجة لقوله وثلاث لان قوله فيما يأتي وأما المقالات فتشلت بدل على الاجمال هنا بيان ذلك أن أما موضوعة للتفصيل والتأكيّد فلا تبيان بها يقتضى كمال عناية المتكلم بالحكم يكون المقالات ثلاثا لعدم علم الخاطب بها سابقا فتكون الثلاث المذكورة سابقا لاند (قوله معصما بحمل الخ) هذا ثابت في بعض النسخ وعليه فمعصما حال من فاعل رب أي حال كوني معصما أي مستكبحا للتوفيق أي بالتوفيق الذي كالحمل في الاستسكال بكل وقوله من واهب العقل متعلق بكأن صفة لتوفيتي وأل في العقل لكالم وفيه اشارة الى أن هذا الفن محتاج لكالم العقل

لما هو عادة المؤلفين من عد أجزاء الكتاب أولاً ثم تعيين كل جزء به في أي شيء هو فاشا بقوله وأما المقالات فأولها في المفردات الى أن لفظ ثلاث في قوله فيما بعد وأما المقالات فتشلت ثلاثة لانه يحكم بها التكرار الثاني منه بلا فائدة ولهذا يحكم بزيادة الثاني في كل ما كرهه الكاتب سهواً فيجعل مخطوطا دون الاول ونعقبه السيد السند الحق بان الصواب ان لفظة ثلاث ههنا على ما وقع في كثير من النسخ زيادة وقت سهواً من ظم النسخ بدل عن ذلك قوله فيما بعد وأما المقالات فتشلت هذا واختلفت في وجه الدلالة أنظار الناظرين فهم من جعله كون الثلاث في مقام الاول فسله وههنا عدا والحكم بزيادة الفضلة أدخل في الفصل ومنهم من جعله كون الثاني في مقام التفصيل والاول في مقام الاجال والحكم بالحذف في مقام الاجال أجل ومنهم من جعله كون الزيادة في الثاني موجبا لسهو بعد الوقوع عن الكتاب وهو قطع القاعن كلمة (١٦) ووصلها الى أخرى بخلاف الاول فانه ليس الازحقة كلمة بين لفظين منفصلين في

<p>الكتابه ومثله غير عزيز ومنهم من جعله اتفاق النسخ في الثاني واختلافها في الاول والحكم بزيادة التمه بها أحكم وأورد عليها كلها أن شيأ منها لا يوجب زيادة الاول قطعاً حتى يحكم بكون زيادة الثاني خطأ كما يدل عليه قوله والصواب واستنصب هذا</p>	<p>معصما بحمل التوفيق من واهب العقل</p> <p>عبارة المتن في كثير من النسخ</p> <p>وليس بكتابة عن غير العدد لان دخول هاء التنبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما في الرضى في موقع الحال أو للمتفعل الثاني لوجود وليس مبتدأ لعدم العائد في الخبر والمعنى وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ مماثلة لما نقل في الشرح وهما مختلفان من حيث الوجود الكتابي معصداً من حيث الذات وهو معنى التماثل ولم يقل هكذا عبارة المتن لعدم الحرز بكونه من المصنف وفي زيادة لفظ عبارة المتن اشارة الى أن ضمير قوله راجع الى الشارح لانه على تقدير رجوعه الى المصنف يكتفى أن يقال هكذا وجد في كثير من النسخ وهذا الجملة اعتذار من قبل الشارح لاختياره هذه النسخة مع استلزامها التكرار</p>
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الاشكال حتى انه قال بعض من له الدرجة العليا من الكمال ان الحكم بزيادة الاول أرجح والذهب ومتوكلا من الاربع الى المرجوح في قوة الخطا عند المحصلين فاتجه عليه أنه ناشئ من عدم الفرق بين قولنا والصواب أن لفظة ثلاث ههنا زيادة توحي قولنا والصواب الحكم بان لفظة ثلاث ههنا زيادة والفرق بين حتى انه قال بعض ان الصواب بمعنى الاول عبر به بالصنف الاولوية وليس ثلث المرتبة من الصعوبة ملاحظة: بادق أحد الموضوعين مطابقة للواقع دون الآخر والدليل بقيد ظن الزيادة بالاول فأذا ظن كون الزيادة فيه صواباً والسلطان ظني وهما جعل الدال على ان الصواب بزيادة لفظة ثلاث في الاول دون الثاني عدم عطف المقالة الثانية في القضايا

كذا كما تفرق في النحو وليس ههنا عدى حتى تكون كاية عنه فلو كانت ههنا كاية لكانت كاية عن غير العدد فنقول انها ليست كاية عن غير العدد لكذا فانهم (قوله وليس بكتابة عن غير العدد) أي لا يصح أن يكون ههنا كاية عن غير العدد في قولك قال فلان كذا لانه حيث كان كاية لا تدخله هاء التنبيه وقد دخلته ههنا (قوله في موقع) في نسخة موضع (قوله لعدم العائد) أي بزيادة على ما تقدم فانه لا يكون مبتدأ الا اذا كان كاية تدبر (قوله ايضا لعدم العائد) أي بأفعاله الاربعة لا يقال يجوز أن يكون من قبل وضع الظاهر موضع الضمير وهو عائد لا نقول وضع الظاهر موضع الضمير معناه أنه كان الاكتفاء بالضمير جائزاً ولم يؤت به بل أي بالظاهر ووضع الظاهر

(قوله ومتوكلا على جوده) الجود اما صفة ذات وعليه فمفسر عبد افادة ما ينشئ لن ينشئ على وجه ينشئ والبداء القدر والارادة اوصفة فعل وعليه فمفسر بافاد ما ينشئ الخ وعلى كل فالترك ليس على الجود بل على الله في الكلام مجاز على ايقاعه لان حقه أن يوقعه على الله فأوقعه على جوده (قوله المفيض القدير) صفة الجود في الكلام مجاز على أيضا لان المفيض القدير رأى الموصل له هو الله وعطف العدل على الخيرين عطف الخاص على العام وأراد بالعدل العدالة وهي أعظم الخيرا للشخص العدل (قوله انه خير موقوف) الضمير الجود على حذف مضاف أي ان ذا الجود وفيه أن التوفيق خلق قدرة الطاعة والخلق لها هو الله لا غيره فامعنى الاتيان بخير المصيدة أن غيره يخلق والجواب أن المراد انه خير موقوف أي على فرض أن هناك غيره خالق له فهو خير منه أو يفسر التوفيق بالارشاد يوفى الكلام على حاله (قوله) ففيها بحثان فيه أن الصحت هو اثبات المحمولات للموضوعات والاثبات ليس منظروا في المقدمة بل في الشخص لان اثبات حصة الثبت والجواب أن الصحت قد يطلق على القضية التي أثبت محمولها للموضوعها وإذا أريد بذلك هاتو دفع الاشكال (قوله الاول في ماهية الخ) فيه أن هذا يقتضي أن الصحت الاول منظوف في ماهية المنطق مع أنه جعل أول اطرفة المقدمة وقد جعل الصحت الاول طرفين والتي انما يكون له ظرف واحد لاستحالة طرفية الشيء في طرفين في آن واحد والجواب أنهم قالوا ان الالفاظ ظرف المعاني باعتبار فهم السامع المعاني من تلك الالفاظ وكذلك المعاني ظرف للالفاظ باعتبار انها تتحضر أولا ويؤى بالالفاظ على طبقها فكذلك يقال هناك ان الصحت الاول منظوف في المقدمة باعتبار انه جزء منها فهو من طرفية الجز في الكل والحاصل أنه شبه احتمال المقدمة عليها باشتغال الطرف على المظروف ومظروف في ماهية باعتبار أن ماهية تتحضر أولا ثم يؤى بالصحت على طبقها فهو من طرفية الال في المدلول فلا مانع من كونه له ظرفان باعتبار أن مختلفين ثم ان المصنف جعل المظروف في ماهية المنطق وبيان الحاجة الموضوع الخصين والشارح جعل المظروف في الثلاثة تفرد المقدمة حيث قال اما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه فيهما تانف والجواب أن الانسليم التنافي لان العتين هما نفس المقدمة وإذا انحصر في الثلاثة تانف انحصار المقدمة في تلك (١٧) الثلاثة فان قلت لأي شيء انحصر

ومتوكلا على جوده المفيض القدير والعدل انه خير موقوف ومعين * اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه

الشارح ولم يفعل مثل ما فعل المصنف قلت اشارة الى أن طريق

(٣ - حواشي التسمية) المحصر التي هي مقصودة لا تنوقف على ما قاله المصنف من التطويل في كلام الشارح اشارة الى الاعتراض على المصنف بلطف من ارتكابه التطويل (قوله في ماهية المنطق الخ) اعلم أن عندنا تعريف واحد وموضوع واحد وكل منهما يتعلق به اذراك ولكن الادراك المتعلق بالتعريف تصور والمعلق بالحاجة الموضوع تصديق انما علمت هذا فاعلم أن طرفية الصحت الاولى في ماهية من طرفية اللفظ في المعنى وهي مجازية فلذلك أن تقر في العبارة استعارة تبعية فشب الارتباط بين اللفظ والمعنى بالارتباط الذي بين الطرفين والمظروف ثم سرى التشبيه من الامور الكلية الى الجزئيات واستعير لفظ في الموضوعه ليربط الخاص بين طرف ومظروف خاصين ليربط بين المعنى واللفظ الخاصين بقى أن ماهية المنطق عن المنطق أعني قواعد مواد كانت تلك القواعد عمدة كور في المقدمة فلا حاجة للثلاث في الثالث على أن الانسليم أن المذكور في المقدمة ماهية لانها بالذاتيات والذي فيها التعريف الرسمي وأوجب بان ماهية على قسمين ماهية حقيقة و ماهية وهمية والمراد الثاني سلمنا الاول ولكن في العبارة حذوا فالاصل في بيان ما يفيد الحقيقة الذاتية على طريق الاجمال و ماهية الجملة غير القواعد المفصلة (قوله وبيان الحاجة) أي في بيان جواب أن الناس محتاجون للمنطق في أي شيء فالمراد بالحاجة هنا السؤال وجوبه بعصم الفكر وقد تقدم أن العلم المتعلق بالحاجة تصديق وحجته فالعنى المقدمة في تبين ما يفيد العلم بالتصديق بجواب هذا السؤال أي ما يفيد التصديق بالعصمة فالمراد بالبيان التبيين والكلام على حذف مضاف وقال بعض المحققين ان البيان الضائق بالحاجة مراد ما يفيد التصديق وحجته فالعنى اما المقدمة ففيها ما يفيد التصديق بالحاجة اليه أي بجواب ما بالحاجة اليه كذا اقر الشيخ ولكن الظاهر والاولى ان المراد بالحاجة الاحتياج أي ان المقدمة في بيان الاحتياج الى المنطق أي في بيان جهة الاحتياج اليه من حيث كونه بعصم الفكر عن الخطأ الخ

والقالة الثالثة في القياس على قوله المقالة الاولى في المفردات فانه لو كان التفصيل باعتبارها لوجب عطفها فلا يتولد الطيفين أجزاء التفصيل ولم يصح الفصل بينهما بصل طويل وقيل ليس زياد في شيء من الموضوعين بل ذكره تانيا اعادة لما مضى لطول العهد المورث لذهول والغفلة ورد بان الاجمال حينئذ يكون عين التفصيل وأجب بان التفصيل بالنسبة الى اذهال ليس عين المجهل وفيه نظر لان التفصيل لا يكون عين المجهل في المهورات سواء كان المخاطب ذاهلا أولا ولا يبعد المذهول عنه بكلمة اما التفصيلية

(قوله الرسالة مرتبة) فيه إشارة إلى أن قول المصنف ورتبه أي الرسالة بمعنى المؤلف ثم أعلم أن الخطبة مقدمة على التأليف بقوله قوله الشارح على الخ من المعلومات قوله ورتبه جله خبرية فتقدم أن الرسالة مؤلفة مع أنم تحصل والجواب أنه أخبر عنها نظر الاستحضار في الذهن فالمراد الترتيب في الذهن وهو مختصر فيما مضى أو أن المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه واقع بالفعل لقوة رعايته بالآتيان بها فهو مجاز والفرق بينه وبين ما قبله أن ما قبله لاحظ حصوله بالفعل غاية الأمر أنه تقديرى بخلاف الآخر فإنه يلاحظ أنه كالأوقع أو أن المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه سيرتها فالعنى حيث نسايرتها وعبرها لما مضى اعتمادا على قوتها فهي على الاحتمالين الأولين خبرية لفظا ومعنى لكن الأول تحقيقا والثاني تقديرى وقوله مرتبة أعلم أن يقل رتبها لأن الفصل الأخبار بشوت الترتيب لها ولا التفات لبيان فاعل الترتيب (قوله في ماهية المنطق) أي في ذكر ما يفيد تصور ماهية المنطق وليس المراد بيان ما يفيد ذات الماهية ولا ما يفيد التصديق بها لما علمت سابقا وقوله وبيان الحاجة أي وفي تبين ما يفيد التصديق بجواب الحاجة وقد علمت أن الحاجة هو السؤال عن فائدته بأن يقال ما فائدة المنطق فالمراد بالبيان التبيين وقال الشيخ الاجهري إن البيان شاع في التصديق أي شاع في ذكر ما يفيد التصديق وليس المراد أن بيان معناها التصديق ولا ما يفيد التصديق وهذا تعلم الجواب عن الشارح في كونه ترك بيان في قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق وذكره تأييد لقوله وبيان الحاجة وحاصل الجواب أنه لما كان الماهية المتعلقة بها التصور لا التصديق بخلاف العلم المتعلق بالحاجة فإن المراد به التصديق وكان البيان هو ذكر ما يفيد التصديق ذكره تأييد بخلاف الاول فإنه لم يستعمل فيه بيان بل ترك لأن البيان إنما يستعمل في جانب التصديق

(قوله أقول الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لأن الضمير ليس راجعا إلى الرسالة التسمية وأن تقرر في موضعه أن الضمير إذا دار بين قريب وبعيد يتعين القريب وأن يضع عند كل أحد أن العلم في تعيين الضمير يرجع من اسم الجنس بل إلى الكتاب ليكون كالضمير المرسود على منوال واحد ويكون المراد بالرسالة التسمية لفظها في رجوع ضمير رتبته إليها تكلف (١٨) لأن الضمير الرابع إلى المؤنث يجب تأنيته وإن كان مؤنثا لفظيا لأنه وإن اشتركت كذلك لكنه خص منه مؤنث

لفظي لا يفيد معنى

بدون علامة التأنيث كالحركة والبركة والشركة قبل المراد بيان حاصل المعنى وفيه أن بيان حاصل المعنى أعما وموضوعه يكون مفيد لما كان في نفس تعين المعنى خفا ولا يبعد أن يقال إنه على أن الماضي مجرد عن الدلالة على المضى كالأفعال الواقعة في التعريفات ودفع هذا ما يورد على أمثاله من أن الترتيب لم يقع بل سيقع وأغما عايش تكلف في جوابه تارة بأن الأخبار عن الترتيب في الخيال لا في الخارج وتارة بأن الخطبة الحاقية على أن الأخير بآي عنه قوله أما المقدمة ونظائره لانه تفصيل ما في الخطبة ثم الذي لا بد منه ههنا معرفة معنى الترتيب وكأنه لم يبينه ههنا اعتمادا على أنه سيأتي في تعريف النظر بمعناه القوي والاصطلاحي ولو يبينه ههنا لكان أوفق بالحكمة ولا بدق تعلق على بالترتيب من اعتبار تضمنين أو تقدير كالإختي على عارف معنيهما واشتهر جعل الضمير أو المقدر ههنا الاشتغال فكانه قال رتبته مشتملا على مقدمة الجزء ولجعل المقدر لكان أوفق بمقام دعوى المحصر فيكون المعنى ورتبه مقصورا على مقدمة الجزء ومن الأفضل من ضمن تفصيل التعديلية على غير تقدير والتضمنين فمعدى في في ذاته أثبت الدعوى لانه قال بمحتمل الترتيب إنما شئت فيمحتاج الكشف عن النواحي بخصوص الذي ذكر طرف متعلق به فكانه قال رتبته ترتيبا واقعا على هذا المنهج ولا يخفى على من له ذائقة واقية بدركه أن السلب التراكيب أن التعديلية بالحرف لا تنزيم بمجرد الصلاحية من احتياج خصوصية الحدث إلى كشف فإن الكشف عما لا يتيسر بتعلق الظرف به فيؤيد في بعضه منصوب بوصف بما يحصل منه الكشف فيقال مثلا رتبته ترتيبا واقعا على مقدمة الجزء كما اضطر إليه في بيان حاصل المعنى وفي محل هذا المقام يحتاج إلى التقدير أو التضمنين ولو كن في ما ذكره في التعديلية لكان اعتبار التضمنين أو التقدير في أي فعل كان لغوا ومنهم من قال على معنى من أو عن وما هذا لعدم الفرق بين الترتيب والترتيب ولا بدق تعلق الترتيب بالكتاب من اعتبار تجزؤ لان حقيقة الترتيب أن يكون الكتاب كتابا قبل الترتيب مع أنه كتاب بهذا الترتيب فالترتيب من قبل من قبل قتيلا (قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق) فان قلت قد ضبط أهل الحكمة معاني في فقالوا نطلق بالاشتراك أو التشابه على معان مختلفة كرون الشيء في الزمان والمكان وكون الشيء في المحل وكون الشيء في الحصر والراحة وكون الشيء في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الخاص في العام فقول المصنف المقدمة فيم يحتاجان وقول الشارح المقدمة في ماهية المنطق ونظائره من أي قبيل قلت لم يردوا المحصر بل يوجبون ما بعد معان مختلفة على تعدد معانيها ومن معانيها كون الجزء في الكل ومنه قول المصنف

(قوله وموضوعه) اعلم ان ثبات الموضوع والادراك المتعلق بالموضوع سواء كان تصورا أو تصديقا والنسبة أي التي في القضايا المركبة لا تعد من مقدمات العلوم أصلا فتقابل هي أجزاء العلوم فعمل الفقه مثلا من كس من نسبة وموضوع ومدا ذلك المادي عبارة عن تصور الموضوع والتصديق به أي بثبوته وجوده فتصور الموضوع من أجزاء العلم والتصديق به كذلك وإذا كان كذلك فكيف بعد الشارح إدراك الموضوع من المقدمة محض قال وموضوعه أي وفي ذكر ما يفيد التصديق بالموضوع والجواب أن في الكلام هذا فالأصل وفي بيان موضوعه موضوعه فاذ من المقدمة وليس من أجزاء العلوم هو التصديق بالموضوع أي التصديق بكون موضوعه وأما الإدراك المتعلق بالموضوع فهو من أجزاء العلوم وقر بين إدراك الموضوع وإدراك الموضوع فإن قلت يقول المصنف في المقدمة موضوع الفن المعلومات مطلقا أي ما يشته عن عوارض الذات كما يأتي فقد جعل ذات الموضوع من المقدمة فالجواب أنه يلاحظ فيما يأتي التصديق بموضوعية الموضوع ففي الكلام لا يحنف أي التصديق بموضوعية المعلومات (قوله في المفردات) جمع المفرد يطلق مجازا كقافي باب الأعراب على ما يقابل الشيء والجمع فيقال هذا اسم مفرد أي ليس بمعنى والجمع بمعنى أنه واحد ويطبق مجازا أيضا كقافي باب لا والنداء على ما ليس بضماف ولا يشبهه فيقال هذا اسم مفرد أي ليس بضماف ولا يشبهه ويطبق حقيقة كقافي محض الكلمة على ما يقابل المركب ويطبق حقيقة على ما يقابل الجملة كقافي باب المتدا والخبر والعين الأول والأول لارادان لوجود الحقيقة والجل عليها أولى فتعين الجمل على أحد المعنيين الآخرين ثم إن المراد بذلك الأحاد الأخير دليل مقابلة المفردات بالقضايا فانها هو القرينة على ارادة بعض أفراد المشتز وإذا كان المراد للمفرد ضاليس بجمله كان شاملا لتعريفات التي هي مركبات تفسيدي وللكلمات الخمس فاندفع الاعتراض على المصنف انه يقتضي أن العرفان ليستمد كورة لافي المقالة الأولى ولا الثانية فإن قلت القضية أخص من الجملة وأخص من المركب فلا دليل في المقابلة والجواب أن القضية أخص من الجملة لتصدق الجملة (١٩) بالتبعية والاشارة والجملة أخص من المركب لصدقه

وموضوعه وأما المقالات فأولها في المفردات

والصواب أن لفظة ثلاث ههنا زائدة وقعت سهوا من قلم الناظرين يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد وأما المقالات فثلاث (قوله فأولها في المفردات الخ) أقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل الشيء والجمع أعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل الضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بضماف وقد يطلق على ما يقابل المركب وسأني في سباحة الألفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بجمله وهو هذا المعنى الأخير يتناول المركبات التفسيرية أيضا والمراد بالمفردات ههنا هو هذا المعنى (قوله ههنا) أي في تعداد الأجزاء (قوله وقعت الخ) فيه بالقصص نسب السهول القردون الكاتب وفي لفظ الناظر رضي أن أن ههنا راد نصح لصبار المتن (قوله يدل على ذلك الخ) لأن أما موضوعه

القضية كان مجازا وهذا الإطلاق خامس وهو مجاز أيضا وعلاقته التفسيرية تستعمل اسم المقيد في المطلق وأن ما ليس بقضية أعم مما ليس بجمله وما ليس بجمله أخص مما ليس بقضية فهو من إطلاق اسم العام على الخاص وأما بحث الألفاظ فليكن بالقصص ذكره المصنف فيها لشدة ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا ما يذكره الشارح

المقدمة فيها بحثان لأن الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات المنصوصة من حيث الدلالة على المعاني وكل جزء منها عبارة عن طائفة منصوصة منها فالمقدمة جزء من الكتاب وكل من الصن جزء من ذلك الجزء وأما قول الشارح فيقول أن يكون من قبل كون الشيء في الراحة فيكون في تقدير في بيان ماهية المنطق حذفه لشيوع حذفه ونسبه بذكره في الحاجة والموضوع ويحتمل أن يكون قوله في ماهية المنطق من قبل كون اللفظ في المعنى فله شاع التعبير عن نسبة اللفظ إلى المعنى ونسبة المعنى إلى اللفظ في فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا اللفظ ومنه قول علماء العربية الألفاظ قوال المعاني ويكون قوله وبيان الحاجة من قبل كون الشيء في المنصب أو في الحركة ويكون مقصوده النسبة على سبيل طر في الظرفية في أمثال هذا المقام (قوله فأولها في المفردات) انقل الباري كذا فانه كان الباب مختصا على التعريفات والتصورات كان المعنى أنه في بيان كذا وأن كان مستملا على المسائل فالمنهوي في تفسيره في بيان موضعه وههنا لا اكتشافا للضمير لا يجوز لأنه لو كتبه وقيل هكذا وحقق كثير الخ لكان الضمير عبارة عن عبارة المتن والمشار إليه بذات هكذا الذي هو مبتدأ عبارة ههنا نقل في الشارح فافهم (قوله في تعداد الأجزاء) يشير إلى أن ماهيات مقام تعداد الأجزاء لا مقام بيانها بكونها ثلاثا ولا غيرها (قوله يدل على ذلك) لأن أما المعدود من حروف الشرط موضوعه بالوضع العلم المختص في موضع الحروف

(قوله وأحكامها) هي التناقص والعكس

أحوال كذا بمعنى أن أهم موضوعها الحقيقي كذا الأمور مع ما ذكرى ذلك أن تفسر عما هو أعم وتقول المعنى أنه في بيان كذا سواء كان بيان أحوالها أو أنفسها التعريفات فقوله فاولاها في المفردات معناه ان المقالة الاولى في بيان أحوال الناس لما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك أو في بيان ما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بيانا بالتعريف أو ببيان الاحكام وانما قلنا من حيث هو كذلك انما من مركب الا وهو مفرد باعتبار دلالة لفظ المفرد عليه وأقوله هذا وذلك أو هو أو هي ومن لم يشبه لهذا اشكل عليه الاخر بان المسائل كلها محتجعة على أحوال ما يصدق عليه المفرد انما من مثله الا وموضوعه المذكور مفرد صادق على موضوعه الحقيقي وأكسنى في الجواب بل صدق التعريف لا وحده بل صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه المفرد انما من مثله لا يصدق عليه الصادق على ذلك الشيء واعتبره بصدق الانسان على زيد وعدم صدق النوع الصادق على الانسان على نفسه ولا تكن من المقاصير وبالجملة يقصد بحل قولهم الباب في كذا احصران وان خلا عن اداته أحد هذان الباب ليس فيه الا كذا وانما هذان كذا الناس الا في الباب وقد يقصد لهذه المقصود بالذات من الباب ليس الا كذا وليس كذا مقصودا بالذات الامن الباب وذلك لانه كالمعرف في أن المقصود به غير الباب عن أخواته ولا يتجزأ الارباعا للمفسرين فاتجه على قوله فاولاها في المفردات أن المقالة الاولى لا تنحصر في المفردات انما تنحصر في المفردات التي هي مركبات تصدق للاحكام أو أفعال على اختلاف فيقال هو المقصد الأقصى والطلب الأعلى فاجاب عنه السند البند المحقق بان هذه المغالطة ناسئة من اشتراك لفظ المفرد فانه يطلق على ما يقابل الشيء والجميع أعني الواحد وعلى ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بمضاف وعلى ما يقابل المركب وسأقي وعلى ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بمجملة والمراد هنا المعنى الآخر فنسدر فيه الجوابات والقرى تستعمل تلك الازدواجية في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا هذا وبني أن يعلم أن المراد بالليس بمضاف ما ليس بمضاف (٣٠) ومن شأن نوعه الاضافة اذ لا يقال الجملة مفرد بهذا المعنى وان المقصود ليس حصر معاني

المفرد في الاربعة انفسها ما يقابل المشترك فيقال هذا مفرد أي ليس بمشترك بل موضوع لمعنى واحد ومنها ما يقابل المركب بمعنى

والثانية في القضايا وأحكامها

الاخير فنسدر فيهما الكليات الخمس والتعريفات أيضا لانها مركبات تقييدية والدليل على ذلك أنه جعل المفردات في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا لتفصيل والتأكيد ولزوم ما بعد الفاء

ما له جزء أعني البسيط بل مقصوده التنبيه على مجرد الاشتراك والانساب أن يقتصر على بيان معنى ما يقابل المركب والثالثة والجملة وأورد عليه أن المقالة في القضايا توجب ايراد ما يقابل القضية حتى يندرج فيه المركبات التامة الانشائية فاجابها بصورتا يليق بهما اسدراجها في هذا القسم لا ما يقابل الجملة فنخرج تلك المركبات عن قسمي النطق وأوجب بله لا يعدل عن الحقيقة من غير قرينة موجبة وليس ما يقابل القضية معنى حقيقيا للمفرد فلهذا يعدل به بل هو ما يقابل القضايا لا يخرج من معاني الحقيقة الا ما يقابل الجملة أو المركب الذي هو أعم من الجملة وترجمها ما يقابل الجملة أقوى لأن القضية أقرب من الجملة وأما خروج المركبات الانشائية عن قسمي النطق فليس بقدح ادبته عماله دخل في الاسبال ولا دخل لها فيه وفيه نظر لان المفرد بمعنى ما يقابل الجملة ليس من اصطلاح الفن بل اصطلاحهم على ما يقابل المركب فاستعماله في كتب الفن استعمال مجازي فالأقرب اذ اراد ما يقابل القضية ونصبه على ما ذكر من القرينة أن المفردات ليست في مقابلة القضايا لان المقالة الاولى في مقابلة باقى اقسام الكتاب لا في مقابلة قسم دون قسم الا ترى أنه لو وقع في المقالة الثالثة التعريفات لمكان المراد بقوله في المفردات ما يقابل المركب فالقرينة قوله المقالة الثانية في القضايا والثالثة في القضايا والخامسة في مواد الاقسام بل عنوان المقسمه أيضا وأقرب القرائن حمل الفصل الثاني في المعاني المفردة المقالة علق المركب فلو كان البطلان كما في المفردات لم يكن لمعنى الفصل الثاني فيه معنى ثم ذكر باب التعريفات فيها ولا يتجمل في قبل أن مما يشكل به قوله في المفردات بيان المركبات التامة في الفصل الاول من المقالة الاولى لانه يجمع كونها مقصودا فيها على أن تستعرف أن الفصل الاول ليس من المقالة عند التصديق بل هو من المقدمة وإيرادها يليق (قوله والثانية في القضايا وأحكامها) أي العكس والتعويض ولوازم

(قوله لتفصيل) أي تفصيل ما أجمله المتكلم ما في الذكر وما في الذهن ويعلم ذلك بواسطة القرينة كذا قالوا (قوله والتأكد) أي تأكيد كيد حكيه كان في الكلام الذي دخلت هي عليه فتكون كلمة أمان من موكدات الحكم وهي ثمانية مفعلة في الطول وقد تكون اما المفرد التأكد كما في قولنا ما بعد فكذا كذا انقل عن الروي وكلام المحشى صريح فيها هو المشهور من أن التفصيل الجملي مع التأكيد (قوله ولزوم) عطف على التفصيل أي ما موضوعه لزوم ما بعد الفاء وهو هنا عبارة عن لفظ الثلاث

قوله في القياس) أي من حيث صورته لا من حيث مادته (قوله في مواد الأقيسة) فيما سأتى بقول الخاتمة في الجدل البرهاني الخطائي والجدلي والشعري والوسطاني فالخاتمة اتعاهي محتوية على القياس فكيف يقول أتتافي مواد الأقيسة والجواب أنها وإن كانت محتوية على الأقيسة لكن المقصود مواد تلك الأقيسة فلذا عبر بقوله الخاتمة في مواد تلك الأقيسة فان قلت إن المادة التي تقدمت على صورته لأن المادة ما به الشيء بالقوة والصورة ما به الشيء بالفعل ولا شأن ما به الشيء بالقوة تقدم في الوجود فكان عليه أن يقدم الخاتمة على القياس والجواب أنه لا خلق تقدم القياس شرف ما به الشيء بالفعل على ما به الشيء بالقوة وإضالما كانت المواد مضافة لقياس فلا نغفل لا بعد تعقل القياس ضرورة أن الحاصل لا يعلم إلا بعد العلم المضاف إليه مقدم الأقيسة لا حل أن تضاف إليهم موادها فان قلت إن القضايا هي مواد القياس فلا حاجة لما في الخاتمة والجواب أن ما في الخاتمة فضاء لكن مقروضا في البحث عنها وضغطها من حيث أضافتها لا في القول والظن وليس المحفوظ كونها مواد في نفس الأمر في حدودها حتى يأتي الاعتراض والحاصل أن المواد مذكورة في الخاتمة وفي المقالة الثانية لكن البحث عنها في الخاتمة إنما هو من حيث كونها تفيد علما ظاهريا كانت ظنية أو قطعية كان قطعيا ولا شأن أن البحث عن تلك الحالة ومعرفة تلك الحالة إنما يحصل بعد معرفة صورة القياس ومعرفة القياس متوقفة على معرفة ذات القضايا فلهذا جعل الخاتمة متأخرة (قوله وأجزاء العلوم) وهي المبادئ والموضوعات والنسب والمراد بالمبادئ تصور الموضوع والتصديق به مثلا والعلوم واجب النسبة ثبوت الوجوب للعلوم والموضوع هو تصور الموضوع والتصديق به وهذا خلاف التحقيق والتحقيق أن العلم نفس النسبة التامة وعلوم الموضوعات وتصورها والتصديق بها من أجزاء العلوم نسج (قوله وتاخرتها) أي الرسالة وقوله عليها أي على تلك المباحث الخمسة وهذا جواب عن سؤال حاصله لأي شيء رتبها على هذه الخمسة وهل هو لوجوبها ولغير موجب فكون معنا وحاصل الجواب أن الموجب وقوله رتبها أي أنبأها وأقرها عليها والاستعلاء مجازي مثل علمدين واتعاهي على إشارة لتسعة يمكن الرسالة من تلك المباحث الثلاثة (قوله لأن ما يجب) أي صناعة وقوله المنطق يطلق على المنطق وعلى الإدراك مطلقا وعلى القواعد والضوابط وهو المراد وقوله عليه أي على ما يجب وقوله فيه أي في المنطق فقد علمنا من هذا الكلام أن المقدمة (٣١) يتوقف عليها الشروع فيه لكن

والثالثة في القياس وأما الخاتمة في مواد الأقيسة وأجزاء العلوم وتاخرتها عليها لأن ما يجب أن يعلم في المنطق (قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) أقول قبل عليه أن ما يجب أن يعلم في المنطق يكون جزأ منه لما قبله بأقامة لزوم القصد مقام اللزوم الادعائي أعني الشرط المحذوف

في كلام الشارح
ونك لأن قوله لا

ما يجب أن يعلم في
المنطق الخ المفهوم منه
أن المقدمة من جملة

المنطق لأن ما يعلم في الشيء يجب أن يكون جزأ منه

الشرطيات كأنها سميت أحكام القضايا لأنها يجب على القضايا بأحكام باعتبارها يقال القضية الكلية الموجبة تنعكس إلى الموجبة الجزئية ولا يقال القضية الموجبة الجزئية عكس الكلية لأن صحتها وأما ذكر في العنوان مع اندراجها في القضايا إلا أنهم كانوا يجعلون الأحكام في باب مقابل لباب القضايا فإلحاقا للناس أرب بالتمسك على ذلك فلم يكتف به ذكر القضايا مع شمولها للأحكام (قوله وأما الثالث في القياس) أي من حيث الصورة فقابل الخاتمة التي في القياس من حيث المادة وتاخرتها التقيد إشارة إلى أن أحوال القياس من حيث الصورة لتكررها كأنها بحث القياس كله (قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) اعترض عليه بعض الشارحين بأن في كون المقدمة مما يجب أن يعلم في المنطق نظرا والنظر ما لا يجب أن تعلم المقدمة في المنطق بل يمكن أن تعلم وحدها فلا تكون معلومة في شيء فضلا عن أن تكون معلومة في المنطق وتاخرتها تكون معلومة فيكون كان المعلوم أمرا مستلزما عليها ويرى فعل النظر عليه أنه لا يخص المقدمة بل مشترك بينها

(قوله لما قبله) أي لما قبل الفاهم وهو هنا غلط المقالة وذلك لزوم بأقامة اللزوم القصد أي اللزوم في قصد التكلم وهو هنا عبارة عن لغز المقالة مقام اللزوم الادعائي أي الأمر الذي جعل في كلامهم ملزوما فخره اللزوم الادعائي بقوله أعني الشرط المحذوف وهو هنا عبارة عن قولنا يمكن من شيء فان أصل قولنا أما المقالات فثلاث سمها يمكن من شيء فالمقالات ثلاث بمعنى أن يقع في الدنيا شيء يقع معه ثلاث المقالات فهذا الجزم وقوع ثلاث المقالات ولزم الثلاث المقالات لأنه حصل ثلاث المقالات لازما لوقوع شيء في الدنيا وأما ما امت الدنيا فاه يقع فيها شيء فيلزم أن يقع ثلاث المقالات لوقوع ملزومها فتكون المقالات ملزوما مقاد في هذا الكلام الشرطي والثلاثة لازمة له الخذف الشرط الذي هو عبارة عن اللزوم الادعائي أعني قولنا يمكن من شيء وأقيم ملزوم الثلاث وهو المقالات مقامه وحذف مهما أيضا وأقيم أم مقامهما فصار أم المقالات ثلاث فتكون المقالات ملزوما مقاد الثلاث أقيمت مقام اللزوم الادعائي الذي هو الشرط المحذوف أعني قولنا يمكن من شيء هذا الحل مأخوذ عما ذكره التتال في الملوك في بحث أحوال مستطاعات الفعل فيهم من كلامه

لان ما هو خارج عنه لا يعلم منه الا لا يذكر فيه وحيث كان الذي يعلم في الشيء يجب أن يكون جزأ منه فيلزم أنها جز من المنطق وكونها جز من المنطق بخالف لاجماعهم وأيضاً على تقدير كون المقدمة جزاً من المنطق كان الشروع فيها شرعاً وفي المنطق اذ لا معنى للشروع في المنطق الا الشروع في جزء منه وعندنا مقدمة أخرى خارجية صحيحة ففعلنا هو ان الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فلا تضمنت المقدمتين ما را القياس هكذا الشروع في المقدمة شرعاً وفي المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فاذا حذفنا المكرر أتتج أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وهذا محال لمافيه من توقف الشيء على نفسه وهذا البطلان انما حاصل من المقدمة التي ذكرها الشارح بقوله لان ما يجب أن يعلم في المنطق المقدّم أن المقدمة جز من المنطق واما المقدمة الثانية فهي معلومة الصدق والاشكال ما أدى الى البطلان فهو باطل والجواب ان في الكلام حذف مضاف أي ان ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فاندفع الاعتراضان لان المقدمة وان علمت من كتب المنطق فلا يلزم من ذلك أنها جزء منه والدليل على تقدير هذا قوله ورتبنا الخ اذ لا شك أن المرتبة الرسالة والاشكال أن الرسالة من جملة كتب المنطق ولأن نقول ان في معنى لام التعديل وبقدرة مضاف والمعنى لان ما يجب أن يعلم حصول المنطق أو تقول (٣٣) مرادهم بالمنطق ما يشمل المقدمة ويرتكب الاستدغام في الضمير فيه (قوله لان ما يجب

ان يعلم الخ) هذا شامل لكل قضية فكيف الحصر في الخمسة وأوجب بأن المراد يجب أن يعلم أي وبعديراً مستقلاً (قوله اما ان يتوقف الخ) أن وما بعدها منسب لمصدر والمعنى ما يجب أن يعلم فيه اما التوقف وهو غير ظاهر وبين باقي الاسماء ردفه بان المراد ما يجب على من يعلم المنطق أن يعلمه فيه ولا ينفع في دفعه أن المراد ما يجب أن يعلم في كتب المنطق واما أن

اما أن يتوقف الشروع فيه عليه أولاً

لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعاً وحينئذ يلزم أن تكون المقدمة جزاً من المنطق وهو باطل لاتفاقهم على أن مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه وأيضاً اذا كانت المقدمة جزاً منه كان الشروع فيها شرعاً وفي المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من أجزائه والمفروض أن الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً فنقول الشروع في المقدمة شرعاً وفي المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وذلك محال

وكل من ذلك يقتضي كمال عناية التكلم بالحكم بكون المقالات ثلثاً لا وعدم العلم سابقاً فيكون الثلاث المذكورة متبايناً اذا فاندفع ما قيل ان التكرار حصل بالثاني والحكم بزيادة أولى على ما هو مهم لان منشأ الحكم بالزيادة ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول عدم علم المخاطب بثلاثية المقالات وكذا ما قيل ان الاعادة بعد العهد وما قيل ان المقصود بالحكم الثلاثية المقيدة بكون أولها في المفردات لان الثلاثية لكونها معلومة مما سبق لا يصح أن تكون مقصودة ولوقيد بالفقيد مع أن ترك العاطف في المقالة الثانية والثالثة بآي عن ذلك وما ذكرنا الناظر وفي توجيه الدلالة ممن كون ثلاث في الأول فصلة وفي الثاني عمدة وكون الأول اجمالاً والثاني تفصيلاً واتفاق النسخ في الثاني دون الأول وكون السهوي في الأول في لفظة ثلاث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الضامه فمع كونه

المقدمة التي رتب الكتاب عليها الفاظ وعبارات لانها من أجزائها وهو الاقاط والعبارات فلا تكون مما يجب أن يعلم في المنطق وهو مريض كالاول على أن بعضها يكونها معلومة في المنطق وصفها بمحال الدلول كافي في الاسماء ولا ضئيفة واما أن المقدمة هي الادراك كان على ما نطق به به حيث قال ووجهه توقف الشروع اما على تصور الخ لا تكون مما يجب أن يعلم في المنطق ويزعم أن العترض في تقسيم ما يجب أن يعلم في المنطق الى المقدمة جعل المضم الذي كوفي في الكتاب وليس ادراكاً كان مما يذكر فيه ودفعه بان قوله والاول المتقدم مسامحاً والتقدير والاول معلوم المقدمة واما أن كل في وجوب أن يكون ما يجب أن يعلم فيه جزء منه سواء تعلقت بالوجوب أو بالعلم اما أن تعلقت بالوجوب فلما ذكرنا الشرح فيما بعد أن قول المصنف كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم عليه به والحكم بوجوب

هناك أن اما أقدم مقامهما هو احد دون مقامهما هو يمكن من نفي الذي هو فعل الشرط وبهذه من كلامه في أول الطول أن اما أقمت مقامهما جميعاً حيث قال فوقعت كلمة أمام موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وبضمت معناها اه فين كلامه تنافى أحباب الحق الجلي في حواشيه بقوله ويمكن دفعه ببناء كلمة على المذهبين وقوله موضع اسم هو المبتدأ وهو هو مقالة اسم والعذهب صاحب الكشف وقيل قد يأتي حرفاً أيضاً ونفي كلام التفتازاني على الاول كذلك طائفة الجلي على الطول وهناك زيادات يرجع اليها (قوله لا يصح أن تكون مقصودة) وهنا كذلك لانها لم يذكر (قوله بآي عن ذلك) لانه من تمام التقديم بربطه بمقابلته

والجواب أنا قد مر مضافاً أي ذوال توقف على ان الاحتياج التقدير انما هو في المصدر الصريح لا المؤول اذ لا يحذر وفيه أي بان الخدش الملاحظ في الجملة انما هو اذ انظر للمصدر الصريح وأما ونظر لتأخر العبارة فلا شيء (قوله فان كان الأول) أي فان كان هو أي الذي يجب ان يعلم فيه الأول ولا شك ان الأول قوله ان يتوقف عليه الخ وحديثه فيجب المعنى فان كان الذي يجب أن يعلم هو ان يتوقف الخ ولا شك ان الأول هو ما يتوقف عليه والجواب ان في الكلام حذفاً أي ذوالان يتوقف فان قلت انه قد سبق ان المقدمة الآتية الفاظ مخصوصة وما يتوقف عليه الأول وهو الشروع معاني التي هي مقدمة كتاب فكيف الاخبار والجواب ان في الكلام حذفاً أي ذوال المقدمة

كون الحكم جزاً من التصديق لاقتضاء كلية في ذلك وأما ان تعلقت بالمعنى فلا ذكراً السيد السند المحقق ان ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعا وتحرره ان ما يجب ان يعلم في المنطق جزم من المنطق لان ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يعلم فيه فينتج من الشكل الثاني ما يجب ان يعلم فيه لا يكون خارجاً عنه وما يقضي منه الجب ولا وجه للنشأ والسبب أنه مع وضوح ما ذكرناه في تحرير مراده أنه اتفق كل جمعة غير من العيول وتلقاها بعد اتمام القول ان الواجب على المحقق ان يقول لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه لا ينتج ان ما يجب ان يعلم فيه غير خارج عنه على ان يكون نظم الدليل حينئذ هكذا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه وقولنا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه وان كان صادقا ولكنه هذا من خلاف ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحمول هذا كلامهم في المتن لكن يرجى ان لا بعد من الفضول (٢٣) فدرج مع اما كافية فاسم لما نقول

واذا وجب ان يكون ما يجب ان يعلم في المنطق جزاً منه فيلزم ان تكون المقدمة جزاً من المنطق وهو باطل اما لان المنطق يبحث عن الامور التصويرية والتصديقية من حيث الاتصال والمقدمة ليست من هذا القبيل واما لان العلم عبارة عن المسائل والمبادئ وليس ثمن

فان كان الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فاما ان يكون والجواب ان في الكلام مضافاً لا يحذر فأي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيلزم حينئذ ان تكون المقدمة جزاً من كتب المنطق لاجزائه فان دفع المحذور وان معاً والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان ما لا يدل عليه عبارة السيد قدس سره انما يقيد اولوية الحكم بزيادة الاول دون موافقته (قال الشارح الرسالة مرتبة الخ) هذه المقدمة تمهيد لبيان ما هو المذكور في الاجزاء الخمسة لان بيان وجه الحصر الذي هو المقصود بالثبات متوقف عليه بيان مرجع الضمير والمراد من الرسالة تسمية الرسالة على ما هو الشائع من ذكر اللفظ وادارته معناه وما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب فتشوه فله التذكري في المتن قاله قال اشرافنا من سعد بلفظ الحق تحرير كتاب في المنطق جامع لقواعد فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في تبينه وكتابته ملقنا ان لا نخل بشئ يعتد به مع زيادته شريفة الى ان قال وجبت به رسالة التمهيد في القواعد المنطقية ورتبته الخ فان الضمير في تبينه وكتابته راجع الى مقتضى اشارته لانه اقرب وفي تبينه الى

المقدمة شيئا منهما أما بيان الحاجة والموضوع فلا هما بالاضحية كيتين حتى يكونا مستلزمين وليس من المبادئ التصديقية وأما تعريف المنطق فلانه ليس من المبادئ التصويرية وإما ما ذكره السيد السند المحقق من اتفاقهم على ان مقدمة العلم خارجة عنه ومن أنه اذا كانت المقدمة جزاً من المنطق كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزم اجزائه يعني لامعنى للشروع في شئ ذي اجزاء الا الشروع في جزم من اجزائه وأما الشروع في البسيط فبالتبين بنفسه والالاتم مع الشروع مطلقا والمفروض ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون موقوفا على الشروع في المقدمة فنقول الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة ينتج الشروع في المقدمة موقوف على الشروع في المقدمة هذا خلف أو نقول الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وهو شروعا في المنطق ينتج الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المنطق وهذا تبين ان من قال ان الشبهة مبني على تعلق الطرف بالعلم أو تعلق بالوجوب فلا تنبيه كما يقال يجب في الصلاة الوضوء لا يثبت كلامه والجواب ان في الكلام حذف مضافاً اما على تقدير التعلق بالوجوب فالتقدير ما يجب في تحقق العلم علم ما يجب في تحقق الشيء لا يجب ان يكون جزءاً بخلاف ما يجب في الشيء وأما على تقدير التعلق بالعلم فالتقدير ما يجب ان يعلم في كتب المنطق على

(قوله ما لا يدل عليه الخ) حيث نسب الدلالة لقوله وأما المغالات فتشلا فقط دون مجموع الكلامين (قوله تمهيد الخ) ردف قول الصام لافائدة فيها وقوله عليه ضميره يرجع لما من قوله لبيان ما هو المذكور وقوله وبيان عطف على تمهيد وقوله من ذكر الظاهر بالكتابة عنه الضمير وان كل المراد ولا نفس اللفظ يدر (قوله والمراد من الرسالة الخ) اعتذار عن تذكير الضمير مع عود المراد (قوله راجع الى مقتضى الخ) أي لا الى الكتاب ثم ان مقتضى الإشارة بالكلية هو جزم في تصديق به

(قوله الصفحـه الخ) الصفـحة التفنـس واصطلاحاً اثبات المحمولات للوضوعات كما في قوله الحيوان جنس ونحن نشدقني البعث عن المفردات اثبات حالاتها لمن أحوالها كاثبات الجنسية للحيوان وكاثبات النوعية للإنسان في قوله الإنسان نوع والحدوث في العالم حادث

ما ذكره السيد السند وجعل القرية عليه أن المقصود بيان حصر الرسالة في الأجزاء الخمسة وذلك لا يحصل بمحصر ما يجب أن يعلم في الفن إلا بتقصير أجزاء كتب الفنون على أجزاءها بل من أجزائها ما له نفع في الفنون بل يحصل بمحصر ما يجب أن يعلم في الكتب ولا ينبغي علينا أن مانصب من القرية عدم صحة الدليل على المحصر بدون تقدير الكتب فلأننا نجعل القرية على تقدير الكتب عدم صحة كون المقدمة من العلم وصحة كونها جزءاً من الكتب ولأننا نجيب بأن قوله ما يجب أن يعلم في المنطق تقليلاً للتزليل ما نشد حاجة العلم اليه منزلة الجزئ في غاية الاهتمام بضبط المقدمة وتكميل معرفتها وحفظها للقسمة عن أن يدخل فيه أجزاء العلوم وديباجة الكتاب ونظائرهما ما يذكر في الكتاب للمصلحة فيما يجب أن يذكر فيه وليس بمنزلة أجزاء الفن وقد ناقش فيبذل كرفي إبطال كون المقدمة جزءاً من العلم من لزوم توقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها بان الشروع في الجزء الثاني يكون شروعا في الكل إذا قصد الشروع في الجزء تحصيل الكل أمال وقد تحصيل (٣٤) الجزء نفسه فليس الشروع فيه شروعا في الكل فاللزام توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق

الصفحـه عن المفردات

انحصار الرسالة في الأشياء الخمس لبيان انحصار العلم لخاصل الكلام أن هذه الرسالة كتاب هذا الشروع فيه فاه للمسي بالشاربه لانه مفهوم كلي وليس فيه زادات وفي رتبته الى المسي بالرسالة وهذه الضمائر على طريقة الضمائر المسروقة وفي خطة القوائد الضمائية حيث قال الحمد لوليه الى آخره وعما ذكرنا ظهر أن الخطبة ابتدائية وليست بالحقاقية وأن التسمية وقعت لما في الفن بعد الشروع في كتابته وكذا الترتيب فيصح تصديقه بقوله معصما ومتوكلا كما لا يخفى وإنما آخر الترتيب الذي ذكر ليكون تفصيل الأجزاء متصلا بأجماله (قال الشارح) أما المقدمة ففي ماهية المنطق الخ اختصارا لبيان ما في المتن حيث قال أما المقدمة ففيها بحثان الأول في ماهية المنطق الخ لعمد دخل التفصيل المذكور وفي وجه المحصر وذلك لأن طرفية المقدمة للبحثين طرفية الكل الجزآن في تشبيهها لاشتمالها عليهما باشتغال الطرفين على الطرفين ومظروفة البحثين لماهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع ومظروفة الألفاظ المعاني تستلزمان مظروفة المقدمة ولهما فاقبل عبارة الشرح بخلافه لأن حيث جعل المقدمة في الشرح ومظروفة وفي المتن طرفا وهو في وعلم أن بين اللفظ والمعنى علاقة فيصح جعل كل منهما طرفا فلا تخرف باعتبار إرادات التكتم اللفظ على وفي المعاني المرتبة في ذهن من غير زائد وقد حفظها كما هي مظروفة المعاني واعتبار أخذ السامع المعاني عنها وفهمها منها كما هي أطراف المعاني وإذا اشتمر أن اللفظ قوال المعاني والشائع هو الأول دلالاتها على عدم زيادة اللفظ (قال الشارح) وأما المغالات فأولاهما تعرض للصف بان اللائق بعد ذكر عدد المغالات جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصودا

(قوله وليس فيه زادات) لأن الزادات إنما تكون على شيء معين والمراد زيادة على كلام القوم كما صرح به المتن (قوله وفي رتبته الى المسي) أي يقطع النظر عن التسمية لانها بعد الترتيب (قوله على طريقة الضمائر الخ) حيث ارجع ضمير قوله الحمد وضمير نبيه لولي الحمد وبه يدفع قول العصام أن الضمائر كلها على متوال واحد راجعة للكتاب (قوله الى آخره)

أي والصلاة على نبيه (قوله وعما ذكرنا الخ) أي من أن ضمير سيندراج الى الشروع فيه (قوله وكذا الترتيب) فهو أي لما في الفن بعد الشروع وكتب أيضا قوله وكذا الترتيب أي لما في الفن قبل التسمية لأن المسي هو المرتب ففيه للمسي لاسن حيث التسمية (قوله فيصح تصديقه بقوله معصما الخ) لأن الاعتصام بحبل الترفيق والتوكل على الفضل للغير إنما هو لا يحصل فيه زائل وذلك إنما يكون قبل الوجود خارجا وبه قد حصل على ما هو عليه فلا يصح التصديق بذلك ولا يتخلو عن شيء تأمل (قوله) وكذا الترتيب فيصح تصديقه (الخ) يعني أنه إذا كان الترتيب في ذهن من تصديقه بقوله متوكلا الخ خوف من وقوع الزلل فيه عند الاثبات مفصلا في الخارج أو من وجود مانع لوجوده خارجا بخلاف ما إذا كان الاختراع عن الترتيب الخارجي بعد وجوده بأن يكون ضمير رتبته عائدا لما وجد في الخارج وتكون الخطبة حينئذ بالحقاقية فله لا يصح ذلك التصديق لعدم الخوف مما يحتمل بعد ذلك فتدبر (قوله وإنما آخر المترس في ذلك ذكر) أي مع أنه مستخدم على التسمية لأن المسي هو المرتب (قوله لأن طرفية الخ) طرفية اسم أن ومظروفة معطوف عليه وقوله وبيان عطف على ماهية المنطق ومظروفة وقوله تستلزمان خبرا أن وقوله لهما ضمير يرجع الى ماهية وبيان (قوله وهو) لأن طرفية البحثين باعتبار أنهما جاز آهال الثاني كون البحثين مظروفين في الماهية وما معها تدبر (قوله والشائع هو الأول) أي كما هنا فإن المقدمة اسم لالفاظ المخصوصة وإذا كان المعنى طرفا لزم أن لا يكون القضاة مانعا (قوله بأن اللائق الخ) يعني أن عبارة المصنف

المصنف تقييداً أن المقصود بالأقادة ثلاثية المقالات وهذا هو الموجب للحكم بزائد الأول لا الثاني لكن هذا في ذاته غير لائق بل اللائق أن يجعل المقصود بالأقادة هو الحكم بالتفصيل لا العدد تدبر (قوله كيف الخ) اعتراض من المحشي على القيل وخبره مقصوده السيد وقوله هذه الحانسة التي أتى كتبها السيد (قوله تنها كردن) أي جعل الشيء فرداً فهو أعين الأربعة المذكورة أن تناول المفرد بمعنى ما ليس مشتركاً فالأقادة عليها لما ذكره (قوله ووجود العلاقة) عطف على قوله الاستعمال يعني أن الداعي لجعله مجازاً لقلة الاستعمال ووجود العلاقة بقوله الخ على تكونه مجازاً تأمل وقوله وهو الاشتراك الخ اعتبار العلاقة بين هذين المعنيين والمعنى الثالث بعد أن النقل لهما عنه وهو كذلك وقوله وإن كان أي التركيب في الأولين أي المعنيين المجازيين تركيباً التي منع غير هذا الشيء الذي هو المفرد ما ليس معنى ولا مجموعاً ولا مضافاً فهو شيء اعتبر انفراد معنى العلامة من المضاف إليه فهي غير مختلفة (٣٥) ما ليس مركباً فان معناه شيء ليس في نفسه مركباً فلم يعتبر عدم تركبه مع الغير بل في نفسه أعني اللفظ الدال على ما يمتص بالوحدة خرج عنه ما عدا المضاف فلا يتناول المركب التقييدي الذي هو منشا الأشكال والمعنى الثاني وإن تناوله لكن مع غيره ولا يمنع إرادته أيضاً فكسافي (قوله دورياً) لاخذ المفرد الآخر في تعريفه فيه فيجئ في تعريف المفرد هو اللفظ الدال على ما يمتص الخ لا ما ليس معنى الخ فلا دور وقوله تقابل التضاد لانهما يدلان على غير الوحدة بخلافه فهما وجودان (قوله بينهما) أي المفرد والمركب وقوله تقابل الإيجاب الخ فهما نقضان لأنهما

فهو المقالة الأولى

بالأقادة لا العدد وليس مقصوده الإشارة إلى أن لفظ ثلاث في الثاني زائد لما عرفت وبهذا تبين فساد ما قيل أن الشارح أشار بقوله وأما المقالات فأولها الخ إلى أن لفظ ثلاث الثاني زائد أنه حصل التكرار فاعترض السيد السند عليه بأن الصواب أن الأول زائد كيف ولو كان مقصوده ذلك لجعل مناط هذه الحانسة قوله وأما المقالات فأولها (قوله بتدقيق المقصد الخ) في التاج الأفراد تنها كردن فإذا ذكر المعاني المستعملة بين أرباب العلوم وزاد في الأولين لفظ الإرادة لتكون معنى مجازياً وهو مشروط بالإرادة لقلة الاستعمال فيها بالقياس إلى ما يقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك في انقضاء التركيب وإن كان في الأولين مع الغير أعني علامتي التنشئة والجمع ومع المضاف إليه وفيما يقابل المركب في ذاته (قوله أعني الواحد) أشار بذلك إلى أن المفرد بهذا المعنى مفهوم وجودي أعني اللفظ الدال على ما يمتص بالوحدة وليس أمر علمياً والالكان تعريف للمشي والمجموع على ما عرفت آخر مفرد الخ دور دوراً بالتقابل بينهما حيث تقابل التضاد (قوله أي ليس بمضاد) فالتقابل بينهما حيث تقابل الإيجاب والسلب وشموله بهذا المعنى للركبتان التقييدية والانتشائية والخبر لا يستلزم استعماله فيها إذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع أفراد معناه إنما الأقلام جواز الإطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً وأقادة راداً خ لمررت في قولنا مررت بزيتي المضاف وجعل التقابل بينهما تقابل العدم والمثبة باعتبار قيد عسان شأته أن يكون مضافاً مع مخالفة تظاهر العبارة لا يدفع التعمول المذكور على ما هو لأن الأضافتين المركبات المذكورة باعتبار جنسه أعني اللفظ الموضوع (قوله وقد يطلق الخ) أطلق الإطلاق إشارة إلى أنهما معنيان حقيقيان على ما في شرح المختصر العسدي إذا تعصرون يسمون غير الجملة مفرداً أيضاً بالاشتراك بينهما وبين غير المركب (قوله والتعريفات أيضاً الخ) فلا رد على المصنف أنه لا يصح حصر المقالة الأولى في المفردات لاشتمالها على التعريفات التي هي مركبات والمحصص مستفاد من المقام لأن المقصود من تعيين الأبواب والفصول تغيير المباحث بعضها عن بعض وهو ما يحصل بحصر العنوان في المنون والمعنون في العنوان (قوله والدليل على ذلك الخ) لما كان المعنيين الأولان مجازيين لا يحتاج في نفي إرادتهما دليل ذكر الدليل على إرادة المعنى الأخير لأن المشترك لا يثبت من قرينة

(٤ - حواشي التسمية) فلا دخل مررت الخ لأن المنسوب هو المضاف وهو منسوب (قوله وعدمه) مبتدأ خبره لا يدفع وكتب أيضاً وقوله وجعل التقابل الخ بأن يكون الشيء لما كان ثابتاً باعتبار الشان فان الملكية هي العرض الثابت لراسخ فيكون المراد ما ليس بمضاد ومن شأن نوعه الأضافة كإفاد الصام فخرج الجمل والمركبتان التقييدية (قوله باعتبار جنسه) فيه بعد وقد اعتبر الصام النوع تدبر (قوله أطلق الإطلاق) أي لم يقيد بالارادة (قوله معنيان حقيقيان) رد على الصام حيث جعل الثالث مجازياً (قوله والمحصص مستفاد من المقام) قال بذلك لأن الأقدم العهد أدهى إشارة لما استفيد من قوله وثلاثاً لانهما علم أن منها إلى وثانية وثالثة فهي العهد الخارجي والمفيد للمصراع أي لام الجنس على ما عرفت في موضعه وقوله والمعنون الخ بيان لما يحصل بالتمييز وإن كننا أدها نحن فيه (قوله على إرادة المعنى الأخير) أي دون الثالث لأن راجحه المركب التقييدي

لكن فيه أن أحوال المفردات لا تقتصر وظاهره أنه يصح هنا في تلك الأحوال كلها والجواب أن المراد أحوال مخصوصة وهي المزدية للجهولات بالنسبة لأن إثبات الجنس يؤدي إلى إدراك المعلوم تصويرها إذا ضمه الفصل مثلا

على الشروع فيها قصد تحصيلها نفسها ولا استحالة فيه واستعبد ذلك أقوام حتى حكموا بأنه محال المدفع له ويمكن دفعه بان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقدمة يستدعي أن تكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك قصد وتحصيلها مع حصولها بان الاستحالة نعم لو قيل استحالة توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل عليها لا يستلزم بطلان كون المقدمة جزءا من العلم لانه لا يستلزم الاستحالة هذا الشروع في العلم ولا قدح فيها بل هو مستحيل مع قطع النظر عن كون المقدمة جزءا كيف وقصد تحصيل الكل لا يمكن بدون تصوره والتصديق بقائه فلا يمكن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل لان ذلك القصد يستلزم حصولها لكان متجها ولا يذهب علمنا أنه يمكن إسقاط كون المقدمة جزءا من العلم بدون توقف الشروع في العلم على الشروع فهذا لا يكتفي فيه توقف الشروع في العلم على المقدمة بل يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق يتوقف على المقدمة ينتج الشروع في المقدمة يتوقف على المقدمة وهو محال لان الشروع في المقدمة مع حصولها يستلزم تحصيل الحاصل وهذا التقرير مع استحالة على عصر المسافة مستغن عن التمسك بقياس المساواة بخلاف ما ذكره السيد السند لانه لا يله من التمسك بان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة (٣٦) والمقدمة موقوفة على الشروع فيها حتى يحصل الشروع في المنطق يتوقف على الشروع في المقدمة

• واعلم أن قول الشارع
لأن ما يجب أن يعلم في
المنطق يصح أن يكون
بيان الانحصار وليس له
كما أشار إليه السيد السند
ويكون مناهة لكافة انما في
قوله وانما ترتب عليها قوله
عليها وقادته مع ظهور
الانحصار عن هذه الأجزاء
الكتاب عن ما عده كل
باب عن غيره مما يذكر
فه نعم كيان وجوب
تقديم الموصول إلى التصور

والنص وكل كتاب في هذا الفن يلحق به أن يرتب على هذه الاشياء الجنس وهذه الرسالة يلحق بها أن ترتب عليها
أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلان ما يجب أن يعلم في كتب هذا الفن الخ

نعم أحد معنيها بالارادة (قوله انه محل المفردات في مقابلة القضايا) فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب
مطلقا والآخر الجرح البحت عن المركبات التقيدية عن القسمين فاما أن يراد بها ما ليست بقضايا بالاعتمال
المطلق في المقيد بخصوصه فيكون مجازا متفرعا على المعنى الآخر وتكون المركبات الانشائية
داخلة فيها والفصل الاول داخلا في مقاصد المقالة الاولى واما أن يراد بها ما ليست بمجمل فيكون
حقيقة وهو الظاهر اذ لا يصار إلى المجاز الا عند تعذر الحقيقة ولذا اختاره السيد قدس سره وعدم
دخول المركبات الانشائية فيها لا يضر لان صاحب الالفاظا ليست من مقاصد المقالة الاولى بل هي من
المقدمة ذكرها المصنف فيها الشدة ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا يتعرض السيد قدس سره لمذخولها
واقصر على اندراج الكلمات الجنس والمركبات التقيدية كغلا ولوجعلت صاحب الالفاظا داخلة فيها
طلعت المقالة ينهاو بين القضايا لانه ذكر في الفصل الاول القضية أيضا صاحب قال المركب ان احتمل
الصدق والكذب وغيره والافاناء قد برز في ما ذكرنا حتى التبدل وتندفع الشكوك التي عرضت للتأخيرين

(قوله فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب) يدفع هذا ما قيل المذ كوفي في مقابلة المفرد أخص من الجملة فكيف يدل على أن
المراد بها ما يقابل الجملة وقيل في جوابه انه يدل باعتبار أنه فرد منها فقل عليه كآته فرد منها فكذلك فرد من المركبات فمن أين يعلم أن
المراد بها ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركبات (قوله مطلقا) بأن لا يكون جملة ولا قضية ولا مركب كالتقيديا (قوله والآخر الجرح البحت الخ)
هذا موجب لأن راداً أحد المعنيين فاندفع قول العصام لا موجب لارادة ما يقابل القضية نعم له ما عني سابق (قوله باستعمال المطلق)
أعني المفرد المقابل للجملة سواء كانت قضية أو لا والمقيد مقابل القضية فقط فان القضية خاص بالجزء والجملة تم الانشاء (قوله)
أيضا باستعمال المطلق في التقيد قبل الصواب استعمال المطلق في المطلق لان ما ليس بقضية أعم مما ليس بمجمل وما ليس بمجمل أخص لان
نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم فمفهوم استعمال اسم المطلق وفيه أن ما ذكره عموم مخصوص بالتقيد وإطلاق والكلام
فيه فان ما ليس جملة باعتبار كون الجملة تتحقق في القضية وغيرها يكون مطلقا عن التقيد بكونه ليس قضية فقط أي لاجله سواء كانت خبرية
أو انشائية ثم استعمل في معنى لاجله خبرية والحاصل أن الالفاظا والتقيدي في معنى المقابل الجملة أي كانت بمعنى مقابل
خصوص القضية من حيث المقابل لللفظ واما المصدق فشي آخر مترتب على ذلك تدبر (قوله متفرعا على المعنى الأخير) لان المقيد فرع
المطلق (قوله ولذا اختاره السيد) حيث اعتبر المقالة واقصر على المركب التقيدي وما معه (قوله وعدم دخول المركبات الانشائية
فيها لا يضر) فلا يضر عدم دخولها في مقالة من المقالات اذ لا دخل لها في الاصل بخلاف القضايا يورساق في الحاشية (قوله بل طلت
المقابلة بينها وبين القضايا) فهناك مقابلة بينها وبين القضايا وان كانت مقابلة لتفسيرها من باقي الكتاب فاندفع ما في العصام

(قوله أو عن المركبات) مقابلته المركبات بالمفردات تقتضى أن المفردات داخله في المقالة الثانية لأنها مركبات تقيدية مع أن الواقع العكس وهو أنها مذكورة في المقالة الأولى لا الثانية. والجواب أن مراد المر كات خصوص التامة وإذا كان كذلك فتدخل المفردات في المفردات فتكون في المقالة الأولى (قوله أمان أن يكون البص في المركبات) أى إثبات أحوالها بان نقول مثلا كل إنسان حيوان كمنه بعض الحيوان إنسان حرة ولاشئ من الحيوان بحرية ماله وقوة الغير المقصود بالذات أعلم أن الأغلب انصباب التي على القيود فتكون المعنى حثيثا أن تلك المركبات مقصود لكن بالذات أى بل لأجل تركيب القياس منها وقوة الغير المقصود أى فيه لا المقصود منه لأن المقصود منه انما هو الاصل الى الجهولات فحينئذ لا يقبل لها مقصود منه وقوة المقصود فيه لانه فصل أن القضاء بمقصود فيه لكن بالذات

على الموصول التصديق في المقدمة وبيان أجزاء العلوم في الحاشية الى غير ذلك ويصح أن يكون بيان الباعث على هذا الترتيب وحينئذ يصح أن يكون مناطا إذا المحصر قوله لأن كانه قال مارتبعا عليها لأن الخ والاولى في قوة أمان أن يتوقف أمانا يتوقف وكذا في نظائر موعلي فطانتك التعويل في التأويل أو على اشتها ووجهه عند كل حقير وجليل والمراد بقوله فان كان الاول فهو المقدمة فهو معنى المقدمة وهكذا في نظائر لان المقدمة والمقالات والحاشية أجزاء الكتاب وما يجب أن يعلم معانيها (قوله أو عن المركبات) قال السيد السند اراد به المركبات التامة على ما ذكر فلا اشكال في كلام الشارح أيضا في الاشكال في كلام الشارح ما في المفردات (٣٧) فانه ذكر في المقالة الأولى

المركبات التقيدية أيضا ولا يدفع بان المراد بالمركبات يقابل الجمله لأنه لم يذكر الشارح في مقابلته الاطلاق المركب فيحتاج في الدفع الى بيان المراد بالمركبات بقدرته ما ذكره من قوله المقالة الثانية في القضاء فانه يعلم منه انه وقعت المركبات موقع القضاء واما في المركبات فان تكون البص في

أو عن المركبات فلا يخفى أمان أن يكون البص في المركبات الغير المقصود بالذات وهو المقالة الثانية (قوله أو عن المركبات) أقول أراد بها المركبات التامة بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلام الشارح أيضا (قوله أو عن المركبات) هذا القول في الشرح مؤخر عن مناط الحاشية الآتية فمعه السيد السند ما قبله (قوله أراد بها المركبات التامة الخ) فان قيل حينئذ لا يصح حصر البص عنها في الأجزاء الثلاثة لجواز أن يكون البص عن المركبات الانشائية قلت هو داخل فيما يتوقف عليه الشروع لكونه من المقدمة أو هو خارج عما يجب أن يعلم في المنطق لا يجب أن يعلم ماله تعلق بالأصل أو الشروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة عنهما (قوله فلا اشكال في كلام الشارح) من أنه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات السهي مركبات في المقالة الأولى (قوله أيضا) أى كالأشكال في كلام المصنف حيث قال الثانية في القضاء أى في تعريفات القضاء وتقسيمها وأحكامها من العكس والتقيض لا يلزم أن يكون وجه المحصر دليلا لاشتمال على الأمور المذكورة (قال الشارح وانما ترتب عليها) في القاموس رتبة رتبة ما ثبت ولم يتحرك كترتيب رتبة آثار ترتيبا لمعنى أثبت الرسالة وأقرها على هذه الأركان

المقالة الثالثة عن المركبات المقصود بالذات من حيث الصورة وجب أن لا يبعث في المقالة الأولى عنها وتكون البص في الحاشية عن المركبات المقصود بالذات من حيث الماد فوجب أن لا يبعث في المقالة الأولى عنها وقد يبعث عنهما من حيثين المذكورين في فصل التعريفات فاختص في دفعه الى حمل المركبات على التامة بقرينة ما ذكر من أن المراد بالمركبات يقابل الجمله فالمر ك المقابل لذلك المفرد يكون معنى الجمله أو بقرينة ما ذكر من قوله المقالة الثانية في القضاء فالمر كات الواقعة فوقها تكون محمولة على التامة ولم يقدر المركبات التامة بالخبرية امالاه يكتفى التقيد بالتامة لدفع الاشكال المذكور وإمالان الانشائية خارجة عن المقسم أى ما يجب أن يعلم في المنطق اذ هي بمنزلة عن الاصل وتوقف الشروع عليها ومن قال الاشكال في المركبات أن كون البص عن المركبات في المقالة الثانية وجب أن لا يبعث في الاولى عنها فقد غفل عن المقصود (قوله ولا يخفى أمان أن يكون البص فيها عن المركبات الغير المقصود بالذات وهو المقالة الثانية

(قوله في الأجزاء الثلاثة) وهي القضاء والاقضية وموادها (قوله قلت هو داخل الخ) أى سلم دخوله فيما يجب أن يعلم في المنطق (قوله أى كالأشكال الخ) يعنى أنه كالأشكال في كلام المتن لأنه عبر بالقضاء الاشكال في كلام الشارح لأن المراد بالمركبات هو القضاء ويحتمل أن المعنى كالأشكال في المفردات الواقعة في المتن على ما وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا تأمل (قوله أى في تعريفات القضاء الخ) يعنى انه عبر عن تعريفات والأقسام القضاء لانها أجزاؤها بخلاف الأحكام لانها أحوال لها فلم يكتف عنها بالقضاء بخلافها في الصامم الاحكام هي تلك الثلاثة خلافا لما في الصامم أى بان الثالث لا يلزم الشرط لانها ليست أحكاما قضائيا (قوله في القاموس الخ) معنى الترتيب عليه الاتيان والاقرار وهذا هو المعنى القوي وعليه لا يحتاج للأجزاء

فيمولها كانت الخاتمة محتوية على المواد وهي أجزاء السبذ كرتلك الأجزاء بها جميع الجزئية (قوله والمراد المقدمة الخ) هذا الكلام يتوقف على تقديم مقدمة وذلك لأن المقدمة تطلق على مقدمة الجش أي الجماعة المتقدمة منه وتطلق على ما يتوقف عليه المباحث الأتية كالمقدمة المذكورة في صدر المقالة الثانية كإثبات بسانه وتطلق على ما ذكرناه وهو ما يتوقف عليه الشروع في العلم وتطلق على ما حيل جزفاس كإثبات العالم المتغير وكل متغير حادث فالعالم متغير جزف قياس وهذا الرابع قاله بعضهم وهذا لا يشمل جزء التمثل والاستفراغ لأنه لا يقلل لما قياس وقال بعضهم إنهما ما جعلت جزءة وهذا المعنى يشمل جزء التمثل والاستفراغ والقياس لأن الخاتمة أهم من القياس وتطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان مقدمة أو شرطاً في الانتاج ككلية الكبرى وإيجاب الصغرى وهذا أهم من التوقيله والحاصل أن الرابع فيه تردد هل هو ما جعلت جزء قياس أو جزءة حجة فيه بخلاف والإطلاق الخامس أهم من هذا

فيه وما يجابه من الفرق بين أجزاء العلوم والمقدمة بأن المقدمة وإن لا تدخل لها في الإصا ل لكنه مما يتوقف عليه الإصا ل بخلاف الخاتمة فلا يمنع الحقن ثم توجه أن قال السبذ السند في حواشي الطالع ان ذكر غير المقصود بالذات في العنوان مستكر مجدا فلا ينبغي ذكر غير المقصود بالذات في عنوان الخاتمة سابقا وغاية ما يمكن أن يقال ان الشارح تبع ذكر العنوانات كلام المتروك ذكرها موافقا لما ذكرها راجع ما في المتن بلا تصرف ونسبة في وجه الحصر على ما ليس بمقصود بهذا ذكره المصنف في العنوان إجماعاً إلى أن ذكره كرفه ليس على ما ينبغي والصنف أن يمنع وجوب كون الخارج عن الفن غير مقصود في بلد كرفه (٣٩) ثم من الفن لأنه لما جاز أن يكون

ما ليس من الفن مقصوداً في كتابه لم لا يجوز أن يكون مقصوداً في باب منذ كرفه ثم من الفن لا بد لتفصيل دليل فان قلت إذا كان البحث عن مواد أجنبية بحثاً عن المركبات المقصودة بالذات كان المقالة الثانية

والمراد بالمقدمة ههنا

العلوم معلوماً ذكرته في الحصر بدل على اشتغالها على المادة فقط وأجيب عنه بأن المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وأما أجزاء العلوم فالتأخر ذكرتها باعتبار أن لا يدخل لها في الإصا ل الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن هذا الحصر (قوله والمراد بالمقدمة ههنا) أقول إنما قال ههنا لأن المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو مجموع قد تطلق ويراد بها ما يتوقف صحة الدليل عليه فتناول مقدمات الأدلة وشراطينها كإيجاب الصغرى وفطيتها وكلية الكبرى في الشكل الأول مثلاً

ليس بشئ لما عرفت من صحة التعلق ولأنه يلزم أن لا يكون وجه الحصر دلالة للترتيب بل لاشتغالها على الأجزاء

أيضاً في المركبات المقصودة بالذات لأنها مواد لا أجنبية قلت المراد دعوا الأقسام الأقسام من حيث المادة كإثباته وشرايطه قوله من حيث المادة فإن البحث من حيث المادة عن القياس لأن ذات المادة على أنه فرق بين البحث عن المادة من حيث أنها مادة وبين البحث عن ذات المادة والبحث عن القضايا من قبيل الثاني والبحث في الخاتمة من قبيل الأول فان قلت أي فائدة في بيان أجزاء العلوم قلت التمييز بينها وبين ما هو خارج عنها ما يذكر في كتابه داعي حاجة السالفة في تحصيل ما هو الخارج على قدر الحاجة ولا يطلب الاستقصاء فيه في هذا المقام فشغله عما هو حق الاهتمام في تحصيل العلم المطلوب فان قلت فغني عن أن يذكر الشروع في المنطق أيضاً لتفصيله أيضاً قلت نعم لأن المنطق مقصود لغيره ودون الحاجة إليه في تحصيل الحكمة لجمع مع ما يمنع في تحصيل الحكمة أعني بحث أجزاء العلوم وذكر بعد الفراغ عنه لأنه كالتامة ولتكميل ما هو الغرض منه ومن ينسبه لهذا أقال وجهه كبحث أجزاء العلوم في الخاتمة لعدم اختصاص البحث عن مواد الأقسام يعلم دون علم كعدم اختصاص أجزاء العلوم عن أن تلك المناسبة موجودة مع ذكر في المقالة الثالثة أيضاً (قوله والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم) لما كان المتأخر عما ذكر في وجه الحصر أن المراد بالمقدمة ما هو أخص من معناها أعني ما يتوقف عليه الشروع في المنطق احتاج إلى التنبيه على أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم والإطلاق على ما يتوقف عليه الشروع في المنطق لا بخصوصه فلا بد أن يبين المراد منه مستغني عنه عما علم من وجه الحصر وقيل لم يفهم بمساقب أن المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم لأن جل المقدمة عليه يصح أن يكون من جل الأعم على الأخص وليس بشئ لأن المقصود من مثل هذا الجمل في وجه الحصر إنما يكون تحصيل مفهوم الأصول جامع ومأنع وإنما قال ههنا أي في عرف أرباب التدوين إشارة إلى أن لها في المقدمة معنى آخر هو مقدمة الجش أو قال ههنا أي في أول الكتاب إشارة إلى أن لها في غير هذا المقام من الكتاب يكون معنى آخر باعتبارها تطلق على جزء الكتاب وهو ما يتوقف عليه المباحث الآتية وهذا المعنى وقعت في المقالة الثانية وهذا أحسن الوجوه قررته

وقوله يلزم أن لا يكون الخ لآن الطرف متعلق بمعنى الاشتغال بنا على تقديره حالاً كما يصح ذلك القائل فيكون هو المقصود مع أن وجه الحصر دليل لترتيب أعني إقرارها على هذه الأركان المخصوصة وترتيب الأجزاء على هذه المراتب المعينة لالطلاق الاشتغال إما كان كالمهمومي به في الشر

الرابع وجهه والاطلاقات الثلاثة الأخيرة مخصصة بهذا الفن بخلاف الأولين فإنه لا اختصاص لهما بهذا الفن ومن المعلوم ان المختص عنه لا بد ان يكون مما يحصل في ذلك الفن وحيدته فالحق ترزعه بقوله ههنا المقدمة بالاطلاق لاخيرين لهما سببان (قوله ما يتوقف عليه الشرع في العلم) وذلك تصوره برهه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعية موضوعه أي برهه التصور والفاية المصدق بها والموضوعية المصدق بها فهومن اضاف الصفة للوصوف لان هذه مقدمة العلم ثم اعلم ان هذه المقدمة الآتية مقدمة كلب ومعناها مقدمة علم وحيدته فقوله ما يتوقف لابد فيمن تقدير أي والمراد بدلول المقدمة معان يتوقف الخ ثم أن قوله والمراد الخ هذا وان استفيد مما سبق الآلة أعاده ليعين وجه التوقف عليها ووجه اطلاق المقدمة على الأمور الثلاثة وحيدته فلا يقال ان هذا تكرار

قال السيد السند المحقق انما قال ههنا لان المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أوجه وقد نطق ورادها ما يتوقف عليه الدليل فتتناول مقدمة الأدلة وشرائطها كالمذهب الصغرى وفعلتها وكلمة الكبرى في الشكل الأول مثلا ههنا وقوله جعلت جزء قياس أوجه عبارة الشيخ في الاشارات قبل هو لا تدنى الاصطلاح وقيل للاشارة الى تعدد الاصطلاح والثاني أظهر لان عدم التردد في الاصطلاح أشبه بحال الشيخ المحقق وما يقال ان أوجه بل برهه اختصاص أهذه ما يلج نص عليه المحقق الرضى مع انه بعيد عن العبارة لا يفتى العلم من غير رتبة ولا حتى أن استعمال المقدمة في القضية المذكورة ليس صريحا في أنها تكون معنى قضية جعلت جزء قياس أوجه بل يجوز أن يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون اطلاقها على القضية المذكورة لانها من أفرادها فلا تارة الى هذا التردد قال السيد السند المحقق (٣٠) في حواشي شرح المطالع كن الثاني أعم من الاول فتأمل بقی أن قوله ما يتوقف عليه

<p>ما يتوقف عليه الشرع في العلم</p> <p>المذكورة ولا مانع استعماله بعلى في عباراتهم واعتبار التضمن أو التقدير في الكل تكلف كافي تفسير القاضي في قوله تعالى «الذين يؤمنون بالغيب» حيث قال ترتب عليه ترتب التعليمة على التعليمة (قوله قبل عليه) ابطال لوجه المحصر به يستلزم ترتب التعليمة المستلزمة للعالم وادرا هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الشرح من كون كلمة في القضية بلا توسع ومتعلقا به اذ المعنى للوجوب في المنطق والمنطق بعينه اذ لو جعلت في التحليل متعلقا بما يجب أي ما يجب لحصول المنطق على وجه التحلية على التوسع وان يجعل ما يجب علمه في تحصيل المنطق واجبا لعله في توقفه عليه او يجعل المنطق شاملا لما يتوقف عليه ايضا لا بد كالأجنبي (قوله لا يعلم فيه قطعا) قبلتني أي أصلا اذ الخارج عن الشيء لا يكون في الشيء فاستمع أن يعلم فيه فضلا عن أن يجب (قوله وحيدته) أي حين اذ كان ما يجب أن يعلم في المنطق جزأ منه تكون المقدمة جزأ منه لكونه مما يجب أن يعلم فيه (قوله وهو باطل) أي كون المقدمة جزأ منه</p>	<p>الدليل ان أوجه التوقف مطلقا بعيدا كان أقربا يصدق على الموضوعات والمحمولات ولا تسمى موضوعات المقدمات ولا محمولاتها مقدمات وان أراد التوقف بلا واسطة يخرج المقدمات البسطة وأعلم أن المراد بما يتوقف عليه الشرع في العلم علم</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

يتوقف عليه الشرع في العلم كما يدعيه بقوله ووجه توقف الشرع أما على تصور العلم فالمقدمة من قبيل باطل الادرا كاتدون المدرجات وبهذا اندفع ما قيل ان تعريف المقدمة يصدق على التلبس بالجزء على قصد تحصيل الكل لان الشرع في العلم يتوقف عليها توقف الكل على الجزء وعلى ارادة الشرع لانه لكونه فعلا اختار ما يتوقف على ارادته ثم يصدق على ادرا كات يتوقف عليها الشرع وليس من المقدمة ودفعه يحتاج الى زيادة قيود لا يفي الغامذ كرها والمراد بالشرع شرع تام فهو من قبيل السوق في ادخل السوق فيتمثل ما يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة لانه يتوقف علمه شرع تام هو الشرع على وجه البصيرة وكذا ما يتوقف عليه الشرع على وجه زيادة البصيرة وبهذا اندفع ما قيل أنه كان من الواجب على الشارح أن يدل على تعريف المقدمة كما عدل عن بيان وجه التوقف على التصوريه بما في عرفها بما يتوقف عليه الشرع امام مطلقا وعلى وجه البصيرة أو يزيدتها

قد در (قوله كافي تفسير القاضي في قوله تعالى) وفي نسخة كافي عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى وقوله ترتب عليه وفي نسخة مرتبة وقوله ولا نه يلزم الخ أي وهو خلاف الفرض تدبر (قوله المستلزمة لمعامل) صفة لقوله جزئية والجال هو الدور ومخالفة الاجماع (قوله اذ لا معنى للوجوب في المنطق) علمه لقوله ومتعلقا به وهو رد على بعض الافاضل الدافع لسؤال بذلك (قوله والمنطق بعينه) عطف على كلمة (قوله قبلتني) أي لا يعلم لا يستلزم مجازا علمه فيه وهو باطل (قوله فضلا عن أن يجب) يوفى بين الدعوى والاعتراض وبعضهم أرجع القطع لئني يكون على وفق الدعوى لكنه يلزم مجازا أن يعلم فيه وهو باطل (قوله أي كون المقدمة جزأ الخ) أي لا لزوم كإظهار السيد وقوله أي اذا كان سعة قصد تحصيل الاجزاء الباقية الخ أما لو قصد تحصيل الجزء نفسه فليس الشرع فيه شرعا في الكل فالأزوم توقف الشرع في المقدمة قصد

تحصيل المنطق على الشروع فيها المقصد تحصيلها نهجها ولا استحالة فيه والمتوقف حينئذ الشروع في الكل من حيث هو كل علمها وهو من تلك الحقيقة غير حاصل وان كانت هي حاصلة فلا يقال تحصيل الحاصل محال فادفع ما في العصام (قوله انما يكون شروعا في الكل الخ) أي وهو المراد هنا (قوله اذا قصد الخ) اذا يقال لمن خرج من داره فاصد الله سبحانه شارع في سفر الهند مثلا لا بالشروع في جز من أجزائه التي هي ذات أجزائه والشروع فيه هو أخذ جز من أجزائه فالشروع في شيء يستلزم أن يكون ذات أجزائه والابان كان بسيطا يمكن شروعا بل أخذناه وحينئذ لا يكون ما فرض شروعا شرعا وهذا وجه الغلط الاول وقوله عبر الخ زلزال الغلط الثاني وقوله مبالغته في قول له وانما كان مبالغته لان الشروع في المنطق مفهوم كلي والشروع في جز منه جزئي (قوله التي هي ذات أجزائه) فالشروع في الجزء ذي الأجزاء لا يمكن الا باخذ جزء بالفعل وجزء الجزء بالكل تدبر (قوله وليس ذلك تفسيره الخ) لانه يخرج عنه (٣١) الشروع في جميع أجزائه دفعة (قوله لان المقدمة ذات

باطل لوجهين مخالفته للاجماع ولزوم الدور (قوله كان الشروع فيها) أي اذا كان مع قصد تحصيل الأجزاء السابقة للمنطق لان الشروع في الجزء انما يمكن يكون شروعا في الكل اذا قصد منه تحصيل الكل لا مطلقا (قوله اذا لمعنى الشروع فيه الخ) أي لا يتحقق الشروع في المنطق الا بالشروع في جز من أجزائه التي هي ذات أجزائه فلا بد أن الشروع فيه يتحقق باخذ جز من أجزائه لا بالشروع فيه عبر عن عدم تحقق الكلي بدون فرد من أفرادها به لا بمعنى له الا ذلك مبالغته وليس ذلك تفسيره فلتأمل أن يكون جامعا أو مانعا فانقطع عرق التراث التي عرضت لنا طبرين (قوله موقوف على المقدمة) بناء على ما ذكر في وجه المحصر (قوله فيكون الشروع في المنطق الخ) لان المقدمة ذات أجزائه وتطرية لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يمكن أن يقال الشروع في المقدمة شروعا في المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون تحصيل المقدمة موقوفا على حصولها وهو محال فلان لا نسلم استحالة فان تحصيل المقدمة على وجه يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها وجهه ما لم أن الشروع فيها أمر اخباري يتوقف على تصور ما وجهه ما والتدبرين بفائدة يرتب عليها ثم لزوم كون الشروع في المقدمة موقوفا على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها المكان محالا (قوله فنقول الخ) أي اذا علمت مقدمات القياس فنقول في تركيبها الشروع الخ فان جعل تعدد الشروع بحسب أجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت المقدمات كائنتين وان جعل اعتبارا بآثاره حصيتين والخصم في حكم الكلية في الشكل الأول (قوله الشروع في المقدمة شروعا في المنطق) وهي المقدمة التي زمت من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله وأيضا اذا كانت المقدمة جزأ منه الخ (قوله والشروع في المنطق) أي مطلقا موقوف على الشروع في المقدمة بناء على ما ذكر في وجه المحصر ولوقيد الشروع وجه البصيرة لا يلزم الدور لانه بصير القياس هكذا الشروع في المقدمة شروعا في المنطق مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشروع في المقدمة فلا يتكرر الاوسط ولا يصح التقيد المذكور في الصغرى كالا يخفى قيل ان اللازم مما تقدم أن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق شروعا فيه وهو موقوف على الشروع في المقدمة مطلقا فلا يلزم الدور وليس شيء وان تلقاه القوم بالقول لان تقارب الجهتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا متوحدتين في التوقف

(قوله لان المقدمة ذات أجزائه ونظريه) يدفع لما يقال قد تكون جميع أجزائها بدنية تحصيل دفعة فلا يكون هناك شروع وقوله الا بالشروع فيها أي بالالموصول دفعة (قوله فان قيل) قاله العصام وحاصله توقف التحصيل على الحصول ولا مانع منه بخلاف توقف الشروع على الشروع تدبر (قوله وهو موقوف) أي الشروع (قوله أي اذا علمت مقدمات القياس) ردلن قال ان هناك قياسين استثنائي حذف اقتراي ما حذف كبراه وما ذكره بقوله فنقول الخ اقتراي مؤلف من تنقيح القياسين وقوله

مقدمات القياس غلب المقدمتين على النتيجة كرها سابقا لبيان قطعيتها (قوله التي زمت) صفة لقوله المقدمة وقوله المشار اليها نعمتها أيضا (قوله بناء) عمله لقوله موقوف الخ (قوله ولوقيد الشروع الخ) لان الشروع مطلقا الذي هو الشروع في المقدمة لا يتوقف على الشروع في المقدمة (قوله ولا يصح التقيد المذكور في الصغرى) أي لا يصح التقيد لاجل أن يتكرر الاوسط لان الشروع في المقدمة ليس شروعا في المنطق على وجه البصيرة اذ الشروع فيه على وجه البصيرة انما يكون باخذ المقدمة جميعها لا بالشروع فيها (قوله ان اللازم مما تقدم الخ) لما علم أن الشروع في المقدمة لا يكون شروعا في المنطق الا اذا قصد تحصيل المنطق لان الشروع في الجزء ذي الأجزاء لا يمكن الا باخذ جزء بالفعل وجزء الجزء بالكل تدبر (قوله انما يفيد اذا كانتا متوحدتين في التوقف) مثال جهة التأثير توقف العالم على الواجب من حيث الوجود وتوقف الواجب على العالم من حيث المعرفة والمتوقف على المتوقف متوقف فلزم أن الواجب متوقف على العالم والعالم متوقف على العالم وجوابه أن اختلاف الجهة يفصل الدور ويرجع الى أن

وجود العالم متوقف على وجود الواجب ومعرفة الواجب تعالى متوقفة على معرفة العالم لانه دليله اذ امر (قوله وهما لاتأثير) لان المؤثر هنا هو الشرع في المنطق هو بعينه الشرع في المقدمة مع توقفه عليه وهذا موجود مطلقا واعلم ان ما هنا غير ماسبقه في جواب فان قيل لاسا جاعل الخ لان ذلك في التحصيل والحصول وما هنا في الشرع فلا اشتباه (قوله وحصوله قبل حصوله) بخلاف ما قبله تدبر (قوله فظهر بذلك) أي بان ما يجب ان يعلم انما خرج بما ذكره بخلاف ما اذا جعل القسم ما ذكرناه يحتاج الى ان نقول ما ذكره كرفي جميعها فان ما ذكره لا يفسد ذلك بخلاف ما يجب وكتب ايضا قوله فظهر الخ في رد على السد حيث جعل القسم ما ذكره كرفي الرسالة معترض على من جعله ما يجب ان يعلم بان كون المقدمة من ذلك محل نظر (قوله لما عرفت من انه الخ) فيكون كون ذلك هو الغالب في ترتيب الرسالة عليه وينتج وهذا وجه الدفع (قوله فلو لم يفسد الخ) فلما قدرا فادان الوجوب في الكتب التي الرسالة منها تم التفرقة ب تدبر (قوله والباقي بالنظر الخ) (٣٣) عطف على الوجوب والسيد اشار اليهما بمعنى والباقي بالنظر لهذا الوجه لاتنا في لياقة ترتيب

آخر نظرا لوجه آخر
(قوله اوصفة ما يجب)
أي يقول في الأول بان
يقال صفة ما يجب الخ
وفي نسخة اوصفة ذلك
بمعنى اما ان يقدروا
صفة (قوله لا يستلزم
الخ) لاشتراكه على الفاعل
(قوله والمراد فهو مدلول
الخ) لان جزء الكتاب
للمقدمة بمعنى اللفاظ
وما يجب ان يعلم هو
المعاني واعلم ان هذا
الكلام مبني على ان
يكون مدلول مقدمة
الكتاب مقدمة علم
وهو غير لازم فلا بد ان
يكون معنى فهو مدلول
المقدمة فهو جزء من
جزئيات مدلول المقدمة

فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وهما لاتأثير لغير ان قصد تحصيل المنطق في التوقف (قوله وذلك محال) لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله (قوله أي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق) أي في جميعها ولما يتلوه في كتاب منه شيء وهو ما يكون جزءا من المنطق أو من نظامه ارتباطا تاما وفيه احتراز عن الخطبة ومثله أجزاء العلوم اذ لا اختصاص لها بالمنطق فظهر بذلك وجه اوله في جعل القسم ما يجب ان يعلم دون المذكور لاحتياجه الى التخصيص (قوله فيلزم حيث شئت ان تكون الخ) لما عرفت من انه لا يتلوه ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب لاتادرا فلا رد ان ما يجب ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون مذكورا فيها لان الوجوب استصاني (قوله فاندفع المحذوران معا) أي بقدر واحد لانهما مبنيان على جزئية المقدمة لغير (قوله ان المقصود بيان انحصار الرسالة الخ) وليس يلزم ان يكون كل ما هو جزءا من المذكور في الرسالة ولان يكون كل ما في الرسالة جزءا من الخ فلو لم يفسد المضاف لم يفسد الوجه المذكور وانحصار الرسالة في الأمور الخمسة (قوله بليق به ان يرتب الخ) اشارة الى ان الوجوب المستفاد مما يجب استصاني والباقي بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح فلا ردانه يلزم ان تكون الترتيبات الواقعية في الكتب غير لافئة (قال الشارح اما ان يتوقف عليه الخ) أي ذوات يتوقف عليه اوصفة ما يجب وقس على ذلك ما عداه ولان تفريق بين المصدر والفعل المصدر بان عدم صحة جعل الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة جعل الثاني (قال الشارح فهو المقدمة) المحمل مبنى على السامعة لثمة الارتباط بين القول والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا فيما سباني (قال الشارح فاما ان يكون البحث عن المفردات) البحث في القصة التفتيش وفي الاصطلاح اثبات المحصول للموضوع فالعنى اما ان يثبت فيه احوال المفردات لها بان يكون عنوان المسائل مفهومات يتعدى الحكم عنها الى المفردات وقس على ذلك ما سباني وبذلك اندفع الشكوك التي اوردتها الناطرون (قال الشارح عن المركبات الغير المقصودات) أي في المنطق فان المقصود بالذات البحث عن احوال الموصحل وهو الحاجة والبحث عن القضايا التي توقفها عليه (قال الشارح اما ان

(قوله ايضا فهو مدلول المقدمة) جعل المقدمة اسما لالفاظ لان المراد بها خارجة الكتاب فالقائل والخاصة ونحوها تامل يكون

(قوله بان يكون عنوان المسائل مفهومات) محصله ان البحث في المقالة الاولى عن أمور كلية كقولهم الجنس هو القول على كثيرين الخ لكن هذا الحكم على ذلك المعنى الكلي يسري الى المفردات من عنوان البحث وهو الجنس والى نحو حيوان وغيره من الاجناس فالمفردات هي هذه والبحث في المقالة الاولى صدر بضوان كجنس وفصل ونوع وغير ذلك فاذ احكم على ذلك الامر الكلي يحكم على المفردات لما ان المفردات غير مضمرة واتما احتيج لما ذكره لان المفردات الموصلة هي حيوان وانسان وما لهما مثلا لاجنس وفصل ونوع التي هي عنوان المسائل (قوله أي في المنطق) أي لا الكتاب فان الكل مقصود فيه وكتب ايضا قوله أي في المنطق عدى المقصود باني لاجن لان الكلام في المقصود فيه لانه ان المقصود هو الاصل الى المجهولات لا القضايا ولا الاقيسة تدبر

(قوله من حيث الصورة) ككونه ينتج كلية لكونه مركبا من موجبتين كلتاهما وقوله من حيث المادة ككونه ينتج تبعية طلبية لكونه مركبا من مقدمتين طلبيتين (قوله بخلاف المقدمة الخ) لانه لا يلزم من كونها في ماهية المنطق وامامها ان يتوقف عليه الشرع فلا يعلم وجه الاطلاق (قوله و بين المراد المقدمة الخ) يعني انه علم عام المراد المقدمة بانه ما يتوقف عليه الشرع ولكن لم يبين كونه يتوقف عليه الشرع فبينه بقوله وجهه توقف الشرع الخ فلذا تبين وجه التوقف تبين انه لا يبين تقدمه بل هو على الشرع فيه غيبه تبين وجه الاطلاق لفظها عليه (قوله فالجواب عنه) أي بان المقدمة قد رتبها ما يفي بالمقصود ولا يتوقف الشرع عليه فبين ان ليس المراد ذلك (قوله فانه يقال للاشارة الخ) تعطيل للنسب يعني لو كانت الفائدة الاشارة الى انها في المقدمة الخ لقال الشارح والمراد بالمقدمة عندهم ان تخرج المقدمة في اللغة والمقدمة بمعنى ما يتوقف عليه مجتس من الباحث (٣٣) كقائمة المقالة الثانية

(قوله عندهم) نائب فاعل يقال (قوله بيان فائدة ههنا) أي مفهومه وهو تلك المباحث تقدمها لهما المقصود (قوله وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح الطالع) عبارة هناك استحب الفضلاء هذا العطف فقيل انه بناء على المذهبين وقيل ان كلمة أو بمعنى بل للترقي من الخاص الى العام وفيه ان التي بمعنى بل تكون بعدها جملة التثنية وأيضا لفائدة لها في التعريفات وقيل ان الحجة بمعنى القياس بخصيص العام أو القياس بمعنى الحجة بتعميم الخاص وكلمة

يكون النظر فهما من حيث الصورة الخ أي يشتلها أحوال تعرض لهما من حيث الصورة أو من حيث المادة فالحكم فيها على الاقضية فلا يراد ان الصلح عن القضايا أيضا بحث عن مواد الاقضية فكيف يكون غير مقصود بالذات (قوله أو رده عليه) اطلاق لوجه المحصر يستلزمه خروج بعض الباحث لانه لا يكره أن يأتى في تعداد أجزاء الرسالة أن الخاتمة مشتقة على أمرين وذكر ههنا أنها مشتقة على أمر واحد أو منع لاستلزامه السدح لان المقصود اشتغالها على الأمرين ولم يثبت ذلك (قوله هو المادة وحدها) فلا يضر خروج أجزاء العلوم من وجه المحصر لان المقصود محصر ما هو مقصود في الكتاب (قوله فاما ذكرتها) لم يستبها بالمنطق في عدم الاختصاص بعلم من العلوم وفي الخاتمة لتباينها عموما الاقضية بخلاف المقدمة فانها مقصورة في الكتاب لشد ارتباطها بالمقصود بالذات أعني الصلح لتوقف الشرع فيه عليها (قال الشارح والمراد بالمقدمة الخ) لما كان معنى المقالة الاولى والثانية والثالثة والخاتمة ووجه الاطلاق على مباحثها ظاهرة بخلاف المقدمة لم يتعرض لها من بين المراد بالمقدمة ووجه الاطلاق على الأمور الثلاثة فاقبل انه علم مما تقدم ما هو المراد بالمقدمة فاعادته تكرار فالجواب عنه اشتغالها على المعنى (قوله انما قال ههنا الخ) يعني ان قوله ههنا أي في أوائل كتب المنطق مشعر بان لها معنى آخر في غير هذا الموضع عند رباب هذا الفن فلا يكون فائدة الاشارة الى انها في اللغة بمعنى مقدمة الجيش ولا انها قد رتبها ما يتوقف عليه المباحث الا آتية كقائمة المقالة الثانية لعدم اختصاصه برباب هذا الفن فانه يقال للاشارة الى مثل هذه الفائدة عندهم ولذا اقتصر قدس سره على بيان المعنيين المختصين برباب المنطق (قوله لانه في مباحث القياس الخ) الجار والمجرور متعلق بيطبق قدم للاهتمام لان المقصود بيان فائدة ههنا للخصر (قوله جعلت جزء قياس أو حجة) هذه عبارة الاشارات والتزديد للاشارة الى تعدد الاصطلاح فقيل انها مختصة بالقياس وقيل انها غير مختصة ويقال لم يجعل جزء التمثيل والاستقراء أيضا وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح الطالع بما لا مزيد عليه (قوله ما يتوقف عليه صحة الدليل) أي بلا واسطة كما هو المتبادر فلا يراد بالموضوعات والمحمولات وأما المقدمات البعيدة لدليل فاقامها مقدمات لدليل مقدمة الدليل (قوله فيتناول الخ) فهي

(٥ - حواشي الشمية) أو التضيير في العبارة وهو شائع في كلامهم ولا يعني تكلفه الاظهر انه من قبيل مقابلة العلم بالخاص فالمراد بالعلم أعني الحجة ماسوى القياس وهو الاستقراء والتمثيل فالمعنى جعلت جزء قياس أو استقراء وتمثيل وانما يكفى بالعلم وحده اهتماما بشأن الخاص فانه العدة في تحصيل القينيات وهذا التعريف مما يفي في عبارة الشيخ في الاشارات وهي ناطقة على التوجيه الذي ذكرنا بحيث قال اذا وردت القضايا في مثل هذا الشيء المسمى قياسا أو استقراء أو تمثيلا لميت حينئذ مقدمات والمقدمة قضية جعلت جزء قياس أو حجة اه كلامه فانه صريح في ان المقدمة جزء القياس والاستقراء والتمثيل الا انه عبر بلفظ الحجة اختصارا في العبارة اه ولا يعني مغايرة هذا لما هنا فندبر (قوله التمثيل) هو القياس الفقهي أعني اثبات حكمتي الشيء لوجود جامع بينهما والاستقراء الحكم على كل بحكم لوجوده في أكثر جزئياته كالحكم على الحيوان يتحرك بالفسل الاسفل (قوله فلا يراد بالموضوعات والمحمولات) أي موضوعات المقدمات ومحمولاتها فانها لا تنسب مقدمات

(قوله ووجهه) بالنسبة للفعول وأما إذا قرئ اسم مستداً فالخبر محذوف أي حاسبينه (قوله أما على تصور الخ) أي أما بيان وجه التوقف على تصور العلم الخ ثم اعلم أن الدليل أما استثنائي أو افتراضي وكل منهما مركب من صغرى وكبرى والصغرى في الاستثنائي هي الآتية عكس الافتراضي وإذا ورد البعث على الصغرى أو الكبرى قيل له نقض تفصيلي وأما إذا ورد على الدليل برسته فانه لا ينعج المدعى قبل له نقض إجمالي وأما أن يعارض الدليل بدليل يدل على الاختلاف فيقال لهذا معارضة واعلم أنه إذا كانت المقدمة ضرورية فلا يحتاج لدليل ثم قد ينهيه علمه أن لما في بعض الأوهم من الخفاة وان كانت نظرية فانه يحتاج لدليل واعلم أن الاستثنائي لا ينعج إلا إذا استثنى عن المقدم فحينئذ ينقض التالي فينتج نفي المقدم والشارح أن يدل استثنائي حذف منه الصغرى وحاصله أن الشارع على علم لم يتصور ذلك العلم الشارع فيه أولاً لكان طالب الجهول وحذف الاستثنائية وأتى بمعناها هي قوله وهو محال والاصل لكن طلب الجهول باطل فطل المقدم وهو عدم تصور ذلك العلم وإذا بطل المقدم ثبت نقضه وهو تصور ذلك العلم أولاً وصح أن يكون قوله وهو محال قضية كلية وحينئذ فيكون الدليل افتراضياً مركباً من شرطية وجملة والاصل لم يتصور ذلك العلم لكان طالب الجهول وطلب الجهول محال ينعج عدم تصور العلم للشارع فمحال ولما كانت الأولى ضرورية لا تحتاج لدليل تركها وأقام الدليل على الثانية لكيونها نظرية بقوله لا امتناع الخ أي إنما كان محالاً لا امتناع الخ ويحتمل أن يكون ما ذكرتهنا والثانية حينئذ ضرورية قد نبه عليها بقى أن الامتناع عبارة عن المحال والطلب والتوجه حتى واحد فالأمر إلى أن المعنى طلب الجهول محال محالة طلبه فقد استدل على الشيء بنفسه وهو مصادرة وأجيب بأننا سلم أن التوجه والطلب مترادفان لأن الطلب العزم على تحصيل الشيء والتصميم عليه بخلاف التوجه فانه أعم فانه قد سبق العزم وجود العزم (٣٤) بعده فقد اختلفا ومن المعلوم أن في الأعم نفي للاخص فإذا انتفى التوجه انتفى

الطلب فالتعليل حكم
بني الأعم وأعلم أن
حصول الفعل الاختياري
للإنسان يسبق بأمر
أربعة وهي أن تصوره
بصور جزئية وأن يصدق
بغائده ثم أن وجه ارادته
وأن وجه قدرته لتقصده
وتصوره تارة يكون وجه

وجه توقف الشرع أما على تصور العلم

بهذا المعنى أعم من الأول (قال الشارع ووجه توقف الشرع الخ) على صفة الماضي الجهول من التوجه في التاج ليس في التوجه جزئية أبداً شئ كردن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر ويصح تعليق لام التعليل به في قوله أما على تصور العلم فلا نفي غير كلغة إذا كان أصل الكلام ووجه توقف الشرع على تصور العلم لأن الخ بدأ ما والعام تفصيل التوقف والتوكيد وأما إفراجه على صفة الاسم وتقدير الخبر أي متحقق أرجل الام زائدة أو مفتوحة أو جعل لفظ الوجه زائداً فلا يحتاج تركه على أن المقصود بيان وجه التوقف نفسه لا الحكم عليه بشئ من التحقق وغيره (قال الشارع أما على تصور العلم الخ) زاد لفظ

أعم وتارة وجه أخص وتارة يكون الماسيان وتارة بالمساي فإنا تارة تصور الإنسان بكونه حيواناً وتارة تصوره بكونه كاتباً فلان بالفضل وتارة تصوره بكونه عند القرس فتعلق به تصوره جزئياً وهو طرق فالطرق ماعلمته فاقوله لم يتصور العلم أي بأي جهة لكان طالباً للجهول المطلق ولا يكون مجهولاً مطلقاً إلا إذا انتفى التصور بجميع الوجوه ومطلقاً على النسخة التي فيها ذلك حال أي حال كون الجهول مطلقاً أي إذا حاله مطلقاً أي انتفى العلم بجميع الوجوه

(قوله ووجه توقف الشرع أما على تصور العلم فلا نفي الخ) التركيب من قيل وبنى وجهه ربك أي ببنى ربك فوجه توقف الشرع معناه توقف الشرع فلا إشكال في ذلك الالام التعليلية وليس بها وجود آخر أو شئ مما لا الوجه وهو زيادة الالام في المواضع الثلاثة وحذف الخبر في المواضع الثلاثة أي وجه توقف الشرع أما على تصور العلم فتحقق الخ وفعاله يلزم تعليل تحقق الوجه بنفسه وكيف وما ذكره على التحقق التوقف وجهه لانه لا تحقق الوجه وبما ينبغي أن يتجه منه كل جليل وصغير قول من قال لا يصح تقدير الخبر لانه يصير التقدير هكذا ووجه توقف الشرع أما على تصور العلم متحقق فلا نفي الخ ولا معنى له كراهما من التعلق والتعلق فلا يعرف موضع التقدير ونسب غيره إلى التقدير ومن نحو هذا ما قاله أن الالام مفتوحة فجعل خبراً من مدخولات الالام ولا ينبغي أن الالام به ينبغي أن الالام بأنه كيف يلتفت لمثال هذا الكلام ولا ينبه العاقل الأعلى حضرات الكرام لثلا يصح في متابعتهم أقوام بعد أقوام

(قوله خبره) معناه شئ أو يك بمعنى الذي شئ بمعنى جانب وكردن بمعنى جعل والمعنى جعل شئ إلى جانب (قوله أو مفتوحة) أي ويكون من قبيل • أم المجلس ليجوز شهره • وقوله على أن الخ هذا الوجه مختص بتقدير الخبر متحقق ونحوه كإقيل أن التقدير ووجه التوقف أمراً ما توقف الشرع على تصور فلا نفي الخ فانه ليس المقصود الحكم على الوجه به أمور ثم تعليل التوقف بل بيان وجه التوقف

(قوله وهو محال) أي وطلب المجهول المطلق محال (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أنه إن أراد هذا القائل التصور بوجه ما فالمدعى مسلمة بدليها ولكن لا ينتج المدعى الحقيقي لأن المدعى كورفي مقدمة كتابه رسم فإرادته يدل على أن المراد التصور بالرسم والدليل أنما ينتج التصور بوجه ما وهو أعم من التصور بالرسم ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص وهذا انقضاجا لي لأن الدليل في ذاته مسلم إلا أنه لا ينتج المدعى

(قوله فلان الشارع في علم لم يتصور أولا) أي بالآفات ذلك العلم لكان طالبا للمجهول مطلقا أي لا يعلم بوجه ما وهو محال لاستناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وليس فيه مصادرة بناء على أن توجه النفس عين الطلب لأنه ممنوع بل الطلب لازم التوجه لانه يكتفي في دفع المصادرة بالتفاوت بالإيجاب والتفصيل لأنه وان تم لكن سياق من الشارع جعل مثله مصادرة لجعله مكتفيا بهذا التفاوت فمرة بلا صفة ومن قال التوجه أعم من الطلب لأنه ربما توجهه النفس إلى الاستدراجة وهما الساعطون بل بل مهر وبعثهما فقد أتى بما يجب لأن المهرود عنه ملاقاةهما لا معرفتهما توجه النفس إليهما المعروفهما ومنع امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق مستنداته واستمع لاستماع التوجه مطلقا فمتنع العلم بالشيء على ذلك التقدير لتوقف العلم على التوجه فهم من قال المراد بتوجه النفس وجهها في مقام تحصيله وأما توجه النفس إلى المجهول مطلقا دفعة لحائز ومنهم من أبطل توقف العلم على التوجه بان الأمور السامعة دفعة تعلم بتوجه فعليل بالمثل الا لائق لعلك تعرف سنهما هو الصادق (قوله وفيه نظر) قبل (٣٥) الوجه المذكور للشارح المسمى

ذكره الشارح على سبيل النقل وأعرض عليه

فلان الشارع في علم لم يتصور أولا ذلك العلم لكان طالبا للمجهول المطلق وهو محال لاستناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وفيه نظر

(قوله والبيان فيما سأتى) أي عبر به فيما سأتى ولم يأتي به بالتصور كما هنا لأن لفظ البيان في الثاني مذكور في المصنف دون لفظ التصور في الأول وقوله عن الحد أي حد المقدمة بما يتوقف عليه الشروع (قوله ان الفعل الاختياري) أي

التصور ههنا والبيان فيما سأتى إلى أن المراد بما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف على علمه تصور أو تصديقا فيخرج عن الحد ما يتوقف الشروع على حصوله وتحققه مثل التلبس بالجزء وفقد الباقي وغير ذلك (قال الشارح فلان الشارع الخ) قد نفرد في الحكمة أن الفعل الاختياري الحيوان مسوق عباده أربع مقترنة التصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق القائدة المخصوصة مطابقا وغير مطابق فان رأى الكل لا ينبعث عنه الفعل الجزئي ثم الإدراك للبعثة منه ثم صرف القوة المودعة في الأعضاء من هذا العلم ان تصور الشروع فيه مقدم على الشروع ذاته واما ما ناوله لا يمكن بدون تصور بوجه مخصوص فكلام الشارح مبني على أنه قد نبذ دفع الطلب إلى شيء مخصوص باعتبار تصور بوجه أعم وأخص من حيث أنه مما يوجد فيه ذلك الوجه لا باعتبار خصوصه فلذا قال لم يتصور أولا أي قبل الشروع زمانا واما لكان طلبه وقصده متعلقا بحال عدم تصور بوجه من الوجود فكان طالبا للمجهول المطلق في زمان طلبه وهو محال لاستناع توجه النفس والاقبال منها على ما لم يتصور فضلا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد تحصيله والعزم عليه

الصادر عنه بعد الاختياره (قوله للحيوان احتراز عن فعل القادر المختار قاله يعلم حقيقة الفعل وقادته بدون ترتيب ولا توقف إرادته على القائدة فان كان لا يقع خاليا عن أي التصور أو اعتقاد لقائمه الكل لا ينبعث عنه الخ) أي لأنه تر جمع بلا مرجع (قوله ذاتا زمانا) راعى الصامح حيث قال ان التقدم في (قوله فكلام الشارح حتى الخ) أي حيث أطلق التصور في قوله لم يتصور أولا ثم قال لكان طالبا للمجهول مطلقا فيبدأ من المتنع الطلب مع عدم التصور ولو بوجه أعم وأخص أمامه ولو بذلك الوجه فلا يمنع مع أن قد عرفنا أنه لا يمكن التصور الجزئي والتصديق القائدة المخصوصة فكلام الشارح مبني على أنه قد نبذ توجه الطلب إلى شيء مخصوص باعتبار تصور بوجه أعم وأخص لكن لا من حيث انحصار الوجه في الأول فيه أو مساو له في الثاني بل من حيث أن ذلك المتوجه اليه من الأفراد التي يوجد فيها ذلك الوجه كما إذا أراد قتل إنسان تصوره بأنه حيوان ثم ادفع إلى قتله لا من حيث أنه إنسان لا سواء الحيوان بالنسبة إلى جميع أفراد بل من حيث أنه فرد من أفراد الحيوان أو أراد قتله وتصوره بأنه متفكر بالفعل ثم ادفع إلى قتله لا من حيث أنه متفكر بالفعل بل من حيث أنه يوجد فيه التفكير بالفعل أو ادفع اليه من حيث خصوصه عما كان خاليا عن التفكير بالفعل (قوله وقصده) يعني أن الطلب هو القصد والتوجه هو الاقبال الذي هو لازم لطلب وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللازم فاندفع أنه تعليل للشيء بنفسه (قوله فضلا عن الطلب) يفيد تقدم التوجه على الطلب وهو كذلك فحقن لزمه الطلب لازم تقدمه عليه

(قوله فسلم) أي فسلم ثبوته هذا الدليل (قوله لكن لا يلزم الخ) أي لأن التصور هو جمعا أو لا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص (قوله فلا يلزم التقريب) أي سوق الدليل لكونه ليس مطابقا للدعي (قوله إذا المقصود الخ) علة أقوله فلا يلزم الخ أي وحينئذ يكون الدعوى الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم برسمه أو الدليل انما أنتج الأعم فلم يطابق المدعي (قوله إيراد رسم العلم) أي علم المطلق (قوله في مفتاح الكلام) أراد بالمفتاح المقدمة بنماها

(قوله لأن قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور أن إرادته التصور بوجه متافلسم) أي سلم مقدمات دليله فان منع المدعي وتلبس برجمان إلى مقدمات الدليل والالطباع من التوجيه (قوله لكن لا يلزم منه أنه لا يلزم تصور برسمه) الأول أن يقول لكن لا يكون مبينا لإرادته العلم في المقدمة لأنه يتضمن نفي كونه سببا لإرادته العلم ذاته وفي كونه لازوما لما هو سبب الإرادة أعني تصور برسمه بخلاف ما ذكره فله يختص بنفي كونه لازوما له (قوله فلا يلزم التقريب) قيل هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وهو بهذا المعنى يختص القياس فلا وصف الاستقراء والتشيل بالتقريب وعدمه وقيل تطبيق الدليل على المدعي وهو أعم من الأول ويجري في أقسام الدليل كلها فعمل التغاير بين القولين بحسب الصارت دون المعنى كذا كره السيد السند في هذا المقام عمل نظر ولما كان انتهاء التقريب (٣٦٩) خفيا لانه على تقدير أن يكون المدعي توقف الشروع على التصور بوجه متالاخفاء في استلزام

ما ذكره من الدليل ياب
كشف عنه الضياء بقوله
إذا المقصود بيان سبب
إيراد رسم العلم في مفتاح
الكلام يعني أن قوله
يتوقف الشروع في العلم
على التصور بوجه ما وأن
كان مطلوبا بما يعقبه
من الدليل المستلزم له
المشتل على تمام التقريب
لكنه دليل على كون
رسم العلم مقدمة لعلم
ولا يستلزمه فلا يلزم
التقريب ومع ذلك قد
أشكل صحة دعوى
عدم تمام التقريب على

لأن قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور أن إرادته التصور بوجه متافلسم لكن لا يلزم منه أنه لا بد
من تصور برسمه فلا يلزم التقريب إذا المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في مفتاح الكلام
(قوله فلا يلزم التقريب) أقول هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على
وقف المدعي (قوله رسم العلم في مفتاح الكلام)
فاندفع الشكوك التي عرضت للتأملين (قال الشارح لأن قوله الشروع) يعني المدعي الذي ذكره
بقوله أما على تصور العلم (قال الشارح فسلم) أي سلم ثبوته بالدليل المذكور (قال الشارح فلا يلزم
التقريب) عرفوا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بنفي آخر ومعنى الزوم أن يكون بينهما مناسبة معصمة
لأن انتقال ليشمل الظني والبطني والجدلي فإذا لم يوجد القزم أو أصلا لفساد المادة أو الصورة لم يتم الدليل وإذا
وجد القزم في الجملة لكن لا إلى المدعي بأن يكون المدعي عالما بالدليل يستلزم الخاص أو بالعكس أو يكون المدعي
مطلقا والدليل مثبت المقيد أو بالعكس لم يتم التقريب ومعنى غلبة الدليل أو والتقريب أن لا يكون مدخلا
فيه ولما كان منصب السائل الدخول فيه شاع في عباراتهم فلا يلزم الدليل ولا يلزم التقريب بدون فلا دليل ولا
تقريب لأن ورود الاعتراض لا يستلزم التقريب (قوله هو سوق الدليل) أي التقريب إيراد الدليل على وجه
يستلزم المدعي قد عرف أن الدليل بم الاستقراء والتشيل فلا استلزام عبارة عن المناسبة المعصمة لأن انتقال
والتطبيق عبارة عن إيراد الدليل على وجه يوافق المدعي فلا اختلاف بين التعرييين بالعبارتين ما قبل أن الأول

هم فغير من الفضلاء فوقوا في تأويل ما يلحق بشأن الأذكاء ونحن نحفظ كتابنا عن نقله فله مستودع الحاديث أقول
الأضحية فإذا هديت تلك الطريق المستقيمة فلا بأس أن لا نعرف ذلك الطريق العوجاء وأورد على قوله أن المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم
في مفتاح الكلام أنه ليس رسم العلم في المفتاح فكيف يكون المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في المفتاح ونصبه أضحية ليس
المقصود لا بيان سبب إيراد المقدمة وكف لا وما ذكره الشارح أيضا لا يفسد إيراد في مفتاح الكلام والجواب أن المراد بفتح
الكلام ما قبل الشروع في العلم وهذا أظهر ضعف مقال السيد السند أنه لا ما قال أن المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في أثناء
المقدمة إذا المقصود ليس إلا بيان سبب إيراد رسم العلم في المقدمة سواء كان في مفتحتها أو خارجها أو أثنائها ولأن نحيب عن النظر عن

(قوله أي سلم ثبوته بالدليل) أي ليس المراد تسليم الدعوى بل ثبوته بالدليل (قوله وإذا وجد القزم الخ) فالدليل حينئذ صحيح المادة
والصورة إلا أنه لا يوافق المطلوب فعدم تمام التقريب لا للدليل (قوله ولما كان منصب السائل الخ) ولما قبل أن الدليل أو التقريب
انما يكون دليلا أو تقريرا إذا كان تاما بأن يكون مستلزما للدعوى موافقا لها أو لا فلا دليل ولا تقرير أصلا لأنه موجود غير تمام
(قوله بالعبارتين) أي قال السيد وبعبارة أخرى وقوله فاقبل أي اعتماضا على السيد في جملة اختلاف عبارات فقط

ان المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة وانما يكون المقصود ذلك ان لو كان من المقدمة وهو باطل لانه ليس مما يتوقف عليه الشرع بل على المقدمة هو التصور بوجه ما واراد الرسم ليتوصل به الى التصور . ووجب بان المقصود ذلك ويتم التقريب لكنه لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصوره بوجه مخصوص اختار المصنف التصور برسمه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما . وكون غير مستلزما له لا يقدح في ذلك كمن اتجه له طريقان الى المطلوب فانه يختار احدهما بعينه مع كون غيره مؤدبا اليه ايضا هكذا ذكر السيد السند . وفيه ان التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ما هو الواجب لخصوه بتصور الرسوم لم يكن تحصيله بالرسم . والجواب بانه يجوز ان يعرف بالتعلم من غير رسم تصور بان يلقى المعلم الرسم قبل الرسوم لانه لا يتم لان المصنف لم يذكر الرسم قبل الرسوم . وانه ذهب الى ترجيح أحد التساويين على الآخر بالايراد فهو خلاف اصل الحكم فلا وجه ان يقال اختار الرسم لاستتاع الخلد كإساق . وهذا الرسم لانه رسم القوم كاتبه عليه بقوله ورسموه واختاره على الخلد وغيره من الرسوم لكونه مما ينساق اليه بيان الحاجة هذا وقد يقال حق البصيرة فلا تقرب بهذا كالتماثل لقوا ليس هناك تقرب . نقض حتى يفيد في التماثل قال في دفعه السالبة تصدق بانتفاء الموضوع فقد دللنا . وقد يجب بان نفي التماثل في مقام نفي التقريب قد شاع حتى صار الطريق الشائع في افادته والمتكلم بالشائع لا بعد لاغيا . وقد يجب بان دعوى ان تصور العلم برسمه من المقدمة من ركب هو (٣٧) انه لا بد من التصور وان يكون ذلك

أقول اراد به رسم المنطق حيث قال ورسموه والمراد بفتح الكلام أوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود أعني الفن فكانته قال ان المقصود بيان سبب اراد رسم المنطق في أثناء المقدمة وأبلى عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التقريب لانه لما وجب التصور بوجه ما لا يمكن تحصيله الا في ضمن تصوره بوجه مخصوص اختار المصنف التصور برسمه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما لا بخصوصه . وكون غير مستلزما لذلك الواجب لا يقدح في اختياره كمن اتجه له طريقان

مختص بالقياس اذا استلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتبيل فالاختلاف فيه معنوي وهم (قوله اراد به الخ) خلاسته ان الامم في العلم والكلام للعهد والمراد بالمفتتح معناه المعروف اعني ما قبل الشروع في المقصود فلا رد ان الرسم ليس مذكورا في المفتتح (قوله في أثناء المقدمة الخ) جمع نفي بالكسر في الصراح نفي بالكسر ينة تامه از تاهما أي في أجزاء المقدمة وأجتهات ما قبل ليس المقصود ايراد في أثناء المقدمة بل ايراد في المقدمة سواء كان في أولها أو في آخرها أو في أثنائها وهم (قوله ولا يمكن تحصيله الخ) اذا علم لا يحصل الا في ضمن الخاص (قوله لاستلزامه الخ) دليل لاصل تعلق الاختيار والمقدمة . واما اختياره على آخر فخرج مثل كونه موجبا لتمييز التمام على رأى الحكماء أو مجرد ارادة على ما هو رأى المتكلمين (قوله لا بخصوصه) فنعني توقف الشرع عليه وتوقفه على نوعه كإتلاف في مبادئ العلم اعني ما يتوقف عليه المسائل

التصور بالرسم فاستلزام التعليل وجوب التصور حصل بعض التقريب وبعدم استلزام كونه تصور بالرسم فأن بعضه وفيه نظرا له في مقام دعوى وجوب التصور بالرسم لا يكون وجوب التصور مقصودا بالظن حتى يكون الدليل بالنسبة اليه موصوفا بالتقريب وانما المقصود وجوب التصور بالرسم فاذا لم يستلزمه الدليل لم يستلزم شيئا من

الدعوى وان استلزم وجوب التصور بوجه ما لانه ليس المدعى فلا يكون استلزام التعليل . تقرىا وقد يجب بان التقريب يسوق مقبدا . فلذا تحقق السوق فقد تحقق بعض التقريب . ورد بان هذا من قبيل اشتباه مفهوم الشيء بمادى هو عليه اذ ليس تقريبا بجزاء خارجة حتى يقال تحقق بعض أجزاءه دون بعض ولا يعد ان يقال نفي تمام التقريب بغيره عن منعه لان التقريب انما يتم على الخصم اذ ثبت نفي التمام نفي الثبوت والظهور ونفي التقريب يدعى

(قوله ليس مذكورا في المفتتح) بل الذي في المفتتح تقسيم العلم ثم الرسم بعد ذلك (قوله ينة) معناه الفرع من الافراد بوقية الالفاظ تراجع من العارفين بالغة فانما لم تذكر بأحد من المطالعة (قوله دليل لاصل تعلق الاختيار الخ) رد ما قبل ردى على هذا الوجه مثل ما ردى على السابق لان قوله لا بد من تصوره برسمه ان اراد به التصور برسمه فاستلزامه لكن لا يتم التقريب ان المقصود بيان سبب اراد هذا الرسم وان اراد به التصور بهذا الرسم فلا نسلم انه لو لم يتصور به لاستتاع الشرع على وجه البصيرة فان احب عنه عقل ما اجب عن الاول لم يكن بين الوجهين تفاوت في البناء على خلاف الظاهر فلا يكون هذا الوجه اولى ومما دلل الراد ان استلزامه دليل لاصل تعلق الاختيار به واما خصوصه فخرج آخر (قوله على رأى الحكماء) وهو ما دمج عليه سابقا (قوله أعني ما يتوقف عليه) وفي نسخة أي ما يتوقف وكتب ايضا قوله أعني ما يتوقف عليه المسائل أي لا لبادي بعض ما يتوقف عليه الشرع في العلم كما ينبغي فيه

(قوله فلان سلم أنه لو لم يكن الخ) حاصله إبطال الطريقة فهو متعسف (قوله برسمه) أي مطلق رسم لا خصوص رسم المصنف وقد يحسب عن هذا النظر باختيار الشئ الأول ويتم التعريب لأن بيان العلم بالرسم في المقدمة لا من حيث ذاته بل لاجل أن يتحقق الوجه الأعم الذي يرتب عليه في الجهة المطلقة والاشكال لا يراد إلا أن يراد الرسم من حيث ذاته والحاصل أن المقصود الوجه الأعم لا بضر الصدول عن الطريق الموصلة إلى طريق أخرى موصلة له لأن الطريق المعدول إليها ليست مقصودا لها ثم إن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو لا يشمل هذا بدور في البطلان والبرهان وكل من هو كذلك فهو سابق فهذا سابق فهذا دليل مع أنه لا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فالجواب أن المراد بالبرهان ما احتواه الدليل على مناسبة تقتضي الانتقال كان الانتقال إلى العلم أو لظنا فإذا لم يوجد أحد القوم وأصل لفاسد المبدأ والصورة يتم الدليل وإن وجد القوم في الجملة فإن كان المدعى عاما والدليل يلزم الخاص أو بالعكس أو يكون المدعى مطلقا والدليل يثبت المقدّم والعكس لم يتم التعريب ومعنى تأنيبه أن لا يكون مدخولا فله أي معترضا (قوله وهو ممنوع) أي وعدم التصور بوجه ما ممنوع لأن كل أحد تصوره علم المنطق بوجه وأقل ما يكون ذلك تصوره على أنه علم من العلوم فالتصوير بوجه ما ضروري لكل أحد (قوله فالأولى الخ) أي وإذا علمت وجه هذا النظر على ما ذكره بعضهم في وجه توقف الشرع على تصور العلم فالأولى أن يقال في بيان وجه توقف الشرع عليه الخ ولما كان هذا الاعتراض يمكن الجواب عنه كما علمت لم يصعب بالصواب وقوله فالأولى أن يقال الخ

عنده وهو ليس منصب الخصم (٣٨) بل منصبه منع التعريب ونفي تلمحه (قوله وإن أراد به التصور برسمه الخ) حق البيان أن

يقول وإن أراد التصور برسمه فإن أراد بقوله لو لم تصور التصور بوجه ما فسلم لكن لا يستلزم وجوب التصور بالرسم فلا يلزم التعريب وإن أراد التصور برسمه فلا سلم أنه لو لم يكن العلم الخ ولا يخفى أن التعريب غير حاصر لكن إبطال الشئ الثاني يكفل إبطال أي تصور خاص أريد

وإن أراد به التصور برسمه فلا سلم أنه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم طلب المجهول المطلق وإنما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فالأولى أن يقال موصلا إلى المطلوب فله يختار أحدهما بعينه وإن كان الآخر مؤداه إليه أيضا وكان في عبارة الشارح إشارة إلى ذلك حيث قال فالأولى ولم يقل فالصواب (قوله فالأولى أن يقال الخ)

أنه ما يتوقف على نوعه إلا توقف السلسلة على دليل خاص فلا يراد أن التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ماهو الواجب لحصوله بتصور الرسوم ولكن تحصيله بالرسم لأن معنى التوقف حيثما استلزمه لما يتوقف عليه وهو لا ينافي الاستثناء عنه والله أشار قدس سره بقوله وكون غيره مستلزما لذلك الواجب الخ وإن كان ذلك الغير سابقا على التصور بالرسم كافي التصور بالوجه المخصوص غير الرسم إذا كان كسبيا (قوله يختار أحدهما بعينه) فأصل اختياره لاستلزامه ماهو الواجب للمخصوص ووجهه يرجح سوى الإرادة وأنفسها (قوله حيث قال فالأولى) فإن الظاهر أن الأولى يتم النظر إلى المذكور سابقا فلذلك قال إشارة أولا به يستعمل الأولى بمعنى الصواب أيضا (قال الشارح وإن أراد به تصور برسمه)

لاشتراك دليله بين جميع المخصوصات فاحتج بذلك واستغنى عن التعرض لاسائر المخصوصات (قوله وإنما يلزم ذلك لابد لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه) يعني على تقدير عدم التصور برسمه فقوله وهو ممنوع منع الملازمة لا منع عدم تصوره بوجه ما فافهم (قوله فالأولى أن يقال) فرع على توجه النظر على ما ذكره سابقا وأولى بما ذكره ههنا كالاتجاه عن هذا النظر وأشار بوصفه بالأولى إلى عدم ورود النظر على ما ذكره سابقا وما كان دفعه وأورد عليه أن مثل النظر السابق متوجه إليه لأنه أن يراد التصور بهذا (قوله أنه ما يتوقف على نوعه) مقول قبل وقوله حصوله بتصور الخ فله فقوله مستغنى عنه الخ وصغيره يرجع لماهو الواجب وقوله لم يكن الخ على تقوله بتصور الرسوم (قوله فلا يراد أن التصور بالرسم الخ) حاصله أن تصور برسمه كسبي وهو يقتضي أن يكون المطلوب مشهورا به فلا بد قبل تصور برسمه من أن يكون متصورا بوجه ما وذلك كافي في الشروع فقوله في تحصيل ماهو الواجب أي التصور المطلوب الواجب وقوله لحصوله أي ذلك التصور بتصور الرسوم اللازم لكن رسمه فله لا يمكن إلا إذا كان الرسوم متصورا قبل وقوله استلزامه أي استلزامه الرسم ما يتوقف عليه الشرع (قوله استلزامه لما يتوقف عليه) أي استلزامه لنوع ما يتوقف عليه سواء كان متوقفا عليه بالفعل بأن يلقي العلم إليه تعريف العلم فيحصل بذلك تصور برسمه مع أنه لم يكن قبل ذلك معلوما بوجه آخر وألا بأن حصله هو بنفسه من الرسم فيكون قد تصوره بوجه ما قبل تصور برسمه فقوله وهو لا ينافي الاستثناء عنه أي لا ينافي أنه قد يستغنى عنه في حوزة ما إذا حصله هو بنفسه من الرسم نذر (قوله كافي التصور بالوجه المخصوص) أي فالوجه المخصوص مستلزم للتصور بالوجه المطلق في ضمنه الذي هو لازم في الشروع وقوله إذا كان كسبيا قد لانه المحتاج للرسم قد قدر (قوله فله اختيار الخ) ودعي العاصم حيث تفهيم الاختيار لترجيح فقال لا يوافق أصل الحكم فقال العاصم أن الاختيار لاستلزامه الواجب ووجهه يقتضي علم آخر

ظاهره أن الأولى أن يقال هذا مع كوننا رد بالمقدمة المعنى المتقدم وهو ما يتوقف عليه الشرع في العلم بحيث يكون المعنى والمراد بالمقدمة ما يتوقف عليه أصل الشرع في العلم ووجه توقف أصل الشرع في العلم على تصور أنه لا بد من تصور العلم الخ مع أنه لا يصح لأنه حينئذ لا يتم الدليل لأن هذا المعنى لا يتوقف على تصور رسمه فالدليل لا يثبت للمعنى وحينئذ نفتيحين أن يقال قوة فالأولى أن يقال الخ أي مع كوننا رد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشرع على وجه البصرة وقوله لا بد من تصور رسمه في معنى قولك وجب تصور العلم رسمه لاجل أن يكون الشارع الخ فالماحول وجوب تصور العلم رسمه والعلة الكونية على بصيرة في طلبه واعتراض بأن معلول العلة لا بد أن يكون اختيار الشخص والوجوب ليس كذلك والجواب أن الغاية تارة تكون علة ناعمة على الفعل وتارة لا فإذا حضرت بهو لاجل الماء أو الماء موصوف بكونه غايه وبكونه علة ناعمة فإذا احتراز لاجل الماء فوجد كذا فالعلة كذا يقال علة لاعتن على الفعل إذا علمت ذلك نعم أن قول الشارع ليكون الشارع غايه مترتبة على تصور رسمه لا أنها علة ناعمة على وجوب ذلك فحاصل الجواب أننا لا نعلم أن مدخول الامعة ناعمة بل غايه مترتبة على تصور رسمه فان قلت كان الدليل الأول الذي ذكر المعنى الأول ورد عليه الصحن جهتين كذلك هذا المعنى المراد رد على دليله الصحن وجهين لأن قوله لا بد من تصور العلم رسمه ان أراد مطلق رسم فلم يترك القياس الاستثنائي الذي تضمنته العسارة وهو لا بد من تصور رسمه ان دللنا تصور رسمه كما كان شارعا على وجه البصرة ولكن السائل باطل فيسقط المقدم وهو عدم تصور رسمه واذا بطل عدم التصور برسمه ثبت التصور برسمه ان من لوازم أي رسمه كان أنه اذا انتفى بنتي الشرع وقع بمعنى وجه البصرة لكن لا يتم التعريب لأن المقصود بيان اراد الرسم المخصوص في المقدمة وان اراد لا بد من تصور الرسم المخصوص فلا بد لأن الشرع على وجه البصرة فيحصل بأي رسم كان فغادر رد على الأول بردي الثاني وحاصل الجواب أننا لا نختار الشق الأول وهو ان المراد بالتصوير بأي رسم كان ولكن اختيار الصنف لهذا الرسم الآتي في المقدمة لكونه محصلا لقصور بأي رسم لأن اختياره من حيث تعيينه (قوله فالأولى الخ) فقد علمت أنه لا أول مقبل ورد الاعتراض على هذا الوجه مثل الوارد على الأول فهو مساو له (٣٩)

(قوله على بصيرة في طلبه) تطلق البصيرة على التبصر وهو تمام الادراك وتطلق على عين القلب يدرك الشخص بها الاشياء كما يدركه بالعين الحقيقية والمراد هنا الاول اعمى التبصر (قوله فانه اذا تصور العلم برسمه) أي اعمى من أن يكون ذلك الرسم كسبأ أي نظري يأور بدورها وذلك لأن الرسم يكون بالاورام واللازم قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا حتى نظري واطاهر يذهبى فالحدوث لازم للعالم وهو نظري وأما التفسير فهو لازم يذهبى

اذا قلته وان يعرف فائدة العلم كما هو حقها فعرف أن مستقته في تحصل نافع فقلب نفعه ضرر المشقة فلا يفترجدهو بدوم شوقه الى أن يحصل العلم بشأمة بسبب كمال اهتمامه فلا بد لاصل البصيرة من الامور الثلاثة المترتبة في مقدمه كتب الفن ولا حاجة الى ما ذكره السيد السندان معرفة الموضوع لم يذاتيز ولم يذ البصيرة لال اصل البصيرة كما هو ظاهر عبارة الشارع لان اصل البصيرة حصل بالرسم لان ذلك قد عرفت أن بصيرة يحصل المسائل باعتبار تميزها صحت منه لا بصيرة يحصل حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية بل بصيرة يحصل المسائل من حيث انها مسائل هذا الفن أيضا يحصل وأورد عليه أن ما ذكره في بيان وجوب التصور برسمه لا يفيد الوجوب مالم يضم اليه أن البصيرة لا تحصل بالوقوف التفصيلي وان الوقوف الاجمالي لا يحصل بدون الرسم وكلاهما ممنوعان والسند في منع الثاني انه يحصل بالمعرفة الخاصة بالعلم يكون (٤٠) لكل مسألة مدخل فيها سواء كانت تلك المعرفة بالنظر فيكون معرفة برسمه أو بالبدئية فلا يكون معرفة برسمه

ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه

أقول الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدونه وهذا الوجه يدل على أنه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يدل على أنه لولا لا تنفع الشروع مطلقا

حيث قال البحث الاول في ماهية المنطق أي تصور ماهيته الرسم لا امتناع الحد واختيار الرسم المخصوص لا اتفاق عليه كايشر به قوله ورسموه فلا بد ما قبل ان السؤال وارده عليه ايضا لانه ان أراد به التصور بالرسم مطلقا فلا يتم القريب اذا المقصود بيان سبب اراد الرسم المخصوص وان اراد به التصور برسمه هذا الرسم فلا يتم الملازمة فلو ارجع حصول البصيرة برسم آخر على أن الشارع لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال ليكون على بصيرة في طلبه فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم (قال الشارع ليكون الخ) أي وجب تصور العلم برسمه قبل الشروع ليحصل الشروع على وجه البصيرة فاللام للسبب ومن خولها غاية مترتبة عليه لاعلة ثالثة حتى رد عليه ان العلة الغائية انما تكون للفعل الاختياري ووجوب التصور ليس كذلك (قوله الوجه السابق الخ) يعني ظاهر كلام الشارع يقتضي أن الوجه الثاني قائم مقام الوجه الاول مثبت لما يثبت به وليس كذلك فلا بد من العناية في عبارة الشارع بان يقال مراده فالاولى أن تفسر المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة أو بما يفيد الشروع على وجه البصيرة ويقال لا بد من تصور العلم برسمه الى الخ (قوله وهذا الوجه يدل الخ)

وانه يحصل بالتدقيق بالموضوعية فتمهم دفعه بان معنى وجوب معرفة العلم برسمي في الشروع بالبصيرة أنها تحصل منها لانها لا تحصل بغيرها وهذا بعينه معنى التوقف في تعريف العلة بما يتوقف عليه الشيء ولذا اصح منهم تجويز تصد العلة والاشارة اليه لم يفت الشارح الى انبأ الجزء السليبي للوجوب

• ومنهم من اتفق دفعه بان جعل تنويز بصيرة لتعظيم فقال أراد ليكون الشارع على بصيرة كاملة وكل ماله دخل في كمال البصيرة يتوقف عليه كمالها فلا بد عليه ما أوردنا ذلك أمر غير مضبوط ليقبل الزيادة فلا تنصير المقدمة فيما ذكرناه حق ان المصير ليس لبرهان دعائه بل لنقصر الاطلاع عليه فن الخ على زائد فليضمه الى ما ذكره حتى يتم ما يحصل به كمال البصيرة ولأن ترتيب الرسم ما هو رسم بالقياس الى من يكون معرفة العالم نظري باله انما من رسم يكون رسمها لجميع العقول ونقول معرفة الموضوع لا تكون سببا لتعريف المسائل مالم ينسب منها رسم ولم تصور العلم به فاعرفه بتجميع التامس وتقوية العقل وأما ما يقال

(قوله لا امتناع الحد) لما سأل في الشارع من قوله وهما فائدة جليلة الخ (قوله ما يفيد البصيرة) أي لا ما يتوقف عليه البصيرة كما هو قيام وجهه فقولنا فلا نسلم الملازمة باطل لبنائه على أن المراد ما يتوقف عليه البصيرة تدبر (قوله غاية مترتبة) الفائدة تارة تكون علة باعثة كأن تحضر بمرئ الاجل الماء فهو غاية وعلة باعثة وتارة لا تكون علة أصلا كأن تحضر هالاحه فوجدت كثرافه فو غايه لاعلة وقوله ليس كذلك لأن الالوجوب وجوب في ذاته لا مدخل فيه للاختيار (قوله بأن يقال مراد الخ) لأن هذا الوجه لا يثبت بدون تفسير تفسيرا المقدمة بما يتوقف عليه الشروع مطلقا (قوله أو بما يفيد الشروع الخ) أي شاء على ما ذكرنا سابقا من أن الشارع لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به

(قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) بحيث اذا ورد عليه مسألة من ذلك الفن علم انها منه وذلك لان علم المنطق آلة قانونية تصمم مراعاتها الفهم عن الخلق الفكر وهذا التعريف مستلزم لفظة كلية فائدة كل مسألة من هذا العلم لها دخل في عصمة الفهم عن الخطأ في الفكر والتعريف مستلزم وهذه القضية لازمة فإذا قيل مثلاً كل انسان حيوان موجبة كلية فهي مسألة لا بد من أى فن لكن اذا تأملنا وجدنا لها دخلاً في العصمة من حيث ان صفى الشكل الاول لا بد أن تكون موجبة وكبراً لا بد أن تكون كلية فمن حيث اجمالها حصل شرط الصفى ومن حيث كنهها حصل شرط الكبرى فنقول قولنا كل انسان حيوان موجبة كلية مسألة لها دخل في العصمة وكل ما كان كذلك فهو من المنطق ينتج هذه مسائل المطلق فهذا قياس مركب من صفى خارجة ظاهر وكبرى وقد أخذنا من التعريف فان قلت الموجود في القياس ليس عن المأخوذ من التعريف فان محمول المأخوذ من التعريف غير محمول كبرى القياس لان محمول الاول هو العصمة وهي موضوع الثانية فالمأخوذ من التعريف فائدة كل مسألة من هذا الفن لها دخل في العصمة وكبرى القياس فائدة كل ماله دخل في العصمة فهذه مسائل فن المنطق وحينئذ لكبرى ليست مأخوذة من التعريف فالجواب أن الكبرى لازمة للأخوذة من التعريف فان قلت هلا جعل المأخوذة كبرى حقيقة فالجواب أن النتيجة بالعنوان المتقدم لا تحصل لا يجعل اللازمة كبرى فقوله علم انها ان الوجه السابق يدل على انه لا بد من التصور بوجه ما وانه لولاه لامتنع التروع مطلقاً (٤١) وهذا الوجه يدل على انه لا بد للشارع من تصور

وقف على جميع مسائله اجمالاً

(قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) أقول أراد به أن من تصور الضوابط لا علم بأصول يعرف بها أحوال وأخر الكلام من حيث الاعراب والبناء حصل عند مقدمة كلية وهي أن كل مسألة من مسائل التصول لها مدخل في تلك المعرفة فلذا أورد عليه مسألة معينة منها يمكن بذلك من أن يعلم انها من التصورات وذلك لان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تعد علماً واحداً وتفر بالتدوين فلذا علم تلك الجهة امتاز عنده عما عداه تميزاً تاماً وان علمه بوجه أعم وأخص لم يحصل التميز التام فان أراد بتصور العلم برسمه التصور بوجه يفيد تميزاً عما عداه اسماء كان مجهولاً ولا بد منها أو كسبياً فالوجوب المستفاد من قوله لا يدخل في امتناع حصول الصورة بحيث يمتاز عما عداه بغيره وان خص التصور باللازم النظري كما هو المتعارف فالوجوب استحقاقاً فاندفع للشك الذي عرفت في نظرين (قوله علم الخ) أورد صيغة المفرد إشارة الى أن الوحدة معتبرة فلا راد للصومع بغيره نقضاً (قوله بأصول) أى بقواعد يعرف بها أى يقتدر بسببها على معرفة الاحوال الجزئية العارضة للكلمات المستعملة في لغة العرب من حيث انها معرفة أو مبنية وفائدة الضوابط ظاهرة فلا حاجة الى المطالة (قوله حصل عند مقدمة الخ) بناء على أن افرادها بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالاً (قوله تمكن بذلك الخ) بضم

(٦ - حواشى النسخة) ذكر حتى يتضمن بيان سبب ايراد رسم العلم في المقدمة وقد عرفت بما ينشأ من رسم المقدمة ادفعاه

(قوله لا تدخل على مسائل كثيرة) أى عارضاً عن مسائل كثيرة الخ وقوله بما تعد الخ لها متعلق بتعدد هذه الجملة تحت مسائل (قوله فان أريد بتصوير العلم برسمه الخ) أى لم يخص التصور بالرسم بالنظرى ولا بالجهول فالوجوب المستفاد من قوله لا يدخل حتى بمعنى أنه في الشروع عقلاً ان يكون ذلك التصور موجوباً فهو لزوم عقلى ليكون الشروع على بصيرة وهذا لا ينشأ كون ذلك التصور موجوباً ولا كونه بدسياً (قوله وان خص بالتصور) أى خص تصور العلم برسمه بالتصورى أى الحاصل بالنظرى كان القوم استحبوا كسبياً البعد النظرى عن الخطأ (قوله أورد صيغة المفرد الخ) أى اعلم بقول علم يعرف بها أحوال وأخر الكلام الخ مع أن المعلوم وهو الأصول يستفاد إشارة الى أن الوحدة التى تخص علم الضوابط معتبرة في التعريف دون التى تعمه وعلم الصرف والبيان مثلاً كان يقال علمه تعلق بالكلمات العربية فان ذلك تعريف جال عام وهو يفيد الوقوف على جميع المسائل اجمالاً وان لم يقدم ذكر السيد قدس سره من حصول مقدم الخ وهذا أخذه السيد من قول الشارح اننا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً لان الرسم مأخوذ من جهة الوحدة معتبرة لا بل التميز فلا بد على الشارح أن تصور علمين بأمر بهما بغير ما يفيد ما أراد به بقوله فلذا تصور العلم برسمه وقف الخ فلا داعى لرسم العلم وحده تميز (قوله الجزئية) أخذ من المعرفة لاهتمامه بالجزئية فقط وأخذ العروض من لفظ أحوال وقوله المستعملة أى وان كنت بجمعية الأصل كلفظ طاس (قوله بناء على أن الخ) دفعه بأن تكون الانشائية للجموع (قوله وهذا الخ) يعنى أن مراد السيد ببيان معنى الوقوف

لشارع من تصور
برسمه ليكون شروعه
على بصيرة ولا يدل على
انه لولاه لامتنع التروع
مطلقاً فالمراد به ان
الصواب هو الوجه
الاول لانه يحصل
ما يفيد الرسم من
التصور بوجه مأمون
المقدمة المفردة عما
يتوقف عليه التروع
ويظهر به وجه اراد
رسم العلم في المقدمة
بمخلاف هذا الوجه فانه
لا يحصل التصور بالرسم
من المقدمة المفردة عما

من ذلك أي تمكن من علم أنهم من ذلك العلم والتسكن يكون البتة بضمري سهلة الحصول وضمة الكبرى لازمة لا منقصة تعريف ينتج ان هذه المسألة من مسائل هذا الفن وعلم ان التعريف تصور ويلزمه قضية من قبل التصديق ويلزم تلك القضية قضية أخرى تضم للصغرى سهلة الحصول ينتج المراد وليس المراد علم أنهم من ذلك العلم بالفعل لانه خلاف الواقع فان قلت لان للضرورة بين القضية الاولى لازمة للتعريف والقضية الثانية لازمة لهذا لازم لجواز أن يكون لازماً أعيناً كلان المحمول أعم الأري أنه يلزم من الانسان الحيوان دون العكس فالجواب أن المحمول في القضية اللازمة للتعريف متناول لموضوعها لا أعين فيكون لازماً مساوياً لها لا أعينها

(قوله حق ان كل مسئلة منه رد عليه علم أنهم من ذلك العلم) أي يمكن من أن يعلم أنهم من ذلك العلم لا ينفك منه ووجه التمكن ان تعريف العلم رسمه انما يكون بخاتمة يكون لكل مسئلة منه مدخل فيها فإذا ورد عليه مسئلة عرف أن لها مدخلاً في تلك الخاصة قال هن مسئلة لها مدخل في تلك الخاصة وكل مسئلة كذلك فهو من النطاق مثلاً علم أن تلك المسئلة منه وكذلك يعرف رسم العلم مسئلة غير العلم بأنها ليست منه لان التعريف يكون بخاتمة لا مدخل فيها المسئلة غير العلم فإذا ورد عليه مسئلة غير العلم يقول هذه المسئلة لا مدخل لها في هذه الخاصة وكل ما لا مدخل فيه هذه الخاصة فليس منه فيعلم أنهم ليست منه ويلزم كذا الشارح هذه النتيجة لمعرفة العلم رسمه لانه يكتفي ما ذكره في ثبات مدخله في الصيغة ثم لو ذكر لمكان وجهها آخر لمدخله فان قلت للتعريف علم رسم هو التعريف الجامع للمانع بالعرض وذلك (٤٣) لا يقتضي إلا أن يصديق رسم العلم على أفراد ولا يصدق على غيرها وما أن يبين كل مسئلة منه عن

حق ان كل مسئلة منه رد عليه علم أنهم من ذلك العلم كما أن من أراد سلوة طريق لم يشاهد لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلوكة

يقول هن مسئلة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبثاتها وكل مسئلة كذلك فهي من الصفوف هذه المسئلة منه وكذا اذا تصور المران بأنه آفة قانونية تعصم مرعاتها الذهن عن الخطا في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسئلة منه لها مدخل في تلك الصفوف وتكتفي بذلك من أن يعلم مسائله ويعبرها عن غيرها كما تماماً

صغرى سهلة الحصول وما قبله يجوز ان يكون اندراج هذه المسئلة تحت موضوع الكبرى نظراً بما عريقه فالجواب عنه أن المراد سهلة الحصول بعد العلم بالكبرى لا يحتاج حيثنذا لا الى تحصيل صدق مفهوم موضوع الكبرى المعلوم على فرد بخلاف ما إذا لم يعلم قوه وكل مسئلة كذلك فهي من الصفوف قبل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة والجواب أن المقدمتين متلازمتان لما أن جهة الوحدة مختصة بالعلم إلا أن الاولى لما كانت لازمة للتعريف صريحاً كذا ولا الثانية صريحة في الاتساج كذا ثانياً قوله وكذا اذا تصور المران (الح) وأوردت ان اشار الى أن جهة الوحدة التي يؤخذ بالقياس اليها اللازم قد يكون موضوع العلم كما في تعريف النحو وقد يكون غايته كما في ما نحن فيه وأما جواز كونها جهة أخرى كالامر العام للسلوات والمسائل فبمثل

مسئلة غير فليس من شرط التعريف الرسمى قلت التوافق رسم العلم ذلك لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يرتب شرط باب التعريف أهملوا بيان في محله وهو ان كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من العرف يجب أن يكون بخاتمة يكون لكل جزء من المصروف دخل فهو لا يكون لغيره دخل فهو لا يكون جمع

التعريف ومنه بالقياس الى الاجزاء لا بالقياس الى الافراد على أنه لو دخل جزء من أجزاء العلم في التعريف الرسمى لا

(قوله وما قبل) أي اعتراضاً على أنها سهلة الحصول وقوله عريقاً أي متأسلاً في النظرية وأغرياً بالعين أي ماضوا وحاصل الجواب أن المراد سهولة بالنسبة لتفصيل مفهوم الكبرى فعد حصوله لا يحتاج الى اليائسات مدققة في تلك المسئلة الواردة عليه (قوله غير المقدمة السابقة) اذا المقدمة السابقة كل مسئلة من النحو لها مدخل في تلك المعرفة وهي غير كل مسئلة لها مدخل فهي من النحو ولا مدخل السابقة في هذا الحصول الاجالي اذا تمت الصغرى لانه يصير هكذا هذه المسئلة لها مدخل وكل مسئلة من النحو لها مدخل وهذا يحصل منه أن هذه المسئلة من النحو وانما المقيدة هو الثانية هذا تمام الاشكال وحاصل دفع الحسى أن جهة الوحدة أعني معرفة أو آخر الكلام الخ مختصة بالعلم شأن على أن افراد تلك المسائل بالتدوين تلك وحيثنذا يلزم من كون كل مسئلة لها مدخل في تلك أن كل مسئلة كذلك من النحو بالعكس وقوله صريحاً أي بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بالعلم بخلاف الثانية وقوله والثانية صريحة في الاتساج أي تنتم بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بخلاف الاولى (قوله كالامر العام معمولات) بأن تكون طائفة من معمولات راجعة اليه كالاعراب في العربيات والنساق في المنيات لو فرض أن كلامها علم برأسه وقوله أو المسائل بأن يكون

عاماً لموضوعها لم يحولها كغيرها يتعلق به انيسة للعقائد الدينية فله علم لموضوعات مسائل الكلام ومحولها

لصدق على ما ليس فردا للعلم وهو مجموع العلم وجزءين ولم يصدق على العلم ولو خرج جز من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمى على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه

(قوله الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان) لكون المقصود من العلم بيان أحوال الموضوع والخصومات طلب لذوات الموضوعات (قوله أيضا الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان) بيان ذلك أنه لما حاولوا معرفة أحوال الاشياء بقدر الطاقة البشرية على ما هو المراد بالحكمة وضعوا الحقائق أنواعا واجناسا وغيرها كالاشان والحوان والموجود ويحتوا عن أحوالها المختص بها وأثبتوها بالادلة فحصل لهم قضايا كسبية محمولة لا أعراض ذاتية تلك الحقائق سواء بالسائل وجعلوا كل طائفة منها مرجع الى واحد من تلك الاشياء بان تكون موضوعاتها بنفسه أو جزأه أو توحيته أو عرض ذاتاته علما خاصا يفرد بالتدوين والسمية والتعظيم نظر الى حالتها الطائفة على كثرتها واختلاف محمولاتها من الاتحاد في جهة الموضوع أى الاشتراك فيه على الوجه المذکور وقد قصد من جهات آخر كالمقصود العناية ونحوهما وبوخنا لهما من بعض تلك الجهات ما يفرد تصورهما من حيث الاحمال ومن حيث ان لها واحدة فتكون حدا للعلم ان دل على حقيقة متبادعة في ذلك المركب الاعتباري كما يقال هو علم بصيغة عن كذا أو علم بقراءة كذا والافرسا كما يقال هو علم بقدره على كذا ويحترز عن كذا ويكون أنه كذا فظهر ان الموضوع هو جهة واحدة لمثل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان هر ضلها جهات آخر كالتعريف والعناية وأنه لا معنى لكون هذا علما وذلك علما آخر (٤٣) سوى أنه بحث عن أحوال شئ

وذلك عن أحوال شئ آخر مغايرة لذلوات أو بالاعتبار فلا يكون غاير العلوم في نفسها وبالنظر الى ذواتها الا بحسب الموضوع وان كانت تتباير عند الطلاب بحالها من التعريفات والغايات ونحوها اه من مقاصد (قوله أى اذا تصور العلم برمه فقد عرفت خاصته وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يفرد اذا أورد عليه مسألة منه ان يعلم أنها منه قدرة تامة فكأنه قد علم ذلك أولا ولم ير أنه مجرد تصور العلم برمه قد حصل له بالفعل العلم بغير مسألة من غير ما حق بر دعله أنه خلاف الواقع فليس كل من تصور علم المنطق علما كذا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه نور دعله أنها منه

والجمله اذا تصور علم برمه فقد عرفت خاصته وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يفرد اذا أورد عليه مسألة منه ان يعلم أنها منه قدرة تامة فكأنه قد علم ذلك أولا ولم ير أنه مجرد تصور العلم برمه قد حصل له بالفعل العلم بغير مسألة من غير ما حق بر دعله أنه خلاف الواقع فليس كل من تصور علم المنطق علما كذا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه نور دعله أنها منه

الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان (قوله وبالجملة الخ) بيان اجمالى في جمع العلوم بعد التفصيل في جزئ أى اذا تصور العلم برمه فقد عرفت بخاصته وحصل خاصته في ذهنه فلذا توجه اليها عرف أنها خاصة وعلم منه ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة فتكونها مأخوذة من جهة الوحدة المشتركة (قوله اذا أورد عليه) نظري لم يعلم لا يقدر فان القدرة حاصلة غير مشروطة بالاراد (قوله فكأنه قد علم الخ) فالمراد بقول الشارح علم أنها من تلك العلم يمكن من علمها تمكينا تاما والتكن المذکور لا شافى عدم حصول التمييز بالفعل في بعض المسائل كما كان التكن من الاجتهاد لا شافى وقوع لا أدري في بعض المسائل من المجهد وهذا التكن منشؤه كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة التي يشترك فيها جميع المسائل لاشتراط كونه جامعا لجميع أجزاء المحدود وما نعلم دخول غيرها فيه لم يشترط أمر آخر في التعريف أهله القوم في بيان الشروط أو التزام أن خ وج مسئلة أو دخول غيرها ينسازم صدق المحدود على غير أفراد الحدود بالعكس

بخاصته واذا عرفت بها فهي حاصلة في ذهنه فهاتان الجهتان مندرجتان في قول السد اذا تصور العلم برمه وهذا مقدمة محدودة وهي قوله فلذا توجه اليها وهي التي يرتب عليها الحكم بأنها خاصة لأن الحكم عليها موقوف على ملاحظتها قصد وليس في الاولين الا ملاحظتها لاحصل العرف ومجرد الحصول بلا نقاش ولا يمكن حشده الحكم عليها بأنها خاصة وقوله عرف أنها خاصة اشار الى أن قول السد فقد عرفت خاصته أى من حيث انها خاصة (قوله لا اشتراط كونه جامعا) عطف على قوله كون التعريف أى هذا التكن منشؤه كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة وليس منشؤه ذلك الاشتراط وقوله فيلزم من مرتب على الاشتراط المنق و هذا رد على الصالح حيث قال فان قلت التعريف بالرسم هو التعريف الجامع المانع بالعرض وذلك لا يقتضى الآن بصدق رسم العلم على أفراد املا بصدق على غيره هو أو ما ان يميز كل مسألة منه عن مسألة غيره فليس من شرائط التعريف الرسمى قلت التزموا في رسم العلم ذلك لان القرض منه تمييز المسائل ومن ههنا ير بشرط في باب التعريف أنه ملوا ببيان في محله وهو أنه اذا كان القرض من التعريف تغيير كل جز من المبرف يجب أن يكون بخاصة يكون لكل جز من المبرف دخل فيها ولا يكون لغير مدخل فيها لو يكون جمع التعريف بوضعه بالقياس الى الأجزاء لا بالقياس الى الأفراد على أنه لو دخل جز من أجزاء غير العلم في التعريف الرسمى لم يصدق على ما ليس فردا للعلم وهو مجموع العلم وجزءه ولم يصدق على العلم ولو خرج جز من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمى على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه (قوله فيلزم اشتراط أمر آخر الخ) وهو أن يكون جامعا للأجزاء وما نعلم دخول غيرها هو لم يشترطوا الا الجمع والمنع للأفراد دون الأجزاء فكان المذموم

(قوله وأما على بيان الحاجة) تقدم على المراد بالحاجة السؤال وهو في أي شيء يحتاج الناس إلى الشيء فالحق حيث لا وما وجه توقف الشرع على بيان هذا السؤال ولا شأن للشرع لا يتوقف على بيان هذا السؤال وحيث تنفي الكلام بحذف أي وأما وجه توقف الشرع على التصديق بحجوب هذا السؤال وهو أنه يصعب التفكير الخ (قوله فلا نه لم يعلم العلم) قياس استثنائي حذف مغرأ وهو الثانية لكونها ضرورية والأصل فلا نه لم يعلم غاية العلم والقرض منه لكان طلبه عبثا لكن طلب العبث باطل لانه لا يليق بعقل فعدم علم غاية العلم باطل وإذا بطل عدم العلم بالغاية والقرض ثبت العلم بهما فان قلت أنا كان علم القرض بهذا يستلزم معرفة الغاية في أي فائدة ذلك كراهية الغاية فالجواب أن المراد بالعلم اعتبارا يستلزم تصور الغاية لا التصديق بها والمقصود هنا التصديق بها ولا يقال أن الرسم مستلزم لقضيه وهي أنه يصعب التفكير وحيث قد فموسم استلزم لتصديق الغاية والجواب أنهم ذكر وأن القضاء بما لا يؤخذ في التعارض المقصود منه التمييز التصور لا الحكم وحيث فلا يستلزم التصديق بها ثم ان المناسب لما سبق في المقدمة من أن المراد بهما ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه البصيرة أن يقول لانه لم يعلم غاية العلم لم يكن على بصيرة إلا أن يقال ان قوله لكان طلبه عبثا مستلزم لكونه ليس على بصيرة لانه يلزم من وجود البصيرة عدم العبث فعدم العبث لا يلزم البصيرة والبصيرة ملازمة فعلية تقدر وجود العبث تنفي البصيرة لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء المزموم فينبغي قوله لكان طلبه عبثا مستلزم لكونه لم يكن على بصيرة فكأنه قال لم يكن على بصيرة وانما عمل عنه لان إثبات الشيء ينفي ما يستلزمه أبلغ لانه كدعوى الشيء بنبهه فكاننا دعائنا في المزموم أعني عدم البصيرة وأما عدم اللازم وهو العبث لدلالة علمه فان قلت لأنسأله أنه يلزم من عدم العلم بالغاية كونه عبثا لا يجوز أن يكون في نفس الامر لا يعلم الغاية وهو غير عيب أي أن من الجائر أن يشرع فيه على جهالة بغايته ثم يبين أنه خبر ولا يلزم من نفي العلم كونه عبثا لجواز أن يكون ذلك الشيء خيرا في نفس الامر والجواب أن مراده بالعبث في المقام السعي من غير (٤٤) غرض صحيح مصاحب للسعي فإذا لم يعلم بالغاية وجد طلب العبث أي السعي من غير تصور

<p>وأما على بيان الحاجة إليه فلا نه لم يعلم غاية العلم والقرض منه</p> <p>بناء على أن هذا المصوغ غير العلم (قال الشارح وأما على بيان الحاجة) زاد لفظ البيان إشارة إلى أنه مفهوم تصديقي وكذا في الموضوع أي توقف الشرع في العلم على إثبات أن الناس يحتاجون إليه لاجل كذا فهو في الحقيقة تصديق بالغاية المترتبة عليه مع العلم باعتداله بالدليل (قال الشارح فلا نه لم يعلم غاية العلم) أي لم يعلم بما جازما أو لنا بضاينه أي بالغاية التي لها من بداختصاص به بأن يكون تدوينه لاجلها</p>	<p>غرض صحيح فالمنظور له الحالة القائمة له لا في نفس الامر والحاصل أن القرض عبارة عن المصلحة المترتبة التي فصلت بالتدوين فإذا شرع الشارع في ذلك الفرض</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

ملاحظا هذا المعنى فلا يمكن ضعف اجتهادهم ولا يحصل له فتور لانه يجحد المسائل الآتية موافقا للاخذ (قوله والقرض منه) كالعبث هنا لكان

(قوله وأما على بيان الحاجة إليه فلا نه لم يعلم غاية العلم والقرض منه)

أن يقولوا بشرط في تعدد العلم أن تكون جامعة للأفراد وما نفعهم دخول غيرها أو جامعة للأجزاء أي المسائل وما نفعهم من دخول غيرها ولا يلزم من الأول الثاني لتحقيق الأول عند أخذ التعريف من غير جهة وحيدة المسائل مع أن التعريف كذلك غير نافع في العلوم لعدم الشرع حيث على بصيرة أو يقال بدل هذا لا يجمع المنع للأفراد من كون التعريف بالعلم من جهة وحيدة المسائل الآن يلزم أن يناصر حواجه من الجمع والمنع للفرع كافي عن هذا لا يدخل مسألة أو خروج أخرى يستلزم صدق المحدود إلى آخر ما ذكره وقد عرفت أن ذلك كله مردود بالاعتدال مع مراعاة الوحدة (قوله فهو في الحقيقة الخ) أي لا يحدرد تصديق بالغاية كالمظهر الشارح بل لا بد من إثبات الاحتياج إليه لاجل تلك الفائدة القليلة فهو تصديق بالغاية القليلة لانه لا يمكن عن دليل ربحا جمع عن علم بالاعداد والافتقار ما يجب كان الاحتياج لتدوينه لاجلها فذلك كقوله لاجلها لبيان الاعتدال بها ودليل احتياج الناس إليه هو ما سأل في الشرح ولعل الاعتدال بها الاحتياج إليه لاجلها فقوله بالدليل راجع لهما فأن دفع قول العصام أن ما ذكره الشارح لا يثبت توقف الشرع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة المتعجب ما يدفع أيضا أن بيان الغاية يحصل بالرسم لان ما فيه تصور لا تصديق (قوله أي بالغاية التي لها من بداختصاص به) يعني أن الاضافة لزيادة الاختصاص والمراد بالاختصاص الارتباط لانه الذي يقبل الزيادة بدون حقيقة الاختصاص وانما قال من ديار ارتباط لان هذه الغاية ترتب بضاعي النفس القسدية الغير الحاجة للخطر (قوله من بداختصاص) لعله مبني على فرض مقولته بالتشكيل والافعال يتفاوت (قوله بأن يكون تدوينه لاجلها) تفسيره بدلا لاختصاص ففي دون لاجلها لكن لها من بداختصاص به وكان محتاجا إليه فيها سواء دون غيره لاجلها أيضا أو لافان الدلالة على ترتبها عليه بدون توقفها كما قال وهي الغاية الخ فأن دفع قول العصام لا بد من إثبات أن غاية العلم لا يحصل من غير الحاجة إلى الشيء في شيء انما تثبت لم يكن ذلك الشيء حاصل من غير

واعلم أن عطف المرافق هـ ران يكون الثاني متقدما على الأول فهو مرافق أصلا قائمًا و بشروطه أن ساء وأما إذا قال إنه مرافق عطف مرادف أيضا فإدراكهم بالمرافق ما يشمل المساوي كالتكاتب والقوة والفاعل لا يتقو واما أن كل بينهما هو المخصوص بأن عطف الخاص على العام وكان الثاني بمعنى الأول الآله مفسر لا لوضوحه فهو عطف تفسير لكون الثاني من أن المراد من العام عطف الخاص أو لكون الثاني وضع الأول ومن العلوم أن كل غرض غاية وليس كل غاية غرضا فإذا أحضر لاجل الماء وحصله كان الماء غاية وغرضا وإذا أحضر لاجل

بها التي لا يمكن السعي
بدونها فتركها الشارح
تكملة على ما أخذ هذا
كلمة من الأضافة وعلى
هذا شرح السيد كلام
الشرح فندبر (قوله
وتفصيله ملائكة السيد)
أي تفصيل هذا الجمل
في الشرح المأخوذ من
الإضافة ذكره السيد
فليس زائد منه على
الشرح (قوله مطابقا
أو غير مطابق) عم هنا
هذا التحسين لأن الكلام
هنا فيما يوقف عليه

أصل الشرع وبأن في القولة بعد تميم أقل من الكلام هـ نال في عدم العبث حال الشرع فتأمل (قوله لا امتناع الترجيع بلا مرجع) اذ لا يرجع حتى يعمد إلى شيء قائم على ما هو المحصول تلك القائله تمنع كل منها فان بعثت الشوق الى واحد بخصوصه دون واحد ترجيع بلا مرجع وبذلك في البهيمه ما نالنا من انه قائمه بمخصه وبلايه لم يعنفنا ان مجرد الاختصاص لا يصلح مرجحاً بين اثنين حتى هذا اندفع ما قيل ان وجوب علم المختص بمنوع وغير المختص لا بد أن يكون مطابقاً لتعظيم كونه سواء كان مطابقاً أولاً وبالل (قوله والتصدقين بالقائمه المتوهمه) أي الجزم بان قريبه ادراة أنسبرؤنه المتوهمه (قوله أيضاً والتصدقين بالقائمه) فانه في تلك الصور تصدق بان هذه قائمه المرور لكن يرجع عنده عدم حصولها مع اعتقاد ان شأنها الترتيب تدبر (قوله ولتظهور الخ) أشار بذلك الى أن توقف الفعل الاختباري على التصديق بقائمه معينه أمر ظاهر في الشاهد وان القول بكفايه بمجرد الارادة في ترجيع أحد المتساويين كافي قدس العسطنان كما ذهب اليه الاشاعره أمر خفي حتى قال بعض الاذكياء لا يصلح وجود مثل هذه الصفه لاستلزامه المحال كذا في حواشيه على الموافظ (قوله كذا ذكره السيد) أي ذكره نزلت التعرض لتظهوره وان كان التارة هنا العضد واذ كر من ان ذلك نزل من العبارة وهو ما لاحظ لتظهور اندفع ما قيل على الشارح ان الازم لعدم العلم بالقائمه عدم امكان الشرع لا امكانه مع كونه عبثاً (قوله مترتبة عليه أولاً) عم بهذا ان الكلام في أن الشرع لا يكون عبثاً وهذا يعني فيه ان يكون مستنداً في اعتقاده ومترتبة في اعتقادها ما عدا عدم ضرورة

لما هو جد كذا كان ذلك غاية لا غرض لان الغرض المتعلق المترتب على الفعل من حيث ان لاحلها الغدائم الفاعل على الفعل والغاية المصلحة المترتبة على طرفه الفعل من حيث انها على طرفه فالغرض اخص من الغاية والغاية اعم وعطف الشارع الغرض على الغاية إشارة الى ان المراد بالغاية في المقام الغاية الباعثة لا الغاية غير الباعثة فهنا العطف عطف تفسير لانه قصد به تفسير الاول وان كانت الغاية في حد ذاتها اعم فان قلت هل قال من اول الامر الغرض ولا حاجة لذلك الغاية فالجواب انه اعاد ذكرها لانه ايقظ على الواقعة على لسانهم فذكرها ثم ان الغرض لاحل ان بين ما احدهما والحاصل ان الرسم الا قله وهو قوله آله فاقضية تعصم الفكر كسئلز للغاية لانها اخذت فيه بحث قال تعصم الخ وتلك ان ثباته العصمة وقد نسق انه لا بد من معرفة العلم وانما عرفه برسمه لم يعرفه للغاية لانها اخذت جزأ من الرسم ثم ان العلم المتعلق بالغاية تصديق اعم من ان يكون دجها او جازما فقولنا فلا ثم لم يعلم غايته أى لو لم يصدق بغاية العلم كالعصمة هنا على طريق الجزم والظن

بصورة يتبين لم يعلم غاية العلم والغرض منه لم يكن على بصيرة وكلام الشارع يشهد به ليس العلم تلك الفائدة من جهة الصبر حيث قال من رادنا قوله طريق لم يشاهده (٤٦) لكن عرف املوا انه فهو على بصيرة في طلبه جعل البصيرة حاصلة من غير العلم بالفائدة المعتد بها

• ولا ينبغي عليك أن كلمة لو هذه بمعنى كلمة وان ضمير ملتبس بمحمل الطالب والمطلوب وأن الظاهر من غاية العلم والغرض من غايته تدوينه فيصير المعنى لو لم يعلم غاية العلم التي بدت المدون التي تدوينه لكان طلبة عبثا والملازمة ممنوعة ظاهرة المنع لانه يجوز ان يعلم غرض منه ارجع مما علمه المدون لان ما علمه المدون في المنطق العصمة عن الخطا في الامتلاك الحكيمة لانه دونه مقدمة الحكمة ويجوز ان يعلم الشارع الغرض العصمة عن الخطا

عرفا ونك يفترجه فيه قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياهار بما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير عبثا في طلبه عبثا في نظره معتد بها في اعتقاده وكل ما كان هذا شأنه فهو عبث عرفا أما الصغرى فمظاهرها أو ما التكريه فلما ذكره قدس سره فيما نقل عنه على حوائج شرح المختصر العتب بحسب العرف ما لا يرتب عليه فائدة أصلا أو يرتب عليه ما لا يعتد به نظرا الى ذلك الفعل المشتمل على الشبهة اه أي لا يرتب عليه في اعتقاده فائدة أصلا معتد بها أو غيرها أو يرتب عليه فائدة لا يعتد بها في اعتقاده وان كانت في نفس الامر معتد بها ينابيع المعارف المشهور في الاطلاق أن الفاعل اذا فعل فعلا لم يرتب عليه غرضه يقال فعل فلعا عبثا وان جرت فائدته وبما ذكرنا من التقييد اندفع التدافع بين ما نقل عنه وبين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية أن الفعل الذي يرتب عليه ما لا يعتد به عبثا عرفا وان اعتقد الفاعل الفائدة المعتد بها وفهم من المتن أن الفعل الذي اعتد فيه فائدة لا يعتد بها عبثا وان ترتب عليه الفائدة المعتد بها واندفع ما قبل ان العبث العرفي بالمعنى المذكور فيما نقل عنه لا يمكن وجوده في تحصيل العلوم لانه يرتب عليها الفائدة المعتد بها التي وضعتها (قوله وبذلك يفرجه) أي بسبب اعتقاده فائدة غير معتد بها في اعتقاده يضعف في تحصيل ذلك العلم فاما ان يتركه ألا ينسب فيه حق السي فما كان في شروعه على بصيرة (قوله وان تكون تلك الفائدة) أي الفائدة المعتد بها التي اعتقدها الشارع (قوله لعدم المناسبة) بين ما اعتقده وبين العلم فان كان ظاهرا زال الاعتقاد وان كان خفيا بقي فلذا قال رجما (قوله فيصير عبثا) أو ما لم يجوز ان يعتد بعد زوال الاعتقاد الاول فائدته المترتبة عليه وتكون مهملة فيس في تحصيله لاحل هذا الفائدة فلا يصير عبثا سابقا فلا يضر لان قوله فيصير ما بداخل يختص بما واذا صار عبثا السابق عبثا علم أنه لم يكن على بصيرة في شروعه (قوله عبثا في نظره)

الخطا في أي فكر كان كالمو الغرض من تحصيله الآن حينئذ يجب ان يراد بغاية العلم غاية التدوين أو ما يقوم مقامها وهو

معناه السابق عبثا فلا بد فمن ان يكون ما شرع لاحله هو المترتب في الواقع كالمرو ساقى (قوله فذكر السد) وفي نسخة فلذا ذكره (قوله بحسب العرف) وأما في الاعتقاد فهو القسم الاول فقط كافي حاشية المواقف (قوله من التقييد) أي بقوة في اعتقاده وقوله بناء على ذلك لنقص ذلك وقوله ما نقل عنه أي على حوائج الشرح فله عليه حوائج ونقل عنه على ما شهدا مذكور وقوله ما في المتن أي جلب تلك الحوائج وهو كافي هذه الحاشية (قوله وان اعتقاد الخ) هذا هو محل التدافع فيصير عبثا لا يعتد به بقولنا في اعتقاده (قوله واندفع ما قبل) لانه ليس العبث العرفي بمجرد عدم الترتيب بل عدم ترتب ما يعتد به في اعتقاده (قوله لعدم المناسبة) بين ما اعتقده وبين العلم يعني ان السبب في زوال الاعتقاد عدم المناسبة بين الفائدة التي اعتقدها وبين العلم حين اشتغاله بذلك العلم لا عدم المناسبة بين ما اعتقد وبين فائدة العلم كما قالوا لان الكلام انما بعد الشروع وقبل التمام والفائدة هي ما يرتب على العلم تمامه ولذا قال السيد آخروا سطة مناسبة مسألة تلك الفائدة فاعتبر المناسبة بين العلم والفائدة (قوله فلا يصير عبثا السابق عبثا) أي من حيث انه ترتب عليه معرفة ان ما اعتقده فائدة وليس فائدته

(قوله وأما على موضوعه) أي وأما وجه توقف الشرع على التصديق بموضوعه موضوع علمت أن الموضوع والتصديق به من أجزاء

في المكافأة لشدة التصصيل فتضع الملازمة الأولى يعلم غاية العلم توازي متحقق تحصيله لكان طلبه عبثاً إذ العبث بما لا يلزم كالمهر
اللقه أو الاشتغال بفعل لا تكافئ فائدته مشتقة أو بفعل لم يعلمه فائدة تكافئ مشتقة على اختلاف عبارات السد السدق بيان العبث
العرف ولا يعني أنه إذا لم يعلمه مثل تلك الفائدة لكان طلبه لعباً فلا يحصل من الطلب على حاصل لأنه لا حاصل لأعب بل مدار تحصيل
الاشباع على الحد أو يكون عبثاً عارفاً بفقده الحد وبضعف السعي فلا ينتهي إلى المقصود • فأن قلت يصح أن لا يعلم مثل هذه الفائدة بل
يعتقله فائدة اعتقاد غير مطابق فلا يكون طلبه عبثاً لاعتقاده لا عرفاً • قلت يكون عبثاً في باقي الحال لأنه إذا زال اعتقاده بعد الشروع
لعدم مناسبة العلم لتلك الفائدة التي اعتقدها يكون طلب الباقي عبثاً فيترجده في طلب الباقي فلا يتم تحصيله • لا يقال لا يطلب من
فائدته معتد بها بالنسبة إلى مشتقة الطلب سواء كان غاية العلم أو لا بل يجوز أن يكون غاية الطلب نفس العلم كافي العلوم النظرية فان غايتها
أنفسها • قلت غاية الطلب يجب أن تكون نفعاً للطلب بترتب على صورها الشوق إليه ونفس العلم لا يكون نفعاً لاعتقاده فائدة
ترتب على حصول العلم وان كان حصول العلم له وأصافه فيها إذا كان نفس العلم أمراً غير نفعاً ذاتاً فمقتضى المنطق عصمة الشارع عن
الخطأ وليس مع قطع النظر عن هذا النفع شرف حتى يكون غاية الطلب نفسه وغاية العلوم النظرية أنصاف الطالب بها شرفاً فاعية
الطلب كل ما كان يترتب على حصول العلم لأنفسه ومعنى قولهم وغاية العلوم النظرية حصولها لأنفسها حصولها للطلب وهو بغاير
حصولها في أنفسها فلا يحد الغاية ونزى الغاية • ولا يجوز أن يحمل قوله لولم يعلم (٤٧) غاية العلم على غاية ماله سواء كانت

وأما على موضوعه

وأما إذا علم الفائدة المعتد بها لترتبة عليه فله تكل رغبته فيه وبالع في تحصيله كما هو حقه ويراد بذلك
الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة ماله لتلك الفائدة

وهو العبث العرفي فلا ينافي ما في شرح الموافق من جعل هذا القسم عبثاً عرفياً (قوله فانه تكل الخ)
فعلم من ذلك أنه كان على بصيرة في شروعه وبما رواه في عبارة الشرح والحاشية بعد اطلاعه على
فوائد القيود يظهر أن دفع شكوك التاثير في هذا المقام واعلم أن كل حكمة ومصلحة ترتب على
فعل تسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وقائدته من حيث ترتبها عليه فقتلان اعتبرا
وتعان الانفعال الاختياري وغيرها • وأما الغرض فهو ما لاجله اقدام الفاعل على فعله وبسبب غايته
غايته • ولا وجه في أفعاله تعالى وإن جرت فوائدها وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما إذا أخطأ في اعتقاده

معتد بها أو لا سواء
كانت مرتبة أو لا لأنه
لا يستلزم عدم العلم بها
كون الطلب عبثاً بل
امتناعه لان الطلب
فعل اختياري وقد تقرر
في موضوعه أنه يتم صدق
الافعال الاختياري
من غير علم فائدته ماله
فصل الطلب يتوقف
على العلم بغايتها

ودفع كون الطلب عبثاً مبني على العلم بالفائدة المعتد بها المترتبة في نفس الامر • وما يناقش به من أن الفعل الاختياري كثيراً ما يصدر
بتوهم نفع فاشترط التصديق بفائدته ما يخالف الواقع ويستصعب حتى يجعل التصديق بمعنى تحمل التوهم كتمويل التصديق مقدمة
القياس الشرعي التي لا يتحققها التحصيل يمكن دفعه بان فعل لا يتوهم أنه يصدر بتوهم النفع لا يصدر للنفع التوهم بل لفائدة
صيرورة النفع أقرب إلى الوصول وتلك الصيرورة تصدق بها لا الذهاب إلى قبحها لا المحصول ليس له وجود بل يتوهم بان القبح بان قبحه
أنسب ورؤيته ورؤيته فله أرحى لا يقال أصل الطلب يتوقف على العلم بفائدة ماله لطلبه لا العلم لا يتوقفه ذكر • واعلم أن
الغاية والغرض مقصدان بالذات مختلفان للاعتبار فإدعوا إلى الشيء من حيث ينتهي إليه الشيء غاية له من حيث تقتضيه تلك الغرض
وقد انضاف الغاية إلى الفعل والغرض إلى الفاعل وفي جمعها في العبار تأشيرة إلى أن الشارع يجب أن يعلم الفائدتين حيث انتهت به
الطلب ومقصود الطالب حتى لو عرفها ولم يعرف أنها ينتهي إليها للطلب في الواقع ولم يعرف أنها مهمة لم يخرج من العبث فافهم • واعلم أن
ما ذكره لا يثبت توقف الشرع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة المعتد بها ولا بدق إثبات التوقف على بيان الحاجة من
مقدمتين آخرين أحدهما أن معرفة الحاجة لا تحصل بدون البيان وثانتهما أن غاية العلم لا تحصل من غيره إذ الحاجة إلى الشيء في شيء
اعتبرت لولم يكن ذلك الشيء حاصل من غير الشيء الأول ولا يتوقف دفع العبث على تلك المعرفة (قوله وأما على موضوعه) أي وجه توقف
الشرع على بيان موضوعه على طبق قوله وأما على بيان الحاجة وفيه ما فيه تدبر أو على معرفة موضوعه على طبق قوله وأما على تصور العلم

فترتب على هذا المعرفة التفتش على فائدته تدبر (قوله وهو العبث العرفي) لأنه على ما مر مالا يترتب عليه فائدته معتد بها في اعتقاده فحصل
عبثاً في نظر طائفة وليس المراد بالعبث في خطره أنه عبث عند هودين غير من أهل العرف كما هو مبني الانشكال

العلوم من المقدمة (قوله فلان تبار العلوم الخ) أي فإذا كانت الموضوعات متعارفة ذاتا واعتبارا كانت العلوم كذلك وإذا كانت متعده ذاتا متعارفة اعتبارا فالعلوم كذلك مثلا علم الفقه موضوعه أفعال المكلفين والاصول موضوعه الأدلة وهما مختلفتان ذاتا واعتبارا وموضوع علم النحو والصرف الكلمات العربية وهما متعديتان لكن مختلفتان اعتبارا (قوله فإن علم الفقه) من إضافة العام الخاص فهي لبيان

(قوله فلان تبار العلوم) أي بعض كان عن البعض الآخر بحسب أي بسبب تبار الموضوعات إذا لم يتوزع بجميع أجزائه عن علم آخر بجميع أجزائه لا يعرفه الموضوع وقدر عرفته وفهمه هذا بضدان كون التصديق بالموضوع مقدمة لاشروع على وجه الصورة بمجرد وثوق الصورة على اعتبار العلم من العلوم الآخر وليس كذلك بل لثوقتها على التزعماء هذا العلم المشروع فمع سواه كان من العلوم المدونة أم لا لأن كمال العمل بالناس مسئلة من العلم مسئلة علم آخر بالصورة يحل التشابه على المسئلة فالأولى أن يقال لأن تبار العلم المطلوب بمعاينه تبار موضوعه وقد اشار بنصو والمذبي في علن حثين إلى أن هذه مقدمة لأسبابها إلا الاستقراء • وأما ما ذكره في تعيين موضوع الفقه فقد تعقبه لا يقتصر على أفعال المكلفين بل يشمل أفعال العبد والجنون وبديل المكلفون بالعباد ويمكن دفعه بأن المراد بالمكلفين (٤٨) المكلفون بالنوع والقرص منه أخرج الملك فالتبديل بالعباد نوع خروج عن طريق

الساد والرد بالافعال
أفعال الجوارح كالجو
التبادر والبصت عن
النية بحث عن اشتراط
فصل الجوارح بالنية
ولا ضير لثوقهم خروج
البحث من حيث الإباحة
لأنه لا يخرج عن العمل

(قوله موضوع الهيئة)
فيبحث عنها من حيث
أشكالها ونسب بعضها
إلى بعض (قوله ومن
حيث الطبيعة) فيبحث
عنها من حيث التركيب
من الهيولى والصورت في
البعض والبساطة في

فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات فلان علم الفقه مسئلة انما تبار عن علم اصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه

(قوله فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات) أقول وذلك لأن المقصود من العلوم بيان أحوال الأشياء ومعرفة أحكامها فإذا كان طائفتان من الأحوال والأحكام متعلقة بشئ واحد أو بأشياء متشابهة وطائفة أخرى منها متعلقة بشئ آخر أو بأشياء متشابهة أخرى كانت كل واحدة منهما اعتبارا لها بميزة عن صاحبها ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد من جهة واحدة أو بأشياء متشابهة من جهة واحدة لكانتا كذلك في الماهية الشريفة التريفة على شرح المختصر (قال الشارح فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات) أي التبار الثاني فالعلوم على قدر تبار الموضوعات ان كان تبارها بالذات كان تبار العلم كذلك وان كان بالاعتبار فالاعتبار اعتبارا لحرمان العالم فانها من حيث الشكل موضوع للهئية ومن حيث الطبيعة موضوع للسماو العالم من الطبيعي ولذلك قد يتفق اتحاد بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول واختلافها بالبراهين كالقول بان الأرض مستديرة (قوله وذلك) أي كون تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات ثابت لان المقصود من تدوين العلوم سواء كانت آتية أو غير آتية فلا يرد أن الواجب أن يقول المقصود في العلوم بيان أحوال الأشياء أي إثبات العوارض الثابتة للوجودات الداللة والمقصود من ذلك البيان معرفة أحكامها أي النسب الجزئية العارضة للأشياء بالقياس إلى الأحوال وذلك لأن كمال النفس الإنسانية في الفترة الدار كيهو التشبه بحضرة الواجب تعالى علما والتشبه انما يحصل بمعرفة أحوال الموجودات

بعض آخر ونحو ذلك كرا كراهوا وحلها ما وعلة ذلك (قوله للسماو العالم) أي علم السماو العالم وهو علم يعرف فيه أحوال بعض الأجسام التي هي أركان العالم وهي السموات وما فيها والمناصر وهو قسم من الطبيعي (قوله من السماو العالم) (قوله ولذلك الخ) أي ليكون تبارها باعتبارها بقد يتفق الخ فغيا إذا كان الشكل مقتضى الطبيعة ككون الأرض مستديرة (قوله كالقول بان الأرض الخ) فله مسئلة من الهيئة والطبيعة لكن في الهيئة ثبت ذلك بالبرهان الثاني وفي الطبيعي ثبت بالبرهان الثاني وكب أيضا قوله كالقول بان الأرض مستديرة واستدل على الاستدراك في الطبيعي بان جميع العناصر بل الفلكيات باسط والشكل الطبيعي البسط هو الكثرة لان مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف وهو دليل على سمداره ما يقتضيه طبيعة الشئ واستدل عليها في الهيئة بأنه لو كان امتدادها الفضوى أي ما بين المشرق والمغرب على استقامت فكان طوع الكواكب على سكانها وكذا أغرغروها عنهم في أن واحدا إلى آخر ما ذكر وهو استدلال بوجود المسبب على وجود السبب فهو برهان أفليس مبنيا على مقتضى الطبيعة فالبحث في الطبيعة عن الاستدراك من حيث هو ومنها بواسطة عرض ذاتي أغنى البساطة بخلافه عنها في الهيئة (قوله آتية) هي ما قصد تفصيلها فيها كالنطق وغيرها إلى ما قصد تفصيله لأنها كالشيعة على ما قبل (قوله فلا يرد الخ) لان المقصود من تدوينها مقصودها (قوله العوارض) كالمحدوثات العلم وقوله أحكامها كبنوت الحدوث (قوله والمقصود من ذلك البيان الخ) فشارك في البيان المقصود من تدوين العلم فهو تدوين

(لما كانت مواد التسمية في هذا المطبوع كثيرة يستغنى ببعضها عن بعض حذفنا منها حاشية العصام بناء على طلب حضرة المرقم فطيلع)

(قوله يبحث فيه عن أفعال المكلفين) أى عن أحوال أفعال المكلفين والمراد بالبحث عن أحوال الأفعال اثبات تلك الأحوال للأفعال فثبت

من التدوين بالواسطة وإنما أجل السيد (قوله فأفردوا كل طائفة الخ) فلما كان ذلك الأفراد انما هو الرجوع إلى الشيء متعين غير أو أشياء متساوية كذلك كان تميز العلم أغنى المصولات لتمييز ذلك الشيء أو الأشياء ولما كان ذلك الشيء أو الأشياء هو الذي يسمونه موضوعا كان تميز العلم بتمييز الموضوع فتم المقصود وهذه العبارة كلها من شرح الموافض (قوله وجعلوه علما) فالعلم هو تلك الأحوال وسياق أى مماثلة (قوله وهذا معنى قوله الخ) يريد أن ظاهر عبارة السيد لا يلزم فيه ألا يلزم من كون المقصود من العلم تلك المعرفة كون كل طائفة علما برأيه إلا بعد ملاحظة التعذر المذكور وأيضا ليس كونه علما برأيه ذاتا له فلا بد من ملاحظة التدوين أولا وآخر تدبر (قوله متعلقة بشئ واحد كأحوال العدد) قال السيد الشرح في حواشي المطالع العددا ما زاد ثبات كان كسوره التسعة وهي من النصف إلى العشر زائدا وإما ثبات كان مساوية لكسوته وإما ناقصا كان ناقصة (٤٩) عنه كالثانية وإن انقسم

عساووين فهو الزوج
والأفلا فهو الزوج
ان انتهى في السمة إلى
للواحد فهو زوج الزوج
والأفلا فيخلون
أن ينقسم أكثر من
مرة واحدة فهو زوج
الزوج والفرد كاتني عشر
وان لم ينقسم الأسرة
واحدة فهو زوج الفرد
كالسنة اه وقول السيد
وهي من النصف أى مع
القول إلى الأقل فالأقل
(قوله كما عرفت) أى في
قولنا سابقا فيما كتبه
على الشرح وان كان
بالاعتدال في الاعتبار
تخرج العالم الخ (قوله
والاستحالة الخ) سواء
لوحظ أنها مشاركة

يبحث فيه عن أفعال المكلفين

علما واحدا ولم يستحسن عدل واحدة منهما علما على حدة وإعلم أن الواجب على الشارع في العلم أن يتصور بوجه تام والامتنع الشروع فيه وأما تصوره برسمه فالتعجب ليكون شروعه على بصيرة وأن يقتضد أن لتلك العلم قاعدة مخصوصة ترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازما أو غير جازم. طابقا للواقع أولا وأما الاعتقاد بغير فائده وغرضه في الواقع فالتعجب بذلك لا يكون سعيه في تحصيله مما بعد عينا على ماهر على ما هي عليه بقدر الطاقة وكانت معصيتها مختلطة مستمرة متعذرة فأفردوا كل طائفة من الأحوال الراحعة إلى شيء أو أشياء متساوية للتدوين وجعلوا علما على حدة تسهيلات لتعليم ومعرفة الشيء أو الأشياء موضوع العلم لأنه وضع لان بحث عن أحواله ولان موضوعات مسأله راحعة إليه وهذا معنى قوله وإذا كانت طائفة من الأحوال والاحكام (قوله متعلقة بشئ واحد) كأحوال العدد في الحساب وأشياء متساوية ومعنى التناسل اشتراكها في أمر ذاتي كاشتراك الجسم التعليمي والسطح والخط في المقدار أو عرضي كاشتراك الأدلة الأربع في استنباط الأحكام اشتراكا معتداه بان رأى جهة الاشتراك في جميع المسائل (قوله كان كل واحد منهما) أى من الطائفتين علما برأيه وأطلق العلم على طائفة من الأحوال على سبيل المبالغة لتمام المقصود من تدوين العلوم والأفلا العلوم المدونة بعبارة عن المسائل (قوله ولو كانتا) أى الطائفتان المفروقتان وتلك أوردت كذا في النسخة على أنه فرض محض (قوله من جهة واحدة) إشارة إلى أن اختلاف الجهة موجب لاختلاف العِلْمين كما عرفت (قوله ولم يستحسن الخ) إشارة إلى أنه استحسن اقتضاء حسن التعليم وتسهيله ولا استغفله أن بعد كل مسألة علما أو كل العلوم علما واحدا (قوله وأعلم الخ) بيان للفرق بين الأمور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف الشروع على وجه البصيرة عليها بان الأمرين الأولين يتوقف أصل الشروع على نوعهما بخلاف الثالث ولا اشتراكا بينهما ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما جعل كل واحد منهما مفيدا لأصل البصيرة بخلاف الموضوع فله تأخر في المرتبة عنهما جعل مفيدا للزيادة البصيرة وبان الأمرين الآخرين من قبيل التصديق بخلاف الأول فله تصور (قوله مما بعد عينا) أى عرفا

(٧ - شروح التسمية)

في الشرح وقوله على نوعهما ما هو التصور بوجه ما فان منه التصور بالرسم واعتقاده فائدة مخصوصة فلان منها فائده المعينة المترتبة عليه في الواقع (قوله وعدم الترتيب الخ) يحتاج للجمع بين ما تقرر في الحكمة السابق له لا ترتيب بينهما في مرتبة توقف أصل الشروع في الفعل عليهما وان كان بينهما ترتيب في أنفسهما لان تصور فائدة شيء انما يكون بعد تصور الشيء تدبر (قوله لتأخر في المرتبة) لعدم توقف الشروع عليه وقوله جعل مفيدا للزيادة البصيرة لانه اذا صدق بموضوعية الموضوع ازاد ثبات بصيرة بموهنا التصديق لم يتقدم سواء كان جهة الوحدة لا ما هو الخلق الفاسد الهال الا لازم الرسم به الموضوع أولا لان ذلك التصور لا تصديق بالدليل ولا شأن ان التصديق بالدليل مفيد للزيادة البصيرة فاندفع ما ورد هنا

(قوله فهو ايضا مفيد البصيرة) اشارة لتوفيق بينه وبين الشرح (قوله أى موجبة زيادة اعتناء) فليس المراد أصل الاهتمام لحصوله بأى فائدة مخصوصة (قوله بما يقع جوابا) وهو مفهوم تصديق وقولهم ان أى المطلب التصور اصطلاح كايئنه في حاشية المطول (قوله لا بخصوصه الخ) أى ليس معرفة الموضوع بخصوصه بان يصدق بموضوعه الواقعي أو نوعه بان يصدق بموضوعية أى موضوع معين وان كان غير مطابق (قوله زيادة البصيرة الخ) مراده توجيه الشرح لا الاعتراض على السيد لاجتماع مرادهما تدبر (قوله أيضا زيادة البصيرة الخ) ردلا (٥٠) يقال ان المقدمة ما كان لاجل الشروع على بصيرة لاما كان زيادتها فلا تكون معرفة الموضوع من

ولزيادة دسعية في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له وأما معرفته بأن موضوع العلم أى شئى هو فليست واجبة للشروع بل هي زيادة البصيرة في الشروع فقوله لم يتبرر العلم المطلوب عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه أرادبه أنه لم يتميز زيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد حصلاه بتصوره برسمه وقد تحقق بما تقرران مقدمة العلم المذكورة ههنا ثلاثة أشياء أحدها تصور العلم بوجه ما أورسجه وثانيها التصديق بقائده وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والأولى أن يجعل مباحث الألفاظ أساسا من المقدمة لتوفيق الاستفادة العلم وأفادته على معرفة أحوال الألفاظ الآن المصنف وأوردها في صدر المقالة الأولى وقد جعل من المقدمة أيضا بيان مرتبة العلم بقياسين العلوم وبين شرفه وبين واضعه وبين وجه تسميته باسمه والاشارة الى مساهله اجلا لهذه الأمور دسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمز يدتمز عند الطالب وزيادة بصيرته في طلبه وواحد منها متعلق بطريق افادته واستفادته أعنى مباحث الألفاظ والأحسن في التعليم أن يذكر كلها أولا وقد يكتفى ببعضها ولا يحرق شئ من ذلك اذا ضروره حال الا في التصور بوجه ما والتصديق بضائده ما كايئنه ولذلك قال بعضهم الأولى أن يفسر المقدمة بما يبين في تحصيل الفن المطلوب فهو ايضا مفيد البصيرة اذا خرج من العتب من البصيرة (قوله انا كانت تلك الفائدة مهمة) أى موجبة زيادة اعتناء بشأنها كما يقال أهني الامر اذا أقلقت وحزنك (قوله وأما معرفته بأن موضوع الخ) أى معرفته بما يقع جوابا عن هذا السؤال أى معرفته بأن موضوعه ذلك الشئ (قوله فليست واجبة للشروع الخ) أى لاسل الشروع لا بخصوصه ولا بنوعه (قوله أرادبه أنه لم يتبرر الخ) وزيادة البصيرة أيضا بصيرة فيصدق عليه أنه ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة (قوله تصور العلم بوجه ما) على التوجه الاول أو رسمه على تقدير قوله فالأولى (قوله على معرفة أحوال الألفاظ) من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاستعمال والتعارف وغير ذلك وكونها مبنية في مبادئ اللغة لا ينافي توقف الافادته والاستفادة عليها (قوله الآن المصنف رحمه الله وأوردها الخ) اشارة الى ارتباطها بين الفعل والمعنى حتى أنه فليانفك تعقل المعاني عن تخيل الألفاظ (قوله بيان مرتبة العلم) أى في التصيل بالتقديم والتأخير بالقياس الى علم آخر (قوله وبين شرفه) وله جهات الموضوع فما كان موضوعه أعم فهو أشرف والدليل فما كان دليله أقوى فهو أشرف والغاية فما كانت غايته أنفع فهو أشرف (قوله والا حسن في التعليم الخ) اشارة الى دفع ما أورده الشارح للتفتان في من أن البصيرة ليست أمرا مضوحا حتى يقال أنه يتوقف على الأمور الثلاثة ولا يجعل واحدها أوبا كترتها (قوله الاولى الخ) ان كان ذلك لانك قد عرفت أن ما لا ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة هو الاعانة الآن هذه العبارة أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بها العلوم كما هو السابق الى الفهم (قال الشارح فان علم الخ) تصوير للحكم الكلي

المقدمة (قوله مبادئ اللغة) أى علم الوضع (قوله لشد الخ) يعنى ان مراده قدس سره توجه صنيع المصنف لا الاعتراض عليه (قوله فليانفك الخ) يقيد جواز تعقل المعاني لاعتناء الألفاظ وليؤخذ منه وهو موضع خلاف قد كره في حاشية المطول فراجع (قوله المعاني) أى لامن حيث هي معاني والافلا بين الألفاظ (قوله بالتقديم والتأخير) كان يبين أن علم المنطق يقدم تحصيله على جميع ماعده لاحتمال الكل اليه وعلم المعاني مقدم على البيان لان المقصود من البيان معرفة طرق أداء الأغراض المقصودة في المعاني وهكذا (قول الشارح وبين شرفه) أى ليعطى حقه من المنطق في تحصيله (قوله

وله جهات) وأما أقومية المسائل فراجعة الى فضيلة الدلائل كما في شرح المواقف (قوله اشارة الى دفع الخ) وجهه أنه لاجر (قوله ما أورده الشارح الخ) لم يخص هذا مع ان السيد تعرض لدفع شبه كثيرة في كلامه يعرفه من المطلع (قوله انما قال ذلك) أى قال الاولى لا الواجب لما ذكر (قوله هو الاعانة) أى في تحصيل الفن كما هو القيل (قوله والمراد بها) أى في قول السيد بما عين الخ (قوله العلوم الخ) فلا يرد أنه يستل في المعين العلم والكتاب أيضا كما قيل

الأحوال التي أنشئت للأفعال خارجة عنها لأنها وصف لها ثم أن أفعال المكلفين لها أجهات وأحوال فمن أحوالها أنها تحرم ومن أحوالها أنها تحل ومنها الحدوث ومنها أنها موجودة في غير ذلك مما لا يحصى ولذلك أخرج عن بعض ذلك بقوله من حيث أنها تحل الخ ثم إنه جعل الحل والحرم متلاقيين في الموضوع وهذا يقتضي أن المحمول غير الحل والحرم والصحة والفساد مع أنها عين المحمول وأجيب بأن فعل المكلف الذي هو موضوع علم الفقه كل منه الوضوء والصلاة والسمع والشرع وغير ذلك فتحة أمور جزئية وكلية إضافة والعنف الفقه عن الأفعال الجزئية وإن كانت إضافة والموضوع عطلق الفعل المقيد بعطلق الحل والحرم والصحة والفساد فلا يوقع محمولا لحالة خاصة لأنها وقعت محمولا على فعل جزئي كلي في قول السمع إذا كان مستوفيا لشرط حلال فلا بد للشارح بالأفعال الجزئية بل مطلق الأفعال والذي نعت عنه ليس أحوال هذا الكلي بل أحوال جزئياته فتقار ما وقع قيد الموضوع وما وقع محمولا فتأمل فهذا الجزئي الذي قيد عليه يتوارد هذه الأشياء عليه حرام مشلا وحلال وهذا تعلم أن قولهم موضوع كل فن ما يجب فيه عن عوارضه أي أحواله معناه عن أحوال جزئياته لأن المتيقن في العلوم أنها أحوال جزئياته وعلى هذا فنقول الشارح لأن علم الفقه يبحث عن أفعال المكلفين أي عن أحوال جزئيات أفعال المكلفين المقيدة بالحل الخ هذا ما يفهم من كلام عبد الحكيم وذكر بعض كلام آخر أسهل من هذا وهو أن قوله من حيث الحل أي من حيث صحة الحل أي صحة أنصافه بالحل فلا يخذله هو صحة الأنصاف والذي يحمل الحل المطلق (قوله عن أفعال المكلفين) فيه أن الصبي ما مورب الصلاة عند بلوغه سبعاً من الشارع وحينئذ (٥١) فالأولى حذف قوله المكلفين لهم الآن

يقال أنه جار على القول الآخر وهو أن المأمور من الشارع أنما هو الولي (قوله عن الأفعال السبعة) أي الكتاب والسنة والقياس والاجماع (قوله من حيث أنها تستنبط الخ) أي لا من حيث أنها واردة عنه عليه الصلاة والسلام وعلى

من حيث أنها تحل وتحرم ونصنف ونفسد وعلم أصول الفقه يبحث عن الأدلة السبعة من حيث أنها تستنبط عنها الأحكام الشرعية فلما كان لهذا الموضوع وذلك موضوع آخر صار على من يميز بين منفرد كل منهما عن الآخر فلولم يعرف الشارع في العلم أن موضوعه أي شيء هو لم يسمي العلم المطلوب عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة

في الجزئي كما يدل عليه قوله مثلاً وليس يستدل (قال الشارح أفعال المكلفين الخ) إشارة إلى أن ليس موضوع فعل المكلف مطلقاً والأماجاز الصحة عن الأفعال المخصوصة فيه (قال الشارح من حيث أنها تحل وتحرم) الظاهر تعلقه ببعض كونه بياناً للأحوال والحق أنه متعلق بالعروض المفهوم من الكلام وأنه قيد للوضوع والقيد مطلق الحل والحرم والمحمول عنه الحل والحرم المخصوصان فلا بد أن الجزئية تنه الموضوع فلا تكون مجعوتاً عنها (قال الشارح من حيث أنها تستنبط) أي يصح الاستنباط عنها الآن نفس الاستنباط مبعوث

هذا القيد بأقوى ما ورد على ما تقدم وأجيب بأن القيد صحة الاستنباط والذي جعله محمولا للاستنباط (قوله الأحكام الشرعية) عبارة عن النسب التامة ككتوب الوجوب للوضوء في قولنا الوضوء واجب والشرعية منسوبة للشرع وفيه ان الشرع عبارة عن النسب التامة ففيه نسبة الشيء إلى نفسه وأجيب بأنها منسوبة للشرع بمعنى الشارع لا بمعنى الأحكام على أنه لا مانع من نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة (قوله إنما استزاع عن علم أصول الفقه بموضوعه) أي بغير موضوعه وعمل موضوعه (قوله منفرداً كل الخ) لأحاجة له بعد قوله يميز بين الخ وأجيب بأنه لا يلزم من ذلك الانفراد فان باب السمع وباب الصلاة متبركان ومع ذلك لا يقال لهما منفردان بل هما مجموعان في كتاب منسوب لفقيه (قوله فلولم يعرف الشارع) أي فلولم يصدق الشارع في العلم بجواب هذا السؤال وجوابه المعلومات التصورية والتدقيقية والسؤال ما موضوع هذا الفن والتدقيق إنما يتعلق بالجواب لا بالسؤال فلا يفتقر إلى جواب (قوله لم يسمي العلم الخ) فيه أن التميز البصري قد حصل بالاسم وبالتصديق بالصحة التي هي الغاية الآن يكون المراد بزيادة التمييز زيادة البصيرة وفيه ان المقدمة أمر يشترط عليه الشرع في العلم على وجه البصيرة فلولم يضل على زيادة البصيرة لأن إيراد البصيرة حصولها أصلاً أو كلاً باعتبار الموضوع فلن قلت المذكور في الرسم البصرية لا التمييز وهذا التقدير يشترط بأن فيما تقدم تمييزاً مع أنهم لم يعرفوا الرسم بتمييز وأجيب بأن التمييز تمييزاً بحسب الخارج وتمييزاً بحسب العقل وأكبرهما الأول فلا يخص الزيادة بالذكري في جانب الموضوع وأما الرسم فالوجود فيه التمييز العقلي فلذا لم يذكر فيه زيادة

(قوله وليس يستدل) لا يلزم منه المصادرة (قوله إشارة إلى أن ليس موضوعه الخ) يعني أن قول الشارح أفعال المكلفين يفيدان موضوع الفقه ليس فعل المكلفين المطلق عن التقييد بالخصوصيات انشأوا ان ذلك لعبير بفعل المكلفين ولم يأت بصيغة الجمع الدالة على الأفراد المعتبر فيها الخصوصيات سواء كانت إضافة لتعلق الصلاة ولا كالتعلق بالاقوات المذكورة والآن كان موضوع الفعل المطلق لما جاز الصحت عن الأفعال المخصوصة ففهم أنه لا يبحث فيها إلا عنها (قوله الظاهر تعلقه ببعض) فيكون بياناً للأحوال أي المصنوع عنها لأن الصحة عن الأفعال من حيث تلك الأحوال يبحث عنها

(قوله ولما كان بيان الحاجة) أي ولما كان التصديق بأن هذا الفن يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر ينساق إلى معرفته المراد بالمعرفة المعرفة المتصورة أي يؤدي إلى تصوره برسمه فالسبب التصديق بكونه يعصم الذهن والسبب تصوره برسمه فالاول ملزوم والثاني لازم هذا حاصله فيعمل منه أن التصور مكتسب من التصديق مع أن التصورات لا تكتسب من التصديقات لأن التصديقات لا تتحقق إلا بعد التصورات والجواب أن المراد بقوله ينساق أي يستلزم وليس المراد به يكتسب أي يستلزم التصور برسمه وليس المراد به ينشأ عنه التصور وإنما عبر بنساق إشارة إلى ظهور الزوم بخلاف ما لو عبر بسوق فربما يتوهم المعادة وإنما لم يعكس بان يقول ولما كان معرفته برسمه تستلزم بيان الحاجة لزوم الفساد لأنه لو عزم به أنه علم بعث عن التصورات والتصديقات لوجد الرسم دون التصديق بالحاجة لأن هذا لازم أعم وأفاد بهذا الكلام أي بقوله ينساق الخ أن بينهما جامعاً وأن الأول سبب والثاني مسبب

فموضوع الفقه فعل المكلف لأنه يبحث عنه عن حله وحرمة وجهته وفساده التي هي عوارضه وتفيد الحليسية على معنى أن البحث عن العوارض يكون باعتبار الحليسية وبالنظر إليها فيجب أن تلاحظ الحليسية في البحث عن أحواله ولا يكون لها مدخل في العروض الثلاث بل يتم تقدم الشيء على نفسه إذا ما يعرض الشيء للشيء لا بد أن يتقدم على العارض كذا ذكره السعد في التلويح قال السيد وفيه أن الحليسية لا بد أن يكون لها مدخل في عروض تلك الأحوال لتكون أعراضاً ذاتية للقيد ضرورة أن القيد أخص من الموضوع فلذا قال المحشي والخ يأنه متعلق بالعروض المفهوم من (٥٣) الكلام إذ المعنى عن أحوال أفعال المكلفين العارضة لها من حيث الحل والحرمة فتكون

الحليسية قد للوضوع ومن تنته ويتبع الاشكال السابق بان القيد الذي هو من تمة الموضوع ومتقدم هو مطلق الحل والحرمة والمصوب عنه الحل والحرمة المخصوصان وهما متأخران وإنما قال المحشي فلا تكون مجزئاً عنها إشارة لدفع الاشكال بوجه آخر وهو أن الموضوع وفيه يجب أن يكون مسلم	ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته برسمه (قوله ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته برسمه) أقول وذلك لأن بيان الحاجة إلى المنطق هو عنه فنه (قال الشارح ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته الخ) في التاج الانساق وان شذن في اختيار مدون السوق إشارة إلى أن استلزامه إياهم غير مدخل لتبرير المصنف ولذا تعرض قدس سره لاستلزامه إياهم في نفسه من غير تخصيص ببيان المصنف رحمه الله وكون الرسم لازماً له من غير احتياج إلى تصرف وذلك لأن آخر ما ينساق إليه بيان الحاجة أنه مست الحاجة إلى قانون يفيد دعمه الذهن عن الخطأ في الفكر وهو لازم محمول مسألونطق ولذا قال وهو المنطق وكونه مستلزماً بإياه لا يقتضي اكتسابه منه حتى يلزم اكتساب التصور من الجهة ومقصود الشارح بيان نكتة جمع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد مع أن الظاهر أراد كل واحد في بحث ونكتة تفيد به بيان الحاجة عليه مع أن العنوان يقتضي العكس وخلاصتها ما ذكره السيد قدس سره من أن بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعه ما دون العكس فلذا أقدم البيان وعماد ذكره أنه يدفع ما قيل من أن بيان الموضوع أيضاً يتضمن الرسم فان ذلك باعتبار أنه يمكن أن
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

التبوت في العلم فلا يثبت هو لا يقيد فيه بل في علم أعلى منه بصورته عنه فيه كسائل القياس والترجيح وغيرها أوردتها (قوله الانساق إلى وان شذن) يراد من الشيء (شذن) ضرورة فالعنى ضرورة ما شأنا اه (قوله إشارة الخ) لأن الظاهر من الانساق أنه ذاتي لبيان مطلقاً لخاص ببيان المصنف (قوله ولذا تعرض) حيث قال أن بين مبنياً للجهول (قوله وكون الرسم لازماً الخ) بحث قال ويحصل بذلك معرفة العلم برسمه وإنما لم يقل في التاليف من غير تخصيص ببيان المصنف لأن الشارح اعتمد ذكر البيان في الاستلزام مدون للزوم تدبر (قوله لا يقتضي اكتساب الخ) لأن الاستلزام ليس اكتساباً بالوجود بين المفردين (قوله مع أن العنوان) أي قول المصنف أما المقدمة فبها يحتاج الأول في ما هي المنطق وبيان الحاجة إليه فآخرة بيان الحاجة (قوله وخلاصتها الخ) يعني لا يرد على البيان أن فيه استفادة التصور من التصديق وهو مما نص الشيخ على امتناعه وأطال في بانه لا بيان الحاجة يستلزم التصور كالرسم فهو محض استلزام لا جهة فيه والممتنع هو الاكتساب (قوله لا ذلك باعتبار الخ) أي فهو محتاج لتصرف والكلام فيما ينساق بنفسه (قوله باعتبار أنه يمكن الخ) فانه إذا بين أن موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث مطلق الإيصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث صحة الإيصال إلى ذلك علم أن المنطق علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الإيصال المخصوص على الأول أو من حيث معلق الإيصال على الثاني لكنه محتاج لتصرف بخلاف بيان الحاجة فان آخر مقدماته هو اللازم المحمول تدبر

(قوله أورددها في بحث واحد) ظاهر الجملة بينهما ولم ينظر في لازم الذي بينهما والاتصال أورددها في بحث واحد مقدما بيان الحاجة لانه سبب بينهما فان قلت هذا ذكر الشارح ذلك قلت انه ذكره بطريق الاشارة بقوله قريب بالتوقف بيان الحاجة اليه عليه فان هذا يفيد انه قدم بيان الحاجة على تصور

(قوله انما هي لجمهورها الخ) أي فهو بيان مناسبة لبيان الداعي لذلك (قوله أي غرض المدون) لانه لا بد لان الغرض انما هو للفاعل (قوله وهو لازم مساواة الخ) قال قريانا ودعي قول السيد وهي تصوره برسمه ان قلت تصورا التي برسمه تصوير بمخاضه البينة الشاملة وتلك الغلصة لا تكون المساواة بغاية التي يجوز ان تكون اعم منه لجواز ان يكون الامر الواحد غاية لا مورد متعدد فنحن ان يلزم مساواتها العلم فلتلزم المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسمه في حصولها اذا الامر الواحد لو كان غاية لا مبرر لم يكن شيئا منها بخصوصه محتاجا اليه في حصوله وانما المحتاج اليه احد الامرين فلزم الاحتياج الى العلم في تلك الغاية اختصاصا به و يلزم الاحتياج الى جميع اجزائه في حصولها شموله ومن مجموع الامرين مساواتها اهـ والمحمي رحمه الله اعترف في كونهما غاية انه يفيد انها محتاجة اليه انما هو الحاصل من الحاجة اليه فيها فان افادته غير اياها لا ينافي الاحتياج اليه فيها ويؤيد ما مره من (٥٣) ان الغاية هي الامر القريب على الشيء لا للتوقف فلذا

قال فهو لازم مساواتها بمعنى ان المساواة هي الشمول فقط المتنافي لكونه اخص لا لكونه اعم وكفى في كونه ليس تعريفا بالاعم انما ذكر جواز عقل لا واقعي بل الواقع المساواة واكتفى في كونه بينا بكونه بينا باقامة الدليل عليه (قوله بين الثبوت) صفة لازم ايضا (قوله للشغب) الشغب الغشنة والتباهي (قوله ولا يتوهم الخ)

أورددها في بحث واحد ومصدر البحث أن بين أن الناس في أي شيء يحتاجون إلى العلم بالشيء يكون غايته وغرضه ويحصل ذلك معرفة العلم بغايته وهي تصوره برسمه وأما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون رسمه بشي آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أصلا مستغنيا لبيان الماهية برسمها فذلك أورددها في صنف في بحث واحد وأبدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم إلى قسميه أعني التصور والتصديق يؤرخمته لازم محمول يعرف به على أن الشككة انما هي لجمهورها بعد الوقوع (قوله وغرضه) أي غرض المدون (قوله ويحصل ذلك الخ) لانه يحصل منه انه علم يفيد الغاية وهو لازم مساواة شامل لجميع اجزائه والاولا كل غايته بل لعنه وهو ظاهر بين الثبوت بعد اقامة الدليل وهو معنى تصوري للشيء برسمه ولو اريد بالتصور المعنى الاعم أعني تصور الشيء باخر خارج كل ادفع للشغب (قوله بشي آخر) كان يقال علم بصفته عن المعلومات التصورية والتصديقية ولا يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان مقصود ما ارد صورة الاجتماع فيها بينهما في الوجود (قوله فذلك) أي لصيرورة بيان الحاجة أصلا مستغنيا لبيان الماهية بالرسم والاشارة الى استلزام البيان دون العكس يجعل قوله فصار الخ مستدركا (قوله فشرع الخ) تفسير لقوله وأبدأ ببيان الحاجة أي ابدأ بان شرع وفيما اشار الى أن قول الشارح ومصدر البحث الخ معطوف على قوله أورددها وترتفع على الشرط اعتبار أن مصدر البحث بالتقسيم أي جعله في أوله كما هو معنى صدرت الشيء بالشيء

أي وهذا التوهم باطل لان تصور العلم بغايته متأخر عن التصديق بشيئها المتأخر عن بيان الحاجة اليه لما عرفت ان الرسم لا بد أن يكون بلازم بين الثبوت (قوله ايراد صورة الخ) يعني انه اذا رسم بالغاية لم يكن يكون ذلك رسماً ان ثبتت تلك الغاية بالدليل لتكون لازما بين الثبوت كما مر فلزم اجتماع الرسم وبيان الغاية في الوجود بخلاف ما اذ رسم بغيرها فان اللازم ان ثبت ذلك الغاية فلا يلزم اجتماع الرسم وبيان الغاية حينئذ في الوجود وحاصل مراد قدس سره حينئذ دفع ما يحال انه كان بيان الحاجة يقضي الى الرسم فيكون بيانها أصلا ويرتفع كذا الرسم بالغاية يقضي الى بيان الحاجة بمعنى انه لا يمكن الا بعد بيانها لتكون الغاية لازما بينا فيكون بيان الحاجة أصلا وحاصل الدفع انه يجوز الرسم بغير الغاية فلا يلزم تقديم بيان الحاجة فتدبر (قوله والاشارة) مستد آخره يجعل الخ أي مع ان قوله فصار ليس مستدرا لان الغرض منه بيان ان الشارح جعل كون بيان الحاجة اليه أصلا مستغنيا لبيان الماهية برسمها سببا للتقدم على بيان الماهية (قوله وفيه اشارة الخ) أي في تفسير بيان الحاجة بالشرع في التقسيم اشارة الى أن قول الشارح ومصدر الخ معطوف على أوردلان الشرط انسياق بيان الحاجة الى المعرفة بالرسم فلزم ان يكون جوابه هو الا برامع التصدير ببيان الحاجة ووجه القرب ما ذكره

(قوله فكأنه في الحقيقة محتمل) لأنه من حيث أنه من مقدمات بيان الحاجة يكون تصديره تصدراً بيان الحاجة ومن غير تلك الجهة يكون شروعه في التقسيم وعلمه من الجهة الأولى تقدمت ومن الثانية ذكر بعده وكتب أيضاً قوله فكأنه أي تصدير البحث بالتقسيم وقوله تصدير البحث ببيان الحاجة وعلمته أن بيانه يناسق الخ وقوله والشروع الخ وعلمته توقف البيان عليه (قوله ومن لم يفهم الخ) قال قراوا دعلي قول الشارح وصدر البحث أي جعل بيان الحاجة صدراً أي قدم بيان الحاجة على بيان الحاجة والباق في قوله بتقسيم العلم الخ للآلة والطرف مستقراً حال من البحث أي حده حال كونه ملتبساً بالتقسيم وقوله لتوقف الخ علة للالتباس علة للتصدير فله معلل بالانسيان ثم قال إن عبارة السيد تنبه على ما ذكره حيث جعل التوقف علة للشروع في التقسيم لا للتصدير وقد عرفت رد من الحاشي ثم قال قال بعض الأفاضل (٥٤) أن جواب لما هو مجرد قوله أو رده ما وطن أن معنى قوله صدر البحث جعل التقسيم صدر

البحث وإن قوله لتوقف
بيان الحاجة عليه علة
للتصدير فاعتراض بأن
توقف بيان الحاجة على
التقسيم لا يقتضي تصديره
به كيف هو وتوقف على
باقى مقدماته اه وقد
عرفت اندفاع كل ذلك
ماعدا الأخير فسألت
قريباً فأسأل (قوله
ما ينضل إليه) الانحلال
انفكاك التركيب
من أسفل إلى أعلى عكس
التركيب (قوله وعلى
التقديرين الخ) لأن
بيان الحاجة كتابة
عن جميع المقدمات
التوقف كلاً على
التصدير لترتيبها لا
آخر غير تلك المقدمات
أو المتوقف ماعدا

توقف عليه فإن قلت لأجابه في هذا التقسيم بل يكفي أن يقال العلم ينقسم إلى ضروري ونظري إلى آخر
المقدمات قلت المقصود بيان الحاجة إلى العلم المنطوق بقسمه أعني الموصول إلى التصور والموصول إلى التصديق
فلو لم يقسم العلم إلا إلى التصور والتصديق ولم يبين أن في كل واحد منهما ضروري ونظري ما يمكن اكتسابه من
الضروري لجاز أن تكون التصورات بأسرها مشلاً لضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصول إلى التصور وجاز أن
تكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصول إلى التصديق فلا يثبت الاحتياج إلى جزأى
ينضن تصدير بيان الحاجة لأن التقسيم من مقدماته فكأنه في الحقيقة محتمل أن تصدير البحث ببيان
الحاجة والشروع في التقسيم وكل واحد منهما ملة بل بعه ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات باردة (قوله
لتوقفه عليه) أي لتوقف بيان الحاجة على الشروع في التقسيم لأن مقدمات بيان الحاجة مقدمات مرتبة
وأخرها ينضل إليه هو التقسيم فان التقسيم يتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منهما ضروري بالاول نظرياً
المتوقف عليه قوله بل البعض من كل منهما ضروري والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر المتوقف عليه
قوله وذلك الترتيب ليس بصواب المتوقف عليه قوله فست الحاجة الخ فعلى هذا الضمير في قول الشارح عليه
راجع إلى التصدير ولأن تركع الضمير إلى التقسيم ويكون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته أي
ما سوى التقسيم على التقسيم وعلى التقديرين اندفع ما قيل إن التوقف لا يقتضي التصدير لتوقف بيان
الحاجة على كل واحد من مقدماته (قوله فإن قلت الخ) منع لتوقف والجواب إثبات المقدمة المتنوعة (قوله
أعني الموصول) أي بساحت الموصولين فلا يخرج مسئلة من مسئلة من بيان الحاجة إليه (قوله فلو لم يقسم العلم
أولاً) أي قبل سائر المقدمات لما عرفت من ترتيب مقدمات بيان الحاجة وأما تقسيم العلم إلى الضروري
والنظري ثم قسمه إلى التصور والتصديق أو تقسيم كل من الضروري والنظري إليهما مع كونه موجبا لترتيب
المقدمات ومحجوباً بالعادة النظرية من كل منهما ما يحصل من الضروري قلباً لمعقول لأن التقسيم باعتبار
كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه (قوله لما الخ) ليس المراد الجواز العفلى لأن معناه عدم
الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز الوقوعي والمراد الجواز بالنظر إلى الشرط المذكور لا في نفس الأمر حتى

التقسيم منها على التقسيم لما من ترتيبها فاندفع البحث المذكور تدبر (قوله منع لتوقف) (قوله بل يكفي سنداً لنوع
قوله أي بساحت الموصولين) فالكل على حذف مضاف ودفع بذلك ما قيل إن الموصولين أعني التعاريف والجهة موضوعان للثبات
والقسمان هما الطائفتان اللتان هما الموضوعان والمحولان فلا يصح تفسير القسمين بالموصولين وبوجه الدفع ظاهر (قوله فلا يخرج
مسئلة الخ) فإن المباحث هي المسائل (قوله موجباً لترتيب المقدمات) أي لما علمت من الترتيب بينها (قوله إلى إعادة الخ) أي بعد الانتقال
من الضرورية والنظرية إلى التصورية والتعديفية يعود إليهما (قوله ليس المراد الخ) انطوكان المراد ذلك الماصح قوله فلا حاجة إذا إلى
الموصول إذ في الاحتياج إنما يترتب على الحكم بالفعل بأن التصورات مشلاً كلها ضرورية (قوله بالنظر إلى الشرط) وهو عدم التقسيم
قوله بالنظره مجوز ذلك وإن لم يكن جائزاً في نفس الأمر (قوله قدس سره فلا يثبت الاحتياج الخ) قال قراوا وقد فاقنا اختيار المصنف
في التصديق منه ذهاب الإمام وهو عندهم كبحر أمور أربعة والبدیه منه ما يكون مجموع أجزاءه الأربعة بدیهة نظرية ما يكون

(قوله اله) الحاصل أن بيان الحاجة لاثنين الأذ كـ مقدمات المقدمة الأولى أن يقول العلم ينقسم الى تصور وتصديق والمقدمة الثانية وليس كل منهما ضروري ولا نظريا والمقدمة الثالثة أن يقول بل البعض من كل منهما ضروري والعرض نظري وهذه لازمة لما قبلها والرابعة أن يقول إن النظر يات بتكسب الضرورات والخامسة أن النظر يات بدقيق فيها الخطأ من اكتاب الفكر لها من الضروريات فذا احتج الى قانون بعص من الخطا في اكتاب النظر يات من الضروريات فبان الحاجة متوقف على هذه المقدمات الخمسة فقوله بيان الحاجة اله علمه محتمل أن ضميره على راجع الى التقسيم وحينئذ فالمراد ببيان الحاجة ما عدا المقدمة الأولى لانها التقسيم أي لتوقف بيان الحاجة التي هي المقدمات غير الأولى مع الغرض وهو العصبية على التقسيم أعني المقدمة الأولى ويصح أن يكون الضمير راجعا الى التصور المستفاد من مصدر وعلى هذا رايد بيان الحاجة بان الغرض وهو عصبية الفكر فقط والمراد بالتصور الموقوف عليه التصور بالجملة وقدر لهم من هذا أن بيان الحاجة مقدم على التعريف بالرسم لان هذه المقدمات مرتبة أو التقسيم ثم بعده ولا بد من الالتفات لها على الترتيب لاجل أن يحصل بيان الحاجة والتعريف بعدها ولزم من هذا أن التعريف بالرسم متأخر فاحذفه سابقا ونؤخذ من هنا كما علمت فان قلت فلا حذف التقسيم وقال من أول الامر العلم ينقسم الى ضروري ونظري (ه ه) الى آخر المقدمات المذكورة

فالجواب انه لو قال ذلك
لنقسم ان النقسم
للضروري والنظري
واحد من التصديق
والتصور أي اما هذا
أو هذا وغير النقسم
كله ضروري فلم يرجع
الى النطق بقسمه أعني
الموصل الى التصور
والموصل الى التصديق
بقي أن بيان الحاجة
مستلزم للرسم أي
لوجوده لا لكتابه
لان كتابه انما يحصل
بذكر الرسم فالتعريف
يذكر لا لكتابه ولا

بقسم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة اليه عليه (قاله) اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل واما تصور معه حكم وهو استناد امر الى آخر ايجابا أو سلبا ويقال للجموع تصديق (في) أقول العلم اما تصور فقط أي تصور لاحكم معه

النطق معا وقد عرفت أن المقصود ذلك (قوله العلم اما تصور فقط)

يرد أن اللازم إمكان الجواز لا الجواز (قال الشارح ينقسم العلم الى التصور والتصديق) هذا بناء على أن التصور مع الحكم تصديق عند أرباب هذا التقسيم كما هو منصوص في عبارة الطالع حيث قال العلم اما تصور فقط ان كان ادرا كلسنا واما تصديق ان كان تصورا مع الحكم وأن قوله ويقال للجموع تصديق بيان لنذهب الامام ولهذا ذكر المجموع فلا يراد به قسم العلم الى التصورين دون التصور والتصديق (قال فاعلم) الفاء لتفسير بتقدير قال مطوف على قوله ومصدر (قال الشارح لاحكم معه) لما كان قيد فقط مقابلا لقوله معكم كانه معناه فانتبه عن اعتبار القيد المذكور في القسم الثاني فيكون بمنزلة لاحكم معه وصدق على الحكم ونوه لان قوله لاحكم معه قضية سالبة والسلب انما يتصور فيما يتصور فيه الإيجاب والامكان لا لمجاب في الحكم فلا سلب وانشاء الوساطة بين النقيضين المراد به ما سوى النقيضين فاقبل الأولى أن يقال تصور

يلزم من وجود الشيء تصوره وكتابه (قوله أي تصور لاحكم معه) تفسيره لتقديره ولو أراد تفسيره لقال أي لاحكم معه وانما قال لاحكم معه لاجل المقابلة بقوله بعد أي تصور معه حكم والمراد تصور معتقده بعد الحكم وليس المراد تصور من غير ارتباط حكم وهذا أي قوله تصور لاحكم معه صادق بتصور الموضوع فقط والتمويل فقط وتصورهما مع النسبة بان يدرك ذات زيد وذات القهام ويدرك ارتباط القاهم بذاته بل ولكنه لا يدرك هل هذا الارتباط واقع أو ليس واقع وتصور المركب الإضافي التقديدي والمزجي وتصور القضية المشكوكة والقضية المتروكة ومن قال ان السالحا كاحد الطرفين لا يعبث فهو خلاف التحقيق لان الحكم يقتضي الراجح

جزء من أجزاءه نظر لسواء كان الحكم أو غيره فلا يلزم من نظرية التصديق الاحتياج الى مباحث الحق نعم واختار المصنف مذهب الحكاه في التصديق وهو الحكم فقط لزم من نظريته الاحتياج اليها ه وسأى الشيء بان مذهب المصنف بان التصديق عنده هو التصور الجاهل للحكم والحكم وان لم يكن مستفاد من شيء لكن ادراك أن النسبة واقعة اذا كان مجعما للحكم لا يستفاد الا من الحققة قدر (قوله هذا بناء الخ) فان مقابل التصور والتصور لا فقط فيكون هو التصديق (قوله ساذجا) معرب ساذج أي عارى عن الامتزاج بالغير (قوله ولذا ذكرنا المجموع) اذ لو كان المقصود بيان ما قال به أرباب هذا التعريف لكتفى أن يقال ويقال به الضمير العائد لقسم الثاني (قوله أيضا ذكر المجموع) أي لفظ المجموع (قوله في القسم الثاني) متعلق بالمذكور (قوله وصدق على الحكم) أي بنا على أنه تصور كسافي في الشرح (قوله والامكان الخ) لعدم تاتي الحكم مع الحكم الا بتعدد قوه وانشاء الوساطة الخ دفع لما يقال به يلزم ان لا يكون واسطة بين النقيضين لان أحدهما سلب الآخر والحكم هنا واسطة لأنه لا يصدق عليه تصور لاحكم معه ولا تصور معه حكم لاذ كرمه ان السلب الخ وخاصة أن الوساطة المنفية المراد بهما ما سوى النقيضين والتناقض ههنا انما حصل من اثبات الحكم وسلبه تدبر (قوله الأولى الخ) أي ثلثا يكون

وقوله وقاله أى التصور المحصور بعدم الحكم ثم ان هذا التصرف مفترض بكونه غير مانع لشموله للحكم لان الحق أنه ادراك فهو تصور ولا شك أنه لاحكم معه أى لم يتعلق بخلق الحكم وحكم واجب بان نقي الشيء فرع عن امكان ثبوته ومعلوم ان الحكم لا يقبل حكما آخر فلما قال لاحكم معه نزع الحكم لانه ليس داخل لعدم صحة الشيء في ذاته فمقتضاه (قوله من غير حكم عليه) ظهوره ان تصور الانسان مع الحكمه تصديق كافى هذا الانسان وليس كذلك لانك اذا تصورت الانسان وهذا فقط من غير ايقاع النسبة كان تصور راسا ذبا والجواب ان في العبارة حذفوا والاصل من غير حكم عليه ولاه وان هذا في بعض الصور هو ما اذا وقع الانسان محكما عليه (قوله بنى أو اثبات) التبادر ان الباطلة للحكم فيقتضى أن الحكم به نفس الشيء والاثبات مع أنها نفس الحكم لان الحكم يطلق على النسبة الحكيمة وعلى الإيجاب والسلب المعبر عنه بالنفي والاثبات والإيقاع والاتزاع وأجيب بان المراد بالنفي المنفي وكذا الاثبات فان المراد به المثبت وفيه نظر لانه لا يشمل الامور الغضبية الموجبة بقسمها أى العدول والمصلحة مثل زيدا قائم زيدا قائم اذا جعل حرف النفي جزءا من محمول القضية فالاولى حكم عليه فيها بحيث وهو القيام وفي الثانية حكم عليه بعدم القيام وهو منفي ولا يشمل موضوع السالبة لان قول ليس زيدا قائم لا يقال حكم عليه فيها بالنفي لان الحكم به فيها هو القيام مثل الموجبة لان النسبة فيها ثبوت القيام وان اختلفا في الحكم لان الحكم في السالبة ادراك أن هذا الثبوت ليس مطابقا للواقع وفي الموجبة أنه مطابق وان كان يقال لا تتكلم لانه نافي أى نافي الثبوت الذى هو النسبة (٥٦) فالحكم في السالبة نفي الثبوت أو ادراك نفي الثبوت والحكم في العدول نفس العدم أو ادراك

نفس العدم فالأحسن أن تجعل الباطل تصوير أى الحكم المحصور بالاثبات كزيد قائم وبالنفي نحو ليس زيدا قائم فالحكم محمول وقد فسر عاذر دفا لتوهم ان المراد بالحكم النسبة لكن رد على هذان وهوان التصديق ان الحكم كيف يأتى لانه فصل وحيث

ويقاله التصور الساذج كصورنا الانسان من غير حكم عليه بنى أو اثبات واما تصور معه حكمه يقال للجموع تصديق معه عدم الحكم وهم (قال الشارح ويقاله التصور الساذج) أقاد بهذا الاطلاق ان المراد بقوله فقط التقييد بعدم الحكم معه أى بشرط لاني لا عدم التقييد بكون الحكم معه أى لا بشرط نفي فانه يستلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره واما الحلق التصور الساذج على مطلق التصور فكونه بعدا عن اللفظ انما يتوصف بصفتها على ما يستفاد من الموصوف بعد التقييد دون الاطلاق خلاف المتعارف وان احتمل اللفظ له في الجملة كما صرح به في حاشية المطالع (قال الشارح من غير حكم عليه) أى بلا حكم عليه كافي خبر بنى من غير محرم فلا يستدعى وجوده غير يكون. نشأ التصور (قال الشارح من غير حكم عليه) المناسب من غير حكمه معه أو زيادة لفظه لان المتعبر في القسم الاول عدم مقارنة الحكم مطلقا وكذا أراد كصورنا الانسان فيما وقع محكما عليه (قال الشارح بنى أو اثبات) تفصيل للحكم وليس ملة على تأويلها بحيث أومنى لانه يخرج عنه الحكم السلبى

فيفسر بادر ان النسبة واقعة أو ليست بافتقار كلاهما مناسبي على خلاف التصديق وهوان الحكم فعل وقد يجاب بان الحق ان الاثبات والنفي هو الادراك المذكور لا ما يقتضيه ظاهر اللفظ من أن ذلك فعل (قوله واما تصور معه حكم) دخل تحت قوله تصور ثلاث تصورات تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة ونبي رابع وهو المشار اليه بقوله مع الحكم والتصديق في الحقيقة محكمين أربع ادراكات وتكون الحكم ادراكا كائنى على المنصور (قوله ويقال للجموع الخ) أراد به الثلاث تصورات ومقارنة الحكم لانفس الحكم لان مع الحاجة والمقارنة وهذا جار من الشارح للصف والحق ان الرابع نفس الحكم لا مقارنته كاهو الماخو من المعية والحكم خارج من التصديق على كلام المصنف فلو قال وتصور وحكمه ويقال للجموع تصديق كان أولى

من باب الإيجاب والسلب فيه وعليه عدم انتفاء الواسطة (قوله توهم) لما مر من قوله لما كان الخ وقوله وانتفاء الواسطة الخ (قوله على مطلق التصور) أى الذى هو معنى لا بشرط نفي (قوله أى بلا حكم عليه) وفي نسخة أى لا بالحكم عليه (قوله المناسب الخ) لانتفاءه ان تصور مع الحكم به تصور وانما كان مناسب الاموالا لكان أن يكون عليه متعلقا بطريان محذوف وطور بان الحكم عليه لا ينافي كونه محكما به ندر (قوله تفصيل للحكم) أى فهو مبنى على أن الحكم فعل لا كلف (قوله على نأويلها بحيث أومنى) أى ليندفع ان الحكم عين الاثبات والنفي (قوله يخرج عنه الحكم السلبى) لانه رفع للحكم لاحكم نفي (قوله أيضا يخرج عنه الحكم السلبى) أى بخلاف الإيجابى نحو زيد قائم والعدولى نحو زيد قائم فان الاول مثبت والثانى حكم بعدم القيام وكلاهما موجبة الا ان الاولى محصلة والثانية معدولة

(قوله كانا) ما كلفة لامصدرية ولا موصوفة بالجهة الطرفية أي تصور حدثا إذا تصورنا الخ لانه على هذا المعنى لا يرتضيه المصنف إذ التصديق عندهما التصوران المتعلقان بالطرفين إذا قارنهما الحكم ولا يقول بحدوث تصد و آخر أعني المجموع المركب من التصورات الاربعة وكذلك الشارح لا يرضى بهذا المعنى الذي على جعل ما مصدرية أو موصوفة لان قصد بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وان كان يأتي بتحقيق المصنف عليه

(٥٧)

إذا تصورنا الانسان

أقول هذا التصور قد يكون تصورا واحدا كصورة الانسان وقد يكون متعددا بل ان نسبة كصورة الانسان والكتاب أو مع نسبة غير انما أيضا انما تنسب كالحوان الناطق أو اضافية نحو غلام زيد أو اما تامة غير خبرية كقولك أضربوا مخبرية بثلث فها هنا كل ذلك من قبيل التصورات الساذجة لظواهرها عن الحكم وأما أجزاء الشرطية فليس فيها حكم أيضا الا فرضا فلدرا كهل ليس تصديقا بالفعل بل بالقوة القريبة منه كما سيبي (قوله وأما تصور مع حكم) أقول هذا التصور لا بد ان يكون متعددا اذ لا بد فيه من

(قال الشارح كما إذا تصورنا الخ) ما كلفة على ما هو الشائع في أمثال هذه العبارة ولم يقل كصورة الانسان وحكمنا الخ إشارة إلى أن القسم الثاني متحقق في هذا الصورة أعني مجموع تصوري الطرفين الذين اعتبرنا اسناد أحدهما إلى الآخر بالنسبة أو الانبئات وجعل ما موصولة أو موصوفة بالجهة الطرفية والمراد كصورة حدثا إذا تصورنا الخ مما لا يرتضيه المصنف اذ التصديق عندهما هو التصوران المتعلقان بالطرفين إذا قارنهما الحكم ولا يقول بحدوث تصورا آخر أعني المجموع المركب من التصورات الاربعة ولا الشارح لان مقصوده مجرد بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وحله على أحد المذهبين ويرجى صحة قوله وما قبل ان هذا التقسيم يستدعي أن لا يوجد في القسم الاول اذ لا تصورنا الامعة حكم ولا أقل من الحكم بان هذه الصورة صورته ففسده أنه على تقدير تسليبه ففرق بين الحكم الصريح والمعنى والمراد ههنا الحكم الصريح كاهو التبادر أو الاستزمام كل تصور حكمنا لازم التسلسل (قوله هذا التصور قد يكون واحدا) أراد به بيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الانحصار ويضع حاله انصافا تاما وكون المتعدد الذي لا يكون معه نسبة من أفراد القسم الاول لا شافي اعتبار الوحدة في القسم لان التعدد النسبي لا ينافي الوحدة النوعية (قوله اما تنقيدية) كان الظاهر أن يقول اما غير تامة الا أنه لما لم يكن لها فرد غير تنقيدية أقامها مقامها اختصارا في العبارة والمراد بالتنقيدية ان لا يفيد فائدة تامة قد دخل الامتزاجية أيضا (قوله تامة غير خبرية) كان الظاهر انشائية اختارها تنصبا لعدم الواسطة (قوله بثلث فيها) أو تنوهدا (قوله لخسوها عن الحكم) أي التي والانبئات وتغير الحكم بالوقوع أو الالاء وقوع أو الايقاع أو الانزعاج خرج عن مذاق المصنف (قوله وأما أجزاء الشرطية) فصلها عما تقدم لكونها ذات بعينين بخلاف ما مر يعني حرف الشرط أخرج المقدم والتالي عن كونها مقامين بالفعل فلا حكم في شيء منهما انما الحكم بينهما الاتصال والانفصال كما صرح به في تعريف الشرطية (قوله الاقرضا) بخلاف حرف الشرط واعتبار كل منهما قضية برأسها فادرا كهل ليس تصديقا بالفعل لعدم اقترانها بالحكم أي بالنسبة أو الانبئات بالفعل بل بالقوة القريبة منه اذ لا يحتاج إلى تغيير النسبة بل إلى عدم اعتبار معنى حرف الشرط بخلاف ما تقدم فله يحتاج إلى تغيير النسبة وتوابعها بالخبرية فادفع الشكوك التي عرضت لعض الخاطرين (قوله هذا التصور الخ)

(قوله متحقق في هذه

الصورة أعني الخ) أي

ففسد أن التصديق

عند المصنف هو مجموع

التصورين المقارن للحكم

فالحكم خارج عنه وانما

يشترط في تحققة المقارنة

له كايستخاض من قول

المصنف وتصوريه

حكم واولا كصورة

وحكمنا لا فادان الحكم

جز من التصديق وليس

كذلك تدبر (قوله أعني

مجموع تصوري الطرفين)

أخذ تصورا لمحصل من

الحكم به فله فرع عن

تصوره (قوله هو التصوران

المتعلقان بالطرفين)

أي متنسبا أحدهما إلى

الآخر تدبر (قوله ولو

استزمام الخ) منع لما له

أولا (قوله ما يصدق عليه

القسمان) فلفظ التصور

مستلزمين التعدد

والواحد (قوله الذي

لا يكون معه نسبة) أي

غير تامة وقد بعدم

النسبة لان ما معه نسبة

لا تعذبه لان النسبة

(قوله تنصبا لعدم

الواسطة) أي لنقص على عدم الواسطة لعدم لفظة غير التنكية لا يلزم المرادها فلا بد أن ما ذكره هنا يأتي في قوله غير خبرية كما أن ما ذكره هناك يأتي

هنا أيضا (قوله أي التي والانبئات) وهما فعلان بخلاف الابقاع والانزعاج فانها مدارك الوقوع وادراك الوقوع بخلاف الوقوع والادفع

فانها بمعنى الوجود الرباعي ولبه (قوله فلاحكم في شيء) أي لا حكم يقان شيئا منها (قوله بخلاف حرف الشرط) فالغرض المقدر حذف

(قوله وحكمنا عليه الخ) لم يقل كصورنا وحكمنا اقتضائه ان الرابع هو الحكم لا المغاربة فيناق مافيه فاقى هذه العبارة لاجل أن لا يكون منافيا لما تقدم ولاشارة الى ان الثاني محقق في هذه الصورة (قوله وحكمنا عليه بأنه كاتب) ظاهر أن الحكم بمجرّد تصور الانسان ليس كذلك لان الحكم متأخر عن تصور الثلاثة للانسان والكتابة وتوحيها وأوجب بان الحكم بالشئ فرع عن تصور فلما قال وحكمنا الخ أفاد ان الكتابة متصورة كالنسخة (قوله أو ليس بكاتب) أي أو حكمنا عليه بأنه ليس بكاتب ظاهر انه تمثيل لباله وليس كذلك لان هذه قضية معدولة للمحمول أي حكمنا عليه بعدم الكتابة لأن القضية السالبة ليس الحكم فيها بالنفي بل سلب الثبوت في كلامه تسمح (قوله أما التصور الخ) اعلم انه يختلف هل العلم كيفاً أي صفة وجودية يمكن أن نرى أو أنه من الامور الاعتيادية فلا وانفعالا خلاف والتصديق أن العلم كيفاً أي صفة وجودية فهو الصورة والحاصلة والقول الثاني القائل انه ليس صفة وجودية يقول انه قبول الفعل لتلك الصورة والصفاه بها لا شك (٥٨) ان هذا هو حصولها فهو انفعال وهذا غير القول بأنه فعل لانه يفسره بالتأثير والتأثير هو الفعل

والتأثير انفعال فاقا
مشتبعا على المعنى كانت
الاضافة من اضافة
الصفة للموصوف أي
الصورة الحاصلة وحسنه
يسأل ويقال لأي شئ
ذكر الحصول حيث كان
هو نفس الصورة وجوابه
انه انما ذكر ما اشار الى
انه لا يقال لتلك الصورة
علم الا من حيث حصولها
في العقل وأما اعتبارها
لا من تلك الحسنة فلا
يقال له علم ولا أجل هنا
قدم الحصول لاجل
التنه لهذا بخلاف ما لو
أخره فانه ربما يفهم أن
نفس الصورة لا من تلك
الحسنة في العلم وقيل
ان العلم اضافة بين العالم
حرف الشرط لا الحكم

وحكمنا عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب أما التصور

تصور المحكوم عليه هو المحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن اقتران الحكم بها كإساقى (قوله أما التصور الخ) أقول القسم الاول مشتمل على شيئين أحدهما التصور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل أيضا على شيئين التصور وكونه مع الحكم فاحتج الى بيان الصور الذي هو المشترك بين القسمين والى بيان الحكم فإن عدمه لا يحكم يعرف بالمقابلة اليه وحيث يذيق القسمان مجزأهما معا

أي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد أن يكون متصدا في نفسه كما يدل عليه قوله حتى يمكن الخ وبعد الاقتران بصير نوعا مغايرا للقسم الاول فان اقتران الحكم به كافتراق الهيئة السريرة بمخرجه عن التمدد وبصيره أحرار مغايرة في الاحكام فلا يراد ان وحدة القسم معتبرة وان هذه تصورات متعددة لم يعتبر معها هيئة حتى يصير نوعا مغايرا للاول (قوله حتى يمكن اقتران الحكم) أي قصدا فان اقتران الحكم أي النفي والاثبات بالنسبة من حيث انها متعلقة بالطرفين ولا تعرف حالهما فلا بد من تصورات متعددة واقترانه بالنسبة فقط ومع أحد الطرفين اقتران بالتبع فقد رفته من الزماني (قوله مشتمل على شيئين) أراد به تعيين مجمل يستدعي كلاً أما وان المذكور تفصيل لذلك المجمل وبالشئين الشيئين المحتاج الى البيان بقرينة قوله فاحتج فلا يتعسف بالهيئة التركيبية لكون معناها معلوما من اللغة وبالاتصال الاشتغال بلا واسطة فلا ضير في كون الجزء الثاني مشتملا على أجزاء كالعدم والحكم والكون والاضافة (قوله كونه بلا حكم) الظاهر لا حكم معه لكن لما كان المقصود من تقييده بلا حكم كأن معه كونه بلا حكم عبر عنه به وكذا الحال في قوله كونه مع الحكم (قوله فان عدم الحكم الخ) تقليل لتخصيص الاحتجاج الى بيان الاخرين مع احتمالهما على ثلاثة أمور (قوله يعرف بالمقابلة اليه) في التاج القيس والقياس اندازة كرد جنيزي بمجيزي وبعدى الى المفعول الثاني بالباء وعلى فتدبره الى بعض معنى الاضافة أي يعرف بالتقدير حال كونه مضافا الى الحكم (قوله وحيث يذيق القسمان مجزأهما معا) أي حين بيان الجزأين يتضح القسمان باعتبار جزأيهما مجتمعين فأتضح القسمان غاية

حتى يكون بمعنى الوقوع والادّعاء لانه المفروض وحيث لا وافق مذهب المصنفين أن الحكم فعل (قوله مغايرة له) فهو

ضيقه بر جمع القسم الاول (قوله فلا يراد ان وحدة القسم معتبرة) أي وحدته النوعية معتبرة فتكونان نوعا واحدا (قوله وبالشئين) أي في كل من القسمين وكذا قوله وبالاتصال (قوله بالهيئة التركيبية) وهي بلا حكم والكون مع حكم فالكونان لا تقتضي معرفتهما الا ببيان الحكم أما انفسهما فمعلومان من اللغة فادفع عن مجزأ القسم الثاني ليس الحكم بل الكون مع الحكم (قوله وبالاتصال الخ) حاصل كلامه أن المشتمل عليه أولا وبالذات هما الكونان وهما المميزان أيضا للقسمين لكن المحتاج الى بيانه انهما هو الحكم لعلم الكونين المميزين من اللغة ولذا علم الحكم فقد تم علم المعنى فادفع التناقض بين كون الجزء الثاني هو الكونان وهما المميزان وكون المحتاج الى البيان هو الحكم وادفع ايضا ان المميز هو الكونان لا الحكم فتدبر (قوله اندازة) بمضاه قدر وكون معناه جعل ويجزئ معناه شئ وبمجيزي معناه شئ والمعنى جعل شئ مقدرا بشئ وقوله بعضين في نسخة بعضهم (قوله باعتبار جزأيهما مجتمعين) متعلق بمتضح أي يتضح بسبب اعتبار الجزأين مجتمعين لان القسم

والعلوم والمراد بصورة الشيء ما عير سواء كان ماهية أو لاى سواء كان حادثة أم لا كان ذلك الغير أخص كالوصية الإنسان الضاحك بالفعل وأعم كالوصية بالحيوان أو بآياتنا كالوصية بالفرس بان تصور الإنسان بالفرس والاول اى الميز بالماهية كالوصية الإنسان باله حيوان ناطق والحيوان الناطق مميزات لا نسان عن غيرهم من افراد الحيوان وعن الجمادات وكذا الحيوان الضاحك مجزئة عن سائر افراد الحيوان فقط وتغيير بالحيوان تغييره عن الجمادات فقط وتغيير بغير الفرس تغييره عن الفرس فقط فبعض هذه الامور الميزة للانسان من حيث حصولها في العقل يقال لها علم على ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة اعين ان تكون موافقة لمواقع أو لا وهذا تعريف للمعلم عند المناطقة وعند المتكلمين الحكم الجازم المطابق للقي عن دليل قادر المحدث العالم يقال له علم عند كل متجه أو ما اندراك القدم والعالم يقال له علم على الاصطلاح الاول والثاني فقد ظهر ان الصورة عبارة عن حيوان ناطق وعن حيوان ضاحك وعن فرس لان هذا هو للمعلم للشيء فالصورة عبارة عن الماهية المفصلة والماهية المجملة هو نفس الشيء المذكور فلم يختلف المعرف والمعرف الابالاجال والتفصيل ولذا اترام يقولون ان العلم نفس المعلم أى وان اختلفا بالاجال والتفصيل والحصول في الذهن أو الخارج ثم ان ما قلنا من كون التحقيق هو ان التصور نفس الصورة انما هو نظر الواقع وان كان التبادر من قول الشارح الان ترسم الخ انه انفعال لان الارتباط انفعال وان كان يمكن أيضا ان يجعل من اضافة الصفة للوصف أى الصورة التي ترسم

هو الجازان التضمن فلذا اعتبر الانضمام (قوله الشارح للضرورة الخ) قال الخلفاء في حواشي الدواني لذهب العلم بالاشياء على وجهين أحدهما بحصول صورة في نفس العالم أو آلتها أو يسمى حصولها بالآخر بحضورها لنفسها عند (٥٩) العالم ويسمى حضورها كعلمنا

بنواتنا وبالصفت القائمة بها الخ ليس فيه ارتسام بل حضور المعلم بحقيقته لا بآياته عند العالم وهذا أقوى من الحصول ضرورة أن اكتشف في العالم لاجل حضوره بنفسه عند

فهو حصول صورة الشيء في العقل

الاتصاح لكونه علم بالشيء بكه (قال الشارح فهو حصول صورة الشيء في العقل) ان جعل تعريفه للقي الاعم الشامل للضرورة والحصولى بانواعه الاربعة ولما يكون نفس المدرك وغيره فالرابط العقل الذات المجردة وبالصورة مايم الخارجية والذهنية والحصول المحصور سواء كان بنفسه أو غيره وبالمفارقة الاستفادة من الطرفة اعم من الذاتية والاعتبارية وبني معنى عند كل ما هو اختيار الحق الدواني ولا يخفى ما فيه من التكلفات البعيدة عن الفهم وان جعل تعريفه للعقل الحصولى بغيره ان المقصود تعريف العلم الكتاب والمكتسب كان التعريف على ظاهره والمراد بالعقل قوة تدرك الغائب بنفسها والمحسوس بالواسط وبصورة

أقوى من انكشافه عنده لاجل حضور مثاله وصورته عنده اه (قوله بانواعه الاربعة) هى العقل والقبيل والتوهم والاحساس (قوله ولما يكون نفس المدرك) أى وبصورة تكون عن المدرك بكسر الراء كافى علم البارى تعالى بذاته بناء على أن علمه عن ذاته موجود أن يكون بنفسها (قوله فالمراد بالعقل الذات المجردة) أى الامر المجرد فيشمل العقل والبارى تعالى (قوله مايم الخارجية) كافى العلم المحصورى ولو كان علما بالعلم الحصولى لان الصورة الحاصلة في الذهن من حيث حصولها بنفسه لها وجود مجرد ونحو الوجود الخارجى حتى ترتب آثار عليه (قوله والذهنية) أى المائل المتزعم من الامر الخارجى فله أمر ذهنى وذلك في العلم الحصولى (قوله وبالحصول المحصور) أى لا ما يقابل المحصور من المقي المتضمن بالعلم الحصولى (قوله سواء كان بنفسه) كافى التصور لكنه أوعا على كافى التصور بالوجه (وبالمفارقة الخ) أى مثلا يخرج علم البارى بذاته فانه عين الذات المجردة (قوله الاستفادة من الطرفة) لعله من الاضافة (قوله وبني معنى عند) أى ليكون جارا على المذهب من يقول بارتسام الجراثيم الجسمانية في النفس ارتساما غير شرارى فلا يقتضى الانضمام ومذهب من يقول انها ترسم في آلتها والعالم هو النفس (قوله من التكلفات) أى الخمسة المذكورة قوة وان جعل تعريفه الخ بسط المقام في حاشية دواني التهذيب والزايد عليه فليراجع وكسب اضافته وان جعل تعريفه للعقل الحصولى الخ أى لا يطلق الشامل للحضورى ولا للحصولى الشامل للقبيل والتوهم والاحساس والتعقل بل لخصوص الحصولى القاصر على التعقل أى ادراك الكلى بالقوة العاقلة (قوله الكتاب) أى الذى يقع فيه الترتيب والملاحظة والمكتسب الذى يترتب عليه الكسب (قوله والمحسوس بالواسطة) أى الامور المدركة بالحواس سواء ما تظاهرت أو بالباطنة فالقوة العاقلة تدركها واسطة اندراك تلك الحواس لها لكن التعقل قاصر على ما يدركه العقل بذاته وهو الكليات وهذا هو المراد هنا لان هذا الادراك هو الكسب والمكتسب فخرجت الادراك الثلاثة الباقية ولما كانت الطرفة حينئذ على حقيقتها لان الكليات حاصلة في العقل

(قوله صورة منه) التبادر ان منه متعلق بصورة وحيد فكون المعنى صورة ناشئة ومكتسبة منه فقط في أن الصورة المفصلة اكتسبت من الصورة المجملية مع اننا نتوصل لمعرفة الجملة الالهة بالصورة المفصلة والجواب ان في الكلام حذافون بمعنى عن أي الصورة كما حكي عنه أي ان الصورة المفصلة بحكاية (قوله بهما تمازا الانسان عن غيره) اراد بالانسان الماهية المجملية والمراد بالغير جنس الغير لا عن كل غير لان تميزه بالحيوان لا يميزه عن كل غيره وكذا تميزه بالاضاحل بالفعل ثم تميزه بالحيوان الناطق بتميزه عن جميع الغير في أنه اذا تصور الانسان بالموجود فهو تميزه عن المعدم وأما تميزه بالممكن العام الصادق بالموجود الواجب وغيره بالمعدم الممكن فتميزه عن المستحيل فقط والحاصل ان تميزه بما ذكره تميزه عن شيء لم يتصور بهذا العنوان

(قوله سواء كان نفس ماهية الشيء) وهو في التصور بالكنه بان تتمثل ماهية الشيء في العقل بحيث تكون مرآة للاختلاف ذلك الشيء وقوله أو شجائه وهو في التصور بالوجه والصورة في التصور بالكنه عن عين ماهية المدرك في الحيوان الناطق عين ماهية الانسان والتغاير بين المرأة والمرءى اعتبارا بالاجال والتفصيل والظاهر ان مرادهم التعميم بناء على المذهب من من يقول بان الحاصل في الذهن عين الماهية ومن يقول انه شجاء (قوله على الحقيقة) (٦٠) أي لا بمعنى عند (قوله على لزوم الاضافة) الى محله بالحصوله والاضافة الى متعلقه وكتب ايضا

قوله على لزوم الاضافة
الح أي التنبه على أنه
لا يطلق عليه الصورة الا
ما اعتبر حصولها به يعلم
أنه اختلاف عبارة
تدبر (قوله لان المراد
الح) أي المراد به قول
الصورة اتصافه بما هو بقوله
اباهن المبدأ الفاض
أما نفس الحصول فلم
يقبل به أحد (قوله أمان
قال الح) ذهب جمهور
المتمسكين بالنكرين لوجود
الذهي الى ان العلم اضافة
مخصوصة بين العالم والمعلوم

فليس معنى تصورنا الانسان الآن ترسم صورة منه في العقل بهما تمازا الانسان عن غيره عند العقل
الشيء ما يكون له لا تمازا سواء كان نفس ماهية الشيء أو شجائه والظرفية على الحقيقة • ثم العلم ان
كان من مقولة الكلف فالمراد الصورة الحاصلة • فاما جعله نفس الحصول التنبه على لزوم الاضافة وان
كان من مقولة الاتفعال فهو على ظاهره لان المراد بمحصل الصورة في العقل اتصافه بما هو بقوله اباهن وأمان
قال ان العلم تعلق بين العالم والمعلوم وصفة حقيقية ذات اضافة فلم يقل بالصورة الا الامام الرازي هذا هو القدر
الضروري في هذا المقام والتعرض لتفصيله خروج عن الكلام (قال الشارح فليس معنى الح) تصور
المعنى الكلي في مادة جزئية فلا يضاع والتعبير بالمحصن لردعي من ذهب الى أنه مجرد اضافة (قال الشارح الا ان
ترسم) الارشاع في اللغة الامتثال والتكبير والدعا وشي من هذا لئلا يناسب المقام ولعلمهم اخذوا من الرسم معنى
العلامة واستعملوا بمعنى الانطباع والانتفاش والمراد ان تحصل لا انتفاء الانطباع حقيقة واختاروا بتصوير
المعقول بالمحسوس (قال الشارح صورة منه) متعلق بصورة لتضمنه معنى الاشعار والحكاية أي صورة حكاية
منه لانشئة لانه لا يخرج العلم العقلي وفيه اشارة الى أنه لا يجب مطابقتها وان يجوز ان تكون مساوية وأعم
وأخص ومباينة وفي اعاد في العقل من غير تفسير اشارة الى أن الظرفية على الحقيقة (قال الشارح بهما تمازا
صفة كاشفة لصورة اشارة الى وجه الخلاق الصورة على المعنى الحاصل في العقل فانها في اللغة بمعنى يكرر بمعنى كما
ان صورة الشيء سبب لامتناه في الخارج كذلك المعنى سبب لامتناه في العقل (قال الشارح عن غيره) أي

وهي المسماة بالمتعلق وبعضهم الى أنه صفة حقيقية أي موجودة خارجا ذات تعلق أمان قال بالوجود الذهي فذهب بعضهم
الى ان العلم الصورة الحاصلة وبعضهم الى أنه قبول الذهن لهما من المبدأ الفاض وبعضهم الى أنه اضافة بين العالم والمعلوم قاله أو الفتح (قوله أو
صفة حقيقية) أي موجود في الخارج ثابتة في محله ليست تابعة للعلوم كالصورة ولا اضافة (قوله فلم يقل بالصورة) اذ لا حاجة اليها بل يكون
التعلق بنفس المعلوم لا بصورته (قوله الا الامام الرازي) قاله قال في شرح [الاشارات ليس الادراك عبارة عن نفس تلك الصورة بل عن حالة
نسبية اضافة اما بين القرة العاقلة وبين ماهية الصورة الموجودة في العقل أو بينا وبين الامر الموجود في الخارج لكن الامام بعد ذلك قال ان
لقاتل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الادراك عبارة عن حصول حالة نسبية بين القرة المدركة وبين الموجود خارجا (قوله لردعي من ذهب الح)
أي لردعي من ذهب الى أنه صفة حقيقية ذات اضافة فهو حصر اضافي (قوله والمراد ان تحصل) أي المراد بالانطباع والانتفاش ان
تحصل الصورة لاحقة الانطباع والانتفاش الذي معناه ان هذه صورة انطبعت في الذهن لمقابلته اباهن ان الصورة انما تحدث في الذهن
بدون مقابلة شيء بل بطريق الانتفاع من الخارج وقوله واختاروه أي الانطباع وان لم يكن على حقيقته هذا لما ذكر (قوله لتضمنه معنى
الاشعار والحكاية) فمن اباهن الباء أو عن (قوله لانه لا يخرج العلم العقلي) أي العلم المتعلق بالكل لان الحكاية انما تعرض للشيء في العقل فليس
ناشئة عن الامر الخارجي (قوله وفيه اشارة الح) أي حيث لم تكن لتضمنه بل ان توافق وأن تختلف (قوله بمعنى يكرر) أي الى الامتياز

(قوله كانت صورة الشيء الخ) تمثيل للعقول المحسوس فالنطبع في المرآة مثال المحسوس لانفس المحسوس كما قال الشارح (قوله تنطبع فيها مثل المعقولات) المعقولات عبارة عن الماهية المجردة مثلها عبارة عما وقع به التميز كان ماهية أو شفاف ليس صورة زيد منطبعة في العقل ولا مثلها بل النطبع في الآلات كالبرص مثلها لانه قال تنطبع فيها مثل المعقولات والحاصل أن الكلمات مدركة بالعقل بمعنى أن صورها ومنها منطبعة فيه وأما الجزئيات فالحق انها مدركة بالعقل واسطة انطباع صورها في الآلات لا في العقل كما هو ظاهر الشارح وقد يقال قول الشارح تنطبع فيها مثل المعقولات غير حاصر ففيه إشارة إلى انها ينطبع فيها مثل المحسوسات فقوله في التعرف حصول صورة الشيء في العقل شامل لثل المعقولات وصورها وثل المحسوسات أي صورها فالمراد بالصورة ماهية الامتياز كان ماهية كلى كالحیوان الناطق بالنسبة للانسان أو وصفا خارجيا كتبنيها بالكاتب بالقوة أو كان غير ذلك مما تقدم أو كان مثلا الجزئي كما في المحسوسات فالحاصل في العقل ليس هو الصورة الشاهدة بل مثالها فليس النطبع في العقل خصوص مثل المعقولات وبعد هذا كله فهذا تعريف العلم بالحادث اذ يقال عقل وحصول الا في حق الحادث والحاصل أن جميع الجهليات المركبات في اصطلاح أهل هذا الفن يقال لها علم لان قولهم الصورة الحاصلة أي كانت مطابقة أو لا والمراد بالحصول ما يشتمل الظن والجزم ولا يقصر على الجزم في ان العلم انما يضاف لصاحب وقد أضافه هنا الصورة فلا يعقل ان الحصول من أفراد العلم لان الحصول صفة للصورة وأجيب بأنه ليس المراد مطلق الحصول (٦١) بل الحصول بقيد كونه في العقل (قوله فقوله العقل) وهو الخ مفرع على قوله اما التصور فهو الخ (قوله إشارة إلى التعرف مطلق

كانت صورة الشيء في المرآة لأن المرآة لا يثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات فقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريف مطلق التصور دون التصور فقط لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر أمرين أحدهما التصور المطلق عن جنس الغير سواء كان عن جميع الأغيار أو لا ولا يشكلت تصوريه بالشيء الممكن العلم لان زيد امتياز بهذا الوجه عام بعقل بهذا الوجه وإن كان متصفا به في الواقع (قال الشارح كانت صورة الشيء الخ) في الصراح ثبوت وثبات برجاي بون تشبيه للحصول العقلي بالحصول الحسي وهو متحقق عند الطبيعيين فان الرؤية عندهم بالانطباع تمثيل عند الارياضين القائلين بالانعكاس (قال الشارح الامثل المحسوسات) في الصراح مثال بالكرمانند مثل بختين وسكون جماعة والمراد بالمحسوسات البصرات (قال الشارح مثل المعقولات) الاقتصاد على ذكرها يدل على ان التعرف في التصور العقلي والمراد بالمثل اعم من أن يكون نفس ماهية العقول أو شفافه (قال الشارح فقوله الخ) تعريف على تعريف التصور عاذا ذكر وانما قال إشارة لان الظاهر كونه تعريفًا للتصور الساذج (قال الشارح لانه لما ذكر الخ) أي لما ذكر هذا الفخذ ذكر أمرين ولما كان المراد من التصور فقط التصور الساذج كان ذكره بذكره ويتناول ما يتعرض لبيان خلاف التصور المطلق

فقط (أي هذا القدر قوله لانه لما ذكر الخ) بيان لوجه الإشارة قد دفع به ما يقال ان مطلق التصور لم يتقدم فيه عود الضمير على غير ذلك

(قوله سواء كان عن جميع الأغيار) كالصورة الحاصلة من الحد التام أو لا كالصورة الحاصلة من التعرف بالاعم (قوله ولا يشك الخ) أي لان ما ذكر لم يميز عن جنس الغير (قوله وان كان متصفا به) ضمير كان عائدا على ما من قوله عام بعقل (قوله برجاي بون) رمعناه على وحاي معناه محمل وبون الكسونة أي الكسونة على محمل واحد (قوله تمثيل عند الارياضين) لان المرئي نفس الشيء بطريق الانعكاس لامثاله الا ان الواهمة بخفية اعتياد النفس ادراك المرئي في جانب يقابل الباصرة أدت النفس ان المرئي منطبع صورة في المرآة وهذا القدر كاف في التشبيه (قوله بالانعكاس) أي انعكاس الاشعة من سطح المرئي إلى الرطوبة الجليدية (قوله مانند) أي واحد (قوله والمراد الخ) أي ليس المراد كل محسوس اذ لا تنطبع المجموعات والذوات والموسومات والشمومات (قوله للتصور العقلي) أي تصور الامر الكلي (قوله تعريف على تعريف التصور عاذا ذكر) لانه تعريف للتصور المطلق واذا كان كذلك فتعريف المصنف كذلك (قوله لان الظاهر الخ) لانه المناسب للقيام (قول الشارح لانه لما ذكر الخ) بيان لوجود المصحح بعد بيان وجود المقضي بالتعريف على ما سبق (قوله أي لما ذكر هذا الفخذ) أي لفقد تصور فقط فالمن الحكاية وانما قال ذلك لان المقصود الذي هو المعنى هو التصور الساذج كما في قوله ولما كان المراد الخ لكن لا ينافي تضمن الفخذ لهما (قوله ولا لم يتعرض لبيان) أي لم يتعرض الشارح لتشبيهه عليه كآبته على المطلق بقوله لان المقيد انما كان منذ كونه الخ

(قوله لأن المقدار) دليل على ما دعاه من أنه ذكر أمرين ولكن ذكر المقدار لاحتياج الدليل فلذا لم يعم عليه دليل لكونه صرح به بخلاف المطلق وحاصل ذلك أن المقدار كل والمطلق جزء ويلزم من وجود الكل وجود الجزء فقد تقدم مرجع الضمير ولكن ضمنا فان قلت أن لزوم الجزء لكل ضروري لاحتياج الدليل قلت أن ما ذكره بقوله لأن المقدار تنبيه لكونه ضرورياً في نفسه فناء لأنه دليل اذ لا يقام بالأعلى النظريات (قوله بالضرورة) تطلق الضرورة على الوجوب وعلى البقاء وبصريح إرادة كل فيصعق أن يراد بها الصمم والقطعية أي قطعاً والبهاء من جهة ما قلنا من لزوم الجزء للكل فان قلت غاية ما ظهر في هذا صحة عود الضمير للمطلق لكن يلزم عليه ترجيح المرجوح لأن الصريح أقوى فها هو الجدول عنه إلى غيره فالجواب أن محل كون ترجيح المرجوح خطأ ما لم يوجد موجب ترجيحه وقد وجد هنا موجب لرجيحه وهو أن عود الضمير لهذا الراجح يلزم عليه كون التعريف غير مانع فلها نوجب الأول (قوله فذلك) الفاء التعليل وهو تعليل لحذفه والأصل لم عدلت عن الرابع إلى المرجوح

(قوله لأن المطلق يتناقض المقيد) (٦٣) أي إذا أخذنا مع وصف الإطلاق كإحدى كره (قوله ونبيه) أي الشارح بقوله بالضرورة

(قوله ونبيه على ذلك) أي على ذكر المطلق -
تنبيه لأن الضروري يحتاج لنفسه فقط لا الاستدلال وقوله ومنشأ الاشتباه أي فهم المناقاة (قوله عدم الفرق) فذات المطلق لا تتناقض بالمقيد بخلاف ما إذا قيد وصف الإطلاق (قوله بين ذات المطلق) وهو الذي هنادونه مع وصف الإطلاق (قوله ابطال السند) وهو سوا لرفع المدعى إلى العلم وهو سائل مع المصير مع أنه لا يشبهه سواه إذ لا احتمال للعود إلى الرابع حتى يبطل به أيضاً

لأن المقدار إذا كان مذكورياً كان المطلق مذكورياً بالضرورة وثانيهما التصور فقط الذي هو التصور اللاحق فذلك الضمير إما أن يعود إلى المطلق التصور أو إلى التصور فقط

(قوله فذلك الضمير إما أن يعود) أقول فان قيل لم لا يجوز أن يعود إلى العلم قلنا فلامعنى لتوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي أن يقدم عليها فان قلت مطلق التصور مرادف للعلم كإبصاره فما الفائدة في الافتتاح فان في كونه مذكورياً كره فناء لأن المطلق يتناقض المقيد ونبيه على ذلك أنه ضروري ومنشأ الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق ونبيه مع وصف الإطلاق (قوله فان قيل لم لا يجوز الخ) منع لخصر العود فيبدأ كره والجواب إبطال السند المأوى إذ لا احتمال للعود إلى الرابع ولهذا ورد الفاعل قوله فلامعنى أي لو عاد إلى العلم فلامعنى الخ والرجل على إثبات المقدمة المنوعة وهم (قوله لتوسط تعريفه بين القسمين) لم يقل لتوسط القسم بين العلم وتعرفه مع تلازمهما السبقية القسم في الذكور كون التقسيم مقصوداً بالذات (قوله بل ينبغي) إضراب عن قوله لامعنى الخ تنبيه على أن أحد محتمليه أعني التأخير وإن كان جائزاً لكنه لا ينبغي لأن المقسم إن كان معلوماً بوجه يعني التقسيم بغير تعريفه وإن كان مجهولاً فلا بد من تعريفه ولا يمكن تقسيمه إلا أن يكون الوضع مطابقاً لطبعه فينبغي التقديم في الذكور ما قبل أن التوسط يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم فما لا ينبغي أن يوسط به في الكلام (قوله فان قلت الخ) استفسار مسترب على اعتبار العود إلى مطلق التصور وإن الاستهتام على حقيقته وإن جعل انكاراً كان إبطاله بطريق النفس باستلزامه إبطالاً وهو عدم القاعدة ويجوز أن يجعل معارضة (قوله فما الفائدة الخ) فان المتعارف تقديم التعريف على التقسيم إن لم يكن معلوماً بوجه يعني التقسيم أو كره أن كان معلوماً بالافتتاح بالتقسيم المشعر على سبيل المقسم ثم الاتيان بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر باحتياجه إلى التعريف مع توسط مرادف فلامعنى فيه

المحصر (قوله إذ لا احتمال الخ) تحقيق لمساواة السند للتعوان كان مفهوم مع المحصر أعني تدبر (قوله ولذا أورد الخ) (قوله أي لكونه ابطالاً للسند) أورد الفاء المقيدة لتصرع ما بعده على ذلك السند ولو كان إثباتاً للمقدمة لما كان لها وجه فاقول به وهو قوله لسعة القسم في الذكر يعني أنه لما كان القسم سابقاً في الذكر وكان المضمر هو الضميرين التعريف المتأخر كان المانع توسط التعريف لا توسط القسم فعدم المعنى أعني أن يسمي توسط التعريف (قوله وكون التقسيم الخ) فلكونه مقصوداً بالذات يكون لتقديم القسم معناه وهو الإشارة إلى قصد الذات (قوله وما قبل أن التوسط الخ) أي قبل دفع أن المقسم إن كان معلوماً الخ لا ينبغي أن يذكر في الكلام لأنه مخالف لطبع وهذا الاتيان كون التقسيم مقصوداً بالذات فيكونه معنى كسبتي تدبر (قوله يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم) أي لانه المصدق بيان الحاجة قدون التعريف (قوله فما لا ينبغي أن يوسط به في الكلام) أي لا ينبغي أن يذكر توسط الكلام لانه مخالف لطبع مع حصول هذا التنبه جعل التعريف مطلق التصور (قوله المشعر باحتياجه) أي من حيث أنه تعريف غير مرادفه (قوله مع توسط مرادف) أقول وبطلان كان تعريفه فاعلم بتعريف مرادفه لا تعريفه فاعلم

(قوله في ذلك المذكور) إشارة إلى أن الاتيان بأشارة العبد لا اعتبار بمذكور امتنع ضيا (قوله إما التنبيه الخ) مقابلة قول السيد بعد أو التنبيه. وأما قول المحقق وعدم الخ فهو داخل في هذا وأما بقوله إما أن الجواب واحد مردد بناء على عدم الاحتياج للتعريف أو الاحتياج إليه فلا مرد أن السؤال إن كان انسيب فاللازم والتنبيه يدل أو وإن كان واحدا فاللازم حذف أحد التنبيهين وقوله وهو حاصل الضمير عائد على كون التقسيم وقوله وعدم عطف على كون وقوله ونك اسم الإشارة عائد على عدم كون الخ (قوله ونك حاصل ضمير يعرف مرادفه) بخلاف ما لو ترك التعريف رأسا وبظهر فائدة تعريف المرادف (قوله ولو بعد التقسيم) غاية لقد رد على من قال كان يعرفه بعد التقسيم. (قوله تبع القسمه) أو التصور فقط (قوله فإن تعريفه) أي العلم بسبب تعريف (٦٣) مرادفه (قوله لما بالنسبة

إليه القصر) أي

الماخوذ من قوله التقسيم هو العلم المكتوب أيضا قوله لما بالنسبة إليه القصر فلا ينافي أن باقي المقدمات بيان الحاجة عمدة (قوله وإذا كان

العلم الخ) بيان لقول

السيد والتنبيه على أن

الخ وهو المعلوم عليه

لقوله ففسر كما ذكره

(قوله لمعرفة القسم)

تعليل تفسير المطلق دون

القسم وقوله بذلك متعلق

بفسر كما قال السيد

فسر مطلق التصور به

ليعلم وقوله لا يغيره

مفهومه وقوله ليعلم على

لصوغه لا يغيره وقوله

يحصل مع معرفة القسم

أي معرفته من الشهرة

وقوله بتقدير الشرط

وهو ما ذكره بقوله وإذا

بتقسيم العلم ثم تعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبيه على أن التقسيم هو العلم في بيان الحاجات دون تعريفه لأنه معلوم بوجه ما وذلك كافي في نفسه أو التنبيه على أن تفسير العلم بذلك مشهور ففسر مطلق التصور به ليعلم أنه مرادفه كما صرح بذلك في قوله تنبيه على أن التصور كما يطلق الخ فإن قلت تقسيم العلم إلى التصور فقط وإلى تصور معه حكم يدل على أن معنى التصور مشترك بين هذين القسمين بتقديره بآخران الحكم وتارة بعدم الحكم فتدعى بذلك أن التصور يطلق على ما يردف العلم وبم التصديق فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وأما المطلق التصور على

(قوله الفائدة في ذلك) أي الفائدة في ذلك المذكور إما بالتنبيه على كون التقسيم عمدة فيه وهو حاصل بالافتتاح بالتقسيم لأن شأنهم تقديم الأهم وعدم كون تعريفه عمدة وذلك حاصل بتعريف مرادفه لأنه لا يعرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا إليه بخلاف ما إذا عرف مرادفه الذي هو مذكور تبع القسمه فإن تعريفه حينئذ يكون مذكوراً بتعريف قسمه فقولهم دون تعريفه بيان لما بالنسبة إليه القصر وقوله لأنه الخ دليله والمقصود دفع ما يمتوهم من أنه كيف لا يكون التعريف عمدة التقسيم موقوف عليه (قوله أو التنبيه على الخ) فإن الافتتاح بالتقسيم مع أن الشائع تقديم التعريف تنبيه على أن تفسيره به مشهور فلا حاجة إلى ذكره وإذا كان العلم غير محتاج إلى التفسير ففسر مطلق التصور لمعرفة القسم بذلك التعريف لا يغيره ليعلم أنه مرادفه فله حينئذ يحصل مع معرفة القسم فائدة العلم بالمرادفه فقوله ففسر مطلق التصور معطوف على قوله التنبيه على أن الخ بتقدير الشرط هذا هو التوجيه الظاهر الحقيقي للقبول وللتأطرين في هذا المقام كليات لا يليق أن تنقل (قوله فإن قلت الخ) اعتراض على قوله ففسر مطلق الخ وحاصله أنه لا حاجة للعلم بالمرادفه الخ (قوله فقد دع الخ) لأن معنى التقسيم ضم قيود مختلفة أو متباينة إلى القسم وههنا قد ضم القيود إلى التصور فلم يكن مرادفاً للعلم بل يكن التقسيم تقييماً للعلم وأما الاعتراض بأن اللازم من ذلك أن يكون المراد منه ما واحد إلا أن يكون المعنى الموضوع له واحد أفدفع عن بان الظاهر في الإطلاق الحقيقة وذلك كافي في المقام الظني (قوله فلا حاجة في ذلك) أي في العلم بالمرادفه التي تعريف مطلق التصور الذي هو غير مقصود ولا تعريف التصور فقط الذي هو المقصود (قوله وأما المطلق الخ) جواب بدخل مقدر وهو أن المقصود من تعريف مطلق التصور التنبيه على اشتراكه بين المعنيين ومرادفه العلم والتقسيم لا يبعد إلا الأخير كما يدل عليه قول الشارح تنبيه على

كل الخ وبهذا التقدير اندفع ما قبل أن قوله ففسر الخ زائلق الجواب بل هو منه لبيان فائدة تعريف المرادف المسؤول عنها (قوله اعتراض على قوله ففسر الخ) لكن قوله بعد فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط يبدأ بانه اعتراض على الشارح إذ لم يتعرض السيد لقوله تعريف التصور فقط وقد يقال إن التعرض له غير لازم في ورود الاعتراض على كلامه هو كما يعرف بالتأمل (قوله فلو لم يكن مرادفاً للعلم الخ) اندفع به ما يقال إن التقسيم امتحيد على أن التصور مشترك بين القسمين كما أن العلم كذلك ويجرد اشتراك القسمين بين القسمين لا وجب رادفه ما كان الحيوان والجمم مشتملا من كثر بين الإنسان والفرس مع أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا فلا يصح قوله قلت الخ (قوله والتقسيم لا يبعد إلا الأخير) فيكون تعريف المطلق محتاجا إليه لفائدة الأول وحاصل جوابه قدس سره أنه لا يبعد وليس ذلك مراد الشارح كما يدل عليه قوله كما يطلق في مذهب المشهور الخ حيث جعله مشبها مفرغا عنه

(قوله لا جازئ الخ) أي لا جازئ أن يحكم بعدود ما الخ (قوله لا جازئ) بالرفع مبتدأ وأن يعود فاعل سمد الخبر ويصح البناء على الفتح وإن يعود خبر قطعا فالفاعل سمد الخبر لأن لا ذاعلت لا تعمل إلا في مبتدأ وخبر يحق أن لا شرط البناء على الفتح أن لا يكون اسمها عاملا فيها بعدها (قوله لم يكن التعريف حائما) وعده منعه بالمثل قبل كونه نعر في التصور فقط وثبت كونه نعر في المطلق (قوله فتعين أن يعود الخ) نعر يعز على محذوف وهو ما قلنا في قوله لم يكن مانعا فان قلت انما يطل عوده على التصور فقط ولا يبرز من ذلك عوده على المطلق لجواز أن يكون هناك ثالث يعود عليه الضمير فالجواب أن الفرض أنه لا ثالث في الوجود فتعين حيث أن يعود على التصور المطلق فان قلت معنى عوده على المطلق عند انتفاع عوده على التصور فقط غير مسلم لجواز عوده على العلم في قول المصنف العلم اما تصور الخ فالجواب أن ذكر نعر يف التثنية بين قسميه مما بعد عتافه عتائه المتعم فان قلت مطلق التصور مرادف لمطلق العلم فانظر رانته في العينية فقد وقعنا فيه (٦٤) والجواب مسلم لكن التوسط على هذا ضعي لا صريح بخلاف لو عاد العلم فان التوسط

عليه صريح فيوقع في العبث فالوسط من حيث أن التصور ضمني من حيث مرادفته للعلم لا صريح كافي العلم (قوله وانما عرّف مطلق التصور الخ) أي مع أنه مذكور ضمنا والمذكور صراحة انما هو التصور الساذج فهو أرفع وأقوى فتعريف المصنف لمطلق التصور الذي هو مرجوح ترجيح المرجوح بل مرجح هذا حاصل السؤال وأجاب عنه الشارح بقوله وانما عرف الخ فعلة ترجيح المرجوح هو التثنية على أن التصور الخ (قوله وانما عرف الخ) انفسره بقولنا وانما جعل

لا جازئ أن يعود الى التصور فقط لصديق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان نعر في التصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين أن يعود الضمير الى مطلق التصور دون التصور فقط فتكون حصول صورة الشيء في العقل نعر بفاله وانما عرّف مطلق التصور دون التصور فقط مع أن المقام يقتضي نعر يفه تنبيه على أن التصور كما يطلق فيها هو المشهور على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج ما يقابل التصديق فذلك معلوم من المعارف المشهورة ولا يستل في تعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم اذ لم يعلم منه الاطلاقه على المعنى المشترك دون الاطلاقه على خصوصية القسم الاول قلت الحال كاذ كرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم اذ ربما يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر عن قريب أن التصور الخ حيث أورد كلا الأمرين تحت التنبيه (قوله ولا تقسيم الخ) لادخله في دفع السؤال المقد بل افادته أمرًا ثابتا يتعلق بالمقام (قوله الحال على ما ذكر) من أن التقسيم كاف للمعنى المرادفة (قوله لكن في التعريف تنبيه الخ) فالمراد بالعلم في قوله ليعلم أنه مرادفة العلم المستغاب بالتنبيه (قوله ولهذا التنبيه فائدة) وهي عدم ورود الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور (قال الشارح لا جازئ أن يعود) ان قرئ بالرفع فهو من القسم الثاني للبناء وان قرئ بالفتح كما هو المشهور فهو اسم لا للتبرئة وأن يعود خبره والمعنى لاس جازئ عوده ولا يجوز حيث شأن يكون أن يعود فاعله وكلة لا استغنت بقا على الاسم عن الخبر كاستغناء المبتدأ في ما قائم زيد بالفاعل وان استقرجها بعض الأذكاء لان عملها عمل ان فهي من نواضع القسم الاول من المبتدأ وان سقط تنوينه اما لئلا يحوذ الايجوز لان شرط البناء أن لا يكون اسمها عاملا واما لاضافة فاعله في موضع الخفض فلا يكون فاعلا سمد الخبر (قال الشارح) وانما عرّف مطلق التصور الخ) ماسبق بيان لمصم كونه نعر يف مطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان له جمعه فلذا قال دون التصور فقط يعني انما عرّف مطلق التصور دون التصور فقط مع أنه المقصود بالترتيب تنبيه على المرادفة مع حصول المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله ففسر مطلق التصور ليعلم أنه مرادفة فان مقصوده قدس سره أنه فسر مطلق التصور دون العلم كما يدل عليه عبارة السؤال

التعريف لمطلق التصور لانه يقتضي جعل التعريف لتصور الساذج بل نقول معناه وانما عتني المرافع تعريف كذلك

• أطلق التصور (قوله تنبيه على أن الخ) ظاهر عبارة الشارح أن كون التصور يطلق على المعنى الاعم لاستغناء المتن مع أنه • تغلغله لانه قال العلم اما تصور فقط أو تصور معه حكم ويحجب بأن قوله تنبيه على ما استغنى عنه (قوله فيما هو المشهور) أي في الاما لا الذي هو المشهور رأى حالة كون هذا الاطلاق من جهة الاطلاق المشهور فالاطلاق المشهور بلا حظ كليا (قوله أعني التصور الخ) أي الشارح بهذه العناية اشار إلى أن قوله على ما يقابل الخ ليس المراد مقابلة الاعمال لا لخص بل المراد مقابلة الشيء لبيان كاهو المتبادر

معلومات من الشهرة تندر (قوله وهي عدم ورود الخ) كما سأل في كلام السيد (قوله لا يكون اسمها عاملا) الا ان يقدر عليها قبل عمله (قوله فان مقصوده قدس سره الخ) كما علم من قول المحقق سابقا واذا كان العلم غير محتاج الخ

(قوله كذلك بطلق) أى يطلق الحلافاً مثل الاطلاق الاول في كونه حقيقياً (قوله على ما رادف) أى على معنى يرادف العلم وفيه أن المرادفة من أوصاف الالفاظ لا المعاني وأجيب بأن في الكلام حذف أو الاصل كذلك يطلق لفظا التصور على معنى يرادف دالة العلم وهو لفظ علم وقوله وبم التصديق حينئذ صفة جرت على غير من هي له لان عموم التصديق من أوصاف المعاني أى وذلك المعنى بم التصديق الخ بخلاف المرادفة فانها من صفات الالفاظ (قوله على ما رادف العلم) ان قلت لان استعماله للترادف لجواز أن الانقسام باعتبار الأفراد فيقول المصنف العلم أى أفراد العلم الخ وهذا لا يتناقض مع مفهوم العلم غير مفهوم مطلق التصور فلا يصح الترادف والجواب أن الانقسام إنما يكون للمفهوم الكلي كما هو قاعدة التقسيم ومما أوضح السؤال أن أفراد الكاتب بالفعل عن أفراد الصاحب بالفعل ومع ذلك غير متضمن في المفهوم (قوله فهو اسناد الخ) الاستناد عند الخاصة ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فائدة عامة فمفهوم صفات الالفاظ لأن المراد ضم الكلمة انضمامها للمعاني تماها لحوان الناطق وغلام يدنو نحوهما من كل مركب توصفي أو تصديقي ليس فيه اسناد نحوي وعند أهل هذا الفن هو الانسبات والمعنى أن الحكم أنسب أمر آخر وهذا الانسب تحت نوعان لثلاثة بينهما الشارح بقوله إيجاباً أو سلباً أى اسناد إيجاب أو اسناد سلب فهو بيان لنوعى الاسناد (قوله اسناد أمر إلى آخر) اعلم أنه لا بد من الاستدلال والمستند من اتحاد وتعارف فلا بد من تفرار في المفهوم والالكان الحكم لأفائدة فيه واتحاد في الماسدق والالكان بالخطا إذا نقلت الإنسان جهر فهذا باطل لمجانبة أفراد الانسان لأفراد الجهر وكما ذاق في الاول الانسان بشر لانهم موضوعان للعيون الناطق فهذا (٦٥) لأفائدة فيه ولا تغفل بشر موضوع

كذلك يطلق على ما رادف العلم وبم التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم فهو اسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً وإيجاب

(قوله وأما الحكم فهو اسناد أمر إلى آخر) أقول هذا بم الحكم الحلي والاتصالي والاتصالي إيجاباً أو سلباً (قال الشارح وأما الحكم فهو اسناد الخ) تعديل لقوله وأما التصور بيان للجزء الثاني من القسمين في الصراح الاسناد تكيده نادى جبري راجح يزي وفي العرف ضم أمر إلى أمر آخر بحيث يفيد فائدة عامة وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقاً فعلى الاول قوله إيجاباً أو سلباً بيان لنوعيه وعلى الثاني يفيد لاختراجه ماسوى النسبة الخبرية في الصراح وجوب لازم شدة والإيجاب متضمنه والسلب يروى وفي التاج الإياع أفكندن والانتزاع ركندن والمناب لاختار المصنف رحمه الله أعني كون الحكم فصلاناً بفرض كلهما للمعاني القوية المنبئة عن كونه فعلاً ولا يتعرض للتفصيل ههنا فان التفصيل مذكور بعده (قوله هذابم الحكم الحلي الخ) قد عرفت أن الحكم في الحرف الذي رتبته إنما الحكم بينهما بالاتصال أو الانفصال فالحكم عندهم ثلاثة أقسام (قوله إيجاباً أو سلباً) تفصيل لأقسام الثلاثة أى إيجاباً كان ذلك الحكم

لهادى البشره اذا علمت هذا الفاعل ما تاتي أفاها الشارح بقوله اسناد أمر إلى آخر مغايرة لمحبب المفهوم لا يجب الماسد قبل الماسد فان امانتاً وان نحو الكتاب والخاصة بالقوة أو يكون أفراد الحصول أعم نحو الانسان حيوان ولا يتأني أن تكون أفراد الموضوع أعم من أفراد الحصول وسواء كانت

(٩ - شروع النسبة) بالذات أو بالاعتبار كما في شعري شعري وحالتي حالتي جواباً لما قال أنت تغيرت حالتك أى حالتي التي أنا عليها الآن هي حالتي التي كنت تعهد هاتمي سابقاً (قوله والإيجاب هو إيقاع الخ) المستند من هذا أن الحكم فعل وسأني أن الخلق أنه كف فن قال أنه فعل نظر إلى لفظ الإيقاع كإيقاعه وأما على التحقيق من أنه كيفية والإيقاع معناه ادراك الوقوع أى إدراك أن النسبة واقعة فهذه العبارة مصروفة عن ظاهرها والادراك كيفية مفهوم الأمور الوجودية كما تقدم لأنه عبارة عن الصورة الحاصلة

(قوله تسمية) الاتساق الاعتماد ودان إعطاء جبري راسخاً ويجزي على شئ (قوله ضم أمر إلى أمر آخر) قال في حاشية الحاشي المصادر الثلاثة أعني الاسناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر إلى المفعول وهي الحالة التي بين الكلمتين أو مبدوليهما وهما المراد هاتما بين الدولتين وهو النسبة التي هي عبارة عن الثبوت والاتساق وما قال بعد وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقاً على بخلافه على الاول فهو بمعنى النسبة التامة الخيرة وقد يقال إن النسبة للمعنى المصدري وكذلك الضم تدبر (قوله بحث يفيد فائدة عامة) بانه يكون حكايه عن شئ أذهي المقصد فخرج الانشائية والتقييده (قوله لاخراج الخ) لان الإيجاب والسلب عندهم خاصان بادراك النسبة التامة الخبرية (قوله شدة) معناه الصيرورة أى الوجوب صيرورة الشئ لازماً وقوله رودن معناه ارتزاع وأفكندن معناه الاقواء وركندن الافاع (قوله أن بفرض كلهما) أى الاسناد والإيجاب والسلب والإيقاع والانتزاع ولا يفرض الاسناد بالضم الذي معناه الانضمام ولا بالنسبة ولا بالإيقاع والانتزاع ادراك الوقوع والسلب والإيجاب والسلب بالادراك أيضاً (قوله ولا يتعرض للتفصيل) أى بين مذهب الحكماء وغيرهم تدبر (قوله مذكور بعده) سيأتي في الشارح (قوله ثلاثة أقسام) حلي واتصالي واتصالي

(قوله هو ايقاع النسبة) أي ادراك أنهم واقعة أي مطابقة لما في الواقع ونفس الأمر على طريق الجزم أو الارجحان ونفس الأمر هو نفس الشيء فنعني قوله هذا الشيء ثابت في نفس الأمر أن ذلك الشيء ثابت في نفسه وحده ذاته بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض ومعنى ذلك هنا أن النسبة أعني ثبوت القيام زيد ثابتة في نفسها بقطع النظر عن فرض الفارض واعتبار المعتبر وقيل نفس الأمر هو الوجوه المحفوظ وقيل علم الله بعدد ما يرجع هذا الكلام إلى قول من يقول الحكم ادراك أن النسبة الكلامية مطابقة للنسبة الخارجية (قوله انتزاعها) أي انتزاع النسبة أي ادراك أنها غير واقعة أي غير مطابقة للواقع ونفس الأمر (قوله فإذا قلنا الإنسان كاتب وأليس يكاتب) ليس القول الأول مسلط على الاثنين معاً والأول الثاني يدينهما أي أفاد أنه قول واحد مرددين بينهما وليس كذلك بل الثاني معطوف على تقدير قول بخلاف أي وقلنا الإنسان ليس الخ فهو قول ثان لأنه من جملة القول الأول (قوله فإذا قلنا الإنسان الخ) أن كان المراد فإذا تلفظنا فلا يلزم من التلفظ بالحكم لجواز أن يحياح اللفظ الشك وإن كان المراد فإذا أحكمنا فإباده من قوله فقد أسندنا متاع لمافيه من التكرار وأوجب لاختيار الشق الثاني والمراد فقد أسندنا المتألفاتنا أو فغننا نسبة الخ (قوله فقد أسندنا الكتاب) أي أفدنا المتألفات أننا أنبنا الكتابة فليس فيه تحصيل الحاصل كما تقدم (قوله وأوقعنا نسبة ثبوت الكتابة) بمعنى أننا أدركنا أن نسبة الكتابة مطابقة لواقع وهو غير مطابق لما تقدم لأنه قال فقد أسندنا الكتاب وأوجب به أي هذا إشارة إلى أن المقصود من الحصول الوصف أي فالمراد من (٦٦) الكتاب الكتابة (قوله وأوقعنا الخ) تفسير لقوله فقد أسندنا وقوله نسبة ثبوت الخ بالإضافة

ليسان (قوله وهو الإيجاب) أي الإيقاع هو الإيجاب فالضمير عائد على مقدم معنى وهذا بيان لتوحي الاستاد (قوله أو فغننا نسبة ثبوت الخ) هذا يفيد أن النسبة في القضية الإيجابية والسلبية واحدة وهي الثبوت (قوله فلا بد منها) أي في أسناد الكتاب

هو ايقاع النسبة واللب هو انتزاعها فإذا قلنا الإنسان كاتب وأليس يكاتب فقد أسندنا الكتاب إلى الإنسان وأوقعنا نسبة ثبوت الكتابة إليه وهو الإيجاب أو فغننا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا أن يدرك أولاً الإنسان أولاً فأنهم أسطحو على ذلك وإن كان ذلك في السلب رفع الحمل والاتصال والانفصال (قال الشارح فإذا قلنا الخ) تصوير لمعنى الحكم في جزئ واختار الحكم الجلي لأنه أكثر (قال الشارح وأليس يكاتب) معطوف بتقدير قلنا قلنا وليس معطوف على كاتب فله حثثه بغير التردد إلى الحكم (قال الشارح فقد أسندنا أي أفدنا بهذا القول الاستاناد كقولنا في أفدنا ايقاع نسبة ثبوت الكتابة إليه والظاهر ثبوت الكتاب لأنه تسامح بكريد الاشتقاق مقام الشق لأنه المقصود بالاثبات وكذا في رفعنا وقوله أوقعنا أو فغننا تفسير لا أسندنا فله ليس الاستاد فهم ماسوى ايقاع أو رفع (قال الشارح فلا بد منها) أي في استادال كاتبا إلى الإنسان (قال الشارح أن يدرك أولاً الإنسان) لم يقل مفهوم الإنسان للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحادهم مع الأفراد

للاسان (قوله الإنسان) أي مفهوم من حيث تخفقه في أفراده لا من حيث ذاته متلا بخلاف الحصول أو المراد ثم الإنسان الأفراد المتحقق فيها المفهوم فالجواب أن المنظورة في الموضوع الأفراد وأما الحصول فالمنظورة فيه المفهوم ولذا أتى الشارح بمفهوم في جانب الحصول دون الموضوع

(قوله أي أفدنا) إنما قال ذلك لأن المراد من القول الاستاد في التكرار (قوله لأنه المقصود بالاثبات) ولو كان الذات مقصودة بالاثبات لكان مفهوم الناطق شيء له الطق وهو عرض عام (قوله للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحادها الخ) هو ههنا الحينية ليست قيداً في موضوع المحصورة بل في العبارة عنه فقط فهو قيد في الثبوت فقط بأن يكون ثبوت الحكم باعتبارها في الاثبات بأن يلاحظ حال الاثبات ويعتبر في جانب الموضوع ولهذا قال فعلى الأول لا بد من ادراك المفهوم ولم يقل من حيث اتحادها لثبات وهذا اختيار المحقق الدواني حيث قال أن موضوع المحصورة لو حط على وجهه لصلح للانطباق على الأفراد ولذا يتحدى عنه الحكم بأنها بمعنى أنه لو لوط تلك الأفراد وجد ذلك الأمر منطبقاً عليها فتمت أحكامها وصح دخول السور الذي وهم الفردية ذلك الانطباق ورد بعض حواشيه بأنه حينئذ لا فرق بين موضوع الطبيعة وموضوع المحصورة وقرق الزاهد بان موضوع الطبيعة هو المطلق بأن يلاحظ المطلق مطلقاً من غير أن يؤخذ الاطلاق قيداً ولا لا يكون مطلقاً وموضوع المحصورة يؤخذ من حيث اتحادها مع الأفراد بمعنى أن الحينية قيد في الصار دون الموضوع وتحقيقه قلنا أن القيد فيها في الثبوت لا الاثبات وذلك لأن الحكم ليس الأعلى ما في النفس وهو الطبيعة لا الأفراد

(قوله ثم مفهوم الكاتب) هذا التأخير استحقاق فيصح تقديم تصور المحمول على تصور الموضوع وكذا تأخير ادراك ثبوت الكتابة عن الثاني أما الواجب تأخره أي الثالث عن الاثنين معا كل رابع أي كآخر الرابع عن الثلاثة لأنه عارض الثالث وتصور المعروض سابق على تصور العارض (قوله ثم وقوع تلك النسبة) أي تبديك وقوع تلك النسبة أي أن تلك النسبة واقعة أو ليست واقعة (قوله والانسان المتصور) هذا لانهم لا يفقهه وكذا يقال فيما بعده (قوله وادراك نسبة ثبوت الخ) لم يقبل والنسبة الحكيمة متصورة مع أنه المناسب لما سبق لأنه لو قال ذلك لتوهم أن تصورهما استقلال مع أنها انما تتصور تبعاً للطرفين (قوله وادراك وقوع الخ) لما كان هذا اللفظ محتملاً لمعتين تصور المضاف من حيث تقييده وهو مركب تقييد وتصور أن النسبة واقعة أي ناسئة في الخارج وهو المراد هنا قال الشارح بمعنى ادراك الخ ولا تغفل الثاني (٦٧) يرجع للدلالة لأن أن تسبق مع ما بعدها بمصدر لان

المنظورة الظاهر وحيث
فالاول تصور الثاني
نصديق فان قلت قد
تقدم أن تأخر النسبة
عن الطرفين واجتمع
أنه لا يعقل كون الاول
منسوبا والثاني منسوبا
إليه الا بعد تعقل النسبة
فالجواب أن التقدم
اغماهم من حيث الذات
والتأخر اغماهم من حيث
الوصف

ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة إلى الانسان ثم وقوع تلك النسبة وألا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة أو لا ثبوتها هو تصور النسبة الحكيمة وادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها بمعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة هو الحكم

(قوله ثم مفهوم الكاتب) أقول تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان كاتقصيه لفظه ثم ليس أمراً واجبا بل هو أمر استحقاق فان الاوليان بلا حظا فأتى أولاً ثم مفهوم الصفات وأما ادراك نسبة ثبوت الكتابة إلى الانسان فلا بد أن يتأخر عن ادراكهما معا (قوله بمعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة) أقول يريد به أن لا تنفي بادرال وقوع النسبة وألا وقوعها أن يدرك معنى الوقوع وألا وقوع مضاف إلى النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب تقييد من قبل الاضافة بل نفي بادرال الوقوع أن يدرك أن النسبة واقعة ويسمى هذا الادراك حكما إيجابيا وادراك عدم الوقوع أن يدرك أن النسبة ليست واقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا ولأن ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة الحكيمة

أو الانفرد والمفهوم أنه لا ملاحظة فعلية الاول لا بد من ادراك المفهوم وعلى الثاني لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم (قال الشارح ثم نسبة ثبوت الكتابة) أي ثبوت الكاتب من حيث أنه رابطة بينهما وان انضمام أحدهما إلى الآخر هو الاتصال أو الانفصال (قال الشارح ثم وقوع تلك النسبة) أي ثم ادراك وقوع تلك النسبة الحاصلة في الذهن بينهما في نفس الامر مع قطع النظر عن المحصول في الذهن أو ادراك عدم وقوع تلك النسبة بينهما في نفس الامر (قال الشارح فادراك الخ) تفصيل وتخيير بين التصديق والقضية فانه قد أشتبه على البعض وحاصله أن القضية من قبل المعلوم والتصديق من قبل العلم واكتفى عن بيان المغايرة في النسبة بالمقابلة على الطرفين (قوله تأخر ادراك الخ) أي التأخر الزماني الذي يقتضيه لفظه ثم بناء على وضعه ليس أمراً واجبا في الحكم لجواز أن يدرك مفهوم الكاتب قبل ادراك الانسان وأما مجاوز ادراكهما معا فباطل لأنه لا بد من احضار الطرفين في الحكم والنفس لا تقدر على احضار الامرين

(قوله أو الانفرد والمفهوم
آلة الخ أي لان المتوجه
إليه بالذات هو الافراد
دون الطبعة لان الحكم
مناطق في المحصورات هو
المحسوسات (قوله
لا بد من ادراك الذات
من حيث المفهوم لان

المفهوم أنه في التوجه إلى الافراد فهي متوجه إليها بالذات وبالعرض تدبر (قوله من حيث أنه رابطة الخ) أي لا من حيث أنه مستقل لأنه لا يصح مع الاستقلال أن يكون متعلقا للحكم (قوله أي التأخر الزماني) أي لا الذي فله واجبا وتأخر مرتبة الوصف في ذاته عن الموصوف (قوله الذي يقتضيه لفظه ثم) وأما لفظ أو لا بد من ثم فلا يقتضيه انقلا فلا بد أن يدرك أولا الانسان ومفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان ووقال فلا بد أن يدرك الانسان ثم مفهوم الكاتب لفهم منه وجوب التأخر فكلية ثم مستقلة في افادته التأخر دونه (قوله وأما مجاوز ادراكهما معا الخ) رد على العصام بأن المراد في الوجوب في الحكم والحضور في الحكم لا بد أن يكون قصدا فلا بد أن يحضر واحد بعد واحد لأن يحضر معا فان النفس لا تقدر على احضار أمرين معا قدا

(قوله ورعماحصل الخ) اعلم ان مغارة الامر الاول أى تصور الموضوع والمحمول لثاني ظاهرة وكذلك مغارة كل من الاول والثاني لثالث ظاهرة وكذلك مغارة الاول والثاني للاربع وانما الخفاء بين الثالث والرابع لان النسبة قد كرت في الرابع كما أنها مذكورة في الثالث فلذا ميز الشارح بينهما بقواضيه وقوله ورعما الخ فلا شك ان من شك في نسبة القابل يصدق عليه أنه متصور لتلك النسبة ولا يصدق عليه أنه مدرَك لان النسبة واقعة وأليست واقعة عبارة عن جزئه بالنسبة وظنها يظهر ان الشاك لاحكم عنده وكذلك من ظن ان زيد قائم وتوهم عدم القيام جهة بحاج القيام عندهم بذلك الاحجاب لأدراكه أن ثبوت القيام مطابق للواقع ومن جهة سلب القيام لم يوجد حكم السلب فقد تصور النسبة من جهة التوهم ولم يصاحبها حكم سلبى وكذلك من ظن عدم القيام وتوهم القيام الا انه بالعكس فظهر أن التوهم والشاك لاحكم عندهما لان الشاك لاحكم عنده أصلا والتوهم لاحكم عنده من جهة التوهم سواء توهم الاحجاب أو السلب وان كان عنده حكم من جهة الظن (قوله كمن تشكل في النسبة) أى في وقوع النسبة أى في ثبوتها (٦٨) في الخارج وكذا نقول في قوله فان الشك في النسبة الخ وليس المراد فان الشك في أصل

النسبة لان أصل النسبة ورعماحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكل في النسبة أو توهمها فان الشك في النسبة أو توهمها بدون تصورهما محال

كما يجب تأخر ادراكها عن ادراك طرفيها (قوله ورعماحصل الخ) أقول لاختفاء في تأخر ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينهما وانما الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذى حينما حكم فلذلك أشار الى تمايزهما فقال رعيماحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم فان التشكك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها أو لا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعاً ولم يحصل له الادراك المسمى بالحكم فهما متمايزان جزاً وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجاوز جانب السلب تجاوزاً مرجوحاً ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم السلبى واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجاوز (قوله فان الاول أن يلاحظ الذات الخ) وكذا المقدم لكونه ملزوماً والتالى لازماً في المتصلة صريحاً وفى المنفصلة استلزماً والمراد بالذات ما قابل الصفة المفسرة بما يجعل على الشئ كما من عليه اليد فى شرح المواظف في بحث الحال في تناول الذات والعرضى وفى اراد صفة الجمع فى قوله ثم مفهوم الصفات اشار الى جواز تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة (قوله وأما ادراك الخ) يعنى أن تأخر ادراك النسبة عن ادراك الطرفين بحسب الزمان واجب لامتناع احضار النسبة البعيد احضار الطرفين وان كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب لما تأخر عن ادراك الانسان استحساناً فالمراد بقول الشارح لا بدعاً من الوجوب العقلى والاستصفاً لان المقصود بيان الترتيب بين الادراكات الثلاثة فى نفسها لا مأخوذة بوصف التأخر (قوله أن يدرك الخ) أى يدرك ان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما فى حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكها وهو الادعاء بعبارة النسبة الذهبية لما فى نفس الامر وفى الخارج

لغير (قوله وان كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب المتأخر الخ) فالاستحسان من جهة أنه متأخر عن المتأخر أى الوجوب من جهة تأخره عنهما سواء تأخر ادراك مفهوم الكاتب أو تقدم قوله لا مأخوذة الخ) ان المقصود بيان ترتيبها مأخوذة وصف التأخر لكان ذلك الترتيب واجبا (قوله أيضاً لا مأخوذة وصف التأخر) أى كما هو فى قضية الانسان كاتب (قوله واقعة) خبر ان (قوله قدس سره أن يدرك الخ) النسبة واقعة الخ المصدر المؤول ليس فى حكم الصريح عند المناطقة فلا يقال أنه فى تأويل الوقوع حتى يكون سموراً (قوله فى حد ذاتها) فان بين الانسان والكاتب مثل نسبة ثلثة الى ثمانية أو نسبة مع قطع النظر عن ادراكها فاذا شككنا ثم زال الشك لم يحصل لنا الا ان النسبة على وجه ادراكها مطابقة لها على وجهها كانت عليه مع قطع النظر عن ادراكنا كقضى مطابقتها أهمها ثبوتين أو سلبتين والتعدد اعتبارى باعتبار تعلق الادراك وعدمه وهو كافى للمطابقة ولا يعنى من أنها بسببها الواقعة بينهما بل هو المآل وان اختلف المفهوم تدبر (قوله مع قطع النظر عن ادراكها) أى ادراكنا ايها بينهما (قوله وهو) أى هنا الادراك (قوله الذهبية) أى المدركة بين الطرفين

النسبة لان أصل النسبة حاصل (قوله محال) وذلك لان الشك فيها أى فى وقوعها وتوهم وقوعها وتوهمها عارض له والعرض يجب أن يحصل قبل حصول أعارض

(قوله وكذا المقدم الخ) ردى على العصام (قوله وفى المنفصلة استلزماً) نحو ما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فانه يستلزم متصلة وهي اذا كان العدد زوجاً لم يكن فرداً واذا لم يكن زوجاً لم يكن فرداً (قوله المفسرة بما يحصل الخ) أى لا بما قام بالغير فانه قد يكون ذاتاً بمعنى ما ليس بمحمول على

(قوله أعنى النسبة) بيان لمعنى نفس الامر والخارج (قوله والمراد به) أى الادراك المذكور (قوله الحالة الاجالية) أى الاذعان بمعنى القضية أى التصديق بان المحمول ثابت للموضوع متلاقي الواقع لادراك هذه القضية بان تصور هافاته تصور متعلق بما يتعلق به التصديق فليس الفرق بينهما باعتبار المتعلق بل باعتبار الذات كإسباني (قوله المعبر عنه بالفارسية بكر وبدن) فيه كما قال المحشى فى حواشى الخبائى تأبعاله أن المعنى المعبر عنه بكر وبدن قطعى والتصديق المنطقى عام شامل للظن والجهل أيضاً بالاتفاق لأن المنطقين يقسمون العلم بالمعنى الأعم أعنى الصورة الخاصلة عند العقل الى التصور والتصديق تقسماً حاصراً توسلاً بذلك الى بيان الحاجة الى المنطق بمجمع أجزأه التى منها القياس الجدلى المتألف من المشهورات والمسلطات ومنها القياس الخطائى المتألف من المظنون والمضبولات ومنها القياس الشعري المتألف من الخيالات وحينئذ فى قولهم ان التصديق اليعنى هو (٢٩) التصديق المنطقى نظراً فتدبر (قوله

ولا التفصيل) أى
والادراك التفصيل
المستفاد من ناهريان
النسبة واقعة (قوله
لانه خلاف الوجدان)
ولأن النسبة واقعة
ليس موضوعها القضية
بل هو عبارة عن معنى
اجمالى هو انتساب
المحمول للموضوع فى
ذاته (قوله ولاستلزامه
الخ) لان النسبة
واقعة قضية والتصديق
بها هو ادراك أن النسبة
التي بين طرفيها واقعة
وهذا التصديق أيضاً
هو ذلك الادراك وهكذا
(قوله وفيه اشارة)
أى فى جعل متعلق
الادراك النسبة التى
بين الطرفين من حيث
الوقوع فانها هى النسبة
التامة الخبرية أى
الحكمة عن الخارج

أعنى النسبة مع قطع النظر عن ادراك المدرك بل من حيث انها مستفادة من البدئية أو الحسن أو
النظر فآل قولنا ان النسبة واقعة وقولنا انها مطابقة واحد والمراد به الحالة الاجالية التى يقال لها الاذعان
والتسليم المعبر عنه بالفارسية بكر وبدن لا ادراك هذه القضية فانه تصور متعلق بما يتعلق به التصديق بوجدنى
صورة التخييل والوهم ضرورية أن المدرك فى جانب الوهم والواقع فى جانب الوجود والواقع على وجه الاذعان
والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظاهر القضا لانه خلاف الوجدان ولاستلزامه ترتيب تصديقات غير
متناهية وفيه اشارة الى أن الحكم ادراك متعلقه النسبة التامة الخبرية فانها لما كانت شعرة بالنسبة
الخارجية كان ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة بالطرفين اربعة بينهما ومن حيث انها كذلك
فى نفس الامر وهذا هو الحكم وهو مختلف بالذات للتصور والى أن أجزاء القضية ثلاثاً المحكوم عليه وبه النسبة
التامة الخبرية لا يكذب اليه المتأخرون من أن أجزاء القضية اربعة المحكوم عليه وبه النسبة التقيدية ووقوع
تلك النسبة أو لا وقوعها وأن الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار المتعلق اذ لا يشك أحد فى أن ليس فى القضية
سوى المحكوم عليه وبه وثوبه أو انتفاعه عنه وأن الاذعان أمر مغاير بالذات للتصور مع قطع النظر عن المتعلق
وعاد كرناظهر اندفاع الشكوك التى أوردها الساطرون فى هذا المقام (قوله حكماً إيجابياً) من قبيل نسبة
الكلى الى الجزئى وكذا فى السلبى وقد تكافى بعضه فى بيان النسبة بما الارضى به الطبع السليم (قوله عن
ادراك النسبة) أى عن ادراكها من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ذات النسبة الذى يعبر عنه بادراراك
النسبة الحكمية أى مورد الحكم (قوله عن ادراك طرفيها) أى عن ادراك ذاتها وان لم يجب تأخره عن
ادراك المحكوم به المتأخر عن ادراك المحكوم عليه كما عرفت (قوله لاخفاق عما راج) لتماز متعلقاتها
بالذات بخلاف ادراك النسبة الحكمية والحكم فان متعلقهما النسبة الخبرية باعتبارين (قوله مترددين
وقوعها الخ) أى بين أن النسبة الواقعة المتعلقة واقعة بينهما فى نفس الامر أو لا (قوله وتوهم الخ)
فى العطف اشارة الى أن الظن ادراك بسيط والتوهم أمر مغاير حاصل بعد ملاحظة الطرف الآخر وما
قالوا ان الظن ادراك يحتمل النقيض فالمراد أنه كذلك بالقوة نص عليه السيد فى الحواشى العنصرية (قوله ولم
يحصل له الخ) لانه عبارة عن الاذعان والتسليم

لا التقيدية (قوله وهذا هو الحكم) أى الادراك الشافى هو الحكم وليس الحكم وقوع النسبة التقيدية كما زعمه من جعل أجزاء القضية
أربعة زائدة للوقوع (قوله وهو مختلف بالذات للتصور) لانه اذعان المطابقة لاحصول صورتها (قوله وأن الاختلاف الخ) من جملة
مآذبه اليه المتأخرون فهو عطف على أن أجزاء القضية (قوله اذ لا يشك أحد الخ) فانه لا يفهم من زيد قائم الانسبة واحدة ولا يحتاج فى
عقده الى نسبة أخرى (قوله أمر مغاير بالذات) لانه متعلقا يتعلق بغيره وهو النسبة التامة الخبرية والتصور ليس له متعلق كذلك
واختلاف اللوازم يستلزم اختلاف اللزومات فالقول بان اتحادها ذاتا واختلافها متعلقا قول المتألفين (قوله نسبة الكلى) أى
الحكم الى الجزئى أى الإيجاب فانه حكم وكذا السلبى (قوله بسيط) أى لا مركب من ظن الراجح وتوهم المرجوح (قوله بالقوة) أى
بلامكن لا يمكن الاحتمال بعد ملاحظة الطرف الآخر

(قوله لكن التصديق الخ) يدفعه ما قد يتوهم من أن التصديق موجود وان لم يكن الحكم موجودا بل قد ذهب بعض إلى أن الشك مصدر (قوله لكن التصديق الخ) أي لأن الحكم هو التصديق وإن جرينا على أن الحكم جزء التصديق فلاه يلزم من زهاب الجزء زهاب الكل فإن لم يكن لزوم الشك في النسبة الحكم وحينئذ فالشك عند محكم قلنا لا لزوم للشك فهم تصور الحكم لأوجوده فالتقي حينئذ وجوده لا خطوره وتصور (قوله وعندهما تأخر الخ) عطف على محذوف أي أن ما تقدم من أن الحكم ادراك هو ما عندنا المتقدم وما عند الخ (قوله أي بإيقاع النسبة) لما كان الحكم يطلق على معان أخر كخطاب الله وعلى النسبة الحكمية التي هي مورد الحكم وهما ليسا مرادين فسر الحكم المراد هنا بقوله أي بإيقاع الخ (قوله فعل من أفعال النفس) اعلم أن متأخر الناطقة أخذوا كون الحكم فعلا من قول المتقدمين الحكم بإيقاع النسبة وأنتزعا عنها لاشك أن اللفظ ظاهره أنه فعل فأخذوا بظاهر اللفظ وقالوا إن النضر لها فعل وتأثير اختارى لأن الأفعال الاختيارية الحكم عند المتأخر من رجوع لكلام نضى وهو قولها أنتنقل من زمته وليس لهم دليل صريح على ذلك وردعي هؤلاء المتأخرين بأننا لنخدم أنفسنا ندعى تصور الأطراف الثلاثة الألدراك ولا جداسا أو لاحد نضى نفس ولا شئ وحينئذ فتعين أن المراد بالحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وحينئذ فقول المتقدمين بإيقاع النسبة وأنتزعا المراد به ادراك وقوعها وادراك عدم الوقوع (٧٠) وهو الصورة الحاصلة لأن الادراك من قبل الكنف فالصدق الذي هو الحكم من

فلا
 واليسو اصدقين تصديها كلاما لان انفسهم لن تقبل امنت ورضيته وما ذكرنا من أن التصديق المنطقي من قبيل
 العلوم فهو بالنظر للمعتقد وأما على مذهب المتأخرين فهو بأضمان حديث النفس الا انه لا يستلزم الكلامي لانه لا يلزم من
 قول النفس أثبت ذلك لرضيته فصل أن بين ذات التصديق المنطقي والكلامي على القول الرابع في المنطق التباين وكذا بين
 مفهوميهما وأما اعتبار الحمل الذي يتحقق فيه فهيهما العموم والخصوص المطلق فبعضه ما في مؤمن بالله صلى الله عليه
 وسلم وينفرد المنطقي في الكافر الذي كفره وأما على قول المتأخرين فبين مفهوميهما العموم والخصوص المطلق لأن كلام
 نفساني فبعضه ما في مؤمن وينفرد المنطقي في تصديق الكافر بالنسوة لمحمد عليه الصلاة والسلام هذا ما حققه العلماء المصرون وحقق

(قوله والتصور الذي هو الحكم) لم يذكر متعلق التصور لعله مقدم وهو أن النسبة واقعة وأليست بتواقعة (قوله هذا على رأي الامام) فيه أن الامام قد صرح بان الحكم فعل والحروب أنه صرح أيضا بأنه ادراك (قوله هو الحكم فقط) وهو الحق لأن القياس طريق للحكم فقط والقول الشارح طريق للتصور فقط ولأطريني الاثنين معا وأهل هذا الفن انما قسموا العلم الى تصور وتصديق وذكرنا أن لكل منهما طريقا يخصه كاهو كذلك في نفس الامر فالمتصديق هو الحكم لأن التصديق لو كان هو المجموع لم يكن له طريق يخصه

(قوله وفيه إشارة الخ) أي في معنى أيضا المذكور لأنه نتيجة هذا القياس (قوله من الموجبة الكلية الخ) أي الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا (٧٣) وضابط الشكل الثاني أن يكون الأوسط محمولا فيها ونشرطه الاختلاف في الكيفية

الكبرى فقوله من الموجبة الكلية بيان للواقع (قوله اذا ضمنت الى الموجبة الكلية) أي ليكون قياسا من الشكل الثاني متجانبا دعوى الشارح وهي لا يكون الحكم ادراكا ولا يقتصر البعض على القياس الأول لكنه لا ينتج المطلوب (قوله وهو ينضم الخ) زاده أنه أيضا على ذلك البعض (قوله فيهماه المطلوب) أي نفي كون الحكم ادراكا فانه انما يتجنبه انضمام نتيجة القياس الأول أعني الادراك لا يكون فعلا لا قولنا الحكم فعل ولا يدخل لنفي كونه انفعالا في ذلك وأيضا لو كان ذلك مراداً لقال فلا يكون انفعالا أيضا (قوله أي المذكور قر بس) أي بقوله وان

فلا قولنا ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الاربعة وهو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادرار يكون التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام وأما على رأي الحكماء فالمتصديق هو الحكم فقط (قوله وأما على رأي الحكماء) أفول هذا هو الحق لأن تقسيم العلم الى هذين القسمين اغاير ولا يميز كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستعمل به ثم ان الادراك المسي بالحكم يفرق بطريق خاص ويوصل اليه وهو الجهة المنقسمة الى أقسامها وأما هذا الادراك له طريق واحد ويوصل اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية بشارك سائر التصورات في الانضمام

وفيه إشارة الى أن القياس المذكور في الشرح قياس على هيئة الشكل الثاني من الموجبة الكلية والسالبة الكلية ينتج أن الادراك لا يكون فعلا وهذه النتيجة اذا ضمنت الى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم فعل من أفعال النفس وصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شيء من الادراك بفعل فلا شيء من الحكم بادرار وهو المطلوب وهكذا نقول على تقدير كون الادراك كسفا الادراك كيف والفعل لا يكون كسفا فالادراك لا يكون فعلا وهو ينضم الى قولنا الحكم فعل ينتج المطلوب ومن قال معنى قوله أيضا كانه لا يكون انفعالا لم يأت بشيء اذا دخل لنفي الانفعالية فيهماه المطلوب (قال الشارح فلو قلنا الخ) أي اذا ذكرناه لا يفي التصديق من أمور اربع بعون الحكم يختلف فيه (قال الشارح هذا) أي المذكور في بيان رأي الامام وفيه إشارة الى أن الأول مجرد احتمال لم يذهب اليه أحد وان قول المصنف ويقال للمجموع أي لمجموع التصور والحكم بيان لاختار الامام (قال الشارح والتصور الذي هو الحكم) لم يبين متعلقه إشارة الى أن متعلقه تلك النسبة المتصورة لكن من حيث الوقوع والادّخار كالم (قال الشارح وأما على رأي الحكماء) أي جمعهم والقول بترك التصديق قول الامام ومن تبعه من المتكلمين (قوله هذا هو الحق) أي ما ذهب اليه الحكماء وهو الحق لأنه فادأله الدليل (قوله لان تقسيم العلم الخ) أي تقسيم العلم في المنطق الى هذين القسمين دون أقسام أخرى كالفعلي والانعقالي والاجبالي والتفصيلي لئلا يسبته لما هو مقصود ههنا المنطق وهو بيان الطرق الموصلة الى الجهولات وذلك لا يميز كل منها بطريق خاص كما سي من أن الموصول الى التصور يسمى قولنا شارحا والموصول الى التصديق جهة (قوله ثم ان الادراك المسي بالحكم) أي ادراك أن النسبة واقعة له طريق خاص وهو الجهة المنقسمة الى القياس والتبديل والاستغناء ولتخصم أن يمنع ذلك وبقولنا ادراك أن

قلنا الخ (قوله لم يذهب اليه أحد) أي لم يتخذ هذا وهذا معنى على رد قول البعض أن في الامام مجرد بالقول (قوله إشارة الخ) وجهها أنه كتنفي ذكر النسبة قبل في قوله وتصور النسبة فأدأه المتعلق وقوله لكن الخ تقيد من المحض ما خوذ مما سبق للشرح (قوله دون أقسام أخرى) رد لما يقال ان التقسيم لبيان الأقسام لا لبيان الطرق (قوله كالفعل) هو على الباري تعالى عند الحكماء فان علمه ليس انفعالا بتقسيمه على الصور التي بها الانفعال بل هو فاعلى على الاشياء سدا لا لاجلها فانها فانظر حواشي المحنى على الدواني وقوله والانعقالي كعلماته بانتقاش الازهان بالصور (قوله والاجبالي) هو على بسط مشكل على علم جميع الاشياء كالعلم الذي يحضرنا عند السؤال عن مسئلة فانظر حواشيه على الدواني وما كتبه ههنا (قوله ولتخصم الخ) أي المصنف يخصو النسبة الذي هو جزء التصديق عنده هو ادراك أن النسبة واقعة وأليست بتواقعة لا تصور النسبة التي بين الطرفين بقطع النظر عن الوقوع وعدمه

كايقول به غيره فالحاصل هذا النوع أن الطريق ليس مجرد هذا الإدراك بل للإدراك المتعين بالإتيان (قوله فلا يحتاج إلى الجمع) لانه تصور متعلق بالقضية كما يأتي قريباً (قوله أن الإدراك النسبة إلى الخ) حادراً كما انما هو من حيث انها بين الطرفين فلا بد من ادراكهما فكون المضم إلى الحكم ثلاث ادراكات (قوله ثم لقائل الخ) هذا توجه لقول بان التصديق الذي هو مركب من ادراكات أربع متكسبة من الجهة بان معناه أنه حاصل بعد الجهة وان كان الاكتساب متعلقاً بالإدراك الأخير وضعت له بمنزلة الهيئة لها للحصول المجموع بعدا كتناسه (قوله الحاصل بعد الطرفين الخ) أي الحاصل بالجهة ليس الا النسبة (٧٣) انظر طرفان حاصلان من قبل والجهة ثم نقول لا وقوع النسبة

وقد جعلوا المعلوم بالجهة والمجموع وقالوا ان العلم عن المعلوم بالذات يخالف بالاعتبار فلان ما يكون العلم بمجموع الطرفين والنسبة من حيث القيام بالذات من المجموع أيضاً هو المعلوم من حيث الحصول فيه تدبر (قوله ليس الا الإدراك المذكور) أي مع قطع النظر عن تعلقه بالقضية (قوله بل لا بد فيه الخ) فالتصديق على هذا هو ذلك الإدراك بعينه الا أنه مشروط بمقارنة الحكم فاقول بان التصديق عند الامام نفس الفعل أو مركب منه ومن غيره مما يعققي اعتبار ذلك الفعل فيه حتى كانه عنه أو جزؤه تدبر (قوله قال انه ادراك معروض) هذا مذهب المصنف ويمكن حمل كلام الامام عليه (قوله واحداً) لعله أخرجه

بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها إلى الحكم وجعل المجموع قسماً واحداً من العلم المسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فنلاحظ مقصود القائل عن بيان الطريق الموصلة إلى العلم لم يلبس عليه أن الواجب في تقسيمه ملاحظة الاشتياز في الطريق فيكون الحكم أحد قسميه المسمى بالتصديق لكنه مشروط بوجود موضوعه في ضم أمور متعددة من أفراد القسم الآخر وأذا عرفته هذا فنقول ان ادراك تصديق العلم على هذا المذهب خلت العلم أي الإدراك مطلقاً ما لم يكن ادراكاً لالنسبة واقعة وأولست بواقعة وأما أن يكون ادراكاً كالغير ذلك فاذول يسمى تصديقاً والثاني تصوراً وادراكاً وتصديقاً

النسبة واقعة وأولست بواقعة اذا كان مع الإتيان وهو أن تسمية اختيارك الوقوع بها بطريقها وما اذا حصل في ذهنك كونها متساوية بالها لوقوع غير اختيار فلا يحتاج إلى الجمع فالتكسب بالجهة الإدراك المذكور بشرط الحكم وليس ذلك الإدراك نفس الحكم كما عرفت بل الحكم فعل مقارنه (قوله فلا فائدة في ضمها إلى الحكم) هذا مسلم على تقدير كون الحكم ادراكاً كما أعلى تقدير كونه فعلاً فلا ادراك النسبة من حيث الإتيان الذي هو فعل النفس له طريق خاص لا ادراكاً من حيث الذات ثم لقائل أن يقول ان ذلك الإدراك لكونه متعلقاً بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة لملاحظتها بمنزلة الهيئة للسرير المحصلة للأمر الواحد الحقيقي فكان ان الحاصل في الخارج السرير مع أن العلم لم يتعلق إلا بالهيئة فكذلك الحاصل بعد الجهة هو المجموع وان كان الاكتساب متعلقاً بالإدراك المذكور كان متعلقاً أعني النسبة الخسرية بمنزلة الهيئة لقضية تبيينها صارا لكل أعني الطرفين والنسبة أمر واحد احقية بامبار الكل واحداً من الطرفين والنسبة مع أن الحاصل بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة أجزاء من المعلوم فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الأمور المذكورة شرطاً في الأول وشرطاً في الثاني وأنت بعد ما حلتك بما قلنا ظهر لك أن النزاع في التصديق لفظي فنظر إلى أن الحاصل بعد الجهة ليس الا الإدراك المذكور قال يسألته ومن نظر إلى أن الإدراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد آفة الجهة إدراك واحد متعلق بالقضية قال بتركه ومن نظر إلى أنه لا يكفي في التصديق مجرد الإدراك المذكور بل لا بد فيه من نسبة الطابقة الاختيار والالكان ادراكاً كتصور ما متعلقاً بالقضية يسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروض للحكم سواء قلنا انه الإدراك المذكور أو مجموع الادراكات الثلاثة فيصعب تقسيم العلم إلى التصور والتصديق بأي معنى تريديه وأما النظر إلى مقصود القائل أعني بيان طرق الاكتساب فلا يرجع شيئاً من ذلك لتقدير التصديق على جميع التقادير بالكسب اما باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه فتدبر (قوله وأما أن يكون ادراكاً كالغير ذلك) أي ادراكاً واحداً ولا يراد المقسم لأنه مدرك وأما ادراكاً فهو داخل في القسم

(١٠ - شروح النسبة) التصديق على مذهب الامام تأمل (قوله ولا يراد المقسم) أي لا يراد العلم مطلقاً الذي هو المقسم ادراكاً لغير ذلك فالتقسيم صادق على المقسم وذلك مفيد للتقسيم لاستلزامه كون الشيء قسماً من نفسه ووجه عدم ورود أن المقسم لم يترسخ من حيث كونه متعلقاً بشئ وادراكاً لانه ماهية العلم ليست مرتبطة بالجهة حتى تكون ادراكاً كله وإنما الإدراك لشيء هو ما صدق عليه العلم والآدراك بل من حيث كونه مدركاً فلا يصدق عليه القسم ولا يكون قسماً من نفسه وأما ادراكاً فداخل في القسم الثاني ولا استعماله في صدق القسم على ادراك المقسم إنما الاستعمال في صدقه على المقسم لاستلزامه ما مر وقد يجب بان معنى التقسيم أن ما صدق عليه العلم ما أن يكون ادراكاً كالخ لا يصدق شئ من القسمين على المقسم لانه العلم لا ما صدق عليه فیه أن المقسم حينئذ ما صدق عليه العلم لا العلم فيعود الاشكال

(قوله فلا فرق الخ) رد لما قيل ان ورود المقسم انما هو على التقسيم الثاني حيث قال فيه واما ان يكون ادرا كغير ذلك اعمالى الاول فلا لان المقسم وان كان ادرا كالكنه ليس ادرا كالتى لان ماهية العلم ليست مرآة للاختلاف حتى يمتنع ان يكون ادرا كاله وانما الادراك لشي هو ما صدق عليه العلم والادراك لانفس ماهيته ولو قال قدس سره في التقسيم على مذهب الامام واما ان يكون ادرا كالتفرع هابل قوله واما ان يكون ادرا كاهو غير ذلك الادراك فاضاف الغير الى المدرك الاول لالى الادراك كإفعله في التقسيم على مذهب الحكم لم يتوجه السؤال الثاني عليه ايضا اه وحاصل الرد ان الثاني كالاول لانه اخذ القسم من حيث انه ادراك سواء علقه بشي اول او لا المقسم ليس بادر كبل مدرك فلا ورود ولا اعتراض على شي منها تدبر (قوله أى على القول بالتركيب) فأراد من مذهب الامام القول بالتركيب مجازا (قوله كما هو المشهور من الامام) هكذا يفهم من المنص حيث قال ان لتصور او اذا حكم عليه بنى أو اثبات كان المجموع تصدقا ولفرق ما بينهما كافي البسيط والمركب (٧٤) لكن قال في معالي العلم اما تصور واما تصديق فالتصور هو ادراك الماهية من غير ان يحكم

عليها بنى أو اثبات والتصديق هو ان يحكم عليها بالتى أو بالاثبات وكلامه في الفصل وفتح هكذا اذا اردت كناه حقيقة فاما ان تعتبر من حيث هي من غير حكم عليها لابنى ولا اثبات وهو التصور او يحكم عليها بنى أو اثبات وهو التصديق ولا يخفى أن ضير هو في قوله وهو التصديق بمحمل أن يرجع الى مصدر ادراكا وأن يرجع الى المصدر بحكم والظاهر هو الاول ونسبة للمجموع تصدقا يمكن جعلها على المابقة في اعتبار الحكم كنسبة الحكم تصديقا وحيث يكون مختار المصنف

على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادرا كالا مورا أربعة وهى المحكوم عليه والمحكم به والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة أو غير واقعة واما ان يكون ادرا كاهو غير ذلك الادراك المذكور فالاول هو التصديق والثاني هو التصور واما تقسيم المصنف فلا يصح على مذهب الحكماء فطعا لان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذى معه الحكم ولا على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف ان أحد قسمي العلم هو ادراك غير جماع للحكم والقسم الثاني هو ادراك جماع للحكم ويرد عليه أن تصور الحكم عليه وحده ادراك جماع للحكم فليزمن أن يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصورا للمحكم الثاني ولا اتصال فيه متعلقا بغير ان النسبة الحاصلة في الذهن واقعة في نفس الامر سواء كان متعلقا بالنسبة واقعة على جبل التصور كافي صورة الشك والوهم أو متعلقا بغيره فلا فرق بين أن يقال ادرا كغير ذلك أو ادرا كالتفرع في افادة المقصود (قوله على مذهب الامام) أى على القول بالتركيب فلا رد ان الامام لا يقول بكون الحكم ادرا كاله أى قد نقل البعض أن الامام يرد في كون الحكم ادرا كاهو لا وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين إشارة الى بطلان القول بتركيب التصديق مع فعلية الحكم كما هو المشهور من الامام (قوله ادرا كالا مورا أربعة) أى ادرا كا واحدا متعلقا بمورا أربعة حيث حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية واحدة فلا رد ان وحدة المقسم معتبرة فكيف تندرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد وتقسيمه على ذلك قال ادرا كالبلفظ المفرد (قوله ادرا كاهو غير ذلك الادراك المذكور) أى ادرا كا واحدا سواء كان من تلك الادراكات الاربعة أو غيرها فالحكم داخل في التصور (قوله قطعاً) إشارة الى بدهة عدم انطباقه على مذهب الحكماء بخلاف مذهب الامام (قوله وبيان ذلك) أى أنه لا ينطبق على مذهب الامام (قوله ادراك غير جماع للحكم) لان قيد فقط في مقابلة معه الحكم (قوله ادراك جماع للحكم) بناء على أن الظاهر ان يكون الطرف لفظوا (قوله ويرد عليه الخ) لا يخفى أن المتبادر من اللمية المقارنة بلا واسطة والتصور الذى يقارنه الحكم اعنى ايقاع النسبة واتزاعها بلا واسطة ادراك النسبة الخبرية أو مجموع الادراكات الثلاثة فان ادراك

تفهم بالذهب الامام تدبر (قوله حيث حصل لها الوحدة) والهيئة العارضة التى حصل بسببها الوحدة لاتفاق التعدد عليه الاصل الذى الكلام يصحده لا خلاف جهتي التعدد والاتحاد تدبر (قوله لان فقط في مقابلة معه) يعنى أن هذا المعنى انما اخذ من المقابلة والاضطع معناه القوى أى لا يجمع شيأ (قوله بناء على أن الظاهر الخ) يعنى أن كون الثاني ادرا كاجتماع الحكم فيكون مجامعة الحكم قيدا فيه والحكم خارج عنه بناء على الظاهر من أن الطرف لفظوا ما لو كان مستقرا بان يكون المعنى وتصور يحصل معه حكم أى يكون حصول الحكم مع حصوله لتكون الحكم جزأ ما لاخير وهو المجموع المركب من الادراكات الاربعة فلا تكون المجامعة قيدا بل يكون الحكم جزءا منه قال السيد في حواشى حاشية شرح الطالع ان الطرف لفظوا ما كان متعلقا بشيأ محضوما كالجماع والمقارن وقال المحشى في حواشى القاضى ان الطرف المستقرا كان منطوقه عاما كالكون والحصول دلالة الطرف على الافعال العامة وانما كان لفظوا الظاهر لى فى الاستقرار من التكلف السابق (قوله ان يكون الطرف لفظوا) والمعنى أو تصور مصاحبه الحكم

(قوله ادراكه) واحد متعلق بالقضية أي بالموضوع والمحمول حال كون التفسير رابطا بينها فانك عند التصديق بتضييقه يدقها مثلا يحصل لنا أولا الاذعان بأن زيد قائم في الواقع لا الاذعان بوقوع النسبة في الواقع بل يحصل لنا هذا تأبيا كلف والنسبة من الأمور المتزاوعة وكثيرا ما يحصل التصديق قبل انتزاع النسبة التي هي فيها وكونه ادراكا واحدا متعلقا بالقضية هو ما أفاده الشيخ الرئيس وغيره من المحققين قاله أترأه في شرح رسالة العلم الامام (قوله فلا انتقاض) لان التصديق اما ادراك النسبة وادراك القضية ولا يدخل ما عدا هذا وهذا (قوله ومعرض الخ) صريح في أن الحكم عند المنصف فعل كالامام لان المنصف جعله خارجا واشترط مقارنته والامام جعله داخلًا لكن في جمع المعنى السابق بين الاقوال - ايضا انه عند الامام خارج ايضا تدبر (قوله بطريق النتيجة) حينئذ من صريح التكرار وقوله للاضرب على الاعداد (قوله لا اضرب عنها الخ) لان مخالفة المذهبين لا تقتضي بطلان في نفسه لمواز كونه في نفسه صحيحا فلذا احتاج للاضرب لافادة فساد في نفسه (قوله فقوله) (٧٥) الخ) تبرع على قوة نتيجة

للدليلين (قوله لكن الحكم الخ) أي والادراك الجامع له مستفاد من الحجة (قوله ليس معنى العروض الخ) دفع لما قيل ان أراد عرض العارض لمعرضه فالحكم كسائر الادراكات

عارض لنفس اذهى محلها وإن أراد تعلق الحكمه بتعلق العلم بالعلوم فلا شبهة في أنه لا ينطبق بادرالك النسبة ولا بادرالك المجمع بل انما يتعلق بالمدرك وحاصل الرفع أن العروض هنا كناية عن مقارنة الحكم كقول الادراكات فكأن العروض بمعنى قيام العرض بالمثل بغيره عن كنهه مقارنة الحكم لادرالك النسبة أو الادراكات الثلاث

عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور الحكمه وحده تصديقا أو يكون تصور النسبة المقارن الحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقا رابعا ويكون كل اثنين من هذه التصورات تصديقا آخر فبني عدد التصديقات في مثل قولك الانسان كاتب على مقضى نفسه اوسع ويكون الحكم في كل واحد منها خارجا عن التصديق بجماعه فلا يكون تقسيمه متبعا على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون مستفاد من القول الشارح ويكون ما جماعه ويقترن به أعنى الحكم مستفاد من الحجة وهذا باطل ومنهم من قال معنى هذا التقسيم أن الادراكات ان لم يكن معروضا للحكم فهو القسم الاول وان كان معروضا فهو التصديق وحينئذ لا يلزم أن يكون تصور الادراك الحاصل حين الحكم ادراكا واحد متعلق بالقضية والمقارنة بما عداها بالعرض فلا انتقاض على أن وحده المقسم معتبر فلا يصدق الا على تصور واحد مجامع الحكم ثم يلزم خروج الحكم عن التصديق وكونه شرطه وهو لم يمتثل ذلك ومعرض على الامام ما جعل المركب من الادراك والفعل قسما من العلم (قوله فلا يكون الخ) نتيجة للدليلين المذكورين على عدم صحة التقسيم المذكور على المذهبين أعاد ادعى بطريق النتيجة للاضرب عنها بانها غير صحيحة في نفسها فقوله ويرد عليه نتيجة لدليل عدم الانطباق على مذهب الامام (قوله لان التصديق الخ) وهو خلاف ما تقرر عندهم من أن الموصول الى التصور هو القول الشارح والموصول الى التصديق هو الحجة واقتل أن يقول ان ادراك أن النسبة واقعة ولا ان كان مجامعا لا يقع كن مستفادا من الحجة وذلك يمكن بجماعه كن مستفاد من القول الشارح فلا يلزم ما ذكر ثم لو كان الحكم مستفاد من الحجة والتصور الجامع له مستفاد من القول الشارح يلزم ما ذكر لكن الحكم عنده فعل وليس مستفاد من شيء (قوله ومنهم من قال) وهو شارح الطوالع الاصفهاني بمعنى ليس المراد الجماع مطلقا بل الجامعة على وجه العروض (قوله وان كان معروضا فهو التصديق) ليس معنى العروض هنا القيام فانه بهذا المعنى معروضة النفس بل شغل العروض يعني كأن قيام العرض بالمثل بوجه كماله وتعيينه في الخارج بحيث لا يتيسر بغيره كذلك مقارنة الحكم يكون موجبا لكافة وتعيينه في ذهن بحيث لا يتيقن التردد في الغاموز لا شك أنه بهذا المعنى عارض بالذات لنسبة الخبرية والجموع بالتبع وليس عارضا لاعدادها (قوله لا يلزم أن يكون الخ) أي لا يلزم على هذا المعنى دخول ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين منها في التصديق

توجب تعيينه فسميت المقارنة عرضا لاجتماعها التبرؤان كانت المقارنة لادراكات التبرؤان تعلق الحكم ولا معنى فاقبل سميت عرضا لانها لا تكون الا بعد تحقق الادراكات الثلاثة كأن تحقق العارض لا يكون الا بعد تحقق المعارض لكان أولى تدبر (قوله كذلك مقارنة الحكم الخ) يعني أن العروض هنا بمعنى المقارنة عبر عنها بالعرض الذي هو قيام العرض بالمثل لانه كأن العروض بوجه كمال محله وتعيينه في الخارج كذلك مقارنة الحكم لغيره من التصورات توجب كماله أي كمال تلك التبرؤان الذي عنه تعيينه في ذهن ولا شك أن المقارنة بهذا المعنى الذي هو محال تعلق حاصل أولا وبالذات لنسبة الخبرية والجموع بالتبع فيكون المعارض بمعنى المقارنة الموجبة لتعيينه تعلق حاصله أولا وبالذات لتصور النسبة وتصور المجمع بالتبع وانما احتيج لهذا لان التصور والتصديق ليس بينهما نسبة العروض بل نسبة المقارنة فاطلاق العارض والمعرض عليهما توسع (قوله ولا شئ الخ) مخالف لما مر من الشيخ ابن سينا

(قوله وان كان مستلزما له) أي وان كان ما أطلق عليه التصديق وهو الادراك المعروض للحكم مستلزما للتصديق عند الامام من جهة التصديق. فلما تحقق الادراك المعروض للحكم أي المقارن به تحقق مجموع الادراك والحكم فمقتضى ما يقال انه افاد التصديق عند الامام بالازم لانه لا ينفع في اخلاق التصديق على ما ليس بتصديق (قوله ولم يسمه تصديقا) أي لم يسم القسم الثاني تصديقا بل قال فيه ضرورة حكم وانما يسمى المجموع حيث قال ويقال للمجموع تصديق (قوله أيضا ولم يسمه تصديقا) أي وانما يسمى المجموع فكأن كون ما عدا داخل في التصديق يكون انقسامه تقسيما لطلب العلم الى تصور يقارن بالحكم والى تصور لا يقارن بالحكم لاني تصور وتصديق ثم افاد التصديق بقوله ويقال الخ (٧٦) (قوله المعية الزمانية) أي لا الدائمة لان التصديق لما كان مركبا من الادراكات

الاشارة والحكم كان الحكم جزءا لاخر في زمن حصوله يحصل التصديق وان كان الحكم لكونه جزءا منه متقدما عليه بالذات لوجوب تقدم الجزء على الكل بالذات فلذا قيد المعية بالزمانية دون الدائمة لعدم امكانها بين الكل والجزء وقوله الدائمة لاجراخ ادراك أحد الطرفين والتسبة لنا كان مع الحكم فانه يكون لادامتها أي لكون الحكم الخ) أي والجزء لا يفضل عن الكل سيما وهو جزء الاخر فلا يتحقق الكل الا حيث يتحقق ذلك الجزء اه عط (قوله فان المعية تتحمل المقارنة) أي ويكون التلطف فليقوا كما مر (قوله بصفة هذا

الحكموم عليه وحده أو تصور الحكموميه وحده ولا مجموعهما معا ولا أحدهما مع النسبة الحكمية تصديقا لكن يلزم أن يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقا له ادراك معروض للحكم بل يلزم أن يكون ادراك النسبة وحدها تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم أيضا أن يكون الحكم خارجا عن التصديق عارضه فان قلت قد صرح المصنف بأن المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام به فانه قد ذكر ذلك لا يجدي نفعنا لان القسم الثاني انما خرج عن التقسيم هو الادراك الجامع للحكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساد في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من أحد قسميه مع امر آخر مقارن له أعنى الحكم

لكن يلزم اخلاق التصديق على ما ليس بتصديق عند الامام وان كان مستلزما فعدم الانطباق باق (قوله أن يكون مجموع التصورات الخ) لان عرض الحكم لنفسه لكونه من حيث فيها ما بالطرفين عروض بالمجموع بسبب جزئه (قوله بل يلزم الخ) لا لضرب عن لزوم كون المجموع تصديقا بالضرورة كون تصور النسبة مفردا تصديقا أو لثبوت فان عدم الانطباق على مذهب الامام أظهر لانتفاء التركيب مطلقا (قوله فان قلت الخ) منع لقوله في رتي عدد التصديقات اربعة ويكون الحكم خارجا لانه صرح بان المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى تصديقا حيث قال ويقال للمجموع تصديق وهو مذهب الامام نعم يلزم أن يرتقي عدد القسم الثاني الى اربعة ولم يسمه تصديقا (قوله ذلك لا يجدي نفعنا) أي في انطباق تقسيمه على مذهب الامام (قوله لا للمجموع الخ) قبل فيه بحث لانه يجوز أن يكون مراده بقوله ضرورة حكم المعية الزمانية الدائمة لانها المتبادر الى الفهم الكامل وليس تلك المعية الا للمجموع لكون الحكم جزءا أخبرانه وانما قال بمجموع ولم يقل به تنصيصا على المراد فان المعية تتحمل المقارنة بالخارج أيضا فيكون الخارج من التقسيم المجموع المركب منهما وأنت خير بضافة هذا التوجه لان التبعية في التقسيم بما هو خلاف المقصود بل بما هو صريح فيه ثم تداركه بعبارة صريحة في الخلاف أيضا لان زيادة لفظ المجموع ظاهر في أن القسم الثاني الادراك الجامع ليس من ذات المصنف فضلا عن العالمين (قوله فان كان التصديق الخ) كما يدل عليه عبارة المطالع حيث قال العلم اما تصور ان كان ادراكا سابغا أو تصديقا ان كان مع الحكم بنسبة أو ثابتا وحسب ذلك يكون قوله ويقال للمجموع تصديق يتبين بالمذهب الامام (قوله وان كان عبارة عن المجموع الخ) فيكون قوله ويقال للمجموع تصديق بياناً للنسبة باسم التصديق (قوله لم يكن التصديق قسما من العلم)

التوجيه) هو شرح المطالع (قوله بما هو خلاف المقصود) ولذا كان الظاهر أن الطرف لغير (قوله صريحة في ذلك الخلاف) أي في أن الثاني خلاف الاول وغيره (قوله لان زيادة لفظ المجموع الخ) اذ لو كان المراد به هو المراد بالقسم الثاني لقال ويقال له (قوله في أن القسم الثاني) أي المذكور بقوله ولما تصور معه حكم (قوله كما يدل عليه عبارة المطالع) حيث كان المسمى بالتصديق مرجع الضمير وهو الادراك المقارن بالحكم (قوله وحسب ذلك يكون الخ) أراد بهذا لما قبل ان هذا التردد فيجب لان التردد انما يكون بين العاقل والمنهمل وبعد تصريح المصنف بالترك لا احتمال لكونه عبارة عن القسم الثاني وحاصل الرد أن التردد ينبغي على منع تصريح المصنف بذلك بل هو بيان لمذهب الامام قوله بياناً للنسبة ولما كونه المجموع فستفاد من التقسيم

(قوله والفرق بينهما الخ) ما ذكره فروق ثلاثة وهي متلازمة بحسب التحقيق وغير متلازمة بحسب المفهوم (قوله بسيط) أي فيلزم أن الثلاثة شرط خارج لازم للشرطية (قوله بسيط) أي لا جزؤه (قوله أن تصور الطرفين شرط) تركل تصور النسبة لأن الشرطية في تصور الموضوع والمحمول ظاهرة. وأما النسبة فلا نهاية لها بل هي متلازمة للحكم لأن ادراك وقوع النسبة فيسرا أي أنه جزمادي وإن كانت شرطية نفس الامر (قوله واعلم أن المشهور الخ) هذا الكلام يتوقف على مقدمه وملاحظ أن الحكم قبل أنه فعل وقبل أنه ادراك والادراك قبل أنه كيفية وقبل أنه انفعال هذا مقام أول المقام الثاني هل التصديق نفس الحكم سواء كان فعلا وأدراكا كونه قبل وقبل أنه التصورات الثلاثة والحكم جعلت الحكم فعلا وأدراكا وقيل إن التصديق عبارة عن التصورات الثلاثة بقيد أن يكون معها حكم فالحكم خارج عن حقيقة التصديق لأنه قد جعلت الحكم ادراكا وفعل فعل القول الأول في التصديق أي أنه نفس الحكم ذاتا متناعلي أن الحكم ادراكا كان الكل الجامع للتصديق ولقابله وهو التصور مطلق ادراكا وإن متناعلي أن (٧٧) الحكم فعل كان الكل الجامع له ولقابله مطلق العرض وعلى القول الثاني في التصديق من أنه التصورات الثلاثة والحكم إذا متناعلي أن الحكم ادراكا كان الكل الجامع له ولقابله مطلق ادراكا وعلى القول بأنه فصل كان الكل الجامع له ولقابله مطلق عرض

والفرق بينهما من وجود أحدهما أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الامام وانها أن تصدق الطرفين والنسبة شرط لتصديق خارج عنه على قولهم وشرطه الداخل فيه على قوله وانها أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على زعمه • واعلم أن المشهور

وذلك المثل وأيضا صدق على تصور المحكوم عليه والحكم معاته مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم أن يكون تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا آخر وهكذا تصور النسبة الحكمية مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقا رابعا يحصل من تركيب كل اثنين منها مع الحكم ثلاثة أخرى فترقى عدد التصديقات السبعة أيضا لأن أحد هذه السبعة

والأما انحصار العلم في القسمين ولأن الحكم على هذا التقسيم فعل والباطل المحصر فلا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علما (قوله وذلك المثل) لا طافهم على أن التصديق قسم من العلم إنما الاختلاف في حقيقته فلا يصح التقسيم فضلا عن الانطباق (قوله وأيضا بطل الخ) عطف على قوله لم يكن التصديق قسما من العلم أي بطل في قولنا الإنسان كاتب (قوله فترقى عدد التصديقات السبعة أضاف) أي كان التصديق يرتقي السبعة إذا كان التصديق عبارة عن القسم الثاني لافرق بينهما لأن أحدهما هو المجموع المركب من الادراكات الثلاثة والحكم مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة فإنه ليس شيء منها مذهب الامام لكون الحكم خارجا فيها فلا ينطبق التقسيم على كلا التقديرين على مذهب الامام (قال الشارح والفرق الخ) تنبيه على الفرق المفهوم مما تقدم (قال الشارح بسيط عند الحكماء) ان قد عرفت أن المراد بقولنا ادراك أن النسبة واقعة أولا حالة ادراكية إيجابية مبدأ هذا التفصيل فليست مركبة من الأجزاء العارضة المحمولة كاهو مذهب الامام ولا يتألف ههنا تركب من الجنس والفصل لكونه داخل تحت المقولات (قال الشارح) أن تصور الطرفين الخ) وكذا تصور النسبة إلا أنه تعرض في بيان الفرق بعما هو أظهر وجودا (قال الشارح) أن الحكم نفس التصديق ولا يخفى عليه الفرق بين الوجود الثلاثة من حيث المنشأ وعدم استلزام واحتمال الآخر من حيث المفهوم وإن كانت متلازمة في التحقيق (قال الشارح) أن المشهور

له ولقابله مطلق العرض وعلى القول الثاني في التصديق من أنه التصورات الثلاثة والحكم إذا متناعلي أن الحكم ادراكا كان الكل الجامع له ولقابله مطلق ادراكا وعلى القول بأنه فصل كان الكل الجامع له ولقابله مطلق عرض

(قوله والأما انحصار الخ) أي والابان كان فسمانه لما انحصر العلم في القسمين الخارجين من قوله العلم أمّا تصور فقط الخ بل يكون هناك قسم هو المجموع لا الادراك الجامع للحكم الذي هو القسم الثاني مع أن التقسيم حاصر (قوله فعل) رقي نسخة داخل (قوله والام) أي كان ادراكا وقوله فلا يكون تفرع على قوله

فصل (قوله فلا يكون التصديق الخ) أي أو القسم أمّا هو العلم (قوله لا طافهم) حتى الامام حيث قسم هو أيضا العلم إلى التصور والتصديق كما نقلنا سابقا مع العلم أن عدم صحة التقسيم يلزم الامام أيضا عند جميع مقالاته الثلاث المتقدمة إلا إذا أولت بما سبق لنا وإذا أولت به كلام المصنف كما سبق للنسبة إشارة إليه عند الجمع بين الأقوال اندفعت جميع الاعتراضات فتندر (قوله فلا يصح التقسيم) لأنه قسم العلم إلى علم وغير علم فجعل ما ليس بعلم قسما من العلم (قوله تنبيه الخ) دفع لما يقال أنه معلوم مما سبق فلا حاجة إليه فقال إن مراده مجرد التنبيه لا يفيعل وإن سبق منشأه الفرق (قوله ان قد عرفت الخ) كلامه السابق كان في النسبة المدركة لكن إجمال المدرك يستلزم إجمال الادراك (قوله كاهو مذهب الامام) لأنه لا يقال لادراك كل من الطرفين والنسبة وحده تصديق (قوله لكونه داخل تحت العلم بالداخل الخ) فهو مركب من جهة كونه قسم العلم ومن جهة كون العلم قسما تلك المقولة تدبر (قوله عما هو أظهر وجودا) لا لزوم وجود النسبة لا يبلغ وجود الطرفين حتى خفي على قدماء الحكماء وجودها فحصرها أجزاء القضية في ثلاثة (قوله في التحقيق) أي الوجود

وأما على القول الثالث وهو أن التصديق عبارة عن تصور موصوف بمعاملة الحكم له فهو على هذا القول التصديق بسيط وهو التصور لكنه موصوف بصفة عارضة وهي كونه معه حكمًا فالصفة خارجة لا جماعية أي أنها ليست جزءًا وعلى هذا القول الكلّي الجماع له ولقابله مطلق تصور سوا جعلت الحكم فصلًا أو أدرا كالأن الحكم خارج عن مفهومه وأعلم أن الحكم عند المصنف فعل (قوله فيما بين القوم) أي في الكتب التي بين القوم أي التي هي عندهم (قوله والمصنف عدل عنه إلى التصور الخ) ظاهره أن العدول لم يصدر من المصنف إلا في الأول مع أنه عدل فيما جئت قال تصور فقط أو تصور معه حكم وإذا كان كذلك فكان الأول أن يقول والمصنف عدل إلى التصور الساذج والتصور الذي معه حكم والجواب أنه لما كان العدول عن الثاني ليس سببه فساد التقسيم الذي الكلام فيه لم يذكر عدول المصنف عنه بخلاف الأول فإن العدول عنه لفساد التقسيم وأما الثاني فبسبب العدول أن الحكم عند فعله سوا جعلت التصديق بسيطًا أو مركبًا من الأربعة فاضطر المصنف إلى العدول عن التصديق إلى تصور معه حكم لأن القسم مطلق تصور وهذا يقتضيه فردان تصور لا حكم معه وتصور معه حكم وتجب جعل القسم مطلق التصور ولا يمكن تقسيم مطلق التصور إلى تصور ساذج وإلى تصديق بل اتعاين تقسيم مطلق (٧٨) التصور إلى تصور ساذج وتصور معه حكم (قوله أنه أحد الأمرين لازم وهو ما أن يكون

الخ) أي فيكون قسم الشيء قسمًا والعكس هذه لوازم لتقسيم وهذا الوازم فاسد ومتى فسد اللازم فسد للزوم (قوله) أما أن يكون قسم الشيء بالإضافة للعهد أي أما أن يكون قسم الشيء الذي عهد فيه أنه قسم من هذا الشيء وقوله قسمه أي وجد قسم له أي أن يكون قسم الشيء الذي عهد أنه قسم وجد قسمًا وكذا أقول فيما بعده (قوله أن يكون قسم

فما بين القوم أن العلم أما تصور وأما تصديق والمصنف عدل عنه إلى التصور الساذج وإلى التصديق وبسبب العدول وردنا الاعتراض على التقسيم المشهورين وجهين الأول أن التقسيم فاسد لأن أحد الأمرين لازم وهو إما أن يكون قسم الشيء قسمًا له أو يكون قسم الشيء قسمًا منه وهما باطلان

هو مذهب الإمام بخلاف السبعة السابقة (قوله أما أن يكون قسم الشيء قسمًا الخ) أقول قسم الشيء هو ما كان مندرجًا تحتها وأخص منه وقسم الشيء هو ما كان مقابلًا له ومندرجًا معه تحت الشيء أو ما كانا لا يمتدحان إلى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسمًا من الحيوان وقسمًا لا آخر

فما بين القوم) في القاموس المشهور المعروف للمكان المذكور أي معروف المكان في كتب بين القوم ومن قال أي في بيان الحاجة بين القوم فقد أتى بتقدير خضع (قال الشارح إلى التصور الساذج وإلى التصديق) عبر عن تصور معه حكم بالتصديق إشارة إلى أنه المسمى بالتصديق عندنا لا الزم عدم الانحصار في القسمين أو عدم كون التصديق علمًا وكلاهما باطل وإلى أن عدم ورود الاعتراض للعدول في القسم الأول دون الثاني بل العدول فيه لكون الحكم فعلًا عنده (قوله قسم الشيء) في القاموس القسم بالكسر التصيب أو الجزم من الشيء المقسوم وقاسمه الشيء أخذ كل قسمه والقسم المقاسم والمناسبة بين المعنى القوي والاصطلاح في كلا الفئتين ظاهرة (قوله ما كان مندرجًا الخ) لما كانت قسمة الكلّي إلى جزئياته عبارة عن ضم قيود متباينة ومخالفة إلى أمر لا بدقها من حصول مقيدين متباينين أو مختلفين بالاعتبار فيكون كل منهما مندرجًا تحت القسم وأخص منه مطلقًا التصديق المقسم على كل واحد منهما بدون الآخر ولو اعتبرا ومعنى الاندراج تحته أن يكون محمولًا عليه فيشمّل الماوي وإنما اعتبره

الشيء) أعلم أن قسم الشيء ما كان أخص منه ومندرجًا تحتها وأما قسم الشيء فهو ما كان متباينًا له ومندرجًا معه وذلك تحت أصل كلي وقوله لازم أما أن يكون الخ وهذا اللازم باطل فكذا للزوم في المصنف مقدمة محذوفة وإنما كان هذا فاسدًا لأنه في الواقع قسم وقد افترقنا له فوجدناه قسمًا فليزم عليه أن يكون الشيء داخلًا في الشيء وغير داخل فيه فيلزم التناقض (قوله أو يكون قسم الشيء الخ) ما قبل فيما قبله يقال فيه

(قوله ومن قال الخ) أي قال ذلك لدفع ما قبل لا يحصل لقوله فيما الصواب المشهور بين القوم (قوله فقد أتى الخ) إذ لمعنى لقولنا المعروف المكان في بيان الحاجة بين القوم (قوله واللازم الخ) أي أن كان المسمى تصديقًا للمجموع مع كونه علمًا وقوله أو عدم الخ أي أن انحصار في القسمين وكان المركب غير علمي لم يكن مع علم وغيره نادر (قوله وإلى أن الخ) وجهه الإشارة أنه في الثاني بعلمنا المشهور بدون تغيير (قوله لكون الحكم فعلًا عندهم) فلا يمكنه نسبة المجموع تصديقًا لا خلافًا على أنه علم (قوله أن يكون محمولًا عليه) لأن يكون فرعًا عن فروعه كفروع القضايا الكلية نحو الفاعل مرفوع فإن رفعه يضمن فاعله بليس قسمًا من تلك القضية (قوله فيشمّل المساوي) كلنا الحق والباطل

(قوله وذلك) أي هو بيان ذلك أي بيان أنه يلزم كون قسم الشيء قسمًا الخ (قوله إن كان عبارة عن التصور مع الحكم) الحكم عند المنصف فعل ولا شك أنه إذا كان التصديق تصورًا مع الحكم الذي هو فعل كان ذلك التصديق قسمًا من مطلق تصور وقد جعل التصديق في التقسيم قسمًا للتصور فلزم أن قسم الشيء قسم بل لكن قد يقال: وم كون قسم الشيء قسمًا له متأً على القول بأن التصديق تصور مع حكم حتى على أن الحكم ادراك ومتأً على القول بأنه مركب من الأربعة وجعلت الحكم ادراكًا كما ومتأً أيضاً على القول بأن التصديق نفس الحكم ولكن جعل الحكم ادراكًا وإذا كان متأً على هذه الأقوال فلا وجه لتفسير الحكم بأنه فعل لوجود الزعم على ما ذكر من الأقوال والجواب أنه إنما اقتصر على هذا لكونه متأً للمنصف وبنى مجازاً على كلامه إن قلت كيف يدور التصور مع الحكم قسمًا من التصور على أن الحكم فعل فلتخذه تقدم أن الحكم على هذا القول خارج عن حقيقة التصديق لأنه على هذا القول التصور القيد عصا حصة الحكم والقيد خارج عن القيد (قوله التصور مع الحكم) أي الذي هو فصل فإن قلت كيف ضمير التصديق بتصور مع حكم وهو فعل يجعل قسمًا من التصور قلت الحكم خارج عن التصديق كما علت (قوله وإن كان عبارة عن الحكم) أي الذي هو فصل (قوله والحكم) أي الذي هو فعل قسم التصور هذا لا يتأتى إلا على ما قلنا من أن الحكم فعل كما هو مذهب المنصف وقد يقال هو متأت أيضاً ولورداً بالتصديق الأمور إلا بعقول الحكم فصل

(قوله مع أن الاخص من عنده) أي الاخص مطلقاً لا الاخص في نفسه مثلاً لا في معنى الاندراج (٧٩) وهو أن يكون محمولاً عليه

وكتب أيضاً قوله مع أن الاخص من عنده لأن المراد بالخصوص والعموم في باب التصورات ما هو بحسب الجدل دون التصديق فلزمه الاندراج (قوله تنبيه الخ) لعل اعتبار ذلك المناسبة المعنى القوي أعني الجزم من الشيء (قوله تحت الثالث) الثالث هو المقسم إذ هو ثالث الأمور الثلاثة أعني قسم وقسم

وذلك لأن التصديق إن كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم المشهور قسميه فيكون قسم الشيء قسميه وهو الأمر الأول وإن كان عبارة عن الحكم والحكم قسم التصور

ومعنى كون قسم الشيء قسميه أنه أن يكون ذلك الشيء قسميه في الواقع وقد جعلته أنت قسميه ومعنى كون قسم الشيء قسميه عكس ذلك (قوله وذلك لأن التصديق إن كان عبارة عن التصور مع الحكم) مع أن الاخص من عنده تنبيه على أنه معبر في مفهوم القسم كما أن الاندراج تحت الثالث معبر في مفهوم القسم وإن بطلان كون القسم قسمًا بالعكس لاستلزامه الاندراج وعدم الاندراج والاختصاص والمباينة والمراد بالاندراج بلا واسطة فلا يرد أنه يصدق على فرد القسم ولا مجموع القسمين أن ليس مندرجاً تحت اعتبار وحدة القسم والاطل الانحصار والقسم قد يكونان مجموع المركبين القسم والقيد وقد يكون القيد والتعريف بينهما كذا في القسم فاندفع شكوك الناظرين (قوله ومعنى كون قسم الشيء الخ) بين معناها يظهر وجه تخصيص كل منهما باحتمال وذلك لأن الأصل في الإضافة العهد ففي قسم الشيء ما هو معلوم

وقسمه ا ه (قوله والمباينة) تبين الأقسام ما في الواقع بأن لاتصادق على شيء واحد إذا كان التقسيم حقيقة وفي العقل بأن لا يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالإنسان والحيوان ولا حده كالإنسان والحيوان الناطق فلا تعارض في هذين وأما الناطق والناحل فهما متمازان بحسب المفهوم وإن لم يكن تمايزاً من بحسب الصدق بل متساوان بحسبه وهذا في التقسيم الاعتباري ا ه ع (قوله ولا مجموع القسمين) فإنه مندرج بواسطة اندراج كل واحد (قوله والاطل الانحصار) أي في القسمين لوجود قسم آخر هو المجموع (قوله وإن بطلان الخ) فأبطلان حيث لا يبرهن إلا الواحد (قوله والقسم قد يكونان مجموع المركب) كما إذا قيل الحيوان إما حيوان ناطق وإما حيوان غير ناطق وقد يكون القيد كما إذا قيل إما ناطق وإما غير ناطق فلا يقال إن تعريف القسم يشمل قيد القسم (قوله وكذلك القسم) أي قد يكون القسم المجموع المركب من القسم والقيد كما إذا قيل الحيوان الناطق قسم الحيوان الصاهل وقد يكون القيد كما إذا قيل الناطق قسم الصاهل وليس القسم مجموع القيد والقيد بالنظر إلى الماضي إليه القيد ولا التقسيم هو ذلك المجموع بالنظر إلى القسم الآخر فإنه العصام فأورد أن تعريف القسم يدخل قيد القسمين كما أورد على تعريف القسم أنه يدخل قيد القسم ا ه (قوله تخصيص كل منهما باحتمال) أي تخصيص لزوم كون القسم قسمًا باحتمال كون التصديق معنى التصور مع الحكم وتخصيص لزوم كون القسم قسمًا باحتمال كون التصديق هو الحكم وذلك الوجه هو أنه لما كان الأصل في الإضافة العهد والذي بعده هو الأمر الواقعي والواقع أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور لا قسم ضمن الأول الشارح بكون قسم الشيء قسمًا وذلك الواقع أن الحكم قسم لا قسم فخصه بكون قسم الشيء قسميه فاندفع ما قيل أنه لا تفاوت بين شئين التردد بلان كون قسم الشيء قسميه هو بعينه

(قوله وقد جعل في التقسيم قسمين العلم) أي وقد جعل الحكم قسمين العلم بالحق الذي جعل قسمين العلم بالحكم على أنه ادراك لا على أنه فعل لمسابق آخر السوابع من توضيح هذا

كون قسم الشيء قسمين متغايرين لا يتعدى ولا يتقصص كل شئ من التردد في التصديق لمحمال (قوله ليس بشئ) لمخالفته مقتضى الإضافة والافتقار تدبر (قوله لو اعتبر قدس سره الخ) يعني أنه اعتدوا بالأقسام نظراً إلى الواقع والقسم نظراً إلى المحمل وتباين عكس ذلك ولو اعتبرهما نظراً إلى الواقع لكان أحسن (قوله دون الأولين) المراد بالأوليين القسم والقسم الجعليين في الطرد والعكس (قوله نعم لو قيل الخ) خلوصاً عن الإضافة التقييداً لمركب أيضاً قوله نعم لو قيل أي في الشارح (قوله وإن قل واحد من الأولين محال) أي جعل القسم قسمين عكس على تقدير محتمل استلزام الاندراج وعدمه في الواقع والمباينة وعدمهما في الواقع لأن محتمل الجعل وهو محال (قوله فإن قلنا الخ) حاصل هذا (٨٠) أن الفساد لجعل التصديق فيما لاطق التصور وجعله عتقاً له بسبب جعله فيما المرادفه وهو العلم وأما على الوجه الأول فالفساد لجعل ما هو قسم في الواقع

وقد جعل في التقسيم قسمين العلم

أقول هذا بناء على أن التصديق عبارة عن الإدراك الجامع للحكم أو المعروض للحكم

كونه قسمين من لزوم كونه قسمين من التقسيم ان التقسيم بضميه وهو معنى الجعل وعكس ذلك معنى كون قسم الشيء قسمين ما قيل يمكن أن يكون التفاوت بين الشئين بعكس ذلك أيضاً لأن بيان الشارح يقتضي ما ذكر قدس سره ليس بشئ وكذا ما قيل لو اعتبر قدس سره القسم والقسم نظراً إلى الواقع لكان أحسن أما لو افلحنا المتبادرين كون قسم الشيء قسمين بالعكس وأما ما افلحنا أنه أدخل في لزوم الفساد لأنه محال دون الأولين وأما ما افلحنا من معنى لزوم الشيء من التقسيم دلالة عليه والتقسيم اعتباراً بديل عليه دون الأولين انتهى لأن المتبادر ما ذكر قدس سره كما عرفت نعم لو قيل يلزم كون شئ واحد قسمين وقسمين كان المتبادر ما ذكر القائل وإن كل واحد من الأولين محال لاستلزامه الاندراج وعدمه والمباينة وعدمه وأن التقسيم دال عليه كما بينه الشارح فإن قلت التصديق بأي معنى كان فجعل في التقسيم المشهور مقابلاً لاطق التصور وقسم العلم الذي يرافقه فقد جعل في التقسيم شئ واحد قسمين وقسمين بقا في العلم بالحق ليقال الشارح ان التقسيم فاسد لأنه جعل شيئاً واحداً قسمين شئ وقسمين مع أنه أخصر وأظهر قلنا لا جعل شئ واحد قسمين شئ وقسمين جعل القسم نفس القسم فيقول إلى تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو موزع في الوجه الثاني (قوله هذا بناء على الخ) يريد أن الحكم أن كل ادراك كفاً أو اعتقائاً أن التصديق هو الحكم أو الادراك كلاً أو أربعة يلزم على التقسيم المشهور كون قسم الشيء قسمين لكن لا يصح ذلك بسبب عدول المصنف بزيادة قدس فقط لأنه لا يقبل بدار كية الحكم وإن كان فعلاً فلزوم كون قسم الشيء قسمين أنه اغاها على تقدير أن يفسر التصديق بالادراك الجامع للحكم أو المعروض له لأن كونه قسمين التصديق في الواقع حيث أنه معلوم بظاهر أن المقدر فرد المطلق بلا شبهة وقد جعل في التقسيم قسمين وأما إذا فسر التصديق بالركبين كما هو رأي الإمام فلا يلزم ذلك لأن كونه حيث قسمين العلم غير ظاهر بل متيقن علمه كما بيني الآية لا كني بعدم الظهور ولا

كان مذكوراً فليس أمراً آخر غير ما في الشارح كلفهمه العمام وجعله واحداً خرفاد التقسيم (قوله بد الخ) التي يعني أن مراد السيد الشارح اختصاص بيان الفساد بما إذا كان الحكم فعلاً مع أن هذا التقسيم لم يقل أنه فعل ومن يقول أنه ادراك ولو جهل الأول من وجهي الفسادات عليهما جعلاً لأن الكلام في سبب عدول المصنف بزيادة قدس فقط وهو لا يقول بدار كية الحكم وإنما كان هذا مراد السيد لقصر الكلام على ما إذا كان الحكم فعلاً وبقره هذا اندفع ما قاله عماد (قوله فلزوم كون قسم الشيء الخ) أي الذي هو السبب الأول أما الثاني فأتى على مذهب الإمام (قوله لأن كونه قسمين التصديق في الواقع) أي الذي هو معنى الإضافة العهدية كما سبق (قوله وأما إذا فسر التصديق الخ) فالتقدير أن الإمام قسم هذا التقسيم أيضاً فلا بد أن يفسر التصديق فيه عذبه وهو أنه مركب ولا ينظر لواقع وحيث لا يكون قسمين العلم فلا يرد وجه الفساد الأول على التقسيم فقوله العمام أن كونه مركباً هو مذهبه والكلام في التقسيم وهو لا يفسد التركيب مدفوع (قوله بل متيقن) وفي نسخة متيقن (قوله الآية لا كني الخ) لأن المركبين الشيء وما يباينه قد يكون بحيث يصدق عليه الشيء لأن الكلام في التصديق المركبين الأجزاء الداخلة في حقيقته وذلك في المركب بين الداخل والخارج كما بينا أنه فأنفع ما قيل أنه اعتما لا يظهر ولم يقل بظهور أن لا يكون لمذاكر

وهو العلم وأما على الوجه الأول فالفساد لجعل ما هو قسم في الواقع قسمين بل يتعلق الجعل بكونه قسمين تدبر (قوله قلت مال الخ) لأن القسم الآخر الذي كان هذا قسمين بالنظر إليه هو القسم ومقتضى كونه قسمين آخر أن يكون قسمين من القسم فقد جعل القسم قسمين (قوله جعل القسم نفس القسم) لأنه اعتما يكون قسمين إذ جعل هو قسمين (قوله فيقول الخ) لأنه قسم وقسم (قوله وهو مذكور الخ) لأن العلم هو التصور وقد قسم إليه وإلى ما ليس به وادنا

(قوله فاندفع ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبني الخ) أي بل هو مبني على قول الامام (٨١) أيضا يأتي فيه وجه الفساد الاول

(قوله أي على كون الخ)

فصلته اعتمادا على

أما ادراكه متيقدا وكون

التقسيد على وجه

الجامعة أو العروض

فذلك احتمال في العبارة

وهو لا يتناقض ظهورها

في أحدهما (قوله قد

يكون) أي قد يتحقق

ما ذكره ومثله بالركب

الخ (قوله من الموجود

والمعصوم) أي فانه

معدوم كالركب من

القديم والحادث بناء على

امكان ذلك التركيب فانه

حادث تدبر (قوله ومن

الداخل الخ) أي القابل

في الشيء وانما خرج عنه

فان ذلك التركيب خارج

عن ذلك الشيء كما ان

الركب خارجا عن

العلم ثم السيد رحمه

الله تعالى القوم نظر الى

ما ذكره وان لم يكن ما نحن

فيه من ذلك الذي قد

يكون (قوله لا بهام

التقسيم الخ) دفع به

ما قيل انه ينبغي دفع

الاعتراض على التقسيم

المشهور بان رافق الاول

التصور الازدواجي فقال

ان الارادة لا تدفع الابهام

المصنف

كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف واتباعه كالصنف وغيره في تقسيم العلم كما بينا سابقا وأما اذا أريد بالتصديق ما هو مذهب الامام أعني المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم فلا يظهر أن التصديق بهذا المعنى قد مر من التصور اذ لا يلزم أن يكون المجموع المركب من شيء وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسماته ومندرجاته الا ترى أن مجموع الحداد والسف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج حينئذ الى أن يتصل بما ذكره الشارح في التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور كما أنه بمعنى الحكم قسم له أيضا وقد جعلته في التقسيم قسمين من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسماته (قوله وهذا الاعتراض انما يراد بقسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور) أقول من قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم ير بالتصور معنى عاما شاملا للتصديق بل اراد بالتصديق ادراكه أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وأراد بالتصور ادراكه ما عدا ذلك ولان ذلك هذين القسمين متقابلان ليس أحدهما امتنا ولا الاخر أصلا حتى يلزم أن يكون قسم الشيء قسماته وقسم الشيء قسماته وأما التصور بمعنى الادراك مطلقا أعني ما هو مرادف للعلم فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى أعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول أعني الادراك المغاير للادراك المسمى بالحكم فلا يلزم من شيء من المحذور من أو اراد بالثاني. وفي المجموع المركب من الادراك والحكم وأراد بالتصور ادراكه ما عدا ذلك فلا محذور أيضا لان التصديق قسم للتصور بل المعنى الاخص وقسم من التصور بالمعنى الاعم فلا إشكال في ما هو مراد القوم أصلا نعم ظاهر عباراتهم

كافية في المقصود حينئذ يحتاج في بيان فساد التقسيم المشهور الى أن يتصل بما ذكره الشارح في التصديق بمعنى الحكم وانما يتعرض الشارح له لتكميله في حكم الاحتمال الشافيه اليه بشي قوله كما أنه بمعنى الحكم قسم له وما قيل من أن التصور مع الحكم قسم من التصور في الواقع سواء أريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم أو تصور مرادف له لان المقدس من المطلق فاندفع ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبني الخ فهو في معنى عدم الفرق بين المقدس والمركب (قوله كما يدل عليه ظاهر عبارة الكشف) أي على كون التصديق عبارة عن الادراك المقيد بالحكم على أحد الوجهين فلا يراد أن ظاهر عبارة الكشف لا يدل على العروض (قوله اذ لا يلزم الخ) في القوم إشارة الى أنه قد يكون كالركب من الموجود والمعدوم من الداخل والخارج (قوله التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور) وذلك لان المركب من المقتولين بينهما كاتما كركب امرأ اعتباري ليس له وجود في الخارج والمقولان التسع موجودات خارجية ولذا قالوا ان السرير الذي هو جوهر عبارة عن الخشب العررض للهبة المنصوصة وأما المركب منها فهو امرأ اعتباري (قوله كما أنه بمعنى الحكم قسم له) باعتقاد المصنف بناء على ما زعمه ان الحكم فصل (قال الشارح وهذا الاعتراض الخ) وذلك لا بهام التقسيم اتحاد القسم والقسم (قال الشارح الى التصور الازدواجي) أي التصور المقيد (قال الشارح والى التصديق) لم يزل الى تصور معه حكم لا يتبرهن ان المعدول في القسم الثاني أيضا متخيلة في عدم الوجود (قال الشارح كما فعله المصنف)

(١١ شرح النسخة)

وتكتب أيضا قوله لا بهام التقسيم اتحاد القسم والقسم لعدم تعدد القسم الاول فيه بقدر يشعر بتفريق القسم والقسم فيلزم كون القسم قسميا (قوله أي التصور المقيد) أي المأني بقيد الذكر لا التصور الازدواجي ولو في الارادة فان ذلك لا يدفع الابهام كالسبق (قوله لم يقل الخ) دفع لما قيل ان المصنف لم يقل ذلك

له لا تختار أن التصديق الخ) أي أنه لا رد على ما قال المصنف لاختيار الطرف الأول فقوله لا تختار على عدم الورد ولم يظهر لنا وجه كونه على عدم الورد ولذا شرع في بيانه فقال فقوله التصور الخ وحاصله أن قول المعترض التصور مع الحكم قسم من التصور لا يتم لأنه أن أربابه قسم من التصور الساذج فظاهر أن التصور مع الحكم ليس قسم من التصور الساذج فلا يصح قولك قسم الشيء قسم له وهو الطرف الأول وإن أراد أنه قسم من مطلق التصور فسلم أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور ولكن الذي جعل قسما ليس مطلق التصور بل التصور الساذج حاصل ذلك أن هذا الاعتراض لا رد على المصنف لأنه غير ساذج لأن المصنف لم يقدم العلم إلى التصور الساذج والتصديق بل إلى التصور الساذج والتصور الذي معه حكم (قوله لا تختار أن التصديق الخ) أي لا تختار الطرف الأول ولم تختار الطرف الثاني لأن الحصر يدعيه لأن التصديق عبارة عن الحكم وهو فعل والمقسم مطلق التصور لا مطلق العرض والمراد من التصديق الحكم والمراد بالحكم الفعل والفعل مقابل لمطلق التصور فيكون قسما وقد جعل قسما منه وكذا أن أراد بالتصديق الأمور الأربعة وأرد بالتصديق الفعل فم لا بد بالحكم الإدراك صرح ولا أراد (قوله لا تختار الخ) قد يقال إذا كان هذا جوابا عن الشارح يجاب عنه بعبارة القوم (٨٣) بأن راد من التصديق الحكم فقط مراد به الإدراك أو الأمور الأربعة والمراد من

الحكم الإدراك والقسم له هو التصور الساذج والمقسم مطلق التصور والاعتراض على عبارة القوم أقوى من الاعتراض على عبارة الشارح فلذلك كان الجواب قويا عن الاعتراض على عبارة الشارح دون الاعتراض على عبارة القوم وأما عبارة المصنف فلا يراد عليها صرح بقوله فقط وجعل المقسم العلم والحاصل أن العبارات ثلاثة واحدة للمصنف ولا يخبر عليها وواحدة للشارح وهي رد على الاعتراض

فلا روده عليه لا تختار أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فقوله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا أن أردت به أنه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظاهر أنه ليس كذلك وإن أردت به أنه قسم من مطلق التصور فسلم لكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسما له

يوهم التباسا يزول بتفسيرهم التصديق والتصور المقابل له كما قرئناه (قوله فلا روده عليه لا تختار الخ) أقول أي جعل القسم الأول مقيدا بغيره فقط (قال الشارح فلا روده) أي لا يتوجه الاعتراض أصلا (قال الشارح لا تختار) أي على تقدير التقيد إلى التصور الساذج والتصديق لا على تقسيم المصنف فإنه لا حاجة فيه إلى هذا الاختيار (قال الشارح فقوله التصور الخ) مبتدأ محذوف الخبر أي لا يرد والجهة الاستثنائية كانه قيل ما سبب عدم ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فأجاب بأن قوله والتصور الخ لا يرد كذلك قلنا لا آخر استثنائية جواب سؤال نشأ من الجهة الاستثنائية الأولى وما قيل أن قوله لا تختار لقوله بقوله بتقدير دفعه توهم لأن حذف العائد المحرور قياسا لا يجوز إلا في موضع مخصوص نص عليه الرضي ولأن عدم صحة العمل بالوجه لا يرد لأن قلنا لا يعمل على القول وإن قيد بالقيد (قال الشارح فظاهر أنه ليس كذلك) وإن كان ظاهرا فلا يمكن توهم كونه قسم من مقابلة حتى يوهم لزوم كون القسم قسما (قال الشارح لكن قسم التصديق) أي في التقسيم المذكور ليس مطلق التصور وبناء جعل القسم قسما له على ذلك بل الساذج فلا يتوهم من

بالنظر للثقتين الأولى وأما عبارة القوم في رد على الاعتراض بالطرفين (قوله فقوله) أي قول المعترض وهو مبتدأ التقسيم والخبر محذوف أي لا رد وجه عدم الورد بقوله فلنا أن أردتم الخ فهو جواب عما يقال أن قلت ما وجه عدم الورد قلنا الخ (قوله أن أردت به) أي بقولكم هذا (قوله فظاهر أنه ليس كذلك) أي ظاهر ظهوره رأينا أنه جعل قسما له

(قوله أي جعل الخ) أي فلا مدخل للعدل عن القسم الثاني في عدم الورد وكتب أيضا قوله أي جعل القسم الخ فالمراد بعبارة المصنف هو تقسيم القسم الأول بذلك القيد فقط لا للعدل عن لفظ التصديق أيضا ذلك لا توجه للاعتراض أيضا لأن لفظ التصديق كاستدراكه بعد تدبر (قوله أي لا يتوجه الاعتراض أصلا) اهدم الإيهام فيه وأما خلاف كلام القوم فإنه يتوجه وإن كان مدفوعا بكسائي فاندفع ما في السيد كسائي أيضا (قوله أي على تقدير التقسيم الخ) يعني أنه متى قيد التصور بالساذج لا يتوجه الاعتراض أصلا حتى لو فرض أنه قسم العلم إلى التصور الساذج والتصديق لا تختار ما قاله المعترض من أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ونقول قوله التصور الخ (قوله أيضا) أي على تقدير الخ انما يبغي الكلام على ذلك التقدير لما علم أنه لا مدخل في دفع الاعتراض للعدل إلى التصديق (قوله عدم ورود الاعتراض) وهو أن التقسيم فاسد (قوله نشأ من الجهة الاستثنائية الأولى) وكأنه قيل ما سبب عدم ورود هذا القول (قوله من مقابلة) أي التصور الساذج

(قوله وهذا صريح في تقسيم المصنف لصريحه بالتقييد (قوله وفيه أن القوم لم يقولوا الخ) بخلاف المصنف فإنه قال به فيصريح هذا جوابا عنه (قوله بجامعة الكل مع الجز) بأن يحصل الكل مع حصوله لكونه الجزء الأخير لا تقدم (قوله يطلق على معنيين) أي بالاشتراك الفظي أما لفظ يطلق العلم فيطلق عليهم بالاشتراك المعنوي إذ لو كان مشتركا لفظيا أيضا لم يصح تقسيمه إلى قسمين ولما جعله قدس سره مرادافا للتصور بمعنى مطلق التصور نذر (قوله على معنيين) أي التصور المطلق المرادف للعلم والتصور الساذج الذي هو قسم منه (قوله ولا يكتفي بمجرد تعدد التصور) بأن يكون هناك تصوران مختلفان اعتبارا اعتمادا ذاتا وهما التصور بدون حكم والتصور مع حكم (قوله لأنهم جعلوا القسم والقسم واحد) حيث جعلوا القسم العلم وقسمه مطلق التصور وهو مرادفه فلا بد أن يقولوا أن التصور يطلق على ما يرادف العلم وعلى التصور الساذج والقسم هو الثاني لا الأول (قوله أيضا لأنهم جعلوا القسم والقسم واحدا) لأنهم جعلوا القسم الأول مطلق التصور وهو القسم لانه مرادف للعلم وبمجرد التعدد غير كاف إذا لم يكن لفظا التصور يطلق (٨٣) على التصور الساذج بطريق الاشتراك بينهما وبين مطلق

التقسيم المذكور لزوم كون قسم الشيء قسما له فعلم أنه لا توجه للاعتراض المذكور على تقدير تقدير القسم الأول بالقبض فهنا ما عندى في حل عبارة الشارح وأحسن التوجيهات التي ذكرها الناظر من ما قيل أنه لا ورود للاعتراض المذكور على تقسيم المصنف لا لما تخالف في دفع الاعتراض عن تقسيم القوم أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وبين عدم لزوم كون قسم الشيء قسما لهذا الترتيب المبني على اعتبار تعدد التصور وهذا صريح في تقسيم المصنف فلا ورود على تقسيمه أصلا وفيه أن القوم لم يقولوا بأن التصديق عبارة عن التصور الجامع للحكم سواء أريد بجامعة الكل مع الجز أم لا والعروض مع المعارض فإن التصديق عندهم هو الحكم فكيف يندفع الاعتراض عن تقسيمهم على مذهبهم وإن دفعه عنه سفي على أن التصور يطلق على معنيين ولا يكتفي بمجرد تعدد التصور لأنهم جعلوا القسم والقسم واحدا وأنه لا تخصيص لدفعه عنهم إلى اختيار كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم إذ لو اختير الشئ الثاني أعني كونه نفس الحكم ومنع كونه قسما للتصور لزم الجواب وأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج إلا أن يصرف عن الظاهر وقال معناه لكن لم يرد بقسم التصديق مطلق التصور بل الساذج (قوله من قسم العلم الخ) بيان لدفع الاعتراض المذكور عن تقسيم القوم ووطئ ما لم يسمي من قوله هذا الكلام يدل الخ (قوله ما عدا ذلك) أي أن التسبق واقعة أولية والتساوق فالاقتضية لا مادية أو أدراك أن النسبة واقعة أولا فالاقتضية سببية (قوله متقابلان) لتقابل متعلقيهما وأتينا بهما في حذاتهما (قوله ليس أحدهما الخ) أي في الواقع بوجه من الوجوه فلا يتوهم كون أحدهما قسما للآخر حتى يلزم كون قسم الشيء قسما له (قوله فهو معنى آخر) شامل لقسمين شمول العلم إياهما وليس التصديق قسما له حتى يلزم كون قسم الشيء قسما منه لكونه قسما من مرادفه (قوله ولفظ التصور الخ) بيان لنسب الاعتراض بمعنى أنه لم يرد أن التصور يطلق على معنيين والتصديق قسم منه بالمعنى الأول وقسم بالمعنى الثاني بل فهم منه معنى واحدا بمعنى مطلق الادراك فأورد ما أورده (قوله فلا يلزم الخ) منفرع على مجموع ما تقدم من قوله ولا شئنا إلى ههنا (قوله وأراد الخ) عطف

التصور فله حيث ذاعا بدل على مطلق التصور فيفيد التقسيم أن القسم وهو المطلق المرادفة للعلم هو القسم من تقسيم العلم لأن القسم هو التصور بعينه فإنه شئ آخر وهو نفس القسم فالاشكال باق مع مجرد التعدد بخلاف ما إذا قيل أنه يطلق بالاشتراك الفظي على التصور الساذج والتصور المطلق فإن التقييد جزء المسمى فلا يلزم كون القسم قسما هذا يعني وأما إذا جعل جوابا عن المصنف فلا يحتاج إلى الاشتراك الفظي لانه قيد

بصريح العبارة (قوله ومنع كونه قسما للتصور) أي بآيات أنه ادراك كما هو مذهبهم لا فعل (التم الجواب) بخلاف ما إذا كان جوابا عن تقسيم المصنف بقرينه فله فعل فلا يلزم الجواب بفتح كونه قسما فالحال فذهب فلتخصيص البقع باختيار كون التصديق عبارة عن التصور بوجه (قوله وأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق الخ) لاختلاف هذه العبارة أن الفظي ذاته يدل عليه بدون إرادة وليس كذلك لعدم موضعه (قوله أو ادراك الخ) أي وما عدا ادراك الخ (قوله وتساوينا في حذاتهما) لما تقدم من اختلافهما بالمادية لا بالمتعلق فقط (قوله فلا يتوهم الخ) مفرع على قوله في الواقع أي بعدم تعقد الواقع لا يتوهم الخ أما ظاهر اللفظ فهو موهم كما تقدم للحسن وسأقي أيضا (قوله حتى يلزم كون قسم الشيء قسما له) يعني أن هذا دفع للاعتراض على اختيار الشئ الأول (قوله وليس التصديق قسما له) هذا دفع للاعتراض على اختيار الشئ الثاني منع أنه قسما له كسابق في كلامه فهو أخذه من هنا وجاهل كلامه أن السببية منه دفع الاعتراض على الشئين (قوله لكونه قسما الخ) بيان الوجه الترتيب (قوله منفرع الخ) لما عرفت من وجع دفع الاعتراض على كل منهما فليس هذا منافيا لأول كلامه لانه فاصر على دفع الاعتراض بناء على اختيار الشئ الأول كما يتوهم لما عرفت من دفعه على اختيار الثاني الذي تضمن قوله وأما التصديق الخ كما بينه المحقق

(قوله الثاني ان المراد الخ) هذا البحث الثاني متعلق بالتفتيش عن التصور وحاصله أنه يلزم على التقسيم المذكور اما بنفسه الشيء الى نفسه وغيره واما ان يلزم عليه التناقض واما الاول فهو متعلق بالتفتيش عن التصديق لكن يقال ان من المعلوم تقديم التصور على التصديق فكان عليه ان يقدم الثاني على الاول واجب بان هذا الاعتراض وادعى التقسيم لأول الان البحث عن التفتيش عن التصديق فيفسد التقسيم من وجهين والوجه الثاني التفتيش عن التصور فيفسد التقسيم من وجه لانه قال في بحث التصور يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهذا بيان لفساد التقسيم ثم قال وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار الخ وهذا يلزمه فساد التعريف فلذا قدم البحث المتعلق بالتصديق (٨٤)

● الثاني ان المراد بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا

هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصنف أيضا لكنه مندفع بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير مندفع عنه وقد عرف اندفاعه عنه ان شاء الله تعالى الان اندفاعه عن تقسيم المصنف اطهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور ولا يخفى (قوله الثاني ان المراد الخ) على اراد الاول وقدم التوجيه الاول لانه مبني على كون التصديق عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق واما كونه مجموع الادرا كان يقدر احتمال لم يذهب اليه احد (قوله للتصور بالمعنى الاخص) وهو التصور الذي ماعدا ذلك المجموع وقسم منه بالمعنى الاعم وهو الادراك مطلقا (قوله ثم الخ) تقرير لما قبله أي الامر كذلك اوضحر لما نصده والجهة على التقريرين مستأنفة كانه قيل هل فرق بين التقسيمين (قوله وبهم التماس) لعدم تقسيم القسم الاول فيه بقدر شعربار القسم والمقسم فلا بد من اعتبار المغايرة بينهما من الخارج بخلاف تقسيم المصنف فانه صريح في تغايرهما (قوله هذا الكلام الخ) يعني ان اخذنا أحسن التقسيمين الاعتراض وبيان عدم لزوم المحال المرتب عليه على تقسيم المصنف يدل على أن ذلك الاعتراض متوجه على ذلك التقسيم لكنه يتنفع بالجواب ولما كان هذا الكلام في مقابلة قوله وهذا الاعتراض انما يراد الخ يدل على أنه وارد عليه غير مندفع عنه وليس كذلك ان قد عرف اندفاعه عنه أيضا أقول ظهر اندفاعه ما ذكره قدس سره عن كلام الشارح بما قرره انما سابقا فلا نفعه (قوله الان اندفاعه الخ) توجيه لاعتراض الشارح به عن عري أطهرية الادفاع عن تقسيم المصنف لعدم اللور ومبالغة في الأطهرية بخلاف تقسيم القوم فانه وارد عليه ظاهرها (قال الشارح الثاني ان المراد الخ) مناسا لوجه الاول محل التصور على معناه المتبادر والتفتيش عن التصديق وانه بالمعنى الاول قسم واقعي من التصور وقد جعل قسميه بالمعنى الثاني قسم واقعي له وقد جعل قسميه منه بمحله قسمين مرادفه وليس في هذا الوجه ملحوط حال التصور وان كان يلزم بعد الملاحظة قسمة الشيء الى نفسه والى غيره ولذلك قال الشارح رد الاعتراض من وجهين ولم يقل رد الاعتراض ان ومنشأ الوجه الثاني التفتيش عن التصور وانه ان جعل على معناه المتبادر يلزم قسمة الشيء الى نفسه والى غيره وان جعل بقرينة المقابلة بالتصديق على معنى يقابله يلزم عدم اعتبار قسمة فلا يلزم على هذا التقدير جعل القسمين الواقعي للتصور قسميه ولا جعل القسم الواقعي منه قسميه اذ لم يلاحظ حال التصديق وانه أي شيء هو وبما حارنا ظهور اندفاعه ما قبل ان الوجه الاول يدل على جزم المعترض بان التصور معنى واحد وادعى ان الوجه الثاني يدل على تردده وعلى أنه عالم بان له معنيين والجواب يدل على أنه جاهل به وان قسمة الشيء الى نفسه وعلى غيره يستلزم كون قسم الشيء قسميه لان التصديق قسم من التصور وقد جعل قسميه ويستلزم كون قسم الشيء قسميه لانه قسم من العلم وقد جعل قسميه للتصور المرادفه ووجه الدفع ظاهر من ملاحظة

(قوله بما قرره سابقا) وهو أن الاعتراض لا يتوجه على تقسيم المصنف أصلا بخلاف التقسيم المشهور فانه يتوجه عليه لانه انما اتحاد القسم والقسم فهما اراد الشارح ولا ينفع فيه ما ذكره السيد فتاوى جبهان توجيه العصام السابق وقد رده المحنى وتوجيه السيد وقد رده الهنئ ما عدا الاعتراض على الشارح فتدبر (قوله عبارة الخ) لم ير ضبه المحنى أصلا بل قال انه لا يتوهم وروده بعد التقييد (قوله وقد جعل قسميه أي أي بلا واسطة بخلاف جعله قسميه) قوله وان كان يلزم بعد الملاحظة الخ فيكون الاعتراض واحدا لانتين (قوله ولا يلزم الخ) أي حتى يكون الاعتراض واحدا أيضا (قوله وترد يدعى الوجه الثاني يدل الخ) فلا يكون الاعتراض من وجهين بل من وجه واحد (قوله وعلى أنه عالم الخ) اعتراض آخر حاصله أن التريدي في المراد بالتصور يدل على أنه عالم بان له معنيين متردفي المراد والجواب يدل على أنه جاهل به (قوله وان قسمة الشيء الخ) ومندفع هذا لم يلاحظ في الاعتراض الثاني حال التصديق ووجه دفع الاول أنه في الوجه الاول محل التصور على المعنى المتبادر لان التفتيش هناك عن التصديق وفي الوجه الثاني روي حال التصور لان التفتيش فيه عنه دون التصديق فلا تناقض ولو كان المعترض واحدا ووجه دفع الثاني أن التريدي يكتفي فيه علم معناه المتبادر والمعنى الذي يدل عليه المقابلة وتغليطه في المعنى الذي يدل عليه للمقابلة بسبب أنه لم يفرق بين مفهوم التصور والآخر ما سياتي في المعنى واعلم أن عماد كرامته على أنه في كل اعتراض قطع النظر

(قوله لان الحضور رالح) لما كانت تلك القضية خفية هي قوله لزوم انقسام الخبز كراهه كذا دليلها وبقي واحد محذوف أي وهو محال فلذا حذفها ودل عليها (قوله وان عني به المقيد الخ) حاصله أنه ان أراد بالتصور المقيد بعدم الحكم لزوم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصور ولاشأن التصديق باعتباره التصور ومن العادون ان المعبر في المعبر معتبر فلزم اعتبار عدم الحكم في التصديق وهذا الزوم مؤد للجمال لتأديته لتركيب الشيء من النقيض لان التصديق اعتبره الحكم جزا وكذلك التصور فيكون التصديق مربيا من اعتبار الحكم وعدم الحكم وهو باطل وتأديته لا اعتبار الشيء ونقضه على القول بان التصور شرط وهذا فاسد ولا قسم ثالث موجود للتصور غير هذين المعنيين وكل منهما قد ظهر لنا أنه فاسد فليكن تقسيم القوم العدم الى التصور والتصديق لا يصح ثم ان هذا الاعتراض كما أنه وارد على القوم ولا يمكن الجواب عنه بردي المصنف لكن يمكن الجواب عنه وذلك ان قوله التصور ان اراد به الحضور مطلقا لم ينقسم الشيء الى نفسه وغيره ولزم لقوله فقط وان اراد به المقيد بعدم الحكم لم ينقسم الشيء الى نفسه وغيره فقول الشارح وأجاب الشارح عنه بان التصور يطلق بالاشتراك على الحضور مطلقا وعلى الحضور المقيد والمراد بالتصور في التصديق الحضور مطلقا وأما الذي جعل قسما فالمراد به الحضور المقيد وليس هو هذا المعنى مقابل التصديق حتى يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره فقول الشارح وجوابه الخ أي الجواب عن المصنف لأنه جعل على العدول عما قاله القوم كونه بردي عليهم الاول والثاني ولا جواب عنه وأما ماهو فهو وان ورد عليه الثاني فيمكن الجواب عنه بخلافه فانه بردي عليهم الثاني ولا يمكن الجواب عنه فالاعتراض ان ورد ان عليهم وايرادها على العدول بخلاف كلامه فلا بردي عليه الاعتراض ان الثاني وان ورد يجب عنه بكذا لكن يقال للشارح انه يمكن الجواب ايضا عن القوم بما أجيب به بان يقال ان المراد بالتصور المقابل للتصديق التصور المقيد بعدم الحكم فالمراد (٨٥) بالتصور المعبر في التصديق الحضور الذهني مطلقا

أو المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقا لم ينقسم الشيء الى نفسه والى غيره لان الحضور الذهني مطلقا نفس العلم وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في التصور فلو كان التصور

ما تقدم فلا نكرره (قال الشارح أو المقيد بعدم الحكم) اذ لا ثالث يطلق عليه التصور وما قبل ان المراد بالمقيد بعدم الحكم أن لا يكون نفس الحكم أو امر كيان التصور والحكم أو لا يكون ملحوق بالحكم فلس شي لأنه مبني على التفتيش عن حال التصديق وقد عرفت أنه غير ملحوظ في الوجه الثاني (قال الشارح فلو كان التصور الخ) مبتدأ عدم الفرق

فقد بناطى كان انسانا وان قيد باصل كل فرسا فقول المصنف فقط بمنزلة تالفي فلا يفهم من المصنف أن التصورة معنيان على أنه من المشترك بخلاف جعله من المشترك فله مفهوم من كلامهم حيث أطلقوا التصور فقال مرادهم به الحضور الذهني المقيد وهذا غير المعبر في التصديق (قوله في التصديق) تقدم أن التصديق امعاير عن الهيئة الاجتماعية والتصور والمصاحب للحكم أو نفس الحكم فالظرفية حينئذ انما تظهر على الاول والثاني لا على الثالث الا ان يقال التصديق عبارة عن الحكم المشروط بشرط فالاعتبر به الحكم المشروط والمعتبر انما هو مطلق الحكم فلزم اعتبار الشيء في نفسه (قوله فلو كان التصور الخ) أي فلزم اجتماع النقيضين وهو اعتبار الحكم وعدم اعتبار في التصديق ومعالته في المفردات ليس باعتبار تحققها في نفس الامر والواقع بل باعتبار جعلها على موضوع واحد ألا ترى الى انسان لا انسان فمعالته باعتبار الجمل على موضوع واحد لا باعتبار التحقق في نفس الامر فصحتها في بدو الجار اذا علم هذا فقوله فلزم الخ يقال له لاضرر في هذا اللزوم لان التناقض في المفردات باعتبار جعلها على موضوع واحد لا باعتبار التحقق وأجيب بان محالة التناقض هنا باعتبار رجوعه الى نقيض ان يحصل الكلام حينئذ الحكم معتبر في التصديق الحكم ليس معتبرا في التصديق ولا شأن ان هاتين القضيةين متناقضتان فصع الحكم بالمحالة

عن منشأ الاعتراض الآخر يتدفع أيضا ما قبله الجواب عن الاعتراض الثاني لا ردي من الاول لانه على أن المقابل للتصور المطلق تدبر (قوله ما تقدم) أي في صدر القوله (قوله اذ لا ثالث يطلق عليه التصور) أي لا ثالث بين المطلق عن التصديق والمقيد لكن كون التصديق أي وجه لم يعتبر لانه لا يكون ملحوظا حال التصديق فيلزم ورود البصيرة الاول ولا ينافي هنا كون أخذ مفيدا من مقابلته للتصديق يلحق لان الملحوظ

يكون عدم الحكم جزءا مركبا فذات المقدم معتبر دون القيد فالعبر في التصديق هو التصور لا بشرطه وان كان موصوفا بعدم الحكم في نفس الامر كما سياتي (قوله بين ٨٦) مفهوم التصور أي مفهوم التركيب التوصيفي بتمامه (قوله أو على فهم الخ) يعني أن المورد فرق

معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه أيضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق أقول قبل تبينه هذا على كلام المصنف أيضا بان يقال ان أراد بالتصور فقط الحضور الذهني مطلقا لم ينقسم الشيء إلى نفسه وإلى غيره كاذ كرموز أيضا ان يكون قوله فقط لغير الاحالة أصلا وان أراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه إشارة إلى جواب الاعتراض الثاني اذا ورد على تقسيم المصنف لحاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني أيضا متوجه على عبارة المصنف الآتية مندفع بهذا الجواب وأما على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المصنف يدفعه عن كلام القوم أيضا بل هو بكلامهم أنس لان كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور الذهني مطلقا انما

بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه أو على فهم ان هذا المفهوم ذاتي لافرادته والافلا يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهومه فقط لان اعتبار عدم الحكم وما أورده عليه من أنه اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل الشيء جزاء الشيء جعل قيده الخارج جزاءه فليس بشئ لانه ان أراد خروج عدم الحكم عن مفهومه فنقل بين البطلان وان أراد خروجه عما يصدق عليه فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل شيء جزاء شيء جعل قيده الخارج جزاءه (قال الشارح معتبرا في التصديق) أي فيما يصدق عليه (قال الشارح لكان عدم الحكم معتبرا فيه) لان المعبر في المعبر في شيء معتبر في ذلك الشيء (قال الشارح والحكم معتبرا فيه أيضا) لانه عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة والتلازم مع الحكم والحكم المشروط بالتصورات على ما سيبي في قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا متنازع الحكم من جهل أحد هذه الامور والطرفية على التقديرين الاولين ظاهر وعلى الثالث اعتبار المقارنة بين نفس الحكم وكونه مشروطا بالتصورات فلا يراد ان الطريقة لا تصح على رأي الحكم اذ لا معنى لطرفية الشيء لنفسه ولا لطرفية تحققة نفسه فلا ينفع تقدير التصديق في قوله فيه (قوله قبل تبينه الخ) حاصله ان الوجه الثاني يضعه على تقسيم المصنف أيضا فلا يصير وجه العدول وانت غير ان الشيء الاول بعيد عن الارادة بالتأويل بعيد لا ينسب اليه الفهم بان يكون قيد فقط مع كونه في مقابلة مع حكمه بآلة اطلاق مع كونه مستفادا بدون قيد بل ذكره موهوم بخلافه وان الشيء الثاني متعين الارادة وتقسيم المصنف صريح في اعتبار التصور المطلق فلا تحامله على تقسيمه أصلا فان قلت قد ورد الشارح الوجه الثاني على عبارة المطالع مع موافقة العبارة المصنف حيث قال العلم اما تصور ان كان ادراكا او اما تصديق ان كان ادراكا كع الحكم قلت في عبارة المطالع وقع التصور من غير قيد في مقابلة التصديق وقيد بالادراك الساذج فيمكن ان يجعل المطلق التصور قرينة على نصير الساذج بالاطلاق وان يجعل بالعكس بخلاف عبارة المصنف عليه جعل فيها القيد في مقابلة القيد وذكر القيد المشترك بينهما صريحا (قوله فان قلت الخ) أي في جواب قيل الخ ومصلحة الخ الجواب السد كور جوابين قبل المصنف وفيه إشارة إلى أن الوجه الثاني وارد على تقسيمه مندفع بهذا الجواب بخلاف تقسيمه وحديث يكون هذا الكلام على طبق ما تقدم في الوجه الاول (قوله قلت الخ) حاصله منع قوله غير مندفع واذا اشتد الورود لا اندفاع فلا يصح كون وجه العدول (قوله بل هو بكلامهم أنس)

بين المفهوم وبين ما يصدق عليه الآتية فهم ان هذا المفهوم ذاتي لافرادته فيلزم من اعتبار افرادته اعتباره وهذا الفهم باطل لان عدم الحصول منع الحكم انما ثبت للتصور مقبضا إلى غيره لان عدم الحكم انما هو على متصوره أولا فعدم الحصول مع الحكم على متصوره أولا ثابت له بالقياس إلى متصوره وما هو ذاتي للشيء لا يكون كذلك (قوله فلا معنى الخ) لان القيد انما هو لفهمه لا للفهم (قوله أي فيما يصدق عليه) لافي مفهومه انظر حاشية المطالع (قوله لانه عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة) فالطرفية من طرفية الكل للبشر (قوله أو الثلاثة مع الحكم) جزاء التصديق هو المقارنة بالحكم والطرفية من طرفية الكل لتعلق الجزم (قوله بين نفس الحكم) وهو المخروط في الطرف الحكم المشروط بالتصورات (قوله مع كونه مستفادا) وحديث يكون لهما كما

قال السيد فلا يراد ما قيل ان كونه بآلة اطلاق يدفع القوة (قوله وتقسيم المصنف صريح الخ) حيث قيد الاول وانه بقيد فقط وأطلق الثاني المعبر في التصديق فادفع ما قاله قدس سره بتعريفه غيره (قوله وحديث يكون هذا الكلام الخ) فادفع ما قيل ان احتمال كلام الشارح هذا المعنى بعيد غاية البعد وحاصل الدفع ان هذا المعنى هو المطابق لما تقدم فلا يكون بعيدا

(قوله وجوابه) أي باعتبار المصنف كما تقدم وليس الجواب عن القوم وجه ذلك أنه فيما تقدم قال وعدل عن الواقع في كلامهم لأنه مفترض ولا جواب عنه بخلاف المصنف فقد يجب بما تقدم وبما هنا

(قوله أي نفسهم) أي لا مطلق كلامهم حتى يراد أن مطلق كلام المصنف أضاف على ذلك (قوله المقابل والمعتبر) المقابل هو التصور الساذج فإنه جعل مقابل التصديق والمعتبر هو التصور المطلق لأنه اعتبر في مفهوم (٨٧) التصديق (قوله ولا دلالة الخ)

أي كلامه لا يدل على أن لفظ التصور يطلق على التصور المتقدم

وأنه محال وجوابه أن التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقا كأوقع التنبيه عليه

فيده بعد إطلاق لفظ التصور تدبر (قوله من قبل القوم) قبل بكر الخاف وفتح الياء أي من جهتهم (قوله إلى الاعتراض من وجهين) هذا ظاهر بالنسبة للشارح أما بالنسبة للمصنف فظاهر

يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة التصديق وأرادوا به معنى يقابله قطعاً مع أنهم يطلقون التصور على ما كان مراداً فالعلم أعنى الإدراك مطلقاً فالصور عندهم معنيان وأما كلام المصنف فلا يقتضي الآن يكون التصور معنى واحداً متناولاً للتصور فقط والتصور معه الحكم وأما أن التصور يطلق على ما يقابل التصديق أعنى ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لأنه جعل التصور فقط مقابل التصديق فاعتبار عدم الحكم مستغنى عنه فيدفعه وليس داخل في مفهوم لفظ التصور بل هو متعلل بمعنى الإدراك مطلقاً وقد ضم إليه قيداً نذره جعل القيد قسماً للتصديق فالصور عند معنى واحد فأتضح عاذاً كرهنا أن الاشتراك في لفظ التصور أنما يظهر من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان معانٍ القسم المشهور وأما اندفاعهما عن تقسيم المصنف فأنما هو بالجواب الأول لأن المقابل للتصديق عنده كما صرح به هو التصور فقط وليس التصديق فحاصله بل هو قسم من التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الأول وكذا العتبر في التصديق شرطاً وشرطاً هو التصور مطلقاً لا التصور فقط وعدم الحكم أنما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني (أيضاً قوله وأنه محال) أقول ونفك لأنه يلزم تركب الشيء من النقيضين على مذهب الامام

هذا ظاهر بالنسبة للشارح أما بالنسبة للمصنف فظاهر السابق في الجواب عن القوم ظاهر في أنه من عنده ولو كان مأخذه

اضراب عن التسوية المستفادة من قوله كأي دفع الاعتراض الثاني أي ليس هذا الجواب دفعاً عن الكلامين على السوية بل بكلامهم أن نسب لاخذ الاشتراك فيه وهو أنما يظهر من كلامهم أي تقسيمهم بناء على الخلاف فهم التصور فيه على التصور الساذج مع كون الخلاف على مطلق التصور مشهوراً واحتجاج البقي تصحيح تقسيمهم لعدم دلالتهم على تعدد التصور بخلاف كلام المصنف فإنه لكونه صريحاً في مقابلة المقابل والمعتبر لا حاجة فيه إلى اعتبار إطلاق التصور عن التصور فقط ولا دلالة لكلامه عليه (قوله فالصور عندهم معنيان) أشار بذلك إلى أن المستخدمين كلامهم مجرد استعماله في المعنيين وقيد الاشتراك في عبارة الشارح بيان للواقع بناء على استعماله فيما على السوية (قوله وبهذا الاشتراك الخ) فقول الشارح وجوابه جوابين من قبل القوم والاضحى راجع إلى الاعتراض من وجهين لا إلى الوجه الثاني إذ لا دخل لإطلاق التصور على متضمن في دفعه بل يكفيه أن يقال أن المعتبر في المطلق دون القيد أنما يحتاج إلى دفع الأول (قوله وأما اندفاعها الخ) وإذا لم يتعرض الشارح لاندفاع الثاني وقد عرفت أنه لا يحتاج إلى اندفاع على تقسيم المصنف (قوله لأنه يلزم تركب الشيء) أي التصديق من النقيضين أي من الحكم وعدمه أي يلزم ذلك من مجرد الاعتراض المذكور وكان يلزم من توقف الحكم على التصورات الثلاثة اشتراط الشيء بنقيضه أيضاً وكذا الحال في اشتراط الشيء بنقيضه فإنه يلزم من مجرد الاعتبار المذكور أن كان يلزم من توقف تحقق المجموع على الحكم تركب من النقيضين وكلاهما محال لانضمامهما اجتماع النقيضين في الواقع وبما جاز ذلك في المستحيلات وما نحن فيه ليس منها كذا في

ما هنا تنبيه عليه الآن يكون مراد المصنف الاعتراض على اليد بأن ما أوهم التفرد به مأخوذ من الشارح (قوله لا إلى الوجه الثاني) أي فقط وأن أوهمه آخر كلام الشارح (قوله لاندفاع الثاني) أي عن المصنف كما تعرض سابقاً لاندفاع الأول بناء على أنه متجه عليه كإزعجه السيد تدبر (قوله وقد عرفت أنه

الخ) أي عرفت أنه محال به جواب الشارح السابق ومن كلامه فيما كتبه على قول السيد قيل بوجه الخ أنه لا يحتاج إلى أحد من الاعتراضين على المصنف تدبر (قوله أي يلزم ذلك من مجرد الاعتبار الخ) رد لما قيل أن كلام المصنفين يلزم الامام والحكم وحاصله أن المراد يلزم كلاماً من مجرد الاعتراض فلا ينافي أنه يلزمه ما زعم الآخرون لاسطة تدبر (قوله وبما جاز ذلك الخ) لأن الحال يجوز أن يستلزم محالاً أو سواه كان بينهما علاقة قزوم ولا على ما حققه المصنف في بعض كتبه

(قوله والمعتبر في التصديق الخ) فيه أن التصديق معتبر فيه تصور المحكوم به والمحكوم عليه وتصور النسبة وذلك تصور سازج والمعتبر حينئذ الأول والثاني وحينئذ فرضنا على ما قلنا وأما اعتبار الشيء في نفيه أو تركب الشيء من النقيضين وأوجب بأن التصور الساذج عبارة عن حضور ذهني موصوف بعدم الحكم والذي تركب التصديق منه هو ذات التصور الساذج يقطع النظر عن حقيقته فصدق قولهم الحضور الذهني المطلق معتبر في التصديق فلم يلزم علمه تركب الشيء من نفيه ولا اشتراط الشيء في نفيه وذلك أنهم قالوا المر كسب من القديم والحادث حادث المراد المر كسب من ذات القديم يقطع النظر عن حقيقته والالزام اجتماع الحادث والقديم ومن الموجود والمعدوم معدوم مثلا السقف من كسب من الخشب والسامير والخشب والسامير موجود والوجود ليس أمرا وجودا فالسقف من كسب من الموصوف دون صفته والألا كان عدمه بالان الوجود عدمي وأيضا السقف من كسب من خشب وسامير والأول موصوف بكونه لا سماء والثاني موصوف بكونه لا خشب فالسقف من كسب من الموصوف دون صفته والألازم كونه معدوم والألا من كسب من موجود ومعدوم فيكون معدوم وما وكذا يقال هنا المعتبر في التصديق هو التصور بدون صفته وهو كونه لا حكم معه وإن كانت الصفة حاصلة في الواقع (قوله ويقال له التصور الساذج) وهو تصور لم يوصف فيه (٨٨) عدم الحكم والمعتبر في التصديق كما تقدم هو الموصوف دون صفته وإن كانت حاصلة في

نفس الأمر كما تقدم والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني والحاصل أن الحضور الذهني مطلقا هو العلم والتصور أما أن يعتبر بشرط شيء أي الحكم ويقال له التصديق أو بشرط لا شيء أي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج أولا بشرط شيء وهو مطلق التصور فالقابل للتصديق هو التصور بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق شرطا أو شرط هو التصور لا بشرط شيء فلا إشكال

واشتراط الشيء بنفيه على مذهب الحكماء (قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني في قوله والمعتبر في التصديق شرطا أو شرط هو التصور لا بشرط شيء فلا إشكال الخ) أقول فيه بحث لأن المعتبر في التصديق شرطا أو شرط هو تصور المحكوم عليه وتصور النسبة المحكوم به وكل واحد من هذه حوائج المطالع وفيه أن المجال اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى جلها على شيء واحد لا يثبتهما في الواقع ألا يرى أن الإنسان والألا إنسانا يتحققان في الواقع وما نحن فيه من قبيل الشافعيون الأول وأنا أن تقول لاستلزامهما اجتماع النقيضين من القضايا أعني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا الحكم ليس معتبر فيه (قوله واشتراط الشيء) أي الحكم بنفيه أي عدم الحكم المعتبر في التصور الذهني هو شرط فيه وأما على المذهب المتقدم فلزم اشتراط الشيء بنفيه جزمه وإنما ينعزله إذا لم يحل لجل عبارة القوم على أمر مستحدث (قوله والمعتبر في التصديق في قوله والمعتبر الخ) جعل المناط مجموع ما ذكر مع أن البحث وارد على الأخير إشارة إلى أن الجواب عن الوجه الثاني قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني وإن قوله والحاصل الخ تفصيل لهذا الجمل ويبيانه بل المراد به أن ليس مفهوم الأول معتبرا فيما صدق عليه التصديق

نفس الأمر كما تقدم (قوله بشرط لا شيء هو التصور الملاحظ فيه الساذج) قوله هو التصور لا بشرط شيء هو التصور الساذج يقطع النظر عن صفته أي الساذج (قوله بمعنى جلها لا بأي نحو كان بل بأبعاده مخصوصة لا للتلخيص بل لبيان أنها صادقة على الشيء الثالث وحينئذ إن توافقا في نحو الصدق من الموافقة والاشتقاق فهو متفق والألا ضرورة جعل الفصل على الإنسان

بالاشتقاق وجعل الاصل بالموافقة وأما أن يصدق أحدهما على الآخر وعلى هذا فإن صدق عليه بالاشتقاق فهو جائز قال ضرورة أن عدمه يحمل على الوجود ويقال الوجود معدوم وإن صدق عليه بالموافقة وجعل الموافقة ينقسم إلى قسمين جعل العرضيات وجعل الذاتيات فصدق أحدهما على الآخر يحمل العرض أيضا جائز بل متحقق كعمل المفهوم على اللازم مفهوم حيث يقال اللازم مفهوم مفهوم (قوله لا يثبتهما في الواقع) فهو جائز واقع كثبت الوجود وعدمه (قوله من قبيل الثاني) أي التثبت في الواقع (قوله ولك أن تقول) أي في حل عبارة السيد في حاشية المطالع المارة قوله الذي هو شرط فيه) فلما شرط الشيء بنفيه بالواسطة وهو مساو لا اشتراط الشيء بما يتوقف على نفيه الذي قاله العاصم (قوله جعل المناط) أي متعلق البحث (قوله مع أن البحث وارد على الأخير) أي مع جهة وروده عليه أيضا كالأول فكان الظاهر إرادته على الأخير (قوله والمعتبر في التصديق) شرطا أو جزا كان ذلك بياناً للألا مجال الكثير في قوله أولا والمعتبر في التصديق الخ لأن الشرط والشرط اتفاهما لصدق اللفظ (قوله تفصيل لهذا الجمل) إجماله من حيث أنه لم يبين وألا أنه معتبر على وجه الشرطية أو الشرطية متى علم أن المعتبر فيه هو المصدق

(قوله وليس الكل من كل منهما) لفظة كل للاستتراق والاستتراق قد يتعلق بالافراد وقد يتماق بالانواع فقوله وليس الكل أي كل فرد قال عوض عن المضاف اليه وكل هنا لاستتراق الافراد وقوله من كل منهما أي من كل نوع منهما فالاستتراق الثاني متعلق بالانواع

(قوله لان الشرط أو الشرط له الخ) تعليل لكونه تقييلا وبيانا بان المتبر فيه المفهوم هو الماصق يعني لما ذكر الشارح فيها سيأتي قوله والمتبر في التصديق شرطا أو جزأ كان ذلك بيانا للاجمل الكائن في قوله أولا والمتبر في التصديق الخ لان الشرط والشرط انما هو الماصق للمفهوم (قوله ظهر ان (٨٩) تحرير الوجه الثاني) أي تحرير الوجه

الثاني من وجهي الاعتراض
أعني قول الشارح الثاني ان
المراد الخ والمقصود بهما
التحرير صحة جواب
الشرح وعدم توجه
ما ذكره السيد من
الاعتراض عليه ببقاء
الاشكال وهذا التحرير
مبنى على فهم المعتز
الاتحاد بين مفهوم التصور
الساذج والعلم الذي هو
المقسم وحاصل الجواب
حينئذ بيان عدم الاتحاد
وان القسم المتبر في
التصديق هو المطلق
(قوله غير صحيح) لما
عرفت ان الشرط والشرط
لها صدق للمفهوم (قوله
وما قبل في توجيهه) أي
توجيه الجواب الذي في
الشرح مع بقاء الوجه الثاني

قال وليس الكل من كل منهما بديها

التصورات تصور خاص مستفاد من القول الشارح اذا كان نظريا فيكون كل واحد منها تصورا
ساذجا مقابلا للتصديق ومرتجا تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا أو شرطا التصور

لان الشرط أو الشرط له للمفهوم وهذا ظهر ان تحرير الوجه الثاني بان المرادة على تقدير ارادة
التصور المقيد بدم الحكم يلزم ان لا يتبر مفهومه في مفهوم التصديق مع انه متبر فيه لاعتبار العلم
الذي هو المقسم المرادف للتصور فيه وحينئذ يتم الجواب المذكور بلا شبهة غير صحيح وما قيل في
توجيهه بأنه لم يرد قوله شرطا أو شرطا الاشارة الى مذهب الامام والحكيم بل الى احوال كون
مفهوم التصديق ذاتيا لما تحت فيكون التصور المتبر في مفهومه جزءا للتصديقات وان يكون عرضيا
فيكون التصور شرطا لما فتح كونه بعيدا عن الفهم بجه عليه أنا لاسلم انه اذا كان التصديق عرضيا
لما تحت يكون التصور المتبر في مفهومه شرطا له اذ ليس العارض شرطا للمعرض فضلا عن جزئه
بل الامر بالعكس (قوله كل واحد من هذه آه) أو كون النسبة قائمة بالطرفين متصورا من حيث
انها رابطة بينهما لا يستلزم ان يكون متعلها وبدايتها ونظريتها تامة للطرفين على ما هوم والالزام ان
تكون المقولات النسبية كلها كذلك وكذا كونها فردا من الوجود المطلق البديهي لا يستلزم بدايتها
لان بداهة العلم اذا كان ذاتيا لا يستلزم بداهة الخاص فضلا عن ان يكون عرضيا (قوله قد اعتبر
فيه الى آخره) في قرعه على ما قدم نظر لان كون كل واحد منها تصورا ساذجا لا يقتضي اعتباره
من حيث انه تصور ساذج لم لا يجوز ان يتبر من حيث انه تصور مع قطع النظر عن القيد بل
الحق ذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا فلم بالضرورة ان الحاجة اليه في التصديق تصور ذات الحكموم
عليه المتصف في نفس الامر بدم الحكم لامن حيث انصافه به فذات المقيد متبر دون القيد فصح
ان المتبر في التصديق شرطا أو شرطا هو التصور لا بشرط شيء وان كان موصوفا بدم الحكم
فرجع الجواب المذكور في هذا الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع فتدبر فانه مما خفي على

(١٢ شروح الشمية) على ظاهره من انه لو كان التصور بمعنى التصور المقيد بدم الحكم يمكن اعتبار التصور في التصديق
مع الاتفاق على انه متبر فيه شرطا أو شرطا واحتيج لهذا التوجيه لان الذي جعل شرطا أو شرطا للتصديق هو المقيد دون
المطلق وحاصل التوجيه انه ليس المراد الاشارة الى المذهبين حتى يتقيد بما جمعه الامام أو الحكم شرطا أو شرطا هنا وسيأتي
للمعنى ان المتبر في التصديق المقيد بدون القيد بشهادة الوجدان وثبات ان المتبر هو المقيد مع القيد سواء كان عند الامام
او الحكم مع مخالفته للوجدان دونه خرقا للقداد تدبر (قوله في توجيهه) أي توجيه الجواب ليندفع اعتراض السيد عنه
(قوله المتصف في نفس الامر الخ) لكونه فردا من أفراد ذلك المفهوم عرضيا لما صدقته لم يلزم من اعتبار ماصدقه اعتباره
كما مر (قوله فرجع الجواب الخ) لان المراد بالمطلق ما جرد عن القيد لا المطلق من اول الامر كما فهم السيد

والا جهلتا شيأ ولا نظريا والادراك أو تسلسل

(قوله والادراك) أي والادراك

كان الكل من كل منهما
بديها لاجهلتا شيأ أي
والثاني باطل فكذلك القديم
خفف المصنف الثاني
لظهوره (قوله ولا نظريا)
أي وليس الكل من كل
منهما نظريا والاول كان كل
فرد من كل منهما نظريا
لهادراك أو تسلسل أي والدور
والتسلسل محال فإ
استلزم محال خفف

(قوله سواء عني به) أي
بالتصور الواقع في التقسيم
لان المراد به المفهوم قطعا
سواء كان مقيدا أو مطلقا
وحينئذ قوله لزم امتناع
اعتبار التصور في التصديق
لا يختص بما اذا عني
بالتصور المقيد لان
الامتناع ليس من جهة
انه عني به المقيد بل من
جهة اعتبار عدم الحكم
فيه لكونه صدقا وهذا
آت على كون التصور
عني به المطلق أيضا تدبر
(قوله أي وجود تلك
القطع) هذا على نسخته
وفي بعض نسخ السيد
وليس كون تلك القطع
جزءا جزء منه والمعنى مختلف

الذي اعتبر فيه عدم الحكم فالاشكال باق بحاله • والجواب ان يقال ان عدم الحكم متبر في التصور
الساذج على أنه صفة له وقيد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لاصفته وقيدته
فان الموصوف اذا كان جزءا من الشيء لا يلزم أن يكون صفته جزءا منه ألا ترى أن قطع الخشب
أجزاء للسري وليس كون تلك القطع جزءا منه — وكذا الحال في الشرط فان الموصوف اذا كان
شرطا لشيء لا يجب أن يكون صفته شرطا له فاذا قال الانسان كاتب فجزء هذا التصديق أو شرطه هو
تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم يمرض له بل انما عرض
لمجموع الادراكات الثلاث لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموصوفها وهو ذات ذلك
التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من الحكم وقيدته بل من الحكم والموصوف بنقيضه
ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من أجزاء اليت موصوف بنقيض الآخر — وكذا موصوفها
شرط لتحقق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه ولا استحالة
في ذلك أيضا فان شرط الصلاة كالطهارة مثلا موصوف بأنه ليس بصلاة هذا هو التحقيق الذي أفاده
الشارح قدس سره في شرحه للمطالع واتما بنى الكلام هنا على ما هو ظاهر الحال في التقييدات من
ان المعتبر في كل قسم هو مورد القسمة تحريما الى فهم المبتدى فن شنع عليه في أمثال هذه المواضع

الفصول (قوله فالاشكال باق الى آخره) لا ينبغي ان يبان لزوم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق
بهذا الطريق يجعل قوله وان عني به المقيد بعدم الحكم امتع اعتبار التصور في التصديق قضية
اتفاقية لان امتناع الاعتبار المذكور لازم على هذا البيان سواء عني به المقيد بعدم الحكم أو عني
به المطلق بل لا تعلق له بالتقسيم أصلا فضلا عن تقسيم القوم فلا يتبع فلا يثبت به فساد تقسيم القوم
الذي هو مقصود المعرض ليصير سببا للدول فلا بد ان يكون مراده امتناع اعتبار مفهوم التصور
الساذج فيه إما بناء على عدم الفرق بين اعتبار مفهومه وبين اعتبار ما يصدق عليه أو توهم كونه
ذاتيا لا محته وحينئذ يتجه الشك بان لا يتم بطلان الثاني فان المعتبر فيه مفهوم التصور مطلقا دون
مفهوم التصور الساذج (قوله وليس كون تلك القطع جزءا منه) أي وجود تلك القطع جزءا منه
والا لكان السرر مددوما لان الوجود أمر اعتباري على ما حقق في موضعه مع كون وجود
الخشب صفة وقيدا لها (قوله ولا استحالة في ذلك) لان اللازم حصول الشيء وقيدته في الموضعين
وذا لا يستلزم اجتماع التقيضين بخلاف ما اذا كانت الصفة داخلة في ماهية التصديق فانه يستلزم
اجتماع التقيضين أعني ان الحكم متبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر فيه وكذا الحال اذا كان
الموصوف شرطا دون الصفة (قوله واتما بنى الكلام أه) حيث قال والمعتبر في التصديق شرطا أو
شظرا هو التصور لا بشرط شيء (قوله قريبا الى فهم المبتدى) أي قريبا للجواب بنع اعتبار
التصور الساذج في التصديق تأييده بسند ان المعتبر فيه مطلق التصور كما في سائر التقييدات الى فهم
المبتدى لا أنه مقتداه المعتبر فيه فالتاقتة في السند اذا لم يكن مساويا للنع بأنه غير صحيح غير نافية
في المقصود فاندفع ما قيل ان التقرب الى فهم المبتدى بمقدمة باطلة وترك الجواب الحق اضلال له
وترويع بالباطل فكيف يكون عذرا من قبل الشارح (قوله فن شنع عليه) اراد به سعد الله

المصنف منهما مقدمتين أي وإذا كان كل فرد منهما ليس نظريا ولا بديهيا لمعين ان يكون البعض بديهيا والبعض نظريا وهو المطلوب (قوله وهو الذي لم يتوقف الخ) صادق بان لا يتوقف على شيء اسلا كما في العلم بالقضايا الاوليات وهي التي يجزم العقل فيها بالنسبة بعد تصور طرفيها كما في الواحد نصف الاثنين فانه متى تصور الواحد والصفة للاثنين جزم العقل بنبوت صفة الواحد للاثنين وصادق بان لا يتوقف على نظر واستدلال وان توقف على حدس وهو الانتقال من المبادي للمطالب بسرعة أو تجربة كالعلم بان السقونيا مسهلة للصغراء وبان نور الشمس مستفاد من نور القمر فبهذا يظهر ان البديهي مرادف للضروري وحينئذ اندفع ما يقال ان الذي يقابل النظري الضروري لا البديهي وقد يطلق البديهي على ما لا يتوقف على شيء اسلا فيكون أخص من الضروري فان قلت تعريف البديهي يقتضي انه نظري فكيف يكون ضروريا • ونحصل الجواب انه تعرف لفظي أي ان الحقيقة في ذاتها معلومة ولكن استفادتها من هذا التنوان غير معلومة فأتى بهذا التعبير لاجل علمها منه أو ان قوله الذي لم يتوقف حصوله أي حصول افرادها لان الحصول (٩١) في الخارج اتف هو لافراد

البديهي للاحاطة الكلية
فالتعرف للكل ولكن
المنظور له في الحصول
الافراد بدليل قوله
كتصور الحرارة فانها
جزئي من جزئيات الكل
البديهي والتعرف للماهية
والحصول للافراد وعلى
هذا فالماهية نظرية
والحاصل ان قوله لم
يتوقف حصوله أي حصول

(قوله لما كان الخ) فيه
رد على المصام حيث قال
ان البديهي والنظري قسبان
للم لا يتصور والتصديق
حتى يكونا مشتركين بان

(أقول) العلم اما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب

فذلك من جهته بلو حاله أو طبعه من الجهة اعتقاد رضة شأنه بزييف مقاله (قوله اما بديهي
وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب)

والدين التفاضلي حيث شنع على الشارح في شرحه للرسالة { قال العلم اما بديهي } لما كان الدعوى
المذكورة في المتن متضمنة لكون كل واحد من البديهي والنظري موضوعا لمعنى واحد مشترك
بين التصور والتصديق ولعدم الوساطة بينهما والا لما لزم من فهمها عن الشكل الاقسام بين الشارح
ذلك { قال وهو الذي لم يتوقف } أي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يتوقف حصوله المختبر
في مفهومه فلا يلزم ان يكون للحصول حصول والتوقف في اللغة درك كردت تقدمته بلى
بتضمن معنى الترتب فيفيد قيد التوقف انه لولاه لما حصل وقيد الترتب التقدم فيؤل الى معنى
الاحتياج ولذا وقع في بعض الكتب الذي لا يحتاج فف حصوله الى النظر فالتقدير الاول دخل في
البديهي العلم الضروري الذي حصل بالنظر أيضا كالمعلم بان ليس جميع التصورات والتصديقات
بديهي ولا نظريا بالتقدير الثاني دخل العلم الضروري التابع للعلم النظري اذا قلنا انه ضروري بمعنى
البديهي كالمعلم بالعلم النظري فانه وان كان يصدق عليه انه لولا النظر لما حصل لكنه ليس مرتباً
على النظر بل على العلم المستفاد من النظر فان المتبادر من الترتب الترتب بلا واسطة وبما ذكر
ظهر ان تعريفها بما يكون حصوله بدون نظر وكسب وبما يكون حصوله به

الذي في المتن هو الاشتراك (قوله ولعدم الخ) عطف على قوله لكون كل الخ (قوله والا لما لزم الخ) لبقاء ما ليس بديهي
ولا نظريا غير منقسم (قوله ذلك) أي المعنى المشترك وعدم الوساطة بين الثاني حيث قال فيما سأتى بل البعض نظري والبعض
الأخر ضروري فانه يفيد الحصر فيها (قوله بمعنى الصورة العاصلة) المراد بالحصول القيام بالذات فان الصورة باعتبار
القيام بالذهن علم باعتبار مجرد ذاتها معلوم (قوله درك) معناه البلطو وكردن معناه الجمل (قوله انه لولاه لما حصل) يصح
بحصوله معه والتقدم مأخوذ من الترتب (قوله انه لولاه ايضا لما حصل) فالمراد بالتوقف ان لا يمكن حصول الشيء الا
بعد الآخر لا ما يصح الفاه (قوله دخل العلم الضروري) فانه ليس لولاه لما حصل وانما كان ضروريا لان كل عاقل يجزم من
نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الشكل أعظم من الجزء من
غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب ثم
ان هذا العلم حاصل من الاستدلال أيضا كما ذكره المصنف بقوله والادار أو تسلسل (قوله اذا قلنا انه ضروري) بمعنى
البديهي أي ما لا يتوقف على نظر أي بخلاف ما اذا قلنا انه ضروري بمعنى الاضطراري كما سنبه عليه فانه خارج لعدم تعلق

افراده فالتنق عنه التوقف هو الافراد لا المفهوم الكلي لان المتصف بالحصول خارجا اما هو الافراد فحقبة البدهي نظرية وافراد ضرورية فالتعريف للماهية الكلية والحصول منوط بالافراد

الفرض به (قوله طردا وعكسا) لان طرد كل عكس للآخر فانتفاض طرد كل انتفاض لعكس الآخر (قوله على التمرين) ندخه على التعريف أى تعريف النظرى وهي ظاهرة موافقة لقوله فلا يصدق تعريف النظرى الخ وعلى هذه النسخة يزداد ويصدق عليها تعريف البدهي بذكر (قوله لولاه لما حصل له العلم) يريد ان المراد من الحصول الوجود الرباطي أى الحصول للعالم لاحصولة في نفسه والحاصل ان منشأ البداية والنظرية على ما اعتبره الحشى حال العلم أى التحصيل وهو يختلف باختلاف العالم بخلافه على مقابله فان المنشأ حال العلم أى الحصول في الذهن وهو لا يختلف فانه في نفسه اما يتوقف او لا يتوقف ويؤيده ان وجود (٩٢) المرض هو بينه وجوده لموضوعه بخلاف ما اذا كان التوقف بمعنى انه لولاه

أقول البدهي بهذا المعنى مرادف للضروري المقابل للنظرى وقد يطلق البدهي على المقدمات الاولى يتنحاض طردا وعكسا بالمعنى المذكور فنظير انه لا يرد على التمرين ان العلوم النظرية يمكن حصولها بطريق الحدس فلا يصدق تعريف النظرى على شيء من افراده وانما يرد لو فسر التوقف على النظر بمعنى انه لولاه لا تمتع العلم أما اذا فسر بما ذكرناه أعنى لولاه لما حصل فلا يقتضيه ان طرق حصول العلم منحصرة بالاستقراء في البداية والاحساس والتواتر والتجربة والحدس والنظر فاذا كان حصوله بشئ سوى النظر لم يكن النظر محتاجا في حصوله الى النظر ولا يصدق انه لولاه لما حصل واذا لم يكن حصوله بما عداه كان في حصوله محتاجا اليه ويصدق انه لولاه لما حصل له العلم من البدهي والنظرى يختلف بالنسبة الى الاشخاص فرما يكون نظري شخص بدهي لآخر وبالعكس فقيد الحية معتبر في التعريف على ما قرر من انه يتبرق لمرقات الامور الاعتبارية قيد الحية وان لم يذكر وأما اختلافها بالنسبة الى شخص واحد بحسب اختلاف الاوقات فحل بحث لان الحصول معتبر في مفهومها أولا وهو اما بالنظر أو بدونه وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت لناظرين قد بر { قوله البدهي بهذا المعنى الى آخره } دفع توهم ان المقابل للنظرى الضروري دون البدهي يعنى ان البدهي بهذا المعنى مرادف للضروري فذكره في مقابلة النظرى كذكره فظير قاعدة قيد الضروري للمقابل للنظرى وفيه اشارة الى ان الضروري قد يطلق بمعنى آخر ليعاقل النظرى أعنى مرادف البدهي للمعنى الاخص { قوله وقد يطلق } بيان قاعدة التقييد بقوله بهذا المعنى والمراد بالمقدمات القضايا باعتبار ان من شها ان تصير جزء قياس وقد فسرها السيد قدس سره بهافي قول المواقف المقصد السادس في المقدمات وإيراد صفة الجمع مع بطلان جميته بلام الجنس للاشماران اطلاقه عليها اطلاق الكلي على افراده فان مفهومه ما يكفي تصور الطرفين مع ملاحظة النسبة

لا تمتع فان المراد امتاعه في نفسه (قوله والحدس) هو قوة يحصل بها سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب (قوله الاعتبارية) اي التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات لان اختلافها بذلك قرينة على اعتبار حجية موافقة للمطلوب (قوله لان الحصول معتبر في مفهومها) لان مراده ان المدار في النظرية والبداية على الحصول الاولى للشخص فان كان بالنظر فهو نظري والا فبدهي وان حصل ثانيا على خلاف ما حصل أولا هنا وقال الزاهد النظرى ما يتوقف مطلق

حصوله على النظر بان يتوقف فرد من حصوله عليه والبدهي ما لا يتوقف شيء من حصوله عليه وحينئذ كصور لا يختلف باعتبار الاشخاص ولا الاوقات اه وهو الموافق لتعريف النظر بما يتوقف حصوله والبدهي بما لا يتوقف حصوله فان الاولى مهمة والثانية سالبة كلية اه (قوله لان الحصول معتبر في مفهومها) اولا اي قبل الاختلاف بالاقوات فلا دخل للاختلاف بها فعنى الاولى اعتبار الحصول للشخص في ذاته تأمل (قوله دفع توهم الخ) أى وحينئذ لا تصح مقابلة النظرى به فظير قاعدة الخ وهي دفع عدم محتمل المقابلة (قوله وفيه اشارة) أى في التقييد بالمقابل للنظرى وقوله أعنى مرادف هو المعنى الاخر الاخص المقدمات الاولى وهي التي يكون تصورات اطرافها كافية في جزم الذهن بالزوم بينها وهو بهذا المعنى يختص بالتصديقات والمعنى الاول بسببها وغيرها من التصورات (قوله والمراد بالمقدمات الخ) فلا يرد ان الاوليات لا يلزم ان تكون مقدمات وقوله باعتبار بيان لوجه تسميتها مقدمات (قوله وإيراد الخ) مع ان الظاهر الافراد (قوله مع بطلان جميته) أى المفيدة لو بقيت انها قيد

(قوله كنصور الحرارة) اعلم ان الحرارة والبرودة كل منهما ينقسم الى كلية وجزئية فحقيقتها أمر كلي ولا يسلم ان تصورها بديهي وان اراد تصور الحرارة الجزئية فلا يسلم ان تصورهما من العلوم لان ادراك الجزئيات بالحواس والعلم للصورة الخاصة في العقل فالخلص ان يقدر مضاف اى كنصور حصول الحرارة اى الجزئية بناء على ان تصور حصول الحرارة الجزئية مدرك بالعقل واما لو قلنا انها مدركة بالحاسة فلا يكون ذلك من قبيل العلوم ويمكن ان يقال ان المراد تصور حصول الحرارة الكلية وذلك لان الحرارة الكلية جزء للحرارة الجزئية التي هي موجودة وجزء الموجود موجود في ضمنه والحاصل اننا اما ان نحكى على القول بان الحرارة الجزئية تدرك بالعقل (٩٣) وزيد بالحرارة الجزئية أو

زبد الكلية ونحكى على

القول بان الكلي موجود

في الجزئى

في الاطلاق فلا يكون

من المطلق الكلي

(قوله من غير استعانة

الح) هذا يخرج بعض

ما يقابل النظرى فلذا لم

يكن مناسباً هنا (قوله

ففي ذلك اشارة الى الح)

أى هي المقصودة بالتخيّل

فلا يقال ان النسبة

بالتخيّل مستثنى عنه بتصرّح

المصنف بالاقسام (قوله

لابلذات الح) فيه مخالفة

لما أسلفه سابقاً من ان

المراد التعريف بالذات

كذا قيل وفيه انه

تقرير آخر غير ماسبق

وقوله وكذا النسبة الى الح

كنصور الحرارة والبرودة

(قوله كنصور الحرارة) أقول مثل لكل واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق تنبها على أن التصور ينقسم الى البديهي والنظري وأن التصديق أيضا ينقسم اليهما وسأبني تحقيق ذلك بالادلة ولا اشكال في تعريف البديهي والنظري من التصور فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلا والنظري منه ما يتوقف عليه—وأما التصديق ففي تعريفه قسمه اشكال— وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور المحكوم عليه والمحكوم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهييا كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لامكانه مع انه صدق عليه انه في الحكم وقد يطلق البديهي على ما يثبت العقل بمجرد ثقافته اليه من غير استعانة بحس أو غيره تصورا كان أو تصديقا ذكره قدس سره في شرح المواضع الا ان الاطلاق الاول شائع فلذا ذكره ولم يتعرض لثاني لعدم تعلق الفرض بضبط معانيه {قوله تنبها} آه ففي ذلك اشارة الى ان الدعوى المذكورة بديهية يكفى في اثباتها التخيّل وان اثباتها بالادلة مبنى على التزلّ عن ذلك {قوله ولا اشكال} آه قد استغنى من تعريف البديهي والنظري المطلقين ومن التخيّل لهما بالتصور والتصديق تعريف كل واحد من البديهي والنظري من التصور والتصديق {قوله فاني البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلا} أي لابلذات ولا بواسطة فالامور النسبية التي يكون المنسوب اليه نظريا نظرية وان كان ادراكها في نفسها بديهييا كاعدام الملكات وكذا النسبة الحكيمة ان كان أحد طرفيها نظريا وما قيل ان كونها نظرية تحكم لان النظري ما يستفاد من النظر في مبادئه والنظر لم يقع في مبادئ تلك العلوم بل في مبادئ علم نظري آخر يتوقف عليه هذا العلم مدفوع بان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية لان معنى كونها ضرورية انها اضطرارية لا انها بديهية {قوله ومثل هذا التصديق} الى آخره لا اعتبارهم في بداية التصديق ونظريته الاحتياج الى موصله {قوله كالحكم بان} الى آخره فان من تصور الممكن بنوان ماناوى وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجع أحدهما على الآخر جزم بثبوته له كمن تصور كفى الميزان بهما متساويين لارجحان لاحدهما في ذاته جزم

أى بالنسبة لتصورها فلا يثنى ما ذكره السيد آخره اقتدير {قوله نظرية} أى تكتسب من القول الشارح {قوله نظرية آخر} وهو أحد الطرفين {قوله ولا يرد الى الح} أى على ان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف فانه يلزم ان هذه التصورات نظرية {قوله ولا يرد أيضا} أى على تقرير السيد هذا وان قدم له ان ذلك قيل أنه بديهي فيدخل فيه على تقريره الاول به {قوله لا اعتبارهم الى الح} أى وفي مثل هذا لا يحتاج الى الحجة أصلا وانما يحتاج الى التصورات الثلاث بخلاف ماسبق في اعدام الملكات والنسبة الحكيمة فانه يحتاج فيها الى الموصل للتصورين المذكورين وهو مبادئ الموقوف عليه تدبر

(قوله بأن التقي والاثبات الخ) التي هو ادراك ان النسبة غير واقعة والاثبات هو ادراك انها واقعة على طريق الجزم او الرجحان فيها وجبئذ فلا يلم انهما لا يرتفعان بل يرتفعان في الشك في النسبة لانه ليس عنده ادراك انها واقعة ولا ادراك انها ليست بواقعة والجواب ان المراد بالاثبات ثبوت شيء والتقي انتفاضه عن شيء ولا شك ان ثبوت الشيء ونفيه عن شيء لا يجتمعان ولا يرتفعان فزيد مثلا لا يثبت ارتفاع التيام وثبوته ولا يرتفعان عنه (قوله وهو الذي لم يتوقف حصوله) فيه ان المراد حصول الصورة وعلى القول الثاني فالمراد بالحصول التحقق فكلما يقتضي ان العلم له حصولان وليس كذلك والجواب انه قد سبق ان المراد من قولهم حصول الصورة الموصوفة بالحصول فزيد من قوله الذي لم يتوقف حصوله الحصول الذي وقع صفة للصورة وليس المراد حصول آخر (قوله واما نظري) عطف على اماديهي والنظري نسبة لتوقفه عليه وهو ترتيب له أمور معلومة لتأدي الى مجهول (٩٤) كان المجهول تصوريا أو تصديقا والمعلوم اما الجنس والفصل أو الصغرى والكبرى

والتظري قال الشارح هو الذي يتوقف حصوله على نظر الخ اعترض بان بعض الاشياء العلم به بديهى عند بعض الناس ونظري عند بعضهم وذلك مثل تصور العقل فهذا التصريف أى تصرف

يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظرى ويخرج عن تعريف البديهى فيطل التعرّفان طردا وعكسا * والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستقيا في ذاته عن النظر كان بديهيا داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد ما ذكر في تعريفه واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا جمل التصديق عبارة عن المجموع المركب كما هو مذهب الامام قوى هذا الاشكال

بانه يحتاج في الرجحان الى أمر خارج عنه {قوله وهذا هو المراد} الى آخره لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق وان كان التوقف في نفسه شاملا للذات وما بالواسطة (قوله قوى هذا الاشكال) أى المذكور على من اعترف بكيفية التصور حيث لا يتعقّب حيث لا يتعقّب الدفع المذكور فان التوقف حيثئذ ليس الا باعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء وجزء وقوة الاشكال لا تقتضى عدم انتفاعه حتى يرد ان التصديق البديهي عند الامام مالا يتوقف على النظر أصلا والنظري ما يتوقف عليه في الجملة فالتصديق المذكور عنده نظري ولذا يستدل ببداهة التصديق على بداهة تصورات اطرافه هذا ولك ان تفرّق بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة وتصورات اطراف سابقة في الحصول فبداهة البداهة والنظرية عنده أيضا هو الحكم وحيث لا يلزم اكتساب التصديقات من القول الشارح وأما استدلاله ببداهة التصديق على بداهة تصورات اطرافه فتصديق لا يكون موقوفا على النظر أصلا حاصل للبه والصبيان كالتصديق باننا موجود مثلا (قال والتصديق بان التقي والاثبات) أى ثبوت شيء شيء وانتفاءه سواء كان مفهوم الوجود أو غيره وليس المراد بهما

(قوله ولا فرق بين جزء وجزء الخ) أي لا فرق بين الجزء الذي هو الحكم حتى اذا كان نظريا يكون التصديق نظريا وبين كصور غيره حتى اذا كان نظريا لا يكون نظريا وأورد السيد في حاشية المطالع أيضا انه اذا كان الحكم محالاً الى النظر فاحتياج التصديق بسببه احتياج بالواسطة فلي قدر الحمل على مذهب الامام يلزم ان يحمل التصديق ضروريا وان توقف حصول الحكم على استدلاله كثيرة وذلك بما لا يقول به احد (قوله ولك ان تفرّق الخ) أى بين استلزام نظرية الحكم وبداهة نظرية التصديق وبداهة دون غيره (قوله بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق) أي فلا يتحقق التصديق الا به ولا يتوقف حصوله بد حصول باقي الاطراف الاعلى فان كان بديهيا كان ما يطلق عليه التصديق بديهيا لم يبق الا ما يتحقق به التصديق وهو بديهى وان كان نظريا كان نظريا (قوله لا يلزم اكتساب التصديق الخ) هذا أوردوه على الامام لان التصديق عنده مركب من التصورات والحكم والتصورات انما تكتسب من القول الشارح وهي بعض اجزاء التصديق فيلزم ان يكون للقول الشارح دخل في اكتسابه وحاصل الدفع ان التصديق هو المركب من التصورات والصورة

على نظر وكسب ولو باعتبار قوم آخرين فصار تعريف النظرى غير مانع وبحاج بان قوله الذى هو يتوقف حصوله على نظر أى من حيث حصوله تخرج العقل بالنسبة لمن هو عنده بديهى فان الحصول بالنسبة له غير متوقف فلا يقال له نظري كذا قيل ويمكن ان يقال ان هذا لا يرد أصلا لان القصد تعريف الحقيقة بقطع النظر عن لافراد وهذا لا ينافي اختلاف المادة في بعض الافراد بان يكون النظرى عندهم بديهيًا (قوله وأما نظرى) اعلم ان تعريف البديهي والنظرى بما ذكر لا يرد عليها اشكال وأما تعريف التصديق النظرى والبديهي بما ذكر فبره عليها اشكال وذلك لافاد وجدنا بعض الاحكام بديهية لا تحتاج الى نظر واستدلال لكن المحكوم به وعليه يحتاجان لنظر واستدلال ومثل هذا التصديق يسمى بديهيًا كالحكم بان الممكن وهو ما يستوى وجوده وعدمه يحتاج الى مؤثر اى مرجح يرجع أحد طرفيه وحينئذ فقد صدق على التصديق البديهي انه يتوقف على نظر واستدلال فصار تعريف البديهي غير جامع لعدم شموله لهذه الصورة وتعريف النظرى غير مانع لصدقه على هذه الصورة والجواب ان التصديق في المثال عبارة عن الحكم باحتياج الممكن للمؤثر واذا كان مستثنى في ذاته عن النظر كان بديهيًا داخلا في تعريفه ولا يضربنا توقفه على نظري في بعض اطرافه (٩٥) فقوله في تعريف البديهي مالا يتوقف

على نظراى مالا يتوقف
باعتبار ذاته وان توقف
بالنظر لاطرافه وقوله في
النظرى ما يتوقف أى
باعتبار ذاته لا باعتبار
اطرافه لكن هذا الجواب
لا ينافي عن مذهب الحكماء
من ان العلم التصديقي
عبارة عن الحكم واما لو
مشتبا على مذهب الامام
من ان التصديق مجموع
الاطراف والحكم فلا
تكون تلك الصورة داخلة
في النظرى ولا في البديهي

كصور العقل والنفس والتصدق بأن العالم حادث اذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من
كل واحد من الصور والتصديق بديهيًا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيًا لما كان شيء
(قوله فنقول ليس كل واحد) أقول يريد انه ليس كل واحد من التصورات بديهيًا ولا كل
ادراك الثبوت والافتناء لان بينهما تضادًا باعتبار انصاف النفس بهما يرتضيان عند التردد (قال اذا
عرفت هذا) أى معنى البديهي والنظرى بحيث لا واسطة بينهما فنقول في تحرير الدعوى والاستدلال
عليها (قال ليس كل واحد من كل واحد) آه اشارة الى ان اللام في قوله الكل عوض عن المضاف
اليه المتكر والمقصود منه استتراق الافراد ومن الثاني استتراق الاتواع بقرينة قوله منها واه لو
اسقط أحدهما لم يحصل المقصود اذ لو اسقط الاول وقيل ليس كل واحد منها لا فادان ليس مفهوم
كل واحد منها بديهيًا ولو اسقط الثاني وقيل ليس الكل منها لا فادان ليس كل فرد من مجموعها
(قال فانه لو كان جميع التصورات الى آخره) الموافق لما ذكره في تحرير الدعوى ان يقال فانه
لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشار الى انه يجوز ان يكون المضاف اليه
المحدوف جمعا مرفعا أى ليس كل الافراد من كل واحد منها وان حكم الكل الافرادى والمجموعي
هنا واحد (قوله يريد) الخ تفصيل لقوله ليس كل واحد من كل واحد لما فيه من الاجمال والبيان

وحيث ان يتقوى الإراد على مذهبه ويمكن ان يحاج على مذهبه بأن المظنور له في البدايةية والنظرية هو ما يحصل آخرًا
ولما كان في تلك الصور وتماثلها هو الحكم وهو بديهي جمل بديهي وهذا بناء على ان هذا الحكم ضروري عند الامام والذى
حققه بعضهم نقلا عن الامام ان التصديق لا يكون ضروريا الا اذا كان جميع الاجزاء ضرورية (قوله كمنصور العقل) أى بانه
قوة لتفكيرها تستمد لاكتساب العلوم الضرورية والنظرية (قوله والنفس) أى بانها جوهر مجرد عن المادة والعرض في ذاته مقارن
للادة في فعله بمعنى ان المادة أى الجسم لا ضل فلا الا اذا كانت مع النفس وهذا المعنى صادق على المولى لكن لم يرد اذن في
اطلاق النفس على الله لكن النفس جوهر مجرد حادث والمولى على فرض اطلاقها عليه جوهر مجرد قديم (قوله اذا
عرفت هنا) اى ما تقدم من ان البديهي كذا والنظرى كذا (قوله ليس كل واحد) أى ليس كل فرد فرد من كل واحد
من النوعين أى الصور والتصديق فكل الاولى لاستتراق الافراد والثانية لاستتراق الاتواع واثار الشارح بهذا الى ان
في قول المصنف وليس الكل عوض عن مضاف اليه نكرة (قوله فانه لو كان الخ) هذا دليل استثنائي للدعوة المذكورة لا

التي هي الجزء الاخير فانه لم يحصل لايحصل هناك تصديق حتى يكتسب من القول الشارح (قوله أى معنى البديهي الخ) وليس المراد
اذا عرفت تحرير الدعوى كما فهم المصام اذ لم يتقدم في الشرح الا معنى البديهي والنظرى (قوله اشارة الخ) هذا تحرير الدعوى

المدعوي نظرية ففتحناج لدليل ثم ان الشارح ذكر الشرطية وحذف الاستثنائية وهي لكن التالي باطل فبطل المقدم الذي هو قوله جميع التصورات والتصديقات بديهية واذا بطلت تلك الدعوة احتمل ان تكون كلها نظرية واحتمل ان يكون بعضها نظريا وبعضها ضروريا لكن سيأتي ابطال الاحتمال الاول فتمين ان الواقع الاحتمال الثاني ثم ان قوله لو كان جميع الخ الاولى له ان يلتفت لكل واحد على حدة لان كل واحد مقصود بالذات الاستدلال عليه فيقول لو كانت التصورات كلها بديهية لما كان شيء من التصورات مجهولا لنا لكن التالي باطل فبطل المقدم ولو كان كل واحد من التصديقات بديها لما كان شيء من التصديقات مجهولا لنا والتالي باطل فبطل المقدم لكن الشارح جمع بينهما اختصارا للعبارة اشارة الى ان الدليل فيها واحد (قوله لو كان جميع التصورات الخ) فيه ان المناسب لقوله وليس كل واحد الخ ان يقول لو كان كل واحد من التصورات الخ وأجب بأنه انما عدل اشارة الى ان كل في المتن يصح ان يراد بها الغالب في استعمالها وان يراد بها غير الغالب وذلك لان الغالب في كل ان تشمل (٩٦) في الكل الجبهي أي كل فرد فرد واستعمالها في الكل المجموعي قليل وجميع

بالمعكس فمبر الشارح بقوله ليس كل واحد اشارة الى ان كل في المتن باقية على استعمالها الغالب لان الشيء اذا اطلق ينصرف للغالب ثم عبر بجميع اشارة الى جواز جعلها الشكل المجموعي ثم ان ماعدته من ان كل الاغلب فيها استعمالها في الشكل الجبهي سواء اضيفت لفرد او لجمع كما هو ظاهر كلام بعض وصرح بعض بأن هذا

من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل وفيه نظر واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري—وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديها ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضها بديهي وبعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكأنه قال ليس جميع التصورات بديها والا لما احتجنا الى نظر في تحصيل شيء من التصورات وهو باطل قطا—وكذلك ليس جميع التصديقات بديها والا لما احتجنا في تحصيل شيء من التصديقات الى نظر وهو أيضا باطل قطا (قوله وفيه نظر) أقول هذا النظر وارد على ظاهر هذه العبارة لفائدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لافادة شمول الافراد والثاني لافادة ان الحكم على افراد كل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المطلوب كما سنفسه في الحاشية المتوسطة على قوله أما ان يكون جميع التصورات آه ثم دفع التوهم الثاني من هذا البيان وهو انه لو كان المقصود ذلك لا جمع بينهما في قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديها بقوله لكنه جمع آه بأنه للاختصار مع الاشتراك والمقصود هو افراد كل منها بالحكم ثم بين الاشتراك في الدليل بقوله فكأنه قال هكذا ينبغي ان يفهم هذه الحاشية لئلا يتوهم ان قوله فكأنه قال اعادة لما سبق وان مفاد

فيا اذا اضيفت لجمع فقط (قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات الخ) حاصله دليل مركب من شرطية واستثنائية ولما كانت الاستثنائية نظرية اقام عليها دليلا ولأما الشرطية فهي ضرورية فلذا لم يستدل عليها (قوله وهو باطل أي وعدم جهل شيء لنا باطل وهذا اشارة للاستثنائية المحذوفة التي علمتها (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا الدليل نظر من حيث الشرطية فهو منع للتلازم الذي بين المقدم والتالي فيها وهو قوله لو كان جميع التصورات والتصديقات بديها لا جهلنا شيئا (قوله وفيه نظر قد علمت ان هذا بحث في الشرطية) ويمكن البحث أيضا في الاستثنائية اذال عليها قوله وهو باطل بان يقال اننا نسلم الملازمة ولكن لانسلم البطلان لجواز ان يقال هي اذا كانت بديهية كانت معلومة ويكتفى علمها ولو بوجه ما والجواب ان المراد بقوله لا جهلنا شيئا أي من حيث ذاته واحواله فصحت الاستثنائية التي هي عبارة عن بطلان الملازمة

(قوله حتى يثبت) المطلوب ويندفع ما قيل على المصنف ان استدلاله لا يفيده المطلوب الذي هو بداهة البعض من كل منها ونظرية البعض بل يفيد بداهة البعض من مجموع القسمين ونظرية البعض منه وليس بمطلوب (قوله قدس سره) وارد على ظاهر هذه العبارة الخ مراده دفع ما قاله السد من ان قوله لو كان كل واحد الخ بمعنى اننا لم نحتاج في تحصيل شيء من التصورات والتصديقات الى نظره وحاصل الدفع ان الاراد انما هو على الظاهر ولا ينافيه قول الشارح والصواب الخ لان المراد الصواب في العبارة

(قوله لجواز ان يكون الشيء بدبياً ومجهولاً لنا الخ) أي قالداده فجامع الجمل ولا كان يتم الدليل الاول كان لا يمكن مجامعتها للجمل (قوله أو الحدس) أي الانتقال من المبادئ للمطالب بسرعة فاستفادة نور القمر من الشمس أمر بدبى لكن متوقف على حدس (قوله أو غير ذلك) كالتجربة كما في تسهيل السقونية للمصنف (قوله فالم (٩٧) يحصل الخ) ماصدريه نظرية

وقوله قالداده الخ أي وحجته فبداهة الشيء لا تقتضى حصوله وعدم الجمل به (فالصواب الخ) أي وإذا كان الدليل الاول لم يتم فالصواب الخ ثم إن المراد بقوله الصواب الاول

لامكان الجواب عن الدليل الاول بأن يقال ان قوله في الدليل لا جهلاً شيئاً أي جهلاً محجوجاً الى النظر فلا ينافي اننا قد نجعل شيئاً ونحتاج فيه الى ميل العقل أو الحدس أو التجربة (قوله لما احتجنا في تحصيل شيء الخ) أي فاللازم في هذا الدليل لجملها بدبية عدم الاحتياج في شيء الى نظر وكسب وهذا صادق بالتوقف على توجه العقل أو الاحساس الخ (قوله ولا نظرياً) زاد لا معناه معطوف على التوقي لانه ربما يتوهم ان التوقي متصّب على المجموع وهذا لا ينافي ان تكون كلها نظرية أو كلها بدبية

(قوله ينصرف الى الكامل).

لجواز أن يكون الشيء بدبياً ومجهولاً لنا فإن البدبى وإن لم يتوقف حصوله على نظر وكسب لكن يمكن أن يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل اليه أو الاحساس به أو الحدس أو التجربة أو غير ذلك فإم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل البدبى قالداده لاستتزام الحصول فالصواب ان يقال لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات بدبياً لما احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى كسب ونظر وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر ولا نظرياً أي ليس كل واحد من التصورات والتصديقات نظرياً

وان كان المصنف قد فسرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر قال بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء من الاشياء مجهولاً لنا جهلاً محجوجاً الى النظر فكان لا يحتاج الى نظر معلوماً لنا فتأمل (قوله ولا نظرياً) أقول عطف على قوله بدبياً وقد جمع هنا أيضاً بين التصورات والتصديقات واتقصد بيان حال كل واحد منهما على حدة أي ليس كل واحد من التصورات نظرياً اذ لو كان كل واحد منها نظرياً لكان تحصيل التصورات بطريق الدور أو التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظرياً اذ لو كان كل واحد منها نظرياً لكان تحصيل التصديقات بطريق الدور أو التسلسل واتماجم بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار على قياس ما مر فان قلت جاز أن يكون جميع التصورات نظرياً وتنتهى سلسلة الاكتساب الى تصديق بدبى فلا يلزم الدور ولا التسلسل وجاز أيضاً ان يكون جميع التصديقات نظرياً وتنتهى سلسلة الاكتساب الى تصور بدبى فلا دور ولا تسلسل أيضاً قلت هذا البرهان موقوف

هذه الحاشية بينه ما ذكره في قوله أما ان يكون جميع التصورات الى آخره (قوله قد فسرها) أي العبارة المذكورة وجه التفسير ان المطلق ينصرف الى الكمال (قوله فتأمل) لعل وجه التأمل منع قوله فكان لا يحتاج الى نظر معلوم لنا لان المحتاج الى التجربة والحدس ليس أسهل حصولاً من المحتاج الى النظر (قال لما كان شيء من الاشياء مجهولاً لنا) لاذواتها ولا وجهها فلا يرد ان بطلان التالي ممنوع لان كل شيء معلوم ولو بوجه (قال فالصواب) متفرع على قوله قالداده لاستتزام الحصول أي فالصواب في نفس الامر هذا فان حلت عبارة المتن على هذا صحت والا فلا او المراد الصواب في العبارة فان التفسير المذكور تصف كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد ان اللائق ان يقول فالأولى كما مر من توجيه المتن (قوله عطف على قوله بدبياً) وكلة لاتا كيد الثاني ثلثا يتوهم ان التوقي المستفاد متوجه الى مجموع كونه بدبياً ونظرياً (قوله هذا البرهان موقوف الى آخره) قبل يمكن اتامه بدون ذلك بان يقال لو كان الكل من كل واحد منهما نظرياً لامتنع الاكتساب لتوقفه على تصور المطلوب وعلى التصديق بالفائدة ويناسب المبادئ فيلزم الدور والتسلسل

(١٣ شروح التسمية) فلا يقال انه دلالة للام على الخاص حتى يفسر به ووجه كماله احتياجه للنظر بخلاف غيره (قوله منع قوله) الخ لانه مبني على ان غير المحتاج الى النظر أسهل حصولاً من المحتاج اليه (قوله متفرع على قوله قالداده الخ) لان عدم الاستتزام واقعي فيكون المتفرع عليه كذلك وليس عطفاً على قوله توجيه نظر لادفاعة ما تأويل (قوله الى مجموع كونه الخ) فيكون مصب التي الهيئة المحتملة من البداهة والنظرة وهو لا ينافي كونها كلها بدبية أو كلها نظرية (قوله ويناسب المبادئ) فيه ان

(قوله يلزم الدور أو التسلسل) لما كانت هذه القضية الشرطية حاكمة بالتصديق والتصديق لا يحصل إلا بمد تصور الطرفين الموصلين له احتياج إلى بيان الدور والتسلسل فهي نظرية لزوم ونظرية المفردات فبين أول المفردات ثم لزوم (قوله يلزم الدور أو التسلسل) قد يقال لا يلزم اللزوم لم لا يجوز أن تكون جميع التصورات نظرية وتنتهي سلسلة الأكتساب إلى تصديق بديهي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت جميع التصورات نظرية ولا نسلم أنه يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت التصديقات كلها نظرية لم لا يجوز أن تنتهي سلسلة الأكتساب إلى تصور بديهي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل والجواب أن هذا الدليل موقوف على امتناع اكتساب التصور من التصديق وكذا العكس فإن تم هذا الامتناع تم الدليل والا فلا على أن لو سلمنا أنه يجوز أن سلسلة اكتساب التصورات تنتهي إلى تصديق بديهي فلأنه لا يلزم لزوم الدور أو التسلسل لأن التصديق مركب من تصورات أربع فكل من هذه التصورات إذا كان نظريا يلزم الدور أو التسلسل فإن قلت ما ذكرته من لزوم الدور أو التسلسل لكون جميع التصورات والتصديقات نظرية (٩٨) يلزم عليه فساد هذا الدليل وذلك لأنه احتوى على تصديقات وتصورات نظرية

فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور أو التسلسل

على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فإن تم تم الكلام والا فلا على أن البيان في التصورات يتم بدون ذلك أيضاً لأن التصديق البديهي الذي ينتهي إليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور أو التسلسل فإن قلت على تقدير أن يحسن جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قوله لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه أيضاً نظريا ويكون أيضاً قوله واللازم بلط للزوم مثله تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه أيضاً نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصديقات

وفيه نظر لانه إنما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منا بالقصد والاختيار لم لا يجوز أن يقع نظر منا من غير قصد فيحصل به تصور وتصديق من غير قصد شيء مما ذكر (قوله على امتناع اكتساب إلى آخره) بناء على أن لزوم الدور والتسلسل مناه امتناع افتكاكها عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب إذ لو أمكن لا يمكن عدم الدور والتسلسل فاندفع ما قيل أنه موقوف على انتهاء الاكتساب المذكور لأعلى امتناعه (قوله فإن قلت على تقدير إلى آخره) الظاهر أنه قضى إجمالي ببنى أن ذلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح لاستلزامه الحال لانه قياس استثنائي مشتمل على مقدمتي الملازمة والاستثناء وعلى تقدير نظرية الكل يكون التصديق تلك المقدمات والتصورات التي يشتمل

فالتصديقات قوله لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل وكذلك قوله فاللازم بلط للزوم مثله والتصورات اطراف هاتين المقدمتين فإفادته للمطلوب متوقف على هذه الأمور النظرية وتحصيل هذه الأمور النظرية يلزمها الدور أو التسلسل فإفادته هذا الدليل المطلوب مؤدله الدور أو التسلسل وإذا كان الدليل مؤدبا للمحال فلا يكون دليلا والجواب أن مقدمات هذا الدليل وإن كانت نظرية معلومة فيتم الاستدلال لانه إنما

يتوقف على معلوميتها * والحاصل أننا لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل على تقدير كونها نظرية لانها معلومة في نفس الامر وهو كاف في الاستدلال

اللازم في الاكتساب نفس المناسبة لا العلم بالمناسبة (قوله عنه) أي عن كون الكل نظريا (قوله لا يمكن) أي الافتكاك (قوله قد سره) فإن قلت جاز أن يكون الخ) هذا سند مع الملازمة للمدعاة بين نظرية الكل وحصول الدور أو التسلسل ولما كان السند مساويا وإبطاله نافع قال في إثبات المقدمة المتنوعة هذا البرهان الخ إشارة إلى بطلان السند المذكور وقوله مع أن الخ نيات لما مع تسليم السند المذكور (قوله قضى إجمالي) أي لا تعرض فيه لقديمة معينة بخلاف التفصيل كالذي قبله ويمكن الجواب عنه بنقض إجمالي أيضا بأن يقال ذلك هذا أيضا ليس بصحيح بجميع مقدماته لزوم الدور أو التسلسل إلا أنه غير نافع في المقصود وهو إثبات الدعوى إذ يلزم أن يعود بالنقض الإجمالي ثانياً فإن عاد المستدل عاد الخصم وهكذا فلذا احتار السيد ما ذكره في الجواب (قوله مقدمتي الملازمة) أي الدالتان عليها والاستثناء مقدسة نائلة (قوله قضى إجمالي)

(قوله والدور هو توقف الخ) المستفاد من قوله كما يتوقف الخ ان الدور هو توقف كل من أمرين على الآخر والتفسير بخالفه لانه يقتضي انه توقف الاول على الثاني الموصوف بتوقفه على الاول فيجيب بان هنا تفسير باللازم لا بالحقيقة وعدل لللازم لان الدور انما كان محالا لانه يستلزم كون الشيء حاصل قبل حصوله وهو محال والذي يدل على ما ذكر ظهورا هو التعريف باللزوم ثم ان الدور اذا كان التوقف فيه بمرتبة يسمى دورا مصرحا والا فدور مضمرا أي مخفي لاحتياجه الى تأمل (قوله توقف الشيء على ما) أي على شيء وقوله يتوقف اي الشيء الثاني وقوله عليه اي على الشيء الاول فكأنه قال توقف شيء على شيء من صفات الشيء الثاني ان يتوقف على الشيء الاول (قوله اما بمرتبة) أي درجة كالموقف زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على زيد (قوله أو بمرتبتين اي درجتين) كما لو قلت زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على بكر وبكر متوقف على بكر (قوله أو بمراتب) أي درج كالموقف زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على بكر وبكر متوقف على خالد وخالد على زيد قوله اما بمرتبة متعلق بالتوقف الثاني (قوله كما يتوقف) (ا) على (ب) و (ب) على (ج) (الخ) مثلا زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على خالد وخالد على زيد فصررو متوقف على زيد بمرتبتين اي بنسبتين من حيث كونه أثارا لخالد وخالد أثارا لزيد أو من حيث كون زيد أثارا في خالد وخالد أثارا في عمرو فاما ان يلتفت لجانب اللمة أو يلتفت الى جانب الملوية واذا كان مؤثرا كان اذا أثر زيد في عمرو (٩٩) وعمرو في زيد فزيد متوقف

والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف (ا) على (ب) وبالعكس أو بمراتب كما يتوقف (ا) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (ا) والتسلسل هو ترتيب أمور غير متاعية واللازم باطل فاللزوم مثله

والتصورات الى الدور أو التسلسل المحالين فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالا قلت هذه المقدمات وتصوراتها أمور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فيتم الاستدلال بها قطعا

عليها نظرية فلا بد من تحصيلها ليتم الاستدلال فيحتاج الى معلومات اخر ويلزم الدور والتسلسل المحالان في قوله فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتصديقات الى الدور والتسلسل مساعاة والمراد الى تحصيل معلومات يلزم منه الدور والتسلسل ويمكن ان يكون مناقضة بمنع المقدمة التي يدعيها المستدل وضنا وهي ان تلك المقدمات معلومة (قوله قلت هذه المقدمات الى آخره) وكذا استلزاما للنتيجة معلوم بلا شبهة وفيه اشارة الى ان منع معلومته مكابرة (قوله فيتم الاستدلال) لانه انما يتوقف

الاول والا لفقد في المثال الثاني في الخارج لان التوقف الذي بمرتبتين انما هو في الثاني واما الاول فتوقفه على الثاني بمرتبة دائما

هو منع مقدمة لا يبينها ولا بد لذلك من شاهد يشهده وهو . اما تخلف الحكم عن الدليل في صورة . واما استلزام صحته وتامه بجميع مقدماته المحال اذ لا بد على التقديرين من احتلال مقدمة غير معينة . ولما كان الناقض مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه التمسك كما في المناقضة . واما المناقضة فهي منع مقدمة معينة أعني طلب الدليل على صحته فلا يتجه التمسك في جوابها وانما لم يكن ماحضا معارضا لانه لا يثبت به قبض الدعوى أعني كسبية جميع التصورات والتصديقات كذا في حاشية السيد على شرح المطالع (قوله فيحتاج) الخ لان الاحتياج ليس للدور أو التسلسل بل لمعلومات يلزمان منها (قوله وهي ان تلك المقدمات معلومة) أي المقدمات المذكورة بقول الملل لو كان الشكل نظريا الخ . وانما قال معلومة دون بديهة لان الاستدلال والاحتجاج بها يتضمن دعوى معلوميتها والا فلا تقوم حجة على الخصم بخلاف بداهتها فان الملل لم يدعها صراحة ولا ضنا اذ مدار احتجاجه على صحته دون بداهتها وما ذكره الحمصى سقط التزديد المذكور في شرح المطالع أنظره (قوله الى ان منع) الخ أي ان كان السؤال مناقضة (قوله لانه انما يتوقف) على معلوميتها في نفس الامر يعني ان تلك القضايا وتصوراتها نظرية على التقدير لا في نفس الامر ولا نسلم ان يكون أصلها بنظري آخر حتى يلزم الدور أو التسلسل اذ المحتاج في حصوله الى نظري ما هو غير معلوم ففي نفس الامر وهذه ليست كذلك

(قوله أما الملازمة) إشارة للدليل على الشرطية فهي نظرية والحاصل ان الدليل اذا ركب من مقدمتين نظريتين احتج الى اقامة الدليل على كل من المقدمتين فاشار لذلك الشارح بقوله أما الخ وقدم دليل الملازمة لان المقدمة الشرطية مقدمة في الدليل على الاستثنائية (قوله على ذلك التقدير) وهو كون الجميع نظريا (قوله فلاهنا اذا حاولنا الخ) هنا يقتضى ان الدور أو التسلسل لازم ليكون جميع التصورات والتصدقات نظرية من حيث التحصيل لامن حيث ذاتها وهذا يخالف قوله أولا لو كان الجميع نظريا لزم الدور أو التسلسل فانه يقتضى انه لازم لما باعتبار ذاتها والجواب ان الدليل الذي اقامه حذف فيه بعض المقدمات وحاصله ان ما ذكره قياسا حذف منها بعض المقدمات وتركبها لو كان الشكل نظريا لزم عند التحصيل الدور أو التسلسل لكن لزوم الدور أو التسلسل عند التحصيل محال فاللزوم مثله وانما كان لزوم الدور أو التسلسل محالا عند التحصيل لانه يستلزم امتناع التحصيل لكن امتناع التحصيل باطل لكونه واقعا فاللزوم باطل فقول الشارح لزم الدور أو التسلسل اي عند التحصيل وقوله فيما يأتي واللازم باطل أي لزوم الدور أو التسلسل عند الحصول باطل وحذف الدليل على هذه الاستثنائية وقد قلناه كما علمت (قوله فلا بد ان يكون حصوله بلم آخر) اي لان العلم النظري يتوصل له بالامور المعلومه فهذه الامور المعلومه عليها أيضا يكون نظريا فيتوصل (١٠٠) له بالامور معلومة وعلمها المتملق بها نظري وهم جرا (قوله وهم جرا)

أما الملازمة فلاهنا على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء منها فلا بد أن يكون حصوله بلم آخر وذلك العلم الآخر أيضا نظري فيكون حصوله بلم آخر وهم جرا
ثم يلزم أيضا من كونها معلومة لنا أن لا يكون جميع التصورات والتصدقات نظريا في الواقع
على معلوميتها في نفس الامر لاعلى التقدير المذكور فلا يضر عدم معلوميتها على التقدير وفي إيراد الفاء إشارة الى ان الحجة انما تقوم على من اعترف بمعلوميتها في نفس الامر لاعلى من يجحد معلوميتها في نفس الامر وعلى التقدير أيضا لان كل ما يورد في آيات معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اذ لم يثبت بعد ضروري لا قبل المتع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور والتسلسل على تقدير كون السؤال تقضا باننا لانسلم انه على تقدير كونها نظرية يلزم الدور والتسلسل لانها معلومة في نفس الامر وهو كاف للاستدلال وآيات للمقدمة المنوعة على تقدير كونها متناقضة بان تلك المقدمات معلومة بلا شبهة ونظرتها على التقدير لا يضرنا في الاستدلال لانه انما يقتضى المعلومة في الواقع (قوله ثم يلزم الى آخره) بناء على ان نظرية الشكل تستلزم امتناع المعلومة فلا نجاعها والاستدلال

الاولى اسقاطه لانه يومه ان الدور بعد النع وليس كذلك (قوله وأما الملازمة النع) صورة الاستدلال هكذا لو كان الشكل نظريا لزم الدور أو التسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستلزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فاللزوم مثله فلذا قال الشارح اذا حاولنا النع وليس نظرية الشكل

فاما

في نفسها مستلزما للدور أو التسلسل وهو ظاهر

(قوله لاعلى التقدير المذكور) أي كون الشكل نظريا النع وقوله فلا يضر النع لانه مجرد تقدير يخالف للواقع (قوله الى ان الحجة انما تقوم النع) قال في حاشية المواظف اذا أورد السؤال المذكور بطريق التقيض يمكن التقيض عنه بلتع المذكور وأما اذا أورد بطريق المسح فلا يتم الدليل المذكور الا اذا اعترف بالانع بمعلومية تلك القضايا في نفس الامر وأما اذا منع معلوميتها فيه وعلى ذلك التقدير فلا سبيل للاستدلال الا بالسكوت أي كل ما يورد في آيات صدق معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اه قوله على من اعترف النع أي من هو مترف وهو الناقض أو اعترف بعد الانكار وهو المانع تدبر (قوله لاعلى من يجحد) النع لو قال معلوميتها على التقدير وفي نفس الامر أيضا لكان أقصد كما هو ظاهر (قوله اذ لم يثبت بعد) أي بعد ما مضى من الزمن وهو الآن أو بعد الاستدلال (قوله على تقدير كون السؤال تقضا) أي لا معرفت ان الناقض مستدل على بطلان الدليل فيتوجه عليه المتع (قوله لانها معلومة في نفس الامر) وان لم تكن معلومة على ذلك التقدير (قوله وآيات للمقدمة المنوعة) أي لانع اذ المتع لا يتوجه على المتع لادائه الى انتشار البحث بلا فائدة نعم ان المانع طالب للدليل (قوله لانه) أي الاستدلال (قوله والاستدلال النع) اذ لو لم نجاع نظرية الشكل معلومية هذه المقدمات لما صح الاستدلال بها لا مر تدبر

(قوله فاما ان تذهب سلسة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود الخ) قد يقال من الجائز ان هذه العلوم يجوز ان تنتهي الى علم حضوري كالعلم بنفسك أو تنتهي الى علم حصولي ولكن بفيض من المولى يصبر لك كالبديهي وحينئذ لا يلزم لادور ولا تسلسل على جعل الجميع نظرية وأجيب بان المنظور له في الدليل الامر الوقوعي وما ذكر امر جائز عقلا غير واقع فلا يضرب في الدليل (قوله وهو التسلسل الخ) انما عبر في جانب التسلسل بقوله وهو وفي جانب الدور بقوله فيلزم الدور لانه لا عبر بسلسلة والذي يكون فيه السلسلة انما هو نوع من الدور وهو المضرب بخلاف الصريح فلو عبر بقوله وهو الدور لتوهم الدور بنوعيه مع انه لا يصح (قوله وأما بطلان اللازم) اشارة للدليل على الاستثائية فيه اشارة الى انها نظرية (قوله حاصل قبل حصوله اي لانه من حيث إيجاد (١٠١) عمروزيد زيد معدوم ومن حيث

إيجاد زيد لمعدوم زيد موجود فيلزم ان يكون كل منهما موجودا معدوما في آن واحد وهو باطل بداهة لاقتزان الوجود بالعدم وبالعكس (قوله والسابق) وهو (ا) على السابق وهو (ب) على الشيء وهو الاخير مثلا زيدا وجاهده عمرو وعمرو أو جده زيد فقوله والسابق مصدوقه زيد الذي اوجد عمرا وقوله على السابق وهو عمرو وقوله على الشيء وهو زيد من حيث انه او جده عمرو

(قوله على تقدير فرض الجامعة) أي تقدير الجامعة الحالية بناء على ان كسبة الجميع محال والحال

فاما ان تذهب سلسة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود فيلزم الدور وأما بطلان اللازم فلان تحصيل التصور والتصديق لو كانت بطريق الدور أو التسلسل لانتع التحصيل والاكتساب أما بطريق الدور فلانه يفضي الى أن يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف حصول (ا) على حصول (ب) وحصول (ب) على حصول (ا) اما بمرتبة أو بمراتب كاني حصول (ب) سابقا على حصول (ا) وحصول (ا) سابقا على حصول (ب) والسابق على السابق على الشيء سابق وهذا مؤيد لمطلوبنا (قوله فلانه يفضي) أقول اذا كان الدور بمرتبة واحدة كما اذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) يلزم أن يكون (ا) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وكذلك يكون (ب) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لان (ا) سابق على سابقه ولو كان في مرتبة سابقة لكان مقدما على نفسه بمرتبة واحدة فاذا سبق على سابقه فقد تقدم على نفسه مبني على تقدير فرض الجامعة (قوله وهذا مؤيد لمطلوبنا) لانه لما لم يجمع التقدير المذكور بما هو نفس الامر لم يكن واقفا في نفس الامر وهو المطلوب (قالوا الدور هو توقف الى آخره) حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئين على الآخر كما يدل عليه بيانه في التمثيل وعبارة الموافف نص في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللازم اختاره لكونه اظهر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه فان دفع تخالف البيان والتعريف وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور دورين (قال اما بمرتبة واحدة الى آخره) متعلق بمتوقف عليه وتوقف الشيء على معناه المتبادر أعني ما يكون بلا واسطة فالمتوقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفا بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف واحدا أو بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث فيكون هناك توقفان والاول يسمى مصحرا والثاني مضرا فاذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (ا) يصدق عليه التعريف المذكور سواء اعتبر توقف (ا) على (ب) بلا واسطة وتوقف (ب) على (ا) بواسطة أو اعتبر توقف (ا) على (ج) بواسطة وتوقف (ج) على (ا) بلا واسطة

جاز ان يستلزم محالا آخر وان كان متافيا له على ما هو المشهور كما هنا كذا في حاشية السيد على شرح المطالع (قوله اظهر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه) اي الذي هو وجوه استحالة الدور كما في التشرح (قوله لتقدم) متعلق باستلزاما (قوله وما قيل) اي اندفع ايضا وقوله دورين لان هناك شئين كل منهما متوقف على الآخر (قوله بان لا يتخلل الخ) تصوير للدرجة الواحدة لكنه باللازم لان الدرجة الواحدة هي سبق زيد فقط على عمرو فقوله توقفا بدرجة أي ملتصبا بدرجة هي ذلك السبق او بسبب درجة هي هو وعلى كل ليس المراد بالدرجة الواسطة لثلاث يخرج عن التعريف دور ولا واسطة فيه (قوله فيكون التوقف واحدا) أي التوقف الدال عليه يتوقف وتعرية كون التوقف واحدا على ملقبه فيد انه ليس معنى الدرجة الواحدة التوقف الواحد بل هو لازمها قصده الرد على المصام وغيره (قوله والاول) وهو ما لا واسطة في توقفه (قوله سواء اعتبر توقف (ا) على (ب) بلا واسطة)

(قوله فيكون ب حاصل قبل حصوله وهو محال) لان التلبية تقتضي انه معدوم وقوله حاصل يقتضي انه موجود فالألف قد اعتبرت مرتين وكذا الباء من حيث ان كلا مؤثر ومؤثر فيه (قوله فيكون ب حاصل) المناسب لقول الكلام كما علمته ان يقول فيكون (ا) حاصل الخ وان كان كل من (ا) و(ب) يلزم ان يكون حاصل قبل حصوله ثم اعلم انه كما يلزم على الدور ان يكون الشيء حاصل قبل حصول نفسه يلزم أيضا ان يكون الشيء مثل زيد في المثال سابقا على نفسه من حيث كونه مغفولا بمرتبتين الأولى من حيث تأثيره في عمرو وعمره فيه وتأخره عن نفسه من حيث كونه مغفولا على نفسه من حيث كونه فاعلا بمرتبتين من حيث كونه أثرًا (قوله فلان حصول العلم الخ) هذا دليل مركب في نفس الامر من قضائهم منها المقصود وليس دليلا استثنائيا ولا اقترانيا لكن في الكلام حذف مقدمة رابعة والاصل حصول العلم المطلوب متوقف على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال فالوقوف عليه وهو حصول العلم المطلوب متوقفا على استحضار مالا نهاية له محال فحصول العلم المطلوب محال فظهر لنا من هذا ان تحصيل التصور والتصديق اذا كان بطريق التسلسل يؤدي ذلك الى ضياعهما مع انهما ثابتان (١٠٢) في الواقع واذا كان التحصيل به مؤديا الى ضياعهما لا يصح ان يكون تحصيلهما

به ويصح ان يكون كلام الشارح دليلا استثنائيا والاصل لو كان حصول العلم المطلوب متوقفا على التسلسل لزم استحضار مالا نهاية له لكن استحضار مالا نهاية له محال فالمرزوم كذلك فقول الشارح على هذا والموقوف على المحال محال بمنزلة والمرزوم كذلك محال واذا كان حصول العلم المطلوب متوقفا على التسلسل محال لا يصح ان

على ذلك الشيء فيكون (ب) حاصل قبل حصوله وآه محال وأما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حيثخذ على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال والموقوف على المحال محال فان قلت ان عتيم قولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار مالا نهاية له أنه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نسلم أنه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور بمرتبتين وقس عليه حال (ب) (قوله ان عتيم) أقول حاصل السؤال ان استحضار امور غير متناهية في زمان واحد أو في أزمنة متناهية محال وأما استحضارها في أزمنة غير متناهية فليس بمحال فاذا فرض ان تحصيل الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له اما دفعة واحدة أو في زمان متناه من الملائمة وان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له في أزمنة غير متناهية سلبنا الملائمة ومننا بطلان اللازم لجواز ان تكون النفس قديمة موجودة وكذا يصدق على ما كان التوقف فيه بوسائط بلان يتوقف (ا) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (د) و (د) على (ا) وان اعتبر فيه كل واحد من التوقيين بواسطة بلان يتوقف (ا) على (ج) وتوقف (ج) على (ا) ولخفاء ذلك التصديق على التاخرين قال بعضهم انه متعلق بكلا

يكون التسلسل طريقا للتصور والتصديق (قوله فان قلت ان عتيم الخ) هذا وارد على المقدمة الأولى غير والثانية وحاصله انه ان اراد انه يتوقف على استحضار مالا نهاية له في زمن واحد فلا يصح فالمقدمة الأولى حينئذ باطلة وان اراد استحضار مالا نهاية له في ازمان في الزمان فالأولى مسلحة والثانية باطلة (قوله على استحضار) متعلق يتوقف وقوله على ذلك التقدير اي بناء على ذلك التقدير وهو كون الكسب بطريق التسلسل (قوله دفعة واحدة) متناه في زمان واحد (قوله فلا نسلم انه لو كان الخ) حاصله ابطال المقدمة الأولى

فيكون هو المبرر عنه بالتوقف الاول وقوله وتوقف حينئذ على (ا) بلا واسطة وحينئذ يكون هو المبرر عنه بالتوقف الاول ايضا وكلاهما من الدور المضمر اعني ما كان بواسطة في أحد توقيفيه (قوله وكذا يصدق الخ) لان معنى المرتبتين تخلف الثالث وهو صادق فيها اذا كان هناك رابع وهكذا أو المراد بالثالث المتوسط (قوله وان اعتبر الخ) راجع لقوله وكذا الخ أيضا (قوله وان اعتبر فيه) خصه بذلك لامكان بواسطة فيه في الطرفين لكنهما بخلاف ما قبله يعني ان هذا الاعتبار لا يتنافى الصدق لانه يصدق حينئذ أيضا ان (ا) متوقف على (ب) بلا واسطة و (ب) متوقف على (ا) بواسطة (قوله ولخفاء ذلك الصدق الخ) لا اعتبارهم بلا واسطة في توقف (ا) على (ب) وبواسطة في توقف (ب) على (ا) حتى اذا توقف

(قوله فان الامور الغير المتناهية الخ) مثلا العالم متغير وكل متغير حادث يتبع العالم حادث فكل مقدمة محتوية على محمول وموضوع وادراك كل منها تصور والنتيجة العالم حادث وكل حادث له صانع يتبع العالم له صانع فانما فرض ان المطلوب ان العالم له صانع وقياسه القياس القريب ومقدمة القياس الثاني أعني الاولى نتيجة القياس الاول والمقدمة الاولى من القياس الاول على تقدير كونها نظرية تحتاج لقياس وهكذا فالمطلوب الاخير متوقف على علوم نظرية لانهاية لما فانما كانت النفس قديمة فلا مانع من كون المطلوب يحصل معلوم نظرية لانهاية لما ولا يلزم ان تجتمع هذه العلوم في زمن واحد فصول العلم المطلوب متوقف على علوم لانهاية لما وليس بلازم اجتماعها في الوجود (قوله فان الامور أعني العلوم) التي يتوقف عليها المطلوب (قوله بمدات) بالكسر (قوله دفعة واحدة) مثل استحضار ما لانهاية له في أزمنة متناهية (قوله فان الامور الغير المتناهية بمدات الخ) اعترض بان المدد للشيء ما به استمداد الشيء واستمداد الشيء كونه حاصل بالقدرة القريبة أو البعيدة لا بالفضل فالمد ما به يكون الشيء حاصل بالقدرة القريبة أو البعيدة وتلك العلوم مجامعة للمطلوب فلا تكون مددة كيف والهم بالصغرى والكبرى بجماع النتيجة والمدد بخلاف ذلك لان المدد للشيء وجوده حاصل قبل وجود ذلك الشيء ولا بجماع وجوده وجود ذلك الشيء فالمد الذي لابد منه لكل مطلوب الانتقالات من الصغرى الى الكبرى ومن الجنس الى الفصل ولا (١٠٣) شك انها لا بجماع المطلوب بل

غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المتناهية بمدات لحصول المطلوب والمدات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق مددا لوجود اللاحق وان غنيم به أنه يتوقف على استحضارها في أزمنة غير متناهية فسلم

في أزمنة غير متناهية ماضية وحصل لما في تلك الأزمنة ادراكات غير متناهية فيحصل لما الآن الادراك المطلوب الموقوف على تلك الادراكات التي لانهاية (قوله فان الامور الغير المتناهية بمدات لحصول المطلوب) أقول قيل عليه ان الامور الغير المتناهية هنا هي العلوم والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية أعني الانتقالات الذهنية الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا أردت تحصيل المطلوب بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة عليه ومن ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض فالعلوم السابقة ليست بمدات لحصول المطلوب لانها بجماعه فان العلم باجزاء المعارف بجماع العلم بالمعرف والم بالقدرة بجماع العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة بمدات للمطلوب لما أمكن بجماعتها إياه لان المدد يوجب الاستمداد للشيء واستمداد الشيء هو كونه موجودا بالقدرة القريبة من الفعل أو البعيدة فيستع أن بجماع وجوده بالفضل نعم الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها بمدات للمطلوب لانها بجماعه بل انما يحصل التوفيق على التنازع اذ لو تعلق باحدها يدخل الدور المضمر بواسطة في المصريح ولا ينبغي أنه وان

تقطع عند وجوده والجواب ان اطلاق المدد على العلوم مجاز مرسل بان اطلق اسم الحال وهو الانتقالات فانها هي المدد وأريد المحل وقياسه سمح لان الانتقالات في الحقيقة محلها النفس لا العلوم أو مجاز بالاستئارة وذلك ان الانتقالات وهذه العلوم تشابهت في عدم وجوب الاجتماع وان كان في الانتقال يجب عدم فسخه العلوم

بالانتقالات واستأثر اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستئارة التصريحية

الشيء بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة جملوه داخلا في تعريف المصريح مع أنه مضمر ولم يعرفوا انه يصدق على هذا توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبتين نظرا لتوقف التوقف عليه الثاني تقدير (قوله على التنازع) أي توقف الشيء بمرتبة أو بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة أو بمرتبتين (قوله اذ لو تعلق باحدهما الخ) لانها ان تعلقا بالتوقف الثاني يدخل في التوقف على ما يتوقف عليه بمرتبة التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور مضمر وقس عليه ما اذا تعلقا بالتوقف الاول فانه يدخل في التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه ما اذا كان ما يتوقف عليه متوقف بمراتب وهو دور مضمر وقد اختارنا الحاشي الاول لكنه حل التوقف الاول على ما هو المبادر وهو التوقف بلا واسطة مع تعميم اعتبار التوقف قادم عن الاشكال (قوله ولا ينبغي انه الخ) أي اذا قلنا بالتنازع فالتوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة هو المصريح والتوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين هو المضمر فالدور المضمر بواسطة وان خرج من التوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة الذي هو المصريح لكنه لم يدخل في المضمر الذي هو التوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين لان المضمر الذي كان مود

(قوله ولكن لانسلم الخ) ابطال ثانية (قوله ان يحصل لها علوم) وهي المبادي اي والآن حصل المطلوب فكيف اذا كان بطريق التسلسل لا يحصل المطلوب (١٠٤) فقد كان كما علمت بطريق التسلسل وقد حصل المطلوب فبطل السؤال

ولكن لانسلم ان استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في ازمة غير متناهية فجاز أن يحصل لها علوم غير متناهية في ازمة غير متناهية فقول هذا الدليل مبنى على حدوث النفس

المطلوب عند انقطاعها فالعلوم السابقة اما علم موجبة للمطلوب أو شروط لحصوله فلا بد أن تكون حاصلة مجتمعة بما عند حصول المطلوب وان كانت الافكار والاتصالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المطلوب فيلزم حينئذ احاطة الذهن بأمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فيتم الدليل وينقطع الاعتراض وأجيب بأنه لا شك ان الحركات الفكرية بمدات لحصول المطلوب بمقتضى الاجتماع معه وأما ما يقع فيه تلك المدات أعنى العلوم والادراكات وان لم يتبع اجتماعها مع المطلوب لكنها ليست بما يجب اجتماعها بأسرها معه دفعة فانا نجد من أضنا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات والتأني التي يتوصل بها الى المطلوب أنا نذهل عند حصول المطلوب عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع الحزم بالمطلوب بل ربما نفعل بعد ما حصل لنا المطلوب عن المقدمات القريبة التي بها حصل لنا المطلوب ابتداء مع ملاحظة المطلوب وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في المسائل الهندسية الكثيرة لمقدمات جدا فان من زاو لها علم أنه عند ما حصل له التصديق المطلوب بتلك المسائل قد دخل عن المقدمات البعيدة ذهولا تاما بلا ارتياب في ذلك التصديق وعلم أيضا انه يلاحظ تلك المسائل بعد حصولها ويجزم بها جزما يقينا مع الفلفة عن المقدمات القريبة أيضا نعم يعلم اجالا أن هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بهذا التصديق فظهر ان العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع المطلوب دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وحينئذ كان ذلك الاعتراض متجها غير ساطع ومحتاجا الى الجواب الذي ذكره الشارح وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها بمدات لانها محال المدات أو في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت متميزة عن المدات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب مفصلة أي بالفعل لكنها يجب أن نجامعه بحجة أي بالقوة القريبة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة لامور غير متناهية بحجة غير محال وانما الحال ادراكا اياها دفعة مفصلة فيجوز أن يحصل النفس أمور غير متناهية مفصلة في ازمة غير متناهية وتكون تلك الامور حاصلة لها الآن أي عند حصول المطلوب المتوقف عليها بحجة على انا قول كما جاز أن لا تكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول المطلوب جاز أيضا أن لا تكون حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لثني هذا الجواز من دليل (قوله هذا الدليل مبنى على حدوث النفس) أقول قد يتوهم عدم ابقائه عليه لان الناظر لتحصيل المطلوب اذا توجه اليه فلا بد أن يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات وذلك زمان متناه فيمتنع أن يحصل فيه أمور غير متناهية وفساده ظاهر لان حصول المطلوب بطريق التسلسل يستلزم أن تكون تلك الامور حاصلة له في نفسه ولو متعاقبة في ازمة غير متناهية وأما اذا توجه الى تحصيل المطلوب بالخطر فلا يجب عليه الا ملاحظة ما هو مباد

السؤال على هذا غير محال لجواز ان يقال النفس قديمة فيجوز ان تدرك أموراً غير متناهية يترتب عليها المطلوب والجواب ان هذا مبنى على ان النفس حادثة قادرا كما لا نهاية له محال كانت في زمن واحد أو في ازمان متعاقبة (قوله مبنى على حدوث النفس) اي لو قلنا ان النفس حادثة فلا يرد السؤال ويكون الدليل تاما لا غبار عليه فان قلت انها اذا كانت قديمة والتفت الى تحصيل المطلوب تستحصل تلك العلوم الغير المتناهية الآن لتوقف المطلوب عليها واستحضارها الغير المتناهية في الآن محال فالدليل تام سواء قلتم ان النفس قديمة أو حادثة والجواب ان تحصيل المطلوب انما يتوقف على أمور غير متناهية أي على وجود ذاتها ولا يتوقف على استحضارها * نعم يتوقف على استحضار المبادي القريبة فمكون الدليل لا يمتد الا على كون النفس حادثة

التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة أو التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب كما سبق وهذا الذي قاله بعضهم قوله المصام ثم قال انه يتم تعريف المصريح لكن يتخلل تعريف المضمر اه فين الحشى وجه الاختلال وقد

(قوله وقد برهن النح) اعلم ان النفس عندهم جوهر مجرد اي لا جرم ولا عرض مدبر لا تفارق به فلو كانت قديمة موجودة وجودا مستمرا لكانت متعقة من الازل بذاتها قبل وجود البدن وبعد وجوده لان تعلقها بالبدن لا ينافي تعلقها بذاتها لما علمت ان تعلقها تعلق تدير وحيث قد تكون متعقة بوجوداتها المتقدمة يلزم من هذا استحصالها لوجودات واستحصالها لوجوداتها لازم لتعلقها بوجوداتها الذي هو لازم لكونها قديمة لكن استحصالها لوجوداتها باطل فبطل ملزومه وهو تعلقها بوجوداتها

(قوله وقال بعضهم) هو الصمام (قوله ان اشكال التعلق باق لانه لا بد للجار والمجرور من متعلق) ويرد عليه ما قسم من قوله اذ لو تعلق النح (قوله كان وضعا) كالا بعدادا وعقليا اي طبيعيا كالملل والمولات (قوله كالوجود) (١٠٥) اوى كون اجزاء السلسلة

موجودة لا كراتب
الاعداد فانها وهبة محضة
والاجتماع اى اجتماع
اجزائها في الوجود حتى
لا يجرى البرهان في حركات
الافلاك عندهم) مع عدم
تناهيا (قوله عندهم
راجع لتعلق عليها ومختلف
فيها اما المتكلمون) فيجرى
عندهم في المرتبة في
الوجود (قوله مثل كونه
من جانب الملل) اى
ومثل كون الاجزاء مع
كونها موجودات معا في ترتب
لغير كل جزء من سلسلة
بازاء الآخر من الأخرى
وخالف الامام الرازي فيه
كخالف في شرط الاجتماع
(قوله من جانب الملل)
بان يكون عدم التناهي فيها
بان يكون رأس السلسلة
مطلوبا ويتصاعد الى جانب

وقد برهن عليه فن الحكمة •

خرج من المصر لكنه لم يدخل في المضمر اذ ليس فيه الاثنية توقفات فلا يكون كل واحد من التوقيين
بمراتب وقال بعضهم انه ليس بيانا لتوحي الدور بل اشارة الى ان شيئا من التوقيين لا يلزم ان يكون بلا
واسطة كما يتبادر من التوقف اذا اطلق ولا يخفى ان اشكال التعلق الذي ذكره البعض آخا بقوله اذ لو
تعلق الى آخره مابق لا يستدعي هذا البيان على ان كلا التوجهين لا يرضى به الشارح فانه قال في بحث المرف
ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصريا واما بمراتب ويسمى
دورا مضريا فانه صريح في تعلق الجار بمتوقف وانه بيان لتوحي الدور (قال والتسلسل ترتب
أشياء الى أخرى) سواء كان وضعا أو عقليا هذا معنى التسلسل عند الحكماء ولاستحالة شروط
متفق عليها كالوجود والاجتماع ومختلف فيها عندهم مثل كونه من جانب الملل دون المولات
والمراد من قوله واللازم التسلسل اللازم هنا لان الدليل يختص به فاقيل الاولى ترتب على غير
متناهية ليصح قوله اللازم باطل وأما ترتب مولات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه ليس
بباطل عند الحكميم ليس بشئ (قال وأما الملازمة) صورة الاستدلال هكذا لو كان الكل نظريا
يلزم الدور والتسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستلزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فاللزم
منه فغذا قال اذا حاولنا الى آخره وليس نظرية الكل في نفسها مستلزمة للدور أو التسلسل وهو
ظاهر فاقيل نظرية الكل تستلزم الدور أو التسلسل في الواقع لتحقق العلم بشئ من الأشياء
فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا ليس بشئ لان اعتبار تحقق العلم لايجب للدور أو التسلسل
لازما لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله (قال وذلك العلم أيضا نظري) فاما ان يكون حصوله
بالاول فيلزم الدور المصرح ولصراحة بطلانه لم يتعرض له أو يكون حصوله بالملل الآخر فاما ان
تذهب السلسلة وهو التسلسل أو تمدد السلسلة فيلزم الدور المضمر ولذا لم يقل وهو الدور وأما
منع لزوم الدور أو التسلسل بمجواز الانتهاء الى نظري متمتع الاكتساب أو الى علم حضوري فتع
لايضر المستدل كما لا يخفى (قال وهم جرا) لاحاجة الى هذا بل غل لانه يوم ان لزوم الدور

(١٤ شروح الشمسية) الملل (قوله دون المولات) أي بان كانت غير متناهية وفرض البدأ علة مينة صدر عنها معلول ومن
ذلك معلول آخر وهم جرا لكن الحق عند المحقق جبراه فيها كما ينفه في حواشي المواقف فارجع اليه (قوله اللازم هنا) وهو
التسلسل في جانب الملل لاحتصاص دليل الشرح به (قوله ليس بشئ) قيام القرينة على ان المراد التسلسل في الملل مع ان تلك
الاولوية باطلة لان الفرض بيان حقيقة التسلسل المتفق عليه والمختلف فيه عند الحكماء كما قال ومختلف فيها عندهم فانتكار
البطلان عند الحكميم مطلقا باطل (قوله في نفسها) أي قطع النظر عن التحصيل (قوله ولما لم يقل الخ) اي لاقتصاره على
الدور المضمر لم يقل وهو الدور لكلا يتوهم منه التوهمان بخلاف قوله وهو التسلسل تدير (قوله وأما منع الخ) أي بانه يجوز ان
لا يكسب سلسلة الكسب ولا تمود بل تنهي الى نظري متمتع الكسب فانه لا يضر المستدل لان يلزم حيثك امتناع الكسب

فبطل ملزومه وهو كونها قديمة واذا بطل قسمها ثبت حدوثها وهو المطلوب وانما استحالة استحضارها للوجودات لأن استحضار ما لا يتقاهي في زمن واحد لا يتأتى هذا يحصل ما يقرروه في الحكمة على حدوثها ودليل حدوثها عند أهل السنة ظاهر وهو أنها من العالم والعالم حادث (قوله بل البعض الخ) حاصله ان المصنف ادعى دعوتين الاولى ان البعض نظري

الذي هو مراده وكذلك انتهى الى علم حضوري لانه يستلزم ان لا يكون الكل نظريا واتماخض الحضوري لان التصور والتصديق قسيان للعلم بمعنى الصورة الخاصة والعلم الحضوري ليس صورة حاصلة بل نفس المعلوم كعلمنا بفضا (قوله كافة) يجوز ان تكون بمعنى المرتبة (قوله الشرط مقيد) مراده بالشرط قول السيد اذا كان الدور وبالطرف قوله كما اذا الخ وقوله لا لزوم تقدم الشيء على نفسه أى معناه المذكور في قول الشرح بضئ (١٠٦) الى ان يكون الشيء حاصل الخ ثم ان قول السيد ان يكون (١) مقدما أولى من

قال بل البعض من كل منها بدعي والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب أمور معلومة لتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لما تفتضه بعض القلاء بضئ في مقتضى أفكارهم بل الانسان الواحد ينقض نفسه في وقتين فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المتعلق ورسومه بأنه آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر *

بمد الجبر وليس كذلك (قوله ١) اذا كان الدور الى آخره) دفع لما عسى ان يختلج في ذهن المتبدي انه اذا كان الدور بمرتبة يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة بل اللازم منه التقدم بمرتبتين واذا كان الدور بواسطة كان التقدم بثلاث مراتب وهكذا تزيد مراتب التقدم على مراتب الدور بوحدة وما في قوله كما اذا توقف كافة (قوله يلزم ان الى آخره) الشرط مقيد بالطرف فلذا جعل الجزاء لزوم تقدم (١) على نفسه لا لزوم تقدم الشيء على نفسه (قال وانه محال) لانه لا يمكن تصور حصول الشيء قبل نفسه اذ التقدم لا يتصور الا بين الاثنين فاستحالة اجلي من ان نين بأنه يلزم وجود الشيء حال عدمه وانه اجتباة التقيضين (قال والموقوف على المحال محال) أي بالبر فلا يكون التحصيل واقعا مع انه واقع (قوله استحضار ما لا نهاية له) أي طلب حضورها في الزمن منفصلة سواء كانت مرتبة أو غير مرتبة حاصلة قبله أو حال الاستحضار لا يتصور في الآن لكونه بالقصد والطلب وان كان يمكن حضورها فيه كبرق خاطف فهو في زمان قاما ان تكون مجتمعة فيكون في زمان واحد أو متعاقبة قاما في أزمنة متعاقبة وكلاهما محال * اما الاول فلان النفس لا تقدر على التوجه بالقصد في زمان واحد الى شيئين وأما الثاني فلما فاته عدم تناهيا أو متعاقبة في أزمنة غير متعاقبة كل أمر في زمان واستحالة غير ظاهرة (قوله دفة) أي في زمان واحد بطريق الاجتباة (قوله أو في أزمنة غير متعاقبة) بطريق التتابع والظهور بطلانه لكونه متناثيا للمفروض لم يترض

بالقرب في توجه امتناع الاستحضار اذ لا دخل له في الامتناع وان كان لا بد منه في الاكتساب وقوله أي الطلب وقوله والشارح حال الاستحضار أي طلب الحضوري والذهن والمراد بالاستحضار ما يميز الاستصحاب ومراده بهذا التعميم انه لا فرق في الامتناع بين الحاصل من قبل والحاصل حين الاستحضار (قوله بكونه بالقصد) أي لكونه المحصور بالقصد ولا يمكن قصد أمور منفصلة في آن لا يجتمع وان كان يمكن حضورها فيه أي في الآن كبرق خاطف فانه حضور اجالي لا يمكن معه النظر والكلام في طلب المحصور لتعذر لاني المحصور (قوله فهو في زمان مرتب على قوله لا يتصور في الآن أي فيكون في زمان اما واحداً أو متعدد) قوله قاما ان تكون مجتمعة (أي حال حضورها فداركون الطلب في زمان واحد على اجتباها حال حضورها فتفي قوله لا تقدر على التوجه بالقصد في زمان واحد الخ لها لا تمند على التوجه قصدا الى شيئين معا وراى الحاشي ان كلام السيد في الاستحضار وهو الطلب لا في المحصور (قوله بطريق الاجتباة) أي للادراكات (١) قوله (قوله اذا كان الدور الخ) القول عليه سبق في صفحة ١٠١ فليقل الباقي

قول الشرح فيكون (ب) حاصله لان أصل الكلام في توقف (١) على (ب) المتوقف على (١) ولذا فصل السيد بقوله وكذلك يكون (ب) الخ فلمصلحة اشارة الى ذلك تدبر (قوله قاستحالة الخ) فذكره لفتك لان البطلان يتوقف عليه فلا يقال ان ابطال الدور لا يتوقف على ما ذكر (قوله أي بالبر يعني) انه يمكن في ذاته محال بغيره (قوله أي طلب) اشارة الى ان السين والتاء للطلب وقوله منفصلة لان الفرض النظر فيها والاتصال منها ولا يمكن الا مع تفصيلها (قوله مرتبة أو غير مرتبة) رد على السمد حيث قيد

(قوله وذكره السيد) توضيحا وترك الاستحضار في الآتي لظهوره وقد بينه المحقق (قوله لم يترض له الشرح جل دفة على ماهو الظاهر ردا على من حملها على ما يشمل الازمنة المتناهية لانه خلاف الظاهر) (قوله فن فضل الكلام) لانه لا حاجة اليه مع منع الملازمة (قوله لا يجمع العقل) أي لا يجمع الحصول بالفعل (قوله على عدمه بعد وجوده خرج المانع فان الشيء يتوقف على عدمه سواء كان بعد وجوده أولا (قوله فالامور الخ) خريع على قوله ما يتوقف الخ وأما قوله وقد تقرر الخ فهو بيان لتوقف عليها لان الفكر الذي هو معد لقيضان واقع في هذه العلوم كاسيائي (قوله قريبة أو بعيدة) أي قريبة ان لم يكن بينها وبين المطلوب واسطفاو كانت قليلة وبيد فان كان بينها وبينه واسطة كثيرة (قوله والمعدات لا يلزم اجتماعها) وافق الشرح في تسببها معدات والمقصود انها شبيهة بها في عدم لزوم الاجتماع وان كان المعدات يجب عدمها كما سيأتي (قوله لا يلزم اجتماعها) اقتصر على نفي اللزوم لان المقصود نفي لزوم الاستحضار في زمان واحد وهو كاف فيه (قوله كما يدل عليه آخر الكلام) وان نبادر من أوله انه كلام على السند الذي هو ان الامور الغير المتناهية معدات حتى يرد انه أخص لجواز إثباته على غير هذا السند كما سيأتي (١٠٧) في كلام السيد والكلام على السند

الاخص لا يفيد ولا يقبل
و محتاج للجواب بان توهم
المعرض مساوفا للسند كان
في قبول الاعتراض (قوله
اشار بذلك الى ان ليس
الخ) عبارة السيد في شرح
المواقف النظر مجموع
الحركتين اللتين هما من قيل
الحركة في الكيفيات النفسانية
قال المحقق بناء على اتحاد
العلم والمعلوم فلا حيلة
المعلومات ليس الا توارد
الصور والكيفيات على
النفوس ولما كان فيها الانتقال
من معلوم الى معلوم وصورة
الى صورة دفعة ولم يكن
بين المبدأ والمتنهي أمر

الشارح له وذكره السيد توضيحا للبراه (قوله مننا الملازمة) والسند ما ذكره في الشرح وما قيل
وبطلان اللازم سلم وأورد عليه أنه يجوز ان يحصل لنفس أمور غير متناهية كبرق خاطف فن
فضل الكلام (قال معدات لحصول المطلوب) المعد ما يوجب الاستعداد والاستعداد لا يجمع
الفعل فهو ما يتوقف الشيء على عدمه بعد وجوده وقد تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح معد
لقيضان المطلوب من المبدأ فالامور الغير المتناهية معدات قريبة أو بعيدة لحصول المطلوب وكذا بعضها
معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من وجه ومباذ من وجه والمعدات لا يلزم اجتماعها
في الوجود مع المطلوب ولا بعضها مع بعض كالحطرات الموصلة الى المطلوب فلا يلزم استحضارها في
زمان واحد (قوله قيل عليه اه) اثبات للملازمة المنوعة كما يدل عليه آخر الكلام (قوله أعني
الانتقالات آه) اشار بذلك الى ان ليس الحركة هنا بل هي المصطلح لانها تقضي مسافة قابلة
للانقسام الى ما لا نهاية له بل المراد مجرد الانتقال من علم الى آخر دفعا ولذا قال الشيخ في أول
برهان الشفاء ان الفكر كالحركة لنفس (قوله والانتقال من بعضها الى بعض) عند الترتيب (قوله
فان العلم باجزاء المرف) لا بالمرف فانه علم تفصيلي لا يجمع العلم بالمرف الذي هو اجمالي بخلاف العلم
بالاجزاء أي بكل واحد فانه حاصل في ضمن العلم بالمرف (قوله واستعداد الشيء) أي الاستعداد
لشيء لا كون الشيء مستعدا ليصبح الحبل (قوله نعم اه) بيان لثبوت غلط السائل (قوله فالعلوم
السابقة اه) لان ما يتوقف عليه المعلوم اما ان يتوقف على وجوده وهو اللول والشرط فلا بد
من اجتماعها معه او على عدمه وهو المانع او على عدمه بعد وجوده وهو المد ولا شك ان العلوم

واحد متصل قابل للانقسام الى أمور كل منها كيفية قضائية كما في الحركة الابدية وهو لازم في الحركة عند الحكماء واللازم الجزم على
ما بين في محله زاد فقط قيل ولم يقل وهما من الحركات النفسانية اه وبه يدفع ما في حاشية الزاهد على التذهيب هنا تقدير اه وفي شرح
الموافق اذا قيل باستباح الجوهر القدر وترك الجسم منه فالجسم اذا اقبل من مكان الى آخر فلا بد ان يكون بينهما امتداد متسم
في جهة الحركة هو المسافة فالمكان الاول مبدأ المسافة والثاني منهاها وتلك المسافة يمكن ان بغرض فيها حدود غير منقسمة في
امتداد الحركة والمسافة لفظاً كانت أو خطوطا او سطوحا لا يمكن فرضها متتالية والا كانت المسافة مركبة من اجزاء لا تحجزأ اما
بالفعل او بالقوة وذلك محال بل كل اثنين مفروضين بينهما زمان يمكن ان بغرض فيه اثبات آخر (قوله أي الاستعداد للشيء) أي
الكان للشيء لان هذا هو كونه بالقوة وأما كون الشيء مستعدا الذي هو مصدر المبني للمجهول فانه قيام الاستعداد بالشيء
لا كونه موجودا بالقوة اذ ليس هو مفهوم كون الشيء مستعدا والحاصل ان الاستعداد مأخوذ مع قطع النظر عن القيام بالشيء
في مفهومه فأمس ومراده الرد على قره داود (قوله وهو الصل) ان كان وجود ذلك الشيء وجود جميع ما يتوقف عليه

وان لم يكن وجوده وجود الجميع فهو الشرط وقوله أو على عدمه أي فقط وترك السبب لانه لا يتوقف عليه الوجود بل يكون عنده لانه (قوله توطئة الخ) وان كان ظاهرها ابطال السند (قوله وليس الغرض منه الخ) لان الكلام على السند الغير المساوي لا ينفع وانما كان غير مساو لجواز ابتناء المتبع على غير هذا السند كما يعلم من جواب هذا الاعتراض الذي ذكره السيد (قوله وان كان يلزم الخ) لانه يلزم من كونها عللا أو شروطا ان لا تكون معدات (قوله مجرد توطئة لان محصل الجواب اما معارضة أو منع (١٠٨) لوجوب حصولها مجتمعة عند حصول المطلوب ولادخل لهذه المقدمة فيه

(قوله قدس سره لمكتها ليس مما يجب الخ) هذا هو السند الآخر المبني عليه المنع (قوله لا يقتضي ان تكون عللا الخ أي ما ادعاه الممتز (قوله ليست الخ) بل يتوقف عليها بواسطة المعدات (قوله فلا يرد الخ) لانه يدفع الاستدلال اذ المستدل استدلل بانها علل أو شروط والحجيب وان وافق على ابطال كونها معدات لكنه خالف في كونها عللا أو شروطا الذي هو محل الاستدلال للممتز (قوله من حيث وقوع الاستقلال فيها) لانها من تلك الحقيقة ترجع للحركات التي هي معدات حقيقية (قوله كما حصل البنا) أي السيد (قوله اذ لا معنى لقوله الخ) لان وقوع

ليس يمنع من حصول المطلوب ولا ممد لما سبق فهي اما علل موجبة أي لها دخل في إيجاب وجود الملول أو شروط والتقييد بالوجبة احتراز عن المدفاه لا يوجب وجود الملول بل استدعاده وفي إيراد الفاء إشارة الى ان ما ذكره سابقا من ابطال كون العلوم معدات توطئة لهذه المقدمة وليس الغرض منه ابطال السند وان كان يلزم منه ذلك ولذا قال قيل عليه (قوله أوجب بانه لاشك الى آخره) هذه المقدمة مجرد توطئة لقوله وأما ما يقع اه لادخل لها في الجواب (قوله وأما ما يقع فيه اه) في هذا التعبير إشارة الى ان انتفاء كونها معدات لا يقتضي ان تكون عللا موجبة أو شروطا فانها ما يقع فيه المدفاه فهي ليست مما يتوقف عليه وجود الملول بلا واسطة وللتحصير في الاقسام المذكورة ما يتوقف عليه وجود الملول بلا واسطة فلا يرد ما قيل ان هذا البيان لا يذيع الاستدلال فانه تمسك بمصر الفقه في الاقسام المذكورة وابطال كونها معدات (قوله نعم يعلم اجالا) أي يعلم علما بالفعل متعلقا بجميع المقدمات من حيث هي مجموعة كالرؤية الواقعة على الجماعة وليس المراد به العلم بالقوة القريبة من الفعل كما توهم (قوله لانها محال المعدات) أي كالحال لها في تعلقها بها تعلق الظرفية لان المحل الحقيقي لها النفوس الساطفة فيكون مجازا مرسل (قوله او في حكمها) فيكون استاتارة وانما لم يعمل المعدات على مناهها الحقيقي بان يراد بالامور الغير المتأهية العلوم من حيث وقوع الاستقلال فيها كما جعل البناء من حيث صدور الحركات عنه ومدا وذاته جزاء له في حاشية المطالع لانه حينئذ يصير التردد المذكور في الشرح قبيحا اذ لا معنى لقوله ان غيتم بقولكم انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتأهية من حيث وقوع الحركات فيها انه يتوقف على استحضارها من حيث انها كذلك دفعة واحدة (قوله في عدم لزوم الاجتماع) ولذا اكنفى الشارح بذلك (قوله مفصلة أي بالفعل اه) العلم بالتفصيل بالاشياء عبارة عن صور متعددة بسدد تلك الاشياء والعم الاجمالي عبارة عن صورة واحدة منتقلة بالكل من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة فذا فسر قوله مفصلة بقوله أي بالفعل وقوله بمجمله بقوله أي بالقوة والاقالم الاجمالي أيضا علم بالفعل بالكل من حيث هو كل (قوله بمجمله) أي الكل بصورة واحدة (قوله مفصلة) أي كل واحد بصورة

الحركات لا يمكن ان يكون دفعة حتى ينفى بذلك القول ويذكر على وجه الاحتمال فيه (اقول) (قوله وقد يكون مبدأ التفصيل كما اذا شئت عن مسئة فخطر الجواب ببالك اجالا ثم لفتاه وقوله وقد لا يكون كالعلم بالامور الغير المتأهية بمجمله فان عدم التأهية مانع من التفصيل (قوله فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة) يريد ان الفعل والقوة راجع لتعدد فني عبارة السيد مع التفسير المذكور العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب متعددة بالفعل لكن يجب ان تجامه متعددة بالقوة فالقوة راجع لتعدد المفهوم من العلوم لانتات العلوم حتى لا يكون العلم الاجمالي علما بالفعل فيخالف ما صرح به المحقق الدواني في شرح المضنية من انه علم بالفعل لان العلم بالفعل هو ان تكون النفس الخاطفة مشاهدة للصورة سواء كانت اجالية أو صورا يمدد المعلوم فان كانت ذاهية

والبيض بدبى والثانية ان البعض النظرى يحصل من البدبى بالفكر أما الدعوة الاولى فخطرة اشار لدليها بقوله اما ان يكون النخ والمقدمة الثانية ضرورة وقد فسر الشارح قول المصنف يحصل بالفكر بامكان تحصيله بالفكر لاحصوله بالفعل (قوله او يكون بعض التصورات والتصديقات بدبيا والبعض الآخر نظريا) قد جعل الشارح الاقسام ثلاثة مع انها تسعة بان تحول التصورات كلها بدبية والتصديقات بعضها بدبى وبعضها نظري التصورات كلها نظرية والتصديقات بعضها بدبى

عنها كانت حاصلة في خزائنها التي هي المبدأ الفياض للصور العقلية على رايهم كان العلم حينئذ بالقوة قد تدبر (قوله قدس سره جاز ان لا تكون حاصلة بالقوة) أي ان لا تكون شمددة بالقوة لعدم كون الاجالي (١٠٩) مبدأ للتفصيل وهذا جواب

بائع بعد التسليم (قوله لما النخ) فالقوة القريبة ان يكون اجاليا مبدأ للتفصيل والمبعدة ان لا يكون مبدأ له كما فسر المحقق القريبة والمبعدة بناء على رجوع القوة والفعل للتصديق كما تقدم له لا لعل كما توجه بعضهم فتكلف في معنى القرب والبعيد تأمل (قوله ولا يمكن بناء على قدم النفس النخ) لانها على تقدير قدمها يتوقف كسبها على تعلقها بالبدن لان كسبها بالالة وهي الدودة التي في مقدم البطن الاوسط اعنى القوة المفكرة ولاالة لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن اكتساب أمور غير متشابهة الاعلى القول بالتاسخ بان يحدث

(أقول) لا يخلو اما أن يكون جميع التصورات والتصديقات بدبيا أو يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا أو يكون بعض التصورات والتصديقات بدبيا والبعض الآخر منها نظريا فالاقسام قريبة له لئتمكن من النظر وأما ملاحظة المبادى المبعدة فلا تم يجب أن يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادى المبعدة والانتظار الواقعة فيها لتصور حصول المبادى القريبة له هذا. والاولى ان يقال ليس جميع التصورات والتصديقات نظريا لان بعض التصورات كتصور الحرارة والبرودة وأمثالها وبعض التصديقات كالصدق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرضان وبان الشكل أعظم من الجزء ونظائرهما حاصلة لثابتهما ونظرا واكتساب (قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات) (قوله جاز ان لا يكون الى آخره) لما عرفت ان العلم الاجالي لا يجب ان يكون مبدأ لتفصيل الآحاد كالأرواة على الجملة بل قد يكون مبدأ له وقد لا يكون (قال مبني على حدوث النفس) ولا يمكن بناؤها على قدم النفس وحدث البدن وطلان التاسخ لان بطلان التاسخ مبني على حدوث النفس كما قرر في الحكمة لانه ليس مذهب أحد من الحكماء فان مذهب افلاطون القدم مع التاسخ ومذهب ارسطو الحدوث مع بطلان التاسخ ولاه يستلزم ان يكون النفس عقلا لعدم احتياجه الى البدن وجودا وبقاء فان قيل لو فرضنا قدم النفس مع التاسخ يمكن ابطال نظرية الشكل بان النفس بعد انتقالها من بدن الى بدن آخر لا يبقى لها علم بشئ من الاحوال السابقة فلا يمكن تحصيل شئ قلت عدم بقاء العلوم السابقة غير معلومة قينا اما المعلوم عدم العلم بها وهو لا يستلزم عدمها (قوله قد يتوهم الى آخره) اثبات للمقدمة المنوعة بحيث لا يبنى على حدوث النفس بتوهم انه لا بد من استحضار المبادى كلها بعد التقصد وقبل الحصول وهو زمان محدود (قوله وقصاده) أي هذا التوهم ظاهر ومنشاؤه عدم الفرق بين الحصول والاستحضار فان الواجب استحضار المبادى القريبة لترتيبها ليحصل المطلوب وأما المبادى المبعدة فاما يجب حصولها ولو في أزمنة متعاقبة لا استحضارها لعدم وقوع النظر فيها (قوله والاولى ان يقال) أي اذا أريد ابطال نظرية الشكل استقلالاً ليرتب عليه

بدن بعد بدن من الازل وتعلق النفس بواحد بعد آخر (قوله عقلا) العقل جوهر مجرد لا يحتاج الى البدن في وجوده وبقائه بخلاف النفس (قوله غير معلوم قينا لاحتمال ثبوتها بحجة ليست مبدأ لتفصيل لعدم تاهيها كما سبق قوله عدم العلم بها أي لا تفصيلا ولا اجالا بحيث يكون مبدأ لتفصيل بخلاف الاجال الذي هو ليس مبدأ لتفصيل فانه لا بد منه كما يفيد كلامه السابق مع كلام السيد ويمكن ان مراده انه لا يمتري في العلم الاجالي بغير القوة القريبة العلم به بل المدار على حصول المبادى المبعدة قبل القريبة لتصور حصول القريبة له وان غفل عنها الآن كما يفيد كلام السيد الا أن (قوله قدس سره قد يتوهم) المتوهم السمد (قوله بحيث لا يبنى أي ذلك الانبات وقوله يتوهم متعلق باثبات) (قوله اذا أريد ابطال نظرية الشكل فالقول) رفع الإيجاب الكلي لانبات بداهة البعض حتى يلزم المصادرة على المطلوب كما فهم بعضهم (قوله يترتب عليه النخ) يعني ان هذا هو مراده قدس سره فلا يكون دفع مؤنة ابطال الإيجاب الكلي في الثبوت اولى على الإطلاق كما فهم المعاصم

وبعضها نظرى التصديقات كإلحادية والتصورات بعضها بديهى وبعضها نظرى التصديقات كلها نظرية والتصورات بعضها بديهى وبعضها نظرى أو التصور كله بديهى والتصديق كله بديهى والتصديق كله بديهى والسابع الذى فى الشارح وهو البعض من التصور بديهى والبعض نظرى وكذا التصديق والثامن التصورات والتصديقات كلها بديهية والتاسع كلها نظرية فتقول الشارح أو يكون البعض بديهيا والبعض نظريا صادق بسبعة وإذا قد علمت أنها أكثر من ثلاثة وأن الثالث فى كلامه صادق بسبعة كيف يقول الشارح والأقسام منحصرة فيها أى فى هذه الثلاثة وأجيب بأن احتواء القسم الثالث على السبعة إنما حصل بملاحظة الاحمال فى كلامه بأن نقول بعض الهيئة المجموعة من التصورات والتصديقات ضرورى والبعض نظرى أما لو حل القسم الثالث فى كلام الشارح على التفصيل فلا نحصل تلك الصور بأن يقال قوله أو يكون بعض التصورات الخ متناهية يكون بعض التصورات بديهيا والبعض الآخر نظريا وكذا يقال فى التصديق ولانظر التصور والتصديق مجتمعين وتأخذ بعض واحد مع الآخر قوله تبيين القسم الثالث وهو أن يكون الخ) فهناك أشكال وهو أن الموجبة الكلية يقضيها سالبة جزئية فكل التصورات نظرية وكل التصورات بديهية (١١٠) كلياتنا كاذبات ونقضها سالتان جزئيتان صادقتان لكذب الأصل وهما ليس

منحصرة فيها ولا بطل القسمان الاولان معين القسم الثالث وهو أن يكون البعض من كل منها بدنيا والبعض الآخر نظريا والتطري يمكن تحصيله بطريق الفكر من البدني

أقول يعني ان التصورات أمان تكون كلها بدنيا أو كلها نظريا أو يكون بعضها نظريا وبعضها حاضيا ، انضمامه الى سابق من ابطال بداهة الشكل اقسام كل من الصور والتصديق الى الضروري والنظري وأما اذا أريد أثبات اقسام ابتداء فالاولى رفع مؤنة ابطال الإعجاب السكلي في الشك من اليقين وان يقال ويتجهان الى الضروري والنظري بالوجدان (قال أمان يكون جميع التصورات الحسنة) لما اضرب المصنف عن ابطال بداهة الشكل ونظريته الى دعوى اقسام كل منها الى ضروري ونظري يحصل منه بالفكر من غير اقامة الدليل عليها اشار الشارع الى ان هذه الدعوى مركبة من حكيم أحدها لازم مما تقدم وهو الاقسام والثاني بدعي وهو امكان تحصيل نظري كل منها من البدعي فلا حاجة الى الدليل وبما حررتك . ظهر فساد ما قيل أنه نتيجة لما تقدم وان الظاهر اراد الفاء الا أنه أورد كفة الاضراب تنبها على ان المقصود من الدليل النتيجة لدم زومها لما تقدم فضلا عن كونها نتيجة لها وأما كونه اضرابا عن الاستدلال الى اثبات الاقسام بالوجدان فخطيئ بئس يضرب عنه لان البارة لاتساعد (قوله يعني ان التصورات آه) خلاصته ان الشارع جمع ههنا

بعض التصورات بديها
وليس بعض التصورات نظريا
ولا شك ان السالبة تصدق
عندني موضوعا لكونها
لا تقتضي وجود الموضوع
فتمصدق عند وجود
الموضوع ويكون المحمول
ملبوا عند عدم الموضوع
من اصله بخلاف الموجبة
كانت محصلة المحمول أو
معدولة فانه تقتضي وجود
الموضوع واما كانت هاتان
السلبات صادقتين
لكذب الاصل ويصدقان

عند عدم الموضوع يقال أنه لا يلزم من صدق هاتين السالبتين وجود هذه القضية وهي قوله البعض ضروري لأن البعض نظري لانهما يصدقان عند عدم الموضوع فيصدقان بأن لا توجد بداهة ولا نظر لعدم وجود ذلك البعض فمن الجائز أن هذا القسم لا ينعف بالنظري ولا بالبدهي فلا يتم قول الشارح نعين الثالث وهو أن يكون البعض بدعياً والبعض نظرياً إلا لو كانت السالبة المحصلة في قوة الموجبة المدعولة المحمول مع أنها ليست في قوتها وإذا كان كذلك فلا يلزم من بطلان القضيتين تعين الثالث لأن السالبة المحصلة التي هي بعض السالكين الباطلتي التي هي صادقة أهم من المدعولة التي قالها الشارح لأن قوله بل البعض بدعياً في قوة البعض لا بدعياً أي نظري وكذا قوله والبعض نظري في قوة البعض لا نظري أي بل بدعياً وإنما كانا أهم لصدقهما على كون البعض نظرياً والبعض بدعياً التي هي حاصل المدعولة وعلى كون التصور غير بدعياً وغير نظري وأوجب بأن هذه التصورات أمور موجودة في الخارج وحينئذ فلا يأتى أن يكون موضوع السالبة في الواقع مدعوماً وحينئذ فتساوت الموجبة المدعولة فتصدق السالبة بنفى المحمول فقط لا بعدم الموضوع وإذا كانت التصورات موجودة وقد ارتفع عنها بداهة الكل ونظرية الكل ثبت أن البعض بدعياً والآخر نظري (قوله والنظري يمكن إلح) لما كان ليس بلازم أن يجعل قائمة علم

(قوله ابتداء) اي بلا تزييف على ما ذكر (قوله فلا حاجة الى الدليل) اي على كل من الحكيم لان احدهما لازم والثاني

المطلق التحصيل للنظري بطريق الفكر بل إمكان التحصيل حول الشارح المتقن عن ظاهره (قوله لأن من علم الخ) علة لمحدوف أي وهذا الإمكان بديهي لأن من علم الخ مثلا الحدوث لازم للتغير والتغير ملازم ومتى وجد الملزوم وجد اللازم فهذا متضمن لقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم مثلا لو كان العالم متغيرا لكان حادثا لكنه متغير فلا استثنائية حكمت بوجود الملزوم فقوله لأن من علم الخ إشارة للشرطية وقوله ثم علم وجود الخ إشارة للاستثنائية وقوله حصل له إشارة للنتيجة

بديهي كما قال (قوله بمعنى المدول) فيكون تقيض ليس الكل بديها ليس الكل هو لا بديهي وحيث يرتفعان يرتفع الموضوع وهذا هو الواسطة بخلاف ما إذا كان بمعنى السلب فإنه يكون التقيض (١١١) ليس الكل ليس بديها ولا واسطة

لأن من علم لزوم أمر لا آخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من الملمين السابقين وهما العلم باللازمة

بديها وقد بطل القسمان الأولان تعين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات لا يخلو عن هذه الأقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من أن الأقسام تسعة حاصلة من ضرب أقسام التصورات في أقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات أمورا موجودة لم يتجه أن يقال جاز أن لا يكون شيء من التصورات والتصديقات بديها ولا نظريا فإن النظري بمعنى اللا بديهي وجاز أن لا يكون شيء منهما بديها ولا لا بديها كزيد المدوم فإنه ليس كتابا ولا لا كتابا (قوله لأن من علم لزوم أمر لا آخر) أقول أورد الدليل على اكتساب التصديقات أنه أمر محقق لا ينبغي لاحد أن يشك فيه

أيضا التصورات والتصديقات في الحكم للاختصار والمقصود الحكم على كل منهما بالأفراد فلا حالات منحصرة في الثلاثة فبطلان الأولين يستلزم نبوت الثالث بلا شبهة (قوله ولما كان إلى آخره) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لاسم أن بطلان الأولين يوجب تعين الثالث لجواز أن يكون صدق الساليتين المذكورتين بانتفاء الموضوع وخلاصة الجواب أن الموضوع موجود فلا يمكن صدق الساليتين إلا باعتبار رفع المحمول وإذا اتقى عن كل البدية والنظرة تعين الأقسام (قوله فإن النظري بمعنى اللا بديهي) فهو تقيض له بمعنى المدول لا بمعنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة لكون القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشيء أما بديهي أو ليس بديهي (قوله وجاز أن لا يكون إلى آخره) بأن لا يكون ذلك الشيء وصدق المدول يقتضي وجوده (قال والنظري يمكن تحصيله) فسر قول المصنف يحصل بالفكر بإمكان التحصيل لأن أثبات الاحتياج إلى المنطق يكفي إمكان التحصيل بالفكر فإنه إذا أمكن ذلك مع أن الفكر ليس بصواب دائما احتيج إذا أريد الاكتساب به إلى قانون يفيد العصمة عن الخطأ ولا يتوقف ذلك على تحصيل نظري به بالفعل وبما حرره الشارح من جعل قوله يحصل بالفكر مقدمة بديية غير مستفادة مما تقدم اندفع ما قيل أن الثابت مما تقدم هو أن البعض من كل منهما ضروري فيجوز أن يكون البديهي تصورا واحدا أو تصديقا واحدا أو متمددا غير مناسب للمطلوب أو تصورات جزئيات وعلى جميع التقادير لا يمكن تحصيل النظري بالفكر (قوله أورد الدليل إلى آخره) يعني

بديها وليس الكل لا بديها والأول صادق بنظرية الكل والبعض والثاني وهو نقي نقي البداهة عن الكل صادق ببداهة الكل أو البعض ومجموعهما لا يخرج عن كون التصور والتصديق أما بديهي كلا أو بعضا أو ليس بديهي كذلك ولا واسطة فهو في نقي الواسطة بمنزلة الشيء أما بديهي أو ليس بديهي فتأمل (قوله وصدق المدول بأن يكون الشيء) لا بديها يقتضي وجوده لأنه حكم إيجابي تدير (قوله لا أثبات الخ) رد على الصام وقوله اندفع ما قيل الخ رد على ما قبلها (قوله مقدمة بديية) فيعلم بالبداهة أن الضروري منه يمكن منه الا اكتساب بأن يكون تصورات وتصديقات مناسبة للمطلوب (قوله أو تصورات جزئيات) خض التصورات بذلك لأن التصديقات تابعة لها في ذلك

(قوله العلم بوجود اللازم) وهو النتيجة فإن قات ان الانتاج لا يسلم حصوله بمجرد العلمين الاولين بل لابد من ترتيب السكري بعد الصغرى مثلا قلت نعم و اشار له الشارح بقوله ثم علم الخ فغيرهم الموضوعه للترتيب (قوله بالضرورة) المراد بها البداهة لا التحتمل لانه يجمع ان يكون نظريا ومعنى كان كذلك توقف على نظر آخر وحلم جرا ولزم الدور أو التسلسل (قوله فلو لم الخ) أي فلو لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل العلم الثالث لكن التالي باطل فبطل المقدم أعنى لم يكن النج ثبت الامكان فان قلت تقدم ان هذه القضية بدئية ومقتضى هذا انها نظرية فالجواب ان القصد التنبيه ثم ان المراد بالظري فيما تقدم أعم من التصور والتصديق فالاول يتوقف على تصورات بدئية والثاني على تصديقات كذلك وإذا كان كذلك فيقال ان هذا الدليل من قبيل التصديق لا التصوري والدعوى قد احتوت على أمرين فلم ترك دليل التصور والجواب ان التصورات قد وقع فيها كتبها من التصورات البدئية نزاع حتى قال بعضهم ان التصورات كلها بدئية فثبت النظرية لها ليس ظاهرا نعم قد مثل فيها بآتي التصور والتصديق (قوله أمور معلومة) (١١٢) المراد حاصلة في الذهن كانت صوابا أو غير صواب لانه صادق بترتيب

المقدمتين الكاذبتين للتأدي
اي لقصد التأدي لان
السابق على الترتيب انما هو
قصد التأدي فهو حينئذ
العلم لا التأدي بالفعل لانه
غير سابق بل حاصل
بمده ولذا تراهم يقولون
اول الفكر آخر العمل
وخرج بقوله للتأدي الخ
الترتيب بين زيد وقائم
لان علة تحصيل القضية
لا التأدي الى مجهول ولم
نقل من حيث انها مؤدية
الى مجهول لانه يكون
حينئذ مشعرا بان الالتفات
انما هو للمقدمات بقطع

والعلم بوجود الملزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر ترتيب أمور معلومة للتأدي الى المجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد عرفنا الحيوان والناطق ترتيبها بان قدما للحيوان وأخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان وكذا اذا أردنا التصديق بأن العلم حادث ووسطا بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يخل عن وصلة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى أن التصورات كلها بدئية لا يجري فيها اكتساب وفي التخييل أورد مثلا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا ليس اقتصاره على دليل اكتساب التصديقات لاجل افتائه في التصورات فلا يثبت الاحتياج الى جزئي انطلق بل لان البيان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة بطول الكلام بذكرها ولا يابق بحال المجتدي ايرادها (قوله وفي التمثيل) أي في تمثيل الفكر (قوله توضيحا) لطريان الفكر فيها (قال بالضرورة) متعلق بقوله حصل له من العلمين والمقصود منه ان كون العلم بوجود اللازم حاصل من العلمين معلوم لنا بالضرورة فإفادة النظر بالعلم معلوم بالضرورة ولا يحتاج الى نظر آخر حتى يلزم الدور أو التسلسل المانعان من الاكتساب (قال والفكر هو ترتيب أمور الى آخره) أي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الى مجهول قينا أو ظنا واحتمالا فخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها ليس للتأدي بل لتحصيل المقدمة ودخل فيه ترتيب المقدمات المشكوكه ان سببه لوجود غرض التأدي احتمالا وكذا التعليل لانه فكر بموجبه الفهم وكذا الرسم الكامل

النظر عن الناظر وهذا لا يكون الا في مقدمات صحيحة الصورة والمادة بخلاف قولنا للتأدي الى مجهول فانه صادق بكون المتغير المقدمات فاسد المادة والصورة لان الالتفات حينئذ للناظر فالثاني نحو بعض الفرس ليس بإنسان وكل انسان حيوان فالأداة صحيحة والصورة فاسدة ومثال الاول ظاهر عليك ولا يخفى (قوله كما اذا حاولنا) ما كافه وإذا شرطية اي اردنا معرفة الانسان اي تصوره (قوله وعرفنا الحيوان والناطق) اي عرفنا منهاها (قوله ورتبناها) كذا في بعض النسخ بالواو والاولى حذفها لان جواب اذا لا يخرن بلواو (قوله بن قدما الخ) قيل هذا واجب فلا يحصل التعريف الا بهذا الترتيب وقيل ان تقديم الجنس اولوي

(قوله الى كشف شبهة الخ) هي ان المطلوب أما مشهور به مطلقا فلا يطلب لان تحصيل الحاصل محال أولا فلا يطلب لامتناع توجه الى المقصود عنه وأجيب بأنه مجهول من وجه معلوم من وجه آخر والمطلوب هو الاول فارجع الى شرح المواضع (قوله أي في تمثيل الفكر لاقوله لان من علم الخ) لانه انما أورد مثال التصديق (قوله متعلق بقوله حصل لا بالشرطية كما قاله الناصم (قوله قينا أو ظنا) راجع للتأدي (قوله لان الترتيب فيها) أي بين موضوعها ومحمولها انما هو لتحصيلها (قوله وكذا الرسم لسكمل) ولا يقال انه لا تأدي به لوجود العلم بالناقص

لحصول القائمة (قوله بأيّ الذهن منه) أي من الترتيب (قوله ووسطا التميز الخ) فيه ان التميز سابق لان التميز ملزوم لحدوث
 اذ لا يسبق الحدوث الا بالتمييز بالتوسط بين الطرفين سابق على التصديق وقد يجاب بان قصد توسيط التميز بين الطرفين
 من حيث اهما طرفان فلا ينافي انه سابق على ارادة التصديق من حيث الذات ثم ان كون الفكر ترتيب أمور الخ هذا عند
 المتأخرين وأما عند المتقدمين فهو عبارة عن مجموع حركتين حركة من المطالب الى المبادئ والثانية من المبادئ الى المطالب
 بيان ذلك انه يخطر أولا بالقل حدوث العالم فينتقل الذهن الى المبادئ فيوقع الترتيب بينها فينتقل من المبادئ الى المطالب
 (قوله وحكما بانا العالم الخ) ظاهره ان هذا امر زائد على التوسط مع ان توسيط التميز بين طرفي المطلوب لا يكون الا بالحكم
 الا ان يحتمل هذا تحسيرا للتوسط (قوله جعل كل شيء في مرتبته) أي التي عند المرتب فيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب
 من اعتبار المرتب تلك المرتبة فان وضع شيئا في مرتبته ولم يلاحظه لا يكون ترتيبا ثم ان الضمير اما ان يعود الى كل او الى شيء
 وكلاهما فاسد أما الاول فلان المعنى عليه وضع كل شيء في مرتبة كل شيء (١١٣) فيكون الفرد الواحد موضوعا في

مرتبه ومرتبة غيره وأما
 الثاني فلان المعنى وضع
 كل شيء في مرتبة شيء
 ما فيكون الجميع موضوعا
 في مرتبة شيء واحد منهم
 وهو باطل والجواب
 أنا نختار الاول ونعني
 على التحقيق من ان الضمير
 الراجع لفكرة المذكورة
 بحكم سابق عليه معرفة
 مفيد للتمييز وللتنخيص
 لصيرورته معهودا بذلك
 الحكم مثلا وضعت
 رجلا في مرتبة الضمير
 مفيد للتمييز لان المراد
 في مرتبة هذا الرجل الذي

التمييز بين طرفي المطلوب وحكما بأن العالم متغير وكل متغير حادث فحصل لنا التصديق بحدوث
 العالم والترتيب في التفة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة

لان المطلوب في ذلك هو الماهية على الوجه الاكل والمطلوب الواحد لا بد له من عة واحدة
 على مانص عليه في شرح الاشارات فالترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليها
 وان كان كل واحد من الترتيبين الذين يشملهما في نفسه فكر أحدهما موصل الى الكنه
 والثاني الى الوجه وكذا قياس المساواة والاستزام بواسطة عكس التقيض داخل فيه وان أخرجهما
 عن القياس لعدم الزوم لثباته وكذا النظر في الدليل الثاني لان المقصود منه العلم بوجه دلالته
 وهو مجهول وانما قال للتأدي ولم يقل بحيث يؤدي ليشمل الفكر الفاسد بصورة أو مادة ويترتب
 عليه قوله وذلك الفكر ليس بصواب دائما فيشمل المغالطات المصادمة للبداهات كالتشكيك في
 نفس الزوم لان الفرض منها التصديق بالاحكام الكاذبة وان لم يحصل ذلك هذا تعريف الفكر
 عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به الى المبادئ وحركة
 منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر (قال كما اذا حاولنا) ما كافة واذا شرطية وربناها جزاؤه
 وهو المقصود بالاقادة وليست موصولة أو موصوفة واذا ظرفية على ما فهم ثم اعترض بان الواجب
 الواو في قوله وربناها وكذا قوله كما اذا اردنا الى آخره (قال والترتيب في التفة جعل كل شيء اه)
 وفي شرح المطالع وضع كل شيء والمآل واحد والمعنى ان الترتيب

(١٥ شروح التسمية) تعلق به الوضع فالوضع كل شيء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة
 بحسب تعدد الاشياء ولكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الواضع ليست لغيره فالنظور له كل فرد على حدة تعلق به الوضع
 فهو نظير وضعت زيدا في مرتبته وعمراني مرتبته

(قوله والمطلوب الواحد الخ) هذا هو الحق الذي ذهب اليه المحقق الدواني وغيره من المحققين فان خصوصية التلخيص ملغاة في
 الترتيب والتوقف والموقوف عليه في الحقيقة انما هو القدر المشترك بينهما اذ للمطلوب لا يترتب الاعلى شيء يتبع حصوله بدونه ونظام
 الكلام في حاشية الزاهد على الدواني فارجع اليه (قوله موصل اليها) أي الى الماهية على الوجه الاكل (قوله ويترتب) عطف
 على يشمل (قوله كالتشكيك في بني الزوم) حاصله ان الزوم لا تخفى له فان الامرين الذين بينهما تلازم اما ان يجوز اشكاك
 ذلك الزوم بينهما في الواقع أم لا والاول يستلزم جواز اشكاك اللازم من الملزوم وهو بني الزوم وبينها والثاني يستلزم التسلسل
 اذ ينقل الكلام الى لزومه فان جاز اشكاكه عنه في نفس الامر اتى الزوم فجاز اشكاك اللازم عن الملزوم فيها وان امتنع كان
 لازما للملزوم فيها وهكذا ولا مجال للقول بان لزوم الزوم نفس الزوم لانه نسبة بين الزوم والطرفين فيكون مغايرا لطرفه

(قوله اسم الواحد) اضافته بيانية والمراد الواحد حقيقة أو اعتبارا فالاول كقولنا حيوان ناطق حد والثاني حيوان ناطق قول شارح قانها وحدة اعتبارية لانه متمدد (قوله في مرتبه) أي التي عند المرتبة فيلاحظ المعبدة فلو وضع كل شيء في مرتبه من

تسلسل الزمرات المتحققة في نفس الامر وأجيب بأجوبة منها منع استعمال هذا التسلسل لكونه في الأمور الاعتبارية ولا استحالة فيه اذ وجود تلك الزمرات في الواقع ليس الوجود ما تنزع عن منه لا بصورة مغايرة فلم يلزم تحقق المزمرات الغير المتناهية في الواقع ومنها ان ما ذكرتم ان استلزم المطلوب تحقق الزموم وهو خلاف مدعاكم وان لم يستلزم فلا محذور ومنها ما اشار اليه المحقق بقوله المقاومة للديهييات من ان هذا تشكيك في البديهيات فلا يسمع ا ه ع ط (قوله بين الاشياء الخ) افاد به ان ليس المراد ترتيب شيء على آخر بل ترتيب بين الاشياء (قوله وفيه اشارة الى انه الخ) أي في تعليق الوضع بالمرتبة لان الظاهر منه ذلك ولان الالفاظ الموضوعه للاضلال (١١٤) الاختيارية تدل على صدورهما من فاعلها اختيارا (قوله ان الضمير اراجيع

الخ) فالضمير اراجيع لكل فرد فرد على حدته فكما اذا قلت وضمت الرجل في مرتبه يمود الضمير على معين كذلك اذا قلت وضمت كل شيء في مرتبه ولا حظت مرجع الضمير المعين فهو بمنزلة وضمت زيدا في مرتبه وعمراف مرتبه وهكذا (قوله من الاشياء الخ) اشارة الى بقاءه على تنكيره مع تعليق الحكم به اما المعرفة ضميره لموده الى مهور (قوله نهادن چیزی بکسر التون وفتح الدال الوضع وجزی منهامنه وراه تنون بس فتح الباء

بحيث يطلق عليها اسم الواحد
(قوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد) أقول أي اسم هو الواحد فالإضافة بيانية
بين الأشياء وضع كل شيء منها في مرتبه التي عند المرتبة فيشكل الفكر الفاسد وفيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب من اعتبار المرتبة تلك المرتبة فلو وضع شيئا في مرتبه ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا قيل ان الضمير في قوله في مرتبه اما ان يرجع الى السك ٢ أو الى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبه كل شيء ولا في مرتبه شيء ما وقد تغير الناظر في حله والجواب انه ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير اراجيع الى التكرار المذكورة أو لاجمك سابق عليه معرفة لصيرورته مهورا به فيختار ان الضمير اراجيع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبه شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء اذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع ليس لغيره فاندفع المحذور وصار المال مافي التاج الترتيب نهادن چیزی را پس دیکری والاظهر ان يقال وضع شيء بعد شيء الا انه زاد لفظة كل اشارة الى ان الترتيب القوي اما بحقق اذا وضع كل شيء منها في موضعه حتى لو اتى شيء منها اتى الترتيب فاندفع ما قيل ان هذا التعريف يقتضي تعدد الترتيب بحسب تعدد الاشياء الموضوعه (قال جعل الاشياء المتعددة) في التوصيف اشارة الى بقاء تعددها حال الترتيب فاذا جعل الماء الذي في الاناثين في انا واحد لا يكون ذلك ترتيبا وكذلك لا يكون التركيب من الاجزاء المحمولة عند من قال بوجود الكل في الخارج ترتيبا (قال بحيث يطلق الى آخره) أي يتبر فيها انضمام بعضها الى بعض بحيث يتصف بالوحدة الحقيقية أو الاعتبارية فيطلق عليها لفظ الواحد (قوله فالإضافة بيانية) على ما هو الشائع في اضافة

الفارسية وكسر السين بمعنى خلف وديكرى بكسر الدال وفتح الكاف وكسر الراء بمعنى آخر والمعنى وضع ويحسون شيء خلف آخره (قوله والاظهر ان يقال الخ) لان الترتيب فعل يتوقف على شيئين فلا يكون في كل شيء على انفراد (قوله اشارة الى ان الترتيب الخ) حاصله ان حقيقة الترتيب هي وضع شيء بعد شيء الا انه لا توقف على وضع كل في موضعه بحيث لو اتى اتى جملة نفس الترتيب (قوله حتى لو اتى في شيء منها الخ) وهذا الاتناء يصدق به وضع شيء بعد شيء لان الشيء لم يشترط فيه وضعه في مرتبه لان وضع كل في شيء هو تعلقه به (قوله يقتضي تعدد الترتيب) أي يقتضي تحققه بحسب تعدد الاشياء بحيث يكون عدد الترتيب كعدد تلك الاشياء وليس كذلك لانه اما يكون بين الاشياء (قوله فاذا جعل الخ) فاذا ذكر خارج هذا التوصيف لا يقول الشرح فيكون لبعضها الخ كما فعل الصام لما سألني من قول المحقق اذ لا يمكن وجود الاشياء الخ فالرد عليه (قوله وكذلك الخ) اذ لا يتعدى التعدد (قوله أي يتبر الخ) بيان لما تضمنه الجمل دل عليه بحيث الخ فهو مرتب على هذا المحذوف (قوله بالوحدة الحقيقية) كالوحدة التي للأمور الخارجية أو الاعتبارية كالوحدة للأمور الذهنية (قوله على ما هو الشائع الخ)

غير قصد بل آخاف فلا يكون ترتيباً عرفاً (قوله ويكون لبعضها الخ) كما افاد قلت حيوان ناطق قاته أشياء متعددة ويطلق عليها اسم الواحد بان يقال هذا أحد وبعضها نسبة بالتقدم والتأخر بان يقال حيوان متقدم وناطق متأخر وقوله ويكون لبعضها الخ خاص بالترتيب ويعد لتقوم مباحته به أخرج به التآليف قاته جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد فينبغي في العموم والخصوص المطلق فكل ترتيب تأليف ولا عكس واعترض بأنه لا يمتنع جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد الا وبعضها نسبة بالتقدم والتأخر. حاشا وعقلاً فلا يتحقق أهمية التأليف والجواب ان العموم من حيث المفهوم وان وجد التساوى بينهما بحسب المصادق أو يقال ان العموم من حيث المصادق يتحقق في الحلقة المركبة من الشكل واللون وفي الأمور الثبوتية ملحوظة دقة (قوله والمراد الخ) فسر بذلك لاحتمال الجمع الثلاثة ولا فوفا وقوله ما فوق أى شيء فوق الواحد وهو خصوص الاثنين وقوله في هذا الفن أى في التعلق وهذا دليل على ان إطلاق الجمع على الاثنين حقيقة عرفية لا أنه مجاز

رد على الصام وقوله والمطابق عطف على الشائع وإنما كان ذلك مطاباً لما ذكر لأن الاسم لا يكون إلا واحداً فلا فائدة في التوضيح إلا بيان المراد بالاسم (قوله أعم منه) إذا لم يتر فيه نسبة بعض الأجزاء إلى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفى به بلحظه الأول من مفهوم الترتيب والعلل إذا لاحظ المطلق جوز (١١٥) تحققي في شيء بدون المقدس غير

عكس وأما بحسب الصدق
ففساويان إذ لا يمكن وجود
تأليف من أشياء لها وض
أي تكون هي قابلة لأن
يشار إلى كل واحد منها
أين هو من صاحبه أما
حسا أو عقلا من غير
رتيب بل كل تأليف
منها يشتمل على تقدم
وتأخيرين الإجزاء (قوله)
وقيل مناه الخ) أي

ويكون لبعضها نسبة الى البعض الآخر بالتقدم والتأخر والمراد بالامور

(قوله ويكون لمضانسة الى بعض بالتقدم والتأخر) أقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحاً ومناسب للمعنى اللغوي وأما التأليف فهو جمل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد

الاسم واللفظ الى ما بعدهما والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالوصف ولما في شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم (قوله هذا داخل الى آخره) فذكره لتقوم ماهية الترتيب به دون التأليف للاحتراز اذ لا يمكن وجود أشياء مع بقاء تمدها بدون التقديم والتأخير فيها حسا وعقلا فالتأليف أعم منه مفهوما وأما صدقا فتساويان وقيل معناه ٢ أنه يصبح ان يقال بمد جعلها شيئا واحدا ان هذا مقدم وذلك متأخر وحينئذ يتحقق السوم من حيث الصدق في الحقيقة المركبة من الشكل واللون والحركة المدحرجة المركبة من الاينية والوضعية والامور الذهنية المعهولة دفعة وأما الجسم المركب من الهويي والصورة ففي كل منهما تقدم وتأخر

معنى ويكون الخ والفرق بين هذا وما قبله ان المنبر فيما قبله اعتبار الوحدة بين الاشياء المتعددة لاجلها شيئاً واحداً وما دامت الاشياء متعددة فلا بد من التقدم والتأخر بينها حتماً أو غفلاً وحينئذ لا يكون هذا القيد للاحتراز عن التأليف لعدم وجود فوره الزائد على مفهوم الترتيب حتى يجتزى عن دخوله في مفهوم الترتيب بهذا القيد وأما المنبر في هذا القيد فهو الجبل وجبل الاشياء المتعددة شيئاً واحداً تارة يكون مع بقائه التقدم والتأخر وذلك اذا لم يكن ذلك الجبل امتزاجاً كجبل المقدمات قياساً وحينئذ يكون ترتيباً وتأليفاً وتارة يكون مع عدم التقدم والتأخر وذلك اذا كان الجبل امتزاجاً بان لا يكون للاشياء وضع بحيث يشار الى كل منها أين هو من صاحبه كما في الحلقة وما معها وحينئذ يكون هذا القيد للاحتراز عن دخول هذا الفرد الزائد على مفهوم الترتيب فيه فتدبر (قوله من حيث الصدق) أي كما انه متحقق من حيث المفهوم فيصدق على الحلقة بالتمام المجعلة وهي مجموع الشكل واللون المركب دون المرب (قوله المركبة من الاينية) أي من الحركة الاينية وهي ما يخرج التحرك بها من مكان الى مكان والوضعية أي الحركة الوضعية وهي ما يتغير بها نسبة اجزاء المتحرك الى أمور خارجة عنه لانه اذا تغيرت تلك النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع فالوضعية قطع كحركة الفلك على نفسه فانه لا يخرجها من مكان الى مكان لان حركته بسيطة والايينية قطع الحركة من مكان الى مكان بلا تبدل لبنة المتحرك (قوله في كل منها الخ) قاله مقدمة لانه على الصورة والصورة متقدمة لان الهول لا يتحقق الا بها

(قوله وكذا كل جمع) أي ماعدا الجملع الواقع في تصرف الجنس والنوع فإنه ليس المراد بقوله كثيرين الاثنين بل مازاد عليها فقولها كل جمع عام مخصوص (قوله وأما اعتبرنا) أي وأما اعتبرنا أمورا فوق الواحد وقوله لأن الترتيب الخ أي فذكر الأمور ليس للاحتراز عن ترتيب لآين أمور فالترتيب لا يكون إلا بين أمور فذكر الأمور في التعريف لبيان الواقع (قوله لا يمكن) أي لا اعتلا ولا عادة ولا شرطا ولا كان بديها لم يذكره دليلا (قوله بالمعلومة) أي والمراد بالمعلومة وأما أنه بهذا ضا لم يتوهم من أن المراد بالمعلوم المدرك أدرا كما مطابقا لواقع عن دليل ويكون احتراز قوله مطابقا للواقع عن الجهل وقوله عن دليل عن التقليد فأنى هذا المراد الشامل لما (قوله) الحاصلة صورها عند العقل أي فلما شأن صورنا أمور متصفة بالصور وهي العلوم فالترتيب ملاحظ بين الأمور وبين صورها وهي العلوم لكن الترتيب يتعلق بالأمور بالذات وبصورها على سبيل التبع إذا علمت هذا تعلم أن قول بعضهم في تعريف الفكر ترتيب علوم الخ أي ترتيبا على سبيل (١١٦) التبع أو المراد بالعلوم المعلومات (قوله عند العقل هو جوهر مجرد عن المادة في ذاته

وأفعاله بخلاف النفس فأنها جوهر مجرد عن المادة في ذاتها لآق أفعالها

وأفوق الأمر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وأما اعتبرنا الأمور لأن الترتيب لا يمكن إلا بين شيئين فصاعدا والمعلومة الأمور الحاصلة صورها عند العقل وهي تتساول ولم تعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والتركيب يرادف التأليف (قوله وأما اعتبر الجهل في المطلوب)

عقل من وجه (قال وكذلك كل جمع آه) هذا كثر ي بناء على ما تقرر مامن عام إلا وقد خص منه البعض فلا يرد أن المجموع المأخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهه أن الأصل في الفن مباحث الموصل إلى التصور والتصديق وفي تحقيقها يمكن الأمر أن فالجملع المستعمل في تعريفها يعني ما فوق الواحد فكذلك فيما يتبعها لا نادرا (قال وأما اعتبرنا الأمور) يعني أن هذا التقليد ليس احترازا بآل واقع ذكر تجمعا للترتيب (قال والمعلومة) الترتيب بالذات يقع في المعلومات والتبع في الصور سواء قلنا بخبرة العلم للمعلوم بالذات أو بالاعتبار فن قال ترتيب علوم أراد بالعلوم المعلومات أو اعتبر الترتيب التبعي كذا أفاده السيد في حواشي شرح المطالع وما أورد عليه من الشك من عدم تمامه على القول بآحاد العلم والمعلوم بالذات توهم منشأه عدم التدبر للفاخرة الاعتبارية (قال والتصديقية البيانيات إلى آخره) ذكر الأقسام الثلاثة بطريق التثليل لكونها عمدة والأقسام تصديقية لا تحصر فيها فان الحكم بأحد الطرفين أما بامتناع الآخر أو بجويزه الثاني المظنون والأول أما أن تعتبر مطابقتها للخارج فان كان مطابقا ثابتا فهو اليقين وأن لم يكن مطابقا فهو الجهل المركب وأن لم يكن ثابتا فهو تقييد الجهد المصيب أو لا تعتبر مطابقتها وأن كان لا يتخلو عن المطابقة أو اللامطابقة فاما أن يقارن تسليا فهو السلم أو انكارا فهو الموضوع وعليه بناء الصناعات الأربع من البرهان والخطابة والجدل والسفسطة كذا في شرح الاشارات (قال فان الفكر كما يجري آه) الكاف لجرد قران الفصلين

وأفعاله بخلاف النفس فأنها جوهر مجرد عن المادة في ذاتها لآق أفعالها

(قوله عقلي) لا خارجي لوجودهما معا (قوله بنا الخ) أي وقع هذا الإطلاق ولم يقيد بالآكثر بنا الخ (قوله ولعل وجهه) أي وجه كون المراد بالجملع ما فوق الواحد (قوله يقع في المعلومات) لأنها المقصود بالترتيب (قوله بالذات لأن الصورة الطليعية تعرض للمعلوم في الذهن لآق الخارج ولو كانت عينه لم تخاف فاطلاق العلم على العلوم إطلاقا للعارض على لمروض (قوله وألا اعتبار) فن حيث القيام بالذهن

علم ومن حيث مجرد الحصول فيه معلوم وتحقيق الكلام في رسالة الزاهد في العلم (قوله لكونها عمدة) لقطع التصورية بالحكم فيها أو رجحانه (قوله لكونها عمدة أيضا) لبناء الاستدلال بها على اعتقاد المطابقة أو رجحانها (قوله أما بامتناع الآخر) أي ممة (قوله أما أن يعتبر مطابقتها أي يؤخذ من حيث مطابقتها (قوله ثابتا) أي لا يزول بالتشكيك (قوله أو لا يعتبر مطابقتها الخ) فان السلمات النرض منها أحكام الخصم على أي وجه أراد فينبني الكلام معه على تسليه تلك المقدمات طابقت أولا والموضوعات مقدمات توضع للاستدلال عليها وهي منكدة عند الحكم وهذه الموضوعات هي المحتاجة للصناعات الأربعة ولله اراد بالانكار مقابل التسليم فيشمل الشك وسبأني انتله الله التمييز بين الأربعة آخر الكتاب (قوله لجرد قران الفصلين) كما في قولهم ودع كما سلم (قوله الكاف لجرد الخ) دفع لما في الصمام من أن جريانه في التصديقات محقق بخلاف التصورات مع كون المقصود بيان مقتضى حل العلم على ما يتناول التصورات فينبين أن الجهل جريانه في التصديقات مشبا به

(قوله القينيات الخ) راجع للتصديقية وأما التصورات فعداها مطابقة للواقع ثم ان هذه الثلاثة متباينة واراد بالجهليات المجهولة جهلا مركبا أما البسيط فلا دخل له هنا وظاهر كلامه ان التصديق قاصر على ذلك مع ان منه التقليديات لانها لم تدخل في واحد من ذلك والقضايا المسلمات أو المفكرة وقد يقال اما آتصر على تلك الامور لان شأن الاقيسة ان تقع هذه الامور فيها بخلاف غيرها واعلم ان المراد بقولهم يقينيات ان المقتدتين يقينتان ومتى قيل منظونات أو مجهولات ان يكون كل منهما كذلك او احدهما فقط (قوله كما يجري الخ) هذا ربما يفهم ان الجريان في التصورات أصل وفي التصديقات تبع مع ان الذي يقصد بالاقادة التصديقات الا ان يقال قدم التصورات لان الفكر يقع أولا فيها وقال بعضهم انما قدمها اهتماما بها وبوجه الاهتمام انه يتوهم من كون الاقادة والاستفادة لا تقع الا في التصديقات وعدم الفكر في التصورات فينبى بذلك وقوعه فيه أو يقال الكاف لجرد قرن الفعلين في الوجود من غير تهيد أحدهما بالآخر (قوله اليقيني) صفة للتصديقات وأما التصورات فلا تكون الا مطابقة (قوله فكما ذكرنا) أي في الترتيب بين حيوان وناطق والعالم وحدث (قوله هذا الحائط ينتز الخ) هذه مقدمة يقينية دليلها المشاهدة بجملة نظريا باعتبار اثباتية (قوله وأما في الجبلي) جملة جهلا باعتبار (١١٧) الأولى والا فاثباتية صادقة وقوله

وكل مستثنى عن المؤثر
قديم أي وكل موجود
مستثنى عن المؤثر قديم
والا قلل عدم مستثنى عن
المؤثر وليس قديما (قوله
لا يقال العلم أي المذكور
ضمننا في قوله معلومة (قوله
وهو أخص من الأول)
أي لان هذا من التصديق
الذي هو فرد من أفراد
الصورة الحاصلة وهنا
ليان الواقع لا دخل له في
السؤال (قوله لا تقول
الخ) حاصله أنا نعلم ان

التصورات والتصديقية من القينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يجري
أيضا في التصديقات وكما يكون في اليقيني يكون أيضا في الظني والجهلي أما الفكر في التصورات والتصديق
اليقيني فكما ذكرنا وأما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينتز منه الزراب وكل حائط ينتز منه الزراب
ينهد فهذا الحائط ينهد وأما في الجهلي فكما اذا قيل العالم مستثنى عن المؤثر وكل مستثنى عن المؤثر
قديم فالعلم قديم لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق
على الاعتقاد الجازم المطابق للثابت وهو أخص من الأول ومن شرائط الترفعات التحرز عن
استعمال الالفاظ المشتركة لما تقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في الترفعات الا اذا قامت قرينة
تدل على تعيين المراد من معانيها وهنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول
الظني فانه لم يفسره في هذا الكتاب الا به وانما اعتبر الجهل في المطلوب

في الوجود على ماني ارضى وقدم الجريان في التصور اهتماما بشأنه ومن لم يفهم وقع في حيص
بص ٣ (قال وهو أخص من الأول) مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال (قال فانه لم
يفسره في هذا الكتاب) يعني قبل تعريف الفكر الا به فهو السابق الى فهم التلم فلا يرد ان تقدم
الذكر في الكتاب لا يصير قرينة لتسليم العلم تكن القرينة نصا في الدلالة على ارادة قال في شرح المطالع

الالفاظ المشتركة لا تستعمل في الترفعات لكن لا مطلقا بل عند عدم القرينة على ارادة واحد من المعاني التي وضع لها وأما
عند القرينة المعنية فلا منع وهنا قرينة معنية للمعنى المراد وقوله على الحصول العقلي اي يطلق على الصورة الحاصلة في العقل لانه
يكف على التحقيق (قوله فانه لم يفسره في هذا الكتاب الا به) اي لانه لم يفسره الخ فهو بيان للقرينة وقوله لم يفسره الخ أي
قد فسر بقوله والعلم هو الصورة الحاصلة في العقل ثم قال بعد ترتيب أمور معلومة فسبح حقيقة العلم تدل على ان المراد به
مجرد الصورة الحاصلة ثم ان هذه قرينة ظنية فلا يقال حينئذ يحتمل انه اراد بالعلم المتضمن له قوله معلومة العلم لا يلقى السابق
وحينئذ فلا يكون سبق حقيقة العلم قرينة على ان المراد به هنا الصورة الحاصلة لما علمت ان القرينة ظنية لا قطعية هذا وقد
يقال ان السؤال من أصله لا يرد لان العلم في هذا الفن عبارة عن الصورة الحاصلة وأما اخلاقه على المعنى الثاني فهو اصطلاح
أهل الكلام وحينئذ فليس العلم مشتركا في هذا الفن فلا يتأتى السؤال الا لو كان يطلق على المعنيين في هذا الفن

(قوله مجرد بيان الخ) لان التحرز لازم سواء الاخص وغيره (قوله السابق) أي المتبادر الى فهمه فتبادره بواسطة قدمه هو
القرينة لا مجرد التقدم حتى يرد ان القرينة شرطها ان تكون في التعريف وهذه خارجة متقدمة عليه (قوله ولا يمكن الخ)
فان لو كانت لا تتلقى صحة القرينة

(قوله حيث قال للتأدي الى المجهول) أي لافعال النفس الى معنى تصوري أو تصديقي كان مجهولاً لها (قوله استسلام) السين والتاء زائدتان لتأكيد الطلب والا فربد ان طلب الحال عث لالحال (قوله ونحصيل الحاصل) عطفة على معلول فكأنه قال لانه نحصيل حاصل ونحصيل الحاصل محال (قوله فاكنتابه من الامور الخ) أي انه وقع واتفق اذا كنتابه من الامور التصورية وكذا يقال فيما بعده وليس المراد ان اكتبابه من التصورية هذا بالدليل العقلي وكذا اكتبابه التصديقي من الامور التصديقية أمر اتفقي لا أنه بالدليل العقلي لان اكتبابه التصديقي من التصورات والعكس ممكن لكن لم يقع ولو كان بالدليل العقلي لم يكن ممكناً وقد يقال على قوله فاكنتابه من الامور الخ انه مشكل لان المجهول ليس مشهوراً فلا تتوجه اليه النفس والجواب انه معلوم من وجه ومجهول من وجه والمستحيل انما هو توجه النفس للمجهول مطلقاً مثلاً ان تعلم ان من جملة الكليات انسان لكن مجهول (١١٨) حقيقته فتوجه اليه من جهة كونه كلياً فقلوه وانما اعتبر الجهل أي من وجه

حيث قال للتأدي الى المجهول لاستحالة استسلام المعلوم ونحصيل الحاصل وهو أهم من أن يكون تصورياً أو تصديقياً أما المجهول التصوري فاكنتابه من الامور التصورية وأما المجهول التصديقي فاكنتابه من الامور التصديقية ومن لطائف هذا التعريف

أقول مبادي المطلوب لابد ان تكون معلومة أي حاصلة قبل حصوله ليتصور الترتيب فيها فلذلك قال ترتيب أمور معلومة وأما المطلوب فينبغي ان لا يكون معلوماً وحاصلاً من الوجه الذي يطلب من النظر تحصيله وان وجب ان يكون معلوماً بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار (قوله وأما المجهول التصوري فاكنتابه من الامور التصورية) أقول يعني ان طريق اكتاب التصور من التصورات وطريق اكتاب التصديق من التصديقات معلومان وأما طريق اكتاب التصور من التصديقات أو بالعكس فما لم يتحقق وجوده وان لم يتم برهانه أيضاً على امتناعه

ان الحاصلة أولى من المعلومة واذا دلت القرينة على تعيين معنى العلم تعين معنى الجهل أيضاً فاذالم يتعرض له في السؤال والجواب (قوله مبادي المطلوب آه) يعني كان اعتبار الجهل ليس للاحتراز كذلك اعتبار المعلومة (قوله وأما المطلوب آه) يعني ان المراد من الجهل الجهل من وجه فان المجهول المطلق لا يمكن طلبه (قوله طريق اكتاب الى آخره) يعني ان المراد بقوله فاكنتابه من الامور التصورية ان هذا اكتاب واقع معلوم قطعاً لانه واجب وكذا في قوله من الامور التصديقية (قال ومن لطائف آه) في ايراد كلمة من التبعية اشارة الى ان له لطائف أخرى من التبعية على ان الترتيب لا يمكن الا في اثنين واشتراط المعلومية في الامور والجهل في المطلوب هذا ان اعتبر اضافة اللطائف الى هذا التعريف مقدمة على اعتبار التبعية وان اعتبر التبعية مقدمة على

لا مطلقاً (قوله ترتب أمور الخ) فيه ان هذا لايشمل التعريف بالخاصة وحدها ولا بالفصل وحده فهو مبني على اشتراط التركيب في التعريف او انه لما كان التعريف بانفرد نادراً والتادد لاحكم له لم يتعرض له (قوله ومن لطائف الخ) يقتضي ان هذا التعريف له لطائف اخر غير ما ذكر لان التبعية افساد من من يقتضي ذلك وهو كذلك منها اشتراط كون الامور معلومة لاستحالة معرفة المجهول بالمجهول ومن لطائفه اعتبار أمور من

حيث ان الترتيب لا يكون الا بين أمور ومن لطائفه ان المؤدي لابد ان يكون مجهولاً والا لزم نحصيل الحاصل انه

(قوله فلذا لم يتعرض له الخ) حاصل السؤال ان الجهل قسمان بسيط وهو عدم حصول الصورة في العقل ومركب وهو الصورة الحاصلة الغير المطابقة فعلى كون العلم بمعنى الحصول العقلي يخرج الجهل بالمعنى البسيط وعلى كونه بالمعنى الآخر يدخل الجهل بالمعنى المركب وحيث لا يعلم هل الجهل قسم من العلم او قسم له ويتبين معنى العلم تعين معنى الجهل وهو الجهل البسيط فانه الخارج دون المركب قدر (قوله ليس للاحتراز) اذ لا يمكن الترتيب لتحصيل المعلوم حتى يتميز عنه ومثله ترتيب الامور المجهولة (قوله لا يمكن طلبه) لسبقه بالقصد ولا يمكن قصده (قوله من التبعية الخ) كما اشار اليه الشرح وبينه هو سابقاً (قوله وان اعتبر التبعية مقدمة الخ) عبارة غيره يجوز ان يكون البعض مضاعفاً الى اللطائف أولاً والى هذا التعريف ثانياً كما قيل في حب رمانك ان حب اضيف الى رمان أولاً فاكنتابه منه بعض التعريف ثم اضيف الى كاف الخطاب ثانياً لزيادة التعريف فعلى هذا لا يقتضي ان يكون التعريف لطائف بل يقتضي ان يكون الاشتغال على الملل الاربع لطيفة لهذا التعريف وتكون تلك اللطيفة بضاً من

(قوله أنه مشتعل على الملل الأربع) أي لأن كل مركب لا يد فيه من علل أربع أي أن سبب وجوده في الخارج أربعة علة صورية وعلة مادية وعلة غائية وعلة فاعلية والقدر المركب له علل أربع فالصورة مثلا علة للمركب لا لها ذو وحدها ولا لغاية وكذا قول في غيرها وتحقيق ذلك أن الجسم عند أهل الكلام مركب من جوهرين فأكثر وأما عند الحكماء فهو متركب من الهولي والصورة والصورة عندهم هي الملازم لها وذات والحال في الفراغ هو الهولي مثلا القطعة الخشب الحاملة في الفراغ هي الهولي والصورة الخشبية فإذا حرقت صارت الصورة الرمادية وكذا الدقيق قبل عبثه الصورة الدقيقة وبعد المعجن السجينة فظهر من هذا أن الصورة عندهم موجودة يتركب منها الجسم فهي جوهر مجرد عن المادة وأنها تتوارد على المادة ولا تفارقها وأما عند أهل الكلام فهي من الأعراض فتند الحكماء هذه الصورة علة من جهة الملل الأربع في وجود السرير والعلة الثانية المادة وهي الهولي الحاصلة في الفراغ والعلة الثالثة الفاعلية وهي التجار والرابطة الغائية وهي الانحياز للجلوس لكن الداخل في ذات المركب من ههنا الملل الأولتان دون الأخيرتين وقوله ومن لطائف الخ وجه لطافته فيد امتياز الشيء مادية ووجودا (قوله أنه مشتعل على الملل الأربع) أي أنه تعريف بلوازم تشير إلى تلك الملل الأربع فهو مشتعل عليها باعتبار اشتغالها على

لطاقات الكائنات لا شيء اه فيكون المعنى وبسبب الطاقات الكائنات ذلك البعض بالتحريف فتقدم البضية على الإضافة يقتضي أن البضية من مطلق الطاقات وان الإضافة في الحقيقة لذلك البعض لا للطايف تدبر (١١٩) (قوله والحق الخ) يعني أن من

في مثل هذا التركيب إنما يدل على أن هذه اللطيفة بسبب الطاقات التي تنسب لهذا التركيب أما على وجه التحقق بأن يكون فيه لطايف أخرى أو على وجه الجواز بخلاف من في نحو قولك زيد من اقوم (قول الشرح إشارة إلى العلة الصورية) العلة الصورية هي جزء الجسم

أنه مشتعل على الملل الأربع

(قوله أنه مشتعل على الملل الأربع)

الإضافة أفاد بوضعية هذه اللطيفة من مطلق الطاقات لأن طاقات هذا التحريف والحق أن محبة كلة من في أمثال هذا الموضوع يكفيه كون المذكور بضاً من مدخول من ولا يقتضي وجوداً أمراً آخر بل جوازاً (قال مشتعل على الملل الأربع) أي تعريف بلوازم يشير إليها وجه لطافته أنه يفيد امتياز الشيء مادية ووجوداً ثم أن الأمور والهيئة الاجتماعية داخلتان في المرتبة أعنى المرفف والحجة خارجتان عن الترتيب فاطلاق المادية والصورية على التشبيه ٢ وأما القول بأن المراد بالملل الأربع الملل الأربع لا يكون لاجله النظر أعنى المرفف والحجة والملل الأربع كما تضاف إلى المركب تضاف إلى إيجاده وكما يفيد اشتغال تعريف المركب عليها إيضاحه كذلك يفيد إيضاح إيجاده وأن كان يصح إطلاق المادية والصورية على الحقيقة فع كونه تكلفاً مخالفاً لمباراة الشارح

الذي لا بد أن يكون الجسم معه بالقلل والمادية جزؤه الذي يصلح أن يكون معه بالقوة وقد يستملان بمعنى الجزء الذي يكون الشيء معه بالقلل أو بالقوة فلا يختصان بالأجسام وهو المراد هنا (قوله أي تعريف بلوازم) لأن حقيقة التفكير كائناً مبدأ الأولى منها المطلوب ومنها آخر ما يحصل من المبادي ومبدأ الثانية أول ما يوضع منها لتقريب ومنها المطلوب تعريفه بالترتيب تعريف باللازم الغير المحمول بناءً على جوازه أو واسع (قوله أي تعريف بلوازم الخ) سيأتي لمعنى أن الانفكاك جزئيات للحجة والمرفف فيكون المراد من الفكر هو مجموع المادة والهيئة وذلك الترتيب لازم لذلك المجموع وما ذكرناه بأعلى الهامش لا يوافق ماسياً وإن ذكره المحقق في حاشية المواظف (قوله يشير إليها) أي إلى الملل الأربع لتظهر لكن كون الهيئة علة صورية له والأمور المعلومة علة مادية له مبني على التشبيه من حيث أنه يكون مع الأولى بالقوة ومع الثانية بالقلل (قوله مادية) بسبب بيان المادة والصورة ووجودا بسبب الفاعل والغاية (قوله داخلتان في المرتبة الخ) أي والعلة المادية والصورية يجب أن يكونا جزءاً من هاهنا علة له (قوله على التشبيه) ووجه الشبه مامر وحيث أن الملل الأربع علل لتظهر حقيقة في الفاعل والغاية وبماز في المادة والصورة (قوله والملل الأربع كما تضاف الخ) اعتذار عن إضافتها لتظهر أنها علل لا لاجله النظر (قوله تضاف إلى إيجاده) يقال لا بد لإيجاده من الملل الأربع (قوله كذلك يفيد إيضاح إيجاده) أي كذلك يفيد اشتغال تعريف النظر الثاني به يحصل المركب كمال إيضاحه كما في الصام (قوله مخالفاً لمباراة الشرح) فإن كلامه في الصورة والفاعلية والغائية صريح في

القوازم المشيرة لها ثم انما ذكره من ان فاعل النظر هو المرتب الناظر وغايته التأدي الى مجهول كلام منسوب الى التحقيق واليقين وأما جعل الأمور الملوحة مادة وان الهيئة العارضة لتلك الأمور صورة فهو على سبيل تشبيه بالمحسوس لان المادة والصورة اما يكونان للجسام (١٢٠) والنظر الذي هو الفكر من الاعراض النفسية

أقول كل مركب صادر عن فاعل مختار لابد له من علة مادية وعلة صورية وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة أو علتين أو ثلاث وإذا عرف بالأربع كان ذلك أكل من باقى الاقسام وليس المراد من التعريف بالعلل أن تكون هي بنفسها معرفة لها مابينة للعلول بل المراد أنه يؤخذ للعلول بالقياس الى العلل محمولاً عليه فيعرف بها وما ذكره من أن فاعل النظر هو المرتب الناظر وأن غايته هو التأدي الى مجهول فهو قول بتحقيق وأما ان الأمور الملوحة مادية وأن الهيئة العارضة لتلك الأمور صورة فهو قول على سبيل التشبيه

يستلزم ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازاً لان فاعل المرف والحجة المبدأ القياس دون المرتب والعلة الغائية اما تكون للصادر بالاختيار (قوله كل مركب آه) اي موصوف بالتركيب في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار المتبرك كما هو المتبادر سواء كان موجوداً خارجياً أو ذهنياً وهو المراد بالتركيب الحقيقي الواقع في بعض تصانيفه فلا يرد كل أمرين موجودين اعتبر التركيب بينهما فانه مركب وليس له مادة ولا صورة قيد بالتركيب لان البسيط لا يكون له علة مادية ولا صورة سواء كان صادراً عن مختار أو موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية سواء كان مركباً أو بسيطاً وادخال الفكر في هذه السكينة على التشبيه المتفرع على اثبات المادية والصورة له كما لا يخفى (قوله من علة مادية آه) لان المتصف بالتركيب في نفس الامر لابد له من الاجزاء التي هو بها بالقوة ومن الانضمام به بالفعل ولا فني للمادية والصورة الا ما به التي بالقوة وما به الشيء بالفعل بخلاف المركب الاختياري اذ لا انضمام فيه في نفس الامر بل بمجرد الاعتبار (قوله داخلتان فيه) مقومتان ماهيته ولذا نسبتا على الماهية (قوله ومن علة فاعلية) لانه ممكن والممكن لابد له من الفاعل (قوله وعلة غائية) وهي مالا حله الفصل لان الصادر بالاختيار لابد له من مرجح يرجح أحد طرفي الفصل على الآخر كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح على ماطر في الحكمة والاشاعة ينكروه (قوله خارجتان عنه) أي عن ماهيته يتوقف وجوده عليها ولذا خصنا بطلان الوجود (قوله كان ذلك اكل الى آخره) فلا اختصاص المستفاد من اضافة اللطائف الى هذا التعريف ليس حقيقياً بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة (قوله وليس المراد آه) بيان لفائدة اعتبار قيد الاشياء وحل لما وقع في عباراتهم أنه تعريف بالعلل الاربع (قوله قول بتحقيق) من حققت الامر اذا تحققت وبيته اي قول منسوب الى اليقين لاشبهه فيه (قوله فهو قول على التشبيه) أي تشبيه ما به الفكر بالقوة للمادية وتشبيه ما به بالفعل بالصورة وان كانا خارجين عن ماهيته ومن هذا ظهر ان كونه قولاً بالتشبيه لا يحتاج الى التليل لكونه معلوماً بما ذكره سابقاً من كون المادية والصورة داخلتان في المركب فالتعليل بقوله لان النظر آه على سبيل التزل اما باعتبار آه قد يطلق النظر على مجموع الأمور المرتبة المخصوصة كما وقع في عبارة للمخلص واما باعتبار ان المادة قد تطلق على

أها على لترتيب قابيل حمل عليه المادية (قوله لان فاعل المرف الخ) وليس لناظر الا الترتيب (قوله انما تكون للصادر بالاختيار أى والمرف والحجة ضروريان بمد النظر الذي هو بالاختيار (قوله وهو المراد الخ) ويقابله الاختياري المذكور (قوله وليس له مادة الخ) اذ المادة ما قوم بها الصورة ولا قيام هنا بل مجرد اعتبار (قوله لا يكون له علة المادية) لانها ما تركب منها الشيء والعلة الصورية هي الهيئة الحاصلة من اجتماع الاجزاء وهنا ليس كذلك (قوله لان الصادر عن الموجب الخ) أي مالا اختيار له أصلاً (قوله المتفرع على اثبات الخ) أي ادعاء وجه الشبهه (قوله بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة) فلا ينافي ان كل تعريف اشتمل على العلل الاربع تكون تلك الطليقة من للاحقة (قوله بيان لفائدة

اعتبار الخ) أي ولم يقل تعريف بالعلل الاربع كما قالوا (قوله قدس سره محمولات عليه) أي أمر واحد يعتبر الى تلك العلل يصح حمله على المرف اذ ليس بين المرف والتعرف حمل (قوله قد يطلق النظر الخ) فتكون تلك الأمور مادة له والهيئة الحاصلة لها صورة لكن على سبيل التشبيه من حيث انها لا يكونان الا للجسام

(قوله بالمطابقة) متعلق بالإشارة (قوله الخاصة للتصورات) أي الخاصة للتصورات لأن الهيئة للمدركات لا لا إدراكا كانت وقوله الخاصة أي من حصول الحال في الحال لما علمت أن الصورة عندهم حالة في القات وإن القات واحدة والصور تتوارد عليها وكذا يقال في قوله الخاصة لأجزاء السرير (قوله في اجتماعها) أي بسبب اجتماعها (قوله وإلى الملة الفاعلية) أي أنه مكتسب له على طريق أهل السنة وموجد له على طريق أهل الاعتزال (قوله بالاتزام فيه) أن الترتيب جعل كل شيء في مرتبته أو جعل الأشياء كالشيء الواحد كالصورة هي الهيئة وهي غيره على كل من الترفيعين لأن الهيئة معلولة للترتيب ولازمة له وظاهر أن الملة غير المعلول فالترتيب يدل على الهيئة بطريق الاتزام على الفاعل كذلك فلا وجه لما ذكره من التفرقة وأجيب بأنه لما كان القزوم في الأول أظهر من الثاني وذلك لأن دلالة الترتيب على الفاعل من دلالة (١٣١) المعلول على الملة ودلالة الترتيب

على الصورة من دلالة الملة
على المعلول ودلالة الملة
على المعلول أظهر من دلالة
المعلول على الملة جعلها
من قبيل الدلالة المطابقة
أي أنها تشبه الدلالة المطابقة
في الظهور وإنما كانت دلالة
الملة على المعلول أظهر من
العكس لأن الملة المعنية
تدل على معلول معين وأما
المعلول فلا يدل على ملة
معينة بل على ملة ما مثلاً
النارعة للأحراق فالأحراق
معلول فيلزم من معرفة
الملة معرفة المعلول دون
العكس فقي عرفت النار
عرفنا الأحراق ولا يلزم
من معرفة الأحراق
معرفة النار بل هو أن يكون
من الشمس فالترتيب

فالترتيب إشارة إلى الملة الصورية بالمطابقة فإن صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الخاصة للتصورات
والتصديقات كالملة الخاصة لأجزاء السرير في اجتماعها وترتيبها وإلى الملة الفاعلية بالاتزام
لأن النظر من الأعراض اتفاسية والمادة الصورية كما تكونان للأجسام (قوله فالترتيب إشارة إلى الملة
الصورية بالمطابقة) أقول اعترض عليهما صورة الفكر كما اعترف به هي الهيئة الاجتماعية ولا شك أنها
ليست نفس الترتيب بل هي معلولة له * فيكون دلالة الترتيب عليها التزاوية كدلالاته على المرتب ويمكن
أن يقال أن دلالة الترتيب على الهيئة التي هي المعلولة له أظهر من دلالاته على المرتب الذي هو قاعه
لأن دلالة الملة على معلولها أقوى وأظهر من دلالة المعلول على علته لأن الملة المعنية تدل على معلول
ما به التي بالقوة مطلقاً حيث جعلوا الموضوع داخل في المادة كقولي الحركات (قوله من الأعراض اتفاسية)
أي المختصة من بين الأجسام بذوات الأرض الحيوانية سواء قلناه الترتيب الخاص أو المرتب الخاص
(قوله والمادة والصورة آه) صرح به المحقق الطوسي في شرح الإشارات حيث قال إنما قال أي
الشيخ كتبها علته المادة والصورة ولم يقل ما علته لأن الملة لا مادة له ولا صورة فانه كم والمادة
والصورة تكونان للأجسام انتهى فانه صريح في أنها بمعنى المادة والصورة المختصين بالأجسام وإليه
تفسير عبارة الشارح حيث قال وصورة الفكر آه بعد التبرير بالملة الصورية وهذا لا ينافي ما صرح به
السيد في شرح المواظ من أن المراد بالملة الصورية والمادة ما بين الأجسام والأعراض وكذا ما في
شرح الملخص من أن المراد بالمادة والصورة هنا أي في قسم الملة ما بين الأجسام والأعراض لأن
تلك الإرادة بطريق التشبيه والمجاز فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخير (قوله بل هي معلولة
إلى آخره) قيل هذا إنما يتم إذا جعل الترتيب مصدر الفاعل فدلوه نفس الهيئة الاجتماعية فدلالاته
عليه مطابقة وليس بشيء لأن النظر صفة الناظر فكيف يصح تعريفه بما هو صفة الأمور ولأن
التأدي علة فانية لنظر الناظر لا لبيئة المنة عليه (قوله لأن دلالة الملة على معلولها) قال المحقق

(١٦ شروح الشمسية) معلول للفاعل وعلة في الهيئة لأن الشيء قد يكون علة باعتبار ومعلولاً باعتبار آخر فدلالة الترتيب
على الفاعل من دلالة المعلول على الملة ودلالة الترتيب على الهيئة من دلالة الملة كما علمت

(قوله مطلقاً) أي سواء كان داخل أو خارجاً كاللوضوع للعلم فانه خارج عن العلم لكن يكون به بالقوة من حيث أن المحولات
التي هي العلم لا تكون الأعلى موضوع ثم أن الصورة تابعة للمادة (قوله الحيوانية) أخرج الآية (قوله أو المرتب) أي بناءً
على التنزل (قوله في أنها) أي الملة للمادة والملة الصورية (قوله بمعنى المادة والصورة الخ) المادة مأملاً فراغاً والصورة
جوهر حال في المادة قطعة الخشب مادة صورها هي الخشبية فإذا احترقت تبدلت الصورة الخشبية بالصورة الرمادية قوله
المختصين بالأجسام أي المركب منهما الأجسام (قوله فدلالاته عليه) أي على مدلوله (قوله قدس سره) لأن الملة المعنية تدل على
معلول معين قيل عليه أن أرد بالملة المعنية الملة الثابتة فسلم لكن لا يتم التعريب وإن أرد بها الملة الخاصة فلا يلزم وأجيب

(قوله كالتجار) ظاهره ان التجار علة للسرى وفيه ان افعال اليد حركاته فى المولولة وأما الهيئة الحاصلة للسرى فأن حركاته فالحاصل ان التجار انما هو علة لافعاله وحركاته والهيئة ناشئة عن حركاته (قوله الى العلة المادية) المادة ما يكون الشيء حاصلها بها بالقوة والعلّة التفاعلية ما يكون الشيء حاصلها بها بالفعل (قوله فان الفرض من ذلك الترتيب الخ) فيه ان هذا

بان المراد بها العلة التامة ولما ثبت ان نوع العلة يدل على ممول معين كان دلالة العلة أى ولو ناقصة مطلقاً أقوى من دلالة الممول أقول هذا الكلام ظاهره لا يليق بكلام الحكماء ويمكن ان يقال المراد بالعلّة ما يستلزم وجوده وجود الممول ويحقق الممول عند تحققه ولا شك ان الترتيب وان لم يكن علة تامة لكن يحقق منه الممول وقيل ان العلة التامة أيضا لا يدل على ممول معين نعم وجودها يستلزم وجود الممول وأجيب عنه بان المراد بدلالة العلة التامة ان التصديق بوجود العلة التامة يستلزم التصديق بوجود الممول وقتل عن بعض الاكابر ان المراد بالتبين هنا التعيين النوعي فان كل علة معينة بالتوعد كالتار يدل على ممول معين كالحرارة دون العكس لان الحرارة معينة بالتوعد لا تدل على علة معينة كالتار واعترض عليه بان هذا انما يتم اذا كانت الحرارة العارضة للشئ (١٢٢) والحرارة العارضة للتار والعارضة للحركة متحدة بالتوعد فاجاب بانه كذلك كما

اذ لا بد لكل ترتيب من مرتب وهي القوة الفاعلة كالتجار للسرى وأمور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرى ولتأدي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الفرض من ذلك الترتيب معين والممول المين يدل على علة ما فارد التنبه على ذلك فصر بالمطابقة على معنى أن دلالة الترتيب على الهيئة كالمطابقة في الظهور

الطوسي في شرح الاشارات العلم التام بالعلّة التامة لا يتم من غير علم بكونها مستلزما لجميع ما يلزمها لئلا يتأخر وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها التي منها مولولاتها الواجبة بوجوبها فالعلم التام بالعلّة التامة يقتضى العلم بما هي الممول وآتيه والممول من حيث هو ممول لا يقتضى علة معينة وأما يقتضى علة ما لوجوده فالعلم بالممول من حيث هو ممول يقتضى العلم بآية العلة دون ماهيتها انتهى وخلصته انه لا بد في العلة من خصوصية بها يصدر الممول المين دون غيره فاذا علم بتلك الجهة استلزم العلم بالممول بلا شبهة بخلاف الممول المين وحاصل الجواب انه لا شك في دلالة الترتيب على الهيئة والمرتب لان الذهن يتخيل منه اليها والاولى دلالة العلة التامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والثانية بالعكس فالاولى أقوى ولو قال فان الترتيب المين يدل على الهيئة معينة بلا شبهة دون المرتب فذا عبر عنها بالمطابقة لكنني في مقصوده لكنه قصد آياته بالقاعدة الكلية فاندفع الشكوك التي عرضت للتأثرين بتدبر (قال كالتجار) هذا بناء على بادي الرأي والا فالتجار فاعل للحركات التي هي معدت للسرى

ين في موضعه ومحصل الجواب ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي معلومة أيضا لا يلزم الا ان الشرح عبر عنها بالمطابقة لتنبه على ان احدى الدلائلين الالتزاميتين أظهر من الأخرى وبهذا أيضا اندفع ما قيل من ان الترتيب لو كان اشارة الى العلة الصورة بالمطابقة لكان الترتيب نفس العلة فلم يصدق الترتيب على الفكر فامل امد عماد على السيد (قوله قال المحقق الطوسي الخ) من

حنا قالت الفلاسفة علمه تعالى بالسلك متطويف عليه بذاته (قوله فالعلم التام الخ) أما الاول فلان العلة لذاتها الترتيب متوجهة للممول فالعلم بها من حيث ايجابها له بوجوب العلم به بينه وأما الثاني فلان الممول يقتضى العلة لاقائه بل لا يمكنه والا لمكان اما يقتضى علة ما تبين العلة من قبلها (قوله وآتيه) أى وجوده وذلك لانه لا بد من وجوده عند وجوده فالتامها (قوله لا بد في العلة من خصوصية الخ) ضرورة وتأثير في المعنى دون غيره أما الممول فلا خصوصية له اذ لا تأثير منه (قوله بخلاف الممول فاما تأويله قابلية التأثير من أى مؤثر (قوله لان الذهن يتخيل الخ) فالمراد بدلالة الالتزام ان يكون هناك علاقة مصححة للاتصال وهو اقزوم انتهى بل معنى الام لا اقزوم الين بمعنى عدم الاحتكاك كما يفيد كلام الصام (قوله بمعنى الفاعل المستقل الخ) لا بمعنى مالا يتوقف تأثيره على شيء حتى يرد ان الترتيب يتوقف على الاختيار ووجود المرتب ولذا وهم بضمه فقال انه ليس بعلّة تامة كما قدم (قول الشرح اذ لا بد لكل ترتيب الخ) دليل لاستلزام الترتيب هنا لفاعل حاصله ان هذا فرد من افراد الترتيب وكل ترتيب لا بد له من مرتب فا هنا لا بد له من مرتب فاندفع مافى الصام أيضا (قوله دون المرتب) أى المين (قوله للتأثرين منهم قره دلود وعماد) (قوله فاعل للحركات) أى التي هي صنع السرى

علة للمركب أى الهيئة الاجتماعية لا لترتيب فى الحقيقة فان الملل بالملل اما هو المركب بجماله (قوله ليس الا ان يتأدى الفهم) أى الى ان تصل النفس (قوله كجلوس السلطان) ظاهره ان الجلوس علة للسرى مع ان الجلوس علة لاتخاذ السرى ويمكن ان يجاب بأن يقال هو علة له من حيث اتخاذه وتبين من هذا كله ان الفكر عبارة عن هذا المركب من المادة والصورة ومعلوم ان التعريف عين المعرف وحينئذ يقول الشارح انه مشتغل على الملل الاربع الخ فيه نسمع اذ ظاهره يقتضى ان الملل الاربع داخله فى المركب لان التعريف عين المعرف (قوله أى الفكر) انما فسرنا بهذا رعاية لسوق الكلام لان الكلام أولا وآخرا فى الفكر وما قبل انما فسرنا لدفع توهم أن يحمل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم لان المشار اليه الترتيب المخصوص الذى هو الفكر (قوله دائما) قيد فى الترتيب لاقى الثاني أى ان صوابه منفية فى جميع الاوقات والا لاقتضى ان جميع الفكر خطأ مطلقا لان المعنى عدم صوابية الفكر فى جميع الاوقات ثم ان هذه البارة عسلة لامرين الاول ان بعض الافكار صحيح فى بعض الاوقات وببعضها خطأ فى بعضها وهو الواقع الثاني ان جميعا غير صواب لان هذا الكلام من قيل سلب السوم وهو صادق بصورتين وعلى كل حال فيكون خطأ الفكر ثانيا فى بعض الاوقات فقد تحقق فكر فاسد ولم يتحقق ان كل فكر صحيح لانه من عموم السلب لانه لا يكون كذلك الا اذا جمل دائما قيما فى الترتيب (١٢٣) وهو يلزم عليه الخطأ (قوله فن

واحد) تفصيل مناقضة الغلاء ويتأدى أى يصل فكره وقوله الى التصديق بحدوث العالم كاهل السنة وانما زاد لفظ من وعقله بالامل الثاني يبدل لاجل ان يكون اشارة الى ان القصد تفصيل مناقضة الغلاء باعتبار مقتضى افضالهم لا باعتبار ذواتهم بخلافه ما قال فواحد يؤدى الخ لكان مفيدا لتفصيل المناقضة باعتبار افراد

ليس الا ان يتأدى الفهم الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلا للسرى وذلك الترتيب أى الفكر ليس بصواب دائما لان بعض الغلاء يناقض بعضا فى مقتضى افكارهم فن واحد يتأدى فكره الى التصديق بحدوث العالم ومن آخر الى التصديق بقدومه بل الانسان الواحد يناقض نفسه بحسب الوقتين قد يفر ويؤدى فكره الى التصديق بقدوم العالم ثم يفر وينساق فكره الى التصديق بحدوده (قوله لان بعض الغلاء يناقض بعضا) أقول دل هذا على أن الفكر قد يكون خطأ وان (قال كجلوس السلطان) أى للسرى وهو ايضا قول ظاهري والافواه غاية لايجاد السرى (قال أى افكر) فسر الترتيب بالفكر رعاية لسوق الكلام فان ما قبله وما بعده مذكور بلفظ الفكر وما قيل أنه لوهم ان يحمل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم لان المشار اليه الترتيب المخصوص الذى هو الفكر (قال ليس بصواب دائما) أى فى جميع الاوقات قيد للسنى فلا بد ان يكون خطأ فى بعض الاوقات تتحقق فكر فاسد اما بان يظهر فساد الفكر الاول بينه أو يظهر فكر آخر يناقضه وعلى التقديرين لا يكون كل فكر صحيحا فيتلازم أول الكلام وآخره (قال فن واحد) تفصيل مناقضة الغلاء فلذا قدم الجار والمجرور على متعلقه وزاد من ولم يقل فواحد لان المقصود بالذات

الغلاء وهو غير المقصود (قوله بل الانسان الواحد) أضرب بهذا لكونه أظهر من الذى قبله لان الشخص أعلم بنفسه من علمه بغيره (قوله بحسب الوقتين) فيه ان شرط التناقض اتحاد الوقت ومتى احتلف لم يكن تناقض وأجيب بأنه اراد بالتناقض (قوله أى السرى) أى غاية السرى لاتخاذهم لمدوماته كلام الشرح ولذا كان قولنا ظاهرا (قوله لايجاد السرى) لان العلة الغائية هي الحامل على الفعل ذهنا المترتب عليه خارجا (قوله أنه لوهم الخ) أى لدفع ذلك التوهم الثاني من اجل الترتيب بالاغلب بالمطابقة مع ان المراد وقوع الخطأ بحسب المادة والصورة ما قبله مجرد الهيئة أى الهيئة المجردة عن المادة (قوله قبل للسنى) فيكون من سلب السوم ويصدق بكون الجميع خطأ وكون البعض خطأ والبعض صوابا وعلى كل تحقيق كونه خطأ فى بعض الاوقات (قوله اما بان يظهر فساد الفكر الاول بينه) اشارة الى قول الشرح بل الانسان الخ وقوله أو يظهر فكر آخر اشارة الى قوله فن واحد الخ (قوله ولا يظهر فكر آخر) يناقضه فيكون ناقدا واحدا لابينه (قوله لا يكون كل فكر صحيحا) بان يكون الكل باطلا والبعض باطلا والبعض صحيحا (قوله فيتلازم الخ) فتوهم على قوله فلا بد اذ ذنى الصوابية عن الفكر الدائم اما يستلزم ان ليس كل فكر صوابا بخلافه من الراسط تدبر (قوله فلذا قدم الخ) أى لكونه تفصيلا لمناقضة الغلاء قدم الجار والمجرور لانه قيد الحصر فيه (قوله ولم يقل واحد) سم انه قيد الحصر أيضا نحو رجل جلي (قوله لان المقصود بالذات الخ) وذلك اما فهمي من زبقتهم لان

الثنوي وهو المخالف أو ان الوقتين ليسا طرفين للتناقض بل للفكرين المؤديين للنتيجة فقوله بحسب الوقتين على حذف مضاف أي بحسب فكره في وقتين وأما التناقض باعتبار النتيجة فمن التناقض واحد وهو زمن وجود نتيجة الفكر الثاني مثلا الشخص تارة يفكر فيؤديه فكره الى حدوث العالم وتارة يفكر فيؤديه فكره الى قدمه فمن التناقض هو زمن وجود النتيجة الثانية لان النتيجة الاولى حاصلة عنده الى ان حصلت الثانية فاجتمع الامر ان ضد حصول الثانية بغيره في التأت للعالم فالوقت متحد وتعدد الوقت اما هو باعتبار الفكرين (قوله لزوم اجتماع التقيضين) أي وهو محال أي فكونها صوابين محال أي وليس بمخالفين أيضا والا لازم ارتفاع التقيضين (١٢٤) وارتفاعها محال كاجتماعها فثبت ان البعض صواب والبعض خطأ وهو المطلوب

فالفكران ليسا بصوابين والا لازم اجتماع التقيضين فلا يكون كل فكر صوابا

بداهة العقل لا تفي بتمييز الخطأ عن الصواب والا لا وقع الخطأ من الغلاء الطالين للصواب المارين عن الخطأ واما قال بل الانسان الواحد يتناقض نفسه في وقتين لانه أظهر فان العاقل المفكر اذا قس من أحواله وجد أنه يستعد أمورا متناقضة بحسب أوقات مختلفة أي يفكر في وقت ويستعد حكما ثم يفكر في وقت آخر ويستعد حكما آخر منافضا للحكم الاول فالوقتان انما هما لفكرين وأما التبتجان فتشتملان على اتحاد الزمان المتبصر في التناقض واقتصر على بيان الخطأ في الافكار الكسبية بيان منافضة مقتضى الافكار دون تفصيل الغلاء (قال والا لازم اجتماع التقيضين) ان أدى الفكر الى التقيضين فظاهر وان أدى الى المتباينين فلا يتزام كل منهما قبض الآخر (قوله وان بدية العقل آه) فلا يرد ان وقوع الخطأ لا يتزام مساس الحاجة الى القانون لجواز ان يكون تميز الخطأ عن الصواب بديهيا حاصلا بمجرد الالتفات فان قلت عدم كفاية البديهية لا يقتضي الاحتياج الى القانون لجواز ان يكون ضروريا سوى البديهي الاولى قلت معلوم بالضرورة انه ليس التميز من الحسيات والتجربيات والمتوارثات والحسيات فلو كان ضروريا كان بديهيا أولا أو من قضايا قياساتها وما على التقديرين تكني البديهية في ذلك ولذا لم يقل ان مجرد التوجه لا يكفي بتمييز الخطأ عن الصواب (قوله من الغلاء الطالين آه) في التوضيف اشارة الى دفع ما يثوهم من انه يجوز ان يكون الخطأ لمدم طلبهم الصواب بل مجرد التشكيك والتعاطي وهذا الوصف مستفاد من لفظ الغلاء فان شأن الغلاء طلب الصواب لا التشكيك والتعطيل (قوله لانه أظهر) لان اطلاع الشخص على حال نفسه اظهر من اطلاعه على حال غيره (قوله فالوقتان الى آخره) أي في المتن والشرح فاجاز والمجور متعلق بمتناقض بتضمين معنى التفكير (قوله واما التبتجان آه) فلا يرد ان شرط التناقض اتحاد الزمان فكيف يصح قوله بناقض في وقتين (قوله واقتصر على بيان الخطأ آه) أي الشارح حيث قال فن واحد (قوله لمدم ظهور ذلك) أي الخطأ في التصورات لان كل تصور معنى من المعاني لا يتناقض ولا يتمايز فيها انما المتمايز بين الاحكام الضمنية اللازمة لها

ولا يتم الكلام الا بهذه المنة ثم ان استحالة اجتماع التقيضين بدية فلا يحتاج لدليل بخلاف مخالفة اجتماع الضدين فلها انما هي من لزوم اجتماع التقيضين وذلك لان كلام الضدين أحسن من قبض الآخر فساد أحسن من لا ياض وياض أحسن من لا سواد فلو وجد سواد وياض لازم اجتماع سواد ولا سواد وياض لا ياض وهو محال بداهة (قوله اجتماع التقيضين فيه) ان القدم والحدوث مساويان لتقيض لا أيها قيصان لان حدوث سواد لا لا قدم وقد يقال ان القدم يستلزم لاحدوث والحدوث يستلزم لا قدم فلو صدق القدم والحدوث لزوم اجتماع القدم ولا قدم

الكلام معها تفصيل المتعلق اه وبهذا تدفع ما قيل للظاهر ترك لفظة من اه (قوله الى التقيض نحو الانسان حيوان فست الانسان لحيوان وقوله المتباينين كالأبدلت لحيوان بمجر اه ونحو العالم قديم والعالم حادث فان التناقض لا بد منه من الإيجاب والسلب اه (قوله من الحسيات والتجربيات الخ) هذه الازمة هي البديهي الغير الاولى لتوقفا على الحس والتجربة والمتوارث والحدس وهو انتقال الفهم الى المطلوب دفعة بدون الحركتين اه (قوله ولذا لم يقل) أي لكونه اما بديهيا أو من قضايا قياساتها معها لان القضايا التي قياساتها معها ليست معلومة بمجرد التوجه بل مع ضمنية القياس الذي معها اه (قوله أظهر من اطلاعه على حال غيرها لاحتال ان الغير لا يمتد ما يدل عليه لفظه بخلاف حال الشخص نفسه فانه لازمة فيه اه (قوله معنى من المعاني التي لا يتناقض الخ) لانه لا يتناقض في الفهم انما التناقض في الاتساق وهذا مبحث طويل في حواشيه على القائد (قوله انما المتمايز الخ)

والحدوث ولا حدوث وهو اجتماع التقيضين والحاصل ان للفكر ان اذا اتجا التقيضين فاجتماعها اذا صدق الفكران ظاهر وأما اذا اتجا المتخالفين فاجتماع التقيضين من جهة الاستزام كل من المتخالفين نقض الآخر (قوله فست) أى دعت الحاجة الى قانون أى أمر وضابطوسايتى ان المطلق مسائل كلية وكل مسألة منه توصف بكونها قانونا فاطلاق القانون على الكل أى على الهيئة الاجتماعية من تلك المسائل من اطلاق وصف الجزئيات على الكل (قوله يفيد معرفة طرق اكتساب الخ) الطرق هي القول الشارح فى النظريات التصويرية والطريق فى النظريات التصديقية الحجة (قوله فست الحاجة الى قانون كلي) اعترض بأنه اذا كان بعض الافكار صحيحا وبعضها فاسدا لادعوا الحاجة الاالى تفصيل أحوال الافكار الجزئية لا الى القانون الكلوي وأجيب باننا لانعلم ذلك لكن تفصيل أحوال الافكار الجزئية متعذر فلا بد من قانون يرجع اليه فى معرفة أحوال أى نظر أريد من

أى فيرجع الى التناقض فى التصديقات فلذا اقتصر عليه (قوله أو الكسب) عطف على الخطأ (قوله فترك الترض الخ) مفرغ على التالى (قوله ليس لمدوم وقوعه) فيها بل تقع فيها بل لا يكون مافى الذهن (١٢٥) صورة لما أريد تصويره وهو مبنى

على أنه خطأ فى التصور ورد بما سر من أنه خطأ فى انتساب الصورة لشيء وهو التصديق (قوله بل لاحتياجه) أى بان وقوع الخطأ فيها وقد استوفى الكلام فيه فى حواشي القائد اهـ (قوله تلك الافكار الجزئية) أى التى وقع فيها الخطأ (قوله لا الاحتياج الى القانون فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجبين فى الشكل الاول تتجان

فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرية التصويرية والتصديقات لعدم ظهور ذلك فى التصورات (قوله فست الحاجة الى قانون) أقول يريد أن المقصود وان كان معرفة تفاصيل أحوال الانظار الجزئية لكنها متعذرة فلا بد من قانون أو الكسب فى التصورات بناء على شبه الامام فترك الترض لبيان الخطأ فيها ليس لعدم وقوعها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئى المطلق بل لاحتياجه الى بيان لايبلغ بهذا المختصر الدون لمبتدى (قوله يريد الى آخره) يريد دفع ما يرد من ان اللازم من وقوع الخطأ فى الافكار وعدم كفاية البديهية فى التميز الاحتياج الى معرفة أحوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون وحاصل الدفع ان هنا مقدمة مطوية تركها الشارح لظهورها كأنه قيل فست الحاجة الى قانون لمتعذر معرفتها تفصيلا لما عرفت ان بديهية العقل لانتهى بذلك التميز فلا بد من معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاسدة التى لا تخفى فى عدد حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئى الواقع منا صحيح أو فاسد ولا شك فى تعدد تلك المعرفة وأما لم يسل بلزوم الدور أو التسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر أو يلزم إحاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئى يكون محته وتميزه عن الخطأ بديها أولا وقد يسل بان معرفة محبة الفكر الجزئى الواقع منا معرفة جينية لأحصل الا من القانون الكلوي الذى يندرج فيه لان الطريق المقدور لنا ليس الا الاستدلال بحال الكلوي على الجزئى أو بحال الجزئى على الكلوي أو بحال الجزئى على الجزئى والاخير ان لا يفيد ان

موجبة (قوله لتعذر معرفتها الخ) علة لقوله الى قانون أى تعرف به اجالا اذ متعذر معرفتها تفصيلا وقوله لما عرفت علة لقوله مست تدير (قوله فلا بد من معرفة جميع الافكار الخ) بان يكون بحيث كل فكر يرد عليه نمكن من معرفة محته وفاسد كما يفيد قول الشرح وأى فكر صحيح وأى فكر فاسد فقله حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئى الخ أى اى رد من أفراد الافكار الجزئية التى تقع منا (قوله حتى يمكن الحكم الخ) فالاحتياج الى معرفة الجميع الذى لا يتعذر اما هو لتتمكن من هذا الحكم للاحتياج الى المطالب التى لا تنافى كثرة حتى يمنع بان مطالب كل أحد بالفصل متناهية وغير المتناهى اما هو ما يصلح ان يطلب لكنه غير محتاج اليه (قوله لم يسل) بصيغة المجهول (قوله لانه يحتاج كل فكر الى آخر) اماما توقف عليه وهو الدور أو غيره وهو التسلسل (قوله أو يلزم إحاطة الذهن الخ) فالمتعذر فيه الإحاطة بنير المتناهى لان الإحاطة تنافى عدم التام وهذا غير محذور التسلسل اذ لا يلزم فيه الإحاطة بنير المتناهى اذ لانهايه فيه (قوله لجواز الانتهاء الخ) فيتبع التسلسل والإحاطة بنير المتناهى وكذا الدور لانه يحتاج توقف كل واحد على غير ما توقف عليه (قوله بحال الكلوي) لاشبهه على حال الجزئى (قوله أو بحال الجزئى على الكلوي) وذلك هو الاستقراء فانه استدلال بحال الجزئيات على حال الكلوي (قوله أو بحال

الانظار المخصوصة (قوله من ضروريتهما) متعلق باكتساب وهذا يفيد ان مقدمات القياس لابد ان تكون ضرورية ولا تكون نظرية مع انها قد تكون نظرية والجواب ان المراد من ضروريتهما أى ابتداء أو بواسطة نظر لانه اذا كانت احدهما نظرية أو كلاهما لابد من دليل على ذلك وفكر حتى ترجع النظريات للضروريات حتى يسلم من الدور أو التسلسل مثلا العالم حادث وكل حادث لابد له من صانع كل منهما نظري لكن بينهما الضرورة فيستدل على الاولى بان العالم متغير وكل متغير حادث ولا شك ان الاولى ضرورية بقوله من ضروريتهما أى ولو بواسطة (قوله والاحاطة الخ) معطوف على معرفة والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة عبارة عن العلم بهما والافكار جميع ففكر هو ترتيب المقدمات (قوله الواضحة فيها أى في تلك الطرق) اعلم ان القسامة يكون من جهة المادة والصورة وتارة يكون من جهة احدهما فاذا قلت العالم قديم وكل قديم مستثنى عن المؤثر فهو قاسد المادة دون الصورة واذا قلت بسى (١٢٦) الانسان ليس بجيوان قاسد المادة والصورة لان صفى الشكل الاول لابد

من ضروريتهما والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة الواضحة فيها أى في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظر بأى طريق يكتسب وأى فكر صحيح وأى فكر قاسد وذلك القانون هو المتعلق • يرجع اليه في معرفة أحوال اي نظر أريد من الانظار المخصوصة (قوله من ضروريتهما) أقول لم يرد ان اكتساب النظريات إنما يكون من الضروريات ابتداء بل اراد ان اكتسابها إنما يستدلى بالضروريات اما ابتداء أو بواسطة لجواز أن يكتسب نظري من نظري آخر ويكتسب ذلك النظري الآخر من نظري ثالث وهكذا لكن لابد من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور أو التسلسل (قوله اي فكر صحيح وأى فكر قاسد) أقول قد عرفت أن للفكر مادة هي الامور المعلومه وصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة لترتيبها فاذا سمعنا كان الفكر صحيحا أو فسادا مما أوفدت احدهما كان قاسدا فاذا أريد اكتساب تصور لم يمكن ذلك من اي تصور كان بل لابد له من تصورات

ان تكون موجبة واذا قلت بسى الحيوان ليس بانسان صحيح المادة دون الصورة لعدم الإيجاب فصحة الفكر بصحة مادته وصورة (قوله حتى يعرف منه ان كل نظري الخ) أى جواب ان كل نظري (قوله بأى طريق يكتسب) بحيث يقال اذا كان المطلوب تصورياً فطرقة القول الخارج واذا كان نظريا فطرقة الحجة (قوله ان كل نظري) بكسر ان كانت من مقول السائل والا فالتنع (قوله وأى فكر صحيح) أى جواب هذا

اليقين ضمن الاولى وعلى كلاً التليين لا يثبت الاحتياج الى المتعلق فيتحصيل نظري يكون محبة فكره بدنياً اولياً مادة وصورة ولا ضير في ذلك تقدير قائمه ما زلت فيه اقدم الناظرين (قوله يرجع اليه) في معرفة محبة الفكر المخصوص مادة وصورة (قوله لم يرد ان اكتساب الى آخره) حتى يرد عليه ان اللازم بما تقدم هو الاحتياج الى قانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للمجهولات من المعلومات دون الضروريات وما قيل ان قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه انه قانون اكتساب النظريات من الضروريات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره فية انه يستلزم استدراك قوله من الضروريات (قوله قد عرفت آه) يريد بيان معنى محبة الفكر وفاسده (قوله فاذا أريد آه) افاد تفصيل محبة المادة والصورة المذكورتين سابقا وتبين بما ذكره قدس سره ان المراد

السؤال وهو ما احتوى على محبة المادة والصورة وذلك القانون هو المتعلق من تسمية الشكل بوصف جزئه قوله التلقية وانما أي المنسوبة الى التعلق — واعلم ان التعلق قسمان تعلق ظاهري أعنى التكلم وبالطبي أعنى ادراك المقولات والنسبة هنا يصح ان تكون لتعلق الظاهري لان القوة العقلية سببها الادراكات الصحيحة والادراكات الصحيحة سببها الافكار الصحيحة والافكار الصحيحة سببها المتعلق فالتعلق سبب لتعلق الظاهري بواسطتين فان أريد بالتعلق ما يشمل التعلق الظاهري وبالطبي كان المتعلق سبباً للاول وباسطتين والتاني بواسطة أعنى الافكار الصحيحة • فقوله انما يحصل بسببه أي سبباً مبداً وباسطتين أو بواسطة

الجزئي على الجزئي وذلك هو التمثيل لكن في ذكر الاستقراء شيء لان ما نحن فيه معرفة حال الجزئي لا الكلي (قوله ولا ضير في ذلك لان الاحتياج للقانون انما هو في غير البدعي الصحة اه) (قوله محبة الفكر الخ) هذه هي الاحوال (قوله يستلزم لان معرفة قانون اكتساب النظريات من الضروريات انما هو باعتبار آخره أما باعتبار أوله فلا فلا وجه لتقييد بالضروريات بخلافه على كلام السيد فانه يعتبر السكسب الاول ويقول انه من الضروري بواسطة تدبر (قوله استدراك قوله) أى التشرح

(قوله ومعنى وقوع الافكار فيها الخ) فمضى قول الشرح والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة المستدرجة تحت مسمى افكار
 بان يكون الفاسد لفقد الشروط ومنه يعلم اطلاق الطريق على الصحيح والفاسد ووجه اخذه من كلام السيد انه متى كانت
 التصورات والتصديقات مناسبة مع وجود الطريق المخصوص كان ذلك الفكر جزئيا للطريق الصحيح المئين في المتعلق والا
 كان جزئيا للطريق الفاسد المئين فيه ويدل لما قاله المحقق قول السيد في حاشية (١٢٧) المبالغ ان الافكار الصحيحة

يجب ان تكون موافقة
 لتلك القوانين بحيث اذا
 عرضت عليها كانت هي
 مندرجة تحتها وتلك منطقة
 عليها (قوله ادراجها
 تحتها) هذا معنى على ان
 الفكر مجموع المادة والصورة
 لا مجموع الحركتين ولا
 الترتيب فهو مخالف لما مر
 الا ان يكون الملزوم فيها
 مر هو مجموع الامور
 المترتبة اه (قوله ومعنى
 افادة المتعلق ايها) عبارة
 الصام مرفقها (قوله
 وبالفكر) عطف على
 المراد بالطريق (قوله توهم)
 لعله لان مجرد المناسبة
 لا يكفي في الصحة المترتبة
 بعد (قوله وخروج من
 المعاني الخ) لان الطريق
 في الاصطلاح هو الموصل
 لا مجرد المبادئ (قوله بينا)
 أى خاصة بينة (قوله الى
 المطلوب الصحيح) ويلزم
 الاصابة الى المطلوب الفاسد
 نحو العالم قديم وكل قديم

وانما سمي به لان ظهور القوة العقلية انما يحصل بسببه *

لما مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب وكذا الحال في التصديقات فكل مطلوب من المطالب
 الصورة والتصديقية مباد مينة يكتسب منها ثم ان اكتسابه من تلك المبادئ لا يمكن ان يكون بأي
 طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص له شرائط مخصوصة فيحتاج في كل مطلوب الى شيئين
 أحدهما تميز مباديه عن غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في تلك المبادي مع شرائطه
 فانما حصل مباديه وسلك فيها ذلك الطريق أصحب الى المطلوب فان وقع خطأ أما في المبادي او في
 الطريق لم يصب والتكفل بتصيل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن (قوله لان ظهور القوة العقلية)
 أقول التعلق يطلق على التعلق الظاهري وهو التكلم وعلى التعلق الباطني وهو ادراك المقولات
 وهذا الفن بقوى الاول

بطرق اكتساب النظريات أقسام المعرفة والحجة ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها
 جزئيا من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد ومعنى افادة المتعلق ايها افادة مناسبة لها وبالافكار
 الترتيبات الواقعة فيها توهم وخروج من المعاني الاصطلاحية من غير ضرورة (قوله لما مناسبة خصوصية آه)
 مثل كونه ذاتيا له أو خارجا محمولا مساويا بينا (قوله وكذا الحال في التصديقات) فانه لابد فيها من
 مقدمتين مشتملتين على الحدود الثلاثة (قوله فكل مطلوب الى آخره) وهذا هو محملة المادة (قوله
 من طريق مخصوص) مثل الحدود الرسم في التصورات والقياس والتخييل والاستقراء في التصديقات (قوله
 شرائط مخصوصة) كساواة المعرفة وكونه اجلي واجبا للصرى وكيه الكبرى مثلا (قوله لم يصب)
 أي لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق في بعض الاحيان كما في قولنا زيد حار وكل حار
 جسم وما قيل ان اللازم ههنا هو الجسمية التي في ضمن الحار فيه اه على تقدير تسليمه لا يجري
 في نحو كل الانسان فرس ولا شيء من الفرس جماد (قوله والتكفل الى آخره) أما التكفل لتصيل
 المبادي التصورية فيان أقسام الكلي وبيان خواصها التي تميز بعضها عن بعض وأما للطريق فيان أقسام
 المعرفة وشرائطها. وأما للمبادي التصديقية فيان ما يتألف منه الصناعات الحسن وبيان ما يتميز به بعضها
 عن بعض وبيان القضية واقسامها وشرائطها وأما للطريق فيان أقسام الحجة وشرائطها (قوله كما ينبغي)
 انما قال ذلك لان كل علم متكفل ببيان محمليه مباديه لكن لاحق التكفل لان العلم اليقيني بالجزئي انما
 يحصل من العلم بالكلي فان التخييل والاستقراء لا يحددان اليقين (قوله ادراك المقولات) أي الامور
 الغائبة عن الحواس (قوله بقوى الاول) لان التكلم على وفق المعاني المدبرة في النفس قلنا كان

مستن عن الفاعل (قوله على تقدير تسليمه) اشارة الى منه باننا اذا قلنا زيد حار وكل حار جسم مطلقا كانت النتيجة زيد جسم
 مطلقا ووجه التسليم ان النتيجة حينئذ زيد جسم مطلقا حاراي غايته ان تكون اظهر كذبا (قوله لا يجري الخ) قد يقال ان
 اللازم حينئذ أيضاً لا شيء من الانسان الفرسي بحمار الا ان يقال ان ههنا صادق بخلاف زيد جسم حاراي تدبر (قوله لان
 العلم اليقيني الخ) وبيان محمليه مبادي بقى المعلوم ليس بطريق حمل الكلي على الجزئي فان استعمل ذلك فيها كان من الرجوع الى
 التعلق (قوله أي الامور الغائبة عن الحواس) فادراك الصور المأخوذة عن المحسوسات لا يقال له التعلق

(قوله ورسومه) إشارة الى أنه رسم لاحد كما يأتي بيانه (قوله آلة) كالجنس في الحد (قوله قانونية نسبة الى القانون) وفيه ان هذا يمرض ما قدم لانه يقتضى أنه غير قانون بل منسوب له وأجيب بان النسبة جاءت على الأصل لانه غير قانون بل منسوب للقانون وما تقدم من تسميته قانوناً فعل طريق التجوز سلمنا أنها حقيقة فلا مانع من نسبة الشيء الى نفسه اذا أريد المبالغة كما جرى اذا أريد السكال في الطرة وواحدى اذا أريد المبالغة في الوحدة وخرج بهذا القيد الآلة الحسية لانها دائماً جزئية (قوله تعصم مراعاتها) سيأتي ما فيه (قوله هي الواسطة بين الفاعل) أي فهي ليست مطلق واسطة بل واسطة مخصوصة واحتز بعض النسبة التي بين الموضوع والمحمول فانها وان كانت واسطة لكن ليست بين الفاعل ومنفعله (قوله في وصول أثره للغير) احتز به عن الة المتوسطة كما يأتي (١٢٨) (وقوله اليه) أي الى المتفعل (قوله قائله الاخير) يقتضى ان هناك قيدا آخر وهو

ورسموه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه * كاللشجار لتجار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره اليه قائله الاخير لاخراج الة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلهما اذ علة الشيء علة لذلك ويسلك بالتالي مسلك السداد فهذا الفن يتقوى ويظهر كلا معني الطلق لنفس الانسانية المسماة تدبير المعاني سديداً كان التكميل سديداً (قوله ويسلك بالتالي الى آخره) الباء للتعمية لانه يحفظه عن عروض الخطأ فيه (قوله يتقوى ويظهر) في عطف يظهر على يتقوى إشارة الى ان الظهور في الشرح بمعنى دست يافتن على ما في التاج وفي التعبير بالنفس الانسانية إشارة الى ان القوة العقلية عبارة عنها وفي التوسيف بقوله المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة العقلية فان التسمية المذكورة تشير الى كونها مبدأ للطلق وهو معنى القوة العقلية (قال آلة) اختار صيغة المفرد اشارت الى كونه علماً واحداً مفرداً بالتدوين (قال هي الواسطة الى آخره) هكذا فسر الامام في شرح الاشارات فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشيئين كواسطة القلادة والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقوله بين الفاعل ومنفعله خرجت الوسائل المذكورة مما لا يكون طرفاً فاعلاً ومنفعلاً ولظهور قاعدة هذا القيد لم تعرض له التارخ وتعرض لقائمة القيد الاخير أي في وصول أثره اليه وما قيل انه يصدق التعريف على الشرائط وارضاغ المانع والمعد لانها وسائل بين الفاعل والمتفعل في وصول الاراذل اذ الامجاد لا يحصل بدونها فتوهم لانها متميات الفاعلية فان الفاعل انما يصير فاعلاً بالفعل بسببها لا بالوسائل في الفاعلية (قال اذ علة علة الشيء الى آخره) تعليل لقوله فانها واسطة آه ان رجح ضمير منفعله الى الفاعل بتأويل العلة وان رجح الى العلة المتوسطة فهو تعليل لمقسة مطوية أي فتكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضاً لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لمدخلته في الفاعلية على ما قالوا من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل أو لان الشيء اذا كان محتاجاً اليه لأمرو محتاج

كذلك وهو قوله بين الفاعل ومنفعله ولم يبين محتمزه كما فعلنا لظهوره (قوله لاخراج) العلة المتوسطة (كمرور اذا فرض ان زيدا علة في عمرو وعمرو علة في بكر (قوله بين فاعلها ومنفعله) أي فصررو واسطة بين زيد وبكر وهو المتفعل لعمرو (قوله اذ علة الخ) ظاهره أنه علة لقوله فانها أي العلة المتوسطة وهو عمرو وواسطة بين فاعلها ومنفعله أي متفعل العلة المتوسطة وهو لا يصح لان العلة الاولى مصدر وقها زيد والثانية مصدر وقها بكر وهي المتفعل والشيء المتوسط هو عمرو أي فصررو توسط بين فاعله ومنفعله نفسه لان بكراً

متفعل لعمرو وهذا حاصل الدعوى فلا تغات فيها الى كون بكر أثرأ زيدا وهذه العلة تقتضي الالتفات الى ان بكراً أثر زيدا الشيء والجواب ان المعلوم للعلة المذكورة في الحقيقة محذوف والأصل فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلهما ويلزم ان يكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضاً (قوله اذ علة علة الشيء الخ) فاذا كان عمرو واسطة بين فاعله ومنفعله لزم أنه واسطة بين زيد وبين متفعل زيد وهو بكر

(قوله دست يافتن) دست هو اليد ويافتن الوجدان أي وجدان اليد والقوة (قوله اختار صيغة المفرد) أي التي تستعمل مفرداً لان آلة يستعمل مفرداً وجما (قوله كل ما يتوسط الخ) يشمل الواسطة في الوجود بان يكون زمان وجودها بين زمني وجود غيرها والواسطة بحسب المكان أيضاً (قوله والنسبة) عطف على واسطة (قوله تعليل لقوله فانها واسطة الخ) ومراده به تحقيق دخولها في باقي التعريف حتي يمكن اخراجها بالقيد الاخير (قوله لان فاعل الخ) أي لا يزيد بالمة في كلام الشرح خصوص الفاعل بل مطلق المحتاج اليه ويكون معنى قوله اذ علة الخ لان الشيء اذا كان محتاجاً اليه الخ (قوله لعل ما قالوا الخ) متعلق بقوله لان فاعل الخ

لكن بواسطة صدق على بكر أنه منفعل للأنثين مما لكن يزيد بواسطة ولمعرو بغير واسطة وهذا كله اذا جعلنا ضمير منفعلا
 مائدا على الة المتوسطة كما هو التبادر أما لو رجع للفاعل أي يتنقل للفاعل ويكون أنت باعتبار أنه علة فالامر ظاهر لاخبار
 عليه ضمرو متوسط بين زيد وبين منفعه (قوله ألا أنها إلح) استدراك على مايتوهم من الواسطة في الوصول (قوله لا يصل
 الى الملول) أي مطلقا وفيه أنه اذا كان لا يصل اليه لا يكون الملول منفلا عن الة البعيدة فلا تكون الة المتوسطة واسطة
 بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل واسطة بين فاعله ومنفعلها هي وجبت فلا تحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى التبد
 الاخير لمروجها بقوله ومنفعله أي منفعل ذلك الفاعل والحواب أنه لا كان زيد مؤثرا في عمرو وعمرو مؤثرا في بكر فلا شك
 ان زيدا له مدخل في وجود بكر وليس ذلك المدخل الا بكونه فاعلا له لانه لا يمكن وجود بكر الا بسبب كون زيد صار فاعلا
 لعمرو لكنه فاعل بيد لم يصل أثره الى بكر فحيث بكر منفعل زيد بيد فيصدق حيثن على عمرو انه واسطة بين الفاعل أعني
 زيد ومنفعله وهو بكر لكن منفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجه بالقيد الاخير والى هذا أشار الشارح بقوله اذ علة التي
 علة له بواسطة (قوله فضلا) يستعمل بمعنى نقي وبمعنى زاد وجاوز فالتقي على الاول الوصول الى الملول متبف حالة كون
 الوصول بقية من الوصول المتوسط واذا كان هذا الوصول البقية متبافا زم (١٣٩) منه انتفاء أصل الوصول لان

الدار اذا اهدمت وبقي منها
 شيء ثم سين انتفاء زم
 منه انتفاء الدار لانه اذا
 انتهى بقية الشيء لم ينتفاه
 الشيء فالتقي جعل بقية
 الوصول المطلق لانه

الشيء بواسطة فان (ا) اذا كان علة (ب) و (ب) علة (ج) كان (ا) علة (ج) ولكن بواسطة
 (ب) ألا أنها ليست بواسطة بينهما في وصول أثر الة البعيدة الى الملول لان أثر الة البعيدة
 لا يصل الى الملول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر

بالناطقة فاشتق له اسم من التعلق (قوله لان أثر الة البعيدة لا يصل الى الملول) أقول
 اليه لا آخر كان الشيء الاول أيضا محتاجا اليه للآخر بالضرورة فهو اثبات لكون منفعل الة
 المتوسطة منفعل فاعله باثبات الفاعلية بواسطة أو بمقدمة كلية ضرورية تشمل الفاعل وغيره
 اولى مصادر على ما توهم (قال ألا أنها الى آخره) استدراك من قوله فاعله واسطة بين فاعله
 ومنفعلها (قال فضلا عن ان يتوسط آه) يعني ان التوسط في الوصول فرع لتحقيق الوصول فاذا
 اتنى الأصل اتنى الفرع بطريق أولى فضلا مصدر فضل من حد نصر وسع وضرب بمعنى زاد
 وبقي على ما في شمس العلوم يقع بعد بني صريح أو ضعى لكتيبة من بني الادي على بني الاعلى فلي
 الثاني مناه اتنى الوصول مطلقا حال كونه بقية عن التوسط أي عن الوصول بالتوسط وجزأ منه
 فيكون انتفاءه اظهر وعلى الاول مناه اتنى الوصول مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسط

بمعنى انما عبرنا عن العلة في
 قول الشرح اذ علة الشيء
 إلح بالفاعل لان المراد بها
 بناء على ما قالوا إلح وقوله أو
 لان إلح عطف على قوله لان
 فاعل إلح (قوله فهو اثبات)
 أي قوله اذ علة الشيء

(١٧ شروح الشبهة) بناء على أنه تمثيل لمقدمة مطوية اثبات للكون المذكور باثبات الفاعلية بواسطة بناء على ان المراد
 بالة خصوص الفاعل أو اثباته للكون المذكور بمقدمة كلية بناء على ان المراد بالة مطلق المحتاج اليه سواء كان فاعلا أولا وعلى
 كل لمصادرة (قوله فهو اثبات إلح) بيان لتقارير الدعوى والدليل حتى تنفي المصادرة (قوله استدراك إلح) بين به ان الفاعل
 لا يجب ان يؤثر في التفضل فقط الاعتراض به اذا لم يصل أثر الة البعيدة اليه لا يكون التفضل منفلا لما فلا يكون داخلا
 في باقي التعريف فلا يصح الاحتراز بالقيد الاخير عنها (قوله يعني ان التوسط إلح) بهذا اندفع ما قيل ان ما بعد فضلا أولى
 بالتقي مما قبلها وليس الوصول بواسطة أبدا من الوصول بواسطة لجواز توجهه على الواسطة (قوله يقع بعد بني) أي يقع بين
 أمرين متفقين يكون الثاني منهما أخرى بالتقي من الاول للدلالة على كون الثاني أخرى بالتقي من الاول (قوله عن التوسط)
 لفظ عن فيه وفيها بده يعني من كما يدل عليه قوله وجزأ منه وانما عبر أولابن لانها الموجودة في قول الشرح فضلا عن ان
 يتوسط إلح أي واذا اتنى الجزأ اتنى الكل بالاول وهو معنى ظهور انتفائه (قوله مطلقا) أي غير مقيد بكونه جزأ وكون
 الحال قيدا لاثباتي نسلط التي عليه مطلقا تدبر (قوله حال كونه زائد إلح) أي حال كون انتفاء الوصول مطلقا زائدا ومتجاوزا
 عن انتفاء الوصول بالتوسط ومن المعلوم أنه يلزم من تحقق الزائد وهو انتفاء الوصول مطلقا تحقق الزيد عليه وهو انتفاء الوصول

جل بنية للوصول المتوسط وعلى الثاني فالعني انتهاء الوصول مطلقا حال كونه زائدا عن الوصول المتوسط فانتفاء الوصول المتوسط اولوي لانه أحسن من انتهاء الوصول مطلقا وانتفاء الوصول مطلقا الذي هو أعم قد نفي فليزمن منه نفي الاخص نظير هذا قولك زيد لا يملك الدرهم (١٣٠) فضلا عن الدينار أي أنه لا يملك الدرهم حالة كون نفي الدرهم زائدا على

نفي الدينار فإذا انتفى الدرهم وإنما واصل إليه أثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها وهي من البعيدة

قبل عليه فعل هذا لا يكون الملول منفعا عن العلة البعيدة فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين قاعله ومنفعلها كما صرح به أولا وحيتشد لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى التقييد الاخير بل هي خارجة بقوله ومنفعله أي منفعل ذلك الفاعل والجواب أنا إذا فرضنا أن (ا) مثلا أوجد (ب) و (ب) أوجد (ج) فلا شك أن (ا) له مدخل في وجود (ج) وليس ذلك الا لكونه فاعلا له اذ لا يمكن وجود (ج) الا بان يصبر (ا) فاعلا (ب) لكنه فاعل بصد لم يصل أثره الى (ج) فيكون (ج) أيضا منفعله بعبدا فيصدق على (ب) حيث أنه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالتقيد الاخير والى ما ذكرناه مفصلا أشار اجمالا بقوله اذ علة علة التي علة له بالواسطة تأمل

أي عن انتهاء التوسط فهو منتف أول (قال اما الواصل اليه) كلة اما لنا كبدا في السابق صرحا للاهتمام بشأنه (قال لانه الصادر منها آه) أي الملول معلوم الاتصاف بالصدور من المتوسطة لكونه أثرها والمتوسطة معلومة الاتصاف بالصدور عن البعيدة لكونها أثرها ومعلوم ان الشيء الواحد لا ينصف صدورين ولا يقوم صدور واحد بصادرين ثبت ان الواصل اليه أثر المتوسطة دون البعيدة فالتعريف في قوله الصادر منها من قبيل ووالدك البعد وخلاصة كلامه ان الملول منفعل بالبعيدة لكونها فاعلة له وليس صادرا عنها فلم يصل أثرها اليه يحقق ذلك قوله الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مع اتخاذهم على ان الواجب تعالى فاعل لكل الممكنات بلا واسطة أو بواسطة ولتأطرين هنا كلمات او هن من نسيج النيكوت ينكشف لك حالها ما ذكرنا ك فلا حاجة الى التصريح (قوله قبل عليه فعل هذا) أي على تقدير عدم وصول أثر العلة البعيدة الى الملول وبمبنى الاعتراض على استلزام الاضلال للوصول الار فإذا انتفى الوصول انتفى الاضلال (قوله أولا) أي سابقا فلا يقتضي وجود التصريح ثانيا (قوله والجواب الى آخره) خلاصته ان الاضلال لا يستلزم الوصول فالملول منفعل العلة البعيدة مع عدم وصول أثرها اليه وذلك لان البعيدة لها مدخل في وجود الملول لثوقته عليها وليس ذلك الا بالفاعلية اذ لاجبة لتوقف وجوده عليها سواها فتكون فاعلة له فيكون منفعلا لها أيضا لكون الفاعلية والمنفعية من الاضائيات لكنه فاعل بعبد تحلل بينه وبين منفعله فاعل آخر بسببه لم يصل أثره اليه لما عرفت من أنه صادر من المتوسطة دون البعيدة (قوله اشارة عملا بقوله آه) قد عرفت تفسير ذلك المجلد بما لا مزيد عليه (قوله تأمل) أمر بالتأمل لدقته وغرضه حتى يظهر لك دفع ما يوهوم من ان التبادر من منفعل المتفعل القريب فلا حاجة الى التقييد الاخير فان التبادر هو المطلق ولذا قيد المحقق الطوسي التعريف بالقريب فقال ما بتوسط بين الفاعل ومنفعله القريب ولو سلم قلتبادر من المتفعل القريب مالا يكون بينه وبين فاعله

نفي الدينار فإذا انتفى الدرهم
لزم نفي الدينار دون
العكس لان نفي الدرهم
يشبه الاعم ونفي الدينار
يشبه الاخص لان من
يملك الدينار عنده الدرهم
وليس كل من ملك الدرهم
يملك الدينار فالوصول
مطلقا قد انتفى حالة كونه
زائدا عن الوصول المتوسط
قد انتفى التوسط وزاد
بالتوسط لانه يلزم من نفي
العام نفي الخاص (قوله
فهو منتف أولا) أي
الوصول بالتوسط منتف
أولا حتى يتحقق انتفاء
الوصول مطلقا فيكون
الوصول بالتوسط أولى
بالانتفاء وفي كلامه رد
على الصاهل بن تدير (قوله
والتوسطة معلوم الخ)
أخذه من قوله وهي من
البعيدة لانه جبرية ما قبله
بجوزة وهي الصادرة من
البعيدة (قوله لا ينصف
بالصدورين) ان قلنا ان
الملول صادر عنها أي عن
كل منهما (وقوله ولا
يقوم الخ) ان قلنا كلا

والقانون

من المتوسطة والملول الاخير صادرين عن العلة الاولى بصدور واحد ثبت ان الصدور

أما هو عن المتوسطة (قوله فالتعريف الخ) أي التعريف للعهد بناء على الاشتباه وهذا مفرع عن قوله أي الملول معلوم الاتصاف الخ (قوله لكونها فاعلة له) أي لكونها فاعلة لسته (قوله وليس صادرا عنه) أي عن المذكور وهو العلة البعيدة (قوله ولتأطرين)

الامر ينفي مطلق الوصول كما انني الدينار وزاد الامر ينفي الدرهم قلنا انني الزائد الذي شأنه الوجود دفن باب أولى غيره قلنا انني المزيد عليه انني الزائد (قوله امر كلي) الامر الكلي مشترك بين امرين الاول المفرد الصادق على كثيرين كالانسان يقال انه امر كلي يعني انه صادق على كثيرين أي صالح لان يحمل على كل منها هو وكذلك الحيوان والثاني القضية التي حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها كالفاعل مرفوع فهي امر كلي يعني انها مشتقة على جزئيات كثيرة فالكلية بوصف بها المفردات والقضايا والمراد هنا الثاني (قوله على جميع جزئياته) ظاهره ان القضية لها جزئيات مع ان الجزئيات انما هي لموضوعها نعم لما فروع تنفرد عنها فزيد من ضرب زيد وعمرو من ضرب عمرو وهكذا جزئيات لموضوع قولنا كل فاعل مرفوع وفروعها الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كالحكم على زيد بالرفع (١٣١) من قولنا زيد من ضرب زيد

مرفوع وعلى عمرو وعلى بكر بالرفع من قولك عمرو من قام عمرو أو بكر مرفوع وأجيب بان في الكلام حذف، مضافين أي منطبق ومشتغل على جميع أحكام جزئيات موضوعها وهذا الاشتغال بالقوة القريبة من الفصل لانه بالفضل

أنظر من هم (قوله آلة الضرب لانه الصرف بالصاد المهمة ثم الفاء أي الآلة التي تكون حادثة بين الضارب والمضروب فلا يصل اليه الاثر وتلك الآلة كالترس ونحوه وقد وجدت في نسخة هكذا آلة الصرف وهو موافق لما رتبناه له ع ط كذا نقل عن الشيخ وهو سهو فندير (قوله حالاً) احتراز

والقانون أمر كلي ينطبق * على جميع جزئياته

(قوله والقانون أمر كلي) أقول اذا قلت مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل أمر كلي أي مفهوم كلي لا يمنع قس تصوره عن وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها هو هو وهذه القضية أيضاً أمر كلي أي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولما فروع هي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمرو في ضرب عمرو مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتقة عليها بالقوة القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة والضايف اساء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة

واسطة أصلاً لا ان يكون بينهما فاعل آخر فيخرج عن التعريف آلة الضرب الذي يكون بين الضارب والمضروب حالاً (قوله اذا قلت كل فاعل مرفوع الى آخره) تميد لتفسير المذكور بقوله قوله أمر كلي اه كما يدل عليه الفاء فتعرض أولاً لا يتبادر الى الفهم من لفظ الكلي ومن انطباقه على الجزئيات ونسبة الجزئيات اليه من غير تقدير ولذا ذهب بعض القاصرين الى ان القاعدة هو المفهوم الكلي كما صرح به في حاشية المطالع وثانياً لما هو المراد وبيان معنى الانطابق وان نسبة الجزئي اليه تسامح ثم اشار الى بطلان الاول بقوله والقانون والقاعدة والاصل امابه خلاف الاصطلاح مع عدم مساعدة البارة له (قوله وهذه القضية أيضاً أمر كلي) أي حكم كلي وليس مختصاً بالفاعل كما سبق اليه الوهم من تذكر الكلي (قوله قد حكم الى آخره) فسير لمخى الكلية اذا وصف بها القضية (قوله هي الاحكام اه) أي المحمولات الواردة على خصوصيات الجزئيات مع تلك الجزئيات كما يدل عليه التمثيل (قوله وهذه الفروع اه) اشارة الى ان الانطابق حيث بمعنى الاشتغال لا المحل كما سبق اليه الوهم من نسبته الى الجزئيات (قوله بالقوة القريبة من الفعل) متعلق بالمشقة والمراد بالاشتغال وجودها فيها ولا شك في كونه بالقوة اذ الحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد به كونها بحيث يستخرج منها حتى يرد انه بالفعل (قوله والقانون والقاعدة اه) يعني ان هذا الفاظ مترادفة

به عن الضرب باليد مثلاً فانه ليس بواسطة (قوله لا يتبادر الى الفهم الخ) فان المتبادر من الكلي المفهوم الكلي ومن الانطابق المحل (قوله هو المفهوم الكلي) أي مفهوم لفظ الفاعل مثلاً لا القضية الكلية (قوله مع عدم مساعدة البارة له) أي عبارة الشرح اذ لا تعرف الاحكام من مفهوم الفاعل مثلاً (قوله وليس مختصاً بالفاعل يعني ان مراد السيد بقوله وهذه القضية أيضاً أمر كلي ان لفظ أمر كلي ليس مختصاً بالفاعل من قولنا كل فاعل مرفوع بل كما يطلق عليه أمر كلي يطلق على القضية أيضاً بتامها لانها حكم فيها على كلي (قوله مع تلك الجزئيات) فانها ما مندرجان في القضية الكلية (قوله كما سبق الى الوهم الخ) لان الجزئيات في الاصطلاح اسم للامور المتعددة التي يحمل عليها المفهوم الكلي الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ك مفهوم لفظ الفاعل وهذا هو بعض ما ذهب اليه بعض القاصرين السابق (قوله حتى يرد الخ) لان تلك الحجة ثابتة بالفعل

(قوله لترى) اللام الغاية والعاقبة أى ان هذا الامر الكلي مشتمل على جميع أحكام الجزئيات بالقوة ومما قبل ذلك الاشتمال تعرف أحكام جزئيات الموضوع أى التعرف بالفعل فالترى معاقب للاشتمال بالقوة وليس المراد ان التعرف للاحكام بمجرد اشتمال الكلي على جميع الاحكام بالقوة كما هو ظاهر بل لابد من موعة أخرى وهو ان يأخذ جزئيا من جزئيات الموضوع ويحمل عليه الموضوع ويحمل قضية ضمرى ويحمل ذلك القانون الكلي كبرى فيبرز حينئذ حكم الجزئيات بالفعل بحيث تقول زيد من ضرب زيد فاعل وكل فاعل مرفوع يتبع زيد من ضرب زيد مرفوع فالحكم على زيد بالرفع تعرف لذلك الحكم بالفعل هذا ولك ان تقول لامحوج لا قررناه فيما تقدم بل المراد منطبق أى مشتمل موضوعه على جميع جزئياته او ان فى البارة استخداما والمعنى (١٣٢) منطبق ذلك الامر الكلي لا بلعنى المتقدم وهو القضية بل بمعنى آخر وهو

الفرق اعني الموضوع

يتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعرف أحكام جزئياته منه

(قوله من حيث انطباقها

الخ) لان الامر الكلي من حيث انطباقه على مساوى موضوعه أو على أم منه لا يسمى قانونا مثلا كل انسان ضاحك لا يسمى قانونا بالنسبة الى انطباقه على كل ناطق ضاحك وكذلك كل انسان ناطق لا يسمى قانونا بالنسبة الى انطباقه على بعض الحيوان ناطق (قوله عدم صحة حمل الخ) كاتوهم البعض السابق (قوله وليس يعتبر فى مفهوم القاعدة الخ) صوابه فى مفهوم الامر الكلي الا ان قال مناه انه حينئذ يكون التقييد متبرا فى مفهوم الامر الكلي فلا حاجة اليه لان صدقه

فيها واستخرجها منها الى الفصل يسمى تقريبا وذلك بان يحمل موضوعا أعنى الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية ويجعل ضمرى القياس وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع قد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة الى الفصل وقس على ذلك غيره فتقوله أمر كلي أى قضية كلية وقوله منطبق أى مشتمل بالقوة على جزئياته أى على جميع أحكام

تطلق فى الاصطلاح على هذه القضية مثلا من حيث اشتمالها على تلك الفروع وللإشارة الى الحقيقة وصف الامر الكلي بالانطباق مع انه لا يكون الا كذلك وبهذا ظهر عدم صحة حمل الامر الكلي على موضوع تلك القضية لان صدقه على جزئياته لازم له فلا حاجة الى الذكر وليس يعتبر فى مفهوم القاعدة حتى يقال انه ذكر للإشارة الى الحقيقة وأيضا لامضى لاستخراج أحكام جزئياته منه الا بتقدير المضاف اى من حكمه اذا كان الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل لا الموضوع (قوله بهذا العمل) وهو تحصيل الضمرى وضما الى القاعدة (قوله وقس على ذلك) اى على استخراج الفرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فروع اخر لهذه القاعدة وتلخيصها (قوله على جميع احكام الى آخره) بحذف المضاف بقرينة قوله يتعرف احكامها والمضاف اليه بقرينة ان ليس لقضية جزئيات (قوله لترى اه) فى بعض نسخ الشرح بدون اللام فهو جملة لاهل لما من الاعراب وفى بعضها باللام للمعاقبة دون التعليل وفى صفة التفضل اشارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة والشقة تفرج من التعرف القضية الكلية التي تكون فروعها بديهة غير محتاجة الى التفرع كقولنا الشكل الاول متبع فيكون ذكره فى الفن بطريق المبدئية لمائل أخرى قيل ما ذكره قدس سره تكلف مستغنى عنه بان قال مناه قضية كلية تشتمل على جزئيات تعتبر فيها باعتبار تحققها لا باعتبار تحققها وتسدعي تحققها فخرجت الشرطيات اذ لاجزئيات لها والسوالباد لا تشتمل على جزئياته لازم وليس يعتبر الخ تدير (قوله بقرينة ان ليس القضية

جزئيات) لان الجزئية اما تكون للمفهوم الكلي وهو موضوعا (قوله لاهل لما من الاعراب) لانها مسوقة لبيان قائده (قوله دون التعليل) لان الانطباق ليس للتعرف بل لكونه ذاتيا لا غته (قوله قيل ما ذكره السيد الخ) اقاتل الصمام وما ذكره السيد هو ان معنى التعرف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعا (قوله تعتبر فيها باعتبار تحققها) حاصله ان الجزئيات تكون متبررة بخرج الكلي من حيث كليت (قوله وتسدعي تحققها) أى تسدعي تحقق تلك القضية وصدقها تحقق تلك الجزئيات ووجودها (قوله فخرجت الشرطيات) أى بقوله تشتمل على جزئيات وقوله والسوالباد لا يستدعي تحققها وصدقها من حيث انها قضية تحقق الجزئيات المتبررة لا تحقق كونها قضية لصدق السالبة مع استثناء الموضوع

حتى

(قوله حتى يعرف الخ) أي لانه فاعل وكل فاعل مرفوع وقوله حتى يعرف الخ فربيع على قوله ليعرف منه جزئياته الخ فني يعني الفاء التفرعية (قوله وبين المطالب الكسبية) كنبوت الحدوث العلم المتج له فقلت العلم متبر وكل متبر حادث ثم ان ظاهره ان القوة العاقلة قاعة للمطالب الكسبية وان المطالب المذكورة منفصلة لما مع لها أي القوة العاقلة قاعة للمطالب فغاية الامر ان المتعلق واسطة بين القابل والقبول فلا يكون المتعلق حينئذ آلة والحاصل انه لا يأتي ان يكون آلة الا لو كانت القوة العاقلة قاعة للمطالب فيكون المتعلق واسطة بين الفاعل والمتفعل من ان القوة العاقلة قاعة للمطالب لا قاعة لها والحجاب ان جعل المتعلق آلة اما هو بناء على القول بان الحكم فل بالمطالب الكسبية فل للقوة العاقلة وحينئذ فالتعلق واسطة بين الفاعل والمتفعل أو قال تنتمي على القول بان الحكم الذي هو المطالب كيفية لتفرض أي ادراكا ولكن جملة آلة اما بناء على الظاهر المتبادر الى الافهام من كون القوة العاقلة قاعة لا ادراكا لان الادراكات لا كانت ناشئة بنوسط فل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والتفكر يسبق الى الفهم لها اتصال لما واما ان يجعل في الكلام مضاف محذوف والاصل واسطة (١٣٣) بين القوة العاقلة وبين مبادي

المطالب ومبادي المطالب ترتيب الصغرى والكبرى في التصديقات وترتيب الجنس والفصل في التصورات فالتسبب ترتيب الصغرى والكبرى والجنس

حتى يتعرف منه ان زيدا مرفوع في قولنا ضرب زيد فانه فاعل وانما كان المتعلق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية

جزئيات موضوعه وقوله ليعرف أحكامها منه أي بالفصل على الوجه الذي قررناه (قوله لانه واسطة بين القوة العاقلة) أقول قيل عليه ان القوة العاقلة قاعة للمطالب الكسبية

على الجزئيات المتبرية في تحقيقها بناء على ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فالتعاون لا يكون الا قضية كلية كلية موجبة وانما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضع اضافها الى موضوعها لدلالة على ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المتبرية فيها دون الامر الشامل للجزئيات القضية المتبرية في معنى الكلي أقول وفيما ذكره تكلفات الاول ان يراد بأشغالها على الجزئيات ان يكون الحكم فيها على تلك الجزئيات الثاني ان يراد بميزانها الجزئيات المتبرية في تحقيقها ولادلالة فقط عليه مع ان التبادر من اضافة الجزئي الى شيء ان يكون جزئيه بلقياس اليه وان يكون ذلك الشيء كليا له الثالث انه يستلزم ان لا يكون قولهم قضيض المتساويين متساويين وقضيض الامر أحسن من قضيض الاخص قانونا لأشغالها على قاضيض الامور الشاملة نحو الانثى والا يمكن وهي من الامور القضية الرابع انه يلزم ان لا تكون المسائل التي موضوعها الكليات المتحصرة في فرد واحد كباحث الواجب والقول والافلاك قوانين لعدم الجزئيات لما في نفس الامر بل بالفرض ثم لا يخفى على الفطن ان المعنى الذي ذكره قدس سره أسقى الى الفهم بما ذكر هذا الفاضل بلا شبهة لكن المرء مشغوف بتأني فكره والظاهر ما قيل ان المراد بالجزئيات

(قوله لا يكون الاضية) خرج الكلي من حيث كليت فانه يكون مفردا وقوله كيفية خرجت القضية الجزئية وقوله كلية خرجت الشرطية وقوله موجبة خرجت السالبة (قوله مسم ان الواضع اضافها الى موضوعها لانها جزئيات الموضوع لا القضية) قوله لانها جزئيات

القضية أيضا يعني ان الجزئيات المضافة الى الكلي أهم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته القضية التي يتحقق بها كلية الكلي بخلاف الجزئيات المضافة الى القضية فان المراد بها الجزئيات بحسب نفس الامر لانها المتبرية في القضية لا بقائه الاحكام عليها دون القضية (قوله ان يراد بأشغالها الخ) لانه متى كان المراد بالكلي القضية الكلية وبلجزئيات جزئيات الموضوع فلا معنى لاطلاق القضية على تلك الجزئيات الا اشغالها على احكامها بالقوة (قوله ان يكون الحكم فيها الخ) لان هذا هو الذي اشتملت عليه القضية دون نفس الجزئيات فان الذي اشتمل عليها الموضوع والمراد ان الحكم فيها عليها اجلا كما سبق (قوله المتبرية في تحقيقها) لا الجزئيات الفردية (قوله ان يكون جزئيه بلقياس اليه) وعلى ما ذكر جزئيه بلقياسا لا هو أحسن منه أعني القيد بما هو متحقق في نفس الامر دون ما يتناول القرض ولما قال على جزئيات متبر فيها لاعلى جزئياتها (قوله وان يكون ذلك الشيء كليا له) وعلى ما ذكر الكلي هو ذلك الاخص (قوله لاشغالها الخ) فلها جزئيات محقة اما ايرادها من جهة هذا الاشغال (قوله والقول الخ) أي مبحث كل منها (قوله لعدم الجزئيات لها) قايرادها من هذا الوجه وان كان ماله وما

واقصل والمتطرق واسطة بين العاقبة وبين مبادئ المطالب التي هي منفعة لها (قوله في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قوله لان مسأله قوانين الخ) فيه اشارة الى ان نسبت بالقانون تساع أي مجاز من باب نسبة الشيء بوصف اجزائه

قبله واحدا (قوله ولا يكون ذكر الخ) أي لاحتياج لتوجه لان ذكره للاشارة الى الحقيقة السابقة لانه ذكر ليات كيفية التفرع (قوله من غير لزوم الحذف) كما مر عن السيد (قوله يحتاج الى تكلف) كان يقال أنه يلزم ملاحظة الانطباق بخلافه على التوجيه فانه يلزم للانطباق (١٣٤) (قوله حيث ذكر) أي حين جرينا على الاظهر (قوله ذلك الفاضل أي)

في الاكتساب وانما كان قانونا لاث مسأله * قوانين

لاقاعدة لها وأجب بأن الحكم ان كان خلا فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا فكونه آة اما بناء على الظاهر المتبادر الى أفهام المتبتئين من كون العاقلة قاعلة لادراكاتها كما ذكره واما الفروع فتشيعها لها في الادراج واحكامها الاحكام التي تشتمل تلك الجزئيات عليها وحيث لا حاجة الى الحذف والاظهر عدي ان المراد قضية كلية تنطبق أي يحمل موضوعها على جزئياتها عند تعرف احكامها منها فيقتضي كون التعريف مشتملا على بيان التفرع أيضا ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلّي محتاجا الى التوجيه وتكون الجزئيات محمولة على معناها المتبادر من غير لزوم الحذف لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع الى الموضوع المفهوم من الكلّي اذ معناه ما يكون الحكم فيه على جميع افراد موضوعه ويؤيده ما وقع في عبارتهم عند تعرف احكامها فان تنطبق عند على التوجيهات المذكورة يحتاج الى تكلف واللام في ليتعرف كما في أكثر النسخ حيث ذكر يكون للتوقيت يعني ان التصريف على التوجيهات المذكورة غير ما ذكر ذلك الفاضل يصدق على القضية السالبة مع أنهم صرحوا بان مسائل العلوم قضايا موجبة وجواب ان القضايا السالبة من القوانين اذا استقامت القروص كما يكون من الموجبات يكون من السوالب والتأويل المذكور انما ارتكبه لان البحث في العلوم لا يكون الا عن الموارض الذاتية (قوله لاقاعدة لها) أي لاقلتها ولا لاير ينطبق بها لان الترتيب الذي هو فضلا انما ينطبق أثره لغني الهيئة المخصوصة بمبادئها فلا يكون المتطرق واسطة في وصول أثرها اليها فلا يرد ان كون المطالب الكسبية منفعة لا يتوقف على كون العاقلة قاعلة لها قالت الخشب منفعل للتجار والتجار ليس قاعلا له (قوله فلا اشكال في التصديقات) لان المتطرق يكون واسطة في حصول التصديق الذي هو أثر الإقناع الذي هو فعل النفس وهذا القدر يكفي في كونه آة ولا يجب جريته في التصورات أيضا (قوله بناء على الظاهر المتبادر) فان الادراكات لا كانت فائضة بتوسط فعل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والنظر يسبق الى الفهم انما افعالها ولا ضمير في بناء اطلاق التفظ على شيء باعتبار ما يتبادر الى الفهم وان كان خلاف الواقع انما يضر ذلك في المطالب العملية (قوله واما بناء الى آخره) فكلما الشارح على حذف المضاف أي بين مبادئ المطالب الكسبية (قال في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قال لان مسأله قوانين)

العصام) قوله قضايا موجبة لاثا قوانين يتبر فيها الانطباق ولا انطباق في السوالب (قوله والتأويل المذكور) أي تأويل السوالب بالموجبات لم يرتكبه لعدم الاستدلال منها بل لان البحث في العلوم انما يكون بحمل الموارض الذاتية والسلب عدم شيء لا عارض ذاتي ثم يظهر ان المراد بالتأويل تأويل الاشتغال على الجزئيات في تعريف القانون بالاشتغال على احكامها سواء أريد بالجزئيات جزئيات الموضوع على ما قاله السيد والحشى أو الفروع على ما قاله صاحب القيل فان هذا الاشتغال لا يكون في السوالب تدبر (قوله فلا يرد الخ) لان أثر فعل التجار وهو الهيئة المخصوصة واصل

لخشب بخلاف أثر فعل القوة العاقلة فانه انما وصل لمبادئ المطلوب لانه (قوله في حصول التصديق) أي حقيقة للمطالب وهي التسبب المحكية فالمتطرق آة في كون تلك النسب مصدقا بها أي موقفة في الشرح كونها مكتسبة تدبر (قوله وهذا القدر الخ) فلا يرداه حيث يخرج قسم التصورات من تعريف المتطرق قال قدس سره وان كان ادراكا أي فهو كيف لاضل (قوله لا كانت فائضة) فليست آثارا لفعل النفس بل هي فائضة من المبدأ القياس (قوله انما افعال) أي وآثارها المتصلة بالمطالب كونها مدركة (قوله أي في حال الاكتساب) دفع لا يتوهم من ان قوله في الاكتساب يدل على ان الاكتساب هو الآخر الواصل الى المطالب نفع انه تأثير وفعل وأثر الفاعل ما يرتفع على فعله لانه

(قوله كلفة) صفة كاشفة (قوله منطقة) أي مشتقة بالقوة القريبة من الفعل (قوله على سائر جزئياتها) أي على جميع جزئياتها (قوله عرفاته الخ) أن قولنا لاشيء الخ أي بأن قول لاشيء من الإنسان مجبر بالضرورة سالبة ضرورة وكل سالبة ضرورة تنكس سالبة دائماً ينتج لاشيء من الإنسان مجبر تنكس سالبة دائماً فإن قلت هلا عكست الضرورة ضرورة مثل نفسها إذ يصح أن يقال في عكس لاشيء من الإنسان مجبر بالضرورة لاشيء من الجبر بإنسان بالضرورة قلت أن عكس الضرورة مثل نفسها لا يطرده محته فإذا فرض أن زيداً يركب في عمره الحمار صدق لاشيء من مركوب زيد يفرس بالضرورة ولو انعكس ضرورة لكذبت بأن يقال لاشيء من الفرس يركوب زيد بالضرورة وإنما كانت هذه كاذبة لأن قضيها وهو بعض الفرس مركوب زيد بالإمكان صادق وإنما كان هذا قضيها لأن الامكان يقابل الضرورة وإنما كان أحد التقيضين صادقاً كان الآخر كاذباً وإذا كذب عكسها ضرورة تبين أن يكون عكسها دائماً وهي لاشيء من الفرس يركوب زيد دائماً وهذه صحيحة قطعاً (قوله والام يمرض للمنطقي خطأ) لكن التالي باطل فبطل التقدم وهو كونه يصم (١٣٥) فإن الذي يصم إنما هو مراعاة

(قوله هذا مفهوم التعريف) أي يفهم من التعريف أن الذي يصم إنما هو المراعاة لا هو بنفسه وفي هذا إشارة إلى أنه يمكن البحث في هذا الذي يفهم بأن يقال من الجائز أن يقال أنه هو الذي يصم بشرط المراعاة بل هذا هو

كلفة منطقة على سائر جزئياتها كما إذا عرفنا أن السالبة الضرورية تنكس إلى سالبة دائماً عرفنا منه أن قولنا لاشيء من الإنسان مجبر بالضرورة ينكس إلى قولنا لاشيء من الجبر بإنسان دائماً وإنما قال تصم مراعاتها الذهن لأن المتعلق ليس هو نفسه بصم الذهن عن الخطأ والالام يمرض للمنطقي خطأ أصلاً وليس كذلك فإنه ربما يخطئ لامحال الآلة هذا مفهوم التعريف • وأما احترازاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لأرباب الصنائع وقوله تصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر •

بناء على أنه آلة بين القوة العاقلة وبين المعلومات التي تربتها لاكتساب الجهولات فإن الار الحاصل فيها بترتيب العاقلة إيها على وجه الصواب إنما هو بواسطة هذا الفن

القريب للقول ولك أن ترجع اسم الإشارة لجميع ما تقدم ويبحث في بعضه بما سمعت (قوله بمنزلة الجنس) أي بمنزلة في الصدق على كثيرين وليس جنساً لأن الآلة تعرض عام فإن قلت سيأتي للشارح

يعني أن إطلاق القانون عليه كما يستفاد من قوله وهو المتعلق بإختيار أن اجزائه قوانين لا باعتبار ذاته وبهذا ظهر وجه كونه قانونية لكونه منسوباً إلى القانون نسبة الكل إلى وصف الأجزاء ووصف القانون بالصفة الكاشفة لآليات كونها قوانين لأن صدق الحد دليل على صدق المحدود ولم يذكر ليشرف أحكامها لأنه خارج عن الحد بيان لقمة الإطباق ولفظ السائر بمعنى الجميع على ما في الصحاح وإن أنكره الزعشمري وقال أنه في اللغة بمعنى الباقي واستعمله بمعنى الجميع فهم وإن وقع في كلام المصنفين (قال من العلوم (١) أي العلوم الكسبية كما يقتضيه السياق أو العلوم الحكيمة على ما هو الفرض من تدوينه (قال ليس بصمة (٢) أي ليس كافياً في الصفة بل لا بد من مراعاة

أنه لا يصح التعريف بالمرض العام كان مع الفصل أو الخاصة فهذا التعريف غير صحيح والجواب أن عدم الصحة طريق لبس وسيأتي خلافه وأنه صحيح ويدل على ذلك قوله ورسومه حيث نسبته للقوم (قوله يخرج الآلات الجزئية) لأن القانونية نسبة للقانون والقاعدة

(قوله يعني أن إطلاق الخ) يريد أن مراد الشرح بقوله وإنما كان قانوناً الاعتذار عن إطلاق القانون عليه في كلام المصنف مع أنه قانوني أي منسوب للقانون كما هو في الرسم المذكور لأنه أنه فسه قانون وليس مراده شرح ما في الرسم المذكور حتى يرد أن المذكور فيه أنه قانوني لا قانون (قوله كما يستفاد) أي ذلك الإطلاق (قوله وبهذا ظهر الخ) فهذا الذي ظهر هو شرح ما في الرسم المذكور وما قبله اعتذار عن المصنف يتوصل به إلى ما ظهر واستثنى بهذا الظهور عن الصريح (قوله ووصف القوانين الخ) توجيهه للإتيان بالوصف للكاشف (قوله ولم يذكر الخ) دفع لما قيل الأولى تمام الحد لأن ما ذكر فرع لما ترك وحاصله أن ما ذكر هو الحد وليس فرماً لما ترك بل الأمر بالكنس (قوله الزعشمري) ضبطه بعض حواشي الجاهلي بضم الزاي (قوله يعني الباقي) بناء على أنه من السور بمعنى البقية (قوله ليس كافياً الخ) دفع لما قيل أن لكل من المتعلق والمراعاة مدخلاً في الصفا

(١) قوله قال من العلوم المقول عليه يأتي في صفحة (١٣٦) (٢) وقوله قال ليس بصمة ما وجدنا المقول عليه في الشارح تأمل

(قوله مارض من عوارضه) أي عارض مام (قوله فان الثاني للشيء الخ فالانسان مجموعه حيوان ناطق لان الحيوان ذاتي للانسان وكذا ناطق وقوله فان الثاني للشيء أي كالحيوان فانه ذاتي للانسان وقوله يكون له في نفسه فيكون له أي باعتبار ذاته أي ذات ذلك الشيء كالانسان فالحيوان ثابت للانسان باعتبار ذات الانسان (قوله بل بالقياس الى غيره) أي بل بالنظر الى غيره من العلوم وهذا يقتضي ان كل عارض للشيء يكون له باعتبار غيره وأورد عليه الضاحك بالنسبة للانسان فان الضاحكية عرضية وهي لاحقة للانسان لا باعتبار غيره وكذا الكاتب الآن قال الضاحك مارض باعتبار التعجب وفيه انه رد التعجب فانه مارض (قوله بالفانية) حاصله انه علل كونه ربما بتعليين وتلك الآية مفسرة بالصحة في نفس الامر وان كانت بحجة بمحسب الظاهر وقوله ولانه تعريف بالفانية قليل لان كونه ربما اشارة الى انه كذلك باعتبار صدره أي ماهو كالجنس وباعتبار ماهو فيه كالنفس والحاصل انه قدم التليل الاول لكونه في الجنس وآخر هذا لكونه في الفصل (قوله مسائله) أي مسائل ذلك العلم تطلق المسئلة على القضية ككل فاعل مرفوع وتطلق على نسبة القضية أي النسبة التامة وهو المراد هنا ثم اعلم ان العلم يطلق على مسائل العلم وعلى ادراك تلك المسائل أي ادراك النسب ادراك تصديق ويطلق أيضا على المسئلة الحاصلة بزاولة القضايا وقوله حقيقة كل علم مسائله فيه انه سيأتي له ان اجزأ (١٣٦) العلوم مسائله ومبادئه وموضوعاته وهما جملته نفس المسائل والجواب ان عد

الموضوعات والمبادئ من اجزاء العلوم على سنبل التساع لان المسائل

فلا وجه لتبنيها عنه (قوله

العلوم القانونية التي لاتنصم

أي العلوم الآلية القانونية

الخ لان الاخراج اما هو

يقيد الصحة مع نبوت

الآلية والقانونية فقله

كالعلوم الآلية زبده من

الناسخ فاسده أو البارة

سقيمة فانظر نسخة صحيحة

(قوله بل مما يضر) كالم

يخرج العلوم القانونية التي لاتنصم مراعاتها للنهن عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا التعريف ربما لان كونه آلة عارض من عوارضه فان الثاني للشيء اما يكون له في نفسه والآلية المنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحكمية ولانه تعريف بالفانية ادغاة المتعلق الصحة عن الخطأ في الفكر وغاية للشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وهما فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائله

(قوله ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم) أقول أسماه العلوم المخصوصة كالمنطق والتحو واتفقه

(قال العلوم القانونية التي لاتنصم) اما بل لا تكون غايتها الصحة كالعلوم الآلية واما ان تكون غايتها الصحة لكن لاعن الخطاء بل مما يضر أو عن الخطاء لكن لاق الفكر بل عن الخطاء في اللفظ (قال لان الثاني للشيء) مناه انه اذا لو حظ الشيء في نفسه وقطع النظر عما سواء يجب نبوت الثاني له وهو ظاهر فلا يضر ذلك كون النسبة ذاتيا لأمور التسمية كالفولان النسبية (قال حقيقة كل علم) يعني ماه الشيء هو هو ولنا ضم الماهية اليها واعتبار وضع الاسم لها لكونها حقيقة اعتبارية باعتبار وضع الاسم بازائها (قوله أسماه العلوم المدونة الى آخره) مقصوده دفع التدافع بين

لاه

السحر وما يبد له التحو (قوله اذا لو حظ الخ) خرج الخاصة نحو

الضاحك والتعجب فانه ليس كذلك والا لما تخلف والثاني لا يكون بالقوة (قوله فلا يضر ذلك في كون النسبة الخ) لانه اذا لو حظت الامور التسمية وقطع النظر عما سواها وجب نبوت النسبة لها وان كان لا بد من التبيين (قوله ماه الشيء هو هو) لا بد من اعتبار التاثير بين الموضوع والمحمول ليصح الحل فلما راد جو الاول ذات الشيء وبالتالي ما يلزمه وهو كونه متحصلا في نفسه بحيث يبر عنه هو والسببية المستفادة من الباه يكفيها التاثير الاعتباري ولا يتجبه التقض بالفاعل اذا التفاعل يحصل به وجود الشيء لا الشيء نفسه ولنا قالوا ان التفاعل يحتمل الشيء موجود لا ذلك الشيء كذا قاله الحاشي في حواشي المواظ لكن الظاهر ان هذا مبني على ان الماهيات غير محمولة تدبر (قوله أيضا ماه الشيء هو هو) أي لا للمنى الوضعي الحقيقية وهو الماهية من حيث وجودها الخارجى بناء على ما شتهر من ان الحقيقة تختص بالوجود الخارجى لان المسائل التي هي حقيقة كل علم ليست حقيقة متحصلة بل أمر اعتباري اذ الوجود كل مسئلة على حدة فالجميع أمر اعتباري (قوله حقيقة اعتبارية) أي لاقى تضامها عرف (قوله أيضا حقيقة اعتبارية) أي متصفة بالوحدة في الاعتبار لاقى الخارج اذ المركب التركيب الحقيقي ما يكون له وجود ووحدة غير وجودات الاجزاء ووحدةها بمحسب نفس الامر في ظرف كانت الاجزاء موجودة فيه فيكون له آثار

ولو لم يكن غير مجموع آثار الأجزاء ولو لم يكن في حواشي المواضع (قوله حقيقة اعتبارية) أي لافي نفسها (قوله فان الحصر الخ) رد لما يقال ان كلامي الشرح لا يوجبان التدافع لاحتمال ان أحد الاطرافين مجازي وحاصله انه لا يحجر في الاطلاق المجازي وحيث يكون حصر الشرح بطلا صحت اما تكون بالنسبة الى المعنى الحقيقي فيتدافع الحصر ان (قوله فلا يرد الخ) رد لاعتراض آخر على الشرح (قوله على الملكة الحاصلة الخ) أي ملكة الاستحضار لملك الاستحصار فان انهاء العلوم المدونة لا تطلق عليها صرح به في الطولونس عليه الشرف في شراح (١٣٧) المفتاح وصرح به كثير من

الفضلاء قاله الحنفى في حواشي المواضع (قوله فلا ينافي الخ) قاه على غير هذا القول (قوله فان هذا الاطلاق الخ) تبلي

لظهور بالنسبة الى الاول (قوله فان حصر العلم الخ) تبلي لكون ذلك حقيقة (قوله اذ لا يصح الحصر الخ) لان مدار الجواز على الملاحة والحصر في الثاني مستفاد من ضمير الفصل أو من تعريف الخبر والضمير لتأكيد (قوله من جملة هذه الثلاثة) يعني انه واحد منها لا أمر مرتب عليها (قوله داخلان في المبادئ) أي مبادئ نفس العلم وهي ما يتوقف عليها مسائله أما تصويره فموقعه موضوع المسئلة وأما التصديق بوجوده فلان ما لا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت

وغيرها تطلق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو أى يعلم تلك المعلومات المعنية وأخرى على العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فعل الاول حقيقة كل علم مسائله كما ذكره أولا وعلى الثاني حقيقة كل علم التصديقات بمسائله كما صرح به ثانياً واعترض عليه بن اجزاء العلوم كما سيذكر في الخاتمة ثلاثة الموضوع والمبادئ والمسائل وأجيب بن المقصود بالذات من هذه الثلاثة هو المسائل وأما الموضوع فاما احتيج اليه

كلامي الشارح حيث ذكر اولاً ان حقيقة العلم مسائله وثانياً ان العلم هو التصديقات فان الحصر اما يصح بالنسبة الى المعنى الحقيقي وهو الحقيقة الاسمية فلا يرد انه تطلق اسماء العلوم على الملكة الحاصلة من التصديقات أيضاً فلا وجه لتخصيص بهذين المعنيين (قوله أى يعلم تلك المعلومات الى آخره) اشار بالتفسير الى ان النحو الذي هو اسم العلم في هذا القول يعني المعلومات المخصوصة فلا ينافي ما وقع في كلامهم لن العلم فيه عبارة عن الملكة (قوله وهو ظاهر) فان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول ولما قال في تعريف كل علم حاصل وان كان الاطلاق الاول أيضاً حقيقة عرفية (قوله كما صرح به ثانياً) حيث قال العلم هو التصديقات بالمسائل فان حصر العلم عليها صريح في انها حقيقة اذ لا يصح الحصر على المعنى المجازي (قوله بن اجزاء العلوم الى آخره) فلا يصح ان حقيقة كل علم مسائله وكذا ان حقيقة العلم بها لانها العلم بالموضوع والمبادئ والمسائل (قوله المقصود من هذه الثلاثة) أي من جملة هذه الثلاثة لا العرض منها المسائل لان تدوين العلوم لاجل العلم بها والموضوع والمبادئ مقصودان بالعرض قال قول بان حقيقة العلم المسائل قول تحقيقي وقولهم اجزاء العلوم ثلاثة قول مبني على المسألة (قوله وأما الموضوع الى آخره) أورد عليه ان تصور الموضوع والتصديق بوجوده داخلان في المبادئ والتصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلا معنى لمد الموضوع جزء العلم والقول بن المراد نفس الموضوع كما يومه قوله ليرتب بسببه الخ فان الرابط وجهة الوحدة النهائية للمسائل نفسه فيه انه لا معنى لاراد نفس الموضوع في العلم والجواب انه ان اريد بالمبادئ ما يتوقف عليه المسائل فالتصديق بالوجود داخل فيها لان ثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت المقتب له على ما قبل وان اريد بها المقدمات التي يتركب منها أدلة المسائل فهو خارج عنها فعمل من جملة جزأ على حدة اراد بها المعنى الثاني وقيل انه وان كان داخل في

(١٨ شروح الشبهة) شيء له وما قيل ان تصور الموضوع مقدمة للشروع لتوقف التصديق بالموضوعية عليه فلا يكون من مبادئ العلم فيه ان كونه من مبادئ الشروع لا ينافي كونه من مبادئ العلوم (قوله لا معنى الخ) لانه اما من مبادئ العلم أو من مبادئ الشروع فلا معنى لمد جزأ على حدة (قوله لا معنى لاراد نفس الموضوع الخ) اذ لا يورد الا بما يفيد تصويره (قوله ما يتوقف عليه المسائل) سواء كان من جهة كونه موضوعاً له ولا يلائمها (قوله فرع ثبوت المقتب له على ما قيل) القول بالمعرفة هو المشهور واحتار الحق الدواني ان ثبوت الشيء لشيء اما يستلزم ثبوت المقتب له دون المعرفة وتحققه في حواشيه على التجربة (قوله وان اريد بها المقدمات) أي اريد بالمبادئ المقدمات التي يتركب منها أدلة المسائل فالتصديق بوجود الموضوع خارج عنها فيصح جهه جزأ على حدة (قوله وقيل الخ)

لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة .

ليرتبط به بعض المسائل بعض ارتباطا يمتنع منه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا الابداء
انما احتيج اليها لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليها فالاولى والانسب أن تعتبر تلك المسائل على
حدة وتسمى بسم فن جعل الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم فكل ذلك منه تناع بناء على شدة
احتياج العلم اليها منزلا منزلة الأجزاء مع أنه يجوز أن يعتبر المقصود بالغات أعنى المسائل مع ما يحتاج
اليه أعنى الموضوع والمبادئ وما يسمى بسم فيكونان حيث من أجزاء العلوم لكن الاول أولى
كما لا يخفى (قوله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها) قيل عليه ان مسائل
العلوم تزايد يوما فيوما فان العلوم والصناعات انما تنكامل بتلاحق الأفكار فكيف يقال ان
المسائل قد حصلت أولا ثم وضع اسم العلم بازائها وأجيب بان وضع الاسم لم يأت لتوقف على تحصيله
في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصي المسائل أولا إنما استخرجت ودونت بتأملهم سبت بسم
العلم بل أراد أن تلك المسائل لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا بالفضل

منه (قوله لانه قد حصلت
تلك المسائل) أي في الذهن
لا في الخارج والورد ان

فيه انه لا فرق بينه
وبين تصور الموضوع في
ذلك (قوله وهما متاخران)
فلا تكرار (قوله لنحقق
الوضع) علة لثني التوقف
(قوله حتى لا يمكن) تفرع
على المثني أعنى قوله يتوقف
على تحصيله (وقوله اذ لا اجالي

المبادئ الا انه لا اختصاص له بمبدئية لسئلة دون مسئلة فلكونه مبدأ لجميع المسائل عدوه جزأ
برأسه (قوله ليرتبط الخ) ارتباطا ذاتيا ليكون موضوعات المسائل راجعة اليه فلا يرد النافية (قوله
فالاولى والانسب الى آخره) تمييزا لما هو المقصود بالغات عما هو المقصود بالعرض وحطاله عن
مرتبته (قوله فن جعل الى آخره) مطوف على قوله ان المقصود بالغات مقدمة تأتية من الجواب
(قوله مع أنه يجوز الخ) ظرف متعلق بقوله فالاولى والانسب أي الاولى ان يعتبر تلك المسائل
على حدة مع أنه يجوز ان يعتبر المقصود بالغات مع ما يحتاج اليه فتكون الامور الثلاثة أجزاء العلم
حقيقة ويكون القول بان حقيقة العلم المسائل مبنيا على المساعة لقصر النظر على المقصود بالغات (قوله
لكن الاول أولى) يعني جعل الموضوع والمبادئ جزأ مساعة أولى من جعلها جزأ حقيقة فهذا
الاولى غير الاول السابق فانه عبارة عن أن اعتبار المسائل على حدة أولى من اعتبارها مع الموضوع
والمبادئ وهما متاخران في الفهوم كما يدل عليه قاه التفرع في الموضوعين وان كانا متلازمين في الوجود
(قوله ان مسائل العلوم الخ) لا يخفى ان الش ادعي الوجبة الكلية فيكون في السؤال ثبوت تزايد
المسائل في بعض العلوم فلا يرد ان بعض العلوم لا تزايد مسائله كعلم الجبر والحقابة (قوله لا يتوقف على
تحصيله في الخارج) لتحقق الوضع للمدومات حتى لا يمكن التحصيل الاجالي اذ لا اجالي لوجوده
في الخارج بل على تحصيله في الذهن وفي الذهن تحصيلان تفصيلي واجمالي والمراد منها الاجالي فاندفع
الاعتراض فظهر لك مما قررنا ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسائل تحصيل في الخارج
وان العرض لا يثبت بان الوجود الاصلي لما في الذهن بمنزلة الوجود الخارجي للاعتيان في حق ترتيب
الآثار التزاما لا لا يلزم وتذيق لاحاجة اليه يدل على ما ذكرنا ابراهه قدس سره لفظ المعنى متكررا
وتفريع فلم يرد على التحصيل في الذهن (قوله لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم) فالاحظة
الاجالية باعتبار الموضوع والتأية مثلا آلة للوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة
الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة حيث لا يكون العلم الذي تزايد مسائله متحققا بجميع اجزائه
في وقت ما والعالمة به اما يسمى مالا باعتبار الملكية لا باعتبار التصديقات بالمسائل وليس من قيل

الخ) علة لثني إمكان التحصيل
الاجالي للموجود الخارجي
(قوله اذ لا اجالي للموجود
في الخارج) لان الاجال
كتابة عن صورت واحدة
تكون مبدأ للتفصيل ولا يكون
ذلك في الخارج (قوله
بل على الخ) عطف على
قوله سابقا على تحصيله (قوله
لا يتوقف الخ) بل مناه
ان التوقف على التحصيل
في الخارج اللازم له عدم
إمكان التحصيل الاجالي
متف سواء كان للمسائل
تحصيل في الخارج أولى
(قوله وان العرض لا يثبت
الخ) أي حيث لم يكن لها
وجود خارجي (قوله
لفظ المعنى متكررا) فيشمل
الانقدمات للمتتات (قوله
في جهة الوحدة) هي
الموضوع والتأية (قوله

المستخرج الخ) صفة المسائل (قوله التامسي مالا) أي مع أنه لم يحصل جميع ما هو

المسائل تزايد يوما فيوما لان العلوم انما تتكامل بتكامل الافكار في الخارج وهمم تتكامل في الخارج واذ كانت المحصر في الخارج فكيف نصل ووضع لها اسم العلم (قوله وراه تلك المسائل) أي غيرها (قوله فمرقة بحسب حده) لنحصل الالبالم بجميع مسائله (أي بالتصديق بجميع مسائله) أي بالتصديق بجميع مسائله (قوله وليس ذلك مقدمة التروع فيه) لانه يتبين بالتصديق بذات الشيء لا يكون مقدمة

(قوله الوضع العام والموضوع له الخاص) كوضع اسم الاشارة لان اللفظ هناك موضوع لكل فرد من الافراد على حدة (قوله بل الوضع والموضوع له شخصيان) الوضع الشخصي ما كان الموضوع فيه خاصا كلفظة زيد وقابه النوعي وهو ما كان الموضوع فيه عاما ككل ما كان على هيئة قاعل والموضوع له الشخصي ما كان متينا وغيره ما ليس كذلك ككل موضوع له في وضع اسم الاشارة تدبر (قوله شخصيان) في شرح الرسالة ان ما وضع لاحد كلفظ اعتبار تفقه على عموميه يكون وضعه وضاما ما لموضوع له عام كما اذا تصورت بني الحيوان التاطق ووضعت لفظة الانسان بازائه ولا ينبغي ان التصديقات من هذا القبيل وان الاسم وضع لها باعتبار كل منها على حدة تأمل (قوله ضرورة كون اللفظ) راجع لشخصية الوضع والمعنى راجع لشخصية الموضوع له (قوله ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين) اما شخصية اللفظ فظاهرة (١٣٩) واما شخصية المعنى فاعتبار

ذاته فلا ينافي تقدمه باعتبار الحال كما سيذكره . واذا اعتبر ذلك التمدد يكون من الوضع العام لموضوع له عام لان عموم الوضع كما يكون لكون آتة كلية مع خصوص الموضوع له كوضع اسم الاشارة يكون الموضوع له كليا لا حيثه

وراه تلك المسائل فمرقة بحسب حده وحقيقته لنحصل الالبالم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم التعدد في الموضوع له بل الوضع والموضوع له شخصيان ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين الا ان آتة الوضع مفهوم كلي يتدرج فيه الاجزاء المستخرجة وغير المستخرجة كما اذا قدر الرجل ابتنا ووضع له اسما ثم ان لم يعتبر تعدد المسائل والتصديقات باعتبار تعدد الحال كما في العرف كان علما شخصيا وان اعتبر ذلك كان علما جنسيا فلا تنافي بين ما ذكره منا وبين ما ذكره في حواشي الشرح الضدي من ان أصول التفقه في الجنس (قال لنحصل الالبالم بجميع مسائله) اذ لا حقيقة له سواء سواء جعل أنفسها حدا له ابتداء على احدى يكون بالاجزاء الغير المحمولة أيضا او يؤخذ منها الجنس والنصل بالتحليل أو بالاتزام على اختلاف الرأيين فلا يرد ان المحصر ممنوع لجواز ان يحصل معرفته بالجنس والفصل على ان الجنس والنصل آتاهما يؤخذان من أمر مشترك ومختص

آتة وموضوعه باعتبارين فشمعية الموضوع له في ذاته لا تاتي بتعدد باعتبار الحال المبني عليها كونه علم جنس لكن هذا ظاهر اذا كان العلم عبارة عن المسائل لانها لا تعدد لها في ذاتها وانما هو باعتبار الحال اما اذا كان عبارة عن التصديقات فالظاهر تعدد ما في نفسها ضرورة ان التصديقات القائمة بنفس زيد غير التصديقات القائمة بنفس عمرو واسم العلم موضوع لتوهم المشترك بين تلك الخصوصيات لم وضعه لكل من تلك الخصوصيات بوضع عام لا حاجة تدعو اليه اذ لا ينكر اطلاقه على ذلك النوع وحيثه تكون اسماء العلوم من اعلام الاجناس فتكون من قبل الوضع العام لموضوع له عام وقد جزم به وبخبره المذكرة في شرح خزان الزواهر وعلم المدخلة في رتب الناية للحصول لشخص معين الذي اعتن به المهني فبا ياتي لا تقتضي كون التصديق في ذاته شخصيا تدبر (قوله ان لم يعتبر الخ) لكونه طاريا على الوضع (قوله بالتحليل أو بالاتزام) اختلفوا هل الماهية مركبة من الاجزاء المحمولة في الخارج مع قايير ما هياتها فيه أو ليس في الخارج الا الهوية البسيطة والتركيب منها في الفهم اعتباري فصل الاول أخذ الجنس والنصل بالتحليل وعلى الثاني بالاتزام والمهني رحمه الله جعل أولا الخلاف عاما لانه اجزاء خارجية ولنيزه لاجل الترتي بقوله على ان الخ (قوله انما يؤخذان من أمر مشترك الخ) المشترك هو المادة والمختص هو الصورة قال الشيخ في المباهة الشفاء ان الجسم قد يقال انه جنس للانسان وقد يقال انه مادة لا فاما أخذ الجسم جوهرنا طول وعرض وحق بشرط ان لا يدخل فيه معنى غير هذا مثل حس وتقد كان مادة وجزأ من الانسان وليس بمحمول عليه وان أخذ لا بشرط شيء بل يجوز ان يكون له معنى آخر وان لا يكون له فهو جنس للانسان ومحمول عليه وكذا النصل كالتاطق بالتباس الى الانسان اذا أخذ

(قوله الى غير ذلك الخ) مثل وعرفوه (قوله تنبها الخ) أي فلو عبر بمجوده لم يحصل التنبه المذكور زيادة على أنه لا يمكن حمله لتقديره ولو قال وعرفوه لكان جميعا إلا أنه بقوت التنبه (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله فمرقه بحسب حده الخ أي بالتصديق بجميع مسأله

لا بشرط شيء كان فصلا ومحولا عليه وإذا أخذ بشرط لشيء كان سورة ومادة بمعنى مطلق الجزء اه وبه تمل وجه أخذ الجنس والفصل من الجزأين الخارجيين (قوله ما جزآن خارجيان) قال الشيخ في الهيات الشفاء التركيب من المادة والصورة مختص بالجواهر لاه قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة والاعراض لا يوجد فيها ذلك والعلوم من قبيل الاعراض (١٤٠) تدبر (قوله في الواقع) متعلق بالتنبه يعني ان التنبه ناظر للواقع لالعدم الامكان

حتى يحتاج لشيء الدور (قوله بما لا دخل له في المقصود) اذ المقصود أنه ليس مقدمة في الواقع كما تقدم (قوله لكنه استدراك لدفع توهم الخ) وإنما استدراك على الآخرين لاه اذا خلا المحتل عن التنبه فالتطوع به أولى (قوله استدراك لدفع توهم اه اذا لم يكن في نفسه الخ) يعني أنه قال أولا ولو قال ذلك لم يكن جميعا وقال ثانيا ولو قال المصنف وهو الخ لكان جميعا فربما يتوهم ان مراده التفرقة بين الصحيح وغيره بأن ترك الصحيح هو ما فيه التنبه بخلاف ترك غيره لان تركه لفساده استدراك على ذلك بقوله لكنه الخ ليقبه أنه لا فرق بين الفاسد

للتشروع فيه وإنما المقدمة معرفته بحسب رسمه فلها صرح بقوله ورسومه دون ان يقول وحدوه الى غير ذلك من البارات تنبها على أن مقدمة التشروع في كل علم رسمه لاحده • قال قلت السلم بالمسائل هو التصديق بها لمعرفة العلم بمجده تصوره

وبعضها حاصل بالثبوت فلا اشكال (قوله دون أن يقول وحدوه) • أقول لاه لو قال ذلك لم يكن جميعا ولو قال وهو أي ذلك القانون أو قال وعرفوه لكان جميعا لكنه عارض التنبه المذكور ما جزآن خارجيان للتركيب وليست العلوم المدونة كذلك (قال وليس ذلك مقدمة التشروع الخ) أي ليس العلم بجميع المسائل في الواقع مقدمة التشروع إنما هي تصوره بوجه يتميز عما عداه ضد الشارع على ما مر وأما أنه لا يمكن ذلك قبل التشروع لاه يستلزم الدور أو يمكن فاشتغال بما لا دخل له في المقصود (قال فلها) أي لان مقدمة التشروع معرفته بالرسم (قوله لم يكن جميعا) لاه ليس مقدمة التشروع وأما ان المذكور رسم كما بينه الشارع فوجه لصحة رسمه لا لاختيار رسمه على حدوه (قوله أي ذلك القانون) اشار الى أنه لو اورد الضمير كان راجعا الى القانون دون المطلق مع قرنه لان المراد به اللفظ (قوله لكنه) استدراك لدفع توهم اه اذا لم يكن في نفسه جميعا لا يكون تركه مدخلا في التنبه بان عدم محته لا ينافي خلوها عن التنبه المذكور (قوله عارض عن التنبه المذكور) لشمولها الحد والرسم (قال العلم بالمسائل الى آخره) يعني ان ما ذكر في بيان القائمة يدل على ان معرفته بمجده يحصل من العلم بجميع المسائل إلا أنه ليس مقدمة التشروع وليس كذلك لانها تصوره العلم بالمسائل تصديق بها والصور لا يستفاد من التصديق بالافاق إنما الاختلاف في امكانها وإنما كان العلم بالمسائل هو التصديق بها لان المسئلة من حيث أنها مسئلة مركبة تام خبري والعلم المطلق بالتركيب الخبري من حيث هو تصديق ولو تعلق التصور بها أيضا يلزم ان يكون شيء واحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة وهو محال وما ذكرنا نظهر أنه لا يمكن ان يقال في الجواب ان المراد بالعلم بجميع المسائل تصورها ولا شك أنه ليس مقدمة التشروع أو المراد التصديق بها والمعلم ومعرفته بمجده بحقيقته لا يحصل الا بسبب التصديق بجميع المسائل لان تصور المسائل يتوقف على حصولها وحصولها

والصحيح في الخلو عن التنبه المذكور ولو لا ذلك الاقادة لاقتصر على ثبوت الصحة وبهذا يظهر ما كتبه والتصوير بد على قوله عارض عن التنبه ولعل هنا أولى عما بالهامش قبل تقدير (قوله لا يكون تركه مدخلا) لان تركه جئنا لعدم محته لا لتنبه (قوله لان المراد به اللفظ) فان معنى قوله وهو المطلق أي المسمى به (قوله لا يستفاد من التصديق) أي لا يعلم استفادته منه اتفاقا لاه يعلم عدم جواز استفادته منه ولذا قال إنما الخلاف في امكانها أي تلك الاستفادة (قوله في امكانها) أي الاستفادة (قوله من حيث هو) أي من حيث هو مركب بأن يتعلق التصديق بنسبة بين طرفيه لا بذاته (قوله لا يمكن ان يقال الخ) لان مبنى الجوابين على ان المراد من العلم بالمسائل الذي هو مقدمة تصورها والعلم بالتركيب الخبري تصديق لا تصور (قوله والمراد بالتصديق بها) أي المراد من قول الشرح لا يحصل الا بالعلم بجميع مسأله لا يحصل الا بالتصديق بها (قوله لان تصور المسائل)

وبالتصور بل حتى أنه يتشلق بدمه فيصور الشخص عدم التصور (قوله الى جواب مارة) اعلم ان انواع البحث ثلاثة مارة وتقتض اجابتي وتقتض تفصيلي ويسمي ايضا مناقضة فان تعلق بمقدمة معينة واحدة او اثنتين على التعيين تفصيلي وان تعلق بواحدة غير معينة أو بالدليل برمته فتقتض اجابتي بان قبل هذا الدليل برمته لا يسلم وان سلم الدليل وأن دليل يتشج خلاف ما اتجه دليل المستدل فمارة مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم يتشج كل انسان جسم فان منع الجسم الصغرى سقط كلام المدعي ولا يطالب الجسم بشاهد على منه أي لا يطالب بسند للنم وقال شخ الجسم هذا منع ومناقضة وتقتض تفصيلي فان اراد المستدل ابطال كلام الجسم بين اتها بديية أو نظرية وبأيها دليل ثم المتع اما ان يكون مع السند أو مجردا عنه ومنع المستدل للنم لا يفيد وابطاله للسند قبل مطلقا كان أهم من المتع أو أخص أو مساويا لكن لا يفيد الا اذا كان مساويا للنم مثلا بعض الحيوان غير ناطق فاذا قال الجسم لا سلم ذلك لم لا يجوز ان يكون انسانا فابطاله مفيد لاه مساويا للنم فان كان أهم أو أخص كان قول كل انسان حيوان فيقول الجسم لا سلم اه حيوان لم لا يجوز ان يكون حجرا فكونه حجرا أخص من لا حيوان فلا يفيد لان ابطال الاخص لا يفيد (١٤٣) ابطال الأهم وكان يقول المستدل بعض الحيوان لا انسان فانما قال الجسم لا

الصدقات لاعل نفسها فالتصور غير مستفاد من التصديق * قال * وليس كله بدييا والا لاستغنى عن تلمه ولا نظريا والادار أو تسلسل بل بضه بديهي وبضه نظري مستفاد منه *

(أقول) هذا اشارة الى جواب مارة تورد ههنا أو توجهها ان يقال المتعلق بديهي فلا

يتشلق بكل شيء حتى أنه يجوز أن يتصور التصور وأنت يتصور التصديق بل يجوز أن يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك الصدقات أمرا متضاداً لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة للشروع فيه (قوله اشارة الى جواب مارة) أقول اذا استدل على مطلوب بدليل

(قوله يتشلق بكل شيء) ولو بوجه ما فلا يرد كنه الواجب تعالى وفرض اشتراك الجزئي على أنه قد قرر عندهم انه ماسن عام الا وقد خص منه البعض (قوله وان يتصور الصدقات) ان كان علمها حضوريا فتصورها مجرد الاتفاقات اليها واستحصارها وان كان حصوليا فهو باعتبار الوجود الاصلي في النوع صدقات وباعتبار الوجود الظلي تصورات مع الانعقاد بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين كالوجودات البينية فاندفع توهم لزوم عدم اتحاد العلم والمعلوم أو لزوم كون شيء واحد تصورا وتصديقا مع ثابتيها (قوله أمر متضاد) أي قبل الشروع فيه سواء كان متضاداً في نفسه أيضاً كما في العلوم التي تزايد مسائلها أولا والقرينة على ذلك أنه قال لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة للشروع فيه ولم يقل لم يكن تصور العلم بمجده (قوله اذا استدل) الاستدلال دليل كرفتن كذا في

أسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون حيوانا فالسند أهم فاذا ابطله المستدل ضره لاه يطل مقدمته التي ادعاها فلا يفيد منه والذي يبحث بالتقتض الاجابتي لا قبل منه الا ان أتى يشاهد كان يقول التناقح مطعوم وكل مطعوم يحرم الربيه فينتج التناقح يحرم الربيه فيقول الجسم ذلك بجميع مقدماته ممنوع لاما وجده فالخروج كذلك وهو غير ربوي وأما المارة فتحتاج لترجيح أحد

الدليلين على الآخر (قوله مارة) هي في اللغة الممانعة وفي الاصطلاح اقامة دليل يتشج خلاف ما اتجه دليل حاجة المستدل ثم ان مورد تلك المارة ما تقدم من دعوى المصنف ان المتعلق يحتاج له وأنما بان النظر ليس صوابا دائما فاحتج الى قانون وذلك القانون هو المتعلق فوردت المارة وحاصلها ان عندا دليلا يتشج خلاف ما اتجه دليلكم من الاحتياج للمتعلق وحاصله أنه ضروري وكل ضروري لا يحتاج له فالمتعلق لا يحتاج له فالدعوى نبوت البداهة له ولما كان نبوت البداهة له كسيا

رد لا قبله يتشج التعريف بالاجزاء غير المحمولة كأجزاء البيت من السقف والجدران (قوله وفرض اشتراك الجزائي) لاه فرض محال لان تصوره يتشج من فرض الشركة فيه (قوله الوجود الاصلي) هو ما يرتب عليه آثارها والظلي ما ليس كذلك بأن يكون الحاصل صورتها لانها (قوله كالوجودات البينية) كاتار لما وجود أصلي خارجي ترتب عليه الآثار كالأحراق ووجود ظلي ذهني لا ترتب عليه آثارها والحقيقة واحدة اما الاختلاف في ترتب الآثار وعنده باختلاف الوجودين (قوله على ذلك) أي ان المراد التضمن قبل الشروع لا مطلقا (قوله ولم يقل لم يكن النع) لان هنا خاص بماتزائد مسائله اماما لا تزايد فيه فمكن (قوله صكرفتن) معناه أخذ أي أخذ الدليل

اقام المعارض عليه دليلا بقوله لو لم يكن ضروريا لكان كسبيا لانه لا واسطة ولو كان كسبيا لاقتصر الى قانون آخر وافقاره الى قانون آخر باطل للزوم الدور أو التسلسل والدور والتسلسل باطل فبطل اللازم له وهو كونه مقفرا لقانون آخر واذا بطل هذا بطل لازمه وهو كونه كسبيا (قوله بيان الاول) أي من القدمتين لان المعارضة كما علت المنطق ضروري وكل ما هو كذلك فلا يحتاج لتعلمه بقوله بيان الاول أي كونه ضروريا (قوله لاقبال الخ) هذا منع وقض تفصيلي لانه منع مقدمة الدليل وهي قوله وافقاره الى قانون آخر باطل للزوم الدور الخ واذا بطلت تلك المقدمة بطلت المعارضة وحاصل ذلك المنع منع مصاحب للسند وقد علت ان المنع لا يتوقف على ذكر السند ولكن ذكره لا يضر وهو لانسلم لزوم الدور والتسلسل له اذا توقف على قانون آخر وهم جريا لامكان ان يكون منتهيا الى قانون بديهي فلم يلزم الدور

(قوله لارجاع) علة للتجريد (قوله بزيادة شق ازكاري) بزيادة شق مناه (١٤٣) مسك واز مناه عن وكاري أمر

والمنع المسك عن أمر (قوله لا منع واحد) أي حتى يكون قسبا (قوله والنقض باز) مناه الفتح وكرن الجمل وبنا عربي وتب لوى رسن الجبل مركان اضافيان ومعنى الاول جعل البنا مفتوحا ومعنى الثاني فتح لوى الجبل (قوله سخن) الكلام وير على وخلاف بعناه العربي ور الثاني بمعنى على تأكيد للاول وبك مناه واحد وبكر بمعنى آخر وكفتن مناه التكلم والمعنى تكلم واحد بكلام على خلاف الآخر (قوله قدس سره فالحصم

حاجة الى تلمه • بيان الاول أنه لو لم يكن المنطق بدنيا لكان كسبيا فاحتيج في تخصبه الى قانون آخر وذلك القانون أيضاً يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب أو تسلسل، وهما محالان • لاقبال لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل وانما يلزم لو لم ينته الاكتساب الى قانون بديهي وهو فالحصم ان منع مقدمة معينة من مقدماته أو كل واحدة منها على التبيين فذلك يسمى مناه ومناقضة وقضا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك الى شاهد فان ذكر شيء يتقوى به المنع يسمى سندا للمنع وان التاج فذكر الدليل بعده تصريح بماعلم ضنا أو مبني على التجريد لارجاع الضائر الآتية اليه (قوله ان منع) المنع بزيادة شق ازكاري والمراد هنا منها عن الثبوت بان طلب دليلا على ثبوتها وأما منها بالابطال فليس يتقبل بل هو غصب لشعب المستدل (قوله او كل واحدة منها) كقوله او التحصيم يعني ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط وليس للتبويب فلا يراد أن قوله كل واحدة منها مستدرك لانه ليس قسبا لمنع مقدمة واحدة لانه منوع متعددة لان منع واحد فيصدق على منع كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة (قوله يسمى مناه) ودفعه بآيات المقدمة الممنوعة بالدليل أو بدعوى بدهاها وإزالة خفاها وأما مجرد دعوى بدهاها فلا تدفع المنع الا ان يكون بدهاها في غاية الظهور فيكون إشارة الى ان المنع مكابرة أو بتميز الدليل وترك تلك المقدمة (قوله ومناقضة الى آخره) في الصراح المناقضة سخن بر خلاف بريدكيدكر كفتن والنقض باز كردن بنا وتاب رسن والمتاسبة ظاهرة ويسمى قضا تفصيليا لتبيين محل النقض فيه (قوله ولا يحتاج الى آخره) لان معنى طلب الدليل عليها اظهار الجمل بها وذلك لا يقتضي الشاهد (قوله يسمى سندا للمنع ومستدا) في الصراح سند بالتحريك آنچه پشت بوى باز نهند از بدني كومتكي كاهه والكلام على السند بالمنع غير مقبول

ان منع المنع) هذه مناصب الحصم بعد استدلال المستدل ولا تزيد على ذلك (قوله قدس سره) ولا يحتاج الى شاهد) أي دليل (قوله قدس سره فان ذكر شيئا) هو تجوز قبض المقدمة الممنوعة ولا يجوز له دعوى ثبوت النقض لانه غصب لشعب المستدل الا ان صور المنع بصورة الدعوى مبالغة في قوته (قوله آنچه) بعد الهزة وسكون التون وكسر الجيم معناه الذي وبشت بضم الباء وسكون الشين والتاء مناه ظهر وبوى بفتح الباء والواو وسكون الياء عليه وباز نهند مناه يضع واز معناه من وبشدي ارتفاع وكوه الجبل وتكيه جاء محل الانتكاه والمعنى الذي يوضع عليه الظهر من ارتفاع جبل أو محل الانتكاه وهو الشك (قوله بالمنع غير مقبول) أي مطلقا كان السند مساويا أولا لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب ثبات المقدمة الممنوعة الذي هو مطلوب منه عند منع المنع ولان المنع طلب الدليل على مقدمة دليل المستدل وهو غير مستدل حتى يلزمه ثبات دليله ومن هنا قبل الابطال مطلقا لانه لا تكليف فيه للمانع بآيات شيء

(قوله لا تقول الخ) هذا دليل لتصحيح المقدمة المنوعة

(قوله مطلقاً) أي كان السند مساوياً أولاً فهو راجع لمنع والإبطال (قوله ونافع أن كان مساوياً الخ) فيه حينئذ أثبات المقدمة المنوعة كما إذا كان مقدمة الدليل هذا المعد زوج قليل لا نسلم لم لا يجوز أن يكون فرداً فقيض المقدمة لا زوج ومساوياً فرد وإذا انتفت الفردية ثبتت الزوجية لمساواتها لقيض لا فرد (قوله بخلاف ما إذا كان أهم) هو الذي إذا تحقق التبع تحقق لكن قد يتحقق مع انتفاء التبع كأن يقول المستدل بعض الحيوان لا إنسان فقال الممتزج لا نسلم ذلك أي بل هو إنسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً فالسند حيوان وهو أهم من التبع وهو إنسان فأبطل المستدل للسند يصدق عليه المقدمة الثالثة بعض الحيوان لا إنسان (قوله وكذا إذا كان أخص) عطف على قوله بخلاف ما إذا كان أهم المقابل لقوله ونافع أي وكذا إذا كان أخص لا ينعى مثله أن يقول المستدل كل إنسان حيوان فقال الخصم (١٤٤) لا نسلم أنه حيوان لم لا يجوز

منوع • لا تقول

منع مقدمة غير معينة بأن يقول ليس دليلك بجميع مقدماتها جميعاً ومثلاً أن فيها خلافاً لذلك يسمى نقضاً إجمالياً ولا بد من ذلك من شاهد على الاحتلال وأن لم يتبع شيئاً من المقدمات لامتية ولا غير معينة بل أورد دليلاً مقابلاً للدليل المستدل بالأعلى قفيض مدعاه فذلك يسمى معارضة

وبالإبطال مقبول مطلقاً ونافع أن كان مساوياً لمنع أي لقيض المقدمة المنوعة لأن إبطال أحد المساوين يستلزم إبطال الآخر بخلاف ما إذا كان أهم فإن إبطاله يضر المستدل لأنه يستلزم إبطال المقدمة المنوعة وكذا إذا كان أخص لأن إبطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة المنوعة (قوله بأن يقول ليس إلى آخره) وأما منها بمعنى طلب الدليل عليها وإظهار الجهل بها فلا معنى له (قوله نقضاً إجمالياً) لكونه نقضاً فيه إجمال لعدم تعيين متعلقه ودفعه أما بفتح أو بتسيير الدليل (قوله ولا بد هناك من شاهد الخ) لأنه لو اعتبر مجرد دعوى عدم صحة الدليل يلزم انسداد باب المناظرة وحصروا الشاهد في تخلف الحكم أو استزامه الحال (قوله وأن لم يتبع إلى آخره) ليس مراده أن عدم التبع شرط في المعارضة حتى يرد عليه أن المعارض يجوز أن يكون مانعاً ونافضاً بل مراده أن المعارض من حيث أنه معارض لا يكون مانعاً ونافضاً (قوله مقابلاً لدليل المستدل) بأن يثبت خلاف ما أثبتته دليلاً والتعبد بالمستدل لأن الأصل في مباحث المناظرة الاستدلال ولنا قال قدس سره إذا استدلل على مطلوب بدليل والا فقد يقام بدعاه الدعوى مقام الاستدلال ومعارض بالدليل (قوله على قفيض مدعاه) أما بلا واسطة أو بواسطة دلالة على ضد مدعاه (قوله فذلك) أي الإيراد المخصوص (قوله يسمى معارضة) في الصراح معارضة مكافاة كردن بدعاهه ديكرى

أن يكون حجراً فالحجر أخص من لا حيوان الذي هو قفيض المقدمة المنوعة فالسند أخص وإذا بطل لا يبطل التبع لأنه لا يلزم من بطلان الخالص بطلان العام (قوله أما بالفتح) أي منع تخلف الحكم أو استزامه الحال (قوله أما بالفتح) أيضاً لأن الناقض مستدل (أو بتسيير الدليل) أي كلفه بخلاف التسيير في المناقضة فإنه يكفي فيه تغيير المقدمة المنوعة (قوله لأنه لو اعتبر مجرد دعوى الخ) فيه إشارة لفرق بين النقض حيث لازم فيه الشاهد

والمناقضة حيث لا يلزم بأن النقض عبارة عن نفي الدليل وهو دعوى بخلاف المناقضة كما سبق والتناقض حيث لا يلزم بأن يكون نظرية استزامه للمطلوب ويكون حاصلاً طلب الدليل على الاستزام فلا يحتاج إلى شاهد فيه أن الاستزام للمطلوب مقدمة معينة تضمنها استدلال المستدل بالدليل كما نبه عليه المحقق في حواشي المطول (قوله وحصروا التبع) إشارة إلى القدح فيه لأنه لا مانع من كون المصادرة على المطول مثلاً (قوله مانعاً ونافضاً) أي نقضاً تقييماً وإجمالاً (قوله من حيث أنه معارض الخ) وكذا يقال في المناقضة مع النقض فلا يمتنع على قوله قدس سره أن منع وأن منع (قوله أو بواسطة دلالة على ضد مدعاه) كان يستدل الأول على حدوث العالم ويستدل الثاني على قدمه فيدل دليل الثاني على لاحوته الذي هو قفيض حدوته بواسطة دلالة على ضد مدعي الأول وهو القدم ولعل مراده بالبعد الوجودي بمعنى ما لا يدخل المعدم في مفهومه يشمل الاعتباري (قوله أي الإيراد المخصوص) أي إيراد دليل مقابل لدليل المستدل فلا يرد أن التعرف بصدق على إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المعارض مع أن عدم صحة معارضته المعارضة مشهورة

التطلق

(قوله مجموع قوانين الاكتساب) أي فكل القوانين من المطلق وإذا كانت كلها منه كانت نظرية وحيث قد علم يكن شيء من ضروريا تنهي القوانين اليه وإذا لم يكن شيء منها ضروريا بطل ذلك السند وإذا بطل السند بطل المنع لأن السند هنا مساو فإذا بطل بطل مساويه الذي هو المنع وحيث ثبت المقدمة المنوعة (قوله لأن المطلق مجموع قوانين الخ) أي جميع قواعد الاكتساب

(قوله والتقص) أي الاجمالي أو التفصيلي (قوله لا بالمعارضة) إلا إذا كانت المعارضة بدليل من جنس آخر غير ما وقع فيه المعارضة الأولى كأن وقعت في نصين فعارض المستدل بالقياس قال الفنازاني في شرح المختصر لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون عند حارص النصين إلى القياس حين اعتبروا ذلك في الاجتهاد لزعمائهم في البحث والمناظرة لا شرا كلها في قصد إلى اظهار الصواب (قوله لأن الدليل الواحد الخ) يعني أنه إذا استدلل المطلق ابتداء على مطلوب بأدلة كثيرة واستدل المعارض على قبيضة بدليل واحد كانت معارضة وسقطت تلك الأدلة ولم يبق أحد بمتاع المعارضة بدليل واحد والدوام كالابتداء بلا فرق (قوله أيضا لأن الدليل الواحد الخ) كما يعارض شهادة الاثنين (١٤٥) شهادة الأربعة (قوله فلا قائدة

في المعارضة) قبل أن الدليل

الثاني يجوز أن يكون أظهر

مادة ومصورة من الأول

أو سلمنا عند المعارض أو

يكون احتلال دليل

المعارض مستفادا منه بلا

خفاء فيعارض المعارض

بسيه عن المعارضة فيها

القائمة وفيه أن مثل هذه

التجزؤات تجري في النصب

(قوله والمسئلة لا تكون

الا حكما نظريا) وحيث

تعلمه هو اكتسابه بالنظر

(قوله فلا يتوقف الخ)

أي لا يتوقف على ضم ذلك

من خارج لفهمه من العبارة

المطلق مجموع قوانين الاكتساب فإذا فرضنا ان المطلق كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها

(قوله المطلق مجموع قوانين الاكتساب) أقول وذلك لأن الاكتساب اما للتصور واما لتصديق والاولا اما

ميكند ومقابله كردن كتاب بكتاب ودفعه بالمتع والتقص لا بالمعارضة لأن الدليل الواحد يعارض

أدلة كثيرة إذ لا ترجيح بكثرة الأدلة فلا قائمة في المعارضة (قال فلا حاجة إلى تعليل) لأنه

عبارة عن تعليل مسألته والمسئلة لا تكون الا حكما نظريا على ما قرر عندهم فلا يتوقف هذا الحكم

على كون التعليل كسبيا ولا يرد عليه أنه يجوز أن يكون محتاجا إلى التعليل باعتباره اطرافه لأن ذلك ليس

احتجاجا إلى تعليله بل إلى تعليل اطرافه (قال فاحتجج في تحصيله إلى قانون آخر) وذلك القانون

إلى قانون آخر لكونه نظريا محتاجا إلى النظر والنظر مجموع الحركتين حركة تحصيل المبادي

المثابة وحركة ترتيبها ولا شك أن تحصيل المبادي وترتيبها محتاجان إلى قانون يرف به محتهما

كذا ذكره الشارع في شرح المطالع ولا يمكن أن يكون ذلك القانون هو القانون الأول لامتناع

تحصيل الشيء من نفسه إذ لا تآمر حتى يتصور التحصيل والسيية بينهما فاحتجج إلى قانون آخر

ويرد عليه أنه يجوز أن يكون في مرتبة من المراتب مناسبة ضرورية وترتيبها بدعيي الإنتاج فلا

يحتاج في حجة ذلك الفكر إلى قانون * لم يجب أن يكون ذلك الفكر الجزئي مندرجا تحت قانون

وموافقا ولا يجب استخراجه منه حتى يثبت الاحتياج إليه كذا يستفاد من كلامه قدس سرفي

حواشي المطالع (قوله لأن الاكتساب اما للتصور إلى آخره) فإن قيل قد علم أن القانون الذي

(١٩) شروح الشمسية (قوله ولا يرد عليه الخ) حاصل الإراد أنه يجوز أن يكون المطلق نفسه بديليا لعدم توقفه لثاته على

نظر وان توقف عليه باعتبار كل جزء من أجزائه وحاصل الدفع أنه لا معنى لتعليله الا تعليل مسألته (قوله يجوز أن يكون الخ)

قفس العلوم ضروري لا قانون ا كتسابه الذي ذكره كالمشرع بقوله لا يزال الخ تدير (قوله في مرتبة من المراتب) أي القانون الثاني

أوالثالث أو الرابع وهكذا (قوله مناسبة ضرورية) فلا يحتاج تحصيل المبادي إلى نظر وقوله ترتيبها بدعيي فلا يحتاج الترتيب

إلى نظر (قوله لم يجب الخ) لأن الأفكار الصحيحة يجب أن تكون موافقة لتلك القوانين بحيث إذا عرضت عليها كانت هي

مندرجة تحتها وتلك منطقة عليها أما كونها مستفادة منها باستخراجها عنها فلا (قوله الجزئي) أي المتعلق بالماديات الجزئية والترتيب

الجزئي والحاصل أن كل قانون قاعدة كلية لكنه جزئي من جزئيات القانون الذي توقف هو عليه فن جهة كونه جزئيا

للقانون الآخر هو مستفاد منه ولكن جزئيات ذلك القانون المستفاد يجوز أن تكون بديية المقدمات المثابة وبديية الترتيب

وتلك الإبداء لاتأني نظرية القاعدة الكلية من جهة الحكم الكلي قدرو حق التدبر فالتفكر المطلق يبيض القوانين بدعيي

وان كانت قاعدة الكلية نظرية (قوله قد علم الخ) أي من قول الشرع سابقا فاحتج إلى قانون الخ (قول الشرع إلى قانون

وجهه ان المكسبة اما تصورية أو تصديقية واكتساب التصورات القبول الشارح واكتساب الجهولات التصديقية المحجة ولا شك ان القواعد المتعلقة بالقول الشارح الذي يكتب به التصوري والقواعد المتعلقة بالحجة التي يكتب بها الجهول التصديقي كل منها مذكور في المطلق فصح قوله المطلق مجموع قوانين أي مشتمل على قوانين الاكتساب الخ (قوله على ذلك التقدير) أي كونه كيبيا وقوله فالدور أو التسلسل لازم أي فصحت المعارضة (قوله وقررير الجواب) أي عن تلك المعارضة حتى يتم كلام المستدل وحاصله التعلق ليس كله بدييا والا لاستغنى عن تلمه لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو كون كله بدييا وإذا بطل كون كله بدييا بطل دليل المعارض وسلم دليل المستدل (١٤٦) وفيه ان المعارض دعواه عدم الاحتياج فاستدل عليها بالبدهاة وهذه الدعوى قد

أخذت في الدليل لها نفس قوله والا لاستغنى عن تلمه وأخذ دعوى المعارض في الدليل على ابطال دليله بمنزلة قول المستدل ذلك باطل لبطان دعواه وهذا الكلام لا يصح ذكره فلا يصح ذكرها حيث ذكر في الدليل والجواب ان الدعوى لما كانت لازمة

لدليل وكانت الدعوى باطلة ويلزم منه بطان الدليل لا معنى بطل اللازم بطل المزوم صح أخذها في الدليل فكان المستدل قاله فلا بد ذلك أي المعارض باطل فلا بد من إقامته ليكون الدعوى واضحة البطان (قوله كالشكل الاول) ادخلت الكفاية الشرطي المتصل فان قلت الشكل

بديهي (أي غير المتعلق والا فلا وجه له بعد تسليم كون المطلق كيبيا) قوله فلا بل الظاهر عدم الدخول (قوله وقد عرفت والبعض ما يرد عليه) وهو ان كون القانون كيبيا لكونه من المطلق لا ينافي ان يكون الترتيب الجزئي والمتاسبة الجزئية في مرتبة من المراتب بديهي فلا يكون الفكر المتعلق بهما محتاجا لقانون تدبر (قوله خلاصته الخ) يعني أنه جواب بنع المقدمة الاولى الثالثة لو لم يكن بدييا لكان كيبيا وسنده لم لا يجوز ان يكون بعضه بدييا وبعضه نظريا فليس قضا اجاليا وهو ظاهر ولا معارضة والا لزم استدراك قوله ولا نظريا والا لدار الخ (قوله قائلان ان يقول الخ) أي لانه مانع ليس منصبه الدعوى (قوله متحقق في نفس الامر) قاسد لانه بما ذكر انما هو لتحقيقه نفس الامر لانه والمعارضة (قوله تساع) لان الشكل الاول ليس جزءا من المطلق بل فرد من أفراد موضوع المطلق وانما المسئلة الشكل الاول متبع (قوله يكفي فيه التنية الخ)

وفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المطلق فاما الحاجة الى اقامة الدليل على ان المطلق مجموع قوانين الاكتساب * قلت اللازم بما سبق ان المطلق جميع القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب النظريات وأما ان القانون الذي يحتاج اليه في اكتساب المطلق داخل فيه فلا ولنا تعرض قدس سره لاثبات ان المطلق مجموع قوانين الاكتساب مطلقا (قال والتقدير ان الاكتساب الى آخره) بناء على ما مر منقولنا من شرح المطالع وقد عرفت ما يرد عليه وانما تعرض لهذا المقدمة اذ بها ثبت المقدمة المنوعة أعني لزوم الدور أو التسلسل (قال وقررير الجواب الخ) خلاصته ان أحد المحذوران انما يلزم اذا كان كله بدييا او نظريا لم لا يجوز ان يكون بعضه بدييا وبعضه نظريا فلا يلزم شيء من المحذوران فاللائق ان يقول حتى يلزم الاستثناء وحتى يلزم الدور والتسلسل الا انه أورد بطريق الدعوى والاستدلال لدلالة على ان الاحتمال الثالث متحقق في نفس الامر وليس مجرد احتمال عقلي (قوله فان انتاجه الخ) اشار بذلك الى ان قوله كالشكل الاول تساع والمراد قولنا الشكل الاول منتج (قوله لا يحتاج الى بيان) أي اثبات بالدليل تفسير لقوله بين (قوله بل كل من الخ) اضراب من قوله بين بانه بديي أولى يكفي في الجزم تصور الطرفين الذي يكفي فيه التنية على مفهومات اصطلاحية واثار بيان بدهاة الضروب الاربعة الى ان معنى قولهم الشكل

الاول وما بعده ليس قاعدة بل القاعدة والشكل الاول منتج والشكل الثاني منتج وهكذا فليس هو قاعدة بل موضوع القاعدة والذي يوصف بالبداهة أما هو القاعدة لا موضوعا والشارح قد وصف موضوعها به فالجواب ان قوله كالشكل الاول على حذف أي كالقاعدة المتقنة بالشكل الاول وهي الشكل الاول منتج (قوله والبعض الكسبي) اما يستفاد من البعض البديهي (فيه ان استفادته اما هي بطريق وتلك الطريق نظرية فساد المحذور أعني لزوم الدور أو التسلسل والجواب أنا لاسم ان تلك الطريق نظرية بل هي بديهية وبيان ذلك ان قوله مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمجرى ينتج لاشي من الانسان بمجرى من الشكل الاول ومن تصور المتقدمين والنتيجة جزم بأنها لازمة للمقدمين وعكس الكبرى (١٤٧) لازم لما ظاهرا أي قطعا بداهة

لان كل قضية يلزمها ان تنكس بداهة ومتى عكست رجح للشكل الثاني فالشكل الثاني صار لازما للاول بمكس الكبرى فيلزم من انتاج الاول انتاج الثاني لان صحة المزوم تقتضي صحة اللازم والحاصل ان انتاج الثاني نظري ولكن اكتسبنا من انتاج الاول وهو بديهي والطريق بديهية • واعلم ان قولهم الشكل الاول منتج قاعدة كلية وهي بديهية وفروعا أيضا كذلك وكذا يقال في قاعدة الشكل الثاني مع فروعا وان تقول في بداهة الشكل الاول أي في توجيه الشكل الاول مستلزم لانتاج الشكل الثاني وانتاج الاول معلوم قطعا فالتالي كذلك أو تقول لو كان الشكل الاول منتجا

والبعض الكسبي اما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل

الموجبة الكلية التي هي نتيجتها جزم بديهية باستزمامها ايها وهكذا حال باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فان من علم الملازمة وعلم وجود المزوم علم وجود اللازم قطعا وعلم بديهية أن المتقدمين المذكورين أعني المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود المزوم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استنتج قضى التالى وكذا القياس الاستثنائي المتصل بديهي الانتاج وكثير من مباحث المكوس والتناقض بديهي أيضا • فان قلت اذا كانت هذه المباحث بديهية فلاحاجة الى تدوينها في الكتب • قلت في تدوينها في الكتب قائدتان احدهما ازالة التامس أي ان يكون في بعضها من خفاء محوج الى التنبه وتأييدها أن يتوصل بها الى المباحث الاخرى الكسبية (قوله اما يستفاد من البعض البديهي) اقول فان قيل استفادة البعض الكسبي من البعض البديهي

الاول منتج انت ضروره الارسية منتجة لان بعض ضروره عقبة (قوله جزم بديهية الى آخره) لان تصور الموجبتين الكليتين على هيئة الضرب الاول يستلزم العلم باندراج كل الاصغر تحت الاوسط وكل الاوسط تحت الاكبر وذلك يستلزم العلم بالضرورة بلزوم اندراج كل الاصغر تحت الاكبر وأشار بقوله باستزمامها ايها الى ان المراد بقولهم انه منتج أن النتيجة لازمة له ينتج اشكاكها عنه (قوله وهكذا حال باقي الضروب الخ) فان تصورهما وتصور النتيجة الحاصلة منها يستلزم الجزم باستزمامها ايها (قوله علم وجود اللازم قطعا) يان للانتاج وقوله وعلم معطوف عليه ويان لكون انتاجه ينشأ كافي فيه تصور القياس الاستثنائي أعني المتقدمين وتصور النتيجة أعني وجود اللازم يعني حكم بديهية من غير احتياج الى يان بل بمجرد تصور المتقدمين وتصور النتيجة باستزمامها لما فا قيل يستفاد من كلامه قدس سره ان الانتاج لازم بين للشكل الاول بالمعنى الاعم ولقياس الاستثنائي المتصل بالمعنى الاخص نوهم (قوله وكذا القياس الاستثنائي المتصل الى آخره) فان الحكم فيها بعد تصور الطرفين على الوجه الذي هو مناط الحكم بديهي أولى (قوله هذه المباحث) لم يقل هذه المسائل لان المسئلة لا تكون الا نظريا كما صرحوا به (قوله ان يكون في بعضها الخ) اشارة الى ان هذه القاعدة تغير مطردة بخلاف الثانية (قوله ان يتوصل بها الى آخره)

أي فلا يحتاج الى حدس أو تجربة أو تواتر أو حس حتى يكون يميز بديهي أو لى (قوله يعني الخ) يريد انه لا بد في اليين من تصور الطرفين ولم يذكر في كلام السيد سوى التصديقات السابقة في بيان الانتاج فقال الخفى ان تصور الطرفين معلوم من قول السيد ان المتقدمين المذكورين فان تعلق هذا العلم لا بد له من سبق التصور تدبر (قوله فا قيل يستفاد الخ) الزوم بالمعنى الاعم هو ما يكون تصور المزوم واللازم والنسبة بينهما كافي في الجزم بلتزم بينهما والزوم بالمعنى الاخص هو ما يكون تصور المزوم كافي في تصور اللازم ويكون تصورهما وتصور النسبة بينهما كافي في الجزم بلتزم بينهما فيكون تصور المزوم كافي في الجزم بلتزم بدون توسط أمر زائد سوى تصور النسبة قال بعض الحواشي ان قوله قدس سره بل كل من تصور الجزم على ان

لاتنج الشكل الثاني لكن الشكل الاول منتج بديهية فيلزم منه انتاج الشكل الثاني (قوله واعلم ان هنا مقامين) أي دعوين وهما ان المستدل نتيجة دليله الاحتياج الى المنطق ونتيجة دليل المترض عدم الاحتياج الى التعلل ولا تنافي المارضة الا اذا كانت نتيجة الثاني تنافي نتيجة الاول بحيث لا يجامعا مع ان نتيجة الثاني تحتاج نتيجة الاول اذ قد يقال المنطق لسنا محتاجين لتعلمه لكونه ضروريا لجميع اجزائه لكن محتاج اليه نفسه في تحصيل العلوم بان يراعي في الاكتساب فلا يلزم من عدم الاحتياج الى التعلل عدم الاحتياج اليه فلم تكن نتيجة الثاني قبضا لنتيجة الاول ولا مستلزما لتقيض فطلعت المارضة لما علت من حقيقتها اذ عند الاحتياج لاعامة ولا مضافة (قوله وان فرضنا اتامها) أي بأن لم يلاحظ الجواب المتقدم (قوله وان (١٤٨) فرضنا اتامها الخ) فيه نظر اذ بعد فرض اتامها صلت للمعارضة فرضا * وأصيب

واعلم ان هنا مقامين الاول الاحتياج الى نفس المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل اتما يتضح على ثبوت الاحتياج اليه لا الى تعلمه * والمارضة المذكورة وان فرضنا اتامها لاندل الاعلى الاستثناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يبعد أن لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا لجميع اجزائه أو لكونه معلوما بشي آخر وتكون الحاجة ماسة اليه نفسه في تحصيل العلوم النظرية فالذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة

اتما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون آخر فيمود المخذور قلنا ذلك النظر أيضا بديهي فالكسبي من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق بديهي فلا حاجة الى قانون آخر أصلا (قوله فالذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة) أقول قبل عليه اتما يلزم ذلك اذا قرر كلام المعارض على ما وجهه به * ولنا أن نقرر هكذا لو كان المنطق محتاجا اليه لكان اما بديهيا أو كسبيا

ولم نجعل من المبادي البيئة لا يصلها الى المطالب الكسبية ايصالا قريبا أو بعيدا (قوله اتما يكون بطريق النظر) اذ ليس من القضايا التي قياساتها معها ولا من الحدسيات فيكون بالنظر كأن يقال الشكل الثاني شكل أول بارد وكل شكل أول منتج فيحتاج في معرفة صحة ذلك النظر الجزئي الى قانون آخر لان التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيمود لزوم الدود أو التسلسل (قوله ذلك النظر) أي لانسلم ان ذلك النظر يحتاج الى قانون آخر اتما يلزم ذلك لو كان ذلك النظر الجزئي الواقع في البعض البديهي نظريا انتاجه بل هو بديهي الانتاج فالكسبي من المنطق يكتب من بعض البديهي بطريق جزئي بديهي الانتاج ولا يعني انه حيث يمكن الجواب اختيارا كله نظري ومنع لزوم الدور أو التسلسل لجواز ان يكون استفادته من مبادي البديهة بطريق جزئي بديهي الا انه لا كان ذلك خلاف الواقع لم يترس له وهذا الجواب مبني على ملاحقه قدس سره من انه يمكن تحصيل نظري بطريق بديهي ولا يحتاج الى المنطق كما مر وأما على ما ذكره الشارح من ان كل نظري يحتاج في اكتسابه الى قوانين المنطق فلا يتم كما لا يخفى وقد ذكره قدس سره في حواشي المطالع (قال ان هنا مقامين) أي دعوين فالقيام بفتح الميم لانه عمل قيام المدعي والحكم ومنهم من قرأ بضم الميم فاحتاج في تطبيق عبارة الشرح عليه الى تكلفات (قال وان فرضنا اتامها)

بان المقصود النظر لذات المعارضة أي المتقدمين قطع النظر عن وصفها بالمعارضة وقوله فرضنا اتامها أي بان قطع النظر عن الجواب الذي ذكر (قوله وهو لا يناقض الاحتياج) أي ولا يستلزم التقيض (قوله أول كونه معلوما) أي بطريق الكشف

احتاج الشكل الاول ين بالمعنى الاعم وقوله فان من علم الملازمة الخ يدل على ان احتياج القياس الاستثنائي المتصلين بالمعنى الاخص فالتشبيه في الين بالمعنى المشترك والحشى جعل الغرور فيها ين بالمعنى الاعم حيث قال في الاول يمكن في الجزم صور الطرفين وفي الثاني كافيا فيه تصور القياس الى قوله وتصور النتيجة وجعل قوله قدس

سره فان من علم الملازمة الى قوله علم وجود اللازم بيانا للانتاج لا لكونه بيانا واما ذكره مع انه لا دخل له في وصلاهما بدهاية انتاج الاستثنائي لان العلم بالانتاج اتما يكون أو لا اذا كان مطابقا للواقع فليان تحقق الانتاج مدخل في كونه حكما أو لا (قوله ولم نجعل الخ) أي جعلت هذا المباحث من المنطق ولم نجعل من مباديه أي مقدماته البيئة لا يصلها الى مسايله فاندفع ما قاله الصام (قوله ولا من الحدسيات) ومعلوم أنها ليست من التجريبات ولا التواترات (قوله بطريق جزئي بديهي) وان كانت القاعدة الكلية اندرج فيها هذا الطريق نظرية لانه من المنطق النظري لكونها بعض قوانين الاكتساب (قوله كما مر) أي في قوله ويرد عليه انه يجوز أن يكون الخ (قوله وقد ذكره) لعل الضمير لثبات المذكور (قوله بضم الميم) من أقام الرابي قال لانه عمل اقامة الدليل (قوله فاحتاج الخ) لانه

جملتهن يعني بنصب فيحتاج لكونه على صيغة المجهول وتأويل قول (١٤٩) التشر والمعارضة لا تعدل الخ (قوله

واذا لم يكن حاصله فيه) لزوم الدور أو التسلسل على حصوله لبطان أنه بدسي بضم الاستماع من تلمه (قوله لا تنتج في القياس الاستثنائي) لان انتاج الاستثنائي مبني على ثبوت الملازمة ولا تلازم في الاختاقات اما غير الاستثنائي فتنتج فيه الاختاق لا منه مبني على وضعا وحاصل القياس مثال لو كان محتاجا اليه لكان بدسيا أو كسبيا لكنه غير بدسي والا لاستثنى عن تلمه وغير كسبي والا لدار أو تسلسل (قوله فلا ينتج الخ) أي ليس انحصار المتعلق في البدسي والكسبي فرما للاحتياج اليه أو عدمه حتى يستلزم بطلانه بطلان الاحتياج على التمين أو عدمه كذلك (قوله بان قال) أي بعد ثبوت انتفائه في نفسه (قوله وما قيل في الجواب) أي جواب قوله قبل ان انتفائه الخ والمجيب الصام (قوله على نقي صفة خصوصية) متعلق بإقامة ما يدل وما يدل على نقي الوجود هو ابطال البداهة والكسبية والصفة المخصوصة هي عدم الاحتياج اليه (قوله والمقصود بهذا الخ) أي مقصود السيد بقوله ورد الخ ليس انتفائه

وكلاهما باطل أما الاول فلا لأنه يلزم الاستماع من تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فلزوم الدور أو التسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نقي الاحتياج الى المطلق نفسه وحيث يتوجب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بدسيا أو كسبيا يدل على انتفائه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه أو غير محتاج اليه اذ يصح أن يقال ليس المطلق بالاحتياج اليه والا لكان اما بدسيا أو كسبيا وكلاهما باطل فوجب أن يكون محتاجا اليه فظهر أن هذه شبهة يتكسبها في نقي هذا المراساة احتيج اليه أولا ينتج • ولنا أيضا ان قولنا في تقرير المعارضة المتعلق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المتعلق أما الاول فلا أنه لو لم يكن كسبيا لكان بدسيا وهو باطل والا لاستثنى عن تعلمه أي في نفسه بأن قطع النظر عما يرد على مقدماتها لان حيث أنها معارضة فلا ينافي قوله لا يصلح للمعارضة (قوله يدل على انتفائه في نفسه) لان المتعلق سواء كان عبارة عن المسائل أو التصديقات بها لا وجود له الا في الذهن واذا لم يكن حاصله فيه فيكون متنفيا في نفسه فانهض ما قيل هذا غير سلم لجواز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون متمتع بالحصول فلا يتصف باحدهما أصلا (قوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه) لا اثباتا ولا نفيًا فتكون قضية الملازمة أعني لو كان محتاجا اليه لكان بدسيا أو كسبيا اختاقية والاختاقية لا تنتج في القياس الاستثنائي (قوله اذ يصح الخ) دليل قوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه يعني كما يصح كون المتعلق غير محتاج اليه مقدما لكونه بدسيا أو نظريا يصح كون المتعلق محتاجا اليه مقدما له فلا يكون كونه بدسيا أو نظريا لازما لشيء منهما بخصوصه بل لوجود المتعلق في نفسه سواء كان محتاجا اليه أولا فلا ينتج استثناءه قبض التالي قبض أحد القديمين على التمين قبل ان انتفائه في نفسه يستلزم عدم الاحتياج اليه فلا يصح قوله لا تعلق له بكونه محتاجا اليه لانه حصل له التعلق بالواسطة بان يقال المتعلق لا يحتاج اليه اذ لو كان محتاجا اليه لكان موجودا ولو كان موجودا لكان اما بدسيا أو كسبيا وكلاهما باطل والجواب أنا لان لم أنه لو كان محتاجا اليه لكان موجودا لجواز الاحتياج اليه مع انتفائه في نفسه فثبت عدم وجود ما لاجله يحتاج اليه أعني التمييز بين الافكار الصحيحة والفاسدة يدل على ذلك ما سبقه من قوله ويمكن ان يقال لما بين الى آخره حيث تردد بعد ثبوت الاحتياج اليه في كونه بدسيا أو نظريا متمتع بالتحصيل وما قيل في الجواب ان الغفلة لا يكتفون بإقامة ما يدل على نقي وجود الشيء على نقي صفة خصوصية والمقصود بعد هذا الحمل واستبعاد قصد المعارض ذلك فليس بشيء أما اولافلان الكتب مشحونة بالاستدلال بنقي وجود الشيء على نقي صفة خصوصية اذا كانت ذلك التي مقصودا كاستدلالهم بلزوم نقي وجود الواجب على نقي زيادة وجوده واستدلالهم على عدم زيادة الوجود مطلقا بعينه كونه موجودا وأمثال ذلك كثير لمن تتبع الكتب الكلامية والحكمية وأما ثانيا فلان المقصود دفع ما ذكره الناصر من أنه لا يصلح للمعارضة وكونه مستبعدا لا يضره (قوله المتعلق الخ) تقريره اذا عرضت على قوانين الاستدلال أنه لو افترض الى المتعلق لزوم الدور أو التسلسل والتالي باطل يان الملازمة أنه كسبي وكل كسبي يحتاج في تحصيله الى قانون هو أيضا كسبي لكونه من المتعلق فيدور أو يتسلسل يان الضمري أنه لو لم يكن كسبيا لكان بدسيا وهو باطل والا لاستثنى عن تعلمه وهذا التقرير أورده العلامة التفناني في شرحه فرسالة (قوله المحتاجة الى المتعلق) أي على هذا الحمل بل بعده ويكتفي فيه ان الغفلة الخ (قوله مطلقا) أي في الواجب وغيره وقوله بعدم كونه أي الوجود موجودا (قوله أورده

المحقق) أي دفا لما قاله الشرح من ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح لما ذكره (قوله اذ كان المناسب حينئذ أن يقدم المصنف ذكر نفي النظري) لا (١٥٠) الأهم لما ذكره (قوله كما هو المتبادر من عبارة) أي المصنف حيث قال ولا

نظريا والادار أو تسلسل وغير المتبادر ان يكون مرجع الضمير الا ككتاب مطلقا (قوله لا بالتحقيق المستفاد الخ) حتى يكون عذرا في تركه التقرير المستفاد من شرح المطالع (قوله عن جميع التقارير) أي عن تركها وانما العذر ما ذكره السيد بقوله ولم يلتفت الخ (قوله أيضا) الاول تركه وليس في عبارة العصام (قوله روي) مناه الوجه فراروي الى الوجه كردن جمل والمعني جمل الوجه الى الوجه وقوله كسى را كسى مناه

وأما الثاني فلأنه لو احتجج إليه مع كونه كسبا لزم الدور أو التسلسل ولم يلتفت الشارح الى هذا التقرير اذ كان المناسب حينئذ أن يقدم المصنف ذكر النظري وأن يشير الى لزوم الدور أو التسلسل في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق لان يقتصر على لزومها في تحصيله في نفسه • ويمكن أن يقال لما بين المصنف الاحتياج الى المنطق نفسه اراد ان يبين أن حاله ما ذاهل هو بدعي بجميع اجزائه حتى يستني عن تدوينه في الكتب أو هو كسبي بجميع اجزائه حتى يتمتع تحصيله فضلا عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر أن المنطق ليس مما يستني عن تدوينه ولا مما يتمتع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه فوجب ان يدون في الكتب • ولم يلتفت الشارح أيضا الى هذا التوجيه لان المشهور في كتب الفن ابراد المعارضة في هذا الموضع لنفي الاحتياج اليه (قوله لاها

المقابلة على سبيل الممانعة) أقول يعني ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مانع للاول في ثبوت زعم المستدل فان المعارض لا يسترف بالاحتياج الى المنطق (قوله ولم يلتفت الشارح) اشار به الى أنه معلوم للشارح حيث ذكره في شرح المطالع الا أنه لم يلتفت اليه هنا لعدم المناسبة للمتن اذ كان المناسب حينئذ تقديم ذكر نفي النظري لانه الذي جعله المعارض ملزوما للدور أو التسلسل المستلزم لعدم الاحتياج وأما نفي البداعة فالخمس معترفه لاثباته النظرية فالجواب غير محتاج اليه انما ذكره للاشارة الى المعارضة فالتناسب تأخير قوله وان يشير الخ ليكون اشارة الى التقرير المذكور (قوله لا ان يقتصر الى آخره) كما هو المتبادر من عبارته (قوله ابراد المعارضة) أي مطلقا لا بالتقرير المستفاد من ظاهر عبارة المتن كما وهم لان التقرير المذكور في شرح المطالع لهذه المعارضة غير هذا التقرير فا قبل ان هذا اعتذار عن جميع التقارير المذكورة أيضا وهم (قوله مقابلة الدليل بالدليل) في التاج المقابلة روى فرا روى كردن والممانعة كسى را از جيزى واداشتن والباء في بالدليل للتعدي وروى وكردن دليل مستدل را دليل ديكركه بازدارنده است دليل مستدل را از ثبوت مقتضاي أو وهو بينه ما قبل المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه المستدل فا توهم من اختلاف المنين وجعل احدهما تعريفا مبنيا على المسامحة ليس شيء وكذا ما قبل المعارضة في الاصطلاح دليل يدل على قضيض المدعى لان قولهم عورض وبارض ومعارض شاهد على كونها في الاصطلاح بالمعني الصدري وان كان قد تطلق على الدليل

من وأو بعد مقتضاي ضمير مرجعه دليل المستدل كذا قيل فخر (قوله من اختلاف المنين) أي (أقول) المقابلة على سبيل الممانعة واقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه المستدل وقال ذلك التوهم ان المعني الاول لازم للمعني الثاني

(قوله لايجز عند العقل) أي تميزا تاما فلا يراد أن يقال أنه تميز بالرمز وبالفأية فكيف يقول لايجز إلا بالموضوع والحاصل أنه متى حصل العلم بالموضوع حصل لنا العلم التام بالعلم سواء سبق ذكر الفأية أم لا علم الرسم أم لا (قوله لا يبعد العلم بموضوعه) أي لا يبعد التصديق بموضوعية الموضوع (قوله ولما كان الخ) حاصل ما يتبادر من كلام الشارح أنه لا يمكن تصور موضوع المتعلق إلا إذا تصورنا موضوع العلم لأن موضوع المتعلق خاص وموضوع العلم عام وتصور الخاص لا يمكن إلا بصد تصور العام واعترض عليه بأنه لا يكون تصور الخاص متوقفا على تصور العام إلا إذا كان القصد تصور الخاص بالكلية ولا بد أن يكون العلم ذاتيا للخاص كما في الإنسان والحيوان وظاهر أن ما هنا ليس كذلك (١٥٩) لأن المراد هنا تصور ما يصدق

عليه موضوع المتعلق من كونه المعلومات التصورية والتصديقية فكيف يقول أن تصور الخاص مسبق بتصور العام وأجيب بأن التصديق بموضوعية الموضوع الذي هو المقصود لما كان خاصا وهو فرع عن تصور الموضوع الذي هو عام كان لا بد من تصور مطلق الموضوع أولا فالوجوب حيث تدمن حقيقة أخرى وإذا كان كذلك فقول الشارح والعلم بالخاص أي والتصديق بالخاص (وقوله مسبق بالعلم بالعام) أي بتصور الأمر العام

لا عنه (قوله حتى لا يصح) لحصوله بمعرفة الرمز والفأية (قوله للعلم في نفسه) وهو التميز بالموضوع بخلاف التمييز بالرمز

(أقول) قد سمت أن العلم لايجز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه * ولما كان موضوع المتعلق أخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام

مقتضاه وما ذكرتم ليس كذلك (قوله لايجز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه) أي لايجز عند العقل تميزا تاما ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم إلا بعد العلم بأن موضوعه ما ذا أعني التصديق بأن الشيء الفلاني مثلا موضوع لهذا العلم كما أشرنا إليه سابقا (قوله ولما كان موضوع المتعلق أخص من مطلق الموضوع)

على المسامحة (قوله لايجز عنده تميزا تاما الخ) أي ليس المقصود حصر مطلق التميز حتى لا يصح بل التميز التام أي التميز الذي هو العلم في نفسه واعتبر في جعله علما على حدة منفردا عن علم آخر وكذا المراد من زيادة البصيرة زيادتها في حد ذاتها وليس المراد بالتميز التام التميز الأول والزيادة على البصيرة السابقة إذ لا يلزم سبق شيء مما يوجب التميز على العلم بالموضوع وما قيل أنه يجب تميزا تاما باعتبار الترتيب الذي اعتبره المصنف في مقدمات الشروع وأنه كالجزء الأخير من الملة التامة فما لا يخلو به عاقل لأن الكلام في تمايز العلوم مطلقا (قوله أعني التصديق الخ) يعني أن المراد بقوله أن موضوعه ما ذا ما يقع في جواب هذا السؤال إذ ليس الاستفهام المذكور موجبا لتمييز (قوله كما أشرنا إليه) في بيان قول الشارح فلان تمايز العلوم بمحسب تمايز الموضوعات حيث قال وذلك لأن المقصود من العلوم الخ وقد حمل بعض الناظرين الإشارة إلى ما ذكره قدس سره من أن التميز يحصل بتصور العلم ببنائه ولعله كان في نيتنا لما أشرنا إليه بالألم فجعله تمليلا لتقييد التميز بالتام وهو سهو لأن حصول التميز بغير الموضوع في الجملة يفتقر إلى بيان ثم اعترض بأن تصور العلم بالفأية لايجز به مسأله عن مسائل العلوم الأخر لجواز اشتراك العلمين في المسائل والاختلاف بحجة البحث ففأية العلم بالفأية أن يعلم أن هذه المسألة من علم كذا ولا يلزم أن لا يكون من علم آخر إذ لما مدخل في غاية كل منهما فقول الشارح إذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسأله أجمالا الخ لا ينافي ما ذكره هنا من أن العلم لايجز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه حتى يحتاج

والفأية فانه تميز له باعتبار أمر خارج عنه (قوله باعتبار الترتيب) وهو تقدم المعرفة بالرسم ثم بالفأية ثم بالموضوع (قوله مطلقا) أي تمايزها في ذاتها بقطع النظر عما اعتبره المصنف أو غيره لأن ما اعتبروه إنما هو في كون الشروع على بصيرة وما هنا في التميز الراجع لذات العلم بقطع النظر عن الشروع (قوله لجواز اشتراك العلمين) في المسائل وذلك كسئلة أن الفلك كروي فإن انظر فيها في الطبيعة من جهة أنه له مبدأ الحركة والسكون بالذات وفي علم النجوم من جهة أنه له كواكبا وأحرارا لا تلتحق الكم فالاول نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بسيطة أي لا يختلف مقتضاها وكل ما لا يختلف مقتضى طبيعته لا يكون الا كرويا والثاني نظره من جهة ماهو كونه له أحوال تلتحق لكم من الأوضاع والنسب ويستدل عليه من جهة حدوث الحالات عند الطلوع والغروب ونساي الأبعاد في كل وقت وتلك الحالة لا تصور إلا عند الكروية (قوله إذ لما مدخل في غاية كل منها) بأن يترتب عليها كل

(وقوله وجب أولاً تعريف مطلق موضوع العلم) أي تصور مطلق الموضوع (وقوله حتى يحصل معرفة موضوع علم المطلق) أي حتى يحصل التصديق بموضوعية موضوع المطلق وإذا زلت الأشار على هذا التزيل اندفع الاعتراض الذي علمته فظهر من هذا أن كلام الشارح يمكن أن ينزل على مقاله السيد من قوله والحق الخ (قوله ما بحث في ذلك العلم) إنما عدل الشارح عن عبارة المصنف وهي موضوع كل علم ما بحث فيه الخ إشارة إلى أن الضمير في قول المصنف موضوع كل علم ما بحث فيه راجع إلى كل واحد من حيث قننه لأنه راجع لكل علم لأن موضوع العلم الواحد لا يبحث عن كل علم فيه (قوله عن عوارضه الفاتية) المراد بالبحث عن العوارض الحكم على الموضوع أو على أنواعه أو على عوارضه مثلاً موضوع التحولات الكلمات العربية لأنه يحكم عليها فتقول الكلمة اسم أو فعل أو حرف وتارة يحكم على أبوابها فتقول الاسم مربب الاسم مبنى الفصل مربب الخ فالمراد بالأنواع الجزئيات (٢٥٢) لذلك الموضوع وتارة يحكم على عوارضه مثل قولك الإعراب يلحق أو آخر

وجب أولاً تعريف مطلق موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع علم المطلق فموضوع كل علم ما بحث في ذلك العلم عن عوارضه الفاتية كبدن الإنسان لم الطلب فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض

الكلمة فأوآخر الكلمة عارض لها لا جزئي لها ولا نفسا وبسبب السلام في هذا آخر الكتاب (قوله كبدن الإنسان لم الطلب) أي بالنسبة لم الطلب (قوله فانه يبحث فيه عن أحواله) المراد بالبحث عن أحواله أن نحمل العوارض عليه مع حيث الصحة والمرض والمراد بالبحث عن أحوال البدن حل تلك الأحوال على البدن وقينبهذه المألوفة للاحتراز عن حالة الحدوث وعن كونه جسمًا مثلاً فان البدن له أحوال كثيرة وظاهره أن الأحوال المحمولة على البدن غير الصحة والمرض وليس

أقول هذا كلام القوم ويتبادر منه إلى الفهم أن المقصود تصور الموضوع فذلك اعترض عليه بأن العلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام إذا اجتمع هناك شيان أحدهما أن يكون العلم بالخاص علماً به بالكنه وتامهما أن يكون العام ذاتياً للخاص وكلاهما ممنوع في صورة النزاع • وأجيب عن ذلك بأن الخاص هنا أعني موضوع المطلق مقيد بالعام أعني موضوع العلم المطلق ولا يتصور معرفة المقيد إلا بعد معرفة المطلق وانضمامه إلى ما قيد به ورد هذا الجواب بأن المطلوب هنا ليس بتصور مفهوم إلى الاعتدال بأن زيادة التميز لا يحصل إلا بعد العلم بالموضوع (أقول) تميز العلم حاصل بالعلم بالغاية وأما تميز كل مسألة عن مسائل العلوم الأخر فلا يحصل بالعلم بالموضوع أيضاً لجواز اشتراك العلمين في الموضوع والاختلاف بمجهة البحث على ما قالوا (قوله هذا كلام القوم) وليس يبرضى للشارح حيث علم في شرح المطالع تقديم تعريف الموضوع المطلق بما ذكره قدس سره بقوله بل الحق أنه لما كان المقصود إلى آخره (قوله ويتبادر منه الخ) حيث نسب الغشوص والعموم إلى المفهومات التصورية (قوله فذلك) أي لما يتبادر إلى الفهم (قوله علماً به بالكنه) أي بتفصيل أجزائه وأما فسرنا بذلك لأن العلم بالكنه قد يطلق على حصول الشيء في الذهن بنسبه لأبامر صادق عليه (قوله ذاتياً للخاص) أي داخلها في ما بحثه سواء كان محمولاً أولاً (قوله وكلاهما ممنوع) أي لأننا أن مقدمة الشروع تصور موضوع المطلق بالكنه ولا نسلم أن مطلق الموضوع جزء منه لا بد لكل منهما من دليل (قوله إن الخاص هنا أعني موضوع المطلق مقيد) يعني أن

كذلك ويمكن الجواب بأن قوله من حيث الصحة أي من حيث قبول الصحة الخ فالذي أخذ قيدا للقبول والمحمول على وكل كلمة

من الفاتيتين المختلفتين (قوله إلى الاعتدال) أي الذي ذكره السيد (قوله تميز العلم الخ) أي لعدم اشتراك علمين في غاية واحدة (وقوله أيضاً) أي كما لا يحصل بالعلم بالغاية لجواز ترتيب الفاتيتين كما سبق (قوله والاختلاف بمجهة البحث) فالمراد في تميز المسائل عن مسائل علوم آخر على تلك الجهة فتمتير الحيثية في كل موضوع على أنها علة للبحث عن أعراضه أو قيدا للموضوع في نظر الباحث كذا في حواشي الزاهد على دوام التهذيب (قوله إلى المفهومات التصورية) لأن مفهوم موضوع المطلق ومفهوم مطلق الموضوع تصوريان (قوله لأن العلم بالكنه قد يطلق الخ) أي وكلاهما في أن العلم بالخاص الذي هو الكسك يستلزم العلم بالعام الذي هو الجزاء والعلم بالكنه بمعنى الثاني لا يلزمه أن يكون للمعلوم جزءاً لاحتلال كونه بسيطاً (قوله سواء كان محمولاً) بأن كان جزءاً ذهبياً أولاً بأن كان خارجياً (قوله بالكنه) بل يكفي بالخاصة أو العرض العام (قوله ولا نسلم أن مطلق الموضوع جزء منه) لأن موضوع

البدن نفس الصحة فلا اشكال أو ان المحمول نفس المشتق من الصحة والمرض (١٥٣) كصحيح ومريض (قوله

وكالكلمة لم النحو

هذا هو المشهور وقيل

ان موضوعه نفس الكلمة

لاجزئيتها وهذا ثابت في

بعض النسخ بدل الكلمات

(قوله من حيث الاعراب

والبناء) فيه ما تقدم والمراد

بالبحث عن الكلمات

حمل الاخوال عليها وبأنى

أيضا الإبطال والجواب

المنطق المعلومات التصورية

والتصديقية * ومطلق

الموضوع وصف لها وذلك

المعلومات موصوفة بالموضوع

والوصف خارج عن الموصوف

فلا يكون الموصوف ذاتيا

له (قوله ان الخاص هنا

مفيد) أي الواقعاته مفيد

فيصدق عليه مفهوم الخاص

والمفيد (وقوله وان

المراد) أي بلفظ الخاص

(قوله نحت قوله فذلك)

فيكون الجميع مبنى

الاعتراض والمقصود من

هذا رد انه كان يكفي في

الرد نتي انه مفيد والباقي

مستدرك (قوله في البرهان)

أي على ان موضوعه

المعلومات التصورية

والتصديقية (قوله

وكالكلمة لم النحو فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء * والموارض الفأية

موضوع المنطق حتى يصح توقفه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ماصدق عليه

مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصديقية وليس ذلك مقيدا فسط ما ذكرتم بل

الحق أنه لما كان المقصود التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع للمنطق وذلك لا يمكن الا بعد

معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محمولا في هذا التصديق فسر أولا والحاصل ان المطلوب في هذا

المقام لو كان تصور ماصدق عليه مفهوم موضوع المنطق لم يحتاج الى معرفة مفهوم الموضوع أصلا

لانه عارض له لاذناني له وأما اذا كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتيج

الخاص هنا مفيد والعالم مطلق وان المراد بالخاص هنا المفيد وبالعالم المطلق على التجوز ولا شك

في ان معرفة المفيد من حيث انه مفيد مسبق بمعرفة المطلق لتحقيق الشرطين المذكورين (قوله

حتى يصح الخ) أي حتى يكون مقيدا فيصح توقفه على معرفته الخ (قوله بل المطلوب الخ)

لانها مقدمة الشروع اذ بها يتميز العلم عما عداه لا يتصور مفهوم موضوع المنطق (قوله وليس

ذلك مقيدا) بل ما يصدق عليه المفيد ولما كان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع وفي

الجواب تسليمه لكنه اراد بالخاص والعالم المفيد والمطلق وفي الرد التصريح بذلك الا ان المراد

تصور ما يصدق عليه المفيد جدل قدس سره كلها تحت قوله فذلك وعطف البعض على البعض

(قوله بل الحق) اضراب عما يفهم من قوله فسط ما ذكرتم أي فسط ما ذكرتم من جواب

الاعتراض وبقي الاعتراض فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقا بل الحق ان يقال وجه إيراد

تصرف مطلق الموضوع انه لما كان المقصود من قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشروع التصديق

بأن الشيء الفلاني الخ وهذا الحق ما يمكن حمل كلام القوم عليه بأن يكون المراد بقوله الا بعد العلم

بموضوعه التصديق به موضوع العلم فلا بد في المنطق من التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع

المنطق ولما كان موضوع المنطق الذي هو محمول في هذا التصديق لكونه مقيدا اخص من مطلق

الموضوع والعلم بالمفيد من حيث انه مفيد مسبق بالعالم بالمطلق لانه المطلق مع المفيد وجب أولا

أي قبل الشروع في البرهان تصرف مطلق الموضوع فللاشارة الى ذلك التأويل خص قدس سره

الاعتراض بما يتبادر منه (قوله والحاصل) أي حاصل قوله بل الحق واذا به أمرين أحدهما انه

ثبت كون المتبادر من كلامهم غير حق ليصح الاضراب فان اللازم مما سبق بناء الاعتراض على دليله

ولا يلزم من عدم تمام الدليل ان لا يكون المدعي حقا والثاني ان ما سبق من كون الموضوع محمولا

في التصديق المذكور إنما هو بطريق التمثيل ولا يتعين ذلك (قوله في هذا المقام) أي في مقام ان

العلم بموضوع المنطق مسبق بالعلم بمطلق الموضوع (قوله أصلا) سواء كان ذلك التصور بالكنه

أو بالوجه (قوله لانه عارض له) اذ وصف الموضوعية إنما عرض له بعد تدوين المنطق والبحث

عن أحواله فيه

(٣٠ شروح الشمسية) فللاشارة الخ) اندفع بهذا ما اطال به قره داود فانظرو (قوله أي في مقام ان العلم الخ)

لامقام بيان مقدمات الشروع كما قيل

(قوله لا) أي لامر هو هو الضمير الأول للشيء والثاني لما ويصح العكس أي يلحق الشيء لأجل أمر ذلك الامر هو ذلك الشيء أولئك الشيء هو ذلك الامر والاقرب الاول اذ ليس فيه الاصل واحد بخلاف الثاني فيه فصلان (قوله أي لذاته) توضيح لما قبله أي لا لأجل امر آخر (قوله كالتعجب اللاحق لذات الانسان الخ) هذا مما يقوى ما تقدم من البحث من ان العوارض قد تلحق الشيء لذاته خلافا لما قدمه الشارح ثم ان التعجب يطلق على الحالة التي تحدث للانسان بسبب الامور الخفية وعلى ادراك الامور القريبة الخفية السبب وهذا هو المراد هنا (قوله كالتعجب) أي كالمشقة منه لانه هو الذي يحمل على الانسان (قوله كالحركة بالارادة الخ) ظاهر ان الحركة بالارادة تفرس بالاصالة لمحيوان وبالبيع للانسان مع ان الحيوان هو الجسم الثامي المتحرك بالارادة فظاهر هذا انها ذاتية واوجب بان هذا بناء على قول من يقول ان الحركة بالارادة خارجة عن الحيوان فالحيوان جسم تام فقط وأما متحرك بالارادة خاصة له فقد نزع من غيره بالعوارض لا بالذاتيات لما يلزم عليه من ان الماهية لها فصلان واوجب أيضا بان العارض الحركة بالفعل والتي من الذاتيات الحركة بالقوة (قوله أي تعريف مفهوم مطلق (١٥٤) الموضوع) أي مطلقه عن التقييد يعلم دون علم اذ لا دخل له في الموقوف عليه كما لا دخل لمطلق

هي التي تلحق الشيء. لا هو هو أي لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان أو تلحق الشيء لمجزئه (كالحركة) الى بيان مفهومه سواء جمل في التصديق موضوع أو قيل موضوع المطلق هو هذا أو جمل محمولا وقيل هذا موضوع المطلق (قوله تلحق الشيء لا هو هو) أقول لفظة ما موصولة وأحد الضميرين راجع الى ما - والأخر الى الشيء أي تلحق الشيء للامر الذي هو أي ذلك الامر هو أي ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته (قوله كالتعجب اللاحق لذات الانسان) أقول فان قلت العارض للشيء ما يكون (قوله الى بيان مفهومه) أي تعريف مفهوم مطلق الموضوع (قوله سواء جمل الى آخره) لكونه مأخوذا في التصديق وصفا ضوئيا أو محمولا (قال يبحث فيه عن عوارضه الثانية) أي عمل عليه أو على أنواعه أو على أعراضه الذاتية أو على أنواعها على ما سبق في الخاتمة (قال عن عوارضه) أي جميع عوارضه بمعنى أي عارض له ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل يبحث عنه فلا يرد النقص على تعريف الموضوع بالمساوي له على ما توهم (قوله موصولة) لان الشيء الذي لاجله الحقوق متين في نفسه (قوله وأحد الضميرين الخ) من غير تعيين لان الاتحاد حاصل من الجانبين واختار في التفسير رجوع الاول الى ما قبله منه (قوله وحاصله الخ) لان المراد بالاتحاد في المفهوم فقوله لجزء عطف على لا هو هو • ولو أريد الاتحاد في الصدق بدخل فيه ما يلحق لجزئه أو لا يساويه فيكون حينئذ قوله أو لجزئه عطفًا على لذاته (قال فموضوع كل علم) الظاهر ان قول موضوع علم زاد لفظ كل للتعميم على ان التعريف لا اختصاص له بموضوع علم دون علم (قال

مفهوم الموضوع أي ماهية الموضوع مطلقا اذ ليست موضوعة للشيء من العلوم بل ما حدثت هي عليه فذا قال الشارح فموضوع كل علم الخ ولم يقل فموضوع العلم ما يبحث فيه الخ (قوله لكونه مأخوذا الخ) جملته في التصديق هو اخذه فيه وصفا ضوئيا أو اخذه فيه محمولا وحينئذ لا حاجة الى جمل التصديق بمعنى المصدق به كما قيل (قوله عن عوارضه) المراد بالعرض الخارج المحمول وبالذاتي ما منشا الذات على أحد الوجوه الثلاثة التي ذكرها

الشارح (قوله أي يحمل عليه) كقولهم في النحو الكلمة أما معربة أو مبنية أو على أنواعه كقولهم فيه الحروف كلها مبنية أو على أعراضه الذاتية كقولهم الاعراب أما تقديرية أو لفظية أو على أنواعها كقولهم الاعراب اللفظية رفع أو نصب كذا قيل (قوله بمعنى أي عارض) يريد ان الاضافة ابطلت معنى الجملة كاللام فلا يرد موضوع العلم الذي يبحث فيه عن عرض ذاتي واحد له فقط لو فرض وجود موضوع كذلك (قوله يستخرج من القوة الى الفعل) أي بالطريق الذي ذكره صاحبنا قدس سره فلا بد ان يكون مجعولا عنه من حيث انه عرض للموضوع العلم لا من حيث انه عرض لما يساويه فلا يرد النقص بالمساوي للموضوع بان يكون عرض العرض للموضوع بعد عروضة لا يساويه فان هذا العرض يعدم من أحوال الموضوع للأنباط ينه وين ما يساويه فلا يبحث عنه في العلم من حيث انه عارض للمساوي لان المساوي ليس موضوعا للقاعدة الكلية المتضمنة لحكم الفرع الذي هو جزئي من جزئيات موضوعها وانما موضوعها موضوع العلم أو نوعه أو عارضه الذاتي أو نوعه فتدبر (قول الشرح من حيث الصحة) أي من حيث قبولها لان المرض هو الصحة (قوله لا التي الخ) رد لما قيل لا يظهر وجه اختيار الموصولة على الوصفية (قوله متين) وهو نفس الشيء (قوله من غير تعيين) رد لما قيل لا يقترب للتعارف اجماعا فالتعميم أو لا نظرا للامكان (قوله فيكون حينئذ الخ) أي ويكون كله تفصيلا لا يلحق الشيء لا هو هو

(قوله من حيث انطباقها لامن حيث هي في ذاتها) وهذا يقتضي ان القضية الطبيعية كالجوان جنس والانسان نوع ليست من العلم قال الزاهد. المرض الذاتي يمكن ان يختص بطبيعة المروض من حيث هي ولا يتجاوز الى الافراد لكن هذا القسم لا يبحث عنه لان المسائل هي القضايا المتعارفة وهي التي الحكم فيها على الطبيعة من حيث انطباقها على الافراد وما ليس الحكم فيه الا على الطبيعة فقط ليس من مسائل العلم (قوله اما لذاته) بان يكون عروضة لذات بلا واسطة وقوله لجزئه الاعم كملحوق التعبز للانسان لكونه جسيما وقوله أو المساوي أي جزئه المساوي كملحوق التكلم للانسان لكونه ناطقا وقوله أولها خارج المساوي كملحوق التعجب للانسان بواسطة ادراك الامور المستترة . وفي الاخر لشيء بواسطة الخارج غير المساوي وبواسطة المباني وذكرها الشرح (قوله أو من أحوال مقومه) وذلك المقوم هو الجزء المساوي كالتاثل بالنسبة الى الانسان فاذا حمل على الانسان عرض ذاتي باعتبار الناطق كالتكلم مثلا كان التكلم محتصا بالانسان باعتبار أنه من آثار مقومه أي ماهو داخل في قوامه وحقيقته وهو الناطق الذي هو جزء مساو بواسطة حمل التكلم على الانسان (قوله على الاطلاق) أي بدون قيد بكونه مع مقابله (قوله أومع مقابله) ظهر في حال القراءة معها وهو معني قول الدواني في حاشية التهذيب (١٥٥) أن المتبر في المرض الذاتي

شوله لجميع افراد الموضوع اما على الافراد أو على سبيل التقابل فكل من محمولات المسائل مع مقابلاتها اعني محمولات المسائل الأخر شامل لجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضاً ذاتياً له مثال شمول المرض الذاتي على سبيل الافراد كل جسم متعيز ومثاله على سبيل التقابل كل جسم اما متعيز الخرق أو يمكن الخرق فانه مامن جسم الا وهو منتصف باحد هذين الوصفين وما

في ذلك العلم (أشار في ان الضمير في عبارة المص راجع الى علم بشرط معلومته بانساب الموضوع اليه سابقا فلا يرد انه لا يصح ارجاع الضمير الى كل ولا الى علم كما مر في تعريف الترتيب . ولك ان ترجع الضمير الى علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمير كأنه فين موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي علم كان (قال عن عوارضه الذاتية) تفصيل الكلام ان كمال الانسان معرفته أعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق بأحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة • ولما كانت معرفتها بخصوصها متشذرة مع عدم افادتها كالأمتدا به لتبهرها وتبدلها أخذوا المفهومات الكلية الصلادة عليها ذاتية كانت أو عرضية وبمخو عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ليند عليها بوجه كلي علما بقايا أهد الدهر • ولما كانت أحوالها متكررة وضبطها منتشرة مختلفة متسرا اعتبروا الاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها منفردة بالذون وعموا الاحوال الذاتية وفروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم اما لذاته أو لجزئه الاعم أو المساوي فان لما احتصاصا بالشيء من حيث كونه من أحوال نفسه أو مقومه أو للخارج المساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على الاطلاق أو مع مقابله مقابلة التضاد أو السدم والملسكة دون مقابلة السلب والایجاب اذ المتقابلان قابل الایجاب والسلب لا اختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم ضبطاً للانتشار بقدر الامكان فآبثوا الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع (والشاملة)

جاء هذا العموم الا من قابل امتناع الخرق لامكانه اه وبهذا ينضج كلام المحتفي قدبره وقد مثل الشيخ الرئيس في الشفاء للمرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانحناء والزوجية والفردية فالتقابل بين الاستقامة والانحناء من قبيل التضاد وبين الزوجية والفردية قابل السدم والملسكة والاولان يحملان على الخط وما يهدما على السدد ولا شك في شمول كلا القسمين للموضوع مع اعتبار التقابل لا أحدهما فقط قدبره لخرجه ع ط (قوله دون مقابلة الخ) أي لا يستر في الشمول قابل السلب والایجاب (قوله اذ المتقابلان قابل الایجاب والسلب الخ) مثلا الضحك وعدمه يعني الایجاب والسلب لا يختصان بالجوان اذ عدم الضحك يعني السلب البسيط صادق على الجوان أيضاً بخلاف عدمه عمان شأنه الضحك تدبر (قوله لا اختصاص الخ) أي فيكون من الاعراض القريبة لا يبحث عنها في العلم كما سيأتي (قوله ضبطاً للانتشار) مرتبط بقوله اعتبروا الاحوال الخ (قوله أو مع مقابله عطف على الاطلاق) أي أو شاملا له مع المقابل له قابل التضاد أو قابل السدم والملسكة فالشمول

(١) قوله (قوله أو مع مقابله الخ) حقه ان يكون قبل (قوله أو دون مقابله) ولكن الاصل كان هكذا والامر في

ذلك سهل فليتب

باعتبار اختصاص مجموع المتقابلين لا احدهما قط اذ لا شمول فيه كما أوضحناه بقلامش قال ابن سينا القصة الأولى للاعراض
 الذاتية قد تكون بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحني وكل عهد اما زوج واما فرد وقد تكون لتغير تقابل
 كقولنا ان من الحيوان سائح ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طائر قال الله تعالى في حاشية التهذيب موضوع العلم ما يبحث فيه
 عن اعراضه الذاتية أي يرجع البحث فيه اليها وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لقائه او لا يساويه على ما ذكره
 المتأخرون وذلك البحث اما بان يحمل موضوع العلم بينه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي
 في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي أو بان يحمل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم كل
 حيوان فله قوة النفس أو يثبت له ماهو عرض لآخر أهم منه بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم كما صرح به ناقد
 التزويل كقول الفقهاء كحل مسكر حرام أو يجصل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له
 او لا يلحق لآخر أهم بالشرط المذكور كقولهم كل متحرك بمحركين مستقيمين لابد وان يسكن بينهما قولهم ما يبحث
 عن اعراضه الذاتية يحمل مفصلة مذكروا اذ لا ريب في انه يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة بأنواع موضوع العلم كما صرح بل
 ما من علم الا يوجد فيه ذلك كما يظهر ان تتبع وقوله بشرط ان يتجاوز في العموم عن موضوع العلم أي لتلايكون المحمول بالتسبة
 الى موضوع العلم من الاعراض (١٥٦) القريبة وقوله كل مسكر حرام فان موضوع الفقه اتما هو اتصال المكلفين

وتناول المسكر نوع منها والشاملة مع مقابلها لانواعه واللاحقة للخارج المساوي لاعراضه الذاتية ثم ان تلك الاعراض الذاتية
 لما عوارض ذاتية شاملة على الإطلاق أو على التقابل فالتبوا النوازل الشاملة على الإطلاق لنفس
 الاعراض الذاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض وكذلك عوارض تلك النوازل
 وهذه النوازل في الحقيقة قيود للاعراض المثبتة للدووع أو لانواعه الا انها لكثرة مباحثها
 جسات بمحولات على الاعراض وهذا تفصيل ماقولنا ما قالوا من البحث عن الاعراض الذاتية ان يثبت تلك
 الاعراض لنفس الموضوع أو لانواعه أو لاعراضه الذاتية أو لانواعها أو اعراض أنواعها وبما
 ذكرنا اندفع ما قيل انه ما من علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بأنواعه فيكون بحثاً عن
 الاعراض القريبة للحوقا بواسطة أمر أخص كما يبحث في الطبيعي عن الاحوال المختصة بالمعادن والنبات
 والحيوان وذلك لان المبحوث عنه في الطبيعي ان الجسم اما ذو طيبة أو ذو نفس آلي أو غير آلي
 وهي من النوازل الذاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر والبلركات الثابتة وغير الثابتة كلها

وتناول المسكر نوع منها
 آتت له الحرمة باللاحقة
 لآخر أهم منه هو كونه
 متبعا وقوله كل متحرك
 بمحركين مستقيمين الخ
 كالحركة المطلقة نوع عرضي
 الموضوع الذاتي له والحركة
 المستقيمة نوع العرض
 الذاتي للموضوع (قوله)
 والشاملة الخ) أي وان

كانت هي بانية لنفس الموضوع ومنه يقال فيما بعده (قوله واللاحقة للخارج المساوي الخ)
 أي اللاحقة للموضوع لاجل الخارج المساوي آتيتها لاعراضه الذاتية وهي ذلك الخارج المساوي كالضاحك العارض
 للضحك بلا واسطة وللانسان بواسطة الضحك (قوله أو لاعراض انواعها) ترك اثبات تلك الاعراض لاعراض الاعراض
 الذاتية قال الزاهد ان مذكروا ليس بقيد بل المراد على ان لا يكون البحث خارجا عن موضوع العلم واعراضه
 الذاتية المنسوبة اليه (قوله وذلك لأن المبحوث عنه الخ) حاصله ان المبحوث عنه في الطبيعي هو عوارض موضوعه
 الشاملة على الإطلاق أو الشاملة لافراد على التزويد فهي على التزويد مثبته أولا للموضوع وثانيا لانواعه مثلا الجسم أحواله
 على التزويد اما ذو طيبة أو ذو نفس ثم يخص كل قسم بنوع وقولنا اما ذو طيبة أو ذو نفس من عوارض الجسم الذاتية
 فكل تقدير العرض الذاتي لموضوع العلم والمبحوث عنه في الحقيقة هو محمول العلم وهو الامر الناتج بين موضوعات
 المسائل قال الزاهد وفيه ان المفهوم المرد من الاحوال الاعتبارية وما يبحث عنه هو الاحوال الحقيقية ويلزم ان لا يكون
 محمولات المسائل مقصورة بالذات

(قوله بواسطة التعجب) أي اللاحق للذات والحق انه لا يبعد من الأعراض الذاتية الا ما خلق الذات أو العارض لها أو ما اللاحق لها بواسطة فلا فالصواب ابداله بالحق الشيء. لجزئه المساوي كالتكلم فانه عارض للإنسان بواسطة جزئه المساوي فنانطق فالمرض الذاتي على كل حال ثلاثة أقسام ولكن يبدل القسم الوسط من الشارح بما قلنا

(قوله تفصيل لهذه الموارض) راجع لأحوال أنواع الموضوع وقوله وقيد لها راجع لموارض الأعراض الذاتية وعوارض أنواعها وعوارض أعراضها (قوله انه يرجع البحث فيه اليها الى قوله أو يثبت تنوع المرض الخ) فجرد كون المبتدئ له نوعا للمرض الذاتي لموضوع العلم كاف في كون ذلك الموضوع موضوعا للعلم الذي وقع فيه ذلك (١٥٧) الابتناء فيزوم دخول علم كالحركة بالارادة اللاحقة للالسان بواسطة أنه حيوان أو تلحقه بواسطة أمر خارج عنه مساو له كالضلعك المارض للالسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك

محمولا عليه خارجا عنه والتعجب ليس محمولا على اللسان وأجيب بهم يتسارعون في البارات كثيرا فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والتعاقب والضلع والكتابة وغيرها ويريدون بها المحولات المشتقة منها وأعلم ان الموارض التي تلحق الأشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الأشياء واسطة في نبوتها لها بحسب نفس الامر * وأما العلم بنبوتها لها بحسب نفس الامر فربما يحتاج الى برهان (قوله كالحركة بالارادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان) أقول طريقة التأخير انهم يحملون

تفصيل لهذه الموارض وقيد لها ولاستصواب الفاضل المحقق الدواني هذا الاشكال قال منفي قولهم بحث عن عوارضه الذاتية انه يرجع البحث فيه اليها بان يثبت الأعراض الذاتية له أو يثبت تنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع أو لمرضه الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك أو يثبت له ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يخفى عليك انه يلزم حينئذ دخول العلم الجزئي في العلم الكلي كعلم الحركة المتحركة في علم الحركة وتوهم الحركة في علم الطبيعي لانه يبحث فيها عن الموارض الذاتية لتوهم الحركة أو الجسم الطبيعي أو لمرضه الذاتي أو تنوع عرضه الذاتي (قال الشارح من حيث الصحة والمرض) قيد للعرض المستفاد من إضافة أحواله وليس بآنا للأحوال فالمراد من حيث استمداد الصحة والمرض لانه يبحث عنها في الطب وقيد الحقيقة من تمة الموضوع لا يبحث عنه في العلم وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والبناء (قال كالتعجب) أي ادراك الامور القريبة الخفية السبب فانه لاحق للإنسان لذاته لجزئه أعني الناطق على ما هو لان التفرقة تقتضي الحدوث وهو من خواص المادة فيكون للحيوان أيضا دخل في عروضة وان أردبه الاضلال الذي يتبع ذلك الادراك فهو لاحق لمساويه فلذا وقع في الكتب مثالا لها (قوله ما يكون محمولا عليه) لان مسائل العلوم قضائية حالية ولذا فسر البحث بالمثل فعني ما يلحق الشيء ما يحمل على الشيء (قوله خارجا عنه) بناء على ان ثبوت الذاتي للشيء بعد العلم بكونه ذاتيا بين والمسئلة لا بد أن تكون نظرية (قوله يتسارعون الى آخره) لتنبه على ان المراد المفهوم لا ما يصدق عليه (قوله وأعلم الخ) دفع لما يسبق الى الوهم من اما اذا كان المرض الاول

من حيث هي لا من حيث العموم ولا من حيث الخصوص فلا يلحقها من حيث العموم أو الخصوص فهو عرض ذاتي لها من حيث هي وان كان عرضا غير بامان حيث العموم أو الخصوص متلازم موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث هو فلا يلحقه من حيث العموم كالتجليل ومن حيث الخصوص كالقوة اللازمة أعراض ذاتية لطبيعتها من حيث هي وان كانت أعراضا غيرية لطبيعتها العامة أو الخاصة فالعارض لا مرأخص ان اعتبر اتحاد ذلك الاخص مع المعرض ولو بالمرض فهو من الأعراض الذاتية وان اعتبر خصوصيته والاحوال المارضة له من حيث الخصوصية فهو من الأعراض القريبة اه لا يرد عليه ما أورده المحشي للاختلاف بالحقيقة فليأمل (قوله ولذا فسر البحث بالمثل) أي لكون قضائية العلوم الواقعة فيها البحث قضائية حالية فسر البحث في تعريف الموضوع بما يبحث في المعرض عوارضه بالمثل لان البحث في العلم هو البحث في قضائيه (قوله فعني ما يلحق الشيء ما يحمل على الشيء) أي لا ما يعرض للشيء لان بين المحمول والعارض عموما وخصوصا

(قوله انه الموارض ستة) جمل (١٥٨) الموارض ستة باعتبار القسمة الثانوية لا الاولى ولا الثانية لان الاولى قول فيها

ان الموارض ستة لان ما يمرض الشيء اما ان يكون عروضة لذاته أو لجزئته لأمر خارج عنه والأمر الخارج عن المروض اما مساو له أو أعم منه أو أخص منه أو مابين له فالثلاثة الاول وهي المارض لذات المروض والمارض لجزئته والمارض للمساوي تسمى اعراضاً ذاتية لاستدائها الى ذات المروض اما المارض للذات فظاهر واما المارض للجزء فلان الجزء داخل في الذات والمستند اليها هو في الذات مستند الى الذات في الجملة وأما المارض للامر المساوي

اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحيحة بل الحق ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته

عارضاً للشيء لذاته يكون بين الثبوت له فلا يكون إثباته مطلوباً في العلم لوجوب كون المسائل نظرية وحاصل الدفع ان انتهاء الواسطة في الثبوت في الواقع لا يستلزم انتهاء الواسطة في الالبات أي العلم بالثبوت فيجوز ان يكون المارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان واعلم ان معنى كون الشيء واسطة لثبوت وصف لامر ان يكون ذلك الشيء علة لثبوت ذلك الوصف لذلك الامر فهو قسماً احدهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة أصلاً فيكون هناك عارض واحد وعروض واحد بالذات والاعتبار كالتقطعة المارضة للخط بواسطة السطح وكالاعراض القائمة بالمكانات بواسطة الواجب وانها ان تنصف الواسطة بذلك الوصف وبواسطتها ينصف ذلك الامر لا بمعنى ان هناك أصافين حقيقين لامتناع قيام الوصف الواحد بموصوفين حقيقة بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وتبنيها لذلك الامر ولا غبار على جواز تعدد الشيء بالاعتبار وهذا القسم يسمى واسطة في المروض تمييزاً لها عن القسم الاول ثم ان المتعبر في المروض الاولى عدم الواسطة في المروض نص عليه قدس سره في حاشية المطالع وذلك لانه لو اعتبر عدم الواسطة في الثبوت لمعني الاعم يكون المتعبر في المروض الذاتي الغير الاولى وجود الواسطة في الثبوت أعني الجزء أو المساوي فيلزم انحصار مسائل العلوم في القضايا الضرورية لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء أو لجزئه أو مساويه فينتج انفكاكها عنه ويلزم ان لا يكون المرض الذاتي أخص من الموضوع مع انهم صرحوا بمجوازه وان لم يجوزوا كونه لاحقاً لامر أخص فالمراد بقوله لا يكون واسطة في ثبوتها القسم الثاني منه لا الاعم فلا تخالفة بين كلاميه الا انه أجل هنا لان مقصوده دفع الوهم المذكور ومنشأه عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الالبات (قال كالحركة بالارادة اللاحقة الى آخره) أي المتحرك بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والتحرك بالارادة لا يجوز ان يكونا فصلين للحيوان اذ الماهية الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهنا لا زمان لفصل أقبا مقامه لجهالة (قال بواسطة التعجب) أي التعجب بالفضل فانه مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجباً فانه يمرض للأطفال في المهد ولذا يضحكون وكون التعجب سبباً للخوف والفرح مثلاً لا ينافي كون التعجب معروضاً للضاحك بلا واسطة (قوله التي يبحث عنها في العلوم) التقيد للإشارة الى انه المتنازع فيه لا كونها اعراضاً ذاتية بمعنى استدائها الى الذات واحتصاصها بخومه (قوله وليست بصحيحة) لعل التأنيث بتأويل المقدمة والا فظاهر وليس أي الجمل المذكور

المرض ينقسم الى ذاتي وعرضي وان اعتبرته بالقسمة الثانية فانه يزيد على الستة لان المرض الخارج الاعم اما ان يتبر من جهتين أو مطلقاً الى آخر ما سيأتي (قوله لاستدائها الى علة لتبنيها بذاتية (قوله أما المارض للذات) أي اما وجه استناد المارض للذات لها (قوله فلان الجزء داخل في الذات) أي لانه قطعة منها لتركبانه ومن غيره (قوله والمستند الى ما هو في الذات) أي الى الذي في الذات اي داخل فيها وقوله مستند الى الذات أي كانه مستند الى الذات ولذا قال في الجملة والحاصل ان الحيوان داخل في الذات أي الانسان والتحرك بالارادة مستند للحيوان ولما كان حيوان مستنداً للذات استناداً قوياً فكان المستند له وهو التحرك بالارادة مستنداً للانسان فقوله في الجملة أتى به للإشارة الى ان استناد المستند للجزء للذات بواسطة في نفس الامر وجبها اذ المحمول يوجد بدون المارض في الجنس

الداخل كالحيوان بالنسبة الى الانسان والمارض يوجد بدون المحمول كالحرارة فانها عارضة للماء مع انها ليست محمولة عليه فلان يوجدان معاً في المحمول الخارج كالضحك للانسان محمول عليه وعارض له وحيث ان يكون بين المحمل والمروض عموم وخصوص وجهي تدبر

(قوله فلان المساوي يكون الخ) وذلك كالتعجب بالنسبة للإنسان لأن كل انسان متعجب وكل متعجب انسان وهذا مبنى على قواعد المناطقة الذين يعرفون الإنسان بأنه حيوان ضاحك ويحملونه جامعا تامنا ومنهجه أهل السنان الجن والملائكة حيوان ضاحك وأهل الفلسفة ينكرون الجن رأسا وأما الملك فليس جمعا لعدم لاه عندهم جوهر مجرد من الهيولى والصورة بخلاف الجسم فانه متركب منها وحينئذ فلا ينصف الملك بالتعجب ولا بالضحك (قوله كالحركة اللاحقة الخ) حاصله ان الحركة في الاصل وصف للجسم وللأبيض بواسطة الجسمية (قوله للابيض) (١٥٩) مفهومه ذات ثبت لها البياض

وبما صدقه زيد وعمره والورق والعود والحركة انما هي لاحقة لها صدقات لا لمفهومه الكلي كما هو ظاهر التلخيص ثم ان ما صدقات الابيض ما صدقات للجسم فالحركة حينئذ لاحقة للابيض بدون واسطة فكلما التلخيص فيه نظرا واشتباها به مشكلا وأجيب بجواب فيه بسد بأن افرادها وان اعتدت لكل افراد الابيض من حيث اتصالها بهذا المفهوم غير نفسها باعتبار انها ما صدقات الجسم فالحركة حينئذ لاحقة لهذه الافراد باعتبار ملاحظتها انها من افراد الابيض فالجسمية حينئذ خارجة باعتبار انها ما صدقات الايض (قوله للتخرج الاخص) أي

فلان المساوي يكون مستقداً الى ذات المروض والعارض مستقداً الى المساوي والمستقداً الى المستقداً الى الشيء مستقداً الى ذلك الشيء فيكون العارض أيضاً مستقداً الى الذات والثلاثة الاخيرة هي الاعراض المبنية الامر خارج أهم من المروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو أهم من الابيض وغيره والعارض الخارج الاخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو أخص

أو لما يساويه سواء كان جزءاً له أو خارجاً عنه

بصحيح • ذكر الشارح في شرح المطالع لعدم الصحة وجهين الاول ان المبحوث عنه في العلم الآثار المطلوبة له اذ المقصود معرفة حال الموضوع لا ماهو أهم منه والآثار المطلوبة هي الاعراض المبنية المختصة التي تدرسه بسبب استعداده المختص به واللاحق بواسطة الجزء الاهم منه وغيره وفيه نظر لانا لا نسلم ان الآثار المطلوبة هي الاعراض المختصة به فان ما يخص بقومه أيضاً من الآثار المطلوبة لاستداده الى ما نجد منه في الجمل والوجود بخلاف الخارج الامم قال الشيخ في الشفاء انما نسبت امراضاً ذاتية لانهما خاصة بذات الشيء أو جنس ذات الشيء فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته اما على الاطلاق واما بحسب المقابلة ولو سلم فيجوز ان يخص بقود خصصة فيصير من الآثار المختصة بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الامم فانه لا يجوز تخصيصه لانه مجرد تخصيص نسبة قتل والمتر تخصيص الامر يوجب ذلك التخصيص كالقول نعم على ذلك في الشفاء (الثاني) ان علم الحساب انما جيل علما على حدة لأن له موضوعا على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يمرض له من جهة ما هو عديد فكلو الحساب ينظر فيه من جهة ما هو كمكان موضوعه الكم لالعدد وفيه بحث ظاهر لان مجرد النظر فيه من جهة الكم لا يقتضي كون الكم موضوعا له انما يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن الاحوال التي لحقت لكونه عدداً ولما عدل عنه السيد قدس سره الى انه يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى والادنى اذا كان الامر موضوعا للعلم كما في الكرة مطلقاً والكرة المتحركة وفيه أيضاً نظر لان غاية ما يلزم مما ذكره ان لا يبحث عنه في العلم الادنى لكونها مبسوطة في العلم الاعلى وذلك لا يقتضي ان لا يكون من الآثار المطلوبة لموضوع العلم الادنى على ان لزوم الاختلاط أيضاً ممنوع لانه يعمل في العلم الادنى على الاخص وفي العلم الاعلى على الامم (قوله أو لما يساويه) أي في الوجود سواء كان محمولا عليه أو لا على ما قاله قدس سره في حاشية المطالع

(قوله كالضحك العارض الخ) ملخصه ان الانسان خارج عن الحيوان لان الحيوان جزء من الاكوان والكل خارج عن الجزء كالضحك لحق الحيوان بواسطة امر خارج عن الحيوان وهو الانسان وهو أخص خصوصاً مطلقاً كالضحك العارض للابيض بواسطة انه انسان فخرج عن الانسان وهو أخص من الايض خصوصاً من وجهه وبأي البحث المتقسم هنا

(قوله لانه يعمل في العلم الادنى على الاخص الخ) قال الزاهد لا بد في كل علم من اخذ موضوعه مع حيثية تلا يلزم الاختلاط قال الشيخ في الشفاء موضوع العلم اما ان يكون قد أخذ على الاطلاق من حيث هو بغير مشروطة فيها زيادة معني ثم طلبت حوارته الثابتة المطلقة مثلي للندح الحساب واما ان يكون قد أخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة

(قوله كالحرارة الخ) ظاهره ان الحرارة القائمة بلما عين الحرارة القائمة بالبار وليس كذلك فهذا مثال مبني على التخييل والتوهم والمثال المبني على التحقيق هو اللون العارض للجسم بواسطة السطح وتوضيحه ان الخط عند متركب من قطعتين فالتقطعة نهاية الخط فلا وجود لها استقلالاً والسطح متركب من الخطوط فالحظ هو نهاية السطح ولذا لا وجود له الا في ضمن السطح فالسطح موجود ويتصف باللونية فاذا وضع سطح فوق آخر كان المجموع جسماً فهذا الجسم يتصف باللونية بواسطة السطح لما علمت ان اللون في الحقيقة وصف للسطح فقد انصف الجسم باللون بواسطة السطح ثم ان المركب من السطح وحده يقال له جسم تعليمي وأما الجسم الطبيعي فهو ما تتركب من الهويولي والصورة وهذا بحسب قواعدهم (قوله لما فيها من الغرابة) اي البعد (قوله واقامة للحد) وهو قوله (١٦٠) لما هو هو وقوله مقام المحدود هو لذاته فالحدود الذات والحد ما به يكون الشيء هو

من الحيوان والعارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للماء بسبب التاروي مابينة للماء تسمى أعراضاً غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى ذات الممرض والعلوم لا تبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لوضعاتها فلذا قال عن عوارضه التي تاحضه لما هو الخ اشارة الى الاعراض الذاتية واقامة للحد مقام المحدود اذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصويرية والتصديقية

(قوله لمسا فيها من الغرابة بالقياس الى الممرض) أقول يعني ان الثلاثة الاول من الاعراض

من انه بحث في الطبيعي عن الالوان مع انها محمولة عليه بواسطة السطح الذي يساويه في التحقيق فان الجسم أبيض بواسطة ان سطحه أبيض (قال ان العوارض الى اخرى) أي العوارض باعتبار انقسامها الى الذاتية وعدمها سنة فلا يرد انها بالقسمة الاولى شأن وبالقسمة الثبر الاولى تزيد على الستة (قال لاستنادها) أي نسبتها الى الذات نسبة قوية بناء على ان الاستناد في اللغة تنكبه كرتن يعني ان لها خصوصية بالذات لازمة كانت أو مفارقة ليست لما عداها من العوارض وان كانت لازمة كالسواد للغراب وهي كونها لاحقة بلا واسطة أو بواسطة لها خصوصية بالتوهم وبالمساواة (قال مستند الى الذات في الجملة) أي بواسطة مقومه وان لم تكن بواسطة مستندة اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج المساوي فانه مستند اليه لكونه عارضاً له مساوياً ايده (قال بواسطة اه جسم) فان الحركة عارضة لذات الجسم وان كان تقتضها الطبيعة أو الإرادة أو الفاسر (قال بواسطة انه انسان) وان كان عروضة للانسان بواسطة التحجب (قال وهو أخض من الحيوان) وخارج عنه ضرورة خروج الكل عن الجزء (قال كالحرارة العارضة الى اخرى) هذا المثال تخيلي لان النار ليست بواسطة في الممرض بل في الثبوت اذ الحرارة القائمة بلما غير الحرارة القائمة بالبار والمثال الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما في شرح المطالع (قوله يعني ان الثلاثة الاول الى اخرى) نخص بوجود الغرابة في هذه الثلاثة بالقياس الى الثلاثة الاول حتى يصير وجها لتخصيصها بهذا الاسم

هو وقوله اشارة للاعراض الذاتية هو المناسب للمقام وأما قوله واقامة للحد الخ لاتصلق لها بالمقام (قوله اذا تمهد هذا) أي اذا علم وتصور هذا وهو ان تصور موضوع انطلق موقوف على تصور مطابق للموضوع وقوله فنقول أي في بيان موضوع المنطق ما هو (قوله موضوع المنطق الخ) هذه مقدمة استدلت عليها بدليل من الشكل الاول وهو قوله لان المنطقي الخ لكن في كلامه شيء وهو ان هذه المقدمة ليست نتيجة القياس وانما نتيجته عكسها لان القياس هنا المعلومات التصويرية والتصديقية يبحث عن

عوارضها في علم المنطق وكل ما كان كذلك فهو موضوع علم المنطق ينتج المعلومات التصويرية والتصديقية موضوع علم المنطق فالنوعى موضوع المنطق المعلومات التصويرية والتصديقية وعكسها المعلومات التصويرية والتصديقية موضوع المنطق وهذه نتيجة الدليل الذي ذكره والمقرر عندهم ان نتيجة الدليل تكون عين الدعوى لا عكس الدعوى فلم يتم ما قاله الشارح وجوابه ان الشارح ارتكب ما ذكره اشارة الى محبة المعنى سواء قلنا المعلومات المذكورة موضوع المنطق أو قلنا موضوع المنطق المعلومات المذكورة والشارح لم يذكر الصري بل ذكر ما يستلزمها والكبرى التي ذكرها الشارح اعم من الكبرى المذكورة في القياس اشارة الى ان المتلفذ اليه القواعد الحقيقية سواء دونت أولاً لا لأنه قال لان المنطقي الخ بخلاف ما لو قال يبحث عنها في علم المنطق أي بالفصل ولكن كغير الفائدة بالنسبة للحدول عن الكبرى حيث قال هو موضوع العلم ولم يقل موضوع علم المنطق

معنى على طبعه من غير ان يكون له صلا لتويعه ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكر المتحركة

(قوله لان المتعلق يبحث عن اعراضها الخ) ظاهره انه يبحث عن جميع أحوالها وليس (١٦١) كذلك بل عن بعضها وهي

الأحوال التي يتوقف
التوصل الى المعلوم التصوري
والتصديق عليها كما يأتي
بيانه والا فلو أحوالها كونها
موجودة في الذهن أو في
الخارج ولا يبحث للمتعلق
عن هذه الأحوال (قوله)
للمعلومات التصورية الخ
والتصديقية المراد بها مصادقتها
لأنها الموصلة لافهوماتها
الكلية (قوله من حيث أنها
توصل) أي بان يجعل
الاصل محمولا عليها أي
على المعلومات التصورية
والتصديقية والمراد بالاصل
الذي يجعل محمولا عليها
الاشتقاق منه وهو الموصل
ولا يقال ان مسائل هذا
الفن لم يوجد فيها المحمول
لفظ موصل بل لفظ حد
أورسم مثل الحيوان التالطي
حد والحيوان الضاحك
رسم الا ان يقال المراد
بالموصل ما صدق عليه
الموصل وحد أورسم صادق
عليه موصل والحاصل
انه لا بد من ملاحظة قيد
في الموضوع أي محمالة الاصل
واما المحمول فهو الاصل
بالفعل فلا بد من أمور
تلاحظ في العبارة بان يراد
في الموضوع محمالة الاصل

لان المتعلق يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع ذلك
العلم فتكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المتعلق وانما قلنا ان المتعلق يبحث عن الاعراض
الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية

لما استندت الى الذات في الجملة نسبت الى الذات وتسمى ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت عارضة
لذات المروض الا أنها ليست مستندة اليها وفيها غرابة بالقياس الى ذات المروض فلم تنسب اليها بل
سميت اعراضا غريبة (قوله والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها) أقول هو ذلك
لان المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها والاعراض الذاتية لشيء أحوال له في الحقيقة واما
الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لا شيء آخر فهي بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان
يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الايض عرض غريب
وبالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ماعداها
(قوله فنقول موضوع المتعلق المعلومات التصورية والتصديقية)

(قوله لما استندت الى الذات) يعني ان الثلاثة الاول لما كانت قوية النسبة الى الذات نسبت
الى الذات بخلاف الثلاثة الباقية قلنا ليست بهذه المثابة وان كانت عارضة له فكان فيها غرابة بالقياس
اليه (قال لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية) أي لانه الاعراض الغريبة كما يقتضيه السياق
فالمراد بالحصر الاضافي وان كان في الواقع حقيقيا اذ لا يبحث في العلم عن الذاتيات أيضا قال الشيخ
في الشفاء ان المحمول في المسئلة لا يجوز ان يكون طبيعة جنس أو فصل أو شيئا مجتمعا منها اذا
كانت طبيعة الموضوع محصلة وقد يبرهن على وجودها بشي ما اذا كان حرف بوارضه ولم يكن
تحقق جوهره وحينئذ لم يكن المحمول جنسا للموضوع بل كان جنسا لشي آخر مجهول بمرض
له هذا الذي يطلب له المحمول (قوله لان المقصود الى آخره) اثبات للحصر المذكور بآيات
جزئية وتقريره ان قوله المقصود في العلم أي ما يبحث عنه فيه لكون تعريف المسند اليه مفيدا لقصر
بعضه حكيم أحوال الموضوع يبحث عنه في العلم وما ليس من أحواله لا يبحث عنه فيه فيحصل
قياسان (أحدهما) الاعراض الذاتية أحوال له وأحواله يبحث عنها في العلم فالاعراض الذاتية يبحث عنها
في العلم وهو الجزء البتوني والثاني الاعراض الغريبة ليست أحوالا للموضوع وما ليس من أحواله
لا يبحث عنه في العلم فالاعراض الغريبة لا يبحث عنها فيه وهو الجزء الثاني (قوله بيان أحوال
موضوعه) أي آياتها بالدليل الاتي ان كانت محمولة الآلية وبالدليل الثاني ان كانت معلومة الآلية
نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله في الحقيقة) لما عرفت من استنادها اليه كما انها أحوال في الظاهر
لكونها محمولة عليه وليس الحقيقة بمعنى نفس الامر أو مقابل المجاز على ما توهم لان الاعراض
الغريبة أيضا أحوال له في نفس الامر لحملها عليه والحقيقة المقابلة للمجاز صفة اللفظ أو الاسناد
وكلاهما منتفان هنا (قوله فهمي في الحقيقة أحوال الى آخره) لاستنادها اليها وان كانت في الظاهر
اعراضا له لحملها عليه (قال اشارة) حال من فاعل قال فلا يلزم تحليل الملل وبصح عطف اقائه
عليه من غير تنكف (قال اذا تمهد هذا) أي تصوير مفهوم مطلق الموضوع (قال موضوع
المتعلق الخ) راعي مطابقة المتن فجعل موضوع المتعلق موضوع المدعى وعكس في النتيجة لانه اللازم

ويراد بالإيصال في المحمول الموصل (١٦٢) ويراد ما صدق عليه الموصل لا بنوان كونه موصلاً (قوله من حيث أنها

لأنه يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحَيوان والفصل كالتعلق وهما مملومان تصوريين من حيث أنهما كيف يربكان إيصال المجموع

أقول ليس المراد أنهما مطلقا موضوع التعلق بل هي مقيدة بصحة الإيصال موضوع له وذلك لأن المنطقي لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا بل عن أحوالها باعتبار صحة إيصالها إلى مجهول تلك الأحوال هي الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال وأما أحوال المعلومات لا من هذه الحية أعني صحة الإيصال ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها مطابقة لما هيأت الأشياء في أنفسها أو غير مطابقة لما إلى غير ذلك من أحوالها فلا يبحث المنطقي عنها إذ ليس غرضه متقنا بها فموضوع التعلق مقيد بصحة الإيصال لا بنفس الإيصال والآن يصح البحث عن نفس الإيصال لأنه ليس حيث من الأعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الإيصال وما يتوقف عليه أعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله لأنه يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي)

من القياس وللإشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين (قال لأن التعلق إلى آخره) كان الظاهر لا يبحث في التعلق عن عوارضها الذاتية وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع له إلا أنه أقام القضية الأولى المستزمنة للصغرى مقامها تنبها على أن أعراضها الذاتية غير محصورة فيها دونت وأقام القضية الشاملة الكبرى مقامها لأنها المستفادة من تعريف مطلق الموضوع وتكثر الفائدة (قوله ليس المراد الخ) تحقيق للقسم ودفع ما لا يأتي أي من عدم التقييد بالحية أن يكون موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا ذلك الشارح أبا عالمين أشار إلى أن مقدمة الشروع هو التصديق بموضوعيتها وأما تعيين جهة موضوعيتها فمرزئان ذلك لا يشارك المنطقي في الموضوع ممتازا عنه بالحية حتى لا يتميز عند الطالب بدون العلم بالحية المتبعة فيه وأما قيل من أنه أطلق الدعوى ومقدمات الدليل عن الحية فيتجه على الدعوى أنها خلاف الواقع وعلى الصغرى التبع إذ التعلق لا يبحث عن المعلومات مطلقا فدفوع لأن الإطلاق عن التقييد بحية لا يقتضي الصوم بجميع الحيات (قوله بل هي مقيدة بالخ) حال من المبتدأ فإن آيت فن الضمير للمفعول للفعل المستفاد من انتساب الخبر إليه أي ينسب إليه موضوع له (قوله باعتبار الخ) متعلق بالموضوع المستفاد من إضافة أحوالها (قوله وكونها مطابقة إلى آخره) أي كون المعلومات التصورية والتصديقية أمورا ثابتة في نفس الأمر مع قطع النظر عن اعتبار المتبدا وأعضاءه محضة كآليات الأغوال والقضايا الذهنية وتفسيرها بكونها صادقة أو كاذبة وبكونها مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها كالحَيوان الناطق الناطق فإنه مطابق لما هيأت الإنسان دون الفرس خروج عن البارية فإن الشائع في الأول التعبير بمطابقة الواقع وعدمها والواجب في الثاني لما هيأت بعض الأشياء دون بعض (قوله فلا يبحث إلى آخره) وأن كان عرض ما يبحث المنطقي عنه موقوفا على بعض تلك الأحوال كالوجود الذهني لكن لا يدخل في الإيصال فإن من يشكر الوجود الذهني معترف به أيضاً (قوله فموضوع الخ) متفرع على قوله بل عن أحوالها باعتبار صحة الإيصال وتلك الأحوال هي الإيصال الخ (قوله لا بنفس الإيصال) حق رد عليه أن قيد الموضوع من متته لا يبحث عنه في العلم والإيصال مبسوط عنه في المنطق وهكذا الحال في كل حية وقع عنها البحث في العلم وفي حواشي المطالع أن قيد الموضوع مطلق الإيصال والمبحوث عنه الإيصال الخصوص أعني الإيصال إلى التصور أو التصديق فتكون الأعراض الذاتية أخص من الموضوع شاملة للقبالة (قوله أعراض ذاتية إلى آخره) إيهاء لما تعين من كون الإيصال قيد الموضوع كونه عرضا ذاتيا والتقييد من تمام الموضوع جزء منه

توصل أي لا من حيث كونها موجودة في الذهن أو في الخارج غير موجودة فيها (قوله من حيث أنها توصل الخ) ظاهره أن الوصول إلى المجهول التصوري من تمام الموضوع وحيث فلا حاجة إلى المحمول لأنه نفس الإيصال مثلا الحيوان الناطق حد قضية وقد أخذ في موضوع الفن أعني الحيوان الناطق الإيصال فلا حاجة لقولنا حد واجب بأن المأخوذ في الموضوع صحة الإيصال والذي جعل محمولا نفس الإيصال فإن قلت الإيصال بالفعل ليس هو الذي يعمل بل الموصل أعني أن المراد المشتق من الإيصال فإن قلت مسائل هذا الفن لم نجد من جعلها كون المحمول موصلا فالجواب أنه قد وجد لكن لا بذكر المادة بل بمضاهيها كقولنا الحيوان الناطق حد والحيوان الضاحك رسم (قوله من حيث أنها كيف يربكان) أي من حيث جواباتها (قوله من حيث أنها كيف الخ) أي لا من حيث الوجود في الذهن أو الخارج لأن هذا يبحث عنه الحكمة وفي الكلام حذف أي من حيث جواب كيف يربكان والجواب بقدم الجنس ويؤخر الفصل فإن قلت ظاهر إلى

هذا الكلام ان هذا الجواب هو المجهول وليس كذلك لان المجهول حد اورسم وأجيب بأن في العبارة حذفاً أي من حيث مسبب هذا الجواب ولا شك أنه يتسبب عند الحد أو الرسم (قوله الى مجهول تصوري) وهو يتوقف على امر توقفاً قريباً والتصديق يتوقف على امرين قريب وبعيد والاول تصديقي والثاني تصوري (قوله (١٦٣) وكذلك يبحث عنها الخ) أي يبحث عنها

من حيث محمولات آخر (قوله من حيث أنها يتوقف الخ) المجهول هو المشتق لا يتوقف ورد السؤال الثاني والجواب هنا أيضاً

وذلك بأن يقال التاطق فصل او الحيوان جنس قد حل معنى متوقف لا متوقف والحاصل ان المحمولات التصورية كما يبحث عنها من حيث

الابصال يبحث عنها من حيث محمولات أخر كما علت (قوله ككون المعلومات التصورية كلية الخ) بأن يقال الحيوان كلي زيد جزئي ناطق ذاتي الصاحك عرضي وخاصة وظاهره ان تلك القضايا من قواعد هذا الفن مع أنها ليست منه ولا من مباديه نعم من مباديه تصور الجزئي وتصور الكلّي وتصور الفصل وتصور الجنس والحد متوقف على ذلك توقفاً قريباً وكلاهما من باب التصورات ولا شيء عندنا متوقف عليه

الى مجهول تصوري كالاسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومان تصديقيان من حيث أنهما كيف يؤلفان فيصير المجموع قياساً موصلاً الى مجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذلك يبحث عنها من حيث أنها يتوقف عليها الموصل الى التصور ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصل الى التصديق أما توقفاً قريباً

أقول أحوال المعلومات التصورية التي يبحث عنها في المتعلق ثلاثة أقسام أحدها الايصال الى مجهول تصوري أما بالصحة كما في الحد الثام وأما بوجه ما ذاتي أو عرضي كما في الحد الناقص والرسم الثام والرسم الناقص وذلك في باب التعريفات وثانها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصوري توقفاً قريباً ككون المعلومات التصورية صكيلة وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة فإن الموصل الى التصور يتركب من هذه الامور فالايصال يتوقف على هذه

وكونه مبجوهاً عنه والتقدير يكون سلم الثبوت (قال لانه يبحث عنها من حيث الخ) متعلق بيبعث بيان للبحوث عنه كما يدل عليه قوله وبالجملة ان المتعلق آه (قوله أحوال المعلومات التصورية الخ) أفاد قدس سره في هذه الحاشية الامور الثلاثة الاول حصر أقسام الايصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار الخارج على الحد الثام والقياس وكونها موضوعات ومحمولات على طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارته والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من أحوال المعلوم التصوري وذكره في باب الايصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لامن أحوال المعلوم التصديقي كما يوم ظاهر عبارة الخارج من ذكره تحت أقسام ما يتوقف عليه الايصال التصديقي (قوله كما في الحد الثام) في شرح المطالع كالحذ والرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم كان معناه أنه موصل الى المجهول التصوري ايصالاً بلا توسط ضمنية وهو معنى الايصال القريب سواء كان بالكنه أو بالوجه فلهذه قدس سره أراد هنا حصول الكلّي في الجزئي (قوله توقفاً قريباً أي بلا واسطة) قوله وجنساً وفصلاً وخاصة فذكر النوع والعرض السام استطرادي اذ لا دخل لهما في الايصال لم من فسر الايصال بكونه موصلاً أو موصلاً اليه حيث يبحث في المتعلق ان البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعل بباحث النوع مقصوداً بالذات داخلاً في الايصال القريب (قوله فان الموصل الى التصور الى آخره) أي ماصدق عليه الموصل الى التصور يتركب مما صدق عليه هذه الامور من حيث أنها تصدق عليه تلك الامور فلا بد من معرفتها وفي قوله يتركب من هذه الامور اشارة الى ان الفصل والخاصة من حيث يتركب الموصل منهما مما يتوقف عليه الايصال توقفاً قريباً وأما باعتبار أنه يجوز التعريف بهما وحدهما

الجنس والفصل وغيرها بحيث يتوقف عليه الحد توقفاً بعيداً بخلاف المعلوم التصديقي (قوله ومن حيث أنها يتوقف الخ) اعلم ان القياس يتصف بكونه موصلاً الى التصديق والقياس يتوقف على القضايا والقضايا متوقفة على محمول وموضوع فلزم ان القياس متوقف على القضايا بدون واسطة وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة ولا يخفى ان القضايا والقياس من باب التصديق والموضوع والمحمول من باب التصور فظهر لك من هذا ان التصديقات تنكسب من التصورات وقد تقدم خلافاً وأنها لا تنكسب الا من التصديقات

وأجيب بها لا تكتسب الامن التصديقات اكتساباً قريباً، وإما التصديق بالنتيجة فتوقف على الصور بواسطتين (قوله ككون المعلومات التصديقية قضية) (١٦٤) نحو كل انسان حيوان قضية أو عكس قضية نحو بض الحيوان انسان عكس قضية

وقوله أو تقضى قضية مثل بض الانسان ليس بحيوان تقضى قضية وظاهر هذا الكلام ان تلك القضايا أعني كل انسان حيوان قضية وبض الحيوان انسان عكس قضية وبض الانسان ليس بحيوان تقضى قضية من قواعد هذا الفن والظاهر خلافه وأما هي تخيلات محمولة على التسامع (قوله ككونها موضوعات أو محمولات) بان تقول حيوان من كل انسان حيوان محمول

وانسان من كل انسان حيوان موضوع وظاهر هذا الكلام ان القاعدة حيوان من كل انسان محمول والسنان من كل انسان حيوان موضوع والظاهر ان هذا أيضاً ليس من مسائل هذا الفن (قوله فان الموصل الى التصديق) أعني القياس (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً ملتبساً بالجملة أي بالاجمال أي أقول قولاً مجملًا وحاصله ان لمعلومات التصورية والتصديقية تنصف بكونها موصلة للتصديق وبكونها يتوقف عليها الموصل وهذا التوقف اما بعيد أو قريب وقولهم

فدخالن في الايصال (قوله بلا واسطة ليكون ما يصدق عليه تلك الامور جزءاً للموصل الى التصور بلا واسطة وان كان عروض بعض هذه الامور بنوسط بعض آخر كالجنس والفصل فانه يرض للمعلوم التصوري بنوسط الذاتي فن قال ان الذاتي والمرض بما يتوقف عليه الموصل الى التصور توقفاً بعيداً فقد بد عن المرام (قوله هنا) أي في بيان التوقف القريب للموصل الى التصور (على سبيل الاستطراد) أي بتبعيته ذكر السكبة اذ الجزئية ليست بكسابة ولا مكتسبة (قوله أي بواسطة) فانه ما يصدق عليه الموصل الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من الموضوعات والمحمولات فلا ييصال يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا عليها (قوله في ضمن باب القضايا) لان الاحتياج اليها بواسطة القضايا (قوله وذلك مباحث القياس الى آخره) لم يقل باب القياس والاستقراء والتثليل لعدم إيرادها في باب واحد خطأ لمرتبها عن مرتبة القياس (قوله وذلك مباحث القضايا) لم يقل وذلك باب القضايا لاشتماله على بحث الموضوع والمحمول (قوله بالقوة القريبة) فانه بعد حذف اذا الشرط يحصل القضيتان بالفعل (قوله فهما معدودان الى آخره) نظر الى ان حاملها بالقوة وحيداً يتحقق التوقف البعيد للموصل التصديقي بالقياس الى المعلوم التصديقي وبضمهم نظر الى ان حاملها بالفعل كالموضوع والمحمول من قبيل المعلومات التصورية وما قيل ان البحث عن المعلوم التصوري لا ينحصر فيها يتوقف عليه الموصل التصديقي توقفاً بعيداً بل قد يبحث عنه من حيث يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفاً قريباً لا بعيداً كالمبحث عن موضوع الكبرى به يجب ان يكون بينه محمول الصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد الايصال توقفاً قريباً لا بعيداً فاتهم محض اذ ليس ما ذكره من مسائل المنطق أصلاً بل انه لابد من تكرار الاوسط وذلك بما يتوقف عليه الصغرى والكبرى (قوله ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي)

المعلومات التصورية موصلة أي من حيث الهيئة الاجتماعية والتوقف من حيث التفصيل فلا تنافي في هذا الكلام لانه جملها مو صلة ومتوقفاً عليها الموصل (قوله اما نفس الايصال) أي يبحث بحمل عليها وأحلل ليس من هذا السنوان كما تقدم (قوله والأحوال)

ككونها قضية وعكس قضية الى آخر مامر وقوله أو الاحوال المناسب الواو (قوله (١٦٥) وهذه الاحوال) ليس

المراد الاحوال الثابتة بل
المراد الايصال والاحوال
(قوله عارضة للمعلومات)
بحيث تحمل تلك الاحوال
وتقسم كيفية الحل •

اما الايصال منظور فيه
للهيئة الاجتماعية والذي
يتوقف عليه الايصال من

حيث التفرقة بينه اعترض
على ادخال الجزئي فانه
ليس فيه توصيل نم قد
يكون موضوعا لصنرى
الشكل الاول (قوله استحصال

المجهولات) أي طلب حصول
المجهول بناء على ان السين
والثناء للطلب ولكن في الحقيقة
الغرض منه تحصيل المجهولات

أي بان تصير معلومة بعد
ان كانت مجهولة فالسين
والثناء اذئان للتوكيد (قوله
والمجهول) أي الذي هو

مفرد المجهولات وقوله اما
تصوري أو تصديقي وذلك
لانهم قالوا العلم اما تصور
أو تصديق ومن لوازم

ذلك ان الذي يتصف بالعلم
يقال له معلوم اما تصوري
أو تصديقي ومقابلته وهو
الذي لا يتصف بالعلم مجهول
اما تصوري أو تصديقي
(قوله اما في الموصلى الى
التصور) أي الموصلى القريب
كالحل والرسم والموصلى

وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصويرية والتصديقية لقولها فهو باحث عن الاعراض الذاتية لما قال
(وقد جرت المادة بان يسمى الموصلى الى التصور قولاً شارحاً والموصلى الى التصديق حجة)
ويجب تقديم الاول على الثاني وضماً تقدم التصور على التصديق طبعاً لان كل تصديق لا بد فيه
من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتاع
الحكم من جهل أحد هذه الامور)

(اقول) قد عرفت ان الفرض من المتعلق استحصال المجهولات والمجهول اما تصوري أو تصديقي
فقط المتعلق اما في الموصلى الى التصور واما في الموصلى الى التصديق وقد جرت المادة أي عادة

التصديقية دون التصويرية بخلاف الموضوع والمحمول فانها من قبيل التصورات (قوله وهذه
الاحوال) أقول اشارة الى الايصال والاحوال التي يتوقف عليها الايصال ط (قوله والمجهول
اما تصوري واما تصديقي) أقول لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في التصور
والمصدق به قطعاً وانحصر المجهول أيضاً في التصوري والتصديقي لان ما كان مجهولاً اما ان يكون
بحيث اذا علم وأدرك كان تصوراً واما ان يكون بحيث اذا علم وأدرك كان ادراكه تصديقا

قبل لا ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف عليه الموصلى التصديقي فيما يدق قضايا
مخجوزا ومساحة بن البحث عن المعلوم التصديقي من هذه الحثية أكثر من ان يحصى فان مقدته في القياس
من حيث انهما يتركب منهما القياس يتوقف عليها الايصال توقفاً قريباً ومن حيث يتوقف عليها
صورة القياس يتوقف عليها الايصال توقفاً بعيداً بل المعلوم التصديقي على مذهب الحكم أي الحكم بما
يتوقف عليه الايصال توقفاً بعيداً لا لأنه ليس في القياس الاجزاء الجزئية قد فزع اذ ليس لنا احوال للمقدّمين
بحث عنها في المتعلق من حيث يتوقف عليها صورة القياس وتوقف صورة القياس نفسها عليها لا ينفع في ثبوت
التوقف البعيد بالقياس الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكم الحكم ما طل لتصرعهم بان
المصدق به عبارة عن القضية (قال من حيث انهما كيف يتركبان) متعلق يبحث والمراد ما يقع في جواب السؤال
كيف وهو الهيئة الخاصة التي بها يحصل الحد التام بالفعل وكذا في قوله من حيث انهما كيف يؤلفان ليصيرا
قياساً (قال وكذلك بحث الخ) معطوف على قوله بحث (قال لذواتها) أي لا لمرغيب عنها اذ ليس جميع
هذه المواضع مما يلحقه ما هو لولان الذاتية فرض للمعلوم التصوري بواسطة ما يساويه اعني كونه جزء
الماحة والفصلية بواسطة كونه جزءاً مختصاً بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام (قوله اشارة
الى آخره) أي ليس اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الايصال كاتوهم لفظة هذه ولو ترك الشارح لفظة
الاحوال لكان أخصراً وأحسن (قوله بما انحصر الخ) قد قررناه اذ اعطف جزاء ما ان شرط واحد بل واول
قد يكون كل منهما جزءاً مستقلاً وقد يكون الثاني جزءاً له بواسطة الاول وههنا من قبيل الثاني
والا لكان ذكر انحصار المعلوم في التصور والمصدق به مستدركاً ثم ان انحصار المعلوم من حيث
انه معلوم في التصور والمصدق به بسبب انحصار العلم فيها فلا يتأني ما ذكره في حواشي المطالع
من ان انحصار العلم فيها اتما هو لانحصار المعلوم لانه من حيث ذاته لا باعتبار وصف المعلوماتية فانه
ان كان ادعائاً للنسبة تصديقي والاقتصور (قوله اذا علم وأدرك) ذكره أولاً العلم

البعد كالجنس والكميات الحسن (قوله واما في الموصلى الى التصديق) أي الموصلى القريب كالتقياس أو البعيد بواسطة كالتقضايا

أو بواسطتين كالموضوعات والمحمولات (قوله بأن يسموا الموصل الى التصور) أي الموصل القريب (قوله فلائه في الأغلب الخ) وذلك لأن الحد التام مركب وكذلك الرسم التام واما الحد الناقص والرسم الناقص فقد يكونان بالفرق • وفيه ان هذا يقتضي ان التعريف يجوز ان يكون بالفرق وهو مخالف لقولهم السابق في تعريف النظر أنه ترتيب أمور معلومة الخ واجيب بان تعريف النظر بما مر تعريف للطالب منه واما تعريف مطلق النظر فهو ترتيب أمر أو أمور معلومة الخ أو أنه هنا مثنى على قول من يجوز التعريف بالفرق وما مر مثنى على قول من لا يجوزوه وهو التحقيق (قوله والقول برادفه) أي يرادف المركب فعل هذا زيد وعمرو لإيقاله قول وهذا اصطلاح للنطقة والا فتند التحاة القول بيم المفرد والمركب (قوله ماهيات الاشياء) أي الماهيات الحقيقية والرسمية أو الماهيات الحقيقية والماهيات العرضية وانما عمدنا لاجل ان يشمل التعريف بالرسم فان قلت قد يعرف الانسان بالحيوان الصالح وأحد الجزئين (١٦٦) داخل والآخر خارج فكيف يجعل ماهية عرضية والجواب ان التعريف هو

المجموع المركب وهو خارج
لان التعريف هو الهيئة
الاجتماعية والمركب من
الداخل والخارج خارج
(قوله والوصل الى
التصديق الخ) اعلم ان
القياس اما استثنائي أو
اقرائي فالاقرائي قدمناه
موصل للمجهول ومتوقف
المجهول عليه توقفاً قريباً
ومتوقف على المقدمات أي
على كل واحدة توقفاً ببدءاً
بواسطة ويتوقف على
الموضوعات وعلى المحمولات
توقفاً ببدءاً بمرتين وأما
الاستثنائي مثل لو كان
انسانا لكان حيوانا
لكنه انسان فهو حيوان
فهو أيضاً موصل قريبا
وكل مقدمة منه يتوقف عليها توقفاً ببدءاً بمرتين وكل من المتقدمين مركب
من قضيتين بالقوة القريبة من الفصل فتوكل لو كان انسانا في قوة هو انسان وكذا قوله لكان حيوانا في قوة هو حيوان
فيتوقف المجهول التصديقي على كل مقدمة مما احتوي عليها المقدمة الشرطية أو الاستثنائية توقفاً ببدءاً بواسطتين فصار
الحاصل ان كلا من الاستثنائي والاقرائي موصل قريب وكل مقدمة من مقدمتي ذلك القياس موصل بعيد بمرتين وكل
جزء من أجزاء المقدمة موصل بعيد بمرتين الا انه في الاستثنائي ذلك الجزء تصوري وفي الاقرائي تصديقي وقوله والوصل
الى التصديق حجة أي الموصل القريب (قوله استدلالا) أي في حال الاستدلال لافي حال الفهم لانه لا خصاصة حينئذ
(قوله من حج يحج اذا غلب لامن حج يحج اذا قصد وقوله لان من تمسك الخ) أي فهو من تسمية السبب باسم السبب

(قوله فلائه في الأغلب مركب) أقول وذلك لان الحد التام مركب قطعاً والحد الناقص قد يكون
مركباً وقد لا يكون عند من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم التام مركب قطعاً والرسم
الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون عند من جوز الرسم الناقص بالخاصة وحدها فان قلت القول
الشارح موصل الى التصور بطريق النظر وقد تقدم ان النظر ترتيب أمور معلومة فكيف يجوز
أن يكون القول الشارح غير مركب قلت من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم الناقص
بالخاصة وحدها قال في تعريف النظر أنه تحصيل أمر أو ترتيب أمور ولكن المصنف قد تسامح
فاعتبر في النظر الترتيب وجوز التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها

لأنه ان الغلبة لازمة للحجة حال الاستدلال بما دون حال الفهم مثلا (قالد من حج يحج) أي
الظهور تفرعه على ما قبله ثم فسره بالادراك للتخصيص على المراد (قوله تحصيل أمر) أي مناسب
المطلوب فالنظر فيه هو تحصيل مناسبه لا تحصيل نفسه فانه حينئذ يكون النظر فيما يحصل به لافيه
(قوله قد تسامح في المارة) فترك ذكر أحد قسمي النظر في التعريف لكونه قليلا ناقصا ليس
للصناعة فيه كثير مدخل (قوله فاعتبر الى آخره) الفاء تعليلية كانه قال حيث اعتبر وقد عرفت
ان مباحث ما يتركان منه من تهمتها لتوقفها عليها (قال ان الفرض الخ) أي الفرض الاصلي فانه
المقصود من الصفة عن الخطأ في الفكر (قال مادة) في القاموس المادة الديدن وفي الصراح ديدن
خوي ومادت (قال فشرحه وايضا ماهيات الاشياء) اما بالكنه أو بالوجه (قال استدلالا الى آخره)

(قوله مباحث الاول) جميع مبحث وهو محل البحث (قوله ويجب تصديق الخ) اي وجوباً صناعياً (قوله أي الموصل الى التصور) أي سواء كان قريباً أو بعيداً وكذا يقال فيما بعده ودفع بهذا التفسير ما ينوهم (١٦٧٠) ان المراد بالاول التصور

مباحث الاول أي الموصل الى التصور على مباحث الثاني أي الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصورات والتصورات والموصل الى التصديق والتصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً فليقدم عليه وضماً ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة

(قوله لان الموصل الى التصور والتصورات والموصل الى التصديق والتصديقات) أقول وذلك لان الموصل القريب الي التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل التصورات سواء كانا مفردين أو مركبين قتيدين والموصل البعيد الي التصور هو الكليات الخمس وهي أيضاً من قبيل التصورات والموصل القريب الي التصديق هو أنواع الحجة أعني القياس والاستدراء والمثيل وهي مركبة من قضايها وكلها من قبيل التصديقات (قوله ولا يكون علة له) أقول أي لا يكون علة

من باب نصر لا انه مشتق منه (قال اذا غاب) لامن حج اذا قصد (قال ويجب) ان يستحسن (قوله وذلك لان الموصل القريب الخ) ليس مقصوداً قدس سره ان الموصل في عبارة الشرح مقيد بالقرب والبعد لان الموصل هنا عبارة عن القول الشارح والحجة كما يدل عليه السابق فلا معنى لتقييد (وايضاً التقييد في الموصل الى التصور لقواذ لموصل للبعد فيه وفي الموصل الى التصديق للاحتراز عن الموصل الابدعي لأن كون التصور موصلاً الى التصديق لا يضر في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق بل يؤكد بل مقصوده قدس سره ببيان فائدة ايراد صيغة الجمع أعني التصورات والتصديقات وعدم الاكتفاء على ان الموصل الى التصور تصور والموصل الى التصديق تصديق وهي الإشارة الى ان الموصل الى التصور تصور بلغياً ذاته وباعتبار ما يتألف منه وكذا الموصل الى التصديق فغده قاته من الملهيات (قوله والموصل البعيد هو الكليات الخمس) هذا الكلام لا فائدة الحصر من الجانبين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد الى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي أن يكون كل واحد منها موصلاً بعيداً حتى يرد النقض بالتويع والعرض العام على ماوهم (قوله اي لا يكون علة مؤثرة اه) يعني ليس المراد نفي السلة مطلقاً والا لم يكن محتاجاً اليها بل العلة المؤثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلاً كافياً أي مستجباً بجميع ما يحتاج اليه الملول كان التقدم بالعلية لا بالطبع فبقيد التأثير دخل ماعدا الفاعل مما يحتاج اليه وبقيد الكافية دخل الفاعل وحده فان جميعها متقدم بالطبع واما العلة التامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم تكن المادة والصورة متباعدة فيه فانه تقدم بالمية عند الجمهور واليه تشير عبارة قدس سره حيث قال يحتاج اليه ولم يقل الفاعل * وقال في المحاكات وعندي ان التقدم بالمية هو الفاعل المستجمع لا المجموع وان كانتا متباعدتين فيه فهي متأخرة عن الملول لكونه جزءاً منها فافهم ولا تصح الى ما قاله الناطرون ففهم تحيروا في حل هذه البارة

في آيات الدعوتين وقدم الثانية على الاولى لقلة الكلام عليها (قوله والا لزم من حصول الخ) لكن التالي باطل فيطل المقدم وثبت انه غير علة وهو المدعى وحذف الاستثنائية لظهورها وأقام الدليل على الظاهر لان الامور الضرورية قد ينهملها ازالة لما في بعض الاذهان القاصرة من الخفاء فانه اشارة الى انه ليس ظاهراً ظهوراً تاماً

(قوله لابد فيه من ثلاث تصورات) (١٦٨) يقتضي ان التصديق مركب (قوله اما بذاته) بان يتصور بالحدائثام (قوله

وجوب وجود المعلوم عند وجود العلة وامانه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم للعلم الاولي بامتناع الحكم من جهل أحد هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على قائدين احدهما ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء بتمت الحكم عليه بل المراد به انه يستدعي تصويره بوجه ما * اما بكنهه حقيقته أو بامر صادق عليه فاما تحكم على أشياء لا نعرف حقائقها كما تحكم على واجب الوجود بالعلم والقدرة وعلى شبح تراء من بعد بانه شاغل للعين المعين فلو كان الحكم مستنداً لتصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته لم يصح منا أمثال هذه الأحكام وثانيهما ان الحكم فيما بينهما مقول بالاشتراك على معنيين

مؤثرة فيه كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان يستقل بتحصيل المحتاج كان مقدماً عليه قدماً بالعلية كقدّم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان مقدماً عليه قدماً بالطبع كقدّم الواحد على الاثنين وقدّم الصور على التصديق قدّم الطبع كما بينه ولما ثبت أن لهذا النوع أعني التصورات قدماً بالطبع على اللوع الآخر أعني التصديقات كان الاولي ان تكون المباحث المتعلقة بالاول مقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة بالتالي (قوله أحدهما ان استدعاء التصديق الخ) أقول كما أن التصديق لا يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته بل يستدعي تصويره بوجه ما سواء كان بكنهه حقيقته أو بامر صادق عليه كذلك لا يستدعي تصور المحكوم عليه بالحقيقة بل يستدعي تصويره مطلقاً أعم من أن يكون بكنهه أو بوجه آخر وكذلك لا يستدعي تصور النسبة الحكمية الا بوجه ما سواء كان بكنهها أولا وذلك لانا نحكم أحكاماً بقبينة نظرية أو بهدية كما مثل ونسب أشياء الى أخرى ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها (قوله فان المحتاج اليه) أي انما اعتبر عدم المؤثرة والكفاية في المتقدم بالطبع (قوله ولما ثبت الخ) دفع لما يتوهم من ان اللازم ما ذكره الشارح قدّم التصورات الثلاثة على التصديق والكلام في قدّم مباحث التصور مطلقاً على مباحث التصديق وحاصل الدفع انه ثبت مما ذكر ان لوع الصور قدماً على نوع التصديق ولو في ضمن بعض الافراد فكأن المناسب ان تقدم مباحث النوع المتقدم على مباحث النوع المتأخر (قوله أعني التصورات) أشار بصفة الجمع الى ان قدّم النوع باعتبار تحققه في ضمن الافراد وكذا في التصديقات (قوله كما ان التصديق الى آخره) أقاد بهذا التعميم ان تخصيص الشارح تصور المحكوم عليه بالذكر ليس لاختصاص الحكم المذكور به بل على طريقة التمثيل يدل على ذلك عبارة المتن حيث قال والمحكوم به كذلك (قوله كذلك) اعادة المبتدأ باسم الاشارة لبعد العهد والكاف في كما وكذلك لجرد القرآن في الحكم وليس للتنبيه (قوله سواء كان بكنهها أولا) قيل تصور النسبة تابع لتصور الطرفين في كونها بالكنهه أو بالوجه وفيه بحث لان ككون النسبة قائمة بالطرفين وآلة لارتباطها لا يقتضي أن يكون تصورهما تابعاً لتصورهما فان لما حقيقة وراء الطرفين ووجوها واعتبارات صادقة عليها (قوله حقائق) جمه باعتبار تعدد المحكوم عليه المستفاد من قوله نسب أشياء الى أخرى

أو بامر صادق عليه) بان يتصور بمخاصته فانما تصور الانسان بانه ضاحك فليس يتصور بالحقيقة أي الكنهه (قوله أو بامر صادق عليه) ليس المراد ان يتصور هذه الحالة (قوله وتصور الحكم) أي كذلك في تصور ما بذاته أو بامر صادق عليه (قوله للعلم الاولي) أي البدهي وهو الذي يتوقف على تجربة ولا حدس ولا نحو ذلك (قوله وفي هذا الكلام) من قوله لابد في التصديق من ثلاث تصورات (قوله للعلم والقدرة) أي بما هو شئتق من القدرة والعلم (قوله فلو كان الحكم الخ) علم الموضوع والمحمول ثم يصح تصورهما بالكنهه صح تصورهما بوجه ما كما قدّم وأما النسبة فتصورها بالحقيقة أي بكونها تعلقاً حنوياً بين الموضوع والمحمول ارتباطاً بالمحمول شدة ارتباطه بالموضوع ووجه ما بأن تصورهما بها شيء به الربط (قوله فيما بينهما) أي في اصطلاح الذي بينهما قوله بالاشتراك أي اللفظي وهو التبادر عند الاطلاق

(قوله الإيجابية) لم يقل النسبة الإيجابية والسلبية إشارة الى ان النسبة في القضية الموجبة والسالبة شيء واحد وهي الثبوت لكن الاختلاف إنما هو من جهة أنها في الوجهة مطابقة وفي السالبة غير مطابقة فتؤكد زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد وقولك ليس زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد لكن ذلك الثبوت غير مطابق للواقع فالتى مسلط على الثبوت (قوله إجماع تلك النسبة) أى ادراك وقوعها أى ادراك مطابقتها للواقع وقوله أو انزعائها أى ادراك انزعائها أى ادراك عدم مطابقتها للواقع لانه ليس للنفس فصل على التحقيق بل ادراك ينشأ من التوجيه والقائه الحواس وقوله يبنى أى المصنف (قوله حيث حكم) أى حيث ذكر انه لا بد الخ حيث قال التصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لامتناع الحكم من جهل الخ وحاصل ما في ذلك ان الحكم الاول فى المصنف يحتمل ان يراد به النسبة والثانى الإجماع (١٦٩) ويحتمل العكس ويحتمل ان يراد

بهما النسبة ويحتمل ان يراد بهما الإجماع والشارح ارتضى الاول وذكر انه المتعين لما يأتي (قوله والا فان كان الخ) أى والابان لم يكن مقصود المصنف بالحكم الأول النسبة والثانى الإجماع بل قصد في الموضوعين العكس أو قصد فيها النسبة أو قصد فيها الإجماع (قوله لم يكن قوله لامتناع الخ) وذلك لانه قال لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم به والمحكوم عليه والحكم لان الحكم يحتمل ان يكون الحكم الاول عطفًا على المحكوم عليه أو على قوله من تصور المحكوم عليه فان كان

أحدهما النسبة الإيجابية المتصورة بين الشئين وثانيهما إجماع تلك النسبة الإيجابية أو انزعائها يبنى بالحكم حيث حكم بأنه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة الإيجابية أو السلبية وحيث قال لامتناع الحكم من جهل إجماع النسبة أو انزعائها ينشأ على تغير معنى الحكم والا فان كان المراد به النسبة الإيجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور معنى ولا النسبة التي ينشأ على مالا يخفى (قوله والا) أقول أى ان لم يكن بالاول النسبة الحكيمة والثانى إجماع النسبة وانزعائها فاما ان يريد بالحكم في الموضوعين النسبة الحكيمة فيلزم ان لا يكون لقوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور معنى وذلك لان قوله والحكم ان كان معطوفاً على قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم أى النسبة الحكيمة لامتناع النسبة الحكيمة في الواقع بدون تصورهما وهذا المعنى باطل وان كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه كان المعنى ولا بد (قوله ولا النسبة التي بينهما) فان الواجب في التصديق ان تصور النسبة بأنه رابط بينهما فهو أو بالاتصال أو بالاتصال واما ان حقيقتهما ماذا فلا (قوله معنى) أى معنى صحيحاً نفي افادة أصل المعنى مبالغة لظهور فسادها (قوله لامتناع النسبة الحكيمة الخ) يبنى ان معنى قوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور انه لا بد من تصور هذه الأمور فيستفاد منه على هذا التقدير امتناع النسبة الحكيمة نفسها في الواقع بدون تصورهما وهو معنى باطل لان نسبة شئ الى شئ في نفس الامر لا يتوقف على تصور متصور لاتصاف الاشياء بأحوالها وان فرض عدم كل متصور حتى المبادي العالية ولذا قال به من نفي وجودها * ثم وجود النسبة موقوف عليه وفرق بين ظرفية الواقع لشئ وظرفيته لوجوده على ما بين في محله وما ذكرنا من ان معنى قوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور انه لا بد من تصورهما ظهر فساد ما قيل في بيان قول الشارح لم يكن لقوله لامتناع الحكم من جهل معنى وذلك لان الحكم جعل منسوباً الى من جهله باستناعه منه ونسبة أمر الى

(٢٢ شرح النسبية) الاول فلا يصح لان المعنى كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم أى النسبة الحكيمة لامتناع الحكم أى النسبة في نفس الامر بدون تصورهما أى من جهلها ولم يتصورها بقتضي انه متى انتفى تصورهما انتفى وجودها في نفس الامر وهذا باطل لان وجودها في نفس الامر لا يتوقف على تصورهما والثاني أيضاً لا يصح لان المعنى لابد في كل تصديق من نفس النسبة لامتناع النسبة في نفس الامر من جهلها أى لامتناع النسبة في نفس الامر عدم تصورهما بل هذا أكثر فساداً من الاول لانه يقتضى ان جزء التصديق نفس النسبة لانه قال لابد في كل تصديق من نفس النسبة فبقيدها جزء من التصديق مع ان الذى هو جزء من التصديق تصور النسبة لافض النسبة وأيضاً الدليل لم يطابق المدعى لان المدعى ان التصديق لابد فيه من ذاتها والملة لامتناع النسبة في نفس الامر بدون تصورهما وهي لاتوافق المدعى لان المدعى لم ينرض فيه لتصورها أصلاً وأيضاً يلزم الفساد الاول وهو ان وجود النسبة في نفس الامر لا يتوقف على تصورهما والحاصل ان قوله الحكم الاول

يُحتمل عطفه على قوله والمحكوم عليه فيكون قوله لا بد من تصور مسلطاً عليه ويحتمل أن يكون عطفاً على قوله من تصور فيكون المسلط عليه قوله لا بد من الفساد والاحتمال الأول قاصد من جهة والثاني يلزم عليه الفساد من ثلاث جهات وكل من الفسادات انما جاء من كون المراد بالحكم في الموضعين النسبة وقول الشارح لم يكن لامتناع الحكم بمن جهل معنى أي معنى صحيحاً فتنبيه لاصل المعنى بمبالغة في فساد ذلك المعنى وكأنه منقضى من أصله (قوله أو إيقاع النسبة فيها) أي ادراك الوقوع على التحقيق واما ان جربنا على ان الحكم من الافعال فلا يؤول بل يلاحظ انه أوقع من النفس شيء يقال له إيقاع (قوله أو إيقاع النسبة فيها) والمعنى (١٧٠) لا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع الإيقاع عن بتصوره وفيه نظر لان

أو إيقاع النسبة فيها فيلزم استدعاء التصديق تصور الإيقاع وهو باطل لانا اذا أدركنا أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف حصوله على تصور ذلك الادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كانت الحكم ادراكاً أما اذا كان فضلاً فالتصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها في التصديق من النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية وهذا اظهر فساداً واما ان يريد بالحكم في الموضعين إيقاع النسبة واتزاعها فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع والانتزاع لامتناع الإيقاع والانتزاع بدون تصورهما وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفاً على تصور الإيقاع والانتزاع وهو باطل كما حققه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول إيقاع وبالتالي النسبة الحكمية قلت فيلزم ان يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع النسبة الحكمية عن جهل الإيقاع وهو باطل قطعاً مع ان المقصود وهو ان الحكم يطلق على النسبة

شخص باستاء منه انما يحسن اذا كان لذلك الامر تلقى بذلك الشخص بأن يكون صالحاً لان يصير وصفاً له والنسبة الحكمية ليست بهذه الحبيبة على ان اللازم مما ذكره عدم الحسن لان لا يكون له معنى (قوله وهذا اظهر فساداً) لظهور عدم وروده على المدعي لانه يدل على وجوب تصور النسبة لانها بخلافه على التقدير الاول فانه يرد على بعض المدعي وهو وجوب تصور النسبة وعلى وجوبه في التصديق بضم مقدمة كاذبة وهي ان النسبة لا بد منها في التصديق مع اشتراكها في عدم صحة المعنى وقيل وجه الاظاهرة انه يرد عليه ما يرد على الاول مع شيء آخر هو ان النسبة مشبهة في القضية لاني التصديق وفيه انه يدل على كثرة الفساد لظهوره وعلى فساد المدعي لافساد الدليل الذي هو المطلوب وقيل لانه يدل على قبض المدعي لانه اذا كانت النسبة متممة لا يمكن اعتبارها في التصديق وفيه ان الحكم هنا باستاءها بدون التصور لا باستاءها في نفسها ولعل منشأ عدم ذكره قدس سره هنا لفظ بدون تصورهما (قوله فيكون المعنى) أي على تقدير عطف الحكم على المحكوم عليه واما على تقدير عطفه على الصور ففساده ظهر مما تقدم ولنا ما ينشأ من (قوله هو باطل قطعاً) لانه يلزم منه استدعاء التصديق تصور الإيقاع وانه لا معنى لامتناع النسبة

الإيقاع عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والتصديق يتحقق بدون تصور ذلك الادراك والدليل غير تام فبطل المدعي اذ لا يلزم من وجود التصديق تصور ذلك الادراك بمحذوم مع له هذا كله ان اريد بالحكم الادراك فلأقينا الإيقاع على ظاهره من كونه فضلاً لتفنى احتياطياً وكل فعل اختياري لا بد في حصوله من الشعور به فيكون الحكم حينئذ لا بد من تصوره فيجب ان الإيقاع لو اتى على ظاهره زادت أجزاء التصديق على اربعة تصورات المحكوم به وتصور المحكوم عليه وتصور النسبة والحكم وتصوره مع اسمها قالوا أجزاء

اربعة وهذا الجواب مبني على عطف الحكم على المحكوم عليه ليكون مدخولاً لتصور فلو عطف على التصور فصول فيأتي فسلده في آخر القولة وترك الشارح احتمالاً رابعاً وهو ان يراد بالاول الإيقاع وبالتالي النسبة لكون فسادها معلوماً مما تقدم أي من كونه يلزم ان يكون تصور الإيقاع جزءاً من الحكم فتزيد الأجزاء ومن كون المسألة لاتوافق الملل ومن كونه يقال لا نسلم انه يتبع النسبة بدون تصور الإيقاع فظهر لك حيثئذ بطلان احتمالات ثلاثة وبقي واحد وهو ان يراد بالاول النسبة وبالتالي الإيقاع (قوله لانا أدركنا ان النسبة الخ) أي الذي هو معنى الإيقاع أي قد يحكم الانسان ويدرك ويحصل التصديق ولا يتوقف على تصور هذا الادراك (قوله هذا انما يتم) أي هذا البيان المذكور لبطلان انما يتم الخ

(قوله فصول الحكم هذا قياس من الشكل الاول قدم كبراه على صفراء والاصل حصول التصديق موقوف على حصول الحكم وحصول الحكم موقوف على تصوره ينتج حصول التصديق موقوف على حصول الحكم ويدل على قلب المقدمتين النتيجة (قوله على ان المصنف الخ) دليل ثان على استدعاء التصديق لتصور الحكم أي انه اذا أريد بالإقاع الفل فلاد من تصوره لدليلين دليل عقلي وهو انه فصل اختياري الخ دليل قلمي وهو تصريح المصنف بذلك أي بكونه لا بد من تصور الحكم ان كان فصلا وحيث فلا يمتنع ان يراد بالاول النسبة وبأنه في الإقاع بل يصح ان يراد به الإقاع في الموضوعين وحاصل الجواب ان المصنف قال هنا لابد في التصديق من تصور الخ وتفسيره يعني دون ان يقول التصديق (١٧١) لابد له يقتضي ان المذكور جزء

فيلزم زيادة الاجزاء على اربعة وهو باطل فبطل كون المراد هنا في الخطين بالحكم الإقاع بمعنى الفصل فتعين ان يراد به في الاول النسبة الحكمية وفي الثاني الإقاع بمعنى الادراك وهذا دفع للدليل الاول للدليل الثاني لانه صرح فيه بالشرطية (قوله قد صرح به) أي صرح بكون التصديق متوقفا على تصور الحكم ولكن جعله شرطاً (قوله يدل الخ) أي بسبب التعبير يعني (قوله وهو) أي المصنف صرح بخلافه (قوله قال الامام في الملخص الخ) هذا تأييد لكون قول المصنف لابد فيه دالا على الجزئية كما ادعاء الشارح في الجواب ووجه الدلالة انه لو لم تكن لفظة في

فصول الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للملخص صرح به وجعله شرطاً لاجزء لاتصديق حتى لا يزيد اجزاء التصديق على اربعة فقول قوله لان كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به إقاع النسبة في الموضوعين لزاد اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه قال الامام في الملخص كل تصديق لابد فيه الحكمية وعلى إقاعها حاصل على هذا الوجه أيضاً (قوله قال الامام في الملخص) أقول المقصود من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله فقول قوله لان كل تصديق لابد فيه الخ بدون تصور الإقاع (قال هذا) أي البيان المذكور لبطلان (قال فصول التصديق الخ) أي نتيجة المقدمتين المذكورتين من الشكل الاول بجعل الاولى كبرى والثانية صغرى (قال على ان المصنف الى آخره) دليل آخر على استدعاء المذكور (قال صرح به) أي بتوقف التصديق على تصور الحكم وجعل تصوره شرطاً للتصديق لاجزء منه (قال فقول الى آخره) جواب عن سؤال باطل الاحتمال المذكور أيضاً حتى يثبت بطلان ارادة الإقاع مطلقاً وليس جواباً بتفسير الدليل على ما وهم (قال يدل على ان الخ) حيث قال فيه ولم يقل له لكن الحق ان المراد لابد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية ولیم الاستدلال على طريقة الحكم أيضاً (قال بخلافه) أي كونه جزءاً حيث قل عنه وجعله شرطاً (قال قال الامام الى آخره) تأييد لكون قول المصنف لابد فيه دالا على جزئية تصور الحكم ووجهه ان الامام قال من ثلاثة تصورات فلو لم تدل كلمة فيه على الجزئية لقال اربعة تصورات لان الحكم عنده فعل لابد في التصديق من تصوره فلو كان الحكم في عبارته محمولا على الإقاع زاد اجزاء التصديق كذلك في عبارة المصنف (قوله المقصود من هذا الكلام الخ) يعني ان الشارح وان ذكره بطريق التأييد لما تقدم لكن المقصود منه ومطمع نظره ايراد الاعتراض المذكور بقوله قبل فرق الخ ودفعه فهو تمهيد وتوطئة له في الحقيقة وقبل مراده قدس سره انه من الاعتراض المذكور بيان لمنشأ الغلط يعني ان الشارح لما رأى ان الحكم في قول الامام معطوف على المحكوم عليه قطعاً ظن انه كذلك في كلام المصنف رح أيضاً قدمه

دلل على الجزئية لما اقتصر على ثلاثة لان الحكم عند الامام فعل ومتى كان فصلا لا بد من تصوره وان كان على جهة الشرطية لالجزئية فكان المناسب ان لا يقتصر على ثلاثة بل يزيد رابعاً كالتعبير بثلاثة يدل على الجزئية لا على مطلق التوقف عليه والا زاد رابعاً لان الحكم عنده فعل فلا بد من تصوره الا ان تصوره عنده شرط لا جزء فوافقت عبارة المصنف عبارة الامام في الملخص وان المراد بالحكم الاول النسبة (قال الامام الخ) قد تقدم ان هذا دليل على ان المراد الجزئية ومع ذلك هو توطئة للاعتراض الاتي بقوله قبل ولدفعه بقوله وفيه نظر (قوله وإقاع النسبة فهما) فيلزم استدعاء التصديق انما لم يقل فيلزم ان لا يكون قوله لاستناع الحكم ممن جهل الحكم معنى كما قال فيها اذا أريد بهما النسبة لانه اذا اريد بهما الإقاع وجعل عطفاً على المحكوم

من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم فيقول فرق ما بين قوله وقول المصنف هنا لأن الحكم فيها قاله الامام تصوراً لا محالة بخلاف ما قاله المصنف فانه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه فيثبت لا يكون تصوراً كما نهى قال ولا بد في التصديق من الحكم وغير لازم منه أن يكون تصوراً وأن يكون معطوفاً على المحكوم عليه فيثبت يكون تصوراً وفيه نظر لأن قوله والحكم لو كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه ولا يكون الحكم تصوراً لوجب أن يقول لا يتصور الحكم من جهل أحد هذين الأمرين ولوصح حمل قوله احدهما الأمور على هذا لظهور الفساد من وجه آخر وهو أن اللازم من ذلك استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه وبه والمدعي استدعاء التصديق التصورين والحكم فلا يكون الدليل وارداً على المدعي وأيضاً ذكر الحكم يكون حينئذ مستدركاً اذ المطلوب بيان تقديم

ودفع ذلك الاعتراض أما تحرير الاعتراض فهو ان يقال ان المصنف لم يقل لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم حتى يصح حينئذ ما فرغته عليه من ان الحكم لو أريد به إيقاع النسبة لكان تصور الإيقاع داخلًا في مابة التصديق وزاد أجزاء التصديق على أربعة بل قال لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهذه العبارة تحتل وجهين أحدهما ان يجعل قوله والحكم معطوفاً على المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم حينئذ لم يملكه والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الإيقاع والاتزاع لم يلزم عنده أصلاً بل كان الحكم نفسه جزءاً من التصديق لا تصوره نعم ما ذكرته وهو ان تصور الحكم جزء من أجزاء التصديق تفي بعبارة الملخص حيث صرح فيها بأن المتبر في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الإيقاع لزاد أجزاء التصديق على أربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الإيقاع ادراكاً كما هو مذهب الأوائل وسواء تصورنا مدعي ان كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به والتصور الذي هو الحكم وحينئذ فلا يتم ما ذكره ما لا شارح في عبارة الملخص أيضاً لا نقول مذهب الامام ان الإيقاع فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة الحكمية لا الإيقاع والا لزاد أجزاء التصديق عنه على أربعة وأما تقرير الدفع فان يقال لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه

ليرجع خبر فرق ما بين قوله ولا يخفى عليك بقاعة تقديم منشأ الفلظ على بيان الفلظ وان ابراه الضمير مشروط بتقديم المرجع فكيف يكون سبباً لتدعيمه (قوله تحرير ذلك الاعتراض الخ) حاصله منع دلالة قول المصنف لا بد فيه الخ على جزئية تصور الحكم حتى يزيد أجزاء التصديق على أربعة أما يلزم ذلك لو عطف الحكم على المحكوم عليه لم لا يجوز عطفه على التصور (قوله حتى يصح الخ) زاد كلمة حتى لتأكيد معنى الفاية الذي يستفاد من حتى فانه قد يجيء للاستيفان (قوله لم يلزم عنده أصلاً) الظاهر يلزم المحذور المذكور كما يدل عليه الاضراب الثلاثة أورد التكرار ترويحاً لكلامه ومبالغة في صحته (قوله لا يقال الخ) هذا الاعتراض مجرد قدح فيها ذكره السائل من انه يتم فيها ذكره الامام لا دخل له في دفع التبع (قوله والتصور الذي هو الحكم) اشارة الى ان الحكم حينئذ يكون معطوفاً على تصور المحكوم عليه والا لكانت الاضافة لامية لكونها في المعطوف عليه كذلك (قوله وأما تقرير الدفع الى آخره) حاصله انه وان لم يلزم المحذور المذكور

لكن قوله لا يتصور الخ معنى صحيحاً لكن يكون قاسداً من جهة انه يلزم عليه زيادة أجزاء التصديق على أربعة (قوله قبل فرق الخ) هذا منع لما تقدم وحاصله ان كلام الامام يثبت فيه ان لا يراد فيه بالحكم الإيقاع والا لزادت أجزاء التصديق واما المصنف فلان لأن الحكم ليس معطوفاً على المحكوم عليه بل على تصور فلا يلزم من ارادنا بالحكم فيها الإيقاع ان لا يكون الإيقاع متصوراً حتى يلزم زيادة أجزاء التصديق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الفرق نظر من أوجه ثلاثة (قوله لو كان) أي الحكم بمعنى الإيقاع (قوله لوجب ان يقول الخ) لأن الحكم حينئذ ليس من قبيل التصورات لانه معطوف على التصور (قوله ولو صح حمل قوله الخ) أي لسان ذلك ولكن يلزم الضام من وجهين آخرين (قوله على هذا) أي أحد الأمرين (قوله من ذلك) أي من كون الأمور تحمل على اثنين

(قوله لم يكن له دخل في ذلك) أي فمعطى حيثك الحكم على المحكوم عليه (١٧٣) حتى يكون تصوراً ويكون ليس

مستدركاً (قوله لا شغل للنطقي) فيه إشارة الى ان بحث الانساظ ليس من المقاصد بالذات بل من مقدمات الشروع في السلم (قوله من حيث هو منطقي) واما من حيث انه غوي فله شغل بذلك . (قوله فانه

يجت عن القول الشارح والحجة) ظاهره انه لا يبحث عن القضايا ولا عن الكليات الجنس وليس كذلك وأجب بانه أراد بالقول الشارح من حيث ذاته ومن حيث أجزاؤه وكذا يقال في الحجة (قوله وهو) أي البحث المفهوم من بحث (قوله بل منهاها) فيه ان الجنس والفصل هو السكلي المقول على الكثيرين المتغنيين بالحقيقة أو المتخافين بها وهذا غير موصل وأجب بانه أراد ما صدقات ذلك (قوله الى التصديق) أي ما صدقاته لمفهومه وقوله مفهومات القضايا أي ما صدقات مفهوماتها كالعلم متغيراته من المصادقات لا من المفهوم (قوله افادة الماني) أي للبر وقوله واستفادتها أي من الغير واما استفادة

التصور على التصديق طبعا والحكم اذا لم يكن تصوراً لم يكن له دخل في ذلك قال (وأما المقالات فثلاث المقالة الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول * الفصل الاول في الالفاظ * دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسط ما دخل فيه ذلك المعنى تضمن كدلالته على الحيوان وعلى الناطق فقط وبتوسط ما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة)

(أقول) لا شغل للنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل منهاها وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا لا الفاظها ولكن لما توقف افادة الماني واستفادتها على الالفاظ

والا لوجب أن يقول لامتناع الحكم عن جهل أحد هذين الامرين أي المحكوم عليه والمحكوم به ولو حل الامور على معنى الامرين كافي تصرفات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعي لان الدليل لا يثبت الا امرين والمدعي مركب من امور ثلاثة وأيضاً يلزم ان يكون ذكر الحكم في المدعي لنوا لمدخل له فيها هو المقصود ههنا من تقدم التصور على التصديق (قوله لا شغل للنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ) أقول انما اعتبر هذه الحيثية لان النطقي اذا كان غويا أيضاً شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث انه غوي (قوله ولكن لما توقف افادة الماني واستفادتها على الالفاظ) أقول فالنطقي اذا أراد أن يعلم غيره بمجهولاً تصورياً أو تصديقاً

على ذلك التقدير لكن يلزم محذور آخر وهو عدم ورود الدليل على المدعي والاستدراك في العبارة (قوله ولو حمل الى آخره) إشارة الى ان لزوم الفساد من وجه آخر لازم من الحمل لامن صحته الا ان الشارح جعله لازماً لصحته بمبالغة (قوله لنوا) لان الكلام على تقدير عدم كونه تصوراً كما صرح به الشارح (قال لا شغل الخ) أراد به دفع توهم ان مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لا يرادها في المقالة الاولى وافادة انها مقصودة بالعرض وابرادها فيها لشدة الاتصال بين الالفاظ والماني (قوله وانما اعتبر الحيثية) يريد ان المتني هو الشغل بالذات بقرينة قوله سار النظر فيها مقصوداً بالعرض وانما اعتبر الحيثية في نفي الشغل بالذات عن النطقي لان النطقي اذا كان غويا مثلاً له شغل بالذات بالالفاظ فادفع ما قيل ان قيد الحيثية احتراز عن كونه مفيداً ومستفيداً كما يدل عليه عبارة الشارح لاعتن كونه غويا (قوله أيضاً) إشارة الى ان الحيثية بيان للاطلاق أي من غير ان يعتبر شيء سوى كونه منطقياً لانه اذا اعتبر معه كونه غوياً يمثله الخ وليس لتقييد لما تقرر انه اذا أريد المحيط في الحيثية كان بياناً للاطلاق (قال لما توقف افادة الماني الى آخره) أي الصور الذهنية لكن لامن حيث حصولها في الذهن بل من حيث مطابقتها لما في الخارج سواء كان تلك الماني من المنطق أو غيره (على الالفاظ) أي على نفسها على ما جرت به السنة الالهية (صار النظر فيها) أي البحث عن أحوالها (قوله فالنطقي الخ) أورد الفاء إشارة الى ان المذكور في الشرح كلية يتفرع عليه هذه الجزئية وفي الاكتفاء بالتعليم إشارة الى ان المراد بالنطقي العالم بالنطق والي ان المراد بالاستفادة استفادة غير المفيد إلى هي لازم الافادة لا استفادة بان يكون المفيد والمستفيد شخصاً واحداً (قوله بمجهولاً تصورياً أو تصديقاً) سواء كان من المنطق أو لا

الماني لا من الغير بل من نفسه فلا يتوقف على الفاظ وان كان عسراً جداً وذلك لان النفس تعودت ملاحظة الماني من

الافلاط بحيث اذا أرادت أن (١٧٤) تستقل المعاني وتلاحظها تحيل الافلاط وتستقل منها تلك المعاني ولو أرادت أن تستقل

صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصد الثاني ولما كان النظر فيها من حيث أنها دلائل للمعاني قدم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بمحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية

بالقول الشارح أو الحاجة فلا بدله هناك من الافلاط ليحسبته ذلك وأما اذا أراد أن يحصل هو نفسه أحد الجمهورين بأحد الطريقين فليس الافلاط هناك أمرا ضروريا إذ يمكنه تفعل المعاني مجردة عن الافلاط لكنه عسير جدا وذلك لان النفس قد تعودت ملاحظة المعاني من الافلاط بحيث اذا أرادت أن تستقل المعاني وتلاحظها تحيل الافلاط وتستقل منها الى المعاني ولو أرادت تستقل المعاني صرفه صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجودان بل قول من أراد استفادة المنطق من غيره أو افادته إياه احتياج الى الافلاط وكذا الحال في سائر العلوم فذلك عدت مباحث الافلاط مقدمة للشروع في العلم كما أشرنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الافلاط على الوجه الكلي المتناول لجميع الفئات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها أمور قانونية متساوية لجميع المفهومات وربما يورد على الندرة أحوال مخصوصة بالغة التي دونها هذا الفن زيادة الاعتناء بها (قوله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر) أقول يريد بالعلم الادراك أهم من أن يكون تصورا أو تصديقا يقينا أو غيره

(قوله اما اذا أراد الخ) يعني اما قال لتوقف الافادة واستفادتها ولم يقل لتوقف فهمها وتخصيلها الى آخره لانه اذا أراد تخصيلها في نفسه لا يتوقف ذلك على الافلاط (قوله تفعل المعاني) المراد بها ما يقابل الافلاط لا الصور التخيلية (قوله تحيل الافلاط الى آخره) كلها تناجي نفسها بالفاظ مخيطة (قوله صرفة) أي خالصة عن قول بالافلاط الخيطة والمحققة (قوله بل قول الخ) مبني الوجه الاول على ان المراد بالمنطقي العالم به وان المراد افادة المعاني مطلقا وكون المفيد والمستفيد متساويين ومبني هذا الوجه على ان المراد بالمنطقي ماله اختصاص بالمنطق سواء كان طالبا له أو عالما به وتخصيص المعاني بالمعاني المنطقية وكون المفيد والمستفيد واحدا والترقي في هذا الوجه باعتبار شدة الاحتياج حينئذ وعمومه للعالم والتعلم (قوله وكذا الحال الخ) فان من أراد استفادة أي علم كان أو افادته يحتاج الى الافلاط (قوله ولذلك الخ) أي لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الافلاط مقدمة للشروع على وجه العبرة في كل علم كالنصور بالرسم والتصديق بالناية وبالموضوعية (قوله ثم ان المنطقي) دفع لما يسبق الى الفهم من أنه لما توقفت افادة كل علم واستفادته على الافلاط كانت معرفة وضع الافلاط بمجواهرها وهيئاتها المفردة والتركيبية من كل لغة يحصل بها الافادة والاستفادة مقدمة للشروع لخصوص هذه المباحث التي أوردوها في المنطق وحاصل الدفع ان الافادة والاستفادة وان توقفت على معرفة وضع الافلاط المخصوصة التي بها الافادة والاستفادة الا ان المنطقي يبحث عن أحوالها الشاملة لجميع الفئات رعاية للنسبة (قوله وربما يورد الى آخره) اعتذار عن وقوع البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب أو بلغة اليونان (قوله يريد بالعلم) أي في الموضوعين والقرينة شيوع اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق في قمرهم الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر قرينة شيوع اطلاق الدليل على الحاجة (قال كون الشيء بمحالة يلزم من العلم به)

المعاني من غير الفاظ تحيلها
لصعب عليها ذلك وان
يمكن ذلك والدليل على
هذا كله الوجدان (قوله
من حيث انها دلائل
المعاني) أي لامن حيث
قيامها بالغير ولامن حيث
قيامها بالذهن ولا من
حيث كونها مخلوقة فان
هذا شامل له العرض
(قوله وهي كون الشيء
الخ) شامل للمفردات
وللأقضية (قوله بمحالة يلزم
الخ) أي بمحالة تلك الحالة
مبينة بقولنا يلزم الخ أي
بحيث يلزم الخ وقوله العلم
بشيء شامل لليقيني والظني
لان الشيء قد يكون يقينيا
ويستحق لنا كروية مركوب
زيد وخدمنه على الباب
فكونه في البيت هذا مطلقون
وكون الخدم على الباب
يفضي لادراكه بالحاسة
فلزم من العلم بالاول العلم
بالثاني غير ان الثاني ظني
(قوله والدال الخ) اعلم
ان الدال اما لفظي أو غير
لفظي وكل منهما اما
عقل أو طبعي أو وضي
فالاتقسام ستة اما الدلالة
اللفظية باقسامها الثلاث
قد ذكرها الشارح وأما

غير اللفظية فذكر الشارح من أقسامها الوضعية وأما الطبيعية والعقلية فلا فالاول كدلالة الصفرة على كدلالة
الوجل والثاني كدلالة العلم على وجود الصانع

(قوله كدلالة الخط) فانه دال على اللفاظ (قوله والنصب) جمع نصب ما ينصب للدلالة على الطريق (قوله جعل اللفظ) كان اللفظ مشخصاً أو غير مشخص وقوله على المعنى كان ذلك المعنى مشخصاً أو متعدداً لوحظت بأمر كلي أو كان ذلك المعنى كلياً كأن حقيقة أو مجازاً فدخل في اللفظ الشخص أربعة ثلاثة موجودة وواحد مستحيل الأول ان يكون الموضوع له شخصاً كالوضع كوضع زيد لذاته * الثاني ان يكون الموضوع له متعدداً لوحظ بأمر (١٧٥) عام واللفظ الموضوع مشخص

كدلالة الخط والقصد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بزاء المعنى أولاً وهي لا تخلو

(قوله كدلالة الخط والمقد) أقول وكذلك دلالة النصب والاشارة وهذه الدلالات غير لفظية لكنها وضعية وقد تكون الدلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الأثر على المؤثر (قوله والوضع جعل اللفظ بزاء المعنى)

أي في الجملة كما هو المقرر من ان الحكم اذا أطلق من الجهة يتبادر منه الإطلاق العام أعني يمدم العلم بوجه الدلالة أعني الوضع أو اقتضاء الطبع أو العلية والمعلولة أو يمد العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي والضرورة عبارة عن امتناع الاعتكاف بين الشيئين بان لا يتخلل بينهما أمر آخر سواء كان في التحقق في وقت واحد كالانسان والضحك أو في وقتين مستقبلاً له كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة أو في العلم بان يلا ما بان يكون أحدهما متعلقاً بآخر والثاني تبعاً والأول فاحضار أمرين بالبال محال كما في المتضادين والمطلوب المطلق والتضني والالتزام أو يكون العلم بأحدهما مستقبلاً للعلم بالآخر بلا فصل كما في الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى والمراد بالعلم هنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره في حواشي المطالع فلا يرد بانه يلزم ان لا يكون لللفظ دلالة عند التكرار لامتناع علم المعلوم (قوله غير لفظية عقلية) نص قدس سره في حواشي المطالع ان الدلالة الطبيعية تحقق للالفاظ فقط والعقلية تم اللفظ وغيره والاكتفاء هنا على العقلية أيضاً مشير الى ذلك وقال المحقق الدواني في حاشية التهذيب وهي أي الطبيعية لا تنحصر في اللفظ فان دلالة الحبرة على الحجل والصفرة على الوجع وحركة التبع على المزاج المخصوص منها ولعله قدس سره أراد ان يحققها للفظ قطعي فان تلفظ أخ لا يصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند مداعمة بعضها لبعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك الموارد منبعثة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعة فان العلاقة في الأولى التأثير وفي الثانية الإيجاب والتأثير أقوى من الإيجاب وأيضاً بين الفرق بينهما بان المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعة الحالة العارضة للمؤثر كذا في حواشيه (قال بجعل الجاعل) لم يترس للمجول اشارته الى عموم اللفظ وغيره قوله (وهي) أي ما يجعل الجاعل (الوضعية)

علمه المطلق فلا يقال له دال فضلاً عن كونه مجازاً وكذا المعنى فانه يدل على البصر التزاماً فاذا استعمل المعنى في البصر كان مجازاً ودلالته عليه من قبيل المطابقة وهذا مجاز باقيا الفريقين لان هذا لازم بين المعنى الاخص والحاصل ان المناطقة يشترطون في اللازم ان يكون بينا بخلاف أهل البيان فانه أهم من ان يكون بينا أولاً قريباً أو بعيداً فكلما كان مجازاً عند المناطقة مجاز عند أهل المعاني ولا عكس وظهور لك من هذا ان المعنى مثلاً اذا استعمل في معناه الاصل كان دلالته على البصر بالالتزام واذا استعمل في البصر على طريق المجاز كانت دلالته على البصر مطابقة لما علت من ان تعرف الوضع جعل اللفظ بزاء المعنى

ولو بواسطة قرينة والجاز (١٧٦) كذلك (قوله اما ان يكون بحسب الطبع) أى اما ان يكون المذكور بحسب

اما أن يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة أخ على الوجه فان طبع اللفظ يقتضي التلطف به عند عروض الوجه له أولا وهي العقلية كدلالة اللفظ المسوع من وراء الجدار على وجود اللفظ والمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ

أقول هذا تعريف وضع اللفظ وأما تعريف الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شيء بأزاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني (قوله كدلالة أخ) أقول هو فتح الهزة والحاء المعجمة للحرز وأما أح فتح الهزة وضماها والحاء المهملة فدالة على وجع الصدر يقال أح الرجل أما اذا سئل (قوله فان طبع اللفظ يقتضي التلطف به عند عروض ذلك المعنى) أقول وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ دالا على ذلك المعنى أعني الوجه فتكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع أيضاً (قوله من وراء الجدار) أقول انما اعتبر هذا القيد ليعبر دالة اللفظ على وجود اللفظ عقلا فان المسوع من المشاهد يعلم وجود لفظه بالمشاهدة لا بدلالة

بشمل الوضعية اللفظية وغيرها والتال المذكور مثال اللفظية الوضعية وكذا الحال في قوله وهي الطبيعية وقوله وهي العقلية (قال جعل اللفظ الخ) سواء لو حظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصياً أو لو حظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعياً كما في المشتقات أو لو حظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع له الخاص كما في المضمرات والمبهات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ لجزء المعنى بنفسه كما في الحقيقة أو بواسطة القرينة كما في الجاز (قوله هذا تعريف وضع اللفظ الخ) لتعريف مطلق الوضع حتى يرد التقضي بوضع الحظ أو المقيد بدليل انه علم تعريف المطلق بما تقدم من قوله بجعل الجاعل فان قلت أى حاجة الى تعريف وضع اللفظ بمسء العلم بمطلقة قلت التخصيص على المقصود مع الاشارة الى ان التعريف المشهور أعني تخصيص شيء بشيء معناه التمين والجعل لا الحصر والا لانتقض بوضع المشترك أو المرادف (قوله واما تعريف الوضع الى آخره) تصرع لما علم من قوله اما بجعل الجاعل وهي الوضعية (قوله اذا فهم الخ) أورد اذا ميلا الى ما هو المختار عند الجمهور وان كان المناسب لاصطلاح المتلقي متى (قوله هو فتح الهزة الخ) في حواشي المطالع هو بضم الهزة وسكون الحاء المعجمة المشددة واذا فتحت الهزة دل على التحسر (قوله على وجع الصدر) الظاهر على أذى الصدر كما في حواشي المطالع يدل عليه الاستشهاد (قوله اح الرجل) على وزن مد (قال فان طبع اللفظ) في القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة فاذا أريد طبع اللفظ فالمراد به المعنى الاول فان صورته النوعية أو نفسه يقتضي التلطف به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أي طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني وان أريد به طبع السامع فانه يتأدي اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الإدراك أي النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر هنا على الاول لانه أظهر (قوله وبهذا الاقتضاء الخ) يعني الاقتضاء المذكور علاقة الدلالة (قوله كما ان صدور اللفظ الى آخره) فيكون اللفظ المذكور من حيث الصدور علاقة ذاتية بالطبع فدلالته عليه دالة عقلية

والمناسب ان يقول اما ان تكون اى الدلالة وقوله بحسب الطبع أى طبع اللفظ لا اللفظ ولا طبع السامع بدليل قول الشارح فان طبع اللفظ (قوله كدلالة أخ) أى يفتح الهزة وتشد الحاء لانه هو الدال على مطلق الوجه وأما أح بضم الهزة أو بفتحها مع الحاء المهملة فانما يدل على وجع الصدر من السعال (قوله فان طبع اللفظ الخ) انما كان طبع اللفظ يقتضي التلطف بأح لان لفظة أح تذهب الوجه (قوله عند عروض ذلك المعنى) أراد بالمعنى ما يفهم من هذا اللفظ كالوجع (قوله كدلالة اللفظ المسوع الخ) لان اللفظ أثر وهو يدل على المؤثر بالغة العقلية كان اللفظ موضوعاً أو غير موضوع مستعملاً أو غير مستعمل فان قلت هو أثر مطلقاً كان مسموماً من وراء جداراً أم لا فائدة التقييد وجوابه انه حالة المشاهدة وجوده معلوم من المشاهدة وان كان لفظ دالة أيضاً لكنها

بحيث متى أطلق فهم منه مناه

اللفظ عليه عقلاه وأما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بجملة اللفظ عليه مثلا وانحصار الدلالة في اللفظية وغيرها أمر محقق لاشبهه فيه واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والنقلية فلا استقرار لا بالحصر العقل الدائر بين الثني والاثبات فان دلالة اللفظ انما يمكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبع لا يلزم ان تكون مستندة الى العقل قطعا لكننا اذا استقرينا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة (قوله متى أطلق) أقول أي كلما أطلق فان الدلالة المتبررة في هذا

دلالة الأثر على المؤثر وعلى المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضاء الطبع له عند عروض المعنى ولا تنافي بين اجتماع الداليتين بل الدلالات كما اذا فرض وضع لفظ أح لشيء أيضاً (قلدهي العقلية) ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به واما عند المنطقيين فان تحقق لزوم بينهما بحيث يتبع الاحتكاك فهي مطابقة والا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره في حواشي المطالع في دلالة المعيات على معانيها (قوله لا بدلالة اللفظ) أي قط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة بجميع العلم بدلالة اللفظ اذ لاشارة بين الطرفين فيح قوله يظهر من الظهور بمعنى آشكر شدن على ما في التاج فانه اذا علم وجود الالفاظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه ويؤيد هذا التوجيه الحصر للمستند من قوله وأما للمسموع أح أو أصلا ان قلنا ان العلم بالمشاهدة لجميع العلم بدلالة اللفظ بناء على ان العلوم بالضرورة لا يستند من الدليل فيثبت قوله يظهر من الظهور بمعنى يبدأ شدن على ما في الصراح والحصر حينئذ بيان للواقع (قوله فلا يعلم الا بدلالة اللفظ الى آخره) فان فهم وجوده بعد صدور اللفظ منه بسبب كونه بحيث يلزم من العلم به علمه لكونه أثاره ولولا هذه الحقيقة فيه لا يعلم وان علم اللفظ فاقبل العلم بوجوده اما حصل من العلم باللفظ والدلالة فيثبت سبيله فالحق ان يقال الا بالعلم باللفظ ليس بشيء (قوله وانحصار أح) الحصر اما عقل ان كان يحزم العقل به بمجرد ملاحظة القسمة مع قطع النظر عن أمر خارج عنه واما استقرائي ان لم يكن كذلك وبه نس قدس سره في حواشي التشرع النضدي ومنهم من قسم القسم الثاني الى ما يحزم به العقل بالدليل أو التنبه وسماه قطعا والى ما سواه وسماه استقرائيا والحصر الجمل استقرائي في الحقيقة الا ان لجمل الجامل مدخلا فيه (قوله الدائر بين الثني والاثبات) بحيث لا يحصل الثني وراء ذلك القسم فلا يرد الحصر الاستقرائي الدائر بين الثني والاثبات لضبط الانتشار لكون الثني فيه مرسلًا محتمل عند العقل أمرا آخر وراء القسم (قوله لا يلزم ان تكون أح) وذلك لانه لا يلزم من اتفاه كون العلاقة الوضع أو الطبع ان تكون العلاقة بينهما ذاتية بان يكون أحداهما علاقة لاخر أو معلولا له أو يكونا معلولين على واحدة لجواز ان تكون أمرا آخر (قوله أي كلما) فسر متى بكلاما لانه نص في المصوم بخلاف متى فانه ظاهر وكلاما من سور الإعجاب الكلي الشرطي وقد عرفت ان المراد بالعلم في الموضعين الاتفات التقصي اذ لا يتقبل التحن من خطو اللفظ تبعا الى المعنى المطابق ولا من المعنى المطابق الحاصل تبعا الى المعنى الالتزامي لان اخطار اللزوم شرط للانتقال الى اللازم وان المراد باللزوم الاستغناء فلا يرد لزوم الاتفات الى شيئين في آن واحد

(قوله بحيث متى أطلق) فهم أح) كان ذلك المعنى مطابقة أو مضنا والالتزام ومن هنا فهم ان المراد باللزوم في اصطلاحهم اللزوم بالين بالمعنى الخاص بقى ان هذا الكلام يفيد شيئا مع ان قواعدهم كلية فاذ كان اللفظ يدل على المعنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فلا يكون ذلك دالا فضلا عن المطابقة وغيرها وأوجب بان لا نسلم أن متى تتخفى الجزئية بل هي تدل على الكلية ظاهرا بخلاف كل قلها تدل عليه نصا فتقوله كونه اللفظ بحيث أح بميزة فوق كلما أطلق تفسر متى الظاهرة في المصوم بكلاما فيخرج من ذلك زجنا ثبت فانه لا يكون دالا عنهم لعدم الفهم منه في جميع الاوقات بل عند نصب القرينة

(قوله لم يوضه) مخرج (١٧٨) بذلك العقلية والطبيعة لانه لاوضح فيها ولم يقل لم يوضه لانه لا يخرج ماعدا

لم يوضه وهي اما مطابقة أو تضمن أو التزام وذلك لان اللفظ اذا كان دالاً بحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما أن يكون عين المعنى الموضوع له أو داخلاً فيه أو خارجاً عنه فالدالة اللفظ على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى داخل فيه ذلك المعنى المدلول للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان أو الناطق لأجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصحة الكتابة فان دلالته عليه بواسطة ان اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصحة الكتابة خارج عنه أما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق أي موافق لتام ما وضع له من قولهم طابق الثمل اذا تواءم وأما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له داخل في ضمه فهي دالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له وأما تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وأما قيد حدود الدلالات الثلاث بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به

العلم ما كانت كلية وأما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا القول لا يحكمون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف اصحاب البرية والاصول (قوله لم يوضه) أقول احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية وأما قال لم يوضه أي بوضع ذلك اللفظ ولم يقل لم يوضه له أي لمناه ثلاثاً يخص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في أقسامها الثلاثة

ولا يصح الجواب بأنه يجوز ان يكون الالتفات الى أحدهما بالاختار والى الآخر بالبيع وما قيل انه يشكل بما اذا كان المعنى ملتصقاً به لانه يلزم التفات الملتصق اليه فوهم اذا لايشك أحدني انه كلما سمع اللفظ الموضوع لمعنى يلتفت للنحن اليه والالتفات الثاني غير الاول (قوله بواسطة قرينة) أي غلبة الدلالة على تعيين المراد كما في المجازات والكنايةات المبنية على العرف والمعادة والادعاء فاما قول ان اراد انهم لا يحكمون بدلالته بدون القرينة فسلم لكن أهل البرية والاصول وواقفونهم في ذلك وان اراد انهم لا يحكمون بدلالته مع القرينة فنوع ليكون الدلالة جيتد كليتقوهم (قال لم يوضه) فانما أطلق المترك يلتفت السامع العالم بوضعه الى معانيه على وفق العلم بوضعه ان اجاباً قاجالاً وان قصيلاً قصيلاً وما قيل من عدم صدق التعريف على القهتر والمبهات فان هذا مثلاً موضوع لكل مشار اليه مفرد مذكر وانما سمع هذا اللفظ من هو عالم بوضعه لاضهم جميع معانيه فوهم لان هذا ليس موضوعاً لكل مشار اليه مفرد مذكر مطلقاً بل معين بوقوع الهمارة اليه واستعمل اللفظ فيه وذلك المعنى مفهوم عند الاطلاق فالفهم بوضعه له بوضع عام (قوله أي بوضع ذلك اللفظ) مطلقاً سواء كان ذلك المعنى او ما دخل فيه او ما هو ملزومه (قوله ثلاثاً يخص بالدلالة المطابقة) لان فهم المعنى لم يوضه بوضع اللفظ له ليس الا في المطابقة

المطابقة في ان هذا قيد ان فهم المعنى متوقف على العلم بوضعه مع ان الواضح يدرك المعنى وضحه قبل الوضع ضار الوضع متوقفاً على فهم المعنى كما ان فهم المعنى متوقف على الوضع وهذا دور والجواب ان فهم المعنى المتوقف على الوضع انهم من اللفظ بخلاف الوضع فانه متوقف على ملاحظة المعنى لا يكونها من اللفظ (قوله وهي اما مطابقة الخ) هذا

حصر عقل بدليل قوله وذلك لان اللفظ الخ (قوله كدلالة الانسان) أي لفظ الانسان وقوله على الحيوان الناطق أي على هذا المعنى لان الدال لفظ والمدلول معنى (قوله وقابل صنعة الكتابة) اعترض بان المتر غير عدم

اللزوم البين للمعنى الاخص وهذا ليس كذلك لان اللزوم عدم اما بين المعنى الاخص او بالمعنى العام فكل ما توقف على شيء يقال له لازم بين المعنى العام كدلالة الانسان على الحدوث

لان الانسان جسم لم تفكر بالقوة ولا يلزم من ذلك تذكر صنعة الكتابة فم قابل العلم لازم بين المعنى الاخص لا يتوقف

لانك متى لاحظت الانسان بهذا المعنى حكم العقل بقبول العلم (قوله وأما قيد) أي المصنف

(قوله لا تنقض حد بعض الخ) أي فينقض حد المطابقة بالضمن والالتزام (١٧٩) وحد الضمن بالمطابقة والالتزام

وحده الالتزام بالضمن
والمطابقة فالاقسام ستة
ولهذا كالتالي ما يتعلق
بالسنة لم يلم يذكره
ذكره وأما قال لا تنقض
حد الدلالات الخ ولم يقل
لا تنقض كل واحدة بما
عدها لانه لم يذكر
انتقاض الضمن بالالتزام
والعكس (قوله عن طرف
واحد) أي وهو بعض
الطرفين فصار دلالة
الامكان الخاص على
الامكان العام ضمن (قوله
ببعضها) أي ببعض
الدلالات أي ببعض
مصدق الدلالات ذلك
ان قول ببعض الحدود
أي ببعض ماصدقها لأن
المتقوض الحد والمتقوض
به فرد من افراد المصدق
(قوله لجواز ان يكون
اللفظ مشتركاً الخ) أي
جوازاً واقعياً (قوله وهو
سلب الضرورتين عن طرف
واحد ظاهره ان هذا
جزء من سلب الضرورة
عن الطرفين وهو غير
ظاهر لان السلب الأول
مقيد بالطرفين والثاني
باحدهما فهما متبايران
واجب بان قوله سلب
الضرورة عن الطرفين

لا تنقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشتركاً بين الجزء والكل
كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وللامكان العام وهو سلب
الضرورة عن أحد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً بين الملزوم واللازم كالشمس فانه موضوع للحصر
المذكورة بالحصر العقل لان دلالة اللفظ بالوضع اما أن تكون على نفس المعنى الموضوع له أو على
(قوله لان دلالة اللفظ الخ) لان دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له وهي المطابقة أولاً وحينئذ اما
ان يكون على جزئه وهي الضمن أولاً وهي الالتزام بالعقل بحزم بالأخصار بمجرد ملاحظة القسمة وما قيل
ان حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة المذكورة لا يقتضي انحصارها في المطابقة والضمن والالتزام لاعتبار قيد
الحجية فوهم لان قيد الحجية اما اعتبر لئلا يلزم تداخل الاقسام لا اخراج فرد من الدلالة العقلية
الوضعية من الاقسام الثلاثة وكذا ما قيل ان الدلالة الالتزامية مشروطة بالزوم الذهني فلم يكن الحصر
عقلياً لانه يجوز العقل ان يدل اللفظ على الخارج الغير اللازم لان ذلك شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية
وليس بمعتبر في مفهومها واعتبر على الحصر بوجوده الاول ان لفظ ما اذا كان راجعاً الى الآوة
والبنوة يدل على المجموع بالمطابقة وعلى أحد الجزئين بالضمن وكل جزء يستلزم الآخر لا متاع
تفعل أحدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم أحدهما للآخر وهذه
الدلالة ليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لعدم اعتبار حجية الجزئية ولا الالتزامية لعدم الخروج
أقول لانه لم يحقق الدلالة بواسطة الزوم بينهما لان تفعل أحد المتضامين اما يستلزم تفعل الآخر
اذا كان محطراً بإبالي واللازم تفعلات غير متناهية متعقبة بالمتضامين عند تفعل أحدهما وهما لما
كان فهم أحدهما في ضمن فهم مجموعها الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزماً لفهم
الآخر فلا تتحقق الدلالة فلا حاجة في جوابه الى ارتكاب تكلف بان يقال المراد بالخروج في
المدلول الالتزامي ان يصير مدلول اللفظ من حجية غير حجيته المبنية والجزئية الثاني ان لفظ ضرب
مثلاً اذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم
في ضمن الكل ولا الالتزامية واللازم تحقق الالتزام بدون المطابقة أقول لانه لا يدل دلالة ضرب
بدون الفاعل على معنى اذا استعمال بدون الفاعل أصلاً ولولم نقول انها مطابقة لان دلالة الفعل
على الحدث بمجهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان هيئته الموضوع له نوعاً الثالث انه
اذا أطلق للمشارك فهم كل واحد من معانيه عند العلم بأوضاعه وفهم جميع المعاني أيضاً مع انه
ليس هذه الدلالة له شيئاً من الاقسام الثلاثة أقول لانه لم يفهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم
لاجتماع فهم كل واحد منها منه واعلم ان ورود هذه الشكوك على الحصر المذكور لا يتفق كونه
عقلياً لان البدعي قد يتطرق اليه شبهة بواسطة عدم تحرير الطرفين كما هو مناط الحكم (قال اما
نسبة الاولى الى آخره) في التاج المطابقة باكمي موافقت كردن الضمن درميان خویش آوردن
الالتزام در بر گرفتن فلاحظ الدلالات الثلاث على المعاني البنوية للالفاظ الثلاثة سميت بتلك الالفاظ ولما
كانت هذه الدلالات أنواعاً لدلالة الوضعية العقلية جاز نسبها اليها يقال دلالة مطابقة وتضمنية
والترامية (قال لا تنقض حد بعض الدلالات الى آخره) لم يقل حد كل واحد منها بكل واحد
منها لانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد الضمن

في قوة قولنا الامكان الخاص سلباً الامكان العام في قوة سلب والثاني جزء من الاول

والضوء ويتصور من ذلك صور أربع الأولى أن يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام والثانية أن يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة أن يطلق لفظ الشمس ويعني به الحرم الذي هو المزموم والرابعة أن يطلق ويعني به الضوء اللازم وإذا تحققت هذه الصور فقول لم يقيد حد دلالة المطابقة قيد توسط الوضع لا تنقض بدلالة التضمن والالتزام أما الانتقاض بدلالة التضمن فلا ما إذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضماً وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لأن الامكان العام ما وضع له أيضاً لفظ الامكان فيدخل في حد دلالة المطابقة بدلالة التضمن فلا يكون مانعاً فإذا قيده بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لأن دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وإن كانت دلالة اللفظ على ما وضع له ولكن ليست

جزءه أو على خارجه (قوله وعلى الامكان العام تضماً) أقول يريد أن لفظ الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالة تضمنية وذلك لا يتنافى دلالاته على الامكان العام أيضاً دلالة مطابقة وذلك لأنه إذا اجتمع في الامكان العام شيان أحدهما كونه جزءاً للمعنى الموضوع

للاتزام وبالمعكس ولذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله (قال قاله موضوع الى آخره) لاشك في عموم الامكان العام من حيث الصدق لكن في جزئية مفهومه من مفهوم الامكان الخاص شبهة لأن كل واحد منهما سلب مقيد وليس أحد المقيدين جزءاً من الآخر إلا أن يقال أن سلب الضرورة عن الطرفين عبارة عن السلب القالب الواحد جزء منهما (قال والضوء) جاء إطلاق الشمس على الضوء في مثل قولهم وقعت الشمس من الكوة ووقت العصر ما لم تتغير الشمس والاصل في الاطلاق الحقيقة (قال ويتصور) على صيغة المعلوم أو المجهول من التصور يعني صورت بسنن وجيزي راصورت كردن باخوشتن (قوله يريدان الخ) لما كان عبارة الشارح يرد عليها الاعتراض من وجوه ثلثة الأولى أنه يدل على اشتراط الارادة في الدلالة وذلك باطل وإن قلته المحقق العلوي عن الشيخ في شرح الاشارات الثاني أن قوله كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة لادخل له في الانتقاض الثالث أن قوله وعلى الامكان العام تضماً يشعر بأنه لا مطابقة حينئذ حيث لم يذكره في محل البيان وجهه قدس سره بأن ذكر الارادة بيان للواقع لا للاشتراط في الدلالة وذكر المطابقة تمهيد لكون دلالاته على الامكان العام تضماً واليهما أشار قدس سره بحذف الارادة عن البين ويجعل دلالاته على الامكان الخاص حالاً والدلالة على الامكان العام جزءاً مقصوداً بالافادة وبأن عدم ذكر المطابقة بواسطة أنه لا يدخل لها في الانتقاض لا انتفاء حين الدلالة على الامكان العام تضماً إذ لا منافاة بينهما واليه أشار بقوله وذلك لا يتنافى (قوله على الامكان الخاص) أي دالاً عليه فهو ظرف مستقر إذ الاطلاق معناه التخلية والارسال وهو لا يتمدى بسبل (قوله وذلك لا يتنافى الى آخره) على ما توجه بعض شراح المطالع وقالوا في توجيه الانتقاض كان دلالاته على الامكان العام تضماً لا مطابقة وكذا في الانتقاضات الآتية وردة الشارح في شرح المطالع بما ذكره قدس سره (قوله على الامكان العام أيضاً) أي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعاً له في ذكر لفظة أيضاً هنا إشارة الى أن الداليتين متغايرتان بالذات لتغاير الجهتين بالذات فما قيل المناسب للسياق أن يكون قوله أيضاً متأخراً عن قوله مطابقة وهم

(قوله ويتصور من ذلك بضم الياء وقصحه) أي يمكن فهو لازم على كل (قوله ولعلي به) ألجزم ظاهره أن مدلول لفظ الشمس الحرم المشاهد مع انب مدلوله الامر الكلي أعني الكوكب الهادي الذي يشع ظهوره وجود البيل والحرم المشاهد جزئي له فالكلبي من قبيل الاحوال أو الاعتبار وهو غير جرم ففي عبارة تسامح (قوله اذا تحقق) بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله لا تنقض بدلالة التضمن) أي يخردها (قوله فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة الخ) فانقض المطابقة بفرد من افراد التضمن والجواب أن المنقوض به جزء موضوع لأنه هو الموضوع له وقد قلنا بتوسط الوضع له

(قوله لتحققها) أي تلك التضمنية وإن فرضنا انتفاء الوضع بازاءه أي بازاء الامكان العام (١٨١) (قوله ويراده الامكان

العام) الإرادة غير شرط لان المدار على فهم السامع في ان الاقسام ستة كما تقدم وترك التارخ قسمين منها وبيناهما ان الشمس على قدره وضع الشمس للأشياء معاً وللضوء وحده وللجرم وحده باعتبار الاول صار دلالة على الضوء تضمناً وعلى الجرم كذلك وباعتبار وضه للجرم وحده كانت دلالة على الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليه تعريف التضمن وأجيب بأن قد قلنا بواسطة أنه جزء الموضوع له فخرج هذا لان الدلالة عليه باعتبار اللزوم وباعتبار استعماله في الجرم دلالة على الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليه تعريف التضمن باعتبار الوضع لهذا فينتقض تعريف دلالة الالتزام بفرد من افراد دلالة التضمن والجواب ما تقدم وهو ان الدلالة حينئذ باعتبار أنه جرم لا باعتبار أنه جزء على الخارج عن المعنى أي على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له سواء كان ذلك المعنى الخارج وجودياً أو عديمياً أو اعتبارياً قديماً أو حاداً

بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحققها وإن فرضنا انتفاء وضه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام * وأما الانتقاض بدلالة الالتزام فلاه اذا أطلق لفظ الشمس وعنى به الجرم كان دلالة عليه مطابقة وعلى الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما وضع له فلم يجبه حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام ولما قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة وإن كانت دلالة اللفظ على ما وضع له إلا أنها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له لاننا لو فرضنا أنه ليس بموضوع للضوء كان دالاً عليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم الملزوم له وكذا لو لم يجبه حد دلالة التضمن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة قائم اذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان العام كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام دخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بازائه أيضاً فإذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لاتها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع

له أعني الامكان الخاص والثاني كونه موضوعاً له فلا بد ان يدل لفظ الامكان عليه دلالتين من تينك الجنتين وإذا اعتبرنا دلالة التضمنية صدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فإذا قيدنا حد المطابقة بقيد التوسط خرجت تلك الدلالة التضمنية عن حد المطابقة (قوله لتحققها) أقول أي لتحقق تلك الدلالة التضمنية قائماً ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا مدخل فيها لوضعه للامكان العام بل الوضع للامكان العام بسبب دلالة أخرى عليه مطابقة (قوله وعلى الضوء التزاماً) أقول لما كان الضوء مشتملاً على جهتين أحدهما كونه لازماً للمعنى الموضوع له أعني الجرم والثانية كونه موضوعاً له فلفظ الشمس يدل عليه بدلتين أحدهما مطابقة والأخرى التزام وصدق على هذا الدلالة الالتزامية أنها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض حد دلالة المطابقة بالالتزام فإذا اعتبر قيد التوسط لم ينتقض (قوله كان دلالة عليه مطابقة) أقول يعني أن هناك دلالة مطابقة وإن كان هناك أيضاً تضمنية لما عرفت تلك المطابقة تدخل في حد التضمن إن لم يقيد بذلك القيد وإذا

(قوله دلالتين الخ) حاصلتين من ملاحظة الوضمين ولا شك ان استحضار الوضمين لا يكون في آن واحد فكذلك الدلالتين فما قيل يلزم الالتفات الى المعنيين في آن واحد وهم (قوله وإذا اعتبرنا الخ) كلمة اذا مجرد الظرفية لا للشرطية أي يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في زمان اعتبار دلالة التضمنية وأما بقيد بذلك لانه مدار الانتقاض فلا يردان الاعتبار لادخل له في الصدق لان الصدق متحقق وإن لم يتحقق الاعتبار (قوله أي تلك الدلالة التضمنية) إشارة الى ان الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة حاصله الدلالة التضمنية (قوله ولا مدخل الخ) إشارة الى ان قوله وإن فرضنا انتفاء وضه كناية عن أنه لا مدخل فيها لوضعه للامكان العام وهو ظاهر فلا يرد ان فرض انتفاء وضه بازائه بعد تحقق الوضع فرض محال فجاز ان يستلزم انتفاء الدلالة فان المحال جاز ان يستلزم المحال (قوله ولما كان الخ) فلا يتوهم من الاكتفاء على كون دلالتها على الضوء التزاماً انتفاء المطابقة على ما زعم بعض الشفويين قائم باطل لتحقق الدلالتين لاشتغالهما على جهتي الدلالتين (قوله وإن كان أيضاً هناك دلالة تضمنية) فلا يتوهم من الاكتفاء على المطابقة انتفاء التضمنية فان ذلك لعدم الاحتياج إليها في

لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بنسب الموضوع لاستغنى بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعنى به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليه انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلة في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بنسب الموضوع فاذا قيد به خرجت عنه لانها ليست ثمة بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال (ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بمحالة يلزم من تصور المسى في الذهن تصويره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بمحالة يلزم من تحقق المسى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المسى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج)

(أقول) لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد لدلالته على الخارج من شرط وهو القزم الذهني أي كون الامر الخارجى لازماً لمسى اللفظ

(قوله على كل امر خارج عنه) أي خارج عن المعنى الموضوع له سواء كان وجوديا أو عدميا ولا خفاء الواء للحال (قوله على كل امر خارج) فيه التسميع المتكسب (قوله ولا خفاء

قيد فلا انتقاض (قوله وعنى به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة) أقول وهناك أيضاً دلالة التزامية لما عرفت فتأمل (قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه) أقول أي عن المعنى الموضوع له والا لزم أن يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو ظاهر بالطلان (قوله فلا بد لدلالة على الخارج من شرط) أقول وأما الدلالة على المعنى الموضوع له أعني المطابقة

في ان اللفظ الخ) والا لزم ان الانسان عند سماع اللفظ يدرك أمورا لا نهاية لها وهو باطل فلا بد من شرط وكذلك لا يجوزون

ان يوضع اللفظ لمعنى واحد مركب من أمور لا نهاية لها ولا يجوز ان يوضع اللفظ لخواص متعددة لا نهاية لها لئلا يمتنع (قوله لا نهاية للمعنى ما تقدم) قوله التقني صفة للزوم اشتقوا الى ان الزوم يقسم قسمين (قوله أي كونه الامراً الخ) وليس المراد ما تصوره الفهم كان بواسطة أولا

الانتقاض (قوله كما عرفت) من اشتباهه على الجهتين (قوله كما عرفت) من اشتباه الضوء على جهتين (قوله فتأمل) لانه اشارة الى سؤال وجواب ذكره الشارح رحمه الله في شرح المطالع بقوله لا يقال اللفظ اذا دل بقوى الدلائل أعني المطابقة لا يدل باضغما أعني التضمين والالتزام لان الاسم ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة (قوله والا) أي وان دل اللفظ الموضوع على كل امر خارج والحال ان جميع الالفاظ الموضوعات متساوية في كونها موضوعة لزم لئلا يكون كل لفظ دالا على معان غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات تقييلا واجمالا يخرجها باعتبارها عن الموضوع له وهو ظاهر البطلان لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعاني الغير المتناهية واجمالا ولا تقييلا (قال فلا بد الى آخره) منفرع على ما تقدم باعتبار العلم كما في قوله تعالى (وما يكمن من سنة فن الله) أي فصل انه لا بد لدلالة على الخارج من شرط أي من امر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى القوي للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعده (قال الامر الخارجى) من نسبة الفرد الى الكل والظاهر الامر الخارجى كما في بعض النسخ) قال يلزم من تصور المسى تصويره) أي من ادراكه ادراكه سواء كان تصويرين أو تصديقين أو أحدهما تصورا والآخر تصديقا (قال فاقولم لم يحقق هذا الشرط) كان الظاهر ان يقول فانه لو لم يحقق القزم الذهني فان الكلام في مان ذلك الشرط هو القزم التقني الا انه عبر عنه بهذا الشرط اشارة الى ان كلمة والا في المتن وان كان تقديرها وان لا يشترط لكن المراد وان لا يحقق هذا الشرط لان لا يجعل ذلك شرطا لان عدم جبهه شرطا لا يستلزم امتناع فهم الامر الخارجى بل عدم تحققه في الواقع فالمراد بقوله ويشترط في الدلالة الالتزامية الى آخر

بحيث يلزم من تصور المسمى قصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه

فيكون فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان يتقبل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه يتقبل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني بسرهما فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ماذا من بين تلك المعاني فان كون المعنى مرادا للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة اللفظ على المعنى عبارة من كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مرادا للمتكلم أولا * وأما الدلالة التضنية فلا تحتاج ايضا الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من أجزائه دلالة تضنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعا

(قوله بحيث يلزم)
قوة الكلية أي يلزم من
ادراك المسمى ادراكه كان
ذلك الادراك تصديقا أو

تصورا بحيث يلزم من
التصديق بهذا التصديق
بهذا أو من تصور هذا
تصوير هذا أو من
التصديق بهذا تصور هذا
أو بالعكس (قوله فلم يكن
دالا عليه) والا لفهم
والفرض ان الفهم متف
(قوله وذلك أي وبيان
امتناع الفهم والدلالة
اذا لم يلزم من تصور
المسمى قصوره

انها مشروطة به في الواقع لانه يجعل شرطا لها (قوله فيكون فيها) اي اذا أطلق اللفظ الموضوع اطلاقا صحيحا على ما هو المراد في تعريف الدلالة فلا يرد انه اذا أطلق الحرف بدون التعلق والفعل بدون الفاعل لا يكون العلم بالوضع في فهم معناها المطابق والمشتقات موضوعة باعتبار الهيئة وضما نوعيا ولبتعار المادة وضما شخصيا والعلم بالوضعين كاف في فهم معانيها (قوله من سماع اللفظ) أي لاجل سماعه أو من التفظ للمسموع (قوله وهذا هو الدلالة المطابقة) أي الانتقال المذكور قال قدس سره في حواشي المطالع واما تعريف الدلالة بالفهم مضافا الى الفاعل أو المفعول أعني السامع أو المعنى أو انتقال ذهن من اللفظ الى المعنى فمن المسامحات التي لا يثبت بها المقصود اذ لا يشبهه ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان الفهم والانتقال من اللفظ اتما هو بسبب حالة فيه فكاه قيل هي حالة لفظ بسببها فهم المعنى منه أو يتقبل منه اليه فكأنهم نهوا بالتسامع على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال انتهى كلامه فالمراد بالدلالة في قوله واما الدلالة على المعنى الموضوع له الخ ثمرتها بناء على المسامحة المشهورة والافاضل الدلالة يكون فيها الوضع ولا تعلق له بالعلم بالوضع أصلا (قوله وكذا اذا علم الخ) لما كان في كفاية العلم بالوضع في فهم المعنى المطابق عن اللفظ المشترك خفاء منشأ عدم الفرق بين الإرادة والدلالة حتى قال من شرط الإرادة في الدلالة ان اللفظ المشترك مالم يوجد قرينة إرادة أحد معانيه لا يفهم منه معنى تعرض لبيان حاله بان الدلالة بالنسبة الى جميع معانيه متحققة انما المحتاج الى القرينة الإرادة (قوله لمعنى مركب) أي ذي اجزاء من حيث انه مركب فالمراد به ما يقابل البسيط لاما يقابل للمفرد فان التركيب المقابل للأفراد يوصف به المعنى بعد الوضع وانما اعتبر الهيئة لانه اذا وضع لمعنى مركب من حيث انه واحد لا يدل على أجزائه دلالة تضنية (قوله ولا يمكن الى آخره) دفع لان يقال الدلالة للتضنية والمطابقة لا يكون فيها العلم بالوضع بل لابد من شرط وهو ان لا يكون موضوعا لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ولا يكون موضوعا لمعان غير متناهية باوضاع غير متناهية قوله لا يمكن الاول متعلق بالتضمن والثاني بالمطابقة ونفي الامكان باعتبار عدم ترتب الثمرة المقصودة من وضع الالفاظ وهي افادة مافي الضمير واستفادتها سواء كان الواضع هو الله تعالى

(قوله أو لاجل أنه يلزم من (١٨٤) فهم الخ) أراد بالزوم عدم الاشكال كان خارجاً أو جزءاً فيشمل دلالة التضن

موضوع بزمه أولاً لجل أنه يلزم من فهم معنى الموضوع له ففهم واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره لم يكن الامر الثاني أيضاً متحققاً فليكن اللفظ الدال عليه ولا يشترط فيها الزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان لزوم التخي هو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن تحققه في الذهن لانه لو كان الزوم الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل فالزوم مثله أما الملازمة فلا متاع تحقق المشروط بدون الشرط وأما بطلان اللازم فلان السدم كالسمى يدل على الملكية كالبصر دلالة التزمية لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع المائدة بينهما في الخارج

فان قلت هذا يقتضي قدم فهم الشكل على الجزء وهو كذلك لان فهم الجزء باعتبار كونه من اللفظ بعد فهم الشكل واما باعتبار ذاته فتقدم وكذا يقال في اللازم فان البصر لازم للسمى وفهمه في ذاته سابق لانه يتصور ثم يضاف له السدم واما من اللفظ فلا (قوله لم يكن الامر الثاني أيضاً) متحققا الامر الثاني هو الفهم والامر الثاني مغاير للاول لان الاول منظور فيه للعقل بدون اللفظ والثاني منظور فيه للفهم من اللفظ (قوله فلم يكن اللفظ دالاً) لانتفاء الدلالة بواسطة انتفاء الفهم (قوله لانه لو كان الزوم الخارجي الخ) اشارة بقياس استثنائي (قوله عما من شأنه الخ) خرج به الحائط وسواء كان باعتبار شخصه كزيد الاممي أو باعتبار نوعه كما في الاكه أو بضرار جنسه كالفرب قلها هي اولكن شأن جنسه ان يكون بصيراً كذا قيل ولا حاجة لهذا لان التميز بالشأنية يصدق على الاكه والقرب ولو نظر

لخصوصية معنى مركب من أجزاء غير متماثلة حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متماثلة دلالة تضمنية ولا يمكن أيضاً أن يوضع لفظ واحد بأزاء كل واحد من مآثر غير متماثلة وأوضاع غير متماثلة حتى يلزم كونه دالاً بالملابطة على ما لا يتأهل (قوله أولاً لجل أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهم) أو غيره فلا يرد ان نفى الامكانين غير مسلم اذا كان الواضع هو التسبب واما (قوله لخصوصية الخ) أي لمعنى مركب من أجزاء غير متماثلة ملحوظة بخصوصيتها فاما وضحه لمعنى مركب من أجزاء غير متماثلة ملحوظة بخصوصيتها بل اجمالاً فواقع كلفظ الجمله والجمع ونحوهما (قوله ان يوضع لفظ واحد الخ) قيد بالواحد لان الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة موضوعة لمآثر غير متماثلة وضماً شخصياً أو نوعياً أفراداً أو تركيباً يمكن تأدية أى معنى يراد بها اما حقيقة او مجازاً وقيد بالأوضاع لان وضع اللفظ الواحد لما بالوضع الواحد العام متحقق ولما كان عموم الجمل المتكرر الموصوف بمبنى كل فرد فرد افاد الكلام كونه موضوعاً لكل معنى يوضع لا بأوضاع متعددة كما توهم فقيل الواجب ان يقول بوضع واضح من أوضاع غير متماثلة (قال ولا يشترط فيها الزوم الخ) عطف على قوله وهو الزوم التخي ولا حاجة الى تأويله بقولنا ويشترط فيها الزوم الذهني لان عطف الفضية على الاسمية وعلى المكس جازول الى تكلفه انه عطف على ما قبله من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية (قال يلزم من تحقق المسمى في الخارج) ظرف للتحقق في الموضوعين والمراد بالتحقق الخارجي التحقق الاصل لاما هو في خارج الذهن ليشمل لزوم الصفات التفاضلية بعضها لبعض كالحياة للمسلم أهم من ان يكون في نفسه او في شيء فيشمل لزوم الجوهر للجوهر كزوم المهيول للصورة والجوهر للعرض والعرض للجوهر كزوم التحيز للجسم وبالعكس وزوم الامور الاعتبارية معاملة كزوم القيام بالذات للجسم وزوم بعضها لبعض كالا يوة والنبوة وزوم السلية كزوم عدم الفرية للانسان (قال بحيث يلزم من تحقق المسمى الى آخره) أي من وجوده الظلي وجوده الظلي واما استنزاف الوجود الاصيل لشيء للوجود الظلي لا آخر وعكسه فتحت لان ظرف هذا الزوم لا يجوز ان يكون الخارج ولا الذهن لاستنزاف التسمية فيها فيه وجود الطرفين فيه ثم ناقض آخر من الزوم وهو لزوم شيء لشيء في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الانصاف الذهني كزوم عدم الملول لعدم الملة قاته ليس باعتبار تحققها في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن للمعنى المذكور بل بين أنفسهما وان كان ظرف الزوم بينهما الذهن

(قوله فان قلت الخ) هذا بعيدان كل ما كان جزءاً من المفهوم كان جزءاً من الحقيقة وهذا إحدى طريقتين والطريقة الأخرى اعتبار لان المفهوم ما فهم من اللفظ وان لم يكن جزءاً من الحقيقة فان البصر مفهوم من (١٨٥)

ان بين اللازم الذهني والخارجي عمومًا وخصوصًا من وجه فالامكان امر اعتيادي متحقق في الذهن وفي خارجيه وكونه عام بخيلا متحقق في الذهن بحيث يتصور لافي الخارج والزوجة للارادة لازمة ذهنا وخارجا والحدوث للعالم لازم في الخارج لان الزوم الذهني هو الذي نتي تصور المزوم تصور ذلك اللازم كزوم البصر للمعي والحاصل ان الزوم اما ذهني أو خارجي والذهني اما بين أو غير بين والين اما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى الاعم فالخارجي هو الذي يلزم من وجود مزومه في الخارج وجوده واللازم الذهني هو ما ليس كذلك لكن ان توقف الزوم على وسائط كان غير بين والا فان كانت يلزم من تصور المزوم تصوره كان الين بالمعنى الاخص وان كان تصور اللازم والمزوم كافيا في الجزم بالزوم كان الين بالمعنى الاعم (قوله فتقول المعنى الخ) حاصله

فان قلت البصر جزء مفهوم المعنى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن فتقول المعنى عدم البصر لا الدم والبصر والدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه والا لاجتمع في المعنى البصر وعدمه قال (والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البساطه وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل ماعية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماعية يستلزم تصور انها ليست غيرها فنوع ومن هذا تين عدم استلزام التضمن الالتزام واما ما فلا يوجد ان الامع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع (أقول) أراد المصنف بيان نسب الدلالات الثلاثة بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة

أقول الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهم قطعاً (قوله والدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه) أقول المضاف اذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضاً خارجة عنه ومفهوم المعنى هو الدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلة في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجا عنه وزوم الكلية للصورة العقلية والمطلوبة للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المقولات الثانية اللازمة للاولي واما لزوم وجود العلم الاسلي لوجود المعلوم في التصور فوهم لان ههنا وجودا واحداً للعلم اصالة والمعلوم ضمنا كوجود الكلي في الخارج في ضمن فردة تقدير ولا تعلق واما تعرضا لعدم اشتراط الزوم الخارجي لأن أكثر الاحكام باعتبار الخارج (قوله الدلالة التضمنية الخ) لما كان استعمال الزوم شاملاً في الخارج تعرض لدخول الدلالة التضمنية ليصح الحصر المذكور (قوله يلزم من فهم المعنى الى آخره) يعني انه ناشئ من فهم الموضوع له فانه سبب لفهمه من اللفظ وحاصله يتبعه ولا ينافي ذلك تقدم فهم الجزء في نفسه على فهم السكت فان فهم الجزء من اللفظ غير فهمه في نفسه (قوله المضاف الخ) مقصوده قدس سره دفع ما ينساق الى الوهم من انه اذا كان البصر خارجا عن مفهومه كان مفهومه الدم المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم وحاصله ان التقييد داخل والتقييد خارج فان المعنى الدم المضاف الى البصر من حيث انه مضاف لا الدم من حيث ذاته (قوله ومفهوم المعنى هو الدم الخ) في شرح المطالع في أوائل بحث القضاء فرق بين جزء التي هي جزء مفهومه فان البصر ليس جزءاً من المعنى والام لم يحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تفهقه الا مضافا اليه ولا يجد الابان بقرن البصر بالدم فيكون احد جزأي البيان انتهى وهو مخالف لما صرح به ههنا أقول ترك ذكر البصر معه في نحو قوله تعالى (سم بكم عسى) وقوله تعالى (بل هم قوم عمون) يدل على دخول البصر في مفهومه وذكره معه في قوله تعالى (فانها لا تسمى الابصار) يدل على خروجه عنه كيلا يحتاج الى التجريد فلعل الشارح يني كلامه في الموضين على الاحتمالين الذين يؤيدها الاستعمال واما استدلاله على الجزئية فغير تام لجواز ان يكون توقف العقل ووجوب الذكر في الحد لأجل دخول الاضافة في مفهومه هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام فدفع

(٢٤ . شرح التسمية) ان البصر ليس جزءاً من المفهوم فالمعنى بسيط وهو مركب من جزأين مادي وهو الدم وصوت وهو الاضافة (قوله بالاستلزام) متعلق بالنسب لالبيان قاليان وان كان حاصله الا انه غير مقصود واما لم يجعل متعلقا

بالبیان لان الیاء کا يكون بالاستزام يكون بالتوقف کالتضمن فانه متوقف على المطابقة (قوله ای ليس متى الخ) تفسیر لعدم الاستزام وحاصله ان قوله ليس الخ رفع للإيجاب الکلي المقاد يقي وهو كما تحققت المطابقة تحقق التضمن فادخل على تلك القضية أداة السلب اشارة (١٨٦) الى ان المرفوع الإيجاب الکلي وهذا لا ينافي وجود الإيجاد الجزئي لانه لوکان

لاستزام التضمن ای ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون دلالته عليه مطابقة ولا تضمن هنا لان المعنى البسيط لاجزله واما استزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى

(قوله لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط) اقول وبهذا الدليل أيضاً يرف ان الالتزام بالاستزام انضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن (قوله فغير متيقن) اقول

عك خرافات الاوهام (قال أراد بيان الخ) فهو من جهة التمرغبات موجبة لئلا بدنا اكتشاف الدلالات فلا يرد ان بيان الاستزام لادخله في الافادة والاستفادة (قال بالاستزام) متعلق بالنسب بالبيان فیدخل فيه البیان بالتوقف (قال أي ليس متى تحققت الخ) یعنی ان المراد بسم الاستزام رفع الإيجاب الکلي فان متى من سور الإيجاب الکلي وذلك لان الاستزام عبارة عن امتناع الاحتكاك في جميع الاوقات والاضاع ومعنى قولنا متى تحققت تحقق الزوم في جميع الاوقات لادوام الاتصال على ما فهم لانه المتبادر من الشرطية وانه تفسیر للمعنى القبول بأنه تفسیر باعتبار نفي الكلية لا باعتبار الزوم تكلف مستغنى عنه (قال لجواز ان يكون الى آخره) لجوازهنا بالنظر الى الوضع كما هو اعتبار من دخوله على النسبة التي بين اسم كان وخبرها وانما اکتفى على الجواز لکفایته في المقصود ولتردد في تحقق الوضع للباطن بخصوصها لعدم تعلق العلم بها كذلك الا ان يقال يكون الواضع هو الله تعالى أو بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققه كالنقطة والوحدة والمجرات فاذا وضع أحدهما لفظاً لذلك تحقق المطابقة بلا تضمن بخلاف الجواز الذي في قوله لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً كذلك فانه جواز بالنظر الى وجود اللازم فيفيد ذلك عدم العلم بالاستزام لا العلم بدمه وقيل ان الجواز الاول امكان وقوعي او امكان في نفس الامر ولا شك في منافاتها للاستزام لانه عبارة عن امتناع الاحتكاك والثاني امكان عقلی أي لا يحكم العقل بامتناعه وذلك لا يكتفي في نفي الاستزام لان عدم حكم العقل بالامتناع لا يستلزم عدم الامتناع (قوله وبهذا الدليل أيضاً الى آخره) اعذار من عدم الترض لبيان عدم استزام الالتزام للتضمن ووجه كونه معلوماً من هذا الدليل انه قال لمعنى بسيط واثرت الموصوفة ثم يفيد جواز الوضع لكل معنى بسيط سواء كان له لازم ذهني أولاً فبما اذا كان له لازم ذهني بتحقيق الالتزام بدون التضمن وأورد قدس سره كلمة اذا وكان الدالين على التحقق اشارة الى تحقق اللازم له فان عدم الاتصاف خارج عن ماهية النقطة والا لكانت هي معدومة ولازم بين لما بالمعنى الاخص ولما أخذوه في ترضها وكذا كونها ذا وضع وكذا في الوجود نحو ما قبل ان امكان معنى بسيط كذلك كاف في عدم الاستزام فيه انه ان أراد الامكان في نفس الامر فنوع وان أراد المعنى فسلم لكنه لا يستلزم عدم الاستزام بل عدم العلم به (قال فغير متيقن) لم يقل غير

المتني الإيجاب الجزئي لاقضي ان المطابقة لا يجمع التضمن وهو باطل فصح جيتذ الإيجاب الجزئي وهو بض ما يتحقق فيه المطابقة تحقق فيه التضمن والحاصل ان متى قيد الإيجاب الکلي وليس قيد التني فأتى بمتي اشارة الى ان التني منصب على الإيجاب الکلي (قوله لجواز أن) واتي بهذا اشارة الى ان كون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط موجود ذلك المعنى في الخارج غير محقق بل هذا أمر جائز فقط والحاصل ان لفظ قطعة هل هو موضوع للامر الکلي الذي هو نهاية الخط أو هو موضوع للجزئيات المستحضرة بالأمر الکلي وهل الواضع هو الله أو غيره خلاف قبل ان الواضع هو الله وجيتذ فقطعة قطعة انما هو موضوع للأمر الکلي لا غير وقيل انه موضوع للأمر الکلي والواضع غيره وقيل ان

الموضوع له الجزئيات والواضع غيره فلا ينافي ان يوجد موجود في الخارج وهو غير مركب ودل عليه باللفظ الا تصوره على القول الاخير واما على القولين قبله فليس لنا حجت من جزئي موجود خارجاً وضع له اللفظ فأتى بالجواز اشارة الى ان هذا أمر غير محقق بل محل نزاع (قوله فغير متيقن) انما لم يقل غير معلوم لان العلم هنا يطلق على الصور فيقتضي انه لا يتصور

اصلا مع انه ينصور قطعاً غاية الامر أنه لايجزم به (قوله كذلك) اذكل ماهية يلزم (١٨٧) من تصور هاتصور لازمها

(قوله انا لانسل ان تصور كل ماهية يستلزم الخ) أى لان المتبر عند أهل هذا الفن الزود البين بالمعنى الاخص وما ذكر ليس كذلك قوله لانسل انه يستلزم اى استلزاما بينا خاصا والا فهو لازم الا انه ليس بهذا المعنى والحاصل انه ظهر عما ذكره من الدليل القيد ان المطابقة لانستلزم التضمن وانها لانستلزم الالتزام عدم تين الاستلزام للتضمن وهل ذلك موجود في الواقع أم لاينى آخر ولا يقال انه غير موجود في الواقع لانه لو كان لكل ماهية لازم لازم التسلسل لان ماهية اذا تصورت بتصور لازمها ويلزم من تصور لازمها تصور لازم لازمها وهكذا فيلزم ادراك أمور لا نهاية لها في آن واحد وهو باطل فلا بد ان ينتمى الأمر الى ماهية لا لازم لها بالمعنى المتقدم فتدوجت المطابقة بدون الالتزام لانا نقول من الجائز ان يكون هناك متينان كل منهما مستلزم لصاحبه بالمعنى الاخص فتدوجد كل ماهية لها لازم

تصوره وكون كل ماهية بحيث يوجبها لازم كذلك غير ملوم لجواز أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فإذا كان القفط موضوعا لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لاستتاه شرطه وهو الزود الفعني وزعم الامام ان المطابقة مستلزما للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقوله أنها ليست غير هاتوا القفط اذا دل على المزود بالمطابقة على الالتزام في التصور بالالتزام وجوابا انا لانسل ان قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه به لا يجوز أن يكون لسلك معنى لازم ذهني والازم من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد تصور أمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فانا وضع القفط لبزاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك لجواز أن يكون بين المعنيين تلازم متساكن فيكون كل منهما لازما ذهنيا للأخر ولا استحالة في ذلك كافي للتضامين مثل الآبوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورا محالا ومنهم من استدعى عدم الاستلزام باننا نجزم قطعاً بجواز تفعل بضم المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فيتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام (قوله وزعم الامام) اقول مبناه معلوم لان العلم شائع عندهم في مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الالتزام ولان المقصود في العلم اليقيني آياتا ونقيا سواء كان مشكوكا أو منظورا وان أدى الدليل الى الشك (قوله دفعة) أى في زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من القفط الى المعنى الموضوع له ومنه الى الالتزام فتقرب الاستقالات فلا تكون في زمان واحد (قوله وهو محال) لان ملاحظة الأمور الغير المتناهية والانتقال من كل منها الى الآخر في زمان متناه محال بالضرورة فاقيل يمنع استحالة تفعل ما لا يتأهى دفعة لانه لا يضيّق زمان عن تفعل المعاني الخاصة بما وان كثرت ليس بشيء (قوله ورد ذلك) منع لقوله وهكذا الى غير النهاية بسند جواز التلازم بين متينين وما قيل ان مجموع المتينين أيضا معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه يلزم في صورة التماكس أن لا يسكن النفس من الانتقال من أحد التلازمين الى الآخر بل ينقل من أحدها الى الآخر دائما والوجدان يكذبه فدفع لان تحقق مجموع المتينين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازما ذهنيا لاحد المتينين وقرق بين تفعل المتينين ما وتفعل المجموع وان الالتزام في صورة التماكس تفعل المتينين مما كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة الخ لا الانتقال من أحدها الى الآخر (قوله لان التلازم من الطرفين) ذكر الطرفين للتصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين (قوله دورا محالا) اي دور قدس سره فانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور مية وهو لا يقتضى الا حصولها معا في الخارج او الذهن وأجاب قدس سره في حواشي المطالع عن أصل الاستدلال بان المستلزم تصور الالتزام تصور المزود بالاخطار فلا يلزم من تصور المزود بالاخطار تصور لازم كذلك حتى يلزم تصور لازم الالتزام وأورد عليه أن هذا الجواب يقتضى خروج الدلالة الالتزامية من تعريف الدلالة لانها كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى للمعنى بوضه والالتزامية ليست كذلك بل متى أطلق تفعل المسى بالاخطار وليس بشيء لان الدلالة مشروطة بالتوجه الى اللفظ والتجرد عن الشواغل كما صرح به المحقق التفتازاني في شرحه للرسالة (قوله فان صح الى آخره) يعني ان هذا استدلال بالوجدان

بين بالمعنى الاخص ولا تسلسل فان قلت اذا كان هذا لازما لهذا وهذا لازم لهذا لزم الدور وهو محال والجواب ان الدور اتما

تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فكثيراً ما تصور ماهيات الأشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلاً عن أنها ليست غيرها ومن هذا ندين عدم استلزام التضمن الالتزام لأنه كما لم يستلزم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة لجواز أن يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع بآزاه دال على أجزائه بالتضمن دون الالتزام وفي عبارة المصنف تسامح فإن الالتزام مما ذكره ليس ندين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم ندين استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر وأما ما هي

يوجد عند التوقف بحيث أن هذا يؤثر في هذا وهذا يؤثر في هذا وهذا غير موجود بل الموجود الاستلزام تحصل أن كون المطابقة لاستلزام الالتزام غير محقق (قوله) وفي عبارة المصنف تسامح (أي يحذف مضاف بقول

على أن سلب الغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه وليس بصحيح فالتصور كثيراً من المعاني مع الفلفة عن سلب غيرها عنها ولو صح لاستلزام كل تصور تصديقاً وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لازم بين المعاني الأعم وهو أن يكون تصور المزموم مع تصور الالتزام كافياً في الجزم بينهما باللزوم والضرورة المتعبر في الالتزام هو الالتزام بين المعاني الأخص وهو أن يكون تصور المزموم مستلزماً لتصور الالتزام (قوله) لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة (أقول قد يتوهم أن مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزماً للالتزام وهو باطل لانا قد تصور معنى مركباً مع الذهول عن كونه مركباً وعن مفهوم

المصنف ومن هنا ندين عدم استلزام التضمن الالتزام أي ندين عدم ندين الاستلزام (قوله) بل عدم ندين الاستلزام (والفرق بينهما ظاهر لأن الثاني صادق بالوجود في نفس الأمر بخلاف الأول فإنه غير مجامع للوجود في نفس الأمر

فالتصنيف يترتب به إذا رجع إلى وجدته والمكار ينكره ويقول لانسلم تحقق الذهول عن سائر الأعيان إنما التحقق الذهول عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور فقد رده قدس سره هنا في تماميته والجزم بعدم الاستلزام في بعض تصانيفه مبني على الحالين من الأنصاف والمكابرة وقد يستدل على عدم الاستلزام بأن جميع المفاهيم إذا أخذ بحيث لا يشذ عنها شيء فهي مطابقة وليس له لازم ذهني والا لزم خلاف المفروض وفيه أن تلك الجملة موصوفة بعدم الاتمالي وبأنه لا يشذ عنها شيء وكل واحد منها خارج عنها لانتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزمية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم من المفاهيم قد تدبر (قوله) أن سلب الغير إلى آخره (السلب يطلق على ما يقابل الإيجاب أعني ادراك لا وقوع النسبة وعلى ما يقابل الثبوت أعني الانتفاء والا لوقع الذي هو المعلوم وكذلك المعنى يطلق على الصورة الذهنية التي هي العلم وعلى ذي الصورة الذي هو المعلوم فعلى الأول المراد بال حصول في الموضعين حصول نفسه وعلى الثاني حصول صورته (قوله) وليس بصحيح (الخ) أورد المتع في صورة الدعوى والسند في صورة الدليل مبالغة (قوله) ولو صح (الخ) قضى بعدم المتع (قوله) نعم (الخ) بيان لمنشأ غلط الزاعم (قوله) وهو باطل (والا لزم من ادراك أمر ادراك أمور غير متناهية ولأن الوجدان يكذبه (قوله) لازم بين المعنى الأعم (الخ) المراد هنا باللازم ما يمتنع اعتكافه عن الشيء محملاً كان أو لا (قوله) قد يتوهم (الخ) منشأ هذه الشبهة أيضاً اشتباه لازم الين بالمعنى الأعم باللازم بين المعنى الأخص وحاصل الجواب منع كونه ينسب بالمعنى الأخص وهو المتعبر في الالتزام وكذا بل للاضراب أو الترقى بانضمام التركيب إلى الأمرين وقد يتوهم أيضاً أن التضمن فهم الجزء من حيث كونه جزءاً والجزئية مفهوم خارج عن ذات الجزء فيكون التضمن مستلزماً للالتزام والجواب أن التضمن فهم الجزء بسبب كونه جزءاً لا بوصف كونه جزءاً فالجينية تمليية لا قيدية

(قوله لانها لا يوجدان الا معها) لما كانت هذه الملة خفية أقام عليها دليلا بقوله لانها تابان وحاصله انها تابان لها والتابع لا يوجد بدون المتبوع ينتج انها لا يوجدان الا معها واذا كانا لا يوجدان الا مع المطابقة صح قولنا في الدعوى انها مستلزمان للمطابقة ثم انه لا شك ان مفهوم الدعوى وهو يلزم من وجودها وجود المطابقة غير مفهوم الملة وهو انها لا يوجدان الا اذا وجدت المطابقة فصح الدليل حينئذ (قوله وفي هذا البيان) اي الدليل (١٨٩) نظر (قوله لان التابع في

التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة لانها لا يوجدان الا معها لانها تابان لها والتابع في حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بالحيثية احترازاً عن التابع الاشم كالحرارة النار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كما في الشمس والحركة وأما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منهاها وان لم يقيد بها

الكليّة والجزئية فليس شيء منها لازماً ذهنياً يلزم من تصور الملزوم تصوره وقد يدعي ههنا أيضاً اننا نجزم بمجاوز أن يتصل بعض المعاني المركبة مع الفظة عن جميع المفهومات الخارجة على قياس ما قيل في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزماً للالتزام (قوله لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منهاها)

(قوله أيضاً) أي كما يدعي في عدم استلزام المطابقة للالتزام (قوله اننا نجزم بمجاوز الخ) فهو امكان وقوي أو في نفس الامر لدخول الجزم عليه فيفيد عدم الاستلزام (قوله على قياس الخ) حال من قاعل نجزم أي قائلين على قياس ما قيل في المطابقة فهذا في الدليل وقوله أيضاً في المديعي فلا تكرر (قال وفي عبارة المصنف تسامح) حيث حذف المضاف اعتياداً على فهم المتكلم أي تسامحاً بين استلزام في التابع التسامح آسان كرفق بابيك ويستمعون قيا يكون في العبارة تجوز والقراءة ظاهرة للدلالة عليه (قال لان التضمن والالتزام تابان) لان فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وان كان فهم الجزء مطلقاً متقدماً على فهم الكل وفهم بعض الواجبات أعني الملكات متقدماً على ملزوماتها أعني الاعداد واماً ما قيل بتبعية التضمن والالتزام للمطابقة من حيث ان ما يقتضي الدلالات الثلاث أعني الوضع يقتضي المطابقة أولاً وبالأدوات والتضمن والالتزام ثانياً وبالعرض فيكونان تابعين لهذا الوجه مستلزمين لها ولا ينافي ذلك كون المطابقة تابعة للتضمن بوجه آخر فستط ما أورده الشارح في شرح المطالع من ان الامر في التبعية بالمعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل ففيه بحث لان ما له التبعية في القصد وقد منع السيد قدس سره عدم وجدان التابع في القصد بدون المتبوع في القصد كما سافر للحج وكذا ما قيل ان الواضع جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق واستبح هذه الحيثية كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى التضمني والالتزامي بواسطة ان فهم الكل متأخر عن فهم الجزء وفهم الملزوم متبوع بدون فهم اللازم فالامر في الدلائل على عكس تحقق المدلولين فالاعتراض ناشئ عن عدم الفرق بين الدلالة والمدلول وفيه بحث لانه ان أراد الاستتباع في القصد فهم لكن لا يبعد المطلوب كما عرفت وان أراد الاستتباع في التحقق فنوع لا بد له من دليل (قال احترازاً عن التابع الاعم) من متبوعه الخاص في التحقق سواء كان معلولاً له أو معلولاً لملة أخرى وسواء قلنا ان الواحد النوعي معلول لملة ما أو معلول لملل معينة والحيثية قيد الاحتراز عن دخوله في

الاول بدن الانسان من حيث الصحة والمرض موضوع علم الطب وثارة تكون للتعامل نحو النار من حيث هي مسخنة حارة والحيثية اذا كانت عين المحي كانت للتقيد قالوا قلنا التضمن تابع فضاه ان التبعية تصدق على التضمن لا ان مفهوم التضمن هو عين مفهوم التابع كقولك زيد انسان فان المتكلم لم يقصد ان مفهوم هذا هو مفهوم هذا وانما قصد ان زيد من افراد الانسان والا كان كذباً ففني ما نحن فيه ان التابع يحمل على التضمن فلما راد من التضمن الذات

ومن التابع المفهوم فلو قيدنا التابع المحصول في الصغرى بالحيثية فتنتا الى الاتحاد في المفهوم لانه لو كان المتصور له الصدق لما احتيج للحيثية لانه حاصل بدونها فلا تفرق لها لو زيدت الا النظر للحيثية لان الحيثية قد قصد بها المفهوم ولو أريد الاتحاد لم يصح حينئذ فتح الصغرى حينئذ لا نعلم ان ذات التضمن ذات التابع (قوله منهاها) اي فيكون القياس صحيحاً من حيث الصورة باطلا من حيث المادة

(قوله لم يتكرر الحد الوسط) أي فيكون القياس قاسد الصورة صحيح المادة فلا يصح الدليل فلا يكون من النقص التفصيلي أو الاجمالي أو المعارضة لأن هذه إما تكون بدم صورة الدليل (قوله ويمكن أن يجاب الخ) حاصله أنا لا نجعله قيداً للصري ولا للكبرى والأصل ضمن تابع والتابع لا يوجد بدون المتبوع في حالة كونه تابعاً ينتج ضمن لا يوجد بدون المطابقة في حالة كونه تابعاً فتم الدليل بجمله قيداً للحكم أي المحكوم به في الكبرى لكن فيه شيء وذلك أن النتيجة خلاف المقصود لأن المقصود أن ضمن لا يوجد (١٩٠) بدون المطابقة مطلقاً وهذا الاعتراض أشار له الشارح بقوله نعم اللازم الخ (قوله

لم يتكرر الحد الأوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن أن يجاب عنه بأن الحثية في الكبرى ليست قيداً للأوسط بل للحكم فيها فيفكر الحد الأوسط نعم اللازم من المتقدمين أن ضمن من حيث أنه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير المطلوب والمطلوب أن ضمن مطلقاً لا يوجد بدون المطابقة وهو غير أقول وذلك لأنك إذا قلت ضمن تابع من حيث هو تابع فإن أردت أن ضمن نفس مفهوم التابع كما فهم من هذه العبارة كان كافياً قطعاً لأن ضمن فرد من أفراد التابع لا نفس مفهومه وإن أردت معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتشكل عليه (قوله ويمكن أن يجاب عنه بأن الحثية في الكبرى ليست قيداً للأوسط بل للحكم فيها) أقول يعني إن قولنا من حيث هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالمحكوم به أعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار الأوسط فيصير الكلام حينئذ هكذا ضمن تابع للمطابقة وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع ينتج أن ضمن لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع ولا ينبغي عليك أن قيد الحثية في الكبرى لا يجوز أن يكون من تمة المحكوم عليه لأنك إذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه وجعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً بالتابع فإن أردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى أن

موضوع الكبرى إذا كانت قيداً له وعن دخوله في الحكم إذا كانت قيداً للمحكوم به (قوله فإن أردت الخ) يعني إن الحثية إذا كانت عين المحبت كان معناه الإطلاق وأنه لا قيد هناك حتى قيد الأخلاق أيضاً ولا شك أن ثبوتة للضمن مقيداً بهذا الاعتبار يستفاد منه أمحاده به في المفهوم إذ الأنحاء في الصدق حاصل بدون اعتبار الحثية فادفع ما توهم من أن اللازم أن ضمن ثابت له مفهوم التابع لا أنه عنه (قوله يعني الخ) حاصله اختيار الشق الثاني وثابت تكرار الأوسط بجمله متعلقاً بالمحكوم به ولما كان الجيب موجهاً لكلامه بكنهه الاحتمال فقدما يتعرض الشارح لآبانه وتعرض قدس سره لذلك بقوله ولا ينبغي الخ تقريباً في الجواب (قوله فإن أردت بالتابع) يعني أن أردت بالموضوع مفهوم التابع يلزم أمران أحدهما بالنسبة إلى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية والثاني بالنسبة إلى الحثية وهو أن لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل لأنه حينئذ يكون معناه مفهوم التابع من حيث أنه مفهومه لا يلاحظ معه شيء آخر لا يوجد بدون المتبوع فإنه إذا قيد لا يوجد بدون المتبوع أيضاً وما قيل في بيانه من أنه لا يوجد

من حيث أنه تابع) الأولى تأخير هذه الحثية إلا أن يقال أنه قدما نظراً لحكاية ما قدم في القياس (قوله أن ضمن مطلقاً) أي من غير التقيد بالحثية (قوله وهو غير لازم) أوجب بأن الحثية لازمة للضمن والالتزام بالقضية المقيدة لازمة للقضية المطلقة فكانت النتيجة قول ضمن لا يوجد بدون المطابقة فاطلاقها مساو لتقيدها وهو عين المدعى فقله وهو غير لازم فيه نظر بل هو لازم باعتبار ماقتنا من أن المقيد مساو للمطلق وبهذهما فاقدم بشرح صفة جعل الحثية قيداً في موضوع الكبرى لأنه قال أن بجمله قيداً في محمول الصغرى لم يتكرر الحد الأوسط فظاهره أن الفساد إنما نشأ من عدم التكرار ولو لم يفتت

للتكرار لصح التقيد مع أنه لا يصح جعلها من تمة موضوع الكبرى كانت للإطلاق أو لتقيده لأنه إذا جعلت قيداً لازم من الموضوع وكانت للإطلاق وأريد بالتابع المفهوم يصير المعنى والمفهوم التابع من حيث هو تابع لا يوجد الخ وهو غير صحيح لأن الكبرى حينئذ تكون طبيعية وشرط إنتاج الأول أن تكون الكبرى كلية بل يلزم عليه فساد آخر لأن المعنى حينئذ التابع من حيث ذاته لا يوجد بدون المتبوع وهو باطل لأنه قد يوجد بدون المتبوع إذا كان أمم فإن كانت لتقيده أو لتبليل لزم تقيده الشيء بنفسه أو تبليل الشيء بنفسه ضمن جملته قيداً للحكم في الكبرى والقضية المطلقة مساوية للقيدة

(قوله والدال بالمطابقة) اعلم ان اللفظ الدال بالمطابقة ثلثة يشلق به وضع واحد (١٩١) كالاسان للحيوان الناطق وثلاثة

يتعلق به وضعان كرامي
الحجارة فانه لفظ دال
بالمطابقة على المعنى المركب
وقد تعلق به وضعان وضع
باعتبار راي ووضع باعتبار
الحجارة وأما الهيئة
الاجنبية فلم يتعلق بها وضع
أصلاً وما قاله من
الوضع النوعي ففني
المركبات الاسنادية (قوله
ان قصد بجزئته منه) أي
قصداً جارياً على قانون
الوضع احترازاً عما اذا
قصد من زاي زيد رأسه
ومن الياء يده (قوله
كرامي الحجارة) أي ان
لم يجعل علماً وكذا غلام
زيد وعبد الله وعبد الرحمن
(قوله فان الرامي) أي
ونحوه من اسم الفاعل
المراد به الحدث ولا بد
من التقيد بهذا التقيد
احترازاً من لابن وتامر
فان المقصود منه الذات
لا الحدث اذ المقصود
ذات قام بها ذلك الشيء
(قوله على رعي منسوب
الح) فيه ان اسم الفاعل
المحوظ منه أولاً الذات
وأما الفعل فان المحفوظ
منه أولاً النسبة كما قرر
في رسالة الوضع وكلام
الشارح هنا يقتضي ان

لازم من المتقدمين قال (والدال بالمطابقة ان قصد بجزئته الدلالة على جزء منشاء فهو المركب
كرامي الحجارة والافقوالفرد) (أقول) اللفظ الدال على المعنى بالمطابقة اما ان قصد بجزئته منه
الدلالة على جزء منشاء أولاً لا يقصد فان قصد بجزئته منه الدلالة على جزء منشاء فهو المركب كرامي
الحجارة فان الرامي مقصود منه الدلالة على رعي منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصود منه

مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا تكون القضية كلية بل طبيعية فلا تصلح كبرى للشكل الاول
بل لا يكون لها معنى محصل وان أردت به تحليل انصاف ذات التابع بوصف التبعة بهذه الهيئة
أو تقيد بها كان تحليلاً أو تقييداً للشيء بنفسه وهو قاسد أيضاً فتعين ان الهيئة متعلقة بالمحكوم
به ويكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعة لذلك المتبوع فلا يرد التابع
لاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعة له لكن يحجب حيثما ذكره الشرح من ان
اللازم من الدليل حيث ان التضامن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعة
بالمطابقة والمقصود انها لا يوجدان بدونها مطلقاً ومنهم من قال صفة التبعة لازمة للماهية التضامن

لمفهوم التابع أصلاً فلا محصل لتقيد سلب وجوده بقوله بدون المتبوع فقيه انه يقتضي ان لا يكون
لقولنا لا توجد الأوبة بدون النبوة معنى محصل وكذا ما قيل من انه وان كان له معنى محصل لان
أحد المتضامين لا يوجد بدون الآخر الا انه لا يدخل له فيما نحن فيه لانه لا مجال فيها لا دخل له في
المقام انه ليس معنى محصلاً (قوله وان أردت الى آخره) أي ان أردت به ذات التابع وما يصدق
عليه حيث تكون الهيئة غير المحيثة والقرض انها قيد للموضوع فهي اما تحليل انصاف الذات
بالتضامن فيكون المعنى كل ذات موصوفاً بالتابعة لأجل انه موصوف بها فيلزم تحليل الشيء بنفسه
أنه تحليل الانصاف بالتابعة بالانصاف بالتابعة واما تقيد انصاف الذات بالتضامن فالمي كل
ذات موصوفاً بالتابعة تقيداً بكونه موصوفاً بالتابعة فيلزم تقييد الشيء بنفسه (قوله فتعين الى
آخره) أي اذا بطل تعليقاً بالمحكوم عليه تعين تعليقاً بالمحكوم به اذ لا ثالث بأن يكون حالاً
من ضمير لا يوجد مقدماً عليه للتوسع في الظرف وتفضيل هذا الكلام ما ذكره قدس سره في
حواشي المطالع ان قولك من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وأنه لا قيد هناك كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصبح وعرض
موضوع الطب وقد يراد به التحليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن (قوله لكن
يحجب حيث الخ) أي حين اذ جعل الهيئة قيداً للمحكوم به قيل لتقيد المحكوم به بالهيئة اعتباراً ان
أحدهما ان يكون قيداً للحدث فحينئذ تعد النتيجة مقيدة والثاني ان يكون قيداً لانتساب الحدث
الى الفاعل فيقول حينئذ الى المشروطة أو العرفية العامين كأنه قيل وكل تابع مادام تابماً لا يوجد
بدون المتبوع والصعري دائماً والدائمة مع احدي العامين نتج دائماً كما هو المذكور في الموجبات
فيتبع التضامن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع دائماً وهو المطلوب أقول القضية حينئذ تكون
منقوضة بالتابع الاعم لانه بشرط كونه موصوفاً بالتابعة يوجد بدون المتبوع الخاص كالحرارة
فانها بشرط انصافها بصفة التبعة توجد بدون النار في الشمس نعم انها لا توجد مقيدة بصفة التبعة
له بدون تدبير (قوله ومنهم من قال الى آخره) أراد به المحقق الفنازاني ورده قدس سره في

المحفوظ من اسم الفاعل أولاً الحدث وأجيب بأن المقام مقامان مقام ملحوظية ومقام مقصودية والكلام الآن في المقام الثاني لا

الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة فلا بد ان يكون اللفظ جزءه وان يكون
لجزئه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزءاً للمعنى المقصود من اللفظ وان يكون دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام وما
والالتزام فاذاً لم يوجد بدون هذه الصفة لم يوجد مطلقاً فهذه القضية المقيدة ملزمة للقضية
المطلقة والاولى في بيان استلزامها للمطابقة أن يقال ما يستلزم من الوضع المستلزم للمطابقة
فيستلزمها قطعاً (قوله ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة)

حواشي المطالع بأنه ان أراد به التأخر في الوجود فقد بان بطلانه وان أراد انها مقصودان تبعاً
ضرورة ان المقصود الاصل من وضع اللفظ لمعني دلالاته عليه واما دلالاته على جزئه أو على لازمه
فمقصودة بالتبع ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة
للمشي انتهى ولعله ترك هذا لان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل وان كان
فهمه في ذاته متقدماً عليه سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كما ذكر في
شرح مختصر الأصول للضدي أو قلنا بتأخيرها بالذات (قال الدال بالمطابقة) لم يقل الدال على
المعنى المطابق ليكون صريحاً في ان المقسم هو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة المطابقة بخلاف الدال
على المعنى المطابق فإنه يشمل الدال على المعنى التضمني والالتزامي أيضاً فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة
لاخراج الدال عليها (قال ان قصد مجزئه الى آخره) لاشك في ان اللفظ انما عرض له التركيب
حين الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة فان الواضع ابداه انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة
والركب من حيث انه مركب انما صار موضوعاً بوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره
والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ وارادة المعنى فهم ان القصد معتبر في التركيب ولما كان الافراد
عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وان التركيب والافراد لا يجتمعان في اللفظ في حالة
واحدة فلذا اعتبر المتأخرون القصد في تعرضها وليس مبناه على ان الارادة معتبرة في الدلالة على
ما وهم اذ لو كان كذلك لما احتجج الى اعتبارها واما الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها كما وقع
في عبارة المتقدمين فغير صحيح لانه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبد الله وتأبط شراً
وذلك يستلزم ان يجري احكام الافراد والتركيب المعنوية من كونه كلياً ومجزئاً وقضية وجزء
قضية وافادة القائمة التامة وعدمها واللفظية من الاعراب والبناء وصحة كونه مستنداً اليه وعدمه
في حالة واحدة وذلك بين البطلان واعتبار قيد الحقيقة لا يدفع ذلك لان الحيتين حاصلتان فيه
مما انما يدفع ذلك انتفاض تعريف أحدهما بالآخر قدبر ولا تصح الى ما قيل ان قيد الحقيقة مغن
عن اعتبار القصد ولا الى ما قيل ان اعتبار القصد يوجب خروج المركب عن تعرضه حين انتفاء
القصد ولا الى ما أحجب به عنه من ان المعتبر تقدير القصد فان كل ذلك من المفهومات (قال فان
قصد مجزئه منه الى آخره) قصداً جارياً على قانون الوضع كما صرح به الشارح في شرح المطالع
فلا يرد نحو زيد اذا قصد مجزئه منه الدلالة على جزء معناه على خلاف قانون الوضع والمراد من
قصد الدلالة ان يعتبر تلك الدلالة في افادة المعنى المقصود من اللفظ سواء كان المقاد صحيحاً أو باطلاً
فيشمل المركبات البدئية بطلان مدلولها والمركبات المجازية نحو رمي بدر وما قيل ان التعريف

الاول ولما قال الشارح
مقصود منه الدلالة الخ (قوله على
الجسم المعين) ان ارد بالمتعين
الشخصي فغير مسلم وان
أريد النوعي فالنوع غير
سروي وأجيب بما نختار
الشفق الثاني والكلبي
موجود في ضمن الجزئي
فاذا طرح الجزئي طرح
الكلبي (قوله ومجموع
المعنيين الخ) فيه ان عدنا
معني ثالثاً وهو النسبة
وأجيب بان القصد هنا
المركب وهو ماد جزؤه
على جزء معناه والنسبة
الدال عليها الحقيقة (قوله
كرامي الحجارة) من
المعلوم ان الذي قصد من
اللفظ معناه والدال غير
معنى اللفظ فكيف قوله
فان قصد مجزئه منه الدلالة
الخ الى ان قال كرامي
الحجارة فالاولى ان يقول
فان قصد مجزئه منه معناه
(قوله وان يكون لجزئه دلالة
على معنى) وسواء كان هذا
المعنى ثابتاً لهذا اللفظ أو لا
أي سواء كان صحيحاً أو
فاسداً كان يتوهم ان مدلول
رامي الحجارة الذهب

يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزبد وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كبد الله علما قال له جزأ كبد دالا على معنى

أقول يعني أن هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة وذلك لأن المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك ضم واحد كدلالة الإنسان على الحيوان التام أو أوضاع متعددة بحسب أجزاء اللفظ والمعنى كرمي الحجارة مثلا فإن الجزء الأول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى آخر فإذا أخذ مجموع المعنيين مما كان مجموع اللفظ موضوعا لمعنى لا وضعت عين اللفظ لعين المعنى

منقضى بلفظ الانسان اذا ضم اليه مهمل فلا بد ان يقال بكل جزء منه فدفع لانه خارج عن المقسم لانه الدال بالمطابقة أو الدال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لا بوضع المئين ولا بوضع الاجزاء وما قيل انه يصدق التعريف على نحو ضرب والتعديد بالاجزاء المرتبة في السمع عملاً دليل عليه فدفع بان المقصود من نحو ضرب دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى لادلالة الجزء على الجزء. (قوله يعني ان هذا المجموع الخ) لما كان المقسم الدال بالمطابقة فلا بد من تحقق الوضع في المركب من حيث انه مركب وكان فيه خفاء ازاله قدس سره ببيان ان له من حيث التركيب وضاً باعتبار ما يدخل في الدال وهو وضع اجزائه لاجزاء مضاه وانما قيده بالحقبة لان للمركب وضاً نوعياً باعتبار هيئته لكن لا مدخل له في التركيب والافراد فان المعبر فيها الاجزاء المرتبة في السمع كما سبق. (قال فان الراي مقصود الدلالة) أي الغرض منه تلك الدلالة وان

(قوله على النبي) أي على
جزء النبي كما في نسخة
(قوله كبد اقطعاً) وأما
لو كان غير علم فهو من قيل
رامي الحجارة

(قوله شخص انساني) لم يقل فرد انساني لان ملاحظة الشخصية عبارة عن ملاحظة الماهية مع تشخيصها بخلاف ما لو قال فرد فان هذه اللفظة لاتقتضي التشخيص فانه يقال زيد فرد من افراد الكاتب (قوله الماهية الانسانية الخ) حاصل الفرق بين عبد الله والحيوان التام في (١٩٤) جعلهما علما عليين ان اجزاء عبد الله تدل على معنى خارجي بخلاف

وهو البودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق إذا سمي به شخص إنساني فإن معناه حينئذ الماهية الإنسانية مع التشخص والماهية الإنسانية مجموع مفهومي الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الإنساني لأنه دال على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهية الإنسانية وهي جزء المعنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست بمقصود في حال العملية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق إلا الذات المشخصة والأي أي وأن لم يحد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء أو كان له جزء ولم يدل على معنى أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ كعباده أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لم يكن دلالة مقصودة فمفرد دال على اللفظ لا اللفظ الأربعة فإن قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فام آخره وضاً ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ عند المصلين فتقول للمفرد والمركب اعتباران • أحدهما بحسب الذات

الفتن اعتباران (قوله وهو ماصدق عليه المفرد) أي لفظ مفرد (قوله من زيد وعمرو) بيان لما صدقات المفرد (قوله كالكتاب مثلا الخ) ان قلت لاى شيء عم الشارح أولا حيث قال للمفرد والركب اعتباران أحدهما الخ ثم خص الكلام ثانياً بالمفرد قلت انما خصه ثانياً بالمفرد اكتفاء بذكره كذا قرر بعض الاشياخ والاولى ان يقال انه انما خصه ثانياً بالمفرد لان المتطور له في السؤال والجواب الآتي الاعتباران في المفرد وذكر المركب اولاً لافادة ان الاعتبارين المذكورين ليسا قاصرين على المفرد وقوله اعتباران أشار بهذا الى ان ذلك كاف وان لم يكن ذلك ثابتاً في الواقع (قوله فسلم) أي لان زيدا موجود قبل وجود قولك زيد قائم (قوله م والتعريف ليس بحسب الذات) أي ليس ملحوظاً ومنظوراً فيه الذات وقوله بل بحسب المفهوم أي بل المتطور فيه للمفهوم (قوله فان القيود في مفهوم المركب وجودية) (١٩٥) فيه ان المركب أمر اعتباري وانا كان كذلك فكيف

وهو ما صدق عليه المفرد من زيد وعمرو وغيرها وثانيها بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازائه كالكتاب مثلا قاله مفهومنا هو شيء له الكتابة وذاتاً هو ماصدق عليه الكتاب من أفراد الانسان فان عني بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً أن ذات المفرد مقدم على ذات المركب فسلم ولكن تأخير ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عني به أن مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على عدمه فلذا أخر المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات وانما اعتبر في القسم دلالة المطابقة لا التضمن ولا الالتزام لان المتبر في تركيب اللفظ وافراده ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء (قوله وانما اعتبر في المقدم) أقول أي انما اعتبر في القسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام أيضاً وانما اعتبار التضمن

المركب وان كان ما يصدق عليه مقدماً والتعريف بحسب المفهوم ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم وما صدق عليه على طبق ما ذكر في الكتاب إشارة الى ان التقديم والتأخير دأر على اعتبار ذينك الحالين لاعل تحقيقهما في نفسها (قال فان القيود الى آخره) المراد بالوجودي ما لا يدخل السلب في مفهومه والمدمي بخلافه (قال فلذا) أي لتحقيق الاعتبارين في المفرد (قال لانها بحسب الذات) أي المقصود منه تحصيل للاقسام وان كان فيه ضم القيود الى مفهوم مشترك (قوله اي انما اعتبر في القسم الخ) لما كانت عبارة الشارح تحتمل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن والالتزام بدلهما كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارها معها وذلك بأن يكون الاطلاق في قوله دلالة المطابقة قرينة للتقييد بقيد فقط ويستفاد بمجوعة ذلك التقييد قيد معها في قوله لا التضمن والالتزام خصه قدس سره بالأحتمال الثاني بقرينة ان الاحتمال الاول يبيد لا يذهب اليه الوهم وان كان ظاهر البارة موها له لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو مقصود بالذات واعتبار ما هو مقصود بالتبع (قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقاً) أي معنى قوله لا التضمن والالتزام لم يعتبر التضمن والالتزام

التقسيم ضم قيود متبينة الى المفهوم في التقسيم الحقيقي أَوْضَحَ قيود متخالفة في الاعتباري فالتقسيم حينئذ انما هو للمفهوم لا للأفراد وأوجب بان قوله لانها بحسب الذات أي لان المقصود من التقسيم الذات أي الماصدقات أي المقصود من التقسيم تحصيل الماصدقات لذلك الأمر الكلي مثلا القصد من ضم ناطق وصاحل للحيوان تحصيل ماصدقاته وهي الانسان والفرس ولا يضرنا في كون هذه ماصدقات للحيوان كونها في نفسها مفهومات وقوله والاحكام أي وفي الكلام على بيان صحة الحكم وعدم الصحة أعني من قوله ان لم يصلح للحكم به وعليه فاداة وان صلح للحكم به وعليه فالاسم وان صلح للحكم به فقط فانفلت وهذا في المعنى تقسيم لكن لاحظ قوله حكم عليه حكم به فحمل ذلك كلامه عليه من جهة الاحكام أي الحكم قوله والاقسام والاحكام أي في التقسيم وفي بيان الكلام على صحة الحكم ثم ان كون الحكم بحسب الذات ظاهر لان المراد من الموضوع الافراد (قوله وانما اعتبر الخ) حاصله

ان المراد بلغي في تعريف المركب كما قال المصنف المعنى المطابق فقط لاما هو أعم ولا الالتزامي والتضمني دون المطابقة
فالقاسم ثلاثة والمعتبر الاول (١٩٦) (قوله على جزء مناه المطابقي) هذا في المركب وقوله وعدم دلالة في المفرد

قوله لادلالة جزئه على جزءه مناه المطابقي وعدم دلالة عليه لادلالة جزئه على جزءه مناه التضمني والالتزامي
وعدم دلالة عايه فانه لو اعتبر التضمن أو الالتزام في التركيب والافراد لزم أن يكون اللفظ المركب
من لفظين موضوعين لمعينين بسيطين مفردا لمصمم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني اذ
لا جزء له وأن يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوع بآزاه معني له لازم ذهني بسيط مفردا لان
شيأ من جزء اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي وفيه نظر لان غاية مافي الباب أن يكون
اللفظ بالقياس الى المعنى المطابقي مركبا وبالقياس الى المعنى التضمني او الالتزامي مفردا ولما جاز أن

والالتزام بدون المطابقة فما لا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فلما أن يشترط في التركيب
دلالة جزء اللفظ على جزء مناه المطابقي وجزء مناه التضمني وجزء مناه الالتزامي جميعا حتى
اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء مناهية الثلاثة كان مركبا واذا اتنى الدلالات الثلاث بالقياس
الى أجزاء جميع هذه المعاني أو بالقياس الى بعضها كان مفردا واما أن يكتفي في التركيب بالدلالة
على جزء من أجزاء هذه المعاني وحينئذ يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى

معها بأن يجعل المقسم مايشملها لا بأن يجعل المقسم الدال المقيد بثلاثة والا لخرج الدال باحدها عن
المفرد والمركب (قال لان المعتبر) أي في نفس الامر كما هو المتبادر الى الفهم عند اطلاق الحكم
ومن اقامة الدليل عليه ومن قال ان المراد ان المعتبر ذلك عند القوم وذلك ليس صريحا منهم بل
فهم بسبب أنه لو اعتبر غيرها لزم المحال فقد ركب شططا (قوله ثم اذا اعتبر الخ) يريد به بعد اعتبار
المقسم الدال مطلقا يتحقق احتمالات أربعة أحدها ان يشترط في التركيب دلالة الجزء على جزء جميع
المعاني الثلاثة وفي الافراد انتفاء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني أو باعتبار بعضها وحينئذ
لا يجتمع الافراد والتركيب والثاني ان يشترط فيه وجود الدلالة المذكورة باعتبار أي معنى كان
وفي الافراد عدمها باعتبار أي معنى كان وحينئذ يجتمع الافراد والتركيب في لفظ واحد والثالث ان يشترط
في التركيب وجودها باعتبار جميع المعاني وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع أيضا والرابع ان يشترط
في التركيب وجودها باعتبار واحد منها وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع وهذا ان الوجهان باطلان
لانه يستلزم ان يتحقق الواسطة بين المفرد والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب
والاحتمال الاول بعيد جدا لانه يستلزم خروج أكثر الالفاظ المركبة من المركب ودخوله في المفرد
لان وجود الدلالة المذكورة بالقياس الى جميع المعاني قلبية جدا فبقى الاحتمال الثاني فتمرض له
الشراح وبين انه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في لفظ واحد نظرا الى الداليتين واعتراض عليه
بانه لا يحذور في اجتماعهما نظرا الى الداليتين هذا خلاصة كلامه قدس سره وهو مبني على ان
وجه النظر منع لبطان التالى أعني لزوم اجتماع الافراد والتركيب فمضى قوله لا دلالة جزئه على
جزء مناه الى آخره ليس المعتبر في التركيب تلك الدلالة على أفرادها بأن تكون موجبة لحصوله

(قوله لادلالة جزئه على جزءه مناه المطابقة) أي لا يستبر
ذلك مع المطابقة وليس
المسرد اعشبر التضمن
والالتزام دون المطابقة
وان كان ظاهره ذلك
لان هذا لم يذهب اليه
وهم واهم فلاسر دائر
بين ضروريتين حينئذ ثم
هذا التنى أعني اعتبار التركيب
والافراد باعتبار الثلاثة
يحتمل ان المراد منه ان
اللفظ لا يقل له مركب الا
اذا دل اللفظ على جزء
المعنى المطابقي والتضمني
والالتزامي ويحتمل ان
التركيب يتحقق بدلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى مطلقا
أي جزء كان والاول مسبب
جدا فتعين ان التنى ان
التركيب يتحقق بأي اعتبار
كان (قوله عليه) علت
ان مقاله قياس مع الفارق
(قوله فانه لو اعتبر
التضمن والالتزام) أي
مع المطابقة في التركيب اى
في دلالة اللفظ على جزء المعنى
(قوله لزم ان يكون اللفظ
المركب الخ) أي واللازم

باطل فكذا للزوم بطل اعتبار التضمن وقوله وان يكون اللفظ الخ ابطال لاعتبار الالتزام فتعين ان يكون
المعتبر دلالة المطابقة (قوله وفيه نظر الخ) لان حاصل ما تقدم لزوم كون اللفظ مفردا ومركبا وهو غير محال لانه مفرد من
جهة ومركب من جهة ولا مانع منه كما في عبد الله

يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابحين مفردا ومركبا كما في عبد الله لان مدلوله المطابقي قبل العملية يكون مركبا وبمدها يكون مفردا فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابقي والمعنى التضني أو الاتزامي

غيرها أيضاً وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحدة من الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فاذا انتفى التركيب نظرنا الى التضمين مثلا كان هناك افراد نظراً اليه والاول مستبعد جداً فذلك لم يتعرض له وبين ان الثاني يستلزم كون اللفظ مفرداً مركباً مما نظرنا الى دلالتين واعترض عليه بانه لا يحدود في ذلك بل هذا أولى بالجواز مما جوزوه من تركيب اللفظ وافراده نظراً الى

معنيين مطابحين وقد يتذر عن ذلك بان التركيب والافراد في عبد الله انما كانا في حالتين وبحسب وضمين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه

ومعنى قوله لزم ان يكون المركب من لفظين موضوعين لمنين بسيطين مفردا انه يلزم ان يكون في حال تركيه مفردا ولك ان نجعل النظر مردداً بين منع الملازمة المشار اليها بقوله غاية ما في الباب

وبين منع بطلان التالي بان تقول ان أردت بقوله لزم ان يكون اللفظ المركب الخ انه يلزم دخول ذلك المركب في المفرد تمنع الملازمة انما يلزم ذلك لو اعتبر في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لا يجوز ان

يسته وجودها باعتبار واحد منها وان أردت انه يلزم ان يكون المركب حالة تركبه مفرداً أيضاً يمنع بطلان التالي اذا لا حدود في ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة لجزءه على جزء مناه التضني أو الاتزامي

ليس المتبر تلك الدلالة مع المطابقة بان يكون المتبر وجود الدالتين ولا بافراهما بان يكون كل واحد منها موجبا لتركيب ومعنى قوله لزم ان يكون اللفظ المركب الى آخره لزم دخول المركب في المفرد أو

كونه مفردا حال تركيه فضلاً عن هذا التوجيه يكون الاحتمال مذكورين في الشرح بلا ريبه قدبر (قوله لانه عدم الى آخره) لا عدم جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون الافراد عبارة عن انتفاء

التركيب باعتبار جميع المعاني وما قيل ان المتبر في التركيب دلالة الجزء على جزء واحد من تلك المعاني وهو ايجاب جزئي ويكون عدمه سلباً كلياً فيكون الافراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار

جميع المعاني فوهم لان الثاني في تعريف المفرد ليس متوجها الى أحد والا فاد التعريف محقق الافراد اذا كان لفظ جزءه دال على جزء المعنى ولا يكون ذلك المعنى واحداً من المعاني الثلاثة وذلك

باطل (قوله فلذلك الى آخره) تقديم الجار والمجرور لجرد الاعتناء بشأن التعليل وحصول الحكم مطلقاً لا للحصر على ما وهم بقوله وبين عطف على لم يتعرض مع متعلقه فلم يلزم كون استبعاد

الوجه الاول على لسان بطلان الثاني أيضاً على انه لو أريد بيان فساد الثاني فقط صح التعليل أيضاً (قوله بل أولى الى آخره) اضراب من السيد قدس سره استظهرها لورود النظر وذلك لانه اذا

جوز اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدالتين الغير المجتمعتين كان اعتبار اجتماعهما باعتبار الدالتين المجتمعتين أولى (قوله انما كان في الحالتين) أي حالة قصد المعنى العلمي وحالة قصد المعنى الاضافي

(قوله زيادة التباس بين الاقسام) بمجهت تخير في اجراء احكام الافراد والتركيب عليه اذا لا يستعمل الا في معنى واحد قوله لكنهما في حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابقي وبحسب وضع

واحد وهو الوضع الذي يدل باختياره على المعنى المطابقي

(قوله كما في عبد الله) أي باعتبار علمه وغيرها وفيه نظر لان التركيب والافراد في عبد الله انما هو باعتبار وضمين وحالتين بخلاف ما نحن فيه فان الافراد والتركيب وان كان باعتبار دلالة فيحسب حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابقي وباعتبار وضع واحد وهو الوضع الذي دل باعتباره على المعنى المطابقي ففيه التباين

(قوله والاولى ان يقال الخ) لما تم الدليل الاول في عدم اعتبار التضمن والالتزام شرع في دليل آخر يتبع المطلوب (قوله لا يتحقق الا اذا تحقق الخ) حاصله ان المعنى المطابق اعم فهو انفع في الاعتبار فلذا نظر له وقطع النظر عما عداه (قوله اما في التضمن فانه اذا الخ) هذا لا يظهر الا باعتبار التركيب اما باعتبار الافراد فهو العكس لانه كما تحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق باعتبار التضمن والالتزام ولا يلزم (١٩٨) من تحققه باعتبار التضمن والالتزام تحققه بلتبار المطابقة كما هو ظاهر فان

فالاولى أن يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني أو الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق اما في التضمني فانه متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني دل على جزء معناه المطابق لان المعنى التضمني جزء المعنى المطابق

وان كانا باعتبار داليتين لكنهما في حالة واحدة وبسبب وضع واحد فلتبس الاقسام زيادة التباس (قوله والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى آخره) أقول ذكر الافراد هنا على ما في بعض النسخ استطراداً والصحيح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس لجواز تحقق الافراد نظراً الى التضمن والالتزام لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره

(قوله فليتبس الاقسام زيادة التباس) يوجب التحير في اجراء الاحكام لانه يتحقق التركيب والافراد في استعمال واحد (قال فالاولى الخ) في بيان اعتبار المصنف المطابقة وحدها في المقسم وعدم اعتبارها مطلقاً (قوله ذكر الافراد استطراداً) في التاج الاستطراد خوياً شرعاً رايشيش دشمن بهزيمت دادن براي فریقن ورا • ویدی بالام والمراد هنا ذكره لاعتقاد بل بتسمية التركيب (قوله فانه اذا تحقق الى آخره) لان قولنا كما تحقق التركيب باعتبارها تحقق التركيب باعتبار المعنى المطابق يتمكن الى قولنا كما لم يتحقق التركيب باعتباره لم يتحقق باعتبارها وهو ملزوم لقولنا كما تحقق الافراد باعتبارها تحقق الافراد باعتبارها وما قيل انه يتحقق الافراد في اللفظ الموضوع لمعنى بسيط غير ملزوم لشيء بالنسبة الى المعنى المطابق دون التضمني والالتزامي فوهم مني على ان تحقق الافراد بالنسبة اليهما يقتضي وجودها كافي لتحقيقه بالنسبة الى المعنى المطابق وليس كذلك (قوله لكن التركيب الى آخره) دفع التوهم الناشئ من كون الافراد بعكس التركيب فانه يستلزم ان يجوز الاكتفاء في المقسم على اعتبار دلالة التضمن والالتزام بناء على انه اعم تحقفاً لان الافراد باعتبارها يتلزم الافراد باعتبارها (قوله هو المفهوم الوجودي) ولان المقصود بالافادة المعاني التركيبية ولان المعنى المطابق اصل فاعتبار التركيب والافراد بالنظر اليه اولى (قوله واعتباره الخ) أي التركيب باعتبار المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنى التضمني والالتزامي اذ لا يخرج فرد من افراد المركب بترك اعتبار التركيب بحسبها وليس للمركب باعتبار التركيب بحسبها احكام تخصه فاعتبار التركيب بحسبها بعد اعتبار التركيب بحسب المعنى المطابق مستغنى عنه واعتبار التركيبين في المركب بلا حاجة فاندفع ما قيل ان ما ذكره يدل على ان لا يكون لنا فرد من المركب بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي لم يكن مركباً بالنسبة الى المعنى المطابق وهذا لا يقتضي ان

قلت اذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط ففرد باعتبار المطابقة فليس هناك معنى تضمني حتى يقال ان الافراد قد وجد باعتبار التضمن ومن الجائز ان يكون معنى اللفظ لا لازم له بالمعنى الاخص وقد وجد الافراد باعتبار المطابقة دون الالتزام والتضمن فتوكل في سند المنع لانه كما تحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق باعتبار الالتزام والتضمن لا يصح وأجيب بان السالبة تصدق بنسب الموضوع فتوهم المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه صادق بعدم الجزء بالكليّة وبان يكون له جزء ولا يدل على جزء المعنى فقط نقطة مفرد باعتبار المعنى المطابق وهو ظاهر وباعتبار التضمني أيضاً تصدق التعريف عليه لان السالبة تصدق بنسب الموضوع وكذا يقال بالنسبة للافراد باعتبار المعنى الالتزامي فانه صادق

بعدم الجزء بالكليّة ومنشأ هذا الاعتراض ذكر الشارح لفظ الافراد ولو اقتصر على المركب لما ورد شيء ولذا قيل واما الصواب ان يقول والاولى ان يقال التركيب بالنسبة للمعنى الخ (قوله فانه متى دل الخ) وذلك كيكون ناطقاً فان له لازماً مركباً من متبئين كضاحك وماش لكن ضاحك لازم لناطق وماش لازم لحيوان فكما ان المجموع لازم للمجموع فكل واحد لازم لكل واحد فيلزم من تركيب المعنى الالتزامي تركيب المعنى المطابق

(قوله جزء اللفظ) أعمى حيواناً في مثال المذكور أو ناطقاً (قوله لا متاع محقق الخ) أي لان المجموع لازم للمجموع وكل واحد لازم لكل واحد وأورد على ذلك بما لا سلم أنه يلزم من تركب المعنى الاتزامي تركب المطابق لجواز أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط وله لازم مركب فقد تحقق التركيب باعتبار دالة الاتزام دون المطابقة فالجواب أن النرض أن اللفظ مركب من لفظين كما هو الموضوع فاحد اللفظان موضوع للمعنى المطابق وهو البسيط ولا نزاع والثاني إما أن يكون مهملًا أو موضوعاً لمعنى فإن كان الأول كان اللفظ غير مركب والفرض أنه مركب وإن كان الثاني فلا يتلوأما أن يكون هذا المعنى عين الموضوع له اللفظ الآخر أم لا فإن كان الأول كان مترادفاً وهو غير مركب بل مفرد والفرض أنه مركب فتعين الثاني وهو أن ذلك اللفظ لابد أن يكون دالاً على معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ الآخر وإذا تعين ذلك (١٩٩) ثبت المطلوب وهو أنه يلزم من

تركب اللازم تركب المعنى المطابق قول المعترض يجوز أن يكون اللفظ مركباً باعتبار الاتزام دون المطابق لا يستل مع فرض أن اللفظ مركب من لفظين فإن قلت بعد دفع هذا السؤال يرد أشكال على قوله فلهذا إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى بالاتزام وحاصله أنه ادعى التركيب بالنسبة للاتزامي إلا إذا تحقق بالمطابقة فوجد التركيب باعتبار المعنى الاتزامي وجد باعتبار المعنى المطابق وأقام على ذلك دليلاً وهو لأنه إذا دل جزء اللفظ أي لأنه متى دل

وجزه الجزء جزء وأما في الاتزامي فله معنى دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي بالاتزام فقد دل على جزء المعنى المطابق بالمطابقة لا متاع محقق الاتزام بدون المطابقة وقد تحقق الأفراد والتركيب بالنسبة إلى المعنى المطابق بالنسبة إلى المعنى التضفي والاتزامي كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص القصة إلى بحسب المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد من الاكتفاء بغير المطابقة (قوله) وأما في الاتزام فلهذا إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي الخ) أقول واعترض عليه بأن الدلالة الاتزامية وإن استلزمت المطابقة إلا أن تركيب اللفظ بحسب الاتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة لجواز أن يكون المعنى الاتزامي مركباً يدل جزء اللفظ على جزئه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا محذور في ذلك إذ لم يلزم حينئذ

بمخصص تعريف المركب والمفرد في مقام بيان الاصطلاح بالدال بالمطابقة كيف واه يشعر بأن التركيب والأفراد لا يتحقق بالنسبة إلى المعنى التضفي والاتزامي وظهر أن ما قيل أن ملخصه أنه تعيد بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لأن التركيب بحسبها أيضاً مندرج فيه لأنه أخس من التركيب بحسب الدلول المطابق وهم يحض بنادي على فساد قوله يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين (قوله فذلك) أي لكون التركيب وجودياً وكون اعتباره بحسب المعنى المطابق مغنياً اعتبر المطابقة وحدها دون مطلق الدلالة التي يندرج فيها التضمن والاتزام لأنه يلزم اعتبار أمر مستغني عنه ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد لكونه عدياً (قوله من الاكتفاء) بيان ما يقتضيه (قال) وجزء الجزء جزء) هذه المقدمة بدئية فالعرض لبيان اشتغال بما لا يعني فدلالته على جزء المعنى التضفي دالة على جزء المعنى المطابق بلا خفاء ولظهور هذا البيان لم يبين الاتزام هنا باستماع محقق التضمن بدون المطابقة وإن كان تاماً لأنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضفي فلا بد لهذا الجزء من اللفظ من معنى مطابق والجزء الآخر لا يكون مهملًا ولا مرادفاً فله أيضاً معنى مطابق

جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام دل ذلك اللفظ على جزء المعنى المطابق للزوم المطابق للاتزام فورد اعتراض بجمع المقدم وحاصله أنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالاتزام لجواز أن يكون جزء الاتزامي تضميناً لمعنى ذلك اللفظ فمن الجائز أن يكون اللفظ المركب دالاً على المعنى الاتزامي المركب ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء من ذلك اللازم المركب بالاتزام بل التضمن مثلاً الحيوان الناطق لازمه الضاحك الحساس فالضاحك خارج عن الناطق وحساس داخل في الحيوان فلا يدل عليه بالاتزام بل بالتضمن ومجموع اللازم خارج عن معنى اللفظ لأن المركب من الخارج والداخل خارج وإذا كان دالة اللفظ على جزء المعنى الاتزامي قد يكون بغير الاتزام بل بالتضمن فلا يتم ما قلتم من لزوم تركيب المطابقة لتركيب الاتزام لانا قد وجدنا لازماً مركباً ولم توجد المطابقة مركبة لأن الدلالة على اللازم بالتضمن لا بالاتزام وحاصل الجواب أن دالة اللفظ على جزء اللازم بالتضمن لا يضرنا لأن التضمنية تلزمها المطابقة

الأفراد والتركيب للمطابقة إلا أن هذا الوجه يفيد أولوية اعتبار المطابقة في القسمة والوجه الأول أن تم
يفيد وجوب اعتبار المطابقة في القسمة قال (وهو أن لم يصلح لأن يجبر به وحده فهو الأداة كفي ولا
وإن صلح لذلك فإن دل بهيته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة وإن لم يدل فهو
الاسم) (أقول) اللفظ المفرد إما أداة أو كلمة أو اسم لانه إما أن يصلح لأن يجبر به وحده أو يصلح

دلالة الالتزام بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول المطائقي ولا دليل يدل
على استحالة ذلك ورد هذا الاعتراض بأن جزء اللفظ إذا دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام
فلا بد أن يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطائقي والالزم ثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء
الآخر من اللفظ لا يكون مهملاً والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل إلى مستعمل وإذا لم يكن
مهملاً بل موضوعاً لمعنى فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطائقي للجزء الأول والا لكنا لفظين
مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب هناك أيضاً بل يكون معنى متافراً لمعنى
الجزء الأول فقد حصل لجزأى اللفظ مدلولان مطابقيان قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة أيضاً
فإن قلت إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالالتزام
لأن المعنى الالتزامي وإن كان خارجاً عن المعنى المطائقي إلا أنه لا يلزم أن تكون أجزاؤه المعنى

فيتحقق التركيب بالقياس إلى المعنى المطائقي (قوله بل يلزم تركيب إلى آخره) أي تركيب اللفظ
باعتبار المدلول الالتزامي دون تركيبه باعتبار المدلول المطائقي (قوله ولا دليل الخ) فإنه أول المسئلة
(قوله والا لم يكن هناك تركيب) أي تركيب بين اللفظين من حيث الدلالة على المعنى فلا يكون
داخلاً في القسم لانه الدال على معنى بالوضع ولا وضع في هذا المجموع لمعنى لانيه ولا بوضع
الأجزاء فادفع ما قيل إن قولك حقيق مهمل مركب خبري مع كون الجزء الأول مهملاً لأن
ذلك التركيب من حيث دلالته على نفسه لامن حيث الدلالة على المعنى قبل الأظهر أن يقال ولا
يجوز أن يكون الجزء الآخر مهملاً والا لم يكن المجموع دالاً بالمطابقة فلا يكون دالاً بالالتزام فلا
يكون مركباً بحسب المعنى الالتزامي وهو المفروض ولا ريب في أنه يتم بهذا القدر الملازمة ولا حاجة
إلى نفي جواز كون الآخر مرادفاً للاول وفيه بحث لانا لانس الملازمة الاستفادة من قوله والا لم
يكن المجموع دالاً بالمطابقة لأن تمام الموضوع له لذلك المجموع هو المعنى المطائقي لجزءه الموضوع
ولم يثبت بعد أن المدلول المطائقي للمجموع لابد أن يكون مركباً من مدلولي الجزئين (قوله فلا
تركيب هناك) أي من حيث المعنى إذ لا وضع للمجموع هناك لمعنى فلا يرد أنه قد يحصل التركيب
من المرادفين كملف البيان مع معطوفه بل من ضم اللفظ إلى نفسه نحو جاءني زيد زيد وقرأت
الكتاب باباً بلا انتفاء التركيب بينهما من حيث المعنى إنما التركيب من حيث اللفظ لقاعدة التأكيد

أو التفصيل أو الإيضاح (قوله ولزم التركيب الخ) أي لزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامي
التركيب باعتبار المعنى المطائقي والا لزم ما تحقق الالتزام بدون المطابقة أو انتفاء التركيب بين اللفظين
من حيث المعنى (قوله فإن قلت إلى آخره) منع لتحقيق المقدم المشار إليه بقوله أنه إذا دل جزء اللفظ
على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فلا بد أن يكون لهذا الجزء معنى مطائقي بأن المفروض دلالة الجزء
على جزء المعنى الالتزامي مطلقاً لا دلالته عليه بالالتزام حتى يتحقق له معنى مطائقي فيلزم التركيب

تركيب المطابقة: حاصل
سواء كان الدلالة على جزء
الالزم بالتضمن أو الالتزام
(قوله لانه إما أن يصلح
الخ) هذا يفيد أن التقسيم
لفظاً إنما هو بالنظر لمنه
للفظه فتقول من حرف
جر بهذا الاعتبار ليست
حرفاً ولا أداة إذ لم يلاحظ
منها الأنداء الجزئي (قوله
إما أن يصلح) هذا
وجودي وقوله أو يصلح
هو عديم فقد قسم الوجودي
على الهمدي وهو موافق
لقاعدة وقوله بعد فإن لم
يصلح الخ يخالف لهذه
لانه قدم الهمدي

(قوله هو الاداة) يراد عليه الاسم الموصول فانه لا يصح ان يجبر به وحده بل لا يجبر به الا مع صفة فدخل في تعريف الاداة فيكون غير مانع ويجزى في تعريف الاسم فيكون غير جامع وأجيب بأن الموصول حال على ذات والاخباره صحيح لكن فيه لبهام فالأيات بالصلة لا لصحة الاخبار بل لتوضيح الذات (قوله فهو الاداة) أرود عليه ألف ضربا وواو ضربوا فانها لا تصلحان للاخبار بهما ومع ذلك غير أدوات وأجيب بان الاداة لا تصلح للاخبار بها ولا برادفها واللف ضربا مرادفها ها وواو ضربوا مرادفها هم وكل منهما صالح للاخبار به فان قلت من يرادفها الابتدائي في رادفها الظرفية فيقتضي انها غير اداتين للاخبار بمرادفها وأجيب بأن من يرادفها الابتدائي الجزئي والظرفية الجزئية وها اختلاف مطلق الابتداء والظرفية لاهما كليان فكذا كانت من وفي حرفا والابتداء والظرفية اسلمان وليس مرادفين لها

فان لم يصلح لان يجبر به وحده فهو الاداة كنى ولا * وانما ذكر مثالين لان لا يصلح لان يجبر به وحده اما ان لا يصلح للاخبار به أصلا كنى فان الخبر به في قولنا زيد في الدار هو حصل أو حاصل الاتزامي خارجة عن المعنى المطابق وذلك لأن المركب من الداخل والخارج خارج * قلت دلالة على جزء المعنى الاتزامي اما ان تكون التزامية أو تضمنية أو مطابقة وعلى التقادير الثلاث ثبتت لذلك الجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا بد أيضا أن يكون للجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كما بيناه فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعاً (قوله فان لم يصلح لان يجبر به وحده فهو الاداة) أقول يشكل هذا بمثل الضائرت المتصلة كاللفظ في ضربا والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في غلامي فان شيئاً من هذه الضائرات لا يصلح لان يجبر به وحده وربما يجاب عنه بأن المراد من عدم صلاحية باعتبار المعنى المطابق لم لا يجوز ان يكون مدلولاً تضمنياً أو مطابقاً له ومن هذا تبيين ما قيل ان الأولى قديم هذا السؤال على السؤال السابق وهم وما قيل ان هذا السؤال غير متجه أذ ليس المقصود ان جزء اللفظ اذا دل على جزء المعنى الاتزامي لم ان تكون تلك دلالة التزامية بل المقصود ان لا بد في التركيب باعتبار المعنى الاتزامي من ان يكون دلالة أحد الجزئين من اللفظ من غير تعيين على ما فهمت من دلالة التزامية والا لم يكن لمجموع المعنيين مدلولاً التزامياً فيه انا لاسم الملازمة المذكورة بقوله واللام يكن مجموع المعنيين مدلولاً التزامياً لحوالان يكون لا حد جزئي في اللفظ دلالة على أحد جزئي في المعنى الاتزامي بالتضمن أو المطابقة ولا يكون للجزء الثاني من اللفظ دلالة على الجزء الثاني منه أصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً يتناول مجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الماشي فانه مدلول التزامي لحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم تضمنياً ولا دلالة للناطق على الماشي أصلاً ومجموع المعنيين مدلول التزامي لكونه خارجاً عن المعنى المطابق لحيوان الناطق (قوله لان المركب من الداخل والخارج خارج) بمعنى انه ليس نفسه ولا جزؤه (قوله قلت الى آخره) جواب بتشير الدليل بحيث لا يراد عليه المتع المذكور (قوله اما ان يكون التزامية الى آخره) وذلك لانه دلالة اللفظ بالوضع وهي منحصرة في الاقسام الثلاثة فاقيل انها ليست شيئاً منها لانه لا من حيث انه جزء المعنى الاتزامي لا من حيث انه لازم الموضوع له أو جزؤه أو نفسه ليس بشيء لان الكلام في دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وكونه جزء المعنى الاتزامي بالنسبة الى المركب لا يكفي في دلالة الجزء عليه كالايجزى (قال اللفظ المفرد) بالنظر الى المعنى استعمل فيه فلا يراد قولنا بعض الحروف في والظرفية المخصوصة معني في فان المراد بكلمة في فيها نفسها لامتناها سواء كان حقيقياً أو مجازياً بالداخل في الاداة لفظ هو الذي في قولنا زيد هو قائم فانه أداتني قالب الاسم مستعار منه وتخصيصه في السددة فاقيل انه قسم اللفظ المفرد باعتبار معناه المطابق اذ لا يسمى اللفظ باعتبار معناه المجازي بهذا لاسمه من بدائع الاوهام لا من بدائع الالهام (قوله يشكل هذا بمثل الضائرت المتصلة الخ) يعني ان جعل عدم صحة الاخبار صفة اللفظ مع ان منشأها المعنى يدل على ان المتبر عدم صلاحية المعنى له من حيث انه في قالب ذلك اللفظ فتح رد الاشكال بالضائرت المرفوعة المتصلة فانها لكونها قاعة أبدأ لا تصلح للاخبار بها والضائرت المنصوبة بالفصل والجرورة فانها لكونها فضة أبدأ لا تصلح لذلك أيضاً وانما قال بمثل الخ لانه يشكل بالاسماء اللازمة الظرفية أيضاً فانها لا تقع الا مفعولاً فيه واما ما قيل لانه يشكل بالاعلام الشخصية فبني على ان يراد بالاخبار به الحل إيجاباً والظاهر شموله للسلب أيضاً وعلى ان الجزئي لا يصح حله وسيصرح الشارح بخلافه في تعريف الجنس

ولا مدخل لني في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح لان يخبر به وحده كلا فان

الاداة لان يخبر بها وحدها انها تصلح لذلك لا بنفسها ولا بما يرادفها وتلك الضائرا تصلح لان يخبر بما يرادفها فان الالف في ضربا يعني هما والواو في ضربا يعني هم والكاف في ضربك يعني أنت والياء في غلامي يعني أنا وهذه المرادفات تصلح لان يخبر بها وحدها وليس لفظه في مرادفة للظرفية حتي يراد انها لا تكون اداة أيضاً وذلك لان لفظ الظرفية منها مطلق الظرفية ولفظة في معناها ظرفية خصوصية متبصرة بين حصول زيد وبين الفاعل وهذه الظرفية المخصوصة المتبصرة على هذا الوجه لا تصلح لان يخبر بها أو غيرها بخلاف معنى انظرية المطلقة فانه صالح لها وقس على ذلك معنى لفظه من ومعنى لفظ الابتداء ولوقيل الاداة لا يصلح لان يخبر بها أو يخبر عنها ثم ترد الضائرا التي وقعت خبراً عنها كالف والواو والياء في ضربت ثم يحتاج في ضربك وغلامي الى التأويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد اما أن لا يصلح معناه لان يخبر به وحده وان تصلح فهو الاداة لم يمتح الى تأويل فان الضائرا المتصلة المذكورة بما يصلح معناه لان يخبر به وحده وان تصلح نفسها للاخبارية (قوله ولا مدخل لني في الاخبار به) إقول قيل عليه ليس المقصود من زيد في الدار الاخبار عنه

(قوله انها لا تصلح الى آخره) بناء على انها في مقابلة قولنا وان صلح لذلك والمتبادر منه صلاحية الاخبار به في الجملة ولو بمرادفه (قوله وهذه الخ) بخلاف الاداة فانه لا مرادف لها (قوله) وليست لفظه في الخ) دفع توهم ان الحروف لها مرادفات أيضاً يبر عنها بما عند تفسير معانيها كما يقال في للظرفية ومن للابتداء والى للانتهاء (قوله مطلق الظرفية) فلا تكون مرأة للملاحظة الطرفين متخلة بنفسها وان كان مستلزما لتفعلها اجبالا (قوله ظرفية مخصوصة الخ) أي النسبة الى الطرفين مأخوذة فيها وهذا القيد بيان للواقع ومناط الفرق قوله معتبر الخ أي متبصرة من حيث انها رابطة بينهما مرأة للملاحظة أحدهما بالقياس الى الآخر فلا تكون مستقلة بالمفهومية سالحة لتحكم عليه وبه قاندهم ما قيل ان كلامه قدس سره يدل على ان مناط الفرق الاطلاق والخصوصية وليس كذلك بل مناطه الاستقلال بالمفهومية وعدمه وكيف يتوهم ذلك وان قوله وهذا للظرفية المخصوصة المتبصرة على هذا الوجه الخ ينادي بان مناطه الاعتبار المذكور (قوله ثم يحتاج الى آخره) قبل الظاهر انه لا احتياج فيها أيضاً الى التأويل لوقوعها خبراً عنها في قولك انك عالم وضربي زيدا وليس بشيء لان الضائرا المنصوبة المتصلة بالفعل قسم الضائرا المنصوبة المتصلة بالحرف على مافي الكافية فصلاحيه أحدها للاخبارية لا يستلزم صلاحية الاخر والضمير في ضربني محرور ليس خبراً عنه ثم انه خبر عنه من حيث المعنى والكلام في محبة الاخبار باللفظ وكذا الجواب في فوقك علمني مطلقاً واما ما قيل من انه يصلح للاخبار بالكاف في علمتني أي علمتني نفسك من فاية الاعتماد بيني وبينك فوقوق على صحة هذا القول والظاهر عدمها اذ مفعولي افعال القلوب في الحقيقة مفعول واحد وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني مضافا الى الاول لان معنى علمت زيدا قائما أو انسانا علمت قيامه أو انسانيته وفي المثال المذكور لا يمكن ذلك (قوله اما ان لا يصلح معناه) يعني لو زيد لفظ المعنى في التعريف لم يمتح الى التأويل لانه يكون التعريف صريحاً في ان ذلك صفة المعنى في نفسه لا مدخل لفظ فيه ولا شك في ان معاني الضائرا المذكورة لاستقلالها بالمفهومية تصلح لتلك بخلاف الاداة (قوله لم يمتح الى تأويل) لادخال الضائرا المذكورة لانه

(قوله ولا مدخل لني في الاخبار به) فيه ان الخبر به ليس مطلق الحصول بل الحصول المقيد بالظرف في لها دخل في الاخبار كلا الا ان يقال من أحكام الخبر الرفع في آخره والرفع سابق على في فلم يكن جزءاً من الخبر بخلاف لاجبر فان الرفع واقع بعدها وهذا الجواب منظور فيه لجانب اللفظ لاجاب المعنى والا قللني باق على أشكاه لان الخبر به الحصول المقيد بالظرف (قوله لا يصلح لان يخبر بها) نحو زيد كان غائباً وفي هذا اشارة الى ان تعريف الحرف غير مانع وتعريف الفعل غير جامع

الخبر به في قولنا زيد لا حبر هو لا حبر فلا بد من مدخل في الاخبار به ولعل قول الافعال الناقصة لا تصلح لأن تخبر بها وحدها فيلزم أن تكون أدوات فقول لا بد في ذلك حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية والزمانية هي الافعال الناقصة وغاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لأن ظرهم في الالفاظ من حيث المعنى

(قوله فقول لا بعد الخ)

أي فدخلها في تعريف

الأداة لا يصير غير مالم

بل صيره جامعا (قوله)

حتى أنهم قسموا الأداة

الخ في ان التقسيم اتما

هو في الرابطة وسوا

الرابطة أداة فالرابطة هي

المسمى والأداة اسم فالنصير

واقع في المسمى لاقى الاسم

وأجيب بن المراد بالأداة

معناها لفظها لأن الرابطة

وقسمت مسمى (قوله وذلك)

أي ما ذكر من الموافقة

والطابقة أي مطابقة المذهبين

غير لازم وهذا صادق

بوجودها لكن المراد

عدم وجودها فاقصد ان

الخالفه فرع عن عدم الزوم

وعدم الزوم أصل فالتفت

لهذا الأصل (قوله لأن

نظرم في الالفاظ الخ)

خاصه ان نظرم للمعاني

بحسب القاد ونظرم

للالفاظ لا بلغات بل

لأجل اقادة المعاني

بالمحصول مطلقا بل بالمحصول في الدار فلا بد أن يكون لفظة في جزء من الخبر به في المعنى كما أن كلمة لا في زيد لا حبر جزء من أجزاء الخبر به فلا فرق بينهما وهذا كلام حق لكن الشارح نظر الى جانب القفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبر به في هذا التركيب حاصل في الجزء الآخر المقدر قبل كلمة في فحكم بان الخبر به قد تم قبلها ووجد الرفع في لا حبر حاصل بعد لا فحكمه جزء من الخبر به (قوله حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية) أقول يعني أن القوم يعني أول باب التضايك كروا أن الرابطين الموضوع والمحمول أداة وقسموا الرابطة الى غير زمانية وهي مالا يدل على زمان أصلا كيو في قولك زيد هو قائم وإلى زمانية وهي ما يدل عليه ككان في زيد كان قائما فدل ذلك على أنهم عدوا

لا يحتاج الى تأويل أصلا فانه يحتاج الى تأويل الاخبار بالاسناد لدخول أضرب ولا تضرب على قول لا تأويل لها لان الاخبار معناه في اللغة الاعلام ولا شك ان الانشآت يصح ان يعلم بها النسبة التخيضية (قال لأن مالا يصلح الخ) يعني ان الإراد لتبيينه على ان الأداة قسيان (قوله فلا بد ان يكون في جزء الى آخره) وذلك لأن التقييد جزء من مفهوم التقييد وان كان خارجا عما يصدق عليه (قوله كما ان لا جزء عن الخبر به) وما قيل من ان معنى لا غير مستقل وضم النصير المستقل الى المستقل لا يوجب الاستقلال فلا يصح الاخبار بلا حبر وإنما وقع هنا جزء باعتبار قوله الى التي المطلق الذي هو مستقل الا يرى ان المعنى المطابق للقول غير مستقل لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فليس بشيء لان المعنى النصير المستقل اذا ضم الى أمر يحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلا في المفهومية يعني أنه لا يحتاج في نفسه الى ضمنية * نعم ضمه الى غير ما يحتاج اليه لا يوجب كضم النسبة التي في الفعل الى الحدث والزمان بخلاف مالم ضم الى الفاعل فانه يصير مستقلا كما لا يخفى (قال لا تصلح لان يخبر بها) لانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فالخبر بها هو الصفة ومملوها لتقرير وخص النقص بالأفعال لان مشتقاتها ومصادرهما تقع خبراً بها وخبراً عنها كما لا يخفى (قال فيلزم ان تكون أدوات) مع انها افعال (قال لا بد في ذلك) أي في دخولها في الأدوات مع كونها افعالا غاية ما يلزم ان تكون أدوات عديمه افعالا عند النحاة (قوله يعني ان القوم الى آخره) أي ليس مراد الشارح أنهم قسموا الأدوات صريحا الى القسمين فانه خلاف الواقع بل أراد أنه لزم ذلك من كلامهم لزوما لا خفاء فيه لانهم سوا الرابطة أداة وقسموا الرابطة الى القسمين وعلل منه ان الأداة منقسمة عديمه الى قسمين بلا خفاء (قوله وقسموا الرابطة) أي الرابطة التي هي القفظ كما صرح * في السجدة حيث قال القفظ الدال على النسبة الحكيمة يسمى رابطة ربيطها المحمول بالموضوع وزعموا انها أداة لدالاتها على معنى غير مستقل فاندفع ما قيل أنهم جعلوا الرابطة أداة بمعنى عدم الاستقلال بالمفهومية لا بمعنى أنه لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح لان يخبر به بدليل أنهم جعلوا الحركة رابطة وما قيل أنهم لم يصرحوا بان الأداة قد تكون اسما وقد تكون كلمة بل

(قوله من حيث اللفظ نفسه) (٢٠٤) ظاهره أن النحاة لا يلتفتون للمعاني مطلقاً لا بالذات ولا بالاتباع فذلك لم يعبر

ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغاير جهتي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يجبر به وحده

الافعال الناقصة أدوات (قوله ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه) أقول لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة أنها تشارك ماعداها من الافعال المسماة بالتامة لتماها مع فاعلها كالما في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جملوها افعالا واما القوم فقد وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادرجوها في الادوات وان كانت متميزة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان ولذلك سهاها بعضهم كالت وجودية لانها تدل على الثبوت ومن ثم قيل الاولى ان تربع القسمة ويقال اللفظ المفرد اما أن يكون مضاف غير تام أي لا يصلح لأن يجبر به وحده ولا عنه واما ان يكون مضاف تاما أي يصلح لاحدها أو كلها مع الاول اعني الغير التام اما ان لا يدل على زمان أصلا فهو الاداة واما ان يدل عليه فهو الافعال الناقصة * والثاني أيضا أنه يدل على زمان بيئته فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال أيضا الاسماء الموسولة لا تصلح لان يجبر بها وحدها بل تحتاج الى الصلة في ذاتها فيجب أن تكون أدوات ويجب بانها صالحة لذلك لكنها لا يهاهما تحتاج الى صلة بينها فالحكوم به وعليه هو الوصول والصلة خارجة عنه مينة له (قوله وان صلح لان يجبر به وحده الخ)

انها قد تكون في قالب الاسم وقد تكون في قالب الكلمة ويون بعيد بين المعنيين وعلى تقدير التسليم يلزم ان يكون هو اداة فوهم لانه لا يمكن تقسيم الاداة الى الاسم والكلمة بل الى ما يكون في قالبها وفي صورتها وباعتبار المعنى اداة (قال وذلك غير لازم) فيجوز تركه الا ان التطابق أولي وأحسن ولا بعد في ترك الاولى (قال لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى) أي ينظرون الى المعنى بالذات والى اللفظ بواسطته ولا حله والنحاة بالمعنى يعني ان المتكلمين يجنون عن احوال تعرض للفظ من جانب المعنى والنحاة يجنون عن احوال تعرض للفظ نفسه فلا يرد ما قيل أنهم قالوا في وجه حصر الكلمة الى أقسامها لانها اما ان تدل على معنى الى آخره لان الدلالة المذكورة حال تعرض للفظ نفسه لا حال تعرض له من جانب المعنى كالكلمة والحرفية (قوله لتماها) تعميل للمسميات بالتامة والمراد بالكلام ما تضمن كتيبن بالاسناد (قوله في كثير من العلامات الخ) متعلق بشاركوحي دخول قد والسين وسوف والتوابس والجوازم ولحق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة والاقسام الى الماضي والمضارع والامر والهي وغير ذلك (قوله ولذلك) أي لدلتها على الزمان كالكلمات التامة سموها كانت ولعدم صلاحيتها للاخبار ضموا اليها وجودية أي دالة على ثبوت اخبارها لاسماها (قوله ومن ثم الخ) أي لاجل كونها ذات جهتين لا يحسن ادرجها في شيء منها (قوله اما ان يكون مضاف) أهم من المطابق والتضمني وكذا في مقابله (قوله وقد يقال أيضا) أي كما يقال أنه يلزم ان يكون الافعال الناقصة أدوات وتعلقه بقوله يشكل بانثال الضمائر المتصلة وهم (قوله لاهماهما يحتاج الخ) فالاحتياج الى الصلة لازالة الابهام والاقادة التامة لا لصلة

بهذه الحثية في جانب المعنى وهو مشكل الا ترى لقولهم اللفظ الدال على معنى اما أن يدل على معنى في نفسه واما أن يدل على معنى في غيره الخ قد التفتوا للمعنى وأوجب بان دلالة اللفظ على المعنى راجعة للفظ من حيث ذاته لا من حيث المعنى فهذا التعميم لا يقتضي التفتلهم للمعنى بخلاف وصف اللفظ بالكلمة والحرفية فانه من حيث المعنى (قوله وان صلح لان يجبر الخ) قد قدم أنه قدم الوجودي على العدمي ثم بعد ذلك عكس ونكتة ذلك ان لو قدم الوجودي فلا يخلو حاله اما ان يذكر ما يتعلق به بنهاية من القسمين ثم يذكر العدمي أولا بأن يتوسط العدمي بين قسمي الوجودي فان كان الاول لزم التباين بين القسمين فيؤدي الى الانتشار وان كان الثاني لزم تفرقه والتكرار في القسم الوجودي والحاصل أنه لو قدم الوجودي

(قوله وصيته) عطف مرادف (قوله معين) سواء كان ذلك المعين واحدا كضرب أو غير واحد كما في يضرب فانه دال على متعدد وهو الحال والاستقبال بناء على القول بانه يدل على الامر من حقيقة ولكن التحقيق انه انما يدل على الزمان المستقبل بطريق الوضع (قوله أو لا يدل) صادق بعدم الدلالة أصلا وبالدلالة على الزمان بالجهر (قوله كزيد وعمرو) مثل مثاليين اشارة لما كان مدلوله ذاتا ومعنى وكان الاولى ان يزيد ومعنى وزمانا لاجل ان يكون مثلا لجميع ما دخل تحت الا (قوله والمراد بالهيئة والصيغة) انما عبر بالمراد ولم يقل والهيئة كدلالة الانسان (٢٠٥) والصيغة يطلقان على الهيئة

الحاصلة للحروف والحروف خارجة ويطلقان على الهيئة الاجبائية من حروف وسكنات وجمع بين الهيئة والصيغة أولا ثم اقتصر بذلك على الهيئة للاشارة للترادف (قوله وحركاتها وسكناتها) ليس المراد ان المعنى الحركات والسكنات بل الواو لطلق الجمع بمعنى ان الحركات قد تجتمع وقد تنفرد والا لخرج ضرب وخرج * واعلم ان الهيئة تطلق على الهيئة الشخصية وهي الحاصلة من اضلاع الحروف. أصلية أو زائدة باعتبار الحركات كانت الحركات اعرابية أو غيرهما كضرب ويضرب فان هيئة ضرب مع يضرب متخالفان وعلى التوبة اقتصر على الهيئة الحاصلة من الحروف الأصول وهذه هي التي تدل على الزمان فان هيئة يضرب

قاما ان يدل بهيته وصيته على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب ويضرب فهو الكلمة أو لا يدل فهو الاسم كزيد وعمرو * والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار قديهما وتأخيرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها * وانما قيد حد الكلمة بها لاجراج ما يدل على الزمان لابهية

اقول هذا القسم لكون مفهومه وجوديا كان أولى بالتقديم من القسم الذي قدمه لكون مفهومه عدديا لكن هذا القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدم قاما ان قسم الى قسيه أولا * ثم يذكر ما هو قسيه فيلزم تباعد القسمين وذلك يوجب الانتشار في الفهم واما ان يذكر ما هو قسيه في عقبه ثم يعاد الى قسيه ثانيا وذلك يوجب تكرارا في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة الكافية في تقسيم الكلمة الى أقسامها فاختر هنا تقديم العددي احترازا عن المحذورين * واما في قسم القسم الثاني اعني قسم ما يصلح لأن يجز به وحده الى قسيه فقد روي تقديم الوجودي اعني الكلمة على العددي اعني الاسم اذ لا عددور هنا (قوله كضرب ويضرب) أقول والاول مثال لما يدل بهيته على الزمان الماضي والثاني لما يدل بهيته على الحاضر وعلى الزمان المستقبل أيضا لكونه مشتركا بينهما

الاجزاء (قوله لكون مفهومه وجوديا) أي مفهومه المختص به وهو الذي به يتماز عن قسيه والا فالفرد الذي هو القسم متبني في مفهومه وهو عددي (قوله لكن هذا القسم الى آخره) يعني تقديم الوجودي أولى اذا لم يمارضه مانع كزوم الانتشار أو التكرار فبا نغن فيه واما اذا عارضه مانع فلك الخيار في رعاية المانع وفي رعاية الوجودي فان في كل منهما ترك مانع الاتفاق في باب التسليم من وجه وآبائه من وجه (قوله احترازا عن المحذورين) أي كليهما أي بخلاف ما اذا اخر العددي فانه يحصل الاحتراز عن أحدهما (قوله مثال لما يدل بهيته على الزمان الحاضر الخ) دفع توهم ان يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة في أحد الزمانين مجازا في الآخر بناء على ما سبق الى الوهم من ان الدلالة على أحد الأزمنة عدم الدلالة على الاخرين (قال قاما ان يدل بهيته الخ) أي بشرط أن يكون في مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد نحو خبق وحجر فانها على هيئة ضرب مع عدم دلالتها على الزمان ولانتيه على ذلك قال بهيته ولم يقل هيته قال بهيته وصيته الخ (الهيئة في القصة يكرر ونهاد وفي العرف الصفة والصيغة اسم للخاصة الحاصلة من الصوغ بمعنى در كالبريختن كداختهرا أو بمعنى آماده كردن أو بمعنى يبدأ كردن وفي العرف اسم للحالة المخصوصة

وتضرب متحدة اذا علت هذا فتقول هل أراد بالهيئة الشخصية التي لم يعتبر دلالتها على الزمان أو التوبة وكلامه الآتي يدل على الثاني حيث جعل اختلاف الهيئة لازما لاختلاف الزمان ولو أراد بالهيئة الشخصية لوردتها لا يكون معها اختلاف الزمن والمراد بالحركات الحركات الأصول لا العارضة لحدوث اعراب آوينا أو اعلال فلا مدخل لحركة الياء من ضرب ولا يرد سكون الياء من ضربت وكسر القاف في قيل لانها نشأت من الاعلال والحاصل ان الملتفت له الهيئة التي لما دخل في اختلاف الزمان وهي التوبة لا الشخصية والمراد بالامانة مادة الأصول

بل بحسب جوهره وماده كالزمان والامس واليوم والصبح والضحى فان دلالتها على الزمان
بجودها وجواهرها لا يبيها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها

(قوله بل بحسب جوهره وماده كالزمان الخ) أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الأزمنة
حتى يرد أنه يلزم من ذلك أن يكون تقاليب الزمان بسررها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل
قطعا بل أراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئته هناك مستقرة بالدلالة

(قوله كالزمان والامس الخ) يقتضي كون حروف
زمان تدل على زمن ولا
دخل للهيئة ان تكون تلك
الدلالة موجودة مطلقاً
ولو تقدم بعض الحروف
على الآخر وأجب بأن
الجوهر له دخل فلا يتناقض
ان الهيئة كذلك (قوله
الصبح شرب اللبن صباحاً
والضحى شرب اللبن ليلاً)
فهما يدلان على الزمان مع
غيره والامس يدل على
الزمان المعين التقيد بالضمي
واليوم يدل على زمان معين
مطلقاً فكذلك تمدد الامثلة
الاشارت لذلك (قوله بحسب
هيأتها) أي قط

للحروف وعطف الصيغة على الهيئة للتفسير لشهرته في المعنى المراد (قال زمان معين الى آخره)
قيد التعيين بيان للواقع لا احتراز اذ لا يدل بيئته على الزمان الغير المعين (قال والمراد الى آخره)
لم يقل والهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة الخ لان الهيئة يطلق بمعنى الصفة مطلقاً والصيغة قد
تطلق على مجموع الهيئة المخصوصة والمادة (قال الهيئة الحاصلة الخ) تحقيقه ان الصيغة الشخصية
عبارة عن الهيئة الشخصية الحاصلة للحروف المعينة الاصلية والزائدة بالاعتبار المذكور والصيغة
الصفية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة من حيث انها اصلية وزائدة
مع قطع النظر عن خصوصها والصيغة النوعية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية
من حيث انها كذلك وهي الدال على الزمان فالحقيقة الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها ماهية
الصفة والاختلاف فيها موجب لتووعها وما يحمل بالحروف الزائدة أو بخصوصية الحروف الاصلية
خارج عن ذاتيتها والاختلاف فيها موجب لاختلافها اصنافاً واشخاصاً اذا عرفت هذا فتقول
المراد بالهيئة الصفة والحروف اهم من أن يكون في الخلل أو في الاصل كفي وفيه اشارة الى
ان هيئة اللفظ الذي على حرف واحد كهيئة الاستنظام لا يطلق عليه الصيغة والى ان الهيئة الحاصلة
للكلمات باعتبار التقديم والتأخير كيد الله وتأبط شراً عليين لا يسمى صيغة ثم ان جمل تعريفاً
لمطلق الصيغة فالحروف على اطلاقها وان جمل تعريفاً للصفة الدالة على الزمان فالمراد بها الحروف
الاصلية وذكر التقديم والتأخير كليهما للتنبيه على ان لكل منهما مدخلا في حصول الهيئة كانه
قبل باعتبار ترتيبها في اللفظ وازداده الحركات والسكنات الى الضمير لجرود الارتباط على التقدير الاول
وحركة الحرف الاخير داخلة فيها ضرورتها موجبة لاختلاف الشخص وعلى التقدير الثاني للاختصاص
أي التي لها اختصاص بتلك الحروف بان لا تكون لمروض عارض كحركة آخر الكلمة وسكونه
لكونها بسبب عارض البناء أو الاعراب والتغيرات الحاصلة في الصيغة باعتبار الاعلال كما في قيل
وباعتبار المجاوزة كما في استفضل حيث سكن الفاء لزوم توالي اربع تحتات وباعتبار الواحق كما في
ضرباً وضربوا فان شيئاً منها لا يوجب اختلاف الصيغة نوماً ثم ان اعتبار الحركات والسكنات في الصيغة
لا يقتضي اعتبارها مما حتى يخرج نحو ضرب فان الواو مطلق الجمع لا للجمعية وبما ذكرنا ان دفع
التوكيد التي حرضت لبعض الناظرين فابتج بها * لكن يجي بحث ذكر مقدس سره في حواشي المطالع
وهو انه يلزم ان تكون صيغة نحو تكلم وتكلم واحدة بالرفع لعدم اختلاف بينهما الا باعتبار
حركة الاخر وهو غير متغير والجواب ان الاصل في فاء المضارع السكون نسي عليه الشيخ الرضي
في شرح الشافية في بحث كسر حروف المضارعة (قوله فان الهيئة هناك الى آخره) يعني ان
المراد بقوله فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها استقلالها بالدلالة بشهادة الدليل فيكون المراد بقوله

(الح) فصار اختلاف الهيئة مستلزما لاختلاف الزمان وهذا اشار على ان المراد بالهيئة الهيئة النوعية فلا يرد ضرب بالبناء للفاعل البناء للمفعول ولا يرد ضرب وضربت وما مضرب ولم تضرب قد انحدا زما مع اختلاف الهيئة النوعية وأجيب بأن المراد اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة في الكلمات وأما لم يضرب فركب أو ان المراد الكلمات بقطع النظر عن المقيدات وحينئذ فلم يضرب وضرب قد اختلفا زمانا والجواب الثاني أحسن لان الدال على المعنى يضرب وفي قرينة على ذلك (قوله وان انحدت المادة) أي هذا اذا اختلفت المادة بل وان انحدت فالاول كضرب وبأكل فقامتا بغير اختلاف زمان وهيئة

بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان انحدت المادة كضرب ويضرب فانحدا الزمان عند انحدا الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وطلب فان قلت فلي هذا يلزم أن تكون الكلمة مركبة لدلالة أصلها ومادتها على الحدوث وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون جزؤها دالا على جزء معناها على الزمان كما سيذكره واعترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان محتمل فانما تصح في لغة العرب دون لغة الصمغ فان قولك آمد وآيد متحدا في الصيغة ومختلفان في الزمان وقد قدم ان نظر الفن في اللفاظ على وجه كلي غير مخصوص بصفة دون أخرى وأجيب بأن الاحكام باللغة العربية التي دون بها الفن غالباً في زماننا أكثر فلا يمد في اختصاص بعض الاحوال بهذه اللغة كما مررت اليه الاشارة (قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان انحدت المادة كضرب ويضرب) أقول رد عليه بان صيغ الماضي في التكلم والحطاب والفيه مختلفة قطعا ولا اختلاف في الزمان بل قول صيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة المعلوم وصيغته من الثلاثي المجرد والمزيد والرامي مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة (قوله وانحدا الزمان عند انحدا الصيغة) أقول رد عليه أيضاً بان صيغة المضارع تدل على الحال

فان دلالتها على الزمان بموادها لا يثبت أنها ان للعادة مدخلا فيها بقرينة المابقة والمقصود نصب القرينة على ارادة الظاهر (قوله كما سيذكره) بقوله بشهادة اختلاف الزمان الى آخره (قوله فان قولك آيد وآيد متحدا) فلا يصح كما انحدت الصيغة انحدا الزمان وان اختلفت المادة واما التقضى بكفت ورفت ونحست فغير وارد حيث اختلفت الصيغ مع عدم اختلاف الزمان فلا يصح قولكم كما اختلفت الصيغة اختلف الزمان وان انحدت المادة لاختلاف المادة فيها (قال بشهادة اختلاف الزمان عند اختلفت الهيئة) أي في الكلمات فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود اختلاف الهيئة وكذا لا يرد ان نحو لم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لان لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من الاداء والكلمة وكذا الحال في قوله وانحدا الزمان عند انحدا الصيغة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدا في الصيغة مع عدم انحدا الزمان لان كليهما من المركبات قد يرد فانه من المراتق (قال وان انحدت المادة) الظاهر مع انحدا المادة اذ لا يكتفى بفرض انحدا المادة في الشهادة وليس يتقيضه أعني عدم الانحدا شهادة فضلا عن ان يكون أولى بها وكذا الحال في قوله وان اختلفت المادة (قوله رد عليه الح) قد ظهر لك بما ذكرنا في تحقيق معني الصيغة انه قد وقع له اختلاف سبقي اذ هو باعتبار حال الفاعل أو بعبارة الحروف الزائدة واما اختلاف الثلاثي والرامي المجردين فهو من حيث المادة والصيغة والكلام في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع انحدا المادة وما قيل في الجواب انه لا اختلاف في صيغ الماضي الا باعتبار آخر الماضي ولا اعتداد به في الصيغة أصلا فان أراد انه لا اعتداد به في الصيغة أصلا فاطل لتحقق الاعتداد به حيث قالوا صيغ الماضي يلفظ الجمع وان أراد انه لا اعتداد به في الصيغة الصالة على الزمان فلا بد من بيان يظهر به الفرق بين الصيغ الدالة وغيرها حتى يتم الجواب والفرق ما حققناه وكذا الجواب بان المراد باختلاف الصيغة ان يتبدل ما عين الماضي بما عين المستقبل اجمال لا يوجب

فقول المعنى من التركيب ان يكون هناك أجزاء مترتبة مسموعة

والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالاولى أن يقال ما يصلح لان يجبر به وحده اما ان يصلح لان يجبر عنه أيضاً أولاً والاول الاسم والثاني الكلمة فان قلت يلزم من ذلك أن يكون اسما الاضمار كلات قلت لا يبعد في ذلك لأن هيات اذا كان بمعنى بعد يني ان تكون كلمة مثله واما عند النحاة ايها اسما فلامور لفظة وبالجملة كل مالا يصلح منها حقيقة لان يجبر به وحده فهو عند القوم أداة سواء كان عند النحاة فعلا كالاضمار الناقصة أو اسما كاذ واذا ونظارهما وكل ما يصلح لان يجبر به وحده ولا يصلح لان يجبر عنه فهو عندهم كلمة وان كان عند النحاة من الاسماء فعل هذا يكون امتياز الاداة عن اخويها بقيد عديم وامتياز الكلمة عنها بقيد وجودي وعن الاسم بقيد عديم وامتياز الاسم عنها بقيد وجودين (قوله مسموعة) أقول أي مرتبة في السمع

اللتشي (قوله وليس هناك اختلاف الصيغة) لم يقل مع اتحاد الصيغة كما هو الظاهر اشارة الى ان الشهادة المذكورة شهادة بالدورات وجودا وعدما فمعنى قول الشارح واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة انه كلما لم تختلف الصيغة لم يختلف الزمان فبدر عليه المضارع حيث تحقق فيه عدم اختلاف الصيغة مع اختلاف الزمان وأما الجواب بان لم يختلف الزمان فيه لان الدلالة على الزمانين معا ليس باختلاف في الزمان فني على ان يراد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل الزمان عند عدم تبدل الصيغة فيكون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند تبدله وليس كذلك بل المراد منه تعدده عند تعدده كما في ضرب وضرب فيكون المراد بعدم الاختلاف عدم تعدده ولذا عر الشارح عنه بالاتحاد وذلك لان المعلوم تعدد الصيغة مع وحدة المادة واما تبدل صيغة الماضي بالمضارع أو بالعكس فغير معلوم من اللغة وأما هو مجرد اعتبار صرفي (قوله فالاولى الخ) أي اذا بطل شهادة الدليل المذكور على دلالة الكلمة بالهيئة فالاولى ترك القسمة المبنية عليها وان يقال في وجه القسمة الخ ولم يقل فالصواب لان بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المسمى (قوله يلزم من ذلك) أي من التقسيم المذكور واما على تقسيم المصنف فهي داخلة في الاسم لعدم دلالتها بالهيئة على الزمان بل مجموع المادة والهيئة فيها موضوعة للحدث والزمان (قوله ان يكون الى آخره) لعدم صلاحيتها للاخبار عنها لان النسبة التامة الى الفاعل مأخوذة في مفهومها لكونها بمعنى الماضي والامر (قوله يني ان يكون كلمة) أي عند التعلق لان نظره في الالفاظ من حيث المعنى (قوله فلامور لفظة) من كون صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وعدم التصرف فيها ودخول اللام في بعضها والتونين في بعضها وكون بعضها مركبة من الجار والجرور واستعمالها مصدرا (قوله وبالجملة) أي جهة التقسيم ونعامة بخلاف ما قسم فانه كان قسمة تقسم منه (قوله حقيقة) أي من غير تأويل بمعنى اسى فان الاداة يصلح اذا أول بمعنى اسى بان عبر عنه بالاسم كان يقال الطريقة المخصوصة سمي في كاسي (قوله كذا ونظارها) بما هو لازم الطريقة (قوله فلي هذا الخ) لم يظهر لي فائدة هذا التفرع الايضاح الواضح (قوله وعن الاسم الخ) بخلاف قسم المصنف فان امتياز الكلمة عن الاسم فيه بقيد وجودي وهو الدلالة بهيئة على الزمان وامتياز الاسم عنها بقيد عديم وعن الاداة بقيد وجودي (قوله أي مرتبة في السمع) أشار بذلك الى ان قوله مسموعة حال

(قوله هي الفاط) أي مركبة من حروف بدليل قوله أو حروف في البارة حذف فالاول كزبد قائم والثاني بكك فان الباء ليست مركبة من حرف وكذا السكاف وهما أجزاء (قوله فلانها آلة الضمير راجع للادة لا بمعنى انفظ بل بمعنى الكلمة وقوله اما الاداة أي لفظ أداة في الكلام استخدام (قوله واما بالكلمة) أي (٢٠٩) بانفظ الكلمة وقوله فلانها أي

الكلمة بمعنى المدلول لا بالمعنى السابق وقوله من الكلم أي مأخوذة من الكلم بلغبار دالها وقوله تكلم الحاطر أي تخرجه (قوله هذا اشارة الى قصة الاسم بالقياس الى معناه) أي وهو انة إما كلي أو جزئي فوصف اللفظ بهذين تابع لوصف المعنى بهما فاذا كان المعنى كلياً كان داله متصفاً بالكلمة وان كان المعنى جزئياً كان داله متصفاً بذلك وقوله الى قصة الاسم أي لا الحرف ولا الفصل وذلك لان الحرف معناه غير مستقل بالمفهومية لانه ربط جزئي لم يقصد لذاته بل يعرف حال الغير ويجئ فلا يصلح لان يحكم عليه واذا كان كذلك فلا يصح اتصافه أي الحكم عليه بالكلمة ولا الجزئية وكذلك الفصل جزء معناه وهو النسبة غير مستقل بالمفهومية وهي النسبة اذ لم يقصد لذاته وانما قصد لتعرف حال

وهي الالفاظ والحروف والمبته مع المادة ليست بهذه المثابة خلا يلزم التركيب والتقييد بالمعين من الازمنة الثلاثة لادخل له في الاحتراز لانه قيد حسن لأن الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيد ايضاح ووجه التسمية اما بالاداة فلانها آلة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو الجرح كانها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومتصم تكلم الحاطر بتفسير معناه • واما بالاسم فلانه أعلى مرتبة من سائر انواع الالفاظ فيكون مشتقاً على معنى السمو وهو الطول قال (وجئنا اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى سمي علماً والافوتاماً ان استوت افراده الذخية والحارجية فيه كالانسان والشمس ومشتككا ان كان حصوله في البعض أولى واقدم وأحد من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضعه تلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وجئنا ان ترك موضوعه الاول يسمى لفظاً متقولاً عرفياً ان كان التاثل هو العرف العام كالعادة وشريعاً ان كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم واسطلاحياً ان كان هو العرف الخاص كاصطلاح النحاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة الى المتقول عنه حقيقة والنسبة الى المتقول اليه مجازاً كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع) (أقول) هذا اشارة الى قصة الاسم بالقياس الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول أي ان كان معناه واحداً فاما أن يتشخص ذلك المعنى

بان يسم بعضه قبل وبعضها بعد (قوله وهي الفاط أو حروف) أقول أراد بالالفاف ما يتركب من الحروف كزبد قائم وبالحروف ما يقابلها كقولك بك فانه مركب من اداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكنني بالالفاف لكفاه لتاويلها للحروف أيضاً (قوله ليست بهذه المثابة) أقول وذلك لان المادة والمبته مسموعتان معاً (قوله هذا اشارة الى قسم الاسم بالقياس الى معناه) قول جعل هذه القصة مخصوصة بالاسم

من ضمير مرتبة فان كونها مرتبة حال السمع هو ترتيبها في السمع وفائدة الاعتراض عن الحركة الاخرية فانها دالة على الفاعلية أو المفعولية أو الاضافة مرتبة في الوجود على الحرف الذي لفته لكونها صفة له لكنها ليست مرتبة في السمع لان سماع الحركة والحرف معاً (قوله بان يسم الخ) لا بان تكون مرتبة في القوة السامة اذ لا ترتب هناك (قوله أراد الخ) لا ما يلفظ به كيلا يلزم استدراك أو حروف وفي تمثيله في المركب من القسمين اشارة الى ان قاعدة قوله أو حروف التثنية على تحقق القسمين (قوله لكفاه الخ) لكنه يحل عن التثنية المذكور (قوله مسموعتان معاً) لكن الهيئة تتبع الالفاظ فتكون ملفوظة بتمتها أيضاً (قوله جعل الخ) حيث قال وجئنا اما الخ

(٢٧ شروح التسمية) الحدث وحال الفاعل واذا كان كذلك فهي غير مستقلة بالمفهومية واما جزء مدلوله الثاني وهو الحدث فهو مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل واذا كان مجموع مدلوله غير مستقل فلا يصلح لان يحكم عليه بالكلمة ولا الجزئية واما لو حكم بالفصل فهو على ارادة الحذف فقط بالنسبة لمجموع المبته الاجتماعية فلما كان معنى الحرف والفصل غير مستقل قصر هذا التقسيم على الاسم فان قلنا انه يصح ان يقال من معناه جزئي قلت قد رجح الامر حينئذ للاسمية لان المراد لفظه

(قوله أي لم يصلح الخ) هذا وما بعده (٢١٠) تفسير باللازم للتشخص ولعدمه واما معنى التشخص الحقيقي فهو التبين

أي لم يصلح لان يكون مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح لان يقال على كثيرين فان تشخص ذلك المعنى ولم يصلح لان يقال على كثيرين كزيد يسمى علماً في عرف النحاة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئياً حقيقياً في عرف المتطيقين وان لم يتشخص وصلح لان يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون افراده فلا يحلو إما أن يكون حصوله في افراده الذهنية والخارجية على السوية

لان اقسام اللفظ الى الجزئي والكلي انما هو بحسب اقسام معناه الجزئية والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه معنى مستقل صالح للاتصاف بهما فان معنى زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لان يوصف بالجزئية وبحكم بها عليه وكذا معنى الانسان يصلح لان يحكم عليه بالكلية واما الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلاً صالحاً لان يكون محكوماً عليه أصلاً وذلك

(قوله لان اقسام اللفظ الخ) أي اقسام اللفظ الهمما ليس باعتبار ذاته فتكون جميع اقسامه متساوية في ذلك الاقسام على ما سيظهر بقوله والسرف في ذلك بل هو وصف له باعتبار متعلقة أعني معناه فانه المتصف بالجزئية والكلية اذا حصل في العقل واما قبل الحصول فلا يصف بشيء منهما لانهما من الموارض الذهنية ولذا زاد قيد الصلاح في قوله ومعنى الاسم الخ والا فالتناسب للشوق ان يقول ومعنى الاسم من حيث هو معناه متصف بهما وخلاصة كلامه قدس سره ان معنى الاسم من حيث انه يعبّر به صالح للاتصاف بهما فاذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح قسمة الاسم باعتباره الهمما ومعنى الاداة والكلمة من حيث التعبير بهما لايصلح للاتصاف بهما فاذا لوحظ معناه في قالبها لا يمكن للعقل قسمها باعتبار ذلك المعنى الهمما بل لابد في القسمة من ملاحظة معناه في قالب الاسم فيكون القسم أي الوصف العنوان في القسمة الاسم بحيث يتناول الاقسام الثلاثة ولتنبيه على هذا غير الأسلوب المشهور في القسمة فقال وحينئذ الخ ولم يقل وهو او الاسم وليس مقصوده قدس سره ان الاداة والكلمة لا يتقيدان الهمما أصلاً حتى يرد انه خلاف الواقع كيف وقدس الشيع في الشفاة بان الاسم المنقسم الى الكلي والجزئي بمعنى اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلاثة وانه لا يلزم من عدم اقسام معناه من حيث التعبير بهما عدم اقسامه مطلقاً فيجوز ان يكون ذلك بملاحظته في قالب الاسم كما في الحكم عليه بعدم الاستقلال وان اختصاص بعض الاقسام لا يوجب التخصيص اذ لاشك في ان الاقسام الباقية تشارك فيها الاقسام الثلاثة (قوله صالح للاتصاف بهما الخ) اقسام المعنى بالكلية والجزئية في الذهن اقسام انترامي ينزوع العقل منه هذين الوصفين بعد ملاحظته بالقياس الى كثيرين ولا شك ان انتراع شيء من شيء يلزمه العلم بكونه منتزعا منه وبالعكس وكذا صلاحته لكل منهما تستلزم صلاحته للآخر فينبغي تلازمهما كس كما قيل استدل قدس سره بتحقيق صلاحية الحكم بهما على صلاحية الاتصاف في معنى الاسم وبإثبات صلاحية الحكم على انتفاء صلاحية الاتصاف في معنى الاداة والكلمة فلا يرد ان صلاحية معنى الاسم للحكم بالاتصاف لا يستلزم الاتصاف في نفسه ولو أريد الحكم المطابق للواقع تمنع ذلك لانه موقوف على صلاحية اتصافه في نفسه ولو سلم فلا نعلم ان انتفاء صلاحية الحكم بالاتصاف يستلزم انتفاء صلاحية الاتصاف لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء السبب (قوله فان معناه من حيث هو معناه) أي من حيث انه يعبّر به في قالبه ليس مستقلاً أي لا يحصل ذهنه ولا خارجاً الا بالمتعلق والحكم عليه من حيث يعبّر به بقولنا

(قوله ولم يصلح) لان يقال عطف تفسير بدليل ما قبله وانه عطف سبب على مسبب لان التشخص أي التبين يتسبب عنه انه لم يصلح لان يقال على كثيرين (قوله سمي علماً في عرف النحاة) أي ولا يسمى عندهم جزئياً (قوله لانه علامة علة) لكونه سمي علماً أي فالعلم مأخوذ من العلامة ويحتمل انه مأخوذ من العلم وحينئذ قسميتهم له علامة لكونه يعلم به شيء معين (قوله وجزئياً حقيقياً في عرف الخ) أي ولا يسمى عندهم علماً وقد علم من هذا ان كل ما كان علماً عند النحاة كان جزئياً حقيقياً عند المناطقة وهل يلزم العكس أي هل يلزم من كونه جزئياً حقيقياً عند المناطقة ان يكون علماً عند النحاة أولاً قال بعضهم لا يلزم لانك اذا قلت هذا حيوان أو قلت الحيوان وأشرت الى معين كان هذا جزئياً حقيقياً ولم يكن علماً ورد بان المراد التبين من ذات الوضع لامن ال ولا من اسم الاشارة ومعنى التفت الى التبين بالوضع لزم ان كان جزئياً حقيقياً علماً عند النحاة (قوله فهو الكلي) تسميته بذلك من نسبة الدال باسم أولاً

المدلول فهو مجاز وكذا قولني قوله جزئياً (قوله يسمى متواطئاً) أى متوافقاً وهذا من وصف الشيء بوصف أفراده لان الذي يصف بالتوافق الافراد بديل قوله بد لان أفراد متوافقة (قوله من التواطىء) أى مأخوذة من التواطىء والاسباب ان يقدم قوله من التواطىء على قوله لان أفراده فيؤخر العلة على المعلول (قوله فان الانسان متسواً) أى لان الانسان الحيوان التاطق وكل فرد من أفراده استوي في الحيوانية والتاطقية أي لا يزيد (٢١١) واحد على آخر بشيء منها

(قوله له أفراد في الخارج) كريد وعمرو وخاله (قوله وصدقه عليها بالسوية) أى ولا يصح ان تقول زيد أقدم أو أشد في الإنسانية من عمرو فالمراد بصدقه عليها

حمله عليها (قوله بالسوية) أي متبسي بالسوية (قوله وصدقه عليها أيضاً بالسوية) أي فليست الشمس متعققة في فرد أكثر من فرد آخر وقول الشارح فان الانسان له أفراد في الخارج والشمس لها أفراد في

الذهن الخ هذا يقتضي انما نوزع في قوله أولاً اما ان يكون حصوله في أفراده الذهنية والخارجية أى الذهنية في بعض الكليات والخارجية في بعضها وفيه ان الانسان له أفراد أيضاً ذهنية وأوجب بان المراد بالافراد الخارجية ما يشمل الذهنية والخارجية والمراد بالذهنية القرينية وابن زيد الذي لم يكن خارجاً هذا

أولاً فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطئاً لان أفراد متوافقة في معناه من التواطىء وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد في الذهن وصدقه عليها أيضاً بالسوية وان لم تساو الافراد بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر يسمى متشككاً والتشكك على ثلاثة أوجه التشكك * بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود

لان معنى من مثلاً هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السبر والبصرة مثلاً على وجهه يكون هو آلة للملاحظة ومرة لا تعرف حالها فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظاً قصداً فلا يصلح لان يكون محكوماً به فضلاً عن ان يكون محكوماً عليه وكذا الفصل الثام كضرب مثلاً يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين قاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للملاحظة على قياس معنى الحرف وهذا المجموع أعني الحدث

معنى الحرف بعدم الاستقلال لا باعتبار تعميده بنفسه فلا تناقض واذا لم يكن صالحاً للحكم أصلاً لا يكون متصفاً بشيء في نفسه كما عرفت (قوله ابتداء مخصوص الخ) باعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخل له في عدم الاستقلال بالمقومية بل المدار كونه ملحوظاً شيئاً فان الابتداء المخصوص يصح الحكم به وعليه لانه ابتداء ملحوظ قصداً قيد لمتعلق مخصوص وليس مرة لا تعرف حال الشيء ومعنى كونه مخصوصاً انه اعتبر فيه خصوصية الطرفين سواء كان جزئياً حقيقياً كما طرفاه جزئيان حقيقيان أو كلياً كما طرفاه كليان (قوله على وجهه يكون آلة للملاحظة) أى للملاحظة السبر بالنسبة الى البصرة لا ملاحظة مجموعها وكذا قوله لتعرف حالها وإطلاق الآلة والمرأة عليه باعتبار التشابه بينهما في كون كل منهما غير ملحوظ قصداً (قوله فلا يصلح الى آخره) لان النفس مجبولة على انه يتمتع الحكم منها ما لم تلاحظ قصداً (قوله فضلاً الخ) هذا بناء على ان بعض الآلة لا يصلح لكونه محكوماً به لا لكونه محكوماً عليه والافراد فيها متساويان في اقتضاء الاستقلال من غير تفاوت (قوله وكذا الفصل الثام) احتراز عن الفصل الناقص فانه داخل في الاداة في عدم صحة الحكم عليه وبه (قوله على حدث) قال الرضى يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب أولاً كالطول (قوله وعلى نسبة مخصوصة) وهي النسبة الحكيمة التي لا تحصل ذهناً ولا خارجاً الا بذكر الفاعل المعين بخلاف النسبة المطلقة والمخصوصة للملاحظة بالذات فانها تقع محكوماً عليها وبها لانها لا تكون نسبة حكيمة بهذا الاعتبار ومرة للملاحظة حال الحدث بالقياس الى الفاعل (قوله على انها آلة للملاحظة) هذا

موجود في الذهن تحقياً بخلاف أفراد الشمس فانها على سبيل الفرض * فان قات ان الانسان أيضاً له أفراد فرضية فلم ينظر اليها قلت لان الكثرة حاصلة بسبب الوجود في الخارج فلم يحتج لتلك الافراد في حصول الكثرة (قوله أشد من البعض) أى أشد من حصوله في البعض الآخر (قوله بالأولوية) أى بسبب الأولوية (قوله وهو اختلاف الافراد) لا يصح رجوع الضمير لتشكك لانه ليس اختلاف الافراد في الاولوية ولا يصح رجوعه للأولوية خلافاً لما قاله بعض الحواشي لان المعنى حينئذ الاولوية اختلاف الافراد في الاولوية اذ هذا نهات والمخلص ان يجعل راجعاً لتشكك ويكون في الكلام حذف أى

وموجب التشكيك اختلاف الافراد الخ (قوله فانه في الواجب) أي فان الوجود في الواجب ثم انما كان ثم في الواجب من الممكن لأن وجود الواجب ذاتي (٢١٢) يعني انه لم يسبقه عدم ولم تؤثر فيه ذات قائمته من حيث انه لم يقع بتأثير الغير

وانما كان أثبت لاستماع لحوق المدم له فانه لزوال لا يلحقه فهذا إشارة لصفة البقاو انما كان الوجود في الواجب أقوى منه في الممكن لان وجود الواجب عين ذاته على كلام بعضهم من ان الوجود عين الموجود أي حيث يمتنع الاضكاك بخلاف وجود الممكن فانه غير ذاته فيمكن انتفاؤه عن ذاته فهذه اللفاظ الثلاثة متلازمة والمغايرة بينهما انما هو بحسب المفهوم (قوله حصول مناه) أي معنى الكلي قبل حصوله في الممكن أي وكذلك حصوله في الوجود قبل حصوله في الوجود (قوله أشد من الممكن) أي أشد من حصوله في الممكن (قوله لأن آثار الوجود) من وجود الواجب المراد بالآثار النظر للوجود الحاصل في الواجب الافصال أي كون افصال الله أكثر من افصاها كما ان أثر الياض التفريق يقي انه هل يلزم من التشكيك بالتقدم والتأخر ان يكون تشكيك بالندية والضعف

الممكن لان وجود الواجب عين ذاته على كلام بعضهم من ان الوجود عين الموجود أي حيث يمتنع الاضكاك بخلاف وجود الممكن فانه غير ذاته فيمكن انتفاؤه عن ذاته فهذه اللفاظ الثلاثة متلازمة والمغايرة بينهما انما هو بحسب المفهوم (قوله حصول مناه) أي معنى الكلي قبل حصوله في الممكن أي وكذلك حصوله في الوجود قبل حصوله في الوجود (قوله أشد من الممكن) أي أشد من حصوله في الممكن (قوله لأن آثار الوجود) من وجود الواجب المراد بالآثار النظر للوجود الحاصل في الواجب الافصال أي كون افصال الله أكثر من افصاها كما ان أثر الياض التفريق يقي انه هل يلزم من التشكيك بالتقدم والتأخر ان يكون تشكيك بالندية والضعف

مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في مفهوم الفصل على انه مسند الى شيء آخر ضار الفصل باعتبار جزء مناه محكوماً به واما باعتبار مجموع مناه فلا يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به أصلاً فافصل انما استأثر عن الحرف باعتبار اشتغال مناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مسنداً به أو مسنداً اليه وان شئت انضاح هذه المعاني عندك فبر عن معنى من بلفظه ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه أو لا ولا تظن ان تكون في مرة من ذلك وكذا عبر عن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل فيه فإني نجد انك جعلت الضرب مسنداً الى شيء وربما صرح به أو أومأت اليه واما مجموع الضرب والنسبة المتبرة بينه وبين غيره فما لا يصير محكوماً عليه ولا به وكذا عبر عن مفهوم الانسان بلفظه فإني نجد صالحاً لان يحكم عليه وبه صلوحاً لاشبهه فيه قطعاً فظهر ان معنى الاسم من حيث هو مناه يصلح للانصاف بالكلية والحزبية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو مناه فلا يصلح لشيء من ذلك أصلاً لكن اذا عبر عن مناه بالاسم كأن يقال معنى من أو معنى ضرب صح ان يحكم عليها بالكلية أو الحزبية وبهذا الاعتبار لا يكون معنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم فأتضح بذلك ان الاسم صالح لان لا يتأني ما وقع في مختصر الاصول من ان الجملة موضوعة لافادة النسبة اذ يجوز ان يكون الأمر الملحوظ لأجل الغير مقصوداً بالافادة من اللفظ (قوله مع النسبة الملحوظة بهذا الاعتبار) أي باعتبار انها آلة للملاحظة مرآة لتعرف حالها (قوله غير مستقل بالمفهومية) لانه لا يتحصل مناهها ذهناً الا بالفاعل المعين الذي هو خارج عن ذلك المجموع بخلاف الصفات فان النسبة التقيدية المعتبرة فيها من جانب الذات المبينة الى الحدث وان كانت آلة للملاحظة الا ان الذات المبينة والحدث داخلان في مدلولها فيكون المجموع مستقلاً بالمفهومية منها فيصلح لان يحكم عليه وبه وكذا مدلول هذا والرجل فان ما يحتاج اليه التنيه والتعريف مأخوذ منه فيكون مستقلاً بالمفهومية (قوله فلا يصلح لان يحكم الى آخره) قبل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله بالمفهومية وكذا بعد اعتباره منه لان تلك النسبة تامة مقصودة بالافادة لا يرتبط بشيء الا بعد جعلها غير مقصودة (قوله محكوماً به) ولا يصح كونه محكوماً عليه لاستماع كون المسند من حيث انه مسند مسنداً اليه (قوله لا تظن ان يكون الى آخره) كما لامر في عدم صحة جعل كلمة من مسنداً اليه أو مسنداً (قوله فلا يصلح لشيء من ذلك) أي الانصاف بالكلية والحزبية والحكم بهما عليه (قوله ان الاسم) أي من حيث انه اسم

أولاً مثال الشارح يفيد الاول ويمكن التمثيل الثاني بحركة الفلك فان حركة الفلك موجودة وذات زيد موجودة أصح كثر وحركة الفلك سابقة على ذات زيد ووجود زيد أقوى من وجود حركة الفلك لانها قارة ووجود حركة الفلك غير قارة

(قوله أكثر مما هو في بياض العاج) حاصله أنه إنما كان بياض الثلج أشد من بياض العاج لأن تأثيره تفرق البصر الحاصل من بياض الثلج أشد من البياض الحاصل في العاج فالاشدية إنما هي من أثره هذا حاصل كلامه وفيه أن ظاهر كلامه أولاً وأن الاشدية إنما هي منظور لها في ذاته لا باعتبار أثره وأجيب بأن الاشدية السائلة بالذات لما كانت (٢١٣) حقيقة نظر لها في أثره أي

وإذا كان أثر الموجود في الثلج أشد فليكن ذات الموجود في الثلج أشد من الحاصل في العاج بالطريق الأول (قوله خيله) أنه متواطيه الضمير

في خيله يحتمل رجوعه للنظر المقوم من الناظر ويحتمل رجوعه للاشتراك (قوله أوهه) أي أوقع من وهمه وفي الضمير ما قدم وعبر هنا بأوهه وفيها سر بجعله إشارة إلى أن التواطيه أقوى من الاشتراك لأن الهجة أقوى من الواهمة فكان ذلك أمراً ثابتاً في الحال وحكم الوهم ضئيف (قوله فلهذا) أي فلا جمل أن

الناظر تشكك سمي متشككا على طريق المجاز فان قيل البياض في الواقع موضوع للكلي أي اللون المعروف والاختلاف خارج عن الموضوع له فهو في الواقع من المتواطيه فلا معنى لمدحه قسماً مستقلاً لأن الواضع إنما وضعه للامر الكلي وهذا عين المتواطيه

أكثر مما هو في بياض العاج وإنما سمي متشككا لأن أفرادها مشتركة في أصل معناه ومختلفة بإحدى الوجوه الثلاثة فالناظر إليه أن نظر إلى جهة الاشتراك خيله أنه متواطيه لتوافق أفرادها فيه وإن نظر إلى جهة الاختلاف أوهه أنه مشترك لأنه لفظ له معان مختلفة كالعين فالناظر فيه بتشكك هل هو متواطيه أو مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم وإن كان الثاني أي أن كان المعنى كثيراً فاما أن يحل بين تلك المعاني فنقل

يقسم إلى الجزئي والكلي التقسم إلى المتواطيه والمتشكك بخلاف الكلمة والأداة وأما الانقسام إلى المشترك والمنفرد بقسامه وإلى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص بالاسم وحده قالت الفصل قد يكون مشتركاً تخلفي بمعنى أوجد واقرى وعصم بمعنى أقبل وادبر وقد يكون منفرداً كمل وصام وقد يكون حقيقة كقتل إذا استعمل في معناه وقد يكون مجازاً كقتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً وكذا الحرف أيضاً قد يكون مشتركاً كمن بين الابتداء والبيعض وقد يكون حقيقة كني إذا استعمل بمعنى الطرفة وقد يكون مجازاً كني إذا استعمل بمعنى على والسر في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها إن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس إلى معانيها وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في محبة الحكم عليها وبها * وأما الكلية والجزئية المعبرتان في التقسيم الأول فهما بالحقيقة من صفات معاني الالفاظ كما سيأتي وقد عرفت أن معنى الأداة والكلمة لا يصلحان لأن يوصفا بشيء منهما فان قلت المشترك ونظائره وإن كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنها تتضمن صفات أخرى للمعاني فان اللفظ إذا كان مشتركاً بين المعاني كانت تلك المعاني مشتركة فيه قطعاً فيلزم من جريان هذه الانقسام في الكلمة والأداة انحصار معنيهما بتلك الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك قلت التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها وأما

(قوله بخلاف الكلمة والأداة) أي من حيث انها كذلك (قوله فليس مما يختص بالاسم) بل يجري في الكلمة والأداة أيضاً فتخصيص القسمة بالاسم لثم القسمة الأولى والثانية (قوله قد يكون مشتركاً) الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز في الفعل قد يكون باعتبار المادة كالأشياء المذكورة وقد يكون باعتبار الهيئة كالضارع المشترك بين الحال والاستقبال وصيغ المقود المتقولة من الماضي إلى الانشاء وصيغ الماضي المستعملة في المستقبل للدلالة على تحقق وقوعه فالمتبر في الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز تعدد الوضع أعم من الوضع الشخصي كوضع المادة ومن الوضع النوعي كما في الهيئة والالفاظ الموضوعية بالوضع العام ليس فيها تعدد الوضع أصلاً لا شخصياً ولا نوعياً فلا يدخل في المشترك على ما فهم (قوله متساوية الاقدام) لتساويها في كونها الفاظاً موضوعات للمعاني فان جميعها مستقلة في انحصار أنفسها ليجتاح إلى اعتبار ضمنية فيصلح الحكم عليها وبها (قوله وقد عرفت أن معنى الأداة والكلمة) أي من حيث أنه مضاه (قوله التقسيم يستلزم إلى آخره) لأنه عبارة عن ضم قيود مختلفة أو متباينة

والجواب أن هذا الاختلاف لما التفت له في الحل والصدق وفي النظر عد قسماً مستقلاً وقوله فلهذا سمي الخ فيه إشارة إلى أن تسميته متشككا من باب تسمية الشيء باسم متعلقة (قوله أي أن كان المعنى كثيراً) المراد بالكثير ما زاد على الواحد وأراد بالعلمي ما يشمل الكلي والجزئي

بان كان موضوعا لمعنى أولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر لمناسبة بينهما أو لم يتخلل

الصفات الضمنية غربا لا يلتفت اليها حال التقسيم وإذا أريد الالتفات اليها والحكم بها على معنى الكلمة

الى أمر مشترك فلا بد من اعتبار الصفات المرشحة التي تضم الى القسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة وان كان في الحقيقة تصوير الاقسام وتقسيمها في الذهن على ما ذكره قدس سره في خواشي شرح التجريد من ان المعبر في التقسيم انضمام أمر الى المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة وإذا قصد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية

طبيعية (قوله غربا لا يلتفت اليها) حال التقسيم فضلا عن موصوفتها فيجوز في قسم اللفظ الى أقسام القسم الثانية ان يلتفت الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا تصاف لمعنى الاداة والكلمة

بتلك الصفات نعم فيه صلاحية أنه اذا التفت اليه لللفظ ولا حظ تلك الصفات وجده متصفا بهما وإذا لا يتوقف على ملاحظته في قالبها فيجوز ان لا يلاحظ حينئذ في قالب الاسم (قال اما ان يكون معناه) أي الموضوع له بالمعنى الباطن للوضع ليشمل الحقيقة والمجاز أيضا (قال ان كان معناه واحدا)

ولا يكون ذلك الا معنى حقيقيا اذ لو كان مجازيا لكان معناه كثيرا لا يتأتى تحقق المعنى المجازي بدون المعنى الحقيقي فلا يرد ما قيل ان أريد بالمعنى المطابق فلا يصح جعل المجاز داخل في الاقسام وان أريد اهم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في مشخص مجوزا لا يسيى علما ثم ان

هذا التقسيم مبنى على رأي الفاتلين بان المضمرات وأسماها الاشارات والحروف موضوعة للمعاني الكلية الا أنه شرط استعمالها في الجزئيات فهي داخلة في الكل والى على رأي من قال بأنها موضوعة بالوضع العام للمعاني الجزئية فهي خارجة عن أقسام القسم الاولى لعدم كون معناه واحدا

وعن أقسام القسم الثانية وهو ظاهر ومن قال انها موضوعة لمعان مشخصة قدسهالها موضوعة لمعان جزئية داخلة تحت المفهوم الكل الذي هو آلة لوضعا سواء كان مشخصا أولا (قال في عرف النحاة) لانهم يحثون عن أقسام المعرفة وعلمية علم الجنس تقديرية فلا ينافي خروجها عن

تعريف العلم واما اليانيون فوطيفتهم البحث عن متعضيات العلمية (قال في عرف المتكلمين) تسمية الدال باسم المدلول واشتهر ذلك بينهم حتى ظن الظاهريون ان الكلية والجزئية من صفات اللفظ

حقيقة واللفظ المستعمل في الجزء الحقيقي مجوزا كالانسان في زيد لا يسيى جزئيا في عرفهم (قال فهو الكل) تسمية الدال باسم المدلول أيضا كما سيصرح به الشارح وجعل الكل مقابلا للجزئي الحقيقي دليل على ان تسمية اللفظ به فرع تسمية المفهوم بالكل الحقيقي لا فرع تسميته بالكل

الاضافي والقول بأنه لا يسيى لفظ الاشياء كليا وان المعبر في التواطىء والتشكيك هو الصدق في نفس الامر والكليات الفرضية خارجة عن القسمين بما لا شاهد عليه من كلامهم ولا قائمة الى ذلك كيف وقد قال الشيخ في الشفاء الكل اما يصير كليا بل له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة

الوجود الى جزئيات يحمل عليها (قال في أفرادها الذهنية) أي الفرضية وان كان يتمتع بذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالراد بالمخارجية ما قابلا سواء كانت في الاعيان أو في الذهن قاضح ان للانسان أفرادا خارجية لاذنية ولشمس أفرادا ذهنية وان دفع التحير

الذي عرض لبعض الناظرين (قال وصدقه عليها بالسوية) اذ لا يصح ان يقال ان زيدا أشد وأقدم

(قوله بان كان موضوعا

لمعنى الخ) هذا تفسير

للفعل وقوله لمناسبة علة

قوله ثم لوحظ ذلك

المعنى والمراد للملاحظة

مناسبة أي ان الحاصل

على ملاحظة ذلك المعنى

ملاحظة المناسبة بينهما فلو

لم توجد مناسبة أو وجدت

ولم تحصل ملاحظة قائم

لا يلاحظ المعنى الاول

(قوله بان كان موضوعا

لمعنى الخ) الباء للتصوير أي

تصوير ما وقع فيه التخلل

(قوله فان لم تغل الخ) انما قدم هذا على ما فيه التخلل لانه يلزم عليه فصل بين كل واحد وبين ما يرجع اليه ولو قدم ذلك لكان هناك فصلان بين كل واحد وما يرجع اليه من غير نظر الى المعنى الاول (٢١٥) خرج بذلك المقول ثم ان ظاهر

فان لم تغل الثقل بل كان وضه لتلك المعاني على الدوية أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لاشتراكه بين تلك المعاني كالذين قلنا موضوعا والاداة عبر عنها بل بلفظها بل بلفظ آخر كما أشرنا اليه فلا عذور (قوله من غير نظر الى المعنى الاول)

وأولى بالإنسانية من عرو على ما نقل من بهمنيار ان معيار التشكيك استعمال صيغة التفضيل ولا يتوقف ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة أفرادها وعلى كون حقيقته الحيوان الناطق أو غيرها على ما فهم (قال صدقه عليها أيضاً على السوية الى آخره) لان الافراد التي يفرضها العقل متفقة مع الفرد الموجود في جميع ماعدا الشخص اذ لا يبدأ لاتزاع أمر آخر مقوم لتلك الافراد بخلاف المقوم الفرد الموجود (قال أولى) أي أحق واليق وأقدم أي بالذات اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك أو أشد بان ينزع العقل بمجوعة الوهم أمثال البعض الآخر (قال التشكيك بالاولوية) أي بسبب الاولوية والتشكيك بالمعنى القوي على ما سيجي في وجه النسبة والحمل على الاصطلاح وهم لعدم الاصطلاح على معنى التشكيك انما الاصطلاح على بيان أسبابها (قال وهو) أي الاولوية والتذكير باعتبار الخبر وارجاع الضمير الى التشكيك وهم (قال فانه في الواجب) أي حصوله فيه على طبق نظريته ان لم يسبق الدم عليه لا ذاتاً ولا زماناً وأثبت لامتاع زواله واقرى لامتاع تصور افتكاكه عنه لانه عين ذاته فذاته تالي أحق من الممكن وهو معنى الاولوية (قال متقدما) أي بالذات قبل حصوله في الممكن لكونه على جميع ماسواه (قال فلهذا) أي لاجل انه يشكك الناظر فيه يسمى متشككا على سبيل الاستناد المجازي (قال أولاً) أي غير مسبوق بوضع آخر ثلثا تنكر لفظه ثم (قال ثم لوحظ ذلك المعنى) أهم من ان يكون تلك الملاحظة من الواضع الاول أو من غيره ليدخل فيه الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان فانه في الاصل بمعنى جعل الغير آمناً ثم استعمل بمعنى التصديق مطلقاً (قال وضع لمعنى آخر) بواسطة أو بلا واسطة فيدخل فيه المجاز الذي اتسع فيه بان يستعمل في معنى مجازي لمناسبة بمعنى مجازي كلفظ دون فانه في الاصل لادني مكافئ في الشيء فاقع فيه فاستعمل بمعنى عند ثم اتسع فاستعمل بمعنى تجاوز حد (قال بل كان وضه الخ) اضرب عن نفسي تخلل الثقل إشارة الى ان انتفاء الثقل ليس باعتبار انتفاء الوضع لمعين اذ المقسم اللفظ اذا كان معناه كثيراً ولا باعتبار انتفاء التأخر في الملاحظة بان يشترط في المشترك ملاحظة المعنيين مما لان اعتبار الملاحظة في الثقل ليتوصل به الى الوضع لمعنى آخر وليس قيدها متبداً فيه برأسه فانتفاؤه باعتبار انتفاء الوضع لها لمناسبة سواء كان الوضمان من واضعين أو من واضع واحد في زمان واحد أو في زمانين وسواء وجدت المناسبة أولاً فالمرجع داخل في المشترك وبضمهم أدرجوه فيها تخلل الثقل واسقطوا قيد المناسبة منه وقالوا ان تخلل الثقل قائم لمناسبة فهو المقول أولاً فهو المرجل والمنصف رحمه الله لما لم يقسم اليها اعتبر الشارع قيد المناسبة فيه لينصرف القسمة (قال من غير نظر الى المعنى الاول) أي المعنى السابق على أحد المعنيين سواء كان منهما أو غيرهما فلا يشكل على معرفت المشترك باللفظ المقيس الى معنى حقيقي ومجازي ليس الوضع له لمناسبة بذلك

العبارة بفيدان المشترك فيه معنى أول وثان مع ان المشترك ما وضع بوضعين سواء كان الواضع فيها واحداً أو لا كان بينهما مناسبة أولاً فالمناسبة لا تلاخظ في المشترك لا عند الاستعمال ولا عند الوضع فلي تقدر وجود المناسبة بين المعاني تلك حاصلة غير مقصودة وانما تشترط في الثقل وفي الحقيقة والمجاز كان أحدهما متقدما على الآخر أم لا كان المعنيان كليين كالعين أو جزئيين كزيد أو أحدهما كلياً والآخر جزئياً كالسان علماً لشخص فانه جزئي بهذا الاعتبار وكلي باعتبار وضه للحيوان الناطق كان أحد المعنيين من لفة والآخر من لفة أو كانا من لفة واحدة وأوجب بأن قوله من غير نظر الى المعنى الاول في قوة السالبة وهي تصدق بنفي الموضوع فهو صادق بان لا يكون معنى أول بان وضع الواضع لفظاً لمعين في أن واحد وبان يكون هناك أول أي بان وضع

اللفظ لمعنى ثم وضه لمعنى آخر وقوله فهو المشترك أي المشترك فيه فهو من الحذف والإبصار قد حذف الحرف وأوصل الضمير بالفضل وقوله لاشتراكه بين تلك المعاني الاولى لان المعاني مشتركة فيه لان الاشتراك انما يستند للمعنى

(قوله والماء) أي عين الماء لاذات الماء (قوله والذهب) إنما لم يقل والفضة لأنه وقع خلاف في إطلاق العين على الفضة وفي بعض النسخ بمد الذهب والركبة أي العضو المعلوم فكل ركبة فيها عين فضوله والركبة أي وعين الركبة وفي بعض النسخ والركبة أي الركوة وفي بعض النسخ عدم الزيادة كما ذكر (قوله فاما أن يترك استعماله في الاول الخ) ظاهره أن أهل الشرع لا يستعملون لفظ صلاة في الدعاء وليس كذلك لأنهم يستعملونها في الدعاء أيضاً وأجيب بأن ترك الاستعمال على طريقة الحنفية وإن كانوا يستعملونها على طريقة المجاز (قوله فإن ترك سى الخ) مثلاً القرحة اسم لا أول ما يستبطن من الماء ثم قل لا أول ما يستبطن من العلم ثم قل للعقل على طريقة المجاز (٢١٦) فقلها من أول ما يستبطن من الماء لا أول ما يستبطن من العلم يقال له قل لملاحظة

المعنى الاول وهو أول مستبطن وتركوا ما التقل من الثاني لثالث فهو مجاز والعلاقة معتبرة بين المعنى الثاني والثالث لا بين الاول والثالث خلافاً لما هو ظاهر كلام بعضهم المراد بالاول في كلام الشارح ولو نسبنا (قوله سى لفظاً) منقولاً المتبادر منه أن الاسم هو المركب من قولك لفظاً منقولاً مع أن الاسم هو منقول (قوله والتاقل اما الشرع) حاصله أنك اذا تأملت نعت الأقسام ستة عشر لأن الأقسام لسة وعرف عام وعرف خاص وشرع والتقل اما من نفسها لنفسها أو لغيرها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر وذكر الشارح أن الموجود منها ثلاثة ونفي واحداً وهو النقل من اللغة لغة كالإيمان فانه في الأصل جبل الشخص أننا ثم كلابية نقل لطلقي التصديق وكلامه لغوي (قوله اما الشرع) أي الشارع كما هو في بعض النسخ فيكون منقولاً يقتضي أن الاسم هو منقول لا لفظ منقول ثم قلها الشارع الخ لا يخفى أن المنقول منه والمنقول اليه كلاهما كلي وقد يكونان جزئيين كما اذا قل لفظ زيد من ذات ووضع لذات أخرى لملاحظة مناسبة بينهما وترك الاستعمال في الاول وقد يكون أحدهما كلياً والاخر جزئياً كما اذا سبت ولدك بإنسان لملاحظة أنه فرد من أفراد هجر المعنى الاول وتبين من هذا أن بين المشترك والمنقول التباين إذ في الثاني يلاحظ المعنى الاول عند الوضع والمشارك خال من ذلك (قوله اما العرف العام) وهو الذي لم يتبين نقله

للبارصة والماء والركبة والذهب على السواء وإن تخلل بين تلك المعاني نقل فاما أن يترك استعماله في المعنى الاول أولاً فإن ترك يسمى لفظاً منقولاً لتقله من المعنى الاول والتاقل اما الشرع فيكون منقولاً شرعياً كالصلاة والصوم فانها في الأصل للدعاء ومطابق الاسماء ثم قلها الشرع الى الأركان المخصوصة والاسماء المخصوصة مع التية واما غير الشرع وهو اما العرف العام فهو المنقول العرفي أقول يعني أن المتبر في الاشتراك أن لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كان في زمان واحد أو لا وسواء كان بينهما مناسبة أو لا

المعنى القيس اليه الحقيقي بل بمعنى حقيقي آخر لهذا اللفظ واما اللفظ المستعمل في حقيقي وغير حقيقي لامتصاصه بمعنى حقيقي ويسمى خطأ بالنسبة الى غير الحقيقي فأخرج عن المقسم (قوله يعني أن المتبر الى آخره) أفاد قدس سره أن قوله من غير نظر الى المعنى الاول تغيير لقوله على السوية وإن المراد بالاستواء بين الوضعين عدم ملاحظة الاول في الثاني لا الملية الزمانية كما يتبادر من عبارة المصنف حيث جعل قوله ثم قل في مقابلة قوله على السوية والمراد بقوله الوضع الآخر أعم من أن يكون منهما أو غيرهما ما عرفت (قال لاشتراكه بين المعاني الخ) الاشتراك في اللغة بمعنى المشاركة فالظاهر لاشتراك تلك المعاني فيه فالاشتراك فيه على الحذف والابصال إلا أنه استعمل الاشتراك بمعنى التخصيص نحو (قال فاما أن يترك الى آخره) أي لا يستعمل فيه بدون القرينة لا أنه لا يستعمل فيه أصلاً وحينئذ يجوز أن يكون متروكاً عند قوم دون قوم فلذا جامع المنقول المجاز والحقيقة (قال والتاقل الخ) الأقسام الخمسة باعتبار التاقل والمنقول عنه ستة عشر إلا أن الموجود منها هي الأقسام الثلاثة وهي النقل من اللغة الى الشرع أو العرف العام أو الخاص والبواقي غير متحققة كذا قالوا وفيه أن الحقيقة الطارئة كلفظ الإيمان في التصديق ليست مجازاً وهو ظاهر ولا داخلية في المشترك لملاحظة الوضع الاول فيها فلم يدخل في المنقول بطل الأنحصار فتحقق النقل من اللغة الى اللغة (قال اما العرف العام) أي ما لا يتبين نقله (قال لكل ما يدب الى آخره) الدبيب نرم رفق وكل ما مشى على الأرض فهو دابة كذا في المصراع (قال من الخيل) تخصيص لذات القوائم بما يركب على

الشارح أن الموجود منها ثلاثة ونفي واحداً وهو النقل من اللغة لغة كالإيمان فانه في الأصل جبل الشخص أننا ثم كلابية نقل لطلقي التصديق وكلامه لغوي (قوله اما الشرع) أي الشارع كما هو في بعض النسخ فيكون منقولاً يقتضي أن الاسم هو منقول لا لفظ منقول ثم قلها الشارع الخ لا يخفى أن المنقول منه والمنقول اليه كلاهما كلي وقد يكونان جزئيين كما اذا قل لفظ زيد من ذات ووضع لذات أخرى لملاحظة مناسبة بينهما وترك الاستعمال في الاول وقد يكون أحدهما كلياً والاخر جزئياً كما اذا سبت ولدك بإنسان لملاحظة أنه فرد من أفراد هجر المعنى الاول وتبين من هذا أن بين المشترك والمنقول التباين إذ في الثاني يلاحظ المعنى الاول عند الوضع والمشارك خال من ذلك (قوله اما العرف العام) وهو الذي لم يتبين نقله

(قوله فانها في أصل اللغة الخ) الظاهر ان عرف اللغة من جملة العرف العام فهذا المعنى لم ينتج (قوله من الخيل) بيان لما هو المقصود فلا ينافي ان ذوات الاربعة قد تكون لغير ذلك فليس المراد مطلق ذوات الاربعة بل المراد هذه الثلاثة بالخصوص والبر ليس من هذا القبيل (قوله أو العرف الخاص) قد يقال ان من جملة العرف (٢١٧) الشرعي فلم أفرد الشرعي

كلاذبة فانها في أصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربعة من الخيل والبغال والحمير أو العرف الخاص يسمى منقولاً اصطلاحياً كاصطلاح النحاة والطارق اما اصطلاح النحاة فكالمفعل فانه كان اسماً لما صدر عن الفاعل كاللاكل والشرب والضرب (قوله النحاة الى كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة * واما اصطلاح الطار

(قوله الى ذات القوائم الاربعة) أقول وقيل الى الفرس خاصة واعلم ان الجزئي يقابل الكل فلا يجامع شيئاً من أقسامه وان المتواطىء المشترك يتقابلان فلا يجتمعان في شيء واما المشترك فقد يكون جزئياً بحسب كلا منييه كزبد اذاسمى به شخصان وقد يكون كلياً بحسبهما كالعين وقد يكون كلياً بحسب أحد منييه وجزئياً بحسب الآخر كلفظ الانسان اذا جعل له علماً لشخص أيضاً اذا اعتبر مضاه الكلبي فاما ان يكون متواطئاً أو مشتركاً وقس على ذلك حال المنقول فانه يجوز جريان هذه الاقسام فيه فيجوز ان يكون المعنيان المنقول عنه والمتنول اليه جزئين أو كليين أو أحدهما جزئياً والآخر كلياً نعم المنقول والمشارك متقابلان فلا يجتمعان وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز

ما في القاموس انها غابت على كل ما يربك وتقع على المذكور (قوله وقيل الى الفرس خاصة) ذكره الامام في التفسير الكبير والعلامة التبريزي وبعبارة الفتح مشعرة بأنها للفرس والغل والخيار ماذكره الشارح (قوله واعلم الخ) يريد ان اللفظ اذا لوحظ بالقياس الى معنى معين فاقسم القسمة الاولى متباينة وكذا اقسام القسمة الثانية واما اقسام القسمة الاولى مع اقسام القسمة الثانية فهي متغايرة بالاعتبار فلا بد من اعتبار قيد الحيثية في قوله فان كان مضاه واحداً وان كان كثيراً (قوله يقابل الكلبي) تقابل الایجاب والسلب اذ لم يتبروا في مفهوم الكلبي الغالبة للوجودي وليس مفهوم خارجاً عنهما وسبب في كلامه قدس سره انه تقابل الدم والمذكة (قوله وقس على ذلك حال المنقول) لم يتبرض لبيان الحقيقة والمجاز لان المنقول حقيقة من وجه مجاز من وجه فيانه بيانها (قوله وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز) في انها لا يجتمعان وفي الاكتفاء اشارة الى ان ماعدا ما ذكر لا يتقابلان فالمنقول يجامع الحقيقة والمجاز وكذا المشترك كلفظ الشمس بالنسبة الى الضوء ان اعتبر العلاقة يكون مجازاً وان اعتبر الوضع له كان مشتركاً وكذا المنقول مع المشترك بان توجد المناسبة بين المنين ويكون مهبوراً أحدهما عند قوم دون قوم (قال والعرف الخاص) أي ما يتبع نطقه والشرع وان كان داخل فيه الا انه أخرجه منه لشرافه (قال كاصطلاح النحاة) جمع ناس بمعنى التحوي على ما في القاموس والطارق فانه جمع ناظر بمعنى المنسوب الى علم المناظرة لكن لم يستعمل مفردهما بهذا المعنى أصلاً (قال لما صدر عن الفاعل) في الصراح فعل بالفتح كردد وبالكسر كرددار فهو في الأصل لما صدر عن الفاعل استعمل لما قام بالشيء مجوزاً والتعريفات اللغوية تعريفات لفظية

(٢٨ شروح التسمية) هذا الاستعمال قليلاً فهو كالمدم (قوله في نفسه) أي في نفس المعنى أي باعتبار نفسه أي ملاحظ باعتبار نفسه لانه آلة للغير وفي نسخة في نفسه أي في نفس الكلمة أي انها دالة على المعنى بذاتها من غير توقف على شيء آخر (قوله مقترن بأحد الأزمنة الخ) المضارع قيل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس وقيل مشترك بينهما وهو الراجح وكلام الشارح انما يظهر على القولين الاولين

(قوله فكالدوران) مصدر دار (قوله للحركة في السكك) أي التي في الطرق ومن جملة الطواف حول البيت فيقال له دوران (قوله ثم قلته النظر الى ترتيب الازخ) أي الى ترتيب الارض على شيء صالح لان يكون مؤثراً في ذلك الازخ وذلك كترتيب الحرمه على الاسكار فانه متى وجد وحده الحرمه فالاسكار صالح لان يكون علة فهو مؤثر في الحرمه على طريق المعتزلة أو باعث على طريق غيرهم أي باعث للسكك (٢١٨) على الامتثال وسواء كان ذلك الازخ عدماً أو وجوداً أو عدماً ووجوداً فالسبب

فكالدوران فانه كان في الاصل للحركة في السكك ثم قلته النظر الى ترتيب الازخ على ماله صلوح العلية وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة ان استعمال في الاول وهو المنقول عنه وبما ان استعمال في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع أولاً للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لملاقه بينهما وهي الشجاعة فاستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز أما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر أي ابنه

(قوله فانه اسم للحركة في السكك) أقول والاولى ان يقال للحركة حول الشيء (قوله الى ترتيب الازخ على ماله صلوح العلية) أقول كترتيب الاسهل على شرب السقونيا وترتيب الحرمه على الاسكار (قوله وأما الحقيقة فلانها) أقول لجل لفظ الحقيقة فضيلة بمعنى المنقول مأخوذاً من حق التمدى

فلان في أخذ الفاعل في تعريف الفعل (قال فكالدوران) يفتح الواو مصدر دار يدور والسكك كسب جمع سكة بالكسر كوجه خورده كذا في الصراح (قوله الاول ان يقال) في الصراح والتأج وغيرها الدوران كريدن فعل هذا هو موضوع للقدر المشترك بين الحركتين فيكون حقيقة فهما وفي بعض حواشي شرح الاداب السعدي انه في اللغة الطواف وقيل الحركة في السكك فأنقل على الاول للنسبة بين فرد المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني للنسبة بين نفسها وعلى أي تقدير الاول ان يعتبر المنقول عنه الحركة حول الشيء لشدة مناسبه بالمعنى الاصطلاحي (قال ثم قلته) أي اصطلاح الناظرين أفرد الضمير رعاية للسياق حيث جعل الناقل العرف الخاص (قال الى ترتيب الازخ) أي ما هو أثر في نفسه وجوداً أو عدماً أو معاً على ماله صلاح العلية أي يصح ان ينسب اليه ويقال انه مؤثر فيه (قال وان لم يترك المعنى الاول) أي غير المسبوق بمعنى آخر وهو المعنى الحقيقي ومعنى أيضاً انه يستعمل فيه بعد النقل كما يستعمل فيه قبل النقل أي بلا قرينة (قال يسمى حقيقة الى آخره) أي يسمى ذلك اللفظ المنقول بالاسمين الحقيقة والمجاز باعتبارين فلا يرد ان الحقيقة لا يلزم ان يكون منها كثيرة (قال ان استعمال) فيه اشارة الى انه لا بد من قيد الاستعمال في المتن فان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً لكن لما كان هذا القسم ساقطاً عن درجة الاعتبار لان المقصود من وضع الالفاظ الافادة والاستفادة من يعتبر هذا القيد لاجراجه ولذا أسقطوه عن التقسيم (قال وهو المنقول عنه) فسر الاول والثاني بالمنقول عنه والمنقول اليه اشارة الى انه ليس المراد بالاول والثاني ما يتبادر منها أعني المعنيين الذين بينهما تقدم وتأخر بمرتبة بل ما لا يتقدم عليه معنى آخر وما يتقدم عليه فيدخل فيه اللفظ المتبني الى معنيين نقل من أحدهما الى الآخر وكلاهما مجازيان

متى وجد وجد المسبب ومتى عدم عدم المسبب والشرط متى عدم عدم المشروط والممانع متى عدم وجد الشيء ومتى وجد عدم الشيء وقوله في السكك الاولى حول الشيء لثم المناسبة بين المنقول والمنقول اليه فان الدوران رجوع هذا لهذا وهذا لهذا أي متى وجد هذا وجد ذلك بخلاف الحركة في السكك فانه يصدق بحركة واحدة (قوله بل يستعمل فيه أيضاً) أي كما يستعمل في الثاني (قوله وهو المنقول اليه) أي سواء كان متحداً أو متعدداً فالاولى كما في الاسد فانه وضع أولاً للحيوان ثم نقل للرجل الشجاع والثاني كما قالوا في دون فانه في الاصل اسم لادنى مكاتب من الشيء ثم تجوز بها في الاحوال والرتب ثم تجوز بها من تعدى حكم الى حكم واحد الى حد فانقول اليه قد تعدد (قوله بطريق الحقيقة) اتما لم يقل فاستعمله في الاول حقيقة اشارة الى أو ان الحقيقة في الاصل اسم للكلمة المستعملة فيها وضمت له وليست في الاصل اسماً للاستعمال نعم هو سمي بذلك على طريق التبعية وقوله بطريق الحقيقة الباء للملازمة أي ان الاستعمال متاين بطريق الحقيقة (قوله أي ابنه فيه) اشارة الى انه مأخوذ من التمدى لامن حق بمعنى ثبت

حكم واحد الى حد فانقول اليه قد تعدد (قوله بطريق الحقيقة) اتما لم يقل فاستعمله في الاول حقيقة اشارة الى أو ان الحقيقة في الاصل اسم للكلمة المستعملة فيها وضمت له وليست في الاصل اسماً للاستعمال نعم هو سمي بذلك على طريق التبعية وقوله بطريق الحقيقة الباء للملازمة أي ان الاستعمال متاين بطريق الحقيقة (قوله أي ابنه فيه) اشارة الى انه مأخوذ من التمدى لامن حق بمعنى ثبت

(قوله أو من حقيقته الخ) فيه إشارة أيضاً الى أنه مأخوذ من التمدى (قوله فهو شيء مثبت) راجع للاول وقوله معلوم الدلالة الخ راجع للثاني وعلى كل حال هذا الكلام متنج إن حقيقة قضية بمعنى مقبولة * وإعلم أن قبلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وحينئذ يقال لا موجب للإتيان بالثاء والجواب أن التاء ليست للتأنيث بل للقل من الوصفية الى الاسمية أو أن قولهم قبيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يؤول في بقاء ما لم يكن وصفاً لمؤنث محذوف قول رأيت قضية بني فلان وهنا كذلك فيحتمل أن حقيقة صفة لمؤنث محذوف في الاصل أى كلمة حقيقة ويحتمل أن تكون حقيقة من حق بمعنى ثبت فتكون بمعنى ثابتة فالواجب الإتيان بالثاء لأن قبلاً اذا كان بمعنى فاعل يجب الإتيان فيه بالثاء فان قلت ما وجه اختيار الاخذ الاول الذى ذكره مع أن فيه اشكالا قد علمت والجواب أن هذا فيه إشارة (٢١٩) الى أنه لا يقال لها حقيقة الا اذا

استعملها التكلم في معناها الحقيقى (قوله واذا استعمل الخ) فيه إشارة الى أن المجاز في الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل ثم قل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح أن يكون اسم مكان لأن التكلم جازى في هذا اللفظ عن معناه الأصلي أو غيره (قوله من قسم اللفظ) أى من قسماته لانه قد تخدم قسمات قد قسم اللفظ أولاً الى اداة وكلمة واسم ثم قسم الاسم الى كلمي وجزئي ثم قسمه الى مشترك ومتواطيء (قوله كان بالقياس الى نفسه) أى لا بالقياس الى لفظ آخر (قوله وبال نظر الى نفس معناه) أى لا الى حال المعنى بخلاف هذا

أو من حقيقته اذا كنت منه على يقين واذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الأصلي فهو شيء مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز فلأنه من جاز الشيء يجوزُهُ اذا تعدها واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الأصلي قال

(وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه) (أقول) ماسر من قسم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا قسم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبنا الى لفظ آخر فلا يخلو اما أن يتوافقا في المعنى أي يكون معناه واحداً أو يختلفا في المعنى أي يكون لاحدهما معنى وللآخر معنى آخر فإن كانا متوافقين فهو مرادف له والفظان مترادفان

بأحد المعنيين وحينئذ يجب أن نجعل التاء للقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبجة ونظائرها أو يجعل لفظ الحقيقة في الأصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور كما في قولك مررت بقبيلة بني فلان وجاز أن يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا اشكال في التاء (قوله فهو شيء مثبت) في مقامه (أقول هذا إشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة إشارة الى المعنى الثاني (قوله قد جاز مكانه) أقول فلي هذا

(قوله وحينئذ) يعني أن قبلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث لا اذا كان موصوفه غير مذكور فانه تدخل التاء للمؤنث دعماً للاتباس نحو مررت بقبيلة بني فلان فاذا كانت الحقيقة بمعنى مفعول يجب أن يقال ان التاء فيه ليست للتأنيث بل للقل بملاقاة كون كل من النقل والتأنيث فرعاً أو يقال ان التاء كانت فيه قبل النقل بان اعتبر صفة لمؤنث غير مذكور ثم نقل منه (قوله فلا اشكال في التاء) لأن قبلاً بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث والحقيقة ههنا صفة للكلمة فدخلة التاء وانما لم يستبرأ هذا الوجه لأن اللفظ انما يصير حقيقة بالاستعمال فعلى أنسب بالمثبتة والمعلومه (قال فهو مثبت في مقامه) فهو ان ثبت الكامل بخلاف المجاز فانه مثبت في غير مقامه فكانه غير مثبت وكذا في معلوم الدلالة (قال من جاز) أي مصدر منه

المشروع فيه فانه قسم بالنظر الى لفظ آخر والى حال المعنى من اتحاد أو تخالف ولما كان الثاني لازماً للاول اقتصر الشارح على الاول في قوله وهذا قسم اللفظ الخ (قوله أي يكون معناه) واحداً دفع به ما يتوهم من التوافق في المعنى أن يكون بينهما بعض تخالف في المعنى وذلك كإنسان وبشر فانها موضوعان للحيوان الناطق ولا تفل أن بشر موضوع لبادي البشر (قوله أن يكون لاحدهما الخ) دفع ما قد يتوهم انها متفقان معني مع نوع تخالف (قوله فهو مرادف له) أي فكل واحد من اللفظين مرادف لصاحبه أي راك على خاف وناحية على ما يأتي والمراد أن معنى هذا هو معنى هذا (قوله فهو مرادف له) أي فاللفظ مرادف للآخر واذا كان كذلك فاللفظان مترادفان فقول هو مرادف ناظر للمفرد وقوله فاللفظان ناظر لهما وانما لم يقل فاللفظان مرادفان لئلا يقتضي انها مرادفان لفظ آخر غيرها

(قوله أخذنا من الترادف) راجع لقوله مترادفان (قوله الذي هو الركوب) ظاهرة أن الترادف والمرادف معناهما واحد مع أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى (٢٢٠) فالترادف ركوب بتركاز بخلاف المرادف فإنه الركاب لكن لا بتركاز هذا

أخذنا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر كانت المعنى مركوب والفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كاللث والاسد وأن كانا مختلفين فهو مبين له والفظان متباينان لأن المبينة المفارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحداً فيتحقق المفارقة بين اللفظين للترادف بين المركوبين كالإنسان والفرس

يكون الحجاز مصدراً ميباً استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل إلى اللفظ المذكور وقد يوجه بأن التكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معني آخر فهو محل الجواز

(قوله فهو محل الجواز) فيكون لفظ الحجاز ظرف مكان وقال صاحب الإيضاح أنه من جاز المكان سلكه فإن الحجاز طريق إلى تصور معناه (قال مامر من قسم اللفظ الخ) أي مامر قسم اللفظ المفرد إلى الإرادة والكلفة والاسم وتقسيمه إلى الجزئي والكلبي والمتركز والمنتقل والخفية والحجاز والقصر إلى الأخير قصير فلا تكن من القصرين فهذا التقسيم مغاير للتقسيم السابقين وتألهما على ما في المطالع وقول المنصف وكل لفظ الخ معطوف على قوله وهو أن لم يصلح إلى آخره والمراد بكل لفظ كل لفظ مفرد بقرينة تقديمه على قسم المركب وإيراد لفظة كل مع أن المناسب للتقسيم تركه للتصنيف على شذوذه بمجيب الأقسام وإدخال الفاء في خبره بناء على جواز دخوله في خبر كل مضاف إلى نكرة غير موصوفة نحو كل رجل فله درهم وإس المقصود منه الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم السابق حتى يردان الفرق ظاهر لأن ذلك القسم الاسم وهذا قسم أطلق اللفظ الشامل للأقسام الثلاثة على أنك قد عرفت أن التقسيم السابق أيضاً أطلق اللفظ إلا أن عنوانه الاسم (قال كان بالقياس إلى نفسه) أي لا بالقياس إلى لفظ آخر وبالنظر إلى نفس معناه لا إلى حال معناه بخلاف هذا التقسيم فإنه بالقياس إلى لفظ آخر وبالنظر إلى حال معناه من الاتحاد والتخالف بمعنى لفظ آخر (قال قسم اللفظ) وضع المظهر موضع المضمحل لا يظهر وجهه (قال أي يكون إلى آخره) فخرج التأكيد المنفوي والمؤكد وكذا الحد والمحدود وأن لم يترقب الأفراد وكذا التابع والمتبوع نحو عطشان عطشان لأن الاتحاد في المعنى فرع وجودي المعنى لها ولا معنى لظنشان على الأفراد والمراد بالمعنى الموضوع له فخرج اللفظان التحدان في المعنى الحجازي وبالأفراد ما يقابل المتشدد كما هو الظاهر واللفظان اللذان يكون معناه اثنين وأحداهما مترادفان من وجه متخالفان من وجه فهمما اجتماع القسمين (قال مرادف له) أي موصوف بالترادف له وفيه إشارة إلى أن إطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كإطلاق المترادفين والمتخالفين (قال أخذنا) أي أخذ هذا اللفظ أخذنا من الترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان وإذا كانا مترادفين كان كل واحد مرادفاً للآخر قلداً لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث يفرض للبابية دون التباين تنبهاً على أن كلا منهما يستلزم الآخر (قال من الترادف الذي هو الركوب إلى آخره) لم يوجد الترادف بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التابع وعلى هذا الحاجة إلى اعتبار مؤنة الركوب فإن

الموجود في اللغة أن الترادف هو التابع ولم يوجد الترادف في اللغة يعني الركوب فلا داعي لما قاله من الكلفة بقوله كان المعنى مركوب الخ (قوله واللفظان راكبان) أي على طريق البدلية وإنما قلنا ذلك ليناسب (قوله واللفظان مترادفان) أي كل واحد مرادف للآخر أي راكب خلفه والافكون اللفظين الراكبين عليه لا يقتضي أن كلا خلف الآخر (قوله فيكونان مترادفين) أي كل منهما خلف الآخر ومعنى مرادف راكب (قوله فهو مبين له) أي فأحد اللفظين مبين لللفظ الآخر وهذا يصدق بالتساويين لأن المعنى مختلف وإن اتحد ماصداً فالمتساويان متباينان على هذا الاصطلاح (قوله فهو مبين له) هنا في مقابلة قوله سابقاً فهو مرادف له وقوله واللفظان متباينان مقابل لقوله سابقاً واللفظان مترادفان ولم يأت بمقابل

قوله أخذنا من الترادف الخ بأن يقول أخذنا من التباين الذي هو التماثل كما أنه لم يذكر فيهما المرادفة التي هي ومن نظير ما ذكره من المبينة للإشارة إلى أنه يلزم من التباين التباين ومن الترادف المرادفة وهذا شبه احتباك فاللفظ يقال له مرادف ومترادف ومباين ومتباين لكن المترادف والتباين يشعران بالتركاز ولا تكرر هنا إلا أن يقال التكرار بحسب توارد اللفظين على المعنى

(قوله ومن الناس الخ) في هذا تحقير لشأنهم وذلك لأن المقصود من هذه (٢٢١) الجملة ليس مجرد الاخبار لانه

لا يفسد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات أي أنهم امتازوا عن سائر الناس بهذا الحكم فإذا كانت الصفة صفة كمال أفاد تعظيمهم ومدحهم كما في قوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وإذا كان صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وما نحن فيه من هذا القبيل (قوله لأن الترادف هو الاتحاد الخ) حاصله أنه فاسد لأن ما صدقات الاول منها أكثر من ما صدقات الثاني فهم مختلفان ما صدقا فليس بينهما ترادف لسلطان اتحادهما في الماصدق الترادف مداره على الاتحاد في المفهوم ومفهوم ناطق غير مفهوم فصيح لأن مفهوم الاول ذات ثبت لها النطق ومفهوم الثاني ذات ثبت لها الفصاحة وكذا نقول في السيف والصارم فقول لأن الترادف هو الاتحاد الخ هذا رد بعد تسليم الاتحاد في الماصدق وإذا ثبت الاختلاف في المفهوم ثبت التباين وأيضا

ومن الناس من ظن أن مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقهما على ذات واحدة وهو فاسد لأن الترادف هو الاتحاد في المقوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المقوم بدون العكس • قال (واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه أو غير تام • والتمام احتمال الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وإن لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طاب الفعل دلالة أولية أي قضية فهو مع الاستئلاء أمر كقولنا اضرب أنت ومع المصنوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وإن لم يدل فهو تنبيه بندرج فيه الغنى والترجي والتعجب والقسم والتداء واما غير التام فهو ما تنبهي كالحيوان الناطق واما غير تنبهي كالركب من اسم وأداة وكلمة وأداة)

(قوله ومن الناس) أقول فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصيح فالفصاحة صفة للناطق فهم مختلفان في المعنى وإن صدقا على ذات واحدة مع صدق الناطق على ذات أخرى بدون الفصيح وكذا السيف فانه موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع أن السيف أهم منه فيمد ظن الترادف في هذين المثالين وأبعد منها ظن الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واما ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية له كالانسان

المترادفين متباينان في الاستعمال والتخالفين متفارقان فيه والمراد ركوب أحدهما خالف الآخر على التناوب لتحقق الترادف ويجوز أن يكون بمعنى أصل الفعل (قال ومضى اختلقت إلى آخره) كأننا نظرنا أن قول ومضى اختلقت المعنى تحققت المفارقة إلا أنه راعى المناسبة للترادف فلذا تعرض لنفي وحدة المركوب (قوله فيه تحقير لشأنهم) أي في هذا التعبير تحقير لشأن الطائفتين وذلك لأن المقصود من هذا الجملة ليس مجرد الاخبار لانه لا يفسد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات وتقديم الخبر لجرد التشويق كما يقال من المتكلمين من يقول صفاته عين ذاته أي امتازوا عن سائرهم بهذا الحكم فإذا كانت الصفة صفة كمال أفاد تعظيمهم ومدحهم كقوله تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) وإذا كانت صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى (ومنهم الذين يؤذون النبي) وفيما نحن فيه من هذا القبيل بناء على ظهور فساد ظنهم وما قيل في وجه استفادة تحقيرهم أما أن التعبير بالبحس المهم قد يكون للتحقير كما ذكرنا أو ما التعبير عنهم ببعض الناس دون بعض الفضلاء أو العلماء واما التعبير عن اعتقادهم بالظن إشارة الى قوله تعالى (ان بعض الظن اثم) واما التعبير عن جزمهم بالظن لضعف جزمهم مع عدم الاطراد في جميع نظائر هذا الكلام لا يخرج عن عدم الافادة فضلا عن افادة التحقير (قوله موصوف بالفصيح) ولا يوصف أحد المترادفين بالآخر في الصراح الفصاحة كشادة سخن ودرست مخارج شدن وهو المراد هنا دون مصطلح أهل الماني على ما هو في صفة النطق وأجزاء على الناطق من قبيل متحرك مسرع (قوله والفصاحة صفة النطق) ابتداء لفارق بين ناطق فصيح وبين سيف صارم من أن الاول صفة الصفة والثاني صفة الموصوف كما صرح به في حاشية شرح مختصر الاصول (قوله مع صدق الناطق على ذات أخرى) وهو الذي في لفته لكثرة ولا يصح مخارج الحروف (قوله وأبعد منها إلى آخره) لصدق كل واحد منها بدون الآخر

وجه آخر لفساد وهو أن النطق يوصف بالفصاحة والسيف يوصف بالصارم والوصف غير الموصوف (قوله نعم الاتحاد في الذات) أي الماصدق وهذا استدراك على قوله لا الاتحاد في الذات إذ ربما يفيد أنه ليس له جهة قرب من الترادف

(قوله لما فرغ من المفرد) أي من قسميه وقوله وأقسامه أي وبيان أقسامه (قوله شرع في المركب) أي قسميه وفي الكلام حذف أي شرع في المركب وأقسامه وحذفه لدلالة قوله (قوله أي يفيد الخطاب إلخ) جملته الشارح تفسيراً لقوله يصح السكوت إلخ والانسب العكس (٢٢٢) بأن يقول لأنه أما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح إلخ وذلك لأن المفيد

(أقول) لما فرغ من المفرد وأقسامه شرع في المركب وأقسامه وهو إما تام أو غير تام لانه إما أن يصح السكوت عليه أي يفيد الخطاب فائدة تامة ولا يكون حينئذ مستتباً لفظ آخر ينتظره الخطاب والكتاب بالإمكان فهو وإن كان باطلاً أيضاً إلا أنه ليس بذلك البدل الكلية وكان منشأ الظن في المتساويين يوم انعكاس الموجة كلية كنعفسها فلما وجدوا أن كل مترادفين متعديان في الذات تخيلوا أن كل متعديين في الذات مترادفان وإذا بطل الظن في المتساويين كان بطلاً في غيره أظهر (قوله لانه) أما أن يصح السكوت عليه (أي يفيد الخطاب فائدة تامة) أقول الأظهر أن يقال لانه إما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت عليه تفسيراً للفائدة التامة حتى لا يتوهم أن المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة التي تحصل للخطاب من المركب التام فيلزم أن لا يكون مثل الدماء فوقاً وغيره من الأخبار الدلومة للخطاب مركباً تاماً إذا لا يحصل منه للخطاب فائدة جديدة (قوله ولا يكون مستتباً) أقول هذا تفسير أيضاً لصحة السكوت إذ فيه نوع إبهام أيضاً كأنه قال المراد بصحة سكوت المتكلم على المركب أن لا يكون ذلك المركب مستدياً لفظ آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به أو بالعكس فلا يكون الخطاب حينئذ منتظراً لفظ آخر كاستنظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وانتظار المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وقد أشار إلى

فائدة يطلق على ما يفيد فائدة جديدة أي لم تكن عند السامع كما لو كان يجهل قيام زيد وقت قام زيد ويطلق على ما يصح السكوت عليه أي سواء كان مفيداً لفائدة جديدة أم لا كما في السماء فوقنا والأرض تحثا ويطلق على الموضوع أي ما قابل المهمل كما في زيد وزيد قائم فيكون قوله أما أن يصح السكوت إلخ تفسيراً للمراد من المفيد أنه لما كان صحة السكوت فيه إبهاماً لانه صادق باستدعاء المحكوم عليه المحكوم به فقط وباستدعاء الفضلات منه الشارح بقوله أي لا يكون اللفظ مستتباً أي مستدياً لفظ آخر كاستدعاء زيد وقوله لفظ آخر أي ما يحصل به أصل الكلام سواء كان محكوماً عليه أو به لا يزيد بأن يكون ظرف زمان أو مكان أو تمييزاً أو حالاً أو جاراً أو مجروراً فإذا قيل زيد

(قوله إلا أنه ليس بذلك البدل) لتساويهما في الصدق فيمكن أن يتوهم من ذلك الأخادفي المفهوم (قوله) وكان منشأ إلخ) كأشارته الشارح بقوله نعم إلخ (قوله كل مترادفين إلخ) أعادها في الذات بمعنى حلها على ذات واحدة (قال الفرع عن المفرد إلى آخره) أي عن قسم المفرد وبيان أقسامه شرع في قسم المركب وبيان أقسامه وهذه الطريقة لزومية نظراً إلى الترتيب الذي التزمه المصنف وفائدتها التنبيه من أول الأمر على أن هذا ابتداء بحث آخر وليس تامة ما قبله (قوله الأظهر أن يقال إلخ) يعني إذا جمع بين الباريين كما فعله الشارح فالأظهر أن تقدم البارة الثانية لإجمالها ونجمل الأولى تفسيراً لها لكلا يتوهم خلاف المراد وأما على ما فعله المصنف من الاكتفاء على صحة السكوت فالأظهر عدم ذكر البارة الثانية والاكتفاء بعدم الاستيعاب المذكور وأما قال الأظهر لأن الظاهر أن الشارح فسر عبارة المتن بالبارة المشهورة بين القوم في المركب التام ثم عطف عليها ما هو المقصود منها تنبيهاً على اتحاد مؤدي الباريين والموجب عن فسر الفائدة التامة بما لا يفهم منه ثم قال فلا يرد قوله والأظهر أن يقال (قوله الفائدة الجديدة) إذ الفائدة الحاصلة إنما يستفاد من الأخبار بها تذكيرها فهي ناصة في كونها فائدة (قوله هذا تفسير لصحة السكوت إلى آخره) يعني قوله ولا يكون عطف على قوله يفيد وتفسير لصحة السكوت بعد تفسيره بالبارة المشهورة (قوله إذ فيه نوع إبهام) لأن المفهوم منه أن لا ينتظر الخطاب بعده أصلاً وليس يبراد (قوله أيضاً) أي كما أن فيه نوع تفسير

ضرب حصلت الفائدة لأن الخطاب إنما ينتظر الخبر ولا يحتاج لقولك أمس ولا في السوق (قوله ولا يكون) أي اللفظ مستتباً كما أي مستدياً لفظ آخر وليس المراد حقيقة الاستيعاب بحيث يكون اللفظ مذكوراً أي كونه يطلب لفظاً تاماً له والا لا تنقض بقولك قائم من زيد قائم فان قائم تابع * وأما زيد فهو مستدع وطالب للخبر ولا يقال انه مستتب للخبر فعدم الاستدعاء المذكور تفسير لصحة السكوت بعد أن جئناه تفسيراً لفائدة الخطاب

(قوله كما اذا قيل) أي مثل الاستدعاء في زيد والذي يستدعيه زيد استدعاء مخصوص وهو قائم * والحاصل ان التثنية في كون الاستدعاء استدعاء مخصوص لامطلق استدعاء (قوله والا فهو المركب الناقص وغير التام) أي والمركب غير التام وأنّي بهذا اشارة الى انه يسمى باسمين كل منهما مركب وقدم الاول للاشارة الى ان الغير التام (٢٢٣) تفسير للناقص والتفسير متأخر

عن المفسر (قوله اما ان يحتمل الصدق والكذب) أي اما أن يحتمل الامرين أو لا يحتملها أصلاً (قوله) فلا خبر داخل في الحد أي لان الاخبار في نفس الامر اما صادقة أو كاذبة وإذا لم يكن التعريف غير شامل لأفراد المعرفة كان غير جامع لأن غير الجامعة صادق بشموله للبعض دون البعض وبعدم شموله لشيء أصلاً (قوله الواو الواصلة أو الفاصلة) قالوا ويعني أو (قوله لان الاحتمال) أي لان لفظ الاحتمال الواقع في التعريف على هذا الجواب وقوله لامعني له أي لان الاحتمال انما يكون بين أمرين وعلى هذا الجواب رجع الخبر الى شيء واحد (قوله لامعني له حينئذ) أي حين اذا كان الخبر اما صادقاً أو كاذباً (قوله لامعني له هذا يقتضي ان الحد في حد ذاته صادق وان الساقط انما هو

كما اذا قيل زيد فيتي الخطاب منتظرا لان يقال قائم أو قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم واما ان يلاحظ السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر والقضية او لا يحتمل وهو الإنشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقاً لواقع أو لا فان كان مطابقاً لواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقاً لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب عنه بأن المراد بالواو الواصلة أو الفاصلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخلة في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان الاحتمال لامعني له حينئذ بل يجب أن يقال ماصدق أو كذب والحق في الجواب ان المركب احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ولا شك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند

ان المراد بالاستدعاء أي الاستدعاء وبالنظر المتعين ما ذكره بقوله كما اذا قيل زيد الخ وحينئذ لا يجزى ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركباً تاماً لان الخطاب منتظر الى ان يبين المضروب ويقال عمرا الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان (قوله بمجرد النظر الى مفهوم اللفظ) أقول يعني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب ويقطع النظر عن خصوصية المتكلم بل عن

بالنسبة الى الفائدة التامة أو كما ان في الفائدة التامة نوع اجهام (قوله أي الاستدعاء) أي ليس المراد بالاستدعاء انه يستدعي ذكره على وجه التبعة اذ كل من السند والمسند اليه ركنان من المركب التام ليس أحدهما تاماً الا آخر بل بمجرد الاستدعاء (قوله بقوله) متعلق بأشار يعني أشار الشارع بقوله كما اذا قيل الخ قائم مفعول مطلق لقوله مستتباً أي استدعاء وانتظاراً مثل ما اذا قيل (قوله لان الخطاب ينتظر الخ) اما لكونه سائلاً منه كما اذا قال من ضرب زيداً ولان الفعل في نقله ووجوده يحتاج اليه (قال ولا يكون مستتباً الى آخره) قيل يلزم ان يكون زيد عمرو في مقام التعداد مركباً تاماً لأنه بعيد الخطاب قائدة لا ينتظر معها لفظ آخر والجواب اننا لانسلم كون الاسماء المدودة مركبة ولو سلم فالمراد نفي الانتظار بقياس الى المعنى ولا شك انها من حيث المعنى مستتبة لفظ آخر وان كانت من حيث الفرض غير مستتبة (قال الخبر اما ان يكون الى آخره) مبنى الاعتراض على ان الاحتمال في اللغة برداشتن والتبادر من قولنا يحتمل الصدق والكذب ان يكون ذلك الاحتمال في نفس الامر ولا خبر يحتملها في نفس الامر وقد صرح بذلك في الجواب حيث قال كل خبر صادق يحتمل الصدق الى آخره وحمل الاحتمال على معني الامكان العام والحاصل تدقيق لاقائدة فيه سوى تعقيد التعريف وحمله على ما لا ينساق اليه الذهن (قال لانه لامعني للاحتمال) يعني ان لفظ الاحتمال حينئذ مستدرك يجب حذفه ولذا قال غير مرضي ولم يقل غير

هذه الكلمة فهو من الكلام الحشو الساقط عن الاعتبار وكان لم يكن مذكوراً وكان التعريف الخبر ما كان صادقاً أو كاذباً فلو كان قصده ان الحد قاسد لكان يقول وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال وحينئذ بقوله بل يجب اي غير شرط بمعنى انه مستحسن ولو كان واجب شرط لقال وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال والواجب ان يقال الخ

(قوله الى مفهوم) اى مفهوم (٢٢٤) الخبر وهو ثبوت شيء لشيء ونفي شيء عن شيء بقطع النظر عن القائل وعن الخارج

العقل الكذب وقولنا اجتماع التقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فحصل التقسيم أن المركبات اثنان ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والا فهو الانشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة أولية أى وضعية أو لا يدل فان دل على طاب الفعل دلالة خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه وماهية كان عند العقل محتملاً للصدق والكذب فلا يردان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية التكلم ولا حفظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يردان مثل قولنا الكل أعظم من الجزء وغيره من البديهيات التي يحزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب أصلاً بل هو جازم بصدقه وحاكم بإمتناعه كذباً قطعاً لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهوماتها وماهياتها وجدناه اما ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحينئذ فلا اشكال في أن الاخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب وهما سؤال مشهور وهو أن تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب ان ذلك اما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم وأما اذا فسر الصدق

وعن خصوصية الخبر فاذا قطع النظر عن الواقع دخل قولك الله واحد ويقطع النظر عن القائل دخل قولناي اعمال بالنيات ويقطع النظر عن خصوصية الخبر يدخل بها فوقنا واما لو نظر لخصوصية هذا الخبر يمكن الاصدقا ولا شك انه اذا نظر للمفهوم ولم ينظر لواحد من هذه الامور الثلاثة بل جرد المفهوم عنها كان محتملاً للصدق والكذب وخصوصية الخبر كونه بديهياً أو نظرياً (قوله فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية) أي أولية فينبغي تخرج دلالة الالتزام والضمنية لان مقاله قاصر على المطابقة (قوله ان احقل الصدق والكذب) بحسب مفهومه فهو الخبر اعترض بان الصدق مطابقة الخبر للواقع فقد أخذ المعرف في التعريف وهذا دور ورد بان لا يفسر الصدق بمطابقة الخبر بل بمطابقة النسبة الواقعية للواقع أي مطابقة النسبة الكلامية أي مواضعها لما في الواقع فلا يتأني الاعتراض الا لو فسرنا

صحيح لان اشتغال التعريف على لفظ زائد لا يتأني محتمل ولذا لم يترس له في شرح المطالع وبضمهم أطال الكلام يزعم انه تحقيق وهو بالترك حقيق (قال والحق في الجواب ان المراد بالحق) خلاصته تسليم ان المراد من الاحتمال المعنى اللغوي المتبادر كما ذكره المعترض لكن المراد ان المركب التام ما يحتمل الصدق والكذب في نفسه كما هو المتبادر أي من غير نظر الى خصوصية زائدة على كونه مركباً تاماً بل بالنظر الى ماهية الكلية وهو كون ثبوت شيء لشيء أو انتفائه عنه فيدخل فيه جميع الاخبار الصادقة أو الكاذبة التي منشأ صدقها أو كذبها أمر خارج عن ماهيتها سواء كانت خصوصية التكلم أو خصوصية الطرفين أو أمراً آخر وظهر لك بما ذكرنا انه محل للتعريف على المعنى المتبادر فن قال بعد ملاحظة الاطباء والحاصل الذي ذكره قدس سره انه افساد عبارة التعريف بالتأويل وحمل الاحتمال على الامكان الذهني وادعى انه مناه عندهم فقد افسد الكلام عن نفسه فدفع عنك خرافات الأوهام (قوله وكذا لا يردان مثل قولنا الخ) أي الاخبار البديهية التي منشأ صدقها أو كذبها خصوصية الطرفين لانها محتملها عند قطع النظر عن تلك الخصوصية فن قال ان قطع النظر عن الخارج كاف في محبة التعريف فقد سها (قوله الى محصل) زاد المحصل وعطف عليه وماهية تنصيصاً على ان المراد مفهومه الكلي فان الماهية تدل على الكلية كما سيبي (قوله اما ثبوت شيء لشيء الى آخره) أو اتصال شيء بشيء أو انفصال شيء عن شيء فهو مذکور بطريق التمثيل (قوله فلا اشكال الخ) ومن قال ان الاخبار المحصورة من حيث انها مخصوصة فرد الخبر خارجة عن تعريفه فقد سها لظهور صدق التعريف عليها حال كونها مأخوذة بتلك الحيثية (قوله والجواب الى آخره) لم يرض قدس سره بان الصدق المأخوذ في تعريف

الصدق بمطابقة الخبر ونحن لا نفسره بذلك وأجيب أيضاً باننا لانسلم لزوم الدور حتى على ما ذكره من تعريف الخبر لان وضعية

قوله الخبر ما احتل مطابقة الخبر للواقع المراد من الخبر المعرفة الملاحظة كونها مبنية عنها بهذا اللفظ وقوله ما احتل مطابقة الخبر أي مطابقة الماهية في حد ذاتها بقطع النظر عن العنوان عنها بهذا اللفظ فصار الحاصل ان المراد من الخبر المعرفة الماهية المنون عنها والخبر الواقع في تعريف الصدق ماهية الخبر بقطع النظر عن العنوان عنها بلفظ الحياء والباء والراء بل الماهية في حد ذاتها فقد اختلف الخبران وحينئذ فلا دور وقرر بعض الحواشي (٢٢٥) ان المراد بالخبر المعرفة الماهية

بقطع النظر عن العنوان والمراد بالخبر الواقع في تعريف الصدق الماهية المنون عنها ولكن ما قلناه أولى لان المعرفة عند الماهية المنون عنها فاذا قات في تعريف الانسان (الانسان حيوان ناطق) كان تعريفاً للماهية المنون عنها بالانسان لا للماهية في حد ذاتها (قوله فلما ان يقارن الخ) حاصل ما ذكره أقسام ثلاثة وبقي رابع وهو ما اذا دل الفعل على الطلب ولم يلاحظ الملو ولا التساوي ولا الخوض اذ ظاهر الشارح ان هذا لا يقال له واحد بما ذكره وأجيب بأن قوله وان قارن التساوي مراده بالتساوي عدم ملاحظة الملو والتفاوت في حد ذاته ملاحظة شيء ما ذكر من الالتباس فظهر ان غرضه صوراً ان لكن قاله الاولى

وضعية فاما ان يقارن الاستعلاء أو يقارن التساوي أو يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو أمر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال أو دعاء وانما قيد الدلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع * فان قولنا كتب عليكم الصلاة أو اطلب منكم الفعل دل على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار عن طلب الفعل بمطابقة النسبة الإيجابية والانزعاج للواقع والكذب بعده بمطابقتهما للواقع فلا ورود له أصلاً (قوله احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل) أقول اعترض عليه بأن الكلام في تقسيم الانشاء

الخبر صفة المتكلم وهو الاعلام عن الشيء على ما هو به اعدم محتمة على التحقيق الذي ذكره في احتماله الصدق والكذب ولا بان هذين التعريفين لفظيان اذ الخبر والصدق والكذب أمور معلومة فاشتمالها على الدور لا يضر لان الاصل في التعريف ان يكون حقيقياً مع ان ادعاء معلومية حقيقة الخبر والصدق والكذب مما ينطرق اليه المنع (قوله مطابقة النسبة الإيجابية الخ) أي النسبة التي تتلاقى بها ادراك انها واقعة أوليت بواقعة للنسبة التي بين الشئيين في حد ذاتها وحاصله مطابقة النسبة من حيث انها مدركة لنفسها من حيث انها واقعة بين الطرفين (قال ولم تعتبر الخارج) أي الخارج عن مفهوم المركب وما هيته (قال وهو اما الى آخره) ابتداء كلام لتقسيم الانشاء وليس داخل تحت المحصل لان المراد منه يحصل تقسيم المركب التام الى قسميه اذ الكلام السابق كان فيه (قال دلالة وضعية) أسقط لفظ أولية الواقع في المتن لتبنيته على انه لا يدخل له في التقسيم وانما زاده المصنف متابعة ل عبارة القوم فيه فسرناه بما هو المراد يعني ليس المراد بالاولوية القصدية حتى يخرج عن القسم الاول انتهى المتكلم في التقي مجازاً فانه لا يدل على طلب الفعل دلالة قصدية بل ما يكون لا بواسطة بان يكون موضوعاً له فالمراد بقوله وضعية ان تكون دلالة بتوسط الوضع له بقرينة وقوعها تحير الأولية ولانه التبادر وما قيل ان دلالة الامر على طلب الفعل دلالة تضمنية لان الطلب مدلول هيئة الفعل فمدفوع بان الطلب وان كان مدلول الهيئة لكن طلب الفعل مدلول الهيئة والجوهر وهو تمام الموضوع له (قال فلما ان يقارن الاستعلاء الخ) أي يفهم معه عدم المتكلم نفسه عالياً شريفاً سواء كان عالياً أولاً أو يقارن التساوي أي لا يفهم معه الاستعلاء والخضوع لا انه يفهم التساوي حتى يرد بانه بقي قسم وهو ان لا يقارن شيئاً منها (قوله اعترض عليه الخ) هذا الاعتراض ذكره الشارح في نرح المطالع وقال والاولى ان التقي للفرقة بين الاول والآخر وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل أو انه لاخراج نحو ليت زيداً بضرب فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تنبيه فلي هذا يجوز ان يكون اعترض على صيغة

(٢٩ شروح الشمية) حينئذ لا شراح ان يؤخر الالتباس عن الخضوع لانه قد جعل الالتباس عبارة عن نفي الملو والخضوع ونفي الشيء انما يكون بعد وجوده (قوله بل للاخبار) اعترض بأن الكلام في الانشاء وهذه من جملة الاخبار فدخل في القسم حتى يخرجها بقوله وضعية وأجيب بأن المراد بقوله والا فانشاء أي ولو بطريق المجاز وهذه من الاستثناءات لا بالخبر واستعملت في طلب الفعل على انه ليس بلازم ان يكون ما خرج بقيد داخل في القسم لجواز الاخراج بقيد ما ليس داخلًا

(قوله وان لم يدل على طلب الفعل) أي دلالة أولية أي وضعية فلا ينافي انه يدل دلالة ثانوية أي التزامية (قوله لانه فيه) أي السامع والمراد بصير المتكلم قبله والذي فيه هو مقصوده (قوله التخي) هو اظهار طلب عجة الشيء الممكن المتباعد المحصول أو المستحيل كما في ليت الشاب يموت يوما وهذا وان لم يدل على الطلب ابتداء أي وضعا لكن يدل عليه التزاما لان قولك ليت الشاب يموت يستلزم ليد الشاب (قوله والترجي) وهو اظهار عجة الشيء المستقر المحصول غير بعيد كما في ليت الحبيب قادم وهذا يدل على الطلب التزاما لانه (٢٢٦) يستلزم قولك أقدم يا حبيب (قوله والندا) هو طلب الاقبال بحرف مخصوص نحو يازيد أي ادع زيدا

وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه فيه على مافي ضمير المتكلم ويندرج فيه التخي والترجي والندا والتعجب والقسم * ولغافل أن يقول الاستفهام والهي خارجا عن القسمة * أما الاستفهام فلا له لا يليق حمله من التنبيه لانه استعمال مافي ضمير مخاطب لاتينيه على مافي ضمير المتكلم * وأما التهي فلعدم دخوله تحت الامر لانه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه

ولا تكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة فكيف يخرج بتقييد الدلالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز عن تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل المجاز فتكون داخلة في الانشاء لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية فلا تعد أمرا لان ألفاظها في الاصل اخبار وان كان معانها في هذا الاستعمال طلبا (قوله لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه)

المعلوم ويكون في قوله والاولى اشارة الى محبة الاحتراز ولعل وجهه ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يجاب (قوله فكيف يخرج الخ) لانه يلزم اخراج الخارج (قوله بان المراد الاحتراز الى آخره) بل قد ظهر كما ذكرنا من معنى قوله وضعية خروج تلك الاخبار لعدم دلالتها على طلب الفعل بتوسط الوضع له وما قيل انها خارجة عن القسم لانه الدال بالمطالبة فتدفع بما عرفت من بيان الشارح ان قيد بالمطابقة قيد من حيث اللفظ دون المعنى وانه في الحقيقة قسمة الدال بالوضع مطلقا فتلك الاخبار داخلة في القسم لكونها دالة على الطلب دلالة التزامية (قوله فتكون داخلة في الانشاء) قيل دخولها فيه فرع كونها داخلة في المركب التام الذي هو قسم الدال بالمطابقة ودلالتها على طلب الفعل تضمنية اذ لا مدخل للسند اليه في تلك الدلالة والجواب لو صح هذا لزم ان لا يكون الامر أيضا قسما منه وحده ان المراد بطلب الفعل هنا طلب الفعل من فاعل معين الا انه لا كان حصول الاقسام باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا مدخل فيه للفاعل استقطوعه عن الذكر (قوله لكن دلالتها على الانشاء الخ) دفع للتوهم الناشئ عن دخولها تحت الانشاء وهو انه اذا كانت داخلة فيه لا يصح اخراجها عن الامر لانه يبطل اغصار الانشاء في اقسامه ضرورة عدم دخولها في باقي الاقسام وحاصل الدفع ان دلالتها على طلب الفعل مجازية لان لا على طلب الفعل) أي

والامر يدل على طلب الفعل فن لوازم الاول طلب الترك ومن لوازم الثاني ترك الفعل والالزامان متباينان تحت ومن تنافي اللوازم يلزم تنافي المزومات ولك ان تقول التخي دال على طلب الترك والامر ليس له دلالة على طلب الترك ينتج ان التخي ليس بامر (قوله قلنا ادرج الخ) حاصله انا لانتم ان تقسم للمصنف غير حاصرين هو حصر لانه ادرج الاستفهام تحت التنبيه وادرج التهي تحت الامر (قوله ادرج الاستفهام تحت التنبيه الخ) فيه ان الاستفهام يدل على الطلب والتنبيه لا يدل على الطلب فكيف الادراج مع انها متباينان على ان الاستفهام طلب التفهم أو الفهم والاول فضل قطعا والثاني ضل لفة وان كان من قبيل الكيف أو الاضلال على الخلاف فيبعد الادراج فالمتأخر ادرجه في الامر لان كلا منهما طلب فعمل

نحو يازيد أي ادع زيدا وهو يستلزم اقبل يا زيدا (قوله والقسم) نحو والله أن زيد أقام وهذا يستلزم ان المتكلم قول للمخاطب صدقي (قوله خارجا عن القسمة) أي لا يدخلان في شيء من الاقسام التي ذكرتها للانشاء مع انها من الانشاء اتفاقا فالقسم غير حاصر للاقسام (قوله استعمال) أي طلب علم مافي ضمير المخاطب ولأنك ان هذا غير التنبيه بما في ضمير المتكلم لانه اعلام المتكلم السامع بمافي ضميره والحاصل ان الاستفهام طلب المتكلم علم مافي ضمير المخاطب والتنبيه اعلام المتكلم السامع بمافي ضميره فها غير ان فلا يكون التنبيه داخلا في الاستفهام (قوله لا على طلب الفعل) أي

أقول قبل عليه كيف يصح ادراجه في التنبية مع أن الاستفهام دال على طلب الفعل دلالة وضعية والتنبية مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية وأجيب بأن الاستفهام وإن دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الأول الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل بل يندرج في التنبية الذي هو مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية ولقائل أن يقول الفهم وإن لم يكن فعلاً بحسب الحقيقة بل هو أفعال أو كيف ولكنه يصدق عرف أهل اللغة من الأفعال الصادرة عن القلب والتبادر من الألفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنبية وأيضاً المطلوب

الأخبار عن طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فإذا كانت تلك الأخبار مستعملة فيه بالقرينة المعينة للمراد يكون لازماً يثبته بالاعتناء بالاختصاص فتتحقق الدلالة الالتزامية فلا تعد أمراً بل خبراً لأنها في أصل الوضع أخبار والمعتبر في القسمة حال الأصل وفيه إشارة إلى أن عدم عدها أمراً ليس لها لفظها صريح الأمر فإن أسماء الأفعال الدالة بالوضع على طلب الفعل عندهم أمر وأما قال أمراً منع أن الظاهر فلا تعد من القسم الأول لأن عدها منه يستلزم عدها أمراً أو يقال المراد من الأمر مطلق الدال على طلب الفعل (قال بل للأخبار) أما أطلب منك الفعل فظاهر وأما كتب عليك الصلوة فلا من معنى كتب أوجب فيكون أخباراً عن إيجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوماً (قال خارجان عن القسمة) أي ليسا داخلين في شيء من أقسامها فانه معنى الخروج عن القسمة (قال أما الاستفهام الخ) لم يتعرض لعدم دخوله تحت الأقسام الباقية مع أن الخروج عن القسمة يقتضي ذلك لظهوره إنما الاشتباه في دخوله تحت التنبية وكذا في قوله وأما التي فلم يدخله تحت الأمر (قال ويندرج إلى آخره) أي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التثنية وحرف الترجي وحرف القسم وحرف النداء فإن كلها انشأت تنبيه على مافي ضمير التكلم من تعني مضمون الجملة وترجيح القسم فإن معنى بالله أقسمت بالله والنداء أعني (أوازداً) على مافي الصراح وتعريف المتبادر بالمطلوب إقباله لا يستلزم كون معنى النداء طلب الأفعال حتى رد عليه أنه لطلب الفعل من مخاطب فانه تعريف باللازم (قوله قيل عليه إلى آخره) مبني على الاعتراض توهم أن التثنية في القسم الثاني متوجه إلى نفس الطلب بناء على انتفاءه في الأقسام المذكورة من التثنية والترجي والقسم والنداء وبني الجواب أن التثنية متوجه إلى الطلب والتقدير مما وفي الاستفهام يتحقق انتفاء الطلب بالنظر إلى التقيد (قوله لكنه لا يدل الخ) لأن الفهم ليس بضم (قوله بحسب الحقيقة) أي باعتبار حقيقته وماجته (قوله بل هو أفعال الخ) لأنه نفس العلم وهو أما الحصول فيكون أفعالاً أو الصورة الخاصة فيكون كيفاً (قوله لكنه يد إلى آخره) ولذا قال إن أفهم وأعلم أمر والسر في ذلك أن المطلوب بالأمر ما يكون مقدوراً تحصيله سواء كان من مقولة الفعل أولاً (قوله والتبادر الخ) إن لم يستعملها أهل الاصطلاح والأقوال تبادر عند أهل الاصطلاح المعنى المصطلح لكونه حقيقة وما عده مجازياً (قوله على الاستفهام) أي الجملة الاستفهامية (قوله فلا يندرج في التنبية) والجواب بأن المراد بالفعل ماهو معنى مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في أنه ليس للاستفهام في مثل أزيد قائم مأخذ الاشتقاق سواء كان اللفظ المستعمل أولاً ليس بشيء * أما أولاً فلا نه لا دلالة للفظ

(قوله ولم يتر التامة القوة) لما علمت من المبينة بين الحقيقتين وأذا كان كذلك فإن التامة وفيه نظر لان هذا من المقولات والمنقول لا بد فيه من (٢٢٨) التامة كما مر فكيف عدم اعتبارها وأيضاً هذا اصطلاح وخلو الاصطلاح

ولم يتر التامة القوة والتي تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس لاعدم الفصل عما من شأنه أن يكون فاعلاً

بالاستفهام من المخاطب هو تفهم المخاطب للتكلم لا التفهم الذي هو فصل التكلم والتفهم فعل لا اشتباه فيه فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهم ليس فعلاً من أفعال الجوارح والتبادر من لفظ الفصل اذا أطلق هو الافعال الصادرة عن الجوارح قلت فعل هذا يلزم أن لا يكون قوفاً فهمي وعلمي وما أشبههما أمراً وهو باطل قطعاً (قوله ولم يتر التامة القوة) أقول وقد يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب على مافي ضمير التكلم من الاستسلام فالتامة القوة مرعية ويرد بان المقصود الاصل من الاستفهام فهم التكلم مافي ضمير المخاطب لاتنبه على مافي ضمير التكلم من الاستسلام فاذا لوحظ المقصود الاصل لم تكن تلك التامة مرعية والامر في ذلك سهل (قوله والتي تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس) أقول ذهب جماعة من المتكلمين الى أن المطلوب بالهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدوراً لعبد ولا حاصلًا بحصوله بل المطلوب به هو كلف النفس عن الفعل وحينئذ يشارك الهي الامر في أن المطلوب بهما هو الفعل الا أن المطلوب بالهي فعل مخصوص هو الكلف عن فعل آخر وحينئذ

الفعل على ذلك واماناً فلا يخرج عن الامر نحو رويد وعه (قوله لا التفهم الذي هو فصل التكلم) اذا لامعني لطلبه فعل نفسه من غيره (قوله والتفهم) فعل بحسب الحقيقة (قوله فيلزم ما ذكرناه) من عدم ادراجها في التنبيه (قوله فان قلت التفهم الخ) اثبات المقدمة المنوعة أعني لكنه لا يدل على طلب الفعل بالوضع بمد تسام ان المراد بالفعل ما يد عرقا بان المتبادر من لفظ الفصل فعل الجوارح والتفهم ليس منه فيصدق عليه أنه لا يدل على طلب الفعل فيندرج في التنبيه (قوله فان قلت الخ) قض اجالي أي ما ذكرت ليس بصحيح لاستزامه ان لا يكون مثل فهمي وعلمي من الاوامر المشتقة من التفهم والتعالم وما يرداه أمراً وهو باطل قطعاً ويمكن ان يقال انه منع التبادر المذكور بسند لزوم خروج مثل فهمي وعلمي (قوله بان المقصود الاصل) أي الفرض الاصل فلا يتنافى ماسبق من ان المطلوب بالاستفهام تفهم المخاطب لان ذلك مطلوب من الصيغة ومعلومه وانما قال الاصل لان الاستسلام أيضاً غرض لكنه بالتبع (قوله والامر في ذلك سهل) لان التامة مرعية بالنظر الى المقصود بالتبع وغير مرعية بالنظر الى المقصود الاصل ولا يتعلق بذلك غرض علمي (قوله كما هو المتبادر الى الفهم) من كون كلمة لا للسلب (قوله فلا يكون مقدوراً لعبد) لان متعلق قدرته حادث والمكلف به لا بد ان يكون مقدوراً (قوله ولا حاصلًا بحصوله) لامتناع تحصيل الحاصل والمكلف به لا بد ان يكون حاصلًا بحصول العبد لتتحقق فائدة التكليف (قوله كلف النفس الخ) في الصراح الكلف باز استادن وباز استاندين لازم ومتعد فهو فعل من أفعال النفس يصدر عنها بالاختيار بمد الميل الى الشيء (قوله هو الكلف عن فعل آخر) أي الكلف عن فعل غير الكلف المطلوب سواء كان كفاً أو غيره فيدخل فيه لا تكلف لان المطلوب

عن التامة مهمل فالصواب ان التسمية مناسبة للغة في الجملة وذلك لان الاستفهام عبارة عن تنبيه المخاطب على ما في ضمير المتكلم من طلب وان كان المقصود الاستفهام والشارح التفت للتامة باعتبار القصد ونحن نقول لا يشترط ذلك لقولهم الفعل لا بد فيه من مناسبة ليس القصد فيه مناسبة من كل وجه بل المدار على مطلق المناسبة وكذا في فصل الاصطلاح ببناء على ان الترك هو كلف النفس أي وهو التحقيق عندهم لان المكلف به انما هو الامر الاختياري والكلف من هذا القليل وعدم الفصل ليس من المقدورات لانه أزلي فلا يكلف به الشخص فان كان كذلك فكيف صحة هذا القول انما قلنا انه عدم الفعل الا ان يقال عدم الفعل وان كان ليس من مقدورات الشخص ابتداء لكن له قوة فيه باعتبار الانتهاء اذ في قدرة العبد ابدال هذا العدم بحصول الفصل ثم

ان عبارة الشارح فيما تقدم اعني قوله لانه دال على طلب الترك الخ تقتضي ان الترك ليس فعلاً أصلاً لانه قابله بالفعل ولو حيث قال والامر دال على طلب الفعل وعبارة هنا تقتضي انه يصلح ان يكون فعلاً وان يكون غيره فوقع في كلامه تناقض

(قوله إرادها) أي الاستفهام والتي (قوله المطلوب الفهم) فهو الاستفهام لا يخفى أن المطلوب للتكلم أتماهو التفهم لا الفهم نعم
القصود من الطلب الفهم فالصواب إبدال الفهم بالتفهم على أن المقابلة للفهم بالفعل (٢٢٩) تقتضي أن الفهم غير فعل وقد

قدم أنه فعل في التبادر
من اللفظة وثأن اللفظ
أن يراد منها ما هو متبادر
منها أمة بقى أن التفهم
فعل قطعاً لفة واسطلاحاً
وعلى تقدير لو غير عبارته
بان قال المطلوب التفهم لم
تصح المقابلة بالفعل
فتلخص أن كلاهما الأمر
والاستفهام دال على طلب
الفعل فيفرق بينهما بان
يقال الإنشاء أن لم يدل
على طلب شيء بالوضع
فتنبه وأن دل على طلب
شيء بالفعل دلالة موضوعية
فاما أن يكون المقصود
بذلك الطلب حصول شيء
في الذهن من حيث
حصوله في الفهم فهو
الاستفهام واما أن يكون
المقصود حصول شيء في
الخارج أو عدم حصوله
فيه فالاول مع الاستفهام
أمر والثاني مع الاستفهام
نهي ولا يردهنهي ويعني
لأنه ليس المقصود فيها
حصول شيء أي علم وفهم
في الخارج وإن كان
خصوص اللفظ اقتضى أن
هذا الأمر المطلوب ذهني

ولو أردنا إيرادها في القصة قلنا الإنشاء أما أن لا يدل على طلب شيء بالوضع فهو التنبيه أو يدل
فلا يحل أما أن يكون المطلوب الفهم فهو الاستفهام أو غيره فاما أن يكون مع الاستفهام فهو أمران
كان المطلوب للفعل ونهى أن كان المطلوب الترتك أي عدم الفعل أو يكون مع التساوي فهو التماس
يمكن إدراجها في الأمر كما ذكره ويمكن إخراجها عنه بان يقيد الأمر بأنه طلب فعل غير كلف كما
فعله بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للبسد
بإختيار استمراره أذله أن فعل الفعل فقول استمرار عدمه وله أن لا يفعله فيستر (قوله ولو
أردنا) أقول جعل الشارع طلب شيء أعم من طلب الفعل لأنه متناول لمطلب الفهم وطلب
غيره أعني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت أن الاستفهام أيضاً يدل على طلب الفعل
وكيف لا والمطلوب من التبرير أما فعله فقط على رأي وأما فعله مع عدمه على رأي آخر
وليس المطلوب بالاستفهام هو العلم فتبين أن يكون هو الفعل أذلا مقدور غيرهما اتفاقاً فالاولى

الكلف عن الكلف غير الكلف المطلوب ولا يدخل فيه أكفف لأن المطلوب به هو الكلف
لا الكلف عن شيء وكذا أكفف عن الزنا مثلاً لأن المطلوب بالصيغة هو الكلف واما كونه
عن الزنا فهو مستفاد عن تعقلاً (قوله كما ذكره) حيث أطلق الفعل (قوله طلب الفعل غير كلف)
أي غير كلف عن فعل آخر بقرينة السابق سواء كان طلب فعل غير الكلف نحو اضرب أو طلب
الكلف لكن لا يكون عن فعل آخر بان يكون مطلق الكلف نحو أكفف أو تكون الخصوصية
مستفادة عن ذكر التصاق نحو أكفف عن الزنا تقدير قاته دقيق (قوله وهو مقدور إلى آخره)
يعني أن عدم الفعل وإن لم يكن مقدوراً باعتبار نفسه لكونه أزلياً وحاصلاً مقدوراً باعتبار الاستمرار
في الاستقبال واستمراره حاصل بتحصيل المبدء باعتبار أن لا يشغل ذلك الفعل فالمطلوب بالأمرا أحداث
الفعل والمطلوب بالنهي استقرار عدمه (قوله جعل الشارع إلى آخره) فإن قلت طلب الشيء أعم
من طلب الفعل في نفسه لالتصاق له بجعل جاعل قلت مراده قدس سره أن الشارع جعله أعم منه
من حيث الصدق حيث أدخل تحت طلب الفهم مع أنه غير متناول له كما سيجيء لا أنه جعله أعم
منه من حيث المفهوم (قوله وقد عرفت) بقوله وأيضاً المطلوب بالاستفهام تفهم المخاطب للتكلم
لا الفهم الذي هو فعل المتكلم (قوله وكيف لا) أي لا يدل على طلب الفعل (قوله والمطلوب من
النهي) سواء سكتان مغايراً بالذات كما في أمر المخاطب والثابت أو باعتبار كما في أمر المتكلم نفسه
وكذا في النهي (قوله على رأي) أي على رأي من يقول أن العلم ليس مقدوراً والمطلوب بالنهي
الكلف (قوله وأما فعله مع عدمه) أراد مقارنته به في مجرد كونه مطلوباً لا في كونه مطلوباً
من صيغة واحدة ولو قال وعنده لكان أظهر إلا أنه راعى مقابلة لفظة فقط (قوله على رأي)
أي رأي من يقول أن العلم مقدور باعتبار استمراره والمطلوب بالنهي عدم الفعل (قوله اتفاقاً)
أي بين الفريقين (قوله فالاولى إلخ) إنما قال فالاولى لأنه يمكن أن يقال معنى كلام الشارع على

قولهم الأمر ما دل على طلب حصول شيء في الخارج أي بقطع النظر عن المادة وإنما قيدنا بقولنا من حيث حصوله في الذهن
لاخراج علمي وفهمي كذا قال السيد وفيه نظر لأنه إذا كان المقصود من علمي حصول شيء في الخارج وإن كان خصوص
المادة يقتضي حصول شيء في الذهن فعلمي ونحوه خارج بقولنا في الاستفهام حصول شيء في الذهن فهو خارج بنظر الحيثية

أو مع الخشوع فهو السؤال والدهاء وأما المركب الغير التام فاما أن يكون الجزء الثاني منه قيداً للاول وهو التقيدي كالحیوان الناطق أولاً يكون وهو غير التقيدي كالركب من اسه أداة أو كفة وأداة قال (الفصل الثاني في المعاني المفردة * كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه وكلی ان لم يمنع والفظ الدال عليها يسمى كلياً وجزئياً بالعرض)

ان يقال الانشاء اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام وأما ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه فالاول مع الاستسلاء أمر الخ والثاني مع الاستسلاء نهي الخ وأما قيدنا الاستفهام بالحيثية ثلاثاً بترس نحو علمي وفهمي فان المقصود منهما حصول التعليم والتفهم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول أثره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج الى تأمل صادق مع

ما هو المشهور من ان المطلوب في الاستفهام هو فهم المتكلم لاصح المحاطب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وان كان كلامهم مبني على التسامع بناء على ان الفهم أثر التفهم فطابه طلبه وأراد بالفعل فعل المحاطب وما قيل انه يلزم حينئذ خروج لا علم لان المطلوب فيه فعل المتكلم فتدفع بما عرفت من ان الطالب فيه معنى على التفسير الاعتباري فيكون المطلوب فيه علم الغير وفهمه (قوله ان يقال) أي اذا أريد ابرازها في القسمة (قوله فاما ان يكون المقصود الخ) أي الفرض من طلب الفعل حصول شيء في الذهن أي وجوده بوجود ظلي (قوله من حيث الخ) أي من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواء فالحيثية للاطلاق (قوله وأما حصول شيء في الخارج) أي وجوده بوجود أصلي سواء كان في الذهن أو في الاعيان وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم ثلاثاً يتنقض بتل اعلم وافهم فقيه انه رد عليه حينئذ لا علم ولا فهم فان الفرض منهما حصول شيء في ذهن المتكلم فيخرجان عن الامر ويدخلان في الاستفهام (قوله فان المقصود منهما الخ) رد عليه انه ان أراد بالمقصود المدلول فالاستفهام أيضاً كذلك كما اعترف من انه موضوع لتفهم المحاطب وان أراد به الفرض فلا نسلم ان الفرض من علمي وفهمي حصول التعليم والتفهم في الخارج بل غرضه حصول الفهم والعلم في ذاته وأما بطلب التفهم والتعليم لكونهما وسيلة اليهما فظهر ان الفرق دقيق وما قيل ان المقصود من علمي وفهمي حصول شيء في الخارج وحصول شيء في الذهن لازم له وفي الاستفهام بالعكس لا يجدي بطلان وتحقيق الفرق يحتاج الى تعميم مقدمة وهو ان حصول شيء في الذهن على نحو حصول اصنافي أصلي يترتب عليه الآثار وحصول ظرفي ظلي لا يترتب عليه الآثار مثلاً اذا تصور كسر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالماً به ويترتب عليه آثار العلم به والما كان العلم عين المعلوم كان كفره أيضاً حاصل في ذهنك تلك الصورة حصولاً ظرفياً غير موجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم وهذا على قياس حصول الماهية في ذهن الفرد في الخارج اذا عرفت هذا فالفرض في الاستفهام وجود النسبة المستفهمة بوجود ظلي وان كان ذلك مستلزماً للاتصاف به وربها وذلك لان المستفهم ليس غرضه من جهة الاستفهامية الا ان يحصل المحاطب في ذهنه تلك النسبة اثباتاً أو نفياً والفرض في الامر هو اتصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوهره ووقوعه على المفعول لا حصول

(قوله وهو التقيدي) اعلم انه ينقسم قسمين الاول مركب توصيفي وهو ما كان الجزء الثاني قيداً للاول على طريق الوصفية كالحیوان الناطق والثاني المركب الاضافي وهو ما كان الجزء الثاني مضافاً للاول نحو عبد الله وقد قصر الشارح التقيدي على الاول بدليل المثال وأجيب بأنه انما اقتصر على الاول لانه الذي يقع فيه البحث من جهة كونه معرفة وقولاً هارحاً بخلاف الاضافي فليس بذلك المثابة وأيضاً التركيب الاضافي يرجع للتوصيفي في المعنى لان قولك غلام زيد يرجع في المعنى الى غلام منسوب لزيد (قوله في المعاني المفردة) أي في تصويرها وتبينها بخلاف الفصل الآتي فانه في أحوال تلك المعاني

(قوله الصور الذهنية) اعلم ان الموجود في الذهن اما موجود بالوجود الاصلى واما بالوجود الظلي فلان تصور كثر الكافر كانت تلك الصورة موجودة في العقل وجوداً أصلياً وكان هذا الكفر موجوداً وجوداً ظلياً ويقال له وجود ذهني فالوجود الاصلى هو الذي يرتب عليه الآثار بخلاف الثاني فلهي بكفر الكافر يقال له موجود في ذهني وكفر الكافر موجود أيضاً في ذهني لكن علمي يقال له موجود وجوداً أصلياً ويرتب على هذا العلم الآثار أي بان يقال لي أنت عالم بكفر الكافر وكفر الكافر هذا موجود في ذهني وجوداً ظلياً ولا يرتب على هذا أثر فلا يقال لي أنت كافر وكذا تصديقاً بنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم موجود وجوداً أصلياً فلذلك يقال لي أنت مصدق فلا آثار المرتبة (٢٣١) هي كون الشخص يوصف بكونه

مؤمناً أو كافراً نقول الشارح الصور للذهنية ليس المراد أهم من أن تكون موجودة بالوجود الاصلى مثل ادراك نسبة القيام زيد أو الظلي مثل القيام زيد بل المراد الثاني بدليل قوله بعد بان عبر الخ لان التمييز اما هو عن النسبة الموجودة في الذهن بالوجود الظلي (قوله المعاني هو الصور الذهنية) المعاني جمع معني على وزن مفعول فهو اسم مكان من عني يعني اذا قصد أو اصله معني أي مقصود فهو اسم مفعول بد التحقيق (قوله من حيث انها الخ) أي لامن حيث هي وقوله من

(أقول) المعاني هي الصور الذهنية من حيث انها وضع بازائها الالفاظ توفيق الهي واهه الموفق (قوله المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ) أقول المعني شيء في الذهن وان كاستلزمه في بعض الاوامر بواسطة كونه أثراً لذلك الحدث لا من حيث انه حصول شيء في الذهن كما في فهمي فان مناه اطلب منك قهراً واقصاً على كما ان معني اضربني اطلب منك ضرباً واقصاً على الا ان التفهم لما لم يحقق الا بمحصل شيء في الذهن اقتضاه لامن حيث انه حصول شيء في الذهن بل من حيث انه أثر التفهم كما ان حصول الضرب اقتضى حصول أثره في الخارج وهو الا لم يحصل شيء في ذهن مقصود المتكلم وغرضه لكن لامن حيث ذاته بل من حيث انه أثر التفهم فظهر لك بما ذكرنا ان الفرق دقيق محتاج الى تأمل صادق فخل عنه الناظر ووزن وحسبوه هينا وان الاحتياج الى قيد الحيثية اما هو في الاستغناء لان الحصول في الذهن على نحوين لا في الامر والشي وان اعلم وافهم داخلان لان المألوف بهما اتصاف الما طلب بالقرم والعلم ووجودهما بوجود اصلي يرتب عليه الآثار وان كان يستلزم حصول شيء في الذهن بوجود ظلي قال المصنف الفصل الثاني في المعاني المفردة أي تصوير مفهوماتها وتقسيمها والمذكور في الفصل الثالث احوال المعاني المفردة فانها احوال الكل ولذا زاد فصل المباحث وقد طول الماظررون في وجه الافراد والامر حين اذ لا يتعلق به غرض على (قال المعاني هي الصور الذهنية) يعني المعاني اذا وقعت في مقابلة الالفاظ كما في اثنتين حيث جعل الفصل الاول في الالفاظ والثاني في المعاني يراد بها الصور الذهنية وليس المقصود تعريف المعاني فانه معلوم انه عبارة عما يقصد من اللفظ والصورة الذهنية تطلق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود اصلي والثاني بوجود ظلي فصارته منطبعة على المذهبن مع ان النزاع بين الفريقين لفظي كما بين في موضعه ومن لم يفرق بين العلم والمعلوم فغير في فهم الاختلاف بين المذهبين وأطال الكلام (قال من حيث انها وضع بازائها الى آخره) لم يقل من حيث وضع لما الالفاظ ليشمل المعاني التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليها المعني لان كون المعني بازاء اللفظ يتم ان يكون موضوعاً له وان يكون لازماً لما وضع له وما قيل ان

حيث وضع بازائها أي بمقابلتها واما لم يقل من حيث وضع لما الالفاظ لاجل أن يكون شاملاً للعلمي والمطابق والتضمني والالتزامي لان قوله بازائها يتم الثلاثة بخلاف لو قال من حيث وضع لها اللفظ فانه يكون قاصراً على المطابقة كذا قال عبد الحكيم وفيه ان قوله فان عبر عنها بالفاظ الخ هذا اما يدل على المطابقة لان الافراد والتركيب اما هو باعتبار المعاني المطابقة وأيضاً قوله بازائها معناه في مقابلتها والمطابقة لا تكون الا في المطابقة فقله ان قوله من حيث وضع الالفاظ بازائها يتم الثلاث لا يتم وكذا قوله لو قال انه لو قال من حيث وضع لها اللفظ لا يصدق الا بالمطابقة لا يتم خلق السؤال حينئذ ان قال ان الاول ان يقول من حيث وضع اللفظ لما لاجل ان يشمل المعاني الثلاثة بخلاف قوله من حيث انها وضع بازائها فانه لا يصدق الا بالمطابقة وقد يجاب به اما عبر بازائها لان المعاني الالتزامية والتضمنية معاني متعاقبة لالفاظ آخر غير التي تدل عليها بالمطابقة

فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي الماعى المفردة والا فالركبة والكلام هنا انما هو في الماعى المفردة كما ستعرف

اما مفعل كما هو الظاهر من عني يعني اذا قصد أي المقصد واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود واما ما كان فهو لا يطلق على الصورة الذهنية من حيث هي بل من حيث انها قصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمختصة كما مرت اليه الاشارة فذلك قال من حيث انها وضع بازائها الالفاظ وقد يكتفي في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان قصد باللفظ سواء وضع لها لفظ أم لا والمناسب بهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتباره يتصف بالافراد والتركيب بالفعل وعلى الثاني صلاحية الافراد والتركيب (قوله فان عبر عنها بال) أقول يعني ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطاً لاجزءه ومن المعنى المركب ما يكون مركباً وله جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفرداً ومن المعنى المركب ما يكون لفظه مركباً فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة ويوصف الماعى بهما تبعاً فيقال المعنى المفرد ما يستفاد

تلك الماعى معاني مطابقة لالفاظ آخر فيه انه لا يجدي في دخولها من حيث انها معانى تضمنية أو الترابية (قوله كما هو الظاهر) لعدم الاحتياج الى الاعلال (قوله من عني الخ) اما مصدر يسمى منه أو اسم مكان وكذا لفظ التصد ولا حاجة حين كونه مصدراً الى جعله بمعنى المقصود نصي عليه قدس سره في تحقيق لفظ المجاز في حواشي شرح مختصر الاصول واما كونه اسم مكان فبني على تشبيه ما وقع عليه القصد بما وقع فيه (قوله أي المقصد) هذا الوجه أقرب من حيث المعنى والاول من حيث اللفظ (قوله بل من حيث الخ) اشارة الى ان الميضية قيدية وان المتر فيه تعلق قصد المتكلم به من اللفظ في وقت المالكون مأخوذاً في مفهومه ولا يكفي بمجرد الوضع (قوله غير مختصة) في الافادة والاستفادة فلا يقصد المعنى من اللفظ بسببها (قوله كما مرت الخ) من عدم انضباطها (قوله فذلك) أي لاجل ان لا يكون قصد المعنى من اللفظ الا بالوضع (قال من حيث الخ) تنبيه على اعتبار الوضع واما عدم ذكر القصد فدلالة لفظ المعنى عليه لكونه معتبراً في مفهومه وقبل منتهى أي لاجل كون الوضع سبباً للقصد قال من حيث وضع الخ اقامة لسبب

مقام السبب تنبيه على ان المراد القصد الجاري على قانون الوضع ويرد عليه ان الوضع ليس سبباً للقصد (قوله بمجرد صلاحيتها الخ) سواء تعلق بها القصد في وقت أولاً فيشمل جميع المفاهيم الموضوعية لما الالفاظ وغيرها (قوله سواء وضع الخ) لم يقل سواء قصد اولاً تنبيه على انه لا يلزم في هذا الاطلاق الوضع كما يلزم القصد وان المراد بالصلاحية اعم من القرينة والبيدة (قوله يتصف بالافراد الخ) حيث يكتفى بكون قيد المفردة لاجل اخراج المعاني المركبة (قوله وعلى الثاني بصلاحية الافراد الخ) فان أريد بالمفردة ما يصح ان يكون مفردة بكون القيد لنوا صلاحته جميع المعاني للافراد والتركيب بحسب وضع الالفاظ وان أريد المفردة بالفصل كان اعتبار صلاحية في المعنى لنوا (قوله ليس المراد الخ) أي وصف المعنى بالافراد باعتبار نفسه كما في قولهم الجسم اما مفرد أو مركب على ماهو الظاهر المتبادر من اجراءه عليه (قوله بل المراد الخ) هذه العبارة ظاهرة في انه وصف للمعنى بحال متعلقه نحو زيد قام الأب وقوله فيقال المعنى المفرد الى آخره

(قوله بالفاظ مفردة) في هذا اشارة الى انه ليس المراد بكونها مفردة انها بسيطة لاتقسم بل المراد بأفرادها كون اللفظ الدال عليها مفرداً وان كانت مركبة وذلك كالانسان فانه لفظ مفرد ومدلوله مركب (قوله والا فالركبة) التي منصبة على القيد وهو مفرد لا على قوله عبر اي وان لم يبر عنها بالفاظ مفردة بل عبر عنها بالفاظ مركبة الخ وفي هذا اشارة الى ان المتصف بالافراد والتركيب اصالة بالفاظ ووصف المعنى بذلك تبعاً

فكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصويره أي من حيث انه متصور مانعاً من وقوع الشراكة فيه أي من اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها أولاً يكون من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة أخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من حزه لفظه والمعنى المفرد مالا يستفاد جزؤه من حزه لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزء أولاً يكون لشيء منهما جزء أو يكون لاحدهما جزء دون الآخر (قوله فكل مفهوم الخ) أقول ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي كذا قد زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة ان يفرض صدقه على كثيرين والا أي وان لم يتبع بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو الكلي فالكليّة إمكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة (قوله أي من حيث انه متصور)

يفيد انه وصف له بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب وصف اللفظ وقوله فالافراد والتزكيب الى آخره بمحمل المنعين بان يراد بالمتع بمحمل بسبب الغير وان يراد به ما يكون وصفاً له بحال متعلقه وكذا قول الشارح فان عبر عنها بالفاظ مفردة الى آخره لكن قوله في المعاني المفردة يدل على انه وصف له بحال نفسه لان الوصف بحال المتعلق لا يذكر بدون المتعلق فإلحاق في زيد قائم الاب زيد قائم * وعلى أي تقدير لا بد من صرف إحدى البارتين عن الظاهر وحده على انه بيان للأفراد بلازمة قدر (قوله وبعبارة أخرى) مقابلة للاولى بالاجمال والتفصيل (قوله مالا يستفاد جزؤه الى آخره) هذا بناء على عدم اعتبار القصد في تعريف المفرد كما وقع في عبارة المتقدمين أو قال ان الاستفادة تدل على انفصالها مطاوع الافادة (قال والا فالركبة) التي متوجه الى قيد الأفراد كما هو السابق الى الفهم والاصل ان يحط القائدة القيد الأخير (قال والكلام هنا) أي في هذا الفصل في المعاني المفردة دون المركبة فلما خص العنوان بها (قال كما ستعرفه) من انه لو لم يحضر الكلام بالمعاني المفردة يبطل أحصاء جزء الماهية في الجنس والفصل بمثل الجواهر الناطق (قال فكل مفهوم مفرد كما يقتضيه العنوان وقد نص في الشفاء على ان المقسم للكلي والجزئي والمفرد والمعنوي والمفهوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث فهمه من اللفظ يسمى مفهوماً ومن حيث قصده منه يسمى معنى غير المعنى في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الاول حيث جعل عنوانه الالفاظ المفردة وفي القصة بالمفهوم لانها باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجه ما ان أريد الحصول بالفعل وبوجه خاص ان أريد ما يمكن ان يحصل (قوله ملخص الكلام) في التاج للتخصيص (هو يدركون) أي ما أظهر وحصل بسبب التنشيط والتفويض من الكلام في تعريف الكل والجزئي هنا المذكور (قوله في العقل) أي عند العقل أو في المدرك ليشمل الجزئي (قوله بمجرد حصوله) أي مع قطع النظر عن ما هو خارج عنه (قوله فرض صدقه) أي تجوز حله إيجاباً دون التقدير والاعتبار كما في تعريف المتصلة حيث قالوا صدق التالي على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير كل شيء ولو لم يمكن له تقدير الصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم بسلبه عنه (قوله استحالة الخ) لان الهذبة والهوية الشخصية مانعة له عن تجوز ذلك (قوله فالكليّة إمكان الخ) أي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك فلا يرد ان الإمكان وصف الفرض والكليّة

(قوله فكل مفهوم) أي لفظ مفرد لا مطلقاً ولا للمفهوم المركب (قوله وهو الحاصل في العقل) أي عنده تفسير للمفهوم لا باعتبار ما صرف في قوله عبر عنه بلفظ مفهوم والا لقال فهو المفهوم من اللفظ وانما لم يقل وكل معنى مع انه المناسب لصدر العبارة نظراً الى ان التقسيم في كلامهم انما وقع في المفهوم وعبر بعنوان المعاني فيها تقدم نظراً الى ان هذا الفصل وقع في مقابلة بحث الالفاظ فيها مر (قوله وصدقه عليها) أي حله عليها حل إيجاب

(قوله فان منع نفس تصوره الخ) هذا يفيد ان المانع ليس هو المفهوم بل نفس التصور وليس كذلك ولما قال الشارح من حيث انه متصور دفعا لما يتوهم كاعتلت واتما زاد لفظ تصور ونفس لانه لو حذف لفظ تصور لاقتضي ان المتع لشركة من حيث ما ثبت له في نفس الامر لان حيث ذاته فيقتضي ان واجب الوجود جزئي لا كلي لانه مانع من حيث ذاته لا من حيث تصوره ولو حذف لفظ نفس واقتصر على التصور لوقع في الوهم ان التصور مانع ولومع الانضمام فيقتضي ان واجب الوجود جزئي لان التصور مع انضمامه للبرهان يمتنع (٢٣٤) الشركة فافاد ان المانع هو المفهوم المتصور بالاستقلال (قوله ان منع نفس تصوره

فان منع نفس تصوره عن الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان الهادئة اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على امتداد وان لم يمتنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمتنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور مناه وهو سهو والا لكان للمعنى معنى لان المفهوم هو المعنى واتما قيد بنفس التصور لان أقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الشركة هو نفس تصوره نه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور (قوله وقد وقع في بعض النسخ الخ) أقول منشأ هذا السهو ان القدم قد يصفون اللفظ بالكلي والجزئي وان كان بالعرض فيقولون ان اللفظ اما ان يمتنع نفس تصور مناه من ونوع الشركة فيه فهو الجزئي أولا يمتنع فهو الكلي (قوله واتما قيد بنفس التصور) أقول يريد انه لو حقه المعنى فكيف يصح حمل أحدهما على الآخر * والحاصل ان الكلية لاقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا فرضه بالفضل بل يكفي فيها إمكان الفرض والجزئية تقتضي امتناعه واستحالة (قوله لما كان ظاهر العبارة يدل الى آخره) أي اسناد المتع الى نفس التصور يدل على ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اذ المانع من حمل المفهوم على كثيرين ليس صورة الحاصلة في العقل بل ذاته لكن باعتبار حصوله فيه (قال والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم هو المعنى فيصير التقدير كل معنى جزئي ان منع نفس تصور مناه فيكون للمعنى معنى (قوله فيقولون الخ) والمصنف غير المقسم وسها عن تغيير التعريف (قوله يريد انه لو قيل الخ) ظاهر عبارة الشارح يدل على ان المقصود بيان فائدة قيد النفس حيث زاد في الموضعين لفظ مجرد والسيد قدس سره تعرض لبيان فائدة قيد التصور أيضاً فكيف يصح قوله يريد قيل انه يريد ببيانها الا انه ترك بيان فائدة قيد التصور لظهورها ولا يخفى انه مجرد دعوي لا شاهد عليه وعندي ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة وان كان دالا على ان بيان لفائدة قيد النفس لكن مراده بيان فائدة التبيين لان معنى قوله ما يمتنع الاشتراك الخ ما يمتنع الاشتراك في نفس الامر كما هو المتبادر ولو بالنظر الى الامر الخارج عن نفس التصور أي عن المفهوم من حيث انه متصور كمفهوم الواجب فان الشركة فيه متممة في نفس الامر بالدليل الذي هو خارج عن مفهومه من حيث انه متصور فلو لم يذكر القيدين دخل مفهوم الواجب في الجزئي بان قيل ما يمتنع عن الاشتراك واذا لوحظ البرهان ان قيل ما يمتنع تصوره عن الشركة وفي توصيف الدليل الخارجى إشارة الى ان مراده بالخارج ما ذكرناه لا ما يقابل

الخ) استشكل بان التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المفهوم فحصل للصورة صورة وهذا نظير قولهم تصور المحكوم به وتصور المحكوم عليه فان التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المحكوم عليه وبه وأثبت صورة للصورة لا يصح فكيف هذا الكلام وأجيب بهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لان المعلوم من حيث كونه مفهوما من اللفظ لا يقال له علم ثبوت القيام تزيد من حيث دلالة زيد قائم عليه لا يقال له علم بل معلوم ولا يقال له علم الا من حيث ملاحظته بالفضل فرادنا بالمفهوم من حيث دلالة اللفظ والمراد بالتصور ملاحظة العقل وادراكه لذلك المفهوم من اللفظ (قوله فان الهادئة) أي فان تلك اللفظة التي فيها

لفظ هذا فيشمل جميع قولنا هذا انسان (قوله امتنع العقل) أي الامتناع انما هو للصدق لا للعقل ففي العبارة قلب أي من امتنع الصدق عند العقل (قوله أي من حيث انه متصور) تغيير لنفس التصور فهو تغيير لفظين مما (قوله كالانسان) أي كمفهوم الانسان فالكلام انما هو في المفهوم وحينئذ فقولنا فان مفهومه الخ فيه شيء لان الاولى الاخبار ولا مكان لتجمل في العبارة استخداما فتريد من الانسان المفهوم وبالصغير في مفهومه لفظ الانسان (قوله وهو سهو) منشاؤه ان هذا التقسيم وقع عند بعضهم في اللفظ لاق المعنى فاللفظ يتقسم قسمين اما ان يمتنع نفس تصور مناه أولا يمتنع الخ (قوله والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم معنى

(قوله وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء الخ) فلا شيء لا فرد له أصلا (٢٣٥) لاذنهما ولا خارجا لان ما كان في

الذهن يصدق عليه شيء
ولا يصدق عليه لاشيء
وكذا الموجود في الخارج
وكذا اللا موجود لا فرد له
أصلا لاذنهما ولا خارجا لان

ما كان في الذهن موجود
فيه وكذا ما كان في
الخارج فلا يقال لشيء
منها اللا موجود وكذا
لا يمكن أي بالامموم لا فرد
له أصلا مطلقا لأن ما
كان في الذهن موجود
في الذهن يقال له يمكن
بالامكان العام أو في
الخارج يمكن بالامكان العام

وحينئذ فلا يصدق عليه
لا إمكان حينئذ شريك
الباري ممنوع باعتبار وجوده
في الذهن ولا شيء أعم
من لا إمكان لان تقيض
لا إمكان وهو ممكن
أعم من تقيض لاشيء
وهو شيء، وتقيض الاخص
أعم من تقيض الأعم
هذا ان أريد بالشيء

الموجود لكن هذه الكليات
الفرضية مع امتناع صدقها
على شيء لا تنفع العقل
بمجرد حصولها فيه عن
فرض الاشتراك بل يمكنه
فرض اشتراكها بمجرد
حصولها فيه ومن هنا

من الكليات ما يمتنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه متممة بالدليل
الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين فان مجرد تصور
لو كان مانعا من الشركة لم يمتنع في أثبات الوحدة الى دليل آخر وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء
واللا إمكان واللا وجود فانها يمتنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى
مجرد تصورها

قيل كل مفهوم اما ان يمتنع من الشركة لفهم منه ان المقصود منه من اشتراكه بين كثيرين في نفس
الامر أي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود داخلا
في حد الجزئي فلما قيد بالتصور علم ان المراد منه في العقل من الاشتراك أي يمتنع العقل من ان
يجمعه مشتركا ويمتنع منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب
الوجود في حد الجزئي واما التقيد بالنفس فثلاثا بتوهم دخول مفهوم واجب الوجود فيه اذا
لاحظه العقل مع ملاحظة برهان التوحيد قاتل العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لكن
هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصوره وحصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان واما
بمجرد تصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه (قوله وكالكليات الفرضية)
أقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللاشيء فان
كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن

الذهن أو ما يرادف نفس الامر ثم انه قدس سره ذكر في حواشي المطالع ان الاحتياج الى زيادة
قيد النفس بناء على ان يراد بمتن تصوره عن الشركة ان يكون له مدخل فيه ولو أريد به ما يكون
مستقلا فيه فلا حاجة الى ذلك القيد قيد النفس احتياطي لمنع توهم الخروج (قوله لفهم منه الخ)
أورد ان لام الابتداء دلالة على تأكيد هذا الفهم لكونه متبادرا على ما صرح به في حواشي المطالع
قيد التصور ضروري (قوله في نفس الأمر) ظرف لمتنه يدل عليه قوله منه في العقل (قوله أي
امتناع الخ) يعني اسناد المتع الى المفهوم مجازي فانه موصوف بامتناع الاشتراك الا انه صور الامتناع
بصورة المتع وأسند اليه بمالفة في الامتناع كما في أقدمي بذلك حق لي على فلان (قوله منه أي
المفهوم (قوله ويمتنع منه) أي يمتنع من الاشتراك ذلك المفهوم عطف قصيري لقوله يمتنع العقل كما
عرفت (قوله فثلاثا بتوهم) فيه إشارة الى اتفاقها في حواشي المطالع فان اسناد المتع الى المفهوم
ظاهر في استقلاله بذلك (قوله مع ملاحظة برهان التوحيد) أي برهان يدل على انحصاره في فرد
واحد ولا يمكن وجود فرد آخر (قوله لا يمكن) لانه مع حصول اليقين بالوحدة كيف يجوز
التمدد (قوله صدقها في نفس الأمر) أي حملها في حد ذاتها من غير اعتبار معتبر وفرض فاض
(قوله على شيء من اشياء الخارجية) أي الاشياء التي يكون الخارج ظرفا لذاتها سواء كان ظرفا
لوجودها أولا فيشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الخارج وان لم تكن موجودة في الخارج
وكذلك الذهنية فيشمل النسب التي تتصف بها الاشياء في الذهن وان لم تكن موجودة في الذهن
أي متصورة (قوله فان كل ما يفرض في الخارج الخ) أي كل ما يفرض ظرفية الخارج لنفسه فهو متصف
بالشيئية في الخارج لانصافه بصحة العلم والاخبار ولو بكونه مظروف الخارج وكذا في قوله كل

أي من كون مفهوم واجب الوجود واللا يمكن واللا موجود كلي لاجزئي

ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منها انه لاشيء وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه يمكن عام فيمتنع صدق قضيته في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكالاموجود فان كل ماهو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ماهو في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق قضيته في نفس الامر على شيء أصلاً لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول تاقاضها لجميع الاشياء. واتما اعتبر القوم في التقسيم الى الكلّي والحزبي حال المفهومات في العقل أعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه بجلوا أمثال مفهوم الواجب وتاقاض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء

ما يفرض في الذهن واتما زاد قيد الفرض بناء على ماهو التحقيق من مذهب الشيخ ان المتبر في القضية المحصورة في جانب الموضوع اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواقي بالفعل بمحسب الفرض تنصباً على المراد لينتج عدم امكان صدق الاشياء على شيء من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ماهو في الخارج شيء في الخارج فانه ينجح عليه نظراً الى الظاهر ان اللازم من كون كل ماهو بالفعل في الخارج أو في الذهن شيئاً ان لا يكون الاشياء صادقة بالفعل على شيء من الاشياء لاعدام امكان صدقه عليه فان قيل انما لم يمكن صدق الاشياء على شيء من الاشياء فكيف يصدق لعرف الكلّي عليه والحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شيء ولذا اعتبر في مفهومه التصور والتصو هو حصول صورة الشيء في العقل قلت مفهوم الاشياء فرد للشيء ولا استحالة في كون الشيء فرداً لقضيته والكلام في انه لا يصدق ذلك المفهوم على شيء من الاشياء في نفس الامر فتدبر فانه مما غير الناظرين في فهمه وأوردوا شكوكاً زاعمين انهم على شيء (قوله فلا يصدق الخ) أي فلا يمكن صدقه كما يدل عليه السوق اذ لا فرد لنفس الامر سوى الخارج والذهن وقد عرفت ان ما يفرض فيها فهو شيء فلو أمكن صدق الاشياء لزم امكان اجتماع التقيضين (قوله وكالا يمكن بالامكان العام) بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين لا بمعنى سلب الضرورة عن جانب المخالف لانه غير شامل للاقسام الثلاثة (قوله فان كل مفهوم) أي ما يفرض اتصافه بالمفهومية بالفعل لما مر (قوله يصدق الخ) فانه اما واجب أو ممتنع أو ممكن خاص بالمحصّر العقلي وكل منهما ممكن عام (قوله فيمتنع الخ) لا امتناع صدق التقيضين على شيء واحد واما صدق الشيء والمفهوم على الاشياء واللامفهوم فهو صدق أحد التقيضين على الآخر فهو جائز (قوله فان كل ماهو في الخارج) أي ما يفرض ظرفية الخارج له فهو موجود في الخارج اما في نفسه أو في غيره كالتنسب والامور الاعتبارية فلا يرد ان ظرفية الخارج للشيء لا تقتضي وجوده انما يقتضيه كون الخارج ظرفاً لوجوده وكذا الحال في قوله وكل ماهو في الذهن (قوله لا يمتنع العقل الخ) اذ ليس في مفهومها ما يقتضي امتناع الاشتراك بخلاف الحزبي فان هذبت وتخصه المتبر في مفهومه يقتضي ذلك ففي الحزبي الفرض يمتنع وفي الكليات الفرضية فرض يمتنع بالاضافة (قوله لجميع الاشياء الذهنية والخارجية الخ) أي ما يكون الذهن أو الخارج ظرفاً لنفسها سواء كان ظرفاً لوجوده فيكون محققاً أي متصفاً بالوجود بالفعل اما في الذهن أو في الخارج أو ظرفاً لنفسه فيكون مقدر الوجود فيه فالحققة والمقدرة صفتان للاشياء

(قوله لا يجب ان يكون)

صادقا عليها) أي محولا

عليها حمل ايجاب ولما كان

عدم الوجوب صادقا بالجواز

والاستناع مع ان الصدق

يبدو كونه كليا اضرب على

الاستناع وقال بل من

أفراذه أي أفراد الكلي

(قوله ما يتبع) أي فرد

يتبع ان يصدق ذلك الكلي

عليه أي على ذلك الفرد

باعتبار الخارج وقوله اذا

لم يتبع العقل من صدقه

أي من صدق الكلي عليه

أي على ذلك الفرد يعني

ان بعض افراد الكلي اذا

تصور نحب الكلي يحمل

عليه وذلك كشرط

الباري فانه اذا تصور

لا يتبع ما يحمل عليه كلي

وهو في الخارج جزئي

وقوله هو ما يتبع مبتدا

مؤخر ومن افراد خبر

مقدم والاصل الذي يتبع

ان يصدق عليه كائن من

افراذه اذا لم يتبع العقل

فشرط الباري اذا نظر

له في الخارج يتبع حمل

الكلي عليه واذا نظر له

من حيث صورته صح حمل

الكلي عليه (قوله فلو

لم يتبر نفس الصور)

ومن هنا يعلم ان أفراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل من أفرادها ما يتبع ان يصدق الكلي عليه في الخارج اذ لم يتبع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصور فلو لم يتبر نفس الصور

الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخله في الكميات دون الجزئيات ولم يتبر واحال المفهومات في انفسها أعني استناعا عن الاشتراك في نفس الامر وعدم استناعا عنه فيه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخله في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك أعني هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار أحوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم (قوله ومن هنا يعلم) أقول اي ومن أجل ان مفهوم الواجب الوجود ومفهوم اللا شيء واللا يمكن واللا موجود كميات يعلم ان أفراد الكلي التي يتحقق بها كليت لا يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر بل من افرادها ما يتبع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يتبع صدقه في نفس الامر على أكثر من واحد والكميات الفرضية يتبع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو أكثر منه فالمتبر في أفراد الكلي امكان فرض صدقه عليها اذ بهذا المقدار يتحقق كليت وكون تلك الافراد أفرادا له محققة في نفس الامر غير لازم لكليت نعم ما كان فردا لكلي في نفس الامر

مطلقا لا للخارجية يدل على ما قلنا ماسبق من قوله فان ما يفرض في الخارج شيء في الخارج وما يفرض في الذهن شيء في الذهن (قوله داخله في الكميات) أي في عداها ومن جعلها ولم يقل في الكلي دون الجزئي لان الاعتبار المذكور اعني اعتبار استناع فرض العقل لاشراكها وعدمه ليس منابرا لجعلها داخله في مفهومه فكيف يترتب عليه بقاء (قوله التوصل ببعض المفهومات الى بعض) أي من حيث الفهم يشعر به لفظ المفهومات (قوله وذلك أعني هو باعتبار حصولها في الذهن الخ) أي لحصول الوجود الذهني مدخل فيه وليس ذلك باعتبار الوجود الخارجي أو الوجود مطلقا (قوله باعتبار أحوالها الذهنية الخ) أي أحوالها التي تفرض للمفاهيم انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى حالها في الخارج أو في نفس الامر أو الامر الخارج من التصور فيكون الكلي عبارة عما لا يتبع نفس صورته عن الشرط والجزئي ما يتبع نفس صورته عنه وهو معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه (قوله ان أفراد الكلي التي يتحقق الخ) إشارة الى ان الافراد التي بها يتحقق كونه عنوانا للمحصورات الاربع يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر (قوله وكون تلك الافراد محققة لكليت نعم الخ) عطف على كليت ولفظة محققة حيث على بناء اسم الفاعل وفي بعض النسخ وكون تلك الافراد محققة غير لازم فالجمله حيث مدطوفة على قوله اذ بهذا التقدير ولفظة محققة على بناء اسم المفعول (قال اذا لم يتبع العقل الخ) ظرف لمتعلق الجار والمجرور الواقع خبرا أعني من أفراد الكلي (قال فلو لم يتبر نفس الصور) وفي بعض النسخ فلو لم يتبر تصور وقد عرفت ان قيد النفس احتياطي قال النسختين واحد والمقصود انه لو ترك قيد التصور فيها وقال ما لا يتبع عن الشركة وما يتبع عنه لزم الدخول والخروج معا ولو ترك في أحدهما لزم الدخول فقط والخروج فقط فقول الشارح دخل وخارج أهم من أن يكون على سبيل الاجتماع أولا لان الواو لمطلق الجمع على ان اعتبار القيد في أحدهما دون الآخر عما لا يذهب اليه الوهم فلا حاجة الى

شامل لعدم اعتباره في الاثنين معا أو في أحدهما

(قوله فلا يكون مانعاً) أي كان الثاني مانعاً أولاً وقوله فلا يكون جامعاً أي كان تعريف الآخر جامعاً أولاً فكلامه أعم من الاجتماع أو الأفراد فكلامه صادق بثلاث صور فإن قيد إذا حذف منها ما كان تعريف الكلّي غير جامع والجزئي غير مانع وإذا حذف من الأول (٢٣٨) كان غير جامع وتعريف الجزئي مانعاً وبالعكس كان الكلّي جامعاً وتعريف

في تعريف الكلّي والجزئي في تدخل تلك الكلمات في تعريف الجزئي فلا يكون مانعاً وخرجت عن تعريف الكلّي فلا يكون جامعاً وبينان التسمية بالكلّي والجزئي أن الكلّي جزء للجزئي غالباً كالإنسان فإنه جزء لزيد والحيوان فإنه جزء للإنسان والجسم فإنه جزء للحيوان فيكون الجزئي كلاً والكلّي جزءاً له وكلية الشيء إنما تكون بالنسبة إلى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوباً إلى الكل والمنسوب إلى الكل كلّي

فلا بد أن يصدق عليه ذلك الكلّي في نفس الأمر أو امكن صدق عليه فيها وستظهر فائدة هذه النكتة التي علمت هنا من قوله في مباحث تحقيق مفهومات القضايا المحصورة (قوله فلو لم تعتبر نفس التصور) أقول متعلق بقوله لأن من الكلمات ما يمنع الشركة الخ (قوله غالباً) أقول إشارة إلى أن بعض الكلمات ليس جزءاً لجزئياته كالخاصة والعرض العام وأما الثلاثة الباقية فهي أجزاء لجزئياتها فإن الجنس والفصل جزآن للماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص وإن كان تام ماهية (قوله وكلية الشيء إنما تكون بالنسبة إلى الجزئية الخ) أقول لا ينبغي

فيه (قوله فلا بد أن يصدق الخ) أي لا بد من الصدق في نفس الأمر بالصدق على رأي الشيخ أو بالإمكان على رأي الفارابي (قوله وستظهر الخ) وهي أن ما وقع عليه الحكم في القضية المحصورة هو ما يكون فرداً في نفس الأمر محققاً أو مقدراً لا ما لا يكون كليته باعتباره وإن اعتبر ذلك وجب التقييد بالأفراد الممكنة لصدق الكلية الموجبة (قوله متعلق بقوله الخ) يعني أنه متفرع ومرتّب عليه وليس له تعلق بقوله ومن هنا يعلم بل هو جملة معترضة لبيان فائدة (قوله إشارته الخ) فالمراد بقوله غالباً الغلبة باعتبار أنواع الكلّي لا باعتبار الأشخاص إذ لا يلزم أن تكون أفراد الثلاثة أكثر من أفراد الاثنين (قوله كالخاصة والعرض العام) من حيث إنها كذلك وكذا فإن الجنس والفصل والنوع لا يقرر من أن الكلمات الجنس تختلف باختلاف الاعتبار (قوله فإن الجنس والفصل الخ) فيبين الشارح لجزئية النوع للشخص ببيان لجزئيتها له لأن جزء الجزء جزء وإما ذكر جزئية الحيوان للإنسان والجسم للإنسان للحيوان فلتبيينه على أن كون الكلّي جزءاً للجزئي إنما هو بالقياس إلى الجزئي الإضافي (قال فيكون الجزئي كلاً) ولا شك أن أضافتها بين الإضافتين أعني الجزئية والكليّة التوحيديتين لا يكتفي في نسبة أحدهما إلى الآخر لأن الكلّي معناه شيء منسوب إلى أمر متصف بكونه كلاً فلا بد من نسبة أخرى وكذا الجزئي فلذا تعرضت به ببيان كونها كلاً وجزأً لبيان أنه قد عرض للجزء بالقياس إلى الكل إضافة أخرى وهو معنى الكليّة المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب إلى كلاً وللشكل معنى وهو معنى الجزئية المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب إلى جزءه وقال وكلية الشيء إنما تكون الخ هذا تحقيق المقام فدفع عنك ما قيل أو يقال

الجزئي غير مانع فقد احتوى كلامه على الصور الثلاث المشار إليها بقوله فلو لم يعتبر الخ فإنه أعبر من عدم الاعتبار فيها أو في أحدها (قوله غالباً) الغلبة نوعية الكلّي فإن الإنسان جزئي لزيد والحيوان وكذا الناطق كل منهما جزء للإنسان وأما الضاحك والمائي فخارجان عن الكلمات خمسة وقد وجدنا ثلاثة منها وهي الجنس والنوع والفصل أجزاء فظهر أن الكلّي جزء الجزئي في الغالب أي في الكثير فإن الثلاثة أكثر من الاثنين فالغلبة باعتبار أنواع الكلّي (قوله فيكون الجزئي كلاً) كلاله فالحيوان منسوب للإنسان والأول جزء والثاني كل وهذا يقتضي أن ينسب الحيوان إلى الكلّي بأن يقال هو كلّي (قوله وكلية الشيء الخ) أي أن كون الشيء كلياً أي صادقاً على كثيرين لا يصح إلا

وصكذلك

إذا كان تحت جزئيات فالنسبة إلى الكل لا تصح إلا بعد ملاحظة أن

تحت جزئيات ولا تعتبر عند تحقق الجزء والكل والحاصل أن الشارح أثبت للحيوان كونه جزءاً للإنسان كونه كلاً وهذا لا يكتفي في النسبة لأن المراد بالكلّي هنا ما صدق على كثيرين فلا تحقق النسبة إلا بعد ملاحظة هذه الجزئيات والألا ما صح فغيره بما صدق على كثيرين فلا بد في التسمية مع التقسيم من مقدمتين قوله وبينان التسمية بالكلّي أي المفسر بما صدق الخ

(قوله وكذلك جزئية الشيء) أي كونه جزئياً أي فلا يقال للشيء جزئي إلا بملاحظة اندراجة تحت كلي ولا يكتفي في النسبة للجزء كون الكلي جزءاً له فالجزئي عبارة عما انصف بصفتين وهما كونه مندرجاً تحت كلي وكون الكلي جزءاً له كما قلنا في الكلي وقد ظهر من هذا أن الكلي والجزئي أمران نسيان يتوقف تعقل أحدهما (٢٣٩) على الآخر فلا تعقل كلية إلا

وكذلك جزئية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكلي فيكون منسوباً إلى الجزء والنسب إلى الجزء جزئي واعلم أن الكلية والجزئية إنما تمبرنان بالذات في المعاني وأما في الالفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم المدلول قال عليه والكلي إما أن يكون تمام ما عليه ما تحته من الجزئيات وادخالا فيها أو خارجاً عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متشعباً بالاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية مما كالانسان أو غير متشعب بالاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو

ان هذا المعنى إنما يظهر في الكلي بالقياس إلى الجزئي الإضافي فإن كل واحد منهما متضايّف للآخر اذ معنى الجزئي الإضافي هو التدرج تحت شيء وذلك الشيء يكون متوالياً لذلك الجزئي ولغيره فالكلية والجزئية الإضافية مفهومان متضايّفان لا يتعقل أحدهما إلا مع الآخر كالابوة والبنوة وأما الجزئية الحقيقية فهي قابل الكلية قابلة للملكة والعدم فإن الجزئية منع فرض الاشتراك بل يصدق على كثيرين والكلية عدم المنع فالاولى ان يذكر وجه التسمية في الكلي والجزئي الإضافي ثم يقال وأما سمي الجزئي الحقيقي أيضاً جزئياً لأنه أخص من الجزئي الإضافي فاطلق اسم العام على الخاص

(قوله هذا) أي كون كليته بالقياس إلى الجزئي وجزئيه بالقياس إلى الكلي فيكونان متضايّفين (قوله) إنما يظهر في الكلي (الخ) هذا مبني على ما ذكره في حواشي المطالع من أن المشهور أن الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي قابل الدم والملكية وقابل الجزئي الإضافي قابل التضايّف وفي بعض النسخ في الكلي الإضافي وهو مبني على ما حققه قدس سره من أن الكلي له أيضاً معنيان كما سيبي (قوله قابل الدم والملكية) نعم قدس سره في حواشي المطالع على أن مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكلي عدم وفيه اشكال اذ اعتبار عما من شأنه في مفهوم الكلية لا قاعدة فيه لأنه إنما اعتبر في اعدام الملكات لاخراج الأعدام التي ليست من شأن عملها قابلة للملكة وفما نحن فيه ليس كذلك وإرادة الإيجاب والسلب من الدم والملكية هنا كما يتوهم من عدم ذكر عما من شأنه في مفهوم الكلي تكلف لذكره مع التضايّف المصطلح وإن حمل على أن مفهوم الجزئي عدم ومفهوم الكلي ملكة لأن معنى يجمع فرض الاشتراك لا يمكن فرض الاشتراك وعدم المنع إمكان فرضه فلا بد من اعتبار قيد عما من شأنه في الجزئي لاخراج الهويات الخارجية والمفاهيم التصديقية عنه فإنها لا تصف بالجزئية مع امتناع فرض اشتراكها (قوله فالاولى) أي إذا كان التضايّف إنما يظهر بالقياس إلى الجزئي الإضافي فالاولى من ذكرها هنا أن يذكر إلى آخره (قوله فاطلق اسم العام الخ) لم يرد أنه أطلق بطريق الثقل عن العام أو بملاحظة العموم والخصوص عن الخاص فيكون في الخاص منقولاً أو مجازاً

الكلية والجزئية قد تكون لا بهذه الجهة كما في الحقيقيين فلو حذف الحصر لكان أولى تأمل (قوله) إنما هي بالنسبة إلى كلي لا بمعنى على مثلك ان هذا صريح في الجزئي الإضافي لأنه هو الذي يلاحظ فيه اندراج تحت كلي وأما الجزئي الحقيقي فهو ما يمنع تصور صدقه على كثيرين فلم يلاحظ فيه الاندراج (قوله أو ادخالا فيها) أي سواء كان مساوياً لها أو أعم وقوله أو خارجاً أي كذلك مساوياً لها أو أعم

(قوله اقتصاص المجهولات) أي تحصيلها على وجه فيه صعوبة بدليل التعبير بالاقتصاص ويستلزم ذلك أن يكون هذا التحصيل بالنظر
لا بالحواس الباطنة أو الظاهرة وفي الكلام استتارة تصريحه حيث شبه تحصيل المجهولات باقتصاص الصيد بمجامع الصموية واستعار
اسم المشبه به للمشبه أو استتارة (٢٤٠) مكنية بأن شبه المجهولات بالصيد تشبيها مضراً في النفس وآثبات الاقتصاص

(أقول) أنك قد عرفت أن الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتصاص المجهولات التصويرية
من المعلومات التصويرية وهي لا تقتصر بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها
وقيد بالحقائق لما سيذكره (قوله وهي لا تقتصر بالجزئيات) (أقول) وذلك لأن الجزئيات إنما
تدرك بالاحساسات أما بالحواس الظاهرة أو الباطنة وليس الاحساس مما يؤدي بالنظر إلى
احساس آخر بأن يحس بمحسوسات متعددة وتترتب على وجه يؤدي إلى الاحساس بمحسوس
آخر بل لا بد لتلك المحسوس الآخر من احساس آخر ابتداءً وذلك ظاهر لمن يراجع وجداده
لكونه منافياً لما سيبيح من أن الجزئي يقال بالاشتراك على معنيين ولأنه يرد عليه أن المجرى شرط
في النقل ولا مخرج هنا بل أراد أنه أطلق لفظ الجزئي المقول إلى العام على الخاص بطريق النقل
من القفو إليه بمناسبة للمعنى العام المناسب للمعنى القفوي فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركة بينهما ومستعملاً
فيهما (قال واعلم أن الكلية والجزئية الخ) قيل إن حصر التسمية الحقيقية في المعاني لا يصح
لأن الألفاظ جزئيات حقيقية لذواتها والجواب أنه مالم يستتر حصولها في العقل ووضع اللفاظ بآثارها
ليست بمجزئيات لأن القسم المعنى المفرد على مامر والأفراد لا يتحقق إلا ببدل الوضع وبعد الاعتبار
تصير معاني (قال هذه المقالة) أي المقالة الآتية (وقال اقتصاص المجهولات إلى آخره) (الاقتصاص
الاصطلاح) وفيه إشارة إلى أن المراد تحصيلها بالنظر (قوله لأن الجزئيات الخ) أي الجزئيات من
حيث أنها جزئيات لا تدرك أي ليس أدراكها على الوجه الجزئي واقعاً إلا بأحد الأنواع الثلاثة من
الاحساس والتخييل والتوهم سعى انكسر احساس حصولها باستعمال الحواس ولتنبه على ذلك
أو رد صيغة الجمع وضم إليه قوله أما بإحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لأنه لا يمكن أدراكها
بدونها لعدم توقف المقصود أعني عدم اقتصاص المجهولات التصويرية بالجزئيات على ذلك وأما
الجزئيات المجردة فلا تدرك إلا بمفاهيم كلية قابس أدراكها على الوجه الجزئي وكذا جزئيات
الأمور العامة كجزئيات الامكان إلا إذا انتزعت من جزئي مادي وجئت أدراكها بالتوهم
(قوله بأن يحس الخ) بيان لكيفية تأدية الاحساس إلى احساس آخر بالنظر بمعنى الترتيب يعني
ليس الاحساس بالمحسوسات المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيباً مخصوصاً بحيث يصير ذلك المرتب المحسوس
باعتبار قياسه بالذهن احساساً بمحسوس آخر ومرآة لمشاهدة محسوس آخر كما أن التأدية بالنظر
في الأمور المعقولة عبارة عن ترتيبها على وجه يكون ذلك المرتب باعتبار قيامه بالذهن مرآة لمشاهدة
مجهول بل لا بد من احساس آخر وذلك لأن الاحساس عبارة عن حصول صورة جزئية متشككة
بالموارض المادية منتزعة عن محسوس معين ولا شك في أن الصورة الجزئية متشككة بالموارض
المشخصة المنتزعة عن محسوس معين لا يمكن أن تصير صورة جزئية كذلك محسوس آخر وبهذا

تخييل وهو أما بقى على
حاله أو مستعار لتحصيل
(قوله وهي لا تقتصر
بالجزئيات) لأنها إذا لوحظ
منها أي من تلك الأفراد
جهة ورتبتها لا يحصل منها
احساس بتغيرها إذا لا بد
في احساس غيرها من
حاسة مثلاً إذا لوحظ
زيد وعمر وبكر وخالد
فترتب فلا يحصل بعد
الترتيب شخص آخر لأنه
يتوقف على حاسة وكذلك
لا تحصل أمراً كلياً بل
هو أولى مما قبله فتمين
أنها لا تقتصر إلا بالكليات
فإن قلت أنك إذا قلت
زيد انسان وكل انسان
ناطق ينتج زيد ناطق
فزيد شخص وقد تحصل
منه مجهول أصلي فالجواب
أن المراد لا يحصل من
الجزئيات بالاستقلال وزيد
ندفع جزءه (قوله)
بل لا يبحث عنها في العلوم)
أعني علوم الحكمة وهي
علوم تحصل منها معرفة
حقائق الأشياء على ما هي

عليه وهي مفقودة الآن في مصر أي لا يتكلمون في آيات أحوال تلك الجزئيات في علوم الحكمة لأن القصد
من هذه العلوم كمال النفس الإنسانية كما لا يبقى ببقائها بحيث تكون النفس الإنسانية مشابهة للمولى جل وعلا في الجملة من حيث
طلاعها على حقيقة الأشياء على ما هي عليه وهذه الجزئيات متغيرة غير مضطبة ومنحصرة تعجز النفس الإنسانية عن قضيلها
(قوله وعدم انضباطها) أي حصرها فالمعطف مغاير

فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً على بيان الكليات وضبط أقسامها فالكلبي إذا نسب إلى ماغته من الجزئيات فاما أن يكون نفس ماهيتها وداخلها فيها أو خارجاً عنها والداخل يسمى ذاتياً وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤدياً إلى ادراك الكلبي وذلك أظهر فلجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلاً ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسبة ولا مكتسبة فلا غرض للمنطقي متعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها

ظهر أن لا يكون الاحساس مؤدياً إلى احساس آخر بالنظر بمعنى تحصيل أمر لتأدي إلى محمول إلا أنه قدس سره لم يتعرض له لقلته وعدم تعلق الفن به كثير فعلق والحاصل أن الأمور العقلية لكونها منزوعة عن أمر واحد بعد حذف الشخصيات يجوز أن يكون صورة بعض مرآة لمشاهدة بعض آخر لتصادق بينهما بخلاف الأمور المحسوسة فانها متباينة فلا يجوز أن تكون الصورة الجزئية لواحد منها مرآة لمشاهدة محسوس آخر بل يحتاج إلى احساس آخر ثم احساس محسوس يوجب التخيل والتوهم أي حصول صورة في الخيال وحصول صورة جزئية متعلقة بذلك المحسوس في الوهم وليس هذا تحصيلاً بالنظر بل بإيجاب احساس لاحساس آخر وبما حررنا اندفع ما قيل أن التأدية متحققة في الاحساسات كالاحساس بالمرآة المؤدى إلى الاحساس بلوجه ولا انتقال من احساس صورة حاصلة إلى تخيل انسان مخصوص ومن علم شيء إلى تخيله فإن في هذه الصور إيجاب احساس لاحساس آخر ولا كلام فيه وإنما الكلام في التحصيل بالنظر بأن يكون الاحساس بالتزيب والتحصيل مرآة لمشاهدة محسوس آخر وكذا ما قيل إذا كان مركب خارجي من محسوسات مستورا بشيء وأزيل الستر من أحد الأجزاء ثم من الآخر إلى آخر الأجزاء يحصل من الاحساس بذلك المحسوسات الاحساس بذلك المركب على وجه التزيب كما في الحد التام وذلك لأن احساس كل جزء منها يصير سبباً لاجتماع الصور الجزئية للأجزاء في الحس المشترك والخيال فتحصل صورة الكل فيها فالاحساسان متبايران يوجب أحدهما الآخر وكذا الحال في الكلمة المسبوقة بسماع حروفها المرتبة وغير ذلك مما يتخيل فيه تأدية الاحساس إلى الاحساس (قوله وذلك أظهر) لأن الاحساس إذا لم يكن مؤدياً إلى الاحساس مع التاسب بين المحسوسات في كونها مدركة للحس فكيف تكون الصورة المشكفة بالعارضات المادية مرآة لمشاهدة أمر مجرد وما يتوهم من كون احساس البلغة الجزئية مؤدياً إلى ادراك البلغة الكلية فلي قدر تحققة الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية على ما قالوا من أن الاحساس بالجزئيات موجب لأن تستمد النفس لفيضان صور كلية عليها لا أن الاحساس بها ادراك الأمر الكلبي وإنما اطمئننا في الكلام لأنه زل فيه الاقدام (قوله فالجزئيات مما لا يقع فيه إلى آخره) وأما أنه لا يمكن وقوعه فيها ولا يمكن تحصيلها به فذلك أمر آخر لا يتوقف المدهي أعني عدم اشتغال المنطقي بها على ذلك فاقبل الكليات تستفاد من الجزئيات بطريق الاتزان فلم لا يجوز أن يكون بطريق النظر أيضاً وهم (قوله ولا هي مما يحصل بفكر) لا عرفت أن طريق تحصيلها الاحساس (قوله فلا غرض للمنطقي إلى آخره) لأن غرضه عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر واذا لا تعلق لفكر بالجزئيات فلا يتلقى الفرض بها أيضاً (قوله فلا بحث له عنها) لا بل يحصل الجزئيات موضوعات للمسائل ولأن يحمل المقهور الكلبي عنوانها بحيث يسري الحكم إلى الجزئيات

(قوله فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً إلخ) فيه أنهم قد يمتن الجزئي الحقيقي والاضافي والنسبة بينهما وحينئذ فلا يصح قولك فلهذا صار إلخ وأجيب بأن ذكر الجزئي الحقيقي ليس لذاته بل لتوضيح مفهوم الكلبي وأما ذكر النسبة فلا تضمن معرفتها معرفة تامة والجزئي الاضافي أن كان كلياً فليبحث عنه لكونه كلياً وإن كان جزئياً فلا بحث لهم عنه فإن قلت قد صوروا الجزئي الاضافي وهو شامل للحقيقي وهو يقتضى الائتلاف للحقيقي فالجواب أن هذا لا يبعد بخنا عنه لأن البحث عن الشيء ببيان أحواله لا ببيان ذاته (قوله على بيان الكليات) أي تصور مفهوماتها وبيان أقسامها (قوله إذا نسب إلى ماغته) أي إلى ما يحصل عليه (قوله يسمى ذاتياً) نسبة لذات لكونه جزءاً منها

والخارج عرضياً

بل لا بحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية أصلاً وذلك لأن المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الإنسانية يبقى ببقائها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من أدراكها كمال يبقى ببقاء النفس وأيضاً الجزئيات غير منضبطة لكونها وادعاً انحصارها في عدد ثقي قوة الإنسان بتفاصيله فلا بحث إلا عن الكلليات *
فإن قلت قد ذكر هنا الجزئي الحقيقي وسيدكر الجزئي الإضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي قلت
إما ذكره هنا فتصوير لمفهوم الجزئي الحقيقي ليتضح به مفهوم الكلّي وإما بيان النسبة بين المصنوعين فمن تمام التصوير

(قوله بل لا بحث عن الجزئيات إلى آخره) أي من حيث أنها جزئيات بأن يحصل تلك موضوعات المسائل (قوله في العلوم الحكمية) إشارة إلى أن المراد بالعلوم العلوم الحكمية (قوله تحصيل كمال) وهو التشبه بالواجب علماً (قوله يبقى ببقائها) أي لا يزول عنها أصلاً كما في علم الواجب تعالى (قوله والجزئيات متغيرة إلخ) أي الجزئيات المادية متغيرة أن كانت معروضات متبدلة أن كانت عوارض وذلك لأن من لوازم المادة الاستعداد وعدم حصول جميع الكمالات بالفعل ففروجهما إليها دفعة أو تدريجاً يستلزم التغير والتبدل (قوله فلا يحصل لها من أدراكها إلخ) لأنه حين التفسير أنت لم تتغير العلم لم يكن كلاً لكونه جهلاً وإن تغير لم يبق بقاء النفس وأما أدراكها بالاطلاق الصام غير مقيد بزمان وقوع التغير كدراكك التجمّع الكسوف المخصوص بجميع خصوصياته قبل الوقوع فهو أدراكك تقف على منحصر في شخص واحد لعدم الاتزان عن المادة المخصوصة والكلام في أدراك الجزئيات المادية من حيث أنها جزئيات (قوله وأيضاً الجزئيات إلخ) ما مر كان خاصاً بالجزئيات المتغيرة مفيداً لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها المشخصة وهذا يتم المادية والمجردة مفيداً لعدم البحث عن جميعها والعلم ببعض الجزئيات لا يوجب للنفس كما لا يمتد به لعدم حصول التشبه بالبدأ بذلك لمشاركته في ذلك الحيوانات المعجم فيه فلا يرد ما قيل أن ما لا يدرك كله لا يترك كله فهذا الوجه لا يفيد عدم البحث عن الجزئيات مطلقاً (قوله فلا بحث إلا عن الكلليات) أي لا بحث في العلوم الحكمية إلا عن الكلليات بأن يحصل المفاهيم الكلية عنواناً

(قوله يسمى عرضياً)
نسبة للعرض أي الخارج
لكونه جزئياً من جزئيات
الخروج فالأول من نسبة
الجزء للكل والثاني من
نسبة الجزئي للكلّي

للمسائل بحيث يسرى الحكم منها إلى الجزئيات حتى يحصل العلم بها على الوجه الكلّي الباقي أبداً فلا يرد أن الكلليات أيضاً غير منضبطة فلا بحث عنها أيضاً (قوله فإن قلت قد ذكر الجزئي الحقيقي إلخ) إيراد على قوله فلا بحث له عنها يعني ذكر الجزئي الحقيقي بمجمله قسماً عن المفهوم وبشرطه ولذا لم يقل عرف وكل واحد منهما يستلزم حكماً على الجزئيات الحقيقية قد وقع البحث عنها بمجمل مفهوم الجزئي الحقيقي عنواناً لها فاندفع ما قيل أن البحث عن مفهوم الجزئي الحقيقي ليس بحثاً عن الجزئي الحقيقي لكونه كلياً (قوله وسيدكر الجزئي الإضافي) بأنه كل أخص تحت الأعم وذلك حكم عليه ظاهراً ويتضمن تعريفه ولذا لم يقل وسيعرف (قوله وذلك) أي المذكور بحث عن الجزئي الحقيقي أي يتضمن البحث عنه أما الأول والثالث فظاهر وأما الثاني فشمول الجزئي الإضافي للحقيقي فيسرى الحكم عنه إلى أفراد الجزئي الحقيقي أيضاً (قوله أما ذكره هنا إلخ) أي ذكره وإن كان يتضمن حكماً على أفرادها لكن ليس المقصود تصوير مفهومه منه ذلك بل المقصود تصوير مفهومه ليتضح به مفهوم الكلّي فإن معرفة الشيء تكمل بمعرفة مقابله

وربما يقال الثاني على ما ليس بخارج وهذا أم من الاول والاوّل أي الكلّي الذي يكون
نفس ماهية مانعته من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرها
اذ معرفة النسبة بين معنيين بتكشاف زيادة انكشاف واما الجزئي الاضافي فان كان كلياً فالبحث عنه
لكونه كلياً وان كان جزئياً حقيقياً فلا بحث عنه واما تصوير مفهومه الشامل لقبه فليس بحثاً
عنه لان البحث بيان أحوال الشيء وأحكامه لا بيان مفهومه (قوله وربما يقال الثاني على ما ليس
بخارج) أقول أي عن المساهية فيتناول الثاني بهذا المعنى المساهية لانها ليست خارجة عن نفسها
ويتناول أجزائها المنقسمة الى الجنس والفصل واما الثاني بالمعنى الاول أي الداخل في المساهية
(قوله واما الجزئي الاضافي) أي الحكم عليه بأنه كل أخص تحت العام وان كان يتضمن البحث
عن الكلّي والجزئي لكن البحث عن الاول مقصود دون الثاني (قوله لان البحث) أي في
الاصطلاح (قال فالكلّي اذا نسب الى مانعته) أي الى ما يحصل هو عليه لان نسبة الى المبين
غير معتبرة فانه بالنسبة اليه ليس شيئاً من الاقسام الثلاثة ثم قيده بكونه من الجزئيات سواء
كانت من تبعية أو ابتدائية أي حال كونه بعضاً منها أو ناشئاً منها للاشارة الى ان المتبر النسبة
الى جزئي واحد أي جزئي كان لا الى مجموع الجزئيات لانه يبطل الحصر اذ هنا أقسام أربعة
أخرى هي ان يجمع في الكلّي تلك الاقسام الثلاثة ثناء أو ثلاث ولا الى جزئي واحد معين لانه
حينئذ تصير الاقسام متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام المساهية وجزئها بل هو
مستبر على اطلاقه فتكون الاقسام متخالفة للاخبار على ما صرحوا به من جواز اجتماع الحقّة في كل
واحد * ثم الجزئي الواحد لا يجوز ان يراد به الحقيقي والاخرجت الاجناس والنسب العالية
والمتوسطة وخواصها واعراضها مقببة الى الماهيات التي هي اجناس متوسطة أو ساقطة بل الاضافي
وللاشارة الى ذلك عبر عنه بقوله مانعته هذا لكن بردنا لاطلاق مقببة الى الحيوان فانه خاصة له مع
عدم دخوله في الكلّ المنسوب الى مانعته من جزئياته الا ان يقال ان ما يحمل عليه شيء فهو جزئي
اضافي له ثم الظاهر ان الكليات الفرضية داخلة في هذه الاقسام الثلاثة كما يظهر في الحاشية
المثبوتة على قوله بل لفظ الكلّي أيضاً وذلك لان امكان فرض صدقها على كثيرين نظرا الى
مجرد مفهومها يستدعي امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم تكن شيئاً منها في نفس الامر فاندفع
ما قيل ان فرض صدقها في نفس الامر محال فيجوز ان يستلزم المحال بان لا يكون شيئاً من الاقسام
الثلاثة فانه يجوز فرض صدقها نفاً وجزراً وخارجاً بالنسبة الى امر واحد فيلزم صدق الكليات الخمسة
عليها بالنسبة الى ذلك الامر لان الفرض والمفروض كليهما عمتان اذ لا يمكن للعقل تجاوز كونه نفاً
وجزراً وخارجاً بالنسبة الى امر واحد ويجوز ان يخرج الكليات الفرضية وتعتبر النسبة الى ما يحمل
عليه في نفس الامر بناءً على عدم تعلق الفرض بالحكمي باحوال الكليات الفرضية ويكون ادخالها
في التعريف بتبع ادخال مثل مفهوم الواجب فيه وهذا على طبق مناقروا في النسب بين الكليات
فان بعضهم خصصها بما سوى الامور الشاملة ونفاتها وبعضهم عمداً (قوله أي عن المساهية)
لاعن التخصيص (قوله أجزائها المنقسمة) يريد اقسام الكل الى أجزائه فان كل تقسيم بالنظر الى
مفهوم المقسم قسمة الكلّي الى الجزئيات وبالنظر الى الحاصل من القسمة قسمة الكل الى الاجزاء

(قوله على ما ليس بخارج)

أي يشمل الجنس والفصل

والنوع والنسبة في الاولين

ظاهرة وأما في الثالث فلا

تظهر لانه من نسبة الشيء

الى نفسه وأوجب بان هذه

نسبة اصطلاحية فلا يلتفت

الى المنسوب ولا الى

المنسوب اليه وأولان القات

كما تطلق على الحقيقة

تطلق على ما صدقتها

قائبة للامدادات تتأمر

المنسوب والمنسوب اليه

بذلك الاعتبار وأتى ربما

اشارة لفق هذا الاستعمال

(قوله الا بعارض) كالسواد (٢٤٤) واليباض والطول والعرض فزيد عبارة عن الحيوانية والناطقة والتشخص

من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الا بعارض مشخصة خارجة عنه بها يمتاز شخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخلو اما أن يكون متعدد الاشخاص في الخارج أولا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية مما لان السؤال بما هو عن الشيء انما هو لطلب تمام ماهيته وحقيقته فان كان السؤال سؤالا عن شيء واحد كان طالبا لتام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين أو أشياء في السؤال كان طالبا لتام ماهيتها وتام ماهية الاشياء انما يكون بتام الماهية المشتركة بينها * ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من أفرادة فاذنا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب هو الانسان فيختص بالاجزاء وفي قوله ربما اشارة الى أن اطلاق الثاني على المعنى الاول أشهر (قوله الا بعارض مشخصة خارجة عنها بهذا يمتاز شخص عن شخص الخ) أقول يعني ان افراد الانسان لا تشغل الا عن الانسانية وعارض مشخصة موجبة للنفع عن قبول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا معينة متميزة بعضها عن بعض (قوله اشارة الخ) سواء كان للتكثير على ما هو السامع في الاستعمال أو للتقليل على ما هو أصل الوضع لان التقيد ببعض الاوقات يدل على ان الاستعمال الاول مطرد (قوله يعني ان افراد الانسان الى آخره) لما كانت عبارة الشارح توهم ان أفراد الانسان لا تزيد على مفهومه الا بلحوق العوارض المشخصة من السكم والكيف والوضع وغير ذلك فيكون زيد مثلا عبارة عن الانسان الملحق بالاعراض وذلك بخلاف لما قرر في الحكمة من ان الشخص عبارة عن الماهية والتشخص وهو أمر وجودي داخل في قوامها دفعه السيد قدس سره بان المراد بعدم الزيادة انها داخلة فيه وبالعوارض المشخصة التشخيصات لانها الموجبة لنوع فرض الاشتراك لا الاعراض اللاحقة لها فانها ليست بمشخصة وانما قال لها مشخصات مجوزا باعتبار زومها للشخص وكون التشخص قاضيا من المبدأ عند عرضها لما بينه في المحاكات (قال ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص) قيل ان النوع لا يخصص في القسمين لجواز ان لا يكون تحت اشخاص كفهوم النوع قاته نوع للكل ولا تزيد أفراد بعارض مشخصة والا لكانت اشخاصا لا أنواعا والجواب ان أفراد المفهومات من حيث هي هي اشخاص وان كانت باعتبار الصدق أنواعا ولذا أدرج بعضهم الطيبة في الشخصية (قال بحسب الشركة والخصوصية الخ) في القاموس هذا بحسب ذا أي بمدد وقدره أي ان كان السؤال بالشركة يكون مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه وما انتصابه على الحالة أي بمجموعين والفرق بين فصلنا وما وضنا جيبا ان ما يفيد الاجتماع في حال الفصل وجيبا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أولا كذا في الرضي قلنا في حال كون الشركة والخصوصية مجتمعتين في المقولية في جواب ما هو ولا يقتضي ذلك ان تكون المقولية في زمان واحد (قال لتام الماهية المختصة به) أي المختصة في السؤال وهذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان تكون ماهية مختصة بشخص ولا يحتاج الى تلكناط باردة ارتكبتها التالون (قال كان طالبا لتام ماهيتها) بصير الواحد المؤنث وهو راجع الى الجماعة المدلول عليها بقوله وان جمع كما في قوله تعالى

والماهية انما هي الا والان دون الثالث والا لما كان بين زيد وعمرو تباين بل تماثل فهذه العوارض بها تمتاز الافراد لانها تحت بها الماهية لما علت (قوله فهو المقول) أي المحصول (قوله بحسب الشركة والخصوصية مما) المعنية في محم الحل لان الحل عليها في زمن واحد بحيث يحمل الانسان على الافراد وعلى فرد في آن واحد وقوله بحسب الشركة اذا كان المشلول عنه افرادا متعمدة وقوله والخصوصية أي اذا كان المشلول عنه فردا واحدا والمعية محمولة على ما علت (قوله انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته) الماهية تطلق على ما يقع في جوابها كان موجودا أو غير موجود كشرية الباري وعلى الحقيقة التي هي الامر الموجود بوجود افرادة لان حقيقة الشيء ماه الشيء وهو قائلهية أهم من الحقيقة ويحتد بالقصص تفسري اشارة الى ان المراد بالماهية المعنى الثاني (قوله كان طالبا لتام ماهيتها) أي ماهية

هذه الحصة ويرتكب التوزيع فيما بعد في قوله وتام ماهية الاشياء أي الحصة أي الشيتين والاشياء وقوله بينها لا أي بين الشيتين في القول عليها وفي الاشياء في القول عليها

(قوله كان الجواب) الانسان فلا يصح الجواب بالنطق لانه غير تمام الماهية ولا الفاضل لانه خارج عن الماهية (قوله ما بالصب على الحال أي حال كونها أي الشركة والخصوصية مجتمعين في جهة الحمل ما (قوله المحضة) أي الخالصة من جهة مشاركة الحمل لغيرها (قوله اذ لا فرد آخر له في الخارج) وان كان في الذهن له افراد آخر (قوله ان تعددت اشخاصه في الخارج) اعلم ان الموجود اما ان يكون موجوداً في الذهن واما ان يكون موجوداً في الخارج أي خارج الاعيان واما ان يكون في نفس الأمر وبين الاولين المصوم والخصوص الوجعي فيجتمعان في زيد وينفرد الاول في التفاهة مثلاً والثاني في صفات الله السكالية التي لم يطلع عليها فليس لنا شعور بها في موجودة في خارج الاعيان لا مكافئ رؤيتها لاني الذهن وبين الوجود في الذهن والوجود في نفس الأمر أيضاً المصوم والخصوص الوجعي مجتمعان في زيد فانه موجود في نفس الأمر يعني انه لا تحقق له في ذاته قطع النظر عن اعتبار المتعبر وفرض الفرض وينفرد (٢٤٥) الاول في شرك الباري والثاني

في صفات افعالي لم يطلع عليها وأما النسبة بين الاخبر والثاني وهو الوجود في نفس الأمر والوجود في خارج الاعيان فالمصوم المطلق فذات زيد موجودة في خارج الاعيان وفي نفس الأمر يعني ان لها تحقفا في ذاتها بقطع النظر عن اعتبار المتعبر وينفرد الوجود في نفس الأمر في مكانه فانه لا تحقق في نفس الأمر أي تحقق في ذاته وليس موجوداً في الخارج أي خارج الاعيان لانه من الأمور الاعتبارية فكل ما كان موجوداً في الخارج كان موجوداً في نفس الأمر ولا عكس •

لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمر وبما كان الجواب الانسان أيضاً لانه كما ما هيتهما المشتركة بينهما فلا جرم ان يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية والشركة ما وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يتعبر نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الاتمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالباً لتمام الماهية المشتركة واذا علمت ان النوع ان تعددت اشخاصه في الخارج كان مقولاً على كثيرين في جواب ما هو كالانسان وان لم تعدد كان مقولاً على واحد في جواب ما هو اذن كل مقول على (واذا رأوا تجارة أو لموا اتفوا بها) أي الى الرؤية أو بضمير التثنية على مافي بعض النسخ في الرضى لا يستكر عود ضمير الاثنين الى المطفوف باو مع المطفوف عليه وان كان المراد أحدهما لانه لما استعمل أو كثيراً في الإباحة صار كالواو وفي القرآن (ان يكن غنياً أو فقيراً قاله أولى بها) وعلى هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد المؤنث أيضاً الى شيئين أو أشياء باعتبار كثرتها في أنفسها وان كانا اثنين من حيث العطف وقد تغير الظاهرون في الارجاع (قال وتام ماية الاشياء) لم يقل شيئين اقتصاراً على المقابلة وحمل الجمع هنا على ما فوق الواحد خروج عن السابق (قال لان السائل الخ) يعني ان كونه مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صالح للجواب بحسب الشركة أيضاً فلا يرد ان هذا انما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المقدر الوجود (قال فهو اذن كل مقول الخ) أي فهو اذا كان منقسماً الى قسمين كل مقول الى آخره وليس معناه اذا علمت ما ذكر لان كونه معرفاً بهذا التعريف منوط باقسامه اليها لا بالمعنى بالشرطية المذكورة فلا يرد ما قيل ان في جهة كتابته بالثبوت

ثم اعلم ان من جملة افراد الموجود في نفس الأمر الأمور الاعتبارية والأمور الاعتبارية منها ماله تحقق في نفسه وثبوت في نفسه ولكن لا وجود له خارجاً بقطع النظر عن اعتبار المتعبر وفرض الفرض سواء لاحظناه العقل أم لا كالامكان • ويطلق الامكان على ما لاحظته العقل كان لا تحقق في نفسه أولاً وبين المعنيين عموم وخصوص وجعي مجتمعان في الامكان فيقال لانه امر اعتباري يعني انه لا وجود له متارجاً وان كان له ثبوت في نفسه وهذا يصدق عليه المعنى الاول من حيث ان له ثبوتاً في نفسه ويصدق عليه المعنى الثاني من حيث ان العقل يلاحظه وينفرد المعنى الثاني في كون زيد كرمياً فان الكون لاثبوت له في ذاته ولكن يلاحظه العقل وينفرد الاول في الاعتبارية المتعلقة بالأمور المعنوية عنا ككون أمور في الارض موجودة بقول الشارع اشخاصه في الخارج أي خارج الاعيان ثم ان كثيراً ما يقول العلماء انه موجود خارج الأذهان ويريدون الوجود في نفس الأمر (قوله كان مقولاً على كثيرين) أي أو على واحد كما تقدم لانه اذا كان له افراد في الخارج اما مقول على كثيرين أو على واحد

(قوله أو على كثيرين) متفقين بالحقائق وذلك كالإنسان فإنه يقال على زيد وعلى عمرو وبكر وهي متفقة بالحقائق فإن قلت أنها متفقة في الحقيقة فهلا قال بالحقيقة وأجيب بأنه أجمع نظراً لتعدد الحقائق فالتنوع ليس قاصراً على الإنسان فالإنسان مقول على أفراده التي هي متفقة بالحقيقة وكذلك الفرس والمار فجميعه للحقائق نظراً لكثرة مواد الكثيرين المتفقين ثم إن ارادة صيغة الجمع المذكور السالم أعني (قوله متفقين) ولم يقل متفقات لتعليب المقلاء على غيرهم (قوله ليخرج الجنس) فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وذلك كحيوان فإنه مقول على الإنسان وعلى الفرس وعلى المار وهي مختلفة الحقائق وفيه إن الجنس كما يقال على المختلف الحقائق قد يقال على الكثيرين المتفقين بالحقيقة كما في ما زيد وعمرو وبكر والضاك فيقال حيوان حيوان قيل على المتفقين بالحقيقة بالنظر لزيد (٢٤٦) وعمرو وبكر وأجيب بأن تفاق الحكم على مشتق وهو متفقين يؤذن ببلية مامنه

واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكلي جنس وقولنا مقول على واحد يدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا أو على كثيرين يدخل في الحد النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فيكون الإنسانية عام مابية كل فرد من تلك الافراد (قوله وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس) هنا نظر لان تقدير اذا علمت وكأنه اذبالكسر لا بالفتح والا لكان التقدير اذا علمت (قال مقول على واحد أو على كثيرين الخ) ولا يمكن الا كفاء على أحدها لما عرفت ان المقول على واحد لا يمكن ان يكون مقولاً على كثيرين لان المراد به ما يكون مقولاً بحسب الخصوصية المحضة فلو لم يذكر أو على كثيرين لم يكن التعريف جامعا (قال متفقين بالحقائق) أورد صيغة الجمع تنبيها على كثرة مواد الكثيرين المتفقين والا لكان الظاهر بالحقيقة (قال يدخل في الماد الخ) يعني لو لم يقل على واحد بل اكتفى بعلى كثيرين لم يدخل النوع المذكور فإذا قيل دخل فيه فدخله في الحد بالنظر الى الاكتفاء بعلى كثيرين وكذا دخول النوع المتعدد الاشخاص بالنظر الى الاكتفاء بعلى واحد ومن لم يتبه أول الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلا في كلي وفي الثاني ببقاء الدخول لكونه داخلا في كلي مقول على واحد (قال متفقين بالحقائق) اراد صيغة الجمع المذكور السالم لتعليب المقلاء على غيرهم والمراد بكونهم متفقين بالحقيقة على ماشر به تعليق الحكم بالمشق وما سبق من كونه جوابا بحسب الشركة والخصوصية مما فلا يراد الجنس أيضا قد يقال على متفقين في الحقائق نحو زيد وعمرو وبكر حيوان وفي جواب ما هو أيضاً فيقال ما زيد وبكر وعمرو وهذا الفرس وبجانب الحيوان والحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر كما أنه مقول عليهم وعلى هذا الفرس لان مقولية الحيوان عليهم لكونه من أفراده لا لا تاقهم في الحقيقة أو اختلافهم فيها وما قيل ان قيد فقط مراد في التعريف فساد لانه يخرج الجنس بالقياس الى حصصه عن التعريف

الاشتقاق وحينئذ فالمراد المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة من أجل كونهم متفقين أي ومقولية الحيوان على زيد وعمرو لا من أجل الاتفاق بل من أجل كونهم افراده أو قال ان زيدا وعمرا بمنزلة الانسان فيثبت صدق ان الحيوان تماثيل على المختلفين بالحقيقة واما الجنس فهو مقول على المتفقين فهو لا من تلك الجهة بل من جهة انها افراد له وقوله يخرج الجنس فيه انه كما يخرج به الجنس يخرج به أيضا المرض العام سواء كان خروضا عاما للتوع أو للجنس لان مقولته على الكثيرين لكونهم من

افراده لا تاقهم في الحقيقة أو اختلافهم ويخرج الفصول البعده كالحساس والنامي وقابل الابداء أي العلول والمرض لان وقولنا قولها على الكثيرين لكونهم من افراده ويخرج أيضا خواص الاجناس كالناس لان قولها على الكثيرين لكونهم من افرادها لا تاقهم في الحقيقة واذا كان كذلك فلا ي شي جعلها خارجة بالقيد الثاني دون الاول والجواب ان القيد الثاني لما كان مخرجا للفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة لكونها قال في جواب أي شيء هو في ذاته أو عرضه ومخرجا للخواص مطلقا كانت خواص اجناس أو انواع كان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الأخير أولى لثلاث يتشوش ذهن المصنف باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر فالفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت بقيد متفقين في الحقائق الا ان ذلك ليس مقصوداً وأما المرض العام فهو وان كان اخراجه بالاول أولى لخروجه به مطلقاً لكن جعله خارجاً بالثاني رعاية لادراجه مع الخاصة المشتركة له في المرضية فلما كانا متساوين أخرجهما الشارح بقيد واحد

(قوله فانها لا تقال) في جواب ماهو وذلك لان العرض العام لا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عام له ولا في جواب أي شيء لانه ليس بمميزاً لما هو عرض عام له ثم يقع في مطلق (٢٤٧) الجواب كما في أزيد ماش ثم واقف

فيقال ماش لكن في الحقيقة لا يقال لهذا عند التالفة سؤال لانه لا يقال عندهم سؤال الا اذا كان عن الميزلشي في عرضه أو ذاته أو كان عن تمام المعنى ومثل هذا يقال له

وقولنا في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية أعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا تقال في جواب ماهو وهناك نظر وهو أن أحد الأمرين لازم اما اشتغال التعريف على أمر مستدرج واما أن لا يكون التعريف جامعاً لان المراد بالكثيرين أن كان مطلقاً سواء كانوا موجودين في الخارج أو لم يكونوا فيلزم أن يكون قوله المقول على واحد زائداً حشواً لان النوع الغير المتعدد الأشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج فيخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج أصلاً كالنساء فلا يكون جامعاً والصواب أن يحذف من التعريف قوله على واحد

استفهام عن الحكم وحينئذ فلا تمارض بين قولنا ثم انه يقع في مطلق الجواب وبين قول التالفة ان العرض العام لا يقع في الجواب أصلاً لان المراد لا يقع جواباً عن السؤال الممودع عندهم تأمل (كاتبه) وأما الفصل والخاصة فلا

أقول هذا القيد يخرج الجنس مطلقاً كما ذكره ويخرج العرض العام أيضاً مطلقاً ويخرج الفصول البعيدة كالحساس والناس وقابل الابداء ويخرج أيضاً خواص الاجناس كالماشي فانه وان كان عرضاً عاماً بالقياس الى الانسان مثلاً لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان واما القيد الاخير أعني في جواب ماهو فانه يخرج الفصول مطلقاً قريبة كانت أو بعيدة ويخرج الخواص أيضاً مطلقاً سواء كانت خواص الانواع أو الاجناس فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الاخير أولى واما اخراج العرض العام فقد قيل اسناده الى الاول أولى وانما اسند الى الثاني رعاية لادراجه مع الخاصة المشاركة اياه في العرضية في سلك الاخراج بقيد واحد (قوله لانها لا تقال في جواب ماهو) أقول اما العرض العام فلا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له ولا في جواب أي شيء هو لانه ليس بمميزاً لما هو عرض عام له * واما الفصل والخاصة فلا يقالان في جواب

يقالان في جواب ماهو لانها ليس تمام ماهية لما كانا فصلاً أو خاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو لكن النوع تمام ماهية الافراد المتخفة الحقيقة وأما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين افراد مختلفة الحقيقة (قوله حشواً)

(قوله مطلقاً) أي قريباً كان أو بعيداً لما عرفت في الحاشية السابقة (قوله ويخرج العرض العام مطلقاً) أي سواء كان عرضاً عاماً للنوع أو للجنس مفارقاً أو لازماً وذلك لان مقوله لكون الكثيرين من افراده لا لافاقهم في الحقيقة أو اختلافهم وكذا الحال في الفصول البعيدة وخواص الاجناس (قوله فانه وان كان الخ) علة لاجراج الماشي مع كونه من افراد العرض العام يعني ان المقصود اخراجه عن النوع بالاعتبارين (قوله يخرج الفصول مطلقاً الخ) لكونها مقولة في جواب أي شيء في ذاته أو في عرضه (قوله فكان اسناد الخ) لثلاث يتشوش ذهن المتسلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ويحتاج الى ملاحظة التفصيل فيها يعني ان الفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت عن قوله متفتين في الحقيقة لكن ليس ذلك مقصوداً منه (قوله أولى) لخروجه به مطلقاً مع مناسبه للجنس في الموم (قوله وانما اسند الخ) يعني ان الشارح راعى المناسبة بين العرض العام والخاصة فاخرجها بقيد واحد (قوله لا تقال في جواب ماهو) وان كان يقع في مطلق الجواب نحو ماش أزيد ثم واقف (قوله لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له) وان كان ماهية لمصلحة وبهذا الاعتبار نوع (قوله ليس بمميزاً لما هو عرض عام وان كان مميزاً لما هو خاصة له كالماشي فانه من حيث انه عرض عام للانسان ليس بمميزاً

الحشو الزائد المتعين زائداً كما في قوله والاسم قبله وأما الزائد زليدة غير متبينة فانه يكون تطويلاً كما في قوله والناس قولها كتبنا وميناً (قوله ان أحد الأمرين) أي الخلقين ففي الكلام حذف الصفة (قوله والصواب ان يحذف الخ) فيه اشارة الى ان اشتغال التعريف على الزائد المتعين خطأ لان المقصود منه تعيين المجهول وتصويره

(قوله بل لفظ الكلي الخ) ترقى بالنسبة الى مفاد لفظة أيضاً أي انه حكم بان لفظ الكلي زائد مع ان التكرار حاصل بمحول على كثيرين (قوله بتني عنه) أي لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بينه لاتباير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانها مترادقان وفيه ان الكلي (٢٤٨) مفهومه الصالح للحد على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين المقول

بل لفظ الكلي أيضاً فان المقول على كثيرين بتني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين ماحولاتها ليسا تمام ماهيتين لما كانا فصلا وخاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو لاهما يميزانه فالفصل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه واما النوع والجنس يقالان في جواب ماهو اما النوع فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المتفقة الحقيقة واما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المختلفة الحقيقة وسرد عايبك تفاصيل هذه الماهي (قوله بل لفظ الكلي أيضاً فان المقول على كثيرين يعني عنه) أقول وذلك لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بينه الا ان لفظ الكلي يدل عليه اجبالا ولفظ المقول على كثيرين تفصيلا ليقال مفهوم الكلي هو الصالح لان يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفصل فلا يعني عنه لان دلالة المقول بالفصل على الصالح لان يقال على كثيرين الزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التريعات لانا نقول لما يرد بالمقول على كثيرين في تريف الكليات الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو أريد به المتول بالفصل له أصلا لا عن جميع ماعده ولا عن بعضه وانما يميزه باعتباره كونه خاصة للحيوان (قوله لما كان فصلا أو خاصة له) وقد عرفت قاعدة التقيد غير مرة قوله واما النوع الى آخره اشارة الى ان هذا القيد بالنسبة الى متفقين بالحقائق أهم من وجهه وليس أخص منه مطلقا كما هو الشائع فانها يحققان في النوع ويحقق الثاني في الجنس دون الاول (قوله هذه الماهي) أي الماهي التي بها تمايزت الكليات الخمسة (قال على واحد زائدا حشوا) الحشو ما يمتين زيادته فيه اشارة الى تميزه قيل فيه نظر لأنه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقا على النوع الغير المتعدد الاشخاص يصدق مقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فصيح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ماهو والجواب انه كيف يمكن اسقاطه وهو يعني الكلي كما سيجي نعم لو كان المراد بالمقول على كثيرين بالفصل يصح اسقاطه والاكتفاء على المقول على واحد في الخارج أو في الذهن (قال والصواب الخ) لان اشغال الكلام على المستدرك خطأ سيما في التريعات فان المقصود منها تغيش الجهول في الذهن وتصويره (قال وان كان المراد الخ) واما ارادة الكثيرين في الذهن فقط فهو ظاهر البطلان اذ لا معنى للتزديد ويلزم خروج الاتواع الموجودة في الخارج (قال بل لفظ الكلي أيضاً) الترفي بالنسبة الى مفاد لفظة أيضاً حكم باستدراك لفظ الكلي مع ان التكرار حاصل بمحول على كثيرين بناء على وجوب ذكره بواسطة تعلق متفقين وفي جواب ماهو (قوله بينه) لاتباير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانها مترادقان (قوله ومفهوم المقول الخ) بناء على ان التبادر الى الفهم الاطلاق العام (قوله الزام) ان سلم دلالة عليه اذ يمكن منع كونه لازما بينا بلعني الاخص (قوله الا الصالح لان يقال) أي بالفرض كما مر بالقرينة القالية وهو ما افاده بقوله اذ لو أريد به مؤثرت الثاني لانه يدلنا

بالتفصيل على المعنى أعني المقولية وللاجل الوصف بقوله متفقين بالحقيقة (قوله ويقال النوع المقول بالحقيقة على كثيرين الخ) قد قال المقولية من العرض العام فكيف تجمل جنساً لتعريف بمختلف الكليات فانها جنس ورد فان معنى الكلي هو المقول الخ فانخذ معنى كل منهما فكل منهما من العرض العام

(قوله وجبتذ يكون كل نوع مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصومة معا) لا يقال ان هذا ظاهر في النوع الذي له أفراد خارجية وأما مثل القضاء فلا يأتى فيها القول لا بحسب الشركة ولا (٢٤٩) الخصومة ومثل شمس لا يقال الا

بالمحقق في جواب ماهو وحينئذ يكون كل نوع مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
 بما والمصنف لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب
 الشركة والخصوصية مما والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن من
 وجهين اما أولا فلان نظر الفن عام يشمل المواد كلها فال تخصيص بالنوع الخارجى يتناقض ذلك
 وأما ثانيا فلان المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة عنده هو الحد بالنسبة الى المحدود
 وقد جله من أقسام النوع قال

خرج عن تعريف الكلبيات مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن
قامتها لان تكون مقولة بالتمثل بل بالصلاحيه فيكون القول على كثيرين بمعنى الكلبي فبني عنه
(قوله بالتخصيص بالتويع الخارجي يتناقض ذلك) أقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة
المشتمل عليها أفراد العقائد

المقول بالفضل (قوله ليس لها أفراد الخ) سواء لم يكن لها فرداً أصلاً كالكيكيات الفرضية أو كان لها فرد واحد في الخارج والذهن فكثيرهم الواجب بناء على رهان امتناع تعدد الواجب خارجاً وذهناً ومقال المحقق الدواني فيه بحث أما أولاً فلا نه يلزم حينئذ أن يدخل فيه الكيكيات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقولتها عليها بل الكيكيات المباشرة بالنسبة الى المباشرة مطلقاً وأما ثانياً فلأن الكيكيات التي ليست لها أفراد ليست أجساماً لشيء فلا بأس بخرجوها والجواب عن الاول أن أراد أنه يدخل فيها من حيث انها حقائق موجودة ومباشرة فمنوع اذ لا يمكن حينئذ فرض صدقها عليها وإن أراد أنه أن يدخل فيها مع قطع النظر عن صدق الموجود عليها وكونها مباشرة فسلم ولا ضير في ذلك وعن الثاني بأن مقصود السيد قدس سره أنه يلزم خروجها عن الكيكيات المحس لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك أن القول بأن مفهوم الواجب ليس شيئاً منها باطل على أن عدم الافراد في نفس الامر لا ينافي كونها أجساماً باعتبار امكان الفرض وليت شعري انها اذا لم تكن داخلة في الكيكيات المحس فما قائمة ادراجها في تعريف الكلي (قال وحينئذ يكون كل نوع الى آخره) أي حين اذ عرف بهذا التعريف يكون مفاداً لتعريف ذلك كما هو في نفس الامر بخلاف تعريف المصنف فان مفاده اقسام النوع الى القسمين (قال والمصنف رحمة الله عليه لما اعتبر الى آخره) بيان لمنشأ غلظه أي المصنف اعتبر في النوع مقولته في جواب ما هو بمحسب الخارج وفي بعض النسخ لما اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو بمحسب الخارج فحينئذ بمحسب الخارج متعلق باعتبار المال واحد (قال نظر الفن) سواء كان في المبادئ أو في المسائل والتعريفات من المبادئ التصورية (قال يشمل المواد كلها) سواء كانت من الموجودات الخارجية أو الذهنية فالمراد بالمواد الامور الجزئية التي يوجد فيها الامر الكلي لانها أصول الكيكيات في الوجود والانتزاع منها (قال فلان المقول الى آخره) يعني أنهم اصطالحوا على أن المقول بمحسب الخصوصية المحضة مالا يكون مقولاً بمحسب الشركة أصلاً وهو الحد الثام بالنسبة الى المحمود والخروج عن اصطلاح

(٣٢ شروح الشمية) الخارجية متوقفة عليها كالحديث فانه امر اعتبارى وقد يقصد معرفته في قولنا العالم حادث وحسب حادث له محدث فلا بد من معرفة الحديث وهو الوجود بعد عدم لان معرفة أحوال العالم متوقفة عليها فالخلاص أن النظر في الفن عام والمقصود فيه خاص (قوله هو الحد) كان قاله بالانسان فيجواب بأنه حيوان ناطق قد توفّر

والحقيقة الا للموجودات الخارجية فيلزم حينئذ التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً فقلت ماهو سؤال عن
الماهية وهي أعم من ان تكون موجودة في الخارج أم لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي
مع وجوب انحصار الكلي في الحصة فان المفومات التي لم يوجد شيء من افرادها التي هي من تمام
ماهيها كالغناء مثلاً لا يندرج في غير النوع قطعاً فلو اخرج عنه لم ينحصر الكلي في الاقسام
الحصة ولا يجوز ان يقال المتبر في الكلي ان يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمن فرد واحد
لان ما سبق من مفهوم الكلي بتناول الموجود والمعدم والممكن والمستحيل وسبأني تقسيم الكلي
بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام لم المقصود الاصل معرفة أحوال الموجودات اذ لا مجال
يتمد به في معرفة أحوال المعدمات الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفومات معدومة كانت أو
موجودة ممكنة كانت أو مستتمة والمقصود الاصل من هذا الفن أن تستعمل في معرفة أحوال
الموجودات الحقيقية وقد تستعمل في معرفة المفومات الاعتبارية وبيان أحوالها واحكامها فان هذه

أنت ما يقال في جانب
الخصوصية انما هو الحد
وقصر الجواب بالتوسع
على الخصوصية خطأ

القوم من غير داع في قوة الخطأ بقي هنا بحث ذكره بعض الفضلاء وهو انه يعرف المقول في
جواب ماهو بالتوسع والجنس اذ ما لم يعرف أن نوع زيد مثلاً ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في
جواب السؤال عنه وعن زيد واذا لم يعرف جنسه لم يعلم أن أي شيء مقول في الجواب عنه وعن
الفرس وأنهم عرفتم الجنس والتوسع بالمقول في جواب ماهو فيلزم الدور والجواب منع توقف
معرفة المقول في جواب على معرفة النوع والجنس اذ يحصر تلك بمعرفة كونه تمام الماهية
المتخصصة والماهية المشتركة نعم تلك المعرفة في الماهيات الحقيقة غير جداً على ما قالوا (قوله ولا
حقيقة الا للموجودات) لانها عبارة عن الماهية الموجودة في الخارج (قوله فيلزم التخصيص بالتوسع
الخارجي قطعاً) سواء اعتبر المتولية فيه بحسب الخارج أولاً (قوله سؤال عن الماهية) ولذا فسروا
بما يجاب به عن السؤال بما هو ونسبوه اليه (قوله لم ينحصر الكلي الى آخره) وما قيل أن
الكليات القرصية ترد قضاءً على الحصر لان الحل على الجزئي معتبر في جميع الاقسام ولا حمل
فيها ولا امكان حمل فهو لاه لو لم يكن فيها امكان حل لما صدق عليها تعريف الكلي (قوله المتبر
في الكلي) أي الكلي الذي هو مقسم الاقسام الحصة هو الموجودة في الخارج فقل الغناء خارج عن
المقسم فلا يرد قضاءً على الحصر (قوله ولو في ضمن فرد واحد) ليدخل مفهوم الواحد والشئ
في الاقسام الحصة (قوله لان ما سبق الخ) تعليل لني الجواز يعني أن ما ذكره في السابق واللاحق
فلا اعتداد به (قوله نعم الى آخره) تقرير لما سبق من أن التخصيص يتأني نظر الفن وبيان
لنشأ التخصيص وهو كون المقصود الاصل عن الحكمة التي دون الشئ لاجلها معرفة أحوال
الموجودات وانما قيد المقصود الاصل لان معرفة أحوال المعدمات أيضاً مقصودة في الحكمة
لكن بالتبع ويكونها وسيلة الى تلك المعرفة (قوله الا أن قواعد الخ) دفع لتوهم الناشئ عن
السابق وهو انه اذا كان المقصود الاصل ذلك المعرفة فيجوز التخصيص المذكور نظراً الى المقصود
الاصل (قوله قواعد الفن الخ) فيجب أن تكون موضوعات تلك القواعد شاملة لجميع المفومات
حتى تكون القواعد شاملة (قوله والمقصود الاصل الخ) عطف على قواعد الفن الخ يعني قواعد
الفن شاملة والمقصود الاصل منها استعمالها في اكتساب معرفة الموجودات وقد تستعمل في

(قوله بينها وبين نوع آخر) أى فدار الجنسية على كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك أيضاً لكل مشاركة في ذلك الجنس أم لا وذلك لأن النوع الآخر شامل للفرس (٢٥١) اذا لوحظ مع الانسان فالحيوان

تمام المشترك بين ماهية الانسان والفرس ومع ذلك هو تمام المشترك بين الانسان وكل مشاركة في ذلك الجنس أى في الحيوانية

(وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بمسب الشركة المحضة ويسمى جنساً ورسموه بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالصفات في جواب ماهو) (أقول) الكلي الذي هو جزء الماهية منحصراً في جنس الماهية وفصلها لانه اما أن يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون

كالتور فهو جنس قريب وشامل للجسم التامى لانه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر كالشجر والنبات فهنا أى كونه تمام المشترك يحقق كونه جنساً ولكنه ليس تمام المشترك بين الماهية وكل ما يشاركها في ذلك الجنس أى الجسم التامى اذ من جهة ما يشاركها فيه الفرس والجسم التامى ليس تمام المشترك بين الانسان والفرس ولهذا جعل جنساً

المعرفة تحتاج اليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة (قوله وبين نوع آخر) أقول هذا القدر أعني كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فقط كاف في كونه جنساً فانه اذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنساً قريباً لها واذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الانواع الاخرى وكان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الانواع الاخرى كان أيضاً جنساً قريباً للماهية وان كان تمام المشترك بينهما وبين أحد النوعين أو الانواع كان جنساً بعيداً لها فالمعتبر في مطلق الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك

اكتساب معرفة الامور الاعتبارية لا يحتاج تلك المعرفة الى هذه المعرفة فكما ان معرفة الامور الاعتبارية في الحكمة مقصودة تبيناً كذلك شمول قواعد هذا الفن لها مقصود تبيناً (قوله لولا الاعتبارات الخ) أى لولا معرفة الامور الاعتبارية لبطلت معرفة الموجودات العينية لانها مباد لها ومن معرفتها يكتب معرفتها (قال وبين نوع آخر) أى حقيقى ولا يلزم أن لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنساً على ما فهم لانه يصدق عليه في هذه الحالة انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيقى وان لم يصدق من هذه الحيثية قد تدبر (قال جزء الماهية) الماهية في اصطلاح المتطابقين بما يجاب به عن السؤال بما هو وهو لا يكون الا كلياً فلا بد من الحصر بالتميز وعند أهل الحكمة ما به الشيء وهو هو وبين المتين عموم من وجه كما يظهر بالتأمل (قوله هذا القدر الى آخره) يعنى ليس اعتبار وحدة النوع الاخر لاجل انها متباعدة في الجنس حتى يلزم أن يكون تمام المشترك بين النوعين أو الانواع داخلياً في أو لا يكون بل لاجل أن هذا القدر كاف في تحقق الجنسية سواء كان تمام المشترك بالنسبة الى النوعين أو الانواع أولاً فيكون معنى قوله أولاً يكون أولاً يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع (قوله فانه اذا كان الجزء الى آخره) اعتبر في الشرط أمرين كون الجزء مشتركاً وكونه تمام المشترك ولم يقتصر على الثاني مع انه كاف في ترتيب الجنسية القرية اشارة الى أن كلا الأمرين متبركان في الجنس قصداً ومحط الفائدة الثانية في قوله أولاً يكون راجع الى كلامها لا كما يفهم من الظاهر أن المقصود كونه تمام المشترك وعدم كونه تمام المشترك وإن الاشتراك أمر مسلم مفروض عنه على ما قالوا من أن محط الفائدة القيد (قوله وبين النوعين الآخرين الى آخره) لم يقل وبين كل نوع يشارك الماهية في ذلك الجزء مع انه أخصر مثابة للتأخر فانه لم يقيد قوله وبين نوع آخر بالمشارك لها في ذلك الجزء

اكتساب معرفة الامور الاعتبارية لا يحتاج تلك المعرفة الى هذه المعرفة فكما ان معرفة الامور الاعتبارية في الحكمة مقصودة تبيناً كذلك شمول قواعد هذا الفن لها مقصود تبيناً (قوله لولا الاعتبارات الخ) أى لولا معرفة الامور الاعتبارية لبطلت معرفة الموجودات العينية لانها مباد لها ومن معرفتها يكتب معرفتها (قال وبين نوع آخر) أى حقيقى ولا يلزم أن لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنساً على ما فهم لانه يصدق عليه في هذه الحالة انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيقى وان لم يصدق من هذه الحيثية قد تدبر (قال جزء الماهية) الماهية في اصطلاح المتطابقين بما يجاب به عن السؤال بما هو وهو لا يكون الا كلياً فلا بد من الحصر بالتميز وعند أهل الحكمة ما به الشيء وهو هو وبين المتين عموم من وجه كما يظهر بالتأمل (قوله هذا القدر الى آخره) يعنى ليس اعتبار وحدة النوع الاخر لاجل انها متباعدة في الجنس حتى يلزم أن يكون تمام المشترك بين النوعين أو الانواع داخلياً في أو لا يكون بل لاجل أن هذا القدر كاف في تحقق الجنسية سواء كان تمام المشترك بالنسبة الى النوعين أو الانواع أولاً فيكون معنى قوله أولاً يكون أولاً يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع (قوله فانه اذا كان الجزء الى آخره) اعتبر في الشرط أمرين كون الجزء مشتركاً وكونه تمام المشترك ولم يقتصر على الثاني مع انه كاف في ترتيب الجنسية القرية اشارة الى أن كلا الأمرين متبركان في الجنس قصداً ومحط الفائدة الثانية في قوله أولاً يكون راجع الى كلامها لا كما يفهم من الظاهر أن المقصود كونه تمام المشترك وعدم كونه تمام المشترك وإن الاشتراك أمر مسلم مفروض عنه على ما قالوا من أن محط الفائدة القيد (قوله وبين النوعين الآخرين الى آخره) لم يقل وبين كل نوع يشارك الماهية في ذلك الجزء مع انه أخصر مثابة للتأخر فانه لم يقيد قوله وبين نوع آخر بالمشارك لها في ذلك الجزء

بينها وشامل للجوهر فانه تمام المشترك بين ماهية الانسان وبين العقول العشرة وليس هو تمام المشترك بين الماهية وكل ما يشاركها في الجوهر فان من جهة المشارك للانسان فيه الفرس فالاول يحقق كونه جنساً والثاني يبنى كونه جنساً قريباً فقول الشارح ونوع آخر شامل لجميع الانواع المذكورة لاجل أن يشمل جميع الاجناس بعيداً أو قريباً

(قوله والمراد بتمام المشترك الخ) أي ليس المراد بتمام الخ أنه محتو على أجزاء بل المراد ما قاله سواء كان بسيطاً كالجواهر أو مركباً كالحيوان والجسم (قوله بل كل جزء) كل لمعنى فليس المراد أفراداً متعددة (قوله اما أن يكون نفس الخ) فالانسان والفرس قد اشتركا في الحيوان (٢٥٢) وفي الجسم التام وفي مطلق جسم وفي الجوهر والاول هو تمام المشترك (قوله

اما نفس ذلك الجزء) والمراد بتمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الجزء المشترك الذي لا يكون وراعه جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك الجزء أو جزءاً منه كالحيوان فإنه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان أو جزء منه كالجواهر والجسم التام والحساس والمتحرك بالارادة وكل منها وان كان مشتركاً بين الانسان والفرس الا انه ليس تمام المشترك بينهما بل بضءه وانما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكل وربما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فإنه مجموع الجوهر والجسم التام والحساس والمتحرك بالارادة وهي أجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو منقوض بالاجناس البسيطة كالجواهر لانه جنس عال قال ولا يكون له جزء حتى يصح انه مجموع الاجزاء المشتركة فبارئاً أسد وهذا الكلام وقع في الين فلترجع الى ما كنا فيه فقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع

بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولاً وستطلع عن قريب على هذا المعنى ف قوله أولاً يكون مناه أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مامن الانواع أصلاً (قوله أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه) أقول تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراعه جزء مشترك بينهما (قوله وهذا الكلام وقع في الين) أقول يعني قوله وربما يقال واما

(قوله وستطلع عن قريب الى آخره) أي في قوله وهو قريب ان كان الى آخره ولا ينبغي لطف قوله عن قريب (قال لا يكون ورائه الى آخره) الورا في الاصل مصدر بمعنى السراستعمل بمعنى السار وهو القدام وبمعنى المستور وهو الخلف ولذلك صارت من الاضداد والمراد هنا الخلف أي لا يكون خلفه أي يده جزء آخر مشترك فيجوز أن يكون قبله جزء مشترك وهو جزؤه وانما لم يقل أولاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه رعاية لمعنى التمام فان التمامية تدل على انه لا يلقى بعده شيء وحله على معنى الغير توهم لعدم الشاهد له مع أن التفسير بلفظ اورا ثم حله على معنى الغير ثم تفسير الغير بالخارج اشتغال بالامني (قوله تفسير الخ) أي ليس تفسير أقوله جزء مشترك كما يوهم القرب والتشكيك لفساد المعنى اذ يصير الكلام الجزء المشترك الذي لا يكون غيره جزءاً مشتركاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه فيفيد جواز كون غيره جزءاً مشتركاً يكون جزء مشترك خارجا عنه ولانه لا معنى لذكره مطلقاً ثم تفسيره بالمقيد ولا قاعدة في اعادة جزء مشترك بل تفسير لتمام التبريد بيان للمعنى المستفاد من لفظ وراعه بلفظ اصرح قانده ماقيل أن التخصيص بعيد عن العبارة فكون هذه العبارة أسد محل نظر (قوله يعني قوله وربما يقال الى آخره) كما يشعر به لفظ هذا الموضوع للقريب ولفظ الين فانه في الاصل مصدر بان بمعنى الفرق استعمل ظرفاً للمكان الفاصل

ولا جسم تامي ولا حاس ولا متحرك بالارادة بل حيوان لانه تمام المشترك بينهما (قوله وربما يقال الخ) هذه طريقة آخر للامام وجهها ان التبادر من التمام ما ذكره وان كان ما ذكره قاصراً (قوله وهذا الكلام) أعني قوله وربما يقال الخ لا يبان الجزء الذي هو تمام اذ هو يجب بياض (قوله في الين) الين في الاصل مصدر بان بمعنى افترق استعمل هنا ظرفاً للمكان الفاصل بين الشئين الحاصل بينهما فيكون ذكره استطراداً

أي كما في الحيوان والجواهر فان الاول تمام المشترك بين الانسان والفرس والثاني تمام المشترك بين الانسان والفرس العشرة وقوله أو جزء منه أي فيها اذا كان مركباً وذلك كالحيوان فانك لا تجد جزءاً تمام مشترك الا وهو نفس ذلك الحيوان أو جزء منه (قوله كالحيوان تخيل) لما تحقق فيه الامران مما (قوله كالجواهر) هذا هو الجنس العالي وقوله والجسم التام الخ اجزاء للحيوان وكان الاولى ان يزيد مطلق جسم قبل الجسم التام لان الاجناس مرتبة كما علت (قوله بل بضءه الخ) أي لم يحقق فيه ضابط الجنس القريب فاذا اعتبر الانسان والفرس فلا يكون جنسهما الجوهر لعدم صدق الضابط عليه فلو قيل ما الانسان والفرس فلا يقال جوهر

(قوله والا فهو الفصل) داخل تحت الامرين أي والا يكن تمام المشترك بل منه (٢٥٣) أصل الاشتراك أولم يكن مشتركاً

آخر فهو الجنس والا فهو الفصل اما الاول فلأن جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء. واذا أفرد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لأن يكون مقولاً في الجواب لأن المطلوب حينئذ هو تمام الماهية المختصة بالجزء والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك الجزء انما يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة فقط ولا نفي بالجنس الا هذا كالحیوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالفرس ملاحظاً اذا سئل عن الانسان والفرس باهما كان الجواب الحيوان وان أفرد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحيوان لأن تمام ماهيته الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسومه به كلمي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو فقط الكلي مستدرك والمقول على كثيرين جنس للخصم ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وقولنا مختلفين بالحقائق

تفسير تمام المشترك بما ذكره أولاً فلما لا بد منه قطعاً (قوله لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد) أقول كون الجزئي الحقيقي مقولاً على واحد انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء أصلاً بل يقال ويحمل عليه المفاهيم الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا وحمله على نفسه لا يتصور قطعاً اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة ان يكون بين امرين متباينين وحمله على غيره ايجاباً يمتنع أيضاً واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل

بين الشئين الحاصرينهما فيكون ذكره اسطرادياً وليس التفسير الاول اسطرادياً لانه يان لفظ المأخوذ في المقدمة الاولى لدليل الانحصار والقول بأنه يجوز الحمل على مجموع التفسيرين اذ لا يلزم من كون الشيء ضرورياً ان يكون مقصوداً أصلياً لجواز أن يكون موقوفاً عليه والمراد بقوله ما كنا فيه هو المقصود الاصل صرف عن الظاهر من غير ضرورة ويستلزم أن يكون تفرقات أطراف المسائل ومقدمات الدلائل كلها واقعة في الين (قوله لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء الى آخره) لأن مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس مناه أن وجوداً واحداً قائم بهما لامتناع قيام العرض الواحد بمحايين بل مناه أن الوجود لاحدهما بالاصالة والاخر بالنسبة بان يكون مترتفاً عنه ولا شك أن الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية أو عرضية مترتبة عنه على ما هو تحقيق التأخرين فالحكم بتأحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محمولاً كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس أو على التأويل فاندفع ما قبل أنه يجوز أن يقال زيد انسان فليجز الانسان زيد لان الاتحاد من الجنبين فظهر انه لا يمكن حمله على الكلي وأما على الجزئي فلانه اما نفسه بحيث لا تقاير بينهما أصلاً بالملاحظة والانتفاقات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان مغايراً بحسب الملاحظة والاعتبار قطعاً ويكنى هذا القدر من التغاير في الحمل فلا يمكن تصور الحمل بينهما فضلاً عن امكانه وأما جزئياً آخر مغايرته ولو بالملاحظة والانتفاقات فاعلم وان كان يتحقق ظاهر الكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فان معنى المثال المذكور أن زيداً المدرك أولاً هو زيد المدرك ثانياً والمقصود

الجزئي لا يفيد وأجيب بان قولهم الجزئي محمول أي بحسب الظاهر وفي الحقيقة المحمول كلي فقولك هذا زيد أي هذا مسمى زيد ومسمى كلي وان انحصر في الخارج في فرد

(قوله يخرج النوع) أي وكذا فصله وخاصة أي لأن مقولتيهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف وأما لم يخرجهما به لأن القيد الأخير وهو قوله في جواب ما هو لما كان غرضاً للنحو والفصول مطلقاً أي سواء كانت للانواع أو للاجناس أسند اخراجهما إليه تسليلاً (٢٥٤) على التعمل والاحصل له تنبئت في ذهنه فبقى عليه المرض العام وهو خارج بقوله

يخرج النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ويجواب ما هو يخرج الكليات البواتي أعني الخاصة والفصل والمرض العام * قال (وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحايوان بالنسبة الى الانسان وبميدان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون هناك جوابان ان كان بميدان مرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة أجوبة ان كان بميدان مرتبتين كالجسم وأربع أجوبة ان كان بميدان ثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس (أقول) القوم قد رتبوا الكليات

لأن هذا اشار الى الشخص المعين فلا يراد بذلك الشخص والافلا حل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفهوم مسمى يزيد أو صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان فرض انحصاره في شخص واحد فالمحمول أعني المقول على غيره لا يكون الأكلياً (قوله) وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع (أقول) ويخرج به أيضاً فصول الأنواع وخواصها لكن القيد الأخير أعني في جواب ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقاً فذلك أسند اخراجها إليه وأما المرض العام فلا يخرج الا بالقيد الأخير (قوله القوم رتبوا الكليات) أقول لا يخفى عليك أن القواعد الكلية لا تنصع عند المبتدئ الا بالامثلة

منه تصادق الاعتارين عليه وكذا في قولك هذا الصالح هذا الكتاب المقصود اجتماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزئي مقول عليه للاعتارين ثم على القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي الاقدمين والوجود الواحد أتما قام بالأمور المتعددة من حيث الوحدة لامن حيث التمدد يصح حله على الكلي لاستوائهما في الوجود والأنعام من البعائين ولعل هذا مبني على ما نقل عن الفارابي والشيخ من محبة حل الجزئي هذا ما عدي في هذا البحث التامض والله المأمم للصواب (قوله فلا يراد به ذلك الشخص) بحيث لا ينافره بوجه من الوجوه ولو بالاتفات (قال) وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع (أي مطلقاً لأن مقولته على كثيرين لا غافقهم في الحقيقة لا اختلافهم فتخرج الكليات الجنس بالقياس الى حصصها أيضاً فا قبل الجنس والمرض العام نوعان بالقياس الى حصصها ولا يخرجان بقوله مختلفين بالحقيقة توهم (قوله) ويخرج أيضاً فصول (أخره)

لأن مقولتيهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف ولذا لم يتعرض الشارح لخراجهما (قوله) مطلقاً) سواء كان للانواع أو للاجناس (قوله) أسند اخراجها إليه (تسليلاً على التعمل) قوله فلا يخرج الى آخره (لكنه مقولاً على كثيرين لاجل اختلافهم حتى لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون مرضاً عاماً بقى ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولاً على مختلفين انه مقول على متفقين أعني الجنس فلا بد من قيد الحيثية ليخرج عنه بهذا الاعتبار تقدير قانه من المزايا (قال القوم رتبوا الكليات) أي الكليات المحصورة كإينه بقوله فوضوا والتفسير بالكليات الطبيعية أو مروض الكليات المنطقية هنا تفسير بالجهول (قوله) لا يخفى عليك الى آخره (لما لم يصرح في كتب

في جواب ما هو لانه لا يقال في الجواب أصلاً (قوله) القوم قد رتبوا الخ) اعلم ان العلم عبارة عن الملصكات أو عن الادراكات التصويرية والتصديقية أو عن القواعد والضوابط الكلية ومعلوم ان الامور الكلية لا تنصع الا بالامثلة مثلاً قولك كل قاعل مرفوع قاعدة كلية لا تنصع الا بالمثل كقولك زيد قاعل في قام زيد وكذلك هنا الكليات الجنس والخص والمرض العام والنوع وهذه قاعدة كلية فتوضح قولك كحيوان وانسان وضاحك وماش وتطلق (قوله قد رتبوا) أي ينو ترتيبها اذ ترتيبها حاصل بطبعها وقوله حتى تياً أي لأجل ان ينسب لهم التمثيل بها وقوله تسليلاً علة لتبليهم أي وانما مثلوا لاجل التسهيل الخ لما علمت ان القواعد الكلية لا تنصع عند المتعلمين الا بالامثلة الجزئية فلذا ترى

كتب الفنون مشحونة بالامثلة تسليلاً على المبتدئ وأما هذا الفن سلكوا تلك الطريقة في فهم ومن جلته حتى مباحث تلك الكليات فاوردوا له أمثلة كما قلنا ومن جلته ترتيب الانواع والاجناس من العالي والسافل والمتوسط والمنفرد فنلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيباً يبينه الشارح بقوله فوضوا الخ * ثم ان هذا الترتيب غير واجب

لجواز وجود ماهية ولها
جنس قريب وليس فوقه
جنس ولا تحته جنس
والجواز القلي صحيح
في هذا الفن وهو المسمى
بالجواز الامكاني وأما كون
هذا من الجواز الوقوعي
فلا اذ لم يقع هذا الامر
(قوله فوضوا الانسان
فيه) اشارة الى ان المراد
كليات مخصوصة لا مطلق
كليات الفن (قوله ثم
الجواهر) قضيتها انه لا جنس
فوق الجوهر وسيأتي آخر
العبارة مباحثه في قوله
وعلى هذا القياس وسيأتي
هناك الجواب (قوله
والحيوان جنس) أي
قريب ولكن القصد
تحقيق الاول ولذلك اقتصر
في الة على ما يبعد ذلك
(قوله اذا انتش هذا)
أي اذا علمت هذا أي
تعد تمام الجزء المشترك
وقوله على صحيفة الخاطر
أراد بالخطر القلب مجازا
مرسلا لا ما يحمل فيه
والاضافة من اضافة المشبه
به الى المشبه (قوله فقول
الح) شروع في مبحث آخر

حتى نبدأ لهم التمثيل بها تسهيلا على التعلل المبتي. فوضوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم التام ثم
الجسم المطلق ثم الجوهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس له لانه تمام الماهية المشتركة
بين الانسان والفرس وكذلك الجسم التام جنس للانسان والنباتات لانه كمال الجزء المشترك
بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل عنها بما هما كان الجواب الجسم التام وكذلك الجسم
المطلق جنس له لانه تمام الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلا وكذلك الجوهر جنس له لانه
تمام الماهية المشتركة بينه وبين العقل فقد ظهر انه يجوز أن يكون ماهية واحدة أجناس مختلفة
بعضها فوق بعض واذا انتش هذا على صحيفة الخاطر فقول الجنس اما قريب أو بعيد لانه

الجزئية فلذلك ترى كتب القوم مشحونة بالامثلة تسهيلا على التعلل المبتي فاصحاب هذا الفن ذكروا
في مباحثه امثلة جزئية تسهيلا فأوردوا في مباحث الكليات امثلة من الكليات المخصوصة وفي
ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه (قوله فقول الجنس اما قريب أو بعيد)
أقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها قاما ان يكون تمام
المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه أولا والاول لا بد ان يكون جوابا عن الماهية وعن

القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضوا الى آخره ولم يثل تلك الكليات المرتبة في موضع ازال قدس
سره الخلفاء بقوله لا ينبغي عليك الى آخره وحاصله ان ايراد الامثلة لتوضيح القواعد طريقة مسلوكة
بين العلماء فاصحاب هذا الفن ايضا سلكوا تلك الطريقة في فهم ومن جعلها مباحث الكليات
فاوردوا لها امثلة ومن جعلها ترتيب الانواع والاجناس من المالى والسافل والمتوسط والفرد
فتلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيبا بينه الشارح بقوله فوضوا الى آخره
فالترتيب الضمني الذي راعوه في تلك الكليات المخصوصة لتمثيل الانواع والاجناس المرتبة هو
المراد بقوله رتبوا الكليات حتى تبدأ لهم التمثيل لا التصريح بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجتمعة
مرتبة والفرض من ذلك تسهيل فهم تلك الانواع والاجناس على المبتي كما ان المقصود من
تمثيلات جميع مباحث هذا الفن بل جميع الفنون ذلك وما قبل ان الترتيب بين تلك الكليات
ليس بوضع القوم بل هو حاصل بين طبائرها فليس بشيء لان كون الانسان تمام ماهية افراده
وكون الحيوان جزءا وتام المشترك بين انواعه وكذا ما فوفه موقوف على الاطلاق على ذاتيات
الخطائق وعلى ترتيبها في التقوم وذلك متشدد فهو مجرد اعتبار لتمثيل (قوله ان القواعد الكلية
الح) وصف القواعد بالكلية والامثلة بالجزئية لتبيين على علة عدم امتناعها ابها فان النفس
لا تفهم بالمحسوسات في بدء الفطرة فتعل الكلي في ضمن الجزئي اسهل لها من تفهه اصالة (قوله
فاصحاب الى آخره) فتريع الحكم الجزئي على الكلي وكذا قوله فاوردوا الح (قوله كما بينه بقوله
فوضوا الى آخره) متعلق بقوله مرتبة (قال اذا انتش الى آخره) أي اذا علمت تعد تمام المشترك
فاعلم انحصار الجنس في القسمين فانه موقوف على ذلك (قوله بالقياس الى كل ما يشاركها فيه الح)
كلمة ما سواء كانت موصولة أو موصوفة تشتمل جميع المشاركات وكل واحد منها اما اذا كانت
موصوفة فظاهر لان المجموع من حيث انه مجموع ايضا ما يشاركها فيه كما ان كل واحد كذلك وأما اذا
كانت موصولة فلا بد ان يرد بها الجميع بوصف الاجتماع بل نعم من ان تكون مجتمعة أو منفردة

ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس بما هما وهو الجواب بعينه عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فهو البعد كالجسم التام فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية للمشاركة الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس يبدأ بمرتبة واحدة كالجسم التام بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاث اجوبة ان كان بعيداً بمرتبتين كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم التام جوابان وهو جواب ثالث ورابعة اجوبة ان كان بعيداً

(قوله فهو القريب كالحيوان) قلت (قوله) الحيوان جزء الانسان وهو مقدم على الانسان لان الجزء مقدم على الكل وقضية الحمل انه متأخر عنه لان الحمل صفة له والصفة متأخرة عن الموصوف وأجيب بأن الحيوان يعتبر تارة بقيد انضمام الناطقية له وهو النوع وتارة يلاحظ من حيث انه جزء وتارة يلاحظ قطع النظر عما ذكر فلو افترض محمولا هو الحيوان المطلق (قوله) لا المشاركات الحيوانية

اي ولا يكون الجواب عن الانسان والفرس بالجسم التام لانه ليس تمام المشترك وهو الجواب أى لانه تمام المشترك

جميع مشاركتها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه وهذا يسمى جنساً قريباً والثاني أعني مالا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ماشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنساً بعيداً والضابط في معرفة مراتب البعد أن يتعدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات ويتقص منه واحداً فابقي فهو مرتبة البعد واعلم أن الجسم التام جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم التام ومن فصلة الذي هو الحساس المتحرك بالارادة وان الجسم المطلق جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم التام وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين والجسم التام بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق واعلم أيضاً أن ترتيب الاجناس ملائجه بل يجوز أن تترك ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه

وكذا الحال في لفظ الجميع فلذا سوي قدس سره بين المبرتين فقال أولاً كل ماشاركها كما في المتن وثانياً جميع ماشاركها كما في الشرح فالفرق بين المبرتين والقض بالجسم التام على تقدير ارادة الجميع توهم ولا حاجة في دفعه الى حل البعض على العموم (قوله) وعن جميع ماشاركها فيه (مجتمعة أو متفرقة) (قوله) وهذا يسمى جنساً قريباً (لم يكتفوا في الجنس القريب بان يكون تمام المشترك بالنسبة الى كل ماشاركها فيه او بان يكون جوابا عن الماهية وعن كل ماشاركها فيه ليظهر وجه القرب فانه بعدم توسط جنس آخر بينه وبين الماهية وذلك انما يظهر بعدم تعدد الجواب (قوله) وهذا يسمى جنساً بعيداً (الخ) لتوسط جنس آخر وذلك لان الجوابين لا يكونان في مرتبة واحدة اذ لا يمكن أن يكون للماهية تمام مشترك في مرتبة واحدة فلا بد بينهما من الترتيب (قوله) والضابط (الخ) يريد أن تعدد الاجوبة معلول البعد كما فصله الشارح بقوله ويكون هناك جوابان (الخ) والعلم بالمولود يوجب العلم بالعلّة (قوله) واعلم (الخ) يريد أن القريب والبعيد ليسا قسمين متباينين بل مختلفين بالاعتبار (قوله) وكل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق (في كون كل منهما تمام المشترك بالنسبة الى بعض ماشاركها فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر) (قوله) واعلم أيضاً (الخ) يعني لا توهم من تصور الشارح القريب والبعيد في الاجناس المترتبة ومن كون القرب والبعيد من الاضافات

بثلاث مراتب كالجمهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق أجوبة ثلاثة وهو جواب اربع وعلى هذا القياس فكلما يزيد البد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائداً على عدد مراتب البد الواحد لان الجنس القرب جواب ولكل مرتبة من مراتب البد جواب آخر * قال (وان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد اما أن لا يكون مشتركين للماهية وبين نوع آخر أصلاً كالناطق بالنسبة الى الانسان أو يكون بصاً من تمام المشترك مساوياً له كالخاس ولا لكان مشتركين للماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدار خلافه بل بعضه ولا يتسلل بل يمتد الى ما يوازيه فيكون فصل جنس وكيفما كان يميز الماهية عن مشاركيها في جنس أو في وجود فكان فصلاً)

جنس ولا تحته جنس كما سيأتي عن قرب هذه المعاني مفصلة

انه لا يتحقق القرب بدون البعد فيكون ترتيب الاجناس واجباً (قوله ولا تحته جنس) بان يكون تحته نوع فيكون جنساً قريباً لكونه جواباً عن كل المشاركات له ومفرداً فاقيل ان قوله من جنس قريب ممن عن قوله ولا تحته جنس توه (قال هذا بيان للشق الثاني الى آخره) أي اثبات الحكم الشق الثاني من الترديد الذي اعتبره المصنف وترك التصريح به للاختصار اعتماداً على دلالة الشرطين الدائرتين بين النفي والاثبات عليه أي الحكم عليه لكونه فصلاً بالدليل قوله وهو راجع الى الشق الثاني بناء على حذف المضاف منه وقوله وذلك اشارة الى البيان (قال اما أن لا يكون الخ) أي لا يكون ذاتياً لنوع آخر وذلك بان لا يوجد في نوع آخر أو يوجد ويكون عرضياً له أو جزأ غير محمول عليه فانه في مقابلة كونه ذاتياً مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر ليكون جنساً في جميع هذه الاحتمالات يكون ممزاً للماهية أما على الاول فظاهر وأما على الثاني والثالث فلانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الموارض ومع قطع النظر عن تركبه من الاجزاء الغير المحمولة يكون ممزاً لها عنه لعدم وجوده فيه بهذا الاعتبار ولا خضاه في أنه لا يجب في الفصلة التمييز عن جميع المشاركات فضلاً عن التمييز بجميع الاعتبارات فاندفع ما قال قدس سره في حاشية المطالع من أن مجرد الذاتي غير مميز للماهية لوجوده فيها يابها من الماهيات ولو بالعرض وان اعتبر بوصف كونه ذاتياً فهو بهذه الحثية خارج عن الماهيات فلا يكون فضلاً لها وكذا اندفع ما قيل أن الماهية اذا كانت من الامور الشاملة لجميع الاشياء الفعنية والخارجية المحققة والمقدرة لا يكون جزؤها المنخص بها ممزاً لها عن غيرها أصلاً لتشمله للجميع كالماهية لانه على تقدير تسليم جواز الجزء لها لابتدائه على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين يكون ممزاً لها عن سائر المفهومات من حيث ذاتها وان لم يكن ممزاً لها عنه من حيث اعتبار صدقها واندفع الاشكال أيضاً بان المفهومات العرضية المنخصة بها ليست عرضاً عاماً لعدم شمولها للماهية أخرى ولا خاصة لعدم التميز لها عن شيء تمزاً عرضياً فلا يصح حصر الخارج في القسمين ولا القول بان الخاصة مقولة في جواب أي شيء هو في عرضه (قال مساوياً له) اما احتيج الى اثبات المساواة اذ على سائر التدبريات لا يكون فضلاً لان البيان لا يفيده تميز الماهية والاخص يكون ممزاً لبعض أفراد الماهية عما لا يوجد فيه لالاهية والعام يجوز أن يكون ذاتياً لجميع المفهومات فلا يفيده للماهية تمزاً

(قوله كالجمهر) أي المطلق لا الجرد ولا الفرد لاجل ان يكون جواباً عن الانسان والعقل (قوله وعلى هذا القياس) أي لاجل هذا القياس وفيه انه لا شيء فوق الجمهر كما مر الا ان يقال ان هذا على سبيل الفرض والتقدير (قوله فكل ما يزيد البعد) الصابط في معرفة البعدان تنبهر عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وتنقص منها جواباً واحداً فابقي فهو مرتبة البد فالجسم المطلق جواباً ثالثاً تنقص منها واحداً فيكون مراتب بعده من الانسان مرتبتين والاجوبة ثلاثة ولذا قال الشارح ويكون عدد الاجوبة زائداً الخ

(قوله يكون فصلا) أي أنه يلزم من عدم كونه تمام المشترك أن يكون فصلا (قوله وذلك) أي بيان كونه يلزم من كونه غير تمام المشترك أن يكون فصلا (قوله على ذلك التقدير) وهو كونه يلزم مما تقدم ما ذكر (قوله اما ان لا يكون مشتركا الخ) كالناطق وقوله وبين نوع آخر وذلك (٢٥٨) كالفرس والحمار ونحوهما من أفراد أنواع الحيوان أو كان من أفراد الجسم الثامي

(أقول) هذا بيان للشق الثاني من التزديد وهو أن جزء الماهية ان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر يكون فصلا وذلك لأن أحد الأمرين لازم على ذلك التقدير وهو أن ذلك الجزء اما ان لا يكون مشتركا أصلا بين الماهية ونوع آخر أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له وأيا ما كان يكون فصلا اما لزوم أحد الأمرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فالما ان لا يكون مشتركا أصلا كالناطق وهو الأمر الأول أو يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الأمر الثاني فذلك البعض اما أن يكون مباينا لتمام المشترك أو أخص منه أو أعم منه أو مساويا له لا جائز أن يكون مباينا له لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال أن يكون المحمول على الشيء مباينا له

أسلا (قال فاما ان لا يكون مشتركا) أي ذاتيا مشتركا لان الكلام في الجزء المحمول وهو شامل للاحتالات الثلاثة التي مرّت وكذا قوله أو يكون مشتركا مناه أو يكون ذاتيا مشتركا (قال اما أن يكون مباينا الى اخره) هذه النسب معلومة للتعلم مكررة مما سبق في بيان قيود التعريفات المذكورة سابقا فلا يريد ما قيل الأنسب تأخير انحصار الكلّي في الحسنة عن مبحث النسب والمراد النسب الأربع من حيث الصدق في نفس الامر فالما المتعتر في المفردات لا من حيث المفهوم فالما لا تكون بين الكليات الا بالعموم المطلق أو من وجهه ولا من حيث الوجود فالما في القضايا (قال في الاجزاء المحمولة) أي على الماهية فلا بد أن يكون البعض وتمام المشترك محمولين على الماهية والامور الصادقة على شيء واحد متصادقة (قال مباينا له) أي مباينة كلية لاهلها التبادر عند الاطلاق ولاها انفاية للحمل دون الجزئية ولذا جوزوا تركيب الماهية عن الجنس والفصل اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض (قال لوجود الاعم بدون الاخص) ليس المراد منه الوجود في الخارج اذ لا يجب وجود الماهية في الخارج فصلا عن اجزائها ولا الصدق لانه لا يستلزم وجود الكل بدون الجزء بل صدقه بدونه بل الوجود في الذهن وتصوره أي لجواز تصور الاعم بدون الاخص أي لا يكون الاخص معه فيلزم جواز وجود الكل في الذهن بدون الجزء وانه محال بالبداهة وقد نص عليه الشيخ في الاشارات حيث قال جميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور وان لم يحظر بالبال مفصلة وهذا الوجه يجري في نفي المباينة أيضا كما لا يخفى الا ان ما ذكره اظهر وبما ذكرنا ظهر لك فائدة اعتباره قدس سره قيد الجواز حيث قال والا لجاز وجود تمام المشترك الخ لان اللازم من كونه أخص هو جواز تصور الاعم بدونه لا تصوره بالفعل ومن لم يقبّه لهذه الدققة قال المراد بقوله ولا أخص لا جائز أن يكون أخص فيلزم من جواز كونه أخص جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل ثم اشكل عليه في قوله ولا أعم الخ لان جواز كونه أعم لا يستلزم وجوده في نوع آخر بل جواز وجوده تصرف العبارة الى اعتبار مقدمة أخرى وهي انه لو كان جائزا لما لزم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم من وقوعه التسلسل

كالشجر أو كان من أفراد مطلق جسم كالخمر أو كان من أفراد مطلق الجوهر كالقول (قوله اما ان لا يكون مشتركا الخ) هذه دعوى أولى وقوله واما كان الخ دعوى ثانية وأقام الناصر لكل واحد دليل (قوله مساويا له) أي لتمام المشترك وذلك كحساس قاته بعض من الحيوان وهو مساو له في الوجود فقي وجد الاول وجد الثاني وبالعكس (قوله ان لم يكن تمام المشترك) نفي هذا صادق بصورتين لان الكلام المقيد بقيد اذا دخل عليه ناف كان صادقا بصورتين وذلك من جهة ان الثاني اما نصب على القيد أو على المقيد وحينئذ يفني القيد لاستثناء المقيد (قوله فاما ان لا يكون مشتركا أصلا) أي بالاشتراك العام ولا التامس وذلك كالناطق (قوله بل بعضه) وذلك كحساس (قوله أو أعم أو أخص الخ) نفي العموم

والخصوص الوجهي اذ حينئذ لا يقال أعم منه ولا أخص وأجيب بان قوله ولا أخص صادق بالخصوص المطلق ولا الوجهي ولك ادخاله في قوله ولا أعم أي عموما مطلقا أو من جهة (قوله في الاجزاء المحمولة) أي المحمولة على تمام المشترك (قوله مباينا له) أي مباينة كلية والا فاللذان بينهما عموم وخصوص مطلق أو من وجه مباينان لكن نبينا جزيا

(قوله ولا أخس لوجود) أي لزوم كون السك أعم وهو باطل بالضرورة (قوله لأن بعض تمام المشترك بين الماهية الخ) وذلك كالحساس فانه لو فرض انه أعم من الحيوان لكان موجوداني الشجر مثلاً تحقيقاً لمعنى الصوم فيكون الحساس مشتركاً بين الانسان والشجر الذي بإزاء تمام المشترك أعني الشجر مقابل للحيوان لأن الحساس موجود في الحيوان والشجر والفرض أن الشجر مباين للحيوان بقوله بإزاء أي بمقابلة تمام المشترك أي أنه مباين له (قوله فاما أن يكون تمام الخ) أي فاما أن يقال أن الحساس تمام المشترك بين الانسان والشجر أولاً الاول محال لأن الجزء ليس (٢٥٩) تمام المشترك بين الماهية ونوع ما

والمراد بالجزء الحسية وإذا بطل الاول والحال أن الحسية موجودة في الانسان والشجر * والشجر مباين للحيوان لزم أن يكون هناك تمام مشترك آخر بين الانسان والشجر والحسية بعض هذا التمام قالنا أنه لا تمام مشترك بينه وبين الفرس والحمار هو حيوان وبينه وبين المشترك تمام مشترك آخر والحسية بعض

هذا الآخر وبعض الاول أيضاً ثم قول لا جائز أن يكون الحساس أعم من تمام المشترك الذي بين الانسان والشجر إذ لو كان أعم لوجد في نوع آخر غير الشجر كالحجر تحقيقاً لمعنى الصوم والفرض أن الحجر مباين لتتمام

ولا أخس لوجود الأعم بدون الأخص فيلزم وجود السك بدون الجزء وأنه محال ولا أعم لأن بعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لو كان أعم من تمام المشترك لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى الصوم فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الذي هو بإزاء تمام المشترك لوجوده فيها فاما أن يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لأن المقداران الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الأنواع وأما أن لا يكون تمام المشترك بل بعضاً منه فيكون الماهية تماماً مشتركاً أحدهما تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بإزائها والثاني تمام المشترك

(قوله ولا أخس) أقول أي لا أخس مطلقاً ولا من وجه والالفاظ حينئذ وجود تمام المشترك الذي هو السك بدون جزءه الذي هو أخس منه مطلقاً أو من وجه وإذا لم يكن أخس من وجه لم يكن أعم من وجه أيضاً وذلك أن قول ولا أخس أي مطلقاً ونجمل ولا أعم متشابه لا الأعم مطلقاً ومن وجه أيضاً والحاصل أن الأخص من وجه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فأن شئت لاحظت خصوصه وأدرجته فيها لزم من الأخص مطلقاً وهو جواز وجود السك بدون الجزء وإن شئت اعتبرت عمومته وجعلته مشاركاً للأعم مطلقاً فيها لزمه من وجوده بدون تمام المشترك

فتوسع دائرة البحث لانه انما يتم اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته المحال ولم لا يجوز أن يكون بالنظر الى امتناعه بالغير وقال في بيان لزوم وجود السك بدون الجزء انه اذا صدق السك ولم يصدق الجزء فقد وجد السك بوجود الجزئي دون الجزء وهو مستحيل أو أن المراد بوجود السك بدون الجزء صدق السك بدون الجزء المحمول عليه إذ الكلام في الأجزاء المحمولة وهو محال إذ لا معنى لصدق السك الا صدق كل جزء محمول له وأنت خير بأن هذين الوجهين مع عدم تأنيبهما على ما بينه بعض المتصدين لجمع مباحث تمام المشترك بعيد عن العبارة بحيث لا يرضى به الطبع السليم (قوله ولا أخس) مطلقاً ولا من وجه كما هو الظاهر من المطلق الأخص (قوله لم يكن أعم من وجه) لتلازم الصوم من وجه مع الخصوص من وجه (قوله أي مطلقاً) بناء على له المتبادر من الإطلاق (قوله ونجمل ولا أعم الخ) ليطلق جميع النسب التي سوى المساواة (قوله والحاصل الخ) يعني أحد التبيينين لازم في إثبات المساواة وليس مقصوده قدس سره انه لا يجوز

المشارك بين الانسان والشجر ولا جائز أن يكون الحساس تمام المشترك بين الانسان والحجر إذ هو خلاف الفرض فتعين أن يكون بعض تمام المشترك بين الانسان والحجر يقتضي أن يكون هناك تمام مشترك بين الانسان والحجر والحسية بعض من هذا التمام الثالث وهكذا فاما أن يستمر الحال بأن يكون كل تمام مشترك الحسية أعم منه أولاً يستمر بأن تنتهي تلك التمامات الى كون الحساس ليس أعم منها بل مساو لها كان الاول فباطل لانه يلزم عليه أن الماهية لها تمامات مشتركات لانهاية لها وهذا مؤد الى كون الماهية لا تنقل والفرض انها متعققة وإن كان الثاني فهو المطلوب لانه مؤد الى تميز الماهية (قوله وبين النوع الذي بإزائها) وهو الفرس كما مثلاً

بينها وبين النوع الثاني الذي هو بإزاء تمام المشترك الاول وحينئذ لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني أهم منه لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي هو بإزاء تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بضه (قوله لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى العموم) أقول قيل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على ان لا يكون تمام المشترك موجوداً في النوع الاخر الذي هو بإزاءه ليجوز أن يكون تمام المشترك موجوداً أيضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك أهم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فرداً لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون أخص وأجيب

الجمع بينهما على ماوهم (قوله لكان موجوداً في نوع آخر) وما قيل الاعية لا تقتضي الا ان يكون موجوداً في نوع آخر بالاطلاق العام فيجوز ان لا يكون ذلك النوع موجوداً في وقت وجود بعض تمام المشترك فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض أهم منه أيضاً على الوجه المذكور وهكذا فاللازم ان تكون الماهية مركبة من تمام مشتركات لا تنهى عند حد فلا تكون مركبة من الاجزاء الغير المتماثلة بالفصل فوهم لانه يستلزم ازدياد ذاتيات الماهية عند وجود الانواع وهذا أخص من كون الاجزاء غير متماثلة بالفصل (قوله في النوع الذي هو بإزائه) أي يوجد فيه البعض بدون تمام المشترك (قوله موجوداً أيضاً في هذا النوع) فلا يتحقق نوع بإزاء تمام المشترك أصلاً وليس المراد انه يجوز ان يكون تمام المشترك موجوداً في هذا النوع الذي فرض كونه بإزاء تمام مشترك فانه محال لكونه فرض التافين قاذف مع ما قيل ان تحقيق العموم لا يتوقف على اعتبار جواز وجود تمام المشترك في النوع الثاني بل يكفيه وجوده في النوع الذي بإزاء الماهية فانه يتحقق لبعض فردان تمام المشترك والنوع الذي بإزاء الماهية وتام المشترك ليس له الا فرد واحد وهو النوع (قوله لصدقه على تمام المشترك) لفرض عموم (قوله وعلى هذا النوع) لصدق تمام المشترك عليه وصدق الخصاص على شيء يستلزم صدق العام عليه (قوله فيكون له) أي لبعض تمام المشترك فردان ليعكون صدقه الكلي على جزئياته لاصدق أحد المتساويين على الاخر وانما احتاج الى اعتبار الفردية لان العموم والخصوص مرجعها الى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فلا بد من صدق أحدهما على كل أفراد الآخر وعدم صدق الآخر على بعض أفرادها قاذف مع ما قيل في ثبات الاعية صدقه على تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه ولا احتياج في ثبات الفرد لاحتياجها والفردين للاخر (قوله فيكون له فردان) أي البعض من حيث انه بعض مشترك فلا يرد ان له فرداً ثالثاً وهو الماهية لان ذلك الفرد من حيث انه ذاتي لما لامن حيث الاشتراك وقس على ذلك قوله فيكون له فرد (قوله فلا يصدق على نفسه) أي صدق الكلي على الجزئي فلا يرد ان عدم الفردية لا يقتضي عدم الصدق لان أحد المتساويين ليس بفرد للأخر (قوله اذ لا يكون الشيء) أي الشيء الذي اذا لوحظ ذاته من غير اعتبار خصوصية لا يكون فرداً لنفسه لان الفردية تستدعي الخصوصية فلا يرد مثل قولنا المفهوم مفهوم ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد لا يلزم ان يكون فرداً لنفسه ولا ان تنفي الفردية وتنفي الصدق متساويان في الجلاء والحفاء فلا يناسب الاستدلال باحدهما

(قوله وبين النوع الثاني) وهو الشجر الذي بإزاء تمام المشترك الاول أي مبين له (قوله وحينئذ لو كان بعض الخ) وهو الخصاص أي وحين اذ كان تمام المشترك المبين هو تمام المشترك بين الماهية والشجر لو كان الخصاص أهم من تمام المشترك الثاني (قوله لكان موجوداً في نوع آخر كالشجر تحقيقاً لمعنى العموم بدون تمام المشترك المبين أي المفروض بين الانسان والشجر) قوله وذلك النوع الثالث (وهو الحمبر الذي بإزاء تمام المشترك الثاني أي المقابل له وهو الذي بين الانسان والحمبر مبين لتام المشترك بين الانسان والشجر) قوله (وليس هو) أي ذلك البعض وهو الخصاص تمام المشترك بينهما أي بين الانسان والحمبر فيحصل تمام مشترك ثالث بين الانسان والحمبر

وأجيب بما قرر الكلام هكذا جزء المسامحة اما ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع ما من
 الانواع المبينة لها أولا والاوول هو الجنس والثاني اما أن لا يكون مشتركا أصلا بينها وبين نوع
 آخر مبين لها فيكون فصلا للماهية بمزاها عن جميع الميانيات واما أن يكون مشتركا بينها وبين
 نوع آخر مبين لها وحينئذ لا يجوز أن يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف القدر بل لا بد أن
 يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهناك تمام المشترك هو بعضه وجزءه فهذا البعض اما ان لا يكون
 مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما مبين له أو يكون مشتركا فالاول يكون ممزاً لتمام المشترك
 عن جميع الماهيات المبينة له فيكون فصلا لجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلا للماهية
 في الجملة والثاني أعني ما يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما مبين له لا يجوز أن يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع المبين لتمام المشترك والا لكان جنساً داخلاً في القسم الاول لان
 ذلك النوع مبين للماهية أيضا فلا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهناك تمام مشترك ثان
 ولا يجوز أن يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي هو بؤاء تمام المشترك مبين له
 فلو وجد فيه لكان محمولا عليه لان الكلام في الاجزاء المحمولة فلا يكون مبينا له فاندفع بذلك
 كون تمام المشترك الثاني مبينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قبل أن بعض تمام المشترك الذي

على الآخر واما ما قيل النبي لا بد ان يكون صادقا على نفسه اذا اعتبر مغايرة باعتباره فقام المشترك
 يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جملة موضوعا ومحمولا مغايرة بالاعتبار غايته انه لا فائدة في هذا الحل
 ثم انه لو صح ما ذكره يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين أهم من الآخر من وجه وكذا
 الاخص مطلقا لصدقه على الاعم وهو لا يصدق على نفسه وانه لا يصح الانتهاء الى بعض تمام مشترك
 ساو لان ذلك البعض انتهى اليه صادق على تمام المشترك وهو ليس صادقا على نفسه والحل ان
 قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان أراد انه لا يصدق بالحل الطبيعي بدون اعتبار التأثير
 فلم لان الحل يستدعي الاثنية لكنه غير نافع لانه يصدق على نفسه مع اعتبار التأثير وان أراد
 انه لا يصدق على نفسه بالحل المتعارف فهو غير مسلم فانه اذا أريد بالحيوان الافراد وقيل الحيوان
 حيوان لا شك في صحة هذا الحل فاقوام ناشئة من عدم الفرق بين الصدق والفردية وبينهما بون
 بعيد فان الصدق يقتضي الاعتماد في الوجود والفردية تقتضي اعتبار خصوصية زائدها بصير جزئياً
 للمحمول ومدار النسب الاربع على الفردية دون مجرد الصدق فان مفهومي المتساويين متصادقان
 ولا يلزم ان يكون أحدهما فردا للآخر ولعمري ان مفاد قلة التأمل أكثر من ان يحصي (قوله
 وأجيب الخ) خلاصة الجواب حذف النسب وتقييد النوع بالمبينة ومدار الدفع على اعتبار المبينة
 فيجوز ان يكون جوابا بالتفسير وان يكون بالتحوير (قوله اما ان لا يكون مشتركا أصلا) أي ذاتياً
 مشتركا كما عرفت (قوله عن جميع الميانيات) نظرا الى ذاتها كما عرفت (قوله في الجملة) أي عن
 بعض المشاركات لان مشاركات الجنس بعض مشاركات الماهية (قوله لان ذلك النوع مبين للماهية
 أيضاً) لان مبين تمام المشترك مبين لها فلو كان ذلك البعض تمام المشترك بين تمام المشترك وبين نوع
 مبين لها لصدق عليه انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مبين لها فيكون جنساً داخلاً في القسم
 الاول وهو خلاف المفروض (قوله لكن الى آخره) استدراك لدفع توهم تمامية الاستدلال

كلامنا فيه اما أن يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما بين له أولا قالاني يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاول اما أن يكون تمام للمشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما هرفت واما أن يكون بضاً من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اجه أن يقال لم لا يجوز أن يكون هذا الثالث بينه هو الاول بان يكون بزاء الماهية نوعان متباينان ومباينان للماهية أيضا بشاركتها كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أي تمام المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بض تمام المشترك موجوداً في كل نوع من النوعين واعم من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصلاً للجنس وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون لماهية واحدة

الثاني من قوله قان دفع بذلك الخ (قوله أجه ان يقال الخ) جواب لقوله اذا قيل (قوله بان يكون الخ) مثلاً بزاء الانسان الفرس والشجر ويشارك الفرس الانسان في تمام مشترك هو الحيوان ويشارك الشجر له في تمام مشترك هو الجسم النامي المنتصب القائمة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنتصب القائمة في الفرس والجزء أعني النامي أعم من الحيوان لوجوده في الشجر المايان له (قوله بزاء الماهية) أي اعتبر اشتراكه في الثاني بالقياس اليه فلا يلزم استدراك قوله متباينان للماهية (قوله متباينان) ليكون لكل منهما تمام مشترك مبين للآخر كما هو المفروض اذ صدق أحدهما على الآخر يستلزم صدق تمام مشترك عليه (قوله متباينان للماهية) ليكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما جنساً اذ لا بد للجنس أن يكون نقولاً على نوعين متصلين متبذين بصلتين متباينين (قوله فلا يكون فصلاً للجنس) لعدم المساواة (قوله مما لا مدفع له الخ) أي عن الدليل المذكور من غير تغيير وهذا الحصر ادعائي للتنبيه على قوة الاعتراض فلا يرد من أين علم انحصار الدفع في الثبوت المذكور قال الفاضل القوشجي يمكن دفع الاعتراض من غير بقاء الى تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما أن يكون تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة أو بعضه لاسيل الى الاول لانه خلاف المقدور ولا الى الثاني لانه يلزم أن يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذيئك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه وينقل الكلام اليه فيلزم أن يكون هناك تمام المشتركات غير متناهية يكون كل منها أعم مطلقاً من الآخر انتهى أقول فيه بحث لانه ان أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا نسلم انه لو كان ذلك الجزء تمام المشترك بين الانواع الثلاثة يلزم خلاف المقدور لان المقدور عدم كونه تمام المشترك بين الماهية ونوع محصل لاه في مقابلة ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع من الانواع المحصلة واحداً كان أو كثيراً ليكون جنساً ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان أراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث (قوله الا اذا ثبت الخ) في شرح الجديد للتجريد قالوا لو أمكن جنسان في مرتبة واحدة لم يحصل كل منهما بالفصل وحده والا لكان النوع متحصلاً بدون الجنس الآخر فلا يكون الآخر جنساً له والتقدير بخلافه بل كل منهما يحصل بالفصل والجنس الآخر فصة محصل كل منهما هو المجموع الحاصل من الجنس الآخر والفصل فيكون كل منهما علة ناصية لتحصل الآخر فيكون محصل كل منهما موقوفاً على

جنان لا يكون أحدهما جزءاً للآخر ولم يثبت هنا فلا بد من ترك هذا الدليل والنكس بدليل آخر وهو أن يقال جزء الماهية إذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع مامن الانواع المابنة لها قائماً أن لا يكون مشتركاً بينها وبين نوعاً مابين لها كان ممزاً لها عن جميع المابنات وأما أن يكون مشتركاً بينها وبين غيرها لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها إذ من جهة الماهيات ماهية بسيطة لاجزاء لها فيكون هذا الجزء ممزاً للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فضلاً للماهية فإن قلت فلي هذا ينحصر أجزاء الماهية

الآخر فيلزم الدور انتهى ويرد عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى الطنب لا يحتمل المقام إيرادها (قوله ولم يثبت هنا) من الإثبات أى في مقام انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل قالدليل المذكور هنا ناقص والحوالة الى العلم الالهي وتسلية هنا لا يفيد اطمئنان قلب التلم فالتسعين ترك هذا الدليل والنكس بدليل آخر لاحتياج الى الحوالة (قوله ماهية بسيطة) إذ المركب لا بد أن ينتهي بالتحليل الى البسيطة لأن كل كثرة وإن كانت غير متناهية لا بد فيها من الواحد لانه مبدأها فلو اتسنى الواحد اتسنى الكثير لانقضاء مبدأه ولنا قال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة (قوله عن الماهيات التي لا تشاركها الخ) لاشك في ثبوت الماهيات المركبة المابنة وكل مركب لا بد من انتهائه الى البسيط لما عرفت فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة (قال وهو غير لازم)

قيل يمكن أن يقرر الدليل على وجه يلزم أن يكون تمام المشترك الثاني جزءاً من الاول وهكذا بل بقول بعض تمام المشترك لو كان أعم لا بد أن يوجد في نوع بدونه فهو مشترك بين الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بل بضه فهناك تمام مشترك بين هذه الثلاثة فلا بد أن يكون الثاني جزءاً من الاول والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام مشترك وهكذا وفيه بحث لانا نقول انه بعض تمام المشترك بالقياس الى النوع وتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم خلاف المقدور لأن تمام المشترك الاول ليس نوعاً محصلاً بل ماهية جنسية فلا يثبت الجزئية (قال وتمام يلزم ذلك) أى يلزم الترتيب من الدليل المذكور وكلمة إنما لحد التأكد أو للحصر والمراد انه يلزم ذلك على هذا التقدير لاعلى تقدير كون تمام المشترك الاول جزءاً من الثاني فانه باطل فضلاً عن لزوم الترتيب لانه حينئذ لا يكون تمام المشترك الاول تمام مشترك (قال وأردا بالتسلسل وجود أمور غير متناهية على القول بوجود السكلي الطبيعي يلزم وجود الأمور الغير المتناهية بالفصل وعلى القول بعدم وجوده وبين الأجزاء الذهبية أمور انتزاعية من الهوية البسيطة يلزم وجود الأمور الغير المتناهية بالفرض بمعنى لو قدر وجودها كانت غير متناهية وعلى كلا التقديرين لا يجري برهان التطبيق والتضام فيه إما على الاول فلنقدم تميز الآحاد بحسب الوجود وإما على الثاني فلنكونها متناهية بالفصل وبما ذكرنا ظهر فساد مقاله الحققتنا ذاتي من انه يستلزم حصر مالا يتأهى بين حاصرين واستدل الشارح في شرح المطالع بأنه يستلزم امتناع تمثيل الماهيات بالكنه والكلام في الماهيات المعقولة أو ما يمكن تمثيلها وفيه أن ثبوت تمثيل ماهية بالكنه بمعنى الاطلاق على الذاتيات مما لم يعم عليه دليل إنما التثبت بالكنه بمعنى تمثيل الشيء بذاته لا بأمر صادق عليه كيلا يلزم تسلسل الوجود

(قوله أو ينتهي الى بعض الخ) أي فيكون مميزاً تاماً أو غير تام فان الناطق يميز للماهية تميزاً تاماً وأما الحساس فانه يميزها تميزاً في الجملة لانه اتمام جيبها وبخبرها فبا تقدم مباينة النوع الآخر لتام المشترك يندفع اغراض السيد الذي قاله وحاصله ان قوله كان موجوداً في نوع آخر بدون تام المشترك حقيقة لمعي العموم يقال عليه ان تحقيق معني العموم لا يتوقف على أن لا يكون تام المشترك أي الحيوان موجوداً في النوع الآخر الذي هو بائزانه أي كالشجر كما قلنا لجواز أن يكون الحيوان موجوداً في الشجر أيضاً كانه (٢٦٤) موجود في الإنسان ويكون بعض تام المشترك الذي هو الحساس أعم منه لصدقه

فيحصل تام مشترك ثالث وهم جرا قاما ان يوجد تام المشتركات الى غير النهاية أو ينتهي الى بعض تام مشترك مساو له والاول حال والا لتركبت الماهية من اجزاء غير متماهية قوله ولا يتسلل ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتب أمور غير متماهية ولم يلزم من الدليل ترتب اجزاء الماهية وانما يلزم ان لو كان تام المشترك الثاني جزءاً من تام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله

في الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز أن يكون جزءاً لجميع ما عداها لما ذكرتم فيكون مميزاً للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فضلاً لما قلت لا يكتفي في كون الجزء فضلاً للماهية مجرد تميزه لها في الجملة بل لا بد أن يكون تام المشترك بينها وبين نوع آخر (قوله أو ينتهي الى بعض تام المشترك مساو له) أقول الظاهر في العبارة أن يقال أو ينتهي الى تمام المشترك يساويه بعض تام المشترك

(قوله لما ذكرتم) من ثبوت الماهيات البسيطة (قوله مجرد تميزه لها) أي تميزاً ذاتياً (قوله في الجملة) أي عن كل المشاركات أو بعضها (قوله الظاهر من العبارة الخ) لان التسلسل انما هو من تمام المشتركات فالظاهر اعتبار الانتهاء الى واحد منها لا يوجد بعده آخر وانما بعض تام المشترك فهو أمر واحد الا ان وجود وصف المساواة فيه لما كان موجبا لاقطاع تلك السلسلة نسب الانتهاء اليه تسامحا وانما ما قيل ان المراد من بعض تام المشترك فرده وضعفه له راجع الى البعض الذي هو جزء تام المشترك فخرج عن سوق الكلام مع استدراك لفظ البعض (قال ولا نفي بالفصل الخ) أي بعد كونه جزءاً غير تام المشترك ولظهوره لم يترض له (قال والى هنا) أي ما ذكرنا من الاستدلال (قال أي سواء الخ) تفسير من الفارح للعموم المستفاد من كيف كان تغلغل بين الشرط والجزء أعني يميز الماهية فهو من كلام المصنف داخل تحت قوله بقوله وفي بعض النسخ فهو يميز الماهية فهو فاسد اذ لا يمكن جملة من كلام المصنف وجمعه من كلام الشارح مع انه لا فائدة فيه واحتياج الغاء الى تقدير الشرط بجمل قوله كيف كان ناقصا عن بيان المشار اليه اللهم الا ان أراد كيف ما كان الى آخره (قال من الدليل) أي من الدليل الذي مر وهو انه اذ لم يكن تام المشترك يكون مختصاً بها أو بضاً منه مساوياً لها وكما كان كذلك يكون مميزاً لها في الجملة فانما لم يكن تام المشترك يكون مميزاً لها في الجملة وكونه نتيجة لهذا الدليل لا يتأني كونه مقدمة لدليل حصر الجزء في الجنس والفصل (قال كان فصلاً) أي الفصل الذي انضم الى الجنس كما هو المتبادر من مقابلته بجنس الماهية فلا يرد ان الجوهر اذا تركب من أمرين متساويين لصدق على كل منهما انه

على تمام المشترك وهو الحيوان وعلى هذا النوع الآخر فيكون له فردان النوع الآخر وتام المشترك وأما تام المشترك فليس له الافرد واحد وهو هذا النوع فيكون أخص أو أنه يجب بجواب آخر بان يراد بالاعتناء بوجوده لا باعتبار الافراد لا يوجد حساس بدون حيوان فيها متساويين (قوله أو ينتهي الى بعض الخ) الاولى أن يقول أو ينتهي الى تام مشترك بضه مساو له لان الكلام في تمام المشترك لانه الذي ينتهي الى تام المشترك وأوجب بل انتهاء تام المشترك الذي بضه مساو له يستلزم انتهاء البعض فقد استدلت باثبات اللازم على اثبات الملزوم وهذا أبلغ فكانه قيل أو ينتهي الى تام مشترك بضه مساو لان بعض

ذلك انما انتهى الى المساوي (قوله مساو له) أي لتام المشترك الأخير (قوله والا لتركبت الخ) أي وهو محال لانه اراد يلزم عدم تعقلا والفرض انها متعقبة (قوله ليس على ما ينبغي) الذي ظهر عما تقدم انه عند عدم الانتهاء الى مساو يلزم اجتماع تملكات مشتركة لنهاية لها وهذا لا يقال له تسلسل لان التسلسل ترتب أمور لنهاية لها لكن ان كان ترتبها باعتبار الماضي كان ذلك التسلسل مستحيلا وان كان باعتبار المستقبل كان ذلك التسلسل غير محال (قوله وانما يلزم ذلك ان لو كان الخ) لان الجزء علة في السكل فلا يكون مستحيلاً الا اذا كان تام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول والثالث جزءاً من تام

المشترك الثاني والرابع جزءاً من تمام المشترك الثالث. وهكذا لان تمام المشترك الاخير الذي وصل اليه وهو الحيوان صار معلولاً لما قبله لانه مركب من الثاني والثاني من الثالث وهكذا الى ما لا نهاية له في الماضي فالاول اعني الحيوان معلول الثاني والثاني معلول الثالث وهكذا وهو المستحيل واما ما نحن فيه من ان المشترك الاول بين الانسان والفرس والثاني بين الانسان والشجر وبين الاول والثاني تبان وهكذا كما علمت واذا كان واحد مبانياً للآخر فلا يقل حيثذ كون تمام الماهية الثاني معلولاً للاولاد بينهما التبان وحيثذ فلا ساسية بينهما لا لتعلق السلسلة الا اذا كان الثاني جزءاً للاول وهكذا والفرض ان الجزئية متفية لاشتراط المبانية (قوله ولعله أراد الخ) لا يقال يمكن أن يكون حيوان جزءاً من الثاني والثاني جزءاً من الاول لانا نقول هذا تسلسل حيثذ باعتبار المستقبل ولا ضرر فيه والكلام في اثبات ما فيه الضرر (قوله ولعله أراد بالتسلسل وجود أمور الخ) هذا بناء على ان تمام المشتركات لها وجود في الخارج اما لو جرينا على ان الامور الكلية لا وجود لها في الخارج وانما هي أمور اعتبارية فلا ننظر لوجود فان قلت الامور الاعتبارية (٣٦٥) لا تسلسل فيها انما التسلسل في الامور

الموجودة فاجوب ان التسلسل تعين ان يكون بعض تمام المشترك مساوياً له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين ففانه ان لم يكن مشتركاً أصلاً يكون مختصاً بها فيكون مميّزاً للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً لتام المشترك لاختصاصه به وتام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لا يميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميّزاً للماهية عن بعض اغيارها ولا فني بالفصل الا مميّز الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيفية كان أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو مميّز للماهية عن مشاركتها في جنسها أو وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس أو وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميّزاً لها في الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميّزاً عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل ظاهرياً ان كان لها جنس كان فصلها مميّزاً لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا أقل من ان يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية

(قوله وان لم يكن لها جنس) أقول وذلك بان ترتب الماهية مثلاً من أمرين متساويين ومساويين للماهية فصل الماهية الانسان مع انه ليس مميّزاً لها عن المشاركات الجنسية واما تفيد الفصل بالمقسم أو القريب فتفيد لا دليل عليه وإحالة للتمتع الي ما ليس معلوماً له

(٣٤ شروح التسمية) كان بعض الخ) وذلك ككس (قوله يكون فصلاً الخ) وذلك كحيوان (قوله فيكون فصلاً للماهية) وهي الانسان (قوله وجميع اغيار الجنس الخ) أي لأن تقضي الامر أخص من تقضي الاخص (قوله في الجملة) أي يميز ولو في الجملة قوله أو يقال ان المناطق لا يمولون على المفهوم أي في الجملة والمميز لها عن جميع ما عداها (قوله والى هذا) أي الى ما مر من الاستدلال (قوله لان اللازم من الدليل الخ) أي غاية ما يبيد الدليل التميز للماهية فقط ولم يبدل لتمييز جنسها دائماً مثلاً اذا فرض ماهية مركبة من فصلين كناطق قاته لاشراك تلك الماهية في ناطق فليس مميّزاً لها عن الجنس اذ الفرض ان الماهية لا جنس لها لانها مركبة من فصلين فقط بدون جنس فليميز انما هو عن الموجود فقط كالشراك انما هو في الوجود فقط فالتمييز انما هو في الرض العام فقط وهو الوجود لان هذه الماهية المركبة من فصلين لم يشاركها الفرس ونحوه الا في الوجود ولاجل هذا زاد قوله او وجود (قوله واما انه يكون مميّزاً عن المشاركات الجنسية) أي دائماً أبداً (قوله فلا يلزم) أي حكم يلزم من الدليل (قوله ان كان لها جنس) كالانسان (قوله وان لم يكن لها جنس) أي كالماهية المركبة من فصلين كناطق وناطق بناء على ان الماهية يجوز ان ترتب من المتساويين

(قوله وحينئذ يكون فصلا) أي أحد الفصلين (قوله بحذف النسب) أي المتقدم ذكرها من التباين والصوم والخصوص
(قوله بعض تمام المشترك) أي كحساس (قوله ان لم يكن مشتركين تمام المشترك الخ) أي ان لم يكن الحساس مشتركا بين الحيوان
والشجر يكون مختصا بحيوان ومتى كان كذلك كان فصلا لهاية وان كان مشتركا بين الحيوان والشجر لم يكن حاسا تمام
المشترك بين الانسان وماهة الشجر بل تمام المشترك شيء آخر الحساس بعض منه وهكذا فيلزم التسلسل وهو محال فلا بد من
انقطاع التسلسل يكون الحساس (٣٦٦) بعض المشترك الثاني وهي مساوية له فتكون مميزة له فيكون فصلا (قوله جزء

وحينئذ يكون فصلها ممزجا لها عنها ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب الأربع بان يقال بعض تمام
المشترك ان لم يكن مشتركين تمام المشترك وبين نوع آخر يكون مختصا بتمام المشترك فيكون فصلا له
فيكون فصلا لهاية وان كان مشتركا بينهما يكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع فلم يكن تمام
المشترك بينهما فيكون بعضا تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا لا يقال حصر جزء الماهية
في الجنس والفصل باطل لان الجوهر التاطق والجوهر الحساس مثلا جزء لماهة الانسان مع انه
ليس بجنس ولا فصل لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لاقى مطلق الاجزاء وهذا ما وعدناه
في صدر البحث • قال

(ورسومه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فلي هذا لو تركبت حقيقة
من أمرين متساويين أو أمور متساوية كان كل منها فصلا لما لاه يميزها عن مشاركتها في الوجود)
(أقول) رسموا الفصل بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق

فيكون كل واحد منهما فصلا لها فانحصر أجزاها المساهية في الجنس والفصل بان يكون بعضها
جنسا وبعضها فصلا أو يكون كلها فصولا وسأني ذكر هذه الماهية (قوله الكلام في الاجزاء
المفردة) أقول قد يناقش حينئذ في أنه كيف يعد الجسم التام من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا

(قال فيكون فصلا) اذ لا معنى بالفصل الا الذاتي المميز وهو كذلك وتوهم كونه أخص أو مباحا
باطل لان الجزئية تنافي لخصوص والحل ينافي للمباينة (قوله فيكون كل واحد منهما فصلا) ولا يلزم توارد
العلتين على ملول واحد لان التميز الحاصل باحدهما غير التميز الحاصل بالآخر (قوله بعضها جنسا
وبعضها فصلا) اما مطلقا أو من وجه كما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالحويان والتاطق
عند البعض (قوله أو يكون كلها فصولا) ولا يجوز ان يكون كلها أجناسا لأنه ان لم يحصل منهما ماهية
فظاهر وان حصلت كان كل واحد منهما ممزجا لها عما يشاركها في الاخر فيكون فصلا وجزئا بالتقاس
الى الآخر (قوله قد يناقش الى آخره) والجواب بان عدم ذلك من الجنس المتوسط باعتبار التمييز
عنه بمفرد لا يحسم مادة الشبهة لأنه يرد على الحصر حينئذ الجوهر التاطق باعتبار التعبير عنه بمفرد
والحق انه لا وجه لجلل الجنسية والفصلية دائرة على الالفاظ (قال ورسوموا الفصل بأنه كلي الخ) أي
بهذا الطريق أو بهذا الرسم فلا يلزم أخذ المرسوم في الرسم (قال في جوهره) في موضع الحال
عن هو اما على التأويل أو بدونه ومنه أي شيء هو كائن في ذاته أي مع قطع النظر عن عوارضه

الماهية) أي ملاحظا أن
مجموع الجوهر التاطق
فصل وكذلك الجوهر
الحساس (قوله لانا نقول
الكلام في الاجزاء المفردة
الخ) قد يقال عليه ان
جسم نلهم من جهة الاجزاء
لاهم جنس والاجزاء هي
الجنس والفصل مع انه
مركب فالجواب بان قصد
حصر الاجزاء المفردة في
الجنس والفصل لا حصر
الجنس والفصل في
الاجزاء المفردة فلا يتنافي
ان بعض الاجناس قد
يكون مركبا كذا أجباب
التشيع وهو بعيد من
كلام الشارح اذ قول
الشارح الكلام في الاجزاء
المفردة صريح في ان المراد
حصر الجنس والفصل في
الاجزاء المفردة لا كإكمال
وحينئذ فلا إشكال الذي
قاله السيد وهو ورود جم

نام على جواب الشارح وارد لاهالة تأمل (كانه) (قوله يحمل على الشيء) انما لم يقل المصنف يقال مع والحساس
ان المعنى واحد وقد عبر في غير هذا الكلي دفعا من أول الامر لما يتوهم ان الفصل لما كان علة لتويع يقع في الوهم ان الله
لا يعمل على الملول (قوله أي شيء) خير مقدم وهو مبتدأ مؤخر وقوله في جوهره حال أي الانسان حال كونه في جوهره فالضمير
بمعنى الانسان الذي قلناه في التقدير ثم ان الكلام على حذف مضاف أي ما يميز الانسان حال كونه المميز في جوهره أي جوهره أي
قطعة من ذاته المراد ما يجواب يميز الانسان حال كونه المميز من ذاته فيجواب بالفصل (قوله كالناطق والحساس) مثل بمثلين لا هو ظاهر

(قوله فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد) فيه اشارة الى انه يجب بالفصل عن السؤال عن النوع وعن جزئياته (قوله لانت السؤال الخ) علة عامة في الجملة أي كان المميز جزءاً من الفئات أو عرضاً من الاعراض مميزاً تميزاً تاماً لا (قوله الجوهري) أي الذاتي (قوله المرضي) أي المنسوب للمرض (قوله لا يقال في (٢٦٧) الجواب أصلاً) أي لا في

جواب ما ولا في جواب

أي (قوله فتقول لا يكتفى

الخ) حاصله انا نختار

الشق الثاني وزيد في

الكلام شيئاً يخرج الجنس

الفصل ماميز الانسان في

الجملة وليس تمام المشترك

وفيه نظر فان المرض العام

كلاشي يميز الانسان من

الشجر والحجر وليس

تمام المشترك قوله فالجنس

خارج عن التعريف لا

يفيد شيئاً لأنه وان خرج

الجنس لكن دخل المرض

العام وأوجب بان المرض

العام كلاشي له اعتباران

فانه تام باعتبار افراد

الحوان ولا يخص بالانسان

وخاص باعتبار الانسان

أي خصوصية اضافية أي

بالنسبة للشجر والحجر

فيصلح للجواب باعتبار

خصوصيته لا باعتبار عمومته

على ان الجنس على تقدير

التمييز به لا يميز باعتبار انه

جنس بل من حيث فصله

الخاص به وخاصته صار

الحاصل ان الجنس

والمرض العام لا يفيدان

والحاس فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد بأي شيء هو في جوهره فالجواب انه ناطق أو حساس لان السؤال بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميزه يصلح للجواب ثم ان طاب المميز الجوهري يكون الجواب بالفصل وان طلب المميز المرضي يكون الجواب بالخاصة فالكلبي جنس يشمل سائر الكليات وقولنا يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو يخرج النوع والجنس والمرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب أي شيء هو والمرض العام لا يقال في الجواب أصلاً وقولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه فان قلت السائل بأي شيء هو ان طلب يميز الشيء عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فضلاً للانسان لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار أو عن بعضها فالجنس يميز للشيء عن بعضها فيجب ان يكون صالحاً للجواب فلا يخرج عن الحد فتقول لا يكتفى في جواب أي شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لا بد منه ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محصلاً ان الفصل كماي ذاتي لا يكون مقولاً في جواب ما هو ويكون مميزاً للشيء

(قوله لان السؤال بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة) أقول اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة سواء كان يميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه وسواء يميزه تميزاً ذاتياً أو عرضياً فيصح ان يجاب بأي فصل أريد قريباً كان أو بعيداً كالناطق والحساس والنامي وقابل الابداد وأن يجاب عنه بالخاصة أيضاً واذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب

(قال وذاته) أي نفسه عطف تفسير لجوهره فانه يطلق على الفئات وعلى ما يقابل المرض (قال فانه اذا سئل الى آخره) دليل لصحة التمثيل بالناطق والحساس (قال انما يتم الخ) (١) أي لا بما ليس ذاتياً يميزه فلا يرد انه يتم الجواب بتام وقابل الابداد أيضاً (قوله اذا سئل عن الانسان الخ) مقصود السيد السند قدس سره بتحقيق المقام وتفصيل جميع ما وقع في جواب أي شيء مع الاشارة الى تفسير بعض اللفاظ الجملة من لفظ في الجملة ولفظ في جواب أي شيء هو بل ان ليس المراد اختصاصه بكونه جواباً لهذا السؤال حتى لو سئل بأي جوهر أو جسم أو حيوان مثلاً لا يكون الواقع في جوابه فضلاً بل المراد به أي شيء وأمثاله الا انهم اختاروا هذا اللفظ لشعوله جميع الفصول فان كلها تميز الماهية عن المشاركات في الشيعة (قوله ما يميزه) أي عن المشاركات في الشيعة والضابط ان السؤال بأي يكون عما يميز للشئ عنه عما يشترك فيها أخف إليه أي (قوله سواء كان الخ) وما قيل تفسير في الجملة بما ذكره يجعل التزديد في السؤال الآتي في التشرح قبيحاً فليقتصر على التصحيح الثاني ليس بشيء لان مقصوده قدس سره بتحقيق مطالب أي وتفسيره فكيف يصح الاقتصار ولا نسلم لزوم قبح التزديد اذ يكفيه تحمل العبارة له في نفسها وان تعين المراد منه على ان القصر المستفاد من انما في قوله انما يطلب

التمييز من حيث ذاتها اما من حيث فصل الجنس أو خصوصية المرض فيفتقان في الجواب أي جواب ان نظر لفصلهما كذا قرر الشيخ ولكن الانصاف ان الاعتراض لا يرد أصلاً لان التعريف متحرز ذلك لذكره فيه قوله من جوهره (قوله ولا كان محصلاً) أي محصل ما تقدم (١) (قوله قال انما يتم لم نجد المكتوب عليه في التشرح فليحذر

في الجملة فلو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كماهية الجنس العالي والفصل الأخير كالناطق كان كل منهما فصلا لها لانه يميز الماهية تمييزاً جوهرياً ياماً يشاركها في

بالخاصة وبصح الفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل أي جوهري في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول واما اذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا الفاعل للإبادة لا لأنه اذا قيل أي جسم تام هو في ذاته لم يصح الجواب بالفاعل للإبادة والباقي ايضا واذا قيل أي حيوان هو في ذاته تبين الناطق للجواب (قوله كماهية الجنس العالي والفصل الأخير) اقول انما يبل بها لاستماع تركيبها من

والتميم المستفاد من قوله فكل ما يميزه في الجملة ينادى على التعميم الذي ذكره قدس سره (قوله بالخاصة) مطامعة كانت أو مضافة (قوله لم يصح الخ) لعدم كونها ميمزاً ذاتياً أي بالنظر الى ذاته (قوله وصح بالفصول المذكورة) لكون كل واحد منها ميمزاً ذاتياً عن كل المشاركات في الشيئية أو بعضها (قوله الا بما عدا الفاعل) لانه ليس ميمزاً عن المشاركات في الجسمية وقس على ذلك ما سياتي (قال ثم ان طلب المميز الجوهر في الخ) بان ضم اليه في جوهره أو في عرضة (قال وبقولنا) يحمل على الشيء الخ اذ مجموع الفصل ومتصفاته عبارة عن مفهوم فصل واحد ولم يقل محمول في جواب أي شيء أو كلي هو جواب لأي شيء هو في ذاته كيلا يتوهم لزوم وقوعه في الجواب بالفصل فان المتر في مجرد صلاحته له وانما لم يقل يقال كما في سائر السكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لحصة النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحمل عليه لاستماع حمل العلة على الممول فصرح بلفظ الحيل ازالة لهذا التوهم (قال يخرج النوع الى آخره) أي من حيث انها كذلك (قال في الجواب أصلاً) أي لا في جواب ماهو ولا في جواب أي شيء فانه يقال في جواب كيف هو كما اذا قيل كيف زيد يقال صحيح أو مريض (قال فان قلت الخ) اما ايراد على التعريف فانه اما غير جامع أو غير مانع فيكون نقضاً أو على قوله يخرج الجنس فيكون مناهياً وعلى الاول الجواب منع وعلى الثاني اثبات للمقدمة المتنوعة وما قيل ان ورود السؤال بالنوع اشد لوروده على شق التزديد والجواب عنه فانه اعتبر في أي شيء ان يكون جزء الماهية فوهم اما ايراد فلان الطالب بأي شيء انما يطلب بمميز الماهية المشلول عنه بما يشاركه في الشيئية والنوع نفس الماهية لا يميزه واما الجواب فلانه حيث لا يكون النوع خارجاً بقوله في جواب أي شيء هو وقد يجاب عن السؤال بان الجنس من حيث هو جنس ليس ميمزاً لان الجنسية من حيث الاشتراك والتمييز باعتبار الاختصاص وفيه بحث لان الحبيبة ان كانت تهديمية يلزم ان لا يكون الجنس ذاتياً لعدم دخول الحبيبة في الماهية وان كانت تميلية فلا يبعد لان كون ذات الجنس ميمزاً كاف في النقض وان كانت علة التمييز الاختصاص (قال لا يكتفى الى الخ) ظاهر كلامه يدل على ان عدم كونه تمام المشترك متر في جواب أي شيء لكن المذكور في كتب العربية ان أي شيء يطلب به المميز مطلقاً كالمسرح به الشارح سابقاً الا ان يقال هذا متر في اصطلاحاً وما قيل ان المراد ان قيد عدم كونه تمام المشترك متر في التعريف بقرينة مقابله تمام المشترك فيه فع عدم مساعدة عبارة الشارح وعدم جواز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريفات يرد عليه انه حيث يكون الجنس خارجاً بهذا القيد لا بقوله في جواب أي شيء هو (قال محصله) أي محصل قوله انه كلي يحمل الى آخره لا محصل

(قوله من أمرين متساويين الخ) فصل تقدير كونه مركباً لا يكون مركباً الا من أمرين متساويين لانه لو تركب من أمر عام وخاص لكان ذلك العام فوقه فلا يكون عالياً والفرض انه العالي وكذلك الفصل الأخير لو كان مركباً من أمرين عام وخاص لم يكن فصلاً أخيراً بل الفصل الأخير فصله وذلك كناطق فانه المتفكر بالقوة فلو فرض ان القوة فصل أخير وفست القوة بيئية راسخة وفرض ان راسخة فصل لحيية لم تكن القوة فصلاً أخيراً بل الأخير هو الراسخة فتبين ان الفصل الأخير لم يكن مركباً على تقدير كونه مركباً الا من أمرين متساويين وفيه نظر بل ولو فرض ان الفصل الأخير مركب من أمرين متساويين لم يكن فصلاً أخيراً بل الفصل الأخير هو أحد الفصلين لأن الفصل الأخير اذا حلل بفصلين فالفصل الأخير هو أحدهما الحلل له ذلك الفصل

(قوله وحد الفصل الح) غذف لفظ ما يميزه في الوجود لان الفصل عنه لا يميز الا ما يشارك في الجنس وذلك لان الفصل موجود وحيث يحتاج لفصل يميزه عما شاركه في الوجود والفصل يحتاج كذلك فيؤدي للتسلسل (قوله من جنسه) متعلق بمحذوف أي يميزه له من جنسه أي من افراد جنسه (قوله اذ لم يساعده البرهان على ذلك) (٢٦٩) أي على ما قدم من ان الفصل

لا يكون يميزا الا ما يشارك في الجنس فقط لان من لوازم الفصل وجود الماهية فاذا التفت لوجوده فقد التفت لوجودها وفي الماهية ما يميزها عن غيرها وهو ضاهيا فالفصل يميزها ويميز نفسه تبعا عما يشاركه في الوجود وان استدلال المتأخرين على ان الفصل ما يميز الشيء في الجنس أو الوجود مجواز كون الماهية مركبة من أمرين متساوين يرد على التسلسل الذي قاله الشيخ ويمنع حيث ذلك التسلسل باعتد * والحاصل ان الشيخ قال ان الفصل لا يميز الا ما يشارك في الجنس فقط ولا يميز ما شاركه في الوجود وخالفه غيره وقال انه يميز ما شاركه فيها وهو المبر عنه بقول الشارح في الجملة أي ولو في الجملة واستدل الشيخ على مدعاه بأنه لو ميز عن المشاركة في الوجود

الوجود ويجعل عليها في جواب أي موجود هو واعلم ان قدماء المتكلمين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء وحد الفصل بأنه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره من جنسه واذا لم يساعده البرهان على ذلك تبه المصنف الجنس والفصل معا والام يمكن الجنس العالي جنسا عاليا ولا انفصل الاخير فصلا أخيرا اما اذا فرض التعريف ثلثا يكون قوله ان الفصل لنوا (قوله لم يكن الجنس العالي عاليا) لوجود جنس فوقه (قوله ولا انفصل الاخير فصلا أخيرا) لان هذا الفصل سيكون مركبا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصله يميزه عما يشاركه في جنسه ويكون جنسه مشترك بين الماهية وهذا الفصل لدخوله فيها اما تمام المشترك أو بعضه فيكون للماهية جنسا في مرتبة واحدة اذ لا يجوز كون أحدهما جزءا للآخر لزوم تكرار الذاتي والمميز للماهية من هذا الفصل فصل الفصل لانفس هذا الفصل فلا يكون هذا الفصل فصلا أخيرا لانه المميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا ظاهر وجه تخصيص امتناع التركيب منهما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط والعالي لا يستلزم عدم كونهما متوسطا أو عاليا اذ لا يكونان يميزين للماهية عن كل المشاركات وقيل المراد من الفصل الاخير القريب ووجه الزعم انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والتوابع المباني له فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع المباني اما تمام المشترك أو بعضا منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءا من جنس الماهية لا العكس والام يمكن الجنس القريب للماهية جنسا قريبا فلا يكون له دخل في التحصيل والتمييز بل هو غير منضم الى الجنس في الحقيقة ويكون المحصل والمميز لتوابع في الحقيقة هو الجزء الاخير فلا يكون الفصل الاخير فصلا أخيرا اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلا ويميزه وفيه بحث اما أولا فلا يلزم من انتفاء العكس سكوت جنس الفصل جزءا لجنس الماهية لجواز عدم دخول واحد منهما في الآخر واما ثانيا فلجوابه في جميع الفصول ولا اختصاص له بالاخير واما ثانيا فلان اللازم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل بتمامه فصلا بل جزءا والمتبادر من العبارة ان لا يبقى الفصل موصوفا بصفة التأخر وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان يتم تحليلها يعتبر الاعم في جانب الجنس ويعتبر الاخص فصلا لان المحصل للعام الماهية هو هذا الخاص ولذا يعتبر الحيوان جنسا ولا يعتبر الجنس مجردا لجزوه وقابل الابداد والخاص والناطق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور فصلا فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا في جنس الماهية ويجعل مجردا لخاص فصلا أخيرا فلا يكون الفصل الاخير فصلا أخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه وفيه بحث اما أولا فلان العقل اما يعتبر الاعم في جانب الجنس اذا كان محصلا ويميزه في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل

لزم الدور الذي علمته وحيث فكلما القائل الثاني بأنه يميز المشارك فيها لا يتم وأجاب القائل الثاني بأنه لا نسلم انه اذا ميز المشارك له ولو في الجملة يحصل التسلسل لان وجود الفصل بوجود الماهية في التفت لوجوده التفت لوجودها وفي الماهية ما يميزها عن غيرها وهو ذلك الفصل فيميز نفسه تبعا ولا تسلسل فقول الشارح اذ لم يساعده الح صادق بعدم الدليل من أصله وبوجوده مع عدم تمامه وهو المراد كما علمت

على ضعفه بالمشاركة في الوجود أولاً وبإيراد هنا الاحتمال ثانياً قال
(والفصل المميز لتووع عن مشاركة في الجنس قريبان ميزه عنه في جنس قريب كالتألق للإنسان
وبميدان ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان)

(أقول) الفصل اما يميز عن المشارك الجنسي أو عن المشارك الوجودي فان كان يميزاً عن المشارك
الجنسي فهو اما قريب أو بعيد لانه ان يميزه عن مشاركته في الجنس القريب فهو فصل قريب
كالتألق للإنسان فانه يميزه عن مشاركته في الحيوان وان يميزه عن مشاركته في الجنس البعيد
فهو فصل بعيد كالحساس للإنسان فانه يميزه عن مشاركته في الجنس النامي وانما اعتبر القريب والبعيد

تركيبهما من اجزاء وجبان تكون تلك الاجزاء متساوية (قوله وانما اعتبر القريب والبعيد) اقول اغترض
عليه بان قواعد الفن عامة شاملة لجميع المفومات سواء كانت محققة الوجود في الخارج اولا فلا يكون تحقق
الوجود فيه مقتضياً لتخصيص البحث به فالصواب ان يقال اعتبار الاقسام الى القريب والبعيد لا يتصور
في الفصول المميزه عن المشاركات الوجودية فان انما هي اذا تركبت من امور متساوية كان تميز كل واحد
منها للماهية كتمييز الآخرها فلا يمكن عد بعضها يميزاً قريباً وبعضها يميزاً بعيداً والا يلزم الترجيح
بلا مرجح فذلك خص اعتبار الاقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميزه عن المشاركات الجنسية
ويرد عليه ان الاقسام اليها يتصور في تلك الفصول ايضاً فانما اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس
وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركباً من امرين متساويين كان كل واحد من الامرين المتساويين
فصلاً يميزاً لذلك الجنس عن جميع المشاركات الوجودية ويميزاً لتلك الماهية عن بعض المشاركات
الوجودية فقد وجدنا احوال الفصول المميزه عن المشاركات الوجودية مختلفة في التميز فحينئذ يمكن

أعم من جنس تلك الماهية أو مساوية له أو ما يناله والجموع المركب محمولاً عليه واما ثانياً فلان
اللازم منه عدم الابتداء لا الانتاع واما ثالثاً فلي تقدير تمامه فيعدم كون الجموع فصلاً لعدم
كونه اخيراً (قوله ان تكون الاجزاء متساوية) لا متاع كونها متباينة (قال كل منها) أي مثلاً
فلا حاجة الى تقدير أو كل منها (قال في الشفاء) واما في الاشارات فقال في جنس او وجود
(قال فان كان يميزاً عن المشارك الجنسي الخ) لم يقل يميز النوع اشارة الى ان التقيد في المقارن حيث
قال والفصل المميز لتووع بطريق التثليل اذ لا يختص القريب والبعيد بالووع الحقيقي واما محله على
التووع الاضافي فيبعد اذ لم يعرف فيما سبق معناه (قال وان يميزه عن مشاركته في الجنس البعيد)
أي قطع بقرينة المقابلة لثلاث ينتقض التعريف بالفصل القريب فانه يميزه عن مشاركته في الجنس البعيد
ايضاً (قال وانما اعتبر الى آخره) أي انما فسروا القريب والبعيد بحيث يختص بالفصل الجنسي ولم
يفسروا بما يم الفصل الوجودي فلا يرد ان أراد بالقريب والبعيد الاصطلاحين فلا يمكن
اعتبارهما الا في الفصل الجنسي وان أراد سني آخر فليبين أولاً حتى نتكلم فيه (قوله فلا يمكن عد
بعضها الى آخره) فيه اشارة الى انه لا يمكن محقق القريب بدون البعيد وبالعكس لانهما من الاضافات
فلا يصح كون الفصول الوجودية كلها قرينة فاندفع ما قيل ان عدم تفاوت الفصول الوجودية في
التمييز انما يفيد عدم همه قسيمه الى القريب والبعيد لاعدم همه اقسام مطلق الفصل اليها بان
يكون الفصول الوجودية داخلة في القريب دون البعيد (قوله فقد وجد الى آخره) كما وجدت

(قوله على ضعفه) أي
الزعم وقوله أولاً أي
حيث قال في جنس أو
وجود وقوله وبإيراد هذا
الاحتمال أي في قوله فصل
هذا لو تركت حقيقة الى
ان قال لانه يميزها عما
شاركها في الوجود (قوله
أوعن المشارك الوجودي)
الذي يميز عن المشارك
الوجودي عبارة عن أمر
من أحد امرين متساويين
بحيث لا يكون للماهية
جنس فلو مانعة خلو وجمع

(قوله على احتمال يذكر) أي يذكره الجواز لكون الفصل قد يميز ما شارك في الوجود وهو أى الاحتمال الذي يذكر جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين أو أمور كذلك بقي أن قواعدهم عامة متكلم فيها على الموجود وعلى جاز الوجود وحينئذ فالواجب التعرض للفصل مطلقا سواء كان يميزاً عن المشارك الجنسى أو الوجودي بقوله ليس يحققي الوجود لا ينهض علة في عدم جعل الفصل قريباً وبعداً بالنظر لازم عن المشاركات الوجودية فالاولى أن يقول وإنما اعتبر قرب الفصل وبعدة في الفصل المميز في الجنس لأن الفصل المميز عن المشاركات الوجودية لا يفتل فيه قرب ولا بعد لان الماهية اذا تركبت من أمرين متساويين فكل واحد منهما يميز ل ماهية عما عداها فلا يفتل قرب ولا بعد وذلك بأنه اذا فرض ان ماهية مركبة من جنس وفصل وان ذلك الجنس مركب من أمرين متساويين كان كل واحد من هذين الأمرين (٢٧١) يميزاً للجنس عن جميع مشاركاها

في الوجود كما ان فصل الماهية كذلك وكان كل واحد من هذين الأمرين يميزاً لها عن بعض المشاركات في الوجود وحينئذ تصور ان يكون الفصل المميز عن

المشارك الوجودي قريباً وبمبدأ ميزها عن جميع المشارك كان قريباً وأن ميزها عن بعض المشارك كان بعيداً مثلاً اذا فرض

ان ماهية الانسان مركبة من الحيوان والناطق وفرض ان الحيوان مركب من أمرين متساويين ليس فوقه جنس فأحد الفصلين يميز للحيوان عن جميع ما عداها في الوجود لافي الجنس ويميز ل ماهية الانسان عن بعض ما عداها لآعن جميع ما عداها لآه

في الفصل المميز للجنس لأن الفصل المميز في الوجود ليس بتحقيق الوجود بل هو مبني على احتمال يذكر وربما يمكن أن يستدل على بطلانه بأن يقال لو تركبت ماهية حقيقية من أمرين متساويين فاما أن لا يحتاج أحدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية الى البعض أو يحتاج فان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج أحدهما الى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر إليه أو يقال لو تركب جنس عال كالجواهر مثلاً من أمرين متساويين

ان يقال الفصل المميز ل ماهية عما يشاركها في الوجود انميزها عن جميع المشاركات فهو فصل قرب لها وان ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالاولى للاقتصار على ما ذكره الشارح قالت بتحقيق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به فربما يقتصر في بعض المباحث على ما ذكره ويحال معرفة ما عداها على المقايضة به وأما التعريفات فالاولى بها شذوها لفسكل

أحوال الفصول الجنسية مختلفة في التمييز فان فصلاً واحداً يكون قريباً بالنسبة الى ماهية بعيدة بالنسبة الى آخر كالحساس فصل قريب للحيوان بعيد للانسان فلا يرد ان الكلام في الفصول المختلفة في التمييز بالقياس الى ماهية واحدة دون الاختلاف في التمييز بفصل واحد بالقياس الى ماهيتين (قوله واما التعريفات الخ) اعتذار عن عدم تخصيص التعريف بالفصل الجنسى ودفع ما يقال ان الشارح اعترض سابقاً على المصنف بتخصيص تعريف النوع بالحارجي وههنا جواز التخصيص ووجه الاولوية ان التعريف ل ماهية من حيث هي دون الافراد فاللائق به الشمول للموجود والمعدوم (قال ليس يحققي الوجود) بخلاف الفصل الجنسى فانه ثبت تركيب الجسم من المادة والصورة وكل منهما اذا أخذ لا بشرط شيء كان جنساً وفصلاً على ما حقق في موضعه (قال كالجواهر مثلاً) تقرير الدليل في شرح التجريد ان كل ماهية اما جوهر أو عرض فان كان جوهرًا كان الجواهر جنساً لها وان كان عرضاً كان أحد التسمية أو الثلاثة على اختلاف المذهبين جنساً لها فلا يكون تركيبها من

لم يميز الانسان عن الفرس والحمار واذا قد تصور كون الفصل المميز عن المشاركات الوجودية يكون قريباً وبمبدأ وان كان باعتبار ماهيتين فالاحسن ما التفت له الشارح في التاميل ولا يقال انه قد مر الاعتراض على تخصيص النوع بالمفاتيح الموجودة وان الصواب التعميم لآنا نقول ان ما مر بالنسبة للتعريف وهي تكون للماهيات مطلقاً (قوله يمكن ان يستدل على بطلانه) أي بطلان ذلك الاحتمال أي وحينئذ فيكون تركيب الماهية من أمرين متساويين مستحيل (قوله ماهية حقيقية) أي موجودة في الخارج (قوله ضرورة وجوب الخ) أي لما تقرر في الحكمة ان الأمرين اذا لم يمتزج أحدهما الى الآخر فلا يجوز تركيب الماهية منهما (قوله والا يلزم الخ) وأن لم يمتزج أصلاً أو البعض فدخل تحت الاصورتان لكن أولاهما قد تقدمت فالخامس انه لو تركبت الماهية من أمرين متساويين لزم الحال من جميع الوجوه وما أدى الى الحال محال

(قوله قوم الجواهر بالعرض) أي فيلزم تركب الجواهر من جوهر و عرض فالجواهر صار مفترقا للعرض مع أن العرض مفترق للجواهر وهذا دور وأيضاً فالسلك في الأجزاء المحذولة فيلزم حمل العرض على الجواهر وهو باطل (قوله وهو محال) أي للزوم التناقض أو احتياج كل منهما للآخر أو للزوم الحمل عليه (قوله فاما أن يكون الجواهر) أي الجواهر العالي نفسه أي عين الجواهر الجزء (قوله وأنه محال) أي لأن من لوازم السلك أن يتركب من غيره والجزء ما يتركب منه غيره فيلزم أن لا يكون السلك كلاً والجزء جزءاً (قوله أو داخلاً) أي وأما أن يكون الجنس العالي داخلاً في أحد الجزئين فنصار الجزء شاملاً للجنس العالي ولنبره ومن المعلوم أن بعض (٢٧٢) السلك هو نفس الجزء فيلزم تركب الشيء من نفسه ومن غيره أي الشيء الآخر

(قوله أو خارجاً عنه) فأحدهما أن كان عرضاً فيلزم قوم الجواهر بالعرض وهو محال وإن كان جوهرًا فاما أن يكون الجواهر نفسه فيلزم أن يكون السلك نفس جزئه وأنه محال أو داخلاً فيه وهو أيضاً محال لامتناع تركب الشيء من نفسه ومن غيره أو خارجاً عنه فيكون عارضاً له لكن ذلك الجزء ليس عارضاً لنفسه بل يكون الأرض بالحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بنسبه عارضاً وأنه محال فلينظر في هذا المقام فانه من مطارح الأذكياء قال (وأما الثالث فإن امتنع اعتكاه عن الماهية فهو اللازم والا فهو العرض) (قوله فانه من مطارح الأذكياء) أقول يعني أن الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من أمرين متساويين وإن فرضت تلك الماهية جنساً من الاجناس العالية فالجواهر مثلاً لو تركب إلى آخره ففي هذا قوله مثلاً متعلق بقوله كالجواهر مفعول مطلق لتأكيد معنى التمثيل المستفاد من الكلف فانه قد يجهل التمثيل بما يحصر فيه الممثل ويحتمل كونه متعلقاً بالجنس العالي فيكون إشارة إلى حريته في الفصل الأخير والجنس المفرد أيضاً (قال أن كان عرضاً) التزديد بين مفهوم العرض والجواهر غير حاصر فالمراد التزديد بين ماصدق عليه المرض وبين ما يصدق عليه الجواهر (قال لزم قوم الجواهر) أي يكون المرض محمولاً عليه موافاةً وذلك محال لاستزاده أعادهما فلا يرد تقوم السرير بالهيئة القائمة بالخشب على أن في كون السرير بمعنى المركب من الخشب والهيئة جوهرًا مناقشة (قال فاما أن يكون الجواهر نفسه) أي يكون الجواهر المطلق نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهرًا نفسه منصوب على الحرية وداخلاً وخارجاً مطوقاً عليه (قال وأنه محال) لأنه لا يبقى السلك كلاً ولا الجزء جزءاً (قال لامتناع تركب الشيء من نفسه وغيره) لاستزاد كون السلك نفس الجزء واحتياج الشيء في قوم نفسه إلى خارج عنه وتقدم الشيء على نفسه إلى غير ذلك (قال فلا يكون العارض الخ) مثلاً لو تركب الجواهر من (أ) و (ب) (فا) شيء عرض له الجواهر الذي حقيقته (أوب) و يمتنع أن يكون (أ) عارضاً لنفسه فتبين أن يكون العارض (ب) (قوله يعني أن استدلال الخ) مبنى التوجيهين إن المطارح جمع مطرّح ظرف مكان من المصدر المبني للفاعل على التوجيه الأول نحو المكتوب ومن المصدر المبني للمفعول نحو المقتل على التوجيه

قوله فاما أن لا يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال ممنوع لأن الحالية إنما هي مسلة في الماهية الموجودة في الخارج فأرق التميزه أجزاؤها خارجاً كالسرير وما هنا ليس من الماهية الموجودة خارجاً بل من الأمور الذهنية ولا تميز لبعض أجزائها عن بعض في الخارج وقوله يلزم الدور ممنوع إذ من الحائز أن أحدهما يحتاج إلى الآخر بجهتين مختلفتين وذلك كالجواهر والمرض فكل منهما متوقف على الآخر لكن بجهتين مختلفتين فالجواهر متوقف على المرض من حيث بقاؤه ذلك الجواهر فإن اعتاد أن أراد عدم الجواهر امسك تلك الأعراض عنه فيقدم الجواهر لوقته ولا يتوقف على تناق الموت به والمرض متوقف على الجواهر من حيث الحلول لا من حيث البقاء وقوله والا يلزم الترجيح بلا مرجح ممنوع ألا ترى أن الإنسان والناطق متساويان ولا يلزم من متساويتهما في الصدق الترجيح بلا مرجح فاطلق لا يتوقف على إنسان بخلاف العكس فهذا أن أمران متساويان في الصدق لا في الحقيقة وأحدهما محتاج إلى الآخر دون

العكس فن الجائز تركب ماهية من أمرين متساوين وأحدهما محتاج الى الآخر (٢٧٣) هذا ما يرد على الدليل الاول
وأما الدليل الثاني فطرافه
مسئلة ولكن مختار طرفه
الاخير وقول يطلق
العارض على القائم بالشيء
وعلى الخارج عن الشيء
وقولهم ولا يكون العارض
(أقول) الثالث من أقسام الكلّي ما يكون خارجا عن الماهية

أمرين متساوين بما يليق به الاذكياء فيأينهم وبطرحون عليه افكارهم أي هو من المباحث الدقيقة
التي يصح بها الاذكياء ويتعرضون لتقويتها أو دفعها أو بعبارة أخرى ما يطرح فيه الاذكياء وتوقع
في الفلص كما أنه مزلفة يتلقى فيها اقدام اذهانهم والمقصود منه الاشارة الى ما في الدليلين من النظائر أما
في الاول فإن يقال لانسلم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية الى البعض مطلقا بل
أما يجب ذلك في الأجزاء الخارجية للماهية في الوجود المعيني وأما في الأجزاء الداخلية المحمولة فلا لها
أجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعاً وإن يقال جاز احتياج كل منها الى الآخر
من جهتين مختلفتين فلا يلزم الدور وجزا ان يحتاج أحدهما الى الآخر دون العكس ولا محذور إذ
لا يلزم من التساوي في الصدق التساوي في الحقيقة فجاز ان يكونا متخالفين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج
من أحد الطرفين من دون الآخر ترجيح من غير مرجح وأما في الدليل الثاني فإن يقال ان مختار ان
أحد الجزأين يصدق عليه الجوهر وأن الجوهر خارج عنه ما قولك فلا يكون العارض بتمامه عارصاً وأنه

الثاني (قوله أي هو من المباحث الخ) يعني انه كتابة عن دقة والاعتناء بشأنه لانه مزوم لطرح
الافكار (قوله كأنه مزلفة الخ) فيكون استدارة مبنية على تشبيهه بالزلفة (قوله والمقصود الخ)
أي من الأمر بالنظر بالاشارة الى استخراج ما في الدليلين من النظائر (قوله الماهية الحقيقية)
أي الموصوفة بلوحدة في الخارج احتراز عن الماهية الاعتبارية كالشرة فانه لا يلزم فيه احتياج بعض
أجزائه الى البعض (قوله التمايز في الوجود المعيني) صفة كاشفة للخارجية قالوا لو لم يحتج بعضها
الى بعض لم يحصل منهما ماهية حقيقية ويكون كالحجر الموضوع في جنب الانسان وادعو بداهة
ذلك الحكم (قوله جاز احتياج كل منها الى الآخر من جهتين) كما قالوا في الهيولى والصورة
(قوله فلا يلزم دور) قال بعض التأملين ان المراد بقوله فان احتياج كل منها الى الآخر الاحتياج
من جهة واحدة فيلزم الدور حيثن قطعاً والاحتياج من الطرفين باختلاف الجهة داخل في لزوم
الترجيح بلا مرجح ولا ينبغي انه خلاف ظاهر العبارة لاقامة فيه الاقل النظر من موضع الى
آخر (قوله متخالفين في الماهية) اكتفى بمجاوز التخالف بناء على مقتضى منصب المتع والاقالتخالف
واجب والا لم يحصل التركيب (قوله واما في الدليل الثاني الى آخره) ونقض هذا الدليل بأنه لو
تم لدل على امتناع تركيب الماهية من الأجزاء المحمولة متساوية كانت أولاً وبقي التركيب عن
الأجزاء الخارجية أيضاً كما لا ينبغي ولم يذكره قدس سره لان المقصود بيان النظائر الواردة على
مقدمته (قال خارجا عن الماهية) أي ماهية الأفراد على ما هو الخارج من قسمة الكلّي بالنسبة
الى ماهية مانعته فالخارج عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق الشخص

(قوله اما ان يتبع افشاكه (٢٧٤) عن الماهية) معنى ان الماهية لا قبل انتفاء بمعنى انه لا يجوز وجود الماهية بدونها

وان وجد اللازم بدونها
كالفرديّة فان ماهية الثلاثة
لا توجد بدونها مع ان
الفرديّة اعمّ قوله كالفرديّة
لثلاث فهي لازمة لثلاث
بمعنى ان الثلاثة لا تنقل
بدونها وان وجدت
الفرديّة في غيرها (قوله
كالفرديّة لثلاثة الخ) فيه
نسخ لان الكلام في
الكلّي المحمول والمحمول
الفردي وادخلت الكاف
الزوجيّة باعتبار الاربعة
ويصح ملاحظة الكاف
في المضاف ليدخل الحسنة
(قوله كالكتابة بالفعل)
واما الكتابة بالمكان فن
اللازم وسيأتي ان ما يمكن
اتفكاكه اعم من اللازم
(قوله واللازم اما الخ)
ال بلعد (قوله كالسواد
للحبيتي) فيه تبايع لان
الكلام في اللازم المحمول
وقد يقال قوله ولللازم
الخ أراد به اللازم من
حيث هو هو كان عرضاً
أو غيرهما لان مرادهم
بالعرض في هذا المقام
المحمول فالسواد غير
عرض عندهم في هذا
المقام بل الاسود (قوله
وتشخصه) هذا يفيد انه

وهو اما ان يتبع افشاكه عن الماهية أو يمكن افشاكه والاول المرض اللازم كالفرديّة لثلاثة والثاني
المرض المتأخر كالكتابة بالفعل للانسان واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحبيتي فانه لازم لوجوده
وتشخصه لماهية لان ماهية الانسان قد يوجد بغير السواد ولو كان السواد لازماً للانسان لكان كل
محل وقتاً استحالته متنوعة فان العارض للشيء بمعنى الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجاً عنه بجميع
أجزائه فان الانسان اذا قيس الى التام لم يكن عينه ولا جزءاً بل خارجاً عنه وليس بتمامه خارجاً
عنه نعم العارض للشيء بمعنى القاسم به لا يجوز ان لا يكون بتمامه عارضاً له وبين المنين بون بيد (قوله
كالفرديّة لثلاثة الخ) وقوله كالكتابة بالفعل للانسان وقوله كالسواد للزنجي أقول هذه من المسامحات
الى أفراد خارج عن المقسم وحمل الماهية بمعنى ماه الشيء هو هو الشامل للحقيقة الشخصية على
ما هو خروج عن القسمة السابعة (قال اما ان يتبع افشاكه بن الماهية) أي لا يجوز ان تخارقه وان وجد
في غيرها فلا يراد اللازم الاعم وذلك الامتناع اما لذات الملزوم وأوقات اللازم أو لامر منفصل كالسواد
للحبيتي (قوله وقوله كالسواد) هذا على تقدير كونه مثلاً للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه
مثلاً لللازم الوجود فلا حاجة الى القول بالسامعة لان اللازم اعم من المرض اللازم لجواز ان
لا يكون محمولاً (قال واللازم) ذكر بلفظ المظهر للإشارة الى انه قسم اللازم مطلقاً لا المرض
اللازم فانه مختص بالكلّي الخارج عن الماهية بخلاف اللازم المطلق فانه ما يتبع افشاكه عن
الشيء كلياً كان أجزائاً وليس اللازم معنيان على ما توهم (قل اما لازم للوجود) أي لازم للماهية
باعتبار وجودها الخارجي اما مطلقاً كالتيحيز للجم أو مأخوذاً بمرض كالسواد للحبيتي فانه لازم
لماهية الانسان باعتباره وجوده وتشخصه الصنفي لماهية من حيث هي ولا من حيث الوجود مطلقاً
والانسان جميع أفراد اسود أو باعتبار وجوده الذهني بان يكون ادراكاً مستلزماً لادراكه على ما سيحى
اما مطلقاً أو مأخوذاً بما هو حاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية
احد الوجودين او لازم باعتبار خصوصية أحد الوجودين اما مطلقاً أو مأخوذاً مع عارض خارج عن
الماهية وانما لم يشرع لاستيفاء اقسام لازم الوجود بل اكتفى بإيراد مثال اللازم الوجود الخارجي
المخصوص الذي هو أخفى لان ذلك وظيفة حكمية لا يتعلق غرض المنطق أعني الاكتساب به فان
الكسب لازم للماهية اذ هو المستعمل في الحدود وانما ذكر لازم الوجود استطراداً وبما ذكرنا ان يضع
إيراد الحق الدواني من ان السواد كلاً يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها أيضاً لان الانسان
الابيض كبير بل انما يلزم للماهية الصنفي أعني الحبيتي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب
الظاهر في قوة ان السواد ليس لازماً لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصف الذي تحته ولا
يجب عدم انتظامه وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود واما ما قال في توجيه
عبارة الشارح من انه أراد بلام الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص كما يشر به
قوله وتشخصه فهذا قسم آخر سوى التقسيم المشهور وهما متغايران الا ان القسم الاول منهما واحد
فرد عليه ان المقسم لازم للماهية فكيف يتدرج فيه لازم الشخص وان التقسيم المشهور غير حاصر
لان اللازم باعتبار الوجودين ليس لازماً للتوحد ولا للشخص

لازم لوجوده من حيث تشخصه الصنفي فهو غير لازم للماهية باعتبار الوجود مطلقاً والا لزم ان يكون موجود انسان
اسود وليس لازماً للماهية من حيث هي كما قال الشارح

(قوله لا ماهية) أي ولا لوجوده من حيث هو هو ولذلك أضاف الوجود للضمير لان الكون موجوداً موجود في الرومي (قوله وليس كذلك) جملة حالية (قوله كالزوجية للاربية) يعني ان الاربية لا تشك عن الزوجية وان وجدت الزوجية في غيرها (قوله متى تحققت) في الذهن أو في الخارج وعبر بذلك اشارة الى ان هذا اللازم لا يجب وجوده في الخارج بل المدار على أنه متى تحققت الماهية تحققت هذا اللازم بقى ان الاربية من الأمور الاعتبارية فلا يعقل التحقق في الخارج الا ان يدل هذا على الفرض والتحقيق في الخارج والاربية ليست هي صفه الاثنين ولا انتمس بتساويين بل هي عبارة عن الوحدات المقدسة في العقل والزوجية عبارة عن الانقسام بتساويين (٢٧٥) والفرقة عبارة عن عدم الانقسام

بمداوين (قوله هذا تقسيم الشيء الخ) أي وكل ما كان كذا فهو باطل ينتج هنا باطل وأقام دليلاً على الصغرى بقوله لان اللازم الخ حذف الكبرى والنتيجة (قوله

انسان أسود وليس كذلك واما لازم الماهية كالزوجية للاربية فانه متى تحققت ماهية الاربية امتنع انفكاك الزوجية عنها لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت ما يمنع انفكاكه عن الماهية وقد قدمه الى ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود والى ما يمنع وهو لازم الماهية لا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا يمنع انفكاكه عن الماهية غاية ما في الباب أنه لا يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه يمنع للانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو يمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمنع انفكاكه

لانا قولنا الخ) حاصله ان انقسم لازم الماهية أعم من ان يكون لازم الماهية من حيث الوجود أولاً من الماهية من حيث هي هي والفنجان مثيلان وهما داخلان في القسم (قوله لا نسلم ان لازم الوجود لا يمنع الخ) أي بل يمنع (قوله غاية ما في الباب أنه لا يمنع الخ) أي الذي هو القسم الثاني (قوله لكن لا يلزم منه ان لا يمنع الخ) أي بل يلزم

المشورة في عباراتهم والامثلة المطابقة هي الفرد والكتاب بالفعل والاسود لان السلام في السكبي الخارج عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وأفرادها لكنهم تراخوا وقد كروا مبدا المحمول بدله اعتماداً على فهم انتحل من سياق الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرنا سائر ما تراخوا فيها من أمثلة الكليات (قوله فانه ما يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة الخ) أقول

(قوله اعتماداً الخ) نكتة مصححه والمرجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التسامح (قال فانه متى تحققت) أي في الخارج والذهن وفيه اشارة الى ان امكان الوجود كاف في لازم الماهية ولا يجب وجوده بالفعل في الخارج أوفى الذهن (قال كالسواد للبيض) المراد به المترجج بالزواج الصغرى بخصوص سواء كان بطبيعة أو غيرها فيخرج من ليس له هذا الزواج وان قوله بالبطبيعة والمراد بالواد كونه أسود بطبيعته والتخلف ارض لا يتنافى ذلك على ان المريض لا يبقى له ذلك الزواج كذا أفاده المحقق الدواني (قال فانه يمنع الانفكاك الخ) اما كان انشأنا مبطلاً لتبسيه باستزمام المحل كان منع لزوم المحل كافياً لدفع السؤال فلذا قال أولاً لا نسلم ان لازم الوجود الخ لكن ذلك غير كاف في صحة التقسيم فلذا تصدى لاثباته بقوله فانه يمنع الانفكاك الخ وهو استدلال بالشكل الاول ينتج ان لازم الوجود يمنع انفكاكه عن الماهية (قال فاما ان يمنع انفكاكه الى آخره) دليل على الكبرى يعني انه يجب قسمته اليها واذا صح قسمته اليها كان صادقاً عليها

الخ فالحاصل انه انفك عن قسمه ولا يلزم من ذلك انفكاكه عن القسم (قوله في الجملة) اما ان يتناقض بالمستبعد وهو غير ظاهر لشموله للمعارض المفارق كسفرة الوجوه فانه لازم وجوده مع ذلك ينفك واما ان يتعلق بالماهية ولا معنى له الا ان يقال من حيث هو هو وهو قاصر على أحد القسمين وأوجب باختيار الثاني ومعنى في الجملة الماهية المطابقة أي التي تقيد بقيد من حيث هي أو من حيث الوجود فشمع القسمين (قوله فانه يمنع الخ) دليل على ان لازم الوجود يمنع انفكاكه عن القسم وخاصة انا نقول لازم الوجود يمنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عنها فهو يمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة ينتج لازم الوجود يمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة خذف النتيجة لظهورها والصغرى ظاهرة والكبرى خفية فأقام عليها دليلاً بقوله فان ما يمنع الخ وحاصله ان يمنع الانفكاك في الجملة قسمان أحدهما القسم والاخر المسمى

عن الماهية من حيث انها موجودة أو يتبع انفسكا كـ عن الماهية من حيث هي هي والثاني لازم
الماهية والاول لازم الوجود فورد القسمة متناول لقسيمه ولو قال اللازم ما يتبع انفسكا كـ عن
الشيء لم يرد السؤال ثم لازم الماهية اما ين أو غير ين أما اللازم الين •

قيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يتبع كان المعنى ان اللازم ما يتبع في الجملة انفسكا كـ
عن الماهية وحيث دخل في اللازم كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوته للماهية من علة فاذا اعتبرت
تلك العلة كان ذلك المرض يتبع الانفسكا كـ عن الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على
ما توهم لم يكن له معنى أصلا إلا أن يقال المراد به الماهية من غير قيد بشيء. فورد ان الماهية من
غير قيد بشيء هي الماهية من حيث هي هي فكيف تنقسم الى الماهية الموجودة والى الماهية من
حيث هي هي فالاولى أن يقال المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يتبع
انفسكا كـ عن الماهية الموجودة وما يتبع انفسكا كـ عن الماهية الموجودة اما أن يتبع انفسكا كـ عن
الماهية من حيث هي هي أولا فالاول لازم الماهية وهو الذي يلزمها مطلقا أي في الذهن والخارج
مما والثاني لازم الوجود أي لازم الماهية الموجودة أي في الخارج أو في الذهن محققاً أو مقدراً
(قوله ولو قال اللازم ما يتبع انفسكا كـ عن الشيء الخ) أقول انما لم يقل المصنف ذلك لانه قسم الكل

(قوله لم يرد السؤال)

لان الشيء شامل للماهية
ولوجوده ان الكلام

في قسم الكل باعتبار الماهية
فلو قال ما ذكر لخرج عن

السياق (قوله ثم لازم

الماهية) الايان ثم اشارة

لتقسيم آخر غير ما قسم

(قوله اما ين أو غير ين)

أي لا غير فلا ينقسم الى

غيرهما فاحقيقة لائمة

جمع أو خلو هذا قصد

(قوله كان المعنى الى آخره) وكذا اذا كان متعلقا بالانفسكا كـ لا يخفى (قوله ما يتبع في الجملة)
أي بوجه من الوجوه (قوله فاذا اعتبرت الى آخره) واما اذا لم يعتبر العلة بل نظر الى نفس
الماهية لا يتبع انفسكا كـ عنها وان كانت العلة متحققة فتدبر فانه زل فيه اقدام بعض الناظرين
(قوله لم يكن له معنى أصلا) اذ التبادر منه ما يكون ماهية بوجه من الوجوه ولا معنى له (قوله
الا ان يقال الى آخره) بان يكون في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قيل ان المراد بالماهية في الجملة
ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء كانت مطلقة أو مقيدة فوهم لان ما يطلق عليه انظر الماهية مفهوم
الماهية والمراد ما يصدق عليه مفهوم الماهية وقال المحقق التفتازاني أخذنا الماهية في تفسير اللازم
أعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسما منه وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية
من حيث هي هي الماهية المجردة لامتناع عروض شيء لها فضلا عن الزوم (قوله فالاولى الى
آخره) انما قال ذلك لانه يمكن ان يراد بالماهية في الجملة مطلق الماهية الشاملة للعلقة أي من غير
تقييد بشيء وللمأخوذة مع الوجود لكن التقديم حيث لا يكون مقيداً للاقسام المحصلة بل مجرد
الاعتبارات المتعددة على ما قلنا في اعتبار الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء ولا بشرط شيء
(قوله الماهية الموجودة) قال قدس سره التبادر من الوجود هو الوجود الخارجي وحيث يعلم
اللازم بشرط الوجود الذهني بطريق القابضة ولك ان تحمله على ما يتناولها مما وقوله فيما سيأتي
أي في الخارج يشير الى الوجه الاول وما قيل انه يلزم حيث خرج السلوب اللازمة للماهية
المعدومة فليس بشيء لان المعدوم المطلق لا عارض له فضلا عن اللازم وكذا المعدوم في الخارج
من حيث انه معدوم ومن حيث انه موجود مقدراً داخل في الماهية الموجودة (قوله أو مقدراً)
كالثناء فانه يلزم كونه طائراً على تقدير وجوده (قوله انما لم يقل ذلك الخ) قال قدس سره في
حواشي المطالع لو قيل ما يتبع عن الشيء لا يحصر في لازم الماهية ولازم الوجود انتهى وذلك

فهو الذي يكفي تصويره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما كالاتصاف بمساويين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الاتصاف بمساويين جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمساويين . وأما اللازم الغير الين فهو الذي يفتقر في جزم النهن بالزوم بينهما الى وسط كمتساوي الزوايا الثلاث لثلاثين

بالتعاس الى ماهية افراده ثلاثة أقسام أحدها ان يكون الكلّي نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون جزءاً لها وثالثها ما يكون خارجاً عنها فلما قسم جزء الماهية بالنسبة اليها الى جنس ونصل الى أراد ان يقسم الكلّي الخارج عنها بالتعاس اليها الى لازم وغير لازم لان ذلك هو مقتضى سوق الكلام (قوله) فهو الذي يكفي تصويره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما (أقول لابد في الجزم من تصور النسبة قطعاً فاما ان يقال المراد ان تصويره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما ان يقل تصويرهما يقتضي تصور النسبة والجزم مما (قوله) كمتساوي الزوايا (أقول اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث يحدث عن جنبيه زاويتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان هكذا قائمة قائمة | واذا وقع بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا حادة / منفرجة






مثلاً



وأما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلاث التي في المثلث

هي مساوية لزاويتين قائمتين فتساوي الزوايا الثلاث في المثلث لثلاثين لازم ماهية المثلث سواء وجدت في النهن لجواز كونه لازماً لشخص وقد عرفت فيما سبق دخوله في لازم الوجود (قوله) فاما ان يقل الى آخره (يعني ان تصور النسبة مراد الا انه ترك ذكره لعدم التفاوت فيه بين الين وغير الين ومدار الاختلاف بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة على نهج واحد في جميع التصديقات (قوله) واما ان يقال الخ (يعني ان اللازم الين هو الذي يكون تصور الطرفين مقتضياً لتصور النسبة بحيث يتبع انفسا كما عنه فانه حينئذ يكون تصور الطرفين كافياً في الجزم كقولنا الاثنان ضعف الواحد وما ليس كذلك فهو ليس بين والمتأقفة بان المثل الذي ذكره الشارح ليس من هذا القبيل سهل فيمكن فرضياً واما ما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشئ لانه يصدق حينئذ على اللازم الغير الين ان تصور اللازم والملزوم من حيث اتها كذلك يستلزم الجزم بالزوم ولان المراد منهما في اللازم الين بالمتى الا حص قائمتها اذ لا يمكن تصور الملزوم من حيث انه ملزوم قبل تصور اللازم (قال في جزم العقل) فلو كان كافياً في الظن بالزوم لم يكن بين الزوم (قال بان الاربعة منقسمة بمساويين) أي بالضرورة ليحصل الجزم بالزوم (قال فهو الذي يفتقر الخ) والافتقار الى الوسط لا يقتضي ان يكون ممكن الحصول فاللازم الذي يتبع حصول الجزم بالزوم اما باستتاع التصديق بالزوم أو باستتاع الجزم بل غايته الظن داخل في غير الين لانه يصدق عليه انه لو وجد الوسط حصل الزوم (قوله) اذا وقع خط مستقيم على مثلث (بخلاف ما اذا وقع خط مستقيم على قوس قائمة يحدث حادثان في الداخل ومنفرجتان في الخارج) قال كمتساوي الزوايا الثلاث لثلاثين (متعلق بالتساوي والمثلث متعلق بالزوايا حال عنها (قوله) واما المثلث (أي الذي يلزمه التساوي

(قوله) فهو الذي يكفي الخ) هذا تصور لا تصور فلا يرد ان الحكم على الشيء أو بالشيء فرع تصوره فهذا تصور لا تصور (قوله) مع تصور ملزومه فيه إشارة الى ان الملزوم متصور أولاً ثم اللازم وهذا غير واجب بل الاصح (قوله) في جزم العقل الخ (قضيتنه انه لو سكن في الظن بالزوم لا يكون شئ وهو كذلك بقي ان الجزم بالزوم موقوف أيضاً على تصور النسبة فلم تركوها والجواب بان تصور الملزوم وتصور اللازم مستلزم لتصور النسبة بينهما فاستغنى عن تصورها (قوله) جزم بمجرد الخ (مفاده ان الجزم بان الاربعة منقسمة ضروري لا يتوقف على دليل آخر (قوله) كمتساوي الزوايا اثلاث لقائمتين متعلق بالتساوي


(قوله للمثلث متعلق بالزوايا) أي كمتساوي الزوايا السكائة للمثلث وهي ثلاثة اشنان حادان وواحدة قائمة لزاويتي قائمتين أي من دائرة المثلث ولا بد من اعتبار المثلث والعائتين في دائرة واحدة والحاصل ان المثلث ماله ثلاثة اضلاع هكذا  فله ثلاث زوايا واحدة قائمة واثنان حادان والمثلث بمنزلة قائمة أي مساويان لها وبما ان ذلك ان في الشكل المربع اربع زوايا قائمة هكذا  فاذا وضع خط في الوسط هكذا  صار متساوية احدى القوائم الاربع وفيه زاويتان حادتان هما بمنزلة قائمة واحدة وأخرى قائمة واذا كان الحادان مساويين لقائمة ظهر ان المثلث مساوي لقائمتين وهو اعلم انه اذا وضع خط على آخر فان كان الحاصل من هذه الجهة مساويا لتلك الجهة كان كل جهة زاوية قائمة هكذا  قائمة قائمة وان لم يتساوا الجهتان قيل للواسعة ومنفرجة ولضيقة حادة هكذا  منفرجة (قوله بل يحتاج) الى وسط وهوان الزوايا الثلاث في المثلث مساوية لحادة ومنفرجة والحادة والمنفرجة مساويان لقائمتين فيلزم تساوي الزوايا الثلاث لقائمتين لان مساوي المتساوي مساوي (١) قال السمرقندي في اختصار (اشكال التأسيس مقدمة تحريراً قيدس) المشرون كل منك أخرج أحد اضلاعه فزاويته الخارجة مساوية بمقابلتها الداخلتين وزواياه الثلاث مساوية له اثنتين ولكن المثلث ا ب ح والضلع الخارج ج ح الى د ولتغرض ح د موازيا (٢٧٨) ل ب ا فزاوية ا ح د مساوية لزاوية ا لكونهما متبادلتين وزاوية ح د مساوية لزاوية ب لكونهما خارجة

للمثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للعائتين للمثلث لا يكفي في جزم الزاوية بان المثلث متساوي الزوايا لقائمتين بل يحتاج الى وسط وهما نظر وهو أن الوسط على ماسره القوم ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذلك مثلاً اذا قلنا الصالح محدث لانه متغير فالقارن لقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار المزموم الى وسط أنه يكفي فيه مجرد تصور الازم والمزوم أو في الخارج لكن حزم العقل بالزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للقائمتين بل لابد هناك من برهان هندسي (قوله وهما نظر) أقول حاصله ان التضمين الى البين وغير البين على ما ذكره ابيس بمحاصر مع ان المتبادر من كلامهم ان لازمه الماهية منحصرة فيها ومن زعم ان مقصودهم منع الجمع لا الانفصال الحقيقي لم يأت بما يعتد به لقوات الانضباط حينئذ فان مطلق المثلث قد يكون اضلاعه قسماً (قوله ان مقصودهم منع الجمع) فلا ينافي الخلو وتحقق قسم ثالث لا يصدق على واحد منهما (قوله لقوات الانضباط) ان المقصود انضباط اقسام الازم

وقال قبله التاسع عشر اذا وقع خط مستقيم على مستقيمين متوازيين كانت المتبادلتان متساويتين (الجواز) والخارجة كالدخالة فليقع على خطي ا ب ح د خط ر ح فذول زاويتا ا ر ح د ح التبادلتان متساويتان لان مجموع زاويتي كلتا الجهتين كقائمتين والالكان في احدى الجهتين أقل من قائمتين وهو محال فزاويتا ب ر ح د ر كقائمتين وزاويتا ا ر ح د ر كقائمتين لما مر في الاول فتساوي المتبادلتان باسقاط المشترك وزاوية ر ب الخارجة كزاوية ا ر ح لكونهما متبادلتين فيكون كزاوية د ح ر الداخلة فالخارجة كالدخالة ه

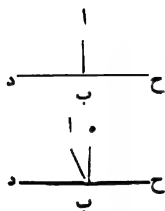
وقال في المتبايعتين الحادي عشر الزاويتان المتبايعتان الحادتان عن تقاطع كل خطين متساويين مثلاً كزاويتي ح د ب د ه الحادتين عن تقاطع خطي ا ب ح د وذلك لان مجموع زاويتي ب د ح د ه يساوي مجموع زاويتي ا د ه ا لكون كل واحد من المجموعين مالا لقائمتين فيبق بعد

سقاط زاوية د ه المشتركة زاويتا ح د ب ا د متساويتين

(١) الى هنا انتهت عبارة الحاشي بالهال وجهد بخطه ورقة مفردة مشروكة بأصل النسخة بعد قوله ب -  كمتساوي الزوايا الخ فكتبناها في الهال هكذا وهي منه قوله قال السمرقندي الى آخر القول ه

وقال في الاول انا قام خط مستقيم على آخر مستقيم فالزاويتان الحادتان عن جنبيه اما قائمتان أو مساويتان لقائمتين كخط
 ا ب قام على خط ح د وحدثت زاوية ا ب ح ا ب د فان كان ا ب عموداً كانت قائمتين لتساوي الزاويتين حينئذ وان لم يكن
 عموداً فلا بد من مجاز العمود فليتهم انه خط م ب فكان كل من زاويتي (٢٧٩) ح ب د ب قائمة وهما مساويتان

للاولين لانطباقهما عليهما
 فالاوليان كقائمتين



بمجموع ما عرفت فصل
 قولهم زوايا الثلث كقائمتين
 تحقيقاً لا تقييداً وتجرى
 (قوله من حدس الخ)

كقولهم نور القمر مستفاد
 من نور الشمس فان ذلك
 متوقف على حدس وهو
 ان القمر ان قابل الشمس
 بذاته كلها كان نوراً وان
 قابلاً ببعضه كان ذلك
 البعض نورانياً والآخر
 مظلم وان لم يقابلها أصلاً
 فلا ينور لان ذاته مظلمة
 فالحكم على استفادة نور
 القمر من الشمس متوقف
 على حدس أي تخمين

لجواز توقفه على شيء آخر من حدس أو تجربة أو احساس أو غير ذلك فلو اعتبرنا الاقتدار الى الوسط
 في مفهوم غير الين لم ينحصر لازم الماهية في الين وغيره لوجود قسم ثالث وقد يقال الين على اللازم
 الذي يلزم من تصور ملزومه محوره ككون الاثنين ضمناً للواحد فان من تصور الاثنين أدرك
 انه ضعف الواحد

(قوله لجواز توقفه على شيء آخر) أقول يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن صورها كافياً في الجزم بالزوم
 بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على أمر مغاير لتصورها ولا يجب أن يكون ذلك الأمر الموقوف عليه
 هو الوسط بل يجوز ان يكون شيئاً آخر كالحدس واخواته وتوضيحه ان المحتاج الى الوسط للمعنى
 المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور طرفيه في الجزم به يكون قضية أولية فكانه
 قال للزوم الذي بين الماهية ولزامها ما بدىي أولي واما كفي نظري فورد انه يجوز ان لا يكون
 نظرياً ولا أولياً بل يكون بدىيياً مغايراً للأولى كالحدس والتجربة والحسي فن أراد حصراً لازم
 الماهية في الين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير الين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بدم
 كون تصور اللازم مع تصور المزموم كافياً في الجزم بالزوم وحينئذ يظهر الانحصار ويكون غير
 الين منقسماً الى نظري يقتصر الى الوسط والى بدىي يقتصر الى أمر آخر سوى تصور الطرفين
 والوسط (قوله وقد يقال الين على اللازم) أقول هذا هو اللازم الذهني المتبصر في الدلالة الاتزامية

وهو يفوت حين اذا أريد منع الجمع (قوله وتوضيحه الخ) لما كان في جواز احتياج اللازم الى
 شيء سوى الوسط خفاء أوضعه بارجاعهما الى القضية الاولى والنظرية ولا شك في ثبوت الواسطة
 بينهما (قوله فن أراد حصر الخ) واما تفسير الكيفية في الين بمعنى عدم الاحتياج الى الوسط
 فبدخل ما يحتاج الى أمر آخر سوى الوسط فيه كما احتار المحقق التفاضلي فيبعد عن لفظ الكيفية
 ولفظ الين الدال على كمال الظهور وكذا حل الوسط على المعنى القوي لان اطلاق الوسط على
 الخدس وامثاله تكلف لعدم كونها واسطة بين الشئين ولذا لم يمرض لها السيد قدس سره (قال
 ما يقترب قولنا لانه) أي ما يعمل محمولا للموضوع الذي هو اسم ان الداخل عليها لام الاستدلال
 على ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كما قال العالم حادث لانه متبصر كذا أقام المحقق التفاضلي فيختص
 بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باظهار رجوعها اليه لا يدخل القياس الاستثنائي ولو أريد
 به ما مضى بعد قولنا لانه سواء كان حداً أو وسطاً أولاً فيكون الوسط أعم من الحد الاوسط بدخل
 الجميع (قوله هذا هو اللازم الذهني المتبصر الخ) وان كان المرض اللازم الذي هو قسم الكلبي
 الخارج عنه أخص ضرورة وجوب كونه كلياً محمولا على الماهية وشيء منها لا يعتبر في اللازم فانه
 يجوز ان يكون جزئياً وان لا يكون محمولا بالواطاء وان يكون لازماً للشخص فاللازم قيد القسم أعم

(قوله أو تجربة كالحكم) على السقوتين بلها مسهلة لافتراف فهو متوقف على تجربة وليس أولياً (قوله أو احساس) أي كالحكم
 بحسن زيد مثلاً فانه موقوف على مشاهدة ذاته (قوله فلو اعتبرنا الخ) وأجب بان ما توقف على غير الوسط داخل في الين
 بان يراد قوله هو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه أي بدون توقف على وسط فقط فيصدق بما توقف على تجربة وغيرها
 وبالتوقف على الوسط

فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب الوجود الخارجي على معنى انه يتمتع وجود الشيء الثاني
 في الخارج منفكا عن الشيء الاول كالحادث للجسم فان وجود الجسم يتمتع بدون الحادث
 فالحادث لازم خارجي للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما ان يكون بحسب الوجود الذهني على
 معنى انه يتمتع حصول الشيء الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء الاول فيه وحاصله انه
 يتمتع ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من
 حيث هي على معنى انها يتمتع ان توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل انها وجدت
 من القسم (قوله فان لزوم شيء) سواء كان وجوديا أو عديا محولا بلوطة أو بالاشتقاق أولا
 نحو الشيء والقصر (قوله بحسب الوجود الخارجي) أي باعتباره بخصوصه (قوله على معنى انه يتمتع
 الخ) أي لا على معنى انه يتمتع وجود الشيء الثاني بدون وجود الشيء الاول بل على معنى انه يتمتع
 وجوده في نفسه أو في شيء في الخارج أي بوجود الأصلي سواء كان في الاعيان أو في الازدهان
 منفكا عن الشيء الاول أي في نفسه كما في المدييات أو عن حصوله اما في نفسه كالعرض بالنسبة
 الى المحل أو في شيء غير المزموم كالبوة والبنوة أو المزموم كالصفات اللازمة فهذه كلها أقسام اللازم
 الخارجي والقصر على البعض قصير فلا تكن من القاصرين (قوله لازما خارجيا) لكون لزومه
 اياه في الخارج وذلك لا يستدعي وجود المزموم أو اللازم في الخارج بل وجود المزموم فيه على ما ين
 في محله (قوله بحسب الوجود الذهني) أي باعتبار الوجود الظلي بخصوصه وهو وجود المعلوم في
 ضمن صورته الموجودة في الذهن امالة (قوله على معنى انه يتمتع الخ) أي لا على معنى انه يتمتع
 وجوده الظلي بدون حصول الشيء الاول امالة فانه باطل اذ الوجود الظلي لا يتبعه اياه أخرج
 بل على معنى انه يتمتع الوجود الظلي لثاني بدون الوجود الظلي للاول (قوله وحاصله الخ) يعني
 ان المراد بالحصول في الذهن الوجود الظلي الذي هو عبارة عن الادراك المطابق للحصول الأصلي
 فيه فاللزوم بين علمي الشئين اللذين بينهما لزوم ذهني خارجي لكون العلمين من الموجودات الأصلية
 (قوله على معنى الخ) أي على معنى ان الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يتمتع ان تنفك عنه
 فان الماهية من حيث هي ليست الا الماهية بمنفكة عن كل ما يرضها بل على معنى انها يتمتع ان توجد
 باحد الوجودين أي وجود كان منفكة عنه فلا مدخل في الإلتصاف بخصوصية شيء منها (قوله
 منفكة عن ذلك) أي عن الاتصاف به بقرينة قوله موصوفة به لانه حصوله في الخارج أو في
 الذهن والا لكان اللزوم خارجيا او ذهنيا (قوله بل انما وجدت الخ) أي في الخارج أو في الذهن
 كانت معه فامتاع الاتصاف بالنظر الى الماهية نفسها واحد الوجودين أيها كان طرقا للاتصاف
 به بناء على ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت الثبوت له في ظرف الثبوت سواء كان للماهية وجودا
 كالارادة حيث يلزمها الزوجة فيها أو وجود في الخارج فقط كذاته تعالى وقدره فانه لا يوجد
 في الخارج منفكا عما يلزمه لكنه بحيث لو حصل في الذهن يتمتع اتصافه به عنه أيضا أو وجود في
 الذهن فقط كالطباع فانها يتمتع ان توجد منفكة عما يلزمها من الكلية والذاتية وسائر المقولات
 الثانية لكنها بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها ولذا من قال بوجود الطباع في الخارج
 قال بانصافها بها فيه أيضا على ما في شرح التجريد قال قدس سره في حواشي التجريد المقولات

والمعنى الاول أهم لانه متى يكن تصور الملزوم في اللزوم يكن تصور اللازم مع تصور الملزوم وليس كما يكن التصور أن يكن تصور واحد * والمرض المفارق اما سريع الزوال كحمة الخجل وصفرة

كانت معه موصوفة به ويسى هذا اللازم لازم الماهية فان قلت لازم الماهية من حيث هي يجب أن يكون لازماً ذهنياً لان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب أن يوجد ذلك اللازم فيه أيضاً فيكون لازم الماهية لازماً ذهنياً قطعاً فيكون بينا بالمعنى الاخص فلا يجوز اتصافه الى اللازم الين بالمعنى الاعم وغير الين قلت الواجب في لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت متصفة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركاً مشموراً به فان ماهية التلك اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة بكون زواياها الثلاث مساوية لثلاثين ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بفهوم المساواة المذكورة فضلاً عن الجزم بثبوتها ماهية التلك فليس كل ما كان حاصله ل ماهية المدركة في الذهن يجب ان يكون مدركاً فان كون الماهية مدركة صفة حاصله لها ذلك مع انه لا يجب الشعور به والا لزم من ادراك امر واحد ادراك امور غير متناهية بل يجوز ان يكون لازم الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك فصح الاتصاف الى الين بالمعنى الاعم وغير الين * ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور الملزوم أي الماهية تصوره فيكون بينا بالمعنى الاخص وان لا يكون بهذه الحيلة (قوله والمعنى الاول أهم) أقول اعترض عليه بان الاعتبار

(قوله اما سريع الزوال)
أي مع سهولة أو مع صعوبة
قوله كحمة الخجل مثال
للاول ومثال الثاني المشق
القائم بالمشق فزواله

صحب

الاولي طابع المفومات المتصورة من حيث هي وما يمرض للسقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج أمر يطابقه كالكلية والذاتية ونظيرهما يسمى مقولات ثانية فان قلت قد صرح قدس سره في حواشي المطالع وشرح المواقيت بالمقولات الثانية عوارض ذهنية لا تعرض للمقولات الاولى في الذهن قلت كونها عوارض ذهنية بمعنى ان عروضاها ليس الاعتبار الوجود الذهني لا ينافي ان يكون امتناع اتصافها عن انظر الى ذاتها بمعنى انه لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها كالكلية عارضة للحيوان مثلاً في الذهن ومن لوازم الماهية بمعنى اتصافها كما عرفت انما وجدت ثم اعلم ان هذه الاقسام اللازمة باعتبار اقسام الاقسام فالواجب ان لا يصدق اقسام الاقسام بعضها على بعض واما اقسام اللازم فالخارجي ولازم الماهية يكون لازماً ذهنياً واللازم الخارجي لا يكون لازماً الماهية فتدبر فان هذا المقام من المزال كما قلت فيه أقدم الناظرين (قوله موصوفة به) أشار بذلك الى ان امتناع اتصافها لوازم الماهية باعتبار الانصاف بها اتصافاً انتزاعياً باعتبار حصولها في نفسها أو في غيرها كما في الوازم الخارجي (قوله فان قلت الخ) مورد هذا السؤال عدم محبة قسمة لازم الماهية الى القسمين على تفسير لازم الماهية بما ذكره ومنشأ عدم الفرق بين حصول الشيء في الذهن بالوجود بالنظر الذي هو الادراك وبين الانصاف فيه وان أشار اليه سابقاً بقوله وحاصله انه يتبع ادراك الشيء الثاني بدون ادراك الاول وحاصل الجواب ابداء الفرق بينهما كما فصله بما لا مزيد عليه (قوله واللازم الى آخره) أي ان كان حصول صفته موجبات شعور بها لزم من ادراك الأمر ادراك امور غير متناهية لان ادراك الأمر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم الشعور به بناء على ذلك فيلزم ادراك كونه مدركاً وذلك يستلزم حصول صفة للادراك في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم ادراك الادراك وهو يستلزم حصول صفة للادراك الادراك وهو كونه مدركاً وهكذا فتدبر فانه مما يخفى على من يدعي الاطلاق على الدقائق (قوله بل يجوز الى آخره) عطف على قوله يجب واضراب عن

(قوله كالشيب) فيه ان الشيب (٢٨٢) لا يزول اذا أريد به الزمان أو الشعر الأبيض الا ان يراد بالشيب الكهولة فانها

الوجل واما بطي الزوال كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس بمحاصر لان العرض المفاقر هو ما لا يتبع انفسا كنه عن الشيء وما لا يتم انفسا كنه لا يلزم ان يكون منفكا حتى يغمر في سريع الانفكاك ويطيه لجواز ان لا يتبع انفسا كنه عن الشيء ويدوم له كحركات الافلاك قال (وكل واحد من اللازم والمفاقر ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والافهوا العرض العام كالثاني وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض العام بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات اذن خمس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام)

(أقول) الكلبي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً اما خاصة أو عرض عام لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك

في الاول هو كون تصورهما كافيين في الجزم بالزوم والمعتبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم وهذا المقصود لم يبين كون الاول أهم اذ ربما كان تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم ولا يكون التصوران معاً كافيين في الجزم بالزوم فلا بد لنسب ذلك من دليل نم لو فسر البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم مع الجزم بالزوم كان المعنى الثاني

نفي الوجوب (قال كالشيب والشباب) اكنفي في شرح المطالع على الشباب وهو الظاهر واما الشيب فهو بياض الشعر أو السن الذي تضعف فيه الحرارة الفريزية ففي كونه بطي الزوال خفاء الا ان يراد به الشيب الغير الطبعي فانه يزول بالادوية بمدة مديدة وسعت انهم يعالجون بلعاجين مدة مديدة فيصير الشعر الأبيض اسود وتعود القوة التي كانت في الشباب وكبونها في كتهيم ورأيت شيخاً بلغ عمره مائة وستة عشرة سنة قد صار شعر لحية البيضاء من اصله اسود وبقي بياض في أعلاه يتبدل يوماً فيوماً بالسواد (قال وهذا التقسيم ليس بمحاصر) ولنا قسم في شرح المطالع الى المفاقر بالقوة وإلى المفاقر بالفعل وقسمه الى سريع الزوال ويطيه وما قيل ان التقسيم بمد ذلك غير حاصر لجواز ان يكون العرض المفاقر مما يمكن اتصافه به ومفارقاً عنه ابدأ كالابيض للحبشي ففيه ان القسم الكلبي بالقياس الى ماهية ما تحت من الافراد وهو لابد أن يكون محمولاً عليها فكيف يكون مفارقاً ابدأ (قال الكلبي الخارج الى آخره) جعل القسم الكلبي الخارج وعنه اشارة الى أن اللائق بانصاف بد تقسيمه الى اللازم والمفاقر ان يجعل القسم الخارج وبسمه ليحصل مقصوده من قسمة كل من اللازم والمفاقر الى الخاصة والعرض العام ويصح ترتيب انحصار الكليات في الجنس من غير تكلف لا تقديم كل واحد منهما اليها وان كان ذلك جميعاً بناء على ان الخاصة قيد القسم لانفسه فانه يبطل الانحصار ظاهراً ويحتاج الى الاعتذار (قال ان اختص الى آخره) على صيغة المجهول يقال خصة بكذا اذا اختص به في الصراح خصوص وخصوصية بالضم والفتح خضيبي والفتح افصح خاصة (كردن) يقال خصة بكذا واختص به وكان المناسب لما سبق ان اختص بماهية واحدة الا انه اختار لفظة الحقيقة اذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية المدومة لان المدوم مطلوب في نفسه فكيف يصنف بشيء وزاد لفظ الافراد لان كلية الكلبي

يزول بالشيوخة او يقال انه أراد الشعر الأبيض ويقال انه نظر في زواله لما اتفق لبعض الناس من زوال الشعر الأبيض ونبت غيره اسود بعد ان عاش من العمر نحو خمس مائة سنة (قوله وهذا التقسيم الخ) أوجب عنه بان المراد بقوله ما لا يتبع انفسا كنه عن الشيء أي مع كونه يتبعك بالفعل فلا يرد ما أورده (قوله لجواز ان لا يتبع انفسا كنه عن الشيء ويدوم له) وذلك كحركة الفلك فانه يحكي انفسا كنه ولا يتفك ابدأ (قوله الكلبي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً اما خاصة الخ) جعل الشارح التقسيم ابتداء للخاصة وللعرض العام وحينئذ فلا يرد عليه الاعتراض الوارد على كلام المتن الآتي بقوله واعلم الخ لان المتن جعل التقسيم في الخارج اللازم والمفاقر فجعل كل واحد منهما اثنين ففي أربعة اذا ضمت لثلاثة التي مرت تكون سبعة فلا يصح قوله فالكليات اذا ضمت (قوله

لانه ان اختص بافراد الخ) اختص بالبناء للمفعول لا للفاعل لان اختص منته قول اختصه بكذا حتى ان الضاحك فانه اما هو خاصة للانسان لا للافراد خلافاً لما قال وأوجب بانه اما ذكر الافراد اشارة الى ان كلية الانسان اعمها باعتبار الافراد

(قوله فانه مختص الخ) تخصيصه الانسان أي الحقيقة النوعية واما الحقيقة الجنسية فكلانتي فانه خاصة باعتبار الحيوان وان كان عرضا عاما باعتبار الحقيقة النوعية وذكر الحقيقة دون الماهية لان الماهية تشمل الموجود والممدوم بخلاف الحقيقة فانها قاصرة على الموجود والمراد باختصاصها بالافراد ان لا توجد في غيرها وليس المراد (٢٨٣) الوجود في جميع الافراد لان الصاحك

ان أريد به الصاحك بالقوة كان من المرض اللازم والا فبن العارض المفاوق وحذف الافراد هنا إشارة الى ان المجهود والمتعارف هوان قال الصاحك خاصة

للانسان (قوله كلانتي) أي بالفعل فيكون خاصة مفارقة أو بالقوة فيكون خاصة لازمة (قوله فانه شامل للانسان الخ)

اشارت الى ان كونه عرضا عاما انما هو باعتبار الانسان لا باعتبار الحيوان والافهيو خاصة (قوله مقولة) أي محمولة (قوله مستدركة الخ) أي لا حاجة اليها لان قوله مقولة يعني عنه (قوله يخرج الجنس والمرض العام) أي ويخرج فصول الاجناس أيضا وانما سكت عنها لان الشارح أراد اخراجها بالقييد الاخير فان قلت المرض العام لا يقال في الجواب أصلا فاما معنى قوله لانهما مقولان على حقائق مختلفة

فانه مختص بحقيقة الانسان وان لم يختص بها بل يسما وغيرها فهو المرض العام كلانتي فانه شامل للانسان وغيره ورسم الخاصة بناها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً فالكلية مستدركة على ما مر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والمرض العام لانهما مقولان على حقائق مختلفة وقولنا قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لان قولها على ما تخمها ذاتي لا عرضي ويرسم المرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فقط وبقولنا ويخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تاتى الا على افراد حقيقة واحدة فقط وبقولنا قولاً عرضياً

أخص من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم (قوله فقولنا فقط يخرج الجنس والمرض العام) أقول وكذا يخرج فصول الاجناس كالحساس وما فوقه لكن القيد الاخير يخرج الفصول مطلقاً أعني فصول الانواع والاجناس فلذلك اسند اخراج الفصول اليه (قوله وغيرها يخرج النوع الخ) أقول خروج النوع بهذا القيد مما لا شبهة فيه وكذا خروج فصل

بالنظر الى الافراد واختار صفة الجمع إشارة الى ان المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة تكونوا الاشخاص التي لها ماهية كلية أولاً كخواصه تعالى وخواص الشخصيات لا يتعلق غرضنا به اذ لا بحث للفظي عن احوال الجزئيات وأراد بها ما فوق الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة وبالحقيقة أهم من النوعية والجنسية ليم خواص الاجناس أيضاً ولا بد من اعتبار قيد الحقيقة لان خواص الاجناس اعراض عامة بالقياس الى أنواعها والمراد باختصاصها بأفراد حقيقة واحدة ان لا توجد في غيرها لانها المقابلة للمرض العام والخاصة الاضافية ليست خاصة مطلقة والمطلق الخاصة عليهما بالاشتراك اللفظي على ما في الشفاء (قوله وكنا يخرج فصول الاجناس) أي بالقياس الى أنواعها واما بالقياس الى الاجناس فهي مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط ويخرج بقوله قولاً عرضياً وما قيل ان المقول على افراد حقيقة واحدة فقط يصدق على الجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة كما يصدق على خاصة الجنس فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار الا بقوله قولاً عرضياً فندفع بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة (قوله أعني الفصول الخ) يعني ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة لقيد الاخير واما بالقياس الى الاجناس فخارجة بقوله وغيرها كما لا يخفى فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين وذكر أوهاما ظنها نزع مراتب المتعل بنية على ان الجنس أيضاً خارج بقوله وغيرها بناء على انه يقال على افراد حقيقة واحدة جنسية لانه كفصل الجنس والخاصة له وذلك لبلل لانك قد عرفت ان التعريف يقتضي مفارقة المقول للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى افراد حقيقة الجنسية ويتحقق في الفصل والخاصة

قلت ان معنى كلامه مقول اي محمول والحمل لا يقتضي وقوعه في الجواب أصلاً فهو محمول في غير الجواب لاني الجواب حتى يتأتى الاعتراض كان قول الحار والفرس ماش (قوله لانهما مقولان على حقائق) لا ينافي الحمل على حقيقة واحدة كان قولاً للفرس ماش (قوله يخرج النوع والفصل) سواء كان فصل نوع أو جنس كان قريباً أو بعيداً وان كان فصل الجنس مطلقاً خرج عما قبله (قوله يخرج النوع والفصل الخ) أراد بالفصل فصل النوع واما فصل الجنس فداخل لانه يقال على افراد حقائق مختلفة

(قوله يخرج الجنس الخ) أي وفصل الجنس لانه يصدق عليه انه مقول على حقائق ولكن ليس قولاً عرضياً (قوله وانما كانت هذه التعريفات الخ) اعلم ان الشيء (٢٨٤) اما حقيقة موجودة في الخارج أو أمر اعتباري فإين تلك الحقيقة من

الداخل يقال له حقيقي والا بان كان خارجاً عنها فرسم حقيقي والثاني كالابوة والبنوة فإين ماهية الابوة من الداخل فحداسي وماين خارجاً يقال له رسم اسمي (قوله رسوما الخ) حيث عبر المصنف بالرسم دون الحد

بقياس اليه وهو ظاهر (قوله أي موجودة في الاعيان الخ) أي موجودة بوجود أصلي ليشمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة (قوله واما اعتبارية) يعتبرها العقل اما بان يتزعمها من أمور موجودة في الخارج كالوجوب والامكان والامتاع وسائر أمور الاصطلاحية فانها مفهومات انتزعا عن العقل من الموجودات البينية وليس لها وجود أصلي ومعنى تزعمها في نفس الامر ومطابقة أحكامها ايها ان مبدأ انتزاعها أمر في الخارج وأنه بحيث يمكن ان يتزعم العقل تلك الأمور منه ويصفه بها أو يتخترعها من عند نفسه كالالان ذى رأسين وآياتب الانعوال وقد ظهر لك بما ذكرنا فساد ما قبل ان الاعتبارية التي وقعت في مقابلة الموجودة فساداً أحدهما ما لا يكون له تحقق في نفس الامر الا باعتبار المعبر كالمفاهيم الاصطلاحية والثاني مفهوم له تحقق في نفس الامر بدون اعتباره وان لم يكن موجوداً كالوجوب والامكان والحدوث وغيرها من الأمور المتممة الوجود في الخارج ولا شك ان التميز بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال فان ماهياتها متحققة في نفس الامر بدون اعتبار المعبر (قوله المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية) وهي التي تشرع ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التميز بين حدودها ورسومها المسماة بالاسمية أعني ما يشرع لمفهوم وضع الاسم بإزائه فانه لا يسر (قوله لان كل ماهو داخل الخ) أي لأنها مفهومات اعتبرها المقدس سواء كان مبدأ انتزاعها في الخارج أولاً وكل ماهو داخل في مفهوماتها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لما ان كان محمولا عليها وفي حكم الذات ان كان غير محمول اما جنس أو في حكم الجنس أو فصل أو في حكم الفصل (قوله اما جنس أو فصل الخ) أي لا يحتمل عنهما فيجوز ان يكون كل واحد منهما جنساً وفصلاً بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وان يكون بعضهما جنساً وبعضها فصلاً وان يكون كل واحد منهما فصلاً بان يتركب من أمرين متساويين (قال وراء تلك المفاهيم) أي قدام تلك المفاهيم أي مقدمة عليها بالذات فيكون تلك المفاهيم خارجة عنها سواء كانت مشتملة عليها أولاً فيكون التعريف بهارساً (قال حيث لم يتحقق ذلك) على صيغة المجهول أي لم يتبين ذلك من قولهم تحققه أي يتبينه فلا يرد ان اطلاق الرسم مبني على تحقق هذا الاحتمال لاعلى عدم تحققه والحلل على ان المراد لم يتحقق

الداخل يقال له حقيقي والا بان كان خارجاً عنها فرسم حقيقي والثاني كالابوة والبنوة فإين ماهية الابوة من الداخل فحداسي وماين خارجاً يقال له رسم اسمي (قوله رسوما الخ) حيث عبر المصنف بالرسم دون الحد (قوله وراه تلك المفاهيم الخ) أي أمامها لان المقدم في الملاحظة الحقيقة لا العارض فالمقدم في الاعتبار حيوان ناطق لا ضاحك فالحقائق مقدمة على تلك المفاهيم بالذات فتكون تلك المفاهيم خارجة عنها سواء كانت مشتملة عليها أم لا فيكون التعريف بها رسماً (قوله لها) تنزاع فيه ملزومات ومساوية واحترز بالمساوية عن كونها أخص أو أعم لان تلك الملزومات لو كانت أخص لما صح التعريف بها وكذا لو كانت أعم (قوله حيث لم يتحقق ذلك) أي حيث لم يثبت (قوله لفاعل) أي حيث لم يثبت ان لها مفهومات في نفس الامر ويصح ان يكون

البناء للمجهول ولا يترض عليه بان عدم التحقق صادق بالجزء بالثاني وبالشك مع انه اذا جزم بعدم المفاهيم فالذي عن يطلق حينئذ حدود لا رسوم فلا يصح تزعم قوله بعد اطلاق عليها الرسم لانا نقول ان معنى لم يتحقق على جملة البناء للمفهوم لم يتبين ذلك من قولهم تحققه أي يتبينه فهو قاصر على صورة الشك بعدم المفهوم

(قوله حصلت مفهوماتها) أي مفهومات تلك الكليات ثم ان الاضافة لليان لان (٢٨٥) المفومات هي الكليات وانما

بترقان بالاجمال والتفصيل
ثم ان المراد حصلت في
العقل كما يدل عليه لفظ
مفهوم لا في الخارج (قوله
فتكون هي حدودا) أي فلا
يصح التعبير بالرسوم (قوله
على ان عدم الخ) جواب
بال تسليم أي لسنا الجواب
المذكور ولكن عدم العلم
بان لها حقائق لا يوجب
الخ (قوله لا يوجب العلم
بها رسوم) أي وقوله
فيا قدم ويرسم الخ يدل
على ان الواجب اعتقاد
رسميتها (قوله فكان
الناسب الخ) لم يصبر
بالصواب اشارة الى انه
يمكن الجواب عن قول
المصنف ويرسم الخ بان
يقال معنى قوله ويرسم أي
ويرسم اشارة الى ما ذهب
اليه بعضهم من ان الاسم
يطلق على التعريف مطلقا
كما انه قيل ان الحد يطلق
على التعريف مطلقا كان
بالرسم أو الحد (قوله لا
بالنطق الخ) أي كما عبر
به القوم (قوله التي هي
مبادئها) أي مبدأ أفعالها
فكان ان الجنس والفصل
مبدؤهما المادة والصورة
كذلك الرضيات المحمولة

عن التحقيق لان الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها فليس
لها معان غير تلك المفومات فتكون هي حدودا لها على ان عدم العلم بها حدود لا يوجب العلم بها
رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم من الحد والرسم وفي تمثيل الكليات بالناطق
والضاحك والمثالي لا بالناطق والضحك والمشي التي هي مبادئها قائمة وهي ان المعتبر في محل السكى
على جزئياته حمل المواطاة وهو حمل هو هو لاهل الاشتقاق وهو حمل هو ذو هو والناطق
والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالواطاة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق أو ناطق
عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الاسمية (قوله حصلت
مفوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها) أقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس
من كتاب الشفاء (قوله فتكون هي حدودا) أقول أي هذه التعريفات التي هي تفاصيل لتلك
المفومات التي وضعت الاسماء بازائها حدودا اسمية للكليات لا رسوما اسمية لها نعم لو كانت تلك
الاسماء موضوعة للمفومات أخر ملزومة مساوية لهذه المفومات المذكورة في هذه التعريفات لكانت
رسوما اسمية لها (قوله وفي تمثيل الكليات) أقول قد سبق انهم قد يسامحون فيذكرون النطق
مثلا ويريدون به الناطق والمصنف ترك المسامحة تنبيها على تلك الفائدة (قوله والناطق والضحك
والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة) أقول بل النطق يصدق على افراده أعني نطق زيد

انتفاء ذلك بعيد كل البعد (قوله فلا اشتباه الخ) لان ما اعتبره داخلا فهو داخل وما اعتبره
خارجا فهو خارج (قال حصلت مفوماتها) أي الكليات فالاضافة من قيل مفهوم الانسان
بالفرق بالاجمال والتفصيل وزاد لفظ المفهوم اشارة الى ان هذا التحصيل في العقل دون الخارج
(قوله صرح بذلك) أي المذكور من التحصيل والوضع وما كان ذلك يحتاج الى العقل صححه
قدس سره بتصريح رئيس أهل هذا الفن به فان دفع بذلك ما قيل من انه يحصل من التقسيم المذكور
مفومات للاقسام الخمسة سوى ما فهم من التعريفات فالظاهر ان تلك المفومات ماهيات وضع الاسماء
بازائها (قوله أي هذه التعريفات) يعني ان ضمير هي راجع الى التعريفات لا الى المفومات ولذا
أبرزه (قوله ملزومة) اعتبار اللزوم بناء على ما هو المشهور من ان الرسم لا يكون الا بالخاصة اللازمة وان
جوز التارخ في شرح المطالع بالخاصة بالمقارنة واما المساواة فتكون التعريفات بها جامعا ومانعا
لكون هذه المفومات كذلك (قوله والمصنف ترك المسامحة الخ) يعني في ترك المسامحة اللازمة
من التمثيل المذكور في مقام تسامح فيه القوم تنبيه على تلك الفائدة فلا تنبيه على ذلك في مثال
الثوب والجنس لاختاقه مع القوم فيه وعندي ل عبارة التارخ معنى آخر وهو ان في تمثيل الكليات
الثلاث بالمشتملات لا بالمبادئ مع ان الاختلاف بين الكليات ليس الا باعتبار المبادئ اذ الذات المهمة
مشتركة بين الكل تنبها على تلك الفائدة فحينئذ لا حاجة الى اعتبار ترك المسامحة في مقام المسامحة
(قال هي مبادئها) أراد به مبدأ أفعالها على ما بين في محله من ان الجنس والفصل مبدؤهما المادة
والصورة فكذا الرضيات المحمولة مبدؤها الموارض الغير المحمولة وقيل فيه مسامحة اذ لفظ النطق
مبدأ لفظ الناطق واما مفهوم النطق فليس بمبدأ لقوم الناطق (قوله بل النطق الخ) دفع لما

مبدؤها الموارض الغير المحمولة (قوله وهو حمل هو هو) أي حمل يكون الموضوع منه هو أي المحمول (قوله حمل هو) أي
الموضوع ذو هو أي النطق وهو المحمول وقوله حمل ذو هو باضافة حمل لما يسدده أو بالتوين

واذ قد سمعت ماتلوناً عليك تظهر لك ان السكليات منحصرة في خمس (نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام) لان السكلي اما ان يكون نفس ماهية مانعته من الجزئيات أو داخلا فيها أو خارجا عنها فان كان نفس ماهية مانعته من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلا فيها قلنا ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس أولا يكون فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان احتسب بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو المرض العام واعلم ان المصنف قسم السكلي الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلا منها الى الخاصة والمرض العام فيكون الخارج عن الماهية مقسما الى اربعة اقسام فيكون اقسام السكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاحقة فلا يصح قوله بعد ذلك قال السكليات اذن خمس * قال

(قوله فيكون اقسام السكلي اذن

ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة فيكون سكليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا * نعم اذا اشتق منه التاطق أو ركب مع ذو كان ذلك المشتق أو المركب سكليا بالقياس الى افراد الانسان حلله عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والشي ونظارهما وبعضهم جعل الحلى ثلاثة اقسام حمل المواطاة وحل الاشتقاق وحل التركيب ولما كان مؤدي الاخيرين واحداً كان جعلهما قسما واحداً أولى (قوله فيكون اقسام السكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاحقة) أقول هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب ان يكون متبعا في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى الخاصة وعرض عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام * والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الذي هو خاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والمرض العام اللذان وقما قسمين لللازم غير الخاصة والمرض العام اللذين وقما قسمين للمفارق فالقسام السكلي الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه أولا الى الخاصة والمرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيلزم انحصار السكلي في خمسة اقسام وقد يتذمر للمصنف بان اللازم انقسم الى الخاصة والمرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليهما بهذا

سبعة) لان الخاصة والمرض العام اللازمان غير الخاصة والمرض العام المفارقان فلا يصح التفريع وأجيب بأنها سبعة باعتبار الظاهر وخصة باعتبار الواقع لان مال الخاصة ما احتسب بماهية واحدة والمرض العام ما كان غير محتمل كان مفارقا أو لازما

يتراعى من ظاهر العبارة ان هذه المفهومات لعدم كونها محمولة على افراد الانسان لا تكون كليات بان المقصود نفي كونها كليات بالقياس الى افراد الانسان لا بالقياس الى حصصها (قوله ولما كان مؤدي الاخيرين) وهو الانصاف لا الاتحاد كما في حمل المواطاة (قوله كان جعلهما الخ) تعليلا للانتشار بقدر الامكان والحاصل ان البعض نظر الى جانب اللفظ والشارح الى جانب المعنى (قوله معتبرا في اقسامه) والام لا يمكن تقسيما بل ترديدا لانه ضم قيود متخالفة أو متباينة الى مفهوم كلي ليحصل منه أمور متخالفة أو متباينة (قال فيكون اقسام السكلي الخ) أي اقسامه المحصلة الاولى المتبادرة من اطلاق الاقسام وادخالها الى السكلي فلا يردان الاقسام الاولى ثلاثة والاقسام المطلقة تسعة لاقسام كل من الجنس والفصل الى القريب والبعيد لان الاقسام الثلاثة وان كانت اولية ليست محصلة فان الجزء والخارج مبهمان واقسام الجنس والفصل اقسام ثانوية وفي عطف قوله لا خمسة اشارة الى ان كونه سبعة منافي لكونه خمسة لما ان اسم العدد نص في مدلوله لا يحتمل الزيادة والتقصان الاجمازا على ما بين في الاصول فلا يتجه في جوابه ان يقال كونها سبعة لابتنافي كونها خمسة (قوله وقد يتذمر) في الصراح عذر (بهاه) اعتذار (عذر خواستن) وفيه اشارة الى

(الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة • الأول الكلي قد يكون مجتمع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم التفظ كثير ككثير الباري عزاسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالتفاهة وقد يكون الموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري عز اسمه أو مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيراً • اما متاهياً كالكوأ كالبسعة السيارة أو غير متاه كالنفوس الناطقة عند بعضهم)

(أقول) قد عرفت في أول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعاً من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي وان كان مانعاً من الاشتراك فهو الجزئي فمناط الكليلة والجزئية انما هو الوجود العقلي واما كون الكلي مجتمع الوجود في الخارج أو

الاعتبار أيضاً فلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بمادة واحدة وان مفهوم العرض العام فيها لا يختص بها بل بعدها وغيرها فقد رجع محمول الاقسام الاربعة الى مئينين متعلقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق فصار الكلي الخارج عن الماهية منحصراً فيها فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام اربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نظر الى الظاهر فحكم بعدم صحة التفرير والمصنف كانه نظر الى زبدة الاقسام في المال فذلك فرع على تقسيمه الانحصار في الحصة (قوله في مباحث الكلي والجزئي) أقول ذكر الجزئي هنا على سبيل التبعة اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئي لكنه تصور مفهومه أعني الحقيقي الذي مضى والاخافي الذي سذكره وبين التبعة بين

ضفه لانه حينئذ لا يكون لتقسيم الخارج الى اللازم والمفارق مدخل في التفرير أصلاً مع انه المذكور أولاً (قوله على تقسيمه) أي المصنف وليس الضير راجعاً الى الخارج لان التفرير على تقسيم الكلي الى الاقسام المذكورة (قوله هنا) أي في العنوان والمعنون على ما ينساق اليه الدليل فانه بعيد انه لا شغل للمنطق بذلك أصلاً لعدم نوط غرضه به ومن هذا ظهر سباجة ما قبل ان ذكر الجزئي هنا للتنبية على ان له حظاً من بعض هذه المباحث اذ البحث عن امتناع الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقية والبحث عن الماهي الثلاثة للكلية لا يخصه بل الجزئي أيضاً فانا اذا قلنا زيد جزئي فهناك أمور ثلاثة وانما قال هنا لان ذكره في قصة القضية الى الشخصية والمسورة ليس باستطراذي لتعلق الفرض به من حيث انه موضوع الشبهة لوقوعها كبرى الشكل الاول (قوله لكنه الخ) استدراك لدفع التوهم الناشئ من نفي البحث عنه على سبيل العموم وقد بينه قدس سره فيما سبق بالتفصيل فاعادته هنا تذكيراً لما سبق (قال فمناط الكليلة الخ) أي الملحوظ في الكليلة والجزئية الوجود العقلي ولا يلاحظ في ذلك الوجود الخارجي فيجوز ان يكون ما يصدق عليه الكلي ممكن الوجود ومجتمع الوجود وكون الاتباع والامكان أيضاً مناطه الوجود العقلي لا يضرنا فاقول ان المراد ان الوجود العقلي المنفصل سابقاً من ان يجرى العقل النظر الى مفهوم الكلي فلا يرد ان امكان الكلي وامتناعه أيضاً مناطه الوجود العقلي مما لا حاجة اليه (قال واما ان يكون الكلي مجتمع الوجود الخ) أي ما يصدق عليه الكلي لان مفهومه مجتمع الوجود في الخارج لكونه من المقولات الثانية قلنا زاد لفظ المفهوم في قوله فامر خارج عن مفهومه ومن

(قوله الفصل الثالث في

مباحث الكلي) المباحث

جمع مبحث وهو محل

البحث وهو لغة التفتيش

واصطلاحاً بيان المهملات

للموضوعات (قوله والجزئي)

البحث عن الجزئي غير

مقصود بالذات بل لاجل

ان يتضح مفهوم الكلي

فذلك عرفتوا الجزئي

الحقيقي والاخافي وذكروا

النسبة بينهما (قوله من

حيث انه حاصل في العقل)

أي لا من حيث وجوده

في الخارج فانه قد يتجمع

من هذه الحينية

(قوله فهو الكلي الخ)

فالكليلة والجزئية لازمان

للکلي والجزئي فها أي

الکلي والجزئي ملزمان

بالمعنى الاعم فاحصل في

العقل ملزوم (قوله واما

ان كون الكلي مجتمع الوجود)

أي متمم وجوده أفراد

فالامكان والاتباع متان

للافراد لذاته لا سببي

انه مجتمع الخارج واما الكليلة

والجزئية فمتان للمفهوم

(قوله لا يقتضيه) أى لاستزامه نفس مفهوم الكلّي لا بالمتنّى الاعم ولا بالمتنّى الاخص بخلاف الكلية والجزئية فانها لازمان له بالمتنّى الاعم (قوله اذا نسبناه (٢٨٨) لوجوده) أى باعتبار الافراد (قوله والاول كالباري) فقتضيه ان البارى يمكن

الممكن الوجود فيه فأمر خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلّي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ بمعنى امتناع وجود الكلّي أو امتكان وجوده شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلّي بل اذا جرد الفلّ النظر اليه احتمل عنده أن يكون متمتع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه فالكل اذا نسبناه الى الوجود الحارسي اما ان يكون ممكن الوجود في الخارج أو متمتع الوجود فيه * الثاني كشرىك البارى عزاسمه والاول اما ان يكون موجوداً في الخارج أولاً والثاني كالمستفاد والاول اما ان يكون متمتداً لافراد في الخارج أولاً يكون متمتداً لافراد فيه فان لم يكن متمتداً لافراد في الخارج بل يكون منحصراً في فرد واحد فلا يخلو اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج أو يكون مع امتكان غيره * فلالول كالبارى عز اسمه والثاني كالشمس وان كان له افراد متمتدة موجودة في الخارج فاما ان يكون

مفهومه تمها للتصوير وما بين النسبة بين الاضافى والكلّي أيضاً توضيحاً لتصويره (قوله واما أن يكون متمتع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه) أقول هذا الامكان هو الامكان العام بقيداً بمجاوب الوجود فيقابل المتمتع كما ذكره ويتناول الواجب كما سيذكره أعني قوله والاول كالبارى فلا يجبه ان يقال ان أراد بالامكان الامكان العام كان متناولاً للمتمتع لا مقابلاً له وان أراد بالامكان الامكان الخاص فلا يندرج تحته الواجب والحاصل ان الكلّي اما ممدوم في الخارج وهو قسمان متمتع الوجود فيه

لم يثبت قال الاظهر خارج عنه اذ الكلّي هو المفهوم لا ماله مفهوم (قال خارج عن مفهومه) أى ليس مستتراً منه لا شرطاً ولا بدلاً عليه قوله لا يقتضيه نفس مفهوم الكلّي وخص المصنف البيان بامتناع الوجود لانه اذا لم يكن امتناع الوجود مقتضى نفس مفهومه جازان يكون ممكن الوجود فيلزم جواز جميع الاقسام (قال احفل عنده) احتمالاً مطابقاً لنفس الامر كما يشهد به الوجدان فلا يرد ان الاحتمال عند العقل لدم العلم باللزوم لكونه نظرياً ويكون في الواقع مقتضياً لاحدهما (قال كشرىك البارى) أى ما يشارك ذاته تعالى في صفاته فانه متمتع الوجود في الخارج لما دل عليه برهان توحيد الواجب وكذلك في الذهن اذ ما حصل في الذهن لا يكون موصوفاً بصفاته (قوله مقيداً بمجاوب الوجود) الامكان العام من جانب الوجود مضاه سلب ضرورة الدم فهو يم الوجود دون الامتناع كما ان الامكان العام من جانب الدم مضاه سلب ضرورة الوجود ويم الامتناع واما الذى يم الجميع فهو مطلق الامكان يعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين الوجود والدم كذا أقاد المحقق الفنازاني (قوله فلا يجبه الخ) لان المراد بالامكان العام المقيد بمجاوب الوجود لا مطلقاً (قوله فلا يندرج تحته الواجب) لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين والواجب ضروري الوجود (قوله والحاصل) أى حاصل هذا البحث وفي جبل الاقسام الاولى الممدوم والموجود ترميز للمصنف بان اللائق ان يقسمه هكذا لان هذا قسم الكلّي باعتبار الوجود في الخارج فانظر اليه في التقسيم اولى من النظر الى احواله

الوجود لانه جملة مثالا لبعض أقسام الممكن وفيه أنه ان أراد الامكان الخاص فلا يصح وان أراد الامكان العام دخل المتمتع فلا يصح المفاضة أو يجب ان الامكان العام تارة يلاحظ من جانب الوجود وتارة يلاحظ من جانب الدم وتارة يلاحظ من جانب أحدهما فإذا قيل البارى يمكن فان لوحظ الامكان من جانب الوجود لم يكن كفراً وان لوحظ من جانب الدم كان كفراً وكذا ان لوحظ من جانب أحدهما لا يبينه وذلك لانه ان لوحظ من جانب الوجود كان المعنى عدمه ليس بواجب وهو صادق بالجواز والمستحيل واذا كان مستحيلاً كان الوجود واجباً وهو المعتقد وان كان من طرف الدم كان المعنى الوجود ليس بواجب فيصدق بوجود المدم أو بجوازه وهو

كفر وان لوحظ واحداً لا يبينه فيتحقق بهذا وبهذا فيصدق بالكفر اذا علمت هذا فالشارح أضاف الامكان للوجود فدخل فيه الواجب وقابل حيث المستحيل (قوله والاول كالبارى) أراد به واجب الوجود حتى يكون كلياً

(قوله أو غير متاهية) عدم التماهي بصدق بصورتين أحدهما عدم الوقوف على حد (٢٨٩) وإن كان الموقوف عليه متاهيا

كنتم الجنة والثاني يطلق
على أمور موجودة بالفعل
لا تقف على حد وكلاهما
مراد هنا صفة البارئ
الموجودة كلية وتدخل
تحتها أفراد لا تماهي بالحق
الثاني والعالم عند الفلاسفة
قديم فامرت نفس الا
وقبلها نفس وهي غير
متاهية بالحق الاول وهذا
كله على القول بدم التماسخ
أما ان قلنا بالتناسخ فاذا
خرجت الروح من جسد
استقلت لجسم آخر فهي
موجودة بالفعل وتمثيل
الشارح انما هو بالنظر لثاني
(قوله كالكوكب السيار)
هذا تمثيل للكلي وأما
قول المصنف كالكوكب
السيارة فهو مثال لأفراد
الكلي لا لنفس الكلي
(قوله اذا قلنا للحيوان
مثلا الخ) ظاهره ان
الحياة ان مقول له
وليس كذلك بل هو مقول
عليه ولذلك عدله الشارح
عن ذلك الى قوله اذا قلنا
الحيوان النحر) قوله هناك
أمور ثلاثة) فيه ان هنا
أيضا نسبة وحكما
والحيوان من حيث أنه
معرض للكلية والكلي

أفراده متاهية أو غير متاهية والاول كالكوكب السيار فانه كلي له افراد منحصرة في الكوكب
السبة السياره والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متاهية على مذهب بعض الفلاسفة • قال
(الثاني اذا قلنا للحيوان مثلا بأنه كلى فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كلياً
والمركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني يسمى كلياً منطقياً والثالث يسمى كلياً غلبياً والكلي
الطبيعى موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود
في الخارج واما الكليان الآخران ففي وجودهما في الخارج خلاف النظر فيه خارج عن المنطق)
(أقول) اذا قلنا للحيوان مثلاً كلى فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكلي
من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما أي من الحيوان
ويمكن الوجود فيه واما موجود في الخارج غير متعدد الافراد وهو أيضاً قسبان واما موجود متعدد الافراد
وهو أيضاً قسبان فانه يصغر أقسام الكلي في ستة (قوله كالكوكب السيار وقوله كالنفس الناطقة)
أقول هذان مثالان للكلي التماهي الافراد وغير التماهي الافراد وما وقع في المتن من الكوكب
السبة السياره والنفس الناطقة مثالان لأفراد الكليين المذكورين (قوله على مذهب بعض) أقول
يعني على مذهب من قال بدم العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير متاهية المدد عنه

(قوله وهو أيضاً قسبان) أي مع امكان غيره أو مع امتناعه (قوله وهو أيضاً قسبان) تماهي الافراد
وغير متاهية (قوله فانه يصغر أقسام الكلي) أي أقسامه المتحققة في نفس الأمر ولذا مثل لكل قسم بمثل
فلا يرد ان الكلي المدوم الممكن يجوز ان يكون منحصراً في فرد مع امتناع غيره أولاً وان يكون متعدد
الافراد المتماهية وغير المتماهية فانه مجرد احتمال عقلي (قوله وما وقع الخ) وانما غير الاسلوب اعتاده
بيان التماهي وعدم التماهي (قوله من قال بدم العالم) وعدم التماسخ أيضاً كمرسوطه فانه اذا كان نوع
الانسان قديماً ويكون اسكل بدن نفس يلزم ان يكون النفوس الناطقة المارقة عن الابدان غير
متاهية واما عند افلاطون القائل بدم العالم مع التماسخ فانه عنده متاهية فيانه قدس سره قاصر
(قال اذا قلنا للحيوان مثلاً كلى) أشار بذلك الى ان في المتن استدراكاً حيث قال اذا قلنا للحيوان
بأنه كلى وإن صح ذلك باعتبار ان اللام كاللام في قوله تعالى وقال أخرجهما من الجنة ولهم ربنا هؤلاء
أصلنا أي أي عنهم وليست داخلة على المقول له كما في قلت لزيد كذا وإن دخول الباء في مقول
القول لكونه بمعنى التكلم على ماقى القاموس عن ابن الاباري أنه يحكي بمعنى التكلم (قال فهناك
أمور ثلاثة) أي في ما يتعلق به فرضنا فلا يرد ان هناك أموراً آخر كالحياوان المقيد والعارض المقيد
والحكم والنسبة بينهما (قال ومفهوم الكلي) أي مفهوم الكلي الصادق على الحيوان صدق
العارض على المروض على ما ينبه عليه قولهم اذا قلنا للحيوان كلى ويرشد اليه ما سيحيى في كلامه
قدس سره بقوله والخاص الخ وهذا المفهوم من حيث هو هو أو من حيث أنه يمرض له الكلية
أي من حيث اشتراكه بين الكلي العارض للانسان والكلي العارض للفرس الى غير ذلك على
ما اختاره الشارح كلى طبيعى والكلي العارض له كلى منطقي ففي قولنا الكلي كلى أيضاً أمور
ثلاثة مفهوم الكلي من حيث هو هو والكلي العارض المحمول عليه والمجموع المركب منهما وكذا

(٢٧ شروح التسمية) من حيث انه عارض وأجيب بان المراد ما قلناه به الفرض ثلاثة فلا ينافي ان هنا اكثر (قوله
ومفهوم الكلي من غير اشتراك الخ) أي كانت جنساً أو فصلاً أو نوعاً أو عرضاً ماما (قوله وهو المجموع) أي الهيئة الاجتماعية

(قوله ظاهر) أي لانه نظري فتوله الخ ثبته لا دليل (قوله فانه لو كان الخ) وذلك لان مفهوم الانسان حيوان ناطق كمنهوم البشر فتقل أحدهما (٢٩٠) فتقل الآخر ولا كذلك الحيوان والكلبي لا سيأتي له بيانه (قوله لو كان

المفهوم من أحدهما) أي الحيوان أو الكلبي وهذا يدل على ان المراد لفظ الحيوان ولتقل الكلبي

فحينئذ يقدريه در العبارة مفهوم فتوله أوور ثلاثة الحيوان أي مفهوم الحيوان (قوله فانه لو كان المفهوم الخ) أثبت للمفارقة بين اثنين فقط وبقي المفارقة بين المجموع وأحدهما وسكت عنه لزومه لتناير الافراد (قوله لزم من فتقل أحدهما) أي من فتقل مدلول أحدهما لان

الحديث عنه المفهوم كما علمت ولك ان لاقتدر شيئاً لكن نجعل الضمير ليس جارياً على الواحد السابق بل على مدلوله فان قلت المفهوم شيء واحد وهو ما يعني من اللفظ ليقم فما معنى التميز بأحدهما وبالاخر الا ان يقال المفارقة باعتبار المفهوم من اللفظين (قوله وليس كذلك) هذا بمنزلة استنباط وحذف النتيجة فكانه قال لكن اللازم وهو لزوم فتقل أحدهما

لتقل الآخر باطل فبطل المقدم وهو كون مفهوم أحدهما عين مفهوم الآخر الذي هو التساوي (قوله مالا يتبع فالاول الخ) أي شيء اعتباري لا يتبع نفس تصور مفهومه أي تصور ماصدقات مفهومه لان مفهوم الكلبي يدخل تحته الاستثناء وغيره من الكليات فتقسم منع التصور اما هو ماصدقاته

قالوا يسمى كل ما طبيعياً لانه طبيعة من الطائعات أو لانه موجود في الطبيعة أي في الخارج والثاني
كل ما منطقياً لان المنطق إنما يبحث عنه وما قاله المصنف ان الكل في المنطق كونه كلياً فيه مساهمة

يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفهومات التي تفرضها الكلية في العقل (قوله قالوا له)
أقول يعني مفهوم الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو
كلياً طبيعياً فلي هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنساً طبيعياً
فلا فرق اذن بين مفهوم الكل الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من
حيث هو مفروض لمفهوم الكل أو صالح لكونه مفروضاً له كلي طبيعي ومن حيث هو مفروض
لمفهوم الجنس أو صالح لكونه مفروضاً له جنس طبيعي فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية المارض
مع الممرض فلا اشكال حينئذ اذا اعتبر المارض مع طريق القيد دون الجزئية كافي العقل فلا يلزم
اتحاد الطبيعي والعقل أيضاً (قوله لان المنطق إنما يبحث عنه) أقول يعني انه يأخذ مفهوم الكل
من حيث هو وهو بلا إشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه أحكاماً لتكون تلك الأحكام عامة شاملة

(قال قالوا له) تجميع على تصور المفهومات الثلاثة في مادة معينة بحكم كلي يعني المفهوم
الذي يصدق عليه مفهوم الكل يسمى كلياً طبيعياً ومفهوم الكل المارض له يسمى كلياً منطقياً
والجموع المركب من الممرض والمارض يسمى كلياً عقلياً فحصل لكل واحد منها معنى محصلاً
متنازعا عن الآخر وليندفع الوهم المارض لبعض الناظرين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم
الكل لا يفيد ما هو المطلوب أعني تحصيل مفهوم الكل الطبيعي الصادق على الحيوان وغيره (قوله
فلا فرق اذن له) أي اذا كان الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً وجزئياً منطقياً أيضاً كان مفهومها
الطبيعية من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط مفروض
الكلية والجنسية فا قيل كون الحيوان فرداً لا يلزم اتحادهما بل بينهما فرق بالمعوم والمخصوص
وهم (قوله فالصواب ان مفهوم له) هذا ما ذكره الشارح في شرح المطالع وقال انه منصوص في
الشفاء وقال المحقق التفتازاني وهذا صرح به في كلام المتقدمين والمتأخرين الا ان بعضهم صرحوا
بالقيد وبعضهم تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو كلي طبيعي انه مع قطع النظر عن
عوارض سوى الكلية وكذا الحال في الجنس الطبيعي وغيرها ومعنى قولهم الكل الطبيعي موجود
في الخارج ان الطبيعة التي يمرض لها الاشتراك في العقل موجودة في الخارج لانها مع اتصافها
بالكلية موجودة فيه لكن كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات صريح فيها هو المشهور حيث
قال له اني لا يمنع مفهوماتها عن وقوع الشركة فقد تؤخذ من حيث هي لا من حيث اتها
واحدة أو كثيرة أو كلية أو جزئية أو موجودة أو معدومة الى قوله فانها من حيث هي كذلك
تسمى طائعات أعيان الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى بالكلية الطبيعي الى آخره (قوله أو
صالح له) كلمة أو للتخيير يعني أنت مخير في اعتبار أحد القيدتين لتحصيل الفرق بين مفهوم الكل
الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي وليست للتزديد أو التعميم (قال لانه طبيعة من الطائعات) أي حقيقة
من حقائق أعيان الموجودات في الجملة ووجه التسمية لا يجب اطراده (قوله يعني انه يأخذ له)
فليس معنى النص انه يبحث عن مفهوم الكل نفسه حتى تكون المسئلة طبيعية بل معناه انه يبحث

(قوله لانه طبيعة) أي
حقيقة من الحقائق أي
موجود في الخارج أي
في الطبيعة أي موجود
في خارج الاعيان ولا
قل خارج الذهن وهذا
أحد قولين وهذا ضعيف
ومع ذلك وجوده في
الخارج إنما هو في بعض
أفراد الكل لان من
الكل ما يستحيل وجوده
كشريك الباري أو جائز
ولم يوجد كالتفاهة وستتم
التحقيق (قوله لان المنطق
إنما يبحث عنه) أي لانه
إنما يبحث عن الشيء والصادق
على كثيرين كان جنساً أو
نوعاً أو عرضاً عاماً أو
خاصة أو فصلاً والكلية
المنطقية كما تقدم أمر يعتبره
العقل لا يثبت له في
الخارج (قوله وما قال المصنف
ان الكل له) أي ما قاله
المصنف في تفسير الكل
المنطقية انه الكون كلياً
فيه مساهمة بخلاف ما قلناه
في تفسيره من انه لا يمنع
ففسر تصور له قاله خال
عن المساهمة

(قوله اذ الكلية) أي وهي الكون كلياً (قوله انما هي مبدؤه) أي أصله الذي اشتق منه وأوجب بأنه أي هذا التفسير للاشارة الى ان منشأ الوصف انما أنت من مبدئه فهو تفسير لفرض التسمية وان كان فيه مساهمة (قوله لعدم تحققه) الا في العقل لان المركب من الموجود في الخارج والممدوم فيه ممدوم فيه (قوله وانما قال الحيوان الخ) اعلم ان الموضوع اما حيوان أو انسان أو ناطق أو غير ذلك من باقي الكليات والمحمول اما كلي أو جنسي أو فصل أو نوع أو عرض عام أو خاصة بقول المصنف مثلا ليدخل ما كان من جانب الموضوع مثل حيوان كناطق وضاحك ومائث وانسان وما كان من جانب المحمول مثل كلي كبشر وفصل وعرض عام وخادمة ونوع اذا علمت هذا فكان للشارح ان يقول وانما قال الحيوان الكلي مثلا لان التصور لازم على الاقتصاد على الحيوان (٢٩٢) والكلي وكان الاولى للمصنف تأخير لفظة مثلا (قوله لا يختص بالحيوان) هذا

ناظر للموضوع والمفهوم الكلي ناظر للمحمول (قوله بل يتناول سائر الماهيات) ناظر لجانب الموضوع (قوله ومفهومات الكليات) ناظر لجانب المحمول (قوله حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرها والكلي الطبيعي موجود في الخارج

لجميع ما يصدق عليه مفهوم الكلي (قوله اذ الكلية انما هي مبدؤه) أقول أي مبدأ الكلي وأراد بالبدأ المشتق منه فان نسبة الكلية الى الكلي كنسبة الغرب والضاربة الى الضارب (قوله والكل الطبيعي موجود في الخارج) أقول أي قد يكون موجودا فيه لا انت كل كلي طبيعي موجود في الخارج اذ من الكليات الطبيعية ما هو يتمتع الوجود كشمس البراري وما هو ممدوم يمكن كالعنقاء

عنه من غير ان ينسب الى مادة من المواد (قوله أراد بالبدأ المشتق منه) لا العلة بان يراد ان الانصاف بالكلية علة لحل الكل عليه لان الكلام في مفهوم الكلي لا في الحل والانصاف (قوله فان نسبة الكلية الخ) لا كان في كون الكلية مشتقا منه والكلي مشتقا خفاء ازاله بها بمنزلة المشتق منه والمشتق لكونهما بمعنى المصدر واسم الفاعل (قال لعدم تحققه) أي هذا المفهوم الا في العقل لان التركيب من المروض والعارض عقلي صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المروض والعارض موجودين في الخارج كالابيض أو قلنا بعدمه لعدم كون العارض موجودا (قال ولا يفهم الكلي) هذا بيان زائد على ما يستفاد من المتن فان لفظ مثلا فيه متعلق بالحيوان فقط لا بمجموع الحيوان كلي لان الفصل منقسم في باحث الكلي ولذا قدم اظ مثلا على انه كلي (قوله أي قد يكون موجودا فيه) وهو اذا كان ذاتيا لا تحتها وما تحتها موجودا فيه (قال والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أي حقيقة لا يجوزنا بمعنى ان فردا موجودا فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه

يحمل عليه الكلي والجنس فيقتضي اتحاد الكلية والجنسية وان الكلي هو الجنس والجنس هو الكلي وهو الحيوان من حيث هو وليس كذلك لان الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي وهو الجنس والكلي كلي منطقي فالصواب ان يلاحظ ان الحيوان من حيث انه تعرض له الكلية كلي ومن حيث انه تعرض له الجنسية جنسي فتبايرا فان قلت يلزم عليه اتحاد الطبيعي مع العقلي فالجواب ان الكلية في الطبيعي قيد وفي العقلي جزء (قوله والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أي حقيقة لا يجوزنا بمعنى ان فردا موجودا فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه قاله عبد الحكيم (قوله موجود في الخارج) أي خارج الاعيان وليس هذا في جميع الكلي الطبيعي لان منه ما هو يتمتع وما هو ممكن غير موجود كالعنقاء

(قوله لان هذا الحيوان) أي الجزئي المشار اليه بالإشارة الحسية ثم ان طريق الاستدلال على وجود الكلبي الطبيعي ان يؤتى بالحيوان الكلبي ويجعل موضوعا ويحمل عليه قولنا جزء من هذا الحيوان الموجود (٢٩٣) ويؤتى بكبرى وهي وجزء

الموجود موجود كما قل
الشارح لكن الكبرى
فيه تنوع لان قولنا جزء

الموجود موجود فرع
عن نبوت الوجود له وهو
عين الدعوى وأخذ
الدعوى في الدليل مصادرة
وكذلك الصغرى متنوعة

لانه لو كان جزءا له لزم
ان يحمل الشخص الواحد
في أمكنة متعددة لان
الترض ان الكلبي شخص

موجود في الخارج ج راي
بالمر وهو موجود في
زيد وعمر والمختلف المكان
والاوصاف فيلزم انه

موجود في الشرق وفي
الغرب وانه أبيض وأسود
وانه طويل وقصير وهذا
باطل فلذا كان التحقيق

ان الكلبي الطبيعي أمر
اعتباري لا وجود له في
الخارج وأما قولهم في
تصريف زيد مثلا انه حيوان

ناطق فهو تصرف لماهية
الاعتبارية لا لماهية الحقيقة
لان الماهية الحقيقية التي
لها أفراد خارجية ولا
أفراد لماهية في الخارج
واذا علمت ان كلا من

لان هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود وهو الكلبي الطبيعي وأما الكلبيان الآخران أي الكلبي المنطقي والكلبي العقلي

(قال لان هذا الحيوان) أي الحيوان الجزئي المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان
المعرض للشخص أو عن مجموعها (قال والحيوان جزء منه) لانا قلنا بالضرورة ان اطلاق الحيوان
على أشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه ولا كاطلاق الأبيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة
أمر خارج عنه بل يغزى به متقوم به ولا نفي بالجزء الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدون
كامله فانه لا يتقوم ولا يحصل بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان
ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخلاصته أنه لا شك ان بعض الأشخاص يشارك بعضا آخر
دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبهم من العوارض فذلك الأمر المشترك يتقوم به تلك
الأشخاص في أحد ذاتها ولا بد من وجوده أيضا وحيدت والا لم تكن متقومة به فادفع الاعتراض
الذي تقدمته الفصول بأنه بول هو أنه ان أريد أنه جزء من الخارج فنوع بل هو أول المسئلة وان أريد أنه
جزء له في الذهن فلا نعلم ان الجزء الذهني للموجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك
لان الجزء ما يتقوم به الشيء ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن
الوجود والعدم لم أنه ينقسم الى خارجي أي غير محمول عليه وذهني أي محمول عليه بحسب اختلاف
اعتباره بشرط لاشي ولا بشرط شيء على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما اختلاف بالذات لزم
ان يكون لشي واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على أحدهما مجرد اصطلاح كما قال المتأخرون
من ان الأشخاص هويات بسيطة في الخارج ينتزع العقل منها بحسب تبه المشاركات والبيانات أمورا
كلية الا ان ما ينتزع من ذاتها يسمى جزءا وذاتيا وما ينتزع منه بملاحظة أمر خارج عنه يسمى
معرضيا كالوجود فانه ينتزع بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة عن الشيء ويشهد على وجوده ما اتفقوا
عليه من ان الماهيات اذا لم يكن تشخصها نفسها لابلده من علة اما نفسها فينحصر نوعها في فرد أو لا
فيتمل بموادها واعراض تكتشف بها فان الاحتياج في الانصاف بالشخص الى العلة يقتضي ان
يكون الانصاف به خارجا فهو يقتضي وجود الموصوف في الخارج ولا غبار على هذا المطلب الا
ما قالوا من أنه لو كان موجودا قلما بوجود الفرد فيلزم قيام وجود واحد بأمرين واما بوجود مغاير
له فلا يصح الحمل وان كل موجود في الخارج فهو متشخص بالبداهة وهذا هو الذي قادم الى الحكم
بامتناع وجوده وقد أجيب عن الاول بما لا يجعل المقام إرادته وتحقيقه والثاني حكم وهو كيف لا
والفتيش المذكور ساق الى وجود أمر مشترك والى ما ذكرنا من التحقيق أشار الشيخ الرئيس
في الاشارات بقوله تنبيه قد يلب على أوهام الناس ان الموجود هو المحسوس وان مالا يئله الحس
بجوهره ففرض وجوده محال الخ (قال واما الكلبيان) لا ينبغي ان مفهوم الكلبي قدر مشترك بين
المفهومات الثلاثة عارض لها كما تدل عليه أمثلة فاقيل ان تنبيه من قيل تنبيه اللفظ المشترك ودم

حيوان وناطق لا وجود له خارجا وانه باين لزيد لكون حمله على زيد مثل حمل قائم عليه ولا مناقاة أصلا ومما يدل على
ان الكلبي الطبيعي لا وجود له أنه من ما صدقات الكلبي المنطقي وقد قلنا بدم وجوده في الخارج الأعلى قول الفلاسفة
التكليم بوجود الامور الاعتبارية في الخارج كالابوة والبنوة

(قوله فني وجودها في الخارج خلاف) مبنى ذلك الخلاف ههنا الامور الاعتبارية موجودة في الخارج أم لا ثم ان ظاهر كلام الشارح كالمصنف عدم وجود الخلاف في وجود الكلّي الطبيعي مع ان الحق كما علمت عدم وجوده ككثيره من الكلّيين الا ان يقال ان القول بوجوده معتدّ فجلّ غيره كالمعدم (قوله والنظر في ذلك) أي البحث عنه وهذا سؤال حاصله ان البحث عن وجود الكلّي الطبيعي خارج عن الصناعة مثل الكلّي المنطقي والفعلّي فلا وجه لذكره وقوله وهذا مشترك أي والنظر في الوجود والبحث عنه مشترك وقوله فلا وجه لاراده أي لاراد الكلّي الطبيعي أي لاراد كونه موجوداً في الخارج (قوله عن الصناعة) أي الصناعة المنطقية لانه يبحث عن أحوال الموجودات (قوله من حيث انه موجود) أي لا من حيث صدقه على كثيرين وعدم صدقه (٢٩٤) (قوله فلا وجه لاراده الخ) أجيب بان وجود الطبيعي متوقف على أدنى إشارة وهو

فني وجودها في الخارج خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن أحوال الموجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلّي الطبيعي فلا وجه لاراده ههنا واحالتها على علم آخر قال (الثالث الكلّيان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبيهما عموم وخصوص مطلق ان صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبيهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس)

(أقول) النسب بين الكلّيين منحصر في أربعة • التساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم

(قوله وهذا مشترك) أقول يريد به ان البحث عن وجود الكلّي الطبيعي أيضاً خارج عن الفن بل هو من مسائل الحكمة الالهية (قوله فلا وجه) أقول قبل عليه الوجه ان بيان وجود الكلّي الطبيعي يكفيه أدنى إشارة مع ان معرفة وجوده ناضية في الاشتمال الموضحة لقواعد الفن بخلاف الباقيين اذ هناك يطول الكلام ولا تقع فلذلك استحسّن إيراد الاول وترك الاخيرين

(قال خارج عن الصناعة) لانها باحثة عماله دخل في الاصل (قال من حيث انه موجود) أي مع قطع النظر عن خصوصية زائدة على كونه موجوداً (قوله يريد) يعني ان المثار اليه بقوله هذا مجموع ما فهم من الكلام السابق من خروجه عن الصناعة وكونه وظيفة الحكمة الالهية (قال النسب بين الكلّيين الخ) هذه النسب من مقولة الاضافة وحقيقتها النسبة المتكررة أي نسبة تغفل بالقياس الى نسبة أخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحوقها باحدهما وتخصيلها به يقال النسبة بين الشيئين كذا وبهذا الاعتبار واحدة اما بالتوابع

ما تقدم بخلاف غيره فانه يتوقف على أمور كثيرة وأيضاً الطبيعي له نفع كبير في قواعد الفن فاذا قيل الجنس يقدم على الفصل فيمثل لذلك بالحيوان الناطق (قوله النسب بين الكلّيين الخ) ليس المراد ان كل كليين بينهما نسب أربع لان ذلك مستحيل وكذا لا يقدّر ذلك بين كلي أصلاً وثأى بالظرف وهو بين إشارة الى ذلك أي انحصار النسب في الأربع انما هو باعتبار البنية لا بالنظر للاطراف والا قد تزيد مثلا اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه • أحدهما أعم والآخر

أخص فهذان نسبتان والمتساويان يقال فيها الناطق مساو للانسان والانسان مساو للناطق وهكذا فتكون النسب والخصوص ثمانية لا أربعة ثم ان هذه النسب الأربع تارة تكون النسبة منها المتشعبة في الين واحدة بالتوابع وهو ما عبر عنها بلفظ واحد كالنساوي بمعنى ان تحتها افراد أو تارة تكون واحدة بالجنس بمعنى ان تحتها أنواعا وهي ما عبر عنها بلفظين كالعموم والخصوص فكل من العموم والخصوص نوع داخل تحتها (قوله المطلق) راجع لسلك من العموم والخصوص أي أعم في جميع الحالات وأخص في جميع الحالات وكذا قوله من وجه راجع للطرفين أي أعم من جهة وأخص من جهة فان قلت الا امکان واللاشيء ليس بينهما التساوي ولا العموم والخصوص الوجبي ولا المطلق اذ لا يصدقان على شيء في الذهن ولا في الخارج ولا يصدق عليهما الا تعريف المتباينين والمتباينين بين قبيضهما التباين الجزئي واللاشيء والا امکان بين قبيضهما التساوي فقد انتقض تعريف المتباينين وأجيب بان هذه النسب الأربع انما هي بين الكلّيات الصادقة في نفس الامر لا في الامور الفرضية ولا شيء ولا امکان

والخصوص من وجه والتباين • وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر قاما ان يصدق على شيء واحد أو لم يصدق فان لم يصدق على شيء أصلا فهنا متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على شيء من أفراد الفرس وبالعكس وان صدق على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما

(قوله فان لم يصدق على شيء أصلا فهنا متباينان) أقول اعترض عليه بان اللاشيء واللايمكن بالامكان العام لا يصدقان على شيء أصلا لا في الخارج ولا في الذهن فان جملا متباينين وجب ان يكون بين تقيضهما تباين جزئي على ماسيأتي وهو باطل لان الشيء والممكن العام متساويان وان لم يجعلنا من المتباينين قد دخل في تعريفها ما ليس منها وأجيب تخصيص الدعوى بالكليات

ويعبر عنها بلفظ واحد كالاخوة والحوار والتساوي والتباين واما بالجنس فيعبر عنها بجموع الاقطن كالابوة والبنوة والقرب واليد والعموم والخصوص وعلى كلا التقديرين توجب اضافة كل من الطرفين بفرد منها موافق للآخر أو تخالف فالنسب بين الكليين الواحد متباين كالنساوي والتباين أو بالجنس كالعموم والخصوص مطلقاً أو من وجه أربع وباعتبار قيامها بالطرفين ثمان فانهم ولا تصح الى قول من قال العموم والخصوص المطلق نسبتان عدتا واحدة لعدم اشتراك احدهما عن الاخرى فانه وهم لا طراده في جميع الاضافات فيجوز ان يعد الابوة والبنوة نسبة واحدة وبما حردنا لك اندفع ما تدين ان العموم والخصوص اما صفة لجموع الطرفين فينبى ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبى ان يطلق عليه اسم الخاص والعام (قال اذا نسب) ظرف للحكم باحد الامرين أعني الصدق وعدم الصدق لا نفسها فلا يرد ان اضافة الكليين بالنسب ثابت سواء نسب الكلي الى كلي آخر أو لا (قوله بان اللاشيء واللايمكن) واما اذا كان أحدهما من الكليات الفرضية نحو اللاشيء والانسان فهما داخلان في المتباينين وبين تقيضهما أعني الشيء والانسان عموم وخصوص من وجه لصدق الشيء بدونه في الانسان والانسان بدونه في اللاشيء واجتماعهما في الفرس وقس على ذلك اللاشيء والبارى فلذا خص مادة النقض بالكليات الفرضية (قوله وأجيب الخ) قال الحق التفاضلي لا يقبل المتغير في مفهوم النسب الصدق بحسب امكان الفرض والتقدير والتقيضان لكونهما كليين يمكن للعقل ان يفرض كلا منهما صادقا على كل ما يصدق عليه الاخر فيكونان متساويين لا نأقول لو لم يكن المتغير في مفهوم النسب الصدق في نفس الامر لم يضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق أحد المتباينين على عين الاخر وصدق أحد المتساويين على غير الاخر وصدق الخاص على غير أفراد العام وان كان ذلك المفروض محالاً بل الجواب ان التقيضين لكونهما كليين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لاشيء بلذات وشيء من حيث انه صورة حاصلة في العقل فيصدق عليه الامر ان المتفاضلان حتى ان اللايمكن التصور صادق على شيء في الذهن ولا تناقض لتثار جهتي الايجاب والسلب والصدق ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يتبر في الموضوع نفس المفهوم انتهى وحاصله ادخالهما في المتساويين لكن انما يتم لو فسر التساوي بصدق كل منهما على الآخر واما على ما فسر من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فلا كما لا يخفى على ان قوله وهي لاشيء بلذات متنوعة لان مفهوم اللاشيء شيء واما اللاشيء ما فرض صدقه عليه فتدبر (قوله تخصيص الدعوى) لم يرش بارجاع

بالامكان العام لا يصدقان على شيء في نفس الامر بقوله فرجع التباين أي من الطرفين (قوله قاما ان يصدق الخ) ظاهره ان الصدق على شيء لا يتحقق الا عند وجود النسبة وليس كذلك لان الصدق وجود مطلقا وجدت نسبة أم لا واجيب بان المراد قاما ان يحكم بالصدق الخ فالوجود عند النسبة انما هو الحكم لا الصدق بالفضل (قوله فان لم يصدق على شيء الخ) أي بان لم يجتمعا فيه كالانسان والفرس (قوله اما ان يصدق كل منهما) أي بان يجعل وقوله أولا يصدق صادق بصورتين انتفاء الصدق من الطرفين أو من أحدهما والاولى العموم والخصوص الوجعي والثانية المطلق

على كل ما يصدق عليه الآخر أولاً يصدق فإن صدقاً فيها متساويان كالإنسان والناطق فإن كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وإن لم يصدق فاما ان يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس أولاً يصدق فإن صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر أعم مطلقاً والآخر أخص مطلقاً كالإنسان والحيوان فإن كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً وإن لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه فأنهما لما صدقا على شيء ولم يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر كان هناك ثلاث صور أحدها ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحَيوان والابيض فأنهما يصدقان معاً على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان دون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملاً للآخر وبغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل

(قوله كالإنسان والناطق)
محة الحمل في هذا باعتبار
اختلاف المفهوم

الصادقة في نفس الامر على شيء أو أشياء أو التي يمكن صدقها كذلك فيخرج الكليات الفرضية التي يتبع صدقها في نفس الامر على شيء من الأشياء خارجاً وهذا فكأنه قيل الكليات الذان يصدق كل منهما على شيء بحسب نفس الامر يتحصران في الاقسام الاربعة وتقدم القواعد انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب الاغراض المطلوبة من الفن ولا غرض للمنطقي في الكليات الفرضية بل في الكليات الموجودة أصالة أو الصادقة في نفس الامر على شيء تباً ولا يمكن أيضاً ادراجها في هذه الاقسام مع رعاية تلك الأحكام (قوله فإن صدقاً فيها متساويان) أقول المتبرع فيها صدق كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدقاً معاً في زمان واحد فإن التام والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين التام في الجملة

التي في قوله لم يصدق على شيء واحد الى قيد الوحدة مع بقا الصدق واخراجهما عن تعريف المتباينين لانه يحمل بانحصار النسب في الاربعة (قوله أو التي يمكن صدقها الى آخره) كلمة أو للتخيير لا للترديد أو التعميم (قوله بل في الكليات الى آخره) أي بل غرضهم أصالة في الكليات الموجودة تباً في الامور الصادقة على شيء لان المطلق آلة دون للحكمة الباشعة عن أحوال الالعيان الخارجية على وجه كلي فوضوعات مسائلها ومحولاتها اما ذاتيات الالعيان فهو كليات موجودة أو عوارض صادقة عليها في نفس الامر كالامور العامة وما ليس شيئاً منهما فلا غرض للمنطقي في البحث عن أحواله فتقوله أصالة تباً متعلق بالفرض ومن لم يفهم وقع في حيص بيص (قوله ولا يمكن الى آخره) يعني لو أمكن ادراجها لعدم كعم تعريف الكليات وادرجت فيه وإن لم يتعلق الفرض بها (قوله مع رعاية تلك الأحكام) أي الاحكام الآتية للتقيضين (قوله في زمان واحد) ضمير للعبة لدفعان يحمل على مجرد الاجتماع في الصدق (قوله فإن التام والمستيقظ متساويان) في الصراح الاستيقاظ بيدار شدن از خواب فاقبل يجوز ان يتولد على الاستيقاظ ولا يصير تماماً بل يموت مع عدم الانصاف بالنوم فلا يصدق كل مستيقظ تامة وهم منشأ عدم اطلاع على معنى الاستيقاظ (قوله انما هو بين التام في الجملة) أي في وقت ما (قال أعم مطلقاً) أي عموماً مطلقاً غير مقيد بوجه دون وجه

(قوله فرجع التباين الخ)

بأن يقال لاشئ من الانسان
بفرس ولا شئ من
الفرس بإنسان قوله فرجع
التباين أي من الطرفين
(قوله والتساوي الخ)
بأن يقال كل انسان ناطق
وكل ناطق انسان فهذان
قضيتان والثانية ضرورة
ويلزم أنها فولية وأما
الاولى فإن لوحظ الفعل
فهي فلقطة عامة وإن
لوحظ الثبوت بالقوة كانت
ضرورة ويلزم أنها فولية
والامكان الصادق بعدم
الوجوب ليس مراداً حاشا
قوله التساويين يرجعان
الى كليتين أي مطلقتين
حائتين وهما بجامعان
الضرورة وقد ينفرادان كما
يأتي توضيحه (قوله الى
سالبين جزئيين وموجبة
جزئية بأن يقال بعض
الابيض حيوان وبعض
الحيوان ابيض في الحقيقة
يرجعان الى موجبتين
جزئيتين وقول في الاول
بعض الحيوان ليس ابيض
وبعض الابيض ليس حيوان
ولا نكتة للأفراد بالنسبة
للموجبة الجزئية دون
السلب الجزئي ولذا نحدد
في بعض النسخ وموجبتين
جزئيتين

للحيوان وغير الحيوان باعتبار أن كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون أهمته وباعتبار أنه
مشمول له يكون أخص منه فرجع التباين الى سالتين كليتين من الطرفين كقولنا لاشئ مما هو
انسان فهو فرس ولا شئ مما هو فرس فهو انسان والتساوي الى موجبتين كليتين كقولنا كل ماهو
انسان فهو ناطق وكل ماهو ناطق فهو انسان والمصوم المطلق الى موجبة كلية من أحد الطرفين
وسالبة جزئية من الطرف الآخر كقولنا ماهو انسان فهو حيوان وليس بعض ماهو حيوان فهو
انسان والمصوم من وجه الى سالتين جزئيتين وموجبة جزئية كقولنا بعض ماهو حيوان هو
ابيض وليس بعض ماهو حيوان هو ابيض وليس بعض ماهو ابيض هو حيوان وإنما اعتبرت
النسب بين الكليتين دون المفهومين لأن المفهومين اما كليان أو جزئيان أو كلي وجزئي والنسب

والمستيقظ في الجملة فالتأم في حال نومه يصدق عليه أنه مستيقظ في الجملة وإن لم يصدق عليه أنه
مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال بقلته أنه نائم في الجملة فالتساويان
يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وقس على ذلك الصدق المتبصر
في المصوم مطلقا والمصوم من وجه (قوله وإنما اعتبرت النسب بين الكليتين) أقول يعني ان
الكليتين يحقق بينهما النسب الاربع على معنى أنه يوجد كليان مخصوصان بينهما تباين وكليان آخران
بينهما تساوي وهذا قد تحقق في الكليتين مطلقا لاقسام الاربعه وأما الكل والجزئي

(قوله وفس على ذلك الخ) فلا بد ان يصدق العام على جميع افراد الخاص بالاطلاق العام وجبئذ
لا يكون تحقق العام نفسه لازما لخاص بل صدقه بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون في العام مستلزما
لتي الخاص بل في صدقه بالاطلاق مستلزما لتي الخاص وإعرا ان المراد بقولهم في تعريف التساويين
ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخران لا يخرج ما يصدق عليه أحدهما عن الآخر كما في قولهم
اللة التامة جميع ما يتوقف عليه الشيء سواء تعدد ما صدق عليه أولا فدخل فيها الكليتان المحصران
في فرد واحد كالواجب بالذات والتقديم بالذات وكذا الحال في المصوم فيدخل في العام والخاص الواجب
بالذات والتقديم بالذات والتقديم بالزمان (قال فرجع التباين الى آخره) مصدر مبني وليس بمعا ما يرجع
اليه أي ما يجب ان يحقق حتى يحقق التباين على ما فهم لكونه مستملا بالي ولمد كونه مما يتوقف
عليه التباين ثم رجوع التباين في الكليتين الى السالبتين كليتين لا يقتضي ان لا يتحقق التباين بدونهما فلا
ينفي ذلك ما سبق من تحقق التباين بين الجزئيين وبين الجزئي والكل والصدق عليه كما يترك
السالتان من المفهومين اللذين لم يصدق شيء منهما أو واحد منهما فقط على أمر مع عدم التباين بينهما
لان الصدق على أمر متبصر في النسب كما مر (قال الى سالتين كليتين من الطرفين) دائمتين لا الى
ضرورتين ومن الطرفين ينطلق بالسالتين معناه حاصلتين من سلب الطرفين أي كل واحد من
الآخر على حذف المضاف وكذا قوله من أحد الطرفين أي إيجاب أحد الطرفين وقوله من
الآخر أي من سلب الآخر فالما ما قيل من ان قوله من الطرفين بمعنى الثالثتين من الطرفين
لان منشأ القضية للموضوع والقضية لبيان فكذلك كما ان تفسيره بالركبتين من الطرفين غير جلي
في قوله من أحد الطرفين (قال الى موجبتين كليتين) أي مطلقتين حائتين كما عرفت في التام
والمستيقظ (قوله على معنى الى آخره) لا على معنى ان كل كليتين تحقق النسب الاربع بينهما

الاربع لا تحقق في القسمين الآخرين • اما الجزئان فلاهما لا يكونان الا متباينين واما الجزئي
والكلي فلان الجزئي ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون أخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيه
يكون مبينا له • قال

(وقبضا المتساويين متساويان والاصدق أحدهما على ما بضم ما كذب عليه الآخر فيصدق أحدا المتساويين
على ما كذب عليه الآخر وهو محال وقبض الاعم من شيء مطلقا أخص من قبض الاخص
مطلقا لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس اما الاول فلاه
لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه قبض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص
بدون الاعم وانه محال واما الثاني فلاه لولا ذلك لصدق قبض الاعم على كل ما يصدق عليه قبض
الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه
ليس ين قبضها عموم أصلا لتحقيق مثل هذا الصدوم بين الاعم مطلقا وقبض الاخص مع التباين
الكلي بين قبض الاعم مطلقا وعين الاخص وقبضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لانهما ان لم
يصدقاً معاً أصلاً على شيء كاللاوجود والا عدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا معاً كاللا انسان
والا لافرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع قبض الآخر فقط فالتباين
الجزئي لازم جزماً)

(قوله فلاهما لا يكونان
الا متباينين) سواء اتحدتا
توفا كزيد وبكر واختلفتا
كهذا الانسان وهذا الحمار
قان قلت هذا الضاحك
وهذا الكاتب جزئيان
ولا يتأني بينهما تباين
فالجواب انه ان كان القصد
الإشارة الى زيد وعمرو
فتبنيان وان كان القصد
الى شيء واحد فلا يعقل
تباين اذ موضوعه في
شيئين قان قلت الإشارة
إليه باعتبار الكاتب غيرها
باعتبار الضاحك قلت ان
العدد الاعتباري لا يلتصق

فلا يوجد فيها الا قسمان قط وفي الجزئين الا قسم واحد فلو قال المفهومان المتساويان الى آخر
التقسيم لربما توهم جريان جميع هذه الاقسام الاربع في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكليان
علم ان ليس حال القسمين الآخرين كذلك والا لكان التخصيص لفتوا قان قلت قد علمنا ذكر
عدم جريان النسب الاربعة فيها لكن لم يعلم ماذا فهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك لمقابلة
بأدنى الثفات على أن المقصود الاصلي معرفة أحوال النسب الكليات بضه الى بعض (قوله
فلاهما لا يكونان الا متباينين) أقول قان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان
فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا مثلاً وبهذا الكاتب عمراً فهناك
جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلاً فليس هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات

(قوله فلا يوجد فيها الا قسمان الى آخره) هنا مبني على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحدكما اختاره
الشارح اما على تحقيقه قدس سره فلا متنازع حله لا يحقق شيء من النسب الاربعة في الصورتين (قوله
فلو قال المفهومان الى آخره) فترفيه قدس سره هذا التوهم على وجود النسب الاربعة بين
الكليين يدل على ان منشأ التوهم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض ما نعت كذا فلا
يرد ان هذا التوهم ضعيف لان قسم الشيء لا يكون لجزئيه في كل ما نعت وليس كذا بل لا يكاد
يوجد مثله (قوله لكان التخصيص لفتوا) وكون البحث عن الكلي مقصوداً بالذات لا يقتضي
التخصيص لان الاصل في القواعد العموم (قوله بأدنى الثفات) أى بمدايح بمحققة الاقسام الاربعه
يعلم النسبة بينهما بأدنى الثفات (قوله على ان المقصود الى آخره) يعني لو لم يعلم ماذا فهما فلا
ضرر (قوله قلت الى آخره) خلاصته منع تصادقهما على تقدير تعدد المشار اليه ومنع كونهما
جزئيين على تقدير وحدته والظاهر ان ذكر الشق الاول لجرد الاستظهار اذ لا يذهب الوهم الى

(قوله وتقيضا للتساوين متساويان) أي فتوكل لا تطلق مساوئ الانسان (قوله أي (٢٩٩) يصدق كل الخ) أي بحيث

(أقول) لما فرغ من بيان النسب الاربع بين البينين شرع في بيان النسب بين التقيضين فتقيضا للتساوين متساويان أي يصدق كل واحد من تقيض التساوين على كل ما يصدق عليه تقيض

زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك وأخرى اتصافه بالكتابة وبذلك لم يتعدد الجزئي الحقيقي تمداً حقيقياً ولم يتساوى تقابراً حقيقياً بل هناك تعدد وتدابير بحسب الاعتبار والكلام في الجزئين المتباينين تقابراً حقيقياً كما هو المتبادر من البارة لافي جزئي واحد له اعتبارات متعددة ولوعد جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كلياً قائماً اذا أشرفنا الى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعاً من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كلياً قطعاً ومثال هذه الاستثنايات

تصادقها على تقدير التدد (قوله وبذلك لم يتدد الى آخره) أي بسبب مقارنته باوصاف متعددة لا مدخل لها في تشخصه لم يتدد الجزئي تمداً حقيقياً أي كائناً في نفس الامر بل هناك تعدد بمجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنة زيد بازمنة متعددة لا يوجب تعدده تمداً حقيقياً بل فرضياً (قوله كما هو المتبادر من البارة) أي من صيغة التثنية فإنه يستفاد منه التدد في نفس الامر لا بمجرد الفرض (قوله ولوعد جزئي الى آخره) أي لوعد جزئي واحد بمجرد مقارنة الاعتبارات التي لا مدخل لها في تشخصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لزم ان يكون الجزئي مقولاً على كثيرين لانه مقارن بالآوصاف المتعددة الموجبة لتكثرها في نفس الامر فهو جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداها قانديع ما قاله الحقوقي الدواني وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية ممنوع لان الكلية تجوز صدقه على ذوات متكثرة لا صدقه مع مفهومات آخر على ذات واحدة والمتحقق هناك هو الثاني دون الاول وهكذا ما قيل انهم قالوا ان الحدائث مفارقة لحدود الاعتبار مع انهم اعتبروا التساوي بينهما فلم أهم لا يشترطون في التساوي كون الطرفين متباينين بلقات لان الكلام في ان تعدد الاعتبارات لا يوجب التدد فيها اعتبرت فيه لان تعدد الاعتبارات لا يتر في الحد مع الحدود اعتبر التباين بالأجل والتفصيل حيث جعل أحدهما وصلاً الى الآخر ولم يتر ذلك التباين موجبا لتعدد الماهية كما في ما نحن فيه تقدير (قال بين البينين) أي بين نفس الكلين وذاتهما أي كونها صادقين على ما نحن من غير اعتبار عروض وصف كونها تقيضين لمفهوميين آخرين سواء كانا وجوديين كالانسان والفرس أو عديمين كالآلة الانسان والآلة فرس ولذا اعترض قدس سره فيما سبق على تعريف المتباينين باللاتماثل والوجود (قال في بيان النسب بين التقيضين) أي في بيان النسب بالتصادق والتفارق بين الكلين من حيث عروض هذا الوصف أعني كونها تقيضين لمفهوميين آخرين باعتبار عروض تلك النسب الاربع لها لا باعتبار ذاتها فلم يبحر عنه مثلاً النسبة بين الآلة الانسان والآلة تطلق من حيث كونها تقيضين لآخرين متساويين لامن حيث كونها تقيضين لخصوص الانسان والناطق والنسبة بين الكلين بهذا الاعتبار قد تختلف فان الامرين الذين بينهما عموم من وجه أو مباينة باعتبارهما في أنفسهما تكون النسبة بينهما باعتبار كونها تقيضين التباين الجزئي تقدير قائم مما خفي على من يدعي فهم الدقائق

حينئذ المدعي وهو ان كل لا انسان لا ناطق

(قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ) أي لان القضية ليس بغير الانسان ليس بلا ناطق فلا ناطق ارتفع ثبت ناطق وهو يرجع للموجة الجزئية اللازمة فيلزم ثبوت ناطق للانسان قال الكاذب لا ناطق (قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ) هذا بمنزلة قولنا فيما تقدم ان لم يصدق الاصل وهو قولنا كل لا انسان لا ناطق لصدق قبحه وهو السالبة الجزئية أعني قولنا فيما مر بعض الانسان ليس بلا ناطق فقد ارتفع أحد التقيضين وهو لا ناطق لان لا ناطق قد نفي بليس عن بعض التقيض الآخر وهو لا انسان (قوله لكن ما يكذب عليه الخ) فإذا كاذب لا ناطق أي ارتفع ثبت ناطق الذي هو عين التقيض وهو يرجع للموجة الجزئية (قوله لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين الخ) لانه اذا صدق بعض الانسان ليس بلا ناطق فقد صدق بعض الانسان ناطق والا لكذب التقيضان لان لا ناطق قد ارتفع كناطق وهو باطل وهذا اشارة الى ما قلناه أولاً ان السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية (قوله والا لكذب الخ) جواب عما يقال يجوز ان يرتفع لا ناطق ولا يثبت ناطق (قوله فيصدق عين أحد المتساويين) وهو ناطق وهو يرجع حينئذ للموجة الجزئية اللازمة (قوله فيصدق عين أحد المتساويين الخ) مفرع على قوله لكن ما يكذب عليه الخ فهو تصريح بما علم (قوله وهو يستلزم صدق أحد المتساويين) هذا يرجع للمكس المتقدم وهو باطل فبطل للمكس فبطل التقيض ثبت للمدعي فلم يبق الدليل الا لكون هذا التقيض مستلزماً للموجة الجزئية المستلزمة لبعكها الباطل بداهة (قوله وهو يستلزم صدق أحد الخ) هذا اشارة لمكس الموجبة الجزئية بان تقولون بعض الناطق لا انسان وهو باطل قطعاً لما قلناه قطعي الصدق أعني (٣٠٠) الاصل الاصيل فبطل للزوم أعني الموجبة الجزئية فبطل للزوم الموجبة وهو

الآخر والا لكذب أحد التقيضين على بعض ما صدق عليه تقيض الآخر لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عنه والا لكذب التقيضان فيصدق عين أحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر وهو يستلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخر وهذا خلف مثلاً بنظم بما عند العامة ويتضح بما عند الخاصة لعود باقية من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا (قال والا لكذب) أي ان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر لانتفي صدق أحدهما على بعض ما يصدق عليه الآخر لان رفع الإيجاب الكلي يستلزم سلب الجزئي فكلما على صلة الصدق الذي يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق بأي تفسير فسر الصدق من الحل والتحقيق ومطابقة الواقع (قال والا لكذب التقيضان) أي لم يصدق شيء منهما على ذلك

التقيض ثبت الاصل والبطان وان كان يظهر من مجرد الموجبة الجزئية لكن البطان أظهر في المكس فلذا أحتج للمكس اذا علمت ما ذكره البطان لا يظهر ولا يثبت الا اذا كانت السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية بان

كان موضوعها موجوداً كما في مثال الشارح اما اذا كان موضوعها ليس موجوداً فلا يثبت البرهان مثلاً كل شيء يمكن تقيضها يجب كل لا شيء لا يمكن فتحي ويمكن متساويين وأما تقيضها أعني قوله كل لا شيء لا يمكن فليساً بمساويين اذ لا شيء يصدقان عليه حتى يستلزم تقيض كل لا شيء لا يمكن وهو بعض لا شيء ليس بلا يمكن موجبة جزئية أي بعض لا شيء يمكن بالامكان العام وحينئذ فيكون السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية ممنوع وحينئذ فلم يبق الدليل على ان تقيض المتساويين مساويين اذ لا يثبت الا لو كانت مستلزماً لها على الدوام ورد بان لا نسلم عدم استلزام بعض لا شيء ليس بلا يمكن بعض لا شيء يمكن ضرورة انه اذا ارتفع لا يمكن ثبت يمكن لانه تقيضه والا لزم ارتفاع التقيضين وهو محال ومنع التناقض بين يمكن ولا يمكن مكابرة وأوجب بان التناقض بين يمكن ولا يمكن إنما يظهر اذا لم يتبرح حلها على شيء بأن نظر لمفهوماً وأما اذا اعتبر حلها على شيء كقولك زيد يمكن زيد غير يمكن فلا نسلم انها متناقضان لأن تقيض حمل يمكن على زيد سلب هذا الحل لاهل السلب ونحن قد حملنا السلب وأما كان حمل السلب ليس تقيضاً لان زيد يمكن وزيد لا يمكن كل منهما يقتضي وجود الموضوع فلو انتفى ذلك الموضوع وهو زيد ارتفع يمكن ولا يمكن باارتفاع الموضوع وهو زيد بان لا يوجد والتقيضان لا يرتضان فتبين ان يكون تقيض تقيض زيد يمكن سلب الحمل أعني زيد ليس هو يمكن لان السالبة تصدق بنفي الموضوع والمتساويين لا يد من اعتبار صدقها على شيء اذ يرجع التساوي الى موجبتين كلتاهما وان كان لا بد من صدقهما على شيء فيكون تقيض كل لا شيء لا يمكن سلب صدق لا يمكن على بعض شيء وسلب صدق لا يمكن يجامع عدم يمكن فارتفع يمكن ولا يمكن فلا تصح الموجبة القائلة ببعض لا شيء يمكن فبقي الاعتراض الاول

ولكن هذا انما جاء من اعتبار ان القضية التي هي قبض المتساوين معدولة فيكون (٣٠١) قبضها سلب صدق المدول

والخلص من ذلك الاعتراض
انما لتبر قبض المتساوين
الصادقين على شيء موجبة
سالية الطرفين فاصل كل
شيء يمكن ثنائي بقضه
سالبين هكذا كل ما ليس
بشيء فهو ليس يمكن
وكل ما ليس يمكن فهو
ليس شيء وكل من
هذين موجبة سالية
الطرفين والقاعدة ان
الموجة سالية الطرفين
لاقتضى وجود الموضوع
فصدقها حاصل ولو كان
الموضوع متنفيا فكذبها
لا يكون لعدم الموضوع
ولعدم استدلال وجوده
وانما هو لصدق قبض
المحول عليه فيصدق عين
أحد المتساوين مع قبض
الأخر فاذا قلت كل ما ليس
يمكن ليس بناطق قبضها
بانصاف السلب الاول على
السلب الثاني بحيث قول
بعض ما ليس بشيء ليس
ليس يمكن واذا اتسني
ليس يمكن ثبت يمكن
فيصدق الموجبة الثالثة
بعض ما ليس شيء يمكن
وعكسه بعض الممكن لا شيء
فيؤدي الى وجود أحد
المتساوين بدون الآخر
وتم الدليل لانصاف الموجبة

يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والالكان بعض الا انسان ليس
بلا ناطق فيكون بعض الانسان ناطقا وبعض الناطق لا انسانا وهو محال

(قوله والا لكان بعض الا انسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الا انسان ناطقا) أقول أورد
عليه أن صدق بعض الا انسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض الا انسان ناطق لما سيأتي
من ان السالبة للمدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول ألا ترى ان صدق قولك ليس زيد بلا
كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجواز أن يكون زيد معدوما فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً
والسر في ذلك ان الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجودي أو عديم

البعض وهو محال لانه ارتفاع التقيض (قال يجب الى آخره) فقوله كل لا انسان لا ناطق وكل
لا ناطق لا انسان مثال لقوله أي يصدق كل واحد من قبض المتساوين على كل ما يصدق عليه
التقيض الآخر وقوله والا لكان بعض الانسان ليس بلا ناطق مثال لقوله والا لكذب أحد
التقيضين على بعض ما يصدق عليه الآخر أي وان لم يصدق الكليان لصدق قبض أحدهما فكان
بعض ان لا انسان ليس بلا ناطق مثلاً فهو مذكور بطريق التثليل ولا حاجة الى تقدير أو بعض
الا ناطق ليس بلا انسان وقوله فيكون بعض الانسان ناطقا مثال لقوله فيصدق عين أحد المتساوين
على بعض ما يصدق عليه قبض الآخر وليس مثلاً لقوله لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق
عليه عنه على ما وسم لانه حكم كلي شامل لمصورة قبض المتساوين وغيرها مبرهن بقوله والا
لارتفاع التقيضان أورد دليلاً لقوله فيصدق عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه قبض
الأخر فهو المحتاج الى المثال وقوله بعض الناطق لا انسان عكس لقوله بعض الانسان ناطق ومثال
لقوله يلزم صدق أحد المتساوين بدون الآخر وانما احتيج اليه لان معنى صدق أحد المتساوين
بدون الآخر ان لا يصدق عليه الآخر بل بخلافه قبضه وهو غير لازم من قوله فيكون بعض
الانسان ناطقا فاندفع ما قيل ان قوله بعض الناطق لا انسان مستدرك لا يحتاج اليه في معاذة
ما ذكره سابقاً عن التثليل (قوله أورد عليه الى آخره) لا يخفى ان الاراد على المثال بعد الاستدلال
على المدعى لا معنى له الا انه أورد هنا لوضوح وروده منه فهو في الحقيقة راجع الى قوله فيصدق
عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه قبض الآخر ثم ان هذه المقدمة أيضاً مدعاه بقوله
لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عنه قائل عليها راجع الى منع قوله والا لكذب
التقيضان فاذا اعترض آخر بان هذا المتع كناية لان ارتفاع التقيضين محال بديهية وأجاب بان
التقيضين بمعنى المدول برضان وانما لا يرتضان بمعنى السلب وقد اشبهه على المستدل أحدهما بالآخر
هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المستدل ظاهر في دعوى استلزام السالبة
للمعدولة المحمول للموجة المحصلة فأورد عليه بجمع الاستلزام قائل لا اشارة في كلام المستدل الى ذلك
(قوله ان السالبة للمدولة المحمول) أي القضية السالبة التي يكون السلب جزءاً من محمولها أعم
من القضية الموجبة التي لا يكون السلب جزءاً من محمولها (قوله ان الإيجاب يستلزم) أي صدق
الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه في طرف الإيجاب ان خارجاً غارجاً وان ذهناً فذهناً (قوله
ان ثبوت مفهوم وجودي) أي موجود في نفسه أو معدوم أو لا يكون السلب جزءاً مفهوم أو

السالبة المحمول حيث للموجة المحصلة لوجود الموضوع أو بحجاب بان الدليل المتقدم خاص بما اذا وجد موضوع المتساوين

وقبض الاعم من شيء مطلقاً أخص من قبض الاخص مطلقاً

لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء بخلاف السلب فإن قلت إذا كان الموضوع موجوداً فالسالبة المدعولة والموجبة المحصلة متلازمان كإسباني والحال فيها نحن فيه كذلك لأن الإنسان صادق على موجودات محققة كالفرس وغيره قلت ذلك لا يعجيبك نعم إذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في قبض المتساويين مطلقاً فإذا لم يصدق قبضهما على شيء أصلاً فهناك لا يتم البرهان قطعاً كقبض الشيء والممكن العام فإن الشيء والممكن العام لا يجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الأمر امتنع صدق اللانفي واللايمكن بحسبها على مفهوم من المفومات فإذا قلت لو لم يصدق كل لاني لا يمكن لصدق قبضه وهو بعض اللانفي ليس بلا ممكن فيكون بعض اللانفي ممكناً أنجبه المنع المذكور فإن قلت مفهوم الممكن قبض للمفهوم اللانفي فإذا لم يصدق أحدهما على شيء وجب أن يصدق عليه الآخر والا لارتفع التقيضان وما وهو محال بداهة فإن أورد عليه المنع كان مكررة غير مسبوقة قلت هذان المفومان متاقضان إذا اعتبرنا في أنفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء ومأماً إذا اعتبر صدقهما على شيء حصل هناك قضيتان موجبتان أحدهما مدعولة والآخرى محسبة كقولك زيد ممكن وزيد لا يمكن ولا تناقض بينهما لأن قبض صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لصدق سلبه عليه ولا شك أن المتساويين اعتبر صدقهما على شيء إذ مرجع التساوي إلى موجبتين كليتين وأطراف القضايا اعتبر فيها الصدق على ذات الموضوع فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان فقد اعتبرت صدقهما على أفرادهما وكذلك إذا قلت كل إنسان لا ناطق فقد اعتبرت صدق اللاناطق على ذات الإنسان فإذا أخذت قبضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللاناطق عليه وهو معنى قولنا بعض الإنسان ليس بلا ناطق لصدق الناطق عليه لأن الناطق قبض اللاناطق في حالة

(قوله وقبض الأعم من شيء) حاصله أن كل ما صدق عليه الأعم يصدق عليه الأخص وهذه دعوى أولى والثانية ليس كل ما يصدق عليه قبض الأخص يصدق عليه قبض الأعم مثلاً كل إنسان حيوان دون العكس فإذا أخذت القبض وجدت الأمر بالعكس (قوله مطلقاً) راجع لقوله أخص من قبض الخ

يكون جزءاً منه يستلزم وجود ذلك الشيء المثبت له في طرف ذلك الثبوت لا تتاح أنصاف المدعوم بصفة (قوله أنجبه المنع المذكور) وهو أنه يجوز أن يصدق الأول لعدم موضوعها فلا يصدق الثانية لأنها يقتضي وجود الموضوع (قوله فإن قلت) إثبات للقدمة المنوعة يسمى استلزام قولنا بعض اللانفي ليس بلا ممكن لقولنا بعض اللانفي ممكن وليس ابتداء استدلال على أن قبض المتساويين متساويان على ما وهم (قوله متاقضان إذا اعتبرنا في أنفسهما) أي إذا اعتبر مفهوم في نفسه وادخل عليه السلب حصل هناك مفومان متاقضان بمعنى أنها متباعدان غاية التباعد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا القبض بمعنى المدول (قوله وأما إذا اعتبر صدقهما) أي صدق ذينك المفهومين المتبعرين في أنفسهما (قوله لأن قبض الخ) بناء على أن قبض كل شيء رفعه (قوله ولا شك إلى آخره) يعني فيما نحن فيه اعتبر صدق المفهومين سواء كانا وجوديين أو عدييين على شيء بناء على أن رجوع المساواة إلى الموجبتين السكيتين وكذا فيما ذكر في أسبانه لأنه قضايا والمعتبر في أطراف القضايا أي في جانب الموضوع والمدول صدق مفهوم الموضوع ومفهوم المدول على ذات واحدة فإذا أخذ القبض لشيء منهما كان سلب صدقه على شيء لآما هو قبضه في نفسه (قال وقبض الأعم من شيء مطلقاً الخ) الثاني متعلق بالأخص الأول ولا حاجة إلى تهديد الأخص الثاني لأن كونه مطلقاً فهم من تهديد الأعم مطلقاً

أي يصدق قبيض الاخص على كل ما يصدق عليه قبيض الاعم وليس كل ما صدق عليه قبيض
الاخص يصدق عليه قبيض الاعم

الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لا في حالة اعتبار صدقه عليه فقد اشتبه عليك قبيضه باعتبار
الصدق بقبيضه لا باعتبار الصدق فوضت أحدهما مكان الآخر فانتج بلا مكرارة والحاصل أن
يقال أنا أخذ قبيض المتساوين باعتبار الصدق على شيء فيكون قبيضاها سلبين هكذا كل ما ليس
بالنسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بالنسان فيحصل قضيتان موجبتان سالبات الطرفين
والموجبة السالبة الطرفين لا تقتضي وجود الموضوع الموجبة بخلاف المدولة الطرفين وقد حقق ذلك
في موضعه ولنا أيضاً أنخص البحث بما اذا لم يكن المتساويان شاملين لجميع الأشياء ذهنا وخارجا فان قبيضها
حينئذ يصدقان على موجود اما خارجي أو ذهني فيتم البرهان بلا اشتباه لا قال يلزم تخصيص القواعد
لأننا نقول بتسميتها أنها هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة أحوال قاض الأمور العامة
اذ ليس في العلوم الحسكية قضية موضوعها أو محمولها قبيض الأمور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم
فلا بأس بإخراجها عن قواعده بل اعتبارها بوجوب احتلالا في حصر النسب كما مر وفي تساوي

(قوله أي يصدق الخ)

هنا تفسير لقوله وقبيض

الأهم الخ وهنا التفسير

يدخل تحته دعوته

(قال أي يصدق قبيض الاخص الخ) بيان أممي العموم المطلق بينهما فالنفي كل فرد يصدق عليه كلي
هو قبيض الاعم يصدق عليه كلي هو قبيض الاخص ولا غبار على هذا وإن تردد فيه بعض الناظرين
(قوله فوضت أحدهما مقام الآخر) حيث قالت ان اللاتمكن قبيض للممكن قاذم يصدق اللاتمكن
يصدق الممكن والا ارتفع التقيضان قلها قبيضان باعتبارهما في أنفسهما وقد اعتبرتهما قبيضين
باعتبار الصدق (قوله والحاصل الى آخره) أي الخلاص أو ما يوجب الخلاص من الاشكال
المذكور (قوله باعتبار الصدق) أي صدق المتساوين على شيء بناء على رجوع المساواة الى
الكليتين الموجبتين فيكون قبيضاها سلبين أي سلب صدق المتساوين على شيء لا سلبها في
أنفسها (قوله فيحصل قضيتان موجبتان سالبات الطرفين) أي حكم فيها بإيجاب سلب المحمول
لما سلب عنه الموضوع (قوله فالوجبة السالبة الطرفين الى آخره) ذكر الطرفين بناء على ان
ما نحن فيه كذلك والمقصود ان الوجبة السالبة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع لأن الإيجاب
اعتباري صرف اعتبر العقل ان سلب شيء عن شيء إيجاب لتلك السالبة له وصورة كذلك ولا
إيجاب في الحقيقة بخلاف المدولة فان الاتصاف به حقيق وإن كان الصفة سلباً وإذا تمهد هاتان
المقدمتان فقول لو كذبت إحدى هاتين القضيتين فكذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل لعدم
استدانتها وجوده واما لصدق قبيض المحمول عليه فيصدق عين أحد المتساوين مع قبيض الآخر
مثلا اذا كذب كل ما ليس بالنسان ليس بناطق كان كذبه لصدق قبيض ليس بناطق على ما ليس
بالنسان وهو صدق الناطق عليه (قوله فتم البرهان بلا اشتباه) لاستلزام الوجبة السالبة المحمول
حينئذ للوجبة المحصلة لوجود الموضوع (قوله وهذا الفن الى آخره) يعني ان المطلق إنما دون
لاجل ان لا يعرض النطق في الحكمة ولا قضية حكيمية لامن المسائل ولا من المبادئ التصديقية
الطرفا منها من قاض الأمور الشاملة فلا حاجة الى معرفتها فلا بأس بإخراجها عن القواعد المتعلقة
(قوله كما مر) بقوله واعترض عليه بأن اللاتنيء والا يمكن بالإمكان العام الى آخره

(قوله اما الاول الخ) وهو كل (٣٠٤) لا حيوان لانسان وهذه موجبة كلية فلو لم تصدق لصدق التقيض وهو سالبة

اما الاول فانه لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه تقيض الاعم فبصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما نقول يصدق كل لا حيوان لا انسان والا لكان بعض اللا حيوان انسانا فبعض الانسان لا حيوان

تقيض المتساوين كما ذكرنا آتفا وفي كون تقيض الاخص اعم من تقيض الاعم الى غير ذلك واصلاح هذا الاختلال بوجوب تكلفات بيضة (قوله اما الاول فانه لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه تقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم) أقول رد عليه الاعتراض المورد على تقيضي المتساوين كما أشرنا اليه فاذا قلت لو لم يصدق كل لا شيء لا انسان لصدق بعض اللا شيء ليس بلا انسان فيلزم صدق بعض اللا شيء انسان انجب ان يقال السالبة المدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها كما وان تمسكت بان الانسان مثلا تقيض الانسان فاذا لم يصدق أحدهما على شيء صدق الاخر عليه والا رضع التقيضان رد بما عرفت من أن تقيض مفهوم في نفسه يشاير تقيضه باعتبار صدقه والمخلص ما مر فتأمل

(قوله الى غير ذلك) من كون الموجبة الكلية متمسكة كنفسها بعكس التقيض ومن كون تقيضي المتباينين متباينين تباينا جزئيا فان بين المدوم في الخارج وبين الممكن العام بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين مطلقا خصوصا وعموما مطلقا لصدق الممكن العام على الواجب فيكون بين المدوم واللا ممكن العام مبينة كلية لما مر من ان بين عين الخاص وتقيض العام تباينا كلياً فيكون بين تقيضهما أعني الالامدوم والممكن العام تباين جزئي مع تحقق العموم المطلق بينهما لصدق الممكن العام بدون الالامدوم في المتع وشموله جميع افراد الالامدوم لانه اما واجب أو ممكن خاص وهذا الاشكال لا يمكن التضي عنه الا بالتخصيص (قوله بوجوب تكلفات بيضة) ذكره الشارح في شرح المطالع وبين وجه عدم تماميتها وان شئت فارجع اليه وفيه اشارة الى ان ما ذكره أولاً أيضاً تكلف بيضة لان القضية السالبة المحمول اخترعه المتأخرون مع ان الباحث هذه النسب مذكورة في كلام المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع مما توشح فيه بان حكم العقل بان الإيجاب يستدعي وجود الموضوع لا يفرق بين إيجاب وإيجاب فاخراج الموجبة السالبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية (قوله كما أشرنا اليه) بقوله وفي كون تقيض الاخص اعم من تقيض الاعم (قوله والمخلص ما مر) باننا نأخذ تقيض الاعم والاخص باعتبار الصدق لكون مرجعهما الى قضيتين فاذا لم يصدق كل ما ليس بممكن عام ليس بانسان فكذب ليس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائه ذلك بل باعتبار صدق تقيض المحمول فيصدق بعض ما ليس بممكن عام انسان فيلزم صدق الخاص بدون العام أو نحسن البحث بما اذا لم يكن العام من قاطن الامور الشاملة فقضا العام والخاص حينئذ يصدقان على شيء خارجي أو ذهني فيتلزم الموجبة المدولة والحصة (قال فانه لو لم يصدق تقيض الاخص الخ) أي لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم يصدق عين ذلك الاخص عليه لا عين اخص ما على ما وهم

جزئية وهو ليس كل لاجيوان لا انسان وهذا التقيض مستلزم لموجبة جزئية قائمة بعض اللا حيوان انسان وهذه مستلزمية للممكن أعني بعض اللا انسان لاجيوان فقد وجد الاخص بدون الاعم وهو مانع قطعي للصدق فبطل المزوم أعني الموجبة الجزئية اللازمة للسالبة المزومة لتقيض فبطل المزوم أعني التقيض ثبت المدعي وهو كل لا حيوان لا انسان (قوله فانه لو لم يصدق الخ) أي لو لم يصدق كل لا حيوان لا انسان (قوله لصدق عين الاخص الخ) فيه اختصار لانه حذف التقيض وأثبت الموجبة اللازمة لتقيض وعكس اللازم وهذا هو المشار اليه بقوله بعض اللا حيوان انسان وهو لازم التقيض الذي هو بعض اللا حيوان ليس بلا انسان (قوله فيصدق الاخص الخ) اشارة لمعكس لازم التقيض (قوله والا لكان بعض اللا حيوان الخ) هذا اشارة للازم التقيض وكان الاولى ان يقول وهو

(قوله هذا خلف) أي المكس باطل فبطل حينئذ المزوم فبطل التقيض وبطل المدعي وأورد على ذلك شيء وإنسان فإن بينهما العموم والخصوص المطلق فكل إنسان شيء وكل ما صدق عليه تقيض الآخر يصدق عليه تقيض الآخر لكن لا يتأتى أن يقام على ذلك الدليل الذي أقيم فها مر إن يقال كل ما صدق لاشيء صدق لا إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق قضيه وهو بعض اللاشيء ليس للانسان وهذه مستلزمة لتقيض اللاشيء إنسان لأن الاستلزام غير مـ لان التقيض سالب جزئية والسالبة تصدق بشي الموضوع لان سلب لا إنسان يصدق بسلب إنسان لان الموضوع متفق لان عدم الشيء غير متحقق أي لا أفراد له فليس سلبت صدق لا إنسان وهو يجامع صدق سلب إنسان فقد اتنى عن الموضوع لا إنسان وإنسان فلم تصدق الموجبة المتقدمة وأوجب بأن اعتبر الأصل أثنى التقيض وهو كل لاشيء لا إنسان موجبة سالبة الطرفين لا مددولة كما توهم المترض وحينئذ قال على كل شي سلبت عنه الشيئية سلبت عنه الانسانية والموجبة السالبة الطرفين تصدق عند عدم الموضوع (٣٥) فلا يكون كذبها أي تقيضا

سبب الموضوع بل بالنسب
سلب التقيض على التقيض
إنساني بأن تحول بعض
مالمس بشي ليس ليس
إنساناً سبب السلب إيجاب
غسل الاستلزام فحينئذ
يقال في الدليل هكذا كل
لاشيء لا إنسان إذ لو لم
يصدق لصدق تقيضه وهو

هذا خاف وأما الثاني فلا أنه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما صدق عليه تقيض الآخر يصدق عليه تقيض الآخر
لصدق تقيض الآخر على كل ما يصدق عليه تقيض الآخر فيصدق عين الآخر على كل الآخر بمكس التقيض
وهو محال فليس كل لا إنسان لا حيوان والا لكان كل لا إنسان لا حيوان ويستكسر إلى كل حيوان إنسان
(قوله فيصدق الآخر على كل الآخر بمكس التقيض) أقول يعني على طريقة القدماء وهي أن يجعل
تقيض المحمول موضوعاً وتقيض الموضوع محمولاً فإن الموجبة الكلية تنكسر كفسادها على هذه الطريقة
والاشكال المذكور متوجه عليه أيضاً فنقول كل شيء يمكن بالامكان المادام موجبة كلية ولا يصدق
عكسها موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورد في دفعه ما مر فإن قلت عكس التقيض على هذا
الطريق مما لم يقل به المصنف كما سيأتي فكيف يستدل به على إثبات ما ادعاه وأيضاً الاستدلال به
بيان بما لم يبين بسد وأوجب بأن الشارح نظر إلى الواقع وهو محقة تلك الطريقة

بعض ما ليس بشي ليس
ليس إنساناً وهذه مستلزمة
تقوئك اللاشيء إنسان
وعكسها بعض الإنسان
لاشيء وهو باطل فبطل
اللازم فبطل التقيض ثبت
الأصل وهو تقوئك كل
لاشيء لا إنسان (قوله

(قوله ودفعه ما مر) من اعتار قضية موجبة سالبة المحمول أو التخصيص بما عدا القضايا التي موضوعها
الأمور الشاملة (قوله فكيف يستدل به) أي الشارح على إثبات ما ادعاه كما يدل عليه الجواب
وفيه إشارة إلى أن ما ذكره الشارح ليس تفسيراً لما في المتن فإنه طريقة على حدة تركها الشارح
لظهورها وهو أنه إذا صدق تقيض العام على كل ما صدق عليه تقيض الخاص لم يبق للعام فرد سوى
الخاص وذلك يستلزم صدق الخاص على كل أفراد العام وبما حررنا ادفع ما قيل أن المقصود
أنه كيف يمكن تفسير كلام المصنف في الاستدلال بما لا يرضى به فالجواب بأن الشارح نظر إلى
الواقع لا ينفع في دفعه (قوله بما لم يبين بعد) أي بعد هذا البحث حتى يكون حوالته على ذلك بل
إنما يبين فيما بعد عكس التقيض على طريقة المتأخرين (قوله نظراً إلى الواقع) وإن لم يكن مرضياً للمصنف

(٢٩ شروح التسمية) وأما الثاني (وهي ليس كل إنسان لا حيوان الخ) حاصله أنها سالبة جزئية فلم تصدق لصدق تقيضا
وهو موجبة كلية قائلة كل لا إنسان لا حيوان والتقيض مستلزم لكنه بمكس الموافق بأن يؤخذ تقيض الثاني ويجعل موضوعاً
وتقيض الأول ويجعل محمولاً بحيث يقال هنا كل حيوان إنسان وهو باطل فبطل التقيض المستلزم لبطان ثبت المدعي وهو
السالبة الجزئية (قوله فليس كل لا إنسان الخ) هذا إشارة للدعوى وقوله والا لكان الخ هذا هو التقيض (قوله ويستكسر إلى
كل حيوان إنسان) وهو باطل فبطل المزوم فإن قلت عكس التقيض غير مطرد فلا يتم الاستدلال على الدعوى مثلاً بشي ويمكن بالامكان العام
متساويين فكل شيء يمكن وكل شيء يمكن شيء فلو عكس ذلك بمكس التقيض إلى كل لاشيء لا يمكن كان باطلاً لأن المدوم الممكن لاشيء وهو ممكن فلا
يصح كل لاشيء لا يمكن وحينئذ فلا يتم ما ذكره من الاستدلال بمكس التقيض إذ لا يستدل بالإشياء المطردة وأوجب بأن محل
كونه لا يطرده في القضايا العامة الصادق موضوعها بالوجود والمدوم كشيء ويمكن وأما في غير القضايا العامة فهو مطرد فيها مثل
كل إنسان حيوان والبحث خصوص بغير القضايا العامة فإن قلت إن المصنف غير مرضى لمكس التقيض الموافق ولا يقول به

وحينئذ فلا يصح الاستدلال به حتى يصح كلام المصنف من ان قبض الاعم أخص من قبض الاخص والجواب ان الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة على أنه لم يكتف بمكس القبض في الاستدلال بل استدل به بما يصح التحسك به عند المصنف (قوله أو قول أيضاً قد ثبت الخ) لما كان الدليل الاول غير متفق عليه لان الملتب لمكس القبض انما هو اقدماء أنى الشارح بذلك الدليل المرضى عند الجميع وحاصله ان الدعوى كل لا انسان لحيوان فلو لم تصدق هذه الدعوى لصدق قبضها موجبة كلية وصدق القبض (٣٠٦) اذا أخذ مع الاول آل الامر الى كل لا حيوان لا انسان وكن لا انسان لا حيوان وهذا

أو قول أيضاً قد ثبت ان كل قبض الاعم قبض الاخص فلو صكان كل قبض الاخص قبض الاعم لكان القبضان متساويين فيكون العتقان متساويين هذا خاف أو قول أيضاً العام صادق على بعض قبض الاخص تحقيقاً للمعوم فليس بعض قبض الاخص قبض الاعم بل عتبه وفي قوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس تساع لجعل الدعوى جزءاً من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامران اللذان بينهما عموم من وجه ليس ولم يكتف أيضاً بمكس القبض في الاستدلال بل استدل بما يصح التحسك به عند المصنف أيضاً وأما قوله هذا بيان بما لم يبين بدعواه ان المكس المذكور قرب من الطبع بكيفية أدنى تتيه (قوله تساع) أقول أوجب بأن المدعي كون قبض الاعم مطلقاً أخص مطلقاً من قبض الاخص وما جعله جزءاً من الدليل هو تفسير وتريف للمدعي لاعتبه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليك

(قوله ولم يكتف) أي لم يكتف في اثبات الجزء الثاني أعني ليس كل ما يصدق عليه قبض الاخص يصدق عليه قبض الاعم بمكس القبض حتى يرد عليه ما ذكر بل استدل بما صح التحسك به عند المصنف أيضاً أعني قوله أو قول الى آخره وما قيل ان للمصنف مدعين أحدها قوله ليس كل قبض الاخص قبض الاعم والثاني وهو مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم والذي بينه الشارح بمكس القبض هو الثاني وما يصح به التحسك عند المصنف فهو استدلال على الاول فيلزم الاكتفاء فليس بشيء لان معنى قول الشارح بمكس قبض يسب كونه عكس القبض أي مدلوله لانه لازم بتوسط عكس القبض اذ لا مفايزة بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل لا انسان لا حيوان الخ حيث اكني بمكس القبض (قوله قريب من الطبع) لان المحمول في القضية الموجبة الكلية امامساو للموضوع أو أعم منه ولا شك في ان انتفاء كل منهما يستلزم انتفاء الموضوع واما نزاع المتأخرين قائما هو في عموميه وجريائه في نحو كل يمكن شيء فانه لا يصدق كل لا شيء لا يمكن لعدم وجود الموضوع الذي يستدعيه الموجبة (قوله جزءاً من الدليل) أي صغرى القياس والكبرى مطوية أي كما كانا كذلك كان قبض الاخص أعم من قبض الاعم (قوله فهو بالحقيقة) أي اذا كان الصغرى قسماً للمدعي فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود فلا مصادرة (قوله وما بعده) أعني

بقوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس ولا شك ان هذا الدليل عين الدعوى وقد ذكرنا ان أخذ الدعوى جزءاً من الدليل مصادرة وهي متوعة لكن الاولى للشارح ان يقول لجعل الدليل نفس الدعوى كما طلت الا ان يقال ان الشارح لاحظ ان الدليل هو قوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس اما الاول فانه كذا الخ بقوله اما الاول الخ من جهة الدليل فصح كون الدعوى جزءاً من الدليل (قوله تساع) أوجبته بأن هذا ليس دليلاً على مدلول بل هو استدلال بالحد على المحدود فالحدود مجهول ولما كان هذا الحد خفياً يحتاج لبيان يتيه بقوله اما الاول الخ واما الثاني الخ وبهذا كله فيمكن ان المراد يكون بالتساع التسهيل في التعبير حيث وضع لام التعليل موضع أي التفسيرية فجعل الدعوى جزءاً من الدليل بحسب

يرجع لتساوي البين والفرض اختلافهما بالعموم والمخصوص فهذا التساوي باطل فبطلت الموجبة التي هي قبض الدعوى (قوله أو قول العام صادق الخ) حاصله ان أصل الدعوى ان الحيوان أعم من الانسان فيصدق حيوان مع قبض انسان وهو لا انسان وحيث كان كذلك فلا يصح كل لا انسان لا حيوان لانه يبطل العموم وبطلان العموم باطل (قوله فليس بعض قبض الاخص) وهو فرس قبض الاعم وهو حيوان بل هو فرد من أفراد (قوله وفي قوله لصدق قبض الخ) حاصله ان المصنف ادعى ان قبض الاعم من شيء مطلقاً أخص من قبض الاخص مطلقاً من غير عكس وأقام على ذلك دليلاً

الظاهر وفي الحقيقة لاجل لانه أراد باللام أي التفسيرية (قوله لان التباين) الكلي يصدق عليه بالمعنى الوجهي لان معنى قوله في الجملة أي في بعض الاوقات وهذا أهم من كون البعض الآخر ملوب الصدق في جميع الاوقات والتباين الكلي كما يصدق عليه السالبتان الجزئيتان يصدق فيه السالبتان الكليتان نحو كل انسان ليس فرس و لكل فرس ليس بانسان ونحوه. بعض الانسان ليس فرس وبعض الفرس ليس بانسان (قوله في الجملة) زاد ذلك لاجل صدقه (٣٠٧) (قوله كما ان مرجع التباين السطحي

سالبتان الخ) أي يختص به والا فله يوجد فيه التباين الجزئي (قوله والتباين الجزئي اما عموم الخ) ليس القصد اشتراكه بين الاثنين بل التباين الجزئي يدخل تحته فردان (قوله لان المفهومين اذا لم يتصادقا الخ) تفسير للتباين الجزئي (قوله أصلاً) أي لا مطلقاً ولا من وجه فلو عبر بالتباين لصدق بالتباين الجزئي وهو يصدق بالمعنى الوجهي فيكون بين قبض حيوان ولا انسان عموم من وجه مع ان بينهما التباين الكلي لذلك قيد فيها قدم (قوله فان قلت الخ) قد تقدم ان ابطال احدي المقدمتين على الثانية قضي تفصيلي وابطل احدهما على المعنى الاجمالي واقامة دليل يعارض دليل المدعي معارضة وقد علت فيها مران المصنف ادعى دعوة وهي ان

بين قبضهما عموم أصلاً أي لا مطلقاً ولا من وجه لان هذا المعنى أي المعنى من وجه متحقق بين عين الامم مطلقاً وقبض الاخص وليس بين قبضهما عموم لا مطلقاً ولا من وجه اما تحقق المعنى من وجه بينهما فلا يتبادران في أخص آخر ويصدق الاعم بدون قبض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في قبض الاعم كالحيوان والا انسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون الا انسان في الانسان والا انسان بدون الحيوان في الجماد واما أنه لا يكون بين قبضهما عموم أصلاً فالتباين الكلي بين قبض الاعم وعين الاخص لا يتصادقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم أصلاً وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئياً وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة فرجه الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي سالتان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه أو تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فاذ لم يتصادقا في صورة أصلاً فهو التباين الكلي والا فالمدعوم من وجه فاما صدق التباين الجزئي على المعنى من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم من تحقق التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلاً فان قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين قبضهما عموم أصلاً باطل لان الحيوان أعم من الابيض من وجه وبين قبضهما عموم من وجه فتقول

ان المقصود تفصيل المدعي الى جزأين يستدل على كل واحد منهما على حدة فلاولى أن يجعل تفسيراً له ويقال أي يصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس ففي الكلام تساع يجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة (قوله وانما قيد التباين بالكلي) أقول

قوله أما الاول الخ (وأما الثاني الخ) (قوله ان المقصود) أي ليس ان المقصود اثبات الحد للمحدود لانه انما يصح لو كان المحدود معلوماً بشر الحد وفيما نحن فيه قد علم الحدود بهذا الحد بل المقصود تفصيل المدعي على جزئين يستدل على كل واحد منهما على انفراد اذ لا دليل يثبت المدعي بجماله (قوله ويقال أي يصدق) عطف تفسيري لقوله يجعل أي المراد بجمله تفسيراً له ان يورد بعده بحرف التفسير ليستفاد منه التفصيل لان يكون الفرض من التاميل التفسير (قوله ففي الكلام تساع) أي تساعل في اللفظ حيث أورد لام التاميل مقام حرف التفسير يجعل التفسير أي ما هو تفسير في الحقيقة بمنزلة جزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التاميل عليه ففي قولنا الشارح وهو صادرة على المطلوب انه صادرة صورة وبما ذكره قدس سره ظهر كونه تساعاً حقيقة ولا حاجة الى ان القول بالتساع تساع لانه خطأ ولا الى ما قيل ان التساع اللفظي ربما يقضى الى الفساد كما يقضى الى فوت الاولى فانه خلاف المتعارف بينهم

الامر ان الذين بينهما عموم من وجه ليس بين قبضهما عموم أصلاً وأقام على ذلك دليلاً فذكر الشارح دليلاً يتبع قبض المدعي وهو ما أشار له بقوله فان قلت الخ فهو إشارة لمعارضة (قوله لان الحيوان الخ) فيجسمان في الملوك وينفرد الحيوان في البعد الاسود والثاني في الورق وكذا يقال في لا حيوان ولا أبيض فيجسمان في الثوب الاسود والاول في الورق والثاني في البعد الاسود فكيف قولا أنها المصنف ان الامران اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين قبضهما عموم أصلاً وحاصل الجواب ان الاعتراض منشأه عدم فهم الدعوى

(قوله المراد أنه ليس يلزم الخ) (٣٠٨) فلا يتأني قد يكون بينهما عموم وخصوص وجهي فتلخص أن بين قضيي الأمرين

الذين بينهما عموم المراد منه أنه ليس يلزم أن يكون بين قضييها عموم من وجه فيندفع الاشكال أو قول لوقال بين قضييها عموم لا فاد العموم في جميع الصور لأن الاحكام الموردة في هذا الفن إنما هي كليات فإذا قال ليس بين قضييها عموم أصلاً كان رفضاً للإيجاب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا يتأني به • ثم لم يتبين بما ذكره النسبة بين قضيي أمرين بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو بصدق ذلك • فاعلم أن النسبة بينهما المباشرة الجزئية لأن المبنيين إذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان التقضيان أيضاً كذلك ولا نفي بالمباشرة الجزئية

حاصله أنه لو أطلق التباين ولم يقيد بالكلي لم يلزم من ثبوت التباين بين قضيي أمرين بينهما عموم من وجه ثبوت المدعي وهو أن ليس بين ذينك التقضيين عموم أصلاً لا مطلقاً ولا من وجه لاحتمال أن يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وأنه يجامع العموم من وجه لانه أحد فرديه (قوله فيندفع الاشكال) أقول لأن المدعي انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد لا يتأني انتفاء اللزوم لجواز أن لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون العموم لازماً لتقضيي المذكورين مطلقاً (قوله أو قول) أقول يعني ادعوى نسبة العموم بين قضييها دعوى موجبة كلية فإذا أورد السلب هنا كان رفضاً للإيجاب الكلي فيكون سالبة جزئية وصدقها لا يتأني صدق الموجبة الجزئية

(قال مصادرة على المطلوب) في الصراح مصادرة خون كمي را بمال أو خريدن وفي التاموس صادرة على كذا طالبة به والمناسبة ظاهرة (قوله حاصله الى آخره) لما كان في كلام الشارح اخطاب بين حاصله ودفع به ما قيل أن التباين الجزئي أيضاً يثبت المدعي لانه لا يقال بدون التباين الكلي ولا يستعمل في مجرد العموم من وجه لأن ذلك إنما هو في لفظ التباين الجزئي ومقصود الشارح أنه لو أطلق التباين لاحتمال أن يكون ذلك ثابتاً في أحد نوعيه أعني التباين الجزئي الجامع للعموم من وجه فلا يثبت نفي العموم بينهما (قال اذا لم يتصادقا الى آخره) أي لم يجعل كل واحد منهما على الآخر باعتبار بعض الافراد لكون مرجعه الى سائتين جزئيتين فما قيل أنه يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح قوله فإن لم يتصادقا الى آخره وهم لانه إنما يلزم ذلك اذا كان متى لم يتصادقا معاً مجتمعاً في بعض الصور (قل فان قلت الخ) معارضة منشأ نوحهم كون الدعوى سالبة كلية كما هو المتبادر من وقوع التكرار في سياق النفي وعدم التقيد بمادة من المواد (قال المراد منه أنه ليس يلزم الى آخره) بقرينة أن جميع القضايا التي أثبت النسبة فيها ضرورة مع أن الشيخ قال أن قضايا العلوم كليات أكثرها ضرورية ولذا قدم هذا الجواب (قال لا فاد العموم) بناء على أن مهملات العلوم كليات (قوله فيكون سالبة جزئية) وليست من المسائل إذ المقصود منها دفع نوحهم العموم بينهما بناء على أن أكثر الصور كذلك على أن ما ذكر عام بخصوص البعض (١) (قوله كان حاصله الى آخره) لكلا يكون العرض اللهم مع تحقق خصوصية أحد الفردين إيهاماً في بيان النسبة (قال ولا نفي بالمباشرة الجزئية الا هذا القدر) يعني في كلامه قدس سره أن هذا القدر غير كاف لأن الإدعاء بالمباشرة مجرداً عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية

الذين بينهما عموم وخصوص وجهي قد يكون التباين وقد يكون العموم الوجهي وحاشا قول المصنف ليس بين قضييها أي ليس يلزم أن يكون بين قضييها عموم وخصوص أصلاً منه مطلق أو وجهي وليس المراد أن كون قضييها متنى عنه العموم في جميع الاوقات كما هو فهم المترش (قوله أو قول الخ) حاصله أن العبارة في حد ذاتها قيد ما تقدم لانه لو قال بين قضييها العموم لا فاد العموم في جميع الاوقات لان المهمة في قوة الكلية في العلوم فإذا أدخل النفي على هذا الكلي نفي العموم والأمر الكلي فصدق حيث بصورتين أي ليس بينهما العموم الدائم (قوله لا فاد العموم الخ) لان مهملات العلوم كلية (قوله لا يتأني الخ) أي لا يتأني رفض الإيجاب الكلي (قوله لم يتبين الخ) لانه إنما ذكر عدم العموم الدائم وهو يصدق بصورتين (قوله فاعلم أن النسبة الخ) أي اذا علمت أن

المصنف لم يبين النسبة فتقول لك في بيانها اعلم أن النسبة الخ (١) قوله (قوله كان حاصله الخ) كذا بالاصول فليحذر وقد

(قوله الا هذا القدر) وهو صدق كل واحد منهما بدون الآخر المباشرة الجزئية أي وهي تصدق التباين السكلي والعموم الوجهي فان قلت المباشرة الجزئية لم تقدم في التسبب الاربع والجواب ان المباشرة الجزئية (٣٠٩) لا تخرج عما تقدم (قوله وقبضا

الا هذا القدر وقبضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانها اما ان يصدق معا على شيء كالانسان والافرس الصادقين على الجملاد ولا يصدقا كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكس وأيما ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدق على شيء أصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاً واما اذا صدق على شيء كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع قبض الآخر فيصدق كل واحد من قبضهما بدون قبض الآخر فالتباين الجزئي لازم جزماً

(قوله فاعلم ان النسبة بينهما المباشرة الجزئية) أقول لا يقال يلزم من ذلك أن لا تنحصر النسبة بين السكليات في الأربع لانا قول المباشرة الجزئية منحصرة في المباشرة السكلية والعموم من وجه فاذا قيل ان النسبة هناك هي المباشرة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباشرة كلية وفي بعضها عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الأربع (قوله فلان قيد فقط لا طائل تحته) أقول أجيب عن بيان معنى كلام المصنف ان أحد المتباينين يصدق مع قبض الآخر قط أي لا يصدق مع عين الآخر فيصدق أحد المتباينين مع قبض الآخر ظهر صدق أحد التقيضين بدون التقيض الآخر وبعدم صدق أحد المتباينين مع عين الآخر ظهر صدق قبضه مع عين الآخر فن مجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من يقضي المتباينين بدون الآخر قيد فقط لا بد منه وليس معناه المباشرة لا يصدق مع قبض الأول والالكان قاسداً لا خائفاً عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا الترجيح وان كان دقيقاً مصححاً للطلوب اذ حاصله ان قيد فقط منضاً الى ما تقدم يفيد معنى صدق كل من المتباينين مع قبض الآخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيداً للمعنى

(قال كاللاوجود واللاعدم) أي اللاموجود واللامدوم فان كل واحد منهما يصدق على قبض الآخر ولا يصدقان على شيء واحد فاقبلناه من السكليات الفرضية فلا يتم بياؤه على تقدير تخصيص النسبة بالسكليات الصادقة في نفس الامر وهم (قال تباين جزئي) بمعنى صدق كل منهما بدون الآخر في بعض الصور فقط بقرينة جعله في مقابلة التباين السكلي وهذا كما يطلق السلب الجزئي في مقابلة السلب السكلي ويراد به اثني عن البعض مع الآيات للبعض فكأنه قال وان صدقاً كان بينهما عموم من وجه الا أنه عبر عنه بالتباين الجزئي ليرتب عليه قوله فالتباين الجزئي أي بالمعنى الاعم لازم جزماً (قال لان كل واحد من المتباينين يصدق مع قبض الآخر) بناء على ان الكلام في السكليات الصادقة في نفس الامر على ما مر بياؤه في قوله وتقيض المتساويين متساويان (قوله أجيب الى آخره) خلاصته ان قيد فقط متعلق بقوله مع قبض الآخر لا بقوله أحد المتباينين ومحط الفائدة اضافة أحد الى المتباينين أي يصدق أحد المتباينين لا أحد التقيضين مع قبض الآخر لا مع عينه فيفيد الأول صدق أحد التقيضين بدون قبض الآخر والثاني صدق قبض ذلك الآخر مع عين الآخر مثلاً يصدق الفرس مع الا انسان ويصدق الافرسي مع الانسان فيكون مفاد هذه العبارة مفاداً لصدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر (قوله وليس معناه الى آخره) أي ليس قيد فقط متعلقاً بقوله

لا انسان ووجد لا انسان بدون لا فرس فتحقق كل من التقيضين بدون الآخر وهذا أمر لازم للتباين الجزئي وقوله لان كل واحد يصدق الخ علة للتباين الجزئي

(قوله وقد ذكر في المتن الخ) حاصل هذا اعتراض على المتن من حيثين اما الاولى نظاهرة واما الثانية لحاصلها ان المدعي كلي ولا بد ان يكون دليله كليا وهو قد جعل الدليل غير كلي وأجيب بان قيد قسط ليس راجعا لقوله أحد المتباينين كما توهم الممتزج بل هو مرتبط بقوله مع تقيض الآخر ومعتزله صدق أحد المتباينين مع عين الآخر فالتقيض حينئذ أنه يصدق أحد المتباينين كالانسان مع تقيض الآخر وهو فرس وتبعضه هو لافرس فقد وجد انسان الذي هو أحد المتباينين مع تقيض الآخر وهو لافرس لأمع المتباين الآخر وهو فرس وإذا كان انسان لا يصدق ولا يوجد مع فرس لزم منه صدق تقيضه مع فرس فكلام المصنف بهذا الاعتبار بمنزلة قولك ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع تقيض الآخر ويجعل القيد أعني فطر راجعا لقوله مع تقيض الآخر يكون المصنف في غنية عن زيادة لفظ كل في الدليل كما هو حاصل الاعتراض الثاني والحاصل أنه على هذا التوجيه يكون الدليل متجا لكون (٣١٠) كل واحد من المتباينين يوجد مع تقيض الآخر لكن يدل على وجود واحد مع

وقد ذكر في المتن هنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج اليه اما الاول فلأن قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق أحد المتباينين مع تقيض الآخر زائد لا طائل تحته وأما الثاني فلأنه وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع تقيض الآخر لان التباين الجزئي بين التقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لصدق واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق أحد التقيضين مع تقيض الآخر صدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وأنت تعلم المقصود أفادة نظاهرة والدول الى هذا التبدل المحوج الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف التبادر تكلف ظاهر لكن الحال حينئذ متعلق بالمبارة دون للمنى (قوله وأنت تعلم ان الدعوى الخ) أقول أجيب عن ذلك بان معنى قولهم تقيضا المتباينين متباينان تابعا جزئيا ان النسبة بين هذين أحد المتباينين فيكون محط الفائدة لفظ أحد فيكون مضاه ما ذكره (قوله لا خالفا عن الفائدة فقط) لا يخفى عليك حسن المارة (قوله الى هذا القيد) متعلق بترك تقيضين معنى الرجوع (قوله وحمل اللفظ الى آخره) لان التبادر ان يكون محط الفائدة لفظ أحد لاضافته الى المتباينين (قوله لكن الحال الى آخره) لا بالمعنى فالحال عليه أولى (قال وأنت تعلم الى آخره) يريد أنه لو لم يعتبر العموم في قوله أحد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بتقدير لفظه كل أو بجمع الاضافة للعموم يثبت الدعوى بمجرد تلك المندسة فيلزم استدراك باقي المقدمات من قوله لانهما ان لم يصدق الى قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعين بخلاف استدراك قيد فقط فلذا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط وبما حررنا لك اندفع ما قبل أن المصنف لم يذكر قيد لفظ كل فكل ما ذكره المصنف مستدرك

تقيض الآخر بالنطوق وعلى وجود الآخر مع تقيض الاول بالضرورة فاذا وجد انسان مع لافرس فقد وجد أحد التقيضين بدون التقيض الآخر ويلزم من ذلك وجود الانسان مع فرس (قوله وليس يلزم الخ) مثلا حيوان يوجد مع الانسان دون العكس فالتقيضان لحيوان ولا انسان اذا وجد واحد منهما لا يلزم منه عدم الآخر لان لحيوان يجمع لا انسان فاحد التقيضين وهو لحيوان يوجد مع الآخر نعم لا انسان قد يجمع

حيوان والحاصل أنه لم يلزم من صدق حيوان مع لا انسان صدق حيوان مع لا انسان بجمام لحيوان (قوله وأنت تعلم الخ) اعتراض على المتن حاصله ان قوله ان لم يصدق على شيء أصلا الخ وان صدق على شيء الخ الاولى حذف هاتين المقدمتين لان الدعوى وهي قوله وتقيضا المتباينين متباينان تابعا جزئيا بثبت بمجرد قوله ضرورة ان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر بقول الشارح باقي المقدمات مستدرك مراده بذلك الباقي المقدمتان الاولتان التان عرفت هما وأجيب بأنه انما ذكر هاتين المقدمتين لان النسبة بين التقيضين لما كانت التباين الجزئي من غير ان يلاحظ فيه خصوصية ولا شيء فكان محتمل فردان فلذا احتج الى ان يبين هذين الفردين وذلك انما يكون بهذين المقدمتين فذكرهما انما هو لبيان فردي هذا العام أعني التباين الجزئي وقولنا من غير ان يلاحظ فيه خصوصية احترازا لما لوحظ في التباين الجزئي خصوصية كافي الانسان والفرس فان بينهما تابعا جزئيا لكن مع الخصوصية وهو التباين السكلي وكما في الحيوان والابيض فان بينهما عموما وخصوصا وجبا ويلزم منه التباين الجزئي لكن قيد كونه في العموم الوجهي

أن الدعوى ثبت بمجرد المقدمة الثالثة كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر
لا يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ وهو المباشرة الجزئية فبقي المقدمات
مستدرك قال

(الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل أخص تحت
الاعم ويسمى الجزئي الإضافي وهو أعم من الأول لأن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي دون
العكس أما الأول فلاندراج كل شخص تحت الماهيات المرأة عن الشخصات وأما الثاني فلجواز
كون الجزئي الإضافي كلياً واستناع كون الجزئي الحقيقي كذلك)

(أقول) الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقياً لأن جزئيته بالنظر

التقيض هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل واحد من فرديه أعني التباين الكلي والموم
من وجه اذ لو كان التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن إحدى الخصوصيتين كالتباين
الكلي مثلاً لكان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين الفرس والانسان
أو بين الحيوان والابيض هي التباين الجزئي مع ثبوته هناك قطعاً بل يقال ان النسبة بين الأولين هو
التباين الكلي وبين الآخرين هو الموم من وجه ويلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في المومين
ولا شك ان للدعي بهذا المعنى لا يتم الا بان بين أن نقيض التباينين قد لا يتصادقان أصلاً وقد
يتصادقان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيداً بخصوص التباين الكلي في جميع الصور ولا
بخصوص المومين من وجه في جميعا بل يثبت في بعضها في ضمن المباشرة الكلية وفي بعضها في
ضمن المومين من وجه فالنسبة بين نقيض المتباينين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل
واحد من فرديه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قبل ان المصنفين ان نقيض الامرين
الذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور تبايناً كلياً وظاهراً بينهما قد يكون عموم
من وجه كالألحاحيان والألأبيض فإذا ضم ذلك الى ما ذكره في نقيض المتباينين من صدق عين
كل واحد منهما مع نقيض الآخر

(قوله اذ لا يقال الى آخره) لما مر النسبة ان الاكتفاء على المبهم مع تحققه في جميع الصور في
ضمن أحد الفردين بخصوصه ضروري بيان النسبة (قوله ويل من ذلك الى آخره) عطف على قوله
بل يقال ان النسبة الى آخره أي يعلم من ذلك القول ثبوت التباين الجزئي في المومين
أي في المتباينين المذكورين من غير حاجة الى التصريح بخلاف ما اذا قيل النسبة بينهما التباين
الجزئي فانه لا يضمن منه أحدهما بينه فيكون التباين قاصراً (قوله ولا شك الى آخره) عطف
على قوله بان معنى قولهم الخ مقدمة ثانية من الجواب (قوله وهذا الكلام الى آخره) يحتمل
ان يكون من جهة كلام الجيب ويحتمل ان يكون من كلامه قدس سره نحونا للجواب (قوله
قيل الى آخره) جواب عن اعتراض ذكره الشارح بقوله نعم لم يتبين مما ذكره المصنف
النسبة بين نقيض امرين بينهما عموم من وجه كما سيصرح به آخره • آخره هنا توقفه على
قوله لصدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر (قوله في بعض الصور) وهو عين الاخص
مع نقيض الاعم (قوله فإذا ضم الى آخره) انما احتيج الى الضم لان الالزام مما ذكره

(قوله على المعنى المذكور)

وهو الذي يمنع العقل

صدقه على كثيرين وقوله

مقول بالاشتراك أي

الاشتراك اللفظي وهو كما

مران يكون اللفظ الواحد

الموضوع لمان عدة باوضاع

عدة وأما المنوي فهو ان

يكون اللفظ موضوعاً لمعنى

كلى ونعته أفراد واذا

أطلق الاشتراك انما ينعرف

لفظي (قوله ويسمى جزئياً

حقيقاً) ظاهراً ان الاسم هو

لفظ حقيقي (قوله لان جزئيته

بالنظر الخ) علة للتسمية

ولا ضرر فيه وقولهم

التسمية لا تعلل المثني

وجوبها لاجوازها وقوله

بالنظر أي بالإضافة الى

حقيقته

(قوله وبازائه) أي ويطلق بازائه أي في مقابله أي ان الجزئي الحقيقي يقابله الجزئي الإضافي تقابل المسم والمملكة لان الاول مايتبع نفس صورته من وقوع الشركة فيه والثاني مالا يمنع الخ لا تعادل الضاد (قوله كالانسان بالنسبة الى الحيوان) أي واما بالنسبة الى حقيقته فهو كلي (٣١٢) (قوله لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر) أي واما بالنظر الى حقيقته

الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل شخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر وبازائه الكلي الإضافي وهو الاعم من شيء آخر وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لانه والكلي الإضافي متضايان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضايين الاخر والا

فانه جار فيها أيضاً ظهر أن النسبة بينهما التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل من فرديه أو قول نبي أولاً أن يكون النسبة بينهما هي المصوم من وجه لان الوهم يقادير الى ان النسبة بين التقيضين هي المصوم من وجه أيضاً فبالغ في فيه حيث ضم اليه نبي المصوم مطلقاً ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لانها تعلم مما ذكره في قبضي التباينين بينه لان قبضهما ان لم يتصادقا على شيء أصلاً كقبض الاعم وعين الأخص كان بينهما بياضة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه ضرور صدق كل واحد من المتين مع قبض الآخر وأما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم ان المصنف أهل النسبة بينهما وهو بصددها (قوله وبازائه الكلي الحقيقي وقوله وبازائه الكلي الإضافي الخ) أقول فان قلت التبادر مما ذكره ان الكلي أيضاً له معنيان مختلفان أحدهما حقيقي والآخر اضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لان الامتياز بين معني الجزئي وكون أحدهما حقيقياً والآخر اضافياً أمر مكتشف على ما بينه وأما الكلي فليس يظهر له معنيان

نبوت التباين الكلي في بعض الصور ونبوت المصوم من وجه في بعض آخر واما النسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلا يعلم ما هي فاذا ضم ذلك الى ما يستفاد مما ذكره في قبضي التباينين من صدق عين كل واحد مع قبض الآخر ظهر ذلك (قوله فانه جار فيها) أي مذكوره في قبضي التباينين جار في قبضي الأمرين اللذين بينهما عموم من وجه (قوله فبالغ) جملة ترضه من قوله نبي أولاً وبين المعلوم عليه أعني قوله ولم يتعرض لدفع توهم انه اذا كان المقصود نبي ما يتبادر اليه الوهم فلم نبي المصوم مطلقاً حيث قال ليس بينهما عموم أصلاً أي لامطلقاً ولا من وجه به لاجل البالغة في النفي (قوله ولم يتعرض للنسبة) أي ثانياً (قوله التبادر الى آخره) انما قال ذلك لاحتمال ان يحمل ذلك على ان لكلي مفهوم واحد يسمى باعتبار مقابله للجزئي الحقيقي حقيقياً وباعتباره امر نسي لا يعقل عروضة للشيء الا بالقياس الى كثيرين اضافياً كما يشير اليه كلامه قدس سره (قوله لان التمايز بين الى آخره) فان عدم صلاحية فرض الاشتراك وان كان متفقاً بالقياس الى كثيرين لكن عروضة للشيء بحسب نفس تصور مفهومه ولا يحتاج الى وجود كثيرين فالجزئية بهذا المعنى ثابتة للشيء بالنظر الى نفس مفهومه وكونه أخص أخص أمر عارض له بالقياس الى

فهو كلي (قوله وهو الاعم من شيء) أي بحسب الفعل ونفس الامر لا بالمكان وللغرض وان كان الكلي الإضافي ذلك كان الجزئي الإضافي ما اندرج تحت شيء بالفعل فهما متضايان أي لا يعقل تعقل هذا بدون الاخر واما الكلي الحقيقي فهو صالح لفرض الاندراج أمكن الاندراج فيه أولاً كاللاشيء وعلى تقدير الامكان حصل اندراج بالفعل لا كالتقاء فهو أخفض من الإضافي بمرتبتين ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن الاندراج تحته كان الكلي الحقيقي أنزل منه بمرتبة وحيث يكون الجزئي الإضافي بما أمكن اندراجه تحته غيره ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن اندراج غيره تحته بالفرض والجزئي الإضافي بما أمكن اندراجه تحته غيره بالفرض لكان مساوياً للكلي الحقيقي (قوله لاه والكلي الإضافي

لكن

متضايان) أي لان الجزئي الإضافي خاص والكلي الإضافي عام والخاص اضافيان كما بينه

التأخر بقوله وكما ان الخاص خاص الخ ولا يعقل تعقل خاص بدون عام ولا الممكن والمصنف قد أخذ العام في تعريف الخاص فتضاء ان تعقل العام سابق على تعقل الخاص لان أجزاء المعرفة سابقة في التحلل على المعرفة وكون تعقل العام سابقاً على تعقل الخاص باطل بالضرورة اذ هاتما متضايان ومقتضى ذلك انها متساويان في التعقل

(قوله لامه) أي فتنى كونها متضاهين أنه ومعنى أخذه العام في التعريف (٢١٣) أنه سابق وحيث ذكر حرف

المصنف غير صحيح فان قلت في الجواب ان المذكور في المتن الاعم لا العام والمتضاهيان الخاص والعام لا الاعم والاخص فنقول المعارض واحد المتضاهين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضاهين الاخص فنقول ذلك مسلم لكن هنا ليس كذلك فكلام المصنف لا اعتراض عليه فنقول ذلك مردود لأن الاعم متوقفي تصوره على العام فكأنه ذكر العام ضمناً أو يقال ان مراد المصنف بالأعم العام كما ان مراده بالأخص الخاص وحيث ذكر العام مذكور صراحة لاستزاما غاية الامر انه عبر عنه بغير لفظة فالاشكال باق بحاله فكان الاولى له ان يقول ما كان مندرجا تحت شيء باسقاط الأعم ثم ان الشارح انما لفظ لفظ الأعم فاعترض بما علمت ولم ينظر لفظ الأخص وأنت لو نظرت له لوجدت وارداً عليه اشكال أقوى مما أورده الشارح على الاعم وحاصلها ان الأخص والاعم اما ان يبقيا على حقيقتها أو يفسرا بالعام

لكن تعمله قبل تعمله لامه وأيضاً لفظة كلتا هي للانفراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالاولي متباينان كذلك فان معناه المتقدم الذي سماه هنا كلياً حقيقياً هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه أمر نسبي لا يمتثل لشيء الا بالقياس إلى كثيرين فان أراد بالكلية الاضافي هذا المعنى فليس للكلية اذن معنيان وان أراد به معنى آخر فلم يبينه قلت أراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شيء ومعناه انه الذي يندرج تحته شيء آخر ولا ينبغي بالاندراج ما يكون مندرجا بمجرد الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بينه بل ما يكون بحسب نفس الامر فالكلية الحقيقية ما صلح لان يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل سواء أمكن الاندراج في نفس الامر أولاً والكلية الاضافي ما يندرج تحته شيء آخر في نفس الامر فيكون أخص من الكلية الحقيقية قطعاً بدرجتين الاولى ان الكلية الحقيقية قد لا يمكن اندراج شيء تحته كما في الكليات القولية ولا يتصور ذلك في الاضافي والثانية ان الكلية الحقيقية ربما أمكن اندراج شيء تحته وان لم يندرج بالفعل لا ذهنياً ولا خارجاً ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفعل وأما خص هذا المعنى بالاضافي لان الاضافة فيه أظهر من الاضافة في المعنى الاول وسعى الاول بالحقيقي لكونه مقابلاً للحقيقي على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في كونها اضافية وان كان تعقلاً

ما هو أهم منه فهو معنى اضافي لا يمكن عروضه لشيء الا بالقياس الى عروض السوم لشيء آخر (قوله متباينان كذلك) أي يكون أحدهما حقيقياً والآخر اضافياً بل معنى واحد اضافي (قوله ولا شك انه أمر نسبي) أي النسبة داخلية في مفهومه اذ النسبة الى كثيرين لا يمتثل عروضه لشيء واتصافه به بالاقلياس الى ذات كثيرين ويستلزم نسبة أخرى عارضة لكثيرين وهو كونهم عروض الاشتراك فيه (قوله هذا المعنى) ويكون التعبير بقوله وهو الاعم من شيء تغييراً منه أوضح من كونه اضافياً كما يشير اليه قدس سره في رسالته الفارسية ان كل واحد من الكثيرين يسمى فرداً للكلية وجزئياً اضافياً له (قوله وان أراد معنى آخر) أي مغايراً لذلك المعنى المتقدم فلم يبينه ومنذا السؤال عدم الفرق بين صلاحية للاشتراك بين كثيرين وبين الاعم من شيء الامن حيث التميز والتميز انما هو ترك السؤال والجواب واكتفى بقوله ومعناه انه الذي يندرج الخ لكان أحسن وأخصر اذ التردد في السؤال والقول بأنه لم يبينه بعد ان فسر الشارح الكلية الاضافي بقوله وهو الاعم من شيء ثم الجواب بأنه أراد معنى آخر وقد بينه الخ مستبشع جداً الا ان الشارح في شرح المطالع صرح بان هناك مفهومات ثلاثة الجزئيين والكلية فذلك تردد قدس سره وتشتك في كون المفهومات أربعة أو ثلاثة عند الشارح ولذلك قال سابقاً المتبادر (قوله حتى يرجع الى المعنى الى آخره) فيه إشارة الى ان منشأ السؤال عدم الفرق بين المعنيين (قوله لا ذهنياً ولا خارجاً) كالكليات المدومة اذ لم يفرض لها فرد في ذهن سواء كان المفروض ممكناً كما في النقاء أو متمماً كما في شريك الباري (قوله لان الاضافة فيه أظهر) لان كون الاندراج فيه من الاضافة أمر ظاهر في بادي الرأي بخلاف صلاحية لفرض الاشتراك بين كثيرين ولهذا يناقش فيها (قوله لكونه مقابلاً الخ) فهو توصيف لشيء بوصف مقابله باجراء التقابل مجرى النسب (قوله في كونها اضافية) أي

(٥ شروح النسخة) والخاص على ما مر فان أراد الثاني فالخاص هو نفس الجزئي الاضافي وحيث يلزم انه حرف

التي بنفسه وبما يتوقف عليه وهو المأمور وهذا فاسد لانه يقتضي معرفة الشيء قبل معرفة نفسه وذلك لا يقبل وان أريد الاول فيلزم ان يكون عرف الشيء (٣١٤) بما يتوقف عليه وبما يتوقف عليه مضايغه فهذا الاعتراض وارد على المصنف سواء

ان يقال هو الاخص من شيء وهو أي الجزئي الإضافي أعم من الجزئي الحقيقي يعني أن كل جزئي حقيقي موقوف على تعقل الغير كما ان تعقل المتع من فرض الاشتراكين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا لان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير وحيد يكون تسبب بالحقيقي ظاهرة وعلى هذا الجزئي الإضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو كان الجزئي الإضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء كان الكل الإضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء فبكون أيضاً أخص من الكل الحقيقي لكن بدرجته واحدة ولا يصح أن يقال الجزئي الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء آخر حتى يلزم ان الكل الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء فندرجه الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصبح تفسير الجزئي الإضافي بما ذكرناه لا يقال لغيره انه جزئي اضافي للانسان مع امكان فرض الاندراج فاقابل ليضع لك ان الحق ان الكل أيضاً له مفهومان أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي يقابل الدم للملكة وليس توقف تعقله على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانيهما اضافي يقابل الجزئي الإضافي يقابل الإضافي وان الحال بين الكلين في النسبة عكس ما بين الجزئيين فالكل الإضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي الإضافي أعم من الحقيقي كما سنبينه (قوله وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لانه أي الجزئي الإضافي والكل الإضافي متضايغان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكل الإضافي العام) أقول وذلك لما عرفت ان معنى الجزئي الإضافي هو المدرج تحت غيره

منسوبة الى الاضافة نسبة الفرد الى الكل (قوله موقوفا على تعقل الغير) أعني الكثيرين لكونه داخلاً في مفهومهما (قوله كما ان تعقل المتع الى آخره) أي تعقل مفهوم الجزئي الحقيقي موقوف على تعقل الغير أعني كثيرين لدخوله في مفهومه أيضاً (قوله لان تحققه) في شيء وعروضه له لا يتوقف على تحقق الغير وكذلك مفهوم الكل وعروضه شيء لا يتوقف على تحقق الكثيرين فالتوقف في كلامه قدس سره في جميع الموارد على معناه الحقيقي لا بمعنى الاستلزام على ما وهم (قوله تقابل الدم والملكة) هكذا صرح في حاشية شرح المطالع واحال بيانه على ما ذكره سابقا في القصة حيث قال المفهوم أي مامن شأنه ان يحصل في العقل سواء حصل بالفعل أو لا ان منع هومن حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه بالحد على كثيرين إيجاباً فهو الجزئي وان لم يمنع فهو الكل انتهى وبهم منه ان الذي ليس من شأنه الحصول في العقل واسطة بينهما ففي مفهوم الكل قيد عما من شأنه ان يمنع أي من شأنه نوعه وهو المفهوم مطلقاً متبر والظاهر الإعجاب والسلب اذ تحقق شيء ليس من شأنه الحصول في العقل أصلاً محل تردد ثم المراد ان التقابل بين الكلية والجزئية أعني المتع وعدم المتع كذلك لا بين الكل والجزئي لانهما مفهومان من صفاتها المتع وعدمه فليس أحدهما عدماً للآخر حتى يكون بينهما تقابل الدم والملكة أو الإيجاب والسلب فهما متضادان (قوله تقابل الإضافي) فالكيفية والجزئية من المضاف الحقيقي والجزئي والكل من المضاف المشهور (قوله كما مر) من ان المتبر في الكل الإضافي الاندراج بالفعل وفي الحقيقي امكان فرض الاندراج وهو

يقوم على حاله أو أريد من العام والأخص العام والخاص وقد يجاب عن هذا بما تركب التجريد في الأخص والأعم بان يزيد منهما شيء اندرج تحت شيء آخر ونجدها عن وصف الخصوص والعموم وحينئذ يدفع الاعتراضان أو يقال ان المصنف لم يقصد ما ذكره التصريف بل قصد الاشارة الى قاعدة كلية تضمن ترمها خالياً عن الموانع بأن يقال انه شيء اندرج تحت شيء هذا وقد أجاب بعض عن اشكال الشارح بان المصنف ذكر المتضايين لا أحدهما يقول الشارح واحد المتضايين لا يجوز الخ سبل لكن المصنف لم يذكر أحدهما حتى يتأتى الاعتراض ورد ذلك الجواب بان أحد موجود في ذكر الاثنين فلا يقع في هذا المقام خصوصاً مع لزوم تعريف الشيء بنفسه فالاولى ما قفاه من الجواب ثم اعلم ان

الاضافة انما تعتبر اذا كانت بحسب العقل ونفس الامر وما والكل الحقيقي لا يقال له اضافي لان الاضافة الكائنة فيه أعني صدقه على كثيرين انما تعتبر فيه بحسب التقدير لا بحسب نفس الامر (قوله يعني أن كل جزئي حقيقي الخ) أي بالناية لنفع المصادرة الواقعة في المصنف وحاصل ذلك الدفع انه من باب الاستدلال بالحد على المحدود وهو يرجع لتفسير

جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهيته المعرأة
عن الشخصيات كما اذا جردنا زيدا عن الشخصيات التي بها صار شخصا مميّنا بقيت ماهية الانسانية

وهذا هو معنى الخاص بينه ومعنى الكلّي الاضافي هو المندرج تحت شيء آخر وهذا هو معنى العام
بينه فالخاص والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلّي الاضافي بمعنى واحد ولا شك
ان الخاص والعام متضايقان مشهوران كلاب والابن وان الخصوص والعموم متضايقان حقيقيان
كلا بوجه والنوّة والمتضايقان لا ينفلان الا بما فلا يجوز ان يذكر أحدهما في تعريف الآخر والا
لكان تعقله قبل تعقله ضرورة ان تعقل المعرفة وأجزائه مقدم على تعقل المعرفة قالت
المذكور في تعريف الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي هو بمعنى الكلّي الاضافي حتى يلزم
ذكر أحد المتضايقين في تعريف الآخر قلت تعقل الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو الاضافي
مع ان المقصود بالاعم والخاص هنا هو العام والخاص لامي التفضيل والزيادة في العموم والخصوص
لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بمعناه فيلزم تعريف الشيء بنفسه
وبعضائه وما على الاول يلزم تعريفه بالخاص الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف
الشيء بما يتوقف معرفته على معرفته وبما يتوقف على معرفة مضايقه فالخلل في التعريف من وجوب
أحدهما تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمضايقه أو بما يتوقف على
معرفة مضايقه ولا شك ان الخلل الاول أقوى من الثاني فالاولى ان يقتصر على الثاني وحده

أخص منه بدرجتين (قوله وهذا هو معنى الخاص بينه) واما ما قيل ان معناه ان يقع موضوعا في
القضية الموجبة الكلية حتى أن أحد المتساوين عد جزئيا اضافيا للأخر فينتد كونه خلاف المتبادر
يستلزم ان لا يكون تعريف المصنف جامعا (قوله فلا يجوز ان يذكر أحدهما الى آخره) فيه اشارة
الى ان تعرض الشارع لبيان ان الكلّي الاضافي معناه العام ليس لاجل ان اتمام النظر في تعريف
المصنف موقوف عليه لانه ما أخذ الكلّي الاضافي في التعريف بل لفظ الاعم فيمكن في اتمامه ان
الجزئي الاضافي معناه الخاص فكما ان الخاص خاص بالنسبة الى بل لتعريف الفائدة وهي انه لا يجوز
ان يذكر في تعريف الكلّي الاضافي الجزئي الاضافي والخاص (قوله مقدم على معرفة المعرفة)
لكون معرفته سببا لمعرفة فلو أخذ أحد المتضايقين في تعريف الآخر لزم تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين (قوله تعقل الاعم الى آخره) يعني ان الاعم من حيث انه دال على زيادة العموم مأخوذ
في التعريف وهو متوقف على تعقل زيادة العموم على علم آخر فيلزم أخذ المضاف في التعريف
بالواسطة فيلزم تقدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب (قوله مع ان المقصود الى آخره) وان
كان اللفظ مستملا في المعنى التفضيلي كما يقال السبل أحلى من الحل أي على تقدير فرض الخلاوة
فيه فيرجع الى معنى أصل الفعل فلا يرداه لا يمكن الارادة هذا المعنى في عبارة المتن لان صيغة
التفضيل اذا استعمل بمن يكون نصا في الزيادة (قوله لا بمعنى التفضيل والزيادة) والا لزم ان
لا يكون الشخص جزئيا اضافيا بالنسبة الى ما فوقه ولا ما فوقه كلياً اضافيا بالنسبة اليه (قوله أقوى
من الثاني) لان امتناع تعقل الشيء قبل نفسه اظهر من امتناع تعقل أحد المتضايقين قبل الآخر
(قوله فالاولى ان يقتصر الى آخره) المقصود منه ان في كلام الشارع قصاصا كما في ابطال السند

(قوله وهذا منقوض) قد تقدم ان النقض يرد على الدليل بومته وعلى مقدمة الدليل والشارح لا لم يفتقد مقدمة مينة لذلك على ان المراد نقض اجمالي (قوله فانه شخص) أي ذات مينة في الخارج (قوله والا فهو) أي الذات المينة أي والا قل بالاستماع فان قلنا ان له ماهية فذلك الذات المينة ان كانت مجرد تلك الماهية الخ (قوله وهو محال) أي لان بين الجزئي والسكلي قابل الدم والملكة وهما متافيان (٣١٦) (قوله وان كانت) أي الذات المينة التي نبدها (قوله يلزم ان يكون واجب

الوجود داخ) وذلك كزيد وهي أهم منه فيكون كل جزئي حقيق متدرجا تحت أهم فيكون جزئيا اضافيا وهما منقوض واجب الوجود فانه شخص ممين ويتبع ان يكون له ماهية كلية والا فهو ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون أمر واحد كلياً وجزئياً وهو محال وان كانت تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا للشخص وهو محال لا تقرر في فن المحكمة ان تشخص واجب الوجود عنه وأما الثاني فليجوز ان يكون الجزئي الاضافي كلياً لانه الاخص من شيء والاخص من شيء

وأضاً يلزم ان لا يكون تعريفه بالاخص من شيء كما ذكره الشارح جميعاً لاشغاله على الحلل الاول فطما هذا وقد قيل في جواب النظر ان المصنف ذكر المتضامين ما أعنى الاخص والاعم في تعريف شيء واحد هو الجزئي الاضافي ولا عذوره في ذلك وليس بشيء لان هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئي الاضافي هو الخاص ومعنى السكلي الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالتنظر واراد مع زيادة كما عرفت وان لم يعلم فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئي الاضافي بل أراد ذكر حكم من أحكامه يمكن ان يستنبط منه له تعريف وحينئذ يندفع الاشكالان مما الا ان المقام يدل على قصد التعريف ظاهراً (قوله وهذا منقوض واجب الوجود) أقول أي بذاته المخصوصة المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما مر وأجيب عن هذا النقض بان مناط

الاخص فلا يرد أنه ليس من المناصب الثلاثة فلا وجه لاراده انما قال فالاولى لانه غير لازم على المتراض ايراد جميع الاعتراضات (قوله تعريفه) أي الشارح وما قيل ان التعريف هو الاخص ومن شيء خارج عنه ففيه ان نسبة المخصوص الى شيء آخر معتبرة في مفهومه (قوله مع زيادة) وهو تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف عليه (قوله وان لم يعلم) بان يقول معنى الاندراج الدخول تحته ومعنى المخصوص عدم الشمول لما يشمله الآخر وهما متبايران وان استلزم أحدهما الآخر (قوله يندفع الاشكالان) اللذان ذكرهما الشارح وهما لزوم تعريف الشيء بما يضاهيه وعدم جواز ذكر لفظ كل واما لزوم تعريف الشيء بنفسه وبما يتوقف عليه وان اندفع أيضاً لكنه اشكال اوردته قدس سره (قوله الا ان المقام) أي المقام مقام بيان معنى آخر للجزئي ولذا شبهه بالمعنى الاول فهو يقتضي اعتباره فيكون التصدي الى التعريف (قال وهذا منقوض) أي دليلكم على ان كل جزئي حقيق جزئي اضافي ليس بجميع مقدماته محيلاً لاستلزامه الحال وهو ان يكون لذاته تعالى ماهية كلية وقد تقرر في المحكمة بطلانه وما قيل انه نقض تفصيل المقدمة الثالثة بان

الوجود داخ) وذلك كزيد فانه ممين بشخصهاته لا بذاته فالتشخص غير عين زيد وواجب الوجود متعين بذاته لا بتخصهاته اذ لا تشخصاته فان قلت ان مناط الجزئية والسكئية الوجود الذهني والذات العلية يستحيل وجودها في الذهن فلا يرد الاشكال من أصله والجواب ان الجزئي والسكلي ليس معناه ما حصل في الذهن ولم يصدق على كثيرين بل هو ما لو حصل في الذهن لم يصدق على كثيرين وحينئذ فالذات العلية لو حصلت في العقل لم تصدق على كثيرين فهو جزئي أو انه ليس المراد بالوجود في الذهن تمقل الشيء بكنهه بل ولو بالادوات التي تقتضي تبيينه كالطالق مثلاً وان كانت

تلك الاوصاف كلية وحينئذ فالذات العلية لا يستحيل وجودها في الذهن (قوله ان تشخص الواجب عنه) أي شخصه في يجوز الخارج وتبينه خارجاً بينه وذاته لا بمشخصات خارجية (قوله فليجوز ان يكون الخ) حاصله ان الجزئي الحقيق أخص والجزئي الاضافي أعم ويتقلب الأمر في السكلي الاضافي والحقيق فكل كلي اضافي كلي حقيق ولا عكس كما في النقاء وأما الجزئي الحقيق مع السكلي الحقيق فالتباين وكذا الجزئي الحقيق والسكلي الاضافي وأما الجزئي الاضافي والسكلي الحقيق أو الاضافي فالدموم والمخصوص من وجه فالانسان جزئي اضافي وكلي حقيق واسمائي وزيد جزئي حقيق وليس كلياً حقيقاً ولا اضافياً

يجوز أن يكون كلياً تحت وكلّ آخر بخلاف الجزئي الحقيقي

الكليّة والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجود المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا يقلّ الا بوجوده ففرض كليّة منحصرة في شخص ورد بأن معنى الجزئي هو ما كان

كل جزئي حقيقي داخل تحت ماهيته المرّة فهو لأن المانع سائل لا يبطل وكذا ما قبله قض اجبالي تلك المقدمة بناء على كونها مدلّة بزعم المتدل وتوجيه أن أي دليل أورد عليها ليس يصحح إذ لو كان صحيحاً يلزم منه محال لأنه يلزم من صحته محّة تلك المقدمة مع أنها باطلة لأن المقصود من بيان عدم محّة الدليل بيان عدم ثبوت تلك المقدمة فلا معنى للاستدلال بدم محتها على عدم محّة أي دليل أورد عليها (قوله كما صرح به) أي الشارح حيث قال المفهوم أي ما حصل في العقل أما جزئي أو كلي (قوله وليس من شأن الخ) إن كان المقسم بمعنى الحاصل في العقل بالفعل فالتعرض لثنى الشأن للبالغة كأنه قيل ليس شأنه تعالى الحصول في العقل فضلاً عن حصوله فيه بالفعل وإن كان بمعنى ما من شأنه الحصول فيه فالأمر ظاهر (قوله حتى يتصف بالجزئية) فهو واسطة بين الجزئي والكلي وكذا الحال في التشخيصات الجزئية فإنها كذاته تعالى في كونها متشخصة بنفسها لا بأس زائد عليها ولا لزم التسلسل ومن هذا ظهر كون التقابل بينهما تقابل الدم والمملكة (قوله بل لا يقل الخ) أي فيما إذا أريد تفعله بالوجه المختص به فالعلوم بها كلي بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات وإن العلم بالشيء بوجه نفس العلم بالوجه على ماهو التحقيق فلا يرد أن كون الوجود الكليّة مرآة لمشاهدته لا يستلزم كون المعلوم كلياً (قوله ورد بأن معنى الجزئي إلى آخره) ثلاثاً يخرج منها شيء من المفهومات على ماهو الثلاثي بمصوم قواعد الفن فعلى هذا الكليّة والجزئية من عوارض الماهية لأن هذه الحيثية ثابتة للأشياء أيما وجدت ويكون التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب وما قالوا أن مناط الكليّة والجزئية هو الوجود الذهني وآنها من المقولات الثانية فبني على أن أوصاف المفهوم بهذه الحيثية دائر على أوصاف صورته بالتح عن الشركة فيه وعدمه والمائبة وعدمها إنما يتصف بهما الشيء بعد حصوله في الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون المتصاف الصورة بها بالذات وذو الصورة بالتبع فإن مطابقة صورته لكثيرين صفة له وإن كانت المطابقة صفة للصورة أو فسر بالنسبة للمصححة للحمل فإن الصورة الحاصلة مائة عن شركة ذي الصورة ين كثيرين أي حله عليها وسواء قلنا أن العلم نفس المعلوم أو شيع ومثال تدبره دقيق وبالأنامل حقيق ولا تفتت إلى ما قبل أنه يفهم ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع أن للكلي والجزئي معاني أربعة الأول الشركة الحقيقية وثانيها الشركة بمعنى المطابقة وثالثها النسبة المصححة للحمل ورابعها كون الشيء بحيث إذا حصل في الذهن عرض له الشركة والمعنى الأول لا يمرض الشيء لا في الخارج ولا في الذهن والثاني والثالث يمرض في الذهن والرابع يمرض للشيء في الخارج ولا إلى ما وقع في المواضع من أن الكليّة والجزئية صفة الصورة على رأي من قال بحداد العلم والمعلوم وصفة المعلوم على رأي من ذهب إلى القول بالشيء والمثال ولا إلى ما وقع في شرح التجريد الجديد أنه لا يصبح تفسير الشركة بالمطابقة لأن الكليّة والجزئية صفة المعلوم على ما نص عليه المتطقيون

ومطلق شيء ويمكن
كليان حقيقيان وإضافيان
وليسا جزئيين إضافيين
لعدم إدراجهما تحت شيء

فانه يتبع ان يكون كلياً قال

(الحاسس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو قولاً أولياً وبسبب النوع الإضافي)
(أقول) النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو

بحيث لو حصل في الذهن شئ وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يتبع الخ اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل وذلك لابتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله فيه والجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وأيضاً الممتنع الحصول في الذهن هو كونه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية (قوله فانه يتبع ان يكون كلياً) أقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئين وبما ذكرت النسبة بين الكلين وأما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من الكلين فالباينة لان الجزئي يتبع والكل لا يتبع وأما النسبة بين الجزئي الإضافي

والمطابقة وعدمها صفة الصورة على ما حققه السيد قدس سره (قوله بحيث لو حصل الخ) أورد كلمة لو إشارة الى ان فرض الحصول كاف في الجزئية والكلية وان كان المفروض محالاً ولا ينافي ذلك استلزامه على تقدير حصوله لشئ الشركة أو عدمها لملاقة عقلية بينهما والابرار عليه بأنه على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستلزماً لشيء منها أو مستلزماً لكليهما لان المحال يجوز ان يستلزم المحال مدفوع بأنه لا بد لزوم من العلاقة ولا تصور لشيء علاقة بالتضيق كما يشهد به البديهية وقولهم المحال يجوز ان يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ماهو التحقيق (قوله اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل) ولا كونه من شأنه ذلك والا تخرج الامور الغير الحاصلة بالفعل وما ليس من شأنها ذلك عنها واكتفى بنسبة الأول لانه التبادر الى الفهم (قوله وذلك) أي المذكور من معنى الجزئي الحقيقي (قوله يصدق على الواجب تعالى) أي على ذاته المقدسة لانه على تقدير الحصول في العقل مانع عن وقوع الشركة فيه والا لم يكن شخصاً (قوله وأيضاً الممتنع الى آخره) بناء على انه لا طريق مقدوراً لنا للحصول كنه الشيء الا التعبد والبيسطة يتبع تحديده (قوله لا ذاته على وجه مخصوص يرضى له الجزئية) اذ يجوز ان يحصل من اجتماع الوجوه الكلية وجه جزئي يكون امرأة لمشاهدة ذاتها المخصوصة وما قيل ان ضم الكل الى الكل لا يبعد الجزئية فليس بكلي على ما بين في محله كيف لا وقد صرحوا بان لفظة الله تعالى علم لذاته تعالى وللتعريف بالعلمية لحضاري شيء بينه في ذهن السامع فلم يكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل الفرض من وضع العلم وأجاب العلامة التفتازاني عن النقض بان تشخصه تعالى عين ذاته في الخارج فلا ينافي ذلك بحمله الى ماهية وتشخص في الذهن فيكون داخل تحت ماهية المرأة ولم يرد ان هذا مصداق ما قيل ان لكل عالم حقوة لانه مصرح في كتب الحكمة بان تشخصه عين ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد وان ذاته تعالى فرد لا وجود والتشخص وليس الصفات مع كونه قائماً بذاته وما قيل ان نسبة التشخص الى الماهية كنسبة الفصل الى الجنس في كون كل واحد منهما داخلاً للاهم فليقدر محتمل انما هي في الماهيات الممكنة (قوله وبما ذكرت) من معنى الكل الحقيقي والكل الإضافي (قوله النسبة بين الكلين) وهي ان الكل الإضافي اخص من الكل

(قوله وهو المقول) أي الحصول لان نوعيته الخ تميل للوصف بالحقيقة والنوعية نسبة اضافية بين الانسان وافراده

(قوله الى حقيقة الواحدة) أي الحقيقة المتحدة فظهر ان الحقيقي نسبة الى الحقيقة (قوله في افراده ظرف مستقر) أي الحقيقة الواحدة الكائنة في افراده بقي ان ظاهره ان النوع الحقيقي هو لفظ (٣١٩) الانسان وانه غير الحقيقة حتى تدب

وبدل له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة الواحدة الحادثة في افراده كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا أي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس ظاهرا انه حيوان ولهذا المعنى يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية منزلة عن الجنس ولا بد من ترك لفظ شكل لما سمعت في وجه

وبين كل واحد من بينهما قسوم من وجه اصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي بدونهما وصدقهما بدونه في المقرومات الشاملة وتصادق الكل على الكلبات المتوسطة (قوله لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة الواحدة) أقول نوعية هذا النوع نسبة وضافة بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها الا حقيقة افراده ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فذلك سمي بالحقيقي وأما النوع الآخر أعني الاضافي فلا بد في نوعيته من اندراجه مع نوع آخر تحت جنس فيكون متضايفا له وبيان ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين المدرجتين عنه موصوفة بان يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه

الحقيقي بدرجتين أو بدرجة (قوله وصدقهما بدونه الى آخره) قيل فيه بحث اذ كل مفهوم شامل يشدرج تحت الآخر والا لم يكن شيء منهما شاملا بل يتدرج تحت نفسه والجواب انه ان أراد بالاندراج كون كل منهما موضوعا للآخر فلا ينفع في كونه جزئيا اضافيا عند الجمهور وان أراد به كون كل واحد منهما أخص من الآخر فنوع لان الصوم والمخصوص باعتبار الصدق ومرجعهما الى موجبة كلية وسالبة جزئية ولا سالبة جزئية فيها (قوله فليس يعتبر الخ أي فليس فيها اضافة زائدة على ما اشترى في مفهوم الكلبي الا انه عرض لما الخصوصية وهو كونهم متفقين فيها بخلاف النوع الاضافي وانما لم يقل هنا ما قال في الجزئي الحقيقي والكلبي الحقيقي من ان تمثله وان كان موقوفا على تمثيل الغير الا ان تحققة لا يتوقف على تحقق الغير لان تحقق النوع الحقيقي واتصاف شيء به يتوقف على تحقق الافراد ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا والسر في ذلك ان في مفهوم الكلبي والجزئي اشترى امكان فرض الاشتراك وفي النوع الحقيقي كونه مقولا بالفعل على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله فلا بد في نوعيته) أي مع ما اعتبر في النوع الحقيقي (قوله فيكون متضايفا له) أي يكون النوع الاضافي متضايفا للجنس وبهذا ظهر انه لا يجوز اخذ أحدهما في تعريف الآخر الا انه لم يترسض له هنا لظهوره مما تقدم (قوله وبيان ذلك) أي التضاييف بينهما (قوله ان الجنس الى آخره) بيان لسبب التضاييف بينهما كالاولد بسبب تضاييف الابن والاب (قوله فلا شك الى آخره) بيان لترتب الاضافة الحادثة بذلك السبب للنوع الاضافي

لذلك الجنس فزلت منزلة الجنس في التعريف في قوله على كل ماهية فان قلت اذا كانت النوع والجنس متضايفين فها لا يغلان الا ما وذكر أحدهما في التعريف يقتضى سبقه تمثله على تمثله الاحد المرف وهذا تناقض وأجيب بان هذا ليس بتعريف بل هو ضابط وتفسير يؤخذ منه الحد والتعريف

(قوله لا يتم حدودها الخ) هذا صريح في أنه حد اسمي لا نه رسم واحد حقيقي بقى أنه اذا كان النوع الإضافي يقال فيه كلبي مقول عليه وعلى غيره (٣٢٠) الجنس لزم أن النوع الإضافي احتوى على اضافتين الأولى باعتبار ذكر الكلبي فانه

الجزئي الإضافي من أن كل للافراد والتعريف للافراد لا يجوز ذكر الكلبي لانه جنس الكليات ولا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء والصورة الخلية كليات فذكرها يفتي عن ذكر الكلبي فقول الماهية ليس مفهومها مفهوم الكلبي غاية ما في الباب أنه من لوازمها فتكون دلالة الماهية على الكلبي دلالة الملزوم على اللازم يعني دلالة الالتزام لكن دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات وقوله في جواب ماهو يخرج الفصل والحاسة والمرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ماهو وأما تهيد القول بالاولى فاعلم أولا ان سلسلة الكليات انما تنتهي بالأشخاص

كما ان صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما ندرج تحته من الماهيات التي هي أنواع له فالجنس والنوع المدرج تحته متضايان كالأب والابن (قوله لانه جنس الكليات فلا يتم حدودها الا بذلك) أقول هذا إشارة الى ما سبق من أن المذكور في تعريفات الكليات حدود اسمية لها لا رسوم كما توهم واذا كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر فلا بد حينئذ من ذكر الجنس أعني الكلبي هنا رعاية لطريقة القوم في تعريف الكليات واذا اعتبر الكلبي في مفهوم النوع الإضافي كان فيه اضافتان أحدهما بالقياس الى ما تحته من أفرادها لكونه كليا والاخرى بالقياس الى الجنس الذي فوقه كما بينا والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة بالقياس الى ما تحته فقط كما عرفت (قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ماهو) أقول الجنس كالحيوان مثلا وان كان مقولا ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى الحاسة كالضاحك وعلى المرض العام كالناسي

أعني مقولة الجنس عليها في جواب ماهو (قوله كما ان صفة الجنسية) وهي كونه مقولا على مختلفتين في جواب ماهو (قوله متضايان) مشهوران عرض لما المضافان الحقيقيان وهو كون الجنس مقولا عليه في جواب ماهو وكونه مقولا عليه الجنس في جواب ماهو وانما لم يكف في بيان تضاديهما بكونهما مندرجا ومندرجا فيه لان ذلك ثبت كونه جزئيا اضافيا له لانواعا اضافيا (قوله إشارة) يعني أنه مؤاخذه على المصنف بناء على ما هو الحق لا على ما اختاره من كون تعريفات الكليات رسوما حتى يرد أنه لا يلزم ذكر الجنس في الرسم (قوله كما هو الظاهر) مما قالوا أنه لاحقيقة لها سوى تلك المفومات (قوله رعاية بطريق القوم الى آخره) تليل لقوله لا بد الخ فلا يرد أنه على تقدير كون المذكور في التعريفات حدودا اسمية تامة يجوز أن يكون ما ذكره المصنف جدا ناقصا (قوله واذا اعتبر الخ) بيان لوجه تسمية أخرى بالنوع الإضافي وهو اشتراكه على اضافة أخرى سوى ما اعتبر في الممتقي على نحو ما قبل في تسمية القمر بالحقيقي والإضافي (قال هي الصورة المعقولة من الشيء) أي المأخوذة من شيء بحذف الأشخاص لانها عبارة عما يجاب بها عن السؤال بمماهو وهو لا يكون الاكلية والصورة كما عرفت تطلق على العلم والمعلوم ولكل منهما سلب ههنا (قال والصورة العقلية) أي المأخوذة عن الشيء فلا يرد صور المجرادات على تقدير حصولها وجزئيات الامور العامة قائما عقلية وليست بكليات (قال غاية ما في الباب) فيه إشارة الى منع كونه لازما ذهنا (قال ينهي بالأشخاص) هذا مثل قولهم سلسلة الممكنات تنتهي بالواجب

إضافي باعتبار ما تحته من الافراد الثانية باعتبار كون الكلبي مندرجا تحت جنس فذلك سمي اضافيا لقوى الاضافة فيه (قوله هو الصورة المعقولة من الشيء) وذلك لانه اذا جرد زيد عن مشخصاته بقيت الماهية فأراد بالصورة صاحب الصورة (قوله غاية ما في الباب) أنه من لوازمها هذا لا يظهر الا في ذات الشيء بعد الشخصات كما في زيد اما من ليس له مشخصات كواجب الوجود فانه لا تشخصات له اذ الواجب تشخصه بيته وفاته لا يوارض خارجية يمكن أن تحدد كالكلية غير لازمة لذلك المفهوم (قوله فان الجنس لا يقال الخ) محط الاخراج على (قوله في جواب ماهو) فلا يفتي أنه يحمل في غير الجواب بان قال الناطق حيوان والضحك حيوان بقى أنه لا يقال عليه الجنس من حيث أنه فصل اما من حيث أنه ناطق نوع من الانواع وفوقه جنس فانه يقال عليه الجنس

(قوله انما تنتهي بالأشخاص) بان قول جوهر ثم جسم ثم تم ثم حيوان ثم انسان ثم تركب ثم زيد والمرتبة الاخيرة وهو خارجة من السلسلة كما يدل عليه قول الشارح انما تنتهي سلسلة الكليات بالأشخاص

وهو النوع المقيد بالتشخص وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرومي والتركى وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان اما يصدق على زيد وعلى التركى بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان أولى بقوله قولاً أولاً احتراز عن الصنف فانه كلبي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركى والفرس بما كان الجواب

لكن لافى جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتيا لهذه الثلاثة وكل واحد منها وان كان ماهية وكلبي يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لافى جواب ما هو فيخرج عن حد النوع الاضافى بهذا القيد (قوله وهو النوع المقيد بالتشخص) أقول أي الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما يتبع من وقوع الشركة فيه ففي زيد مثلا المساحة الانسانية وأمر آخر به صار زيد مانعا عن وقوع الشركة فيه وذلك الامر يسمى تعينا وتخصا (قوله يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان اما يصدق على زيد أو على التركى بواسطة حمل الانسان عليهما) أقول وذلك لان الحيوان ما لم يعبر انسانا لم يكن محمولا على زيد فان الحيوان الذي ليس

فالطرف خارج عن السلسلة (قوله لكن لافى جواب ما هو) أي من حيث انها فصل وخاصة وعرض عام فلا يرأه قد يقال عليها الجنس في جواب ما هو اذا كانت داخلة تحته لانها بهذا الاعتبار أنواع اضافية (قوله النوع الحقيقي المقيد الى آخره) فالتشخص عارض للنوع نسبتة اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء للشخص كما يدل عليه قوله ففي زيد مثلا فاقيل ان أول كلامه يدل على المروض وآخره يدل على الجزئية وهم هذا تعريف الشخص الذي تنهى اليه سلسلة الكليات فلا يرد انه منقوض بذاته تعالى والمراد بالنوع ما يصدق عليه النوع كالانسان مثلا لا مفهومه فاقيل انه لو صدق عليه النوع المقيد لصدق عليه النوع المطلق لكنه ليس كذلك وهم (قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية) وهذه الصفات قيود للنوع جزء للصنف فالصنف مركب من الداخل والخارج داخل في الخاصة كما صرح به بعضهم وفي اختيار لفظ المقيد على المتصف اشارة الى ان النوع المتصف بصفات عرضية مساوية له كالانسان الضاحك خارج عن السلسلة وكذا الجنس المتصف بصفة مساوية له كالحيوان الماشي (قال واذا حمل كليات) أي ذاتيات مترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل التركى عليه (قال فان الحيوان الخ) تصوير للحكم الكلي بصورة جزئية لبقاس عليه غيرها وليس اثباتا له بها حتى يرد ان المثال الجزئي لا يثبت القاعدة أي الحيوان مثلا اما يتحد مع زيد في الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بثبوت الاخص على ثبوت العام استدلالا لم يقال زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان (قوله لان الحيوان الخ) أي الحيوان المطلق أعني لا بشرط شيء الذي هو الجنس لكونه أمرا مبهما محتملا لأنواع كثيرة ما لم يعبر انسانا أي نوعا محصلا بضم الفصل فيه لم يكن محمولا على زيد أي متحدا مع فرد من أفراد أنواعه لانه يلزم منه تحققه في الخارج قبل تحضه فيلزم منه جواز كون زيد حيوانا من غير ان يكون نوعا من أنواعه وذلك باطل (قوله فان الحيوان) أي لو كان الحيوان المطلق محمولا على زيد من غير تحضه انسانا أي نوعا معينا لجاز حله عليه باعتبار تحققه في نوع آخر أعني

(قوله المقيد بالتشخص)

صفة للنوع والمقيد

عبارة عن التشخص وليس

القيد للتشخص وكذا يقال

في الصنف والتركى هو

الانسان مع كذا فالصفات

العرضية جزء للصنف

كالمائة ولم يقل الشارع

المتصف بكذا لتلايدخل

الانسان الضاحك وهو

ليس من جملة السلسلة

(قوله يكون حمل العالى

الخ) فان قلت الصنف

من الكليات كما تقدم

فظاهره ان حمل الانسان

على زيد بواسطة الصنف

مع انه محمول بدون النظر

لهذا فالجواب ان المراد

بالكليات الكليات الذاتية

وأما الصنف فهو يتركب

من خارج وداخل فهو

خارج لا ذاتي

(قوله يخرج الصف الخ) فان قلت الصف خاصة من الخواص لانه خارج كما تقدم فلا يحتاج لاخرجه بما ذكر بل هو خارج بقوله في جواب ماهو (٣٣٢) فالجواب ان الخاصة خاصتان خاصة قال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

والخاصة ليست كذلك فالاول الصفن وأما الضاحك فلا يقال عليه وعلى غيره الجنس فلا يقال الضاحك والفرس حيوان فان قلت الانسان نوع وفوقه حيوان وفوقه جسم تام وفوقه مطابق جسم وفوقه جومر وحمل مطلق جسم وجسم نامي ونحوها اما هو بواسطة الانسان فلا يقال قولاً أولاً اما يقال قولاً أولاً باعتبار الحيوان فالانسان ليس نوعاً اضافياً للجسم المطلق ونحوه وقد تقدم ان بين النوع الاضافي والجنس قابل التضاي فاما يوجد في تعريف أحدهما يوجد في تعريف الآخر فنلوازم ذلك ان الجنس يقال على كثيرين قولاً أولاً فلا يكون الجسم التامى جنساً للانسان لانه لا يقال قولاً أولاً لانه قول بواسطة حيوان نفس الكلام من وجهين فلا يكون الانسان نوعاً للجنس العالي ولا العالي جنساً له باعتبار أخذ قيد الاولى

الحيوان لكن قول الجنس على الصف ليس باولى بل بواسطة حمل النوع عليه باعتبار الاولى في القول يخرج الصف عن الحد لانه يسمى نوعاً اضافياً قال (ومرآبه أربع لانه اما نعم الانواع وهو النوع العالي كالجم أو أخصا وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع أو أم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجم النامي أو مبين للسلك وهو النوع المفرد كالقمل ان قلنا ان الجومر جنس له)

بانسان لا يحمل عليه أصلاً (قوله باعتبار الاولى في القول يخرج الصف عن الحد) أقول هذا القيد وان أخرج الصف عن الحد أخرج النوع عنه أيضاً بالقياس الى الاجناس البعده فيلزم ان لا يكون الانسان نوعاً للجسم التامى ولا للجسم ولا للجور مع انه يسمى نوع الانواع لكونه نوعاً لسلك واحد من الانواع التي فوقه وأيضاً النوع لما كان مضاعفاً للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاولى فلا بد من اعتباره في الجنس أيضاً والا لم يكن مضاعفاً له فيلزم ان لا تكون الاجناس البعده أجناساً للماهية التي هي بعده بالقياس اليها فالاولى ان يترك قيد الاولى ويخرج الصف بقيد آخر ويقال النوع الاضافي كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

ماليس بانسان مثلاً لكن الحيوان الذي ليس بانسان يسلب عنه فدل ذلك على ان حمله عليه بعد محصله انساناً وبما ذكرنا اندفع ما توهم من ان عدم محبة حمل الحيوان الذي ليس بانسان لا يثبت عدم محبة حمله عليه مالم يصر انساناً لجواز ان يكون المحمول عليه الحيوان مطلقاً فان قيل الحيوان جزء للانسان مقدم عليه فلا يكون معلولاً له قلنا لاتزاع في ذلك لكن لا استماع في ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر كذا في حواشي المطالع وهو مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء حيث قال فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك ماندا ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم الانسان قريباً وصل المعلول الى الشيء قبل علة بالذات فكان سبباً لثبته عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحداً مثل وجود المرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيها واحدة وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان انتهى كلامه لكن لاحاجة اليه لان الجزء هو الجسم بشرط لائى أعنى المادة والمحمول لا بشرط شيء فالحمول غير المتقدم (قوله اما يسمى نوع الانواع الخ) فيه انه لم لا يجوز ان يكون تنسيبه بذلك لسكونه نوعاً تحت جميع الانواع المرتبة (قوله لما كان مضاعفاً للجنس) أي لمطلق الجنس كما عرفت ذلك من قوله قدس سره وبين ذلك الى آخره فاندفع ما قيل من انه اذا اعتبر قيد الاولى في تعريف الجنس كان المضايق للنوع الجنس القريب لا مطلق الجنس فلا يلزم ان لا تكون الاجناس البعده أجناساً للماهية التي هي بعده بالقياس اليها بل ان لا تكون مضاعفاً بالقياس اليها ولا استعالة فيه (قوله ويقال النوع الاضافي الخ) قوله كلي جنس وقوله مقول في جواب ماهو يخرج الصف والخاصة والعرض العام والفصل وقوله ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو يخرج الجنس العالي

في التعريف مع انه نوع لما وهي أجناس له فالتناسب ان يقول كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره (أقول) الجنس فيقولنا الجنس مقول خرج الصف ولا يحتاج لزيادة قيد الاولى

(قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً) أي والاولوكان لا يستحيل ان تترتب الانواع الحقيقية لكان النوع الحقيقي الثاني الذي فوق الاول جنساً وكون النوع جنساً محال لانه يؤدي الى اجتماع التقيضين اذ مقتضى كونه نوعاً انه ليس جنساً ومقتضى كونه جنساً انه ليس نوعاً فيلزم اجتماع نوع لا نوع وجنس لا جنس واجتماع التقيضين محال فاما أدى الى ذلك وهو كون الانواع الحقيقية تترتب محال وبيان ذلك الزوم أي لزوم كون النوع الثاني يكون جنساً على تقدير ترتب الانواع الحقيقية ان الانسان نوع حقيقي قطعاً ولو كان الحيوان أيضاً كذلك أي نوعاً فاما ان يكون تمام ماهية افراد الانسان كما ان الانسان كذلك أي تمام ماخذه من الافراد أولاً فان كان الاول وهو انه تمام ماهية افراد الانسان (٣٣٣) فهو باطل لان تمام الماهية

(أقول) أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان ترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع آخر حقيقي والا لكان النوع الحقيقي جنساً وانه محال

(قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً) أقول وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية جميع أفرادها فلو فرضنا ان فوقه كلياً آخر هو أيضاً تمام ماهية جميع أفرادها لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها والا لكان الكلي الذي تحته المشغل عليه مع زيادة مشغلا على

(قال دون الحقيقي) حال من مراتب النوع لامن فاعل أراد ويشير على ما هو مفاعل عرض بأنه لاجابة اليه لهدم سبق الفهم الى ذلك أي أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي حال كونها متجاوزة عن النوع الحقيقي غير موجودة فيه واستفاد ذلك التجاوز من ايراد ضمير المفرد الراجع الى النوع الاضافي ولذا قال يشير دون بين لان ذلك استفاد بطريق الإشارة حيث لم يتعرض له مع ان المقام مقام البيان وانما قال مراتب النوع الاضافي دون اقسامه خصوصاً بوقوع تحت نوع آخر أو فوقه لا بحسب اقسامه اليها في نفسه (قال لان الانواع الى آخره) دليل لقوله دون الحقيقي كما هو الظاهر لوجودها في النوع الاضافي وعدمها في الحقيقي بان يجعل قوله وأما النوع الاضافي فانه الدليل لان كلمة اما في قوله وأما النوع الاضافي يمنع العطف على اسم ان ولان ذلك المدعى ليس منذ كورا صريحاً (قوله وذلك الى آخره) اثبات للملازمة وحاصله ان مقصود الشارح لزوم كونه جنساً على تقدير الترتيب حال كونها نوعين حقيقيين فلا يرد منع الملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية لشيء واحد أو خلاف المفروض بان لا يبقى الفوقاني نوعاً حقيقياً لصيرورته جنساً أو عرضاً أو فصل جنس أو ان لا يبقى التحتاني نوعاً حقيقياً لصيرورته صنفاً (قوله تمام ماهية افراده) لم يقل جميع افراده لان هذا القدر كاف في النوعية ألا ترى ان الحيوان نوع حقيقي بالنسبة الى حصصه مع عدم كونه تمام الماهية بالنسبة الى جميع افراده (قوله بالقياس الى كل فرد من افراده) حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع التحتاني أيضاً لانها أيضاً من افراده على تقدير كونه فوقه (قوله والا لكان الكلي الذي الى آخره) أي لكان التحتاني مشغلا على الفوقاني الذي هو تمام ماهية افراده وعلى

الانسان صنفاً لان الصنف هو ما اشتمل على تمام الماهية وزيادة وانسان هذه المثابة اذ هو محتمل على تمام الماهية أعني الحيوان وزيادة النطق فهو مثل تركي وكون الانسان صنفاً باطل وان كان الانسان كان باطلاً أيضاً لانه يلزم ان يكون الحيوان جنساً وقد فرضنا انه نوع حقيقي وكون النوع جنساً باطل لما علمت من لزوم اجتماع التقيضين فحين ان يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة لا المختصة فهو جنس لا نوع ولا ترتيب في الانواع ثم ان كلام الشارح أعني قوله والا لكان النوع جنساً بناء على فرض ان تمام المشترك واحد من النوعين وذلك الاحد هو الانسان كما علمت وأما لو فرضنا انه الانسان للزم ان الانسان صنف ولو فرضنا ان كلا منهما تمام الماهية المختصة للزم تعدد تمام الماهية فالحاصل ان اللازم على ترتيب الانواع الحقيقية واحد من ثلاثة أمور وحينئذ فاقصر الشارح على أحدها بناء على ما سمعت والوزايم الثلاثة باطلة فبطل المقدم

(قوله فوق نوع آخر) أي (٣٢٤) بأن يكون أعم مما تحته كالحيوان والانسان (قوله أو مباينا للسكل) فيه انه لا دخل

وأما الانواع الاضافية فقد ترتب لمواز أن يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم الثاني وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر ف باعتبار ذلك صار مرتبه أربعا لانه إما أن يكون أعم الانواع أو أخصها أو أعم من بعضها وأخص من البعض أو مباينا للسكل والاول هو النوع السامي كالجسم فانه أعم من الجسم الثاني والحيوان والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه أخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه أخص من الجسم الثاني وأعم من الانسان والجسم الثاني فانه أخص من الجسم وأعم

أمر زائد على حقيقة أفراد فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفاهذا خلف فتمين أن يكون القويقي تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وأنه محال وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من أفراد فلا فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان فيلزم أن يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزءا للآخرى لم يكن شيء منهما تمام ماهية بل جزءا منها وان كانت احدهما جزءا للآخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وحينئذ ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشغل على الحيوان والزيادة

أمر خارج عنها كهي فيكون التحتاني صفا أو في حكمه فلا يرد ما قيل لا يلزم من كون الشيء مشتملا على تمام الماهية وكلما أن يكون صفا فان المركب من الانسان والضحك كذلك مع انه ليس بصنف (قوله أمر زائد) أي خارج لامتاع ان يكون لشيء واحد حقيقتان (قوله وهذا خلف) أي خلاف المفروض وهو كونه نوعا حقيقيا (قوله تسمين الى آخره) أي انا لم يمكن أن يكون القوقاي تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفراده يكون بالنسبة الى التحتاني بعض تمام الماهية حتى لا ينافي نوعية التحتاني فيكون تمام المشترك بين افراد التحتاني وبين افراد آخر فرض كونه تمام الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا بالقياس الى التحتاني وقد فرضناه نوعا حقيقيا بالنسبة اليه حيث فرض كونه حقيقيا حال كونه فوق التحتاني فيلزم كون الكلبي الواحد بالقياس الى افراد معينة نوعا حقيقيا وجنسا وأنه محال قدبر فانه من المداخض قد تحير فيه الناظرين فبعضهم أنكروه رجما بالغيب وبعضهم قالوه بالشبهة والريب (قوله وتوضيحه) زاد في التوضيح لزوم تعدد الماهية وبيان فساد وتركه في الجمل لظهور فساد (قوله فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك) أي تمام ماهية كل فرد من أفراده اعتبر فيها سبق نوعية القوقاي في نفسه فاعتني على كونه تمام الماهية بالنسبة الى افراد مطلقا ثم أبطل بأنه لا يمكن أن يكون تمام ماهية كل فرد من أفرادها وهنا اعتبر نوعيته بالقياس الى افراد التحتاني ولذا رتب عليه قوله لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان (قوله لم يكن شيء منهما تمام ماهية) ضرورة احتياجه في تقومه الى كل واحد منهما (قوله بل جزء منها) لعدم كونها خارجين عن الماهية (قوله وحينئذ) أي حين اذا ثبت ان تعدد الماهية المختصة محال فلا يكون تمام الماهية الا أحدهما فان كان القوقاي وحده تمام الماهية يلزم كون التحتاني صفاً وان كان وحده تمام الماهية يكون القوقاي بالنسبة الى افراد

للبيان في الترتيب الا ان يلاحظ في الترتيب حيثة الوجود والمهم فالمباينة بالنظر للتاني ثم اعلم ان النوع اما حقيقي أو اضافي وكل منهما اما ان ينسب الى الحقيقي أو الاضافي فالأقسام أربعة فالذات نوع حقيقي الى نوع حقيقي فلا يكون بينهما الا نسبة الافراد لأن أحدهما ليس فوق الآخر ولا تحته وذلك كالانسان فالذات الى نوع حقيقي فلا نجد فوقه ولا تحته فم تحته منفردا عنه مباينا له كالفرس واذا نسب حقيقي الى الاضافي كان اما مقابلا له أو تحته لا فوقه وذلك كالانسان اذا نسب للمقل فانه نسب الى الاضافي وهو مباين له لان الذي فوقه جنس وتحتة أشخاص وكالانسان فانه اذا نسب الى الاضافي أعني العقل كان تحت الاضافي فان الانسان تحت الحيوان واذا نسب الاضافي الى الحقيقي كان مفردا أو عاليا وذلك كالانسان فانه اذا لوحظ فيه انه نوع اضافي ونسب

الى الحقيقي فلا يجمع معه أبدا فهو مفرد لا فوقه ولا تحته وكالحيوان فانه اذا نسب الى الحقيقي كان الحيوان عاليا من واذا نسب الاضافي الى الامثلة فهو ما ذكره الشارح بأنواعه الاربعه

(قوله كالعقل) مذهب أهل السنة ان الفاعل للاشياء كلها هو الفاعل المختار وهو الله تعالى على الإطلاق ومذهب الحكماء ان الفاعل مختار لما كان واحداً من كل وجه كان لا يصدر عنه الا شيء واحد وهذا الصادر يسمونه بالعقل الاول لكن صدور ذلك العقل عن المولى بطريق الملة لان الاتحاد بالاختيار ينفونه فالمولى فاعل بالاجاب (٣٢٥) وقد أثر في العقل الاول

تأثير الملة في المعلول فاته من الحيوان والاربع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في لوجود وقد يقال في تمثيله انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقول العشرة وهي كلها في حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون أهم من نوع آخر اذ ليس تحت نوع بل أشخاص ولا أخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر فلي ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع اما أن يكون فوقه نوع وتحت نوع أو لا يكون فوقه نوع ولا تحت نوع أو يكون فوقه نوع ولا يكون تحت نوع أو يكون تحت نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم المطلق وذلك ظاهر قال

(ومراتب الاجناس أيضاً هذه الاربعة لسر العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال التوسط فيها الجسم الثامى ومثال المفرد العقل ان ذلك الجوهر ليس بجنس له)

صفا لاشتماله على أمر كلي زائد على ماهية أفرادها وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً وقد فرضناه نوعاً حقيقياً فظهر أن النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيقي ولا تحت وأما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجوز ان يكون تحت كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوق لان النوع الاضافي اما نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شيء منهما لما مر ويجوز أيضاً أن لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي أصلاً كالمقل على ما سألنا في النوع الحقيقي مقيساً الى النوع الحقيقي لا يكون الا مفرداً ومقيساً الى النوع الاضافي اما مفرد واما سافل واضافي مقيساً الى الحقيقي اما مفرد ان لم يكن تحت نوع حقيقي أيضاً كالانسان واما عال كالجوهر واما الاضافي مقيساً الى الاضافي فراتبه أربع وانما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن وانما في الرتبة نظراً الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب فيه ملاحظة الترتيب عندما كما ان في غيره ملاحظة الترتيب وجوداً (قوله ان قلنا ان الجوهر جنس) أقول هذا المثال انما يتم بشيئين أحدهما ان العقول العشرة متفقة بالحقيقة وتأتيها ان الجوهر جنس

التحتاني تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً (قوله لما مر) من استلزامه جنسية النوع الفوقاني أو صفة ما تحت أو تعدد الماهية المختصة (قوله الا مفرداً) لما عرفت من امتناع الترتيب بين الانواع الحقيقية (قوله اما مفرد الى آخره) لانه لا يكون تحت نوع بل أشخاص فان لم يكن فوقه نوع يكون مفرداً والا فاسفلاً (قوله اما مفرد الخ) أي لا يجوز ان يكون متوسطاً ولا سافلاً والا لزم النوع الحقيقي تحت حقيقي وقد سبق بطلانه (قوله أيضاً) متعلق بقوله تحت أي كما ان ليس فوقه نوع حقيقي بل جنس (قوله نظراً الى ملاحظة الى آخره) فكأنه قيل ومراتبه باعتبار وجود الترتيب وعدمه أربع يدل على ذلك قول الشارح قد يترتب فان لفظ قد يدل على ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل تسمية الجاهل علماً باعتبار عدم العلم على ما وهم بل من قبيل جدل الانسان قسین باعتبار وجود العلم وعدمه (قوله هذا المثال الى آخره) فريض

يقال له العقل الفياض وهو العقل العاشر وسمى بذلك لاقضته على كل ما في الارض ثم ان كل عقل من هذه العشرة مدبر لما نشأ عنه فالعقل الاول النائي عن واجب الوجود مدبر لفلک التاسع وللعقل الثاني وهكذا والعقل العاشر مدبر لفلک التاسع وجميع من في الارض (قوله وهي كلها في حقيقة العقل متفقة) وانما هي مختلفة بالثبوت فان افراد النوع مختلفة بالاشخاص

أني قد للاشارة الى انها قد لا ترتب ولا ينظر لملة ولا لعمدها وعدم الترتب بالنظر للجنس المفرد هذا ان لم يلاحظ الترتيب من حيث الوجود والمعدم والأفلا معنى للملاحظة قد (قوله فكذلك مراتب الخ) المقام معنا مقامان مقام من حيث الترتب ومقام من حيث العدد وقوله وكذلك مرتب على محذوف وهو المقام الثاني والاصل وكما ان مراتب الانواع الاضافية أربعة فكذلك (قوله مراتب الخ) لا يخفى ان كونها أربعة إنما هو باعتبار الجنس المفرد فهو يشير الى ان الترتب ملاحظ فيه جنية المعدم والوجود وحينئذ فلامنى لذكر قد (قوله

(أقول) كما ان الانواع الاضافية قد ترتب متازلة كذلك الجنس أيضاً قد ترتب متصاعدة حتى يكون جنس فوقه جنس آخر وكما ان مراتب الانواع أربع فكذلك مراتب الجنس أيضاً تلك الاربعة لانه ان كان أهم الجنس فهو الجنس العالي كالجمهر وان كان أخصها فهو الجنس السافل كالحيوان أو أهم وأخص فهو الجنس المتوسط كالجمع النامي والجسم أو مباني الشكل فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الجنس يسمى جنس الجنس لا السافل والسافل في مراتب لها (قوله كذلك الجنس قد ترتب متصاعدة) أقول أشار بلفظة قد الى ان الترتب في الجنس بما لا يجب كما لا يجب في الانواع أيضاً فكما يكون نوع اضافي لانوع اضافي فوقه ولا نوع تحته فيكون نوعاً مفرداً غير واقع في سلسلة الترتب كذلك يكون جنس لاجنس فوقه ولا تحته فيكون جنساً مفرداً وليس واقعاً في سلسلة الترتب فتل هذا يعني ان لا يحد من المراتب وتجعل المراتب منحصرة في ثلاثة كما فعله بعضهم الا أنهم تسامحوا فعدوه من المراتب نظراً الى ما ذكرنا من ان اعتبار افرادهم مجموع الى ملاحظة الترتيب عدماً وانما قال في الانواع متازلة وفي الجنس متصاعدة لان ترتب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع نوع ونوع نوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحته لانوعية الشيء بالقياس الى ما فوقه فالشيء انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتب الجنس هو ان يثبت جنس وجنس جنس وجنس جنس الجنس ولا شك ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء انما هو بالقياس الى ما تحته فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتب على سبيل التصاعد من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع مبين جميع مراتب الجنس قاله لا يكون الا نوعاً حقيقياً فيستحيل ان يكون جنساً وان الجنس العالي بيان جميع مراتب الانواع لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعاً وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه وعليك باستخراج الامثلة

للمصنف بأنه ترك أحد الأمرين اللذين لا بد منهما في محبة التمثيل للنوع المفرد بالمفرد واللام في قوله متفقة الحقيقة للعهد أو عوض عن المضاف اليه أي حقيقة العقل فلا يرد ان مطلق الاتفاق في الحقيقة لا يمكن في التمثيل وكذا ما أورد على الشارح من ان كون العقول العشرة متفقة في حقيقة الشيء لا يمكن في محبة التمثيل بل لا بد مع ذلك من كونه تمام الحقيقة فان الاتفاق في الحقيقة لا يطاق الا اذا كان تمام المنهية ولذا اكتفوا في تعريف النوع الحقيقي بذلك المفرد (قوله هو ان يكون هناك نوع) يعني ان الترتيب سواء كان في الانواع أو الجنس بصحة الاضافة بينهما ولما كانت النوعية الاضافية باعتبار الاندراج تحت الجنس كان معنى نوع النوع نوعاً تحت نوع آخر فيكون أخص منه وهكذا فيكون الترتيب من عام الى خاص ومن خاص الى أخص وهكذا فيكون بطريق التنازل ولما كانت الجنسية بالنسبة الى ما تحته كان معنى جنس الجنس جنساً فوق جنس آخر فيكون أعم منه فيكون الترتيب من خاص الى عام ومن عام الى أعم وهكذا فيكون بطريق التصاعد (قوله ان النوع السافل الخ) وكذا النوع المفرد ولظهوره مما سبق لم يتعرض له (قوله وعليك باستخراج الامثلة) قال في شرح المطالع اما بين الجنس السافل والنوع العالي فتصادقهما

الا ان العالي الخ) لما كان قد يتوهم ان العالي في الجنس كالعالي في الانواع بين اراد بما ذكر ولكن المناسب لكلامه ان تكون صورة السؤال هكذا قد عرفنا ان الانواع أربعة والجنس أربعة وما العالي منها وما السافل فالجهول كل منهما

(قوله لان جنسية الشيء الخ) بيان لكفة الفرق وحاصله ان الجنس انما سمي بذلك باعتبار ما تحته ثم علم ان النوع العالي أو المتوسط أو السافل اذا أخذ مع جميع الاجناس وهي الاربعة تحقق بينها اثنا عشر نسبة لكن يتكرر واحدة منها فاذا أخذ السافل مع جميع الاجناس الاربعة تحقق بينهما التباين لان الانسان جنس قطعاً فيبين الحقيقتين التباين فاذا أخذ الجنس العالي مع جميع الانواع فالتباين أيضاً ويتكرر في النوع السافل لانه أخذ في الاربعة الاول (٣٢٧) فسبى الجنس المتوسط

والسافل والنوع العالي والمتوسط فاذا أخذ النوع العالي مع الجنس المتوسط والسافل فالعموم والخصوص الوجهي فيجتمع النوع العالي مع الجنس المتوسط في الجسم وينفرد الاول أعني النوع العالي في اللون فانه نوع عالمي اضافي فوفه جنس فقط وهو الكيف ونحته أنواع وهي الحضرة والحرة ضرورة ان تحتها أشخاص أو لو كانت أجناساً لكان تحتها أنواع فهو ليس نوعاً متوسطاً وينفرد الثاني في الجسم التام فانه متوسط وليس بنوع عالمي فاذا أخذ النوع العالي مع الجنس السافل فعموم وخصوص وجهي يجتمعان في اللون فانه نوع عالمي ليس تحته أجناس بل هو جنس سافل وينفرد النوع العالي في الجسم فانه نوع عالمي وليس جنساً سافلاً

الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد يمثل بالعقل على تقدير أن لا يكون الجوهر جنساً له فانه ليس أهم من جنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي أنواع لا أجناس ولا أخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض أنه ليس بجنس له لا يقال أحد التمثيلين فانه اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان العقل ان كان جنسياً يكون تحته أنواع فلا يكون نوعاً مفرداً بل كان عالياً فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنساً لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنساً لا يكون جنساً مفرداً لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على تقدير انها مختلفة فيه والتمثيل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع أو يعاقله قل

(والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أهم من الآخر من وجهه لصدقهما على النوع السافل)

(قوله لا يقال) أقول قد عرفت ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العقول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنساً لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنساً لها فيستحيل معتمداً مما والجواب ان المقصود من التمثيل هو التعميم فان طابق الواقع فذاك والا لم يضرب بكتبه مجرد الفرض خصوصاً

فما اذا ترتب جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصدق أحدهما بدون الآخر في الجسم والحيوان وأما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فتحققهما في الحيوان وافتراقهما في اللون والجسم التام وأما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فتصادقهما في الجسم وافتراقهما في الجسم التام واللون وأما بين الجنس والنوع المتوسطين فتصادقهما في الجسم التام وافتراقهما في الجسم والحيوان (قوله قد عرفت الخ) تمرى لشارح بن تخصيص فساد أحد التمثيلين بالترديد بين ان تكون العقول العشرة متفقة في الحقيقة أو مختلفتها ليس على ما ينبغي لان مهمة التمثيل الاول يتوقف على كون الجوهر جنساً لها والتمثيل الثاني على عدم كونه جنساً ولا يخفى ان هذين التقديرين أيضاً لا يجتمعان ككتدرير الاتفاق والاختلاف في الحقيقة وأحد التمثيلين فانه نظراً الى هذين التقديرين أيضاً (قوله اذ يكفيه مجرد الفرض الى آخره) لكن بقي وجه تخصيص هذا المثال بالفرض بناء على كل واحد

وينفرد الجنس السافل في الحيوان وفي النوع المتوسط والجنس المتوسط فيجتمعان في جسم نامي وينفرد الاول في الحيوان وليس جنساً متوسطاً بل هو سافل وينفرد الثاني في الجسم فانه جنس متوسط لا نوع متوسط وأما النوع المتوسط مع الجنس السافل فيجتمعان في الحيوان فانه نوع متوسط وينفرد الاول في الجسم التام فانه نوع متوسط لا جنس سافل وينفرد الثاني في اللون فانه جنس سافل فهذه أربعة تضم لبعة باسقاط المكرر تكون النسب أحد عشر (قوله ضرورة ان ما لا يكون الخ) لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص

(قوله أراد ان بين النسبة بينهما) أي لان يذكره المعنيين تشوف النفس الى النسبة بينهما هل هي الثابتان أو غيره (قوله أعم مطلقا) أي فكل نوع انصف بكونه حقيقيا باعتبار صح ان ينصف بكونه نوعا اضافيا باعتبار آخر فالعموم من حيث الصلاحية لامن حيث المفهوم (قوله ورد (٣٢٨) ذلك في صورة الخ) اعلم ان العبارة الصادرة من القدماء ان بينهما العموم المطلق

(أقول) لانه على ان النوع معنيين أراد ان بين النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المتطيقين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي أعم مطلقا من الحقيقي ورد ذلك في صورة دعوى أعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها أنواع اضافية وليست أنواعا حقيقية لأنها

في ما لم يوجد له مثال في الوجود ظاهرا (قوله لانه على ان النوع معنيين) أقول حاصله ان المصنف أراد ان بين ان النسبة بين المعنيين هي العموم من وجه لكن لما كان القدماء يوهمون ان الاضافي أعم مطلقا من الحقيقي رد أولا قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فهنا ثلاثة أشياء أحدها بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الأصلي وثانيها رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد وللبالغة فيه حتى لا يتوهم كون قولهم صحيحا ولو اكني بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن ضدا لاصريحا وثالثها رد قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم م وذلك لانهم زعموا ان الاضافي أعم مطلقا فرد هذا القول هو ان قال ليس الاضافي أعم مطلقا لوجود الحقيقي بدونها كما في الحقائق البسيطة والمصنف رد ما هو أعم من قولهم وهو ان النسبة بينهما العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص مطلق واذا بطل ما هو أعم من قولهم بطل قولهم لان الاعم لازم للاخص وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما اختار المصنف في رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد كأنه قال ليس شيء منهما أعم من الآخر فضلا عن أن يكون الاضافي أعم فقوله

من التدبيرين المتأخفين مع كونه موهما لفساد أحد التمثيلين (قال لانه الخ) اما قال لانه لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه لم يعلم مما تقدم تسبهما بذنبك الاسمين (قوله حاصله الى آخره) دفع لما يترأى من ان الشرطية المذكورة بقوله لانه مستدركة اذ يكفي قوله قد ذهب قدماء المتطيقين الى آخر الكلام في شرح عبارة المتن وحاصل الدفع ان المقصود منها انتبيه على ان المقصود الأصلي من قول المصنف والنوع الاضافي الى آخره بيان النسبة والتمرض لنفي العموم المطلق استطرادي لتحقيق النسبة بالعموم من وجه (قوله لكن لما كان الى آخره) في إيراد كلفة لكن الاستدراكية اشارة الى ان قول الشارح وقد ذهب الخ استتافية جواب سؤال كأنه قيل فلم تعرض لنفي العموم المطلق (قوله أولا) نصريح لما علم من كلفة ثم في قوله ثم بين (قوله أعم من قولهم) أي من حيث الحقيقي (قوله وهو) أي ما هو أعم (قوله فقال) تفسير لقوله رد (قوله فقوله الخ) تريع على البيان السابق أي ظهر منه ان لفظ ذلك اشارة الى مذهب القدماء وان قوله أعم صفة لدعوى وان قوله وهي راجع الى الدعوى وان الاعم هو التي دون التي فانه رد له

والاضافي أعم وهند دعوى وقولنا بينهما العموم المطلق دعوة أخرى والثانية أعم من الاولى لانها تصدق بكون الحقيقي أعم والاضافي اخس وبالعكس والدعوة الاولى اخس ومن المعلوم ان الاخس مستلزم للاعم فالأخص ملزوم والاعم لازم له والمصنف نفى اللازم وهو الدعوة الثانية واذا اتنى اللازم اتنى الملزوم وهو الدعوة الاولى التي قالوها القدماء التي هي اخس من الثانية ومن قولهم ان بينهما العموم والاضافي أعم فقول الشارح في صورة دعوى الاضافة بيانية والكلام على حذف مضاف أي ورد المصنف ذلك بسبب ردله دعوى موصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله وهي أي تلك الدعوى الموصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله ان ليس بينهما عموم الخ على حذف مضاف أي مني ان ليس بينهما الخ لما علت ان الدعوة العامة هي المنفية لا التي

والحاصل ان المصنف لم يرد نفس دعواهم بل رد ما هو أعم من دعواهم ويلزم منه رد دعواهم وقوله فان اجناس كلا منهما عامة لا تنفي والحاصل ان المقصود ببيان ان النسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي وهو مستلزم لرد دعواهم لكن ردنا غير صريح فلذا لم يكتب به فلذا رد أولا قولهم ردا صريحا (قوله فكما في الانواع المتوسطة) أي كما في الجسم الثامي

(قوله والا لكانت مركبة) لكن التالي باطل لفرض البساطة فبطل المقدم (٣٢٩) وأجيب بان كون ذلك يستلزم

أجناس وأما وجود النوع الحقيقي بدون الإضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والقطعة والوحدة فانها أنواع حقيقية وليست أنواعا اضافية والا لكانت مركبة لوجوب اندراج النوع الإضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ماهو الحق عده وهوان بينهما عوما وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما متصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على أفراد ، ففقه الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قال

(وجزء المقول في جواب ماهو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقما في طريق ماهو كالجوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كانت مذكورا بالضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالضمن)

ورد ذلك أي مذهب القدماء وقوله أعم صفة لدعوى أي تلك الدعوى التي هي أعم من منجمهم وقوله وهي أي تلك الصورة بل الدعوى التي هي أعم وقوله ان ليس أي هذا المثلث لا للثاني فانه رد لتلك الدعوى لاعتبارها (قوله كما في الحقائق البسيطة) أقول يعني الحقائق البسيطة التي هي عام ماهية افرادها (قوله كالعقل والنفس) أقول هذا اتما يصح اذا لم يكن الجوهر جنسا لما حتى يتصور كونها بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون كل منهما عام ماهية افراده حتى يكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد يناقش في كلا الكلامين يكون الجوهر جنسا لما تحته وبكونها مختلفي الافراد في الحقيقة (قوله والقطعة والوحدة) أقول هذا أيضا اتما يصح اذا

(قال وليست أنواعا حقيقية) أي بالقياس الى افرادها الحقيقية والا فهي أنواع حقيقية بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقيد بأمر خارج وعدمه (قوله أي تلك الدعوى) فسر التركيب الوصفي بالمعنى الخبري بناء على ان الاوصاف في الاصل اخبار للتصحيح على ان السوم صفة للثاني دون الثاني فتسحق ان الحمل في قوله وهي ان ليس بينهما عموم مطلقا باعتبار المعنى دون الثاني وقيل ان الضمير راجع الى الراد الملغول عليه بقوله ردو التأنيث باعتبار تأويل الخبر بالقيضية وفيه انه لا شائده وقيل ان الضمير راجع الى الصورة واضافتها الى الدعوى ليست بيانية بل لامية بادنى ملازمة والمراد منها الرد قصح العبارة من غير تكلف ولا ينبغي انه على جميع التوجهات لا يظهر لفظ الصورة قائدة ولا لتتبرير عن ذلك الحكم العام بل لفظ الدعوى وجه قاته ليس دعوى القدماء ولا دعوى المصنف والوجه عندي ان المراد من الدعوى هي التي ومعنى كونه أعم انه أعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المصنف أوردته في صورة الدعوى حيث جعلها نتيجة للتدليل وليست دعواه حقيقة لان المقصود الاصيل الرد (قوله يعني الحقائق الى آخره) لتكون انواعا حقيقية (قوله يكون الجوهر جنسا لما تحته) من العقل والنفس والهوى والصورة والجسم فتكون انواعا اضافية (قوله وبكونها مختلفي الافراد الى آخره) اما العقل فلان تحته القول الشرعي التي هي أنواع حقيقية كل نوع منحصر في فرد وأما النفس فلان النفس الفلكي والانسان نوعان اما حقيقيان أو اضافيان داخلا تحتهما

من الجواهر والقطعة والوحدة من الامراض

(٤٢) شروح النعمية)

(أقول) المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ماهو بالمطابقة أي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى واقفا في طريق ماهو كالحیوان أو الناطق فان معنى الحيوان جزء لمجموع معنى الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان

كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يتدرجا تحت جنس أصلا وقد يناقش في الموضوعين أيضا (قوله المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة) أقول يعني اذا سئل عن الماهية بما هي يجب بلفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل عليها تضمننا فلا يقال الهندسي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكاتب مشلا في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو اذ ربما انتقل الذهن من الدال بالتضمن على الماهية الى الجزء الآخر من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقصود وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخر له فيفوت المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها على السامع وهذا المقدار كمن باعنا على الاصطلاح على ان لا تذكر الماهية في جواب ماهو الا بلفظ دال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب ماهو فذلك لا يتصور الا اذا كانت الماهية المسئول عنها مرتبة

(قوله بالمطابقة) متعلق بالدال واحترز بذلك عن ان تقول التركي في الجواب عن ما للانسان لان التركي وان دل على الانسانية بالتضمن لكن يدل على الماهية وعلى التركية فلا يجاب به اذ ربما يتوهم ان الماهية هي مجموع الامرين وليس كذلك ولا يجاب أيضا بصاحك

(قوله وقد يناقش الخ) اما في الموضوع الاول فلان النقطة تنحصر النقطة التي هي طرف الخط والنقطة التي هي طرف سطح المحروط والنقطة التي تفرض في وسط الخط وقطعة المركز فيجوز ان يكون كل منها نوعا متدرجا تحت جنس النقطة وكذا الوحدة فان تحتمل الوحدة الشخصية والتوعية والجنسية والعرضية والاتصالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضوع الثاني فاتها متدرجان تحت جنس الكيف عند البعض فيكونان نوعين اضافيين وخلاصة المناقشة في الموضوعين ان الثابت انما هو بساطة افرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الذهن فيجوز ان يكون لها ماهيات كلية مركبة من الجنس والفصل داخلة تحت احدى المقولات المشرة ولا يتوهم تعدد المناقشات باختلاف البسارات (قوله يعني اذا سئل الخ) يعني يريد ان تعرف المسند اليه والمسند وان افاد قصر كل منهما على الآخر الا ان المقصود هنا هو قصر المقول في جواب ماهو على الدال لا العكس وان محط القصر هو القيد الاخير أعني بالمطابقة لا نفس الدال فيفيد ان الدال بالتضمن والالتزام لا يقتل ان في جواب ماهو (قوله اذ ربما انتقل الخ) يعني استعمال اللفظ في جزء ما وضع له أو لازمه مجاز والمجاز مشروط بالقرينة الملائمة عن ارادة الموضوع له فالهندسي والكاتب اذا استعملوا استعمالا صحيحا في المعنى الضمني أو الاتزامي لا بد ان يكون معهما قرينة مانعة عن ارادة معناها المطابق فلا ينتقل اليه أصلا لكن يجوز ان ينتقل الى جزء آخر أو لازم آخر اذ القرينة الملائمة للمراد لا يجب ان تكون قطعية الدلالة على تبيينه اذ يجوز ان يكون للعرف أو العادة أو الخصوصية المقام أو اعتبار خطابي مدخل فيه فلا يرد ما يتوهم ان الظاهر ان يقال اذ ربما انتقل الذهن الى معناها المطابق ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سره من الانتقال الى الجزء الآخر أو اللازم الآخر

من حيث الالتزام اذ ربما يقع في الوهم ان حقيقة الصاحك هي ماهية الانسان أو لازم آخر فان قلت القرينة تدفع هذا الوهم قلت ان القرينة قد تكون خفية (قوله أي بلفظ الخ) فيه اشارة الى ان المقول في الحقيقة هو المعنى والمطابقة صفة لفظ فقول بالمطابقة أي بلفظ يدل بالمطابقة عليه (قوله المقول أي المحمول)

(قوله وإنما سمي الخ) حاصله ان الطريق هو المحمول لانه موصل للماهية والجزء (٣٣١) واقع في الطريق ومظروف

فها من ظرفية الجزء في الكل (قوله هو طريق ماهو) أي طريق المشلول عنه بمأهو (قوله يسمى داخلا) وجه التسمية ان الدخول يقتضي الاستتار كما هو ظاهر في

الدلالة التضمنية فان الجسم مستر في معنى الحيوان وأما الوقوع فلا يقتضي الاستتار (قوله لان دلالة

الانضمام الخ) وذلك كالمضاحك فانه يدل على الحيوان الناطق التزاما فلا يقال مضاحك في ما للانسان والحال ان المراد الماهية بتمامها وكذا اذا أريد جزؤها فان قلت يظهر المراد بالقرينة قلت ان القرينة قد تكون خفية فتلخص ان المطابقة معتبرة كلا وجزأ والتضمن معتبر في الجزء فقط والالتزام مهجور فيها لاحتمال ان يقع في الوهم انه مدلول الضاحك المطابق أو التضمني أو لازم آخر غير الماهية الانسانية هو الماهية (قوله والجنس العالي جاز ان يكون الخ) لما تقدم ان الماهية يجوز تركبها من أمرين

وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقة وأما سمي وأما في طريق ماهو لان المنول في جواب ما هو طريق ماهو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ماهو بالتضمن أي بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كقوله الجسم أو النامي أو الحساس أو المتحرك بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المنول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن وأما انحصر جزء المنول في جواب ماهو في التسمين لان دلالة الالتزام مهجورة في جواب ماهو بمعنى انه لا يذكر في جواب ماهو لفظ يدل على الماهية المشلول عنها أو على أجزائها بالالتزام اصطلاحا قال

(والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقوم لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والتويع السافل يجب ان يكون له فصل يقوم ويتم أن يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس)

فيجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضنا ولا محذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما اجواز الانتقال من ذلك الدال على الجزء بالالتزام الى لازم آخر له ولا يتمد على القرينة لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا وجزأ وان التضمن مهجور كلا ومعتبر جزأ وان الالتزام مهجور كلا وجزأ وهذا في جواب ماهو وأما التبرعات فقد قيل ان الالتزام مهجور فيها أيضا كما في جواب ما هو وذلك أيضا للاحتياط فيها والاولى جوازه فيها مع ظهور القرينة المعينة للمقصود (قوله وإنما سمي وأما) أقول تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء

(قوله فيجوز ان يدل عليه مطابقة) كما يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق وجنئذ لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا لان المشلول عنه تمام الماهية لا ماوجب تصورهما وباعتبار التفصيل حد موجب لتصور الحدود وتفصيله في حواشي المطالع (قوله وان يدل عليه تضنا) كان يقال في جوابه انسان (قوله لان جميع الاجزاء مقصودة) فلا ينتقل الذهن الى غير المقصود (قوله معتبرة كلا وجزأ) أي معتبرة في كل الجواب وجزئه وقس على ذلك (قوله هنا) أي الحكم المذكور من غير التضمن كلا لا بضا وهجر الالتزام ما هنا (قوله فقد قيل الخ) لم تعرض للتضمن لكونه معتبرا فيها جزأ وهو ظاهر لكونها مركبة وكلا أيضا لان الرسم الاكل يدل على ماهية المحدود تضنا (قوله ان الالتزام مهجور) يعني لا يجوز ان يذكر لفظ يدل بالالتزام على مفهوم معتبر في التعريف وحاصله عدم جواز ذكر الالفاظ المجازية ولا يتوهم من ذلك هجر الرسوم فانها لمفهوماتها المطابقة موجبة لمعرفة المرف (قوله والاولى جوازه الخ) لما ستعرف من جواز استمال الالفاظ المجازية في التبرعات مع القرينة المعينة للمقصود وذلك لكثرة الاحتياج الى التبريعات ولكونها مشروطة بالوإزام البينة المساوية للمحدود وقلما توجد لوازم شي واحد كذلك ولو وجد فكل واحد منها موجب لمعرفة المحدود فلا يضر الانتقال الى غير مقصده صاحب التعريف (قال أي بلفظ) تابس جزء المنول باللفظ المذكور من قبيل تلبس السكلي الجزئي لا من قبيل تلبس

متساويين وأراد بالعالي العالي الحقيقي كالجوهر لا النسبي

(قوله أي جنس ذلك النوع) أي لاجنس آخر (قوله في قوامه) أي في ذاته فهو جزء من ذات النوع كالناطق (قوله فانه مقسم) أي لداخل في ذاته وظاهر هذا ان الناطق يقسم الحيوان قسمين لان معنى مقسم يحصل قسمين مع ان المحصل للقسمين الناطق والصال لا الناطق فقط ولذلك دفع الشارح هذا بقوله أي يحصل قسم له (قوله صار حيواناً ناطقاً) الاولى صار انساناً لانه هو القسم (قوله (٢٢٢) في الوجود) أي لافي الجسم والا لم يكن عالياً والفرض انه عالي (قوله عن ذلك)

(أقول) الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس أي جنس ذلك النوع فاما نسبته الى النوع فإنه مقوم له أي داخل في قوامه وجزء له واما نسبته الى الجنس فانه مقسم له أي يحصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسماً من الجنس ونوعاً له مثلاً الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيواناً ناطقاً وهو قسم من الحيوان اذا تصورت هذا فقول الجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز ان يتركب من أمرين متساويين يساويه ويميزانه عن مشاركته في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل مادية لها فصل يقومها لا بد ان يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب أن يكون له أي للجنس العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحت أنواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع السافل يجب أن يكون له فصل مقوم ويتم ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلوجوب ان يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركته في ذلك الجنس واما الثاني فلا متاع أن يكون تحت أنواع والا لم يكن سافلاً بل متوسطاً

المدلول عليه قضنا اصطلاح والمثابة في التسمية مرعية فان الواقع انسب بالمدلول مطابقة والداخل أنسب بالمدلول تضماً وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من الجزأين (قوله فإنه مقسم له أي يحصل قسم له) أقول قد يتوهم ان الناطق مثلاً يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بمعنى انه يحصل قسم له لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم التعلق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل بانضمام التعلق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك أمران مقسمان له كل واحد منهما يحصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجوداً وعدماً حصل له قسمان كما ان من عد المفرد من الانواع والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك

المدلول بالداخل فلا يرد ان المقول وجزئه من قبل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلولاً عليه بالمطابقة ولا يحتاج الى ان يقال المراد جزء مفهومه (قوله أنسب بالمدلول مطابقة) لظهور الوقوع فيه كما ان الدخول في الثاني أظهر (قوله وان كان لكل منهما) أي من الواقع والداخل مناسبة مع كل من الجزئين أي المدلول بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستزمام كل من الوقوع والدخول للاخر (قوله) نظر الى ان الحيوان الخ) فان قيل فلم جعل قوله توهماً دون عد المفرد من المراتب قلت لان معنى تحصيل الفصل لقسم من الجنس تحصيل قسم له في نفس الامر لافي مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون الفصل أمراً عديماً

أي عن القول بالجواز المذكور (قوله لا بد ان يكون لها جنس) أي فلا يكون عالياً (قوله أي للجنس العالي) أي الحقيقي وعبرها بلوجوب اشارة لوقوع ذلك فالقصل المقسم واجب بخلاف المقوم فانه جائز ولما كان هذا غير واقع عبر بالجواز (قوله فلوجوب ان يكون فوقه جنس) أي لان الفرض انه سافل (قوله وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه) أي ومتى كان ذلك الفصل مميزاً كان مقوماً فلا يرد ان المسمى أمران ثبوت فصل له وانه مقوم فبقي انه التفت للجنس العالي وسكت عن السافل وعكس في النوع وتكلم على المتوسطات أنواعاً وأجناساً وأجيب بأنه سكت عن النوع العالي لانه

مندرج في الجنس المتوسط وعن الجنس السافل لانه مندرج في النوع المتوسط فقد احتوى لاهله على الاقسام والمتوسطات الستة وهي النوع العالي والسافل والمتوسط والجنس كذلك فان قلت ان النسبة بين النوع العالي والجنس المتوسط العموم والخصوص ومن لوازم ذلك الانفراد فأين الاندراج وأجيب بان المراد الاندراج من حيث الحكم أي ان الحكم واحد أي ان ما حكم عليه به نوع عالي يحكم عليه بأنه جنس وان كان قد يتفرّد بالنظر لا اعتبار

(قوله والمتوسطات الخ) اي فالجسم مقوم له قبول الابداد ومقسم له نامي والجسم التامى مقوم له نامي ومقسم له الحيوان والحيوان مقوم له حساس ومقسم له ناطق (قوله يقوم النوع العالي) أراد به ولونسياً لاجل ان يشمل حيواناً باعتبار انسان والجسم التامى باعتبار الحيوان وكذلك في الجنس لاجل ان يشمل الجوهر ونحوه (قوله أى ليس الخ) فان ناطقاً قوم الانسان ولو قوم الجسم التامى لزم انه مساو للانسان فلا يكون عالياً وهو باطل ضرورة انه يخالف للفرض (قوله لان بعض مقوم الخ) وذلك كنامى فانه مقوم للانسان ومع ذلك هو مقوم للحيوان وهو عالي بالنسبة (٣٣٣) للانسان وسواء كان السافل

والمتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً يجب ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها أجناساً وفصول مقومات لان تحتها أنواعاً فكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم السافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق وانما قال من غير عكس كلي لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي فهو مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لان معنى تقسيم السافل تخصيبه في نوع وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيه فيكون العالي حاصلأً أيضاً في ذلك النوع وهو معنى تخصيبه للعالي ولا يتسكك كلياً أي ليس كل مقسم العالي يقسم السافل لان فصل السافل (قوله والمتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً) أقول لم يذكر النوع العالي لاندراجة في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل لاندراجة في النوع المتوسط (قوله وكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي) أقول أراد بالعالي هنا التوقافي وبالسافل التحتاني لاما مر من ان العالي ماهو فوق الجسيم والسافل ماهو تحت الجميع (قوله لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات السافل) أقول وذلك لان العالي لما كان مقوماً للسافل كان جميع مقوماته فصولاً كانت أو أجناساً مقومات للسافل قطعاً (قوله فلو كانت جميع مقومات السافل) أقول أي جميع الفصول المقومة له

(قوله لاندراجة في الجنس المتوسط) أي في حكمه لاشتراكهما في ان فوقهما جنسا وتحتهما نوعا وكذا قوله لاندراجة في النوع المتوسط أي في حكمه فلا يرد ان النوع العالي لا يجبان يكون جنسا متوسطا ولا الجنس السافل نوعا متوسطا كاللون فانه نوع عال لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لان تحته الانواع الحقيقية وكذا الحال في النوع المفرد فانه في حكم النوع السافل في وجوب المقوم له لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحته وفي الجنس المفرد فانه في حكم الجنس العالي في وجوب المقسم له لسكونه جنسا دون المقوم لجواز بساطته ولم يتعرض قدس سره لبيانها لان الكلام في بيان النسبة بين الفصول التي للاجناس والانواع الواقعة في الترتيب والمفرد ليس منها (قوله أراد بالعالي الخ) ليكون الحكم شاملا للمتوسطات أيضاً (قال ان جميع مقومات العالي الخ) أي على تقدير وجودها له فيشمل المتوسطات والعالي بان يرتب من أمرين متساويين وانما لم يقل لان العالي مقوم للسافل لان الكلام في الفصول المقومة والمقسمة (قوله كان جميع مقوماته الخ) لان جزء الجزء جزء

الجسم التامى في الانسان فالتحصيل من صفات الفصل والحصول لازم له فالتقسيم يحصل التحصيل الذي هو من أوصاف الفصل (قوله وهو معنى تقسيمه الخ) المتبادر ان الضمير راجع للحصول وليس كذلك لان التقسيم هو التحصيل لا الحصول (قوله أي ليس كل مقسم العالي) أي سواء كان جنساً أو فصلاً وكذا يقال فيها بعده وذلك كماطلق فانه قسم العالي أعني الحيوان دون السافل وهو الانسان والا لم يكن سافلاً (قوله لان فصل السافل الخ) أي سواء كان السافل نوعاً أو جنساً وذلك كحساس فانه مقسم للجسم دون الحيوان والا لكان الحيوان حساساً وغير حساس

(قوله في التعريفات) جمع تعريف بمعنى معرف (قوله أما في القول الشارح) أي المصحح له وكذا يقال فيما بعده (قوله أن نشرع فيه) أي في القول (٣٣٤) الشارح (قوله فقول القول الشارح الخ) (قوله وهو ما يستلزم

قسم العالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكنه يعكس جزئياً فإن بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل قال

(الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء وهو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء وامتيازُه عن كل ماعداً وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص) (أقول) قد سلف لك أن نظر المنطقي أما في القول الشارح أو في الحجة ولكل منهما مقدمات يتوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح قد حان أن نشرع فيه فقول الشارح هو المعرفة وهو ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتيازُه عن كل ماعداً

لأن الكلام فيها فإن قلت فلي هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي لجواز أن يكون في السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينه وبين العالي فرضاً أمر آخر يمتاز به عن العالي قلت ليس في السافل وراء ماهية العالي إلا الفصول المقومة للسافل فإن فرضت مشتركة أحمد السافل والعالي ماهية مثلاً ليس في الإنسان وراء الجوهر إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجوهر وهي قابل الأبعاد الثلاثة والثاني والحاس والتحرك بالارادة والتاطق وكذا ليس في الإنسان وراء الجسم إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجسم هي الثلاثة الأخيرة وليس فيه أيضاً وراء الجسم الثاني إلا فصلان مقومان له ومقسمان للجسم الثاني هما الأخيران وليس فيه أيضاً وراء الحيوان إلا فصل واحد هو التاطق فإنه إذا تربت الإحساس كان الذي تحت الجنس العالي مركباً منه ومن فصل وهكذا فلا يتميز السافل عن الذي فوقه إلا بما هو فصل مقوم له فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما فرق أصلاً (قوله فقول الشارح هو المعرفة وهو ما يستلزم الخ) أقول أعني ما يكون تصوره

(قوله لأن الكلام فيها) يعني أن المذكور وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه خروج عن البحث لأن المراد بقولنا كل مقوم للعالي فهو مقوم للسافل الفصل المقوم ففي العكس أيضاً يجب إرادته (قوله فرضاً) متعاقباً بالمشاركة (قوله أحمد العالي والسافل ماهية) لا يشتمل كل منهما على ماهية العالي والفصول المقومة للسافل (قوله فإنه إذا ترتب الخ) لتلذذ قوله ليس في السافل أمروءاً ماهية العالي إلا الفصول المقومة الخ وهو مختص بالسافل إذا قيس إلى ما يكون عالياً بلا واسطة إذ السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة يمتاز بفصل واحد لا بفصول وهذا بيان بحال السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة فلا يكون قوله فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما أداة لقوله فإذا فرضت مشتركة أحمد السافل والعالي وحاصل التلذذ أن كل سافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة لا يمتاز إلا بفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما لم يمتاز أحدهما بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة الواحدة لا يمتاز عنه إلا بفصلين وهكذا لو فرض الاشتراك فبهما لم يتميز عنه أيضاً (قال ما يستلزم تصوره الخ) أي بالذات كما هو التبادر فلا يرد القضي بالجزء الآخر من الحد التام لأن استلزامه

(أي شيء يستلزم الخ) تصور الحيوان الناطق وإدراكه يستلزم تصور الإنسان لأن المعرفة والمعرفة شيء واحد وإنما يختلفان بالأجاء والتفصيل وأورد على هذا التعريف بأنه غير مانع لشموله للوالم بالتسبب للمزومات والمعرف بالتسبب بالمعرف فإنه يصدق عليهما هذا التعريف وأجيب بأن المراد ما يستلزم تصوره تصور الشيء بطريق النظر والترتيب والمعرفة بالفتح وإن كان يلزم من تصوره تصور المعرفة لكن لا بطريق النظر والترتيب وكذا يقال في اللزوم فإنه شيء يلزم من تصوره تصور اللزوم لكن من غير انتقال من جنس إلى فصل ثم منهما إلى شيء آخر فإن قلت أنت التعريف بالمفرد جائز فتقولك بطريق النظر والترتيب ممنوع قلت إن التعريف بالمفرد فيه خلاف على أن فيه أيضاً ترتيباً لأن ناطقاً مناه ذات ثبت

لها النطق فقد وجد الترتيب حتى في المفرد (قوله أو امتيازُه عن كل ماعداً) فيه أنه يلزم من الأول الثاني إذ متى كان تصور وليس شيء يستلزم تصور شيء آخر كان تصور انتهى الأول عجزاً لثاني عن كل ماعداً وحينئذ فلامنق للثانيين باو وأجيب بأن المقصود من الأول الإطلاح على السكينة ومن الثاني خلاف ذلك فتقاربا من جهة المقصود من كل وإن كان الثاني أعم من الأول

وليس المراد بتصور الشيء تصويره بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة له بطريق النظر موصلا الى تصور الشيء أو امتياز به عن جميع ماعداه وهذا القيد فيهم اعتباره بما تقدم من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى قولاً شارحاً وكيف لا يكون معتبراً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصديقات ومع هذا القيد لا نقض بان تصور المرف يستلزم أيضاً تصور معرفه فينتقض حد المرف به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها البينة المتبعية في دلالة الالتزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب (قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ) أقول قد تبين ان تصور الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد الثام وقد يكون بغير الكنه كما في غير الحد الثام واما تصور المرف الكسب فان كان حداً تاماً فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد الثام فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد الثام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصورات الاجزاء منفصلة اما بالكنه أو بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً (قوله والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة) أقول اعلم ان المتأخرين اعتبروا في

(قوله والا لكان الاعم
الخ) أى واللازم باطل
وهو التالي فبطل المزوم
وهو المقدم وصح حينئذ
تقيده

بواسطة استلزامه لتمام الحد (قوله بطريق النظر الخ) هذا التقيد أولى مما قيل ان المراد الاستلزام بطريق السببية أو الاستلزام بطريق الاستقاب فانه لا قرينة على هذا التخصيص مع ان الانتقاض بالمزومات بالنسبة الى اللوازم لا يتقدم (قوله بما تقدم الخ) ليس المراد انه مذكور فيها تقدم صريحاً بل انه مستفاد منه على ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وبينوا ان كل واحد منهما يتقدم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل الى التصور النظري يسمى قولاً شارحاً فن تأمل في مقالاتهم هذه علم ان مرادهم بما ذكره هنا هو ان معرف الشيء ما يكون تصويره مستلزماً بطريق النظر لتصور الكسبي لذلك الشيء (قوله وكيف الخ) نصب قرينة أخرى على التقيد (قوله بيان طرق اكتساب الخ) والاكتساب لا يكون الا بالنظر (قوله بان تصور المرف الخ) وذلك لان معنى الاستلزام امتناع الاتفالك بين التصورين فكما ان تصور الحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادها بالذات الا ان الاستلزام من جانب الحد استلزام السبب للسبب ومن جانب المحدود استلزام السبب فالسبب فاقيل ان تصور المحدود بمجمل غير مستلزم لتصور حده ومفصلاً عين الحد فلا استلزام أصلاً وهم منشأه عدم الفرق بين الاستلزام والسببية (قوله تصور لوازمها الخ) بالكنه أو بوجه يمتاز عما عداها (قوله اذ ليس شيء من هذين الى آخره) وكذا اندفع ان تصور الجسم الناطق أو الجسم الكاتب مثلاً من غير ان ينسب الى ما يطلب تميزه لا يستلزم حضور الانسان في الذهن فكيف يستلزم تصوره في الذهن بكنه الحقيقة أو امتياز عما عداها (قوله لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها الخ) فانه اذا تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصوراً للشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي كان ذلك تصوراً له بلحد الناقص بناء على ان تصور الشيء بالوجه تصور لذلك الوجه من حيث اتحاده بذلك الشيء

لانه قد يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما ولكن قوله أو امتيازته عن كل ماعداه مستدركا لان كل معرف فهو مفيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنهه الحقيقية وهو الحد التام كالحوان التاطق فان تصوره مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما قال أو امتيازته عن كل ماعداه ليقول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتهما لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازته عن جميع اغيابه ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة أو غيره لا جائز ان يكون نفس المعرفة

المعرفة ان يكون موصلا الى كنهه المعرفة او يكون ممزا للمعرفة عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان الاعتبار في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم امتيازته عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشيء بالكنه كيبيا محتاجا الى معرفة كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه يكون كيبيا قصوره بوجه اعم أو اخص اذا كان كيبيا لا يكتسب بالااعم أو الاخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة (قوله أو امتيازته عن جميع ماعداه) اقول قد عرفت ان ذلك غير

فكان الحد مركبا من ذلك العرضي أو الذاتي مع ذاتي آخر قسدي (قال لانه قد يستلزم الخ) وذلك اذا كان بينهما علاقة موجبة لامتناع الاختصاك في التصور (قال ولكن قوله أو امتيازته الخ) حكم باستدراكه بناء على تأخيريه في الذكر والا فاللازم استدراك أحدهما (قوله من غير ان يوصل الى آخره) بناء على ان العام اذا قوبل بالخاص كان المراد منه ماعدا الخاص فكلية أو للانفصال الحقيقي فالرسم الاكل خارج عن الاقسام المتباعدة عندهم كالركب من العرض العام والفصل أو الخاصة أو منهما وان كان معرفا لصديق تعرف المعرفة عليه وبعض الناظرين قال أى من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم ويكون كلمة أو لمنع الخلو وفيه انه لا حاجة الى هذا التقييد فان الاطلاق أظهر فبا قصد منه (قوله ولهذا حكموا) فيه ان الاخص

يوجب الامتياز عن كل ماعدا المعرفة ضرورة عدم وجوده في اغيابه ولذا علموا عدم صلاحته للتعريف بكونه اخص وغاية ما يقال ان الاخص انما يكون الة ومرة لمشاهدة نفسه لكن من حيث اتحاده بالاعم فلا يكون ممزا للاعم من حيث عمومته واليه يشير قوله قدس سره اشتراط المساواة مما ذهب اليه المتأخرون اذ حينئذ يحصل التميز التام بحيث يمتاز جميع افراد المعرفة من جميع ماعداه (قوله مع التصور بالوجه) قيد بذلك لان التصور بالكنه لا يكون معه الا التميز التام (قوله اذ لا يمكن الخ) لان التميز لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان يتصور الشيء بأمر شامل لجميع المفهومات فلا يفيد التميز أصلا فوه لانه يوجب التميز عن نفسه وان كان ذلك التقييد فردا باعتبار آخر (قوله فهما يصلحان الخ) فلا بد من ادخالهما في المعرفة والا لم يكن المتعلق بجميع قوانين الاكتساب (قال ثم المعرفة الخ) فان قلت بعد ما عرفت المعرفة بما يمر يستغنى عن تعريفه بالمعرفة فالتعريف المذكور قبيح قلت للالزام منه ان يكون بينهما مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من حيث انه معرفة فالمراد ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة من حيث انه معرفة أو غيره (قال لا جائز ان يكون) أى من حيث انه معرفة نفس

(قوله لانه قد يستلزم الخ) بيان لوجه الملازمة وقد لتفليل والقصد من ذلك انه لا يلزم من تصور الاعم تصور الاخص بنفسه تعرضا باعتبار أوقات الاستزمام (قوله ولكن) قوله أو امتيازته عن كل ماعداه مستدركا أى والثاني باطل لان الائمة قد تفتت هذا التصرف بالقبول فبطل المقدم (قوله مستدركا) أى لان المراد حينئذ من الاول الامتياز مطلقا قاتاني على هذا من افراد الاول (قوله بكنهه الحقيقة) الاضافة بيانية

(قوله لوجوب ان يكون الخ) لان المعرفة في المرف والعلة سابقة في التعلل على المعلوم (قوله والثي لا يعلم قبل نفسه) أي والا لكان معلوما غير معلوم في آن واحد من جهة واحدة وهذا باطل لادائه لاجتماع التقيضين (قوله فتعين ان يكون غير المرف) ظاهر كلامه ان هذا لم يعلم مما تقدم وليس كذلك اذ التعبير في تعريفه بالاستنزام يقتضي الغيرية وأجيب بأن الغيرية المألومة مما تقدم مطلقة وبينها يعلم من هنا فأقار هنا ان الغيرية من حيث انه مرف (٣٣٧) لا مطلقا وجاز ان يكون نفس

المرف أي من حيث انه مرف بالكسر فلا يتأني انه عنه من جهة المعنى (قوله اما ان يكون مساويا له) أي في الوجود للباصدقات لاني المعرفة اذ قد علم انتفاءها بالدليل السابق (قوله والاعم من التي لا يزيد) أي لان الاعم بضيقه الاخضر وبض الكثرة لا يزيد التميز عن جميع ما عداه (قوله ولا الى انه أخص) أي فلا يصح تعريف الحيوان بالانسان لان وجود الخاص دليل بالنسبة للعام لانه قد يوجد العام في العقل ولا يوجد الخاص واذا كان العام أكثر

لوجوب ان يكون المرف معلوما قبل المرف والثي لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المرف ولا يلحق اما ان يكون مساويا له أو أعم منه أو أخص منه أو مبينا له لا سبيل الى انه أعم من المرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان التصور من التعريف اما تصور حقيقة المرف أو امتياز عن جميع ما عداه والاعم من التي لا يزيد شيئا منها ولا الى انه أخص لكونه أخفى لانه أقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وأيضاً شروط تحقق الخاص ومصاداته أكثر فان كل شرط ومصاد للمام فهو شرط ومصاد للخاص ولا يتمكن وما يكون شروطه ومصاداته أكثر يكون وقوعه في العقل أقل وما هو أقل وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل والمرف لا بد ان يكون أجلى من المرف

واجب الا ان التأخر ليس رأوا ان التصور الذي يمتاز معه التصور عن بعض ما عداه في فاقية التقصان لم يفتوا اليه وشروطا المساواة بين المرف والمرف واخرجوا الاعم والخاص عن صلاحية التعريف بهما واما الثاني فلما كان أبداً من الاعم والخاص كان أولى بان لا يزيد تمزاً تاماً مع ان الظاهر انه لا يزيد تمزاً أصلاً وان احتدل احتمالاً مرجوحاً بعيداً ان يكون تمزاً في الجهة وأبديته افادته تمزاً تاماً بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله ولا الى انه أخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام) أقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنه واما اذا لم يكن ذاتياً أو كان ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله وأيضاً شروط تحقق الخاص) أقول هذا يجب الوجود الخارجي مسلم فانه كما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذهني فلا ادجازان بقتل الخاص

المرف بحيث لا ينفرد بوجه من الوجوه (قوله هذا موقوف) أي هذا الحكم السكلي كما هو المطلوب موقوف على ذينك الامرين فلا يتأني كون وجود الخاص مستلزماً لوجود العام في بعض الصور بأن يكون العام لازماً بينا للخاص (قوله معقولاً بالكنه) أي الانفصلي لا الاجمالي فانه لا يستلزم تصور العام (قوله لم يلزم الخ) والسر فيه ان السوم والمحصص ليس بينهما بحسب العقل بل بحسب الصدق والحمل في نفس الامر (قوله اذ جاز الخ) اذ ليس السوم والمحصص بينهما في العقل ووجود الزوم الين بينهما ليس بلازم فيجوز حصول الخاص في العقل بدون حصول العام فيه (قال والمرف لا بد وان يكون أجلى من المرف) أي المرف من حيث الوجه الذي هو مرف لا بد ان يكون أكثر ظهوراً من المرف من حيث انه مرف بالنسبة الى السام

(شروح التسمية ٤٣) بالكنه والا فلا يتم اذ يمكن تصور الانسان مع النفقة عن كونه شيئاً وان كان ماش عاياً الا انه غير ذاتي للانسان فلا يلزم من تصور الخاص تصور العام (قوله وأيضاً شروط الخ) مثلاً الحيوان جسم ويشترط فيه القووالحسية والانسان يشترط فيه ذكاء مع زيادة انه متفكر بالقوة والحيوان يعاند ويصاد الشجرة والجمادية ولا يصاد الغريبة والانسان يعاند الشجرة والجمادية والغريبة فظهر ان شروط الخاص وهو الانسان أكثر من شروط العام وهو الحيوان وكذا مصاداته أكثر

(قوله لانه في غاية البعد) وحينئذ فلو جعل أحد المتباينين كالطائر قربةً للبائين الآخر كالإنسان لازم التزجيج من غير مرجح (قوله وبالعكس) أي كل ماصدق عليه المرفع بالفتح صدق عليه المرفع بالكسر فهما قضيتان موجبتان (قوله أو مطردا) منسكا الاول من هذين التفظيظين بدل مانع والثاني بدل جامع (قوله راجع الى ذلك) أي الى القضيتين الموجبتين (قوله فان معنى الجمع ان يكون الخ) كما اذا عرف الانسان بالحيوان الناطق لا بالكاتب الناطق (قوله وهذا المعنى) ملازما للكلمة الثانية أعني كل ماصدق عليه (٣٣٨) المرفع بالفتح صدق عليه المرفع بالكسر واذا عرف الانسان بالكاتب بالفعل لم

ولا الى أنه ما بين لان الاعم والاخص لما يصلح للتعريف مع قرههما الى الشيء فالبائين بالعارق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المرفع مساويا للمرفع في العموم أو الخصوص فكل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع وبالعكس وما وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا واما ومطردا ومنسكا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المرفع متناولا لكل واحد من افراد المرفع بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى ملازم للكلمة الثانية القائلة كل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أعيان المرفع وهو ملازم للكلمة الاولى والاطراد التلازم في الثبوت أي متى وجد المرفع وجد المرفع وهو عين الكلمة الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء أي متى انتفى المرفع انتفى المرفع وهو ملازم للكلمة الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع وكل ماصدق عليه المرفع لم يصدق عليه المرفع وبالعكس قال

تصدق هذه الكلمة وقوله ملازم الكلمة أي لانه عنها كما هو ظاهر لان معنى الجمع ان يكون المرفع بالكسر متناولا لافراد المرفع والفضية الكلمة خلاف ذلك في المفهوم (قوله وهو ملازم للكلمة الاولى) أعني كل ماصدق عليه المرفع بالكسر صدق

ولا يقل العام كما مر آنفاً (قوله فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع وكل ماصدق عليه المرفع لم يصدق عليه المرفع) أقول وذلك لان الموجبة الكلمة الثانية عكس نقض الموجبة الكلمة الاولى على طريق المتقدمين (قوله وبالعكس) أقول وذلك لان الاولى أيضاً عكس نقض الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للآخرى وقاعدة قوله وبالعكس اثبات

لوجوب تقدم معرفته لكونه سببا والسبق في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل وانما قيد بالنسبة الى السامع لان الشيء قد يكون أجلى بالنسبة الى قوم بحسب علمهم ومنهم ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم آخر وهكذا أفاده قدس سره في حواشي شرح المطالع وأما قال أجلى لان للمرفع ظهوراً في الجملة بلوجه الذي هو آلة الطلب وهذا الشرط شامل للعهد والرسم كما لا يخفى فاندفعت الشبهة الذي عرضت لبعض الناظرين وطول الكلام فيه (قال فكل ماصدق عليه المرفع الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها (قال ان يكون المرفع متناولا الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير المنع (قال وهو ملازم للكلمة الثانية الخ) الصواب انه عنها كما نص عليه السيد في حواشي المطالع اللهم الا ان يعتبر التناوب الاعتباري (قال وهو ملازم للكلمة الاولى) لكونه عكس نقض لما أي كل ماصدق عليه المرفع بفتح الراء لم يصدق عليه المرفع بكسرها (قال متى وجد المرفع الى آخره) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في

عليه المرفع بالفتح الذي هو القضية الاولى يلزمه المنع المتقدم تفسيره فهما مختلفان مفهوما دون الماصدق والحاصل ان ما قاله الاصوليون من انه لا بد ان يكون جامعاً مانعاً يرجع الى ما قاله الشارح في القضيتين من رجوع السلازم الي ملزومه (قوله وهو عين الكلمة الاولى) وهو لازم لعين الكلمة الاولى ولا بد من هذا لانها

مختلفان مفهوماً (قوله وهو ملازم) أي متى انتفى الخ أي في لم يكن حيواناً ناطقاً لم يكن انساناً هذا هو الانعكاس (وبسبب) وهو ملازم للكلمة الثانية وحاصل ذلك ان كل قضية من لوازمها عكسها بالعكس المستوي أو بعكس النقض الموافق أو المخالف والقضية الثانية قائمة كل ماصدق عليه المرفع بالفتح صدق عليه المرفع بالكسر واذا عكسها بعكس النقض الموافق بان جعلت نقض المحمول موضوعاً ونقض الموضوع محمولاً قلت كل ماصدق عليه المرفع بالكسر لم يصدق عليه المرفع بالفتح وهذا عين الانعكاس فاللزم الكلمة الثانية واللازم العكس ثم ان اللازم قد يكون أعم وقد يكون مساوياً واللازم هنا أي لزوم

الانكاس للكلية الثانية من قبل المساوي وذلك لان عكس القضية اذا عكس رجع لعين القضية الكلية فالحتاج له في هذا المقام انما هو كون الانكاس لازما للكلية الثانية فقول الشارح فانه اذا صدق الخ هذا هو الكلية الثانية وقوله فكلما الخ هذا هو عكسها وهو المحتاج له في هذا المقام لان به يظهر لزوم الانكاس للقضية الثانية وأما قوله وبالعكس أي لكل ماصدق المعروف بالفتح صدق المعروف بالكسر فلا حاجة له في هذا المقام لكن أتى الشارح به لدفع (٣٣٩) ما يتوهم أن لزوم التسع

للكلية الثانية لازم أهم (ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ورسمها تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسمها ناقصا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد)

(أقول) المرف اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص فهذه أقسام أربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريين كتحريف الانسان الحيوان الناطق اما نسيته حدا فلأنه في الافة المتع وهو لاشتغاله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه وأما نسيته تاما فلذكر الذاتيات فيه بتأثيرها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كتحريف الانسان الناطق أو بالجسم الناطق اما أنه حد فلما ذكرنا وأما أنه ناقص فلخروج بعض الذاتيات عنه والرسم

اللزوم من الطرف الآخر ثبت الملازمة الكلية التي ادعاها بقوله وهو ملازم للكلية الثانية (قوله وهو لاشتغاله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه) أقول وذلك لان في ذاتيات كل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ماعداه فيكون الحد التام بواسطة اشتغاله على الذاتيات المميزة تاما عن دخول اغيار الحدود فيه وكذا الحد الناقص يذكر فيه الذاتي المميز فيكون مانعا عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللفظي فلا يرد ان الرسم ايضا فيه منع تضيق الانكاس (قوله لثبت الملازمة) أي اللزوم من الطرفين التي ادعاها وان لم يكن لها مدخل في المقصود أني استلزام القضية الثانية للانكاس (قوله والمقصود ببيان الخ) يعني ان مصحح الاطلاق في المتقول هو النقل لانه وضع ثان والمناسبة بين المتعين لجرد ترجيع هذا اللفظ على غيره من الالفاظ ووجود المرجح لا يكفي في الاطلاق بخلاف المجاز فان المصحح فيه وجود العلاقة والمناسبة فكما يوجد فيه يصح الاطلاق (قال ما يتركب من الجنس الخ) أو مافي حكمهما بان يقام تحريف الجنس والفصل متامعا والمراد الجنس والفصل الحاصلان باضهما سواء كانا حاصلين بالكنة التنصلي أو لا ذلوا كانا حاصلين بالوجه كان المرف هو ذلك الوجه وهو وجه للمرف ايضا فيورد ذلك الوجه في التعريف لالجنس والفصل وأما المركب من الفصول المتساوية وان كان حدا ايضا الا أنه لما لم يثبت وجوده في الحقائق أسقطوه عن درجة الاعتبار وأما التحديد بالاجزاء الخارجية فان شرطنا في المرف كونه محمولا على مافي التهذيب فلا يمكن التحديد بها الا بأخذ لازم بالقياس اليها كما يقال البيت ذو سقف وجدران فيكون رسما لحد أو ان لم يشترط ذلك فالتحديد يحصل بتلك الاجزاء الا أنه لندرة أسقطوه عن الاقسام كما أسقطوا البحث عن نفس تلك الاجزاء وكذا المركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه سائط عن درجة الاعتبار لامتثاله على

المانع (قوله وهو لاشتغاله الخ) من المعلوم ان الحد كما أنه يجب ان يكون مانعا يجب ان يكون جامعا فوجه الانقاص على الاول وأجب بان الحد منع من دخول الغير كما أنه منع من خروج بعض الافراد فالنوع متحقق في الجمع والمنع (قوله الاجبية) صفة كاشفة ويحتمل أنه احتراز عن الاهراض فلها اغيار ولكن ليست أجنبية ويحتمل أنه عن افراد الحدود فلها اغيار للماهية لكن ليست أجنبية بقی ان هذا مجرد تسمية ومناسبة لانه علمه موجبة للتسمية فلا يرد ان مقتضى هذا ان الرسم فيه ما ذكر

(قوله فيكون نعتاً بالتر) (٣٤٠) أي والتعريف بالتر رسم وكان الانسب ان يقول بدل هذا فذلك سمى رسماً (قوله

فلما بهت (فلما بهت) ظاهراً ان وجه التسمية في الزم انما هو المشابهة ولم ينظر لقام فيه بنفسه (قوله لان الفرض الخ) قد يقال لا نسلم ان العرض محصور في ذلك وما المانع من ان يكون العرض أيضاً الاطلاع على بعض الموارى الخاصة كالشي قاله خاصة بالنسبة للحويان (قوله فلا حاجة الى ضم

الثام ما يترك من الجنس القريب والخاصة كتحريفه بالحيوان الضاحك اما انه رسم فلان رسم الدار
أثرها ولما كان تمريضا بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء فيكون تمريضا بالآخر واما انه تام
فما شابهته الحد الثام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يخص بالشيء والرسم الخاص
ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد كتحريفه بالضاحك أو بالجم الضاحك اما كونه
رسما قلاما واما كونه ناقصا فلتحذف بعض أجزاء الرسم الثام عنه لا يقال هنا أقسام آخر وهي
التعريف بالعرض العام مع الفصل أو مع الخاصة أو بالفصل مع الخاصة لانا نقول انما لم يمتد واحد
الاقسام لان التعريف من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يبعد شيئا
منها فلا فائدة فيه مع الفصل أو الخاصة وأما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يبعد
التمييز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل أولاه
مع شيء آخر وطريق الحصر في الاقسام الاربعة ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات أولا فان
كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو الحد الثام أو ببعضها وهو الحد الخاص
وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب وبالخاصة وهو الرسم الثام أو بغير ذلك
وهو الرسم الخاص قال

عن دخول الاغبار فيه فينبى أن يسمى حدا * واعلم ان أدباً العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المرف وكثيراً ما وقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين * واعلم أيضاً ان الحقائق الموجودة بتفسير الاطلاع على ذاتها والتميز بينها وبين عرضياتها تصراً تاماً واصلاً الى حد التذرع فان الجنس يشبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فذلك ترى رئيس القوم يستصحب بتعديد الاشياء. وأما المفهومات القوية والاصطلاحية فأمرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح لمفهوم مركب فإكان داخلها فيه كان ذاتياً له وما كان خارجاً عنه كان عرضياً له فتعديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدوداً ورسومها بحسب الاسم وتعديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدوداً ورسومها بحسب الحقيقة (قوله لان الغرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتات) أقول أي المقصود من التعريف اما تمييز المرف عما عداه فالغرض

المباحث الحقيقية (قال إنما يمتروا الخ) فيه إشارة الى أنها داخلة في المرف الا أنهم لم يعتبروها في الاقسام فلا يردان تعرف المرف منتضى بها بقي الرسم الاكل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك فانما لم يمتروه في الاقسام لانه في الحقيقة اجتماع القسمين (قوله وكثيرا الخ) فيعترض على اطلاقتهم بالاناسم كونه حدا لعدم اشتماله على القناتين (قوله واعلم أيضا ان الحقائق الموجودة الخ) ذكر الموجودة مع ان الحقيقة تعال للماهية الموجودة تنصباً للراد ودفعاً للحدل على الماهية مطلقا والمراد الموجودة في نفس الامر سواء كانت في الاعيان أو في الازهان كالامكان والوجوب (قوله تسرا تاما واصلنا الى حد التذرع) لانه لا يقدر على ذلك الا صاحب النفس القدسية الذي ليس علمه كينيا (قوله رئيس القوم) أي الشيخ أباعلي ابن سينا (قوله فتعديد المفهومات) أي من حيث انها مفهومات وضع اللفظ بإزائها في اللغة أو الاصطلاح (قوله تسمى حدودا ورسوما بمجسب الاسم) لانها شارحة لمفهوم الاسم اما بذاتها أو بغيرياتها (قوله بمجسب الحقيقة) لسكونها

الخاصة (الح) قد يقال
 القائمة الاطلاع على بعض
 الحواس (قوله في الاقسام
 الاربعة) لكن على وجه
 يدخل فيه الاقسام الاربعة
 وغيرها كالثلاثة المخرجة
 فدخل في الرسم الاقسام
 الثلاثة (قوله أو بفيرتلك)
 كان يكون بالخاصة وحدها
 أو العرض العام والخاصة
 أو بالجنس البعيد والخاصة
 أو الفصل مع الخاصة كل
 هذا يصدق عليه قولهم لا
 بفير ذلك لكن يقال عليه
 انه اذا كان بالفصل مع
 الخاصة ليس رسماً ناقصاً
 بل حد ناقص كما تقدم له
 فيجب ان يقال ان قوله
 وهو الرسم الناقص واجم

لما يصلح رجوعه له من هذه الاحتمالات بدليل كلامه الاول

(ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع التشابه ثم يقال التشابه اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الانسان زوج أول ثم يقال الزوج الاول هو المتقسم بمساويين ثم يقال المتساويان هما الشيان اللذان لا يضل أحدهما على الآخر ثم يقال الشيان هما الانسان ويجب ان يحتز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظالمة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتاً للفرض)

(أقول) أخذ أن بين وجوه احتلال التعريف ليحتز عنها وهي اما ممنوعة أولفظية أما المنوعة ففنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أي يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر

العام لا مدخل له في التميز فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا الفرض وأما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له أي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان بجميع الذاتيات أو بعضها والعرض العام لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا الفرض الآخر فيسقط الفرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وأما ذكر في باب الكليات لاستيفاء أقسام الكلّي وأما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها فذلك اعتبر مع الفصل والخاصة ههنا بحث وهو ان تميز الشيء قد يكون عن جميع ماعده وقد يكون عن بعضه والعرض العام قائم بغير التميز الثاني فينبغي أن يمتد في التعريف فان قلت المتبر هو التميز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت ان الكلام على ذلك الاشتراط ان اللازم حينئذ أن لا يكون العرض العام معرفة لا ان لا يكون جزءاً من المعارف وأيضاً قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو مرضي له مطلوباً وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوده متفاوتة بعضها أكل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكل من المركب من العرض العام والفصل وأما قوله فلا حاجة الى الضمائم الخاصة اليه فتدفع بان التميز الحاصل منها أقوى من التميز الحاصل بالفصل وحده فاذاً أريد هذا التميز الاقوى احتيج الى ضم

شارحة للماهية الموجودة في نفس الامر بالذاتيات أو العرضيات (قوله وأما الاطلاع عليه) فيه اشارة الى ان في عبارة الشارح تصاح اذ ليس المقصود من التحديد الاطلاع على الذاتيات بل الاطلاع على المحدود بالذاتيات أو العرضيات (قوله لهذا الفرض الآخر) هكذا في أكثر النسخ ولا قاعدة في لفظ الآخر والظاهر لهذا الفرض أيضاً (قوله والعرض العام قد يميز التميز الثاني) وهو ما اذا جعل آلة لمعرفة شيء (قوله لا ان يكون جزءاً من المعارف) لجواز ان المركب من العرضين الماهيين خاصة مساوية كالطائر المولود (قوله فالصواب الخ) وللإشارة الى هذا الرسم الناقص في وجه المحصر لم يقيد بقيد يخصه بما ذكره أولاً لكن على ما ذكره الشارح المركب من العرض العام والفصل مع الخاصة داخل في الرسم الناقص بخلاف ما ذكره قدس سره

(قوله بما يساويه) أي
شيء يساوي ذلك الشيء
والشيء فالضمير البارز
مائد على ما والمستتر مائد
على الشيء

(قوله فانهما) أي الحركة وما ليس بسكون ولام السبد حيث رجع الضمير على الحركة والسكون غير ظاهر وبدل لما قلنا قوله بعد فتي علم أحدهما الخ أي فها مصطلجان في العلم والجهل إذ لا يلزم من العلم بالحركة العلم بالسكون بل العلم بما ليس بسكون إلا أن يقال العلم بالحركة يلزمه العلم بما ليس بسكون ويلزم من العلم بما ليس بسكون العلم بالسكون فهو لازم بالواسطة لكن هذا تكلف ثم أن كون الحركة وما ليس بسكون في مرتبة واحدة أي كونهما متساويين في العلم والجهل إنما يتم لو قلنا التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد وعليه فالحركة الحصول في آيين في مكانين والسكون الحصول في مكان في آيين لا تقابل المدم والمملكة بحيث تقسم الحركة بالخروج من القوة إلى الفعل والسكون عدم ذلك والا كان من التعريف بالأخص لأن الإعدام إنما تعرف بعد معرفة ملكاتها والمملكة سابقة وجنثت تعريف الحركة بما ليس بسكون تعريف بالأخص لا بالمساوي فإن قلت أن سبقة التعريف للمعرف سبقة في الوجود والزمن وتقدم العلة على المولود في الثقل دون الوجود فلا معنى لجلب ما ذكر من قيل العلة والمعلول وأجيب بأن محل كون تقدم العلة على المولود في الثقل واز اصطلاحا في الوجود في العلة الموجبة وأما غير الموجبة (٣٤٢) فلا ينبغي اصطلاحها مع المولود ألا ترى أن الماء علة في النبات غير موجبة له ومع

كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فن علم أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر والمعرف يجب أن يكون أقدم معرفة لأن معرفة المرء علة لمرفة المرء والعلة مقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه إما بمرتبة واحدة ويسمى دورا صريحا أو بمراتب ويسمى دورا مضرا ومثاله في الكتاب ظاهر وأما الأغايط الفظية فاقدم تصور إذا حاول الإنسان التعرف لغيره وذلك بأن يستعمل في التعرف ألفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى ذلك الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الألفاظ الغريبة الوحشية مثل أن يقال النار اسطقس فوق الاسطقس الخاصة إلى الفصل (قوله كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في مرتبة واحدة من العلم والجهل) أقول أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا إنما يصح إذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان السكون أخفى من الحركة لا مساويا لها فإذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى (قوله ويسمى دورا صريحا) أقول وذلك لظهور الدور فيه وإذا زادت المرتبة على واحدة استمر الدور هناك فذلك يسمى دورا مضرا وفساد الدور المضرا أكثر إذ في الدور الممرح يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وفي المضمر بمراتب فكان الخش (قوله اسطقس) أقول هو أصل المركبات وانما يسمى

ذلك الماء سابق عليه والتعريف من قيل العلة الغير الموجبة والألفاظ الكلام مشكل وما ذكرناه من أن العلة موجبة وغير موجبة هو ما يشير له كلام بعض ولكن الذي ذكره الصمام أن العلة عندهم لا تكون الاموجبة وإن سبقة التعريف في الثقل فقط لا في الزمن فتوهم يجب في التعريف السبقة أي في الثقل لا في الزمن وعلى هذا الكلام

فلا اعتراض مدفوع (قوله بما) أي بتعريف يتوقف معرفة ذلك التعريف على ذلك الشيء المرء (قوله دورا مضرا) وكاستعمال من الضمور (هو الحذف) لسكون ذلك الدور خفيا لكثرة المراتب بخلاف الممرح فانه لا يمكن قليل المراتب كان صريحا وظاهرا ليس فيه إلا مرتبة ويلزم على وجود الممرح أن يكون الشيء متقدما على نفسه بمرتبتين ومتأخرا عنها بمرتبتين وأما في المضمر فيلزم أن يكون الشيء متقدما على نفسه بمراتب ومتأخرا بمراتب كما مر بيانه أول الكتاب وإنما منع الدور في التعريف لانه يؤول الأمر إلى تعريف الشيء بنفسه لا فيه من توقف الشيء على نفسه والمتوقف على المتوقف على الشيء يتوقف على ذلك الشيء وما تقدم من منع اللعبة أخف من هذا التبجح (قوله وأما الأغايط الفظية) (الكتاب لا تقدم في قوله وجوه الاختلال مغزوية ولفظة أن يقولوا بالاختلالات الفظية إلا أن يقال أنه عدل عن ذلك للإشارة إلى أنها توضع الساع في الملمط (قوله الوحشية) هي عين الغريبة وليس المراد ما عارض البيانيين من تفايرها (قوله اسطقس) أي أصل فوق الأصول وبيان ذلك أن العناصر أربعة أي الأصول للحوانات والنباتات والمعادن أربعة لتكبيها منها التراب والماء والهواء والنار وكل واحد من هذه كرة محيطة بالآخرى فلا كبره محيطة بالأرض إلا أنها كرة غير تامة الاستدارة لعارض في كرة الأرض من الوحد والجبال والهواء يحيط بكرة الماء والنار يحيط بكرة الهواء فهي أصل فوق أصل

وكاستعمال الألفاظ المجازية فإن الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى انهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة فإن الاشتراك محل فهم المعنى المقصود نعم لو كان للسامع علم بالالفاظ الوحشية أو كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها فيه

الناصر الاربعة اسطقسات لانها أصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمادن واعلم ان استعمال الالفاظ المجازية أردأ من استعمال الالفاظ المشتركة لتبادر الذهن منها الى غير المعاني المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردد بين المقصود وبين ما ليس بمقصود لكن يحتمل أن يحمل اللفظ على غير المقصود فيكون أردأ من استعمال الالفاظ الغريبة اذ لا فهم هناك شيء أصلاً فالحلل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فتطول المسافة بلا طائل

قد تم بحمد الله تعالى طبع المجلد الاول من حواشي شرح التسمية المتعاقبة بمباحث التصورات بمطبعة (كردستان العلمية) لصاحبها الفقير اليه (فرج الله زكي الكردى) باعتناء العلماء الاعلام بالتصحيح التام ومراجعة الفصول والمباحث على حسب المرام بعد ان انطبع منها احدى عشرة ملزمة بمطبعة بولاق وذلك في شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٢٧ هجرية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية

وباية في الجزء الثاني بقية الحواشي المتعلقة بمباحث التصديقات (واوله المقالة الثانية في القضايا واحكامها) وبلي هذا أيضا شرح السمد وحاشية الجلال

﴿ فهرست الجزء الاول من شرح القطب على التسمية ﴾

مصحفة

٢ خطبة الكتاب

١٧ أما المقدمة ففيها عذبان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه الخ

١٥٠ انبعت اثناى في موضوعه

١٧٣ المقالة الاولى في المفردات وفيها أربعة فصول * الفصل الاول في الالفاظ

٢٣٠ الفصل الثانى في المعاني المفردة

٢٨٧ الفصل الثالث في مباحث الكل والجزئى (وهى حصة)

٣٣٤ الفصل الرابع في التعريفات (تم فهرست الجزء الاول)

(قوله وكاستعمال الالفاظ)

المجازية كتعريف الشجاع

بالاسد الرامي في الحروب

(قوله فإن الاشتراك محل

فهم المعنى المقصود) اراد

بالاخلال ما لا يفيد المقصود

فان المشترك يقف العقل

عنده ولا يجزم بشيء من

هذا فظهر ان المجاز أضر

من المشترك لان المشترك

لا يجزم العقل معه الى

ضد المقصود بخلاف المجاز

(قوله أو كان هناك قرينة

على المراد الخ) نوقش

بأن المجاز لا يقل بدون

قرينة وهذا الكلام

يقضى أنه يتحقق بدونها

وأجيب بأنه أراد بالقرينة

القرينة المعينة ورد بأن

قوله فيها مر فان الغالب

مبادرة المعاني الحقيقية

يتم ذلك اذ هذا يقتضى

عدم القرينة المانعة وأجيب

بأن المجاز يتحقق بالقرينة

المانعة ولو كانت خفية

فيحصل حينئذ مبادرة

للمعاني الحقيقية وأراد

حينئذ بالقرينة هنا المعينة

الموضحة للمانة